

فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية

صيفه	صيفه
٨٦ كتاب العتاق	٢ كتاب الطهارة
٨٦ باب الاستعداد	٥ باب التيمم
٨٦ كتاب الأيمان	٦ كتاب الصلاة
٩٢ كتاب الحدود	١٥ باب الجنائز
٩٢ فصل في التعزية	١٨ كتاب الزكاة
٩٧ كتاب السرقة	١٨ باب صدقة الفطر
٩٧ كتاب السير	١٨ كتاب الصوم
١٠٠ باب العشر والمراج	١٩ فصل في النذر
١٠٨ باب الجزية	٢١ كتاب الحج
١٠٩ باب المرتدين	٢١ كتاب النكاح
١١٦ كتاب اللقطة	٢٥ فصل في المحرمات
١١٦ كتاب المفقود	٢٥ باب الأولياء والأقارب
١١٧ كتاب الشركة	٢٠ فصل في نكاح الفضول
١٢٤ كتاب الوقف	٢٠ باب المهر
٢٥٣ كتاب البيوع	٢٨ باب القنم
٢٧٢ باب البيع الفاسد	٣٩ كتاب الرضاع
٢٧٩ باب الأقالة	٤٠ كتاب الطلاق
٢٨١ باب الربا	٦٢ باب الإيلاء
٢٨١ باب الاستحقاق	٦٤ باب الخلع
٢٨٤ كتاب السلم	٦٥ باب الطهارة
٢٨٦ كتاب الكفالة	٦٦ باب العنين
٢٩٢ كتاب الحوالة	٦٧ باب العدة
	٦٨ باب ثبوت النسب
	٦٩ باب الحضانة
	٧٤ باب النفقة

هَذَا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ
 الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ
 عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الْأَعْظَمِ
 أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ
 نَفْعَ اللَّهِ بِهِ جَمِيعَ
 الْإِنَامِ آمَنَ
 آمِينَ

٢
 ١
 ٢٢٣
 ص ٦
 ٦
 ٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقني من ارادته الخير للنفقة في الدين وهدى من شاء الى سبيل المهتد
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ
وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ وَاصْحَابِهِ الطَّاهِرِينَ وَبَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ ابْرَاهِيمُ
ابن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة الرحلة الهمامة
المشتمح محي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قد مترع في جميع
فناوئها والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول العبد
الفقير محي الدين هذا من ريسير من جم غفير من اجوبة عن اسئلة سئل عنها
سيدينا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين اوجها الزما
ن في فقه الى حينة النعمان ووحيد الدهر وفريد العصر سيدي والدي الخير الدين المشتمح
وَمَنْ هُوَ خَيْرٌ مُحَضَّرٌ كَاسْمِهِ الشَّرِيفِ الْاَوْخَرِ خَيْرُ الدِّينِ مَتَعَ اللَّهُ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ
المسلمين فاجاب عنها بما هو الصريح المفتي به من مذهب ابي حنيفة او بما صححه
كما ياهل المذهب لاختلاف العصر ولتغير احوال الناس رفقا بعباد الله
طالباه رضي الله تعالى عنه يوم الخيفة فجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها
ليحصل التسهيل والتقريب للتأمل والمجيب ولما رسم غالبا الا ما قل وجوده
في الاسفار وكثر وقوعه في غالب الديار او لم يصرح به في الابواب وان فهم
من كتب الاضباب وسميتموها بالقوانين الميمية لتنع البرية وبالله
المستعان وعليه التكلان هكذا وقد اخبرني والدي المشار اليه مستغنى
تعالى بطول حياته واشبع نعمه على وعليه انه لا يبي بفسه الا في تعلم القرآن وحفظه
والاخذ في تجويد ثمر الاعتناء بالفقه وتحشيد وتمهيد وأنه رجل من بلد

التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الأزهر
واخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله الخيري والشيخ الترمذي
والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العالي وغيرهم وقرأ الأصول على الجمهور
وجامعة والنحو على العلامة الشيخ أبي بكر الشنوافي وغيره وقرأ الفرائض وأكثر
التردد على الشيخ فائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده واسطذى القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة والفا انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب المهز واختتمه المنية
ثم اتى استخرج شيخنا العلامة والده المذكور في كتابها على حسب ترتيبها فأجاز في
فأستخرجت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله سبحانه وتعالى أسأل ونسبته اتوسل
ان يجعل سعيي فيها مشكورا وان يجعله خالصا لمخلصا لوجه الكريم موصلا
الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالأجابة جدير
ه

كتاب الطهارة

سُئِلَ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ النَجِسِ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ
وَالتَّطْهِيرِ كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقَى الدَّوَابِّ أَجَابَ نَعَمْ يَجُوزُ لِذَلِكَ قَالَ فِي
جَامِعِ الْفَتَاوَى وَغَسَّالَةُ الثَّوْبِ النَجِسِ لَنْ تَغْيِرَ طَعْمَهَا وَرِيحَهَا يَجْرِمُ اسْتِعْمَالُهَا كَالْبَوْلِ
وَالْأَيْجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ وَالتَّطْهِيرِ كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقَى الدَّوَابِّ أَه
وَقَالَ فِي الْبَزَائِيَةِ وَالنَّجْسُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي سَقَى الدَّوَابِّ وَبَلِّ الطِّينِ وَغَوَّهُ أَنْتَهَى
وَفِي النُّجُودِ عَنْ التَّجْنِيسِ إِذَا نَزَحَ الْمَاءُ النَجِسُ مِنَ الْمُبْرَكَةِ أَنْ يَبْلُغَ الطِّينَ بِطِينِ
الْمَسْجِدِ أَوْ أَرْضِهِ لِنَجَاسَتِهِ بخلاف التمرقن إذا جعل في الطين لأن في ذلك ضرورة
لأنه لا ينهيها بذلك أه وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في
الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزنة الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس
للسقور والأبل والغنم أه وفي النهر وهل يسقى للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزانة
لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة يوافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الإيجاز
فهما قولان متقابلان لا نقلا من متنافيان أه والله أعلم سُئِلَ فِي الشَّرَابِ
إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ أَوَّلًا أَجَابَ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ وَإِنْ طَالَ فَالْكَفَى
أَعْلَامُ الْإِخْتَارِ وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ قَالَ غَرَّ إِلَى رَوَايَةِ الْمُحِيطِ لَا يَجِبُ إِيصَالُ
الْمَاءِ إِلَى مَا حَتَّ الْحَاجِبِينَ وَالْمَشَارِبَ بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ قَالَ الْحَلَوَانِيُّ وَاتَّفَقُوا
عَلَى أَنْ يَمَسَّ الْمَاءُ شَعْرَ حَاجِبِيهِ وَفِي ضَلَالَةِ النَّصَابِ إِذَا قَصَّ الشَّارِبُ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ
وَإِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الشِّفَتَيْنِ وَفِي النُّوَاذِلِ لَا يَجِبُ وَإِنْ طَالَ أَه وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَى
الْمَقْدَسِيِّ فِي شَرْحِ الْكَزْزِ الْمَنْظُومِ وَالْمَشَارِبُ إِذَا طَالَ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ أَه وَصَرَّحَ

هذا هو
الكتاب
الطهارة

هذا هو
الكتاب
الطهارة

في البحر بأنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى
 هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب
 على ما اه اكان بحيث تبد ومتابث الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب
 وصريح الولوالحي في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما
 تحت كالحاجبين اه والله اعلم **سُئِلَ** العلامة شيخ الاسلام الشيخ امين الدية
 ابن عبد العال الحنفى مفتى الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه
 فارة فاصفة طهارته **اجاب** المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء
 على العسل الى ان يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة
 ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه **سُئِلَ** في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع
 في آناء مخروق السفل وضبت عليه الماء ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يطهر
 كما نقله الامام ناصر الدين ابوالقاسم في الملتقط عن ابى يوسف املا يطهر
 وهل اذا طبخ صابونا وصار مستحلبا يطهر املا **اجاب** نعم يطهر الزيت
 بهذا الصنع وكذلك لو وضبت عليه الماء فطفا فرغ ثلاث مرات كما ورد عن الثاني
 وقطع به في الظهيرية وعلية الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عد
 اشتراط التلث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزية عن التلث وفيه اختلاف
 تصحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التلث
 وصحح كل ولعل صاحب الخلاصة جنح الى الاول وبه صرح في مسئلة الثوب فانه قال
 ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيعول الدهن
 الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظن ان لفظة فيغلى من زيادة النسخ
 فانا لم نر من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتابع لها اللهم الا
 ان يراد بالغلي التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري انه يصبه
 عليه مثله ماء ويحرك فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابونا
 صرح بها في المجتبى والبرازية فالك في المحبى جعل الدهن النجس في صابون يغو
 بطهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويفتى به للبلوى اه وصرح به في فتح القد
 وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وابنته صاحب مخ الفقارة في مسنة شويلا
 وهو منقول عن اجناس الناطقى وغيره والله اعلم **سُئِلَ** فيما لو نزل الفحل الى
 لبن هل هو طاهر هل شر به املا **اجاب** لا تسك في طهارته لما في الجوهر
 من ان سورما كوال اللحم طاهر كلبته والظن منه حل شر به ولم ار من صرح به والله اعلم
سُئِلَ في صاحب سكين البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون

هذا هو الوجه
 في طهارة
 الزيت
 والنجس
 ما في
 ما في

في طهارة
 الزيت
 والنجس
 ما في

في طهارة
 الزيت
 والنجس
 ما في

وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفأسنة على الوقتية كالصحة اجاب
صاحب التمس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوئه فرضاً وشكلاً
ما شاء وينبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الا
وذلك الحد يوجب فيه واما مسح على الخفين فتحير ذلك على وجه الاختصار
ان اصحاب الاعذار اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء والتبس حكمهم حكم
الاصحاء يستحبون في الاقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحد
العارض له بعد التمس بخلاف ما اذا التمس بظاهرة العذر بان وجد العذر مقارناً
لوضوء او التمس وكلتهما اوفهما بينهما واستمر حتى لبس فانه انما يمسح في الوقت
كلما توضأ للحد غير ما ابتلي به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك التمس وحكمه
في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحة فيقدم الفأسنة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس
لا يصح اذا كان صاحب ترتيب وتكبره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم سئل
هل الايلاج في فرج البهيمية ينقص الوضوء ولو لم يخرج منه شيء امر لا ينقص ما لم يخرج
منه شيء اجاب بمجرد الايلاج في البهيمية لا يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء
ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن مملك في شرح الجمع في كتاب الصوم وفي فصل ما يجب
وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العانية في الصوم وايضاً والله اعلم سئل
هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون ام لا اجاب قال ابن حجر الهيتمي
في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدى المنظر قيل نامراً فاحلم فانتز
نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض بان النبي لا يحلم
وردة بان المنفى احتلام عن رؤية جماع لا مجرد دفع الماء اه ذكره عند ذكر ياجوج
وماجوج قال وانهما من ولد آدم من حواء للحدث المرفوع انهما من ذرية نوح وهو
من ذريةهما قطعاً وبه اقول لعدم رؤية نقل عن احد من السلف ما عدا كعب
بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولد لام حواء عند جماهير
العلماء والله اعلم سئل في الحصاة التي توضع على الكلى ثم تربط بما يمنع السلا
هل يكون صاحبها صاحب عذر ام لا اجاب لا يكون صاحب عذر كما
هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السلا
يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فاذا ان كل صاحب عذر اذا منع
نزوله بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم سئل
هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون
ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمزود والسواك

كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه
كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه

كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه
كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه

كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه
كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه

كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه
كل من توضأ بوضوءه
فانما هو بوضوءه

اجاب سب اما التوالك بسؤالك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقد
 الغزوني انه لا باس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل واما قول الناس
 فانما ذلك لكرهته نفوسهم الامتراك في هذه الثلاثة لثلاث حصل التفر
 باعتبار انهم يعاقبون منه فزعموا وقت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه
 نص خاص من جانب الشيخ الشريف يوجب محظورية والله اعلم ورايت
 في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسؤالك غير باذن كره الامتراك
 وهذا من تصرفه وعارة الروضة وغيرها ولا باس بان يستاك بسؤالك غيره
 باذنه بل زاد في الجوع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لا اصل لها والله اعلم
 سئل هل يجوز في المنسوخ ان يمسه المحدث او يلوي بالجب اجاب فيتردد
 والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته واقر تحكيمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح
 مختصر اصول ابن الحاجب للعصدة واذا كان هذا فيما اقر تحكيمه فمن باب اولى
 الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم سئل عن كيفية الاستنجاء بالماء
 مما صورها اجاب اما الاستنجاء بالماء فلم اذكر من صرح من علمائنا بكيفية
 اخذه وصيته وقد راي في كتب الشافعية ويسن ان لا يستعين يمينه في شيء
 من الاستنجاء بغير عذر في اخذ الحجر يساره بخلاف الماء فانه يصيبه يمينه ويغسل
 يساره ولا مانع منه عندنا فالظن ان مذهبنا كذلك وهذا هو المعروف للناس
 فلعلم انما تركوه لظهوره والله اعلم ثم راي في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوني
 ويفيظن الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الاثاء ويغسل فرجه بيده اليسرى اذ لم يكن
 عذرا فان كان بيد اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جازا الاستنجاء باليمن
 من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحثه والله اعلم **باب التيمم**
 سئل في التيمم لمس المصحف او تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 هل يجوز ام لا او ضحوا لنا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا اجاب
 المصنف به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود
 الماء كدخول المسجد للحديث واما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له
 مع وجود الماء اذ في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الجنازة والعبد
 قال التيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة
 القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجواز هاب دون ذلك وان كان
 جنبا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 وصرحوا بانه لو تيمم لدخول المسجد او للقراءة ولو من المصحف او مسمه او كتابته

كتاب التيمم
 في الاستنجاء
 والوضوء
 والصلوة
 والجمعة
 والعيدين
 والاعقاب

كتاب التيمم
 في الاستنجاء
 والوضوء
 والصلوة
 والجمعة
 والعيدين
 والاعقاب

اول زيارة القبور والعبادة المريض وللعلم القرآن ولا يريد به الصلاة أو يتعمد
لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو ردة أو الأسلام ولا يجوز الصلاة
بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجازة أو سجدة التلاوة جاز له
أن يصلي تشارك الصلوات بذلك التيمم أو تشارك ذلك المذكور في كتب العلماء ورحمهم الله
تعالى سئل في رجل مسافر بمفازة بأرض وحل ليس به ماء ولا حجر وتصلي
وقتها الصلاة فهل له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى
أن يجد الماء أم كيف الحال **الجواب** الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم
بالطين لأنه من جنس الأرض وصارت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الأرض
حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد إلا الطين
يلطخه بشو به أو غصوه فإذا جف تيممه وقيل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو
الصحيح لأن الواجب عنده وضع اليد على الأرض لا استعمال جزء منه والطين من جنس
الأرض إلا إذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحط اه لكن قالوا لو
إذا لم يخف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم إذا جف كي لا يصير بمعنى القلة
المنهي عنها في الحديث الشريف والله أعلم سئل من دمسق عن عبارة صاحب الشفا
حيث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقصه الجناية بخلاف المسح **اجاب**
قوله لا تنقصه الجناية بخلاف المسح أي لا تنقص الجناية الغسل وتنقص المسح وقد
تقرر أن الجنب لا مسح قال في الكنز لأجنباً أي لا يجوز للجنب المسح على الحفين قال في البحر
والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة إلى التصوير وقد اختلف علماءنا
إلى التصوير بأشياء يطول ذكرها والخاصة أن معنى قوله في الاشياء لا تنقص
الجناية الغسل وتنقص المسح يعني السابق عليها فاحتيج إليه ولا سبيل إليه إلا
برفعها عنه وبزعه يشرى الحديث إلى الرجل ومعناه لا تنقص الجناية غسل الرجل
السابق على الجناية الكائنة بعد البس لأن الحنف جعل مانعاً عن سرية الحديث
إلى الرجل والمسح إنما هو على ظاهرهما فتقصه الجناية والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل
إليه معها فاضطر إلى نزاع خفيه للغسل وبزعه كما يشرى الحديث فيجب الغسل بذلك
لا بسبب أن الجناية تنقصه فتأمل والله أعلم **كتاب الصلاة**
سئل من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ أجمعهم بالتواتر عن آبائهم
وأجدادهم يصحون على القبلة المجهة مستدلين عليها بحديثين من مساحدين الذين
بلغ تواترهم وجمعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه الحارث الكائنة بالمسجد
من زمن سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأن الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة

في الصلاة
في التيمم
في الجنب
في المسح
في الغسل
في النسيء

في الغسل
في النسيء
في المسح
في الجنب
في التيمم
في الصلاة

من الصلاة
مطلبه
في الصلاة
على القبلة
القديمة للتواتر
عن الصحابة
بوصفهم

مستحذاً ووافق محرابه المحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه
 الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعون
 فيها مستنداً بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي
 البلد فظهر عنده وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة
 القبلة عملاً بقول العلماء ورضيحت اعتمد ومحارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن
 القبلة والمحارب القديمة الموضوعية باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي اجمع عليها
 علماء المسلمين واهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبايقاد القديمر على قدمه وبالأدلة
 بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول
 حيث طعنت في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويحب العدول عنها
 ولا يميل بها ولا يتكبد ولا يميل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة هل والحالة
 هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور ام لا او يعمل بما قاله الفلكي المزبور
 ام لا اجاب - اعلم أولاً ان فرض غير المكي اصابة جهة الكعبة عندنا كما مستند
 عليه المتون وصححه اصحاب الفتاوى والشروح مستند لن يقوله صلى الله عليه وسلم
 ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب التوسع ولهذا قال بعضهم البيت
 قبلة لمن يصلي بمكة في بيته او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة الاقاصي
 وعن ابن خزيمة المشرق قبلة اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والجنوب قبلة اهل
 الشمال والشمال قبلة اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الوجه
 الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مساماً للكعبة او هو انما تحسباً بمعنى انه لو فرض
 خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الأفق يكون ما را على الكعبة او هو انما
 تقريباً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة وهو انما انحرافاً لا نزول به المقابلة
 بالكعبة بان بقي شيء من سطح الوجه مساماً لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة
 بعيدة لا نزول بهما تروى به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك
 بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماة مع انتقال مناسيب لذلك البعد فلو
 فرض متلا خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا نزول تلك
 المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا
 وضع العلماء قلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفيد
 ان يجاوز المشرق الى المغرب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي المذكور ان يطرع
 بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز

ولمّا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحريم مع المحارب وقال في فتاوى قاضي خان وجّه
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحارِب التي نصبها الصّحابة والتابعون
رض اجمعين فعلياً ابتاعهم في استقبال المحارب المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من اهل
اه فقد جعل السؤال من اهل مؤخر عن المحارب وذكر بعضهم ان اقوى الأدلة القطع
فيجعله من بالشام وراه والرملة ونابلس وبيت المقدس من جملة الشام كدمشق و حلب
وجوز لكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف لاهل
ناحية منها لكنه لا يضركما قرناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر الكتب
اما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف ثمانية
ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جوز والاجتهاد
في المحارب بمنه ويسرة ما عدا محاربه ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها اي في
محارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب الا بخبر
جمع من المسلمين اهل معرفة نسبت الكواكب والأدلة بقرى ذلك مجرى الخبر فنقل ذلك
المحارب وفي الحادهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد واما لو اجتهد فظهر
له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً اي تغليد تلك المحارِب اى والحاصل
المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارب بمنه ويسرة ولا يجب وانه يجوز تقليد
قبل الاجتهاد وبعد لا يجوز له اذا ظهر خطأها واما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن
اما بعد فيجوز وعندهم المحارب بمنزلة الخبر فلو اخبر عالم بخلافه هل يتعارضان او يقد
الخبر والمحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اي تقديم الخبر انهم جوزوا فيها
يعني المحارب الاجتهاد بمنه ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر اخذاً من قول الشافعي
يجب الاجتهاد بمنه ويسرة على المحارب المقدم لأن المحارب في الجهة بمنزلة الخبر يدل انهم يجوز
الاجتهاد فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهداً اه الا انه الى قوله بمنزلة الخبر فانه كالصريح في
امتناع الاجتهاد بمنه ويسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحارب نعم نوزع فيما ذكر
في وجوب الاجتهاد بمنه ويسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك
شيخنا ابن حجر قليلاً من اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب
وقد صرحوا بان المحارب التي وضعها الصّحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنه ويسرة فيجوز الاجتهاد
عندهم في المحارب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعها
الصّحابة والتابعون بالاولى واما عندنا فعلياً ابتاعهم في استقبالها كما ذكر في الحاشية
وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجدهما ذكر من علم القاضي حكمه
بل وجود حكمه وعدمه سيان اعدم دخول المسألة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المختصة

هذا هو الحق في الدين
والله اعلم بالصواب

ولست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في
هلال رمضان والحاصل انها مسألة خلافية فذهب الخفية يعمل بالحاربية المذكورة ولا
يلفت الطعن المذكور ومذهب الشافعية يلفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصيرتة ولا
حقا في ان مذهبا سمح سهل خفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين
عين الكعبة حرج وهو مدقوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسألة للعبد الضعيف
والطالع وسئل ايضا عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
في بلدة محاربي متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
الأدلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة
المعنى لان الاعتماد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها مخالفة لهذه الأدلة
فهل يجب على الامام الخفي اذا صلى وراة شافعيون ان يخرب في الحراب المخالف الى مقتضى هذه
الأدلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراة والخروج خلاف من اوجب اصابة العين من اية الخفية
ويكون قد زاد خيرا باصابته عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك ام لا
وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب اتباع محاربي المسلمين بمطلقا فيلزم ح انه اذا وجد
محارب مخالف للجمعة ان يتبع ويصلي عليه فهل الافر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض محلات
مصر ونقل الحراب الى الجهة الاخرى كما اخبرني به ثقة من اهل العلم وهل اذا كان خفي بمقام
وتحتر في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه ان يأخذ بقوله
او يتعلم هذه الأدلة ام لا وهل اذا حلف خفي بالطلاق الثلاث انه لا بد ان يستقبل بصد
عين الكعبة في جميع صلاته فصلى في محراب مخالف لهذه الأدلة يقع عليه الطلاق واذا صلى
في محراب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق ام لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها اشهر
صحت صلته واذا انحراف عنها لم تصح صلاته واذا انحراف شافعي او خفي او حنبلي الى
مقتضى هذه الأدلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحد
منهم وان يقول له جدد اسلامك ثم ثبت الى الله تعالى من هذا الفعل فارجع الى ما كنت
عليه سابقا ام لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون مخطئا ام لا والحال انه لا يعرف شيئا
من هذا العلم اجاب اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من
وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سميت وصنعتهم فلا عبرة به اجماعا
واما موافقة الشافعية وبعض الخفية الشارطين لاصابة في التوجه لعين الكعبة فهو
افضل بلاربي ولا ميم لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا
يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار الميقاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع
ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله او فوقة لانه ملزم وقد كتبنا في الخو

سابقاً ان محاربي الصحابة والتابعين اعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من
الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب
المتنازع فيه حيث كان خارجاً عن الجمة بالكلمة بان تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح
القدیر لا يعتمد عليه ولا يفتقد لمخالفة جميع المذاهب اذ المحراب لمخالفة الجمة لا عبرة به واذ
اشبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على
الحالف المذكور لما استلغناه من عدم التيقن وجمعتها ان يصل الخط الخارج من حين المصلي
الى الخط المأربا لكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما
بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كما في مثلث كذا قال النخعي في التنازلي
في شرح الكشف فيعلم منه انه لو اشرف عن القبلة آخرها لا تزول به المقابلة بالكلمة بتأني
ما قال في الظهيرية اذا اتى من اوتيا سر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند اتيا من
او التياسر يكون احد جواربه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر وفي درر الاحكام وقد كتبنا ما في
معناه في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة
مثل هذا القول معتقد اذ والاسلامه واثبات معصيته ولا ان يتعرض له بمكره ولا ان
المقصود اصحابه الصواب واظهار الحق وحرمان المناظرة لاجل ان نزل قدم من ناظره
وان يظهر جهل من ما تلك او ناظره ويجب ان يقصده بذلك وجه الله تبارك وتعالى
اذ العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصفنا به فلا تعد ما اباحه لك كيف وزنا عما
علمنا كيف نخطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً
فعلينا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هذا العالم والمسئلة واضحة وحاصليها اذا تحقق
خروج عن الجمة بالكلمة لا يجوز اعتياده اجماعاً واذا لم يخرج عنها جازا اعتياده وان كان
فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا
احد ونحن على علم بان الصحابة رضوا عن غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محراباً لا يباع لهم
من هود ونهم واذا علمنا ان محراباً وضع من غيرهم بغير علم لا نعتده واذا لم نعرف شيئاً
وعلمنا كثرة المأربين وتوالي المصليين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحقنا
بالخطا زال الغطاء وهو في اختلاف الجمة بحيث يكون متجاوزاً المشارق الى المغرب
وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله اعلم وسئل عنه ايضاً بصورة فيما
اذا وجد في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم
ولا على سمت ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديماً وحديثاً
بترانه قد شرر ان بعضهم انحراف يمتنع عن مقتضى الأدلة خمساً وستين درجة وبعضها
خمساً وستين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الأدلة

على ما اذا
وجد في بلدة
محارب متخالف
من غير وضع
الصحابة والتابعين
ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق
بهم في معرفة
القبلة وقد طعن
فيها قديماً وحديثاً

أكثر من خمس وأربعين درجة مئة أو يسيرة يكون ذلك الاغراف خارجاً عن حجة الربيع الذي
 فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى اربعة فهل هذه الحارث
 الزبارة اغرافها كثير فاحش يجب الاغراف فيها يسيرة الى حجة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكر
 ام لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاين شخص وصلى في هذه الحارث بعد اثبات ما ذكر تكون صلاة
 فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القصد ام لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسألة
 أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها ام لا اجاب
 حيث زلت بالاغراف المذكور والمقابلة بالكلمة بحيث لم يبق شئ من سطح الوجه مساماً
 للكلمة عدم الاستقبال المشروط للصحة الصلاة بالاجماع واذا عدا من الشر لا عدم المشروط
 واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه الحارث بالموصوفة بما ذكر قطعاً
 وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والشك ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم و يفسق
 مركبه ويعتزل لا ريب ان المقصود خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة
 التي هي عماد الدين ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهوره لا ناله بحجة تحمل وعناد فسق
 وفساد فعلياً ان يتوب ويرجع ولا يعامل بالعذاب الا لئلا يجمع الموضع واما بحث الحارث
 والعراق فمن مشهور مسائل اصول الاحكام والانكسب ذكر المطلق والمقتد في هذا
 المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق
 يحمل على المقتد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا اوجده في هذه
 المسألة اطلاقاً وقييداً في عباراتهم فيمكن المطلق مجزئاً على المقتد لاتحاد الحكم وعندنا
 هو مجزئاً عليه وان لم يتحد الحكم فالجواب في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله اعلم سئل في الا
 اذا كان الشك يبدل الرأى الممهلة بالعين المجهمة فاذا اراد ان يفتق بالرحمن الرحيم يقول
 الرحمن الرحيم واذا اراد ان يفتق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصح الذي يخرج الحرف
 من مخارجها باطلاً فلا يجوز امامته للفصح وهل يحرم عليه ان يؤتمر فصيحاً وهل يكون
 له ان يؤتمر مثله وهل يجب على الحاكم منعه من ان يؤتمر في المسجد الجامع ام لا اجاب
 مسألة الاثغ قد تكررت سؤاها عن حكمها وامتنعت ونظراً الى ان ما كلاماً
 يعنى لكل سائل راما ومنهم الغرض في تحفته نظماً يزين القول من جهة
 امامة الاثغ للمقابر تجوز عند البعض من اكابر وقداياه اكثر الاجتهاد
 لما فيه من الصواب وقلت نظماً غايراً للزمام يزدى بنظم الدرر والبيان
 امامة الاثغ بالفصح فاسدة في الراجح الصحيح قال في البحر بعد كلام
 كثير والحاصل ان امامة الانسان لما ناله صحة الامامة المستحاضة والفضالة المحققة
 المشكل مثله ولمن دونه صحة ولمن فوقه لا تصح مطلقاً هو والله اعلم سئل فيما اذا اقتد

على ما في الاثر
 ان لا يفتق
 بالرحمن الرحيم

في
 مسألة
 امامة
 الاثغ
 للمقابر

عندئذ لا تلغ بالآلغ هل تصح على الأصح المفتى به امر تصح عند البعض وهل فاجش اللغة
 وغيره سواء لكون المنطق بالحرuf غير خالص في الجملة ليس منها لا لغة ولا عرفا كما هو الحق وإذا
 دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل يحل على الفساد اهتما مابشأن العبادة ام على الصحة
 اجاب الراجح المفتى به عدم صحة امامة الالغ لغيره ممن ليس به لغة وصرح قاضي خان
 في فتاواه نقلا عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الالغ لغير الالغ تصح لأن ما يقوله
 صار لغة له ومثله في الظهيرية وغيرها واما اللغة السيرة فلم ار من صرح بها من علماءنا ولا
 في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه ولو كانت لغته
 يسيرة بان ياتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله عليه لما في شرحهما
 على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الامر بين الصحة والفساد يحل على الصحة بلا شبهة
 قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الذين يشربون يغالب
 الذين احدا الاغلبة ورواه البخاري بلفظان الذين يشربون والله اعلم سئل في الصبي هل يصح
 يكون اماما للبالغين ام لا اجاب اقتداء البالغ بالصبي فاسد لان صلاة تغفل
 وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد
 اطلقوا في ذلك فشمئلت اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول
 العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسيحي اني لان تغفل البالغ مضنون دون
 تغفل الصبي والله اعلم سئل في امامة الاعمي اذا لم يكن ثم من هو افضل منه هل تكره
 ام لا اجاب نعم اذا كان افضل ممن كان يومئذ لا تكره امامته فان امامة عتيا
 ابن مالك الاعمي بقومته مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن امرمكوت الاعمي على المدينة
 كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب التمر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وامام مذهب
 الشافعية فقال في المنهاج والاعمي والبصير سواء على النص قال شارح الشيخ جلال الدين وقيل
 الاعمي اولى لانه اخشع وقيل البصير اولى لانه عن النخاسة احفظ ولتعارض المعنيين
 سوى الاول بينهما والله اعلم سئل في رجل على دين وشتم هل تصح صلاته وامامته مقام لا
 اجاب نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله اعلم سئل في الرجل اذا كان في
 الصلاة وخرج من بين اسنانه شئ من فضله الاكل هل يلقيه ام يتلعه وهل يؤذنه
 المصلي ويقم للفوائت ام لا وهل الافضل للمسافر القصر ام الاتمام وهل بالاتمام يكون
 من تكبيرة ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد الجمعة اجاب بكرة ان يتلعه المصلي
 ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصاة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصاة فيفسد
 صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصحيحين والقائه في المسجد مكره كما لبصاق والذي يعقبه
 النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله

ملك في الجنة
 ملك الجبال

ملك في الجنة
 ملك الجبال

ملك في الجنة
 ملك الجبال

ملك في الجنة
 ملك الجبال
 ملك في الجنة
 ملك الجبال
 ملك في الجنة
 ملك الجبال

وقد ورد كلوا الرغم واطرحوا القغم وهو ما يتعلق بين الامتنان منه اي ارموا ما يخرج به
الخلال وكذلك ما يتعلق بين الامتنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا للتعبد
وان اكله مع ذلك كمن خارجها ايضا قال بعض المتأخرين من شراح الكثرة قوله ولو نظر
الى مكتوب وقهه او اكل ما بين امتنانه او مرة ما في موضع سجوده لا تقسده وان اثم اي فاعل
ذلك اعنى الناظر والاكل والمآزاة علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي
فيه عزيمة ويؤذن المصلي للفائسة ويقسم وكذا الاولى الفوائس وبخيرة الاذان للباقي فان
شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاته صلوات فقصها هاهنا فجلس وان
قصها هاهنا في مجالس يؤذن لكل ويقسم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر
للمأخر واجب حتى لو اثم يكون اثمنا عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمر
انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد امن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم واما صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك
مبني على جواز التقدد وعدم جوازه لكن ذكر في النارخانية اخلف المشايخ في القرى الكبيرة
اذ لم يعمل بالملك والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطا ولا
بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعي ويشعر في الجمعة فان كان
الجمعة حاضرة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة او لا ثم يصلي
اربعا ورعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة
فهذا فرضه وقال في الجمعة هذه القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في الجواز ولا نقاد الفرض
والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربعا ثم الجمعة ثم ينوي اربع سنه للجمعة ثم يصلي
ثم يصلي ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان اداء الجمعة صحيحا فقد اداها
وسننها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتا
بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النسفي رايته الامام ابا جعفر الهندي اني صلى الجمعة
ببردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت
صلاة الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً
على مذهب علي وقول الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليس له اصل
في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها
اي ابو يوسف السنة بعدها سنة انما اختلفوا في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة ولا
الا حوط في موضع الشك في جواز الجمعة وبشروطها ان يقول نويت ان اصلي اربع ظهر
ادركت وقته ولم اصله بعد وقيل المختار ان يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية

مطلب في
الاختلاف
والجهر في
الصلاة
وقد اختلفوا
واضح

كذا في الفينة اه والمسالمة افردت بالتصانيف سُئل عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة
في الصلاة واختلفوا في الاقوال فيها وما هو الاصح مع عز وكل الى موضعه اجاب
قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والمخافة
ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والمخافة تصح الحروف لان القراءة فعل
اللسان دون الصمخ والاول اصح لان حركات اللسان لا تستحق قراءة بدون الصوت
وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة وجوب السجدة بالتلاوة والعتاق
والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهر في شق قول القدرى وان كان منفردا فهو مخير
ان شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهر ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون
حد المخافة تصح الحروف وهذا قول ابي الحسن الكرخي فان اذن الجهر عند ان يسمع نفسه
واقصاه ان يسمع غيره وحد المخافة تصح الحروف ووجهان القراءة فعل اللسان دون الصمخ
وقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان حركات اللسان
لا تستحق قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء اه وفي الجوهر لم يبين المصنفين الجهر والاخفاء لا خلاف مع اختلاف التصح فذهب
الكرخي الى ان اذن الجهر ان يسمع نفسه وان المخافة تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
اقبس واصح وفي كتاب الصلاة للحداد اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان شاء جهر
واسمع نفسه اه واكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع
نفسه وهو قول الهندواني وكذلك ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة وجوب السجدة
بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح
الحروف وفي الخلاصة الاما ما اذا قرأ صلاة المخافة بحيث سمع رجل او رجلان لا يكون
جهرًا والجهر ان يسمع الكل اه وفي فتح القدير واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو اخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع بالحرف عارض للصوت لا للنفس فحرر تصحيحه بلا صوت ايماء
الى الحروف بعضها لا يحتاج لاحرف فلا كلام يبقى ان هذا لا يقتضي ان يكره في مفهومه
القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهند
بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختر ان قول بشر قوله
الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسألة ثلاثة اقوال قال الكرخي
ان القراءة تصح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد ان يكون بحيث يسمع
وقال الهندواني لا بد ان يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ
ما لم يسمع اذناه ومن يقره اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قولاً

رابعا بل هو قول الهند واني الاول وفي العادة ان ما كان مستوعبا له يكون مستوعبا لمن
 هو بقره ايضا الى هناك لادام الجهر واقول لما كان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهند واذ
 عول عليه في متن تنوير الانصار بقوله والجهر اسماء غير والخافضة اسماء نفسه وظن كاد
 القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف الصحيح في المسألة ولكن ما قاله الهند واني
 وارجح لاعتبار اكثر علما انا عليه هذا ودعوا خلافا للنظم كما قاله الكمال بعيد اذا غلب الشراح
 لم يتناولوا في المسألة قولا ثالثا بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهند واني مع ظهور روي
 ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ يبعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بانه يختلف باختلاف
 الآله وربما تختلف مع حقيقة الجهر ولا يبعد في ارادته تقليد الاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير
 اليه فهو محتج بدليل ان من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو صمير في حق غيره وفي
 وقد لا يتم شامعه له ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الجرح فانه مع التعويل على قول الهند
 وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة اكثر الصلوات
 من كل خاص وعارفين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث
 ولكن لا يقتصر على ما ذكرنا اولى لان الاسماع تضرب عما فيه اطالة وان تغلق بحيث السماع
 والحاصل ان يقال في المسألة قولان قول الكرخي وقول الهند واني والاعتماد على قول الهند
 والله اعلم **مسئل في مصطل ثلاث آية السجدة هل ياتي بكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع**
اخرى وهل اذا اجتمع سجدة ثلاث وقنوت بآيتين اجاب يكبر كبيرتين واحدة
 للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند
 الرفع والاولا صحيح كما في الجهر والعامسالة اجتماع سجدات الثلاث والقنوت فلا شبهة
 في تقديم سجدة الثلاث لما صرحوا به من وجوب الصلوات على الفور ومن ان الثلاث اداء
 تقطع الفور والقنوت يعدها او يزيد عليها فلو قدمه فوت الفور ولزمه الركوع والتسجود ولو
 اذ هو الوارد في آية بعد ذلك قضاء فيركب الاثم واذا ابداه سلم من ذلك هذا
 ما يتبادر للفرع من كلامهم وان لم اره صريحا فاقبل والله اعلم **باب الجائز**
مسئل في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم او تعزير
 اولا اجاب حيث لم يرع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفنه ودفنه فلا يلزمه
 اثم ولا تعزير لكن ان كان له اقارب من النصاري فالاولى ان يتركه لموضع هذا الولد
 يترك فقد باشر خلافا لاولى ولو لم يترك محظوبا يعاقب عليه ومن القصص به ان الميت
 الكافر يغسله قربه المسلم لكن يغسل الثوب النجس من غير وضوء ولا ينام وليس المعنى
 انه يجب عليه بل لا بأس ان يغفله معه ويكفنه في ثوب غير مراءى سنة في كفنه ويلزمه
 في حفرة من غير حذر ولا توسعة فان راى ما نهضت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفنه ولا

مطلب في مصطل
 ثلاث آية السجدة
 هل ياتي بكبيرتين
 ام واحدة

مطلب في
 مسلم تولى
 غسل ميت
 نصراني
 وتكفنه
 ودفنه
 هل يلزمه بذلك
 اثم او تعزير

سئل عن من مات جنباً هل
يوضأ بلامضمضة ولا
استنشاق ولا إطلاق
بالبسبب ماذا ينوي

سئل عن من مات
جنباً هل يوضأ
بلامضمضة ولا
استنشاق ولا
إطلاق بالبسبب
ماذا ينوي

فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم سئل عن مات جنباً هل
يوضأ بلامضمضة ولا استنشاق ولا إطلاق نعم يؤضأ بلامضمضة ولا استنشاق ولا إطلاق
المتون والشروح والهالة في غسل الميت تفنضيه ولما رز من صرح به لكن الإطلاق يدخله والله أعلم
سئل ماذا ينوي بالنسبة في الصلاة على الميت اجاب ينوي بها الحفظ ولا
والميت اذا كانا حاذيين للمسلم عن اليمين فقط ان كانا يمينه وعن اليسار كذلك والله أعلم
سئل في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج كفنها وتجهيزها اجاب كفنها
وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجدت
العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلي بما صوره في الاستيعاب الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها
فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة
قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى واما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع
ولا يجب على الزوج اهـ قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع ما نصه الظن ان اصل الخلاف في الكفن
قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب
على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكرخي
فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بالاجماع في بين علما يعني في ظاهر الرواية
وروى خلف عن ابي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج
كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التمهيد وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وفي الفتوى
لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجاب وهو كان اولى بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فيتمتع على
سائر الاجاب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها لو لم يكن عليه
لوجب عليها وهو اولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلاف في التحريم فلخص
ان اصل الخلاف في الكفن لانه ما عداه من التجهيز كان يفصل حسنة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز
الحق به وكان له ما صار لا يحسب به اهـ ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية
بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة او وصت الى زوجها ان كفنها من مهرها الذي لها عليه قال
وصيتها في تكفينها باطالة وكفنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكاف قال
الفقيه ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة
وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابي يوسف نأخذ اهـ قال في الجمع
ويا مر تجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول ابي يوسف على
خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لومات المرأة وهي معسرة كان على الزوج جمان المقبرة قال في
شرحها المستصفي اى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اهـ وبه علم ان ما عدا الكفن من جنس
واجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفر قبر وسد على الوجه المستنون فكله على الزوج

4

مظلم
ما نزل من فوقه من
وحي يوحنا بن زبدي
من الرب في الجبل
الذي يسمى
في الحارة
مظلم
والذي هو
مظلم
في قبر رطل
علط وهذا
مسحة قدوة
طبا أنه لم

مطالعہ درجہ
ماتہ وعلیہ
درجہ وعلیہ
درجہ وعلیہ
درجہ وعلیہ

[illegible]

فمن قبل من اويضاى امر

عَلَى قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ لَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْجَاهِلِينَ لَكُنْهُ لَا يَفْعَلُ حَسْبَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ أَمْرَةُ نَضْرَانِيَّةٍ
تَحْتَ مُسْلِمَاتٍ حَامِلًا فَهَلْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي مَقَابِرِ الْمُشْرِكِينَ اجابَ صَرِيحُ الْعَلَاءِ لِلْمَلِكِ
فِي مِثْلَةِ الْمَصْأَلِ بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ اخْتَلَفَتْ الْعَمَلُ فِيهَا قَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَقِيلَ فِي مَقَابِرِ
الْمُشْرِكِينَ وَقَالَ عَقِيبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَوَأَمَّا بِنِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا قَبْرًا عَلَى حِدَةٍ وَهِيَ أَحْوَجُ وَفِي بَعْضِ كِتَابِ الْمَلِكِ
يَجْعَلُ لَهَا قَبْرًا فِي الْقُبْرِ لَأَنَّهُ وَجْهُ الْبَحِينَ إِلَى ظَهَرِهَا قَالَ التَّرْجُمِي وَهُوَ حَسَنٌ وَقَالَ فِي الْمَتَرَجُمَانِيَّةِ
وَفِي فَتَاوَيْهَا لِحَاجَةِ الْكَافِرِ إِذَا مَاتَ وَفِي بَطْنِهَا وَلَمْ يَسْلَمْ قَدَمَاتٍ فِي بَطْنِهَا لَا يَصَلِّي عَلَيْهَا بَابُ الْإِجْمَاعِ
وَاخْتَلَفُوا فِي الدَّفْنِ وَفِي السَّابِعِ قَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ
الْكُفَرَاءِ وَقِيلَ تَدْفَنُ وَخَذَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ هَلْ الْأَفْضَلُ الْمَشْيُ خَلْفَ الْحَاذَةِ أَمْ أَمَامَهَا اجابَ
قَالَ فِي الْإِحْتِيَارِ وَالْأَحْسَنُ فِي زِمَانِنَا الْمَشْيُ أَمَامَهَا لِأَنَّهُ يُبَيِّنُهَا مِنَ النِّسَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ الْمَرْأَةُ
إِذَا مَاتَتْ وَلَيْسَ لَهَا حَرَمٌ مِنْ بَنِي دَفْنِهَا اجابَ يَلِي دَفْنِهَا جِيرَانُهَا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ
مِنَ النِّسَاءِ الْقَبْرَ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِبْنِيَّةِ أَيْ مَا فَوْقَ الثُّوبِ يَجُوزُ عِنْدَ الصَّرُورَةِ فِي حَالِ الْحَاذَةِ فَكَذَلِكَ الْعَمَلُ
صَرِيحٌ فِي الْوَلُولِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي قَبْرِ رَجُلٍ غُلِطَ فِيهِ أَهْلُ مَيْتَةٍ فَدَفَنُوهَا بِهِ فَلَمَّا نَهَى فَالْمَلِكُ
اجابَ لَا هَلْ أَنْ يَكْتُمُوا أَهْلَهَا نَبَشَ الْقَبْرِ وَأَخْرَجَ مَا مِنْهُ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَوْ قَصُرَتْ وَلَمْ يَكُنْ لِرَجُلٍ
أَنْ يَرَاوُ ذَلِكَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِحَرْمَةِ النَّبَشِ لِغَيْرِ صُرُورَةٍ وَهَذَا الصَّرُورَةُ حَقُّ الْغَيْرِ فَإِذَا اسْتَقْبَلُوا
جَازُوا أَنْ كَانَ فِيهِ خِلَاطُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ لِمُعَارَضَتِهِ بِحَرْمَةِ النَّبَشِ بَعْدَ اسْتِقْطَاطِ حَقِّهِمْ وَهَذَا مُسْتَبْطَأٌ
مِنْ تَعْلِيلِهِمْ لِحُجُوزِ النَّبَشِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ بِحَقِّ الْغَيْرِ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْقَبْرُ مِلْكًا أَمَّا إِذَا كَانَ
فِي أَرْضٍ وَقَفَ فَلَا نَبَشَ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَلَيْهِ دِينَ لَا خَرْفَ صَرَفَتْ وَرَتَبَتْ جَمِيعَ
تَرْكَةِ فِي كَفْنِهِ وَكُنْ مِثْلَهُ يَتَأَيَّ بِسُدْسِهَا أَوْ رُبْعِهَا أَوْ قُلْ أَوْ أَكْثَرُ شَيْئًا قَلِيلًا أَهْلُ يَصْنَعُ الْوَرُثَةَ الزَّالِدَ
عَلَى كَسْرِ الْمَثَلِ أَمَّا اجابَ نَعَمْ يَصْنَعُ الْوَرُثَةَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي ضَوْءِ التَّيْرَاجِ وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ
وَأَرَادَ الْوَرُثَةَ أَنْ يَكْتُمُوهُ كُنْ الْمَثَلُ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي كَفْنُ الْكُفَايَةِ وَيَقْضَى
بِالْبَاقِي الَّذِينَ وَكُنْ الْكُفَايَةَ لِلرَّجُلِ ثَرْوَانِ جَدِيدَيْنِ كَانَا أَوْ غَسَلَيْنِ ثَوْبًا وَهُوَ الصَّحْفُ وَفِي بَعْضِ
لَيْسَ لِلْفَرَقَاءِ أَنْ يَمْنَعُوا كَسْرَ الْمَثَلِ أَوْ فَعَلًا مِنْهُمَا مَا زَادَ عَلَى كَفْنِ الْمَثَلِ إجماعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ
فِي مَقْبَرَةٍ مَوْقُوفَةٍ لِدَفْنِ الْمُسْلِمِينَ بَنِي هَارِجٍ قَبْرًا وَدَفَنَ بِهِ وَلَدُهُ فِي قَابُوتٍ فَقِيلَ إِنَّ بَنِي جَسَدٍ حَفَرُوا
طَلْعَ جَمَاعَةِ الْقَبْرِ وَكَفَنُوهُ مِنَ النَّابُوتِ وَكُتِبَ النَّابُوتُ وَالْفَرُوقُ وَدَفَنُوا فِيهِ مِيتَهُمْ فَإِذَا أَلِيزَتْهُمْ
اجابَ يَلِيزُ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ مَا انْفَقَ عَلَى الْقَبْرِ وَلَا يَحْتَوِلُ مِنْهُمْ قَالَ فِي الْمَتَرَجُمَانِيَّةِ نَفْلًا عَنْ النَّفَاثَةِ
اسْتَفْهَمَ مَا لَا فِي ضِلَالِ قَبْرِ خِيَاءٍ رَجُلٍ وَدَفَنَ فِيهِ مَيْتَهُ أَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مَوْقُوفَةً يَضْمُنُ مَا انْفَقَ عَلَيْهِ
وَلَا يَحْتَوِلُ مِنْهُ مِنْ مَكَانَةٍ لِأَنَّهُ فِي وَقْفِهَا وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَضْمِنُونَ قِيَمَةَ النَّابُوتِ الدَّعَا لِلْفَرُوقِ وَلَا
شَكَّ أَيْضًا أَنَّهُمْ خِيَتْ عِلْمًا بِالْمَيْتِ السَّابِقِ وَعَمَلُوا مَا فَعَلُوا عَلَى وَجْهِ التَّقَدُّمِ يَتَرَوْنَ لَارِجًا بِهَيْمًا
لَا حَتْمَ فِيهِ وَالتَّعْزِيرُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ عَنْ قُلِّ نَفْسِهِ خَطَا أَهْلُ يَفْعَلُ

وہی

مطلب
هل يكره من
الشكر من
الم لا يكره

مطلب
في كل من
احد من
فعل
فعل
فعل

مطلب
في كل من
احد من
فعل
فعل
فعل

بالعلة لمصنوع هل يستغفر أم لا اجاب يقبل بدون الاستغفار في ظاهر الرواية كما في
المجوز والله اعلم سئل هل يكره من يروي عن الشك من واجب آخر أم لا اجاب ذكر الزيلعي
وغيره انه يكره وصحح القلافي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلي في العلم فصل في النذر
سئل في رجلين يتكلمان على وظيفة الذرذرية بقلعة بيت المقدس الحمية منجر احداهما من مشقة
على نفسه نذرا صوريته ان تعرضت لهذا الوظيفة بالاحد لها بعد هذا اليوم مادمت في قيد الحيا فانه
تعالى على ان تصدق على الفقراء بخمسة غرش هل اذا تعرض للاخذ وجد ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق
بالخمسة غرش ولا يخرج من عهدته النذر بذلك ام يخرج من عهده بكمارة اليمين ام يفعل احدا
اهما شاء وهل اذا امتنع عن الشيشين المذكورين ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به وجبته
أم لا اجاب في المسئلة اقول ثلاثة ظاهرا الرواية لزوم التصديق بالعقد الذي سماه ويتعين
الوفاء به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين السعي وان لم يرد تخيير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي
رواية النوادر هو مخفية فيما مطلقا وفي الخلاصة بعد ذكر هذا القول به يفتي وصحح ايضا كل من القولين
الاولين واما اذا رفع الى القاضي بغير امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
لا يبيحونه قال فيها ولو لم يفتي باثم ولكن لا يبيحونه القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مضر فله لا امتناع
حق فلا تنفع دعواه والله اعلم سئل في متول ادعى على مزاج الوقف انه نذر على نفسه ان انزل
عنه للوقوف ما شاء ايا رواه رجل ولزمه للوقف هل تسمع دعواه ام لا اجاب لا تسمع ولا يقضي
القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وايضا صرح جوابا ان الفتوى على ان المعلق عليه
الناذر في بين الوفاء بعين النذر وروين كفارة اليمين والله اعلم سئل في النذر المتعلقة بالانبياء
والاولياء يقبضها قوم ويرعون ان ما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم وانسبته قرابة
للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيبين من يدعي انه جده او جد ابيه لا على اورما كتب
بذلك حجج يزعم منها جهلة القضاة انها دعوى صحيحة وربما حكموا بها لمن اتبعت نسبه وربما وقع الصلح بين
المتداعيين بقسمته ذلك فيما بينهم في الحكم في ذلك اجاب هذه المسئلة تجعل قهرا في النذر
المتفق عليها الغرض رسالة حاصلها ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسية واجب مقصود اذ لا يشرع
ان يصح له ان يشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله عليه قالوا علم بان شرطه
النذر ان يكون في غير معصية وان يكون من جنسية واجب وان يكون الواجب مقصودا لنفسه
بالاول النذر بالمعصية وبان في عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا للغير حتى لو نذر في
كامل صلاة لا يلزمه وكذا ابجدة التداء وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا والوا
نذر ان سائر المعاصي كان عينا ولزمت الكفارة بالحنث ولو فعل النذر وعصى واغفل النذر كالحلف
بالمعصية ينعقد للكفارة ولو فعل المعصية الحاقوف عليها سقطت واثم وصرح في النهاية ان النذر
لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسية والثاني ان يكون مقصودا والثالث

أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي الْحَالِ أَوْ فِي ثَانِي الْحَالِ كَالْمَذْرِبَةِ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْفَرَصَاتِ فَعَلَى هَذَا
 الشَّرْطِ أَرْبَعَةٌ ١- أَنْ يُقَالَ الْمَذْرِبَةُ صَلَاةُ الظُّهْرِ وَنَحْوُهَا خَرَجَ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ إِذَا قَوْلُهُمْ مِنْ جَسَنَةِ وَاجِبٍ
 يَفِيدُ أَنَّ الْمَذْرِبَةَ غَيْرُ الْوَاجِبِ لَكِنْ لَا يَدْرِي رَابِعٌ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَحِيلَ الْكَوْنِ فَلَوْ نَذَرَ صَوْمًا مِمَّا سَكَرَ
 شَهْرٌ مَعْنَى لَرِيصَةٍ ثُمَّ قَالَ فِي شَأْنِ الذَّنْبِ لِلْعَلَامَةِ قَائِمٌ فَمَاذَا الْمَذْرِبَةُ الَّتِي يَنْذَرُهَا أَكْثَرُ الْعَوَامِّ كَانَ يَقُولُ
 يَا سَيِّدِي فَلَا تَعْنِي بِهِ وَلِيَا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ أَوْ نَبَاتٍ مِنَ الْإِنْبِيَاءِ أَوْ رَدَّ غَائِبِي أَوْ عَوْنِي مَرِيضِي أَوْ قَضِيَّتِي
 حَاجَتِي فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالزَّيْتِ كَذَا هَذَا بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ يَنْذَرُ مَا
 وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ إِذَا نَذَرَ عِبَادَةً فَلَا تَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ وَالْمَذْنُوبُ لَهُ مِيتٌ وَالْمِيتُ لَا يَمْلِكُ وَأَنَّهُ إِنْ طَلَبَ الْيَمِينُ
 يَتَصَهَّرُ فِي الْأُمُورِ كَقَوْلِهِ إِنْ قَالَ يَا اللَّهُ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ مَعِيَ كَذَا أَنْ اطْعِمَ الْفُقَرَاءَ بِبَابِ السَّيِّئَةِ
 أَوْ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ وَنَحْوِهَا فَيَجُوزُ نَيْتُهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْعٌ لِلْفَقَرِ إِذَا الْمَذْرِبَةُ غُزِلَ وَجَلَّ وَذَكَرَ الشَّيْخُ لِحَالِ الصَّغِيرِ
 الْمُسْتَحَقِّ لِلْقَاطِنِينَ بِرِبَابَةِ أَوْ مُسْتَحَبٍّ فَيَجُوزُ بِهِ هَذَا الْإِجْمَاعُ أَوْ مُضَرَّفًا لِنَذْرِ الْفَقَرِ وَقَدْ وَجَدَ الْغَوِيُّ
 غَيْرَ مُتَحَاجِّ فَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ ذَا نَسَبٍ بِذَلِكَ الْوَلِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا وَلَمْ يَنْتَهَ فِي الشَّرْعِ جَوَازُ
 الصَّرْفِ لِلْأَغْنِيَاءِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَةِ النَّذْرِ لِلْمَخْلُوقِ وَلَا تَحَادُّمِ الشَّيْخِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَإِذَا عَلَتْ هَذِهِ الْأَمَّا
 يُؤْخَذُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالشَّمْعِ وَالزَّيْتِ وَغَيْرِهَا فَيُنْقَلُ إِلَى مَضْرُوحِ الْأَوَّلِيَّاتِ تَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ لَا إِلَى اللَّهِ فَحُرْمَةُ الْإِجْمَاعِ
 الْمُسْلِمِينَ مَا لَمْ يَقْصِدُوا الْفُقَرَاءَ الْأَحْيَاءَ قَوْلًا وَاحِدًا وَقَدْ عَلِمَ مَا نَقَلْنَاهُ أَنَّ مَا يَنْذَرُ الْعَوَامُّ لِلشَّيْخِ
 وَعَلَى بْنِ عَلِيٍّ وَرَبِيبٍ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلِيزُ وَلَيْسَ لِلْحَادِمِ اخْذُهُ عَلَى أَنَّهُ نَذَرَ صَحِيحًا لِأَنَّهُ إِذَا اخْذَهُ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ
 الْمَسْتَدَاءِ وَكَانَ فَقِيرًا وَعَلِمَ بِأَنَّ غَيْرَ تَحَادُّمِ لَوِ اخْذَهُ عَلَى أَنَّهُ صَدَقَةٌ لَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِلْحَادِمِ مَرْزُوعٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَوْ
 يَمْلِكُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّاذِرُ غَنِيًّا فِي نَذْرِهِ وَكَانَ فَقِيرًا أَوْ غَلَا صِلَةً كَلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنِيِّ التَّمْرِيَّاشِيِّ
 يَتَارَعُ فِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ ثَمَانِيَةً وَسِتِّينَ أَقُولُ قَدْ اسْتَبَاحَ هَذَا الْحَرَمَ الْجَمْعُ عَلَى
 حُرْمَتِهِ بِمُتَابَعَةِ تَرْغَمُونَ أَنَّهُمْ مُتَصَهَّرُونَ يَقَالُ فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ الْمُسْلِمِينَ وَمَرْقِي الْمُرِيدِينَ وَيُتَالَفُونَ فِي اخْذِهِ وَيَطَّاعُونَ
 النَّاذِرِينَ فَإِنْ اسْتَمْتَعَ قَدْرُهُ إِلَى قَضَاءِ هَذِهِ الْأُمُورِ فَتَحْكُمُونَ بِهِ وَتَمَّا اسْتَعَانُوا بِالشَّرْطِ وَحُكْمِ التَّيَسُّلِ
 سَبَلٌ يَفْعَلُونَ الْبَلْعُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَسَامُونَهُمْ الْمُتَصَهَّرُونَ بِجَمْعِ التَّوَابِعِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا هَذِهِ النَّذُورُ
 فَيَقَاطَعُونَهُمْ وَيَضْرِبُونَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ نَاحِيَةً بِمِلْغٍ مِنَ الْمَالِ فِي الدَّامَةِ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ إِذَا نَتَقَى الْأَجَلَ الْمَضْرُوبَ
 فَيُدْفَعُ مَا هُوَ مَضْرُوبٌ عَلَيْهِ وَيَأْكُلُ مَا بَقِيَ وَيَعْدُ الْفَاضِلُ بِحَاصِلِ بَيْعَةِ الشَّيْخِ وَرَى أَنَّ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ
 هَلَكَ وَأَنَّ سَبَبَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ هَذَا النَّذْرُ وَأَنَّ الشَّيْخَ رَدَّ غَائِبِيٍّ أَوْ عَمَّافٍ مَرِيضِيٍّ أَوْ قَضِيَّ حَاجَتِهِ وَتَرْغَمُونَ
 أَنْ لَا يَبَاحُ تَنَاوُلُهُ لغيرِهِ قَائِلِينَ هُوَ يَنْذَرُ جَدًّا فَلَا يَحِلُّ لَهُمُ اخْتِيَارُ مَتَوَلِّوْنَ وَمَنْ تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْهُ قَبْلَ
 وَادُلَّوهُ إِلَى الْحُكْمِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّهُ أَرَبُكَ كَبِيرَةً فِي الدِّينِ وَبَاشَرُ شَيْعَةٍ بَيْنَ أَطْفَرِ الْمُسْلِمِينَ وَتَمَّا حُكْمُ
 لَهُمْ بِقَضَاءِ الْعَهْدِ وَقَدْ صَحَّ فِي الْجَمْعِ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي لَيُجْبَرُ الْقَاضِي عَلَى وَقْفِهِ وَلَمَّا نَتَمَّ عَلَى
 رِسَالَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ مَاهِي شَقِي الْغِيلِ وَالْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْعَلَى الْجَلِيلِ وَاللَّهُ سَيِّدُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ سُبْحَانَكَ
 عَنْ نَاطِقِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ وَنَحْوِهِ إِذَا قَاطَعَ رَجُلٌ عَلَى أَقْلَامِ الْمَذْنُوبِ وَيَقْرَى وَأَمَا كُنْ مَعْلُومَةً بِمَا لَا تَسْتَوِي

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمًا مِمَّا سَكَرَ
 وَنَذَرَ صَوْمًا مِمَّا سَكَرَ
 وَنَذَرَ صَوْمًا مِمَّا سَكَرَ

او اقل او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ان لا اجاب لا تصح المقاطعة على
 ذلك بالاجماع ولا يلزم ما راجع المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام طويل ذكره فنقتصر على
 نزومنه لا الشئ قاسم في الذر والنذر والذم عند اكثر العلماء حتى ان شئ الله عز وجل اورد منها حتى ولو
 ذلك فلك كذا عند النذر باطل بالاجماع او فكيف يصح الترام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم الملك
 على المبلغ الذي قاطع عليه هذا الاقوال وللعلماء في ذلك المسئلة والشك في ان كتاب
 سئل عن من لم يجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل والحمار والفرس هل يجب عليه ان يركب
 اجاب قال في الجمل قد روي عن غير الراحلة من بغل او حمار فانه لا يجب عليه ولم اره صريحا لا صريحا
 صريحا بالكرامة او اقول الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو مشروط بالاستقامة
 وهي عم والله اعلم سئل عن قول بعضهم وقيل انه لا ينال الزدني عندي سؤال حسن مستطرف
 فوج على اضلين قد تغرما قاتل شئ برضى مالك ويضمن القيمة والمثل معا اجاب
 هذا حلال باع صيدا محرما فاحمى احرامه وما روى والتلف الصيد المبيع جائزا فيضمن القيمة والمثل معا
 سئل عن لم يأت بالركل والسقي في طواف القدوم والركن هل ياتي بهما في طواف القدوم اجاب
 نعم اذ لم يقعهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف القدوم لان الشئ غير مؤقت كما صح به في الخبر
 وغيره وصح جواب ان الركل بعد كل طواف يعقبه سقي فيه علم ان ياتي بهما في الصلوات لولته بقدمها ولو
 اره صريحا وان علم من اطلاقه والله اعلم سئل هل يجوز الرمي بالحصى المتنجس ام لا اجاب يجوز
 والا فضل غسلها وفي متابعك الشهاب الحلي والستة غسلها تكون طاهرة بيقين فان القبول
 منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** سئل في انعقاد النكاح
 بلفظ جودتك بتقديم الجيم على الزاء هل ينعقد النكاح عند قورقور واداعية ولا اجاب هذا
 المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بقدر الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد افق
 شيخ الاسلام ابو السعود العمادى رحمه الله تعالى بانعقاده بين قورقور واداعية كملته على هذه اللفظة
 اقول وما يدل على صحة ما افق به ابو السعود وما في الظهيرة وغيرها رجل تزوج امرأة بالقرينة
 او بلفظ لا يفي معنى او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فانه بمنزلة
 مسائل الطلاق والعاق والتبدير والنكاح والخلع والاياء عن الحقوق والبيع والتمليك فالأصل
 والعاق والتبدير واقع في الحكم ذكر في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط ان
 يشترط في الجحد والمهر بخلاف البيع ونحوه اوهنا ملة قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح فينبغي ان يكون
 النكاح نافذا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله ينبغي محبب لما في البرازية ان عليه الفتوى

ملاحظ
 قد روي عن
 او الحمار
 عليه
 وفيه اختلاف
 ملاحظ
 نعمت
 حرم
 ملاحظ
 بالقرينة
 في طواف القدوم
 والركن
 ملاحظ
 هل يجوز
 بالحق
 ملاحظ
 قبل الزمان
 في النكاح

ولما في الخبر ان ظاهر ما في التجنس ترجيحاً فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل
ولاشك ان الصّادق من الجهلة الاغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والحجاز ولا النفي الاستعانة
المرتبة على عدم العلاقة فيه المصحح به في كلام الغزالي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية
او جعله ما تارة غير ملاخظ لمصلحة الادعاء القاطن بمغزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفاً وغلطاً
فيجب ما جاز به لا يصحح لاثبات المدعى وحيث اقر بان تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال
بما ذكره السعد وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تصحيفاً بابدال حرف
مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسألة نعم لو صدق من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ
المصحح بعد ما لا نعتقد بها والله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومقاصده فيقع الدليل في محله
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصحح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عامي بذكر
الزاي جميعاً مع انهم اصبحت منا بالفاظ اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح ولم يفرق مذهبنا
ما يوجب الخلاف لهم والله اعلم سئل في رجل خطب بنتاً آخر فقال هي لك بكذا فقال الخاطب بمحضرة شهود
قبلها منك بذلك هل ينقد النكاح والحال انه ام لا اجاب نعم ينقد النكاح بذلك والحال هو
سئل في رجل خطب صغيرة من ابيها بخضرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فقال قبلها وعرضها
مائة غرش هل ينقد النكاح بهذا اللفظ ام لا اجاب نعم ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم سئل
في رجل قال لا تزوج بنتك بنتي فلانة فقال الآخر قبلت فترت في الاب فرجها غيرها بعد ان بلغت لآخر
هل الصّادق من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيسقط النكاح الثاني ام لا اجاب
نعم ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصّادق من الاب نكاح والحال هو فيسقط ما صدق من
الاخ على اي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم سئل في رجل خطب بكراً من والده
وفصل مهرها بقدر معين محضرة شهود وجري بينهما في اثناء الخطبة ما ينقد به النكاح كقوله
جئتكم خاتماً ابنتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت كما جاء بكذا فقال هي لك به او صار ذلك
او تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فسنه
اجاب نعم ينقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فسنه والحال
ما تقدم قال في الحائض لو قال رجل جئتكم خاتماً ابنتك فقال الاب ملكك كان نكاحاً وفي الحائض
لو قالت صرحت او صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجني نفسك متى فقالت بالسمع
والطاعة فهو نكاح وكثير ما يجري بين الخاطب والمخطوب منه ما ينقد به النكاح من الالفاظ
فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر لغير الخاطب وهي زوجة للخاطب والله اعلم سئل
في رجل خطب بكراً بالغة من اخوتها اولياً بها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد
به النكاح نحو كانت لك بكذا او صار لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلها بذلك وبلغها الخبر
فسكرت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينقد عليها نكاح غيره ام لا اجاب

هذا هو الوجه الذي لا يضر من عامي بذكر الزاي جميعاً مع انهم اصبحت منا بالفاظ اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح ولم يفرق مذهبنا ما يوجب الخلاف لهم والله اعلم سئل في رجل خطب بنتاً آخر فقال هي لك بكذا فقال الخاطب بمحضرة شهود قبلها منك بذلك هل ينقد النكاح والحال انه ام لا اجاب نعم ينقد النكاح بذلك والحال هو سئل في رجل خطب صغيرة من ابيها بخضرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فقال قبلها وعرضها مائة غرش هل ينقد النكاح بهذا اللفظ ام لا اجاب نعم ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم سئل في رجل قال لا تزوج بنتك بنتي فلانة فقال الآخر قبلت فترت في الاب فرجها غيرها بعد ان بلغت لآخر هل الصّادق من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيسقط النكاح الثاني ام لا اجاب نعم ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصّادق من الاب نكاح والحال هو فيسقط ما صدق من

مطلب في النكاح ينقد بها النكاح

مطلب جري بين اولياء البالغة والخطاب ما ينقد به النكاح وبلغها خبر فسكرت نفذ النكاح

[illegible]

مطل قوله اذ قال رجل
لأولئك الخاطبة من غدا
فلا تلموهن فقال قيلت
مطل اذ قال رجل
ابن النضر
مطل النكاح
لا يتزوج بكبر
في العدة حتى
لم يبرأ فوالله
مطل اذ قال رجل
لا عز ورجع في
الايام وقال
لا ينقض النكاح
سماح
مطل اذ
شروطه اذا
مطل
زوج صفر في
وضه صح
مطل في
امامه
مطل ابن
شمر
مطل
لواحدة
سعد
لم ان يزوجها
كانت ثقة
مطل
الانفاذ
المهر

نفقتها وان يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي
 هل حصل عقد شرعي عليها ام لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يجر بينهما عقد
 اجاب لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب لغير
 عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه اجنبية وانما
 في بالغة وكلت شقيقتها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والد ها فقط فهل لا يقبل
 تعريف الوالد وحده ولمنزلة بالشهادة منه لغيره وهل العقد الصبار والحالة هذه صحيح ام لا
 اجاب العقد الصبار والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة
 عند التماجد ويصح من ابنتها وابنها وزوجها وسواء كان الاستهادا لها او عليها على الصحيح لكون
 يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عذ لان كتعديل العالنية واما صحة التماجد
 من اصله فلا يشترط فيها التعريف اصلا فافهم والله اعلم **فصل في المحرمات**
 سئل عن الجمع بين المرأة وبنت بنت اختها هل يجوز ام لا واذا قلتم بعد المجاوز ودخل الزوج
 بنت بنت زوجته المدخول بها قبلها وات منه بنت طبع ثراحت باين منه حتى بلغ سنه سنة
 فاعلم بعض الفقهاء بعد مجاوز ادخالها على خالة ايتها فامتنع عنها في الحكم وذلك التكاح وما
 يترتب عليه من الوطى جاها لا بحرمة الوطى ونفس الابن الحى ووجوب المهر المستحق اجاب
 اما المجاوز فلا قائل به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعنونه من الخوارج واما الوطى
 فهو وطى بصبته يندرج به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب فيه حيث كان جاها لا بحكم
 غير ما لم يحرمة واما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له واما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا
 مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطى الطارئة فيؤخذ به ولا تجل له حجة
 يطلق الاولى او تموت فحل بكناح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله اعلم
 البديع الباعث الشهيد اعلم **سئل في زوجة ابن الزوجة هل حل عمل امره** اجاب حل ذلك
 لا يحرر على المرء زوجة من تبناه لانه ليس باين له ولا يحرر بنت زوج الام ولا ابنة
 زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الزوجة
 ولا زوجة الرب والله اعلم **باب الاولياء والاكفاء** **سئل في حرة مكنت**
 بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كقولها هل ينفذ النكاح ولو لوعد من عمها ام لا اجاب
 نعم ينفذ نكاحها ولا يتوقف على رضی عنها والحالة هذه والله اعلم **سئل في بكر بالغة** زوجها
 ابوها من رجل بغير اذنها فذا النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها ام لا
 وهل القول قولها في الرد يمينها ام لا اجاب نعم يرتد بها والقول قولها في الرد يمينها
 والحال هذه والله اعلم **سئل في صغيرة** زوجها ابوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل
 عنه ابوه وقد اقدم ابوها على ذلك شارطا ضمان ابيه المهر لغير ابنة الصغير عن المهر في الاب

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

ملاحظ
 لا بد من
 بين المرأة
 وبنت اختها

الصّمان فهل يصحّ النكاح ام لا وهل ان صحّ النكاح ورفّع الى قاضٍ رى عدم صحته مع العجز عن المهر
 او المقتضى بالاعتسار فيه قبل الدخول فقصي بطلان النكاح من اصله او فرق بالاعتسار يصح
 قضائهم ويرتفع الخلاف ويمضي الخفي ام لا اجاب ان كان صدر ذلك من ايها على حق
 التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضي خان وغيره وان
 كان صدر لالا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم رى عدم صحته مع العجز عن المهر
 او رى المقتضى بالاعتسار بعد قبل الدخول بها نفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد
 من علماءنا والله اعلم سئل في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا
 زوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر غير كفو هل يصح ام لا اجاب قال ابن فرشته في
 شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لبطعه لا يجوز عقد اتفاقا ومثله في الدد
 والغرز وقال في البحر في قول الكز ولو زوج طفله غير كفو او بعين فاحش صح ولم يجر ذلك
 لعجز الاب والجد اطلق في الاب والجد وقيد الشارحون وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا
 بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجانة او فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في
 فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير او فاسق
 فهو ظاهر سوء اختياره ولا تترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور امر اذ مضى
 تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة اهو فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار
 لم يصح عقده باقل من مهر المثل ولا باكثر في الصغير بعين فاحش ولا من غير الكفو فيما ساء
 كان عدم الكفاءة بسبب الفسق او لاحق لوزوج بنته من فقير او محترف حرفة دنية ولم
 يكن كفوفا فالعقد باطل فقصه المحقق ان الهام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر
 الفتاوى في هذه المسألة ان النكاح باطل فظاهر انه لم ينعقد وفي الغلبة يفرق بينهما ولم
 يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل اي يبطل اهو كلام البحر والمنا
 شهيرة والله اعلم سئل في رجل خطب من آخنة البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب
 وركن قلبها الى الخاطب واحضر المهر وما بقي له العقد فرجع الاب لعرق خاطب عالم بخطبة الاول
 فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة
 الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على نسوة الغير نهى عن الخطبة
 على خطبة الغير وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدري غير تركا محرما الخطبة تحرما اجابها
 لانه اعانة على المعصية فيعزى اليها القادر على المنع والله اعلم سئل في امرأة زوجت
 ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه
 عصيته وامكان مراجعته فانت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجيز عمه عصيته هل
 يلزم اليتيم مهرها ام لا لبطلان النكاح بموتها اجاب لا يلزم اليتيم مهرها لان الامر

مكان
 لا يصح
 الاب
 بنته
 الاختيار

انما
 الخطبة
 الخطبة
 الخطبة

مكان
 لا يصح
 الاب
 بنته
 الاختيار

مع وجود احدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبه المجرى لذلك فلهما خيار البلوغ
 لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة
 السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق
 الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب ان تحلف لكن على نفي العلم
 لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب للاخ فانهم والله اعلم سئل في بالغة عاقلة خطفتها اخوها
 ونزوها لغير كفوف هل لايتها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة ام لا اجاب نعم
 اذا طلب الاب ذلك فرق القاضى بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج
 ام لم يدخل ما لم تلد او يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ
 النكاح من اصله قال في الحائنة وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي
 يحسن المرافعة وفي الجنوبين يدى القاضى مذلة فسد الباب بالقول بعدم انعقاد اصلا
 اه وهذا اذا زوجها اخوها با ذهابها اما اذا كان بغير اذنها فرتة يرتد برتة ولا حاجة الى التفرق
 والاعتراض من الاب لانه فضولى فيه وان اجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يبيها طلب الفسخ
 والمفرق من القاضى فيفرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لاحاجة الى ذلك
 لوقوع النكاح غيرنا فذ من اصله والله اعلم سئل في بكري بالغة زوجها اخوها الاثم من غير كفوف
 باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفوفها باذنها ودخل بها هل يصح
 النكاح الثاني وليس الاول معارضتها اجاب تزويجها باذنها كزوجها بنفسها وهي
 مسألة من نكحت غير كفوف بلا رضاء اولياؤها وفيه اختلاف الفتوى فافتي كثير بعدم انعقاد
 اصلا وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة ففي المعراج معزيا الى قاضى خان وغيره والمختار
 للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة بقوله اخذ كثير من المشايخ لانه
 ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدى القاضى مذلة فسد الباب
 بالقول بعدم الانعقاد اصلا اه وقد اكرت علما ونا من النقل في هذه المسألة فعلى هذا
 النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول واما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض
 ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضى فاذا لم يوجد فتباح الاول باق الى ان يعرض
 القاضى بالتفرق بينهما بطلب الولي فيفرق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شاء
 وحيثما علم ان الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بابقاء الثاني احسن والله اعلم سئل
 في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها امة هل للام تزويجها بمهر المثل من كفوف وهل لشخص
 بلا ذهابها ان يحجر عليها ويمنعها من الزوج ليزوجها هو لمن اراد وياكل مهرها ام ليس له ذلك
 ويمنع عنه شرعا اجاب نعم للام ان تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعلى المحاكم ايضا واما شيخ البلاد فلا قائل بولاية في النكاح من سائر العباد

زوج
 المختار
 مع وجود
 فساد

زوجها
 باذنها
 ففسخ

طلب
 من
 العبد
 الترافعة

فان تحررا على ذلك كان نكاحه باطلا واكله المهر انما ياكل في نكته النار والتعير باجماع نقله
التعير التعريف من البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو غير شك هالك والخط
سئل من طرف رجل من فضلاء الشافعية انه حسن من تزويج الاخ لابنة القاصرة
حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قائلا الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسيق عند الشافعي ولا
يصح عندهم من غير الاب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد اشكلت المسألة على وراى
الاحتياط عندهم حيث لا سبيل اليه عندنا فاجابهم

القول الثاني
بأنه لا يزوج
الابنة القاصرة

يا حسن الاقوال والافعال ومن له الطائفة الأخوال ومن حوى خصائل الكمال
مع ويرجى جيل عن مقال قد وصل الكتب يا ذا النور وفيه ما ذاعده غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما يقول نعمان امام العلماء ان زوج البنت التي لم تبلغ
غيرها هل ذلك مما ينبغي ويستغنى به النكاح الحل وعقد الفروج بها تحل
فخذ لما جئت اليه سائلا جواب حق لو يصح باطلا
في مذهب النعمان بانفاق وعبد جد وابي يليه
كذا الجمع من ذوي الارحام لكن بترتيب لدى الاعلام
اولى بما مكره ان يعقد وعند نقص المهر منه يبطل
فالحيلة التزويج مرة بلا مهر واثرة قد ابدلا
بمهر مثل يوجب التبسيت وهذه مذكرة مشهورة
هذا وقد وسع ابن تات امر النكاح للدليل الثاني
من كل ما يعقبه الملامه ولم يصح امر على العبادي
هذا ولولا مذهب النعمان لصاق حال الناس الا
كما جلا منهم شديد الغم يارب خير الدين يرجوا

قوله ينعقد النكاح بالفساق اي يعقد الاولياء الفساق فغني حذف الموصوف وابقاء
وقوله فالاخ اخ مبدء اخبره ان يعقد وما نافية واولى نائب فاعل وجد والف وجع
للاطلاق كالف يعقد وقوله فالحيلة او معناه ما صح به علما ونائبان الاحتياط في غير
والجدان يعقد النكاح مرتين مرة مهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لانه مع التسمية
يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعا وانه علم
سئل في امرأة تيب وكلت رجلا اجنبيا في تزويجها من رجل فقضى الوكيل عن مهرها
هل اخيها شقيقها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما اجاب
للاخ ان يفرق بين اخيه وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لانه الاعتراض بسبب التيقين
مهر مثلها والمراد بيقن الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك فدان حصل التفرق بعد الاقرار

القول الثالث
بأنه لا يزوج
الابنة القاصرة

فلما تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل اما يكمل مهر المثل فتستمر حليته
 واية يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء اذا لم يضمن
 والله اعلم سئل فيما اذا اشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والمجد وقت بلوغها وله
 تقدم الى القاضى هل تستمر على خيارها ام لا اجاب نعم تستمر ما لم تمكدة من نفسها كما كان
 الشفعة والله اعلم فصل في نكاح الفضولي سئل في رجل قال كل امرأة
 تزوجها ففى طالق ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجنى فلانة هل اذا زوجها بحث ام لا اجاب
 لا يبحث لانه لم يزوج بل زوج والمزوج فضولى بلا شك والحال هذه فاذا اجاز بالفعل لابل القو
 لا بحث والاجازة بالفعل كان بيعت لهما شيئا من المهر وان قل او قبلها او يمسها بشهوة
 قولاً واحداً وبلا شهوة في قول او هناه الناس فسكت واخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحط
 فذلك كله اجازة بالفعل فلا بحث والله اعلم سئل فيما اذا نصب زيدا عمراً وصيها في تزويج
 ابنة القاصرة من اخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وابنت وصيته له
 حاكم شرعى حبلى يرى صحتها وحكم بها ونفذ حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع
 للخلاف ام لا وهل الموصى له تزويجها بمن نص له الوصية عليه ام لا اجاب نعم هو صحيح رافع للخلاف
 اذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصى له تزويجها والحال هذه والله اعلم سئل
 في رجل خطب من آخر اخته البكر البانعة وسمى لها مهر اربعة اناجيه الاخ الى خطبته وامتنع عن
 العقد حتى يدفع جميع المهر فعهده فضولى بغير اذنها واذنه وغائب الاخ فيقول لها ان اخاك
 ذكرك منه فكنت من نفسها بناءً عليه ثم تبين ان المروج فضولى فما الحكم اجاب ان
 اجازت نكاح الفضولى المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وان ردت النكاح اردت لها
 الاقل من المسمى ومن مهر المثل وجبت العدة عليها ولا نفقة لها فيها والا صل عندنا ان نكاح الفضو
 موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لا الهالا لانها واذا ردت لنكاح وجب
 التفريق بينهما وتقرر الاقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة
 ولا ينكر المهر بغير الطوطى الصادر قبل التفريق والحال هذه والله اعلم باب المهر
 سئل في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل شئ مشاء اليه من الملووط بقيمة لاشاوى العشرة
 الدراهم التي هي المهر الشرعى فهل صح النكاح ام لا واذا قلتم بفسخ النكاح فما يجب لهما من المهر
 اجاب صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطى او بالموت فينظر الى قيمة الملووط
 مهما كانت فتحتب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك
 والحال هذه والله اعلم سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع له شيئاً يسمى سملاكاً ودراهم ايضاً
 عادة اهل الزوجة اتخاذه طعاماً به ولم يتم امر النكاح هل الخطيب ان يرجع فيه ام لا اجاب
 نعم لانه يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لم يتخاذه واطعمه للناس صار كاطعم

اشهدت
 على خيار البلوغ
 تقدم الى القاضى
 سئل فيما اذا
 اشهدت على خيار
 البلوغ في نكاح
 غير الاب والمجد
 وقت بلوغها وله
 تقدم الى القاضى
 هل تستمر على
 خيارها ام لا
 اجاب نعم تستمر
 ما لم تمكدة من
 نفسها كما كان
 الشفعة والله
 اعلم فصل في
 نكاح الفضولى
 سئل في رجل
 قال كل امرأة
 تزوجها ففى
 طالق ثم قال
 يجلس لرجل
 ليتك تزوجنى
 فلانة هل اذا
 زوجها بحث
 ام لا اجاب
 لا يبحث لانه
 لم يزوج بل
 زوج والمزوج
 فضولى بلا
 شك والحال
 هذه فاذا
 اجاز بالفعل
 لابل القو
 لا بحث
 والاجازة
 بالفعل كان
 بيعت لهما
 شيئا من
 المهر وان
 قل او قبلها
 او يمسها
 بشهوة
 قولاً
 واحداً
 وبلا
 شهوة
 في قول
 او
 هناه
 الناس
 فسكت
 واخذ
 في
 تجهيزها
 كما
 نص
 عليه
 في
 المحط
 فذلك
 كله
 اجازة
 بالفعل
 فلا
 بحث
 والله
 اعلم
 سئل
 فيما
 اذا
 نصب
 زيدا
 عمراً
 وصيها
 في
 تزويج
 ابنة
 القاصرة
 من
 اخ
 الموصى
 له
 فقبل
 الموصى
 له
 الوصية
 بعد
 موت
 الموصى
 وابنت
 وصيته
 له
 حاكم
 شرعى
 حبلى
 يرى
 صحتها
 وحكم
 بها
 ونفذ
 حاكم
 حنفى
 فهل
 حكم
 الحاكم
 المنفذ
 صحيح
 رافع
 للخلاف
 ام
 لا
 وهل
 الموصى
 له
 تزويجها
 بمن
 نص
 له
 الوصية
 عليه
 ام
 لا
 اجاب
 نعم
 هو
 صحيح
 رافع
 للخلاف
 اذ
 هو
 غير
 مخالف
 للكتاب
 والسنة
 والاجماع
 والموصى
 له
 تزويجها
 والحال
 هذه
 والله
 اعلم
 سئل
 في
 رجل
 خطب
 من
 آخر
 اخته
 البكر
 البانعة
 وسمى
 لها
 مهر
 اربعة
 اناجيه
 الاخ
 الى
 خطبته
 وامتنع
 عن
 العقد
 حتى
 يدفع
 جميع
 المهر
 فعهده
 فضولى
 بغير
 اذنها
 واذنه
 وغائب
 الاخ
 فيقول
 لها
 ان
 اخاك
 ذكرك
 منه
 فكنت
 من
 نفسها
 بناءً
 عليه
 ثم
 تبين
 ان
 المروج
 فضولى
 فما
 الحكم
 اجاب
 ان
 اجازت
 نكاح
 الفضولى
 المذكور
 جاز
 وصار
 كوكالة
 منها
 سابقة
 وان
 ردت
 النكاح
 اردت
 لها
 الاقل
 من
 المسمى
 ومن
 مهر
 المثل
 وجبت
 العدة
 عليها
 ولا
 نفقة
 لها
 فيها
 والا
 صل
 عندنا
 ان
 نكاح
 الفضو
 موقوف
 لا
 باطل
 بل
 هو
 متوقف
 على
 الاجازة
 والاجازة
 لا
 الهالا
 لانها
 واذا
 ردت
 لنكاح
 وجب
 التفريق
 بينهما
 وتقرر
 الاقل
 من
 المسمى
 ومن
 مهر
 المثل
 بذمة
 الزوج
 ويسقط
 عنه
 الحد
 بالشبهة
 ولا
 ينكر
 المهر
 بغير
 الطوطى
 الصادر
 قبل
 التفريق
 والحال
 هذه
 والله
 اعلم
 باب
 المهر
 سئل
 في
 رجل
 زوج
 بنته
 الصغيرة
 لرجل
 شئ
 مشاء
 اليه
 من
 الملووط
 بقيمة
 لاشاوى
 العشرة
 الدراهم
 التي
 هي
 المهر
 الشرعى
 فهل
 صح
 النكاح
 ام
 لا
 واذا
 قلتم
 بفسخ
 النكاح
 فما
 يجب
 لهما
 من
 المهر
 اجاب
 صح
 النكاح
 المذكور
 ويجب
 لها
 عشرة
 دراهم
 بالوطى
 او
 بالموت
 فينظر
 الى
 قيمة
 الملووط
 مهما
 كانت
 فتحتب
 ثم
 يكمل
 لها
 على
 العشرة
 ويجب
 تسليمها
 له
 اذا
 هو
 طلبها
 بعد
 دفع
 ذلك
 والحال
 هذه
 والله
 اعلم
 سئل
 في
 رجل
 خطب
 من
 آخر
 اخته
 ودفع
 له
 شيئاً
 يسمى
 سملاكاً
 ودراهم
 ايضاً
 عادة
 اهل
 الزوجة
 اتخاذه
 طعاماً
 به
 ولم
 يتم
 امر
 النكاح
 هل
 الخطيب
 ان
 يرجع
 فيه
 ام
 لا
 اجاب
 نعم
 لانه
 يرجع
 بذلك
 بشرط
 عدم
 الاذن
 منه
 فان
 اذن
 لم
 يتخاذه
 واطعمه
 للناس
 صار
 كاطعم

على خمسة وثمانين لايتها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها امر لكل ما سئى
 اجاب الكل لها والله اعلم سئل في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاحتي
 واملأ عليها خلعة هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا اجاب يحرم عليه ذلك
 باجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمعرض عن حكم المسلمين وفهم الله تعالى
 لنصرة الذين كف يد المتعرض لمثل ذلك والله واقع الجميع في مهاويلها واللعن الله سئلا
 في بكرين زوجهما من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى احدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا
 وردّها على اهلها وامرّد نظيرتها قهرّا على زوجها بعد ان بهم بيت زوجها لئلا بالقوة يجاعة من
 الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه افترض بكانتها فكل له ذلك ام لا ويلزمه التعزير
 وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
 قتل واحد او تعزير وهل القول قولها اقنونا اجاب لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
 كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار النفس به ولا يلزم من الثبابة الزنا
 لانه البكارة تزول بثوبه او حيضه او كبر سنه ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شي ومن فعلها شيئا مما
 ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقر بالخلوة الصحيحة واذا رماها
 بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غضبها منه ويجب ان يحضرها والله
 سئل في رجل دخل زوجته البكر البالغة فادّعى انه وجدها ثيبا فقل له كيف ذلك فقال قد
 جنبها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب الحكم وجوب جميع المهر وتقره
 عليه بما به وكما له والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا ولا يقبل
 قوله في حقها وان قد فنها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله اعلم سئل في بكرة
 زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضتها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج
 فادعت على وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصدة قته لأم هل البنت اخذ المهر من تركته او ترجع على امها
 بما قبضته ام لا اجاب اعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلما اخذ المهر من تركته لانه دين عليه
 وما قبضته الام مضمون عليها وهومن جملة تركته فيؤتي به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه
 بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل تنازع مع زوجته في مهر الزوجة
 تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والام شكر هل الزوجة ان تطالبه بمهرها وهوان اثبت على
 الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم اجاب لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة
 او صغيرة ولا وصاية لها عليها فالبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله
 سئل فيمن تزوج في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل يجبر على السفر معه اذا اطلبها بالبلد الآخر
 وكان بينهما مدة السفر ام لا واذا اطلبها لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا
 اجاب اختلف الاقواء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على انها تسافر معه اذا اوفاهما

سئل في رجل تزوج زوجة
 فادّعى انه وجدها ثيبا
 فقل له كيف ذلك
 فقال قد جنبها مرارا
 فوجدتها ثيبا
 فما الحكم الشرعي في ذلك
 اجاب الحكم وجوب جميع المهر
 وتقره عليه بما به
 وكما له والقول قولها
 في البكارة لنفي العار عنها
 واذا اتهمها بغيره يعزروا
 ولا يقبل قوله في حقها
 وان قد فنها بصريح الزنا
 وجب عليه اللعان بطلبها
 والحال هذه والله اعلم
 سئل في بكرة زوجها
 اخوها بالوكالة عنها
 وقبضتها مهرها
 وصرفته في جهازها
 بلا اذنها ولا علمها
 ومات الزوج فادعت على
 وصيته فقال دفع الزوج
 لأمك وصدة قته لأم
 هل البنت اخذ المهر من تركته
 او ترجع على امها بما
 قبضته ام لا
 اجاب اعلم ان الدفع للام
 كالدفع للاجنبي
 فلما اخذ المهر من تركته
 لانه دين عليه
 وما قبضته الام مضمون
 عليها وهومن جملة تركته
 فيؤتي به مهرها
 والوصي قائم مقام الميت
 في الدعوى عليه بالمهر
 والرجوع على الام بما
 قبضته منه والحال هذه
 والله اعلم
 سئل في رجل تنازع مع
 زوجته في مهر الزوجة
 تدعى مهرها عليه
 وهو يقول دفعت الى امك
 والام شكر هل الزوجة ان
 تطالبه بمهرها وهوان
 اثبت على الام شيئا
 يرجع به عليها
 وما الحكم
 اجاب لا ولاية للام
 في قبض المهر
 سواء كانت البنت
 كبيرة او صغيرة
 ولا وصاية لها
 عليها فالبنت
 اخذ المهر من زوجها
 وهو يرجع على الام
 ان اثبت اخذها
 والله سئل فيمن
 تزوج في بلد ودخل
 بها زوجها في ذلك
 البلد هل يجبر على
 السفر معه اذا
 اطلبها بالبلد
 الآخر وكان
 بينهما مدة
 السفر ام لا
 واذا اطلبها
 لذلك فامتنعت
 تسقط نفقتها
 وكسوتها بامتناعها
 ام لا اجاب
 اختلف الاقواء
 في ذلك فظاهر
 الرواية انها
 تجبر على انها
 تسافر معه اذا
 اوفاهما

المحل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه قوافنا وبظاهر الرواية وافق ابو القاسم القسطل
وتبعه الفقيه ابو الليث بانه ليس له ذلك مطلقا بعينه رضي وصرح في ثلث المنابر بذلك قال واما النشر
وافق بعضهم بانه اذا اوقفاها المحل والموكل وكان ما مؤناله ان يسافرها واما فلا قال صاحب
الجمع في شرحه وبه يعني وقد افق شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعا به وصورة افتائه حيث لم يذكر
للزوجة على زوجها من حال او موكل وكان ما مؤناله عليها وكان الطريق آمنا فله نقلها حيث اراد
وليس لها الامتناع فان امتنع فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكررافنا في ذلك
كما هو مستطابقا واه وكذا افق غيره من اهل عصره ومن اهل عصرنا به ونحن نفق بملوكه
لظاهر الرواية وانقضاء المصاهرة مع كونه ما مؤناله عليها وكوبه الطريق امتناعه انه عمل بقوله ثلث
اشكو من من حيث سكنتم والله اعلم سئل فيها اذا بعث الخاطب الى الخطوبة شيئا من خبز
العدس او زما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثه ليجب
المهر قلت هو هدية هل القول قوله ام قولها اجاب القول قوله كما صرح به قاضيان وغيره يعني
بيمينه معللا بانه الملك وهو ارف بجهة التملك والله اعلم سئل في عم قبض مهر بنت اخيه البالغة
من زوجها بلاذ ولا سابقة ولا اجارة لاحقة واستهلكه وماتت من بنت وام ومن ذكر من الرب
والعم فما الحكم اجاب ان العم في قبض المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدفع للاجنبي فاذا اهلك
ذلك فبالدفع اليه لم ينزل الروح فالمرئى بق بدعة دينها ومجرتها صريح ما تركته ارضا عنها لورثتها
على فراض الله تعالى متقاضي به الزوج والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض
ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه ما لكة غايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبك عليك الامر
فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين ينظر في هذا الخبر والحاصل ان
الزوج له مطالبة العم بما قبض ولورثتها مطالبة الزوج فللمت النصف والام السدس والزوج
الربيع والعم ما بقى كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله اعلم سئل هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته
اجاب له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا وسواء دخل بها ام لا او كانت
بكر بالغة ولم يدخل بها زوجتها ولم تنه عن قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك للمطالبة به ابوكا
عنها دخل بها ام لا والله اعلم سئل في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم هل لايتها المزوج
المطالبة بمهرها وجسمه ام لا اجاب نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان
تزوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد
ملكه قبضه به واذا كان كذلك فيجب عليه حتى يوفيه او يظهر اعساره لقاضيه هذا مع ما قبل
والله اعلم سئل فيما تعرف في تزويج الابكار من ارسله مبلغا معلوما مستحيا بالشرط يضر
اهل الزوجة في حتامها واجرة الماشطة وشم حياء وغير ذلك ومبلغا آخر لتجديد لحفها وفرشها
وتبييض واينها الخماس وارسله طعاما مهيئا الى بيت العروس ليلة الباء بها اذا استمر ذلك

وہو چھ
تبع علیہ السلام
عبداللہ بن ابی
اسمہ بن ابی
قیس بن العزمی
ملا القولہ
اللہ العسی
او اللہ العسی
ملا علی حقیقۃ
ملا علی حقیقۃ

مطابق
للاب. مطابقتها
انزوج بمطابق
الصيغة

مجلس علماء ہند
دہلی

والأكثر على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم **سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ رَزَقَهَا**
أَبُوهَا وَقَبَضَ مَهْرَهَا وَخَبَرَانَهُ انْفَقَ عَلَيْهَا مَنَّهُ وَصَرَفَ عَلَى أَبِيهَا الْقَاضِي فَبَلَغَ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ وَكَانَ
عَلَيْهِمُ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ قِيمًا لِمَا كَذَبَهُ الظَّاهِرُ وَقَدْ مَرَّ حُجُوبًا بِأَنَّهُ يَصْرَفُ عَلَى أَبِيهَا الْقَاضِي مَا هُوَ
اجرة لا ما هو رشق وهذا إذا أعطى بنفسه للقاضي أما إذا أخذ بيد ولم يمكنه منعه لأشمان عليه
مطلقًا سواء أخذ بغيره مثله أو أزيد وكل ذلك مَصْرُوحٌ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَقَدَ**
نِكَاحَهُ عَلَى صَغِيرَةٍ بِمَهْرٍ قَدَرِ مِائَةِ غَرَسٍ وَأَمَرَ أَبُوهَا بِدَفْعِ الْمَاسِّينَ لِغَرِيمِهِ لِيَمْلِكَ دِينَهِ فَأَوْفَاهَا
لَهُ وَمَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ هَلْ الرُّجُوعُ بِنُصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ أَوْ ثَانِيهَا عَلَى الْإِبْرَانِ كَأَنَّهُ حَيًّا
وَعَلَى تَرْكِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا أَمْ لَا **الْجَابِ** لِلزَّوْجِ ذَلِكَ فِي تَرْكِه الْإِبْرَانِ كَانَ مَيِّتًا وَإِنْ كَانَ حَيًّا
يُطَالَبُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَهْرِ لَهَا فَضْلًا دِينًا عَلَيْهِ فَيُورَثُ وَيَقْسَمُ عَلَى فَرَسَيْنِ الْفَتْوَى وَالزَّوْجُ لَهُ عَمَّا تَرَكَ
النَّصْفَ فَيُطَالَبُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي بَيِّنَاتٍ عَنْهَا زَوْجَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا غِيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَفَسَخَ**
الْقَاضِي الشَّاقِي نِكَاحَهَا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِ بِهِ وَمَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ هَلْ لَوْرَثَةِ الرُّجُوعِ بِمَا قَبِضَتْ أَمْ لَا
أَجَابَ نَعَمْ لَوْرَثَةِ الرُّجُوعِ بِهِ أَوْ رَثَتُهُ تَقُومُ مَقَامَهُ فِي طَلَبِ مَا هُوَ وَاجِبٌ لَهُ وَرَدَّ مَا قَبِضَتْ وَتَرَدَّ
لَهُ شَرْعًا لَوْ كَانَ حَيًّا فَتَقُومُ رَثَتُهُ مَقَامَهُ فِيمَا هُوَ قَطْعًا وَحَالًا هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ**

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

مطلب على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتمد هذا الحديث والله اعلم

يَأْتِيهِ سَائِلًا وَأَفَاكَ يَرْجُو حُجُوبًا بِمَا قَبِضَتْ أَمْ لَا **الْجَابِ** هَلْ يَلْزِمُ الرُّجُوعُ بِمَا لَمْ يَجِبْ
بَذَكَرَ تَشْمِيَةً فِي الْمَهْرِ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَرَهُ وَغَيْرِهِ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَجِيدِ الصَّمَدِ**
أَجَابَ لَا يَلْزِمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَذَكَرْ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَرَهُ وَأَشْمَرُ وَالْقَرْضُ مَا سَمِعَ وَقَدْ عَقَدَ
أَوْزَيْدٌ مِنْ عَرْضِهَا وَتَنَدَّ هَذَا جَوَابُ الْحَقِّ بِالتَّكْيِينِ قَدْ قَالَه الْفَقِيرُ خَيْرُ الَّذِينَ
مُصْلِحًا وَمَا مَذَامُ مَسَلًا **مِجَالًا** مَعْقِلًا مَكْرَمًا **سُئِلَ فِي أَمْرَةٍ أَدْعَتْ عَلَى**
زَوْجِهَا بِمَهْرٍ مَشْرُوطٍ بِتَحْيِيلِهِ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا صَغِيرَةً وَالْآنَ بَلَغَتْ وَتَطْلُبُهُ مِنَ الزَّوْجِ وَهُوَ
يَدْعِي أَيْضًا لَهُ اللَّأْبُ فِي الْحَكْمِ فِي ذَلِكَ شَرْعًا أَيْدُونَا الْجَوَابَ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ **أَجَابَ**
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثَرَتِ النُّقْلُ فِيهَا وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا وَحَاصِلُ مَا هُوَ الْمُرْتَضَى فِيهَا الْعُلَمَاءُ سَاقًا مَا صَاحِبُ الْمَذْهَبِ
فَوَاللَّهِ الْأَوْجِبُ وَصَاحِبَاهُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ بَيْتُهُ شَرْعِيَّةً لِأَنَّهُ دِينَ بَذَمَتْهُ
يَدْعِي أَنَّهُ وَفَاهُ وَبَيْتُهُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ لَا يَهْمُ مَكْرَهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بَيْتُهُ وَقَالَ
الْفَقِيهُ أَبُو الْإِثْمَنِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بَيْنَهُمَا أَيْ دَخَلَ فَانْتَبِغَ مِنْهَا مَقْدَارُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَحْيِيلِهِ
وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَعْلُومِ فَإِذَا طَرَدَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ لَزِمَ بِهَا الْعَمَلُ وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ مُدْفَعًا لِلْمَذَاهِبِ الْأَيُّمَةِ الثَّلَاثَةِ بِنَا لِرَجَائِهِمْ فِي اخْتِلَافٍ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ الْأَرْوَاقِ فَهُوَ
اخْتِلَافٌ عَصْرٌ وَإِنْ لَا اخْتِلَافَ فِي حُجَّةٍ وَرَبُّهَا وَلَمْ يُسْأَلْ فِي رَجُلَيْنِ زَوْجٌ كُلُّ وَاحِدٍ مَوْلِيَةٌ لِلْآخَرِ
وَاسْتَوْفَى الْمَهْرَ مِنْ وَاحِدِهِمَا لَا يُطَبَّقُ لِجَمَاعٍ قُلُوبُ الْآخَرِ حَيْثُ مَوْلِيَّتُهُ حَتَّى يَسْلَمَهُ وَلِيَّ الصَّغِيرَةِ

الصغيرة

الصغيرة ام لا اجاب بغيره ان التي تطبق الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل غير عليه تسليمها
وان سلمها يسترد هاتحي تطبيقه والله اعلم سئل فيما اذا اراد الزوج الدخول بزوجة الصغيرة
قال لا انها تطبق الوطى والاب يقول لا يطبقه ما الحكم الشرعي في ذلك اجاب ان كانت صغيرة
سميته تطبق الرجال وسلم المهر المشروط فجيدها بغيره لا ب على تسليمها الزوج على الاصح من الاقوال ونظر
القاضي ان كانت ممن تخرج اخراجها ونظر اليها ان حصلت للرجال امر اباها بدينقها للزوج والا
وان كانت لا تخرج امر من يثق بهن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال ونحل الجماع امر الاب
بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحل الايا مر بذلك والله اعلم سئل في صغيرة تنحل الوطى خافت من
زوجها فخرجت من بيتها الى بيت ابيها فافتها اوتها هل يلزم امرها التعزير بذلك ام لا اجاب لا يلزم
امرها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطى لا يصح تسليمها للزوج وترد الى ابيها حتى تطبق
فيسلمها وليها الا حق بائسها له بعد والله اعلم سئل رجل قال لاخته زوج ابنتي الصغيرة
وتزوج بغيرها فزوجهما باذنه لرجل وسما لها مهرًا وتزوج اخته وسما لها مهرًا ودخل كل زوجة قبل
قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت اخاها او غيره في طلب مهرها من زوجها
يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب اخت الزوج اذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها
يجبر على دفعه ام لا اجاب لكل واحد منهما ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب
ابو الصغيرة مهرها لغيرها او غيره اذ لا يملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك ابوها هبتها ولا
الابراء منه واجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قد رنا ان له دينًا على
زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه الا
بأبراء زوجة البالغة العاقلة او هبتها او دفعه لها اولادها والله اعلم سئل في بكر بالغت و
ابوها بثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها فنقودا او اتمتع معلومة المثل والقيمة هل
اذا تعوض لها كرها عن المهر يلزمها ام لا حيث لم تاذن صريحًا ولا دلالة اجاب نعم يجوز النكاح
ولها مثل مهر نسائها من كل شئ علم انها احرمت به علم الزوج بمقداره او لم يعلم لكن اذا لم يكن علم فله
الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به في الذخيرة
وفجم الفناوى وكثير من الكتب ولا يلزمها اخذ الكبر حيث لم يوجد منها اذن به صريحًا ولا دلالة
والله اعلم سئل في المسألة اذا اعلنت مكان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجلين الى مدة معلومة
هل يتأجل ولا يملك الرجوع عن التأجيل بعد ام لا اجاب نعم يتأجل ولا يملك الرجوع فيه اذ
كل دين اجله صاحب يلزمه تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب الاشياء في كتاب الدينيات والله اعلم
سئل من غرة من مولانا الشيخ صالح بن العلامة صاحب التتوير بما صورته يقول الفقير اذا
تزوج بجل بنت زيد ولم يسم لها مهرًا هل لها مطالبة به مهر مثلها او يقال لها اضربي حتى يطاها او يبيع
فالرجوع غير هذه المسئلة والاطاب في الجواب في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام اجاب

مطالع من زوجها
الزوج
تطابق الوطى
فان زوجت
المجال
بذمة
مطالع من زوجها
الزوج
تطابق الوطى
فان زوجت
المجال
بذمة

مطالع من زوجها
الزوج
تطابق الوطى
فان زوجت
المجال
بذمة
مطالع من زوجها
الزوج
تطابق الوطى
فان زوجت
المجال
بذمة

هذه المسألة صريح بها الريلعي والكمال وابن مالك وابن الشافعي وصاحب كالا الرواية وغيرهم قال
 الريلعي في نه قوله وان لم يستم أو نفاه فلما مهر شلها أي وان لم يستم لها المهر في العقد أو نفاه فلما مهر
 مثلما أن وطى أومات عنها وكذا إذا ماتت هي عنه لانه الواجب بالعقد في مثل مهر المثل ولهذا كان
 لها ان تطالب به قبل الدخول فيمات كذا ويقر بوجوب أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المستحق في العقد
 وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدر في نه
 ولما ان المنفعة خلفت عن مهر المثل قال ولا نسلم انه ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل يقبض لما العقد
 على نفعها الملتصق به الماله في قوله تعالى ان يستغوا باموالكم محضين ولهذا كان لها المطالبة به
 قبل الدخول غير ان بالدخول يستقر ما كان على شرف السقوط وفي نه الجمع لابن مالك وان لم يستم في
 العقد مهر او شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقدان دخل بها أومات لا بالدخول وقال الشافعي ان
 دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه وقد جعل العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما
 مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب واحد هما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق
 ينقطع نصف المستحق بصورة التسمية ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة
 قبل وجود أحدهما كما هو مقرر به في كذا هم قاطبة وفي فتح القدر بابه ويصح الرهن بمهر المثل لانه
 كالمستحق كونه ديناً اه وقد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي هذا كذا
 المستحق ان دخل بها أومات وفي ملتمعي البحر لمهر المستحق بالدخول او موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وفي متن الكثر ان ستماها ودونها فلما عشرة بالوطى او الموت وهكذا في بقية المتون والمحصل ان
 اصحاب المتون ساءوا في التعبد في لزوم مهر المستحق في لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك ان بأحد هياتك
 لزوم البذل وكان قبل لانما التزم على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول اوجب
 فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية او في النصف في وجودها كما اشار اليه في
 فتح القدر فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح بموجب لا شعاعاً لادمة فلما المطالبة وذلك لان
 المهر واجب شرعاً حكاه فلا يحتاج الى دفعه ان لم يستم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به
 واذا فقد تأكد شرعاً باظهاره شرفه مرة باظهاره والشهادة مرة بالزام المالك كما اشار اليه في الفقه فلو لم
 تسليم نفسها قبل قبض مهر البذل لزم الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو ما لا يجوز في الدخول والتمس
 شرط في تقريره وتأكد لا في اصل وجوبه ولا في شيء ان قوله يجب ان وطى أومات لا يقيد في الوجوب بل
 انما هو مشكوك عنه فقد تقر في الاموال ان التعليق لا يوجب لعدم وهي مسئلة مفهوم الشرط
 المقررة المحررة عندهم والحاصل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول بوجوب شيء
 للمفوضة بالموت على ما نقله علما وإنما منه والاه في المنهاج للسويعي وان مات أحدهما قبلها يعني قبل
 القبض والوطى لا يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال الحلي في شرحه لان الدخول
 كما لو طوى في تقر والمستی فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويم اه وكذا اما لك رحمه الله تعالى في صورة نفي المهر

مطلق
 يصح الرهن
 بمهر المثل

مطلق
 التعليق لا يوجب
 لعدم

مطابق فی الجہت فی المہر
المعجل وفیہ خزانہ

مؤسسه گرامر
به الزوجان
واما المرحوم
لا تطيق العيش
مغفله لمن

[illegible]

مطلبه لمجتبى على شمس العلماء
المستأثرين من بين
مستأثره في الكتب
أما الكتاب

هل كان على ان يساوى بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا اجاب المصنف
عليه في كتاب الفقه وكتب القسيمان القسم هو المساواة في البيوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا
على الصحيح وقد ذكر الرزقي ان القول بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من
الآية الشرعية واما المأكل والمشرب والملبس المعتز بها بالفقه عندهم فلا يجب فيها التسوية
احد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرر شرح الهداية والكفر في محله والله اعلم
سئل الرجل اذا سافر من بلدة لبلدة اخرى هل يجب عليه ان يقضى لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى
مسافة القصر لبلدة اخرى هل يجب عليه ان يقضى لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى
اجاب لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع احد امراته
لبلدة او غيرهما فلما قدم طالبت الثانية ان يعقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العود بينهما
بذلك بعد ولو اقام عند احدهما شهرا ثم خصمه الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقبل العود
بينهما وما مضى فهو هدر غير انه هو فيه ثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما
فاما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العود في القسمة الا ترى ان ما مضى
قبل تكاثر احدهما لا يعتبر في حق الذي جدد تكاثرها فكذلك ما مضى قبل طلبها هو الله اعلم

مطلب على الزوجين
وإذا سافر الرجل مع
أحد امراته لم يكن
واجبا عليه أن يقضى
لها قسما بمقدار ما
أقام عند الأخرى

كتاب الرضاع سئل فيما اذا ارضعت الصغيرة الرضيع امرأة اثم
ابيه هل تحرم امه على ابنيه ام لا اجاب لا تحرم امه على ابنيه لانها اخذت ابنة من الرضاع وقد صرح
كثير من اصحاب المتون بذلك كالكز والهداية والقدر والفتاوى وتنوير الابصار وهدى الشريعة
واكثر كتب المذهب شروحا ومثونا وفتاوى كالحزانة والذم والفرق وقاضى خان والوالي الجية
وعبارة قاضى خان لا بأس للرجل ان يتزوج بمنضعة ولله واخذت ولد من الرضاع لان تكاثر اخ
ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده مقطورة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد
واذعيامه ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج
ابنة شريكه وان كانت اخذت ولد من النسب ونظائرهما كثيرا وفي الحاوى الزاهد اذا تزوج
ام امه لا تحرم امه على ابنيه لانها اخذت ابنة من الرضاع اها قوله وبذلك تبين عدم اعتبار ما نزلت
الى الواقعت الصبي اذا ارضعته ام امه حرمت امه على ابنيه اذا صارت اخذت ابنة من الرضاع اها
وكيف تحرم وليست بنته ولا ابنته وقد استثنوا قاطبة ام الاخ واخذت الابن من قولهم يخرج من
الرضاع ما يخرج من النسب فقالوا امه ام اخيه واخذت ابنة قال القائل محرمة ام الرضيع على ابنيه غير
مصيب بل هو غارق في الوهم الجيب سئل في امرأة ارضعت صغيرة وصنعة واحدة وللرضع
اخ شقيق تزوجها هل اذا وقع امره الى قاضى شافعى بعد ان تزوجها وحكم له بصحة التزوج حكما مستورا
شروطه ينفذ حكمه ويمضيها القاضى الحنفى ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه واذا وقع الى قاضى

مطلب على الزوجين
على الأب والأم
أما إذا تزوجت

مطلب على الزوجين
على الأب والأم
أما إذا تزوجت

والدار قلن عن مجاهد هود وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد
جزمت المتن بان الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار والم بعد
المهين العقار لما الذي عليه في دياه فقد عدم اخله وحل ما كان بدعته من المهر الموقوف الى حين
الفرار ووجبت عليه لما دامت في العدة الانفاق والكسوف ان طالت والنها احتاجت وحرر
عليه الزوج بانها واربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في امتعة البيت لم يمس
ما يحقها بالصلوحة القول فيه قولها يبينها الى غير ذلك مما انفقت عليه على ونا وغيرهم رحمهم الله
والعلم سئل في رجل سئل عن حنطة كم مقدار امدادها خلف بالطلاق الثلاث انها مائة
وعشرة امداد لا ازيد ولا انقص على طريق الظن فخطره في اشياء كذاه على سبيل التيقن انها مائة وعشرة
وقال متصلا من غير فصل او وعشرون وفي نفس الامر هي كارد وافرصة ثانيا فهل يكون قوله
او وعشرون مبطلا لكلام الاول وملغيا له فلا يقع عليه الطلاق اجاب لا يقع عليه الطلاق
والحال هذه ولا يكون لا ازيد ولا انقص مانعا من اتصال قوله او وعشرون بقوله انها مائة وعشرة
امداد لا تكتفي وقد صرحا بان التاكيد لا يمنع الاتصال فكأنه خلف انها مائة وعشرون مقتصر
عليه وبالله لا يقع الطلاق اذ بلغت مائة وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في
البحر في ثم قوله انت طالق واحدة او لا وفي ثم قوله انت طالق ان شاء الله تعالى اللهم سئل في رجل قال
لزوجته ان ابرأتيني من مهرك فانت طالق فابراته فقال روي طالق روي طالق روي طالق فاصدا
بكل طلقة هل طلقت ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصدا التاكيد واراد واحدة وصديق ديانته ثم ارا
جبرا عليها ام لا اجاب نوى التأسيس كذا وقع الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا ولا
تاكيدا وان نوى التاكيد يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتعجز بعد
وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على كساحه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته
على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصحيح
من الكفاية والله اعلم سئل في امرأة فرق بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول به
جدام حدث به وتزوجت بعد انقضائها عدتها ثم مات زوجها الاول الذي قسم كساحه منها ولها بدعة
هل ينقطع عنه بسبب الفسخ المذكور ام لا ينقطع ولها احذ من ميراثه اجاب لا ينقطع ولها
احذ من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبها التاكيد بالدخول والله اعلم سئل في امرأة طلقت الفرقة
من قاض شافعي المذهب بسبب عشر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاض
الكساح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها
اجاب لا مهرها والله اعلم سئل فيما اذا كان يفعل افعال الجانين في الاحياء حتى يصل الى
حكم الحمار الشرعي مجسبه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا اطلق
ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع اجاب ان كان حين يلم به لا يستقيم كلامه واقف

سئل في رجل قال لزوجته
انت طالق ثلاثا
فهل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع عليه الطلاق
لان الثلاث لا تكون
اكثر من واحدة

سئل في رجل قال لزوجته
انت طالق
فهل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع عليه الطلاق
لان الطلاق لا يقع
اكثر من مرة واحدة

سئل في رجل قال لزوجته
انت طالق
فهل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع عليه الطلاق
لان الطلاق لا يقع
اكثر من مرة واحدة

سئل في رجل قال لزوجته
انت طالق
فهل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع عليه الطلاق
لان الطلاق لا يقع
اكثر من مرة واحدة

سئل في رجل قال لزوجته
انت طالق
فهل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع عليه الطلاق
لان الطلاق لا يقع
اكثر من مرة واحدة

إلا نادراً ويضرب ويشتد فالذي به جنون وإن كان قليل الغم مخالطاً فاسد التدبير لكن لا يضرب
 ولا يشتد فهو المعنوي وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ إذ المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون ولا شر
 والمبرسم والمدعوس والمغشي عليه والمصرع به في حالة تزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
 الجنون فتكلم بذلك وأنا جنون فالقول قوله مع يمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله إلا بينة
 والله أعلم **سُئِلَ** في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثاً واعترف لدى قاضٍ وكتب عليه في قول
 إنما اعترفت لاقى توهمت ووقع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل يصدق أم لا أجاب **أعلم** أن
 الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فإذا علمت ذلك فقد قال في الحائنة لو طلق المبرسم امرأة
 فلما صحا قال قد طلقت امرأتى إن رده إلى حاله البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق
 غير واقع وإن لم يره إلى حالة البرسام يقع قضاء قال أبو الليث هذا إذا لم يكن إقراره بذلك في حالة العدا
 الطلاق أهكذا نقله في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت
 امرأتى ثم قال إنما قلت لاقى توهمت ووقع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام إن كان في ذكره وحكاية
 صدق وإلا لا ثم ذكر فرمى بعلق بالصبي ثم قال بعد وافتى الإمام ظهير الدين فيه وغيره في مسألة
 البرسام أنه لا يقع لأنه بناء على غير الواقع أهو فقد علم بهذه النقول أنه لا يصدق قضاء في واقعة
 الحال لأنه لم يره إلى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم أنه بناء على غير الواقع وتعدمه إلى
 القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فإن كان في الواقع أنه بناء على
 ما صدد منه في حال الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله أعلم **سُئِلَ** في رجل قال لزوجته إن لم تلج
 بنتك وتحفظيها من وجوه الناس تكوني طالقاً فلمتها وحفظتها بجهدا وصارت البنت تخرج
 إلى المحلة أحياناً هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم
سُئِلَ في رجل حلف بالطلاق أن عند صهر من سمناً غشياً وصهر من يكر ذلك هل يقبل قوله في حقه
 ويقع الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه أجاب لا يصدق صهره في حقه
 كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع إن شئت والله أعلم **سُئِلَ** في رجل قال لزوجته الغير المدخول
 بها هي طالق هي طالق وأنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان أجاب تقع واحدة
 والله أعلم **سُئِلَ** في رجل قال لفلان عند خذ ثلاث حصيات من الأرض وارمها لزوجتي عني وكلم
 يذكر الأمر والمأور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا أجاب لا يقع به الطلاق
 إذا العدداً إنما يفيد العلم عرفاً وشرعاً إذا اقترن بالاسم المهرم ولا طلاق هنا مخلوط فكان لفظ والله
سُئِلَ في رجل اشترى الصغيرة نعلاناً فضايعاً فرأى نعلان رجل صغير فقال هو نعل بنتي فانكر أبو
 خلف كل منهما بالطلاق أن النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق فهل يقع على واحد منهما الطلاق
 أم لا أجاب لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما أفصح عنه علماء ونا في كثير من الفروع
 المشابهة لهذا والله أعلم **سُئِلَ** في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخول على غيبته عنها مدة ثلاثة أشهر

طلاق الجنون
 لا يقع طلاق الجنون
 والمغشي عليه

في رجل قال له
 طلاقك لزوجتي
 في رجل قال له

طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي

طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي

طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي

طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي
 طلاقك لزوجتي

نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي حنيفة كما يعلم من كلام المخط وغيره وعبارته لو قلت طلقني
 ولك ألفا واخلى عني ذلك الف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصيل والله
 سُئِلَ في رجل طلق زوجته بأشأ وحل عليه مهرها الموقل فالزوجة القاضية به فادعى أنه فقير هل يجب
 أم لا يجبس إلا أن تثبت الزوجة يساره بالبينة وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء إلا
 منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يجبس إذا ادعى الفقر
 إلا إذا قامت بينة على يساره فإذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترفا يقتسط عليه بقدر ما يحصل من
 حرفته بعد أن تترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عسرة فتنظر إلى ميسرة والله أعلم سُئِلَ
 في رجل حلفه قاض من قصبة هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يستمونه
 محضولا يأخذونه ظلما وكان مدعى عليه بخبسة الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يجب أن لا
 اجاب لا يجب في الحائنة والناثرخانية والقبينة وغيرها قال لأصحابه إن لم اذهبكم الليلة
 إلى منزلي فأمرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يجب وفي القبنة إن
 لم يعمل هذه السنة في المزاولة بتمامها فرض ولم يتم حنك ولو حبسه السلطان لا يجب فهذا الفرع
 صريحان في واقعة الحال والله أعلم سُئِلَ في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش
 وهل القول قوله في الدهش أم لا اجاب صح في النادرخانية نقلا عن شيخنا الطحاوي بعدم وقوع طلاق
 المدهوش وكذا الحقيق ابن المهامر في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في حننه تنورا لا يبصار وأعلم
 أنهم اجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر مما هو معصية
 فإنه يقع طلاقه زحرا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو رسام أو غم
 أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب
 اختلال العقل فيشبهه كلامه كلام العقلاء ومرح كلام المجانين والرسام علة يهذى فيها العليل
 والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسه في هذا المحل بالتحير لا يلزم من التحير وهو
 التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفتح فهو دهش تحيرا وذهب عقله
 من ذهل أو وله أو المدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية
 في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في الجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق قال
 عاودني الجنون فكذلك بذلك وأنا بجنون أن القول قوله بيمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل
 قوله كما في الحائنة والناثرخانية وغيرهما فظهر لك من هذا أن المدهوش إن عرف منه الدهش مرة
 فالقول قوله بيمينه وإن لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الأبيسيته إذا ثبت بالبينة كالثابت عيانا
 أما ديانته فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاغتنم هذا التحير فإنه مفرد والله أعلم سُئِلَ في غير مذخوة
 علق زوجها توكل شخص بطلاقها إذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكلا فيقع
 طلاقه عليها ولها الزوج من غير ترقيص اجاب نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكا

لا يجبس إلا إذا قامت بينة على يساره
 لا يجبس إلا إذا قامت بينة على يساره
 لا يجبس إلا إذا قامت بينة على يساره

في خلاف المدعوى

لا يجبس إلا إذا قامت بينة على يساره

مطلوب
ادخل
ابن ابراهيم
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق

مطلوب
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق

مطلوب
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق

مطلوب
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق

مطلوب
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق
في قوله
لا يقع عليه
الطلاق

بالشرط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شاءت والله اعلم
الطلاق على كلام ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه ابن مجاهد فبين انه ابن مجاهد وثبوته
ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم بحيث اراد بالابن ابن الابن ام لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق ويصية في ديانه كالمو حلف انه موكل فلان وهو موكل مولاه وقد نواه
وكما اذا حلف ان هذه اخته ونوى لاخته في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب التاتار
وغيره من ائمتنا الامام وقد تقر بان ابن الابن يستحب ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا يهاجم عندني
الاخفام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل سونا سونا
انحو واقعة الحال اولي بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته انه ما يخرجني من رعيته كذا فهل اذا خرجت ابنته على بقرتها وهيونته لم يقع عليه الطلاق
يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو بمن نواه بنفسه اجاب حيث
لربما يقع الحرف الذي هو شق الارض بالحرف المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لا يقع
في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الا عليه فلا يصح البتة ان يفرضه حرانا ويقال ابنته وانما الحرف
فهو في عرف اقليمنا خالص ما فترناه وهو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق ان
ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كني فلانة فنزل من الكروم وسكت كنه المهر
فيه عقبه لم يخرج منه في ثاني ليلة وسكت كنه الاخرى فيه فهل يحنث ام لا اجاب لا يحنث
اليمين بسكني الاول فيه عقب النزول وذلك لان الحلو في عليه عدم سكني غيره فاعقب النزول فاما
وجد سكنا فاعقبه لم يصدق على الثانية انها سكت عقب النزول بل سكت عقب سكني الاول
فاشفي شرط الحنث كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له
حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يمازله مادام صهر المهر نوبا بالمازلة الا ابواء
المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت ام لا يحنث واذا لم تكن له نية او نوى حلف
المازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد مازلا له لاحقيقة ولا عرفا اجاب لا يحنث
على كل حال بدخوله المحلوف عليه لان من تعهد اخته بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال له
صهر لاحقيقة ولا عرفا اذ الممازلة مفاعلة في شرط الحنث وعود فعل النزول من كل واحد
وذلك معدوم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استماع الممازلة للابواء لا يحنث ايضا ففقد
في التاتارخانية نقلا عن الحيط روى عن ابي يوسف اذا حلف لا يورى فلانا فان كان الحلف
عليه في عيال الحالف لم يحنث ابدا ان يعينه الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما ع
ولودخل المحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنث اهو وهو ظاهر لانه لم يورى وانما اوى اليه
والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته في مقابلته الابرار الصبح طلاقا بائنا فطلقها التزوج في
منجر ثلاثا حكم حاكم ستافعي ترى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباينة في عدة البائس بوجه البائس

واذا ادعاه يقيم بينه وبينه
 ان لم يكن معناه بعيان
 فاذا هتفت مقاتلي وبياتهما
 فاجاب ما استفتيت في بيانا
 هم عالمون بمذهب النعمان
 وبذلك اخبر الدين الفتي فاجابهم
 سئل في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضائها
 وهي تدعي ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعي انه بائن فلا ترث اجاب القول قولها فترث
 لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها يمينها وعلى الورثة البيينة والله اعلم سئل في
 جماعة يطعمون الصابون وضع عندهم رجل زيتا وامرهم ان يطبخوه ففعلوا عليه يتبعون طلاقا
 بالطلاق انهم لم يطبخوه بعد هذه الطبخة التي على النار لنسقلن زيته من عندهم ويتركوه
 الناس اقل اذا لم يطبخوه بعد الطبخة التي على النار ولو مرة ربيته يقع عليه الطلاق ام لا لاطلاق في غير
 اجاب لا يقع الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته ز
 طالق وكررها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحده هل يقع عليه واحدة يملكها الرجعة عليها معها ويديرها
 ام يقع ثلاثا اجاب نعم يقع عليه واحدة ديارته حيث نواها فقط كما ذكر الربيعي في الكتابات
 وغيره والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلب منه الطلاق فقال لها ابرئني فقالت
 ابرأ الله فقال لها روي الى خمسين سوادا اريد دفعها عن وجهه لاطلاقها هل يقع الطلاق
 عليه بذلك ام لا اجاب لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصح
 جوابا وردها اولاد في من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة الطلاق او لا وسواء كان
 في حالة الغضب او الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم سئل في رجل
 قال لزوجته المذخولة هي على ثمين الثلاث المحرمة يعني الميتة او الدم او لحم الخنزير ناويا الطلاق
 هل اذا علمت بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا لا نكاحا حيث لم ينوها وله الزوج بها ولا غير
 المحرمة المغلظة ام لا اجاب نعم له الزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا غير
 المحرمة المغلظة المعفاة بنكاح زوج آخر والله اعلم سئل في رجل اساءت زوجته خلقها عليه فقال
 بثلاث ولم يرد على ذلك هل يطلق ام لا اجاب لا يطلق كالقول لها انت لثلاث اوانت
 فقط اوانت متى ثلاث ولم يكن في هذا الاخرى ناويا له ولم يكن في مذاكرته والله اعلم سئل
 في رجل طلبت منه زوجته ان ينفق عليها فقال لها انت محرمة على ما انت زوجتي ولا انا زوجك
 شع الله عرهنك اخرجي من بيتي الى بيت ابيك فهل يطلق بذلك ام لا اجاب نعم تطلق
 فقد ستر حوائن لوقال لها انت على تحرام والحر امر عند طلاق يقع الطلاق وان لم ينو صريح
 بان قوله انت حرام مثل قوله انت على تحرام وكذا انت محرمة وانا عليك حرام او محرما وحرمت قد
 عليك ويشترط قوله عليك في تحريره نفسه لانفسها واكلمه اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته
 لكونها دفعت يارودته لايها فقال لها على الطلاق ما تعيرى على تروحي لاهلك ولم ينو بقره

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

سئل في رجل
 طلق زوجته
 وانقضت
 وادعت انه
 بائن

رُوحِي لِأَمْلِكُ طَلَاقًا وَذَهَبَتْ لِأَهْلِهَا هَلْ إِذَا دَعَاَهَا لَطَاعَتِهِ يَجِبُ عَلَيْهَا اجَابَتُهُ وَإِذَا عَصَتْ
 عَلَيْهِ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَلَهُ مَرَجِعَتُهَا فِي عَدَّتِهَا أَمْ لَا أَجَابَ يَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ وَكَذَا عَلَى الْوَلِيَّ
 أَنْ يَسْكُوَهَا الزَّوْجَ وَمَنْ مَنَعَهَا عَنْهُ لَأَنَّهُمَا تَعَرَّضَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْقَوْلِ وَإِذَا عَصَتْ وَقُلْنَا بَأْنَ عَلَى
 الطَّلَاقِ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ كَمَا اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ مِنْهُمَا وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالُوا مَرَجِعَتُهَا فِي عَدَّتِهَا مِنْ غَيْرِ
 حَاجَةٍ إِلَى عَقْدٍ جَدِيدٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَشَابَهَ مَعَ زَوْجَتِهِ فَقَالَتْ لَهُ طَلَّقْنِي فَقَالَ الرَّوْحِيُّ عَلَى مَا تَوَقَّعُ
 هَلْ يَقَعُ بِذَلِكَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِلَّا إِذَا نَوَّاهُ بِقَوْلِهِ رُوحِي فَإِنَّ
 رُوحِي مِثْلُ ذَهَبِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ مَسَاحِقُ الْحَرِّ قَالَهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ شَهْوٍ
 ثُمَّ دَعَى إِيَّاهُ قَالَ لَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحَاجَةُ تَقُولُ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَسْتَشِنْ هَلْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ أَمْ لَا
 أَجَابَ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ وَالْفَتْوَى اخْتِصَامًا فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ فِي زَمَانٍ غَلَبَ فِيهِ عَلَى النَّاسِ
 الْفُسْخُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي شَخْصٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا بِجَمْعَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَهَلْ يَقَعْنَ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا رَفَعَ
 إِلَيْهَا كَرِهْنِي الْمَذْهَبُ بِجَوَازِهِ تَنْفِيدَ الْحُكْمِ بَعْدَ الْوُقُوعِ أَصْلًا أَوْ بِوُقُوعِ وَاحِدَةٍ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَبْطُلَ
 وَهَلْ إِذَا نَفَذَ يَنْفَذُ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَقَعْنَ أَعْنَى الثَّلَاثِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ وَالْمَشْهُورِينَ مِنْ فَتَاهِ
 الْأَكْبَرِ وَلَا عُبْرَةَ بِمَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ وَأَوْحَكَمُ يَقُولُ مَخَالِفُهُمُ وَالرَّادُّ عَلَى الْخَالِفِ الْقَائِلُ بِعَدَمِ وَقُوعِ شَيْءٍ
 أَوْ وَقُوعِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ مَشْهُورٌ وَإِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ لَا يَنْفِذُ حُكْمَهُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ
 مُسْطَوْرٌ فِي الْخُلَاصَةِ وَكَثِيرٌ مِنْ كُتُبِ عَلَمَائِنَا الَّتِي لَا تَقْدَرُ لَوْ قَضَى الْقَاضِي فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا
 بِجُمْلَةٍ أَنَّهُمَا وَاحِدَةٌ أَوْ بِلَا شَيْءٍ لَا يَنْفِذُ وَفِي الْبَيِّنِ وَغَيْرِهِ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ أَنَّ الْقَضَاءَ بِمِثْلِ ذَلِكَ
 لَا يَنْفِذُ بِتَنْفِيدِ قَاضٍ آخَرَ وَلَوْ رَفَعَ إِلَى الْفَحَاكِمْ وَنَفَذَ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ بِأَطْلَاحِ الْفَتَى الْكِتَابِ
 أَوِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الْإِجْمَاعِ فَلَا يَعْزُذُ صَحِيحًا بِالتَّنْفِيدِ إِذَا قَالُوا كَالْمَالِ مِنَ الْهَيَامِ وَقَوْلُ بَعْضِ الْخُنَابِلَةِ الْقَائِلِينَ
 بِهَذَا الْمَذْهَبِ تَوَقُّفُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مِائَةِ الْفَيْنِ رَأَتْهُ فَهَلْ صَحَّ لَكُمْ عَنْ هَؤُلَاءِ أَوْ عَنْ
 عَشْرَةِ عَشْرَةِ الْقَوْلِ بِلَزُومِ الثَّلَاثِ بِغَمٍّ وَاحِدٍ بِلَجْهَةٍ لَمْ تَطْبِقُوا فَقَالَهُ عَنْ عَشْرِينَ نَفْسًا بِأَطْلَاحِهَا أَوْ لَا
 فَأَجَابَهُمْ ظَاهِرُهَا لَمْ يَنْقُلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ عَمْرٍاءَ أَمْضَى الثَّلَاثِ وَلَيْسَ يَلْزِمُ فِي نَقْلِ الْحُكْمِ
 الْأَجْمَاعِيُّ عَنْ مِائَةِ الْفَيْنِ أَنْ يُسْتَحْتَجَّ بِكُلِّ فِيلْزَمُ فِي جُلْدٍ كَبِيرٍ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ سَكَتُكُمْ وَأَمَّا ثَانِيًا
 فَإِنَّ الْعُبْرَةَ فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ نَقْلُ مَا عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ لَا الْعَوَامِّ وَالْمِائَةِ الْفَيْنِ الَّذِينَ تَوَقَّفَ عَنْهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِاتِّبَاعِهِمْ عَدَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْفَتَاهُ مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ كَالْخُلَفَاءِ وَالْعَوَادِلِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمَعَا
 بِنِ جَبَلٍ وَاسْرٍ وَابِي هُرَيْرَةَ وَقَلِيلٌ وَالْبَاقُونَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ وَيَسْتَفْتُونَ مِنْهُمْ وَقَدْ اثْبَتْنَا النُّقْلَ
 عَنْ أَكْثَرِهِمْ صَرِيحًا بِإِقْبَاعِ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مَخَالَفٌ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ وَعَنْ هَذَا قُلْنَا
 لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِأَنَّ الثَّلَاثَ بِغَمٍّ وَاحِدٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً لَا يَنْفِذُ حُكْمَهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْجِبُ فِيهِ الْإِجْتِهَادَ فَهُوَ خِلَافٌ
 لِأَخْتِلَافِهِ فَقَدْ ظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَنْفِيدُهُ وَلَا الْعَمَلُ بِهِ وَانَّهُ لَا يَنْفِذُ بِالتَّنْفِيدِ بَلْ
 يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ مِنَ الْحُكَّامِ الْخَفِيَّةَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ يَعْتَقِدُ عَدَمَ جَوَازِهِ أَنْ يَبْطُلَ كَمَا فِي الْمُجْتَبَى

زَادَ الطَّلَاقُ
 مَطْلُوعًا فِي قَوْلِهِ
 رُوحِي فَإِنَّ
 الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ
 إِلَّا إِذَا نَوَّاهُ
 مَطْلُوعًا
 فَالْقَوْلُ إِذَا نَوَّاهُ
 شَرْعِيٌّ
 الْأَسْتِثْنَاءُ إِذَا
 مَطْلُوعًا
 كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ
 فِي الْأَوَّلِ
 لَا يَنْفِذُ حُكْمَهُ
 وَلَوْ نَفَذَ حَاكِمٌ

وغیره وفيه ان اخصابا لم يجعلوا قول من نفى الوقع خلافا لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العتق وال
الشريعتي وحكى عن الحجاج بن ارمطة وطلحة من الشيعة والفلاهرية انه لا يقع منها الا واحد ولما
من المتأخرين من لا يعيونه فافتي به واقدي به من اصله تظاهروا وقول الحقن الكمال وقوله بعض
المخالة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعلوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد افق
من طهر الله نواذه منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهد ومن يضل فلن يجد له
ولما مرشد والله اعلم وسئل مرة اخرى في رجل طلق زوجته ثلاثا بجمعة في كلمة واحدة فافقنا حنبلي
المذهب بعدم الوقع فاستمر معاشر الزوجة بسبب الفتوى المذكورة مدة سنين فهل يعمل
بافقنا الحنبلي المذكور ام لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال اجاب لا يصح بالفتوى المذكورة
ولا ينفذ قضاها القاضي بذلك ولو نفذ الف قاض ويصرف عن حكم المسلمين ان يفرق بينهما
قال بعض العلماء وحكى عن الحجاج بن ارمطة وطلحة من الشيعة والفلاهرية انه لا يقع منها الا
واحدة واختار من المتأخرين من لا يعيونه فافتي به واقدي به من اصله تظاهروا والله اعلم
في رجل هو زوجته المدخلة في عائلة ابيه تشاجر معها خلف بالطلاق انها ما تاكل في عائلته له هل اذا
استمرت هي تاكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق ام لا كونها ليست في عائلته له وهل اذا نوى بذلك
عائلة ابيه او اضافها الى نفسه تجوز ايست بطلقة واحدة وله مراجعتها في عقدتها ام لا اجاب
حيث لم تكن في عائلة بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى حقيقة كلاهما او لم يكن له نية اطلاق لا يقع
عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى يمين ما هو عليه تجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد
على نفسه بالنية والله اعلم سئل في رجل قال زوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها ام لا
اجاب لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح في البحر والحامية والبرازية وكثير من الكتابين لوقع لها
لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فلما نصريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم
سئل في رجل تشاجرت زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس
ان يقولوا اما هرب الي من الحصيد مما قعد عندك ولا تكن نروجة طالقا بالثلاث ان قعدت
مع عدم الخوف المقرضه عدمه هل يكون طالقا اجاب لا تطلق والحال هذه والله اعلم سئل
فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضور من من ضية فانها لم يكن دخل بها انه علق على نفسه ان متى غاب
عنها مدة كذا وتركها بالانفقة ولا منفق فبطلت طالق وادع القية مع عدم النفقة والمنفق قد وجد
فاقر بالقية وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فظهرت بجمعة مكنته بد مشق مكنته فيها ذلك
فهل يجوز ان يظهرها للحجة يثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة على التعليق المذكور وادعى الطلاق
المنفقة وتعين المنفق يكون القول قوله ام قولها وهل تنصو رغبة عنها قبل التحول بها فيصم التعليق
المذكور ام لا تنصو ولا يصح من اصله اجاب اما الثبوت بمجرد اظهارها بالحجة بلا بينة شوية فلا
قائل به من ائمة الحنفية المعتمد على قولهم لان الخطأ رسم مجرد خارج عن جميع الشرع الثلاث التي هي البينة والا

مطلوب
لا منة في
النفقة ولا
يقضي به بعد
وقوع الثلاث
بجمعة

مطلوب
اذا كان الزوج
مع زوجته في
عائلة ابيه
فعلق الطلاق
اها ما تاكل
في عائلته له

مطلوب
لا يقع الطلاق
بغيره لاحد
فيك وان
نواه

مطلوب
قال في الطلاق
لولا الخوف
من كلام الناس
ان يقولوا

مطلوب
ادعت المرأة
على زوجها
بغيره لاحد
فيك وان
نواه

والنكون وهذا لا توقف فيه لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له
 بأبصار النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان النفقة عنها
 لا تحقق قبل سائرها وحضورها عند فلاح صحيح التعليق من اصله حيث كانت بصيغة ان غيبته
 وفي جامع الفصولين جعل امرها بدها ان غاب عنها فغاب قبل ان يبين بها قيل لا يصير الامر بها
 لرغب من مكان يستكران فيه لانه يراى به مكان الازدواج وذلك بعد ان يبين بها وعلى الذخيرة
 بأنه قبل البناء بها غائب عنها ثم بحث اى في جامع الفصولين بحثا في كلام القضاة وقاطبة واما
 قبول قول احداهما في التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علماء ونا فيها على ثلاثة اقوال قيل ان القو
 لة اى يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قولها في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق
 عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلاهما مدعى ومنكر فالزوج يدعى دفع النفقة ويذكر
 وقوع الطلاق والزوجة تدعى الطلاق وشكر وصول المال والقول قول المنكر فيما انكر يمينه وفيما
 يدعيه البينة لا رمة عليه وقد جزم صاحب الفقيه بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال
 ان لم تحصل نفقة اى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وانكرت
 هي فالقول له اهوبه فتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالنفقة ولا منفق شرعي
 فوجد الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق ام لا وهل اذا كان القاضى فرض لها في المدة **نفقة**
 واذن لها بالاستدانة ترفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع اجاب لا شك اذا وجد
 الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للحر او فرض القاضى لا يوجب ارتقا
 اليمين لبقاء تصور التمتع من الحالف وقد ذكر علماء ونا في الامر بالدفوع وان شهد بذلك والقضاء
 من القاضى مؤكدا للموجب عليه لا دفع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف تخلف الجراء وهذا ظاهر والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل طلق طلاقا زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما اوجاز
 قول فضولي او دخل في عصمة زوجة غيرها وتسرى عليها تكن اذا ذلك الطلاق طلقة واحدة بانته تملك
 بهانفسها هل اذا نوى بالانجازه القولية دون الفعلية يصدر فلا يقع الطلاق بها وهل
 له حيلة في ذلك لا اجاب لا شك انه اذا نوى بالانجازه احد نواها في نية تخصيص العام بنية
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع المذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الكمية
 كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبست او اكلت او شربت ونوى معيناً او صرحوا بان اذا اكل
 امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا لا يثبت بالاجاز الفعلية لانه دخولها في نكاح لا يكون الا بالانجازه
 فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المحقق به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير مترجعا بل
 مترجعا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج مثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجاز الفعلية
 عن ان يكون مترجعا بل هو مزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي واجاز فعلا لا فورا لا يثبت

مطلب
 اذا علق طلاقها
 على غيبته بالان
 نفقة فرضها
 يقع ولو فرض
 لها القاضى في
 غيبته

مطلب
 فيها اذا نوى
 بالانجازه
 الاجازة
 القولية وفي
 نية تخصيص
 العام

مطلوب
قال لها انت
اريتي طلاقك
فمنعك فطلق
له الرجعة

مطلوب
قال لها روي
عن النبي صلى
الله عليه وسلم
على زوجها
الاح

مطلوب
قال ابن حزم
فقلت كذا
ان صحت
فهي تلاقا
مطلوب

لوقا لها
كان مرادك
الطلاق
مطلوب
على ارادتها

مطلوب
لوقا لها
انت طالق
على المذهب
الشافعي
مطلوب

حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم
سئل في رجل غصب من زوجته
فقال لها ان ابريتي طلاقك فقالت ابرائك فقال انت طالق هل له ان يرجعها في عدتها ام لا
اجاب نعم له الرجعة لانه لم يطلاق معلق على الابد بل الابد مستقل بنفسه والطلاق
مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابريتي طلاقك وان ابريتي
طلاقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم سئل في امرأة قال لها زوجي طالق
تحلى للخنا زيرو تحرمي علي ثم راجعها بحضرة شهود فتروجت بعد انفصائها عدتها بغير ودخل بها
مكررة الرجعة او كون الطلاق رجعيًا هل اذ اثبت انه راجعها بالبيعة الشرعية يحكم بقصره
وبالتفريق بينهما وبين العاقد ملينها ام لا اجاب نعم اذ اثبت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد
الثاني ملينها وقع باطلاً لكنهما منكوحة الغير ويلزمه العقب بالوطئ اذ الطلاق رجعي والحال هذا
لان قوله على الخنا زيرو وقوله تحرمي علي ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشريعة اذ لا تحرمه
الابعدا انفصائها عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي في الرجعة كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل طرد محبداً ومعه من باب فأنكأه ان زوجك فعلت كذا فقال ان صحت عندها ذلك فهي
طالق ثلاثا هل تطلق او لا تطلق حتى يصح عنها ذلك اجاب لا تطلق حتى يصح وليس هذا
من مسائل المجازاة لان المتكلم غير عاقل فافهم والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقالت
طلعتي فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه ام لا حتى تسأل فيجب بأنها
ارادته وهل اذا اقر بأنه طلقها شديداً وهذه ثالثة بناء على ظنة الموقع بها تطلق ثلاثا وتحرم
الحرمة الفليظة فلا تقل له حتى تتكلم زوجاً غيره ام لا اجاب لا يقع الطلاق حتى تقول اردته
بعد تعليقها بارادتها واذا اقر بما ذكر بناء على ظنة الموقع له ان يعود اليها في الديانة كما صح
به البرازي وبعبارة ظن وقوع الثلاث ملينها باقضاء من ليس بأهل فامر الكاتب بكتبه منك بالطلاق
فكتب ثرافاً عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام
الصك او ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهر ونقله في البحر عن القنية وصريح
كثير من المشايخ اصحاب الفتاوى والله اعلم سئل وله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين
علاء صوري في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة ماذا يصح هل يقع
عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك معها الرجعة في العدة ام لا اجاب نعم يقع عليها طلاق
واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي
في ان طالق فله الرجعة في العدة كما افق به شيخ الاسلام والدمع الله المسلمين بطول حياته
والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته المدخولة انت طالق على الثلاثة ماذا يصح هل تطلق طلاقاً
رجعياً يملك رجعتها في عدتها ام لا الجواب منقولاً معللاً اجاب نعم تطلق طلاقاً واحدة رجعية
اذا المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في ان

طلاق

طالق والوجه في ذلك واضح قال في منح العقار قول وقد كثرت في زماننا قول الرجل انت طالق على
 الاربعة مذهب يريد بذلك ان الطلاق يقع عليها باقائه وينبغي الجزم بوقوع قصدها ودأب
 كما لا يخفى اها قوله ولا شبهة في كونه رجوعا لا بابتائلا قد مناهن ان المذهب كلها قد اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي بقوله انت طالق ولا فرق بين قوله على الاربعة مذاهب وبين قوله على
 الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والجنسة وما زاد عليها ولا خفاء في
 ذلك على ذي فهم ضعیف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة اكبر الشافعي في
 مسألة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابى الطيب
 عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب مع الاذ بقوله لانه لا يكون وقوع على المذاهب كلها وانه لم يسئل
 عن رجل قال لزوجته انت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته انت طالق على المائتين
 المسلمين اجاب فيما بان طلاق رجعي والله اعلم سئل في رجل قال لوالد زوجته شعث الله
 في ابنك هل يقع عليها طلاق ام لا اجاب لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم سئل فيما اذا
 علم رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في اتباع على واحدة منهما دون
 الاخرى اجاب الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد بقاءها على مال فيقول طلقك على الف مثلاً
 فتقول لا اقبل فاذا قالت لا اقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في الحائنة
 في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امراته ولا يصير حائناً قالوا
 الحيلة في هذا ما روي عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلاثا على الف
 درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بازاً في عيـنه ولا يقع
 الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون
 تطليقاً الاخرى ان محمداً رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرته طلقك ثلاثا على الف درهم فاقبل فقالت
 المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سبي كلام الزوج تطليقاً من غير وقوع الطلاق وهذا
 لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق
 بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدماً قبل وجود الشرط وقيل
 في الخلاصة والبرازية والذخائر لاشرفية قالوا وعليه الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة
 وفيها فتوى من افتى بخلاف ذلك واقام التمسك عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجده
 التطليق فافهم والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء
 ما هو هل هو بلفظ الا يا امرئ حاكم بشربه او هو لا ان يحكم على حاكم به هل اذا امر حاكم بشربه فشر بعد امر
 يحسن ام لا اجاب لا يحسن للشك لما صرح به صاحب المحیط في مسئلة ان كان لاعذاب لا في القبر
 فانت طالق لا يحسن لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طير خلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام
 ولم يعلم اذك لا يحسن احدهما وفي الجامع لاصغر محمد بن ولينا السمرقندي قال لها ان كان رأسي اتقلبن

مطلق
 قال لها انت
 طالق على مذهب
 اليهود والنصارى
 مطلق
 شعث الله
 منك ليس
 بصريح ولا كناية

مطلق
 الحيلة فيما اذا
 علم رجل طلاق كل
 من زوجته
 بتطليق
 الاخرى ان

مطلق
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 واستثنى
 وشك في
 الاستثناء
 وفيه فوائد

رأسك فأت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع التلق
 فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال أن التعليق على أنه الآخر منها لما اطردت كلمة علما على أن
 الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائط الفقه تسكن لديه والله أعلم
 سئل في رجل رد على القاضي ما اقتره به حاله صحت من طلاق زوجته ثلاثا إلى حالة الرسام ودهنته
 خامس عشر سنة فسنه كذا فلم يصدر في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة
 الرسام ثانی عشر من السنة المذكورة واقام بینه شرفية تشهد له بذلك هل تقبل هذا البينة ولا يقع
 شيء والقول قوله في الغلط بتعيين الوقت المذكور ولا يكون اقرا بطلاق آخرام لا اجابست نعم تقبل
 البينة ولا يقع طلاق إذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الامتيا والمظا فإذا اقتربت في
 ادعى الغلط لم يقبل كما في الحامية إلا إذا اقترى بالطلاق بناء على ما اتفق به المفتي فترتين عدم الوقوع
 لا يقع كافي جامع المصنوعين والعينة اه وهذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ قطعاً لا يكون اقرا
 بطلاق آخرام اجابست نعم الله تعالى والله أعلم سئل في رجل تزوج صغيرة بعقد زواج خالها بالوكيل
 عنها فطلعت ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت امرها الى مالكى او شافى في حكم بطلان النكاح والطلاق
 لمصداقته اجنبية عنه عند يقع ويعقد عليها ثانيا عقداً صحيحاً لديه وينفذ لا اجابست نعم يصح لأنه
 مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول ابى يوسف ومحمد ومالك والشافعى وكثير من اهل الاجتهاد ومرواية
 ابى حنيفة ونقل في البحر عن تهذيب العالاسنى رواية ابن زياد عن ابى حنيفة انه لا يليه اى النكاح الا العقب
 وعليه الفتوى قال وهو غير صحيح الغنة المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومع مراعاة هو محل الاجتهاد فينفذ
 قضاء القاضي الذي يراه واذا بطله بطل ما وقع الزوج فيرتجها ثانيا بعقد صحيح والحال هذه والله
 سئل في رجل قال لحامه المحرم على الطلاق ما تقدر يد ما تخدم في هذه الدار هل الزم عليه الطلاق
 اذا خدام لا اجابست قد اتفق شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الديار الزميمة بأنه معنى
 قول الشخص الطلاق يكره معنى لا يفعل كذا وعلى الطلاق لا يفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام
 محمد بن عبد الله في منح الفقار شرع تنوير الانبياء وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال هو
 مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اصلاً كما لا يخفى اه اقول ولا يخفى فساد قوله وهو
 بقوله ليس بصريح ولا كناية لانه ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعاً فاذا اخذ الرجل بما اتفق
 به شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به والله أعلم وسئل ابى عمر عن رجل قال على
 الطلاق ثلاثا لا يفعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته ام لا اجابست هذه المسألة لم يقل
 المتقدمين فيها نقل صحيح والمتأخرون اخذوا فيها وقد اتفق شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الزم
 بعدم وقوع الطلاق بقوله على الدلالة على ما افعل كذا وانه ليس بصريح ولا كناية وصريح صاحب الجواز
 فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب ولازم او غير من وثابت قبل يقع واحد رجعية
 نوى اولاً والخيار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على الا هو ولت بفضل المتأخريه اتفق بعدم الوقوع بقوله

مطلق
 اسند ما اقتر
 به من الثلاث
 الى حالة الرسام
 في خمس عشر

مطلق
 اقترى بالطلاق
 بناء على الغلط
 فترتين عدم الوقوع
 لا يقع كافي جامع
 المصنوعين والعينة
 اه وهذا في نفس
 الطلاق فكيف في
 التاريخ قطعاً لا
 يكون اقرا

مطلق
 قال الحامد
 على الطلاق
 الزم عليه
 ما تقدر يد ما
 تخدم

مطلق
 على الطلاق
 الثلاث لا يفعل
 كذا

على الطلاق عازياً للبرزانية معللاً بأن ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمامي له
وقد تعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم حتى لا يفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان
يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق
لا يفعل اه قال العلامة الفريسي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار المعروف فاشياً في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غير فيجب الافناء بوقوع الطلاق به من غيرنية كما هو الحكم في الحرير يرفعني
وعلى الحر ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه لمختصر القندورق
واقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتمها في معنى التطلق ولما في القول بعدم الوقوع به من تجري غالب
العوام بل وكثير ممن نصب نفسه للافتاء من الجهلة الطعام الذين لا يخافون المهين السام فنبسأل الله
الحماية بحوله وقوته مما فيه لديه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بان على الطلاق كناية والى
الصبري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتمها في معنى التطلق
وهو موافق لما قاله الغري ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتحويل عليه عملاً بالاحتياط ط في امر
الفروج والله اعلم سئل في رجل اتان مع اخيه فتمت يتيم الى نفسه وتزويته فقال على الطلاق ما اخله
يرجع عند اخيه الا في غيبة الحالف واخذ اليتيم هل يحث الحالف في يمنه ام لا اجاب لا يحث
والحال هن لعدم وجود الخلية بغيبته والله اعلم سئل فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها له غير
مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فك شافعي بصحة وان لا يقع طلاقه السابق هل يصح ام لا
نعم يصح قال في جامع الفصولين رافض للعدو والا ورجع يدعي للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل
كما حاقه بشهادة الفسقة والحنفي ان يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في كراه
بلاوي لو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحة وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وقيل له
يجوز لكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الامر والمأمور شيئاً وهذا الحكم
لا يظهر ان النكاح الاول حرام وفيه شبهة كذا في فتاوى النسبي ومن صرح بالمسئلة مما احل الخيرة وغير
من علماء وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرطه محضه الحالف فيه ولا يجوز له نقضه والله اعلم سئل في رجل
قال لزوجتي الغل المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجتك فقال فينت النكاح ناويابا الطلاق ثم قبل لها
ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل يحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجاً غيره ام لا اجاب نعم يحل له
ذلك قبل ان تنكح زوجاً غيره لانها بانت بقوله فينت النكاح ناويابا لطلاق لا الى عدن فلم يفعل قوله تكوني
طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله اعلم سئل في رجل ساكن بزوجته في دار ابيه عزربوه على تزويج اخته بثلثي
اشاء ثلثه فقال على الطلاق بالثلاث ان صارت هذا لا اسألك ولا اقعد معك في المدينة هن
الستة فصارت فرج لوقته ووجبت زوجته حين تهتأ لها الخروج ولم تهتأ له نقل المتعة لعدم تمكنه منه
من المدينة ولم يكت بها ومضت السنة المشار اليها فهل حث بذلك ام لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد
انقضائها وقعد بها يحث ام لا اجاب لا يحث بذلك والحال هن لعدم المسأكة والقعود معها قلنا

مطلوب
في اجازتنا
في يوم
الطلاق
مطلوب
فمن طلق
التي وجمالها
غير الابح
وتعوده
بغدا الطلاق
انما لا تغير
وقد حكمة
الشافعي
بصحة

مطلب
في فتنه النكاح
ناوياً الطلاق
بشرق لها تكو
طالقا ثلاثا
وذلك قبل
الدخول

وَأَعْلَى الْمَلَأَ
 بِالثَّلَاثِ
 ضَارَ هَذَا
 لَا اسَاكَ كَمْ
 وَلَا أَقْعُدُ
 مَعَكَ فِي الْمَدَّةِ
 هَذِهِ السَّنَةِ
 وَنَجِجْ وَلَمْ يَنْهَ
 لَمْ نَقْلِ الْأَمْتَعَةَ

فَقَالَ لَهَا أَنْتَ مُطَلَّقة مِنْ شَهْرَيْنِ وَيَقُولُ نَوَيْتُ الْإِنْخِبَارَ فِي الْمَاضِي كَذَا هَلْ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ
 أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ يَتَّبِعُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا أَمْ لَا **اجَابَ** يَتَّبِعُ قَضَاءُ لَا دِيَانَةَ وَعَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ لَهُ مَرَجْعَتَاهَا فِي
 الْعِدَّةِ بغير عقد وبعد ما بعد جد يد حيث لم يصد منه شيء ما ذكره الله أعلم **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ تَخَاصَمَ مَعَ
 جَمَاعَةٍ فَقَالَ تَكُونُ بِنْتُ فَلَانٍ يَعْنِي زَوْجَتَهُ طَالِقًا لَا بَدَمًا أَطْلَبُكُمْ مِنْ قَدَامِ الْحَاكِمِ رَأْدًا أَمْ لَمْ أَطْلَبُكُمْ
 فِيهِ طَالِقٌ هَلْ يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِطَلَبِهِمْ حَتَّى إِذَا أَطْلَبَهُمْ لَا يَتَّبِعُ الطَّلَاقُ أَمْ يَتَّبِعُ أَمْ لَا يَتَّبِعُ مُطَلَّعًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 يَتَّبِعُ وَلَا تَعْلِيْقًا **اجَابَ** قِيَاسُ مَا قَالَ الْكَلَامُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَقَدْ تَعُورُ فِي الْخَلْفِ الطَّلَاقُ يَلْزِمُنِي
 لَا أَفْعَلُ كَذَا إِنْ رِيدَ أَنْ فَعَلْتَهُ لَمْ يَتَّبِعْ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ فِيهِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا فَإِنْ
 طَالِقٌ وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرْيَافِ الْخَلْفُ بِقَوْلِهِ عَلَى الطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيْقًا لِاتِّحَادِ الْجَامِعِ هُوَ
 جَرِيَانُ الْعَرَفِ بِاسْتِعْمَالِ مِثْلِهِ وَمُسْتَوْجِبُ عَمَلِ النِّيَّةِ فِيهِ وَمُسَاعَدَةُ شَاهِدِ الْحَالِ عَلَيْهِ فَنَأْمُلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ**
 فِي رَجُلٍ قَالَ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَسُئِلَ الطَّلَاقُ لِرُجُوعَتِ نَزَلَتْ عَنْهَا زَوْلاً شَرَّعِيًّا أَهْلُ تَبَسٍ بِذَلِكَ أَمْ لَا **اجَابَ**
 لَمْ أَرِ مِنْ تَعَرُّضٍ لِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ لَكِنْ رَأَيْتُ فُرُوعًا مُتَعَدِّدَةً فِي الْكَلِمَاتِ تَقْتَضِي أَنْ يَتَّبِعَ مِثْلَهُ الطَّلَاقُ الْبَاقِي
 إِذَا وَجَدْتَ النِّيَّةَ أَوْ لَدَلَالَةَ الْحَالِ فَيَتَّبِعُنِي الْأَنْفَاءُ بِالْوُقُوعِ فِي الْحَادِثَةِ وَذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا يَصِلُ حُجُوبًا لِأَرْدَا
 وَشَيْبَةً وَتَأَمَّلْتَ فِي فُرُوعِ ذِكْرِهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالثَنَاءُ رَحْمَانِيَّةً وَغَيْرَهَا قَطَعْتَ بِمَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ**
 فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَةٍ عَلَى عَرِيفٍ أَنْ تَبْرُطَ مِنْ فَلَانٍ بِكَذَا حَتَّى تَرُكَ تَسْمِيَّتَهُ وَالْعَرِيفُ مَنكَرٌ
 هَلْ يَتَّبِعُ عَلَى الْخَلْفِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا **اجَابَ** لَا يَتَّبِعُ لِأَنَّهُ مَحْتَمَلٌ وَلَا يَسْرِي أَنْكَارُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ**
 فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُوعَتِهِ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْيَهُودِ وَتَحَرَّجِي عَلَى وَعَمْرٍو قَالَ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْخَنَازِيرِ وَتَحَرَّجِي عَلَى **اجَابَ**
 بِأَنَّهُ رُجُوعِي لِأَنَّهُ قَوْلُهُ رُوحِي طَالِقٌ صَرَّحَ فِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالْخَنَازِيرِ لَعَوْلَانَهُ خِلَافُ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ
 وَقَوْلُهُ وَتَحَرَّجِي أَيْ حُرْمَةُ تَحْصِيلِ بِلَاقِعَتِهَا الْعِدَّةُ أَذْهُو ثَابِتٌ شَرْعًا بِصَرِّهِ الطَّلَاقُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُوعَتِهِ رُوحِي طَالِقٌ هَلْ تَعْلُقُ طُلُوقًا رُجُوعِيًّا أَمْ بَائِنًا وَإِذَا قُلْتُمْ تَطْلُقُ رُجُوعِيًّا فَمَا الْفَرْقُ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ رُوحِي نَاوِيًا بِطُلُوقٍ حَيْثُ اقْتِصَمَ بِأَنَّهُ بَائِنٌ **اجَابَ** بَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ رُوحِي
 طَالِقًا مَعْنَاهُ رُوحِي بِصِفَةِ الطَّلَاقِ فَوَقَعَ بِالصَّرِّ خِلَافَ رُوحِي فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْكَلَامَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَمْرًا بِنَايَةِ طَعَامٍ لِلضُّيُوفِ فَمَنَعَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ زَوْجَتِكَ بَنَاتِي بَدَلًا وَتَحَالَفَ
 أَمْرِي طَلِقَ فَقَالَ طَالِقٌ طَالِقٌ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّوْجَتَيْنِ بَلْ قَصَدَ الْأَسْتِخْفَافَ بِهِ هَلْ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ طُلُوقُهُمَا
 أَوْ طُلُوقُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ هَذَا أَمْ لَا **اجَابَ** لَا يَتَّبِعُ قَالَ فِي الْبَحْرِ ذَكَرَ اسْمَهَا أَوْ أَضْفَا فَيَتَّبِعُ الْخَطَأُهَا
 فَلَوْ قَالَ طَالِقٌ فَقِيلَ لِمَنْ عَنَيْتَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ طَلَّقْتُ أَمْرَتَهُ وَمَقْنَضَاهُ أَنْهُ لَوْ قَالَ مَا عَنَيْتُ أَمْرًا لَيَتَّبِعُ
 وَالْعَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ أَذْهُو أَعْلَمُ بِقَضَائِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِيمَا إِذَا اشْرَطَ وَكِلَ الرُّجُوعَةَ عَلَى وَكِلِ الرُّوْحِ أَنْتَ
 تَرْجِعُ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرِي عَلَيْهَا تَكُنْ طَالِقًا هَلْ أَفْعَلُ ذَلِكَ بغير إذن الزَّوْجِ يَصِحُّ الشَّرْطُ **اجَابَ** لَا يَصِحُّ
 الشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ مَعَ أُخْرَى إِذَا خَالَ بِنْتَهُ عَلَى زَوْجِهَا فَقَالَ
 ابْنُ بِنْتِ تَكُونُ زَوْجَتِي بِجَارَةٍ مِثْلِ ابْنَتِي مَا يَصِيرُ لَهَا دُخُولٌ إِلَى شَهْرٍ عَاشُورَاءَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ إِذَا دَخَلَ

مطلب
 قال الجماعة
 بنت فلان
 يعني زوجته
 طالق لا بد

مطلب
 قال في حال
 الغضب
 الطلاق
 عنها زوا

مطلب
 حلف بالطلاق
 من زوجته
 عريف انه يبرط

مطلب
 قال لزوجته
 روجي طالق
 تحلي اليهود

مطلب
 في الفرق بين
 روجي طالق
 وروجي فقط

مطلب
 امر الزوجة
 فتمنع فقال
 له ابني طالق
 فقال طالق
 طالق ولم
 يذكر

مطلب
 قال وكيل الزوج
 وكيل الزوج
 انه متى تزوج
 عليها
 استغفر الاب
 من ادخالها
 على زوجها
 ورجعي

اودخلها عليه قبل ما شاورت عليه حتى ام لا اجابست لا يثبت عليه شيء والمبار للمعاذ المسقذ فاتهم الله
سئل في رجل ضرب زوجته فارتدت هلما فقال انت تبار اني ما اقولك غيرنا وطلاقا مل يعلق بهذا القول
ام لا اجابست لا يعلق في الحايث في قوله لا ملكت ولا عليك لا يثبت عليك خلت سبيلك للمعنى باعدها
لوقول ذلك في حال مذكورة الطلاق او في الغصب وقولم ان الطلاق يصح في قصا وفي قول في حيسة
وقول ان هو منفذ لا يصح في معنى انت تبار انت منشقون معاذة مما تكرر منه وهو قريبه من معنى قد
الانفاط واقعه اعلم سئل في رجل قال ان رطك من هذه القرية فامر ان طالق متى اعيدت ما احل اجاب
اذ انفصل عنه متاه عيت يقول الناس واذا قد ارجعها له سئل في رجل تشابها مع زوجته فقال انما
انت طالق الى مستين ولا يثبت له فالحكم اجابست يقع عليها بعد التستين صلغة واحد رجعية مخرج
المذكور صاحب الجواز والبرازية والولوية ومنهم من كتب الحنفية قال في الولوية الحية لان الطلاق لا يعتد الا
وتكون هذا اصنافه لا يقع الى ما بعد التستة وفي البرازية تكون الى المعنى بعد لان تأجيل الوقوع غير
قابل الانقاع فله والحال ان ان يراجعتها بعد ما في عدة تاجرها عليها وعلى اولياها والله اعلم سئل في رجل
لزوجته انت على طرار ونوى بذلك الطلاق فوال عقب ذلك في العدة انت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الاول
او لا يلحقه لكون الثاني بائنا والاول بائنا والبائن لا يلحق البائن اجابست طلق ثلاثا كما صح به غير واحد
من ملاننا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبل الصبر اللائق بصريح وبائن وشله في البحر والمهر
ومخ الغنم وميرها من الكتب وفي مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن المغفلي لا يلحق
البائن المغفلي اما البائن المعتوى يلحق المغفلي مثل الثلاث من المبسوط اهدى الواو ومي هادته وقعت في
سلب رجل باين زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد اتي بعضهم بعدم وقوع الثلاث لاربائن في المعنى والبائن
لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافني بعضهم بوقوع الثلاث في اللفظ
لكن انه يلحقها قال ابن الحنفية في ش الوحيانية بعد كلام كثير ولا يعني عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني
المكان في الحما في فتح الحق واقعه حطب وهي ان رجلا باين زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث
اهدوا ينسب بعضهم الناس كون عدم الوقوع هو الابطح الذي عليه الفتوى الى قاضية ان يحرم عليه
في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرره عليه في الكتب الكثير المغفلي فلم يوجد فاندفع ذلك كثيرا
وهو مخالف لما نقلته مشتمل الاحكام من المبسوط من قوله اما البائن المعتوى يلحق المغفلي مثل
اللاثلاث واقعه اعلم سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل
يقع ام لا اجابست لا يقع شيء حتى في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق امرأته فطلقها
الوكيل ثلاثا في نوع الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول ابن حنيفة و لا
يقع واحد رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل ادعى طلاق زوجته فطلب منه اثبات
انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤمرا اقاما وسأل سؤاله فاجاب بان استثنى فطلب منه اثبات
الاستثناء فذكر ان لا يثبت له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهود بان وقع الثلاث

مطلب
صريح زوجته
فلاسا عليها
وقال است
عارة الى

مطلب
قال ان رجلا
المعنى
قال لها انت
طالق الى مستين
يقع رجعية

مطلب
قال لها انت
طالق الى مستين
يقع رجعية

مطلب
وكذا ولا
فطلقها ثلاثا

مطلب
او لا يستثنى
ولم يكن
في قول قوله
خلاف

ويكون القول قوله لاسيما وهو يجعل صالح اجاب ظاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين
لا يقبل قوله الابنية وبعضهم فصل بين كونه مغرورا بالصالح فيقبل قوله واما لا يقبل الا
بينة وحيث علم المتأخرون بخلية فسدادا قبل الزمان ينبغي ان لا يتبدل عن ظاهر الرواية لما صحوا
به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهباً لا بى حنيفة ولا قولاً له ففي البحر الرائق في كتاب القضا وما خرج
عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرر في الأصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متشاكاً
من جهة المرجوع عنه لم يبق قولاً له اهو قول كما غلبت النفس في الرجال غلبت النفس في النساء بل فيهن
البلغ فلربما تكن الزوج فيصد عنه الاستثناء وتنكره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية احق وأولى
ويقض باطن الأمر الى الله العلي العظيم والله اعلم سئل عن حادثة حدثت بدمشق المشام فعرض على
علمائها فاستمعوا عن الجواب عنها رجل شافعي المذهب من علمائها افتى بوقوع الطلاق فيها على الحال
وهي جعل صالح من العواقب تشاجر مع عريف على محلة محي منها أموالاً للظلمة اللثام بعد قلته منه
قدراً فوق طاقته وضايقه في ادائه فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلا مله الماض
على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلاً عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار
هل وقع الطلاق على زوجته بذلك ام لا اجاب بعد الحمله وسؤال التوفيق لتمام التحريم والتدقيق
بقوله ما وقع بذلك عليها طلاقاً بأجماع من ائمتنا واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم
ذلك الا المهيمن المتعالم كما صرحوا به في محلة انت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يطلع على ذلك بحال ولو
اراده لما اجرى على ائمتنا الاستثناء خفي بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته في مناجم بعد ان ذكر
مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له بانه لو لم يشأ الله ما اجرى على ائمتنا التعليل وكنى ان ائمتنا
الله وقوعه غير معلومة فلا يقع كما لو علم بمشقة ائمتنا لا يوقف عليه هو ولا شك ان كونه من أهل النار
اولاً لا يعلم عند الغير الجبار يوجب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الارباب والاشرار ولا يعلم الاة المؤمن المهيمن العزيز الجبار
هذا وفي الحاوي لزاها ما هو صريح في (بها) لرهان صاحب الحيطان كان لا عذاب لاني في القبر فانت
طالق لا يثبت لانه محتمل ولا يقع بالشك كما لو خلفا بسبب طير خلفا احدهما ان غراب والاخرية تحا
ولم يعلم ذلك لا يثبت احدهما وخر تلوته للجامع الاضمر لم يجد وليد السمر قدي قال لمان كارابي
انقل من رأسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اهو وهدن صراخ في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العرف
الذي هو المصنف المذكور من أهل الجنة دار القرار ومن أهل جهنم التي هي دار النجار والنفسا والكلها والله
سئل في رجل وكنى آخر في طلاق زوجته نأوياً واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم اجاب بقطع
واحدة وهي الأولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال هذه والله اعلم سئل
في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطة وتركاها بالنفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك فصرخت
فادعته عليه بذلك وانه غاب فقيراً معسراً لا قدرة له على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة

مطلوب
قال لا خير في
الطلاق
الثلاث
انك من أهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا عذاب له
وان كان
رأسي

في
الحاوي
في
النفقة
والمنفق
الشرعي
وتضررت
بذلك

مطلوب
حكم في
النفقة
سكاح الزوج
الغائب
الذي

على ان تصير على ذلك لفقرها وطلبت من الحاكم الشافعي فبغ الكناح فامرها باحصان بنية تسمى
 بما تسمى فاحضرت رجلين عذلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بنفس الكناح عليه مستوفيا شرائط الشرع
 لئلا يترقب بعد انقضائها مدة تها منه زوج آخر يستترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم
 لذلك لم يلبس ذلك حيث كان عن ضرورة كلمة مستوفية اجاب حيث تمت الضرورة واستدل بالحاجة
 الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما افق به قاضي الهداية وغيره وليس للخنفي ولا غيره ابطاله هذا هو الحق
 عند المحققين من علماءنا والله اعلم سئل من حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل يصح الاحتكام
 في ذلك نافعة مع ان المحل جدير بما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والغذاب اجاب نعم فبما
 العصور من الذخيرة جلتين احداها بدوى كغالة المهر على حاضر واخرى ان تدعى على آخرها نفع
 العدة معلقا بوقوع الفرية وتطالبة بالاداء وتبرهن عن على ما ذكر ويحكم بالفرية والضمان قال لهدان الوكيل
 قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي ان يحيط طرقي سماع مثل هذه الدعوى نظر اللغا
 نرة لا لوقوله في هذه الحيلة يعني الثانية ما يريد في الحيلة الاولى من النظم وقرر (مبه) للحلاصة قال لا
 ذلك النظر فيه ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاحلاف المشايخ فيه وفي الخبر
 حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من اذ الشرط كالسبب او قد عرف جأ مع العصور قل
 هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قوي ظاهر تبنى عليه الفروع بل
 اضطرب ولا اشكال فالظاهر ان يامل في الوقائع ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتي بحسبها لا
 او حسا اثم قال مثالا لو طلق امرأته عند العدول برفاق او غاب المذنبون عن البلد وله نقد وتبرهن على
 الغائب واطمان قلب القاضي وغلب على ظنانه حق لانزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم على الغائب وله
 وكذا ينبغي للفتي القوي بجوان دفع الحجج وتماحه فيه والله اعلم سئل فيما ذكر شيخ الاسلام المرحوم
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزي الترمذاني في متنه تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله بخلاف كثير
 بالنساء المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة الباشة ان لو
 ينو ثلثا في قوله كبر بالباء هل قوله في بالنا والمثناة من فوق ضبط صحيح او غلط معراج اوسه رحمه الله
 وسبق اليه كما به القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين الثلثة
 والمثناة او فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون ثلاثا ام واحدة باشة ام رجعية ام يفتقر الى احدى المثلثة
 النية وعمل الاحتياط في هذه المسألة ينحصر في احدى مسأله التا والمثناة من فوق نص ضعيف او صحيح او لا
 تقوم مقام الصريح الجواب مفسدا على الوجهين والابن والطريق الاحسن بما لا يزيد عليه اجاب قوله فان
 المذكور بالثا والمثناة من فوق زهول والمذكور في كلامهم بالثا والمثناة في الخبر الذي هو مقرر منه قال وشار
 يعني صاحب الكنترا في حق الطلاق الى كل وصف كان على افعول لانه للفتاوت وهو يحصل بالينونة وهو نفس
 من الطلاق الرجعي فدخل تحت الطلاق واسوؤه واثرة واخسه واكبره واعظمه واطوله واعرضه واعظمه
 الا قوله كبر بالثا والمثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة او لم تر احدا ضبطه بالثا والمثناة

مطلبت
 في حيلة اثبات
 الطلاق على
 الغائب

مطلبت
 فيما ذكره في
 التنوير

قلنا الكحل صبغة بالثلثة وجعله في مقابلة أكبر بالموتة فكان عن سهو قطعاً في الواقع بالتأكما سبق
 إليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظر العقبة أنه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به
 قاضيه في زلة القارئ في فروع كثيرة قائلًا ما مر جملته أنه لو ذكر حرفاً مكان حرف وإن غير المعنى
 لا انعقد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا ياتي في التمسكة كالظاء مع الصاد والصاد مع السين
 والطاء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضاً مع الخطأ في الأعراب إذا كان يفهم منه ما يفهم من الصواب
 لا انعقد أيضاً مستنداً بأنه لو قال لرجل زيت بالحقض أو قال لامرأة زيت بنصب الناء بعد لأن الخطأ
 في الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فإذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق
 وقد غلب على السنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منها إلا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع
 بالآخرى وصريحاً قاطبة بتوقيع الطلاق بالالفاظ المصحفة وهي تلاق وتلاخ وطلاخ وطلاك ولا
 ولم يعتبر وفيه بدال الحروف ولو لا عدم الفراغ للاطالة لكنتنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله
 سئل في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل نحو لا هل بحث ثم لا وإذا قلتم لا بحث هل تخطئ اليمن
 حتى إذا دخل بعد بنفسه لا بحث أم لا اجاب لا بحث ولا تخطئ اليمن به على الصحيح وقال السيد في رجل
 تخطئ وهو فرق بالناس ذكر في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا بحث بالتخول بنفسه بعد وقد اختلف
 بعض الناس من كمال ما هو الفرق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم سئل في رجل زفج ابنه الصغير
 زوجة وشرط أنه متى تزوج ابنه المذكور وتسرى عليها فزفج طلق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأة هل ط
 أم لا انطلق لنفسه الشرط اجاب لا انطلق لنفسه الشرط المذكور وقد تقررت الكفاي لا يبطل بالشر
 الفاسدة وإن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً أو منجزاً والله اعلم سئل في رجل غضب من
 زوجة الحرة المدخولة فقال لها ابرشني وأنا أطلقك فقالت له ابرك الله فقال روي طلاق هل يمنع عليه
 مراجعتها في عدتها أم لا وله مراجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التاكيد أو التأسيس أو لا اجاب
 لا يمنع عليه مراجعتها في عدتها بذلك إذا ابرأ المذكور ومستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله
 وأنا أطلقك وعده وقوله روي طالق إنشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد
 الموجب للبينة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم سئل في رجل حصل له
 غضب من أحد زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل أختي فماذا يبريه اجاب هو طلاق باثن
 حيث نواه فله الرجعة بعدد جديد والله اعلم سئل في رجل قال لامرأة في حال الغضب روي طالق بالتسكو
 هل يقع عليها طلاق واحدة بانه تدون الله نحو اذهبي طلاقاً أم رجعة اجاب يقع واحدة رجعية ولا
 نوى إلا أكثر أو إثباته ولم ينو شيئاً لأنه صريح اذ الكفاية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق المذكور أيضاً
 كما صرح به قاضيه في الكفايات وهذا الصريح المذكور ولو اقتصر على القول روي بمعنى اذهبي كما من الكفايات
 فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت
 بعد انقضائها عدتها منه بصغير لا يعلق بقوله أبيه له بمهر معلوم ولدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير

مطلب
 حلف بالطلاق
 لا يدخل دار
 فلا بد

مطلب
 زفج ابنه
 الصغير
 وشرط أنه
 متى تزوج
 ابنه المذكور
 وتسرى عليها
 فزفج طلق منه

مطلب
 إذا قال روي
 طلاق مثل أختي
 كان بائناً

مطلب
 طلق زوجة ثلاثاً
 وتزوجت بصغير
 بعد انقضائها
 عدتها منه

نعوض للصغيرة وزوجها المطلق لها ما ذمنا فورا ودخل بها ووطئها فقبل له انها لم تحل فطلقها وزوجها
فمن البائع فورا وضاربها ولم يطلقها فالحكم في ذلك كله للجواب مع بيان الوعد في ذلك اجاب
نكاح الصبي صحيح بعقد ابيه له بخصرة من ينعقد النكاح بخضرته ومطلق ابيه لا يقع سواء كان بمال
او غير قال في جامع الفتاوى وفيه النافع للمص إذا جامعها للمهر قبل البلوغ فلا بد ان يطلقها بعد
البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بان المراد بالمرهق الذي جامع مثله وتحرر
آله ويشتهى الجماع وقد سنن الائمة بعشر سنين وحيث تقرر ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية
على عصمته وعقد الحلال له غير صحيح ووطئها وطئ شبهة لوجود العقد وان كان فاسدا فيجب مهر المثل ولو
ويثبت النسب عندنا حقيقة ان ولدت للمدة المنصوص عليها في الكتب ولذا هو ستة اشهر وانما نقل
يثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصوره الولد منه وقد جمعت
علما واما على انه لو جازت امره الصبي بولده لا يثبت نسبه منه وادعيت ان عقد الحلال له غير صحيح علمت ان
طلاقة وعدم طلاقه سواء اذهى اجنبية عنه وليست بزوجة له والحال هو وكذلك عقد اخيه وقع
باطلا وخلوته بها غير وطئ لا توجب مهر ولا عدة لان المهر انما توجه ما في النكاح الصحيح وقد علمت انه
باطل وطلاقة لغوا لا طلاق من اجنبية هذا بنا وعلى انه لم يجر قضاء قاض يرى وقوع طلاق لا يثبت
ولده بعض ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان برى فللماء
بحال في الحكم الركب من مذهبين الصادق من حاكم او حاكمين فلا يشترط اليه حتى نطلع عليه والله اعلم سئل
في رجل طلق زوجة طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صدقها فقبل له المهر
بواحدة فقال بالتحسين هل يصدق انه قالها كاذبا ويدين ام لا اجاب نعم يدين وقد صرحوا بانه
لو اقر كاذبا لا يقع ديانته اما كان او وقع نقله في البحر وغيره والله اعلم سئل اعاني تشاير مع زوجه
فقال الله منها طلقها فقال ان كان لك فيها ما صلح تكون مملوكة نائيا تعليقا هل تطلق ام لا اجاب
لا تطلق والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابيه زوجة فطلقها ثلاثا وانشا متصلا بحيث انه سمع
واسمعه الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع واسمعه هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك ام لا اجاب
هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عنه ان القول قوله لانه ظاهر الرواية والاول
المقابله بغض الرما وفيه نظر اذا الغشا كما يكون من بانه الزوج يكون من جانبها ايضا فطلق الاستدلال
وجوب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي انت طالق اثنان
شاء الله تعالى بوضو المهر هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقرص على الاول
لا يقع لان هذا استثناء ولا يقع اذ الحقيقة الاستثناء لا يسبق ايقاعا وكذا القول ثلاثا ان اقرص
ان لم يكن لان هذا كله شرط ولا يقع اذ الحقيقة شرط لم يبق ايقاعا كذا اصريح به علما وانا ومنهم من قال
فيها نقاد عن الحاقها الواقعة الشاطي ونقض في الجيرة قول ابي يوسف قال وعليه الفتاوى سئل في
رجل ولاه حاكم قسم قرية فأتخذ كالا ثم غضب منه لاهر فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلق تحت يدي كالا

مطلوب
طلاق زوجة
رجعية وقيل
له طلقتها فقال
بالحسن
يصدق
مطلوب
قال له المهر
فقال ان كان
لك
مطلوب
طلاق
واحد الاكثا
مطلوب

مطلوب
قال لزوجتي
انت طالق اثنان
شاء الله
بوضو المهر
اولا اواب
لا يقع

مطلوب
ولا اله حاكم
قرية فأتخذ
كالا ثم غضب
منه لاهر فقال
على الطلاق
ثلاثا ما تطلق
تحت يدي كالا

شعر الحاكم المولى على القسم ثم ولأه بعد مدة قسم القرية ثانياً ونصب الحاكم الكمال بن عيسى الكمال بن جابر
فمن تحت الحاكم المذكور بالكيل معلوم لا اجاب لا تحت الحاكم ان نوى بكونه تحت يد تحت قدرته
او سلطانة او ملكه او جرحه اذ الحالة هذه ليست تحت يد بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا تحت ولا تغاير
شرط الحث وان نوى بكونه تحت يد كونه كما لا فيما له عليه تكلم تحت كما هو ظاهر وان لم يكن له نيّة تحت بل هو
الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله اعلم سئل وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساء زوجين
الى القرية الفلانية مخزن بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن لها فمضى طالق فبتين ان اثنين منهن
ذهبتا الى القرية معاً هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة منهما ام لا يقع على واحدة منهما ام لا
بانه يقع عليهما لا وادته منهن من الخرباء اذ انوى واحدة معينة او معينة فدين يقع على اللبنة
في صورتها وعليه المعين في البهنة مستدلاً بان واحدة نكرة في سياق الشرط فتعم وطول النقل
فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما تبع الى منزله بالرملة راجع كتبه فكتب ما صورته في الوولية
من باب الابداء لو خلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان مضت الاربعة اشهر من حلفه بن جميعا
لان واحدة نكرة في محل النفي فتعم اهل وفي المنهاج لأبي حفص عمر من الحنفية ولو قال والله لا اقرب والله
منكم فهو مول منهما فان مضت الدعة من غير جماع باننا اهو وفي مسند الغفاري تنوير الابصار للسيد محمد بن
الغزالي التمرناشي نا فلا عن فتح القدير في باب الابداء ولو قال لهن والله لا اقرب احداً كن جعلناه مؤلّا
من واحدة وقال زفر مؤل من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احداً هن بابت واحدة وعلى الزو
ج ان يعينه وعنده بن كلبن لان قوله احداً كن وواحدة منكم سواء ولو قال لا اقرب واحدة منكم يصير مؤلّا
منهن جميعاً فكذلك هذا قلن احداً كن لا نعم لانه معفو وكذا لا يصح ان يقال لكل احداً هن على درهم واحد
واحدة منكم فنكرة منفية فتعم ولذا صح كمال واحدة على درهم ومثله في الجمع للمع ولا من ملك وفي الكو
الذكر للأستاذ مسئلة النكح في سياق النفي تعم سواء باشرها الثاني نحو ما احداً قلماً او باشرها
عاملها نحو ما قام احداً وسواء كان الثاني ما اولاً او لم اولن او ليس وان كان كانت النكح صداقة على
القليل والكثير كشي او ملازمة للنفي نحو احداً واد اخله حليلها من غولها ومن رجل او واقعة بعد العا
عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للمعوم ومما عدا ذلك غول رجل قائماً بنصب الخبر وصافي الدار
رجل فالصحيح انها للمعوم وايضاً ونقله شيخنا ابو حيان في الارشاد والكلام على جروف البحر سيدي بن
ظاهرة في المعوم لا انص في ولها انص سيدي بن علي جواز مخالفة فنقول ما فيهما رجل بل رجلان ولا رجل
بل رجلان اي يرفع رجل كما تقرر عن الظاهر فنقول جاء الرجال لا زيدا وذهب المبرد الى انها ليست للمعوم
وتبعه عليه الجرجاني في اول الايضاح والرحشري في تفسير قوله تعال ما لكم من آله غيره وقوله تعال ما يا
من آية كذا اطلق النكاح المسألة ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن المعوم
كقولنا ليس كل عدو زوجاً فان ذلك ليس من باب عموم السلب اي ليس حكماً للسلب على كل فرد ولا يتم
في العدو زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدو زوج اذا علم ذلك

مطلب
قيل لارت
نساء اول
ذهبت الى
القرية الفلانة
فقال ان كان
قد ذهبت
واحدة منهن

مطلب
يتعلق
بالنكاح في
سياق النفي
وفي مسائل
نكاحية

فليس يخرج عليه مسائل وذكرنا في الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله لا اطلقا واحدة منكم فقله
ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع من كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ثرة المال الثاني ان يقول
اراد الامتناع من واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ والله لا اطلقا واحدة منكم فقله
والجميع الاول ثم قد يريد معيئة وقد يريد مبهمة فان اراد معيئة فهو مول منها وبشر بالبيان كما في الطلاق ثم قال
وان اراد واحدة منهما مبهمة اقر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من احدها من لامي التعيين ثم قال
المال الثاني ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعيينا ولا تخصيصا فقبل يحمل على التعميم وعلى التخصيص بواحدة منهما
اصحهما الاول به قطع البغوي وغيره كلامه وفي الجامع التفسير في مسألة ان لم يست ثوبا او اكلة
طعاما او شربت شرابا وقال عيت ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام وين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
نكر الطعام والثوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع الشرط نفي والنكرة في موضع النفي تميم فليس التخصيص
ولا يصدق قطعها لأن التخصيص خلاف الطاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اهو وفي التخصيص كما في الكبر
لجده بن عتادين ملك داد الشهيد بالخلاط من باب الابداء ولو قال ان قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق كما
موليا منها تطلق بالبركاهما وبانحسا احدهما لأن النكح في الشرط تميم وفي البراءة تخصص في النفي والاثبات
ولو قال في طالق طالق بقراسها لأنها كناية عن الذخلة تحت الشرط فتمت بعزمه اهو في مسألة لفظ طالق
طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق فهي كناية عن الذخلة تحت الشرط الذي هو طراح واحدة فتمت بعزمه بخلاف
قوله فواحدة منكم طالق فانه واحدة فيه نكح وقعت في البراءة فتمت ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف
التعديد وقد نفى عن انه لو كان تحت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبدة من عبيد
او طلقت اثنتين فعبدان حران او طلقت ثلاثة فثلاثة اعبدا حران او طلقت اربعا فاربعة اعبدا حران
وطلقت معا او معرقا في مرقا في الكل او البعض عشق عشرة من عبيد واحد بطلاق الأولى واثنا بطلاق
الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف في اللفظ
الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاق معا لأنه لم يطلق واحدة حال كونها منقردة بل طلقها
في جملة نساءه الاربع فذهابا الزوجين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلامه في التخصيص
في ذلك هذا ما ظهر من والله اعلم **باب** الابداء **مسئل** في رجل قال لزوجته انت عمة
على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فالملك اجاب هذا ايلاء بعقبة من المدة وقد بانست بعقبة
اشهر من وقت اليمين وبانقضاء عدها منه تحمل للأزواج واقه اعلم **مسئل** في رجل قال لامرأته انت عمة على
اربعة اشهر وطهراني الاربعة اشهر فاذا يلزمه اجاب يلزمه كفارة يمين واقه اعلم **مسئل** عن رجل قال
لزوجته كوا عمة يمين على من هذا الوقت الى عودتي السنة الآتية بقد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة
لما ذيلزمه بوطئها اجاب هذا ايلاء منها قبل زواجه بوطئ كل واحدة منهما قبل مضي اربعة اشهر كفارة
مستقلة لتعدد الابداء كما ذكر في الجرح واذا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بالجماع وقعت طلقة بائنة
على كل واحدة منهن اربعة اشهر تقع اخرى ان كافي الودع كما في الطهيرة او بعد التزوج بها كما نفى عليه في الكفر

طلقت
انت عمة على
خمس سنين
مسئل
اد او طهراني
عده الآتية
يلزمه كفارة
يمين
مسئل
قال لزوجتي
كوا عمة يمين
على من هذا

مطلب
على طلاق
زوجه على
وطئها قبل
عشرة أشهر

وهكذا إلى أن تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست أدرك امرأ بالوطئ قبل وقوع ذلك والله أعلم **سئل**
في رجل علق طلاق زوجته لثمة المدخول بها على صفة هي أنه إذا وطئها قبل عشرة أشهر تمضي في طلاق قال الحكم
اجاب هذا لا بد فان وطئها قبل اربعة اشهر طلقت طلقه رجعية يملك مراجعتها في عدة الحمل قبل
مئة الايام وان لم يطأ حتى مضت اربعة بانت منه لبقا والا يلازم لعدم الحث بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ
قبل مضى الاربعة اشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الايلاء فافهم والله أعلم **سئل** في رجل دعا امرأته
الى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها ان لم تخرجي معي فانت حرام من الحيض الى الحيض فخرجت من القرية
فلم يخرج معها اجاب هو يمين ان حثت فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفر بكاهرة اليمين ومضى حكمها وان لم
يحث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق بالانقضاء وبقيته احكام المولى لازمة عليه حيث يحث بالوطئ عندنا والله
سئل في رجل غضب من زوجته فقال لها انت محرمة علي من الجمعة الى الجمعة ناويا الجمعة المطلقة اجاب
لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم **سئل** في
رجل قال لامرأته تكوفي على مثل اخواتي من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها اسبوعا وتكوفي على بالسبع
الحرمت او يرد لغيره المبررة فماذا يلزمه اجاب اما قوله تكوفي على مثل اخواتي فقد ارتفع بمضى الاسبوع
حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوفي على بالسبع الحرمت ناويا الجمعة فتقوي يمين يلزمه بقربانها كاهرة اليمين وهي
اما اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو خير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة
منها صام ثلاثة ايام متوالية والله أعلم **سئل** في رجل تساجر مع زوجته فقال خرتها الله على عدة اربع سنين
مثل امي واخوتي قاصدا ليجاب شرعها هذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول اجاب اذا وطئها قبل مضى
اربعة اشهر من وقت القول كفر بكاهرة يمين فيحرر رقبة او يطعم عشرة مساكين او يكسوهم وان عجز عن التحرير
والاطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل الوطئ وقعت عليه طلاقه بانه فيجب
عقده عليها ويوطأها ويكفر لان هذا الايلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

مطلب
دعا امرأته
الى الخروج
فأبت فقال
ان لم تخرجي
فانت حرام
فخرجت

مطلب
غضب من امرأته
فقال انت محرمة
علي من الجمعة
الى الجمعة ناويا
الجمعة المطلقة
فاجاب

مطلب
قال حرمها
الله على مدة
اربع سنين
مثل امي واخوتي

باب الخلع
سئل في صغيرة خالعتها على ثور غير معين آلترمه فقيل زوجها ذلك هل يلزمها
ثور وسط ولا يستقط شيء من مهرها ام لا اجاب لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المهر
ثور وسط بالترامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم **سئل** في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان
يجالها على كذا درهم عليه هو مخنلها على البدل المضاف الى الالب هل يصح الخلع ويطلب الالب بالبدل
الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كانت بغير ذنبا ولا يرجع الزوج بما اخذته منه على
الالب وكيف الحكم اجاب حيث اضاف الالب لبدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء
فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الالب اذا لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد
والله أعلم **سئل** في امرأة استادت من اخيها نفعها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالها الزوج
ووقعت البراء العامة بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج
ام الزوجة اجاب لا يسقط دين الاخ وله مطالبة بما شاء والله أعلم **سئل** في رجل قال لزوجته بئس

مطلب
في صغيرة
خالعتها
على ثور
وسط

مطلب
خالها زوجها
على بدل الترمه
لزمه ولا يسقط
من مهرها شيء

مطلب
استادت من
اخيها نفعها
القاضي بأمر
القاضي ثم خالها
الزوج
فوقعت البراء
العامة بينهما
بعد الخلع
هل يسقط دين
الاخ

مطلب
لو قال لعائنه
القول فبعضها
المطلوب
عليها
المطلوب
المطلوب
المطلوب
فيما اذا كان

مطلب
طلبتها على ابيها
قلدها الذي
على ما عليه
ومنى امسكه

مطلب
قال لا يطلق
امراؤه على هذه
البقرة الاربع
وعلى

مطلب
لولا الامانة
انت على محنة
فقد انما

مطلب
لو قال لعائنه
مطلوب
الليلة

المدخول بها طلقتها ذلك ستون غرضا فكل من طلقتها فادنا هل يستحق المستين على الايام لاولها مطالبة
الزوج بما عليه من مهرها اجاب لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليه الطلاق لا تخرج ما سدد حصة
ومهرها كما صرح به في الكافي وغيره في اجبه ان شئت والله اعلم سئل في رجل خالف زوجته بعد الدخول بها وتصر
مجلسا فصدقا على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له ان يرجع بالمقبوض ام لا اجاب لا يرجع به على الصحيح كما نقله
صاحب النحر عن المحيط وصرح في جامع الفصولين عن فاضل طهري وغيرهما والله اعلم سئل في تسمية
زوجها حجة ما ابوانها الرجل منهم معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع واراد الجدة والاب صحة الخلع على وجه يستقل
للمهر من الزوج فما المصلحة في ذلك اجاب ذكر البراءة في ذلك فلا تخيل احداها ان يخالف اجبني مع رجوع
على مال قدر المهر فيجوز البذل على الاجمعي للزوج فيرجع بالزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية فيقضيه صدقا على
ذلك الاجمعي فيبذل الزوج عن المهر ويكون في دقة ذلك الرول الثانية ان يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان
وان لم يكن فعلى الجدة كافي مستلثا فيبذل الزوج منه وينقل الى دقته اذا كان املا من الزوج او مثله قاله
وذكر الحاكم حيلة اخرى ان يقرأ الاب يعني او الجدة بقبضه ثم يطلعتها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتق هذا وقد
صرحوا بان الزوج اذا خالفها على عهداتها على ما صاهره مع الخلع ونقض الجدة للزوج نصف الصداق الواجب
بالطلاق قبل الدخول والله اعلم سئل في رجل سألته زوجته ان يطلعتها على ارضها ولد لها الذي هو حامل بولد
امسكه مدة سنين معلومة فطلعتها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع اجاب نعم يلزمها
شرا فاقدمت برؤا صحة الخلع على امسك الولد مدة معلومة وعلى ارضها اذا كان رضيعا وان لم يرضع المدة وتزوجه
تولين والطلاق الكائن على عرص بمنزلة الخلع وصرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل يقول هذا المشا
من جملة ما يفسق عليه اسم الخلع فقد صرح في البلورة انه عبادة من عقدين الزوجين المالا فيه من المرأة بتملك
فيخلعها او يطلعتها وبها اليمن والما ظ الخلع خمسة ذكر من حملتها طلق بنفسك على الف ولان امسك الولد وار
مدة معينة منقطة معلومة وهي تقوم بالعقد فصحت جعلها بذا من خروج البضع عن ملكه بغير طبع في ذلك
والله اعلم سئل في رجل قال لا يطلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على ففعل
هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين من القرش ام لا يصح اجاب نعم يصح ذلك
ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق لجعل في غيره والتميم باسمه في الظاهر
سئل في رجل غص من زوجته فقال انت على محنة مثل اخي مستين فما الحكم اجاب هو الا على قول
ابي يوسف وعلى قول محمد بن ابراهيم انه قول الكل فاذا عرفت انه ظاهرا فاللازم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة
وان لم يجد اى يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما رخصا ولا اياما للمهنة بل خمسة للمهنة العروفة فان لم يجد
اطعم ستين فقيرا عذرا وشاة وسبعة ولا يحل لها الزوج ولا الابن بها اخراجها من بيت زوجها لمعاها
على عنته فان جاعتها في اثناء الصوم واشتأفت واشتغرت به فقط وهي في زوجة من كل وجه وان ترضع
الاحكام المذكور من عليه فانه والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي انت مثل اخي في هذه الليلة ما وليا المهر المهر
فما الحكم اجاب موجب هذا على ما صحح انه قول الكل انه ظاهرا مؤقت فيرفع بمعنى الليلة ولا يلزم شي بالولو

بدها

بعد هذا كما نص عليه في البر وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في رجل تشاب مع زوجته فقال لها روي طالق محرمه مثل اني
 ناولها بجرذ المومة المطلقة هل له ان ينكحها ام لا اجاب بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لا يصح نكاحه
 محرمة او ناولها المومة المجرمة يكون ظهارا فلزومه كراهة الظهار لقوله مثل اني الذي هو تشبيه من كونه محرمة
 على النكاح ويدعي اخيه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم تعود فتبقي فيه تكوني مثل
 اني فلو بعد ما الحكم اجاب ان نوي براقا ظهارا او طلاقا فكما نوي وان لم تكن له نية لفا كراهة ولا
 عليه وذلك ما نؤخذ مما ذكره في الظهار في مسألة است على مثل اني ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار
 مما يجوز تعليقه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل غضب من ابى زوجته فقال هي مثل اني فاذ ايلزمه اجاب ان لم
 تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزم به شيء والله اعلم **سُئِلَ** في رجل قال لزوجته وهي محضرة امته كوفي مثل هذه كراهة
 وهذا هذه الستة هل يقع عليه بذلك طلاق ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق ويصير مثل مظهر ان دخلت في
 الستة وهذه الذي نواه ويلزمه كراهة الظهار وهي عتق رقبة ان قد علمها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فعليه ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم **سُئِلَ** في رجل غاصم مع زوجته وقال اني
 مثل اني انت مثل اني ناولها المومة ما ايلزمه اجاب في المسئلة خلافه وصح كونه ظهارا فيلزم فيه تحرير
 ان قدروا وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيما رمضان ولا ايام منتهية فان لم يقدر اطعم ستين
 فقيرا والله اعلم **باب العنين** **سُئِلَ** في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها
 انه عني لم يقبل اليها فطلقها على مال فزوجهما ابوها بعد عشرة ايام لعين هل يصح تزويجهما قبل انقضائه
 عدتها ام لا اجاب لا يصح قبل انقضائه عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علما ونا فاطمة والله اعلم
سُئِلَ في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان ابوها اخذها الى قريتهما ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت ان
 بزوجهما عتق هل يعرف بينهما بجرذ دعواهما ام لا اجاب لا يفرق بينه وبين زوجته بجرذ دعواهما عتق
 تقدير شوبت عتق باقراره او يقول النساء انها بكر يؤجل من وقت الرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها ايام حره
 ولا فرضها ولا ايام غيبتها عنه ولو نكحها وهو بها منه فان وطئ ولا بانته منه بالنفريق ان طلبت والله اعلم **سُئِلَ**
 في عتق اجل سنة وادعت زوجة البكر البالغة انه ازال بكارتها في اثناء السنة باصبعه لا بالله وهو يكره ازالها
 بالته فعرضت على العيين بانه ما ازالها باصبعه وانما ازالها بالته فتكفل عن العيين هل يعرف بينهما وبينه بنكاحه
 العيين بعد اتمامها والسنة ام لا اجاب نعم يفرق بينهما بنكاحه عن العيين والحال هذه اذ هو متماخلف عليه
 ويقضي فيه بالنكاح لانه اذا قرير به فخلع فان هو علف ولا قضى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل اسلم ونخه نصرة بالغة ابوها يريد ان يفارق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك
 ام لا واذا ادعت انه لم يقبل اليها واجله استاذ قريته الى دخول البرن يصح تأجيله ام لا اجاب بقاء النكاح
 في كتاب الكفاة اذا اسلم مقرر في الكتب متونا وشروعا وفناوي ولا يصح التأجيل الا من الحكم الشرعي والخدمة
 بتأجيل غير في الكفاية وتأجيل العيين لا يكون الا عند قاضي مضرب او مدينه فلا يصح تأجيل المرأة ولا تأجيل
 غيرها او المصحح به في زوجة العيين اذا اجله الحاكم سنة وطلبت النفريق بانه انما بانه الزوج ولما ينفر

مطلبه
 قال الهاروي
 طالق محرمه
 مثل اني
 مطلبه
 خرجت من
 بيته فقال لها
 ان لم تعود
 فانت
 مطلبه
 اذا قال فويل
 اني لا يلزمه
 مطلبه
 قال لزوجته
 محضرة امته
 تكوني مثل هذه
 مطلبه
 قال لزوجته
 انت مثل اني
 انت
 مطلبه
 اني ناولها
 طلقها لا يصح
 العتق عليها
 قبل انقضائه
 عدتها
 مطلبه
 لا يفرق بينهما
 بجرذ دعواهما
 انه عتق
 مطلبه
 اجل العتق
 سنة فادعت
 انه ازال بكارتها
 مطلبه
 لو اسلم الزوج
 لا يفارق
 بينهما ولا يصح
 التأجيل
 الا من الحكم

مطلب
انما تروى
العامة في
الكتاب
في هذه
الطهر

القاضي اذا بالزوج ولا ثبت الفرق بين اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية فاطية ولله اعلم
سئل في زوجة العنين الميراث لها سنة اذا هربت او اخذها والداه وبيسها عنه هل تنصب تلك الزوجة
ام لا اجاب لا تنصب والقائل **باب** العدة **سئل** في امرأة شابة اخذها
هل تعتد باشتهور ام لا بد من الحيف وليس قول ابن الشيعة في ثم الوهبانية بتسع شهور تنقضي مدة الق
عدا طهرها بمدة فيما يحرر بغير اجاب هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى مالكي
نقد ولا داعي الى الاقضاء بقول نفعه انه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان التراجع الى مالكي يحكم به ونفت
علمنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة
كذا ذكر في التهرؤم مخالفته الروايات وغرابية يوم نظمته آفة المذهب الذميمة لا يذهب والواجب طهر المرأة
وحفظ المذهب منها واذا الرشد ذكر ذلك في سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ
وقد نظمت نظماً لما من النقد قلت **لمتعة** طهر ابتسعة اشهر وقاعدة ان مالكي يقتدر

مطلب
لو قضى المالكي
بانقضاء سنة
في طهر
بشعبه

ومن بعد لا وجه للنقد هكذا يقال بل انقضت عليه ينظر والله اعلم **سئل** في اذا قضى مالكي
الذهب في مئة الطهر بانقضائه العدة بتسعة اشهر فغدا لا اجاب لا تنصب آفة اذا قضى مالكي
الذهب في مئة الطهر بانقضائه العدة بتسعة اشهر فغدا لا يجوز تنقضه لانهم يخالف الكافي في السنة
المشهورة ولا الاجماع والله اعلم **سئل** في امرأة توفى منها زوجها بالرد والزملة هل لها ان تخرج من بيتها
وتنتقل الى القديس قبل انقضائه عدها ام لا اجاب ليس لها ذلك والله اعلم **سئل** في المطلقه هل
تخرج من بيت طلق وهي به ام لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضائه عدها وتجب نفقتها عليه
وكذا اكسوها اجاب لا تخرج منه ويجبر عليها ذلك بقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الاية قال ابن عثيمين
السنة الزنا فخرج لاقامة المدة عليها وسواء قال اكثرهون وقال ابن عمر خرجوا قبل انقضائه عدها وتجب
على العود اليه فان خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان المدة لا تستقطب باذنه سبحانه تعالى ولا يخرج
لايلا ولا نهارا حتى الى محسن دار فيها ما رزق لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرت حوايا به اذا كان المنزل مستأجرا
وكان الزوج عائلا وهي قادرة على دفع الابرة ليس لها ان تخرج منه بل تمك وتنفق الابرة وترجع بها عليه اذا
كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها ان يخرجوا ولو امرها ابوها بذلك عليها ان تعصيهما وقد حذر على ملاذ
النساء لبيوتهم مطلقا واكثر منه غير مطلقا فانه يحل لمن المروج باذن الارواح بخلاف المطلقات
اذ لا اذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مستهاها الكسوة اذا طالت بان كان

مطلب
الرفاهة
متعلق بالدار
ليس بالمطقة
ان يخرج من
بيت مطلقا

حامل او معتدة الطهر والله اعلم **سئل** في المتوفى منها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميت فيه
السكنى بسبب شرط الواقف فاخرجها المستحق هل لها السكنى فيه نعم اعطيت ام لا ولم يزلها اجاب
نعم لم يخرجها والله اعلم **سئل** في رجل ما شاة قربة بانه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة اشهر فلا فاء ولا
بذلك كتبها اليها هل يصح في انسقاط نفقتها ام لا ولها النفقة حتى تنقضي عدها من تاريخ علمها بطلان
وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلانها ام لا اجاب ان كذبته فلها النفقة واكسوة قال في البحر بعد كلام

مطلب
ما من زوجة
ومها سكنان
في بيت يستحق
السكنى
استند ظلالها
الى ما منة
ان صفة قربة
بعدة لها
من وقت
الطلاق

ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقرار بقبح الزوج بالطلاق من زمان مضى اليه ان المأخرين آخاها
 ويوجب العدة من وقت الاقرار حتى لا يصلح له التزوج بأختها واربع سواها وزعم له حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة
 لها ولا كسوة ان صدقته في لاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت
 في الاستناد او قالت لا ادري من وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت
 الاقرار وهو الحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة وعليه وفاء مهرها للشرط
 ملوكه بطلاقها اجماعا والله أعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدة أمها معها هل لها على
 دتمهم مسمية هل يصح الصلح ام لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل امرأته على نفقتها
 ما دامت في العدة على دراهم مسمية لا يزيد لها عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز
 الصلح للمهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للمهالة بالمدة ويجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم
باب ثبوت النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي ام لا واذا قلتم
 لأهل ثبت له شرف تام ام لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في اولاده ام لا **اجاب** لا شبهة في ان له شرفا تاما
 وكذا الاولاده اما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نبج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائق وادباني
 نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد
 الى آخر الدهر لوجود نسبة تام من النسب ولنا في ذلك رسالة مسمية بالفوز والعظم في مسئلة الشرف من الأم
 فمن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد بن الإمام الشهيد جعفر الطيار
 وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له اولاده وذريته
 وعترته شرف مثل شرف الحسينة والحسينة وحمل العلماء النظر على رؤسهم ام لا **اجاب** يطلق عليهم
 اشراف بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حسنيا او حسينا او عليا
 او جعفر بن ابي طالب او عقيلا او عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الحلفاء الفا طموتون اسم الشريف على
 ذرية الحسن والحسين فقط لكن لم شرف الا الذين تحرم عليهم الصداقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
 فان العلماء رحمهم الله تعالى ذكروا ان من خصنا الله صلى الله عليه وسلم ان ينسب اليه اولاد بناته ولم يذكر واعتل ذلك
 في اولاد بناته بانه فالحصوية المطلقة العلماء فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وام كلثوم
 وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد
 زينب وام كلثوم الى ابيهم عمر وعنده لا الى الأم ولا الى ابيهما صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته
 يخرجوا الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف فان الولد يتبع ابيه في النسب لا امه وانما خرج اولاد فاطمة وحدهم
 التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا زال يشملهم واما الشرف
 الانحصار وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فاهم والله أعلم واما العمامة المنصورة والعلامة المنصورة
 لهما اصل في الشرع الشريف ولا في النسبة ولا كانا في الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤثر
 بها أقصى في الباب انه اذا حدث التمييز بين الجائزين ان يختص بها المنسوبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن

مطلب
 ما جئنا على
 نفقة عدتها
 على دراهم مسمية

مطلب
 هل ثبت
 الشرف لابن
 الهاشمية

مطلب
 في علي بن عبد الله
 الجواد بن الإمام
 جعفر الطيار
 وابن سيدتنا
 زينب وحمل
 العمامة المنصورة

مطلب
لا بد من الشهادة
لمنحى الارث
من ذكر الجدة

مطلب
زعمتم ولد
فأدت بولد
وصلى الله
صلى الله
وتبعه ارفع
تصديق

مطلب
في الشئ
سأوى
أبن عم ابن

مطلب
فمن زوج
واختيه

مطلب
في شئ
سوى
واختيه
من زوج

مطلب
حالة
ارضا
الحامل
منه

مطلب
لا بد من
الكامل
منه
شبهة

مطلب
في الام
العقد
ابو القحطانية

وان يعم في كل اهل البيت كل جائز شرعا والله اعلم
سئل في رجل مات عن اخت لا يعرفه عند الناس
طلبت الاختصاص بالارث وميتا ورثا فادعى جماعة انهم اساء عم عصية له وليس لها نسب المستبعد هل يعطون
بحر دعواهم لا وهل اذا شهد جماعة بانهم اساء ثم يكتفى بذلك في شهادتهم ام لا بد من ذكر الجدة اجاب لا يعطون
بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكر الجدة الذي يحتجون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم القاطن
بدون ذكر صريح به في جامع الفصولين والله اعلم سئل في رجل تزوج ام ولد من زيد بعد ان استبرأها
وذخل بها الروح ثم بعد مضي اشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه في الحكم الشرعي
فيما اذا وضعت لاقول من ستة اشهر من وطئ الزوج او لاكثر منها منه وعلى تقدير انها كانت حاملا عند التزوج
وكان السيد لم يعلم به حين ذاك اعليه جناح في ذلك ام لا اجاب اما في المولى فصحيح مطلوبا اذا لمصرح به في
كتب علمنا فاطمة صحة نفى ولنام الولد من المولى وسواء ولد لستة اشهر او اقل واكثر من وقت الكناح واما
نفى الزوج فلا يصح اذا انت به لستة اشهر او اكثر واذا كان لا يقل يصح نفية ومع صحة نفية لا يثبت نسب من المولى
مع نفية ولا حجاج على السيد في ذلك والله اعلم سئل من ولد المرحوم الشيخ محي الدين نفلما
يامن شهابي اضنى بها كالملا لسه مما اتان كل ينادى اتان ابن عم ابن خالي اجاب
هذا اخو ابوي مزوج بالحلال اختا لهذا وهذا كذلك فافهم مقالى فابن كل سيادى
اتان ابن عم ابن خالي وسئل منه نظرا اينفها تاياتها الخبر الذي نثر الجواهر او دعا
ادبا وفقها والحديث مؤصلا ومفترعا من ذاي زوج أمته رجلا واخته معا
من نسب قد اثبتا بالحق شرعا اشرا اجاب امه انت ذاي لا تين فادعياما
وهمها لكل منهما بنت من الغير اسمعا ياسب الحصة سئل في صفة
يتيم له ام متزوجة بآجنبي واخذت له ام كذلك هل تحضه امه ام اخته اجاب حيث لم يكن للصغير عصية
عمر ولا زوج من غير العصباء كالأم من ام وعم من ام وخال ولم يكن له غير الام المذكورة والاخت المذكورة
وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحصة فابى في عدلته اولى من ابنته عند امه لكان اشقة الام كما
افنى به شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله والله اعلم سئل في امرأة اختلت من زوجها بارضاها ولها
الذي هي حامل به وحضنته اذ ولدته سنة هل يجوز انملا وقل اذا طلقت على ذلك ابنة بعد السنة والارث
معسولة اخت لامية تصنفه وترتبه مجانا وابنته ذلك اثبا بالابنة ينزع منها ويذفع للاخت ام لا اجاب
يجوز الحكم على ذلك ويلزمها الوفا به واذا ابنت امه امساكه وارضاعه له بالابنة واخذت قبله بما تبيع
اليها صريح به في الحائية والبرزانية والحلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم سئل في الام تحضن
الصغيرة الى متى وهل يلزمها كفيلا كالحائية ان تنجب بها او ساقر ام لا اجاب الام اول بها
حتى تحضن كما هو ظاهر الرواية وعليه الموقوف واية مجرد حتى تستهي وعليه الفتوى لغسا الزمان ولا يلزمها كفيلا
فيما ذكر والله اعلم سئل في الام الحاضنة المستوتة المعصية عدتها اذا طلقت احضنتها لاولادها الصغار
هل تجب االى ذلك وايضا اذا احضنوا الى خادم يلزمه ويلزم بسكنها انيها ام لا اجاب نعم تجب االى ذلك

اذ هو واجب على الاب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فناواه ولزوم سكن المحاضرة على الاب
صرح به غير واحد والله اعلم **سئل** في بكرة باغة عاقله لها راي يريد منها ان يضمنها وهي تاتي ولا تريد الا الانضمام
الى امها الصالحة القانية هل يقدر على ان يضمنها اليه جبر ام لا **اجاب** لا يقدر معها على ذلك ولا يمنعها عن
المكث عندها والله اعلم **سئل** في مرهقة بضرانية تنازع في ضمانتها اخوتها المسلمون واخوتها النضرانيون كل
يريد ضمانها لنفسه فخذ من تكون **اجاب** تكون عند من اخذت الاشارة الى الكون عند اذ المرهقة حكمها حكم البقرة
في ذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة لها ام وجد ام او اخت شقيقة ساقطت الحق من الحضنة لكونها
متزوجة باجانب ولما اخ لا بد له ان يضمنها ام لا **اجاب** نعم ساقطت الحضنة بالتزوج بالاجانب
كالميتات كما في البحر وغيره في حق الحضنة لا الاخ والمحالة هذه وفي التارخانية بعد ان رزق المحيط واذا اجتمعت
النساء وكهن ازوج اجانب يصنع القاضى حية يشاء والله اعلم **سئل** في صغيرة لها عم عصبة واد تزوجت
بالاجنبى وخال لمن يلى انكاحها وحضنتها **اجاب** العم هو الذي يلى الانكاح واما الحضنة فيخت لزوج
من يتقدم على العم مثل الجدة والاخت والمحالة والعمة وغوها فالعم اخذها والله اعلم **سئل** في اب يغسر لفرس
مبانة صغيرة ستمها ازيد من سنتين ابنت امها ان تربتها وتضمنها الا باجرة وقالت جدتها ام ابها انما ارفق
ولد ولدي الفقير بلا اجر هل تسقط حضنته الام وتكون الجدة اولى به ام لا **اجاب** نعم تكون اولى به ام
الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في غلام صبيح بالغ هل يايضه اليه ومنعه من التفرق واذا
وقع منه شيء لان يودبه **اجاب** له ضمه ومنعه من السفر وتأديبه اذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهير
والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمنه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على غيره
فلا يبين ان يضمنه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان ينجس عليه شيء فالاب
اولى من الام وفيه نقلا عن الاسبيحاني ان للاب ان يودب ولد المالمع اذا وقع منه شيء وفي التارخانية والا
اذا كان صبيحا ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يدين منعه وفي كراهية الحامية وكان محمد بن الحسن صبيحا
فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في دوسه خلف ظهره واخلف سارية مخاضة خيالة العين مع كمال تقواه
وفيها قبله نقلا عن العتائبة الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبيحا في حكم الرجال فان كان صبيحا
فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي المنطق يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما
النظر لاعتق شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالقباب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي المنطق الناصر
فاما السلام والنظر لاعتق شهوة فلا بأس به وفي استحسان كراهية الشعبي سحكي ان واحدا من العباد
رؤي في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنبا استغفرت عنه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله
فوذبت بذلك الذنب فقيل له ما هو قال نظرت الى غلام يشبهني فقال القاضى يتبع الامام يقول ان سمع
امرأة شيطانية ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا هو في الحر في كتاب البحر نقلا عن النوازل ان كان الابن
امرا وصبيح الوجه للاب ان يمنعه من الخروج حتى يلحق اموه والحاصل ان طاعة الولد واجبة بالنص وهو
حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والإكاديف في ذلك اكثر من ان تحصر والله اعلم **سئل** في غلام

مطلب
في بكرة باغة
لها راي يريد
منها ان يضمنها اليه

مطلب
ساقطت الحق من
الحضنة لكونها
متزوجة بالاجانب

مطلب
في صغيرة لها
ام متزوجة
باجنبى وعم
وغال
مطلب
في اب يغسر لفرس
مبانة صغيرة
ستمها ازيد من سنتين

مطلب
في غلام صبيح بالغ
هل يايضه اليه ومنعه
من التفرق واذا
وقع منه شيء لان
يودبه

مطلب
في غلام
صبيح الوجه
للاب ان يمنعه
من الخروج حتى
يلحق اموه

انما انما غيره مأمون على نفسه في بضمه الى اجاب قال في الظهيرة الغلام اذا عقل واجتمع رأي
 واستغنى عن الابليس للاب ان بضمه الى انفسه انما اذا الركن مأمونا على نفسه فكان له ان بضمه الى انفسه
 وقال في منهاج الحنفية للعقيلي وان لم يكن للصبي ان وانقضت الحضانة في سواه من العصبية او في الاقرب
 فالاقرب اهله فلهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه انما اذا كان مأمونا عليه والتقدير الاقرب فالاقرب
 العصبية ولا شك في اشتراط كون العصبية غير فاسق يحسن عليه العصبية لديه والقبض عنه واطاع
 سئل في العتبي اذا انقضت مدة حضنته هل لعمه عصبية ان ياخذ من امه ام لا اجاب نعم نعمته
 الم قال في منهاج الجلال الدين ابي جعفر عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان ام لم يكن للصبي
 اب وانقضت الحضانة في سواه من العصبية او في الاقرب فالاقرب والله اعلم سئل في المأنة المنقضة
 عنها انما طلبة ام الحضانة لايتها التغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محاربه من
 محاربا يكون اولى من الام ام لا اجاب نعم تجاب الى ذلك ويغير من لها جرح للثل ولا يدفع لمن لا حق لها في
 الحضانة ولو تبرعت في حاله من المالات كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في ذكر
 عاقلة مستقلة برها لها ام وابيريدان يسكنها مع ضرة امها ويعرف بينهما وبين امها هل له ذلك ام لا
 اجاب حيث كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لها ان يكرهها على ان تسكن معها لا سيما
 ضرة امها ولها ان تنزل حيث اجبت حيث لا يخوف عليها صريح بذلك في الظهيرة والله اعلم سئل في بنية
 ادعى زوج عمتها ان اباها قتل موته زوجها ابنة الصغير وقبل الكساح له ثمن عمتها امها هل على
 تقدير شوت ذلك بالية العادلة تسقط حضنته الام ام لا اجاب لا تسقط حضنته الام مادام
 الصغير لا يتصل بالرجال صريح في البحر والمنع فقلا عن العتبي والله اعلم سئل في الغلام اذا استغنى عن
 نصهار ما ياكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده هل الامة عليه حضنته ام لا ويصير اوصى الحق بضمه اليه لا وديه
 لتكن با داي الرجال واخلاقم اجاب نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنته امه ومبارا ان
 احق بضمه وقد اصبحت على هذا اللون والشروع والقادى والله اعلم سئل في صغيرة ستمائة ريد على
 سنين ولها زوج وام متروكة باجنبي لا يميز ذلك من العمتا وغيرها وزوجها غرضي عليها من الام وزوجها
 ان يقيسها بها فيضج حقه لكونها غريبين ويحشى ان يضربها ان ياكلها با باطل هل للقاضي ان يضمنها
 حيث شاء ليؤمن على نفسها وما لها ويا امر الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فما ريد على
 بقية مهرها من الزوج ودفعها لها اذا بلغت وان شردها ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك فقد مر في
 باب الحضانة بانه حيث لم يكن للصغير عصبية ولا من له من حضنته يعرضها القاضى حيث شاء وساقط
 الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى من المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الحضانة
 هذا اختلف فيه احدوا الله اعلم سئل في بنية لاما لها تريد معها حضنتها امها وانما تريدان تقرر
 اجرة حضنتها هل لها ذلك ام لا اجاب حيث بات الام ان تحضنها امه بالاجرة تدفع الى العمة ولا يصح
 للام ان تقرر لها عليها شيئا المرجع به عليها بقدر بلوغها باجماع العلماء والله اعلم سئل في صغيرة لها ام متروكة

مطلب
 او الم يكن للصبي
 اب قال سواه
 العصبية ان
 سئل

مطلب
 اذا انقضت
 مدة حضنته
 اعلى الحضانة
 تجاب لذلك

سئل
 اذا انقضت
 مدة حضنته
 اعلى الحضانة
 على الشك في

مطلب
 لا تسقط
 حضنته الام
 مادامت
 الصغير

سئل
 اذا صار الغلام
 ياكل ويلبس
 وحده قال
 احق من الام

سئل
 الصغيرة اذا
 كان لها زوج
 وام متروكة

باجنبي القاضى
 ان يضمنها
 حيث شاء
 حتى تطيق

المطل
 سئل في بنية
 لاما لها تريد
 معها حضنتها

سئل في بنية
 لاما لها تريد
 معها حضنتها

تزوجت ام الصغيرة
 باجنبي لها امها
 من استبها

باجتبي ولها خالة ام وب هل تدفع للام الخالة الا ارجاب تدفع لخالة الام لان النساء اقدر على
الحصانة من الرجال فتدفع لخالة الام الى انقضاء هذه الحصانة والله اعلم ^{سئل في رجل معسرة لابن شقيق}
من مبانته وبنت شقيقها ست سنين وامته تريد حصانته بما تجانا وامهاتنا في ذلك الا باجر هل يدفعها للجد
ام لا اجاب المصريح به في الزيلعي وغيره ان الاجنبية اذا تبرعت بارضاعها والامر بطلب الاجرة ولا
ترضعه الا بها فالاجنبية الاولى واما الحصانة فالصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بفجر او اما
ان تدفعه للجد او لمن لها حق ما في الحصانة كما في الحائض والبرائة والحلاصة والظهيرية وكثير من الكتب
والله اعلم ^{سئل في رجل له اخ قاصد يريد ان يرضع اليه اتقاء لعرضه وجدة تريد ان ترضع اليها وستة مناهل البلو}
ويخشى عليه عند ما في الاولى منها بضعة اليه اجاب حيث عقل واستغنى رايه انتهت حصانته بجدته
ولم يبق لها عليه حصانة وان خشي عليه لاختصاصه اليه نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم ^{سئل في رجل}
مات عن زوجة وبنت متهما وعن اخوة يريدون ان تراعيها من امها هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم حصانتهما اما اذا عارية
واذا اطلبت لخصانتهما اجر اهل تجاب الى ذلك ام لا اجاب ليس لاحد ان تراعيها من امها وبطلان حصانتهما
والام احق بهما من كل احد ما دامت عارية وفي السراجية ان الام تستحق اجرة على الحصانة اذا لم يكن منكوحة
ولا مقعدة لابيه وهو باطلا فريضة اي في مال المحضون او مال الاب ان كان لان مال له وان لم يكن له مال
ولا اب وجب عليها حصانته ديانة والله اعلم ^{سئل في يتيمة رضيع ستة دون سنة واخوته دون سنين}
واخوته دون سبع سنين فرض القاضي لخصانته اتمهم لم يسبق قطع مضرة كل يوم وهو غيب فاحش
هل يصح ذلك ام لا اجاب اما العبن الفاحش في مال الايتام فلا قال به اصلا من العلماء الكرام
وليسر ذمتها الرائد بلا كلام واما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل القاضي القضا
في الدين خان عن المبتوتة هل لها اجرة لخصانته بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك اب
والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت
محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف لا على وجه انه اجرة حصانته وقيل تستحق على الاب ولا اجرة
والخصانته واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على الواجب عليها وهذا آخر هذه المسئلة
والناس عنده غافلون وقد كتبت على حاشية ثقتي حواشي الفتاوى على قوله فيما سئل القاضي القضاة في ما يعلم منه
ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لخصانته من باب اولي كن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تاكل منه بالمعروف
وهي كثيرة الوقوع فلحقها والله اعلم ^{سئل في رضيع يتيمة لان مال له وله اخ لاب معسرة وامه ذات لبن هل}
اذا اطلبت من القاضي ان يرضعها اجرة لا رضاء وحصانته عليه يجيبها ام لا وتجبر على ارضاعه وحصانته
تجنا اجاب لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسرة تجبره على ارضاعه كما صرح به القاضي
نقل عن الحائض فكيف الاخ والخصانته بهذا الحكم ولونية والله اعلم ^{سئل عن الجد ام الام اذا كان لها}
حق الحصانة وطلبت من الاب اجرة هل لها ذلك ام لا اجاب نعم لها ذلك والله اعلم ^{سئل في صغير}
بلغ من السن سبع سنين وامه متزوجة باجنتي طلب ابن عمه المراهق ضمة اليه هل يجاب الى ذلك ام لا اجاب

^{مطلوب}
له ابن وبنت
من مبانته
وتبرعت للجد
اخ

^{مطلوب}
اذا استغنى
القاصر
براه فاحش
اولي به من
مطلوب جدته

لا ترضع المنة
من امها
دامت عارية

^{مطلوب}
حاصلة ان
القاضي لو
فرض اجرة
لخصانته
في مال الانثى

لامهم وكاتب
زائدة تشر
الربا فيها
وان المبتوتة
او المتوفى
عنها زوج
لا تستحق
اجرة لخصانته

^{مطلوب}
اذا كان التيم
اخ معسرة
تجبر الام
على ارضاعها
وخصانته تجنا

^{مطلوب}
ان طلقت
ام الام اجرة
لخصانته
تجنا بذلك

عند المبلغ ان يرضع الصغير
او سقواها من الحضانة
للادخ المراهق ان ادعى

ان ادعى المراهق المذكور البلوغ دفع اليه قال في النهج العقلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة
 سواء من العقبية او في الاقرب فالاقرب غير ان الانثى لا تدفع الى المحرم ومثله في الخلاصة والناظرية وغير
 ولما قيد بانه عوى البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شئ الجمع لابن مالك وليس
 هو من اهل الولايات كما صرح به في الاشياء والتطاول فاعلم **سُئِلَ في محضوتها ام ام وابنة**
هل يفرض لأم الأم ابن الحضانة ولو طلبها ام الاب بما نام لا اجاب ام الأم الحق في باب الحضانة
من ام الاب كما صرحوا به فاطمة واما اولوتها به وان طلبها ام الاب بما نام فاما المفهوم من كلام الحائنة والحالا
واللهيمة والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه مع ميسار الابام الام او في منهاها التيسير الدرع
الى العمة بما يكون الاب معترفهم منه عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست
بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة في الجملة وقد تقررت مفهوم التصانيف حجة فيعمل به فعمل بما قلنا
مطلوب
المسئلة الاولى
ابن الحضانة
مادامته في
العدة
مطلوب
الحكم بالالفعة
اذا اختارت
اخاه دون
عماها لهادك
مطلوب
ام الاقرب
على الحضانة
اولى من الام
القاهرة عليها
مطلوب
اذا فرض الفقة
النفقة على
القارب وارها
بالاستدانة
فالعقود المأني
الاستدانة بالم
بمست الزوج
 امينة قادرة وام الاب مقدمه على الحالات واقام **باسم النفقة** **سُئِلَ في امرأة**
 غاب عنها زوجها وتكاه بالنفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على الغائب برسم نفقتها وكسوفها من
 كل يوم قدر ما سمي واذا لم لها القاضي في الاستدانة لذلك لترجع ببدله على الزوج وقد استدل ذلك والفقه
 بنية الرجوع المذكور على الزوج الزور في ان قال الزوج او وكله انها لم تستدن وقالت هي استدني يكون
 القول قولها في الاستدانة والاتفاق اجاب **سُئِلَ في فرض القاضي لها النفقة فلما الرجوع بها عليه**
 متضى من آمنة المذكورة سواء استدانته ولم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الآفا
 لكي اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يعقل مجرد قولها وتحتاج
 اليه فانه مجرد الامر بالاستدانة لا يمكن لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد غلط
 بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر بكي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق بانها
 فيه خلاف قال في البحر الذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقا من اعتماد عدم السقوط لما في هذه
 من الامور والنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعى امرأ عارضا وهو الاستدانة والزوج
 يمكن وهذا ظاهر ومصرح به واقام **سُئِلَ في مبسوطة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتدانة**

مطلوب
ام الأم
اولى من الأم
من أم الأب
الشرعية عند
يسار الأب

مطلوب
المسئلة الاولى
ابن الحضانة
مادامته في
العدة
مطلوب
الحكم بالالفعة
اذا اختارت
اخاه دون
عماها لهادك

مطلوب
ام الاقرب
على الحضانة
اولى من الام
القاهرة عليها

مطلوب
اذا فرض الفقة
النفقة على
القارب وارها
بالاستدانة
فالعقود المأني
الاستدانة بالم
بمست الزوج

مطلوب
لاستحقاق
النفقة المرو
بالطلاق

وَعَسَتْ فِي ذَلِكَ أَمْرُ فُجْهَاتٍ حَتَّى ضَارَتْ نَاشِرَةٌ هَلْ تَجِبُ لَهَا نَفَقَةٌ أَمْ لَا أَجَابَ نَفَقَةُ الْعَدَّةِ كَنَفَقَةِ
النِّكَاحِ تَسْقُطُ بِالنِّشْوَازِ وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي الزَّوْجِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ
يَسْكُنَهَا دَارًا مَفْرُودَةً لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ وَتَكُونَ بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ يَعِينُونَهَا عَلَى مَصَالِحِ دِينِهَا وَدُنْيَا
وَيَمْنَعُونَ الزَّوْجَ عَنْ ظَلَمِهَا أَنْ أَرَادَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْرَكَ مَعَهَا غَيْرَهَا أَمْ لَا وَهَلْ يَكْفِيهَا بَيْتٌ وَاحِدٌ مِنْ بَادِ
ذَاتِ بَيْتٍ مِنْ غَيْرِ مُرَافِقٍ أَجَابَ نَعَمْ عَلَى الزَّوْجِ اسْكَا نَهَا فِي دَارٍ مَفْرُودَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَلَيْهِ
أَيْضًا أَنْ يَسْكُنَهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ يَعِينُونَهَا عَلَى مَصَالِحِ دِينِهَا وَدُنْيَا وَيَمْنَعُونَ الزَّوْجَ عَنْ ظَلَمِهَا إِنْ
أَرَادَ ظَلَمَهَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْرَكَ مَعَهَا غَيْرَهَا وَلَا يَكْفِي بَيْتٌ وَاحِدٌ مِنْ دَارِ ذَاتِ بَيْتٍ إِنْ كَانَ يَكُونُ جَمِيعًا
مِنْ مُطَبِّحٍ وَبَيْتٍ خَلَامًا وَمَا لَابَدَ لَهَا مِنْهُ فِي السَّكَنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ عَلِيمًا وَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِيمَا لَوْ فُرضَ الْقَاضِي
عَلَى الزَّوْجِ الْحَاضِرِ بِلَدِهِ الْغَائِبِ عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِرُوحَتِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغِيرَةِ نَفَقَةً بِغَيْرِ حَضْرَةِ الزَّوْجِ مَعَ تَبَيُّنِهَا
بِالْمَشَقَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذَا فَقَدْ صَرَّحَ فِي الْجُرْحِيِّ أَوَّلَ بَابِ النَّفَقَةِ أَنَّ
يَشْتَرِطُ لَوْ جُوبُ الْفَرْضِ عَلَى الْقَاضِي وَجَوَازُهُ مِنْهُ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا طَلَبُ الْمَرْأَةِ وَالْآخَرُ حَضْرَةُ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا
عَمِلَ بِقَوْلِ زُفَرٍ فِي الْغَائِبِ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْغَائِبِ فِي الْغَيْبَةِ مَدَّةَ الشَّفْرِ وَحَيْثُ كَانَ حَاضِرًا فِي الْمَدَّةِ تَبَيَّنَ
أَحْضَانُ الْقَاضِي لَا يَجُوزُ الْفَرْضُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا يَلْزَمُ كَمَا هُوَ صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ رَمَى نِسْوَ
غَزِيَّةٍ وَلَمْ تَوْجِدْ الْمَقْلَةَ بَعْدَ وَهْوِهِ تَعَدُّهَا بِأَرْسَالِ النَّفَقَةِ مِنَ الرُّشْلِ إِلَى غَرْقِ فَرَضَتِ عَلَيْهِ دِرَاهِمَ لَدَى قَاضِي غَرْقٍ وَهُوَ
فِي الرَّمْلَةِ مِنْ غَيْرِ رَاجِعَةٍ وَأَحْضَانُ مَعَ امْكَانِ ذَلِكَ لَكُنِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا دُونَ مَدَّةِ الشَّفْرِ هَلْ يَصْخِرُ هَذَا
الْفَرْضُ أَمْ لَا يَصْخِرُ أَجَابَ فَرْضُ النَّفَقَةِ مِنَ الْقَاضِي قَبْلُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ وَقَدْ جُوزَ لِلزَّوْجَةِ الْغَائِبَةِ
قَوْلُ زُفَرٍ لِحَاجَةِ النَّاسِ رَفَقًا لَهُمْ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْجُرْحِيِّ أَنَّ الشَّرْطَ صَحَّةُ إِجَابِ النَّفَقَةِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ
أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ مَدَّةَ الشَّفْرِ قَالَ وَهُوَ قَدْ حَسَّنَ بِحَبْثِ حِفْظِهِ فَإِنَّهُ فِيمَا دُونِهَا يَسْتَهْلِكُ أَحْضَانُ وَمَرَاجَعَةُ
فَقَدْ اشْتَفَتْ الْعِلَّةَ الَّتِي لَا جُلُهَا خَالَفَ الظَّاهِرَ الرَّوَايَةَ وَعَمَلْنَا بِقَوْلِ زُفَرٍ وَهُوَ لِحَاجَةِ وَالْأَضْطِرِّ إِلَى الْقَضَاءِ
عَلَى الْغَائِبِ فَلَا يَصْخِرُ الْقَضَاءُ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ مَعَ سَهْوَةِ أَحْضَانِهِ وَمَرَاجَعَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ
تَزَوَّجَ صَغِيرَةً سَيِّئَةً مُشْتَهَاةً مِنْ أُمِّهَا وَدَخَلَ بِهَا قَتْلًا أَنْ يُوْفِيَهَا الْمَجْلُ وَالْآنَ تَرْكَا عَنْهَا تَهَا وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ
عَلَيْهَا هَلْ لَهَا مَطْلَبَةٌ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالتَّسْكِينِ وَالْمَرْءُ الْمَجْلُ حَيْثُ كَانَ مُعْتَرِّقًا أَمْ لَا أَجَابَ
عَلَى الزَّوْجِ رِزْقُهَا وَكِسْوَتُهَا وَاسْكَا نَهَا حَيْثُ سَكَنَ وَإِقْيَامُ مَا دَمَتْ مِنْ مَجْلُ صَدَاقِهَا وَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ
يُجْبَسُ لِنَفَقَتِهَا عَلَيْهَا وَيُجْبَسُ لِيُوفِيَهَا مَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ مَجْلُ صَدَاقِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ غَابَ وَتَرَكَ
زَوْجَتَهُ بِالنَّفَقَةِ هَلْ إِذَا رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي يَفْرِضُ لَهَا النَّفَقَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ شَرْعًا وَأَيَّ مَرْهَبًا لِاسْتِثْنَاءِ
لِتَرْجِعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَفْرِضُ لَهَا النَّفَقَةَ رَفْعًا بِهَا حَيْثُ كَانَ عَالِمًا بِالنِّكَاحِ أَوْ بِرَهْنَتِ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ
يَكُنْ عَالِمًا بِهِ قَالَ فِي مِلَّتَيْنِ الْأَجْمَرُ هُوَ الْمُخْتَارُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَبِهِ بَغْيٌ صَرَّحَ بِهِ فِي النَّهْرِ وَعَلَى الْقَضَاءِ عَلَيْهِ
الْيَوْمَ لِلْحَاجَةِ فِيَقْضِي بِهِ وَاسْتَحْسَنَهُ أَكْثَرُ الْمَشَاحِيخِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حُضُورُهُ مُتَبَيَّنًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي الْمَرْأَةِ
إِذَا سَلَّتْ نَفْسَهَا قَبْلَ اسْتِحْكَامِ الْمَاشَرِطِ تَعْمَلُهَا مِنَ الْمَرْهَلِ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ نَفْسِهَا عَنْهُ وَهَلْ تَجِبُ لَهَا نَفَقَةٌ
مَجْلُ حَرْهَا

مطلب
على الزوج ان
يشكن امرأته
في دار ليس
فيها احد من اهله

مطلب
لو فرض القاضى
النفقة على
الزوج لآخرته
مع غيبته لينفذ

مطلب
شرط صحة
فرض القاضى
النفقة على
الغائب ان
تكون غيبته
مدّة الشفر

مطلب
على الزوج التسكين
والنفقة
وابقاء المجل
حيث كانت
الزوجة مشغولة

مطلب
رفعت امرأته
الى القاضى
لفرض النفقة
لها على زوجها
الغائب

مطلب
لها منع نفسها
ولو سكتت نفسها
قبل استحكام
مجل حرها

مع صفة تافه عمل وأدام لا اجاب له ما منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلتت فحكم
وبه صرت المتوفى قاطبة ولا يخبر على السكنى مع صفتها في بيت بل ولا في دار حيث لم تفرقها لما فيه من الامر
والعلم **سئل** رجل فزى على نفسه الزوجة نفقة ومضى زمان هل يلزمه النفقة التي وقع عليها الزوج
كما يلزمه بالقضاء ولا تستقط بمضى الزمان ولا بنية الزوج اجاب نعم النفقة تصير ديناً على الزوج
الزنى كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تستقط بمضى الزمان والغيبه والله اعلم **سئل** في امرأة تريد
زوجها ان يغيب عنها وتخفى من عدم النفقة وتريد ان تأخذ منه كفاية بالنفقة هل يحبسها القاضي لذلك
ام لا اجاب نعم عيها القاضي في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابي يوسف استحساناً انما هو وعليه القبول
كما في الولوية والظهارية وغيرها والله اعلم **سئل** في امرأتين تزوجتا رجلين فماتت الاولى فطلب منه
كفاية بالنفقة فكفله والد فيها وفيها يترتب لها عليه شيئاً فافسأ الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففرق
لها ما يكتفيها وابنها مقدراً مغلوماً لكل يوم واذا نزلها في الاستدانة والزوج على زوجها وعلى والد
الكفيل فقل هذه الكفاية صحيحة فلما ان تطالب ايتها شاءت بنفقة ما ام لا فلا تطالب بها الا
زوجها اجاب نعم نقل في الخبر عن الذخيرة جواز اخذ الكفيل في مسئلة مريد التسفر سواء كانت النفقة
مفرضة او لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولوية
عليه لامطالبة ايتها شاءت بنفقتها كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في النفقة المستدانة بأمر القاضي
بعد موت الزوجة هل للثالث مطالبة الزوج ومطالبة ورثتها اليه دوام تركها او هو مخير اجاب هو
مخير لما صرح به صاحب الجواز فانما امرها بالاستدانة دون امر الزوج بها ان يبيهر له المطالبة على شخص
زوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزوجة في ماله وان اتبع الزوجة فاقض منها ترجع الورثة
على الزوج بحصة منها والله اعلم **سئل** في صغير تزوجة لرجل دفعا ابوها الرجل وامر ان ينفق عليها
يربها الى ان تدخل يزوجها وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكحل الزوج ذلك فدفع منها عشرين قرشاً بعد
الثلثين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي انفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين
ربما تريد ام لا اجاب نعم له ذلك فيطالب ايتها شاء ويحسب من المهر والله اعلم **سئل** في قيمة لامالها
الم والمال لم يولد لم يولد من ثمنه نفقتها اجاب يجب على اطفالها على حالها ولا على ابناء عمها اما
فالطلاق هو من تأخير الام عن الام فكيف بابن الذي يذلي به وقد خص في المباح الحنفى مشاركة
ادم بالعصبة المحرم فخرج غير العصبة كالحال وتوهم مشاركة الام في غايه البعد والله اعلم **سئل** في مال
ابو الصغير امرأ التي هي منكوجة الغير لا اتفاق على الصنفين من مالها وترجع عليه فيفعلت ثوماً
الرجوع في تركها ام لا اجاب نعم ترجع في تركها كما وصحت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم
سئل في رجل صالح مطلق عن نفقة عدةها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك ام لا اذا قلتم بوجوب
صحته هل يلزمها وذا الزاد على نفقة مثلها لذلك المدة ام لا اجاب لا يصح هذا الصلح كاجزء في الخبر
الا عن الذخيرة وجزم به في الماترانية نقلاً عن الفتاوى والكبرى وجزم به في الولوية وكثير من الكتب

مطلب
النفقة المقررة
عليها لا تسقط
بمضي الزمان
سواء المقضى بها
مطلب
إذا طلقت كتملا
عند خيعة زوجها
يجبها للقاضي
فذلك
مطلب
إذا طلقت من
الزوم كتملا
بالقضاء عند
إزاوة السفر

مطلب
إذا استقرت
أمر القاصي
ثم ماتت
الذين يطلب
ورثها أو الرور

مطلب
وجها انوها
من رجل قام
لاب آحر ال
تفق عليها
مطلب
نفقة اليتمة
للأصدقاء
الم

مطلب
الانقضاء
الصفحة
النهاية
الرجوع

مطلب
صلح علی بن ابی طالب
و علی بن ابی طالب
و علی بن ابی طالب

وعن بعض مشايخ بلجوازها كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لا يلزم له الرجوع فيما
زاد على نفقة مثلها كما انها لو طالت عدتها ولم يكن لها المصالح عليه تطالب بكفاتها كما هو ظاهر العلم
في رجل قبض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسر او ماتت هل ما بقي موروث على فرائض الله
ولا يرجع عليه بشئ مما انفقدهم لا اجاب نعم ما بقي بذمة موروث على فرائض الله تعالى ولا شئ على الاثر مما
قبضه وانفقته حال كونه معسرا اذله ذلك حال اعسان نص عليه كثير من علماءنا والله اعلم **سئل في كثير**
فقيرة لما اب وام هل تجب لها النفقة عليهما اثنان اما تجب على الاب اجاب تجب على الاب وحده على
الظاهر والله اعلم **سئل في تيم لامال له وله ابن عم فقير وام هل تجب نفقة على ابن العم وحن ام على الأم**
وحنها ام عليهما ام لا ولا اجاب تجب نفقة على امه لا على ابن عمه لانه ليس بغيره وان كان وارثا وشرط
النفقة على القريب ان يكون غريبا والله اعلم **سئل في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من**
البيت الذي كان اعدا لسكنها حال بقاء الكناح فسكنت في دار اخرى تمنعا منها هل تكون ناشرة
بذلك فتسقط نفقة عدتها ام لا اجاب نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقصبتها لعدم
موجبها وهو الاحتباس في البحر فعلا عن الذخيرة المعتدة اذ اخرجت من بيت العدة تسقط نفقتها
مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيته فله جوابا عن حديث
فاطمة بنت قيس لبيانه ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالزوج من بيت وجب عليها
ان تعتد فيه بغير وجه شرعي والله اعلم **سئل في امرأة اسلمت ولها زوج نصراني ابي ان يسلم فطلقها**
ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر صدقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حصنانه اجاب
نعم يلزم الزوج مؤخر صدقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب
وهي احق بحصنانه مادامت ائمة والله اعلم **سئل في رجل مات عن اربعة اولاد ذكور وانجى كلهم فامر**
وعن ثلاث بنات بالعات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والافوات الثلاث بالعات يدعون الفقر
ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة الموسرة ام لا اجاب نعم تجب نفقتهم
على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بايمانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البيت وقدر صح
علموا بان البعسر كالميت والمسألة صريح بها في البحر والذخيرة والبولانية وكثير من الكتب قال في الذخيرة هذه
النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق المصلحة
والصلا لا تجب على الاغنياء دون الفقراء والله اعلم **سئل في رجل تشاجر مع زوجته فارادت الذهاب**
الى دار والدها فحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره اذ انما بعد ختام السنة وذهبت الى
دار والدها بغير اذن زوجها فاذن لوالدها ان يتقي عنه الى ختام السنة المحلوف عليها هل
يلزم زوجها نفقة ما مدة اقامتها عند والدها ام لا اجاب نعم يلزم زوجها نفقة ارضاء باقامتها
عند والدها فقد صرح في فتح القدير ان المنشور لا يسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد تزوجه
او امتناعها من ان يحيى المنزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الحث موجود فلا

مطلب
اذا انفقوا
من مهر صغير
حال كونه معسرا

مطلب
نفقة الكثرة
على اهادون
اتها

مطلب
نفقة النكاح
على اهدون
ابن عمه

مطلب
الطلاق اذا
خرجت من البيت
المعد لسكنها
حالا الكناح
سقط نفقتها

مطلب
اسلمت زوجة
النصراني
فطلقها
فطيمها
مؤخر صدقها
ونفقة الصغير

مطلب
مات عن اربع
صغار كمال
لهن وعن بنات
بالعات يدعون
الفقر فنفقة
الصغار على
عمتهم

مطلب
حلف عليها
ان ذهبت
الى دار والدها
لا تعود الا
بعد سنة لها
النفقة ان
رضي

مطلب
لا بد من النفقة
على الزوجة
عاب الزوج

مطلب
إذا كان الزوج
الأم والنفقة
معتبراً بالنفقة

مطلب
إذا كان الزوج
الأم والنفقة
معتبراً بالنفقة

مطلب
عاب من زوج
والنفقة
وعليه ديون
وله أملاك

مطلب
فرض القاضى
النفقة لليتيم
وأقره جلدان
ينفق عليه من
ماله إن لم ينفق

مطلب
لأنه إن نفق
زوجها
في غير ما تنفق

مطلب
لأنه إن نفق
بكنيف وجب
خاصة

مطلب
إذا سكن في
بيت وقف
خصته
بالمسكنة

مطلب
المسكن الواجب
على الزوج
ما كان

سئل في رجل غاب عن زوجته هل يجب عليه نفقة لها أم لا اجاب لا تجب
كما سيجى به في آخره ونحوه بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله اعلم
وسئل في رجل غاب غيبة منقطعة هل يلزمه نفقة لها أم لا اجاب نعم يلزمه نفقة ما اذيجب له
اذا غاب الا قرب وبأنه في الأم وفقرها وعنا العزم وجبت عليه نفقة لها احيا لم يجتهدا والله اعلم
سئل في رجل غاب
له أم وعم مفسران فعلى من تجب نفقة منهما اجاب تجب على الأم لا على العم لانها اصل والنفقة على
الاصل ولو كان معسرا وغيره لاصل اذا كان معسرا التحكم بحكم الميت والله اعلم
سئل في المرأة اذا فقيرة
ولها يتيمن لها أم غنى أمرها القاضى بالاستدانة من النفقة عليها فاستدانة هل الاستدانة تكون على
من تجب عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بالاستدانة عليه أم لا اجاب
نعم تكون على العم اذا كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بالاستدانة عليه والله اعلم
سئل في رجل غاب ولله
وسيات قصير وابن اخ يتيمن فامير وقبه ما يتحصل من املاكه للنفقة وزوجه وبنااته القصر وابن الخ
القاصر والغائب عليه دين ويغدر من وقبه ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون فهل يدفع ما
من الاملاك المذكورة ليعا له للنفقةم ووجه معيشتهم أم لا اصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف
الاملاك فما الحكم اجاب المقر عندنا والمسطر في كتب علماء شافان الغائب اذا كان له عقار له غلة
للقاضى ان ينفق على زوجته واطفاله من غلة وليس له ان يقضى دينه وان كان الذي بينه مقره لانه
ياخر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجته واطفاله من ماله حفظا لملكه
وفي وفاء دينه قصدا عليه بقول الغير وهو لا يجوز واما ابن اخيه اليتيم فنفقة ماله فينفق عليه من غلة
نصف املاكه كذا في البحر وغيره والله اعلم
سئل فيما اذا فرض القاضى لليتيم قرضا من النفقة وامر
ربا ان ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى النفقة ولم يكن له مال حاضرينفق من ماله
في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا اجاب نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتج
الى الالبات لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يفتقر الى البينة والله اعلم
سئل في رجل جمع بين امرأتين دار
واحدة واسكنى كلا في بيت له غلق على حدة هل الواحدة ان تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم لا
ذلك اجاب نعم لها ان تطلبه بذلك كما صرح به صمد الاسلام في مللنقطه معللاً بأن المنفعة
في العتراء ورفوه ومشاهد وفي منعه اعنى طلب ذلك معتارة بالنساء ولا شئ في قواعدنا يا باه
وانته اعلم
سئل في منعة استسكنها الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما
ضرتها هل لها ان تطلبه بيت له كنف ومطبخ خاص ام لا اجاب نعم لها ذلك كما مر في البحر اخذان
شرح المختار والله اعلم
وسئل ايضاً في رجل ساكن بزوجته في بيت وقف بخصته له غلق على حدة
ومطبخ ومرفق مشترك هل الزوجة طلب مسكن غيره أم لا اجاب ليس لها طلب غيره ولا يفسر في
ذلك يكون المرفق مشتركاً بين غير الاجانب كما صرح به في البحر اخذان من كلام الهداية والله اعلم
سئل
في المسكن الواجب على الزوج شرعاً ما هو وضموا النكاح اجاب المسكن الواجب شرعاً على الزوج

بيت له مرفق وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلا، ومطبخ ويشترط ان لا يكون في الدار احد من المعاش بها
يؤذيها كما تصح به في الحائية وتكون بين جيران صاحبين ويشترط ان يكون حائونا عليها فيه ويمكن
فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطبة والمطعم ^{سئل} في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة
فهل يلزمه تمويهها أم يقر بالقاضي لها شيئا من الدراهم واذا قلتم بموتها ما الموتين وما صنفه اجاب
النفقة هي الطعام والكسوة والتسكني قال في الخلاصة قال له شام سألته محمد عن النفقة قال هي الطعام
والكسوة والتسكني اه فان رخصت ان تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يفرض لها بالمعسر
مما يأتون به في عادتهم وليس في ذلك تقية لانه لا يمتنع فيه طباع الناس واخولهم ويختلف
بأخلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يعقد ذلك بالدرهم ولم
يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي ان يعقد بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي ان يأمرها ان لا
يحسن العشرة معه ويأمر ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تأكل معه ويأكل معها لتكون نفقتها ونفقتها
سواء فان التمر فيها والا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القان
بنظره بقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
^{سئل} في رجل خطب امرأة وهما يتفق عليها التزويج وتحقق انه انما يتفق عليها التزويج فها تمعت
عن التزويج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما اتفق ام لا اجاب نعم يرجع قال في الحائية بعد ان ذكر الفرق
في المسئلة قال المعسر رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة
النشوط وان لم يكن مشروطا لغضا وفي التمسئلة ^{سئل} والدي عن بعث الى ابني الخطيبة شكر اولادها وجوزها
وتمازى ترك الاب المعاقرة هل لهذا الخاطبان يرجع باسرها اذا ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس
باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مزيج لما علة في الحائية وهو ظاهر
الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله اعلم ^{سئل} في رجل معسر تزوج بكرا بالته ولم يدفع لها مهرها المشروط
ولم يتفق عليها ولم يكسها وقد اضرت ذلك بها لها جدا هل يجب عليه احدا الامر من الذين امر الله تعالى بها القوم
فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وهل اذا اضح الكناح حاكم يرى الفسخ بذلك يفسخ لشدقة الضرورة والا
بها واضطررها الله ام لا اجاب نعم يجب على الزوج احدا الامر من الذين امر الله تعالى الله تعالى رسول الله
الله عليه ولم بقوله عز وجل فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وفي صدر الشريعة واصحابنا لما شاهدوا
الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستئانة والظهار انها لا يجد من يقرضها ونحو
الزوج في المال امر متوهم استحسنت ان ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرض بينهما وقد اخذ
كثير من علما ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع المخرج والاضرار
بالنساء والله اعلم ^{سئل} ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير اجاب نفقتها ما تاتى
به الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يعقود ذلك ويفرضه درهم ما دام على حاله وان اختلف بغلاء سقرها

مطلبة
ان لا فرض
الزوجة بان
تأكل مع زوجها
تفرض لها
النفقة

مطلبة
خطبت امرأة
وصار يتفق
عليها ثم امتنع
عن التزويج
لله الرجوع عليها

مطلبة
اذا كان الزوج
معسرا وحكم
حاكم بفسخ
الكناح بفسخ

مطلبة
نفقة الفقير
على زوجها
الفقير ما تاتى
به الفقراء

انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الأب مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في
 المحيط فعلى هذا لا فرق بين الأب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اهـ وظاهر
 ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب او جارية ثم ولد له حيث لم يكن بالاب عليه وان القول
 بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن ابي يوسف اهـ ما في البحر وقد علمت ان المذهب عند الحاجة الى الخادم تجب
 نفقة الزوجة ايضاً لانه لا احتياجه الى الخادم صارت من جملة نفقة فوجب عليه فقترت انه اذا ثبت ما شرح فيه نفرض
 نفقة ونفقة زوجة عليه فافهم والله اعلم سئل في رجل بته ملو بالطعام الكثير ويمكن له زوجته تناوله
 ولا يجبر عليها في تناول ما يمكنها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه نفقة من الدراهم لا وفي الكسوة
 ما هو وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله ام باعتبار حالها معاً اجاب نفقة نوعان يمكن
 وتملك فالتمكين منعتين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها
 وليس لها ان تطالب بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لا تملكها
 والحال هذه متعنتة في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونمت وان خاف
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر للقاضي ان يفرضها ولا يفتقر عليها واما الكسوة
 فذكر في الظهيرية ان محمداً ذكر زرعين وخمارين وملحقة في كل سنة اراد بهما صيفياً وشتوياً اهـ والذخيرة
 يعني قصصاً وخمراً للصيف وقصصاً وخمراً للشتاء وفي المجتبى ان في ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعا
 فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اهـ ولا شك انها باعتبار حالها كالنفقة والله اعلم
 سئل في رجل عقد لابنه الصغير عقد كعاب على صغيرة منها ست سنوات ففرض القاضي على الصغير في غيبة
 لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الوالد الاول اجاب
 لا يصح الفرض من وجوب منها لانه لا نفقة للصغيرة لا تنطبق الجماع ومنها انه لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنته
 غير المحتاج الى مادهم بخدمه ومنها انه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذا
 سئل في امرأة ارسلت الى زوجها وهو في موضع تعينه ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال انه كادها
 للنقل الى موضع الذي بين موضعها دون مسافة العصر فابته هل لها ذلك ام لا لسقطها بالامتناع
 من ان تسكن من حيث سكن اجاب لا بأس لهذا حيث وفاه المعلن على ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مسافة
 السفر لانهما مبطلان في ذلك فحشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت حرة كما بانها من الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله
 سئل عن نفقة المعسر اجاب ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكوفي رحمه الله تعالى وقال بجمع كثير من
 المشايخ ونص عليه بقوله فان النفقة والبدائع انه التمسع نظر الى قوله تعالى لنفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه الا مما آتاه واوفاة اليه انه اذا كان معسراً وهي موسرة وواجبنا الوسط
 فقد كفناه بما ليس وسعة فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفق والباقي دين الى الله
 فليس تكليفاً بما ليس وسعة نفس عليه في الجوفية يعتمد في الفرض الاصل والائسرة الحاصل انه لا يكلف فوق طااقته
 ولا يجبر في شيء لا يقدر عليه لعسره والله اعلم سئل في زوجين معية من تطلب الزوج من زوجها ما فوق نفقة المعسر

مطلبه
 لا يصح فرض
 القاضي النفقة
 على الزوج حيث
 كان عتياً
 ولا يمنعه
 من تناول
 ما يكفيها

مطلبه
 عقد لابنه
 على صغيرة
 منها ست
 سنوات
 فرض نفقة
 عليها

مطلبه
 اذا اراد الزوج
 ان ينفقها
 الى ما دون
 مسافة السفر
 وامتنعت
 تسقط نفقتها

مطلبه
 ليس لزوجة
 المعسر فوق
 نفقة المعسر
 حيث كانت
 معسرة

كما قبله في المبسوط والنهاية وغيرها حتى قال الطرسوسي ولقد بلغ بعض الفقهاء هنا في مذهبهم
 صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي الاستدانة ولم يستدق فأنها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام
 اذن القاضي في الاستدانة واستدان اهوايا المذکور الرجوع بما انفقت على مال اليتيم لا على العم والزم
 يمكن لليتيم مال لا يصح اصل الغرض المذكور لتقيده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البرزخ
 وغيرها وبعلت ايضاً ان ما يكتب في الوثائق امران يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه شرعاً غير صحيح لعدم
 حضور المقتضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيراً ما يقع الغلط في هذه المسألة لعدم
 التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم
 سئل في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لطلبها اخوها المحضر عرس اختها بنابلس فاسلمها معه بشرط ان توف
 في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر في طلق فكث سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرنها نائباً لكم بنابلس
 نفقة على زوجها المذكور وحضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضى لطلبها
 اصلاً في الغيبة ام لا اجاب حيث عصت امر صارت ناشرة فلا تسحق نفقة واذا ادعت انه اطلق لها الامر
 بنابلس وانكرها القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم سئل في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من كسوة
 المقررة عليه بداهل يصح هذا الضمان ويطلب البضمان بما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا اجاب يصح
 هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتأخرانية وغيرها والله اعلم سئل في اب كسوب هل يجب نفقته على امرأته
 اجاب اذا كان الابن معسر الا كسب له اوله كسباً لا يفضل عن قوة شيء لا يجب نفقته عليه كما لا يخفى
 وغيرها والله اعلم سئل في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لأمته الفقيرة
 اجاب لا يفرض لها نفقة على من بلا شبهة واما اذا كان كسوباً وله عيال ايتمها الى عياله وينفق على الكل
 حيث قدر على ذلك قال في البحر فاقلاً عن شرع الطلاق ولا يخبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسر
 الا اذا كان بهما زمانة وفقر فقط فانما يدخلان مع الابن وما كان من معه ولا يفرض لها نفقة على احد ونقل
 عن الحائنة ما هو قريب منه فارجعوا عن شئت والله اعلم سئل في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم
 بفسخ نكاحهما القاضي الشافعي ونفقه القاضي الحنفي وانقضت لعن هل لها تزويج نفسها لذكر القاضي الحنفي
 او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب الشافعي بوليها وما يشترط لكونها خلية عنده غير خلية عند القاضي اجاب
 لكل ان يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ عليه عند الحنفي ايضاً وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند
 قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم بحكمه
 يرى ذلك وفسخ عنها هل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله اذا قامت بينة عنده
 القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفقته
 وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذاً ومنهم من لم يرد نافذاً
 فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج اقام بينة على خلاف
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبيتة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل الملكية انتهى والله اعلم

مطلب
 قال ان مضى
 الشهر ولم تحضر
 في طلق

مطلب
 في شخص ضمن
 ما يترتب بذمة بكر من
 كسوة

مطلب
 هل يجب نفقته
 على امرأته

مطلب
 في اب كسوب
 هل يجب نفقته

مطلب
 اذا غاب زوجها
 امرأته

مطلب
 في كسوة الشافعي
 بفسخ النكاح

مطلب
 هل للحنفي
 تزوجهما

سئل في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وبعثت العدة قبل اذا طلقت ليرحمها فله ما منه ولا وصحها بما لم يزل يتردد
لها على ما دامت في العدة لا تنقضي العدة اجماعاً اما تنقضي المدة العدة فواجبة لها عند اتمام تنقضي الارضاع والحكم
في الكفر لا اتم لو منكوته او معتدة اطلعت فشمع وصنيع ضائع المدة يدل على اختياره وطلاقه وهو الاول لا المثل
لما طلق تنقضي عدها عند ناسخ تنقضي والرجل طلق ارجله الارضاع والحكم ما دامت العدة حتى تنقضي في الرجاء التي اطلق
الموت فيها على ما دللوا عليها في العلم سئل في امرأة ابنت ان تتحول مع زوجها من البس الى الهل تكون ناشرة فتنسقط نفقة
لاسيما وقد دخل بها بالبدن وما يلزمها اذا فعلت ذلك اجماعاً نعم تكون ناشرة بامتناعها من التحريم ومعه وتقبل نفقة
ولزمها النفقة ولو كانت لها النفقة ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعاً بان من القضاة ان المال القضاة تنقضي المدة لهم
سئل في رجل بمصرته زوجة بالرجل لما اخ بالقدس حصرت لها فيها ومطلب ان يفرض لاخته النصف من المدة نفقة على زوجها
الرجل فاجاب لم يطلب منه على الكساح وعلى الوكالة ولا اخذ منها كنفها ولا كنفه تنفسها ولا حلفت انه ما تركه عند نفقة
ولما سأل طلقها لهما اقدرا ان هما اثم غيبان ارضاها غنى والاخر فقير ليراعى الغرض بحسب بل فرض على الغائب للقاتلة
درام غير منكشف عن حاله وكتب صكاً مضبوطاً فمن رضى به نفقة فلا تملك ولديها ما يعتا جون اليه من ثمن علم وغيره
ودخل حمام وصابون وغسيل اتوا به ما لا بد لهم منه وقدر كل يوم ثمانية قطع مضبوطة ما هو برضى الزوج من ربع قطع وربع
نفقة ولديها ربع قطع على نصف الغائب واذا ما مقبولين لها من وكيلها استيقظها فلا وال حال ان ولديها اعلام يهتف
عن امه وبنت فليطه فل يصح هذا الغرض من لا اجماع لا يصح لزم ما هو شرط للصحة وهو طلبها الذي لا بد منه
امتناعاً منهم ومنهم زوجه ثمة ولا يوجب طلب اخيها عن طلبها ومطلب البينة على الكساح لا رضى على القاضي لا سيما
لا يجرى وكذلك اخذ الكحل كما نص عليه لائمة السخسي وكذلك تسليمها انه لو ترك عند قاضيهما والى القام
ان يحلها النهائي ناشرة في الثانية يتلفها القاضى بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن يستكمل ما يبيع له
كالنكاح وزوجه وبأخذها من كنفها ويحلها نظر الغائب ومن الاثر من قبل ان يفرض النفقة للسؤال عن
الزوجين فترحموا في المهر في العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من المهر لا الامتناع عن الزيادة ولا في
قضاؤه بها كما هو في النكاح وغيره والحاصل ان موافقة الفرض المذكور متعددة ولو لم يكن منها اتمه عيوب التوكيد
وليت شتر حتى يتناع الحكم للحكم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغية كل منهما لم يجر دعواه الوكالة هذا
ينبغي كما ان اجماع كل من القضاة والقوى سئل سيد القلم والله اعلم سئل في ثمة كمالها والى المهر وتم طلبها
ان يفرض القاضي لها النفقة فعلى غيبة العم ولم يعرض الفرض عليه هل يصح ذلك ام لا اجماع لا يصح او شرط
القرية غير ذي الولاد المطلب والمضمون في القاضي لا يصح على غائب ولو معيناً فكيف مع عدم ثبوتها وبطلان
ما يفعله كثير من التواضع فرض النفقة لشل هو لا والله اعلم سئل في امرأة ادعت على زوجها انها استحق زوجه
ست سنين اثنين واربعين فرشاً من ذراعين وقصعين وصماديين ووزار وشنبر ولباسها وبها يومين هل نفقة
من أصلها ام لا اجماع لا تنصق دعواها والحال هذه باجماع علماء على سقوط النفقة لما فيه الحال
والرعي في الرمال الذي قد مضى وانقضى وايضاً هذا القدر الذي به وهو الدراعان والقصيص والصمادان

مطلب
استغنى فيها
مطلبت العدة
اخره للمنفقة
اذا الارض

مطلب
اذا امتنع منها
التحول مع زوجها
من ناسخ العدة
لاختها نفقة
ولو قضى بها

مطلب
على الرجوع
من القاضى
بغيرها المدة
على ردها العا
فقد من غير

مطلب
في ثمة لها مهر
فرض القاضي
لها النفقة
الام

مطلب
ادعت على زوجها
بغير شئ لدية
بما مضى من غير
تراص ولا قضاء

والشهر والباس والبا بوجان زانان عن الواجب لها شرعا عن الكسوة الواجبة درعان وخمارا وملفة
كما صرح به في الجوهر وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا لا قائل به والله اعلم **سُئِلَ** في
مغير سنة ثلاث سنوات هل لامة البانة ان تمنع اباه عن احسانا ام لا وهل اذا اتى له بطعام وكسوة
يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه ام لا **اجاب** ليس للام منع من ابه احسانا ولا تمنعين الدراهم
للفقة فقد صرح علما وناقطة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فاذا اتى لوله بذلك لا يحبر
على دفع الدراهم وانما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لامة حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والناظرية
والبر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب قالوا
بالخيار ان شاء دفعها الى ثمة يدفعا صاحبها ومساء ولا يدفع اليها جهرا وان شاء امر غيرهما ان ينفق
على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **سُئِلَ** في رجل اصابه مرض حاد فخرج مع ابيه من الثا
وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضرية فقيرة واخت شقيقة واخت لام واخ لاب وابن اخ
شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخطة والدراهم عنده من يقر به هل يفرض للولدة فيها نفقتها
دون من ذكر ام لا **اجاب** يفرض للولدة لا لغيرها ممن ذكر في الكسوة وغيره وفرض لزوجته الغائب
وطفله وابويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عنده من يقر به فالمتقيد بالزوجة والطفل الابن
استرا عن غيرهم والله اعلم **سُئِلَ** عن امرأة لها بنة باسنة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة عليه
وعلى اخيه هل لذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان منها الى عيالهما التاكل مما ياكلون
وتشرب مما يشربون بمكسبي مما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة دراهم يحسبها القاضي على ذلك ام لا
اجاب لا يفرض القاضي عليها نفقتها ولها مال تنفق منه دراهم او دنانير او عقار او مواش وغير ذلك
بما يمكن بيعه والافتاق منه وان لم يكن لها ذلك فطليها ضمنها الى عيالها وتاكل مما ياكلون وتشرب مما
يشربون اذ عليهما دفع حاجتهما وهو حاصل بما ذكرنا وما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وان كانت
ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها عليها نفقة الا ان الواجب ديانة عليهما ان لا يوجباها الى مشقة الكسوة
والله اعلم **سُئِلَ** في زعيم ارسل غلاما له غيلة ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن حكا
الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر له من جمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته
فنهض الحاكم من جمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها ويحفظها من ماله
ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظ الماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا **اجاب**
حيث تعينت المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالانفاق رجع للماجور بما انفق في ذلك بالانفاق لانه نصيب
لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر
الى الشام بلا نفقة من دراهم او طعام والتمسها غاية الالام هل يكون منكم ما معصية توجب الاتام
فيعاقب على هذه المعصية بشد يد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفي بالمرء انما ان يضيغ من
يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه الحرام باجماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالانها والادلال

مطلب
لن لا تمنع
من ابه ولا
على الاب الصغير
الا الطعام والكسوة
دون الدراهم

مطلب
اذا غاب الرجل
وله مال من جنس
النفقة يقرض
في مال الزوجة
وطفله وابويه

مطلب
اذا طلقت فرض
النفقة على ولدها
دراهم وطليها
ضمنها الى عيالها
لا يجاب لذلك

مطلب
في زعيم ارسل
غلاما الى
غلات زعامته
فقتل الغلام
فنهض الحاكم
من يجمعها ويحفظ

مطلب
لا ريب في الزمة
على من النفقة
زوجته بلا نفقة

وفي الأخرى بالخرى والكمال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الله
المتعال سها الله سائل كل راع عن ما استرعاه حفظه لم يضع حتى يسأل الرجل عن أهله فليكن
شعري ما جاب عن مثل هذا عند السؤال وقدام بالقاهرة بالمعروف فبدله بالمتد فليكنه التعمر والأهنا
والتعمر لما قلته لما امره الساب والله وفي التوفيق فسأله الهداية الى سواد الطريق والله سئل
في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له علق على حدة وإذا امتنع عيشت حتى يسكنها اذ هو من مخلفته
وإذا امتنع كبر مستحق النفقة اجاب نعم يجب عليه اسكانها في بيت له علق على حدة يكون له بملك او اجارة او عارية بما
يرغب إذا امتنع عنه لأنه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سأل محمد
عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها او عن أحد أنواعها يجب في ذلك
والله سئل في امرأة لها زوج حاضر وابتان من غير هل للقاضي ان يفرض نفقتها على أحد ابنيها ام لا
فرض هل يصح فرضه ام لا اجاب ليس للقاضي ان يفرض نفقتها على ابنيها مع وجود زوجها اذ نفقتها
عليه مطلقا غنيا كان او فقيرا حاضرا كان او غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بجزء او غيبته فنقضها مع
ذلك على زوجها وان جاز ان يوتر الا ان بالانفاق عليها يرجع عليه بما انفق الا يشارك الزوج في نفقته
على زوجته احد الزوجين من قائل وعلى المولود له من ثمنه وكسوته بالمعروف والله سئل في رجل طلق امرأته
وبينهما صغيرة وصغيرة وللصغيرة عمة تريد ان تبيعها بغير شئ والام تأبى ذلك ويقال للاب لا يبر
ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام الى ذلك ام يدفعان للعمة اجاب الصحيح في المسألة
ان يقال للام اما ان تسكن الولد بغير اجر وامان تدفعه للعمة صريح بذلك في الخبر نقل من الولو الجمة
والمسألة مصدرة بها في الحائنة والبرزيرة والخالصة والظهيرية والله علم سئل في صغيرة من عفت
للحدة ام لا تبلى قد عا قطعة مصرية في كل يوم وابوها معسر وتريد ان تتحكم في اجر الحصانة باكثر منها
ولها جمة ام لا تبلى تريد ان تحضنها بما تهاهل يدفعان لها ام لا اجاب الصحيح ان يقال الام الام اما
ان تسكنها بما تهاجا وامان تدفعها ما لام الاب كما في الخلاصة والولو الجمة وغيرهما من كتب المذهب والله علم
سئل في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل يجب نفقتها عليها ام لا اجاب لا يجب اذ شرطها اليها
وهو سائر العطف على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله علم سئل في القريب المحرم كان الاخ اذا كان قاردا
على الكسب هل يجب نفقته على عمة ام لا اجاب لا يجب فانها لا يجب على يبه اذا كان قاردا وعلى الكسب
وكيف يجب على عمة مع قدرته على الكسب صريح بذلك في الاب صاحب البحر والنهر والشارخانية نقل من
الحاوي والارضية طاهر والله علم سئل في تيم له مال وام وابن عم لابي الترمث امة الاتفاق عليه خمس شئ
متبرعة والتم ابن العم ان لا يأخذ منها وان حتى تزوجت هل يلزمها ما التزم الام لا ولا ثم ان تمتع على الاتفاق
عليه متبرعة فخصبوا معا مع عجزها عنه وتفق عليه من ماله اجاب لا يلزمها ما التزم الا اذا هو التزم الا
يلزم ونفقة واجبة في ماله والله علم سئل في رجل من طلبة العلم الشريف له اخوة من ابيه تطالبه اتم
بنفقتهم وهو معسر هل يلزمه نفقة اخوته مع عسakan ام لا اجاب لا يلزمه نفقتهم اذ نفقة القريب

مطلوب
يجب على الزوج
زوجه في بيت
له علق على حدة
وإذا امتنع كبر

مطلوب
لا تفرض النفقة
على غير الزوج
تجوز

مطلوب
طلاق امرأته
صغيرا
وهو معسر
ولها عمة تطالب
الام

مطلوب
اداءا للصغيرة
اتم وام اب
والاب معسر

مطلوب
لا يجب نفقة
الصغيرة على
ابنها الفقير

مطلوب
لا يجب نفقة
الام على اخ
كان قاردا على
الكسب

مطلوب
في شئ مال
وان لم يزوج
التمثام امة
الاتفاق عليه
والتم بغيره

مطلوب
لا يجب نفقة
الاخوة من الاب
على اخيه المعسر

مطلبت
اختلاف في
النسب والنفقة
تجب

مطلبت
اذا كان للنفقة
شقة في
وغيره من
لا تجب نفقة
على احد

الاعاير عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على اربعة اقوال الاصح
منها قولان احدهما انه مقدّر بنصاب الزكاة فلو انتقص ذهب لا تجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره
الاولواحي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى
وصححه في الذخيرة والقولان الاتزان تركا ذكرهما الرجوعية وما والله اعلم **سُئِلَ** في ايتام لم شقيق معسر
وشقيقة كذلك وعم اب لأم يدعى الاعسا ايض هل تجب نفقتهم على احد ممن ذكر ام لا والقول قول مدعي
الاعسا اجاب لا تجب نفقتهم على احد ممن ذكر لقصير علمنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول
قول مدعي الاعسا الا اذا قامت لمدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم
بينة وطلب من القاضي ان يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان اخطأ عدل
انه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدل لان انه موسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل انها دعوى

مطلبت
اذا سألنا
شقيقة ما يملكه
في حصة الذي
مات فيه عنه
ومن بنت لا ينفذ
واذا اقر الاخ

كبكية التعاوي فيجب الاحتياط والله اعلم **كِتَابُ الْعَتَاقِ** **سُئِلَ** في رضيع
ملك اخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاقر الاخ بان اخاه اعتق جارية
الموجودة وتدعيه وضدتها الاخ واجان وكذبها البنت في الحكم اجاب لا يصح تمليك له في مرضه
الذي قدمته فيه واما عتق الجارية الذي اقربته الاخ واجان فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن اخيه واما
البنت وهو النصف في الجارية فهي بخيره فيه وان شأوت حرمتها واستسعت والولاء لها وان شأوت
صنعت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند ابى حنيفة واما عندهما ليس للبنت الا
الظمان مع اليسار او المستعانة مع الاعسا والله اعلم **سُئِلَ** في رقيق ثمة لافرة وبقية لابنها اعتقه
المرأة وماتت عن الابن فقط فالحكم اجاب الابن بخير ان شاء اعتق ببقية وان شاء واستسعا
في قيمة ذلك هذا اذا لم يخرج عتقها كلكه اما اذا اجازه فيه جاز وعتق جميعه مجانا لان العتق بما يوقف
على الاجازة اذا صدر من العضولي وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا اجاز
جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع العضولي
ان شئت والله اعلم **بَابُ الْاِسْتِيلَادِ** **سُئِلَ** في امر ولد استعارت من جرة حليا

مطلبت
في رقيق بن
امراه وانها
اعتقه لأم
وماتت عن
الابن ففعل

مطلب منها فانكرته فاقم عليها بينة فادعت انه سرق منها هل تصدق في دعواها ام لا وهل للقاتل جسد
مدعي يظهر له فيها انها لو كانت العين المستعارة باقية لاطهرتها وهل قالت امه الحنفية ان الرق من مانع
لزوم الجسد بحق الغريم لا اجاب المقر ان امر ارم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في
يدها ملكا كاملا فارجع الامر على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لانها وما
في يدها ملك طلق لسيدها فارجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيره وان سمعت بحضرة وبنت عليها
الاثر بعد الانكار وطولت بعد الحشية ولا يطالب السيد ليس للقاتل جسد ما فيه من ضياع حق السيد
ولا يصح الاطلاق بان الرق يمنع لزوم الجسد بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب ان
الحجر يقع في القول لا في الفعل واختلفا فانهم والله تعالى اعلم **كِتَابُ الْاَيْمَانِ**

مطلبت
استعانة
امر الولد حليا
فطلب منها
فانكرته فاقم
عليها بينة
فادعت انه

اجاب لا تطلقوا اليمين المذكورة لتنفى الالاباث كما سترث به العلماء اذ هي بالاباث لتفطير
 بالدم والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي يجوز الاقتصار على احدهما ولم يأت بواحد منهما
 فكان نفياً وقد وجد النفي وذكر اغلب علمائنا المسئلة هي في البحر في موضعين الاول في شق قوله وقد تضمن
 والثاني في شق قوله لا يفعل كذا تركه ابداً وكيف بحيث وقد اتي بالواحدة بالاجماع ولا يخلف الحال بين كونه
 بامهلاً او عالماً لعدم صلاحية لفظه بالاباث بطريق من الطريق فافهم والله اعلم **سئل** في شاة طلب منه شيئاً
 ان يتخذ لهم مأدنة فاجابهم الى ذلك فقالوا لانصدك الا ان تخلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق
 الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل بحيث ام لا **اجاب** صرح علماً بان الخلف بالاباث لا يبد
 وان يقرب بالتاكيد وهم الدم والنون قال في البحر لا بد من ذكرهما كما في الخط والخلف بالعربة ان يقول في الاباث
 والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرر بان التاكيد بثرة لا في آخر كتاب الايمان قد علم انه لو قال والله افعل
 كذا انه يمين النفي وتكون لا مقطرة وليست للاباث اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا منه في الاباث فيلحق
 هذا والله وقال الشيخ على المقدسي في شاة الكثر المظوم اقول على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً لعدم الدم
 والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بشارده بعض الناس بأنه بحث يصادم المنقول فلا يعتبر فاذا علم ذلك
 علمت عدم حنث الشاة المذكور اذ يمينه النفي لا للاباث وقد اكثر علماً وانا من ذكره المسئلة وذكرها الهنات
 من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضاداً مما ثبتت وجبت الدم والنون ثم قال من
 فيه فخرج عليه اذ قال والله اقيم فقياسه انه ان قام حنث وان ترك العياد فلا لأن المحلوق عليه هو نفي العياد
 اذ لو حلف على اشارة لا فترن بالدم والنون على ما سبق والله اعلم **سئل** عن رجل حلف انه لا بد ان يروح بكرة
 التهام الى فلان فذهبا لينة في مكانه الموعود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل بحيث ام لا **اجاب**
 لا يحنث والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت
 الى بيت معين هل له سبيل الى مكانه ولا يحنث ام لا **اجاب** سبيله ان يخرج من الشام الى غيره والى
 قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحنث اذ الاصل ان اللطف اذ جعل له غاية وفات تبطل اليمين عند ذاك
 ويجوز خروجه الى ذلك فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخامري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحنث
 لأنه جعل اليمين مؤقتة بوقت ففتنهي بانها مادام او كان او استمر او استقر او طول ما الامر كذا او مازال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومة وفعل ذلك الفعل
 فعلة واليمين منهية فلا يحنث صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل
 وفتاوى ابى الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبرة البحر لا يفعل كذا مادام بخامري فخرج منه ثم يروح
 فاذا عاد عاد واليمين منهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في يمينه هو والحاصل ان الفعل مستفيض في
 والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطيب الذي يجيبه ابوك نأفك الله
 فقط هل يحنث بغيره ام لا وهل نفس اللحم اذا اتي به غيره ويطبخه غير يحنث باكله ام لا **اجاب** هذا مختص
 للعام وفيه تخصيص العام بصحبة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فصح لاسيما فيما بينه وبين الله فلا يحنث

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 عند الليلة
 بغير تاكيد

مطلب
 حلف لا بد ان
 يروح الى فلان
 يروح الى فلان
 فذهبا لينة
 في مكانه
 مطلب
 حلف لا يسكن
 هذا البيت
 مادام في الشام
 فالحيلة ان
 يخرج منها

مطلب
 تشاجر مع
 ابن خاله
 حلف لا آكل
 من الطيب
 الذي يجيبه
 ابوك نأفك الله

مطلب
قال لغيره
بالشي
او يعاد
تفعل
اولا فعل

وإذا أتى به غيره وطمحه غيره لا يثبت لعدم وجود شرط الحسنة والله اعلم
الحمد لله بحمل الصور وضمنت الاشياء في روعه
والله وحده قد الذين اتعوا من بعد
خلد قد وفاق اسلافهم في قوله البصير ايضا والخير
هو الحليل اعني حيدر الذي وهو الحليل في الدكا والبر
في مقسم على الذي يدعوه لاخل وعمل او لا يتلو
يلزمه شرعا له الاحاطة فاقنا باوجه الامسا
احسن بجاننا لا قدما كما يرجو انما شايئا فشاكا
ودمت في عمره سائر ما اهرضض طمحي الله
مجد وهو الملق بالكمال الراعي عمو من يلى دى الحلال
وهو لى بهاته وذاقها ومن لا يراق الورق قد سما
والله وصحبه ككرا وحسن بالمفضل والاعا
وقيل لا واه لمعتد فالوه حتى فيه لا يشدد
اتما اذ اقل عمو طمحه وشورة الميل وما طماها
دع يدل بامتناع بالاله او المسمى او بحق الله
وذكر قد واد ما يبله بالله او حقه ان يعقله
مؤثر في الحلال دى الكمال فمما الذي يرى بالافتصال
واقطع مسئلة برسل خلف بالصلى من ربيته انها لا ترجع في قدر النسبة لاخلها ودهت بقصد الحلال
او الخساسة او بقصد معاير الروح الى اهلها تراثت اخلها بعدد روعها بقصد مدا كرحل يقع عليها الظاوق
بذلك حيث لا يهت له احاس لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة عند لان الرواح بمعنى الدنيا والمرد
والاعتسا للقصص عند الخروج فاحترت لغير اهلها سم ايتها اهلها لا يثبت والله اعلم مسئلة في تبايع
احاسهم وقت عدائهم الاكل اخضر واحد منهم حراما يا حاشا بكم وان لا يؤكل فاقسموا على كل من بعد
ويستأخذ يدعونهم الى اكل فطلب واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل باويا الاكل الكمال الدرجة المعقل على
ولا يقع على الصلوات احاس بهم يستدق ولا يقع عليه الطلاق والحالة هذه لان العقد المذكور كناية
مرداوتة واحقاره ولعرفه قاص مشله ملاحت مثله وهذا اعلم اكثر مما يقع للناس من مبادي هذه وقديرا
من اعيان من اوتي من حلت بالطلاق لما في قائله على السدادى ليعقوب بعد النساء بيمينه هذا لما من
مشيرا الى رسل الله لا يقع عليه الطلاق معلا كما تاطلاق المذكور كناية من احتقار المشا الى الله اعلم مسئلة
في حلاله امرع احية وحلف ما حلالا في ما يصاحبه مما الحيلة في استماع الصلوات بهما من غير حرج احاس
داخله ليدعى بالاصحاح من هذه الدعوى ومن بعد المال فوكل فيه ككرا لا يثبت بطلانها وادخلت الدعوى عليه

مطلبت
حلف بالطلاق
من روجه
انها لا يرجع
لا اهلها فخرج
لا يرجع انت
اهلها لا يثبت
مطلبت
حلف بالطلاق
انه لا يؤكل
باويا لا اكل
الكامل بيمينه
ولا يقع عليه

مطلبت
وحلفه من حلف
به لا يصح
احاد

مطلب
لو قال طلاق
مضى ثلاث
او قال است
ثلاث
محا

الاستمرار لو قال انت المتألف و بوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرة لا صفة للطلاق المضمر فقد بوى
ما لا يعتد له طلق فلم يقع ولو قال انت متى ثلاث و بوى الطلاق طلقت لانه بوى ما يعتد له وان قال لربو
الطلاق لم يصدق وان كان في حال المدركة الطلاق انه لا يعتد بالرد ولو قال انت ثلاث واصبر الطلاق يقع
كانه قال انت طلاق ثلاث كما صح في المحيط و طاهر ان انت متى ثلاث وانت ثلاث عذف متى سواء في كونه كذا
واما انت الثلاث فليس كما يتي في الاحكامية وفي فتاوى القضاة اذ قال المالك متى ثلاث ان بوى الطلاق
طلقت وان قال لربو الطلاق لا يصدق اذ كان في حال المدركة الطلاق كمن في الحامية جعله متى ثلاث لا يعتد
النية فيه امتلاك وحوالي المضاعف او في كذا يشهد به بطر العقب وفي التارعية عن الحجة ترأسه الحجة ان
يقع الثلاث اذ اوى وفيها عن العقب اذ قال لربو الطلاق يقع بقوله تراقيم للتأمن في
وبالرد المقصور في ثمانية له وقوله تويسم التاء وممكن الواو مقفاه است وبه معناه ثلاث فتحصل ان
اللفظ اذ احتل الطلاق معين وحاصل النية وعن مدرك عن ما كان اللفظ او غير لا يقع واحتمل البعض
المسألة طاهر اذ يحتل اذ هي مع امك فان طلقك وقوله الذي تجلبي بياى من الصبر المعنى بالطلاق
يكون نداء من اطلاق الكل والارادة النفس وعوضا عن ويحتمل اذ هي مع امك حتى يشكك عن بقوله
الذي تجلبي به وى اى جملة النية عنه لعل السر يكون ثلاثا فلو اذ الحقيقة لا يقع قال في العلم سئل
في رجل له بنتا حطتها من حالها فحلفت بالطلاق ثلاثا له لما خذها رجلا غير ولده فهل اذ بوى الطلاق
مغضوبه وان لا يمكنها من التزوج فزوت نفسها فزاد من ميرها طبا الاول هل يقع عليه الطلاق
اجاب لا يقع والحالة هذه والله علم سئل في رجل حلف بالطلاق لا يشرب المتق فصا يصنع
في الدواة ويشرب من دغانه هل يحتمل ام لا اجاب لا يحتمل للعرف كما في لياكل كما اذا اكل ثم التمسك
سئل في رجل من قرية من قرى فلسطين تشا حريم رجة حلف بالطلاق ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا البر
من العام القابل وانما مثل هذا البلاد هل اذ اسأروا عن متنى فلسطين كما اذا كان في بيوت التجار او عكلا
سأل في ذلك اليوم ياتي بميمه ام لا اجاب نعم بقرية او بلد عن بلده بعيدا لا تطبق الا
معه فانت على علم بان هذا التقريب والله علم سئل في رجل حلف على صهره انه لا يرسل من هذه القرية فعلم
عليه ورجل فصر اهل يحتمل ام لا اجاب مقتضى ما في شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستد لا يمان
فتاوى قارى الهدية انه اذا اوى لا يمكنه من رجل فقرأ لا يحتمل والله علم سئل في رجل حلف على زوجته
ما يجلبه با ترويج الى امرها هل اذا استغفرت وراحت لم يحتمل ام لا اجاب لا يحتمل لانه ما حلفا
وهو معنى لا ادعها والمصريح به في مثله عدم الحث بالذهاب في النية بغير الاذن منه والله علم سئل
في رجل عمر عن الفعل المأخوذ عليه ويمسه موقته فهو ما حلف لا يثبت هذه النية في هذه البلد فعلمت عليه
او بها ولم يمكنه المروح الا بتسور السور وفيه اهلاك المسمى غلما هل يحتمل ام لا اجاب لا يحتمل
في منقح حلف لا يمكن هذه الدوافع ولم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحتمل وفي المحيط
حلف لا يشكها خرج فوجدناها معلقا بحيث لو يمكنه فتحه ففعل عيشت وقيل لا يحتمل وبه اقوى الاليت

مطلب
فما اذا حلف
رجل من امر
است احبها
عالم لا يحلف
عنه لانه
خص من الحلف
مطلب
اذا حلف
لا يشرب الزوا
فوضع غيره
وشرب لا يحتمل

مطلب
حلف على صهر
لا يرسل من هذه
القرية ورجل
فصر اهل
مطلب
حلف على رجة
است لا يحلفها
لغيرها
وراحت في نية
لا يحتمل
مطلب
حلف على
هذه النية
في هذه البلد
فعلمت عليه
مطلب
حلف على
التي يمكنها
الخرج
فوجدناها
معلقا بحيث

والله

والشهاد بالشهاد والمأصل ان الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند اخيصة
ويجوز ان يغم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولها هو والدين يمشوا في العلم **سُئِلَ** في رجل حلف بالطلاق
انه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى تركها فهل له حيلة في ركوها مثل لا المس هذا التقيص ام لا **اجاب**
لا حيلة له في ركوها الا ان ينوي يمينه ما دامت مهر ولا يقاس بلاء المس هذا التقيص لانه عندنا اخذت بيمينه
بعد نزعه شيئا من خيطه لبقاء الاسم فيه والله اعلم

كتاب الحدود

سُئِلَ في فتاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه **اجاب**
ان لم يتبع شبهة سقطت الحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بتمام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندر في الحد
عنه بها ويجب لها من المثل لانه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر وعقر والله اعلم **سُئِلَ** فيما لو اقترأ بالسرقة ثم
بجع او انكر الاقرار هل يقطع ام لا **اجاب** لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنه الفقهاء ان البجع عن الاقرار
في السرقة والسرقه صحيح كالزنج في الزنا وضحاها ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا يقبل **سُئِلَ**
عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزليعي واكثر الشرايع والقنا
والله اعلم **سُئِلَ** في شقي تخطف بكر اصغيرة ووصل اليها وادخلها عند من هو اسقى منه فاحضر ابن عم
مع وجود ابيها ففقد له عقدهما فلم يلحقه من ابيها اجماع ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وفقدت
الى ابيها واصابا الزوج جذام وهو يطلب من ابيها ان يسلمها له هل ذلك ام هو حرام **اجاب** لا يجب
عليه ذلك بل غير عليه حيث لا واكله سابقة ولا اجازة لاحقه وعنده من المثل بوطئها بعد العقد الزبور لسقوط الحد
بصورته فوجبا لعقر باليتم والله اعلم **سُئِلَ** في محسن شقي تخطف بكر او ازال بكارتها وهربت منه الى

اهلها فتبها يريدان يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزمه **اجاب** نعم يجب منعها واذا
ادعى شبهة لا حد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار او البينة ويجب
باحد نوعيه ان كان محصنا رجما ولا يجزئ اذ كل موضع سقط فيه التحريم فيه الزنا في مواضع ليس هذا
والله اعلم **سُئِلَ** في رجل قذف محصنا بالزنا بخصم من له اقامة الحد ودفع بطل بالحد ففقد ادا
من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخا القاذف في الديانة
اجاب ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادة عدم القبول
ولو تاب عندنا لانه من تمام الحد فلم تقبل له شهادة ابدا ولا يقبل قول القاذف في الديانة صرح به علماء
في المتن والشرح والفتاوى والله اعلم **سُئِلَ** في رجل وطئ زمكة كريمة في فرجها وهي ملك الغير فماله

شرعا **اجاب** يعز ونيشهر في الثانية لصاحبها ان يدفعها اليه بيمينها بالثقة ما بلغت وفي التبيين
يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكرنا ولا يعرف ذلك الا سماعا فيجل عليه اهل البحر
والنظار انه لا يجبر على دفعها اذ يعنى ان شاء صاحبها دفعها بيمينها ثم اذا دفعها له بيمينها اندفع واول
ذلك لقطع الحد بذلك كما اذا شخص تحدث بحكايتها والله اعلم **فصل** في التعزير

سُئِلَ في مؤمن قهرس بغير استة الايمانية في بيان سرقة فلا مة رجل واذا وهده بالغا فاقوا موجبة التعزير

مطلب
فيما اذا عجز
عن الفعل
المحلوف عليه
واليمين موقفة

مطلب
لا يخلو وطء
في دار الاسلام
من مهر وعقر
مطلب
اذا اقترأ بالسرقة
ثم رجع وانكر
الاقرار هل
لا يقطع

مطلب
خطب بكر
صغيرة
ووصل اليها
ثم عقد عليها
من ابن عمها

مطلب
خطب بكر
وازال بكارتها
وهربت منه
ويريد غصبها
يجب منعها
وعليه مهر المثل
ان ادعى شبهة

مطلب
قذف محصنا
فقد ليس
ان عتق ثانيا
لهذا القذف

مطلب
وطئ زمكة
ملك الغير
يعز ونيشهر
لصاحبها
دفعها اليه
بقيمة الله
بالقيمة ثم تدفع

مطلب
قهرس بغير استة
الايمانية في بيان
سرقة فلا مة
رجل بالغا فاقوا
موجبة التعزير

فاذا ترتب عليه وهل يلزمه بالفراسة الايمانية الصداقة اتم اخروى او جرم دينوى اتم لا اجاب
 يرتب على الاثم المذكور بايذاء وتهديده التعزير الشديد لكرهية الحق وبغضه القسدا اذ القرا ايمانية
 والمضطر الانوار الربانية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب ومن
 تجلب لرها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب وانما يعلم عمل في شتمه تيسر الناس بينه ولسانه بسعيه
 في الارض المقدسة وعوانه وياخذ منهم لنفسه لا ويجعل ذلك له وطيفة استغلال بها وعليها تمالا
 هل يسم من اهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم
 فماذا يجب عليه احاسب بهم يسمع الاخبار بكونه شتما ربائيه ولسانه سوادا كان حاضرا او غائبا لان
 الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتخضة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الذم
 المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المحر والذى لا يقبل لانه لا يكون الا في ما هو حق
 خاصة وهذا حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انصت علما ونايان المخبر بذلك لظلم الامر والثواب المحر عليه
 كانوا مخلصين بعضهم دفع كلمة التعذر اقامة المسلمين للحاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تعذر
 بانه لا يرجع الا بالقتل وانما السعاية والعوان فنص عبارة ملما مذهبا بـ خيفة النعمان انه يثاب قاتل
 لما فيه من دفع شره عن عباده الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعها المشهور رائد
 بالبرازية الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنايات وقال في جوابه الفتاوى في
 السادس قال القاضي الامام تلك الملوك ابو العلاء الناصبي لما سئل من مفسد يشغى في الارض بالذم
 ويوقع بين الناس الشر وافعا الى السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروعا عليه واجب
 لنفسه والقتل فيه مقنع شاهن شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب اكل من هو بيع انتهى
 وفي المحتج راي مسلما يري عمل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصالح الملك
 وجميع الظلمه باد في شئ له قيمة وجميع السعاية فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله ثاب
 الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات لا نور اعلم عمل في سماع في الارض بالقتل واجب عليه تعزيره
 بحاله وادع لامثاله اراد في الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفعا للضرر عن الاسلام والمسلمين حشما منه
 عليه علماء الدين وافتى بجل المنبتين فتعرض لجماعة بامتياز صيه من يد وترك اقامة الواجب عليه وسلم
 وتكفولو واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك المالك
 الله توفيقا الصواب لاشك انهم يستحقون بذلك ما يستوجبون من يشفع شفاعته سيئة فـ
 جل من قاتل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال اهل التفسير الكهل النصيب اى عليهم وا
 نصيب مساو لباقي القدر قال القاضي ابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها اعادة
 المسلم ولادفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجهه الله تعالى وكانت في او غير جائزا وكانت
 مدعى حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول
 صلى الله عليه وسلم يقول من كانت شفاعته دون حد ودالله تعالى فقد ضاها الله عز وجل ومن عبا

مغلطت
 اذا اضل الناس
 جده ولسانه
 واحد منهم
 ساقا لبقه
 وطيفة
 له واستبدت
 الحاكم العقل
 بشي من ذوات
 لم يرد بها
 وتبرهن بها
 تراه وانما القدر
 وللخبر الثواب

مغلطت
 اذا راي مسلما
 يري في شئ له
 قتله وكذا
 المكابرة بالظلم
 وقطاع الطريق
 مغلطت
 اذا وجبت عليه
 تعزيره وادع
 الامام اقامة
 ذلك عليه
 به اما من
 من ذلك عليهم
 الاثم بقدر
 ما انشغلوا

بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
 بعير قد عصى في يدهم ويترفع عنها بذنبه رواه ابو داود وابن عثبان في صحيحه قال الحافظ في تصحيحه انه قد وقع
 في الاثر وهلك كما البعير اذا ارتدى في يدهم يترفع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابى الدرداء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انما رجل خالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى لم يرزل في غضب الله حتى يترفع
 وعن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد
 صناد الله في ملكه ومن اعان على خصوصية لا يعلم الحق ام باطل فهو في سخط الله حتى يترفع وعن ابن عباس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالما بباطل لينقض به حقا فقد ربح من ذمة الله وذمة رسوله رواه
 الطبراني والاصمغاني وعمران بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم
 ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس
 ذلك الجليل العجيب والمجيب ان سقى الجماعة المذكورين على خلاص الشق للذكور يستحق في سبيل الشيطان
 وكبره عند المؤمنين الذين يستحقون بها في الدنيا الاثمات والتعزير في الاخرة عذاب الله ودخول جهنم
 وبئس المصير والله علم مسئلة في ذي صلاح وعلم ودين سرقة كسبه من هجرته الكاشنة بمسئله جارية من
 ذنبا على ظنه انه السارق لما اخبر راضى بلن بها فتوا خبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساة
 ان يبين له الحال بالمراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح او عتاب اجابته عليه
 بذلك جناح راعيا لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس يذني عنف وكان من ذوي الالباب والستائر فاما سنا
 بمادة تخرج الحق من الظالم الفاجر فمن الشريعة علم ما من علمها من جعلها من جعلها وقد صنف الناس في
 الشبهة الشريفة كتبها مستعدة وقد صرح في البحر فغلا عن التبيين المعروف بالسقرة اذا وجد رجل يذني
 في طاعة غير مسخوخة بالسقرة ليس ان يفتكه وله ان يأخذ ولا امام ان يحبس حتى يتوب لان الجبس
 لتوبته منه يرفع اذ والله اعلم مسئلة فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسيما على قتل رجل ظالم اشهاد
 عدوله فاذا ابلغ شرفا اجابته قد تقر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس بها حد مقد
 والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المقر المدعو
 ويعزير الترفيق في القتل قال في البحر المراتب شرح كثر الدقائق وقد ذكر وايضا في العلماء التعزير بالقتل في
 اسنائه وذكر من تجلها جميع الكبار والاعوانة والسقاة والظلم باذن شئ له قيمة فكيف الساعي على
 قتل نفس معصومة ظالم فقتله يجوز قتله تعزيرا واما اغريه عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله علم مسئلة
 في شق سعي بالمران حاكم المستناب كاذبة قاصدا تعزيرا واما ما ذاب المرشعا اجابته من مسئلة
 اكثر علما واما اراد هناك كبره وشبهه ما مسئلة السقاة والاعوانة واما قتل الكبار فها هو الا انما الا ابو
 الناصي فيها لفظا هو الشريعة عليه فانه لا ينفذ فيه فتع شاه من ملك الملوك العلاء نظم الجداكل من هو يترفع
 وقد ذكر البنزات المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع فاحسب في الكرامة وفي الحقا وذكرها في من الغفار
 شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحة الله تعالى عليهم وحشرنا في رزقهم من فقوهم الاقل

مطلب
 اذا سرق من
 رجل صاعا من
 زرع حنطة
 فقتل عليه
 ان هو السارق
 فاما حاد الذي
 الذي لم يغري
 بالخذ عتقا
 بذلك لا يخرج

مطلب
 التعزير في كل
 معصية ليس
 فيها حد مقد

مطلب
 فمن سعى الى
 الحرام الشك
 في تفرقة
 واما كبره
 قتله وعدم
 قتله معصية

مطلب
في عقوق
الاب

وغير ذلك كما هو واضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم
ابيه ويأتي له بكل ما يشوش عليه ويؤذي سكا معه بذره مسينا في حقه قائما في اضراؤه يأمر
لشوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويوحى اليه بالضرب ويشيع في سبته وشتمه وادلاف
عرضه وهتكه وقد كان زوجته امرأة فعلاه الدين بهذا السبب وساله الاعانة عليه فزاد في الشتم
والسب وهو عقرت نفرت صفيت عفتت وقد كبر الا ان وضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن
الاكتساب وابنه المذكور في عقوق الشباب قبل يلزمه بتمقته ونفقة والدته ويجب عليه بحسن
عشرته معه ويضمة الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا ولكم الثواب من المؤمنين
الخلاق اجاب يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع من الائمة والفقهاء
لارتكاب كبيرة لم يقع فيها خلاف بين ائمة وقد قال صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم رغم انفة
ثم رغم انفة ثم رغم انفة قيل من يارسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر احدهما او كلاهما فمراة
الحنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والديه قالوا
يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب الرجل يسب اباه ويسب امه فيسب امه
ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللاتق بحقه بجاله الزجر لامثاله
لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق
بل صرح كثير بانه واجبه عليه مع قدرته على الكد اذ لا يلق بالشباب الكسوب ان يكلف اباه الى التقصير
والجد وقد اوعد العاق بعدذاب النار في احاديث تخرج عن الحدس بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر
على ذلك كان ممن حذر الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فياخذ باختيارها
ذلك فقد وقع نفسه في اشد المهالك والله يجازيها بالسلامة في العرض والدين وان عظم
بالصالحات والمسلمين اجمعين والمجد لله رب العالمين سئل في رجل تعدى بدخوله دار زوجته
بغيبته بغير اذنه وبها زوجة اخرى اجنبية عنه هم عليها ونقل اخوته مع جميع ما لها مرة اسبابا الى انا
غصبنا هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللاتق به وهل
اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها اليه اياها
بالدعوى والشهادة ام لا اجاب نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها
شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحانوقي مثل هذا فاقى باصورته في فتاواه يلزمه ردّها
ورد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ويجب على المتعدى باخذ الزوجة والامتعة ودخول
دار الزوج باذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم مجمع
عليه لا خلاف لاحديه واما احضار المدعى المنقول ليس ارالية فالتون والشرح والفتاوى طائفة به
فيجبر المدعى عليه على احضاره لما ذكره والله اعلم سئل في رجل يؤذي المسلمين بالتي على اخذ مضامينهم
من غير خسة ولا اهلية للاستحقاق فماذا يترتب عليه وهل يجوز الشقي به الى الحاكم بسبب ذلك لا يحل

مطلب
اذا امتنع
الاب من
الخروج من
ملك الاب
بعد طلب
ذلك منه
يعزير بما
يليق به

مطلب
فيما اذا هم
على دار زوج
اخته وبها
زوجة اخرى
اجنبية منه
وافزع اخته
مع امتعتها

مطلب
اذا كان نوزي
الناس باخذ
وطائفة من
غير خسة او غير

وقد اذعن القاضى صاحب وطيفة من وطيفته بغير حجة يستعمل ولا يفتي على ما كان عليه
اجاب بترتيب عليه انظر في كتب علماء ان من يؤذى غيره بقول او فعل ولو بغير العين
يعتد به في الجور من غير حجة اخذ وطيفة الغير بغير حجة وبعد جواز اخراج الوطيفة عن صاحبها قلنا
لا محل عزل القاضى لصاحب وطيفة بغير حجة وعدم اخلية ولو فعل لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى
الحاكم لينه فقد قال في الظهيرية رجل يصلى ويغتر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السططا
به والله اعلم سئل امير اسلم رجل بعت ابوه له الى فرضه يا فاليبيعه بعرفة امينها فباع البعير
وبقى البعض والنفى فردة ووضع مكانها فردة فغترافى وانكشف امره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرماة وايد بكتابة قاضى نابلس عليها باعترافة له وبجلى ليعرض على حضرة الامير ليرد عنه من مثله
ذلك على الامير ردده وتعقيره وتعزير ام لا اجاب نعم لا يردده ومنعه وفبره ومنه
واقامة التعزير عليه وايصال التعزير اليه لا يحكم به بالخيانة وخونه الامانة ومن ارتكب المعاصي فمعد
بالاخذ بالنواحي فليس لمن يعصى المقيس حرمته وما للذي ينهى الفساد مقام والله اعلم سئل
في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا احمق انت لم ولا ابوك بل كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه
اجاب يعزير القائل فقد قال في النظم التوحياتي ولا كرم من يا كافر وعوئلم وباءها اثاؤها والويعز
وقد ذكر شيخ الاسلام في الشخصية في ترجمه ان الحنابلة المتوحي في هذه المسألة ان القائل لئلا يقتل
ان اراد الشتم ولا يعتد كثيرا لا يكره ان كان يعتقد كراغا عليه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر
يكره لانه لا يعتد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كرا ومن اعتقد دين الاسلام كرا كرا
وقد اجتمعوا على انه يعزروا الله اعلم

مطلب
او احاطت به
الامانة من
لا يرد عنه
تعزير عليه

مطلب
واقبال الآخر
يا كافر يا احمق
يعزير القائل
ولا يكره ان
تراد الشتم

كتاب السرقه
سئل في رجل فقد بعض امته زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته لسانها هل اذا
عليها سرقه الامته يقبل محرمة قوله وتحبس ونس يجذب مجرم ومواد ام لا اجاب لا يقبل قوله
المحرمة من البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان لان السرقه من حيلة حياء
الحدود التي يحاط فيها غاية الامساك وتدرأ بأذى شبهة وقد ورد في الحديث الشريف اذروا ولا
بالشبهات ولا تحبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في التحنيس لا يغني بعقوبة السارق لانه جور فلا
يغني عنه والله اعلم سئل في رجل تهم بسرقة او غيره مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس مجرم
الاتهام ام لا بد من شاهد عدل واثنين مستورين اجاب لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان
مستوران او رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علما وانا به
ومن رتب به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله اعلم

مطلب
هذه من عين
بعض الامته
زوجة ابنه
قاهم امرأة
تدخل لا يقبل
قوله الجور من
البيعة ولا يعتد

مطلب
فيما اذا ثبت
او غير ذلك
محرمة الاتهام
على الامام من
عدل او مستور

كتاب النير
سئل في كنيسة عربية مسجدا جماعة المسلمين وشرفها مسجد جماعة المسلمين ايضا اقام بكل منهما
شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة تنفع بها اهل المسجد في التوصل ومياطرة الوضوء
ومقدما الصلوات وبها شرف تنفع بها عباد الله تعالى عند نصارى الكوفة الى البحر الذي بها فقطعوه

مطلب
ليس لاصل
الذمة الرضا
في الكيسة
سعة وبناة

واقاموا بها جدراناً واصنافاً الى الكنيسة رافعين اصواتهم بيادين المسبح على وجه الاظهار
 ناقلي انواع اطعمة لعلهم بالصبح والتمياط مظهرين انواع الفرج والبذر والاستبشار
 لاصنافها الكنيسة ثم انتصروا بهم على اهل الاسلام بمنع المجد من عن الانشقاق بها وقد حصل
 للمسلمين بذلك غاية الضرر والايام فهل يكون من ذلك مع انه لم يعتد لهم ذلك فيما سلف من
 الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرارهم والاذغام ام لا لما فيه من المذلة والاهانة لا
 الايمان اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه لا يجوز الزيادة في الكتاب القديمة على
 النمط الاول لا في البناء ولا في الارض واصناف البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض والحداد
 زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع واذا وقع برفع وخصوصاً في بقعة لم يثبت
 كونهما فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك
 ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعل في بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل
 ترميم واعادة مطلقاً وانصرف له وله والجهور وان قالوا بترك الترخيص لهم في اعادة المهندم
 وترميمه كما كان من غير زيادة بنقل او تزيين او ارتفاع او اتساع انما سألنا ذلك لانه مجرد
 تأخير للمعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم ايضاً على القول بانهم مكلفون بالنمو
 واما اعانتهم على ذلك بالقول والفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بمعونتهم والتزج
 بذلك في نصرتهم فرأى على رأسي في عالم الرؤية عامة نصرتي ابارنا الله تعالى والمسلمين من ان
 نكون اعدائنا في مثل ذلك وانقذنا منه وكره من هذا الماوى والمهاك والواجب على كل مسلم
 ان لا يعطى الدية في دينه وان لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاسماء والنظائر في آخر
 القرن الثالث ان السبكي نقل الاجتماع على ان الكنيسة اذ اهدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة
 ذكره الشيوطي في حشش المعاصرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت بسبب
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة سجادة
 زويلة قبلها الشيخ محمد بن ابي اسحق قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم
 يتجاسروا كما بفتحها والوجه ان في اعادة بنائها بعد هدم المسلمين لها استخفافاً بهم وبالاسلام
 واتحادهم وكسر المشوكات واسقاط الكبر وهو لا يجوز والكل في ذلك للعلماء وهم لله تعالى
 واسطة والعلم سائل من يجوز الذي تعلية بنا اثم لا اجاب بما اجاب به فإولى العداية بقوله
 ان اهل الذمة في المعاملة كالمسلمين بما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يحز المسلم لم يحز لهم
 وانما يمنع من تعلية بنا اثم اذا حصل ضرر لداره من منع من هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضى
 ابو يوسف في كتاب الحراج القاضى الى ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منفردين
 وهو الذي افتى به انا هو وقوله وذكر القاضى ابو يوسف يخيفهم منه انه يقتضي عدم تعلية بنا اثم وهو
 ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعلية بنا اثمهم فكان ذلك أولى وسئل قبله

مطلب
 يجوز عند
 الجهور واعادة
 المهندم من
 الكتاب
 غير زيادة
 على ما كان
 ولا يجوز
 اعانتهم

مطلب
 يمنع الذمة
 من تعلية
 البناء اذا
 حصل منه
 ضرر لداره
 في ظاهر المذهب

فَلْيُجَوِّزْ لَاهِلِ الدِّمَةِ أَنْ يَتَلَوَّنَاهُمْ عَلَى بَنَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْكُنُوا قَرَارًا عَالِيَةً بَيْنَ الْبُحَيْرَةِ وَالْمُسْلِمِينَ
فَأَجَابَ لَا يَجُوزُ لَاهِلِ الدِّمَةِ ذَلِكَ بَلْ يَمْنَعُونَ أَنْ يَسْكُنُوا مَحَلًّا لِلْمُسْلِمِينَ وَيُؤْمَرُونَ بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا كَانَ
مُسْتَفْرَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ قَوْلًا قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ لَاهِلِ الدِّمَةِ ذَلِكَ تَخَالُفَ لِقَوْلِهِ وَأَمَّا مَعَ مَنْ تَحْلِفُ
سَائِلُهُ إِذَا حَسَلَ مِنْ رِجَالِهِ لَكُمَا عَلَى مَا ذَكَرَ النَّاسِي أَبُو بُوَيْسٍ لِقَوْلِهِ وَهُوَ الَّذِي أَخْبَرَنَا بِمَا وَفَى النِّظْمِ
الْوَهْبَانِي وَلَيْسَ رُفْعُ بِنَاءِ الْوَهْبَانِيَّةِ بِمَقْصُودٍ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ كَلَامِ قُلْتُ وَفَى الْكَلَامِ اشْتِغَارُ ظَاهِرِ مُنْعِهِ
مَنْ أُنْشِئَ الْبِنَاءُ عَالِيًا عَلَى بَنَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ هَذَا وَإِنْ أَخْبَرَنَا بِهِ قَارِيُ الْهَدَايَةِ لَكِنْ الْأَوَّلُ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرًا
الْمَذْهَبِ وَأَخْبَرَنَا بِهِ أَيْضًا قَوْلِي مَدْرَكًا لِلنَّجْدِ الشَّرِيفِ الْمَوْجِبِ لَكُونِهِمْ لَمْ يَمَّا كَانُوا عَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
مُسْئَلٌ فِي دِيرٍ مَعْدَةٍ لَسْكَنٍ رِيحَانٍ طَائِفَةٍ الْأَفْرَاحِ الْقَاطِنِينَ بِالْعَدَسِ الشَّرِيفِ وَبِهِمْ دَوْرُ بَارِيَةٍ
فِي مَلِكِهِمْ مَلَاحِقَةٍ لِحِجْرِ الدِّيرِ وَقَدْ تَشَعَّتْ غَالِبُ سَائِرِهَا وَالذَّوْرُ قَدْ أَهْدَمَ غَالِبُ بَنَاتِهَا وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ
الْمُسْلَطَاتِي فِي تَعْمِيرِ الدِّيرِ لَعَدَّتْ لَكُمُكُمْ وَمَلِكُهُمْ قُلْتُ لَمْ تَعْمُرْ مَا تَشَعَّتْ مِنْ بِنَاءِ الدِّيرِ وَاعَادَةَ مَا أَهْدَمَ مِنْ
الذَّوْرِ وَالْبَارِيَةِ فِي مَلِكِهِمْ وَقَدْ فُتِحَ أَبْوَابُ الدَّوْرِ مِنْ دَاخِلِ الْحِجْرِ دِيرُهُمْ لِيَسْكُنُوا بِهَا وَيَحْفَظُوا بِرُفْعِ بَنَاتِهَا لِيَكُنَّ
الْبِنَاءُ مَا عَمَّا مِنْ دُخُولِ الصُّبُحِ مِنَ الْبَنَاءِ لِيَأْمُنُوا بِذَلِكَ عَلَى مَا لَمْ يَأْمُنُوا بِهِمْ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ لَمْ يَأْمُنُوا
مَا أَهْدَمَ كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ التَّوْنُ الْمَوْضُوعَةُ لِلصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ الْأَمَامِ الْأَخْطَلِ لَا وَفَى فِي ذَلِكَ بَيْنَ الدِّيرِ
وَالصُّبُوحَةِ وَالْكِسَةِ وَبَيْنَ النَّارِ وَتَعْمِيرِهَا تَشَعَّتْ مِنْهَا وَاعَادَةَ مَا أَهْدَمَ مِنَ الْبُيُوتِ قَالُوا الدَّوْرُ وَالْبَارِيَةُ
فِي مَلِكِهِمْ الْمَعْدَةُ لَلْسَكَنِ جَائِرَةٌ بِالْخِلَافِ لَا لِيَتَّخِذَ الْجَمْعُ فِيهَا لِلْعِبَادَةِ وَاطْلُقُوا شِعَارَهُمْ وَادَّارُوا
أَحْكَوْا بِنَاءَ بُيُوتِهِمْ وَدِيرُهُمْ لِيَحْفَظُوا مِنَ الصُّبُوحِ لِيَأْمُنُوا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ لِيَسْتَعِزُّوا بِهَا فِي ذَلِكَ
وَأَنْ كَانُوا قَدْ نَصَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَسْأَلُوا رُفْعَ بَنَاتِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِأَنْ عِلَّةَ مُنْعِهِمْ عَنْهُ مَقِيدٌ بِالْعَلَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ لِيَحْفَظُوا أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ كَمَا شَرَعَ لَا يَمْنَعُونَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
مُسْئَلٌ فِي يَهُودِيَّةٍ يَمْلِكُ طَبَقَةً مِنْ جَمَلَةٍ دَارِ لِقَاعِهَا أَرَاغَ عَنْ أَبِيهِ الْيَهُودِيَّةِ رَكِبَتْ عَلَى بَيْتٍ مِنْ جَمَلَةٍ دَارِ
لِسُلْمٍ لِقَاعِهَا أَيْضًا أَرَاغَ عَنْ أَبِيهِ وَكُلُّهُمَا سَاكِنٌ فِي الدَّارِ الَّتِي لَهُ كَمَا كَانَ يَسْكُنُ أَبُوهُ مِنْ قَبْلِهِ وَيُرِيدُ
الْمُسْلِمُ الْآنَ أَنْ يَمْنَعَ الْيَهُودِيَّةَ مِنْ سَكَنِ طَبَقَتِهِ وَالْعَلَى عَلَيْهِ قَائِدُ الْأَسْلَامِ يَعْلُو وَلَا يَغْلِي عَلَيْهِ هَالَهُ
ذَلِكَ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلِكَ مُطْلَقٌ لِلتَّصَرُّفِ أَجَابَ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِ ذَلِكَ فَقَدْ جَوَّزُوا الْإِقْبَاءَ دَارَ
الذِّمَّةِ الْعَالِيَةِ عَلَى دَارِ السَّلَامِ وَسَكَنَ هَا إِذَا مَلِكُهَا مَاتَ تَهْدَمُ فَانَهُ لَا يَبْعِدُهَا عَالِيَةً كَمَا كَانَتْ وَمِنْ صَرِيحٍ
بِذَلِكَ أَبُو الشَّخْصَةِ فِي شَرْحِ النِّظْمِ الْوَهْبَانِي وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ سَائِرِ الْأَعْلَامِ سُئِلَ فِي أَرْضِ قَرَارٍ بِجَاوِرَةِ
نَهْرٍ أَهْلُ الدِّمَةِ بَاعُوا مَا لَكَابَهُمْ مَعْلُومٌ لِشَخْصٍ وَسَمَّاهُ بِالْهَلْخَلِيَّةِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلِشَرِّهَا أَنْ
يَبْعِيضُهَا إِلَى التَّرْتِيبَةِ الْمَذْكُورَةِ لَدُنْ أُمَوَاتٍ النُّصَارَى أَمْ لَا أَجَابَ صَرِيحٌ عُلَمَاءُ الدِّينِ وَقَدْ هَامَ الْمُسْلِمِينَ
أَنَّ الْمَلِكَ مُطْلَقٌ لِتَصَرُّفِ الْمَالِكِينَ فَلَمْ يَبْعِهِ لَمْ يَشَأْ وَأُولَئِكَ تَصَرُّفٌ فِي مَلِكِهِ بِاتِّخَاذِهِ مَقْبَرٍ
وَقَدْ صَرِيحٌ فِي النَّارِ حَاثِيَةٍ بِذَلِكَ قَالُوا فِيهَا وَسُئِلَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ اشْتَرَوْا دَارًا أَوْ بَيْتًا
مِنْ دَوْرِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَضَرٍّ وَاتَّخَذُوا مَقْبَرَةً فَلَمْ يَمْنَعُوا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا لَا أَنْفُسَهُمْ مَلِكُهَا فَيَنْفَعُوا لَوْ

مطلبه
در طائفة
من الرهبان
تشعث غالب
بنات مع دورهم
التي بجوار
ارادوا عارة
ما اهدم لهم
ذلك

مطلبه
طبعة لدمع
دار من لقاها
بالارث لقاها
المسلم يمنع
من التمكن
لكل واحد من
بيع من اقامتها

مطلبه
ابن قرام في
جرام غريبة
اهل الذمة
اشترى اهل

ما شأنا في كمال المسلمين اه والله اعلم سئل في رجل يدعوه الشوق الى زيارة القدس والحليل تعرباً
 الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلد فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل
 الذمة فيصحبونه للاس على انفسهم واموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليدفع عنهم
 هل ينكر عليه ذلك ام لا اجاب لا ينكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا
 والمنع واللعب بالحرام وغير ذلك مما يمنع عنه كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة
 المسلمين الحاجة لزيارة القدس والحليل وفي الاشياء والنظار نفلا عن الملتصق بكل شيء امتنع
 منه المسلم امتنع منه الذمي الا الحر والخمير ولا يكن عيادة جاره للذمي ولا ضيافته او ولم يزل
 اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكبر على من يايهم ويدلهم على الطريق
 او يطعمهم او يسقيهم او يستخدمهم او يحسن الزم او يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلة
 والفئة الطاغية الباغية العاتية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الاعمال بالنيات اقبل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم سئل في ذي مظاهر
 الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولن عرساً وضربت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع
 المدينة واسواتها وبين يديه الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم
 فقل منع الذمي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك ام لا اجاب المنع
 به في كتب علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الدلالة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين
 تعظيمهم واختار في فتح القدير بحثاً انه اذا استعمل على المسلمين حل الامام قتله وصريح فيه بمنعهم
 من الشباب الفاخرة حريراً او غيره كالصوف المربع والمخ الرقيق والابرار الرفيعة ولا شك ان
 هذه الاشياء المذكورة اولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرون معظمهم لا ركب الحزمة وكذلك هم حيث
 ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بلا ريب وفي الاشياء والنظار تجبيل الكافر ظلم كفر فلو سلم على الذمي
 تجبيلاً كفر اه والله اعلم **باب العشر والخراج** سئل في العطاء والديواني المعبر
 لدعاهم بالتيار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التمارى المقاطع عليه بخراج القاسمة من
 قري بيت المال وقر فيه غيره ولم تكن الغلة ادر كنت فهل تكون لمن عزله السلطان اولى ولا
 ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه او نائبه المفوض اليه
 ذلك من قبله اجاب المصريح به في كتب علمائنا ان من مات او عزل من اهل العطاء في شأ
 الحول احرع العطاء اى منع العطاء فلا يعطى له شيء لا وجوباً ولا استحباباً لانه نوع صلة وليس
 ولهذا يسمى عطاء فلا يملكه بالتقضى ويسقط بالموت ومم يترج بأنه صلة لا يملك قبل التقضى
 صاحب الدرر والغرائب في كتابه المذكور فاذا اقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت
 المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له امر بيت المال وهو السلطان او من انايه منابه
 ذلك رايه فيه فينصرفه في مصارفة بما يقتضيه ويرتضيه والمسألة في غالب كتب المذهب ذكره في السير

مطلب
 رجل يخرج في
 بعض السنين
 لزيارة القدس
 فتلقه طائفة
 من المسلمين
 وطائفة من
 اهل الذمة

مطلب
 اظهر ذمي الاستعلاء
 على المسلمين
 لا يشرع انما الطول
 وغيره ما يمنع منه

مطلب
 تجبيل الكافر

مطلب
 عزل السلطان
 بعض التمارين
 قبل ادراك الغلة
 وفي غيره تنوع
 الغلة اذا ادركت
 في بيت المال

في باب الوطائف والحربة واقفا علم **سُئِلَ** ذِي عَطَاءٍ حَامِيتِ بَارِصَ مَقْلُومَةٍ مِنَ السُّلْطَانِ
 تَسْأَلُ مَا دُونَهُ نَحْصُ الْحَرَجِ مِنْهَا فَمَا لَهُ بِهِ بَعْدَ قَضَائِهِ لَهُ تَحْمِلُ مَقْلُومَةٍ ثُمَّ عَمِلَ مِنَ الْعَطَاءِ وَلَا
 تَزُولُ بَصَغَ نِيْعِهِ لَهُ لَكُونَهُ مَلِكُهُ بِالْقَبْضِ أَمْ لَا **أَجَابَ** صَرِيحُ عِلْمًا وَبِأَحْمَدِهِمْ إِنَّهُ تَقَاتَلَتْ
 الْعَطَاءُ بِمِلْكِ الْمَقْلُومَةِ فَلَهُ شَيْعُهُ لِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ قَضَائِهِ وَإِيْقَاءِ مَسْقُوتِهِ وَمِنْ ذَلِكَ شَيْئًا مَلِكُ الْقَصْرِ
 فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ السَّائِقَةِ لِلْمَالِكِ تَرْغًا وَلَيْسَ لِلَّذِي وَلَّى بَعْدَهُ أَنْ يَبْطُلَ ذَلِكَ
سُئِلَ أَرْضٌ سُلْطَانِيَّةٌ بِيَدِ مَرَارِيِّينَ يَتَعَاقِبُونَ عَلَيْهَا مَالِ رِيعٍ حَيْثُ لَا يَبْدُو حِيلَ ضِيقَ بَيْنِهِمْ الْحَالِ
 وَهِيَ قَاعُ الْأَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَى مَبْلَغٍ مَقْلُومٍ قَصَصَ مِنْهُمْ شَارِطِينَ عَلَيْهِمْ وَذَهَابَ إِلَيْهِمْ مَعْدَنُ الْمَلْعُورِ
 الْمَلْعُورِ بِكَسْبِينَ وَرَدَّ إِلَى الْأَرْضِ عَلَيْهِمْ وَصَارَتْ فِي أَيْدِيهِمْ كَمَا كَانَتْ وَصُحِّي عَلَى ذَلِكَ مَدَّةٌ بَادَتْ
 سِنِينَ وَالْآنَ يَدْعُونَ إِيَّاهُمْ وَاسْكُرُوا الْإِرْتِهَانِ هَلْ إِذَا نَتَّيْلُهُمْ مَا تَرَجَّحَ أَعْلَاهُ يَنْدَفِعُونَ عَنْهُمْ
أَجَابَ بَعْدَ فَعُولٍ عَنْهَا الْعَدَمُ بِطُلَانٍ قَدِيمَتِهِمْ مَا ذَكَرَادَ لَا تَزُولُ لِحْمِهِ أَعْنَى بِالرَّحْمَنِ وَإِنْ
 لَا يَصْغُرُ وَنَمَّا تَبْطُلُ قَدِيمَتِهِمْ بِالْإِرْتِهَانِ أَوَّلُ يَوْضَعُ فَادَاتَتْ عَلَيْهِمْ مَا تَرَجَّحَ أَعْلَاهُ يَنْدَفِعُونَ عَنْهَا
 وَاللَّهِ أَعْلَمُ **سُئِلَ** أَرْضٌ سُلْطَانِيَّةٌ يَتَوَارَدُ عَلَيْهَا الرِّيعُ أَنَا عَنْ حَدِّ تَخْلُفُوا فَبَعْضُهُمْ يَرِيدُ أَنْ
 يَقْتَسِمَهَا وَبَعْضُهُمْ يَرِيدُ بَقَاؤَهَا عَلَى مَا كَانَتْ قَدِيمًا هَلْ يَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدِيمِهِمْ لَا **أَجَابَ**
 يَتَرَكُ الْقَدِيمُ عَلَى قَدِيمِهِمْ عَلَى ذَلِكَ عِلْمًا وَبِأَحْمَدِهِمْ **سُئِلَ** أَرْضٌ سُلْطَانِيَّةٌ لَيْسَتْ لِلْمَالِكِ حَاقَّةٌ
 فِي تِيَارِ شَمْسٍ أَيْ جَاهِ مَرَارِيٍّ يَدْرَاهُ رَحْلُ مَرَرٍ الْمُسْتَأْجَرِ وَكُلُّ زَمَرَةٍ الْحَرْدِ يَمْلِكُ الْمَالِ الْمَرَارِ
 الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ أَمْ لَا يَمْلِكُ الْإِجَارَةُ لَكُونَهُ لِمَلِكٍ لَهُ فِيهَا **أَجَابَ** قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَرْضِي بِلَا
 يَمْلِكُ بِهَا مِثْلُكَ أَرْضَ الْوَقْفِ وَإِنْ إِجَارَةُ غَيْرِ بَاطِلَةٌ لَا تَعْدُ وَالْأَرْضُ الْآنَ الَّتِي فِي أَيْدِي
 الْمَرَارِيِّينَ لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُمْ وَإِنَّمَا هُمْ زَارِعُونَ فِيهَا لِنَفْسِهِمْ مَا لَيْكِبُهَا كَمَا تَرَجَّحَ الْكَيْسَالُ مِنَ الْهَامِ وَالْمَلِكِ
 فِيهَا حَقُّ الْإِثْمِ الْمَرَارَةِ الَّتِي هِيَ مَرْدُ مَسْقُوتَةٍ بِمَرَلَةِ السَّكَنِ فِي دَاوَالِ الْوَقْفِ وَفِي عَتَاوِي شَيْئًا
 الْحَاوِقِي مَنْ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ حَقُّ السَّكَنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ غَيْرَهُ أَلَا بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ دُونَ
 الْإِجَارَةِ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَوْعِي حَقًّا لِلْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ضَيْفٍ أَسَافَةٍ بِجَدَا لَا إِجَارَةَ فَهِيَ
 تَوْجِبُ حَقًّا لِلْمُسْتَأْجِرِ وَهِيَ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ وَلَا يَصْغُرُ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّطَاقِ الْإِجَارَةُ لِلْأَرْضِ
 سَكَتُ الْحَرَجِ عَلَى الْمُعْتَدِ فَإِذَا اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرَاعَةِ فَاصْطَلَمَ الرِّيعُ أَفْتَهُ تَوْجِبُ مِنْهُ مَا قَبِلَ الْأَصْطَلَا
 وَسَقَطَ مَا بَعْدَهُ هَذَا مِنْ مِلْكِ الْإِجَارَةِ وَكَيْفَ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْبَتَّةَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رِيعٍ
 كَانَ بِيَدِ أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ بِيَدِ سَبَاحِي تَجْعَلُ لَهُ السُّلْطَانُ قِسْمًا فَظَهَرَ عَطَاءُ مَحْجَرٍ مِنْ كَانَتْ
 بِيَدِهِ عَنْ عَمَارَتِهَا الْعَدَمُ الْآلَةَ فِدْوَعَهَا لِلشَّخْصِ وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ عَشْرَتَيْنِ وَفِدْوَعَهَا لِلثَّانِي فَكَانَ
 وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ مَسَّةً وَيُرِيدُ مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ أَوَّلًا أَنْ يَرْجِعَ فِي أَخْذِهَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لِبَاءٌ وَلَا مَرَّةً
 وَالثَّانِي قَدْ ذَكَرَ هَاهُنَا لِرِيعٍ فَكُلُّ ذَلِكَ مَعَ مَا اتَّفَقَ عَلَى عِمَارَتِهِ أَمْ لَا **أَجَابَ** الْأَرْضُ
 الَّتِي لَيْسَ لِلْمَالِ وَالنَّاسِ تَرَدُّعَهَا عَلَى الثَّلَاثِ أَوِ الرِّيعِ أَوِ الْخَمْسِ وَبَعْدَ ذَلِكَ لِمَلِكٍ لِلنَّاسِ فِيهَا

مطلوب
لما كان
سأله العطاء
أداه بعض
لما كان بعد
قصه له ثم
عن ربح المثل
وليس له ذلك
بعد أن طاله
مطلوب
أداه من المثل
الأنس السلف
سبيل لا مطلق
قد مضى

مطلوب
أرض سلطان
في يد الرعي
عن أناسهم
أراد بعضهم
قسطها
مطلوب
أرض من بيت
المال المزارع
وربح المزارع
وأكل الربح
الحراد لا يملك
المزارع الآخر

مطلوب
أرض سلطان
عن من يدين
عن عمارتها
وذهبها الآخر
ليس له الرجوع

فلا يجوز بيعها ولا امرؤها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع
للاول فيها وانما حق الاعطاء والنفع للسلطان او نائبه والله اعلم ^{سئل} في ارض لبنت المال بها
بئر منهد ما اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤها لمن ولاه السلطان
نظر بنية المال ام لا اجاب نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والمستوادي ما
فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كتيب في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاثر برضا
الارض من ولاه نظر بنية المال هل يجوز شراؤها منه وهو الذي ولاه فحيث اذا كان بالمسكين
صاحبة والعياد بالله تعالى جاز ذلك اه قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مني على
قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المفتى به لا يتحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكره فيه فيها
اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه او رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع
العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع
فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعة حتى روي
بعضهم بان المبيعات من بيت المال غير صحيحة ليستوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيروا وهو
مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهروا قوله حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال
منزلة ولي اليتيم وجاز لولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كيله فيه ذلك هذا لما
اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد
غير خاف على فقيه والله اعلم ^{سئل} في ارض خراج المقاسمة كارضى بلادنا او جعل والى الخراج
على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما ليعرض فيها فلم ييسر له الغرض ومضت مدة سنين
ولم يعرض بها فزرها نحو الحقة والشعب هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الاخراج للمقا
اجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو
الزام ما لا يلزمه وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقص
العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت
في ارض الشام ما ثبت في ارض مصر بانها مائة اصحابها وصارت لبنت المال كان دفعها بالمحصة
مزارعة وبالدرهم او غيرها من الدنانير والعروض وما يصنع بجرة اجماعة فتلزم فيه احكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة حيث وجدت التولية وشرائط لزوم الاجرة من التمكن
من الغرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم ^{سئل} فيما اذا ترك المزارع زرع الارض
الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة هل يلزمه الخراج ام لا اجاب يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم
سئل في غراس سيد رجل ملكا وارض الغراس جارية في تيمار الاسياهي وعلى الانتجار المذكورة
لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الانتجار فنت وتبقى بعضها ويريد صاحب التيمار ان
ياخذ عشر الانتجار الغانية والباقية بالتمام كما كان ياخذ سابقا فهل له اخذ جميع المبلغ المذكور

مطلب
ارض لبنت المال
فيها بئر منهد
رغب انسان
في شرائها بضعف
قيمتها
وان لم يكن
للسلطان حاجة

مطلب
ارض خراج المقاسمة
اذا جعل على
صاحبها في كل
سنة مبلغا
معلوما ليعرض
فيها فلم ييسر له
الغرض ومضت
مدة سنين
ولم يعرض بها

مطلب
ارض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت
في ارض مصر كان
لها خراجها

مطلب
اذا ترك المزارع
زرع الارض
الصالحة للزراعة
هل يلزمه الخراج
مطلب
ارض التيمار فيها
غراس فريدت
واراد التيمار ان
ياخذ عشر الخراج

كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والثمانية ام على ما بقي من الاشجار بقدرها ام كيف الحال
وهل اذا طلبت صاحب التيمار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي ملكه بما بقي من الاشجار
ام لا اجاب الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقية
الارض ليست المال والتيمارعة اجارتها باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كما
الوقف وليس للتيمارعة رفع يد الغارس عن ذلك ككراره القاطم اذ هو حق باجرة المثل ولو ان
التيمارعة ذلك اذ رقية الارض ليست المال والخارج لمن اقطع له ولا ملك للمقطع له فيها ولا يصح
شيء ولا وقعه ولا انخراخ الزيتون عن ملك ماله والله اعلم **سئل** في ارض ليست للمال بيد جماعة
يتواردون على الربح هامة حياتهم وآباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيمارعة دو
عطاوير يد رفع ايديهم منها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا اجاب ليس له ذلك شرعا
بل يبقى يد زرعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع العلماء وامامه فمما عليها من الخراج والحق
فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن اشتهته نفسه وعمل بالقامة للشهرة الاصل ابقاء ما كان
على ما كان والله اعلم **سئل** في رجل تدعو الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمارعة ملك
سلطانية والكتوب فيها اسمه الحقيقي فيجد لا يميز هل يوجب ذلك خلافا في براءته ام لا اجاب
لا يوجب خلافا فتعد الانباء وشاشر شرعا وعرفا والمستمي واحد فاداني متعت مستدركا فيها هذا
الاقرها هو نا وهذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريب لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد
الاشياء كما هو ظاهر واقه اعلم **سئل** فيما اذا مات احد الجند بعد ان ادركت الغلة والزيت من
القرى التي في تيماره هل ذلك حقه ولو رسته المطالبة به ام لا يمين بيت المال ام لمن وجبه السلطان نعم
الله تعالى التيمار له اجاب صرح علماؤنا في كتاب التبريد ان من مات من اهل العطا في آخر السنة
يحت الصرف الى قريبه لانه قد اوفى تعه فيستحب العطاء له كذا في البحر وشيخ تنوير الانصار
وفيه نقلا عن حاشية احراده لو مات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد اوفى مسقته فيضرب
اليه ليكون اقرب الى الرواد اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب
انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والعلاقات لا يتم الا بالقبض وان
ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لمخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم **سئل** في
ارض وقف عليها عشر في غلاتها من صبي ومشتوي وشجر يتوزن وغيره امر السلطان بصره الله تعالى
بعتوه الى جهة صدقة معلومة هل للمكمل عليها ان يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه
اجاب ليس له ان يمنع من دفع العشر فان علماءنا قاطبة صرحوا في بابها ان يحجب في الاراضي
الموقوفة والله اعلم **سئل** في مسجد بقريه له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن
ويريد المكمل على القرية وهو السباهي الان ان يأخذ عليها خراجا هل له ذلك ام لا اجاب ليس له
ذلك والقديم يبقى على قدمه وحمل احوال المسلمين على الصلح واجبة ما افكنا لانيما في هذا المسألة
الخارج منها باليدك

مطلب
امر لست المال
في ايدي الخراف
من قد مر الزمان
لراد التيمار
مما سئل
له ذلك

مطلب
اشبه محمد في البرة
ويرفعه الناس
محمد واسمه
الحقيقي محمد
لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب
ما اذا الجند
بعد ان ذاك
الغلة يستحق
الصرف الى
قريبه

مطلب
اربع عشرية
موقوفه امر
السلطان
بصرف العشر
الى جهة ليس
للمكمل عليها
ان يمنع

مطلب
امر لست المال
في ايدي الخراف
من قد مر الزمان
لراد التيمار
مما سئل
له ذلك

المعدة للركوع والتجود فيبقى مكان على مكان ومن احدث على بيوت الله مادنا فقد حارب الله ورسوله
ورجع بالذل والهوان والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكداس الخنفة والشعير
والقطن وغيرها باحداد معلومة عليهم وقناطير تجرد الحدس والتميين وضواوا ونغضبوا اهل هذا جا
له شرعا ام غير شرعا وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقف فنقصت على المفصل يكون القول قوله بينه
لا قول الناظر ام لا اجابك هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعاً ولا يثبت في ذمة المزارع لانه
ربما يخفى اذ هو بيع مجهول بعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجحش بالجحش لا يجوز
مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كداه
بالكيل المستقي من التمير واه مسلم والنسائي واما الشرع في مثله التميز والقسمة بالكيل والمجازفة
في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوصاف
يكون تقرراً الى النار وقد نص سائر علماء ائمة القول قول المزارع بينه وقد شكى ابن اوطاة خيانة
المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دعى امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنتك فيه بالخيانة غلغلة وكل
امر الى الله وهذا الشرع الشريف فمن عاد عنه فالله قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام اهو
الربا الذي ينكح امته والله اعلم **سُئِلَ** في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالخصبة هل تقسمها ان
يضرىوا عليها ثابلاً شيئاً معلوماً في مقابلته حصته ثم يستمونه فصلاً وذلك على وجه الترخير والتميين
ولا يطابق ما يخفى حسنته بل يزيد تارة وينقص اخرى ام ليس ذلك خصوصاً على وجه الجبر اجاب
ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويستمونه فصلاً امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن
المنيف ويزداد بعداً بفعله جبراً وقهر التوصل فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ الزائد عن حقهم
من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمستلين ومجازفة الحق
البيان والامر لله رب العالمين **سُئِلَ** في قرية فصل على اهلها قسماً زرعها باحداد معلومة
مخالفة لما هو الشرع والحق وهو قسم غلغلتها بالربع حسب عادتها فيما يستعمل وانفق اهل القرية على توزيع
ما فصله على قراريط اهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم
لما نصه ما جعله عليه من عمل بلزم بذلك ام لا يلزم وتكون العرامة والتوزيع لحد الظلمة حيث لم يمكن
رفعها بحسب فصل من الغلة لاهل وجبه الجور والتعد حيث ان يجعل غلغلة الزرع القليل كثيراً عكسه اجاب
لا يجوز توزيعها على القراريط لانه الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام وما اخذ
الحصة منه لا القراريط والقرى ما اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كانت على الانفس فهي بحسبها كما
نصتوا عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك فيها شجر زيتون روماني تليت المال
وقدمت سنون وهو يعطى ما عيت عليه من المزاج واهل القرية يمتن في ايديهم الروماني يرددون
ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا اجابك لا يسلك بالقرى ملك مملك
الروماني الذي تليت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لانه ما هو تليت المال مغوض للاهنا

مطلبت
فرض ناظر الوقف
على الاراضي
اكداس الخنفة
والشعيرة
امداد متعلق
وهو باطل

مطلبت
استلزام
ارض القسم
وضع على
عليها

مطلبت
اهل القسما
ارض القسم
بوضع شيء
عليها يؤخذ
على الخارج

مطلبت
غرس زيتون
مملوك في
قرية روماني
زيتون روماني
لا يؤخذ منه
مثل الروماني

ولا شبهة ان اخراج المقاسمة على حسب الطاقه فاذا لم تطلق الربيع ينقل الى الخمس بل اذا لم تطلق
 بان كانت ارضا قليلة الربيع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس وتطلت ولا يفضل لربها شيء بعد
 المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعلنا ملناه لعلكم احملنا
 الارض ما لا تطيق فقالوا بل حملناها ما تطيق ولوزدنا لطاقه وقد نص الشكاكي انه اذا حل
 النقص عند قيام الطاقه فعند عدم الطاقه بالترتيب الاول ذكره في البحر فظهر ان ما قلناه المتو
 وقرن حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقويمه ويحرم نقصه لانه ظلم والحال هذه والله اعلم
 سئل في ارض وقف يؤدى متوليها كل سنة للعشار عشرين نظير ما عليها من العشر والعشار
 ان يطلب العشر من زرع مستاجرها او مستحق كزيتها ام ليس له عليهم سبيل اجاب وشرح في البحر
 نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المورع عند ان حقيقه وعندهما على المستاجر واذا اباها قال
 الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحقين سبيل عنده والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 بيده ارضي بعضها وقف وبعضها البيت المال يزعمها بالحصه هل يمكنه بذلك فحرم بعد موته
 على فرائض الله تعالى ام لا واذا قلتم لا هل اذا اوضع احد بنى المزارع بين عليهما مزارعة وتصرف فيها
 مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته ان يحاجن بنيه فيها ويقاسمنهم فيها كقسمة ام لا وهم
 ويجوز على الفرائض الشرعية ام لا حق لهم فيها اجاب اراضي الوقف وارضى بيت المال الاملاك
 لمزارعيها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا بناته
 فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك بالجماع المسلمين
 والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست حمارك والله اعلم سئل في قرية تنفق
 ارضها وقف والنصف سلطانا جلا كثيرا من اهلها من الغنا وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم
 قاطنون ببلاد الاسلام وقد قولوا لداوتنا سلكوا وتركوا اوطانهم وارضيتهم المذكورة وبعد ما يزيد
 على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على العود او غرامتهم على ارضيتهم المذكورة التي
 تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا اجاب لا فانزل من العلم بالاراضيهم بواحدة منها لا سيما
 الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الزايف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يزول
 ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عاملا
 بالحصه وهو كالمستاجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا فالسؤال الاسعاف واذا دفعه بايعني دفع
 المتولى لارض مزارعة فالخراج والعشر من حصه اهل الوقف لانه اجارة معني هو وفي اوقاف هلال
 ارايت القائم بامر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم يشترط العشر على العشر قال
 العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصه كيف يطلبون
 للعود الى بلدهم جبرا لاجل ما هذا لا ضلال بعينه ومثله نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتوقع
 مزارعة المزارعين فلما اخذ منهم بدل اجارة لخراج كما صرح به الكمالين اللهم وغيره وقما هو مصرح به

مطلبه
 عشر الارض
 العشرة على
 المجرى لا على
 المشتاجر

مطلبت
 ارض بيت
 المال لا تورث
 فليس للزوجين
 والبنات فيها

مطلبه
 قرية بعض
 ارضها وقف
 والنصف سلطانا
 اذا خرج اهلها
 منها كثر بنوهم
 لا يجبرون على
 العود

ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها اجرة فلا تسحق على المالك
لو عطّلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم ان بعض المراجعين اذا ترك الزراعة ترك
مصرافه لا تسحق عليه فاتفقوا على ان لا تسحق عليه من الاضرار به شرعا وصح به في النسخ الرائق وفي النهر ما يدل على
من الاخذ من الغلّاج وان لم يزرع وبسبب ذلك فلامنة وجبارة على السكن في بلد معينة ليعمر داره
ويزرع الارض حرام بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار عند العجز او الغيبة او الحرب عن الاثر
الخراجية على انه امانة يدفعها السلطان من ارضه لغيرهم وان لم يجد من يأخذها من ارضه يؤجرها
وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع
الى المزارع مقدار ما ينفع في عمارة الارض قرصا قالوا وهذا قول القسّامين واما قول الامامية
لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر مثله وقيل انه قول الكل فاقصّواهم على ذلك يمنع قهرهم بجبر
المراجع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبعضى بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا حول ولا قوة الا
بالله اليه المرجع والمآب **سئل** في ارض خراجية التي عليها السبل حبسا وبعض ايجار فترك اربابها
زراعتها مع امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاحها قال السني
الحماية وان كان في ارضه قضيب او طرفاء او صنوبر او خلاف او شجر لا يثري منظر ان امكة ان
يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعد بقليل وان كان في ارض الخراج
قطعة ارض متباعدة لا تصلح للزراعة ولا يصل الماء اليها ان امكة اصلاحها كان عليه خراجها وان
لم يكن فلاخراج عليه ومثله في غيرها والله **سئل** عن حاكم غرق اذا اخذ خراج المقاسمة من الزرع
مدة سنين فاشتقت الارض بان ظهت وقعا ارضا ديارا هل يؤخذ من الزرع ثانيا ام لا ويجوز
من العهدة **اجاب** قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاتريخية والله اعلم
سئل فيما اذا اصاب الزرع آفة في ارض الخراج بوضع هل يسقط ام لا ومثل الزرع الكرم
والرطوبة وعوذلك وكذلك في ارض العشر ام لا **اجاب** في المتون والشروح والفتاوى اذا
اصاب الزرع آفة سماوية لاحراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراذن الجراد بذلك
حيث لم يمكن دفعه ولا شكت ان الذودة والفاة والقرودة والنمل كذلك وصح كثير من علماء
بعد المستوفى في القرودة والسباع والافاعي وشحوها حيث امكن المنع اذ العلة عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفية والمقاسمة والعشر بل بالاولى في التحريم التعلق ذلك بها
الخارج فيها فكانا بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة وغوهما وهذا هو الصحيح والاقر
الى العود ولا يبعد من الظلم وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يجد من ميرة الآكاسرة
انهم اذا اصاب الزرع آفة فنموها ما انفق من ميت ما لم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فانه
لم يعط الامام شيئا ولا اقل من ان لا يفرقه الخراج والله اعلم **سئل** في ارض قرية قسمها الربيع وهي وقد

مطلبة
لوعطّل الزرع
ارض الخراج
ارض مصلحي
القاء السبل
بها يلزمهم
الخراج

مطلبة
لواصاب الزرع
المقاسمة
من الزرع
بظهور ان الارض
وقد خرجت من
من العهدة
مطلبة
لواصاب الزرع
آفة مستوفى
الحكم بغيره
ومثله العشر
ومثل الزرع
والكرم والاشجار

ارصا دى من حصرة السلطان غرس اهلها الشا بقون واللاحقون فيه كازيتونا باذن المتولين
 قديما وحديثا غائب التكلم عليها وان جدا ذر يتوها وخافوا عليه الهلاك فجذبوا لقبته بغير اذنه
 والآن يتسلط عليهم في حصرة الوقت ولا يصدتهم في مقامهم فهل القول قولهم في ذلك وهل عليهم
 عقوبة لجدهم في غيبته المضروفة ام لا اجاب سب القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم امين على
 ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البينة الشرعية واذا عجز عنها وطلب
 منهم البين على ما ادعى به فله ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدئواهم
 لا ادعى اناس دماء اناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله اعلم
باب الجزية سئل اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت
 وجوبها وعاندوا وقالوا لما عادة ان نعطي عن الاعراب حتى يترويح ولا نعطي عن المترجم منها غيرهم
 غرض ومشايخنا ما عليهم شيء هل يتبع قولهم شرعا او لا يتبع ويا ثم ين ياخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع
 والعرف ان يامرهم بدفع الواجب عليهم شرعا ويبرئهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو معتد في الشرع
 عند اهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعا وعلى من تجب الجزية اجاب لا يلتفت الى قولهم ولا
 يتبع بل كل من امتنع عن ادائها يردع ويخبر ويضغ وتؤخذ قهرا وقسرا وحصرا اذ الجزية هي التي عصمت
 دماءهم عن شيوننا وصنعت ايدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من قائل قالوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا دين من الذين اوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوا لها عصمتوا مني دماءهم واموالهم اهل بيتي واحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح
 واذا ما قالوها ندعهم الى الجزية لا امر صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل مرواه احمد ومسلم والترمذي
 ولا نهى بقول الجزية ينهي القتال كما ينهي بالاسلام وفي الحسن عن عقبة بن عامر انه قال قلت يا رسول الله
 انا نمر بقوم فلا هم يضيفونا ولا هم يؤذون مالنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ابوا اله ان تاخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع المصلحين
 الفتح على شيء على الفقير في كل سنة اشاعه درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى الكثير ضعفه بدعهم عمر
 رضي الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم ثم يتغير جاهلية
 ولا اسلاما الى الآن وتوضع على اليهود والسمرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان محببا
 وتؤخذ من الصابئة عندنا بحقيقة رحمة الله تعالى لاعتدالهم اجمعهم الله تعالى ومرة بكل بالغ سواء كانت
 متزوجة او غير متزوجة ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم
 ولا تؤخذ من وثني عرق ومرتد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعمي وفقير غير معتقل ولا
 لا يخالط ومثل العبد المذبذب ابن امر الولد ومثل الزمن والاعمى المفلوج ومقطوع اليدين والرجلين
 والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على يد امة

مطلب
 اذ اعاناه
 الذمة وقالوا
 ان عارضنا
 لا نعطي الجزية
 عن الاعراب
 الى غير ذلك
 لا يلتفت
 الى قولهم

واصح الروايات بل يحلف ان يؤذيها بنفسه قائماً والقابض قاعد وفي رواية يؤخذ بتليسه وبهذه
مراً ويقول اعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم ما موروون باعطائها حال كونهم صباغرين وبغش
انجزيه ملوول فنقتصر على ما ذكرناه والله اعلم **سُئِلَ** في ذمي مات لامن تركته هل تطالب ورثة بجز
ام لا **اجاب** لا تطالب ورثته بجزية من ماتهم بالاجماع اما عندنا فليس قوليها بالموت واقام القاتل
بعد مرسته وطعها به يقول انها كدين الادمي ولا يلزم الوارث وفاق من قاله والقول قول الوارث
يمنية انه لم يترك مالا والله اعلم **سُئِلَ** في نصراني غائب وعليه جالية هل يلزم زوجته او اخاه ان
اجاب لا يلزم الجالية الا من هي عليه فلا يطالب بها اب وبابنه ولا ابن وبأبيه فيها كالدين الشرعي **الظاهر**
بذمة المذنبون لا يطالب به احد غيره والله اعلم **بأنس** **التردين** **سُئِلَ** في تنقو
لعن نبي الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اثنى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بانه اقام حليم فامتنع
عليه وقتل اذ اجاب تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدين عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه
اجاب يقتل حداً ولا توبة له اضلاً في البرزخية وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لما لو ارث
والعياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحذر الكناح بعد اسلامه ويبيد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكل
الاصلي والمولود بينهما ما قبل تجريد الكناح بالوطى وبعد التكلم بكلمة الكفر ولذا فان اتم كمال الشهادة
على العادة لا يجزئ ما لم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
عن ذلك ثم يحذر الكناح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سبب الشر والقتل
او ولد من الانبياء وعليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا توبة له اضلاً سواء كان بعد القدرة
عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه لم تردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصح صوره
حلاف لاحد لانه حق يتعلق به حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا العذف
لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا استب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولا يبي بشر والبشر جنس
تلقم المعرفة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منه عن جميع المعاصي بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرق
المرتد لاعتق فيه لغيره من الادميين ولا يكون بشراً قلنا اذا اشتهى عليه الصلاة والسلام كرا لا يغني
ويقتل حداً وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والبدوي واهل الكوفة
والشهور من مذهب مالك واخا يبرد الخطابي لا اعلم احداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا
كان مسلماً وقال اخرون المالك اجمع العلماء على ان من اتمه كافراً وحكمه القتل ومن سلك في عذابه
وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايما اتفوا اخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآتية وروى **عبد الله بن**
ابن حنبل عن علي بن موسى عن ابيه عن حماد عن محمد بن علي بن الحسين عن عيسى بن علي عن ابيه عن ابي
الله عليه السلام قال من سب بيتاً فاقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن
الاشرف ما اذا اراد ان يؤذي به صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطيئة
وكان معطاً ما سار الكعبة ولائاً للمسالمة تعرف في كتاب الصغار والمسائل على سائر الرسل

مطلبت
اداماً الرمي
لا من تركه
لا تطالب
ورثة بالجزية
مطلبت
فات نصراني
وعليه جالية
لا تطالب
بها احد
مطلبت
في حكم
سب بيتاً
امراهم

وقد الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب الشينين
او امدها وبالنسبة والزندقة الى آمن بآية والمسالمة مقرر مشهورة في الكتب غنية عن الاطالة والحدود
ونها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وبعد الاسلام
والعلم سئل في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين بمجاد رسول الله به العالمين وشتمه في وسط
السوق مرتكباً اعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي العيين افتونا ما يجوز ان اجاب حكمه حكم الرد
وبه صريح في التنف حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به
ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلطون في كتابه المسي بمعين الحكم حيث قال ناقلاً عن
العلما وى ماصورته ومن سب النبي وابغضته كان ذلك منه مرة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشياء والنكاح
كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب الشينين او احدهما
وفي البرازية في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
وهو القتل اذ اسب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة
له اضلا سواه كان بعد القدوة عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فانه بعد وجب فلا
يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق به حتى لا يبعد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا اسب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي
صلى الله عليه وسلم ليس بالبشر جنس بل هو من اكرم الله تعالى والمبارى منزلة عن جميع المعايير بخلاف
الارتداد لانه معنى تنفذه المرتد لاحق فيه اخيره من الادميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتم عليه الصلاة
والسلام سكران لا يعفى ويقتل ايضاً حداً وهذا مردوب الى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام
والبدوي واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا علم احدنا من المسلمين اختلف
في صوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكى لا يسمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتم في
عذابه وكفره كفره قال الله تعالى ملحونين ايما تعفوا اخذوا وقتلوا تقيلاً سنة الله الاية وروى عبد بن
ابن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى الله
قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب اصحابي فاذا ضربوا وافر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل بحسب من الاثر
بلا انداز وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر يقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطين هذا وكان
متعلقاً باستاد الكعبة ولا لائل المسئلة تعرف في كتاب الصناديق المسلول على شام الزبول وبما فيه
وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله اعلم سئل في نصرا في ذمى تجوز الى الجبابرة
المجذرى صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعاً خصوصاً اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدة النظر
ومدة الاسلام اجاب بالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علما وانا بانه يجوز الترتيب في التعزير
الى القتل اذا عظم موجب واي شئ من موجب التعزير اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي
اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كيلا يتجرأ غدا الذين الى اعراق اخذ المسلمين بسبب نبيهم

مطلب
في حصة
سب سيدنا
محمد صلى الله
عليه وسلم

مطلب
في نصرا في
سب سيدنا
محمد صلى الله
عليه وسلم

من الكفرة المتعدين وعلى الله سبحانه وتعالى الصالح الأحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
النعالي والله اعلم سئل عما نقله الراهق في حاويه بقوله خرج قبله في الحرم الى دار الحرب بغير اذن
الكافرود زالحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان الرعمه اكثر لا يضره وان اراد ان
ديهم خير كفر قال ولكل اومه هذا وجه احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المقامات والجار والنفه
خائنهم وغرهم وقله الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تم اموالهم بغير ريس او بمن يحبسهم وهو الظاهر
لا يكفرهم لانك نواخير من المسلمين في المقامات اوسع ان اساسهم على تقوى واساس الكفار على غير ذلك
عله حكمه ملاهرة او سبب على اجاب الظواهر ان السبب ذلك كثرة تعرض لشيطان لم تم حسيه
من دين فوجبا تره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم وامتنع منهم وبذلك
المتعرض لهم ولغيرهم من اضله الله تعالى سوا الطريق والله اعلم سئل في رجل سئل يتنا فقال لو اراه
النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت او نفو ذلك قل بكفره الا اجاب لا قال في جامع الفقهاء وانما حمس
وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو شئت لم شئت الله صلى الله عليه وسلم لانما زنا من لا يكفر وقد افنى به من
الشافعية السبكي والرحلي معقلا بانه يؤد على التعظيم وبانه مستف بلو وبانه لو قد ربحه وشغاف
وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في نفسها بار لم تقبل كما في قضية بريرة لما عفت فقال ترويك وابو وليد
فقال انما روي قال لا ولكن اشفع قالت لا كما جنة في فاحتم كد عبا على عدم كفره والذي يظهر من الاجتهاد
والفهم سئل في رجل يدعي العلم ويبرع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واجبة حلت له مجرد
نظره سواء كان لها زوج او لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لتمام الرسل
عليه افضل الصلاة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب قبل ثبوته
ام لا اجاب نعم يكون بذلك وهذا فيه رتب على احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا
في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام او استخف
بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اضلا سواء كان بعد القدرة عليه او الشهادة او جاء ما يما من قبل نفسه
لان حق يتعلق به حق العفو فلا يسقط بالالتوبة كسائر حقوق الادميين ووقع في عبادة البرازية
ولوعات بيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعت عليه اسلك الجلا
زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور في ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن
الحسن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوجاه الله تعالى اليه ان نريدا يطلق نريبت وانست نريجتا به
الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينة وانها لا تليعه وعلما بانه يريد اطلاقها قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم على احيه الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اخفي في نفسه ولم ير دانه يا مرمع بالطلاق لما علم انه سب
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس ان يتزوج بزينة بعد نريد وهو مؤاذه
وقد امر بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد اباحه الله تعالى

مطلبت
في قول الراهق
خرج قبله في
الحرم الى دار
الحرب

مطلبت
لوقال لو اراه
النبي صلى الله
عليه وسلم ما
فعلت او نفو
ذلك قل بكفره
الا اجاب لا

مطلبت
من قال ان
كان اذا نظر
الى امرأة
اجبة حلت له
مجرد النظر
فانه لا ينقص
منه

مطلبت
في تفسير قوله
واذا تقول للذي
انعم الله عليه
وانعت عليه

بان قال امسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق واعلم ان الله تعالى احق بالخشية في كل حال ثم
قال قال علماؤنا وهذا القول احسن مما قيل في تاويل هذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين
والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي ابو بكر بن العربي وغيرهم
ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زين امرأة زيد وزينا اطلق بعض الجاهل يعني الفتنة
عشق وهذا الما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمة صلى الله
عليه وسلم اهروا لكشاف ما يكشف القباب من وجه الخطا والتهوؤ في هذه المسألة وفي استنباط التروا
قوله تنكح ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اي ما كان عليه من اثم فيما اباحه الله تنكح فلا اعتراض لاحد
عليه في سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابدا لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما
ليس فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يستلم الا دعى منه معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي
صلى الله عليه وسلم الى المرأة فوجدتها باقلا ان طلقها زيد وتزوجها والمبا لا يستحيامن الله تعالى اخبر
انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الاشياء الباردة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد ظاهرا
زيد ونسبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما اتت الله تعالى ابدلك خيرا متي رسول الله صلى الله عليه وسلم ففر
وقالت الامر لله ورسوله محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهراختصها وخطبته صلى الله عليه وسلم وتوجه
اياها بعد زيد يكذب القائل كان اذ انظر الى المرأة واجبة حلت له بغير دنظره ويدخل بها فخر اذا القائل
بكلمة بين العوام تنقيصا لتمام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان
يظاف به في الاسواق ولا تقبل له توجع عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله اعلم **سُئِلَ فِي**
دَفْعِ لاخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض وزوجها واستهن بها فماذا يلزمه شرعا
اصاب صرح كثير من علمائنا بكم قال في الرد في تعداد الكفرات وبالقاء الفتوى على الارض حرق
بها خصمه اي يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال اصحاب القاء الفتوى عليه خصمه فتوى لائمة فردوها وقال
جه بانامه فتوى وزده قيل كفر لرده حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال
ليس كما افترق اوقال لا يعمل بهذا يعزوا اذا باشر المنكر وهذا عبارة جامع الفصولين والتردد بانما هو
عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين باجماع المسلمين
والكلام في المسألة طويل ولا شبهة ان الويل قاتل استهزاء بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله
من البر بقاء وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله اعلم **سُئِلَ فِي** متول على اوقاف سيدنا خليل الدين
عليه افضل الصلوة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلمًا بغير طريق شرعي وكان
جماعة من عشيرتهم ليا تو الحكم العرفي المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغفروا
ليحضرهم مع غريبتهم لجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فاسل الحاكم المذكور اليه فحضر واحقر
الجماعة فدعوه لجلس الشرع الشريف فقال لا اذهبه للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهبه الى الشرع الشريف
فقال انا لا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستحقا بالشرع الشريف وثبت استحقاقه

مطلب
لورجى الفتوى
على الارض
ومرورها بكفر

مطلب
لوقال الما
الى الشرع
انظر هذه
بغلظة وتعاطم
مستحقا

بالبينه المعدلة لدى الحاكم الشرعي واحتسب وتطاول على الحاكم المذكور ورفع مروتيه مستحقا به والمؤ
 له بالتركة بينا من مؤبده فحصل له بذلك ايذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان
 فماد ايرتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستحقا به وما يلزمه على ما صدر عنه من مؤبده
 وشنيع افعاله اجاب قد تقرر عند علماء الاسلام وعداء الانام ان من استخف بشيخ النبي عليه
 الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المشرك والشرع
 والقناوى المستغنية عن الشرح والبيان من وجه الالهانة بالحبس وكسفا الشبهة والقتل ان لم يتبدد
 الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين واما ما يتعلق بآراء
 المسلمين وعباد الله تعالى اجمعين فقد صرح اكثر من ايمانهم بالله تعالى ان من آذى غيره بقول
 او فعل ولو بغیر العيش عز وجل في باب اول ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخسيسة المستعملة
 للاستخفاف والالهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بآذوى المناصب المتلقاة من الحشمة والادب
 فان الله تعالى اوجب عليا طاعتهم والزمنا بآبائهم وجرو عليا الاقيات عليهم والاسهانة بهم اذ
 هي مؤذية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضرب في ذنوبهم
 والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب
 مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهانه فانه من مكره والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والمهادى الى سواء السبيل
 سئل طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالحنائيات من قبل بركة
 فابوا قائلين لا تغفل بالشرع وانما نعمل بدعائهم القربى والقلائص ما ذابت عليهم شرعاً اجاب
 ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع او امتنعوا فاقوا ولا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان
 يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحدا منهما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصه حكم الشرع كذا فقال خصه من يرمم كاري كنم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ انما
 اعمل بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول برفع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب
 المذهب واما عقوبة المذكورين وتعرضهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والقناوى
 غلب عليهم افعال الشرع والرجوع الى الدعائم واما ما تقرر من اهل عدم الشريعة بالكلية ان تركوا اهرم فلا
 يجوز ارضاء اعنتهم في الضلال واما ما اهرم فيما لا يجوز فيه الالهاال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي
 طالما مضت الصحابة دونه بسوء فها حتى استقام وجدة وافية النفوس حتى شد صلة رقام فالقصة
 على حكام المسلمين والاسلام وسائر ولاه الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا الشأن الذي
 المذهل واليقظ له بره مثل مؤلاد الى الشرع المجدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من سلطان ومن
 وما دعاهم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم الهي المتعال الى
 رجعتا ومرتدنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع عداها وثبت قوائمها يا
 مسك السماء ان تقع على الارض امين اللهم امين

ملاحظة
 من آذى غيره
 بقول او فعل
 ولو بغیر العيش

ملاحظة
 من قال لا اعمل
 بالشرع طاعة
 اهل بدعائهم
 القربى

قيل له ان شريكك يطلب قسمه الدار اما ان تشتت جرحته منه او تهايته فقال لا اقبل ذلك ولا
 ارضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا اقبل بذلك واجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد
 كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ورجعته زوجته وكتب عليه بذلك سجل فلم يثبت بذلك
 كفره ام لا **اجاب** الله اني اعوذ بك ان اشارك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك مما لا اعلم
 انك انت علام الغيوب اعلم ان علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه
 مثل هذا ان يبادر بتكفير اهل الاسلام مع القصص بصحة اشادهم المكره والاسلام يعالو والكفر شيء
 عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بمحرم ما ادخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
 للشع زين بن نجيم روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بمحرم ما ادخله فيه ثم ياتي
 انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعالو
 فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكره اقول قد
 هن لتصير ميزانا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر
 على قياس هذه المقدمة فليست امروا في الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر انتى
 وجدت رواية انه لا يكفر اهو في الفتاوى اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض
 اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالتصديق على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح
 عندي لانه استخف بذنبه اهو في الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجهه
 واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالاسلام اذ في البرازية
 الا اذا نفع بارادة موجبا للكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التارخانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر
 نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية اهو قال في البحر والمحصل ان من تكلم
 بكلمة الكفر في الاول او اعياها عند الكل ولا اعتبارا باعتقاده كاصح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم بها
 خطأ او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر بها عند الكل ومن تكلم بها احتياجا جازما
 بانها كفر فبغير اختلاف والذي تحررنا لا ينبغي بتكفير مسلم امك من اجل كلامه على محتمل حسن او كان في نفس اشتد
 ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فاكشرا الفاظ التكفير المذكورة لا ينبغي بالتكفير بها ولقد ائتمت نفسي
 لا افتي بشئ منها اهو والله اعلم سئل في غرور بالسعادة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر
 والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيترجى الرجل منهم زوجة الآخر المذخلة بعد
 طلاقه بجمعة او اقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي احد من عشرين مثلاً
 وله ابن لم يغزو ذلك من العصبية وان بدلم يورثوا البنا مطلقا معه بل بعد وبنين بانفسهم ميراثا وبنون
 ذلك لوصيته فقط ويستحلون ذلك ويصمدون ببعثة صلى الله عليه وسلم ولكم من يكون المعصية
 اذا قيل لاحد من ان تبنا سبنا من يحيى الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا ينبغي
 الصلاة ولا يتوون الزكاة وادابهم الفسا في الارض وقطع الطريق وقتل الانفس التي حرمتها الله تعالى

مطلب
 في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر فيقول
 من كونه هان لا
 او لا عناية

بطل
 في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر فيقول
 من كونه هان لا
 او لا عناية

ويستحقون الموت ويقولون يا نفعه هذا فلا تسي ابيعه لمن شئت كيف شئت وانصرف فيه بالمرحوم كذا شئت
 مستحقين ذلك ومن قبا نعمهم الواحد منهم اذا جاء به زوجة الغنى مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينها
 اذنى قرابة يدع سائة ويغطيها لأهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعدّها هاروجة له معتقداً أصل ذلك قبا
 حكم الله تعالى فيهم وما الذي عيب على الحكماء في حقهم شرعاً مع سبهم لم يعم ذلك مراراً وأمرهم لم يأنزل
 والافتقار لأحكام الله تعالى فلا يزدادون الامتثال في شؤنا عن أمرهم اجاب سب قد سئل عن حد
 المسئلة شيخ مشايخنا الاهد الوع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد القال الكنجي رحمه الله تعالى فاجاب بما
 حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء علم امر وحرمة في دين بيتنا محمد صلى الله عليه وسلم حكوا في حجة الله
 ووعظوا امران أصل قتالهم وقاتلهم واخذوا أموالهم ثم يظن في حال فسادهم ان كفى شتمات مكرهاً منهم في الأدب
 لمن لا يضرهم لمن يفعل في الأحكام وان لم يكن كذلك حال سبهم وسبهم كالحريات او حيث قطعوا
 الطريق وقتلوا النفس واحدة الاموال فخر او هم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل ابلوا
 الدين بما ربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يضربوا او يقطع ايديهم من علم
 من حلاله وينفقوا من الارض ذلك لهم حرم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا الحكم مع كونهم كفارة
 وبما يعلم أصل قتلهم مطلقاً واحال هذه وثبات قاتلهم وأمر المقاتل لم كابر للمقاتل لأهل الحرب مع خروج
 النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم **سُئِلَ في طائفة الدهر من الغائلين بالهوية الحاركة بالارادة**
 العبد وبالتأخير وبعد نبوة بيتنا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين
 بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترب عليهم احكام الاسلام ام لا
 لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر والظلمة الاسلام واذا غار المسلمون وسبواهم فاشترى مسلم من ذلك
 السبا يا فاحكمها اجاب صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بان من يبطل الكفر ويظهر
 الاسلام فهو المنان ويجب ان يكون حكمة في عدم قبولنا توبته كما لا ينبغي لان ذلك في الرديق بعد
 الامتنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفى كنه الذي هو عدم اعتقاده رياءاً والمنان في مثله في الإلزام
 وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يغتر بعض الناس عليه او يستر الى من امن اليه والحق ان الذي يغتر
 ولا يقبل توبته هو المنان في والذين ان كان حكمة ذلك فيجب ان يكون مبطلًا كنه الذي هو عدم التوبة
 بدين ويظهر توبته بالاسلام او غيره الى ان ظفر توبته وهو عرياً والا فلو فرضناه مظهرًا لذلك حقا
 يجب ان لا يتقبل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كبرهم اذا ظلموا والتوبة او في الحاشية قالوا ان بناء
 الرديق وافتقار توبته في ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم قام لم يقتل توبته ويقتل هو واما كونه
 السبا فقد قال في الحاشية بل قد يدعى أهلها الاسلام يصومون ويصبرون ويعترفون القرآن ويعبدون
 الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبواهم فاشترى منهم مسلم من تلك المشا قالوا ان لم يكونوا
 بالعبودية والرق للمكمل يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان اقرروا بالاسلام
 ثم عبدوا والاوثان كانوا امر تدين فيجوز اشتراقهم نساً ووصفاً ولا يجوز اشتراق الكبار ولا يجوز

مطلبت
 في حكم التوبة
 الغائلين بالارادة
 الحاكم تامل الله
 ويقدم سؤالا
 يسا وغير ذلك

من اهل الردة وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للملك فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا اتملكتم جيرانهم
او اهلهم **كتاب الملقطة** **سئل** في رجل التقط غنمية فادعى
المالك انه غاصبه وادعى هو الملقطة ولا ابيته فاقول لمن منهما **اجاب** القول للمالك
اجماعا حتى ادعى انه غاصبه فلو صدق في الالتقاط وادعى انه لنفسه لاله اختلف ائمتنا فقال ابو حنيفة
ومحمد القول للمالك وقال ابو يوسف القول للملقط ارجع الى البحر فجد المسئلة والله اعلم **سئل**
في رجل وضع يده على فرسين غير اذن مالكهما وجباها في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه اخذ
ليردهما الى مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلبا لانه
لما امكنه على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشتهاده ام لا وهل يقبل قوله لانه اشهد بلا بيعة
اجاب نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند اخذهما انه اخذهما ليردتهما على مالكهما فان ادعى
ذلك ولم يقيم على دعواه بيعة لا يقبل قوله ويضمن عندنا في حنيفة ومحمد وابي يوسف اذا كذب المالك في
ذلك وادعى تعديه عليهما وكذلك لو صدق المالك انه التقطهما وكذب في قوله التقطهما لا رد
وادعى انه التقطهما لنفسه يكون صانعا عندنا في حنيفة ومحمد رهما الله تعالى والله اعلم **سئل** في رجل
سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزراع من مزراعي القرية بكذا لا يتي من عنده
هل يملكها ام لا **اجاب** لا يملكها بذلك وانما يملكها بتملك السلطان له او من فوض له السلطان
ذلك واذا اتخذها المزراع بكذا لا يملكها من عنده لزمه ابره مثلها البيت لما حال كونها خالية من الالة
التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتي به والله اعلم **كتاب المفقود**
سئل في ناظر وقف قبض من متقبل اجرة مستقل ثم فقد الناظر ولم يكن المتقبل من الاستغلاء فله
ان يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل المتقبل ان يتناول
استحقاقه في غلة الوقف ام لا **اجاب** ليس له ذلك وقد صرح علما ونا بانه ليس للقاضي ان يقضي في مال
المفقود ولا عليه بشئ حتى قال ابو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضي له حتى
يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسألة شهيرة فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا
يجوز للقاضي ان يوفي به شيئا من ديونه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق
والله اعلم **سئل** في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها وابعاه
قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم **اجاب** للمفقود رد البيع واخذ العا
ويرجع المشتري على بائعه بالتمس وان تعذر تاخرت مطالبة الى يوم القيمة والله اعلم **سئل** في مفقود
ثبت موته بموت اقرانه لدى حكم شرعي بثبوت اشرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة فنصب الحاكم الشرعي
قيما عنه لسماع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بذمته وابنته
بوجع القيم المزبور لثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار قبل التيميم بين الزوجين
لوفاء مؤخر صداق الزوجة ام لا **اجاب** نعم له بيع الحصة المذكورة لو فاد صداق الزوجة لانه دين

مطلوب
ادعى المالك الغيبة
والملتقط الملقطة

مطلوب
اذا ادعى الملقط
اللقطة وانما شهد
لا يقبل منه الا
بيعة

مطلوب
في قرية سلطانية
بها مغارة عادية
اتخذها مزراعي
قرية بكذا لا يتي من عنده
هل يملكها ام لا
هو المكان الذي يقرر
فيه الزرع في عرف الناس

مطلوب
قبض الناظر اجرة
مستغل ثم فقد
الناظر ولم يكن
المستاجر الاخر

مطلوب
ما يت عن ابن مفقود
تباع امين بيت المال

مطلوب
حكم بموت المفقود
وعليه ديون باع
عقاره لاجلها

هذه الميت في العادة وكثير من الكتب والعمارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر
وآدمي إنسان عليه مالا والوارث غائب فينبغي منقطعة جعله القاضى وصيًا لأن الغيبة المنقطعة غير
الموت وفي الشك إذا كان على الميتين فيبيع العقار بما ترضى المسقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك مشهورة
في الكتب الكثيرة وإذا علم **كتاب الشركة** مسئلة في دار مشتركة
بالأرض بنى أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعًا إيجاب صرح علماءنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشريك
وطلبت القسمة يترسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والآلة هدم وهذا إذا بنى باجبار ولا يملك له وإن
بنى بغير قصد مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم فلا قيمة لما وضعه من عند لا يهدم ولا يبيع بشئ مما
انفق على العلة وإن بناه من المنفصل المشترك من ماله فإله ملك له منقضة والمشارك على حكم الشركة
كما تقدم وإن استلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه يمينه والبيتة على بقية الشركاء المدعيهم أنهم
حارون عنه وهو دويدي والحال هذه والله أعلم **مسئلة** في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه غير
أذنه منعًا على العمارة من ماله فالحكم الشرعي إيجاب أن بنى بأنقاضها فإلينا مشتركة ولا
رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فبقيت حدهم وإذا طلبت القسمة كلاهما واحدهما تقسم وكل واحد
ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير أنقاضها ماله قيمة وطلبها القسمة واحدهما قسمت وكل ما وقع له من
النصيب فإن وقع في نصيب الباني فيها والآلة هدم بناؤه وإخدا نقاضة التي بناها إلهام ملكه ولا يخرج
عن ملكه من غير رضاه فبقي على ملكه ويكون غاصبًا حال البناء ونصيب أخيه وشاعرا ملكه ملكه
فيؤمر بالرفع أن طلبه والله أعلم **مسئلة** في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بنى
وأصلاح حيطانها ورممتها وهم متمنعون هل يجبرون على العمارة أم لا إيجاب لا يجبرون على ذلك
كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم **مسئلة** في دار مشتركة بين جماعة نصفها
مستاع وقف على جهة تبرؤ والباقي ملك آخرون امتزمت بل آلت إلى السقوط وتابى الملاك عمارتها والآخر
يريد هدمها ويطلبهم مساواة في تغييرها وإيسرة قابلة للقسمة ولا يتوصل المتولى إلى تحصيل مقصود
الوقت مادامت كذلك فهل يجبر الملاك على مساواة المتولى في العمارة أو يعمى من ماله ويرجع على
الملاك بما يخصهم إيجاب صرح علماءنا بأن للمشارك إذا نهضم فإني أحد الشركاء وأحد
الشركاء العمارة أن احتمل القسمة لأجبر ويقسم والآلة بنى الشريك ثري بوجه ليرجع قال في الأمثا
والنظار في كتاب القسمة المشترك إذا نهضم فإني أحدهما العمارة فإن احتمل القسمة لأجبر وقسم
والآلة بنى ثم لجره ليرجع وصرح علماءنا أيضًا بأن الوقف إذا احتج إلى التعمير جازت الاستدانة عليه
بإذن القاضي حيث لم يتيسر إيجاره عينه ولو بشرأ متاع بأكثر من قيمته وبيعه ويصرفه على العمارة كما
حرره ابن وهبان وذلك كله للمبادرة إلى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر إلى هذا الأمر الذي
مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمر القاضي فامتنع يحلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وإن شاء
لعمه باجباره واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع إلى نصفه بالتصرف والحال هنو يتخذ

مسئلة
في أحد الشركاء
في المشتركة بغير
إذن البقية

مسئلة
حكمه كالذي
قبله

مسئلة
لا يجبر الشريك
على العمارة

مسئلة
وكان يعضها
وقت وبعضها
ملك إلى الملاك
عن عمارتها

مسئلة
تجوز الاستدانة
على الوقف

ويقضى بكل ما هو نافع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارة لو كانت الدارين
 متغيرين لكل واحد منهما وصي تهديمها وفي احدى العمارة فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر
 على العمارة طاحونة او حمار مشترك تهديمها وفي الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقي شيء اما اذا تهدم
 الكل وصار صحرا وان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديناً على الشريك اه وفي الحائصة
 حمار بين رجلين عاب قدس او حصنه او شيء منه واحتاج الى المزمة فاراد احدها المزمة وامتنع الآخر
 اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ويؤمرها بالاجرة ويأذن لاحدها في الاجارة والمزمة ومن
 الاجرة قيل هذا قول ابو يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولهما في الحجر وقال
 بعضهم القاضي يأذن لغيره اى الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى
 والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا لا لغيره
 ان الفتوى عليه ايضا فيجوز الحكم به والله اعلم سئل رجل باع آخر حصته قراريط معلومة في قرينين
 معلوم ثم باع المشتري الحصته لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فملكك عنده هل يضمن البائع
 الثاني للأول قيمة نصيبه ام لا واذا قلتم بالضم ان هل تؤخذ القيمة من تركه اذا مات ام لا اجاب
 هو اعنى البائع الاول بخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعدييه بتسليمها لثالث بغير اذن بائعه
 فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضم ان فكان دفعه
 دفع ملكه ولا ضمان عليه اى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع الاول المشتري
 الثاني لا يرجع باضمن على بائعه هو لانه عاين في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمينه
 يؤخذ الضمان من تركه والله اعلم سئل في فرس مشترك بين اثنين احدهما ربع فيها والاخر
 الباقي باع ذوالربع ربعه فيها الرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان هلك ويجب عليه
 ردّها للشريك ان كانت باقية ام لا اجاب نعم الشريك بتسليمها للمشتري ضماناً لخصته شريكه
 وان كانت قائمة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله اعلم سئل
 في فرس في يدا احد الشريكين انتبت نتاجا كمال طلب الشريك شيئا من نتاجها ليكون في يده ونقود
 يمنع منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتر متسلم منه بغير اذن شريكه وبعضه هب
 لذى ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يد من يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه ام لا اجاب
 نعم يضمن اذ الشريك حكمه في حصته شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضماناً لما هلك عنده بعد المنع
 ولما باعه وسلمه للمشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه كذلك وهو ظالم متعدي فيضمن والله اعلم
 سئل في فرس مشترك بين ثلاثة اربكها احدهم الى آخر بغير اذن الثالث فملكك تحت هل يضمن
 ام لا اجاب نعم يضمنان ويجزى في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قد تقر عند العلماء
 رحمهم الله تعالى ان في شركة الملك كل واحد من الشركاء اجتنبي في حصته الاخر وفي الهداية الدائبة
 المشتركة لا يربكها الشريك بغير اذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب وتعدييه والله اعلم سئل في فرس

مطلب
 باع حصته
 معلومة في قرينين
 فباعها لثالث
 الثالث وسلم
 فملكك فالبائع
 الاول بالحيارة

مطلب
 باع اذ الشريكين
 نصيبه من فرس
 وسلمه للمشتري
 فملكك

مطلب
 يضمن احد
 الشريكين بالبيع
 او وهبه من خارج
 المشتري فبذل
 اذن وكذا
 بالمنع

مطلب
 اذن احد الشركاء
 لشريكه في ترك
 الفرس فملكك
 فللتالث الخيار

من ثلاثة لواحد نصيبها وكل واحد من الاثنين زعيمها وقع على أحدهما حريمته لحكم العرف وبيع العرف
 بأمره تركه له وهلك عند قتل بعض الشريكين حصته صاحبه المصروف أم لا أحاطت بعدم تعيين الشريكين
 أم لا دفع ولا توقف فيه وإنما الآخر بلحظة أمره وبما يملك فكما هما سائما هما معا والله أعلم ^{سئل في ذوق}
 اتفق الشركاء فيما على نصيبها عند أحدهم وفاة واحد منهم وأحدهما من عند غيرادان العاشر فلكه
 عند نداء خرج بها هل للعاشر نصيبه أم لا أحاطت بعدم له ذلك إذ قد صرحوا في الذات المشتركة
 ما به نصيب عاصبا ما شتما لما فلا يترأع الصبا إلا ما لا ذوقه أعلم ^{سئل في شريكين في ورث}
 لأحدهما الثلثان وللآخر الثلث ما ع صاحب الثلثين ملكا منها لأحسنى ولم يسلمه ولم يأذن له ما ع
 ودعت إليها موصدا في التصريح وأحدهما غيران السامع ويعيرادان الشريك فملك عند هل على
 السامع صمان حصته الشريك الذي لم يبيع أم الصمان على المشتري أحاطت حيث لم يسلم السامع العرف
 للمشتري لأصمان وأما الصمان على المشتري حاصلة أم لا المانع لم يتعد محرر البيع على حصته الشريك وإنما
 ينسب التعدي لو سلم ومبايشت الحكم المذكور ما في الرارثة في الوديعة قال بعث الوديعة وقصده
 تمها لا يتضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري وقد سئل قاضي الهداية عن جماعة مشتركين في ورث ما ع
 أحدهم حصته من أحسنى وسلم العرف للمشتري ويعيرادان نصيبه الشركاء فملك عند وأحاطت الشريك
 أن شاؤا وصموا الشريك وأن شاؤا وصموا المشتري منه أو ما كان كذلك لو خردوا التسليم ولا تسلم
 من المانع في مسئلتها والله أعلم ^{سئل في دار معدة للاستعداد بين مالع وبينهم ورأى تسلمها الشريك}
 المانع فلا استئجاره سعة التيمم تسعة هل يلزم المانع أم لا أحاطت بعدم قد أفتى
 كثير من المتأخرين بوجوب أخوة الثلث في ذلك صيانة للمال التيمم والله أعلم ^{سئل في شريك يورث من حليل}
 قسمة أحدهما في عينه الآخر وترث على حصته وترك حصته الآخر فأرج قسما واحدا هل هو محض
 أم مشترك بينهما أكثره أحاطت القطن مشترك بينهما ولا يحتقن به الشريك الحارث والله أعلم
^{سئل في زوج امرأة واسها اختها في دار واحدة وأحد كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء}
 حصصا لا كسبهما أموالا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز قبل والمال ههنا يكون المال
 المجمع بأنواعه كسبهما سوية أم لا أحاطت بعدم هو بينهما سوية حيث لا يميز كسبه ههنا كسبه
 ولا يحتقن أحدهما ولا زيادة على الآخر إلا التفاوت ساقط كسبه على التساوي إذا حطما التما
 حيث كان كل منهما صاحبا لا يكون القول قول واحد منهما في قد رجعت الآخر لو كان أحدهما صاحبا
^{سئل في أخوة أربعة تلقوا}
 يدو الآخر حاج واحتلوا القول لدى اليد واليعة تسعة الخارج والله أعلم ^{سئل في أخوة أربعة تلقوا}
 عن أبيهم تركه فاصدوا في الاكتساب والعمل فيه باحتمله كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما
 حصلوا بالاكساب بينهم سوية وإن احتلوا في العمل والرأى كثرة وصوابا أحاطت بعدم يكون
 الجميع بينهم أرباعا لكل ربع وإن اختلفوا في الرأى والقوة أكل واحد منهم فعمل لنفسه ولا خيرة على
 الشريك والله أعلم ^{سئل في أخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصصا لا سعيهما أموالا من ورث}

مطلبت
بعض أحد
الشركاء
للعاشر
يعيرادان

مطلبت
في دار معدة
للإستعداد
بين مالع
أحد

مطلبت
ما حصل للشركاء
في المال لا اكتساب
يكون بينهم
بالسوية

مطلبت
حكمه كالأدي
فصل

والآن يريد احدهما مفارقة الآخر ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر فقبل والحال . . .
ما حصّله سعيهما وكسبهما مشترك بينهما ما يجب قسمته بينهما مناصفة ام لا اجاب نعم
ما حصّله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به احدهما دون الآخر والله اعلم **سئل**
في رجلين اشتركا شركة وجوه واشترىا من جماعة بصناعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتها
فهل تكون الخسارة عليهما سوية ام لا اجاب نعم ما خسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشرعوا الشراء او باشره احدهما لتضمينها الوكالة والله اعلم **سئل**
في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرها بينهما ففصلت من شركة
البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسئل له بعد كيه حتى بذرا قدر معلوما منهما فاتفق ان اخص
احد البذرين وضعف الآخر والآن احدهما يقول لشركه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقوضا
من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصيه ام لا اجاب الخارج بينهما والحال هن والله اعلم **سئل**
في منفر بلدين اشتركا على ان يغرسا لبلد الناس بقايا جرفهم ويكون المتحصل بينهم سوية فغرس
احدهم وبقيد به واحد منهم ميرضه هل ما يتحصل يعقل بقيته يقسّم بينهم على ما شرطوا ويكون
للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض ام لا اجاب المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره
فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله اعلم **سئل** في شرك انتم
شركه بالحيانة هل يقبل كلاً مشركه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتهمين اجاب لا يقبل قول
شركه في حقه ولو اراد تخليفه على الحيانة اليه لم يخلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوى قاري
الهداية ما يخالفه والله اعلم **سئل** في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحيحة ما احدثهم فادعى الذي
بيده المال عند اعادة قسمته ان له كذا وصدة شركه وكذا به ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه ام لا
اجاب القول قول من بين المال ان له فيه كذا وكذا اذ اليد له فيصدد في كل ما يقوله والله اعلم **سئل**
في رجلين لكل منهما اواني غاس معقنة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤثرا ذلك والاجر بينهما
فتعطلت آنية احدهما واعانه الآخر على الطبخ في آنيته فالحكم في ذلك اجاب الشركة المذكورة
فاسدة وما لطخ في آنية احدهما فاجرتهما لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه ومثله الذي تعطلت
آنيته ما لطخ فيها قبل ان تعطل فاجرتهما لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه كمن دفع لآخر دابة
ليبيع برأى على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البز والمالك
الدابة اجر مثلها وكرجلين لاجدما تعلق وللآخر بغير اشتراك على انه يؤثرا ذلك والاجر بينهما فاسد
ويقسم على كل البخل والبغير والفرع الشاهد لذلك كثيرة والله اعلم **سئل** في ثلاثة شركاء
متفاوضين من المشترك بينهم قاش مضري باع احدهم لرجل دحي ففسلّم منه ثم دفع الثمن لاجد
الشركاء فدّعى واحد من الشركاء المذكورين على الذحّي بما صوّته ادّعى فلان بن فلان على فلان
ان من الشريك بينه وبين كل من فلان وفلان قاشا مضرياً وانّه باعه للذحّي عليه بكذا من الثمن

مطلب
للمشاركة على
الشركين بقدر
المالك

مطلب
بينها فدان
اتفقا على ان
البذر مناصفة
فاخصب واحد
البذرين وضعف
الآخر فالخارج
بينهما

مطلب
مغري على اشترى
على ان ما يتحصل
بينهم سوية
فغرس واحد منهما
فالتحصل بينهما

مطلب
اذا اتهم احدهما
شركه بالحيانة
لا يقبل

مطلب
اذا ادّعى واحد
الشركاء الذي
في يده المال ان
له كذا نصيب

مطلب
اذا اتهم اواني
الغاس مشتركة
بينهما لطبخ
فالاجارة فاسدة

مطلب
اذا اشترى رجل
شيئاً من اجد
الشركاء ودفع
ثمنه لغير المالك
من الشركاء
تبرأ ذمته

وتسليمه وان المدعى عليه دفع منه الغلان الذي هو احد شريكتيه بغير اذنه ويطالب به بدين زلما
انه لا يلى قبض الثمن الا بالبشر ببيع وسأل مؤلفه عن ذلك فاجاب باقيا شريته بكذا من شريكه
المدعى بحيث ان دفعته له الثمن بغير اذنه ودفعته له الثمن وبشرت بسبب ذلك ذمى هذا المسمى
المدعى عن الدعوى المذكورة ام لا تنفع لكون دفعه لشريكه المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته
لم ياد به بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى وقوله دفع الغلان الشريك بغير اذنه وان كان له ملك
لعقد البيع ام لا اجاب المقرر في سائر الكتب متونا وشروفا وقاوعا ان كل واحد من شركائنا
وكيل من الاخر وكفيل لكل من الزواجا بما يتجارة وغصب وكفالة الزواجا لا ترحضان احد لم يبرع
وان لم يبرع لمطالبة الآخر تسليم البعده كان الاخر اخذنا الاخر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه
الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصارت كل واحد منهما مطالبا ومطالبا فانه
مات دون طهرتك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وان توفيقه بسبب عدم اذنه
كان مباحا للعقد البيع اذ له الرجوع على المشتري فوهم باطل داعس لا يسوق له الدعوى بذلك كونه
والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجبة لبراءة ذمته المديون لكونه وكيل عنه في ذلك كما
مستفصلا كلام علماء فاطمة والله أعلم سئل واخرى شريكتين متقاربتين والكبير
معتز لتصغير التفرقات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ اشتراة الصغير يكون مشركا
بينهما وان كانتا في بيعا ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كما
صريح كاد المتون والشروع والقارى والله أعلم سئل في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة
اشترى كل واحد على ان كل ما يحصل من كل سفينة بينهم شريكة على عدد النصف قل تحملها او كثر هل تنفع هذه
الشركة ام لا تنفع وتختص كل سفينة باجرة حملها اجاب لا تنفع هذه الشركة فلا يقسم التحمل
على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لن يما ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم سئل في بائع شريك
الشركة في حصة فاسلم احدهما رجلا في جلود قل لاخر المطالبة بها ان صنع السلم او برأس مال السلم ان لم يقع وهي
ليست في المطالبة
بشركة العنان ام لا اجاب الطلب للسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله أعلم
اشترى في اسكا في اشترى مع آخر على ان يتري له الجلود بماله وهو يضمنها فعلا والرجع بينهما انصافا
لهذا النصف بعهله والاخر النصف بماله هل تنفع هذه الشركة ام لا تنفع واذا قلتم لا تنفع فاللهم
في الحاصل من ذلك اجاب لا تنفع هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود والقاسل اجرة
عليه لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع ثمانية مائة
الى طبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد في قيمتها بالصحة بيننا فانه لا يصح والطبيب اجرة المثل
وقدر ما انفق في ثمن الادوية والله أعلم سئل في ستة نفر اشتركوا شركة وجوه على ان يشترى والبائعين
رجل بوجههم ويبعوا والرجع بقدر المشتري ففعلوا واودل اشان منهم رجلا ثالثا ببيعتهما
اذن البقية هل يكون شركا لستة ام لا ولا وان عمل مع الاشين ماذا يستحق معهم
شركا

مطلب
اشترى احد
شريك المفاوضة
فما بينهما

مطلب
اشترى احد
على ان ما يحصل
من كل سفينة
بينهم شريكة

مطلب
اشترى احد
الشركة في حصة
فما بين المطالبة

اشترى في اسكا
في اشترى مع آخر
على ان يتري له
الجلود بماله
وهو يضمنها
فعلا والرجع
بينهما انصافا

مطلب
اشترى شركة
وجوه فالبائعين
اشان من البائعين
فما بين البائعين
شركا

اجاب لا يكون شريكاً لمن لم ياذن له بالاجماع اذ بالشراء من البائع يكون له الملك في شئ من
المبيع ولا يجوز للشريك بيع شئ من نصيبه با دخاله في شركة وفراحتة فيه وان قال لما اشتريناه
من اللين من فلان فذلك فيه ثلث ثلثا صحت وصاروا وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك او ما هو
في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معهما طوعاً فيما عساه له فله اجز مثل عمله فافهم والله اعلم
سئل في فريس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بتم معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراماً وقفاً
والآن شركاءه يقولون الكرم للشركة لا لشركاءه في الفريس وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشتري
الا لي خاصة هل القول له ام لهم اجاب القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشتري الكرم الا له
ان صحت دعواه بان قالوا بعثت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفريس
مشتركة لا يلزمه يمين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم سئل في اخوين متفاوضين تزوج
احدهما زوجة بمهر وزوج ابنة ابيه زوجة بمهر وقضى المهر من مال الشركة هل للاخ الاخر ان يطالبه
بنصف ما وفاه وله ان يجسسه على ذلك ام لا اجاب نعم له ان يطالبه بنصف المهرين ويجب عليه
لان ذلك ملحق بكسونه وكسوة اخيه فيضمن حصته اخيه واذ اترتب ذلك بذمته يجب فيه ان لم يوفوا
سئل في فريس مشتركة بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها بغير اذ منهما ثم سلمها لاحدهما فانت عن
قبل ان تصل الى الاخر هل لمان يضمن كعدى ام لا اجاب لا يخلص من الضمان في حصته بعد
تعلق به التبرؤ ولو لم يلبه او باجازه فعل المتعدى على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح
صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقررت ان شرك الملك اجنبى عن حصته
شركة فكانه دفعها لاجنبى فيضمن كما اشار اليه في جامع الفصولين ايضاً في واخر الحاميس بقوله (فهم)
سئل مولانا عن مواشٍ لهما غاب احدهما فذبح الشريك الاخرها الى الراعي فهل يضمن نصيبه
اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد جابر فلا يصير مودعاً غيره ولو تركها الشريك الغائب في الضم
ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قima الحفظ كذا اجاب والله اعلم سئل
في رجلين اشتريا خمسين قرية لبيعها في المزيب على الترخ فباع عشرين وكسدا لباقي فساو به
احدهما الى دمشق الشام وقايض به فرساً وركبها الى بيت المقدس وهالكته معه ولم يوجد شركه
اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شركه ام يضمن قيمته
حصته من القرب اجاب نعم يضمن قيمة حصته شركه في القرب ان كانت شركة ملك ولم ياذ
له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرب بعد بيعه بركوبها اذ كل واحد من شركتي
الملك اجنبى في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقررت من عذبه الامام ان
وكيل البيع له البيع بما عزمه وان وبأى شئ كان فينفذ بالفريس كما ينفذ بالنقل ما صرحوا به من
جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له مكاناً فحقاوزه ضمن
فاذا عين له المزيب وتجاوزته الى دمشق ضمن لخصم شركته بالمكان كما نصت عليه قاطبة والله اعلم

مطلب
بائع احد الشركاء
حصته من آخر
واشترى بالثمن
كراماً من الكرم
فاذعى شركاءه
ان الكرم للشركة
فالقول قوله

مطلب
وفي احد المتفاوضين
مهر من زوجة
ابنة مطلق
الشركة

مطلب
اذا ركب رجل
فريساً بغير
اذن مالكها
لا يبرأ من الضمان
بتسليمها
لاحدهما

مطلب
بيع بعض
عروض شركة
وكسدا لباقي
فساو به
احدهما الى
الشام وقايض
به فرساً يضمن

سئل في فرض بيت واحد الشركاء ما ع منها حصته وسلم للمشتري ثم ردها المشتري ليد بالند فاته
عند قتل وضوئها الى الآخر قل على واحد منها ضمان ام لا اجاب لا ضمان على واحد منها لانه
بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله اعلم
سئل في اربعة شركاء عانا قال الذي بين
المال كست استندت من فلاته كذا الشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بيمينه ام لا اجاب نعم
القول قوله في ذلك بيمينه وقد صرحوا بان المشرىك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت منها
ان كان المار به المقرفا لا قرأ صحيح وله ان ياخذ المائتين صريح بذلك في شرح تنوير الاصفار نقلا عن
جواهر الفتاوى والله اعلم

مطلبت
بائع من بين
المرتبة شركة
حصة ولها
مطلبت
اذا قال لغيره
استندت من
فلان ودفعته
له لم يصدق
بيمينه

كتاب الوقف

سئل في وقت صورته وقف على فريخ وصالح ولدي المرحوم حرف بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح
لجامع المعروف بجامع الساطون ما يلقى بحري ذلك ابدال ابدن الحماة فريخ قبل تصريف غلته لاجيه
ام لمصالح الجامع ام لغير ذلك اجاب لا تصرف غلته لاجيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء والى
ان يموت الاح الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان تصرفه لمصالحه مشروط ببقاءها
وصرف حصته الاخر بعد وفاته مشكوت عنه ولا تصرف لاجيه الا اذا كان قتيلا بيمينه كونه من الفقراء
واظلم سئل في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف امكن الوقف فجعل منها اولادها
مخصوصين بالاولاد الطهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم اعقب ذلك بقوله وشروط وقفه هاتمة
منها اذا مات احد الواقف عليهم من ولي او ولي ولي انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فالى من رزق
درجة ومنها ان الطبقة العليا تجب التسلي هل حصته من مات عن ولي او ولي فاما انتقل له ولا ينتقل
المذكور ان تكون لذكر الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تجب
التسلي ويكون سهم المخصوص بالاولاد الطهور والمشارك واحد في هذا ام حصل اختلاف الاثنان فيه
بهذا التفصيل ام كيف الحال اجاب قوله وشروط وقفه هذا مشروط بالرجوع الى المشترك والحال
لانها واحد باعتبار مستحق الوقف والحكم فيها باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافيه
اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين
واللاحق يؤكد على مادة الواقفين من اتيانهم بالمرزوق كقولهم طبقة بعد طبقة وبقطنا بعد بطن ونسأ
بعد نسل والمراد ان الامثل يجب فروع نفسه لا فروع غيره والله اعلم
سئل في محله وقفه واقف
وسمي حدوده الاربعة وداخلها مشتمل على فاخرة ومعرضة زيتون اعنى بدا غير ان كتاب الوقف فيه
اسم الفاخرة وليس فيها اسم البذل يشتمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتعديد ام يحصى
الفاخرة دون البذل عملاً بالتسمية وبما الحكم اجاب يشتمل الوقف ما احاط به الحد وداد الحد
وقع عليه الوقف وقواسمها باصل الحد وغايته انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجتماعاً وايضاً قد عثر
ان العقار يقع المعرفه بحدوده لا باسمة حتى اشترط ذكرها في الدعوى والتمهاده وهذا ظاهر والله اعلم
سئل فيما اذا اول السلطان ناظر على وقف هل له ان يغيره بغير حجة ولا مصلحة ام لا اجاب

مطلبت
وقف على فلان
ثم من بعدهما
على مصالح جامع
كذلك لم يصدق
احكامها

مطلبت
اذا وقف رجل
محدوداً يشتمل
الوقف جميع
ما هو داخل
الحدود

مطلبت
السلطان ناظر
على وقف
غيره لم يصدق
بغير حجة

منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الحاشية ان منصوب الثاني لا ينفرد
 بغير شحنة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كوكيل عنه كما افاده في البحر وغيره والله
 سئل في وقف اشتبهت مصارفه كيف يفعل في غلة اجاب ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما
 كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضاً وعلم اصل المصرف على الذرية يصرف الى الكل من غير
 تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اسفل والله اعلم سئل اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى
 كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومة وينبغي في وظيفة الكتاب ام لا اجاب نعم يصرف له ويصح
 في وظيفة الكتابة سئل في وقف فقد شرط واقفه واشتبهت مصارفه فادعى شخص على المحكم عليه
 استحقاقا فيه فما الحكم حيث اشتبهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام اجاب لا بد للمدعى
 من ان يثبت دعواه بالبيئة والالة لا يصرف له شيء والله اعلم سئل في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من
 بعد على ولديه لصلبه الموجودين الآن هما الخوازين الدين عبد القادر والريثي متخافا بالبلغ الرشيد
 الخالي العارضي وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة الشرعية ما دامت
 البنت قاصراً عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم
 واعتبارهم بغير ترك فيه الاثنان فما فوقهما بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة بحسب الطبقة
 الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه لولد او ولد ولد ونسبه
 وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا
 فنصيبه لمن يوجد في طبقة وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق لهذا
 الوقف اول شيء منه وترك ولداً او ولداً او اسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق
 ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسبه وعقبه يكون
 ذلك وقفاً على اولاد اخيه المرحوم ثم على ابني المرحوم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
 وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما اعلاه وشرط الواقف
 شرطاً منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتوفى عليه لست الواقف الموجودين ان الوقف وبما اصل
 وعائنته في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية وكل ثلث ستمائة للواقف المذكور في كل سنة ثمانين
 قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا لاولاد اولادهن
 سواء كانوا ذكراً واناثاً فان اولاد البطلون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا الغلط الوا
 مات الواقف ولولده المذكوران وبناته لصلبه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابنا وابنة وبنات
 ابنا واولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات
 ابنا استحقاق ام لا واذا قلتم لمن استحقاق هل لاولادهم من الاجانب استحقاق ام لا وهل ينقطع
 استحقاقهم بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر في حق البنت الصليبا
 ماد من قاصراً وهل استحقاقهم بعد البلوغ يصرف الى من سواهن في الدرجة من اخواتهم وابنائهم

مطالب
 في وقف
 اشتبهت
 مصارفه
 مطالب
 يصرف الى
 كاتب الوقف
 ما كانت تصرف
 له القوام
 سابقاً
 مطالب
 ادعى استحقاقاً
 في وقف اشتبهت
 مصارفه لا تصرف
 له الا اذا ائتمنت

مطلب
 في رجل وقف
 وقفاً على نفسه
 وولديه وبني
 من سيحدث
 له من الاولاد
 الذكور والاناث
 ماد من قاصراً
 الخ

ولمواتهم وبنات اباهم القاصرين لا درجة فروعهم لعدم صرفه الابناء من غير ان يترتب من الوقت منزلة من يقتصر على ذوى درجتهم ام يختص به اخوتهم ملاً بقول الواقف على ان من مات من مائة ولد او ولد ولد لا نصيب لولد او ولد ولد ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوى الطبقة مشروطاً بعدم الموت من الولد او ولد الولد وهذا اعني والده من ميت من ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت وكما هو في الغرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولد او ولد ولد كيف الحال اجاب س لا استحقاق لولد الميت الذي اباؤهم من الاسماء للشرط المصريح بعدم استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطلون لم يستحقوا في الوقت المذكور وانما بنات الابناء فلهن استحقاق لاهن من اولاد الفلاني لكن ما من قاصد لقول الواقف بعد ذكر الاولاد واولاد الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه وقد شرط في القسمة دوام القصور عن درجة البلوغ اذا اوصاف شرط فلم غير من به واذا بلغ صرف استحقاقه من غير ان يكون في الدرجة ولا يختص به اخوتهم اذ صرف استحقاقهم بعد البلوغ مشروط عنه لم يترتب من الوقت بل يترتب في البلوغ فعلم فيه بصدور العارية المتقدمة وموافقا انه اذا وجد درجة اعلى من درجتهم فهو مقسوم بها على ما في الفريضة الشرعية والا لو وجد درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك وانما التوهم المذكور في التوهم لاختصاص اخوتهم باستحقاقهم فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهم انقطعت نسبة الميت فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات من ولد او ولد ولد فنصيبه لولد الميت هذا استحقاق مستقل ارتفعت من صاحبه منه الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كما هو ظاهر فذا في ساقط الاعتبار فليست امل واقفا لم س في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاد الموجودين الآن وهم عبد الكبر وشهاب الدين وآمنة وصالحه وأم الفرج وعلى من سيحدثه من الاولاد ذكراً أنثى شرعية ثم من بعد المذكور المذكورين اعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاده المذكور الموقوف عليهم اذ كن خاليات عن الارواح يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تفرعن عاد حقهن على الشرط والترتيب المشرع اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث من بنات او غير متزوجات فاذا تفرعن الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على اقرب عصباتهم على الشرط والترتيب المشرع اعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف واولاده الجميع معاً ابنته التي تزوج ابن ابنه عبد الكبر وامرأة تدعى حجازية متزوجة بها ابن فكل ينحصر ربع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف اربع بناتها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف وهل حجازية نصيب في الوقف الان كما خاص بأم الفرج لكونها مازية وكيف الحال اجاب س ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولأن حجازية ولا ابنتها اما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنتها فابنتهم وانما ينحصر

مطلوبه
وقف وقفاً
على نفسه على
اولاده الموقوفين
ثم ثم وشرط
في استحقاق
الاناث ان
يكن خاليات
عن الارواح
عاد الم يكن
ذكر يعود
الوقف الى
الاناث من بنات
الاولاد

من بعد اذ المراد من اهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف ان الوقفية وان لم يستحق
واما ابنها فلن شرط الترتيب للمستفاد بنتم بين الطبقات فلولها لا استحق مع وجود بنت الواقف اذ
لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنى الواقف لكونه افرادهم بحكم مستقل حيث قال اما الاناث
ولولا لا استحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منها حاجب محجوب بالاخر فان قلت كيف دخل
ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وغيرهم
كما هو ظاهر لم يصح اصبعاً من اصابعه في علم الفقه والله اعلم سئل في واقف وقف وقفاً وشروط في كفا
وقفه مانصة انشاء الواقف اثنائه الله وقفه هذا منجزاً على ولد الطفل المدعوس من سيده له من
الاولاد الذكور خاضعة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم واعقابهم
ثم على انسابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسابهم واعقابهم
عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او اسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن
غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبعته يقام في ذلك الاقرب
فالاقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم قبل استحقاقه
اشي من منافع هذا الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ذلك كله ترك ما كان يستحقه والى ان لو كان
حيّاً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على اولاده
الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلي الموجود من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط
والترتيب المذكور اعلاه ثمة ولد الواقف المذكور المدعوس مات صغيراً في حياة ابيه وحده الواقف
اسمه محمد واخصر استحقاق الوقف فيه ثم منه واعقب بنتاً ماتت واعقب ولد اذكر اسمها محمد فكل يستحق
محمد المذكور من هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكورام بجهة دخوله
في ذكور النسل والعقب بقوله ثم على انسابهم واعقابهم المذكورام بالجهتين ام لا يستحق بجهة ما اجاب
كل من الشرطين لو انقرض كلتي علت في دخول محمد المذكور وقد تقررت انه لا مانع من تراحم العمل والامتنان
الى الاولاد لا الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم الخ وكذلك الاضافه في الانساب والاعقاب انما هي للمعنى
لا اليه ولا لشك انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كانه ذكر من انسابهم واعقابهم وان كانت جده محترماً
عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والى هذا ذهب والله اعلم سئل في وقف مستعمل ابطله نائب
قاض مستنداً الى عدم لزوم عند الامام الاعظم فكل النائب ولاية ابطله للمعنى المذكورام ولاية الام
خاصة بالقاضي الاصلى اجاب قال في البحر الرائق وههنا نبينه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي
يملك نصب الوصي والمتوفى ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض شرقي وعجلي
هذا فقوله في الاستدانة بامر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في امور الاوقاف
اخر فوضيحه في ان نائب القاضي لا يملك ابطله الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان
في منشور نصب الولاية والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شخنا

مطلب
وقف وقفاً
منجزاً على ولد
حسن وبي
من سيده
له من الاولاد
الذكور خاضعة
دون الاناث
ثم ومن مات
حسن في حياة
ابيه وخلف
ولداً يستحق
الموقوف

مطلب
لنسل المتوفى
ابطال الوقف
ونصب وصي
وقوله لفظاً
والاير بالامتنان
وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلوب
لا يعمل بحجة
المحصل

الشيخ فهد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف والمشقة
 لا نرى فيها بخصيصتها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زهير الدين صاحب
 وانما استخرجنا تفهيمها والله اعلم **مسئل** فيما اذا وجد دفتر سلطاني تجد يدان الطاخونة الفلاية وقف
 على يد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقرضوا كان للحرمين المشرعيين وكتاب وقفات زيدا
 وقف ثلثي الطاخونة على اولاد الظهور واولاد البطون ولا تعرف فيه الثلث الثالث وهذه الحجة
 الملتصقة بها هذا السؤال البجعة الصق بها السؤال الكتب على الجواب فهل يثبت وقف الطاخونة المذكورة
 جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتتمع اولاد البنت بموجب قوله فيه ثم على اولاده **الح** الموجب لاجزاء
 اولاد البنت كما صرحوا به ام يعمل بهذه الحجة ام لا يعمل بشئ مما ذكر واذا قلتم بالاخير فلو يعين في الثلث
 الثالث فملك يعمل به شرعا واشتبهت مصارفة فالحكم فيه اجاب لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بحجة
 الحجة لما صرح به علما وانا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتاب الوقف الذي عليه خطوط النفا
 الماصيين وانما القول في ذلك بالبيئة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من ديوه الاول وان
 امتناعنا لما ذكره على بقية المستحقين من اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل حقهم الثاني ان يعمل
 الذي يخص عرفات المذموم المذكور مع من يشركه من اولاد بركة المذكورة قيراطا واحدا ونصف قيراط
 والذي يخص عبد القادر عابراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا يقول به احد باه
 مخالف لاجماع المذاهب بانشرها ولو ثبت دعوى الدعيين المذكورين الذين هم امر فوات وعبد القادر
 بالبيئة الشرعية لوجب ان يقسم مبيع هذا الثلث على عدد رؤس اولاد الظهور واولاد البطون
 لا يفضل فيه الذكر الانثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلتهم في ان اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى
 اعطى مرفات ومن يشركه قليلين كانوا او كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وابراهيم بانفرا
 قيراطا ونصفا وبقية اولاد الظهور كثر واما قلو اخمسة قراريط فله قسمة تخالف اجماع المسلمين
 وكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف اجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث
 ان اصل دعوى المدعين غير مشموعة شرعا لجهالة المدعى بقوله وان استحقاق عرفات المذكورين
 من يشركه الخ وقد تقر بان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعاه لنفسه **محصل** لا يثبت
 مقداره وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل
 ان من اثبت بالبيئة حقا فهو له فيجب على الغامض ان يبطل الى اولاد البنات بيعة تشهد بمدعاهم لان
 استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبيئة على من ادعى
 فاذا عرفت وان اقامة البيئة بطلت من الاخر بيعة فاذا عرفت واشتبهت مصارفة هذا الثلث فقد صرح
 علما وبانه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرف
 فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو مظنون بحال المير
 فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد البطون شئ للثالث في استحقاقهم

وَمَعَ الثَّلاثِ لَا يَجُوزُ الْحَكْمُ لَهُمْ بِشَيْءٍ هَذَا وَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى مَا فِي أَيْدِي الْفَرِيقَيْنِ مِنَ
الْحُجَجِ وَالْمُسْتَحْكَاتِ فَلَمْ أَجِدْ مَا يُلْغُو الْقَاضِيَ الْحَكْمَ بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْمَنَاتِ فِي هَذَا الثَّلَاثِ
أَلَا بَيْنَهُ الشَّرْعِيَّةُ فَلَيْسَ دَلَالَةُ الْقَاضِي نَوَاجِذَ عَلَى طَلَبِهَا مِنْهُمْ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ وَلَيْسَ بِ
خَشْيَةِ الْإِقْتِصَامِ فِيمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِي الْعِصْمَةِ وَالْوَفَاقِ نَسْأَلُ
الْهُدَايَةَ إِلَى سَوَادِ الطَّرِيقِ بِمَنْ وَكْرَمِهِ وَسَوَاعِدِ نِعَمِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي عَقَارٍ بَيْدِ جَمَاعَةٍ تَلْقَوُهُ
بِالْأَرْضِ عَنْ أَبِيهِمْ عَنْ جَدِّهِمْ بَرَزَ لِأَن رَجُلٌ يَدْعِي أَنَّهُ وَقَفَ جَدُّهُ مُسْتَنْدًا بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفَرْقِ
السُّلْطَانِي فِي وَقْفِ جَدِّهِ هَلْ يَجُوزُ دُخُولُهُ فِي الدَّقْرِ السُّلْطَانِي كَافِي فِي ثُبُوتِ كَوْنِهِ وَقَقَامِ
أَجَابَ حُجُجُ الشَّرْعِ ثَلَاثًا الْبَيْنَةُ وَالْأَقْرَارُ وَالْكَوْلُ لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ لَنَ عِلَامَةٍ لَا تَبْنِي عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي قِسْمَةٍ أَهْلُ الْوَقْفِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَجَابَ إِنْ كَانَتْ قِسْمَةً تَمْلِكُ فِيهَا
بِاطِلَةٌ وَإِنْ كَانَتْ قِسْمَةً تَتَوَابَعُ يَجُوزُ صَرَحَ بِهِ فِي الْقِتَاوَى الْحَلِيَّةِ وَفِي الْأَسْعَافِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَاللَّهُ
سَأَلْتُ فِي أَرْضٍ وَقَفَ عَلَى الذَّرِيَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقْسِمَ قِسْمَةً تَحْفَظُ وَعِمَارَةً لِعَمَلٍ كُلِّ مَا يَمِينُهُ لِنَفْسِهِ
لَا قِسْمَةً تَمْلِكُ أَمْ لَا أَجَابَ صَرَحَ فِي الْأَسْعَافِ أَنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ لَوْ قَسَمُوا الْوَقْفَ بَيْنَهُمْ لَمْ يَنْزِعْ
كُلُّ وَاحِدٍ نَصِيبَهُ جَازٍ وَقَدْ ذَكَرْتُ اسْتِذَا اسْتِذَا شَاهِدًا لِدَيْنِ الْحَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِتَاوَاهُ أَنَّ
قِسْمَةَ التَّوَابَعِ فِيهِ جَائِزَةٌ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَسْأَلَةِ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ وَفِي الْقِسْمَةِ ضِعْفَةٌ مَوْقُوفَةٌ
عَلَى الْمَوَالِي قَلْبُهُمْ قَسَمَتِهَا قِسْمَةً تَحْفَظُ وَعِمَارَةً لَقِسْمَةٍ تَمْلِكُ فِيهَا فِي الْخَصَافِ وَالْمَتُونِ وَالشَّرُوحِ
مِنْ عَدَمِ جَوَازِ قِسْمَةِ الْوَقْفِ عَلَى قِسْمَةِ التَّمْلِكِ لَقِسْمَةِ الْحَفْظِ وَالْعِمَارَةِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ وَاللَّهُ
سَأَلْتُ فِي نَاضِرٍ وَقَفَ وَكُلُّ رَجُلٍ جَارٍ بَا جَارَةٍ مُسْتَعْلٍ الْوَقْفَ وَقَبَضَ اجْرَتَهُ وَدَفَعَهَا لَهُ فَفَعَلَ وَكُلُّ
الْمَاضِرِ هَلْ النَّاضِرُ الْجَدِيدُ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا قَبْضُ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا انْتَكَلَ الْعَزُولُ أَيْصَالَ الْعِلَّةِ
يَقْبَلُ قَوْلَهُ أَمْ لَا أَجَابَ قَدْ تَقَرَّرَ صِحَّةُ تَوَكُّلِ نَاضِرِ الْوَقْفِ مُطْلَقًا وَنَاضِرِ الْقَاضِي إِذَا عَمِلَ لَهُ
وَقَبُولُ قَوْلِ الْوَكِيلِ فِي دَفْعِ مَا قَبَضَهُ لَوْ كَلَهُ مَعَ يَمِينِهِ فَلَا عِبْرَةَ بِأَنكَارِ الْعَزُولِ وَالْعَوَّلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ
فِي الدَّفْعِ يَمِينُهُ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَمِينٌ وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ أَيْصَالِ الْأَمَانَةِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ يَمِينُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ
فِي أَصْطَبِلٍ وَقَفَ مِنْهُ دَرَجَتَانِ وَأَسْقَفَتُهُ سَلَمٌ نَاضِرٌ وَقَفَ لِرَجُلٍ يَمِينُهُ بِمَا لَهُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ سَكَاوَاتُهَا
بَابِرَةٍ مَعْلُومَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَتَسْكُنُ لِمُسْتَأْجِرٍ وَبَنَى فِيهِ بِنَاءً حَتَّى صَارَ ذَا رَغْبَةٍ فَرَادَ انْتِشَاعُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ
زِيَادَةِ الْأَجْرَةِ فِي نَفْسِهَا هَلْ تَنْقُضُ الْأَجَارَةَ أَمْ لَا أَجَابَ قَالَ فِي الْحَرْفِ نَفَذَ عَنِ الْحَيْطِ وَغَيْرِهِ
حَانُوتٍ وَقَفَ وَعِمَارَتُهُ مَلِكٌ لِرَجُلٍ ابْنِ صَاحِبِ الْعِمَارَةِ إِنْ يَسْتَأْجِرُ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ يَنْظُرُ إِنْ كَانَتْ الْحَازَّةُ
لَوْ رَفَعَتْ يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرِ مَا يَسْتَأْجِرُ صَاحِبُ الْعِمَارَةِ كَلْفُ رَفْعِ الْعِمَارَةِ وَيُؤْجَرُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّ النِّقْصَانَ
عَنِ اجْتِزَاءِ الْيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرِ مَا لَا يَسْتَأْجِرُ لَا يَكْفِي وَتَرَكْتُ
فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرَةِ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً أَهْوَى اللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِبَيْدِ جَمَاعَةٍ أَخَذُوا حَقَّهُ
وَيُؤْذُونَ عَلَى عِدَدِ الْأَشْيَارِ قَدَرًا مِنْ كَمَالِهَا وَالْآنَ فَنَيْتُ الْأَشْيَارَ وَصَارَ الْأَرْضُ مِلْسَاءً تَزْرَعُ وَتَسْتَعْلَى

مطلب
ادعى رجل مقار
ببئ جماعة انه
خذه من تحت
الى دفتر سلطان

مطلب
لا يجوز قسمة الوقف
قسمة تملك
مطلب
يجوز قسمة الوقف
لحفظ والزراعة

مطلب
لو ادعى وكيل
الناظر باجارة
مستغل الوقف
دفع الاجرة له
فالقول له بيمينه

مطلب
دفع الناظر
اصطبل وقف
منه دمر بعمر
ويسكن فيه
باجرة معلومة
ففعول ثم زاد
انسان عليه

مطلب
ارض وقف
ببئ جماعة
اتخذوها
سكنوا بها

في كل سنة والمتكامل يطلب القسم لكنه انفع للوقف هل له ذلك المصير المبيح على الوقت ام لا اجاب
نعم لم يطلب القسم لكنه انفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصيرت امانه
بغنى بكل ما هو انفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تمزج وتستغل
في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي ولا حائل له والله اعلم سئل في ارض وقف بايد
مرعين متعددة لكل قدر منها في دين من قديم الزمان ادعى احدهم على آخر ان مقدار ارضه
دون ارض الآخر يريد ان يقاسمه في ذلك هل له ذلك ام لا ويسعى القديم على قدمه الجلس
ليس له ذلك ويسعى القديم على قدمه ولا يعطى الدعي شيئا مما في يد الآخر اذ ذلك وان كان زائدا
فقد يكون لغنى رآه المتكامل على الوقت والاصل الصحة والله اعلم سئل في رجل وقف وهو مال
الصحة مبرور وقفا على نفسه ثم من بعده على ولد له محمد وعلى من سيخذه من الذكور والاولاد على العدة
الشرعية اما الاماثة فلمن الاستحقاق بالوقف اذا كن تحاليل من الازواج فاذا تزوجن سقط
حقهن وكلما تأتى من عادهن وليس لاولاد المصلحة من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولاد
واولاد اولادهم ونسبهم وعقهم ابدا ما تناسلوا واما ما تعاقبوا طبقته بعد طبقته وشغل
الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه من حياته ثم بعده
للزوجة فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم
نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق
منهم احد كان وقفا على مصالح مير سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف
بعد ان احدث الله له ثلاث بنات فزوجهن واحدا الله لهن اولاد فاهل يصرف ربع الوقف لهن ام لاولاد
ام لعصبة الواقف ام لمير سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام ام لغير ذلك وهل يجري شرط القام
في النخل كما يجري في النضر اليها ام وهل تحل تناول من ربع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك او نحوها
الجواب مفصلا معللا اجاب اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما ان
الواقف فلسقوط حقهن بالازواج واما اولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس
لاولاد السنة من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك
لا يصرف لهم مع وجود امهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف
لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهه مير سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف
الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاستعانة وقال في اولاد
هذين فاذا انقرضوا فعلى اولادها ابنا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا
احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا
مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل
لاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احد هما يصرف نصف الغلة الى الفقراء

مطلب
ارض وقت بايد
مرعين ادعى
احدهم ان مقدار
ارضه دون
ارض الآخر

مطلب
وقف على عسمة
على ولده وعلى من
سيخذه من
الذكور والاولاد
اذا كن تحاليل
من الازواج
ثم على مير سيدنا الخليل
والا ان لم يوجد
الاماثة اتى
متر وحاس
ولهن اولاد

وفى فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد شراح الدين الحانوتى فى مثل هذه الواقعة صرح بالصرف
الى الفقراء مستدلاً بما نقلناه عن الاسعاف قائلاً والمسئول عنه مساوٍ ولهذا يعنى فكان النص
فيه نصاً فى مساوية فصم الاستنباط ومثل ما فى الاسعاف فى الحائنة والخلاصة والبرازية
والماترخانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فاذا علم ذلك وان الصرف امتنع بجهة
الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكفى ههنا وارواحهم بصفة الفقراء على جواز الصرف اليهم والى
ازواجهم واولادهم بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف مخير فى الصحة غير مضى الى
ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا فى مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء فمما
واما مسئلة المظفر فلا شك انه لا يرشد منهم بلا شبهة اذ شرطه لا يرشد فالرشد من الوقف
عليهم ولا شبهة فى كونهم من الموقوف عليهم وان قام بهم مانع عن الصرف وكذلك اذ ازال المانع
استحقاقهم بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يخار عليه والله اعلم **سئل** فى دكان وقف وضع رجل
يده عليه مدعيًا فيه الملك بالاشراء من زيد وبني على ظهره بيتاً وفى جوفه بنى بيتاً وانشع بالدكان
وبظهره وجوفه مدة تسنين ثم اثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعى بالبيته الشرعية حسماً
وجد فى كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعى ورفع يده ووضح اليد المذكور عنه
تلزيمه المثل لذلك فى مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه ام لا **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل
اذ منافع الوقف مضمونة صيانة له عن ايدى الظلمة ويهدم بناؤه لولم يضر بالوقف فان ضرو
ضواغيف اليها فى المضيق لماله فليترخص الى اهدامه وعليه اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين
وفى بعض الكتب ناظر تلك البناء باقل القيمتين للوقف من روعاً وغيره من روع بالوقف
بمثله صرح فى الامتياز والمظار وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** فى تقرير الوظائف والى
عنها هل ذلك للقاضى المتولى الذى لو بشرط له الواقف ذلك **اجاب** تقرير الوظائف
للقاضى لا للمتولى الذى لو بشرط له الواقف لانه تصرف فى الموقوف عليهم بغير شرط الواقف
وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به فى البحر اخذاً بما فى الفتاوى الصغرى
والله اعلم **سئل** فى رجل وقف عقاراً على اولاده واولاد اولاده ثم وغم ومن جملة الوقف دار
ودكان ادعى رجل بطريق الوكيل له من ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على ذلك
احد المستحقين فى اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بشمانية غرش وات
الاصيل والموكل يستحقان فى الغلة الربع ويطلبان وكل الاجارة المذكور بقرشين منها فانما
الوكيل بان طيلة لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ريع الوقف بحكم
نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدان الاصيل واخوته واولادهم
وان الموكل من ذرية الواقف فى حكم نائب الحكم باستحقاقهما ريع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل
والموكل ومن يشترهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا **اجاب** هو غير صحيح

مطلب
اذا وضع رجل
يده على دكان
وقف مدعيًا
الملك وبني على
ظهره وفى جوفه
بنى بيتاً وثبت
تقريره الاجرة

مطلب
تقرير الوظائف
للقاضى لا للمتولى
الا اذا شرط الواقف
له ذلك

مطلب
الوكيل فى اجارة
الوقف لخصما
لمدعى الاستحقاق

لان وكيل احوال الدار والدكان لا يصح خصم المني يدعي استحقاقا في الوقت لانه ليس وكل فيه ففي جابر
المقصودين وكل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يصح بغيره
حتى يضر الغائب بل ولا المستحق بضم خصم المستحق آخر والدعوى في اثبات الوقت والمالك
للذي انما هي على ناظر اعمى وكله في اجارة او قبض عليه او عمل من اعمال الوقت فكيف تسمع الدعوى
على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقت ويقضى للدعي وشرط صحة القبضاء مفقود وهو القسم
المقتضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى
تبين اذا برئت لا يدخل مع ان الذرية لم يطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيان لا يخل فيه انتهى
ولا تكفي الشهادة بان من ذرية كما لا تكفي الشهادة بان من قرابته حتى يفسر والقرابة والعصبة امر بان
يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن بشرهما والحال ان من بشرهما لم يمسك الدفع ولم يدع الاحتيا
وهو مقتضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقصن استحقاقه
او بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظن من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل
ومن بشرهما وهو قرينان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقت لانه وكيل في مجرد القبض
وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله اعلم مسئلة في وقف اهلي وقعة ابو الوفاء على نفسه
ثم على اولاده الذكور والاناث تعاقبت عليه نظارة يصرفون ريعه بين اولاد الظهور والبطون
للكم مثل حظ الانثيين ناظر ابعد ناظر مدة تزيد على مائة واربعين سنة الى ان تولى عليه لان ناظر
فصرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة اتماما
في كتاب وقعة السجل المحفوظ في الآن من الصرف على اولاد البطون متكررا كون الوقف
صادرا عن ابي الوفاء الزنور ومدعي ان الوقف من قبل الشرفي يونس ثم ابي الوفاء الزنور وانه
خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وابرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها بما في القضا
الماضين واحدا بعد واحد بما مكتوب ان الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم على اولاد
اغية ابي الوفاء وشقيقه ابي البقاء وولده ابي السعدا ثم على انسا الم الذكور دون الاناث قرابت بوجه
شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبدد دفاعا فكتب نائب الحكم الناظر
حجة بمنع اولاد الاناث بجر دالحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل ان
وقف الشرفي يونس مخصص بالذكور ولا مثنى للاناث ولا اولادهن بموجب شرط الواقف المتأخر
والشرع في الحجة المذكورة ولم يكن سيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بيته تشهد على ما ذكر
فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بجر دالحظا بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث
واولادهن عملا بجر دالحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه مسمى بحكمه الواقع على الوكيل الزنور
على من يوجد من ذرية الاناث معلا بانه الواحد منهم خصم عن الباقيين فحل حكم القاضي عليهم جميعا
بجر دالحجة صحيح ام غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف النظارة

وقف تعاقبت
عليه نظارة
واحد بعد واحد
وهو تصرف يونس
لاودارة البطون
والبطون والآن
يدفع ناظره وان
الوقف على الذكور
بجر دحجته

بموافقة ولا يعمل بمجرد الحجية التي تناقض ذلك اجاب الحكم بحجج الحجية لا يصح سبها
مع صرف النظر السابقين لوافق كتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة
بانه اذا اشترت مصارف الوقف فطر الى اليهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوا
كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيسنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف
وهذه الاوقاف التي تقادروا بها وما اليهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايد
القضاة اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسننا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة
فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستسما
القادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بان يحل حال المسلم على الصلح
ما امكن فيجب ان يحل حال من سبق من المظار على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف
ولا يحل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في ظل الحجية التي
نائب الحكم لانه يحل وكل المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصماً فيما ليس في قبضه وهو انك
وقفت على الشر في يونس وابطل كونك عن الى الوفاء واختلف المصارف ومنع الامانات واو لا
فهو اشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستاجر اذا ادعى المستاجر انها ملكه واقام
عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصماً في ذلك اجماعاً ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس
خصماً في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوسد من ذرية الامانات معك لا بان
الواحد منهم خصم من الباقيين ما هذا الا جهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزنج والصلح ونسب
الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم سئل في ارض وقف مئة الزرع المخصصة ما خراجها
عن ابنين وبنات وابن ابن فاذا بن الابن يزرها بالحصة كما كان جدك يفعل مدة تبلغ
اربعة سنين بعد ترك الابن المزارعة باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن
مزارعتها هل ذلك مع تركهم الاختيار في هذه المدة ام لا اجاب ليس ذلك فقد صرح
علما ونايان حق المزارع يشق بترك الارض اختياراً في الارض التي هي بالحصة سواء كانت
ارض وقف او ارض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله اعلم سئل في رجل استهلك من مهر
ابنة خمسة واربعين قرشاً ثم فرغ لها من نصف ارض وقف خربة بيده نظير المبلغ المذكور
هل يصح ان تكون عوضاً عما استهلكه ام لا اجاب لا يصح ذلك والحال هذا اذا اقتص
بارض الوقف المحكوم به لا يجوز له والى بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز ان يكون
عوضاً عما استهلكه من مهر ابنة والله اعلم سئل في اماكن متعددة تعدد الباعة فيها واحداً
بعد واحد ومضى عليه البيع البائع الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على
جماعة مغلوبين من قبل جدك فلان بن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه ام لا وهل يستوفى

مطلب
ما مزارع ارض
الوقف من ابن
وسات وابن ابن
فرضها من الابن
يزرعها كما كان جدك
لا تبيع من يدك

مطلب
فرض لابنة من
ارض الوقف فباع
مقابل ما استهلكه
من مالها

مطلب
في رجل باع عقاراً
ثم ادعى انه وقف

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ وَكَذَا وَأَصِيلًا اجَابَ لَا تَسْمَعُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْفُقَاهِ
رَجُلٌ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مَا هُوَ وَقَدْ اخْتَلَفَ الشَّاعِرُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَسْمَعُ وَفِي الرَّايِ لَا يَقْبَلُ
وَهُوَ أَصَوْتُ وَخَطُوتُ وَفِيهِ الْقَدِيرُ مِنْ بَيْدِ الْأَسْتَحْقَاقِ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ مِنْ مَتَابَعِهِ وَقَدْ لَا يَقْبَلُ
مَجْرَدُ الْوَقْفِ لِأَمْرِ بَيْدِ الْمَلِكِ وَفِي التَّائِيَةِ وَلَوْ بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ أَنَّهُ بَاعَ وَهُوَ وَقَدْ لَا يَقْبَلُ
وَفِي الْعَصْرِ الْعَامِيَةِ رَجُلٌ بَاعَ دَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ وَقَعًا فَإِنْ ارَادَ خَلْفُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَيْسَ ذَلِكَ
لَا أَنَّ الْخَلْفَ يَعْتَمِدُ صِحَّةَ الدَّعْوَى وَدَعْوَاهُ لَا تَصَحُّ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى مَا ادَّعَى اخْتَلَفَ فِيهِ قِيلَ لَا
لَا نَتَقاضِي وَقِيلَ تَقْبَلُ ثُمَّ قَالَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ
لَا يَقْبَلُ الْبَيْتَةَ بِدُونِ الدَّعْوَى عِنْدَ أَكْثَرِ الْوَقْفِ وَأَنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوِ السُّعَدَاءِ عِنْدَ هَاتَيْنِ الْقَبِيلِ وَعِنْدَ رَجُلٍ خَصِيهِ
لَا يَقْبَلُ وَذَكَرَ شَيْدُ الدِّينِ هَذَا التَّفْصِيلَ وَهَكَذَا فَضَّلَ الْإِمَامُ الْفَضْلِيُّ وَهُوَ الْخِتَارُ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْأَمْرِ
الْكَرَامَاتِ وَالنَّقْلِ فِي الْمَسْئَلَةِ مُسْتَفِضٌ لَا مَبْهَمَةٌ أَنْ الْوَكِيلَ فِي الْبَيْعِ أَصِيلٌ فِي حَقِّهِ فَلَا رِقْدَ
ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَكَذَا وَأَصِيلًا وَلِذَا أُطْلِقَ الْحَوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِقَوَائِمِهِمَا وَهَذَا الْأَمْرُ
عَلَيْهِ وَاقِعًا عِلْمُ مُسْئَلٍ فِيمَا إِذَا قَرَّرَ الْمُتَوَلَّى فِي وَظَائِفِ الْأَوْقَافِ هَلْ يَصِحُّ مَعَ جُودِ الْقَاضِي أَمْ لَا
اجَابَ بِمَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرُ الْوَلَايَةِ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ
وَقَرَعَ عَلَيْهَا فَرَعًا ثُمَّ قَالَ عَلَى هَذَا لَا يَمْلِكُ الْقَاضِي التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ مَعَ جُودِ نَاطِلٍ وَلَوْ مِنْ قَبْلِهِ
وَالْمَسْئَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَفِي الْفَتَاوَى الصَّغِيرَةِ إِذَا مَا تَوَلَّى وَالْوَقْفُ حَتَّى قَالَ الرَّايُ فِي نَهْضِهِ قِيمَ أَهْلِ الْأَمْرِ
لَا إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ مِثْلًا فَصِيحَةً وَلَوْ مِنَ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْضَى إِلَى أَحَدٍ فَالْرايُ فِي ذَلِكَ
الْقَاضِي أَوْ فَاقَادَانِ وَلَايَةِ الْقَاضِي مَتَأَخَّرَ عَنِ الشَّرْطِ لَهُ وَوَصِيهِ وَيَسْتَعَارُ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَقْرِيرِ الْعَامَّةِ
فِي وَظَائِفِ الْأَوْقَافِ إِذَا كَانَ الْوَقْفُ شَرْطَ التَّقْرِيرِ لِلتَّوَلَّى وَهُوَ خِلَافُ الْوَقْفِ فِي الْقَاهِرَةِ فِي زَمَانِهِ
وَقَبْلِهِ بِسِيرَاهُ كَلَامُ الْبَحْرِ فِي الْمَصْرُوفِ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَعْنِي الْمُسْتَحَقَّ لِلْوَقْفِ نَاطِلُ الْمَلِكِ الْأَمْرُ
وَالدَّعْوَى فَإِنْ أَجْرُهَا الْحَاكِمُ بَقِيَ لَهُ وَلَايَةُ الْإِبَارَةِ مَعَ عَدَمِ إِبَارَتِهِ بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ جَزَاءُ
الْإِشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ بِلَا نَيْسَ لَهُ ذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا أَفْتَى بِهِ التَّبَعُ قَائِمِينَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَرْطَ التَّقْرِيرِ لِلنَّاطِلِ
لَغَيَّرَ وَلَايَةَ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ قَاضِيًا وَبَدَّلَ عَلَيْهِ مَا فِي الْفَتْنَةِ الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي مَا لَا يَتِمُّ مِنْهُ
وَجُودُ وَصِيهِ وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بِهِ أَوْ فِي الْحَجِّ شَوْشُ الْحَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبَارَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ
يَخْتَصُّ بِهَا لَا تَصْرُفُهَا وَلَكِنْ الْقَاعِدَةُ الْمَشْهُورَةُ وَهِيَ الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ لِلنَّاطِلِ بِأَنَّ النَّاطِلَ لَشَرْطِ
لَهُ التَّقْرِيرُ لَوْ قَرَّرَ تَخَصُّصًا هُوَ الْمَعْتَبَرُ دُونَ تَقْرِيرِ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ مَعَهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَشَرْطْ لَهُ
فَلَا وَلَايَةَ لَهُ فِي التَّقْرِيرِ فَلَا تَشْمَلُ الْقَاعِدَةُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِذَا كَانَ الْوَقْفُ شَرْطَ التَّقْرِيرِ لِلنَّاطِلِ
وَمَعَاهُ التَّصَرُّفُ مَقْبُولٌ بِهَا فَادْفَعِ الْمَعْنَى ذَلِكَ يَحْتَجُّ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ شَرْطَ لَمْ يَنْفَرْ
فِي الْوَقْفِ فَتَقَرَّرَ هُوَ الْعَتَرُ لَا تَقَرَّرُ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَشَرْطْ لَهُ فَالْمَعْتَرُ تَقَرَّرَ الْقَاضِي وَاقِعًا عِلْمُ
مُسْئَلٍ فِي وَاقِفٍ نَقَصَ فِي كِتَابٍ وَقَفَهُ عَلَى أَنْ تَقَرَّرَ لَوْظَائِفِ النَّاطِلِ بِقَوْلِهِ تَقَرَّرَ النَّاطِلُ هَلْ يَكُونُ

مطلبت
التقرير في
وظائف الوقف
العام والخاص
والواقف المتولي
ذلك

المسألة
في تقرير
الوقف
على
الناظر
في
الواقف

المذكور للنظر املا اجاب ولاية القاضى في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر الشرط
له المتقير من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله اعلم **سُئِلَ** في وقف صورته انشا الواقف
وقعه هذا على ولد الصفيح حسن وعلى من سيحده من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسا لهم واعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات
منهم من اولادهم وانسا لهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او الاسفل عنه وعلى ان
من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من
هو في درجة يقدمهم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى اية من مات منهم ومن اولادهم واولاد
اولادهم وانسا لهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك
المترك ما كان يستحقه والده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضى الذكر
على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا شرعيا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن
فعلى الموجود من اولادهم وذرياتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور واعلاه فاذا
انقضى من آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سماط سيدنا
خليل الرحمن صلى الله على سيدنا وعليه وسلم فان تعذر الصفر على السماط المذكور عاد ذلك وقفا
على الفقراء والمساكين من امة محمد صلى الله عليه وسلم فخذ للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات اخوه حسن للذكر
وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت
اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد وللصفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عمته صفية وابنها عنه
فهل للاستقلال به ومنعه لها عنه وجه ام لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بن الواقف
الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولاد اولادها مع قول الواقف واعقابهم المذكور وقوله
فاذا انقضى الذكر على هذا الترتيب وقد كنتم اقدم لكم في ذلك وعلمتم بما تقاعس فهمه عن بعض
الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليرى قول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف
دون عمته فلا يستحق اليه فهم فاهم خلفه عن هو يفرع الفقه المستنبطة من اصوله عالمه وان
سبق اليه فهم انه ذكر ابن ذكر فاته ان جدته المدلى بها انتى واذا اعتبرنا الذكورية قيда الامراء
والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فلكونها انتى وكذا بنتها واما ابنها فلكونه
بن انتى واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا لبنتها فمن اين ياتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط انتقال
نصيب من مات من اهل الوقف من ولد او اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين قسا
هو وصفيته وامام من اهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السماط لا لقطعة
لذكر والنسبة بين الواقف اذ هو ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب لابي له وليس ذرية
لواقف بل هو اجنبي عنه وله اعتبارنا هذا الزعم في الوقف الى السماط بموت محمد بن الواقف

لكنا نظرا نظرا اصولا موافقا لغير الواقف وقوان العامة نص في افراده وبما رضى الحاكم
 ويمتنع اذ كان متأخرا عنه ففطرنا الى قوله واعقابهم الذكور فرباياه متقدما على قوله على ان
 مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم عن ولد او اسفل منه استعمل نصيبه الى قوله او الاسفل منه
 فسعدناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاقا ابنا عاما بهذا العام المتأخر
 اذ لا يشك شك في دخولها تحت قوله على ان مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته دخلت في مستحق ولد
 اذ هو اعم من الذكر والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبنته كانت تقطع عن الخ
 لان الوقت والحال هن يكون على الذكور من اولاد الذكور وبموت محمد انقطع الذكور من اولاد الذكور
 والجهة الثانية التي هي جهة اولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من اولادهن معدومة فحين
 السماط على هذا الاعتبار لكنا نظرا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف
 الوياحان الاعتبار عما تقدم خصوصها وغرض الواقف اختصا صر الوقف لمن ينسب اليه او لمن
 كل جهة فاذا تعدد فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيد قوله في آخره فاذا انقرضوا عن آخرهم وظل الامر
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب فاعاد ذلك وقفا مشريا على سماء سيدنا الخليل وبقيت بنت محمد بن
 النسل فلا يصرف السماط معها واذا استحققت استحق اولادها واولادهم ووصفيته وانتم
 عليها ما صفة لعدم اشتراط مرتبة الذكر وبموت محمد انصرفت حصته لولده فقط علما بقوله
 على ان مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبر بقا قيد الذكورية في الاء والبناء شرط فيهم
 للاستحقاق لمر استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتحالة
 وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق عرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص
 الاصوليون ان العرض يصلح تخصصا وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس بصفة فيه ذكر
 فافيت باعصار الوقف في محمد بن محمود لعدم الزام وكذا افيت الشيخ حسن الشربلاني وسعد
 على جهة السماط ولم يعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يوجب اختصاصا بالوقف وذلك كيف في
 اقرب للواقف منه وقد لا يقدم الاقرب فالاقرب للثني فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للثني فاشا
 الاقرب فالاقرب الى الولي ولولا قوله على ان مات منهم ومن اولادهم الخ لم يجزى اما قوله فاذا مات
 الذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه اذا انقرضوا ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم على ما سبق
 من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه ان مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم ولدا واسفل
 اسفل نصيبه الى ولد او الاسفل فهذا هو الترتيب المذكور فاعاد ذلك في ما قبل ترشد من نال فيما قلناه ولا على الانصا وبما
 الاعتسا ظهر للحق الذي لا يجد والرجوع الى الحق من التماثل في باطل والحق احق ان يتبع والله اعلم به
 في وقف حكم حاكم حفي او غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعي الشرعي والمدعي عليه كذلك في
 لحاكم اخر حفي او غيره ان يحكم بنقصه وجواز سبعة الواقف او غيره اذ كان في كل الوقف ما يصح
 الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية

عطلة
 بوجه بلزومه
 الوقف بعد
 اشتغاف
 شرطا
 لا تسفل
 ابطاله

عليه من بيع ونحوه اجابك بعد ان حكم باللزوم على وجهه حاكم شرعي لا سبيل الى ابطاله
ونقضه لان ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا الى مالك وهو بعد لا لازم نافذ
ماض لا يرد عليه انتقاض فلو نقضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم
ثم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح اليان لنا الحكم فيه بالبطلان وعقد
الوقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالانتجاع وقد
صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت
بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف على ما يملك ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا
عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف ولا اعتبار لما قامت بالبينة
ومن المسترح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المعنى به وقعود
الواقف او الناظر للزوم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطلان دفع وهو
مقبول كما شرعنا وهذا مما شبهه فيه والله اعلم سئل في وقف لم يحكم بلزومه حاكم
اذا بيع وحكم بصحة بيعه فاض يصح ويكون ابطالا له ام لا اجاب نعم يصح ويبطل
الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الثانية ان سلم الواقف
ما وقفه للتولي ثم يريد الرجوع فينازع المتولي بعدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فينقض
بلزومه فاذا اخل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم
بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية اما اذا بيع الوقف
وحكم بصحته فاض كان حكما يبطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه في وقف لم يحكم
بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستبدا اي محكوما به وتامه فيه
والله اعلم سئل في وقف عقارا كاملا ومساغا صفة واحدة وكتب الموثق في كتاب الوقف
وحكم الحاكم المشار اليه اعاده بصحة ولزومه بعد تقديم دعوى صحيحة شرعية صدرت
بذلك ورد الجواب عنها من هذا الحكم بالصحة واللزوم ان لا يذم بيان الدعوى والمتمسك عليه
والحادثة والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما باطل
جميع الوقف ام بما باعه اجاب الاصل الصحة واستيفاء الشروط مهمل في الوقف
والتي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمديعها
وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا
في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون
بينه حكما باطلا لجميع الوقف اذ لا يوجد له والله اعلم سئل فيما لو اطلق القاضي
لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد جارية
من خضم شرعي على خضم شرعي فبأنع الوارث الوقف هل يصح ام لا اجاب نعم يصح

مطلبت
الدفع بفتح
بعد الحكم
نقض قبله
مطلبت
بيع الوقف
قبل الحكم
بلزومه
ابطاله

مطلبت
لو وجد في كتاب
الوقف
بصحة ولزوم
بعد دعوى
صحيحة شرعية
حكما
سئل في وقف
عقارا كاملا
ومساغا صفة
واحدة وكتب
الموثق في كتاب
الوقف وحكم
الحاكم المشار
اليه اعاده
بصحة ولزومه
بعد تقديم
دعوى صحيحة
شرعية صدرت
بذلك ورد
الجواب عنها
من هذا الحكم
بالصحة وال
لزوم ان لا ي
ذم بيان الد
عوى والمتمس
ك عليه والحا
دثة والحكم الش
رعي وهل اذا
باع القاضي
شيئا من عقار
هذا الوقف
يكون حكما
باطلا

مطلبت
لو اطلق القاضي
لوارث الوقف
بيع الوقف الذي
لم يحكم بلزومه
حكما على وجهه
بان لم يقع
بعد جارية
من خضم شرعي
على خضم شرعي
فبأنع الوارث
الوقف هل يصح
ام لا اجاب نعم
يصح

فإن في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدرها الإسلام القاصي إذا اطلق بيع وقف غير مستجل
 أن اطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكماً بطلان الوقف ويجوز البيع وإن اطلق
 لغير وارثه لا لأن الوقف لو بطل يعود إلى ملك وارت الوقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي
 الخلاصة وأما إذا اطلق القاصي وأجاز بيع وقف غير مستجل هل يوجب نقض الوقف أما
 الشيخ الإمام طهري الدين أنه لو اطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف
 وإن اطلق لغير الوارث ولا ذاه ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقوله إذا لم يكن مبيعاً
 أي محكوماً به على وجهه وأصله طاهر وهو أنه قضاه بقول الإمام فينفذ وكيف لا ينفذ
 بقوله غالباً محاب التورن والله أعلم مسئلة رجل وقف عقاراً وشققتاً من عقار له
 حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وأبن أخيه ثم على أولادهم الذكور
 دون الإناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وثم وجعل المظهر لنفسه ثم للأرشد فالأرشد
 إلى أن كتب ورفع الواقف يده ملكه ووضع يده نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكماً شرعياً ولم
 يكن الحكم بعد رجوع عنه وزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الذويون القادة فباع الشقة
 بعد أن اطلق القاصي الشرعي له ببيع فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه المشتري فستل
 فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحبة وكان على نفسه وكان مشاعاً لم يقر
 حاكم بجواره قضاه مستوفياً للشرط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا اجاب
 نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه حكماً مستوفياً لشرطه فني
 الخلاصة إذا كتب يعني القاصي شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان
 حكماً بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الحامع الصغير وأما إذا
 اطلق القاصي وأجاز بيع وقف غير مستجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
 الوقف اجاب الإمام طهري الدين أنه لو اطلق يعني القاصي لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكماً بنقض الوقف وإن اطلق لغير الوارث فلا أما إذا بيع الوقف وقضى القاصي
 بصحة البيع كان حكماً بطلان الوقف وقد سئل شيخ الإسلام مفتي الإمام أبو
 العادي مفتي الروم عن واقف باع شيئاً من وقفه الصحيح وسلمه إلى المشتري ومضى شئون
 هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب أن لم يكن مستلزماً يعني محكوماً بلزومه وقد
 باع برأى القاصي تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منع الغفار وفي فتاوى
 صاحب النعم سئل عن وقف لم يسجل هل إذا حكم قاصي ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف أم لا
 نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية إذا أبيع الوقف وحكم بصحة قاصي كان حكماً
 بطلان الوقف قال وذكرتم الإسلام افتقر الواقف واحتاج إلى الوقف يرجع إلى الحاكم
 حتى يفسخ إن لم يكن مستجلاً وهذا ظاهر على مذهبا الإمام وأما على مذهبا فما يصح أيضاً

مطلب
 لو باع الوارث
 الوقف فتم
 بصحة بيعه
 حاكم صحت
 حيث لم يستند
 حكم بلزومه
 مستوفياً
 للشرائط

لوقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقل فيها
كثيرة والله اعلم سئل فيما اذا اوقف شخص وقتا وصم به القاضي ثم الحق الوقف به عقارا
ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحقق وحكم القاضي بصحة بيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون
حكمه حكم الاول ام لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق اجاب
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له اى اللاحق احكام الخالي
عن الحكم فاذا باع الواقف او وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ اذ الوقف لا يزول عن ملك
الواقف الا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى
بصحة القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم سئل عن حاكم خطي حكم بصحة بيع
حصة معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرع لها على قاعدة مذهب
الشرع بمسوخ له فيه ثم رفع الحنفى فامضاه في وجه ناظره البائع الموقوف بعد المرافعة واستغنى
شرايط صحة الحكم المقررة الا ان البائع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ هل له ذلك بعد
حكم الحنفى وامضاه الحنفى وتنفيذ حكمه على وجهه الشرعى ام لا اجاب لا ينفذ
ان يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلا
فيه حيث كان الجنبى براء وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من اهل
الجمعة فالنفس به مطمئنة والله اعلم سئل في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ
بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه ام لا وهل تقبل بيته بالو
بعد بيعه ام لا اجاب ببيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا
ثبت احد الامرين اعنى الاكراه او الوقف المستحيل بوجهه الشرعى رد الوقف الى جهة ورفضه
بدل المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم من الافناء في مسئلة البيع
ثم دعوى الوقف بعده واجبا بما عليه القول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى
الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بيته البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر
من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في فتح القدر
بعد نقله الى فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين
فينبغي ان يقول عليه في الافتاء والقضاء اه فالحاصل انه اذا ثبت الاكراه في البيع وح
فمؤكد في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كافي في رفعه فانهم والله اعلم
سئل في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذرية ثم على جهة بر لا تقطاع ال الوقف
الى زيد من اولاده ونظرا واستحقاقا فباع حصة ثمنه من رجل والاين يريد الدعوى بذلك
هل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا اجاب
لا تسمع دعواه ولكن اذا قام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القول بنقض عليه فالخلاصة

مطلب
وقف غنما
وحكم بلزومه
ثم الحق الوقف
به عقارا
الوقف ببيع
ابنه للمحقق

مطلب
اشترى ناظر
لجهة وقفه
موقوفة
من ناظره وحكم
حنفى ثم امضاه
حنفى فاذا ادعى
البائع رد البيع
يغذ ذلك البيع

مطلب
اكره الوقف
بيع وقفه المحكوم
بلزومه فالبيع
غير جائز

مطلب
باع ثم ادعى
انه وقف واقفا
البينة فاللاح
قبولها

وكبير من الكبر وعلموه بان الوقت من الله تعالى فستمع فيه البيعة بدون الدعو
 بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه
 الاصح واذا ثبت كونه وقتا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف بمنزلة
 على المفتي به والله اعلم . سئل في مدرسة المحتاج الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس له
 ما يعمر به من الوقف هل يجوز ان تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها ام لا اجاب
 مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فان قال ولا يؤاجر فليس السبيل الا اذا احتج الى نفقة
 فيؤاجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسئلة المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة
 منه بقدر ما ينفق عليها ويرى يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى
 يلوح رده ولا اعتبار به وقد قال المحقق ان المأمور ان الطرسوسى لم يكن من اهل الوقف
 وقد نقل كثير من علماء الناطق الاسن لال المذكور وسئلوا له تحريمه ومعلوم ان الرزق
 بين الناطق والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق معلما لا يمتحن البناء
 والله يعلم المفسد من المعلم والله اعلم سئل في مسجد اهدم من تيجانها وليس له مال يعمر به
 هذا المهدم وان ترك اهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لاعلمه لها والتمس
 ما قل وليس هناك من رعب في استئجارها مدة هل يتبع لاجل ساء هذا المهدم ام لا اجاب
 ان امكن عمارة المسجد بعلمها شيئا مستغنيا ولا يحشى اهدام المسجد بحج عمارة منها وان لم
 يمكن يتبع ويعمر المسجد من ثمنها قال في الترخاينة نقلا عن فتاوى النسفى سئل عن اهل محلة باعوا
 وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائرا للقاضى وغيره اهو وهو موافق للقاعدة الظرف
 اذا اجتمع ضرران قدم احقهما ولا تعلم ان احدا من علماء حالف في هذه المسئلة لا سيما
 والواقف لها مسجد والله اعلم سئل في خان مسبل احتاج الى المرممة هل يجوز اجارة حاب
 منه لينفق على عمارة من اجرتها ام لا اجاب نعم يجوز اجارة حاب بل يجوز اجارة جميعه
 لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك لا يبار
 بقعة من المسجد لعمارة جائزة قبالا لك بالمكان وفي المجتبى قال محمد في الدار لشكى المرأة
 والمرامطين والرباط والكان اذا احتاج الى المرممة يؤجر منها بيتا او بيتين وانما حجة بسبق من
 عليها في عمارة وعنه انه يترك له الناس سنة ويرمى من اجرتها اهو وفي جامع العضولين في اخر الفصل
 الثالث عشر لو لم يكن للمسجد اوقاف احتاج الى العمارة لا بائس بأن يؤجر جانب منه لعمارة المسجد
 وفي المجتبى ايضا قال الناطق وقيامه يعنى في الفرس لم يمس حيث جازت احارته بقدر نفقته
 في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
 في المكان المسبل لسافرين وناوين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله اعلم سئل
 في مغل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر آخر من وقف اخر

مطلبت
 اذا اهدم
 المسجد
 يتبع وقفه
 لعمارة ان
 لم يكن من

مطلبت
 تجوز اجارة
 جانب من
 الخان لمرمته
 بل جميعه
 وكذا يجوز
 اجارة بقعة
 من المسجد
 لذلك

انهدم الشغل فانهدم العلو بانهدامه فتعبد بعارته ناظر العلو من ماله متبرعا ثم عزل قبل
ان يعمره بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولد عمره باذن القاضي ليصل الى عمارة العلو لما رأى
في ذلك من المشقة هل يكون متبرعا بمتبرعه والده المذكور ان يبينه متبرعا ام لا يكون متبرعا
بتمتد والده ويرجع بما انفق اجاب قد نقر بان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر
بالانفاق في كل موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر في البحر نقلا عن الخصيف اذا
امتنع يعنى الناظر من العمارة وله اى للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والا اخرجته من
يده اهو اذن القاضي موجب للرجوع في مسئلة الجبايط المشتركة والقر والزرع المشتركة
وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية
والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الانفاق باذن القاضي اكثر من ان تعد
والله اعلم سئل في دار وقف اجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل تصح اجارة
ام لا اجاب لا تصح لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني
ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهي لا تصح
كما جرت عليه متون المذهب والله اعلم سئل في ناظر وقف اشلى جعل طاحونة للوقف
مصبنة وادعى انه انفق عليها ما لا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من
غلتها هل له ذلك ام لا وهل يقبل بغيره قوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا اجاب ليس له
ذلك لانه يدعى ان ناظر الوقف لا وجه للزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه
لم يستأذن القاضي بغيره عليه ان ياخذ من الغلة لما انه بغير اذن متبرع اهو والله اعلم
سئل في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه
نفع للوقف مدة ثم عزله وتولى غيره وفي ربيع الوقت عوائد قديمة معهودة يتناولها المتناظر
بمنعهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة ام لا اجاب نعم له طلبها وتناولها
اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الحرقم
يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامة ظاهرا اباجر
والمعهود كالمشروط وان في الامتياه والنظار نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا
كالمشروط شرط اهو فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم سئل في شخص
وقف عقارا على جهة برو شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده
الى زوجته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم وثم الى الوقف الى عتقائه
وتولى النظر والتولية عليه ارشدهم حسبة فاستدب له شخص اجنى وطلب من القاضي ان ينصبه
ناظرا ثانيا ولكال ان الناظر المشروط بنظر الواقف عدل كاف هل يحببه القاضي الى ذلك
ام لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض اخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف

مطلب
علو مستقل
موقوفان على
جسمتين من
واقتن انهدم
الوقف فتم
ناظر العلو بالمر
القاضي ليصل
الى علوه لا يمتنع
متبرعا

مطلب
لا يجوز اجارة
المستحق
للقاض

مطلب
اذا جعل الناظر
طاحونة للوقف
مصبنة بغير
اذن القاضي
وانفق من مال
نفسه كان
متبرعا

مطلب
لناظر الأجر
وان لم يشترط
له لان المعروف
كالمشروط

مطلب
لا يصح تولية
القاضي غيره
المشروط له
النظر من جهة
الوقف

حيث كان عدلا كافيًا لا اجاب المسئلة فانه البرازية وفي الاصل الحاكم
لا يعقل القيم من الاجانب ماد امر في اهل بيت الوقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من
يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الوقف ومثله في جميع
العصولين وفي الجير نقلا عن جامع العضولين مغزيا الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين
شرط الوقف بان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده وهل القاضى ان يولي غيره بلا حصة
ولو ولاه هل يصير متوليا قال لا اهل فقد اذ حرمة تولية غيره وعدم صلاحيتها لو فعل اهل
فالمحصل ان تصرف القاضى في الاوقاف مقيد بالمصلحة لا آنة يتصرف كيف شاء فلو
فعل ما يخالف شرط الوقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض
والله اعلم سئل فيما اذا صرف المتولي على المستحقين واخر العماراة الغير الضرورية هل
يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا اجاب لا يلزم للمتولي بذلك حيث امر بخش
ضررين قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر
والوقف محتاج الى الاصلاح والعماراة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى العماراة يتو
ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وحرمة الى الغلة الثانية
ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر الرقة الى الغلة
الثانية وان كان في تأخير الرمة ضررين فانه يصرف الغلة الى الرمة فان فضيل شئ
يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهرة انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماراة
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فاذا انقر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعروف
بما دفع للمستحقين والحال هن ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه
قال قد وقعت المناظرة بين العلماء من اهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع
مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا يملكها
او منتهى ملكا ومهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه
الحبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه ففي شرح المظهر الوهاب في شيخ الاسلام
عبد البر من دفع شيئا ليس بواجب فله ان يردده او اذا دفعه على وجه الحبة واستهلكه
القابض اهد وقد صرحوا بان من ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما ادبى ولو كان
قد استهلكه رجع بدله والله اعلم سئل فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاضى
الشرع الشريف في عماراة الوقف ولو اذمه وغمماته حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل
يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة ام لا اجاب الصحيح من المذهب انه ان شرط
الواقف في وقعه تجاوز ذلك لناظره وان لم ياذن القاضى لان شرط الوقف كفض الشار
وان لم يشرطه الواقف يجوز بامر القاضى او اذنه وان لم يوجد احد الامرين فالاستحسان

مطلب
في المتولي ادا
من الغلة
مستحقين
او لجهة بر
واخر العماراة
الضرورية
او غيرها في
الرجوع على
المستحقين

مطلب
لناظر ان
يستدين
لها الوقف
مطلقا

جوازها للصَّهرورة اذ القياس يترك فيها ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح
 به في البحر وغيره واما مطالبة الدائن للتأخير بدنيه فلم يمنع منها احد من العتماء والله اعلم
 سُئِلَ فيما اذا صرف متوَلَّى الوقف في عمارته مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل له ان
 ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع المستحق الوقف
 شيئاً حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العماره ام لا احب
 العماره مقدمه في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخليفه في المسجد ومن لا يمكن تركه انه
 بضربين والوقف الاهلي كغيره والله اعلم سُئِلَ في متوَلَّى على وقف استدان بامر القاضي
 مبلغاً للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدرسي المسجد ونحوه وباع شيئاً
 موقوفاً على التنوير بخصوصه وفي بئنه ذلك الذين هل هذه الاستدانة جائز له ام لا ويضمن
 ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا اجاب
 المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بدلاً لا يجوز له ان يستدين مطلقاً
 وان كان لا لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز ولا لا والعماره ما لا بد منه فيستدين
 لها باذن القاضي واما غير العماره كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي
 لان له عنه بدلاً كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بدلاً ما لا بد له منه كالامام ومن يتقطل
 المسجد بسببه يلحق بالعماره واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على
 المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعاً ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كخص
 الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لاخر زاعماً انه له
 فظهوره اخيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم سُئِلَ في متوَلَّى وقف طلب منه
 ارباب شعائر الوقف معلوماً ثم بعد تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يدين من غلات الوقف
 فاستأذن القاضي في الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل
 هذا المتوَلَّى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعاً بحيث يثبت
 اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع
 المتوَلَّى الجديد شيئاً من غلة الوقف الى المقرض طئناً له لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه
 بما دفع اليه ام لا كيف الحال اجاب حيث اذن له القاضي بالاستدانة لارباب الشعائر
 وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخليفه والمؤذن
 والمدرس للدرسة وما لا بد عنه للمسيء فلا يرجع عليه ولا على المتوَلَّى الجديد والله اعلم سُئِلَ
 فيما لو اذن متوَلَّى الوقف لمستاجر مستقل من مستغلات الوقف في المصروف على مر مته
 ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوماً واستقر له ذلك الذين اجر
 المتوَلَّى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتوَلَّى

مطلب
 لوصف المتوَلَّى
 في عماره الوقف
 من ماله ما صرف
 القاضي لاخذ
 لان العماره
 مقدمه على غيرها
 في الاهلي وغيره

مطلب
 الاستدانة
 لماعنه بدلاً كذا في
 البحر
 المستحقين
 لا يجوز ان
 لما العتمة بدلاً
 يجوز

مطلب
 اقتراض للصرف
 لارباب الشعائر
 ما اذن القاضي
 صحيح ويكون في غلة
 الوقف

مطلب
 اذن المتوَلَّى للمستاجر
 في المصروف على مر مته
 ليكون ديناً على
 المتوَلَّى

فاعتد بهاء لامال للوقف تحت يده يوفي منه فاذا انقضى المأجر الثاني ان يدفع اليه ديبه
 ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فادفع اليه بذل ذلك الدين وكتب له بذلك
 صدق عند القاضي مات المتولي ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الذين الذي هو المشتاجر
 الاول فقبل له الرجوع على المتولي الجديد في مال الوقف الذي تحت يده او في تركه المتولي الاول
 وترجع الورثة على المتولي الجديد في مال الوقف ام كيف الحال اجاب المصنف به ان الوقف لا يمتد
 له وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا مد له ولا يثبت الدين الا
 عليه ويرجع بر على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون
 في غلة الوقف بالدين من ولما الوقف بعينه لا بالقيمة ابو جعفر ان القياس بتركه فيما فيه ضرورة
 والاحوط ان تكون الاستدانة بامر الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولايته
 الناظر الا ان يكون بيعا عن الحاكم فلا بأس ان يشتد بين نفسه وفي المسئلة كلام
 طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة فيما لا بد منه تجوز والا ولى ان تكررت
 باذن القاضي وقبل الا ولى خلافة لما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه
 المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي الجديد والحال ما ذكره الله اعلم
 مسئلة في ناظر على وقف اذن لرجل ان يصرف في عمارة مكان من اماكن الوقف فاستقرض
 الرجل من الناس العشرة برح وعقد في البيع عقدا شرعيا وزعم انه صرف هذا القدر على
 العمارة فهل يلزم تلك الزيادة الوقف ام لا لزمه بل يضمنها من مال نفسه اجاب
 اعلم اولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا ابتداء بشرط الا ولى ان تكون الضرورة
 كعمير وشراء بذل الثاني اذن القاضي للناظر لا يتيسر اجارة العين والصرف
 من اجرتها وبذلك هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويشحق العزل واذا وجدت الشروط
 فاستدان العشرة باثني عشر او ثلثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
 من المقرض شيئا يسيرا فاقصد صرح في التاتريخاينة والقيمة ان يرجع بالعشرة
 الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم مسئلة في رجل
 وقف منزلا فيه تعامل على اولاده التسعة ثم من بعد هجر الجهة بر غير مقطعة ثم اقام
 وصيا على اولاده للذكور بن وامير يعمد للوقوف وحفظه الى اينا من الرشد في احدى
 ثم مات الواف وقام الوصي بما في وصية ثم مات مجهولا وضاع الموقوف واومن
 الرشد في احدى فقبل يضمن بموته مجهولا وتؤخذ ضمانته من تركه ام لا وهل اذا التلذ
 مع ورثة الوصي فادعي انه مات مجهولا وادعوا المدينين ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله
 ام قولهم اجاب اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذ انصبه عند
 موته وصيته ولم يذكر من امر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيته

سئل
 بوقف منقلا
 على اولاده
 ثم قام وصي
 وارثه ببيع
 الوقف ثم
 مات الوصي
 مجهلا

يكون

يكون شريكاً للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقفت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيائي تركاتي وجميع اموري فينفرد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاستعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على

مطلب
المتولى اذا
مات مجهولاً
لغلا الوقف
لا يضمن
واللعين
يضمن
تخلف
الوصي

ان المتولى اذا مات مجهولاً لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهولاً لمال المبدل يضمن
وقد استفيد من ضمانه مال المبدل ضمانه للذناير الموقوفة وهو ينادي في مسئلتنا
بالضمان فنقول انه ضمان بالموت عن تجهيل للمتولى الموقوف فان قلت ما نصنع بقوله
الوصي اذا مات مجهولاً لا يضمن وهي في الفصول العاديه وجامع الفضولين وكثير من الكتب
قلت وهو مع كونه احد القولين لا يعكر علينا لان القياس المضمين بالموت عن تجهيل
مطلقاً لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه
وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجح الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو صيرورته
مستهلكاً بالتجهيل وايضاً هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولى مال المبدل بالموت عن تجهيل
فانه ماله مات مجهولاً اي الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا
بالعارض الموجب للتساقط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانته وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
والامر فيه للتصديق من الفقه منكشف ظاهر وانما اتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض
الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسئله الوصي المسطرة في كتابنا الاعلام واذا اقرر
هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال
الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت وانه
رد ما في حياته مستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما صرح به في الامتياز
وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى امر عارضاً مستقطاً للضمان بعد تقرر
بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى
الظاهر والبينة على من يدعى خلافه والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم من بعد
على اولاده الموجودين يومئذ والمحدثين من تاريخه المذكور والاثاث للذكر مثل حظ الانثيين
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ونسلكهم وعقبهم ابداً ما تناسلوا بطلناً
بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البطون
ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده او ولد ولد مع
وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده او جده هذه عبارة الواقف
مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل ياخذ نصيب
الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلا منها

مطلب
قال الواقف
الطبقة العليا
تحجب السفلى
ومن توفي من
المستحقين وله
ولد او ولد
ولد انتقل نصيبه
الى ولده او جده
واحد عن ابن
وابني ابن

ام لا واذ قلتم لا فكيف القسمة اجاب ياخذ نصيب الميت ابنة ولا شيء لولدي مر
مات قبل ابيه مادام واحد من الطيبة التي هي اعلى من طبقة ما فاذا انقرضت استحقاق
ولم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولد حينئذ تكون الواقف قال على اولاده
ثم على اولاد اولاده فيلزم مردخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم وتنتز
القسمة كما هو صريح كلام الخصماء حيثما نقله عنه في الاستباه والظاير والله اعلم
سئل في رجل حصل دينه وبين اخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهم
لما وانتهاله في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المشرك
واجزوا الصلح بينهما وكتب الصك بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت
للدخ واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة بان موجب شرط الواقف
ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل الابراء والاقرار الجارين في ضمن عقد الصلح
ولما الدعوى ام لا اجاب ابراء الاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى
قال في البرارية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعيين وكتب
الصك وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم
ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق
والمستأنه تصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار ائتمه خوارزم ان يرسم
الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعقد الصلح ويقول
ابرائه ابراءا عما غير ذلك لصلح الصلح او يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح
ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه
والجيلة لقطع الخصام واطفاء مائة النزاع حسنة فانه ما سرت المعاملات والمناكح
الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدقاع اه فقد علمت ان رجلا لم يوجد ما يدعي على استئناف
الابراء والاقرار ببطلان الصلح والحال هو والله اعلم سئل في رجل بنى في الوقف
بغير مسوغ شرعى فما حكمه اجاب ان كان الباقي هو المتولى فان كان من مال الوقف
فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون
متعديا في وضعه فيجب رفعه ولو لم يضر فان اضر فهو المضيع لما له لانه لا يملك رفعه لما
فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد مضى ماله
وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وافق كثير من علماء
الوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان
الباقي غير المتولى فان كان باذن المتولى يرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى

مطلبت
الصلح الذي
لا يمنع صحة
الدعوى ولو
حصل بعده
الابراء

مطلبت
في رجل بنى
الوقف بغير
مسوغ

فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او أطلق رفقته لولم يضر بارض الوقف
 فان اضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم
 سئل فيما اذا بنى احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
 لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قية هل
 للناظر منعه من الابتفاع بها وتجري في جملة الوقف على شرائطه ام لا **اجاب**
 نعم للناظر منعه منه والحاقه بحملة الوقف ولجراؤه على ما شرط الواقف وليس للناظر
 الرجوع بما انفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم
 سئل في عملية جارية في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله
 فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد أن العماره للوقف بعد منازعة الناظر له فالحكم
 في ماله الذي صرفه باذن على عمارتها **اجاب** اعلم ان عماره الوقف باذن متوليه
 ليرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في
 جامع الفصولين في عماره الناظر بنفسه قولين وعماره ما ذون كمارته فيقع الخلاف
 فيها وقد جزم في القضية والحكاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع
 بمعظم منفعة العماره الى الوقف والله اعلم سئل في جماعة وضعوا حائطا على بناء
 وقف بعد ما اهل يومرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف
 فان اضر فهو المضيع لماله فليست برص الى زواله وقد صرح علماؤنا ان للناظر ملكه
 للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو
 انفع للوقف وافتي علماؤنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقضى
 بها في هذه المسئلة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخيه بيتا معلوما بالقامة بشئ
 معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحته للسكن وباعه واستحق
 لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له ام لا لعدم تصور الابتفاع به مع ما ذكر **اجاب**
 لا تلزمه له اجرة والكمال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور
 المنافع ومع ما ذكر لا يتصور والله اعلم سئل في رجل وقف وقفه على نفسه
 ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بممارته ثم بجحات عين لكل واحد
 من اصحابها قدر معلوما وما فضل من الربح لبنته فلا نية ولمن وجد من اولاد الواقف
 حينئذ ثم لا ولادهم وأولاد اولادهم ونسبهم ولد الظاهر دون ولد البطن ثم
 لبر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبذلك لشقيقه وبعد لبنته المذكورة شر
 للارشد من ذوى الاستحقاق ال النظر لرجلين من ذريته لارشدتهما فقرا القاض
 معها من الذرية متوليا غير الناظر بعلاوة نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك

مطلب
 لو بنى احد
 المستحقين
 فوق بيت
 الوقف من
 نقض الوقف
 يكون لجهة
 الوقف

مطلب
 عماره الوقف
 باذن متوليه
 توجب الرجوع
 وكذا عمارته
 بنفسه

مطلب
 ان اذن وضع عماره
 حائطا على بناء
 وقف بعد ما
 يؤمرون بالرفع
 ان لم يضر

مطلب
 اذا اشترى بيتا
 واشتغل
 باصلاحه ولم
 يسكنه ثم اشترى
 لجهة الوقف
 فلا اجر عليه

مطلب
 النظر لرجلين
 بحكم شرط
 الواقف
 لا يصح تقرير
 القاضى معها
 آخر بعلاوة
 وبشرطه
 ما اخذه

والمتولي عليه بعبارة اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح تقرر من متوليا غير الناظر
 بعلوفة بناء على ذلك ام لا ويرجع عليه عما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الوقف
 الفاضل عن المصارف المعينة للدولاد والذرية ولم يصرح بمتول غير الناظر عليه
 بعلوفة وهل يستفاد من كلام الوقف المذكور نحو ان نصيب متول غير الناظر ام لا
 اجاب لا يصح تقرر متول بعلوفة مع الناظر من المذكورين لانه احدان وتلطف
 في الوقف بدون شرط الوقف وهو لا يجوز ولا يقتضى عبارة الوقف مغايرة للشرع
 للناظر لان هذا من باب عطف النفع على المنع والمنتعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على
 ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا
 مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا
 بان منصرف القاضى لا يستحق ما قرر له الا على جهة الاجرة لعملة حتى لو لم يعمل شيئا
 شيئا ولو عمل لا يزداد على اجرة المثل هذا الولى يعين الوقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز
 للقاضي تعيين اخر معه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظر من يستحق ان الناظر
 بشرط الوقف ويعملان بلا اجرة وتكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف بحجرهما
 على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متولى بعلوفة هذا لا يقول به احد من العلماء
 فيجوز رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا
 والله اعلم سئل في ارض قراح وقف على العمارة العامة بالقدر من الشريف وزرعها
 رجل وقودى حصة الوقف من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات
 المزارع وصار وارثه يفعل فيها كدعله والان برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
 فيما غلب الزمان ويريد ان يزعما من يد واعطاعها غيره هل له ذلك بغير اذن متولى
 الوقف المذكور لم لا وهل يملك ارض الوقف بوضع اليد عليها حرازة ام لا اجاب
 ارض الوقف لا يملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض
 الى متولها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها ان ينصرف فيها بالادفع لمن شاء
 اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في ارض وقفها ما لكها على ذرية ثم على غيره
 لا ينقطع غلة واشتغال لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع بزعمها
 بالحصة هل يملك المزارع دفعها لمزارع بمال يأخذه منه في مقابلتها ام لا وللناظر
 رفع يد عنها ولا يصح بيعه ولا فزاعه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما
 دفعه له من المال اجاب ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا ارضها ولا يملكها
 المزارع ولا تصرف له فيها بالافراغ عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع اخر ليعمل
 لنفسه لان انتفاعها الثابت باذن ناظرها محرم حتى لا يجوز له الاعتياض عنه

مطلب
 متصرف
 القاضى لا يستحق
 ما قرر له ان على
 جهة كونه اجرة
 لا ايراد على اجرة
 المثل ولا على
 له اذا لم يعمل

مطلب
 ارض الوقف
 لا يملك بوضع
 يد المزارعين
 عليها وليس
 لمن يزعم انه كان
 مزارعا فيها
 بغير اذن متولى
 بغيرها حتى
 في يده

مطلب
 لو دفع الناظر
 ارض الوقف
 لمزارع ليس له
 ان يدفعها لغيره
 ولو دفع المزارع
 الثاني للدولاد
 يشترط منه

بمال فاذا اخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يشترده منه صاحبه شرعوا لوقف
 عمره بمكره مات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم سئل في ارض وقف جائزة في فسخ
 ذي محي بن بابر وعمر بن اشجار ومصارين في اشنوينا وصيفيا باذن ناظر الوقف وهي في تصرف
 زيادة عن عشرين سنين هل لاخذ ان يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرها قبله ام ليس له ذلك
 اجاب ليس له ذلك قال في القنية (بح) له حق القرار في ارض وقف
 او سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه
 قول (بح) احوط وقد ذكر انه يشبث حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فكيف
 لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدار وهو البناء ولا اشجار
 فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قد ميته
 اذ تركها اختيارا والحاصل انه احق بالامتناع بها من غيرم والحال هذه والله اعلم
 سئل في وقف على قربات له متول وكل ويكاد يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة
 قسم الغلال الصبفي والشتوي وفي كل شئ يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكم
 وارسال القضاء ونسب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه
 وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مفوض
 لرايه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل يكون يده يدا مائة فلا ضمان عليه
 وهل نقول قوله فما قبض وفيما تصرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشريف
 لرجل قصدا لخلد الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون
 ضامنا له ام لا اجاب صرح الخصاف بان للقيم ان يوكل ويكاد يقوم مقامه
 وكذلك في الاشعار كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ احمد الجبلي صرح
 به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والمقول قوله
 فيما قبض وفيما تصرف كموكله وفي دعوى الهلاكه وحيث عظم له التوكل وانا بالوقف فائمه
 ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه قياسا على الوصي ومن
 المعلوم ان الوقف يستقنى من الوصية خصوصها وقد ان له حاكم الشرع الشريف
 ومبنى امر الحاكم على الصحة فتقول ان لما رأى من المصلحة للوقف والمفتق به في الوقف
 ما هو الا صلح في جميع اموره والنفل على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم
 سئل في ريس وقف وقف على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادها ثم وهم
 وفي الوقف اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والثناء
 انفق الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن يقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فما
 او شيئا منه قبل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جواز ملك النفس وبسبب وجوب وقف الاشجار على غيره الا ارض

مطلبه
 بني بابر وعمر بن
 ارض الوقف
 باذن الناظر
 وهي في تصرفه
 سنين لا تزيد
 من ثلثه ولو ثبت
 تصرف غيره فيها
 سابقا

مطلبه
 وكل وكذا وكالة
 عامة في كل ما
 يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما
 قبض وتصرف
 وفي دعوى الهلاك

مطلبه
 اذا باع الوكيل
 الوقف من غير ان
 يحكم بلزومه حكم
 قاض نصحته في البيع

او يستعلم انما صار كما هو منه باب الامام الاعظم ويجوز اذيعه بنفذ ام لا - اجاب
 نعم اذ احكم طاهر يرى ذلك نفذ لان هذه فصولا يختلف العلماء فيها وليست مخالفة
 لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا لاجماع كما نص عليه عليا وفاقا طيبة والله اعلم **سئل**
 في ناظر علي ارض وقف جرت العادة بزعمها بالحصة كالبيع متلاوه وب بعض مزاعمها
 حصة الوقف منها هل يجوز ذلك ام لا **اجاب** لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي
 والاب مال الصغير والله اعلم **سئل** في بيع انتاض الوقف من حجر وطوب وخشب
 هل يجوز له لا **اجاب** لا يجوز الا في موضعين عند تعد رعوده لمجمله وعند
 خوف ماله صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت
 والله اعلم **سئل** من قضى دمياط في حادثة الخلف فيها فتيا بجماعة بمصر في واقعة
 وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر ثم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل نجح العلياء السفلى على ان من مات
 عن ولدا وولد ولدا انتقل بضيبيته اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد
 انتقل الى اخوته وأخواته المشاركون له في الاستحقاق ثم على برعيه مائة الواقف
 وتناقل الوقف ذريته بطنا بقدر بطن وكان من جملة المستحقين عند فماتت عن
 بنتين زينب وفاطمة مائت زينب عن ابن عم مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا لفة
 ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حالا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقتها
 فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معها في حصة تدعى فاطمة انها اقرب لزيد فهي احق
 وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وانهما بسببه احق منها كما هو مقتضى قول
 الواقف نجح العلياء السفلى وأما ما به عالم متمسكا بعلو الطبقة وافق عالم اخر
 بانقلها الى فاطمة متمسكا باقربها له وكونها متاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها
 من اصل واحد وهو مند وان ما تدعيه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بان
 جبال الطبقة العليا السفلى محمول على جبال اصل لفسخه دون فرع غيره فيما اذا شرط
 الواقف على ان من مات منهم عن ولدا انتقل بضيبيته اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في
 الاشباه وأن انتقال حصة زيدا الى هادون وحفصة وعمرة وان كانتا اعلى طبقة لكون
 ذلك اشبه بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرع ولده
 يمتشي جميع حفصة وعمرة لها كما عرفت للاشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة
 مشاركات لزيد في الاستحقاق غير ان مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة
 فاطمة خاصة فجعل الحال كان زينب والذ زيد لم توجد وأل حصة مند انتقلت
 الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافق بعض العلماء بنقض القسمة في هذه

مطلب
 لا تقع هبة
 الماطر للزواج
 حصة الوقف
 وكذا الاب
 والوصي مال
 الصغير
 مطلب
 لا يجوز بيع انتاض
 الوقف الا في موضعين
 مطلب
 في طائفة اصلها
 فيها

الفضية ورجوع حصّة زيد لأهل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين كما كالم
 في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال اجاب لا يشك شأنه ولا يرتاب في
 ان نصيب زيد بموت منتقل الى اعمال الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بشم
 المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يشترط منه سوى من
 مات عن ولداً أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن اخوة واخوات وقد صدق على
 زيد ذلك لانه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله بعوده الى
 الطبقة العليا بحسب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناه الواقف فينظر
 اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد
 اشترط الترتيب في الطبقات وأكد وهو عام خصصه بقوله على ان من مات منهم
 عن ولداً أو ولد ولد الى قوله ننقل الى اخوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق
 فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن
 اخوة واخوات فيكون مضمراً في الاعلى الدرجات كما ثبنا من كان والعام نص في كل فرد
 من افراده فان كانت حفصة وعمره من اعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اخضاً
 وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما
 فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اول
 من الفرع فقول المفتي الاول وانما هي عمره وحفصة اعلى منها فها الحق منها كما هو مقتضى
 قول الواقف بحسب العلية السفلى لا يجري على اطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهما على سائر
 المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه ان يقول ان اخضر علو الدرجة
 فيها ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمره من اعلى الدرجات ولا شريك
 لهما اختصا به وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان
 كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى اعلا الطبقات
 عملاً بالاصل وقول الثاني بان نقلها يعني حصّة زيد الى فاطمة لا قربتها له وكونها
 مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد وهو هند وان ما تدعيه
 حفصة وعمره من علو الدرجة ممنوع بأن حسب الطبقة العليا للسفلى محمول على عجي
 الاصل لفرعه دون فرع غيره الى اخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف
 حصّة من يموت لولده ان كان او ولد ولد فان لم يكن فلا اخوة واخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق تخرجها لا توجب مطلقة صرف حصّة
 من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات للأقربا اليه وهو خال عنها

اي عن قرابة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصنفينهما وهما منفيان عن
 فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيمة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونها
 من فرع واحد ولا لقوله وان ما تدعيه عمره وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ
 اذ لا اصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لاستثناء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف
 الولادة والاخوة فكانا شرطاً لاستحقاق حصة من مات لاعتن ولد ولا ولد ولد
 ولا اخوة ولا اخوات والاستبعاد ليس فيهما ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه ابيه
 بفرض الواقف لان اعتناؤه بالدرجة التي هي اقرب اليه اكثر من الدرجة التي هي
 ابعده عنه واعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والدته زيد لم توجد هذا الجعل الاضطرار
 اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من اوجبه واجبا لوجود فتمتله بدعي البطالان
 وقول الثالث بنقض النشئة وجوع حصة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على ساير
 المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من اعلى الطبقات فان بنقض النشئة
 لا يجوز الا بانقض اصل الطبقة العليا بالكلية على احد القولين في نقض النشئة كلما
 انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
 الاموات كان لا اولادهم واولاد اولادهم واحتاره كثير لما فيه من مراعاة العقد
 في الذرية والله اعلم مسئلة في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الائمة
 المنصيين للامامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية باحدهم ما نفع من حضور الجماعة
 ولخص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان باولئك الائمة فاذا سافر احدهم
 لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل
 الاموال او سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف
 والتكدي من الناس استكثارا من نظام الدنيا ونماطت غيبته فبلغت الحوائك
 او الحواريين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب
 في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك
 الوظيفة عنه ام انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض او سفر واجب ام كيف
 الحال اجاب انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور
 الجماعة بالكلية فاذا سافر احدهم لا ضرورة ملته به لا يستحق المعلوم بل صريح ان
 انه اذا سافر للحج او لصلة الرحم لا يستحق المعلوم مع انها فرضان عليه فكيف باليس
 كذلك ويجب ان يكون لا يستحق المعلوم يستحق الفضل لا سيما بالاحضار عا هولا دم عليه
 محذور وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا
 اخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك وهو المرض او السفر الواجب ونحوهما ما يقع

مطلب
 فصل السلطان
 رضى الله عنه
 بالناس
 عند نزول
 ضرورة
 شرعية
 باحد الائمة
 بالمنع
 لانهم
 القيام بذلك
 الا عند ذلك

غلبة الظن بالرضا به من حضرة الساعطان لقصد الشريف به التخفيف على العبد الضعيف
ولا يخفى ما يميز أحدهما على الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة متأخير بخلة
فلا يكون للمعين ذلجة بالخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي لإمام الأصل - ومثله
ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله علم سئل فيما إذا وقف زيد وفقه سجنز على ولديه
صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادها وأولاد أولادها ونسبهما
وعقبهما على القرىضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادها وأولاد
أولادها وذريتهما وعقبهما وترك ولدا أو ولدا استحق ولده وولد ولده ما كان بسجنز
والد لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى
من هو في درجته وذوي طبقة على الشرط المذكور تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا
انقرضت ذرية الموقوف عليهما ولم يبق لهما نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من يستحدث
للقواقف من أولاد الذكور والإناث على الشرط المذكور ثم على جهة برمتصلة ثم مات صلاح
الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتته وروسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مريير
ثم ماتت سيتته عن ابنتين وبنتين وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين
وهي محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن ابنة سيتته عن ابنتين وبنتين وهم محمد وموئمة
وخاصكية ثم ماتت روسا عن بنت تدعى قضاه ثم مات إبراهيم بن سيتته عن ابنتين
وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها
قضاه ثم ماتت قضاه عن أولاد دخلاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين بربيه وعن ابن
وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط
الواقف وما ذل يخص كالأمنهم اجاب هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق
فاجبنا بأن يعطى لهم الخمس منه ولمحمد بن محمد بن سيتته خمس الخمس ولاخوته مؤمنة ونصف ذلك
ولاخواتها خاصكية مثلها وابن إبراهيم بن سيتته خمس الخمس ولاخوته نصف ذلك ولاخواتها
مثلها ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولاخوته زينب ونصف ذلك ولاخواتها خاصكية مثلها فجاء
مادر خمسنا وقد اجتمع لقضاه ثلاثة أخماس وموتها لا عن ولد يصرف لأن في درجتها
بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر
موتها في السؤال ودرجتها إلا أن أعلى الدرجات ولا سبيل إلى نقض القسمة مع وجودها
فلا يصرف نصيب قضاه لها لعلود درجتها عنها وقول السائل ماتت قضاه عن أولاد
خالاتها فاسد لأن الموجود أولاد أولاد دخلاتها سيتته كما هو ظاهر من نص السؤال أن
يكن خطأ من السائل في ترتيب الحوق وذكر عدد هم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال
وعن ابن وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فانه فاسد والحال

مطابق
في ترتيب
المستحقين
الموقوف عليهم
والشروط الواجبة
في عبارة الوقف

من لا نراه ان اراد بالابن ابن الاخ اكشفه فلا حرج موحود حسما تقتضيه العبارة السابقة
 وان كان موحودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولد به ما كان يستحقه لو كان حيا عند
 استحقاقها وان اراد بالابن الابن لظننا فلا ياسب ان يقول عن اولاد خالتها وبناتها
 لا يحصوا واستحقاقها فيه لو كان والمظاهر مودتها لا عن ولد واذا كان كذلك فلا ينقطع
 حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين بن الواقف وكلاهما ينقطع عن داخل
 ومسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور
 عندنا والمظاهر على السنة على ما مر مع ذلك لو كان اهل الوقف بصحة الفقهاء من الضم
 اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقهاء لهم وقيل الى مستحقين
 وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقربا الناس الى الواقف والحاصل انه اذا
 كانوا فقرا لا خلاف في حواضر القصر لهم بل هم اولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف
 الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا امرأة
 ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها ان اجران اجر التصديق وأمر العتلة ثم اتم
 ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الانقطاع
 يزول بموت من هم سواء كان له اولاد لم يكن لانا منقطع القسم بموتها وينقسم الغلة
 على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فتعطي الحي ما يخصه منها ونصيب الميت
 لولده او ولد وولد كما شرط وهكذا فافهم والله اعلم سئل في واقف وقف
 وقفا على مصارف خيرية عتيها في كتاب وقته وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكورين
 بالشربة ثم من بعدهم لاولادهم ودرتهم ونسبهم ابداننا سئلوا دائما ما اذا قبل
 وقال بصريح لفظه على ان من مات عن ولدا وولد وولد واسفل من ذلك يصرف اليه غير
 ان الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا تم هذا الحدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من
 مات عن ولدا وولد وولد واسفل من ذلك لاولاده او ولد او ولد ام لا واذا لم تشهد
 الشهود فلم يصرف اجاب العبرع بما تلفظ به الواقف لا لما كتب الكاتب فمر عبارات
 علما ان العبرع لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن
 ولدا وولد وولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولد او ولد وولد ومثله قوله من مات
 عن اولاد الى اخره وذلك يثبت بشهادة العدة ولوجه ناظر الوقف لانه ان خصم فيما يدعي
 عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مضمون
 مع من مر اعلامه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في تعدية الكل وموت واحد منهم
 لم يبق حيا حتى ينقطعوا باخيه وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما ما ذهب
 اليه السافعي فالمشهور انه يصرف الى اقربا الناس الى الواقف والله اعلم سئل

مطلب
 العبرة بما لفظ
 الواقف
 لا لما كتب
 الكاتب

فإذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر اقبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه
وانه استهلكه ففي ذمته لجهة الوقف وطالبه بره فاجاب بالانكار قائلا كان للوقت
تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد
اخذا القاضي القلا في وجوه خداه جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعها
عن ذلك هل القول قوله يمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا اجاب نعم القول قوله
يمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وثنا قاطبة بان يدا لناظر على الوقف يدا مائة
لا يدعد وان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فملك في يده فلا ضمان عليه
ويكون الثمن عنده امانة واخذ القاضي وعونه المال كاخذا للخصوص وقد قال كثير من
علمائنا المتأخرين عن قضاية زمانهم سموها باسم القضية وهم باسم المصوص الحق فلا يضر
حيث لم يمكن دفعها والله اعلم سئل في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر
المتقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا اجاب لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل
ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم سئل في الناظر على الوقف الذي
هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص من جملة المستحقين فاقربا ادعاه واقينت
فيما سلف انه ينبغي اقراره عليه خاصة ويشأ ركه فيلخصه هل اذا مات المقر وانقطع
استحقاقه منه يبطل اقراره له ويقسم على الباقيين حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من
ربعه شيء ام لا اجاب نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له وللقر له باقراره الى من
يستحقه من اهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التارخانية
عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما
يستحقه في الوقف ويموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله اعلم
سئل في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهما
الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على انسا لهم واعقابهم الذكور دون الاناث
ثم قال على ان من مات لاعت ولد ولا ولد ولذا انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض اولاد
الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف
الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن القرجهول لا يفر
له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن اخيه
وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته ام الى اخيه ام يستمر المقر له
على استحقاقه بكف الحال اجاب يصرفها كان يتناول المقر والمقر له للاختين
لانها في درجته والعمة من درجة ابهما فلا تستحق معها للشرط المذكور فاستحقاه

مطلب
ادعى المعزول
ان مال الوقف
اخذه القاضي
القلا في
يصدق

مطلب
لا ضمان على الناظر
اذا تعذر عليه
خلاص الدين
مطلب
اذا اقر الناظر
المستحق لا يضر
شأ ركه خاصة
مدة حياته

مطلب
آل الوقف
وبنتين
اخوة الابن
بالاستحقاق

مصاد لما كانتا شقيقتان قبل موته ولا نبي للمقرله لان المقرنا ينفذ اقراره على نفسه
 يشترطه في الوقف وعمومه ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح بالماضي
 في مختصره ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا في الاشعار وغيره والله اعلم سسثل
 فيما اذا كان نصف الوقف الاثني مختصا بابنة الواقف المدعوة فرج وبذريتها والنصف
 الاخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وبذرية
 فرج لرجل اجنبي منها ومن ذريتها بان له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا
 قدره كذا وكذا من مثل اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها خديجة بنت فرج ابنة الاله
 المنور ثم مات المصادقون جميعا عن اولاد وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة لم يكن
 بنت خديجة الزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
 امته زوجها من غير حافل يعمل به وتكلف اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا يعتبر بتصرفهم
 ونصف ما بينهم غير المصادقة المرقومة لم لا اجاب المقرنا ينفذ اقراره على
 نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يشترط معه كذا
 او انه يشترط الربيع دونته وصده قدر فلان صح في حق المقرود وغيره من اولاده وذريته
 ولو كان كتاب الوقف محال قاله جماعة على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقر به المقر
 اذ لو كان الناصح في مختصره قال الخصاص انهم ان ابي يروي ذلك عن محمد بن الحسن بن علي وقف
 وقفنا على يزيد وولده ونسله فافر يد بانه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة يقسم فما اصاب زيدا اشاركه المقرله فيه ولا يصدر زيدا فيما يصيب ولد
 ونسله واذا مات زيدا بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقرله شيء اذ
 وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله اعلم سسثل فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه
 الثابت المضمون المحكوم بصحته ما صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا وهم جهة الله وداود وامة الله ومن
 سيرة الله تعالى من الاولاد كذا وكذا وانما يدينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولادهم واولادهم وانما لهم واعقابهم ابد اما عاشوا
 واما ما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
 او نسل او عقب عاد نصيبه الى ولد وولد ولد ونسله وعقبه ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي
 طئفته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم لاجمعيين قبل استحقاقه
 شيئا من الوقف وعقب ولدا اشترط ولد ما كان يشترطه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على
 سيرة بر منصلة ثم ان الواقف انتقل الى جهة الله تعالى ولم يترك سوى جهة الله وداود وما

مطلب
 اذا اقر بغير
 لا سيما لا يخفى
 شاركت ولو كان
 الوقف محال

مطلب
 حاكم في تقديم
 دعي الجنتين
 على ذي الجبته
 وفي التقديس
 حق القرابة

علماهما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود
 غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخرى ومن ثم فانتقل نصيبه لهما
 ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخرى ثم
 مات عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما ثم ماتت كريمة
 عن ولديقال له علي فانتقل نصيبها له ثم مات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح
 الدين ولدي دخرى وفضل الله واحد من امرأة اخرى فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت مربية
 عن ولديقال له مصطفى فانتقل نصيبها له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي
 درجة من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله واحد وهما اخوان لآب
 وابن خالته وهو مصطفى بن مزهم وابن عمته وهو علي بن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين
 من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة وهم كلهم في القرب
 الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف بواسطة بنين فان الاخوة الاولاد فيجب ان هبة
 الله بن الواقف وعلي بن كريمة بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى بن مزهم بنت داود بن الواقف
 او يختص به الاخوة لكونهم اقربا الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص
 به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت
 كالقرب الى الواقف او لكونه يدلى الى الواقف بجهتين بالابوة والامومة فيكون اقرب الى الوقف
 فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا ابن دخرى بنت
 داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك اجاب اما صرف نصيبه فهو لمن في درجة
 بالاجماع لان فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة نقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اخلاف من ثم قال يستوى لكل لان زيادة الجهة
 قوة لا اقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون
 بقرب الدرجة وتارة بن زيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لآب والاخ
 لأم وعند علم الاخ لابوين يستوى بين الاخ لآب والاخ لأم قائلا لان الذي من قبل
 الاب اتركض معه في صلب الرجل والذي من قبل الام اتركض معه في رحم الام فليس لهما
 باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارث قال ابن الصبان في جديتين احدهما من جهة
 والاخرى من جهتين فيه وجهان احصهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرة
 ومعنى الاقربية تقف المسئلة ولا تجدد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فوجدنا الى المعنى
 رأينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف
 وبعضهم قال لا ولي ان يصطلي الا اقربا فقل تفضيل من القرب ضده البعد فاصح معناه
 يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من قولهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة

انص في الاقرب لا سيما في جهة قرابة الولاد قال في مختصر الناصح في باب الوقف عو
 الاقرباء يبدا بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله ارضي صدقة موقوفة
 على قرابي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذبح محمد واليه ذهب ملال تكون الغلة
 لاقرهم وابعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال للال وهذا القول عندنا ليس
 بشيء والقول هو الاول من قولنا وقل محمد انهي والذي يظهر ارجحه حيث جسد
 الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين مساواة
 الجميع ممن يدلى من قبل ابويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار ارجحية ذي الجهتين على ذي
 جهة في ابن هو ابن عم واخر من لجبني كما مرارة تزوجت بابن عمها وكما مر ابن ومن اخيه
 ابن الاخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلا ودرستنا ابرح احد
 ابنها وهو الذي من جهة ابن عمها على الاخر وهذا البعيد جدا عن اغراض الواقفين واما
 من ادلى بالام فقط ففيه تردد ولو قضى للقاضي به عن جهاد نفذ قضاءه لانه
 محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قرنت له وفي شرح المنهاج للرملي في شرح قوله كما ان
 مضرة اقرب الناس رجما ان تافق قدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما افنى به العراقي ان المراد بها في كتي الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفى قرب
 الدرجة والرحم قرب الارث والعصوبة فلا ترجح بها في مستويين في القرب من جهة
 الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج
 لابن حجر والله اعلم مسئلة في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل
 عمر وعليه جهة بزمينة وان القيم على الوقف عمر ويؤدى ما عليها من المعين في كل سنة
 لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبورة وان القيم على وقف زيد تعدى وزرع زراعا
 بين اشجار الزيتون الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة
 اقلاد وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيمته
 وقف زيد المزراع بين الاشجار الجارية في وقف عمر وارشر الاشجار المزبورة وهل
 له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد والجهة وقف
 عمر وام كيف الحال لجواب نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من
 الاشجار الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعي حيث ثبت انه بسبب زرع عمر والقيم
 على الشجر واحد الخيران ان شاء اخذ الحطب لجهة الوقف واشتمل قيمته قبل بئسه
 وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل بئسه لانه متعدد بالزرع اذ ليس
 للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما تقتصر
 من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المختارة فبالك

مطلبت
 ارض موقوفة
 من قبل زيد
 وبها اشجار موقوفة
 من قبل عمر
 وقف الارض بين
 الاشجار ليس
 بعضها فعليه
 ضمان ما يضر
 وعلة ضمان
 ما انتقص من
 الارض ان
 انتقصت

بالمتن

بالمحتكرة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غرضها
 واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى الصرف على المستحقين لان ضمان عين الوقف
 ولا يصرف شئ من عين الوقف لمستحق غلبته وما قابل ضمان نقصان الارض مضروف
 الى اصلاح الارض لا الى المستحقين الخلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس
 بايراد ما يوضح الوجه فيما افئنا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها المحصاف
 والزاهد في قنيتة وحوايه وهي ايضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين
 ابن الحلبي قال فيها جرى عرفنا لدار المضربة به وتحكم القضاة بصحته وكرومه ومنهم
 شيخ الاسلام السعد الذي واطال في ذلك احالة حسنة ويمكن في ذلك كلام
 المحصاف وقد صرحوا بان المستحكر الاستبقاء وان ابي الموقوف عليهم الا قطع حيث
 كان ذلك باجرة المثل وفي الاشعار في فضيل انكار المتولى الوقف وفي غضب الغير
 اياه لو استغل الغاصب لارض سنين بالزراعة فالخلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض
 ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها واجر مثل
 مال اليتيم وما اعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير
 ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل
 العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم
 في الخلة خاصة انتهى فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا اضرار
 غلبتها اقل فلا قائل بضمانه لانه لم يقع الغضب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار
 وقد اغلقت فقلعت ضمنها لوقوع الغضب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا اغلقت في يد
 فافهمم والله اعلم **مسألة** فيما حل بوقف الى الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه
 وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من اخذات المراتب فيه فيلزم من ذلك الاختلاف
 سماطه الشريف وما هو المشروط فيه وانتفاص حتى السدنة فيه والفراشين واثمته
 ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور لجزل الله تعالى على الامور منع
 تلك المراتب المحذرة وقطعها وحسم مادتها ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية الصلح
 الله تعالى حسم مادة تلك المراتب المحذرات وقطع تلك المراتب فقه صرحوا بحسمها وعدم
 حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصاً على من كان له بسوطة يد
 وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاقواق مقيده بالمصلحة لا انه يتصرف كيف يشاء
 فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرر فرامنا
 في السجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوماً لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراس تناول
 المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف

عطلت
 لا يجوز أحدث
 المراتب في
 الاوقاف ولا
 التقدير في
 الوظائف
 بغير شرط الواقف
 ولا تغش الربح
 من مال الوقف
 وان فعل
 القتم ضمن الا
 اذا خاف عليه
 الضياع

كتهادة ومساخرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاستباه والنظر بعد
 مسئلة الفراض وبعلم حرمة احداث الوظائف بالاقواق بالاولى وبعلم ايضا حرمة
 المراتب بالاوقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة
 الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل
 الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا ولو قضا السيد الخليل عليه وعلى تبييننا الضادة والسلام
 زيادة الاعتناء لروعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسبته
 على ما نسب لغيره من اوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة
 الاهتمام به والاعتناء بشأنه يفتقه ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في امثاله
 واحسانه ووقفا الله لما يحبه ورضاه بفضله العظيم وفيضه العليم والله اعلم
 مسئلة فيما حلق الوقف المشيد الاقصى الذي اطلق القرآن بفضله وبولائه وحوله وورثته
 الاحاديث الشريفة باسراجة تعظيما لتسانه وتوقيره من احداث الوظائف بكثرة الفرائض
 له بغير شرط من واقف وغيره من المصدرين والواقدين والمعنيين للائمة والمخطبة
 بغير حاسة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشمعة وغيرهم
 من الاحداث التي لم يصح عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اضطلاعهم به تعالى ورو
 لهم الاجور وحسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المستدعات لا سيما مع احتياج المشيد المذكور
 لعامة ما اهلهم وترميم ما استقر وعمارة مستغفاته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغفاته
 وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نفسه بالخص وزحفه بما اذن الله
 والقصة واللاز ورو ونحوها من الالوان ام لا بسبب نعم يجب على الولاية حسم مادة
 تلك المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرماتها وعدم تناول علوفها فيكون
 قطعها من ايامازالة المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر
 القاضى بالاوقاف مقيد بالمصلحة وليس له ان ينصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
 شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قر القاضى فراشا في المشيد بغير
 شرط الواقف وجعل له معلوما لا يعمل للقاضي ذلك ولا يعمل للفرش تناول المعلومة
 قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كتهادة
 وبما شرع وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاوقاف بالاولى في الاستباه والنظر ايضا
 في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراض وبعلم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف
 بالاولى وبعلم ايضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى
 من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
 اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا ينبغي على من له بالفتنة ادنى

مطا
 او الم بشرح
 لواقف الما
 مستأول من
 له القاصي
 ولا ينبغي له
 الا اذا سعى
 فيعمل بقدر
 سعيه

الما بل اظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا لها فكيف مع
 احتياجه الى العمارة والترميم وتلا في ما هو مشرف على الوقوع من بناءه الحادث والقديم ابناء و
 مسقفاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد ترادفت على انه بدأ من غلته بعمارته بدو شرط
 لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا ينبغي دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح والتفاسير
 فلا ينكر ذلك الا من اضله الله تعالى وابعده واقصاه عن رحمته وطرده فلا يخرج الى الاطناب
 بزيادة على هذا الجواب واما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف في ام مطلقا كما صبر به علماءنا
 ويضمن الناظر الى المال الذي صرف فيه قال في الكافي وهذا اي نفى الكراهة في نفسه اذا فعل
 من مال نفسه امّا المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقص فلو فعل ضمن لما فيه
 من تضييع المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع الخ يعنى وهو مستغن عن العمارة وقوله
 لا بأس الخ يعنى ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 بنى مسجدا لله تعالى واذن للمسلمين بالصلاة فيه ففعلوا وانشأ مدرسة ايضا وقفها على الشنفذ
 بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها القرآن ويورد بها الاخذ
 النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف
 المسجد والمدرسة من اهل مذهبي الامام الميرزا احمد بن حنبل ينقسم القيمة ربع الوقف بنية ثم على
 ما يراه وان تعدت الصرف على بعضهم يصرف الى بقية ثم وما له الى الفقهاء المسلمين وشرط
 النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعد لابن اخيه ثم لادرسه فالارشد من ذرية اخيه
 فان عدموا ولم يكن فيهم من يصالح النظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الغلانية ولم يقدر
 الناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك ام يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة
 عملا بشرط الواقف وهل اذا تعدد الصرف الى بعضهم يصرف الى بقية ثم كما شرط وهل
 اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخ الواقف وانه يصالح النظر فهل يجوز له وقوله وهل يجوز
 تغليق باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في كل يوم جمعة للنساء يصرن فيه
 بالدخول ويرفعن اصواتهن فسمعن كل من مر على باب المسجد ام لا واذا قلتم لا فيا تترك عليه
 بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت احتلاسه بالوقف ترفع يد عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا
 ويؤكل حكم المسلمين من شاء احسب حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق
 شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فهل فيه وسعي سنة مثلا قيل لا نعم لان النافع
 لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهره التاجر والمعهود كالمشروط
 فيحل الاول على ما اذ لم يكن موهودا اجمعا بين القولين فعلم بذلك انه يدور العمل لا يستحق شيئا بدون
 شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع المستحقين المصون عليهم ويصرف ما تعدد صرفه على بعضهم

لبقيةهم على ما يراه القيم بعد المارة واذ لم يكن سبب الرجس المدعى انه من ذرية ابراهيم الوقت
 معروفا به لا يقد له من يدته تشهد له بدعاه ولا يعطى بحجة دعواه ويحرم عليه قفل باب
 المسجد في اوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عدم قوله تعالى ومن اطعم ممن منع
 مساجد الله ان يذكر فيها اسمه الاية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد ممكن النساء من ضرب
 الدفوف ووقع اصواتهم واذ اثبتت خيانتهم وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف
 ان لا يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشارع فيسقط قال في المحرر
 اي مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضي للنائب واجب عليه وعليه الاية
 بتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح فالمر
 فيه لتسليم المنازلة الذي شرطه الواقف اذ شرط الواقف كصل الشارع وكل ما ائتمناه بص
 عليه عما واما ما علم سمي في احد المشتقين في الوقف اذ ساقى على كرم موقوف واوجر
 عقار الوقف وكتب في صك المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الشريفة
 على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف لانه لا ارشد فالارشد هل يصح
 مساقاته او اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولاية له عليه انما هو من بعد المشتقة
 ام لا واذ قلتم لا يصح فما الحكم في ريع الوقف اجاب لا تصح مساقاة المشتق في
 الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره لا للمشتق في غلته باجماع علماء ولو كتب في صك
 المساقاة والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توها ان استحقاقه في الوقف يوجب له
 ولاية على الوقف اذ العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك واذ قلنا بقساد
 المساقاة فالريع كله يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير
 اجارة نافذة بل ترد بر دناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في المسائل بلسانه فاما ساقوله
 والحال من ريع الوقف حرام مستحب رده الى مضارف الوقف والله اعلم سئل
 فيما اذا وجهت ميتة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من
 هو اهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمشتق ام لا اجاب نعم يجب
 على الحاكم ذلك وقصص جوابان الحاكم اذا اعطى غير المشتق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير
 المشتق ومرة بمنع الحق عن المشتق والله اعلم سئل في قرية خراجية يصرف تسعة اعشار
 خراجها للمدرسة وتسعة اعشار ريع العشر العاشر لبيت المال مصروف للجندى هل اذا تناول
 المتكلم على المدرسة تسعة اعشار وربع العشر بدمه مزارعها يباطل المتكلم على المدرسة
 بخصته بيت المال مما قبض ام لا اجاب لا يباطل بذلك وانما الطالب به المزارع الذي
 الحراج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجود من الوجه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة
 الشركة بل المقبوض بضرب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متبذرا

مطلب
بدا من غلة الوقف
تجارته والعول للناظر
في الصنف المستحقين
واذا واصل احد من
متعينة للناظر
ليس له الرجوع

مطلب
اذا اخرج
صهر بجزء الار
الموقوفه بغير
من اخرجها

مطلب
وقف على نفسه
ثم على ولديه
وعلى من بعده
من ذكور وانثى
ثم مات احدهما
عن بنت فاكل
الموجود جميع
الغلة ثم مات
عن بنين او

مطلب
في وقفه المجنونة
على ترتيب
المستحقين
وعلى شروط
ذكرها الوقف

في قبضه وصرفه المستحقه فلا ضمان عليه لعدم تقديره بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه
لمستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله اعلم سئل في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارته ام لا
وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين ام لا واذا واهب كل فرد منهم شيئا من متعينة المقبوض به
لناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزة بعلوفته قربة يتحصل من غلته انما
ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم
لانه امين يدعى ايضا الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتداه الشيخ زن في فوائد
انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما واهبوا له
وقبضه واشتمل عليه وليس للمستحقين اخذ القرى مما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه اضعا فاضعا والله اعلم سئل في دار الوقف المعدة للاسنة فلان اذا
خرج صهر بجزء المعلناء الاشبهة هل تجب عمارته من اجرتها ام لا اجاب نعم تجب عمارته
من اجرتها فقد صرح ابو جوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا
البياض والحمر في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والا فعلا والله اعلم سئل في رجل وقف
وقفا على ولديه امين الدين ومحمود وعلى من بعده من ذكور وانثى على الفريضة الشرعية ثم
وتم على ان من مات عن ولدا وولد ولد فخصيبه له مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات
امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وفي
قسمة الوقف بعد موته اجاب اما ما اكله محمود من حصة بنت اخيه وهو النصف فمضمون
عليه ويؤخذ من انه من تركته ويدفع لها واما قسمة غلة الوقف بعد موت محمود فمضى على رؤسهن
اثلاثا فانما تنقض القسمة بموته كما نص عليه الخصاف وتعطى كل واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول
الواقف من مات عن ولدا وولد ولد وانقل نصيبه له وقد غلط من افى بعدم نقض القسمة لما
فيه من مخالفة غرض الواقف فافهمه والله اعلم سئل من دمشق فيما اذا انشأ رجل وقفه على
نفسه ايام حياته ثم بعده على اولاده الذكور والانثى بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل
حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافهمهما ثم من بعدهم على اولادهم
كذلك ثم على اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على انسابهم واعقابهم مثل ذلك على ان من توفي منهم ومن اولادهم
واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن ولدا وعن ولدا وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد
من ذلك الى ولد ثم الى ولد وولد ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه
وعلى انه من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن غير ولد وولد وولد
ولا نسل ولا عقب انقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
المستحقين له المتناولين اربعة واجوز يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى منهم زيادة

بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلته كلها الى اولاد او لاده
 ان خرج من الثلث والا فبمصابر لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريح كما ذكره
 في الحاشية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد
 اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت
 ابنتين واختا واخا لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام
 جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى اولادها
 واولاد اولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت
 بطلت الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الوقف انما وصى لاولاد
 الاولاد بعد موت لورثته كان قال اوصيت لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين
 وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله اعلم سئل في قطعة ارض بقرية موقوفة من
 جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفا ارضا ياهل لمن ولادته السلطان
 على تلك القرية ان يتعرض له بطلب شيء على تلك الارض مع ان عينه من تقدم من الولاية لم يتعرض
 بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة ام لا اجاب ليس له ان يتعرض له بطلب شيء
 اذ السلطان نصه الله تعالى انما اطلق له فيما هو خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والرباط
 والمقابر واما اوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صريحها او دلالة وفي رسائل
 ابن نجيم فان قلت هل له يعني السلطان نصه الله تعالى ان يجعل ارضا وقفا على مسجد قلت ثم
 ذكر القاضي خان ان له مصاريف الخراج بناء المساجد والمنفعة منه على تغييرها وفيها ولو
 السلطان ارضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان
 ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمته يجوز ويؤجر وحاشا السلطان الاسلام
 المحافظين الملك العالم ان يطلق لاحد من الانام ان يتناول ذلك السمت الحرام والله اعلم
 سئل فيما اذا اشكن ناظر الوقف واحد مستحقه رجلا عقالا الوقف بلا استئجار وسكنه
 مدة هل يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له ام لا اجاب
 نعم يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا
 يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه له ولان الوقف قد يطرق عليه ما هو مقدم
 عليه كالعارة فابراؤه باطل والله اعلم سئل في رجل وقف وقفا على جهات برعينها ومما
 فضل من ريع الوقف يعد مصاريف البر التي عتيها يقسم على اربعة اقسام يعطى لاولاد ابنة

مط
 ان يتعرض للاراض
 باخذ شيء منها

مطلب
 اشكن ناظر الوقف
 او احد مستحقه
 رجلا عقالا لا يقف
 بلا استئجار

مطلب
 وقف وقفا على
 جهة بر شرط لاولاد
 ابنه وهم زيد وبكر
 وقاطعة راجع القائل
 من ذلك

وهو زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم ابدا
 ما ناسلوا ودائما ما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد الباطون الطبقة العليا منهم تجب
 الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولده او لولد ولده فان لم
 يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجة ولد وطبقته فان لم يكن انتقل
 لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره ثلاثة اربع
 لبنات الواقف المتساوي اليه وهن عمرق وبكر وزينب بنهن سوية لكل منهن الربع ثم من بعدهن
 لا ولاد من ثم لا ولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم ابدا ما ناسلوا ودائما ما بقوا الطبقة العليا
 منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولده او لولد
 ولده ومن مات عن غير ولدا وولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجة
 ودون طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذ وطبقته ينتقل لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ
 الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين
 ثم ان زيدا وبكراما ناولم يعقبا ثم ماتت فاطمة واعقبت اولادها فلي ينتقل نصيبها لا ولادها
 او لمن هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد من
 لمن هو اقرب اليه قربا للنسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم
 اجاب سبب ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع ما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
 لا ولادها لا لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولدا وولد ولد الخ
 فان مرجع الصنبر في قوله منهم الى اولاد الظهور ففاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان
 مات منهم عن ولدا وولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولادها للذكر منهم مثل
 حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكراما ناولم يعقبا صر ما كان
 لهما لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجة فها
 الربع باسم نصيبها فيصير لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل
 على اولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن
 له ولد ولا ولد ولد ولم يساوه في درجته من اهله احد ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه نسبيا
 فان قلت لا تنقل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد الباطون قلت قد نقرر ان الواقف
 اذا ذكر شرطين متعارضين يجعل بالتاخير منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولدا الخ متأخر
 عن قوله اولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليفت
 وله الاجر الوافر وما امرت هذا الجواب لا بعد النظر في كلام الاحكام والاحكام المذكورين
 عبا راتهم يصرم والله اعلم سئل في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاده
 واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهته بر

مطلوب
 اذا لم يشطط
 الواقف الترتيب
 بعد كل ولد مع
 مع وجود ولد

لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث
لم يشترطاً للترتيب أم لا اجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قلة ثم وكثر ثم يستحق
الابن مع وجود والدك والحال هكذا والله اعلم سئل في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد
واولاد الاولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك ام لا اجاب لا يدخل ولد البنت في الوقف
على الولد مفردا او جمعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كما في البر وفيه بعد هذا وصح قاضي
خان ودخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدمه في ولدي اهر
فقد فرق قاضي خان بين الجمع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه
في المسئلة اختلاف صحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعقل عنه
لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب ان المفتي بعدم الدخول والله اعلم سئل في رجل
وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده الاولاد ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده
ثم على ذريته ونشله وعقبه المذكور والاثاث بينهم على الطريقة الشرعية طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسلا الى اخره وحكم بصحته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور اولاد
البنات ام لا يدخلون واذا افدتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار
الرواية ههنا والمختصاف ينفذ ويرتفع الخلاف ام لا اجاب هذه المسئلة مشهورة في
غالب كتب الاوقاف المذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والمختصاف ان اولاد البنات يدخلون
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فني بظاهر الرواية وكثيرا اخذ برواية هلال والمختصاف
قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول
في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيرهم ولا يسرى الى اذنانهم غالباً سواء وقال فيه
في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلان يدخل
تحت الوقف واولاد البنات برواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر المختصاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد
قال واجتبه بذلك في كتابه تنجيح على مالك وهذا عندنا الحسنة والله اعلم قلت وينبغي ان تصح رواية
الدخول قطعاً لان فيها نص للدخول عن اصحابنا والمراد بهم في رواية ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
وقد انضم الي ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سرى ذلك ولا ينصدون غيرهم وعليه
عملهم وعرفهم مع كون حقيقة اللفظ كما قد ساء والله اعلم اهر في فتاوى الشهاب كما سئل
قاضي القضاة نزيل الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فنحن الى ما اختار
لخصنا من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في النفع الوسايل وغير
وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة
والحديثة على دخولهم كما اختاره المختصاف في فتاوى الاختار مع النصيص على اختياره

مطلوب
دخول واولاد البنت
في الوقف على
الاولاد واولاد
الاولاد وفيه
خلافت

مطلوب
في دخول ولد
البنت في الاولاد
واولاد الاولاد
خلافت

والله الموفق امر وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها اولد الشيخ احمد من خط والده المرنوبور اولاد
البنات من الدرية على القول الرابع انتهى وقد حزم في الاستعاضة بالنسل للولد وولد الولد ابدا ما نشأ
ذكورا كانوا أو اناقا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية حلال ولحقاف فلا شبهة انه اذا اقتصر
قاصر برأها غير مقلد بدخولا ولا البنات نفذ وارفع الخلاف حيث لو فرت سرباط القضاء
وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقنية وهو جار على القواعد فقاصر حوايانا قضله
القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحزق ومسانا
وحسينية وعلى من سجد لله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسليهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دود اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا انقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد
البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر الجهة برعنها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث مل اولاده شيء في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا شيء لم ير ادم واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد
انقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك اجاب لا شيء لاولاد اولاد الواقف مادام
واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق ثم مؤكدا له بقوله الطلقة
العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو
مقرر له فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محجوبة باعلى
ويصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا قبان من ذلك من اهل الاستحقاق
موجودا والله اعلم سئل في رجل مقرر في وظيفة خطابة وامامة عن له سفر لضرورة
فاستتاب رجلا يقوم فيهما مقامه فباشر عنه مدة اشهر ثم اخذها عنه باعانه المتولي
بغير جحقة فاسترد هما بقدر من السلطان واعادها السلطان عليه كما كان فاخذها الثاني
ثانيا كما اخذ الاول هل يصح اخذ ام لا لكونه بلا جحقة واذا قلتم لا فالحكم في معلوميهما
اجاب صرح العلماء رضاه عنهما بانه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جحقة
والمسئلة في البحر وغيره وقد استشهدت شتارا فاذا احتاج الى ان يزيد ما اظهرها وصريح في البحر
ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف فان عمل الناس بالقاهرة على
جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها ساغرة مع وجود النيابة قال ثم
رايت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استنابة غيره بلا اذن بخلاف
القاضي وعلى هذا لا يكون وظيفته ساغرة ونصح النيابة وقد رد على الطرطوسي في

مطلبت
اداشطة الوقت
الطبقة
الخطا تحجب
السفلى ولا
شيء لاولاد
مع الاولاد

مطلبت
لا يجوز عزل صاحب
وظيفة بغير جحقة
واذا استتاب
آخر لم يقسم ثباتا
فعلت عليها له
الاجرة ان شرطت
والمعلوم الاولاد

استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب
العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للاستنباط وليس
للتائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه
وفي العمل الذي استأجر عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى
ان الاستنجار على الابامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة
من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم سئل في
رجل بيد وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل
السلطان وذكر له ان المتولى المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك
ثم ان بكر اجاء ببرائة شريفة تضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصد
في ذلك لعدم ثبوت ما انتهاه وابقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر
برائة ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البرائة على المتولى السابق ولا احد من قضاة الشرع
الشريف منه عن التصرف فهل يجوز لخراج الوظائف عن اربابها بغیر حجة شرعية ثابتة
بوجه صاحب الوظيفة ام لا وهل والحال ما ذكر ان تصرف المتولى السابق في الوقف يكون
متعديا ام لا بسطوا الجواب اجاب قال في البحر الرائق واما عزل القاضي له فشرطه
ان يكون بحجة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد
حرمة تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير
حجة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك
فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزيار كان اوقافيا لما ان
القاضي وكيل عنه ولا يثبت مستفادة منه كما هو اظهر من ان يبحث فيه وينقر عنه والى
يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه ونصرفه
صناد من اهل واقف في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو قاصد
والمبني عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز للاخذ للمنهى فيه ولا
للمعطي اذ هو فوقيعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الحكم
وولاية الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام جسيمة
في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله اعلم سئل
في مسجد تولى عليه ايدى النظار من اهل الشام الذي المسجد بتمدة سنين متعددة انه
رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للخارجة والحال ان النظر قد بما وحديثا
الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على ذلك هل اذا اظهر الامر
بخلاف ما انتهى بغيره الاول ام لا ينبغي اجاب نعم اذا اظهر الامر بخلاف ما انتهى

مطلب
لا يجوز قول
مناخ وظيفة
لا سلطان
ولا من وليه
وزرا كان
اوقافيا
بغير حجة

مطلب
وفي السلطان
رجلا نظارة
من حجة
على انها في
ظهور الامر
ما انتهى لا يعزل
الاول

لا ينزاع اول لان التولية الثانية معلنة بالشرط والمعلق بالشرط ينتهي بانتهاء
فانقضى ما سئل ما ايهاد فافهم وانظروا سئل في شخص قرر عليه السلطان وظيفته
والله بعد وفاته فانه في اخر السلطنة العلية ان الوظيفه على شخص غير من انهي انهاء عليه
في الواقع فعزله واعلى المتني حسب انهاء هل حيث كانت الوظيفه على شخص غير المتني فيه
لم يصادف في كل من العزل والتولية محلا لم لا اجاب نعم لم يصادف كل من العزل والتولية
محلا اذ المعناه بناء على انهاء وحيث كان انهاء خلافا للواقع فلا يعطى لم يصادف محلا
و الوظيفه باقية على من وجهت اليه اولا وانظروا سئل فيما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة
كانت في يد رجل فرغ لغيره عنها بما اهل لكون من قرره السلطان او لم فرغ له عنها الجواب
انما تكون لمن قرره السلطان اذ النزاع لا يسمع تقرير سواء قلنا بفسخ المانع فيها او بعدها
الموافق للقواعد الفتوية كما حريه العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي ثم رأيت صرح المسئلة
في شرح منهاج الشافعية لاجل خبري كتابا لوقف ماحسور وتر لومات ذو وظيفه فقرر الناظر
اعرف بان انه نزل عنها لآخر لم يقدح ذلك في التبريد كما افق يربعضهم وهو ظاهر بل لقرره
مع علمه بذلك فكذلك لان مجر النزول سبب ضعيف لا بد من اتمام تقرير الناظر اليه ولم
يوجد مقدم المقرر انتهى والله اعلم سئل في رجل يدين وظيفه فقرر بتقريره فاضل فخذ عنه
رجل وظيفه التولية ببراءة شريفة فهل ينزل عن المظالم لا اجاب اذ شرطها الزائد
وظيفتين كل واحدة منها وظيفه مستقلة بذاتها بان عين النظر للشخص والتولية لاخر
او جعل لمن معلوما ولمن معلوما لا ينزع عن النظر لان الماخوذ ليس ما عليه والا كان اية
لما عليه فينزع حيث اجتمعت شروط العزل لاحد من الموظفين على الاخر كما يعلم ذلك مرله
اذ في المام بالفقه وقد قرر ان احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متولا لعلوة
مستقلة مع ناظر الوقف بعلوقة مستقلة لانه احداث وظيفه في الوقف وهو لا على
والله اعلم سئل في رجل عزل عن التولية على مسجد كخفة وولى رجل غير شهيد اهل المشيخة بعده
وعفته ثم ولى الاول باناء ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خفة هل ينزل ام لا ولتاس
ابقاوه على التولية اجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب
وظيفة ما بغير خفة ولو عزله الحاكم لا ينزل بغير خفة وللقاضي ابقاوه على وظيفته والله اعلم
سئل في رجل مات فقرر القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان امره
بقرره في وظائفه بناء على تنفوره ما اهل الموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة بتقرير
القاضي ام بتقرير السلطان مع انه اقرره بناء على ما انتهى غير عالم لما فعل القاضي اجاب
العبرة بتقرير القاضي لا بتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كمسئلة الوكيل اذ خبرنا
فيه ثم فعلا الموكل خصه وصحها لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المتقرر فالقضاء منتهى

مطلب
اذا قرر
السلطان
الوظيفة
لغيره
وقرره
السلطان
ام
من
قرره
السلطان

مطلب
اذا قرر القاضي
ناظر الم
قرره
السلطان
ام
من
قرره
السلطان
ام
من
قرره
السلطان

مطلب
عزل المتولي بغير
خفة
ولم يجر
السلطان
بغير
خفة
ولى الاول
لا يصح

مطلب
قرر القاضي جماعة
في وظائف
مات ثم قرر
السلطان
رجلا
مستغرها

على امرتين خلافة فلا يصح والله علم **سئل** في ناظر وقف اراد السفر فاودع كتابا بالوقف
لرجل والرجل اودع لاحر فظفقا الاخر يعمر في الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها
كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه الغلة
ويكون المنصرف متبرعا في ذلك **اجاب** تصرفه بغير اذن القاضي والمثولي لا يجوز
فان كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغفر ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستاجر عن الاجرة بالدفع
له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك او غيره وان بنى لنفسه او اطلق

مطلب
اودع ناظر الوقف
كتابا بالوقف
رجل والرجل اودع
لاحر فظفقا الاخر
يعمر ويتناول
الاجرة من غير اذن
القاضي

رفعه لو لم يضر والا يتملكه القيم باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بما لا الوقف فان ابى تبرع
الى انه يحل ماله كما تقر في مسئلة تعمير الابن في الوقف بلا اذن والله علم **سئل** فيما
لو وقف انسان على العاوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل
اذا اثبت رجل منهم انه علوى بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بان علوى شهرته عندهما
بذلك يثبت نسبه ويدخل في الوقف ام لا **اجاب** نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في

مطلب
يجوز الوقف
على العاوية
اثبت انه منهم
يدخل في الوقف

وكثير من الكتب قال في الحانية وهو المختار فاذا اثبت رجل منهم انه علوى بوجه الواقف
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كثير
من الكتب والله علم **سئل** في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
هل اذا وقف خائفه على الصوفية ومات لاعتن وارث ورأى السلطان نصرة الله تعالى
ان يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فاراد المدرس ان يدرس ويأخذ القدر المتعارف

مطلب
لا يجوز الوقف
على الصوفية
والعلم واذا
وقف عليهم
خائفاه قلنا سلطان
ان يجعلها مدرسة

هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس ولخذ ذلك **اجاب** المصريح به في كتب اصحابنا
ان الوقف على الصوفية وصوفي خائفه لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام على السعدى الرواية من وقف
الخائفانه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم ان السلطان
ان يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله اخذ ما هو مذكور

مطلب
لا يثبت الوقف
بجور ذم بالوقف

حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر
والله علم **سئل** في متول على زاوية ادعى حصته في عقار بيد رجل انها وقف على مصالح الزاوية
من قبل عم المدعى عليه واتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به ام لا **اجاب** لا يعمل

مطلب
اذا اصاب
رجع الوقف
سدا عما هو
اقرب الى الوقف
كما لا مانع

بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والتكول فلا ينفذ
القاضي بغير واحدة منها والله علم **سئل** في وقف ضيق ريعه عن الصنف الى مسحقه من خطباء
وائمة وموشرين وشعاليين ونوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم احدهم في ائمة امرهم فيه
سواء **اجاب** الذي تحرر من كلام صاحب البحر نقلا عن الحاوى القديسي ان الذي يبدأ
بربعة العمارة ما هو اقرب الى العمارة واعم للصيغة كاهام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي لما

المؤذين بالامام وكذا الميثاقى ككثر الاحتياج اليه كما في الاشياء والتخطيبات بالامام
 بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم السراج بكسر السين اى القناديل ومراده معيتها والبداسط
 بكسر الباء اى الحصى ويطبق بها معلوم خادها وهو الوقاد والغراش وقبيرة بشم دون الواو
 يدل على انها مؤخران عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته
 للدرسة للتدريس لا ايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال للدرسة لان مدرستها اذا غاب
 تعطلت بخلاف مدرستى الجامع اهر ومن رام الزيادة يرجع الى المحر والله اعلم **سئل**
مسئله امام وخطيب وموذن هل يقدم فى الصلوة بعضهم على بعض ام هم متساوون
اجاب الامام والخطيب والمؤذنون سواء فى التقديم لامتزاجهم لاحد على الاخر
 والله اعلم **سئل** فى مسجد للخطيب اما مؤذنون وخادم ايهم يقدم فى صرف العلوقة واذا
 صرف الناظر الى المؤذين وحرمة الامام والخطيب هل هو مخفى او مصيب **اجاب** ان لم
 يضق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول فى الصرف على الخادم
 وان لم يكن فيه الا شياه نقلا عن الحواوى القدسي يزل عنك فى ذلك الاشياء ولا ريب
 ان الناظر فى تخصيصه الدفع للمؤذين وحرمان الامام والخطيب مخفى غير مصيب والله اعلم
سئل هل للقاضى ان يقرر شخصاً فى وظيفة كاتبة فى وقف مدرسة بغير شرط للوقف
 ام لا **اجاب** ليس للقاضى ان يقرر وظيفة كاتبة فى الوقف بغير شرط الواقف ولا
 يحل للقرار الاخذ الا النظر على الوقف كما فى القوائد الزينية والله اعلم **سئل** فى رجل وقف
 وقفا متاعا فى عمار ولم يفرزه ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضى ابطال الوقف
 وجعله للورثة ام لا **اجاب** نعم للقاضى ابطال الوقف ولما كان هذا حيث لم يقع
 فيه حكم قاض بوجهه الشرعى من تقدم دعوى صحبة شرعية على ما مال اليه بعض الحكماء
 او وجود مقتضى عليه مع اقامة بيعة ونحوها من الحجج كما هو الرأى لنصب القضاء عليه
 كما هو مشهور والله اعلم **سئل** فى رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعد
 على اولاده لصلبه الموجودين الان وهم لوبى وعبد الكرىم واحمد وسعد الدين جميع الوقف
 بينهم بالسوية لامرية لاحد منهم على الاخر ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
 اولادهم وذريتهم وسلم وعقبهم ابدا ما داموا واثما ما بقوا فهل يدخل اولاد البنات فى هذا
 الوقف ام لا **اجاب** نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال فى الخلاصة والبنات ذرية ولو قال
 على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكاملهم يدر فيه ولد الابن وولد البنات وهذا
 لا خلاف فيه اما اذا اضاف اليه بان قال على اولادى واولاد اولادى واولادى وولد اولادى
 نصيغة الجمع او افراد فى دخولهم وعددهم الخلاف المشهور المعلوم فى كتب اصحابنا والله اعلم
سئل فى امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا يحرف فى المال ويراع ويصرف من الرخ

مطلب
 الامام والخطيب
 والمؤذنون متساوون
 فى التقديم

مطلب
 الشقاق بين المؤذين
 فى وظيفة العلوقة

مطلب
 للقاضى ابطال
 الوقف المتاع
 حيث لم يحكم به

مطلب
 اذا وقف على
 اولاده واولاد
 اولادهم

مطلب
 يدخل اولاد البنات
 اى على اولادى
 واولاد اولادى
 اولاد اولادى
 ذرية خلاف

للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر
 في زمن نظاره السابقة وصارت علوقات القراء على حكم التوزيع فهل الناظر لأن له ان
 ياخذ علوقة تمام على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها أولا يدخل مع القراء في التوزيع
اجاب لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معينه تماما حيث
 كان في مقابلة عمله وكان قدر اجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاستباه عن ابي
 استواء المستحقين عند الضيق وانما يخالف لمذهبنا فارجع اليه يظهر لك صحة ما افيت به
 والله اعلم **سئل** في واقف وقف على ولد بن احمد وجمال الدين ثم على اولادهما واولاد اولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير ان من كان له ولد من الاباء او ولد ولد انتقل نصيبه
 الى ولد او ولد ولد ولا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة
 من بنات ابنا الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث كانت
 هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها ام لولدها **اجاب** لا يصرف استحقاق
 الميتة لولدها ولا لولد ولدها لولا الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء محجج
 للاصهار فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوي
 الطبقة العليا لمن في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته
 الى من القيد بكونه من الاباء وحاصله ان انتقال نصيب الى ولد او ولد ولد مقيّد بكون
 الميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيّد به ايضا فبقول الواقف
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من امهات
 الى ذوي الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوي طبقتها والحال هذه والله اعلم
سئل في متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك الطارق مع الحاجة اليها هل تثبت خيانه
 بذلك ويجب اخراجه ام لا **اجاب** نعم تثبت خيانه ويجب اخراجه فقد صرح في البحران
 امتناعه من التعمير خيانه وصرح في البرزانية بان عزل القاضي للخائن واجب عليه قال في البحر
 ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شك فيه والله اعلم **سئل** في وقف وقفه
 زيد على نفسه ثم على اولاده ذكورا كذا كذا او انا ثا على الفريضة الشرعية ثم من بعد عمر الى الاولاد
 ثم اولاد اولادهم ثم اسلمهم واعقابهم على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان
 سفلوا اوتروا ولدا او ولد ولدا وسفل منه فتصيبه الى ولد ثم الى ولد ولد وان سفل على
 ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم الى اخره عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
 عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الا قرب الا قرب الى المتوفي من اهل الوقف يستوي الاخ
 الشقيق والاخ من الاب ومن يحرمي مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرى الطبقة
 اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك

مطلب
 وقع في عبارة
 الواقف ان من
 كان له من الاباء
 ولد او ولد ولد
 انتقل نصيبه
 الى ولده او ولد
 ولده فماتت
 متحقة من بنات
 ابنا الواقف
 لا تصرف نصيبها
 لولدها ولا لولدها

مطلب
 ثبت خيانه المتول
 بصرف الغلة في
 دينه ويجب اخراجه

مطلب
 في صورة
 وقف

ولدوا ولدوا وأسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياته ولو ذلك
طبيعة بعد طبقة ينتقل إلى الواحد منهم ذكر كان أو أنثى ويشترك الاثنان فافوقهما فيه كذا
كانوا أو اثنا بينهما على الشرط والترتيب وبعد الاقرار إلى جهة بر مصلحة مات رجل من أهل
الوقف هو محمد بن خليفة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود من
أهل طبقة ابن خالته أحمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته
أمينة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن
بن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت من أهل الوقف لمنزور اجاب ينتقل نصيب الميت
المنزور لأحد ولا أمينة ولمحمد للذكر ضعف ما للأنثى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف
وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه
ذكر أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي عن ولد أو نسل عاد ما كان جارا عليه
على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله على القريضة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد
ما كان جارا عليه على من في درجة من الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوى الإخ
الاستحقاق والإخ من الأب إلى أخيه ماد كروا والمراد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو مالا وقد اختلفنا
بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تلحق أولاد البنات وإن صرح كبير بلخولهم إذا ذكروا
نصيغة الجميع مضافين إلى نفس الواقف لا إلى الأولاد كما هنا ويحل البطل الرابع وإن لم يذكر
استحقاقا أو وجه الاستحقاق فلم قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بنصيغة الجميع
يمنع ذلك على البطلون كما هنا ويحل فيه أولاد البنات لأنه قال على أولادهم وأولاد البنات
أولادهم ذكره في النفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مانه وإنما اطلقنا في ذلك ككتف
الاشباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد والله اعلم
في واقف وقف وقفنا في صحته وعافيته على أولاده وأولاد أولادهم ثم وثم ما تناسلوا وما تنابوا
وجعل آخر الجهة بر لا شغل هل يكون الوقف سوية بين الذكور والإناث أم لا اجاب نعم
يكون بينهم كما صرح به ملال ومنا خسر وفر جمعها ان شئت والله اعلم
شرط في وقفه المعين على مستحقه الثلاث في النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم مبدء
المعقود ارغون شاه ثم بعد ذلك لا يرتد فالأرستد من ذرية عنتاثر الرجال دون النساء
فإن لم يكن منهم رستيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة
الشرقية بقرة الحرة وسنة وشرط انه ان تعذر الصفي على المكان كان مصر وقاربعة على القراء
والمساكين ايضا كانوا واما وجد وهذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عنتاثر دون النسوة
وخراب المسجد ودرث وتفرق الناس عنه فلا يصلح فيه وتعدر الصفي عليه لخراجه وتخطت أوقافه
وتعدر استقلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال أهل هوية

مطلب
إذا وقف وقف
على أولاده وأولاد
أولادهم
الذكور والبنات
بالسوية

مطلب
وقف وقفنا على
مستحقه أو شرط
الملك ثم لمعقود
ثم لا يرتد عنتاثر
الرجال فإن لم يكن
فالنسوة السلطنة
الشرقية وان
تعذر الصفي
كان رستيد المعقود

بيت المال ام الارشدمن النساء او نائب غرة وما الحكم في نفس المسجد المذكور اجاب
النظر لتأنيب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة ولا ينظر للنساء من ذرية العتقاء لقوله
دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لمن ولو آل الصرف الى الفقراء والمساكين كما هو
ظاهر فاذا علم ذلك فتأنيب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف بالامر والنهي والتأنيب
والعقود وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو
للقاضي وتأنيبه لا للناظر ولا لامين بيت المال اذ لا دخل لوكيل بيت المال في التصرف
في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصيغة مجوزة للاستبدال فالقاضي وتأنيبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرح جوابان ارض الوقف اقل نزلها لافقة وصارت بحال لا تفصل للزراعة ولا
تفصل غلتها عن مونها وصلاح الوقف في الاستبدال اجاز الاستبدال للقاضي لجنة المنفعة
بإذن العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب المذهب والمعتمد
للقنوي ما ذكرناه واما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه
فقال محمد اذ خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى لنا عنه لبناء مسجد اخر او لخراب القرية
او لم يخرب لكن خربت القرية بنقل اهليها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف ان كان مجزوا
او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد ابنا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا
ولا يجوز نقله ولا ينقل ماله الى مسجد اخر سواء كانوا يصلون فيه او لا والقنوي على قول
محمد في الات المسجد كالقناديل والحضر والبوارى وعلي قول ابى يوسف في ذات المسجد حنية
التأنيب والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لان زبدة كلامهم والله اعلم
مسئل في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيئته شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولي
واربابا الشعائر من العلقات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجايبان يقول
كل منهم قد فصل سلطان في براقي على ان لي من العلقة كل يوم ركذا وكذا من ائدراهم فاستغفروا
نصف علة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستغل الوقف ارض توحده
بالمقاطعة الشرعية وتوخذ اجرتهما من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكتاب دفتر الوقف
في اقل من درجة زميلة فهل يجابون الى ذلك فما فصل عنهم ولو اقل قليل بصرف الى المدبر
وباقى اربابا الشعائر ام كيف الحال اجاب حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يعرف
لم ينظر الى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه
فيستعمل على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف
باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ومنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا الذي اعملا
وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان

مطلب
الاستبدال
الوقف يكون
للقاضي

مطلب
الشيخان في
المسجد بعد خرابه

مطلب
اذا المنع
شرط الواقف
بصرف المتولي
واربابا الشعائر
مثل فاكات
بصرفه القوام
التأنيب
وان لم يعلم

المعهود انهم لا يعلون الاباحة المثل فلم يحق المثل لان المعروف كالمشروط والا فلا شيء
 لهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده له ابيه
 ابراهيم ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على ولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ابيه
 على العريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عاد ذلك
 وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لابييه ذكر كان او انثى ذكر كان او انثى انثى
 على العريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم وبادى المورث
 عن اخيه عاد ذلك وقفا على الزاوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة باستاء الوقف وعلى
 سائر مصارفها الشرعية فاذا انقذ رفعل الفقراء والمساكين المسلمين فان امكن العود
 عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية
 ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات
 الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقت
 ثم انقرضوا عن اخرهم ولهم اولاد واولاد اولاد فقل يستقل الوقف الى الزاوية المزبورة
 يا انقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم ام لا
 اجاب الاولاد الى عرض الواقف انتم انتم الى اولاد اخوة ابراهيم لامر من الاولاد القريبة
 الى عرض الواقف كما قد مناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه بالامم وذلك
 للعموم والاعتبار له ومرارا للفظ والعامة يتبع على عمومها حتى لا يعتبر معه خصوص السبب
 وقد ذكر الاكمل ذلك في النهاية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع ان
 اوسكوت وانكاره وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلاقة يتناولها
 يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار للعموم واللفظ لا لخصوص
 فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لطهين الامر من الذين هم اعرض
 الواقف وافادة اللفظ له والحق الحق بالاتباع والله اعلم سئل في النزول عن الوطائف
 بما لا يعطى لصاحبها هل يجوز ويلزم ام لا يجوز ولا يلزم اجاب قد صرح في الاشياء
 والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ووقع عليه فروعها منها النزول عن الوطائف
 بما لا يعطى لصاحبها فاعلى اعتبار ما ينبغي الجواز اقول قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف
 الخاص بفيدان الصحيح خلافة وقد قال العلامة القدسي الفتوى على عدم جواز الاعتراض عن
 الوطائف لانه حق تجرد فلا يجوز الاعتراض عن حق الشفعة اه والله اعلم سئل في
 رجل فرغ لآخر عن طبيعته واعطاه مالا مجازاة على صنعته من باب المقابلة ثم بعد مدة
 اخذها شخص عنه بحكم السلطان تجردا عنها هل للفروع له ان يرجع بالمال المدفوع والمال

مطلب
 وقص على ولده
 ابراهيم ثم على
 اولاد اولاده
 الخ ثم على الزاوية
 الكائنة بباطن
 دمشق وعلى
 الكل ولم يوجد
 الا اولاد اخوة
 الاب

مطلب
 الفتوى على
 عدم جواز
 الاعتراض عن
 الوطائف

مطلب
 اعطى لآخره
 في مقابلة طبيعته
 ثم اخذها شخص
 بحكم السلطان
 فانه لا يرجع
 بالمال المدفوع

هذه ام لا اجاب ليس للنزوع له أن يرجع على القارغ بالمال المدفوع والحال
هذه اذا اعتبه أعما لقراغ ابراء عام او خاص منه وهذا باتفاق واذا اخلاصهما فللناظر
كلام في الرجوع بما بذله من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف
الخاص ومنهم من قال به معللا بان حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا
جعله من باب المجازاة على الصنيع او لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاص فلا قابل للرجوع
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له وظيفة فرغ عنها الاخر بعوض وقرره القاضي
لا هليته ونذر المفروغ له للفراغ اذا رد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ
له لاخر فقرره القاضي كذلك والان ينازع القارغ الاول متعللا بالنذر السابق
فهل تقرير القاضي للمفروغ له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث كان اهلا ولا يقضى بالنذر
المدكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا اجاب تقرير القاضي للنزول له عن الوظيفة
صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وفتح
العلامة فاسم من من فرغ لا انسان عن وظيفة سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول
له ام لا قال في الحجر للقاضي بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء
به الا بشرط وهي مختلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يقضى به
على الناذر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر
وبين الله تعالى اما الحكم فيختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه
كما قرر في محله واما صحة الفراغ من اصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم
فيها بعض اهل التخير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق العوض
وانه حاصله انه عزل نفسه عنها وفوضها للغير بعوض فصح العزل وبطل ما سواه
واما تقرير القاضي للنزول له فيما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله اعلم
سئل في رجل نزل لاخر عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لاخر
ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له اجاب له ان يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه
اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به فاطبة ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب
لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها
للتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله اعلم سئل من دمشق فيما اذا وقف رجل
وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصير لزوجة
الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من اولاد الواقف المذكور والافات بينهم
لذلك كمثل حظ الاثنيين ليستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوجة المذكورة عند التنازل
وبشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابدا ما عاشوا واداما ما بقوا ثم من بعدهم لاولادهم

مطلب
اذا فرغ لاخر عن
وظيفة بعوض
ونذر المفروغ له
للقارغ ان يرد ما
النم عند رد نظر
العوض سقط
حقه منها ولا
يلزم الوفاء بانته

مطلب
نزل لاخر عن
وظيفة بعوض
له ان يرجع بما
دفع مطلقا

مطلب
في وقتية

ثم لا ولاء أولادهم وذريتهم وتسلم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة للذكر مثل حفظ الأثير
طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى أنه إن توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من
الولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك قلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه
لمن يوجد من أولاده فإن لم يكن له ذلك فاولاد أولاده وذريتهم فإن لم يكن له ذلك
قلن يوجد من أخوته وأخواته المشاركين له في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قربا للطبقات
إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف وتسلم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك من أولاد
الظهور وإلى الواقف الحال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك وبعضه قام من تركه من
الظهور بمقامه واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى أنه من مات من أهل طبقة
مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وإلى الواقف إلى انقراض أهل تلك الطبقة
المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق
بأنه مع وجود علامته نقضت القسمة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد
من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأولاد
فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من
البطلون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم وتسلمهم على الشرط والترتيب المشيوع
ذلك أعلاه فإن لم يوجد أحد من نسله من البطلون وانقرضوا كان ذلك حصروفا إلى ما مضى
من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيته وعمر ابن
ابنه بدر الدين ثم ماتت ستيته المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين
المذكور ولا شيء للمجود لكونه من أولاد البطلون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها
عابد وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابد المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت
زين الدين وانقرضت أولاد المذكورين موت عابد المزبورة ووجد أولاد البطلون من اثني عشر
عابد المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيته المزبورة ابنها محمود المذكور
ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل
استحقاقه عن أربعة أولاد ذكرهم واحد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن
المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور قبل استحقاق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة
وأولادها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيته ما كان يستحقه محمود المذكور لوقف
الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسأله قبل استحقاقه شيء
من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك
المتحرك ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا وقد وقع هذا

السؤال بعينه ثانياً لله ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة اولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعها على القرينة الشرعية من غير مراعات ترتيب بين القرع واصله وفتح غيره عملاً بغيره قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من بطون حين ذاك اولاد ويجري الحكم في اولاد البطون كما يجري في اولاد الظهور استحفاً وحرماناً وحجماً ونقصاً واكل شرط شرط في اولاد الظهور يجب مراعاته في اولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم ونسأله على الشرط والترتيب المشرح اعلاه اجاب لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلود ذكرهم وذكر اولادهم ونسأله على الشرط والترتيب المشرح اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في اولاد الظهور وفي اولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار الوقف على اولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم اولاداً على خليل وعائشة ولدي محمود على القرينة الشرعية فما اصاب خليل صرف على اولاده الاربعة محمود واحد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولده سليمان ونص من ستة لعائشة اثنان ومحمود واحد ولجميعهم كذا وكذا ولزين الدين مثل ذلك وسليمان ما حصل باه عبد الرحمن ولا شيء لاولادهم مع وجودهم لجنبهم لغيرهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقده اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال القرع شيء من منال الوقف مع وجود اصله هذا وان امانت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسبما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني حجب الاصل فرعه ولا يجوز خلافاً والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشاور وجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصّة خليل واخيه هل وصلت اليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته ام بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانقرض جميع طبعته واندراس اهل درجته اذ بانقرضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقرضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانقراض القسمة بانقرض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا لاولاد اولادهم او الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهما الثلث لخليل لثلاث ولعائشة ثلث عملاً بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة لها ما دامت حياتها وما اصابها خليل المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان

ولم يحكم بانقتال نصيب عائدة ولديها سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق اولاد
البطون ان من مات منهم اى من اولاد البطون عن ولدا وولد ولد الى اخره فنصيبه له ولدا
ليست من اولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديها المذكورين انها ولدا
ولدى بطرطافلا يصح صرف مالها الولد بها لا بقطاع الحكم عن اولاد الظهور بنوعها واستقلال
اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله علم سئل في وقف احملى له متولى متوار
والا امر بطرطاف بشرط الواقعة الى ابنتها وارادت المناظرة ان توكل مشارفا الوقف لا يالها
في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنها
في امور قبل المتولى معارضة المشارف الذى هو وكيل الناظرة اوله التصرف بغيره
المتولى ادهوا تنفع لجهة الوقف اجاب ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس له الوقف
الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرح جوابا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرق وكذا
المتولى واما اخلاص المتولى فللقاضي ينظر في ذلك او يفوض الامر الى من يتق في النظر
فان تبين له اخلاصه وخيانتة عزله والله علم سئل في ساقية مسئلة يتعاطى احارتها
ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى باريا دفع الناظر له مبلغا يشتري به شعير ايعلمه
لساها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى الناظر غيره وماله الرجوع عما دفع هل
يرجع على البيارى امر على الناظر لم لا يرجع له بيقض اجاب ان كان المبلغ من مال
الوقف فلا يرجع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي كذلك
لانه لا يملك الاستئانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع
في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويروى منه والله علم سئل في مدة رسد اشقل مدد سهبا بالوفاة الى رحمة الله تعالى وبرحمته
متوليها ان يدعى على ورثته بانه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروطه
ومعوز من ورثته مما ترك ليعمر به ما يرغم انه محتاج الى العماق منها والحال ان لها دينا
من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرده قوله انه لم يدرس اجاب
اعلم اولاد انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت
الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين ينعى على نعي العلم بعظم المباشرة
لا تتم فاثبتون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه يمين فكل ذلك ورثة
كما صرحوا به ومن حلة من صرح به العلامة الشيخ شهنايا للدين الحلى في فتاواه فاذا
علت ذلك فاعلم ان العماق انما تقدم اذا ضاق المحصول ولم يوجد سوى ما يعمر به بقدر
ما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في اخير العماق ضررين اما
اذا لم يضرق بان كان هناك محصول من ريع قرى الوقف ومزارعه فهو خلفه ويعمر

وكذا اذا ضاق ولم يخش ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماره الى الغلة الثانية
 خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبالي به من ارتفاع الوقف عمارته
 شرط الواقف ان لا يتم ما هو اقرب للعماره واعلم للصحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة
 ثم وثم وقد علم بذلك علم جواز اخذ ما تناوله المدرس من العلوم المشروطة واخذ
 العطية المعينة له من بيت المال لان الحق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال
 هذه والله علم مسئلة في ارض محكمه فني الشجارها وذهب كردارها ويريد محكمها ان تستمر
 تحت يد بالحكر السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قديماً قبل الاحتكار ترفع للزارعين بالبحر
 على طريق الزراعة هل يحكم له ببقائها تحت يد بالحكر السابق جبراً على الناظر ام لا والناظر
 ان يتصرف فيها بما فيه الحفظ لجانب الواقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة
 او اجارتهما بالدرهم والد ناظر او غيرهما بما يرى فيه من الحفظ والغبطة لجانب الواقف ام لا
 اجاب لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحفظ لجانب الواقف
 من اجارتهما بما يجزى المثل او دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استبقاءها في يد ابداء على ما يريد
 ويشتهى وقد صرحوا بان ترجيح الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعن ما هو الانفع
 على الناظر من الاجارة او الدفع بالحصة على طريق الزراعة والله اعلم مسئلة في متول الوقف
 اذا صرف حال ولا يثمة زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع
 به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عماره الوقف ونحوها
 اجاب الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير
 ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستلزم مطلقاً
 وان كان لا بد له فان كان باصر القاضي جازوا الا فلا والعماره لا بد منها فيستلزم لها باصر
 القاضي واما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي
 لانه له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من
 ماله لا لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال
 حينئذ للوقف وان اصراف من ماله فيما له بدعته ولو باذن القاضي لا يرجع ايضا على ما هو
 الصحيح من المذهب والله اعلم مسئلة في واقف شرطي وقفه ان تكون وظيفة الامامة
 والاذا نال المسجد الكائن بالبلد الثالثي لو اريد ان يعطى من المعلوم كل يوم درهمين بلجحين
 فما المراد بالدرهم الرابع هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل
 بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ام الدرهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف
 وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كان اقل اصطلاحاً على درهم مخصوص في ذلك الزمان
 وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلفا المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما

مطلب
 اذا فني اشجار
 الارض المحركة
 وذهب كردارها
 وازاد تحتها ان
 تستمر تحت يد
 بالحكر السابق
 وهو دون المثل
 لا يجاب لذلك

مطلب
 اذا صرف المتول
 من ماله زيادة
 على الربع ولم يثمة
 بد لا يصير ديناً
 على الوقف ولو
 باصر القاضي

مطلب
 انصرف الدرهم
 الرابع الى المصنف
 عليه السلام في
 زمن الواقف

اجاب ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يتلبت بالينة
 الشرعية انه اعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا
 اشكل ولم تكن بينة فالقول قول المناظر باليمين لان كونه واقفاً على الوقف لا يصح
 ولا ينظر الى ما تجدد بعد من الواقف والى ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه بما
 لا يسبق الغنم اليه لان اللفاظ الجملة في الوقف تحمل على العرف التجاري في المطالبات
 العقولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروفة عرفاً كاملاً بشرط وهذا عمل لا ريب فيه
 والله اعلم سئل في حمام وقف على شجرة النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم
 النجاة حل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولى عليه وعدم اناثه عن ايجاره
 ام لا اجاب صح في البحر انه مع حضور المتولى ليس للقاضي ايجار الوقف الا
 اذا ابى وعاب عينة منقطعة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هنا
 ما حكر من كلامهم والله اعلم سئل في واقف انشأ وقفه على نفسه مدة حياته
 ثم من بعده على ولد وله المسمى باحد ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على
 اولادهم واولاد اولادهم ولشاهم وعقبهم اولاد الذكور واولاد الاناث
 مات اجد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكورهما يحيى ومحمد وانثى هي امته فهل تستحق امته
 المذكورة شيئا مع قول الواقف اولاد الذكور واولاد الاناث الذي هو يدل بعض
 من قوله ثم من بعده على اولادهم لا اجاب لا شك في استحقاق امته لقوله اولاد
 الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر واما اولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم في
 نيسوان اولاد الذكور بل هم اولاد انثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاحقاق
 واولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله اولاد الذكور قيد في جميع اولاد الذكور
 والانثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها يحرمون بكونهم اولاد
 انثى فالحر واما ان الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف المذكور
 وان بعد واولادها في ذلك والله اعلم سئل في مدرسة لها مدرستين حنفية قائم
 بتعارفها ومدرس شافعي صغير يعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
 سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى
 المدرسون الذين لا يعلمون او يصر في ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من علة الوقف
 ولا يدفع الى المدرس الشافعي حتى لعدم اهليته ومباشرته وهل ادخل شرط الواقف
 في قدر علوقة المدرس لكنه لا يقوم بكتابته بخلاف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما
 المراد بما يكفيه اجاب لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي يعد في المكتب
 ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لان ذلك يكون حال اهلية

مطلوب
 ليس للقاضي جارة
 الوقف مع وجود
 المتولى الاولاد

مطلوب
 تدخلت الام
 دون اولادها
 في قول الواقف
 اولاد الذكور

مطلوب
 لا يعطى المدرس
 الحال من العلم
 ولو بغير الواقف
 عليه ومن قام
 بالتدريس يعطى
 بقدر رغبته
 ونحوه بشرط
 الواقف

الاثنين لاء لقاء الدرس وملازمة المدرسة بالقائما وايضا انهما ما شرط عليهما او قلنا نكر
 ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقرهاء زمانها باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة او مع مخالفة
 الشروط واذا علم ان علوفة المدرس لا تنقوم بكفايته وكانت المدرسة تنعطل بغيبتها عن
 الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تفتير والله اعلم سئل
 في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب وشرف
 وثلاثة تجابة ونايب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه
 التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر مساهمتهم في العلوفة المذكورة في الدفاتر التي
 بيد المتولين وعلى الدروس ليستوى الرئيس والمدرس ويصرف الى المدرس القائم بشعائر
 المدرسة من افراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد
 العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة او غير ممن ذكر انفا اجاب يقدم
 المدرس الملازم للدرس فيها اذا كان عالما يتقيد وكانت تنعطل بغيبتها اذا غاب عنها
 فندفع له المشروط بنص لواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين
 يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المسامحة والدراسة بقر عينه وان لم يوجد مثله
 يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تنعطل وغرض الواقف بآياه ولا يرضاه
 وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير مختص بما صرح به علماؤنا
 وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم سئل فيما اذا انشا الواقف وقفه على ولديه
 هما احمد وعابدة وعلى اولاد ولد ابى بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على
 القرضية الشرعية على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم عن ولدا واسفل منه عاذضيه
 من ذلك الى ولد ثم الى الاسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم عن غير ولد ولا
 اسفل منه عاذضيه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
 وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم واعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف
 وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه
 في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصفا
 ولد الواقف احمد وعابدة عن غير ولد ولا اسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولد شمس الدين
 محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمرو وريقة ثم مات
 زين العابدين عن ابن وبنيتين هم محمد وجديدة وخديجة ثم مات كل من محمد وخديجة عن
 غير ولد ولا اسفل منه ثم مات رقيقة عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا
 اسفل منه والموجود حين موتها عمر بن اخيها شقيقها المذكور وجديدة بنت اخيهان بن
 العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها حميدة بنت محمد

مطلبت
 ان لم يفرج
 الوقف بارياك
 الوظائف بغير
 المدرس فان لم
 يرض بالمشروط
 ولم يوجد مثله
 يرضى به يدفع له
 ما يكفيه ولو
 استغرق الغلة

مطلبت
 انشا وقفه على
 ولديه وعلى اولاد
 ولده

المذكورة وفاطمة بنت اخيه المذكورة وهما الباقيتان من اهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
 الوقف بينهما اجاب لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلاثة ارباع وخمس
 قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا واربعة الخماس قيراطا لحبيبة ان يموت محمود ومحمدة
 لاعن ولدا انتقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتها وموت زينب لاعن ولدا انتقل نصيبها
 لحبيبة وعمر بالا انتقل المصريح فيه بان يصرف الى الاقرب للواقف لان اقربهم منه
 على الاصح ويموت عمر لاعن ولدا انتقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة
 بنت رقية لخت عمر من نصيبه لبعد درجتها عنه والله اعلم مسئلة في جامع كين تقع
 اتصال اعمام المدينة به ودرش وانهدمت سقوف المعقودة بالطين والجحر وصارت
 تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك
 بحيث ان من دخله لا يأس على نفسه مما هناك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده
 ولا بطمع في ان يخضر بعد جفاف عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالفساد
 وشعاره قائمة في كل الاوقات قل الله المعسكون ورجب فيه المتعبدون الا ان رجع وقته
 قليل ويحتاج الى مصرف جم جزيل فهل يصرف ريع الجامع المتعطل الخراب الى مصالح الجامع
 المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني ام يكون
 ميراثا للورثة الباني ام لا ولا الجواب مفصلا اجاب بنحر هذا المقام بما لا مزيد
 عليه من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الائمة الاسلامي فقال ابو يوسف يبنى
 مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد اخر
 سواء كانوا يصلون فيه او لا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا والى ورثته ان كان
 ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل الحجة على بعيده وسنعمانه
 بئنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرفا وقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتابان بعضهم
 ذكر ان قول ابى حنيفة كقول ابى يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول
 ان الباني اخبره عن ملكه الجهة من المنافع فاذا بطل الاستفاد لتلك الجهة لا يمنع عوده الى
 ملكه كالكنه اذا فتر من الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط
 لملكه فلا يعود اليه كالاعتاق الا ترى ان المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفتنة ولم يعد
 الى ورثة الباني والفتوى على قول ابى يوسف كما في الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر
 المتأخرين على قول ابى يوسف ورجحه في فتح القدير بانه الاوجه وصح قوم قول محمد وفي
 الواقعات للصدر الشهيد المشيد اذا خرب ومورثي لا يعرف بانيه وبنا اهل المسجد مشيدا
 اخر باع اهل المسجد المشيد الاول واستعانوا بئنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز
 هذا البيع وان كمالا نفق به جاز وفي الخاصة والبزازية على القول اني اذا خرب مسجد وتفرق الناس

سئل
 في جامع كين
 تقع اتصال
 اعمام المدينة
 به ودرش

تصرف واقفاه الى مسجد اخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا يباس به وهذا كله على قول محمد
رحمه الله فخر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية وللإختلاف فيها مجال والاجتهاد فيها
مساغ فاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول
الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للصليين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه
وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الوقعات وان كنا لا نفتي به جاز وما ذك الا انه
قد تكون المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص نيته وصرفه الى العلوية وقصد
الدار الاخرى والاجور الوافق والاخذ بما هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صر
فان الدين كله يسر وان خشي عاقبة سوء وانقلاب موضوع العمل بما عليه الفتوى ولا
والامور بمقتاصدها وكم من شئ واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية
بالنية الشرية والله اعلم سئل في زاوية معظلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه
ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات المحسنة لا يصرف احدا الوقفين الاخر
اجاب لا يصرف احدا الوقفين الى الاخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل
منه للزاوية فيبدا بعمارتهما من على الحالة التي كانت عليها سابقا والله اعلم سئل في وقفين
اتحد واقفهما وجهتهما ما خرب احدهما هل يعم من ريع الاخر اجاب نعم اذ عرض الواقف لحياتهما
وقته وفي منع ذلك امامته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية
والله اعلم سئل في وقفين اتحد واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف
غلة احدهما للاخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهته ليصرف عليها اجاب لا يعرف
غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله اعلم
سئل في ناظر يستيج صرف غلة وقف الى وقف اخر من غير اتحد جهتهما واقفهما اما الحكم
في ذلك اجاب لا يجوز ذلك لانه بمنزلة ما لين اختلف ما لكهما فيكون صرفه الى اخر
تعدى محضا وفي البحر في شرح قوله وببدا من غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة
وقد علم منه انه لا يجوز لمتولي الشيخوخة بالقاهرة صرف احد الوقفين للاخر وقال في شرح
قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية فيم يخط غلة الدهن بغلة البوادي
فهو سارق خائن هو ومثله في الزهدى لغيره من عمالاته تجرى ولا ريب في انه لما كره تاديبه على
ذلك لارتكابه معصية لاحد فيهما مقدرا والله اعلم سئل في قيم المسجد هل القول قوله
فيما لا يكذب به الظاهر فيه كالعراق والصرف على مصالح المنفعة التي لا بد منها ام لا اجاب
نعم بقول قوله في ذلك وفيما حصل في يد من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير
والدم والجرح الخادموه ونحوه فيما صرحه على العراق مما لا يكذب به الظاهر فيه في جميع مصالح المسجد
والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على اولادهما المذكور مثل هذا

مطلبت
اذا اختلفت جهته
الوقفين لانت
غلة احدهما للاخر

مطلبت
لا يجوز للناظر
صرف غلة احد
الوقفين المختلفين
جهة للاخر

مطلبت
في شهادة مدعي
الاختلاف

الايتين ثم على اولاد الذكور ومن بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم شارطا
 ان من مات لاعتن نسل فضيبيته لم في درجته وبعد انقرض اولاد الذكور على اولاد الاناث
 آل الوقف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين
 فاقربعد الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لا على عمته واخته وما
 لاعتن اولاد وبطل اقراره فتعده عنه فالمدعى المقر له على الاثنين بما كان اقر له به الميت والى
 جماعة شهد واعند نائب الحكم بما لفظه انه هو والد وجد متصرفون في اربعة قراريط
 من قديم الزمان الى الان لكونهم من اولاد خريص وزاد احداهم ان الاربعة قراريط المزبونة
 من الستة عشر قرطا الموقوفة على اولاد الذكور وزاد شاهدا اخر ان علوان يعني ابنا للمدعى
 ابن عطاء الله حد المدعى وهو ابن عمه لم لم يدعى والد منصور المقر وسال نائب الحكم المذكور
 من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق واما ايصال الشهادة الى الوقف
 فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الابحريص هذا لما حصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
 الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعه لم لا اجاب كل
 ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المتصور عليه لان الشهادة بان هو
 ووالده وجد متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المدعى انه لا يلزم من التصرف للملك
 ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقبة الطريق
 على اخو برهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما ثانيا ومما اقتلته
 به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته
 وانواع التصرف كثيرة فلا يجعل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بان هو وابوه
 وجد متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او غصب او نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى
 بسوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجدي ليصير معلوما لان نسبته بهذه النسبة
 ليس بتاييد عند القاضي وبشروط البيان ليدل لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجدي والمقصود من العلم بالنسبة الى الوقت وكونه ابن عم الجدي لا يتحقق به استحقاقه من
 وقف الجدي الاعلى لتحقيق العمومية ما انواع منها العم للام والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة
 والاتصال وحواسم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظن بالشهادة والله سبحانه وتعالى
 المنفرد يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحضر لا سيما مع قولهم ايصال الشهادة مستحيل
 وان هذه الطائفة لا يكونون الابحريص فانه اقوى دليل على اشتباهه مسمى خريص فالحري
 هو الواقف منهم هدامع تصرح علما ثانيا ان المشتحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المشتحق
 ولا تسمع الاعلى لناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى
 على المشتحق وهذه لم يذكرها ان المدعى عليه ناظر او غير ناظر والخاص ان خلل المحضر

مطلبة
اذا قام رجل
الاستحقاق بنية
على الشفعة
في الوقف بان
حدها وانما
اخوان لا تمنع

المشتمل على ما ذكر ظاهره والله اعلم سئل في وقف اهلي اقرناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل بان لا يستحق في الوقف المذكور اربعة قراريط فنقلنا قراره على نفسه
وطفق يتناول اربعة قراريط من استحقاقه الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقران
بغتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لا امرأة ومنه يشيقها قاردي المقر له انه متصرف في
اربعة قراريط بالتقضى والده فلان والده عن جد وان الوقف الان انحصر فيه وفي المدعى
عليها التي هي الناظر المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قراريط ولهن ثمانية
قراريط ويطلب الناظر المدعى عليها بالثمانية قراريط فانكرت كونه من اولاد الظهور وكونه من
اهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شاهدا ان الناظر المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد
ابن حمودة وعلى ان المدعى هو علي بن علوان بن علماء الله بن عبد القادر بن حمودة وعبد القادر
اخوان ولد اخيل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وثبت مدعى المدعى المذكور
ام لا اجاب لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعى حتى باجماع العلماء لعدم صدور
على المدعى اذ لا يلزم من كونهما اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فاقم
والله اعلم سئل في قد وروى وقف معق للاجارة استعملها رجل زاعما انه استبدلها
من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم اجاب يلزم
اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها النفع للوقف فيجب والمكاصل ان الانفع منها للوقف
يجب سئل في حانوت وقف اهلي يؤجر كل يوم بقطعة اجرة ناظره سنة بثمانية
عشر وشراسد يتهل يكون غسقا فاحشا فلا يجوز اجارته ام لا فتجوز لاسيما اذا كان
لمسلمة اجاب الاجارة المذكورة صحيحة والمحال هذه والله اعلم سئل في وقف
على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقعه انه يصرف على الواردين والمجاورين له
وولاته تصرف ريعه للواردين فقط لا للجاردين والملاصقين له على هذا مدة سنين
وكتبا لوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتابا لوقف فيصرف على المجاورين ايضا
ام يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا اجاب حيث كان له رسم في وقت
القضاه وهو موقوف في ايديهم اجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسننا ووافقت
ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والابتنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان
من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك والله اعلم سئل
في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم لذلك كمثل حظ الانبياء على ان من مات عن ولدا او ولد ولدا واسفل منه نقل
نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطلون فاذا انقرض اولاد

مطلبة
استعمل قد رقت
المعدة للاجارة
فتمت قيمتها

مطلبة
حانوت يؤجر كل يوم
بقطعة اجرة ناظره
سنة بثمانية عشر

مطلبة
يعمل في غلة الوقف
ما هو مشهور في
دواوين العضا
للابعاد من حال
القوم السابقين

مطلبة
انشاء وقف على
نفسه ثم على ولده
احمد وعلى بنيه
عائشة ورجة

فبني عليه فحيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوز ذلك
وليس له منازعة في البيت المدة للشيخ وليس للبواب ولا لغيره ان يسكن بنفسه ولا ينسأه في بيت رآه
على المسجد الا قضى لانه مستبعد الى عتات السماء فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدي الى المنع فقال تعالى
ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ونبتت وجوب ازالة ما بني في المسجد المذكور لغير
المسيحية كما هو اظهر للفقهاء من الشمس وحيث وافق تفويض السكك له المعهود فيه فيما سبق
لا يجوز ان يتعرض له بالمنع والله اعلم سئل في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها
خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولي فلما اراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا
فهل له ذلك ام لا اجاب ان عرف لها شرط ثابت من الواقف فزى على ما شرط والا ينظر الى
المعهود فيما سبق فيبنى على ذلك وان لم يعرف المعهود فيها فلا سكنى لهذا ولا لهذا اذ ليس
من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشبهه
مصارف الوقف فلجعه ان شئت والله اعلم سئل في امرأة وقفت وقفا على بنتها فاطمة
ثم على اولادها ثم على اولادها ثم على نسلها ثم من بعد انقراضه على ابن اخيها فلان ثم على
اولاده ثم لغيره فبلا تنقطع مانت فاطمة عن بنتها ماني وليلى ثم ماتت ماني عن اولادها احمد
وعلى وابراهيم وستيتهم وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مات احمد بن مخ
عن اولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم ماتت ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل ورضيه
وعمر ثم ماتت فاطمة بنت ماني عن ولديها يوسف وامنة ثم ماتت امنة عن بنتها قادية ثم ماتت
عبد الجواد عن اولاده ابى بكر وصالح وفاطمة وصفية فهل يصرف ريع الوقف على المذكورين
جميعا بالسوية ام يختص به علاء الدين ابنا اختص به اخلاهم بطننا وهم على وفاطمة
بنت ليلي وستيتهم فيكون ريع الوقف بينهم اثلا تاككل منهم الثلث للترتيب بشم وعدم
التنصيب على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقرانه مشترك بين الجميع وانهم
يستحقونه سوية هل يتقدرون على نفسه لا على فاطمة وستيتهم فاجبت بانهم ينفذون على نفسه
مؤخذة له باقراره فيقسم ريع الوقف اثلا تاكلكه لفاطمة وثلثه لستيتهم والثلث الثالث
بين على وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله اعلم سئل في طاحونة ثلثها وقف
ثابت على ذرية واقفها من اولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه اولاد البطلون فهم يدعون
انهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا تملك يقطع لاحد ما بل هنالك مجمع مع كل منهما لا يقوم
بها حكم شرعي لما فيها من اللبس عند اهل العلم واشتبه الامر في المصروف فما الحكم اجاب حيث
لم يكن لهذا الثلث مشور في دواوين القضاة وتنازع فيه اهل الفن ثبت من الفريقين حقا
بالبيعة الشرعية فوله هذا اذ لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من
ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على هوا

مطلوب
مدرسة لها بواب
يسكن خلوة فخرج
المصلحة فسكنها
نائب المتولي ومنعه
من الرجوع اليها
فيه تفصيل

مطلوب
سند اقرار احد
المتحققين في
حقه خاتمة

مطلوب
اذا حصل تنازع
في الوقف يعمل
بدواوين القضاة
وما كان عليه
القوام السابقة
والا بالبيعة

شرط الواقف وهو المثلون بحال المسلمين فيجعل على ذلك قال في التارخانية في الاوقاف
 التي تقام عهدها ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها اهلها يتجرى على الرسر
 الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فمن ثبت في
 ذلك حقا يقتضي له به وفي واقعات الناطقي فان اشطط الفريقان على تسخير فيما بينهم فالقاضي
 يبعد ذلك ويقضي بالغلبة بينهم احر وفي انفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
 مشهور اشتهرت مصارفه وقد رما بصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق
 من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى اخره بارة التي قد منهاها فيما ذكر على الحكم في المسئلة
 والله اعلم **سئل** فيما اذا سكن احد مستحقى الوقف في دار الوقف فعمد الى كسبها ورفعها ونحو
 مكانه جاما معظم منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصاحبه الناطق وبقيت المستحقة
 هل يرجع اليها بما انفق على الناظر او على المستحقين اولاولا **اجاب** لا يرجع على احد
 لما صرح به في البحر نقلا عن القنية انه اذا اذن الناظر للمستاجر بالعمارة ان كان معظم منفعة
 ترجع الى الوقف رجع على الناظر والابان كان ترجع الى المستاجر وفيه ضربة بالدار كما بالوعة
 او شغل بعضها كالتمويل لا يرجع مالم يت شرط الرجوع والله اعلم **سئل** في حانوق وقف عليها
 بنادل لرحل انهدم فجدد دهومات هل تقابل ورثته برفعه ولجنة المثل في تركته لمدة وضعه
 حيث لم يكن السفلى له وانما هو حق الوقف **اجاب** نعم تقابل ورثته برفعه ولجنة المثل في
 مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدى والرفع مشروط بما اذا لم
 يضرب بالوقف واذا اضرب والمضيق لماله فليترتب من خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح
 علما وانا ان لناظر يملكه باقل القيمتين للوقف ومنزوعا وغير منزع بما لا لوقف والله اعلم **سئل**
 في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالثقل مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالب
 لورثة الساكن مدة سكناه بها باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا **اجاب** نعم لناظر
 ذلك فقد افاض الشيخ على بن خاتم المقدسي بذلك في مسيد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة
 فقال لزمه اجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة
 عندنا بالغصب صيانة له والله اعلم **سئل** في مستاجر خان وقف استمر ففهم المستاجر
 باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على جهة الوقف فتبين الغبن في الاجرة فراد عليه
 رجل اخر واستاجر لاجاء الاول عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له
 فدفع الناظر ومات وولى عليه غيره وابقضت مدة اجارة الثاني وطلب دينه من ورثة
 الناظر المتوفى هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحال هذه اذا الناظر رسول عن المستاجر
 الثاني فلم يتعلق بدمته دين له لكن حيث اذن الحاكم الشرعي برجوع على الوقف فيؤخذ من ثلثه
 لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من ثلثه

مطلب
 سكن احد مستحقى
 دار الوقف
 الكلف وبني
 مكانة حتما وادار
 الرجوع بما انفق
 ليس له الرجوع

مطلب
 اذا ادى على حانوق
 الوقف متعدد
 مطالب هو او ورثته
 تارفع اذ لم يضرب
 بالوقف وعلته
 اجرة المثل

مطلب
 اذا سكن مدرسة
 او مسجد ادى عليه
 اجرة المثل

مطلب
 استاجر خان وقف
 استمر ففهم باذن
 الناظر والقاضي
 من ماله فراد عليه
 رجل اخر واستاجر
 فدفع الناظر ومات
 فدفع لادائه
 على يد الناظر

بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله اعلم
سئل في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
لاولاده فلان وفلان وفلان ومن عساه يحد
للكرم مثل حظ الانثيين خلا بنته لصلبه فلان
فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا اولاد واولادهم ثم لا نساهم واعقابهم على ان مر
توفي منهم عن ولدا وان سفل عاد نصيبه لولد وان سفل ونسله وعقبه ومن لا عرض ولا سفل منه
وليرجع عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قربا للموجودين الى
الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل ليه شيء من منافع الوقف وترك
ولدا او ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو بقي احيا ابا كان او اما او جلا
او جعة ويتخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الا تقراض على جهة برعيتها مات احد المستحقين
عن ابن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف ليها هل ينقل
نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف ام لا يجاب
اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكورة لو كانت حية لشاركت اخاها بمقتضى قول الواقف
ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى
ان لو بقي احيا ابا كان او اما فان البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه امه لو كانت حية اذ لو كانت
موجودة لشاركت اخاها ولاينا في هذا اشتراط الواقف بتم لان ذلك عام خصه قوله
على ان من مات عن ولدا لم يفلو عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغناء الكلام اعني كلام
الواقف بخلاف ما اذا عملناه وخصه بنا بعموم الترتيب فان فيه اعمالا لكلامين ولجميع
بينهما وهذا احسن ينبغي ان يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب
بعدم الدخول وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين نجيم في اشباهه
اما مخالفته في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي
ماتت في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية لخرها
والله اعلم سئل في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقدر عرف
من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جلا بعد جيل هل يجب اجراؤه
على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته في انصاف نسبههم والحال هذه ام لا يجاب
لنعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته حيث كان في ايديهم جلا
بعد جيل قال في نفع الوسائل ولما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف
يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد رايته
الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والي من يصرفونه فيديني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة بشرط الواقف
وهو المظنون بحال المسئلة فيجعل على ذلك اهد ومن القواعد الفقهيّة ان اقصى ما يستدل به

مطلب
شرط صرف
فاضل وقفه
لاولاده الى ان
قال على ان من
مات منهم عن ولدا
ولا سفل منه
وليرجع عاد
نصيبه من ذلك
الى من هو في
درجته وان لم
يكن في درجته
احد فلا قربا
للموجودين الى
الواقف من اهل
الوقف على ان
من مات منهم
اجمعين قبل ان
يصل ليه شيء
من منافع الوقف
وترك ولدا او
ولدا واسفل منه
استحق ما كان
يستحقه المتوفى
ان لو بقي احيا
ابا كان او اما
او جلا او جعة
ويتخل فيه اولاد
البنين والبنات
وبعد الا تقراض
على جهة برعيتها
مات احد المستحقين
عن ابن ابن بنت
ماتت امه في حياة
امها المذكورة
قبل وصول شيء
من الوقف ليها
هل ينقل نصيبها
لابنها دون ابن
بنتها المتوفية
في حياتها قبل
استحقاقها الشيء
من الوقف ام لا
يجاب

مطلب
اذا كان للوقف
رسوم في دواوين
القضاة وعرفت
من قوامه صرف
غلته الى جماعة
مخصوصين على
وجه مخصوص
جلا بعد جيل
هل يجب اجراؤه
على ما كان عليه
من الرسوم ولا
يكفون الى بيته
في انصاف نسبههم
الحال هذه ام لا
يجاب

أو أقدم الناظر
مالاً له فله أن يتردد
الوقوف من يدوي
الشوكة لا تحذف

مطلب
إذا شرط الواقف
للساظر شيئاً
استحقه مطلقاً
والأقله أجره المثل
أن عمل

مطلب
قول الواقف الطبقة
العليا تجب السفلى
أعده قوله ذكورا
وأنثا شرط
عام في الجميع

مطلب
في وقف لم يعلم
شروطه ولم يعلم
ما كانت تصنع
قوامه

على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم
لنقضاء العهد ما لا بد منه في إتيان غيره من يد أهل الشوكة هل له لخذ ذلك المال من وقفه
أم لا إجاب نعم له ذلك والحالة هذه في البحر وكثير من الكتب للقيم صنف شيء من ماله
الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة
مسئل في ناظر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجر أنا ثامن من غيره للعلل الواجب عليه الإجابة
بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجرا على عمله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك
فما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه إجاب أعلم أولا أن عليا ثامنا صرحوا
بأن الناظر إذا لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لأن ما يأخذ بطريق الوقف
ولا اجرة بدون العمل وإذا شرط كان من جهة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط وقال في البحر
وقد تمسك بعض من لا خبر له بقول قاضي خان وجعل له عشرين الفقة في الوقف على أن ينفق
أن يجعل للتولي عشرين الفقات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقدنا فإذا كان الفقة
الثاني يحط ما زاد على اجر المثل فإذا علم صحة تقدير القاضي للناظر معلوما أكثر من اجرة
المثل فالفقه المحض أنه حيث شرط الواقف له شيئا أخذه والا لا ما لم يعمل فيدفع له اجرة
مثله فالجواب أنه لا شيء له ما لم يعمل وإذا عمل فله قدر اجرة المثل لأننا قد علمنا والراشد
سكت حرام لا أقل تحله ويلزمه رد ما أخذ زائدا عن اجرة مثله والله أعلم مسئل في راق
وقف وقضا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى شبله
وعقبه وذريته ذكرنا فإذا انقرضوا كان ذلك وقضا على الإناث الطبقة العليا تجب
الطبقة السفلى فإذا انقرضوا كان ربع ذلك على أولادهم ذكرنا وأنا فإذا انقرضوا
كان ربع ذلك مصر وفا لجهة ولا تنقطع الأخر فهل قوله الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
فشرط خاص بالاناث أم عام في الجميع إجاب هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول
الواقف الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فإذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذكور فإذا انحصر
الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه إلى المتساوي
له في الدرجة لا إلى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى إلى أهل الدرجة بالسوية وهكذا
في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئا حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك
والله أعلم مسئل في وقف على قديم لم يعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وصددها ولم
يعلم لأن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف إلى شخص ثم عقيقه وانحصر فيه ثم مات عقيقه
بنيتين هما أم كلثوم وعائشة فقصر فنافيه انصافا ثم مات أم كلثوم عن ابنتين هما سافلا واليز
ونفرت الدين فقصر فاني النصف الذي تصرف فيه أمها انصافا ومات عائشة عن ابن اسمه زكي

فصرف في الذي تصرف فيه امه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنين هما محمد و ابراهيم ومات
 فخر الدين عن ابنين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصفان باعائهم مات
 عبد الله وذكر باعن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من نسل عفيف الا اول سوي محمد وابراهيم
 وعفيف فكيف يقسم ربع هذا الوقف عليهم اجاب يصرف نصيب عبد الله لاخته
 شقيقة لكونه مقدما على ابني العم وهو كظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب الميت فالاقرب يصرف
 نصيب ذكره بموته لاعتن ولد ولا ولد ولد لابناء ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
 لتساويهم في الدرجة وقرهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقادم امرها
 ومات الشهود الذين يشهدون عليها تتنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها
 فلان لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين
 احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها وارث
 في دواوين القضاة يعلون عليها او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف
 له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين
 القضاة يعلون عليها فاذا تنازع فيها اهلهما فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم والام
 يكن للقضاة رسوم يعلون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا بقضى
 له به امر وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة
 قباهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجري في الدواوين
 كلها ذلك فافهم والله اعلم سنل في ناظر وقف اهل يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف
 بتقرير القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة
 ونقسم القلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الدواوين
 ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع
 ما ذكرنا لا تسمع اجاب لا تسمع مع ما ذكرنا اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم
 لا في نفس الوقف المستثنى بالسماع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم سنل
 في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مسموعة
 بنقول الاصحاب اجاب المصريح بان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضي كذا في جامع القصولين قال في التتارخانية
 ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على آرباب الوقف وانما تسمع على اليتيم او على الواقف
 اهو في فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقي واما الدعوى على المستحق فممنوعة
 حيث كان واضحا يدك لوضع يدك نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز ولكن ان الوقف اذا
 كان على معين تصح الدعوى منه اهل لكن قال في جامع القصولين في هذه المسئلة وبني

مطلب
 ادعى احد المستحقين
 على ناظر الوقف
 المقاسم له مدة
 انه ليس من الدواوين
 لا تسمع

مطلب
 دعوى المستحق
 على مثله غير
 مسموعة

بانه لا تصح لان حقته اخذ العلة لا بالتصرف في الوقف اه وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راجع للمعلقة لا تسع الدعوى من الوقف
عليه ثم ومن اول التوارد بين رستم تسع قال وبالاول يغني اه فقد علمت ان فيه روايتين واه
الاصح عدم الصحة فاما خلفه فيحمل على الرواية الثانية والله اعلم سئل فيما اذا كانت امرأة
واضعة يد هاعلى قدرا واشتقاق معين في وقف معلوم ونصرفت فيه مدة ثم ماتت
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الصبغة المرقومة مدة ثم مات الابن المربور عن اولاد
رجل وادعى على ناظر الوقف المزور ان المرأة المرقومة جده تر لاقه واثبت ذلك بالبينة
لدى القاضي والان يطالب ناظر الوقف بقدر اشتقاقه في الوقف من حين موت جده
لامه زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامم حين ثبوت نسبته ان المرأة جده
لامه لم لا اجاب نعم يستحق من حين موت جده تر بلا شبهة وطلبه على من تناوله لانه
الناظر اذ للتاظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه و
ضمان عليه في ذلك لعدم تقدير بعلم علمه المستحق وله مطالبة برش عامع عام له
فانهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف على اولاده لصبغة الموجودين يومئذ وهم محمد
وعبد الرحمن وعلى من سجد لله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور ثم على اولاد
الامه واولاد بنينهم وبني بنينهم بطن ابعظ على ان مات منهم عن ولد او ولد و
انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوفاة
هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخوته قبله لانه عقب ومات عبد الرحمن
عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما له
في عبد الرحمن لابنه ولا تسمى لابن ابنه منه وكذا الحكم في بنينها ما مات طبقة فقلوا عا
من اولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط الذي تكب المذكور في الوقف ام لا اجاب
بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولد عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد
نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى ولد
والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بغير عرض لم يساعد اللفظ فلا يحمل النصيب في كل
الواقف على ما هو بالقوة فلا تسمى لاولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولاد
وان سفلوا ماداموا في الحجب بطبيعة ما تنجبهم من المستحقين لالنصيباء بالفعل والمال
والله اعلم سئل في رجل استأجر ارض ووقف للبناء والعمرس فيها فبنى بناء بطلع فيها
اصنافا قيمة الارض والمقر له اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة او مات المثل
عن ورثة وبنى الموقوف عليهم الا القلع يقطع ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك من
رعاية لجانب الوقف بدفع اجرة المثل ولجانب المستأجر او ورثته بعدم انلاق البناء

مطلبت
امراة في حق
وقف فماتت
ثم اثبت رجل انها
جدة المستحق
من وقت الميراث
لا من وقت البيع

مطلبت
انحصر الوقف
في رجل من اولاد
الواقف وتقسيم
المن مات عنهم
ولد او ولد و
انتقل نصيبه اليه
ثم مات الرجل عن
ابن ابن مات بعده
في حياته وعن ابن

مطلبت
في رجل استأجر
ارض ووقف للبناء
والعمرس فيها
فبنى المدة او ما
المستأجر وبنى
الموقوف عليهم
الا القلع

وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلها
يعني البناء والغرس وسلمها يعني الارض فارعة وفي القنية استأجر ارضا وقفا وغرس
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولو اني الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي
منقولة ايضا في اوقاف الخصاف اه كلام البحر ومثله في شرح الشور المسنخ
وفي الحاوي الزاهدي ذكرنا في القنية راجعا للاسرار ليجم الذين العلا في بخلاف ما اذا
استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر ان يستبقها كذلك ان ابنى المالك الا القلع بل يكلفه
على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن
المستأجر قيمة الارض لئلا تكون الاغراس والارض للغارس وفي العكس يضمن المالك
للاغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاستجار له وكذا الحكم في العارية اه وانت
على علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها اثر اجماعا وموت المستأجر تنفس عندنا
بخلاف الشافعي فلا يظهر اثر الانقراض معه كما نص عليه قاضيانا بقوله قال مولانا
رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر اثر الانقراض هنا الخ فالحكم في استبقائها باجر المثل
في صورة الموت على مانص عليه الخصاف والزاهدي اولوى دفعا للضرر لاسيما ما ابتلى
الناس به كثيرا مع رعاية مجانبة الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
لا تخرج باكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرار باطلا في بناءه ولعمري
انه شرع ظاهرا مستقيم وقدا فتى به من له قلب سليم والله اعلم سئل في ناظر وقف
على ذرية شخص بنى في ارض لوقف بيتا بما له لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث
عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادعى ناظر الوقف حلا على الورثة او على بعضهم ان الباقي المذكور
بناه بانقراض الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من
الورثة المستحقين تقبل ام لا اجاب نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل
حججهم قول الناظر انه بناءه من انتقاض الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية
المستحقين لا يقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف
فقهاء المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فانهم
واما مسئلة نقض هذا البناء فلم يسأل عنها وحكمه النقض لتخلص منه ارض الوقف والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفي وعمر وحمزة وستافا
وحسينة وعلى من سجد لله من اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسليهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دون اولاد البطون الطيعة العليا منهم بتجيب الطيعة السفلى على ان من مات منهم عن غيره

مطلب
اذ بنى الناظر
في ارض الوقف
بما له لنفسه
ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه
بناه بانقراض الوقف
بجمله في شهادته
فقره المدرسة
ومن له ولد في
مكتب الوقف

مطلب
اذا بنى الواقف
الاستحقاق
فالزوجة والاولاد
اولاد الابن
اولاد الابن

ولاد ولد واستقل بصيبه لمن هو في درجة فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقتنا على اولاد
البعثون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعيتها مات الواقف عن اولاده المدكوري
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واثلاث هن الاولاده شئ في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا ثم على ما دام واحد منهم موجودا اجاب لا شئ لا اولاد اولاد
الواقف المذكورين مادام واحد من اولاد الواقف ذكر كان او انثى لترتيب الاستحقاق
بهم موكداه بقوله الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان يترك
عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المنصور
المستفيون بفترة جوابي كذلك هذا وقد اتى برهان الدين الطرابلسي الخنفي في مثله ما استحقاق
اولاد الميت مع وجود من نبي من اولاد الواقف قال المهور والقييد المسكوت عن تيممه بمقتضى
او لفظة الكاتب عنه لضرورة الاختصاص غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احدهم
ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير معلومة لها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت
هو المهور وليس ذلك في الحقيقة هو المهور اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون لا اولاده والاصل عدم الغلة
وسهولة الاختصاص غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق
اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام ذكر ما الشافعي
الانصارى اتى بما افيتت في واقعتين وانه لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر
قال وان اتى به اى يرجع الاستحقاق لا اولاد الميت الشيخ والى الدين العراقي رحمه الله علا
عنه مورا لشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في ذرية المتوفى
ولا يلزم منه ان يكون لا اولاده بل يرجع استحقاق الميت لامه لا لشرط الواقف بل يكون
الوقف مقطوع الوسط واخوه اقرب الناس الى الواقف اذ قد اتى مولانا الشيخ احمد شافعي
الدير الرملي الانصارى الشافعي عثل ما اتى به الشيخ والى الدين العراقي واللقم مسئل
في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه ومهر عبد الرحمن
وميلان ورضوان وام الاخوة وام الخين وعلى من سجد الله له من الاولاد ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على مسلم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطون
لذلك مثل حظ الامثليين على ان من مات من الاباء عن ولد او ولد ولد استقل بصيبه اليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولد استقل بصيبه الى من هو في درجة وذوي حلقته تجب لفرع
الطبقة العليا اذ انما منهم فروع الطبقة السفلى وسجلا اصل فرع لا فرع غير تجري
الحال في ذلك ايضا ماداموا اذا انقرضوا باجمعهم عاد وقتنا على اقرب عصات الواقف مرتبا
على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يثني عكدا

مطلبت
وقف على نفسه
على اولاده ثم
مات احد الاولاد
في حياة ابيه الواقف
من اثنين

ثم مات رضوان في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم ماتت لواقف عن ابنه سليمان المذكور
 وعن بنته ام الاخوة وام الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور اعلا في ريع الوقف شيئا
 مع سليمان واخته ام لا اجاب لا يستحق شيئا معهم وقد اتي في نظيره بذلك الشيخ زين
 ابن نجيم ووالد شيخنا امين الدين بن عبد الغال وغيرهما لان والد لا يستحق شيئا مع حياة
 والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيبا بيه ولا نصيب له وقت موته لموت قبل
 الاستحقاق والله اعلم سئل في واقف وقف وقف على نفسه ثم على ولد يرثه ومحمد ومن
 سيحدث له من اولاد المذكور والانا للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم ثم ثم على اولاد
 الظهور دون اولاد الباطون على ان من مات منهم عن ولدا وولد وولد وأسفل منه انتقل
 نصيبه لولده او ولد وولد ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب الشرعي ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف
 المذكور ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا او لشيء منه وترك ولدا أو ولد وأسفل
 من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه ان لو كان حيا ثم على جهة بر
 لا تنتفع مات لواقف عن محمود ومحمد المزبورين ثم مات محمود عن ستة اولاد احمد وصالح ومحمد
 الدين واصيل وعمر ونعمه وعن اولاد ابنه يحيى المتوفى قبل ابيه وهم خليل وابراهيم والفيته
 ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعدا لدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن
 اختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولاد عمها يحيى المزبورين وعن اعمامها وعماتها المذكورين
 هل ينتقل ما يخص نور الهدى لا اولاد عمها يحيى كغيرهم في طبقته ام لا اعمامها وعماتها المذكورين
 اجاب هو لا هل طبقته المستحقين لا للاعمام والعما المذكورين لقوله من مات عن غير ولد
 الح فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين فخرج الاعلى والادنى وغير المستحقين والله اعلم
 سئل في ارض وقف بقرية تغلب عليها تغلب وعمرس فيها شجر او ثمر الشجر ومات المتغلب
 فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل يتكلم على الوقف الدعوى عليهم واشبات الارض للوقف
 ونزعها من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين
 فتؤخذ منهم وهل تبقى الاشجار ام تقلع اجاب نعم للتكلم على الوقف الدعوى على المتعدى
 بوضع يده على ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع يده عن الارض ومطالبة به باجرة
 المثل مدة وضع يده عليه باللغة ما بلغت وقلع الاشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك
 بالارض فان ضررها والمضيق لماله وافق بعض علمائنا بتملكها للوقف باقل القيمتين منزوعا
 وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولو اصاب طمحو اعلى ان يجعل
 للوقف ثمن هو اقل القيمتين منزوعا او مينا فيه صح والله اعلم سئل في ارض وقف عمرس
 فيها المتولى عليها غرسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بما لها عليه وكبرها الارض ليستمر لها

مطلب
 اذا وقع في لفظ
 الوقف ان من
 مات عن غير ولد
 ولا ولد ولا نسل
 فنصيبه لمن يوجد
 في طبقته من مستحق
 الوقف مات
 شخص عن اولاد
 عمه ولحماته وعماته
 فنصيبه لاولادهم

مطلب
 للملك على الوقف
 الدعوى على المتعدى
 ومطالبة به باجرة
 وقلع الاشجار
 مالم يضر

مطلب
 غرس المتولى غرسا في
 ارض الوقف لنفسه
 ملكه لزوجه واكثر
 الارض ثم مات

لما حق بقاء الفرس وبها ومات المتولى وملك غالت الشجر تم مانت الزوجة ولما بنت ذرع ابنها
 الارض بفهر اذن المتولى على الارض زاعما ان امه لما حق الزرع وانها احق بالارض من غيرها
 لما بها من الشجر فهل ذمعه صحيح ام غير صحيح واد اقلتم غير صحيح هل ككلمة المرأة وابنها الى قطع الزرع
 وما بقى من الاشجار ولا يملك ان يمنع عن المتولى بسبب ما لى لها من الشجر ام لا اجاب
 يجب قطع الشجر والزرع وتسليم الارض للمتولى فارغة عنها اذ ابتداء الفعل وقع ظاهرا وهو
 واجب لاعلام لا التقرير قل عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى نقدي رايك
 اصل الفرس في سبع حتى فتموت المستأجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض الى ما كانت له وهذه
 اذ لم يضر القلع بالارض فان ضرر فللمتولى ان يملكه بغيره مقلوب على جهة الوقف والله اعلم
 سئل في عراس وضع في ارض وقف بدون بجر المثل واستمر مسنين عديدين وباعه واخذ
 لآخر وفي حاله ارض قراح للوقف يزرع المستري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه اجر المثل
 في القراح والمشمول بالفراس ام لا اجاب صرح عيا ونا بان القيم لواجب الموقوف بدور
 اجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز فقضه المستأجر وانفع به لزومه اجر المثل بالنفا
 ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والعتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشمول بالفراس
 اذ منافع الوقف المخصوص مضمونة على ما افق به علما وانا المتأخرون صبرنا لئلا الوقف
 وان امتنع من اجر المثل يكلف الى قطع عراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن عراسه ان لم
 يضر الوقف فان اضره فهو المضيع لماله فليترى الى خلاصه مع ادا شريعة المثل لانه مستوفى
 بفراسه وعلى ما عليه الفتوى بحج القضاء والافتاء وعلى المفتي ان يقتضى به وعلى القاصي ان
 يقتضى به والله اعلم سئل فيما اذا وقف بعض الورثة حصص في دار ليس للمتولى تركتها غيرها
 وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل يصح وقفه ام لا اجاب لا يصح لان استغراق التركة
 بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا يملك له والحال هذا والله اعلم
 سئل في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلي وموسى وابي
 الخير ثم من بعده كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم ونحو ذلك ثم على
 جهة تر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولده نور
 الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه
 طه وعن ابن ابنه عوض مات ابو في حياة اميه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض
 لاعنه ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن ابنا ثلثة ثمس الدين
 ومحي الدين وعلي ومات حسين لغير خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه اسمعيل
 الدين ومات ابو في حياة اميه ومات محمد هاذن عن ابنه مصطفى وحسين فالموحد الان ما يبر
 فكيف يقسم لان الوقف اجاب يقسم لان ريع الوقف على من سجد كرفصيب لولده

مطلبت
 استأجر ارض و
 يردن او الشلح
 درس بها واما

مطلبت
 لا يصح وقف الوارث
 عند استغراق
 التركة بالدين

مطلبت
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 احد الاولاد
 وابن ابن مائة
 ابد في حياة اميه

ابن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحي الدين ابنه
 خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء للفقير الدين بن بن حسين
 لموت ابيه في حياة جدّه ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصّة ابيهما وهي نصف الثمن
 وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه واصح الاقوال فيه انه
 يصرف الى اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بأن الصدقة على الاقارب افضل لانها
 صدقة وصلة واقربهم هنا الى الواقف نور الدين بن أبي الخير بن الواقف وحسن بن موسى
 ابن الواقف فهذا اصح ما قيل فيه والله اعلم سئل في متولى وقف ولاة السلطان تولية
 ذلك الوقف من ابتداء مائة سنة كذا الى ما رس السنة التي بعد ها واذن له ان يتصرف في جميع
 ما يتحصل للجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا
 الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتوفير مسجد ذلك الوقف
 وكان صرفه من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في توفير ذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما
 استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتوفير وكتب دفتر محاسبة
 الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا ومصرفا في الدفتر المذكور
 وعين مقدارا له من الزيت نظيرا للزيت الذي صرفه في توفير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند
 الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولى الجديد المنصب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتولى
 المعزول نظير ما صرفه في التوفير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه للمتولى
 الجديد وصرفه في زمته فمن الوقف وتبين ان ان المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف
 الوقف في مدته فهل حيث فضل السلطان ان كل متولى يقبض ما السنة ويصرفه في مصارف
 سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التوفير
 ليرجع بنظيره وجعل القاضي عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من
 الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته
 لان ما مور قبض ما يتحصل في سنته وممنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بالسلطان
 وهل اذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا
 ومصرفا في دفتر يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره على مال الوقف لكونه صرفه في
 مصارف الوقف ام لا اجاب هذا السؤال يتوقف جوابه على اشياء تتقدمه وهو
 ان التولية على الوقف هل تخصص بالزمان ام لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي
 ليرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل الزيت من جملة مصارح المسجد التي تجوز الاستدانة

مطلب
 وفي السلطان جلا
 على الوقف من ابتداء
 كذا الى كذا واذن
 في الصرف فاستقر
 عند رعايا الوقف
 زيت الوقف
 من عند ليرجع
 فتولى متولى آخر
 واخضا استقر عند
 الرعايا قبل الرجوع
 عليهم القديم

لها باذن القاضي ام لا الرابع هل للمتولى ان يصرف ربع ستة في ستة اخر عام لا
عن الاول انه يتخصص بل لا يرب كسائر الاوليات من القضاء والامارة وغيرها وهذا لا خلاف
بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية تقيم الوقف يشتري شيئا للمونة المسجد
بلاذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا
باذن القاضي سواء كان اتفق ليرجع او لا وسواء دفع الى القاضي او لا وسواء برهن على
ذلك او لا اه وفي الدخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي
والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح ان من جملة مصالح
المسجد والمواضع الرابع انه لا يجوز صرف ربع ستة في ستة الا اذا شرط الواقف او نص عليه سلطان
في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا اتقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد
شأوا ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ بالسر له
اخذ ويضمن الدافع له ايضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين ايها شاء لوجود التعدي من كل منهما
كما هو ظاهر والله اعلم **مسئل** في كرم مستعمل على عنب وبعض من التين وارضه وقف من يدنا
الخليل عليه وعلى بيته وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة واهم السلام من الملك الجليل قد اوله
الايدى بالشراء ثم ادعى رجل مواعدا المستحقين على ذي اليد بانه وقف جنة هل تسمع دعواه ام لا
اجاب الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الوقف عليه قال في جامع الفصولين راجع للعق
لا تسمع الدعوى من الوقف عليه ثم روى النوادر ابن رستم تسمع قال وبالا ولينني وقال قبله راجع
لتناوى رشيده الذين يستحقون وقف لا يملك دعوى علة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان
الوقف على رجل معين قبل مجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدل فيفتي
بانه لا يصح لان حقه اخذ العلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه
بغيره ان القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جنة لا تصح اذا الكرم اسم للارض والتجر في عرف
بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان اريد بالتجر
فوقف التجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الدخيرة وقف البناء من
غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والتجر من حيث القيام بالارض
والبنعة بحكم الاتصال وان اريد كل من الارض والتجر فبطلان دعوى التصور وان اريد
الارض فبطلان دعوى البناء او لا وايضا مما صرح به الاختلاف لو ادعى رجل على اخيه هذه الارض
التي في يدك وقفها زيد بن عمر وعليها اود واليد يتحد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى ببنه
ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البيعة انها كانت في يدك يوم وقفها
لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يدك بعقد لجارة او اعادة ويخود لك وله
مسئلنا ادعى انه وقف جنة وقد يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا التهاداة واقام

مطلب
في دعوى احد
المستحقين على
ذوي اليد آية
وقف جنة
وفي وقف ابنه
او الشريك
الارض وفي
وقفها به

مطلب
في ارض موقوفة
غرس بها رجل
ثم وقفه على نفسه
ثم على ولديه

سئل في ارض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا
ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحده ثم واثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره
وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس ام لا اجاب
الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على
نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية
لا سيما وقد قال قاضي خان لوقول وقفت على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم على نفسي لا يصح
اهم وقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى موافقة الاناروصرح في شرح المجمع ان اكثر فقهاء الامم
اخذوا بقول محمد والله اعلم سئل في رجل استأجر من المتولي على اوقاف الحرم من الشريفين جميع جهات
وقفت الحرم من بغزة والقدر الشريف ولد والرملة وتابلس موت الوقف ودكا كيننه وحماماته
وبساتينه والخصص التحمل في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش غل
في رجب شارطا عليه ان زاد عليه لحد وقيل الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي
لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد سمي وان معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة
اولا لجامعة معلومين بموجب لفافته لم خارجا عن اجرة المعتبة من مالك وصليب حالك
الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه ام لا يلزمه وله
الرجوع على المتولي وعلى المدفوع لم لم لا ولا ابليس لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة
مع الالتزام المذكور فيها فاسد بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها
المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة بالمسمى المسمى بطل
بوجود اجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتصاف على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل
بطل ما في ضمنه اذا بطل لان الاصل يبطل ما تنفرع عليه فيرجع به على المتولي لادفع باذنه وامر
له بالشرط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا المسمى
واذا اختلفا اعني المجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لانكاره الزائد والله اعلم سئل في رجل
يريد ان يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتها ثم من بعدهما على ولدهما الذكر وولد
ولده هل اذا قضى بحوازه يصح وينفذ ام لا اجاب نعم وقف المشاع اذا قضى لقاضي بحوازه جاز
وارفع به الخلاف فهو سواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والكنبلى لانه قضاء في فهل
مجتهده فيه وصرحوا بان للقاضي الحق المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع لاختلاف التزجيم
في ذلك والمسئلة فيها قولان صحيحان فيجوز القضاء والاقتاء باحدهما وينفذ القضاء
بذلك والله اعلم سئل في مسجد لاحتاج الى العماره ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصح
له اجرة عمله حال المباشرة لها او لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل اولم يعمل
اجاب لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جنس عمله

مطلب
في رجل استأجر
من المتولي جميع
مها ووقف
الحرم من بغزة
والقدس واللذ
والرملة والابن

مطلب
اذا قضى ان الوقف
بحوازه وقف المشاع
فقد

مطلب
في الواقفة
لناظره معلوم
ثم احتاج الى
المسئلة الى العماره

الوقف وشيئهم قال الكمال من المباح ما إذا قطعوا قطع الا ان يعمل بياحه قد باجرته وان لم يفعل
لا يأخذ نسبة اهر وقى البحر بقدر نقله بسلام الكمال وطاهر ان من عمل من المستحقين زمن العارة يامد
قد احرته تكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالا امام والخطيب ولا يرعى المأمور
المستوسط زمن العارة وعلى هذا اذا عمل المباشر والتأذ من العارة يعطيان بقدر راجع
عملهما فقط واما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شأ أصلاً زمن العارة قال في الام
والنظاره وما هو في معنى الامام للشيخ والمدرس للدراسة المناظره فالتأصل ان العلاء
رسمهم الله تعالى قد مو العارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعظما وان فعل ما هو
المشروع ضمن تكويفه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الكواب متسرح والله علم مسئلة
مدرسة لما خلاوى متعددة هل التكلم عليها ان يسد باب خلق من مالاويها التي بدلتها
ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضاء اهل السكة ام لا لما فيه من تغيير معالمها
للتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد اتى بعض العلماء بعام جواز فتح سبيل البئر
في جدار الجامع الا زهراد لا مصلحة للجامع فيه فكيف يفتح بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا
اهلها هذا لا قاله بل والله علم مسئلة في الرجل الصالح للنظر في وقف ما من هو هل صرح به
الحنيفة ام لا اجاب نعم صرح به علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر بقوله
عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد
صرح بانه مما يخرج به المناظر ما اذا ظهر به فسق كشر به الخمر ونحوه اهر وفي الاسعاف لا يولى
الامير قادر بنفسه او بناثبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر ولاية
الحائز لانها تل بالمقصود وكذا الولاية العاخر لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية
والاسلام للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعراه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله
مما يخرج به المناظر اذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص بالمسلم اذا لم يترك وما يدق للحدث الشري
اتركوه وما يدقون والله علم مسئلة من دمشق بما صورته بالخر ما اذا وقف رجل في حخته
وسلامته وعلو اعيته واحتيان ما هو جار في ملكه كروها على مساجد وغيرها وكتب بذلك
كتاب وقف شاهد صحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمة الواقف حال حياته لجهة
الموقوف عليه وتصرف المتولى بالوقف على مقتضى شروط الواقف ومضى على الوقف المرقوم من ترك
على سنتين واستعاض بالوقف شهرة وللواقف المرقوم ورثة واستاجرت الورثة كروم الوقف
التي وقفها مورثهم من المتولى والان تدعى الورثة المربورون ان مورثهم وقف هذا الوقف
في مرض موته واقامت على ذلك الميتة فحكم الحاكم بابطال الوقف والقائه ونأذه من الثلث
لكونه في مرض الموت هل يكون الوقف المذكور صحيحا المسمى المذكرة وللاستئناسه والتم
في ذلك ويكون اجازة الورثة كروم الوقف قصد يقامهم على وقف مورثهم ام لا

مطلبت
ليس التكلم على
الدراسة ان يسد
باب خلوة من
خلوها ويضع
لها بابا الى سكة
غير نافذة
مطلبت
في الصالح للسطر

مطلبت
استحقاق الورثة
من المتولى ما يح
من دعاهم الله

مطلبه
بينة كونه الوقف
في الصحة اول
من بينة كونه
في المرض

حيث أقرت الورثة بالوقف واستأجرت من المتولى الموقوف لجهته لا تصح بعد دعواه للثناقر
وإذا تعارضت البينتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صح
به غير واحد من علما شافوا في جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيهاب والاستيغ
والاستيثار اقرارا بانه لا ملك له فيه باقفاقا روايات حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي قتل
معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعي والورثة هتاما مدعون ومتولى الوقف هو المدعي عليه
ولا يخفى ما في السؤال من الخشوع وتشويش العبارة كذلك الشهرة والاستفاضة والقطع
في بديته بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته واختياره الى غير ذلك من العبارات
وكان يكفي في ذلك نجل وقف وقفا محمدا وعلى جهة بر وسيله المتولى واستأجر الورثة
منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواه ام لا والجواب لا تسمع لان اقداهم
على الاستيثار اقرارا بانه لا ملك لهم فيه لكننا كتبنا عليه لوروده من مسافة بعيدة ابتداء
للسائل ورعاية للحامل والله اعلم سئل فيما اذا باع احد مستحق الوقف لاهل الحكومة
به الثابت الذي جعل اخره للمسيح المحمدي على مشرفه افضل الصلاة والسلام يصح بيعه
ام لا ولو مكث في يده مشترى بمرارة طويلة اجاب لا يصح بيعه ويرد الى الوقف
وتجبا جرح المثل كما هو المفتي به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب اجرة المثل اي
طريق سكن الوقف والله اعلم سئل في الخلو الواقع في البالاقاق المصرية والاقاق
الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حقا لازما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنها وشراؤه
واذا احكم به حاكم شرعي تنفع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه اجاب ذكر في الاشياء
والظواهر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه افتى كثير باعتباره قال فعلى اعتباره
ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت
حقا فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع
في حوانيت الجبلون بالغرورية ان السلطان الغوري لما بناها استكنها التجار بالخلو وجعل
لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتابة الوقف اهوقه صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي
في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل باشياء وضحاها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضمير
بقوله وفي واقعات الضمير رجل في يد دكان قواب ورفع المتولى امره الى القاضي فامر به
القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر القتاب غزواني بدكانه وان كان له غلو
فهو حق بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء
اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤم المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤم
بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضمير في الاجابة
من الغفار بقوله ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة

مطلبه
لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري
اجرة المثل

مطلبه
مسائل الخلو

اولاده لصليب وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد
الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد
اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا بطنا بعد بطن
الطبقة العليا منهم بحج الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد
او نسل او عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير
ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه
في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ويستوي فيه
الاخ الشقيق والاخ لآب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه من اهل الوقف مات رجل من اهل الوقف ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير
ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجته وترك ابنا
اولاد اولاد خاله لامته وهم في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق
في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل
ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق او يشترك هو واولاد اولاد خاله امه فيه
على الفريضة الشرعية او ينفرد اولاد اولاد خاله امه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق
اولاد اولاد خاله امه في ذلك يدخل فيه من ابوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور
اولا يدخل وهل يحجب بابيه او لا يحجب وهل يسمى من اهل الوقف ولا يسمى وما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب وما المراد بقول الواقف ايضا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه
فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ايند والنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا الدرجة
ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعث كثر الله فوائدهم وفتح في مدرككم
ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب واوضحوا ايضا حابينا لان هذه المسئلة موقوفة
على فتواكم احسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في اعمال الفردوس مقركم ومآواكم
اجللك اعلم ان شرط الواقف كصل الشارع وقد نص الواقف ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى الى من هو في درجته وذوي
طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرطوه في
صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الاقرب اليه في درجته وهو ابن خالته حيث كان من اهل الوقف
لا اولاد اولاد خاله امه الذين هم بعد قرابة وان اتحدوا معه درجة لان قرب القرابة

الى عرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه
 فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربيه التي هي الداعية الى التسعة وعشرين رجة والى
 بذلك المال بلا استكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعبر عند العلماء حتى
 ما لم يصلح مخصصا فظهر بما تقرران اولاد اولاد خال الام المتوفى لا يستحقون مع ارجائه
 شيئا في نصيبه واما التسمية من لا يتناول شيئا من اهل الوقف فجازع كما صرح به السيوطي
 واختاره في الاستباه والطائز ومنع قول القائل بعد حوازه وقوله في السؤال المراد
 بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في
 ذلك الاقرب اليه فالاقرب انما يستحق بالشرط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده لم يموت
 من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم
 يكن في درجة المتوفى من يساويه وعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ان لو لم يوجد من يستحق
 من اهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شرحه واما الطبقة فهي
 الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب دوح السلم رتبة الواحدة درجة واستعبر
 للوقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد احدهما خلاف الاخر قال في المغرب
 قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقربا والقربى
 في الرحم والله اعلم ^{مسألة} سئل من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه ثم على ولد زيد ثم
 على اولاده واولاد اولاده ونسبه على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
 وشرط المضر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم قبل المضر للارشد من الطبقة العليا
 للمستحقين الا ان ام مطلقا وكل من واحد من الطبقتين موقوف عليه اجاب بالنظر للارشد
 مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بعد ان يصير اليه قال في الاستباه والطائز
 وما ذكره السبكي في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المبادر
 الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل
 في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدد ان يصير اليه اراقول والسبكي قال في موضع اخر
 ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى الشرع
 اليهم وله شرط اذا وجد على مقتضى علم وهذا القرب الى قواعد الفقه والملة علم ^{مسألة} سئل
 فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من اولاد
 هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو
 في درجته وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة
 من اولاد اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولما اولاد
 عم وابن اخت من ابيها من اهل الوقف فهل يتقبل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها ام لا

مسألة
 اذا شرط الواقف
 المصلحة لنفسه
 للارشد فالارشد
 كان المصلح للارشد
 مطلقا وان لم
 يدخل في الاستحقاق

مسألة
 في تعارض قول
 الواقف عاود ذلك
 وقفا شرعيا على
 من هو في درجته
 وذوي طبقة
 مع قوله يقدم في
 ذلك الاقرب فالاقرب
 الى المتوفى

اجاب بنقل نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على
الاولاد ثم على اولاد الاولاد ثم وشم على انه من مات منهم عن ولد او اولاد له او اسفل منه فنيبه
له ومن مات منهم لا عن ولد الى اخره عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقاته بقدر في ذلك
الا قرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورت تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله
عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من فخذ ام لا وقوله
الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرها الى الاقرب اليه وان كان انزل
درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يصفى على من كان في درجته
فينسخه او نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخا اعمالا للكلاد مما يمكن هذا وقد
ذكر لي ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على حجر الجواب وان كان معطلا
لشدة في خصمه فتقرت عن المسئلة فرأيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثله فاذا تعارض
هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة تقف المسئلة ولا تجتهد مرجحا
فاشككت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرأينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقامه
الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهاهنا لم يقصد الاقرب
الى الواقف فلذلك ترجح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم
لدى الدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يبيح عليه
بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما رآه ليست بصحيحة وايرضا
فشهادة الشهود بالاشتقاق في قبولها نظرا لان حكم شرعي وهم انما تقبل شهادتهم
بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس لهم فحكم القاضي بموجب
ما شهدوا به عندي وفيه نظر لكونه لم يتأمل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها
وعندي في نقضه ايضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانه لو نظر في ذلك وخالفه
ما قلناه وتحكم بخلافه عن علم وترجح كنت اقول ان حكمه صحيح بمتنع نقضه فهذا الذي عندي فمن
المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصطلحوا الى ان ينقض الحكم كله ويرجع الى ما قلته
ويتنبه لمثل ذلك في غير من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتنبه
الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا
ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام
وهذه الامور بحسب ما يقذف الله في القلب والله اعلم ام كلامه اقول والمصرح به في كتبنا
متونا وشرحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندنا الى حينئذ فلا
يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لان ذرحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم
فدخول فيه ويصرف اليه به ترجيح كلام الواقف والله اعلم سئل في قرية نصيبها وقف

في قرية نصيبها وقف
فدخول فيه ويصرف اليه به ترجيح كلام الواقف والله اعلم

لأربابه والنصف الآخر ملك لأخيه فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتعيين
 الملك من الوقف ليعتمده وينتفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النظر في الوقف
 على القسمة وأبى التمييز المذكور قبل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تمييز الملاك
 الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكما شاء أم لا يجلب نعم يجبر على القسمة
 ليعتبر الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله اعلم
 سئل فيما إذا بنى زيد مسجدا أو سبيلا أو وقف على مصها لهما اللازمة لهما الرضى بها
 غرض زيتون مع الزيتون المذكور وتوسط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كتابا
 لفنبطا علاة وبووال مسجدا لستة احتياج المسجد الى ذلك وعين لكل معلوماً في كل سنة
 فهو على تقرير السلطان حيث رأى المصلحة فقيمت في ذلك ولولم ينص الوقف عليه بخبره
 ويجعل للعتق له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه لجبر عليه أم لا يجلب
 نعم يعمل بتقرير السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الوقف عليه
 بخصوصه والحال هذه والله اعلم سئل في وقف صورته اشتاء الوقف وفقه فها
 مختار على ولد الطفل المدعو حسن وعلى من سجد له من الأولاد المذكور خاصة ثم على أولادهم
 ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعتقاهم المذكور على أن
 من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولداً وأسفل منه انتقل نصيبه الى ولد
 أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد وله لأهل
 ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم الأقرب فالأقرب وعلى أن من مات منهم
 ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه لستغ من هذا الوقف وترك أولاداً
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان جتافاً إذا انقضض المذكور على هذا الترتيب
 المذكور عاد ذلك وقفاً على الموجودين من أولاده الإناث ثم على أولادهم على الشطوط والترتيب
 فإذا انقضض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفاً على سباط الخليل ثم انه حلف للواقع
 ولداً منه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم
 ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف من بعده
 قول الوقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبخوله في ذكر النسل ثم ان ناظر وقف
 الخليل لأن ادعى على محمد بأن الوقف الالى جهة وقف الخليل محجاً بان أباه محمد الحنا
 حسن بن الوقف لم يدخل في الوقف لأن الضمير في قول الوقف على ولد الطفل حسن
 وعلى من سجد له من الأولاد يرجع الى حسن لأنه أقرب الى الوقف وحكم القاضي برفع يد
 محمد وسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة
 على من سجد له للوقف من الأولاد أم يتعين أرجاعه للواقع للقرائن الدالة على دلالة الوقف

مطلب
 إذا قرر السلطان
 رواية للشيخ
 وكما تالفت
 الوقف وجعل
 لكل معلوماً
 ويحرم الناظر
 على دفع المصلحة

مطلب
 إذا وقف ولد
 الطفل وعلى من
 سجد له
 والقصر في له
 يرجع للواقع

وقع حليل مساحن عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم بتعيين رجوعه الى الواقف
 ودخول ولده محمد فهل يمتنع دخول محمد بن بن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين
 وينقض حكم القاضي المتقدم اجاب قد اجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسر
 الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن احد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف
 بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الا ان
 خاصه تميم محمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي
 في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم
 معارضة الافتاء فيه بين المشايخ ولينظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين
 محمد بن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الا ان سباط الخليل
 وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق ل محمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه
 الصلاة والسلام امر واقول اما الرجاء الضمير الى الواقف فما لا يشك احد ذو فهم
 انه هو الاقرب الى عرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه
 اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين احد محتمليه بالعرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لم
 حرمان ولد الواقف لصليبه واستحقاق اولاد اولاد بناته وفيه غلبة البعد
 ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا الغاية ظهرون غنى عن الاستدلال
 له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان
 مبنيا على وجود محمد ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذا الوقف على من سيحدث ومحمد لم
 يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا وقول المحب في جوابه وان كان حسن سابقا
 في الوجود فالحق ل محمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود وليس
 كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا ليس له
 حتى لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف
 على حسن وعلى من سيحدث فليتنبه لذلك وقلت وما رمت ذما للحيب وانما
 خشيت افتحاما في قضاء محرم وكيف ولحكام الشريعة ويجب صيانتها على كل دخل مدم
 والله اعلم سئل في اخوين وقفادرا مشتركة بينهما وكتب ما صورته انشا الواقفان
 المذكوران وقفهما هذا على انفسهما مائة حباتهما ثم من بعدهما على اولادهما المذكورين والانا
 يلينهم على حكم القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور
 دون اولاد الاناث وجعلنا بعد انقرض اهل الوقف باسرها عاد ذلك وقعا على مصالح
 المسجد القلائي بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات احد الواقفين بعد ذلك ثم مات

مطلب
 اخوان انشا
 وقفهما على انفسهما
 ثم من بعدهما على
 اولادهما المذكورين
 والانا
 يلينهم على حكم
 القرينة الشرعية

الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن اولاده قبل حصته الواقف الميت قصر لاجل
 اولاد داخلية او للميت او للفقراء لحاجب لا تصرف الى الاح لعدم اشتراط صرف
 حصته لحياء له لعدم موته ولا لاولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقضاء اهل
 قعين صرفه الى الفقراء وقد رفع لتضيح السراج الحان في سؤال جهورته ما قول سيد
 ومر لا تاشيح الاسلام في اخوين سقيين لهما عقار موزعة بينهما وقفا على انفسهما
 مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون الاناث كذلك ثم على اولاد
 على اولاد الاناث فاذا انقضى صوابا جمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على مائة
 مسجد عتبه الواقفان ثم مات احدا الاخوين السقيين عن ولد وعن اخيه الواقف فيها
 يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب
 ولا نسل هل يعود وقفا لما عتبه له المسجد المذكور ويستحق الوقف المذكور جميعه
 الواقف احدا الواقفين لكون انهما وقفا على انفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرط
 واجاب المصريح بان الشخص لو وقف وقعه وقفا لوقفته على ولدي هذين فاذا انقضى
 فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفاضل اذا انقضى احدا الابوين
 ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات
 الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده الى اخر ما ذكره اقول والمستول عنه مسا
 بهذا الا ان قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة
 قول الواقفين وقفنا على انفسنا ثم من بعدهما على اولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخ
 فيه علم انه ما دام تسبق الوقف الذي هو واحد الواقفين فالنصف مصر في الفقراء
 والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى اولاده لعدم المانع حينئذ اقول قد
 على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على اجوبة فيه لمشايع متعدد دين وكل واحد
 فهم شيئا واجاب على قدر ما فهم والمجته ما ذكره المبادر والا قرب الى عرض الواقف
 كما يظهر بالتأمل ثم طهره بالتأمل عدم صحة قياس شيئا المذكور على المصريح به لانه
 وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا باعتبار كل واقف
 ما يخصه على اولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الاخر فيستحقه المسجد
 والله اعلم سئل في سلطان جعل جزية الى مصباح مسجد واقف بعد سلطان اخر
 وجعلها الى ائمة وخطبائه هل يتبع ما امر به شرعا وليس له من اراد بالسمعان
 منها بقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان يصنع الله تعالى وما الحكم الجواب

ثم السلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه بخيار
 له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم **سئل** من الشيخ ابراهيم البخاري المأذني
 في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي واثمته وحال الوقف كان الخطباء والائمة
 نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء واثمة اخرين غير الخمسة واشركهم معهم في المباشرة
 في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة ام لا اجاب حيث
 لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عداً مخصوصاً بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي
 واثمته بادخل من تصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام النجاشي
 وعبارته لوقال وقتت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر
 اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعلم المتعينين في واقعة المال
 وفي اوقاف هلال قلت ارايت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديث له بعد ذلك موالى
 قال فالغلة لهم جميعاً والله اعلم **سئل** في وقف صورته وقف على نفسه ثم على اولاده
 ومن سببه ثم له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاده ثم ثم على ان من مات عن ولد واسفل
 منه عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجة
 يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء عنه وترك ولد
 او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حي مات الواقف وانحصر وقته في ابنين له
 فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما عن اولاد اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد
 ذكور واثاث من نسلهما متساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين
 لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء
 الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون
 في قوة القرابة للتوفي او يختص بها الاخ الشقيق دون البقية **اجاب** نصيبه
 مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم في القرب الى الواقف
 سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لهما مع قول الواقف يقدم الاقرب
 فالاقرب الى الواقف ولم يقل لليت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا العمل لا
 يشك فيه وقد تقرر عند الصلياء تاخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهه الاستحقاق
 في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه وجهين على وجه
 في شرط وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم **سئل**

في ناظر وقف عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في اماكن معلوماً
 فطلب منه الناظر حالاً ان يسلم ما جمعه من ذلك ليضرب فيها شرطه الواقف من الجهات
 والمصارف فابى قائلاً ان ذلك كله لي لا في ملز مربه وقد وفيت المصارف من مالي قال فلا

مطلب
 اذ عين السلطان
 خطباء واثمة
 آخرين مع الذين
 كانوا احوال الوقف
 من حيث اطلق
 الواقف

مطلب
 لا نظر لقوة
 القرابة مع قول
 الواقف يقدم
 الاقرب فالاقرب
 الى الواقف

مطلب
 ادعى المتولي
 الموقوف ان
 ما جمعه من غلة
 الوقف له في
 مقابل ما صرفه
 من غلة لا يكون
 وقفاً شرطاً

في حيها يكون ذلك وفعاشر عما يجمع المولى سالما عن العرس له ام لا يكون وبطلان
تسليم جميع ذلك كونه حوال الوقف بعينه ولا اعتباره بقوله اد لا يقع الا لرام
لا يكون قوله هذا وفعاشر عما ولا امارعما بل حلالها وشيا فاعا عن الشرع لها
اد لا تابل من فقهاء الاسلام نصحة الا لرام في اوقاف الامام لانك مهما اعتبره
كان باطلا وكيف ما قومتها كان مائلا فان قدرته بيعا فهو بيع المندوم والمجهول
وان قدرته لحارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الاسم فيما يؤول
وهي في الوجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما يسحق وان اعتبرته واعمالا مسير
ومتمما لما سبق فالحق في مال الوقف لا تجوز ولو هو ضمانة الارمال وان
القهر مع تخلف جميع سرائط الهمة في ذلك وان اعتبرت ذلك صدقة مسددة على الوقف
وقصد قائله فهو اجري بالطلال لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه
الذي هو كحل القران وبوعية الاعتبارات بذهبية التصورات والحق الجرم على حق
والحكم المتفق على شرعته الحكم للمولى حال اناخذ العلات وقض المتحصلات لغيرها
فيما شرط واقفها وان امتنع المعروف بؤخذ منه قهرا وترفع يد عمها حرا كما هو العاد
الماور به لاسيما في اموال الاوقاف التي يص على وجوب صيانتها والاعتناء بها
اكار الاستلاف والله اعلم مسئلة رجل وقف دار على اولاده ثم على اولادهم ثم وحم وحمل
امر لهية رلا شق قطع حل تكون وقفا عليهم يسكنونها او يشتعلونها او لهم السكنى
او الاستعلاء وهل اذا سكنها احدهم لمقتهم مطالته باجرة المثل كما هي عند الاطلاق
لا استعمالا وليس لهم سكنا كما هي في القديرو ليس للوقوف عليهم الدار سكنا ما راكم الاستلاف
كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى بل الاستعلاء وصرح في الجبر بوجوب باجرة المثل الشريك اذا
سكن مرله الاستعلاء وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستعلاء
كان للاستعلاء وان قيد بالسكنى تقيد بها وان صرح بها كان للسكنى والاستعلاء
حرا على كون شرط الواقف كمن الشايع مرله الاستعلاء فقط لاحق له في السكنى ومن له
السكنى لاحق له في الاستعلاء واد استكر الشريك بالعلمة وح عليه اجرة المثل مطلقا سواء
كانت الدار للسكنى او للاستعلاء وان سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يسكن للصيق
لصيقه لجره لان التصيق ليس له الا بالسكنى ولو كان الى حد الاخر وليس لمطلب اجرة
لخصته وهو محل كايام الحصاص باسمه لا اجرة على الشاكر يعني الذي امتنع عن السكنى للصيق
اول غيره حيث لم يسمع الشريك عنها وقد رد ذلك وافهمه فقلنا خلط على البعض كلامهم
في هذا المجل فلم يعلمه والله اعلم مسئلة رجل وقف على اولاد الواقف الاربعة وسماهم
سكنا واسكناهم من متاكل منهم على اولاده ثم وحم وحم على جهة رلا شق قطع هل اذا

مطلب
اد اطلق اليه
او عين ارضه
كان له ولا
يكون للسكنى
الا اذا عينها

مطلب
من له السكنى
لا يشتحق
الاستعلاء
وبالعكس

مطلب
اد اسكن احد
الوقوف بغير
مال من حق
السكنى لا اجرة
عليه للفقهاء

سكنها احد الموقوف عليهم بما له من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي
اجرة ام لا يستحقون الجلب لا يستحق الباقيون عليه اجرة اذ سكنها بما له من الحق
المشروط له بنصر الواقف الذي هو في وجوب العمل به كتنص الشارع قال في البحر
ناقلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر
حاجة سكنها نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولده ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الاسكانها تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها حجر ومقامير
كان للذكور ان يسكنوا نساءهم وللنساء ان يسكنوا اولادهم وان لم يكن فيها
حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مهايأة انما سكنها لمن جعل الواقف له ذلك
لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجز الاخر موضعها لغيره لا يستوجب
الاخر اجرة حصته على الساكنين بل ان احب ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار ربلا
زوجة او زوج ان كان لاحد من ذلك فعل والا ترك المضيق وخرج او جلسوا معاً كل في
بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في الشروح والفروع في اوقاف الخصاص ولم يخالفه
احد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا الجماعهم على الاصل المذكور انتهى واشتراط
الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له
وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال
بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله اعلم سئل في دار الموقف على
جهة شرط الواقف السكن فيها لمرأتين مدة حياتهما افسكنت لحداهما وطلبت الاخرى السكن
فلم تمنعها وايت الالمهاياة او القسمة وفتح بالخير فهل للثانية ان تجبر اخبتها على القسمة وفتح
باب الخرا على المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما
معاً من غير قسمة حيث لم توافقهما الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف
شرط السكن للمرأتين هذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا ازوجهما معاً من غير
رضى المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب الخرا للدار الموقوفة هل لهما
ذلك من غير رضى المستحقين ام لا الجلب ليس للثانية ان تجبر اخبتها على القسمة ولا على
المهايأة ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمتنع القسمة وان تراضيا على الزينة
المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر نقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا
يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم سئل في لحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف
بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة ام لا الجلب نعم يجب عليه قال في البحر نقلا
عن القنية لحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة حصته
الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال والله اعلم سئل في وقف

مطلب
ليس بالوقف
عليه السكنى
ان يكرها وله
الاعارة وله
ان يسكنه
زوجته
وبالتس

مطلب
لو طلب احد
الموقوف عليهم
السكنى
او القسمة
او المهايأة
لا يجزى ذلك

مطلب
احد الشركاء
في الوقف على
السكنى
او الاستغلال
لو سكن باقلية
يجوز له ان يكرها
للبقية

مطلبت
المشروط
السكنى
لشروط
عند
كانت
وسكنى
فعلية

صورتها اشأ الواقف وقفه هذا الى نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وشمسية
يديهن بالسوية مشارطا السكنى لمن عند حاجتهن اليها الى الوقف الى زاهدة وشمسية
وانسية فتغلبا زوجا زاهدة وشمسية على دارين من دور الوقف وسكنها بهما مع زاده
مع الغنية عنهما وانسية فاصرة لازوج لما نحو احدى عشرة سنة قبل تزوجت انسية
تغلب زوجها بها كذلك في دار من دور الوقف ايضا والدور متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك
ابسطوا لنا الجواب حاشين الثواب اجاب اعلم اولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى
دار ليس له ايجارها واخذ علمها الا بتخصيص من الوقف ومن له ايجار دار واخذ علمها ليس له
سكنها الا بتخصيص من الوقف وحيث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم
عند عدمها السكنى انما لمن الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدار
ولجة لكن على احوالهم لا عليهم لما تقر بانها على المتبوع لا على التابع كما قرى في الفقه فيلزم
الناسط منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا يوزعها عليهم فان قلت ما لها
الاخذ منهم والرد عليهم قلت حيث كانت الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في الجرة
مثلاً لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فما خص غير المسكن يؤخذ من المسكن فيدفع له قال
في البحر نقلا عن القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر
فعلية لجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال امر
وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل
بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قرناه على كلا الحالين فتأمل واعتنهم فقل من حرر البرار
في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم مسئلة في متولى وقف على ذرية شخص مسكه
احدا الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالعود اص ونحوها فيكون
شريكه طلب منه لجرة المثل لخصته فاني وتقل يدفع المغارم هل يجب عليه لجرة مثل حصته
ام لا وهل تغلبه مقبول ام لا اجاب عليه اجرة حصته الشريك سواء كان وقفا
على السكنى او موقوفا للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للمسكن
ان يتعلل بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شي مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع
ليرجع عليه حصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر انا اسكن بقدر ما مسكت
لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة والله اعلم مسئلة في ثلث عقار موقوف لثلاث
فند عمار زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك
هل يقضى عليه بها حاله كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه او حاله كونه خاليا عنها بالجب
يقضى عليه باجرة المثل حاله كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان المهر
ملكه اذا انتفع به وانه اعلم مسئلة في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له لغير

مطلبت
اداسكن
الموقوف
بالعلمة
يدفع عنه
سلطانية
ادون
علمة
شريكه
شريكه
بغير امره

مطلبت
ادار اد اجرة
الوقف
عمارة
لا يحل
مطلبت
لشروط
لا يجوز

ناظر اي معنى مشرف عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا
 ام لا يجوز الجواب منقولاً من مصرنا مستنبطاً موضحاً اجاب لا يجوز ان يجمع الوظيفتان
 في رجل واحد لا على ما ذكره الناظر في ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى
 عنهما ما ذكره في الحاشية في باب الوصي فيما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل وصي الى
 رجل وجعل عين مشرفاً عليه ذكر الناظر في انهما وصيانا كانه قال جعلتكم وصيين
 فلا ينصرف احدهما الى الآخر لا ينصرف احدهما الى الآخر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصي والابا منسكاً المال ولا يكون المشرف وصيهاً واثر كونه مشرفاً انه لا يجوز تصريف
 الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره
 الناظر في الفرد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفاً ولم
 يرض بواحد وامام علي ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم مشرف عليه
 وانت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا عجباً
 عليه ويظهر للفقهاء بادي اماله نظرا لايه والله اعلم سئل في وقف له ناظر ومتول هل
 يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاحرام لا اجاب لا يجوز لاحدهما
 ان يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له ان يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام علمائنا
 في غير ما مضى من القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروقهم المتعاقبة
 عليها تلك الا لفاظ يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
 الفقهاء والله اعلم سئل فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المخرقة
 الاوقاف المخرقة من ان السلطان ينصب ناظراً عاماً عليها والاوقاف التي بالقدر منها
 اظرفة اص منصرف منصرف من قبل السلطان ايضاً هل للناظر العام رفع يد الناظر
 الخاص المنصرف عن التصرف فيما يسوغ له شرعاً ام لا واذا اعزل السلطان المتولى العام
 انصب غيره ينزع يد ذلك المتولى الخاص بيت المقدس ام لا اجاب ليس للناظر العام
 رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة
 قوي كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب القضاء والفتوى ولا ينزع الناظر الخاص
 عزله الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا
 لازم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزع نائب المستنصب بعزله تكشف القناع
 من هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة
 تعيين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين سئل في رجل سيدة وظيفه لامة
 على مسجد يوم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم يعتماني وقد تناول جميع المعلوم من قيم
 لوقف والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار النشر

مطلبه
 المشمول ان يتصرف
 بالتصرف بغير اذن
 الناظر والعكس

مطلبه
 اذا دلت الشائعات
 ناظر عاماً وفاقاً
 على الاوقاف ليس
 العام رفع يد
 الخاصة

مطلبه
 اذا ام الامام
 بعض الاوقات
 دون بعض فله
 من المعلوم بقدر
 ما باسبغ

والباقي يرجع عليهم ويكون موفرا لجهة الوقت ام كيف الحال اجاب السيد محمد بن
 كلام البصران مقتضى كلام المختص ان لا يستحق الا بمقدار ما ياتسرو به من
 وجان في المسافر للبحر او صلة الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم من سفر
 مع انهما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب الفقيه وهو امام يترك الامامة لغيره
 اقربا في الرسايق اسبوعا او نحو اوله عيبه او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
 في القادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وانت على علم ان كلام المختص ان
 لا يصاد منه كلام صاحب الفقيه وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام المختص
 هو الفقه اقول وبزيد ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكما رتب
 الاجارة قويا وبها والله اعلم سئل في كتاب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في السنة
 السنة هل يبسط مغلومه المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا ام لا
 الجواب نعم يستحق بحساب المدة التي عمل فيها لكون مغلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا
 عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم او ثلثيها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل
 يوما واحدا استحق بحسابه وكذا كل صاحب وظيفة يكون مغلوما في مقابلة العمل وقد
 صرح بذلك الطرسوسي في اتبع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه
 وصاحب وظيفة مما وقد نقله في الاستباه وقرره وقال في انفع الوسائل انه لا يشبه
 بالفقه والاعمال معالمانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان
 الكتابة تعمل بلا تردد غير واجب والله اعلم سئل فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة
 مدرسا هل يستحق ما هو المشروط وفي وظيفة التدريس ام لا اجاب نعم يستحق المشروط
 بعلمه كما صرح به في انفع الوسائل ويتبعه في الاستباه والمظاهر قال في انفع الوسائل انه
 يقول من رتبها لصاحب الفقيه فله الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه بينهما موقوف
 وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة ومما لا
 ان لهذه الوظائف شوي الاشارة وذلك لان المدرس يرد الى مكان معين ويترك ابيه
 الطلبة ويهدي ثواب فرائد الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بلجب
 عليه فغله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في
 الاجرة وقال في الاستباه فاذا مات المدرس في أثناء السنة متلا قبل مجيء الغلة فله
 ظهورها وقد باشر مدة تم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرة
 والمباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للدارين
 المفصل والمتصل ويعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة ولذا
 كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر في الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وما

مطلوب
 انما في الكتاب
 وانما السنة
 وكذا صاحب
 وطبعة يكون
 معلومها في مقابلة
 العمل

مطلوب
 اذا مات المدرس
 بعد حصة السنة
 يستحق المشروط
 وكذا الفقيه والامام
 وان في اشائها
 بحسابه ولا يعتبر
 في الغلة خلاف
 الاولاد الموقوف
 عليهم فانما يعتبر
 بينهم في الغلة

وظيفة ما وهذا هو الا شبه بالغة والا عدل كذا حرره الطرسوسي في انفع الوسائل
والله علم سئل في مدرس مدرسة مات وللمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة
لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنيه
ثم ولي السلطان مدرستها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور واولا ففتاوى
ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت او يحكم
بها للمدرس حالا واذ احكم بها لورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لمخالفة الشرع
الشريفي ام لا اجاب يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربع كل سنة
للمستحق فيه فيها وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد لذلك اصول كثيرة وفروع
منها الحادث يضاهي الى اقربا وقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
الحانوني في فتاواه انه لا يصرف ربع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاع عن السنة
التي لم تصرف للمتوفى والصرف بمنزلته قطعاً فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة
واذا احكم بها لغير المدرس حالا لا يجوز لمخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم راذ
هي لسنته محقق والحال هذه واحتمال كونها معينة لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر
والله علم سئل في امام عزل او مات في اثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل ام لا
اجاب نعم يستحق بحسبه كما حرره في انفع الوسائل والله علم سئل في كرم موقوف
على اولاد لواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصته ميراث
عنه ام لم ير الى الورث بقدر اجاب بل ميراث عنه لان المراد بطول الغلة او خروجها
او مجيئها في كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في انفع الوسائل ولا مثلك المحصر
له قيمة وقد صرحوا بان اذ امات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صرح كلامه في انفع
الوسائل انه ميراث ولولم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحل كلام حلال يوم نحى
الغلة وتأتى الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهور من الغصون لان له قيمة في الجملة
كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلاحه اه والله علم سئل في رجل سافر بعد فراغ
عنه نائباً في وظيفة امامة وخطابة مقررين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه
اجرة معينة لمباشرة عنه فيما شريطة شهر وسعي النائب في اخذ الموظفين عنه فوجها
له بانها اثر الذي هو غير مطابق للواقع وبانها شاغر ثان فهل يخرج الوظيفة عن المنوب عنه
بذلك ام لا يخرج ان عنه وان كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا
الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا اجاب لا يخرج الوظيفة عن المنوب عنه
بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انهاء فكان
وجوده شرطاً لصحته فنعتقد بفقده كما قالوا في السؤال معاناً في الجواب اقتضاء ولا ريب

مطلب
مدرسة لمدرستها
صرة ترد في كل
سنة فأتت ولم
ترد سنة من
سنته ثم ولي
السلطان بها
مدرستها فاذا
بعد موته سنة
فخرج للثاني واخرج
بها الاول

مطلب
الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات
مطلب
اذا مات الموقوف
عليهم بعد خروج
الغلة بان صار
لها قيمة يورثونها

مطلب
رجل استناب بجلد
باجرة معينة في
وظيفة امامة
وخطابة فان
النائب الى السلطان
بانها شاغر ثان
فولاه علم ما يند
على ذلك

في ذلك وكتب الاجول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انتز ذلك مع تقرر صحة
الاستنباط كما بيناه في افتاء سابق فانتاوله النائب من ناظر الوقت من معلوم الجهتين بحسب
استرداده اللاحق له في جهة الوقف وانتاوله الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب
حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا بناء على ان حق ثابت فبغير خلاف
يسترد منه لظهوره بطلان يد بالوضع عليه والما له هذه والله علم سئل هل للقاضي
اقامة قيم على الوقف بغية ناطرة المنسوب من جهة السلطان والقاضي خشية ضياع غلة
الوقف اجاب نعم نعم اقامته له ويسوغ له التصرف المنعوض اليه من قبل قاضي الشرع
والا خلاف في ذلك لاحد من العلما قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي
مقامه بجلال الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اهوه مثله في محض الناصح لو قضي حلال والحكم
وهذا في منسوب الوقف فاما بالكل بمنسوب غيره فكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا
بانرجح الافتاء والقضاء بكل ما هو نفع للوقف فاذا علت صحة اقامته مقامه على حوز
جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله علم سئل في حدودات موقوفات
على الروضة الشريفة بفلسطين استمرت والناظر عليها غلبت عنها بدستق الشام هل للقاضي
الشرع الشريف بالقدس المنفذ ان ينصب باجرة ميا شرا لمزمتها ببعض غلاتها المصلحة الوقف
ودفع ضربه ان لم يعمل بالمرقة ام لا اجاب نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى
صرح علما وناهان للقاضي ان يستاجر فاشا للتبديل لا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة
على الوقف للتعمير اذا التعمير من امر مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للتصديق
مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج
اليه عمل ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذا ان القاضي بالتعمير في مسققات الوقف واصلاح
الاراضي صحيح فاذا رضى المتولي ام غضب باجرة المثل وما قارها بجمع عليه والله علم سئل
وقف جارية على مصالح المسجد الغلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد موته وباعها بالهم
الفا حش فهل يجوز وقفها وبيعها ام لا اجاب وقفها غير صحيح على الاصح المفتي به فلورث
الواقف التزاعها من يد مشتر بها ومشتر بها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكم
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
سئل في اربعة اخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فانشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم
على اولاده المذكور ثم على اولاد اولاده المذكور ثم على الذكور من اولاد اولاد اولاد ذكوره
ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الاناث الا ان تكون انتى فتيرة وذو جها فقير فلها
نصف ما للذكور فلومات ابوها ولا ذكوره او اخوتها عن غير ولد استتقت ما للرا دها واخوتها
ايام فقرها وفقر زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين واولاد اولاده و

مطلبت
للقاضي اقامة
قيم على الوقف
بغية ناطرة
المنسوب من جهة
السلطان
بل وله من جهة
الوقف

مطلبت
للقاضي ان ينصب
ميا شرا لغاية
الوقف باجرة حش
قاب الناظر

مطلبت
وقف جارية
على مصالح
المسجد
فا حش
بعد موته

مطلبت
لا تقضي القيمة
باعتراض كل طبقة

اجاب نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل احد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم
 لا بقطع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرة الجميع من نسل ابني وبنت ابن ابن
 ابن الواقف بموت احد بعد موته عفيفتها بنى تقي الدين قد غلوا في قول الواقف ومن القطع سائر
 الواقفين من الذكور الى قوله ثم على اولادهم ثم على نسلهم وان سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم
 وما بنى الا الانثى ونسل الانثى والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهم ونسلهم ان سفل فدخلهم
 تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب ثم وشرط من توفي عن اولاد اولاد اولاد عاد
 ما كان عليه على ولد الخ ومن لا فعل اهل درجته فرجعت الى مسألة السبكي المأخوذة من
 مسألة الخصاص ونقض القسمة بانقراض كل طبقة فيها والكلام فيها مقرر مشهور وانما
 ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات من اهل طبقة كلشوم وهم عائشة بنت عفيف
 وبنت احمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وفخر الدين وركبا وعائدة
 ومحمد بن بنت احمد وبنت بنت احمد واربعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يقسم ربع الوقف على
 اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما انثى اثني عشر سهما انثى خمس وركبا وعائدة
 اسهم لكل واحد سهم سهم فله جملة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ انتقل نصيبه لاس
 وبنته اخماسا لكل ذكر منها خمس وانثى خمس وبموت فخر الدين انتقل نصيبه لابنه
 انصافا لكل واحد منهما نصيبه وبموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه الى بنتيه انصافا لكل
 والباقيون من اهل الطبقة وهم ركبنا وعائدة وبنت بنت احمد واربعة ومؤمنة باقون على اسما
 تركوا سهما من اثني عشر سهما ولعائدة سهم منها ولبنت بنت احمد سهم منها ولزمنة سهم
 منها وراعي وصف الحاجة وكذلك تفصيل المذكور واشتراط الترتيب في الاصل مع فخر الدين
 الفرع مما لا ضل بموته لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله
 سئل في وقف حورية تكاير الذي بيد ناصره الذي هو واحد اولاد الظهور والمستحقين لهم
 المتصل بالقصة واحد بعد واحد الى الان انشاء الاخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
 وقعهما سوية على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده وهم احمد وليلى ومضى وحلب وبنت
 الروم اولاد محمد وتحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم ثم على انسا لهم ذكورا واناثا من اولاد الظهور خاصة
 دون اولاد البطون يستمر الى الانسان ما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة العينة
 وقد كان اولاد البطون يتناولون من ربع الوقف ويتباركون اولاد الظهور فيه متمسكين
 بصورة نقلت من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن مئتين
 سنة ليس فيها قوله من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حذفا فيها الكاتب
 سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية

مطلبت
 لعمول بنيت
 عرف الاصل
 لتعمل القضا
 ايمان ابري
 مستحقين

بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي هو احوال اولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى
الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد البطون بانتهج بالشرط المذكور بعد ثبوت اديبها
شرعيا بعد اعتبارها واجب اعتبارها شرعا ثم ادعى بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم
الشرعي لدى قاض اخر على الناظر المزبور استحقاقا في الربع فمنعه الحاكم الشرعي الثاني ايضا
وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل المشرح اعلاه لاديه منع شرعيا بعد
اعتبارها واجب اعتبارها فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصيل المتصل بالقضاة واحدا
بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الثاني عن الشبهة ام الصورة المنقولة من السجل الخالية
عن الثبوت المترجح فيها سهوا الكاتب وسبق نظره على الوجه المشرح اجاب لا شبهة
في ان المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصيل المتصل بثبوت القضاء المحكوم الخالي
عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهوا الكاتب
بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى
الحاكم الشرعي وقضى به لا على وجه الخط والكتابة وكل يحمل متشابه والله اعلم ^{سئل فيما}
اذا كان كتاب وقف على ذرية مستحلا في سجل القاضى المصنوع في صناديق القضاة عن اولاد
الايدي وثم طبق السجل بصورة في يد رجل من الذرية وكذا بالوقف تحت يد زيد من الذرية بتحكم
كونه ناظر على الوقف لنقل اليه ممن كان قبله من النظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة
من يجوز زيادة كلمة او تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل ما ذكر
عليه خطأ القاضى بثبوت عنده فهل ينبغي ان يقدم العمل بالسجل والصورة التي تطابقه على العمل
بالكتاب الموصوف بما ذكر اعلاه بعد ان يظهر للمتقاضى لذلك اجاب نقل في التنازع خائفة عن
وقف الخائف ان الاوقاف التي تقادم امرها وماتت لشهود الذين يشهدون عليها فما كان
مرسوما في دواوين القضاة وهي في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استمسكا
اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من
انبت حقا حكم له به امره فمقتضاها ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه وطلقة
لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلا الا بالبرهان الشرعي والله اعلم ^{سئل}
في طاحنة موقوفة وقفا شرعيا اجرا فلها قراطين منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل
عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطاينا لدى قاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة
ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم اقتضاها الاجارة بموت المتواجرين واولادها
فوضع المستأجر يد عليهما مائة سنين ومات الاجر ثم المستأجر عن ولد يرمجد وعلق فوضعها
ايديهما عليهما وركبهما دين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل وتقي فاجر محمد بعد
موت اخيه علقه وانحصار ارثه فيه التبرطين لاسماعيل وتقي بعقد وصيهما لهما بقيته سني الاجارة

مطالعة
يعمل في اوراق
المتقادم على
ما قد بالسجل
لاجتباب الوقف

مطالعة
امر ناظر الوقف
قد اطلق في
طاحنة لرجل
تسعين سنة
في عشرة عقود
حكم به حنبلي
وبعد ان فسخ
الاجارة بموت
المتواجرين

فوضع الوصي يده عليهما لليتيمين ففشا ولا طاعة القيراطين مدة سنين فما الحكم في ذلك كله
 اجاب الاجابة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تقع
 في الوقف ولكنهما في المشاع وهي لا تقع في الوقف ولا في الملك وتجب اجرة المثل على كل من وقع
 به على المشتاجر بقدر مدته وقد تقرر ان الاجارة تنسخ بموت العاقدين او احدهما حيث
 عقد ما العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة ففى قد انفسخت بموت المشتاجر لانه عقد ما
 لنفسه وحكم الحبلى بعدم انتساخها بعد موت المتواجرين او احدهما لا يفيد فائدة القضاء
 لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعى بخصوصه ولا يتصور حال حي المتوا^{جرين}
 فكيف يحكم بعدم الانتساخ بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوى
 صحيحة فينصب الحكم عليها لدفع الخصومة بين المتدعين فيما ادعى وحين حكم الحبلى بعدم
 الانتساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء
 ومن المقرر ان الامور واقف تجب فيها اجرة المثل بالغة ما بلغت وتجب الافتاء بكل ما هو واقع للوقف
 صيانة له حتى مخرجها بان منافع الغصص مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله اعلم سئل
 اذا اشترى اخوان مخرج ومكانا معيتا بثمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور
 مدة والان يدعى المشتريان ان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع
 المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعى ام لا اجاب نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف
 ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فخاصمان ويثبتان الوقفية فاذا ثبتا
 ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى الجنيس
 ادعى مسترئ ارض على بائعه ان هذه الارض موقوفة وقد بعتهما متى ابها البائع بغير حق قال في الرد
 له هذه الخاصة يعنى مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
 فخاصم ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتريان الثمن من بائعه
 وقال فيها ايضا ناقلا عن النسفية سئل عن اشترى من اخرا ارضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه
 الارض وقف على كذا وقد بعث ما ليس لك ببعده وقبضت الثمن متى بغير حق فعليك ان ترد الثمن
 على كل الخاصمة وهل له ان يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهما متى انها ارض وقف كذا
 وليس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تقع الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخصم
 المتولى في ذلك وان لم يكن لما متول ينصب القاضي رجلا يخصم فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان
 البيع فيسترد المشتريان الثمن المؤدى الى البائع اهر وفي جماع القصورين في الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الجمع
 وينقض البيع له يعنى على بائعه ان كان هو المتولى وفي الحاوى الزاهدى قل خج للقاضي عبد الجبار
 النجدي اشترى ارضا وتصرف فيها سنين ثم اقام بيعة على ان فيها كردة مسجلة فله ان يسترد

مطلبت
 تسمع دعوى
 المشتري ان
 البيع وقف
 والمقصود مع
 المتولى ان كان
 والا ينصب
 القاضي متوليا

من الكردة قال وفي ط الحرج ليس المخاضة في المسئلة اليد يعني الى المشتري مع البائع
حيث لم يكن متوليا انما هي متولى الوقف وان لم يكن له متول نصيبا لقاضي متوليا حتى يخافهم
فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يشترط الثمن وجواب المجندي مستقيم على قول الفقيه ابو

جعفر وابي الليث والصبر والمشهد بان دعواه وان لم تصح اي على غير المتولي للتناقص لكن
بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اهـ وفي الجاد

جل باع ارضا ثم قال ان كنت وفقتها ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له ان يكلفه
ما لو اقام البيعة تقبل كما لو شهد واعلى عتق الامة من غير دعوى لامة تقبل فكذا للامه

تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على محمد
كذا وفي الحاوي قال تقبل البيعة وينقض البيع عند الفقيه ابى جعفر قال الفقيه ابو الليث

وبه فاخذاه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكر والله اعلم سئل فيما اذا باع
جماعة لايون جميع مكان معلوم ببناء على ابناء جاري في ملكنا البائعين بثمان مائة مقيوض

وعمل المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به
لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم

بقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا اجاب لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن
لمؤدى الى ابا نوح صرح به غالب علما لنا واما الرجوع بقيمة العمارة فلها ان يرجع بقيمة

ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه لها قال في المجتبى اشترى دارا ويحبسها او طين سطوحها
ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع بقيمة ما يمكنه ان يهدمه

ويسلمه له اهـ وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للنظر في ملكه اي برضى البائع كما صرح
به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بهما للوقف فان لم يرض البائع

فهو المضاعف لمانه فليترتب الى خلاصه واذا ترص عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتنازعين
في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله اعلم سئل فيما اذا اشترى لغوان من جماعة

جميع مكان معلوم بثمان مائة مقيوض لدى حاكم شرعي حتى يوجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة
لمرقومة حاكم شرعي ما لكي وحكم الحاكم الما لكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للثمن ملك

ووقف مالم يكن للمشتري عالما بالا استحقاق للغنحين العقد على قاءة مذهبه الشريف
يكتب بذلك حجة والان ظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطلب البائع للوقف المشتريان

لمزبورين باجرة مثل المبيع في مدة نضرة فما فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى ان ينادي بحكم الحاكم الما لكي
باسقاط الغلة المرقومة ام لا اجاب لا يسوغ للحاكم الحنفى ان ينادي بحكم الحاكم الما لكي في ذلك

اجدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالمحرقة بل المقتضى به عندنا انه لا يكون قضاء
على الناس كافة بخلاف المحرقة فانه يكون على الناس كافة وللتكلم على الوقف ان يطالب المشتريين

مطلب
رجل باع ارضا
ثم ادعى ان
سنت وقفها

مطلب
اشترى شيئا
وعمره عارة
جديدة ثم ظهر
ان المكان المرقوم
فا راد الرجوع
بالعجارة له

مطلب
اذا اشترى فاكهة
بانه لا يبيع
المشتري فاكهة
ان ظهر مستحقا
المبيع ولم يبع
ذلك لا ينفذ
تخلف المظهر
وقف وعلى
المشتري حجة
المثل

المزبورين باجزة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف والبر
 هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على ساير الناس كافة وقد اشترطوا
 لتفاد الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فجتري فيه خصومة صحيحة عند القاضي
 من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم يجز فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم
 على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بان يفتى بكل ما هو واقع
 للوقف فيما اختلفت العلماء فيه وكذا صرح غير واحد من علماءنا باختيار الانفع والا
 للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله اعلم سئل في جهات معلومة يشترك
 فيها اثنان في اربع سنوات والمأخر بها شرها واحد فقبض جميع معلومها وخبر
 الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب بالبا
 عنه يقوم مقامه ام لا اجاب بسبب ليس له ذلك والمالة هذه وقد ذكر ابن وهبان
 ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما الغزل فبايالك بغيرهما والله اعلم سئل
 في وقف صورته انشا الوقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 لصلبه الموجودين الا ان وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وائمة الرحم وائمة الايم
 المشمولون الان بحجره ولا يات نفقة القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سجد لله تعالى
 له من الاولاد يتقسم ربع ذلك بينهم بالنفقة الشرعية فثمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين
 ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم وورثتهم وسلم
 وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين بحج الطبقة العليا الطبقة
 السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد او ولد ولد عاد نصيبه لولد
 او ولد ولد او اسفل من ذلك ذكر اكان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير
 ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك ذكر اكان او انثى عاد نصيبه الى من هو في درجة وذو
 صبقته فان لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجة وذو طبقته عاد
 نصيبه الى اقرب الموجودين الى الوقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون
 ايما فان كانت ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكنى لا الاسكان فان تابت
 عاد استحقاقها فاذا انقرض المذكور من اولاد درجة ذلك كله وقفا على بناته الموجودات
 حين ذاك ان كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطلون ثم على اولادهم
 واولاد اولادهم بطن بعد بطن ابا داما واما دائما متتابعوا الى ان يرث الله الارض
 عليها وهو خير الوارثين انقرضت الامات من اولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل
 وشروين وشرف الدين وهم ابناء ابناء الواقف مات خليل عن محمد جابي ثم مات شرف
 الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن بنته نور الهدى ثم مات القاضي محمد

مطلب
 اثنان يشتركان
 في جهات معلومة
 فقبض احداهما
 جميع معلومها
 فخير الشريك
 وطلب ما يخصه
 سئل في
 نقص النسبة

ابن شرف الدين اخو فاطمة وصفيته عن غير ولد ثم مات محمد بن جليل بن خليل عن ثلاث بنات
وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
بنت محمد بن جليل بن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما الحمد ومجد
وبنتين بدرة وصفيته فكيف يقسم الوقف بين الموجودين اجاب لصفيته بنت
شرف الدين اربعة قاريط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنت نور الهدى
بنت شروين خمسة قاريط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاربعة بنت
محمد اربعة قاريط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولاحمد بن
فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولاخته محمد مثله ولاختها صفيته اربعة اخماس
قيراط ولاختهم بدرة مثلها وذلك لتقص القسمة بموت شروين لانقراض درجته ومنها
على سبعة اشهم لان فيها ذكراين وثلاث ناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل
طبقته الموجودين وقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الفريضة الشرعية في ذلك
وموت محمد بن جليل استحق سهمه بناته الثلاث وفوت نور الهدى استحق سهمها بناتها
وموت عائشة بنت محمد بن جليل استحق سهمها اختها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
لانهن اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها اولادها محمد والحمد وصفيته وبدرة
بقوله اولاد اولادهم باليم وبه يتقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض البطن
الذي ولنا البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفيته فلوانقرضت بموتها نقصنا القسمة
وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهم من يموت لبنه الى ان ينقرض
وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه
من الحساب والله اعلم سئل في ارض الوقف القراج اذا استحكمت باجرة المثل
لا تخاذها دار ابعاد ان ثبتت اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم شرع واتخذ دارا وانتقلت
من مالك الى مالك والان ناظر الوقف بنزع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعي انها
بغير فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بحجده قوله ام لا وما حكم الارض المحتكرة لاجب
لا يقبل بحجده قول الناظر ان هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب العار
لان يترك الزيادة كما هو ظاهر وليس للناظر نقض البناء بحجده دعواه انها دون اجرة
المثل ومسئلة الاحتكار صرح بها صاحب الجرم ومنه الخفاء وهي في اوقاف الخصاص
وكثير من الكتب المتبرع قالوا ان كانت العمارة اذا رفعت منها لا يستاجر باكثر مما
تقرر تترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستأجر بالاكثر
ورضى به فهو اولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لم يلحق
الارض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع

مطلب
لا نقض البناء
من الارض
المستحقة بحجده
قول الناظر انها
مستحقة بغير
فاحش

مطلب
الارض المستحقة
ان كان بحجده
لورفع البناء
منها لا يترتب
بالاكثر منه
في يد صاحب البناء
وان كانت

والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا في شمل مسئلة الاحتكار فالواجب في كل
ذلك على القضاة النظر من الجهتين جمعاً بين الجانبيين بما لا يضر فيه ولا يثمن والله اعلم
مسئل فيما اذا احتكرناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نزل
مكافئاً لبايعه باجرة هي اجرة المثل حين ذلك وامضاء قاض اخر وعمره وتكلف عليه
جملة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقت نقض بئانه
ام ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف
اسباب قد افترق كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبيين جانباً للوقف بدفع اجرة
المثل خصوصاً اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وما
مالك البناء لعدم اضراره بنقض بئانه وقد قال في القنية استأجر ارضاً وقتاً وغير
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك
ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا يعلم مسئلة الارض
المحتكرة وهي منتولة ايضاً في اوقاف الخصاص اه والله اعلم مسئلة في ناظر وقف
احتكره الكبير ارض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شجر
معلوم تسع سنين بالتقص من اجرة المثل بقصاً فاحشاً اذ اجرة مثلاً اضعاف ما عقد
عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد ان غرس المحتكر غراساً ورفع الغار
الامر الى قاض شافعي المذهب فامضاء شافعي المذهب في وجه امية المزيل بعد عزله
وتراجع الناظر الجديد مع الغارس لدى قاض حنبلي فامضاء ايضاً لعدم اقامة البيعة
على العبن الفاحش الذي ادعاه المتولي الجديد اذ اقام بيعة شرعية لدى قاض شرعي
ان الاحتكار وقع بالعبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعاً تقبل بيئته ويعمل بحسبها
ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي
والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجزع عن اقامة البيعة
على العبن الفاحش لا لاجاب اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتغابن الناس فيه
لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالغة ما بلغت نظر للوقف
بال تسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يعني بالضم ان في نصب عتار
الوقف ونصب منافعه وكذا بكل ما هو اتفق للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا
بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد
هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبره ان الاتصالات والتنازلات
في زماننا المجردة عن دعاوى يعني الصحيحة ليست حكماً وصرحوا ايضاً بانه كما يصح الدفع
يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة

مطلب
في حكم الارض
المحتكرة اذا مات
الناظر والمستحكر
وارث المستحكر
نقض البناء

مطلب
الاحتكار بالعين
الفاحش غير
صحيح ولو امتنع
حاكم براه

يصح بعد ما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المحكم
ان الدفع اذ ابرهن عليه بعد الحكم يقبل وسقط الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك
وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارياب في قبول بينة المتولي الجديد بالغبن الفاضل
وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاضل الذي
تأباه اقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم اهل الجرافة
عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمان ويرضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله اعلم سئل فيما اذا مات المحتكر فنتا اول من له
التكلم على المكان المحتكر من وراثته ما عليه من المحر هل ينقض على العصبة ولا ينسخ العقد لا
اجاب اذا بنى او غرس في الارض المحتركة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لما قبل البناء والقرير
ومضت مدة الاجارة فله ان يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو انى الموقوف عليهم
الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماء اذ لمات المحكر او المحتكر فلو ارثه الاستيلاء
لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا تؤجر باكثر منه ولو حصل ضرر مما اوقع
الضرر بان كان المستأجر او وارثه مغلسا او سبيءا المعاملة او متغلبا يخشى منه او غير ذلك
من انواع الضرر يجبان لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضي خان صراحة بذلك في مواضع شتى
وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في واقف وقف وقفنا على جهة بروجين
له عشرة انفار كل نفار اسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبطلهم بغيرهم
او يشرك غيرهم معهم او يزيد عليهم مخالفا لشرطه الواقف ام لا اجاب لا يجوز لاحد
ان يفعل شيئا مخالفا لشرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل
والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا يبيح فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق
يصح ان يكون التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف على اتباع شرطه
لاننا اوصى بمملكه وقال علما او نانا قاطبة ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل
عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصا او ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصروفة
بها فانها كثيرة والله اعلم سئل في رجل اراد ان يجعل بيت شعر مسجدا ويقيم فيه مؤذنا
واماما فهل اذا جعله مسجدا بنيتة ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة
الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني
مسجدا الى اخره ام لا اجاب لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه
ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علما وانا
قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تمام لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا

مطلب
اذا مضت
مدة اجارة
المحتكر فله ان
يستبقى الارض
باجرة المثل
ولو انى الموقوف
عليه

مطلب
وقف وقفنا على
جهة بروجين
انقار الا يجوز
تبدلهم
ولا الزيادة
عليهم ولا اشراك
غيرهم معهم

مطلب
لو اراد رجل
ان يجعل بيت
شعر مسجدا
لا يصير مسجدا

ان المسجد المحذ للصلاة الجازاة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد ام لا مع كونه
 غير منقول ولا من شرطه التأسيس وهو معقود من بيت التمس واما حصول ثواب ما لم يخط
 ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم احذ لاحكام المساجد
 فلا ينبغي ان يمنع من هم به لاجل ذلك والله اعلم **سئل** في دى يد على محمد وديعه ملكا
 ارثا عن والد وان والده وارثه عن فلانة بنت عمه عصيته ويدعيه باطرو وقف خارج
 امره وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة واولادها وذريتها ثم وثم وابنته بالوجه الشرعي
 وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليدان من جملة ذريتها ولدا مستحقا في الوقف وان فلان
 ابن فلان الى ان وصل الى فلانة المرقوب عليها هل يعمل بغير دعواه ام لا ما لم تقم بينة على
 مزكاه على ما ادعاه اجاب لا يعمل بغير دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم
 يستحق به في الوقف ومن لم يعلم المقر ان شهادة غير العدل باجماع العلماء لا تقبل والله اعلم
سئل في رجل وقف على اولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين
 وبنت واحدة الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل
 في الوقف اجاب لا مدخل له ما لم يثبت انه من نوافل الوقف وقبصر حوايا نوافل اوقف على
 اولاده واولاد اولاده يصير في اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصير في
 الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل خلافا لاسم كل فرد
 فانه يستمر ذكر ثلاثة بطون حتى يصير في النوافل ما تناسلوا والله اعلم **سئل** في ارض
 وقف كان تخصص فيها كرا دار اشبار فميتون وعين يعدها ناظر لوقف كل سنة فيما دخل
 كل شجرة قدر ما معلوما وقد فئت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار فميتون والناظر يطلب
 ان ياخذ المقدار الذي كان ياخذ على عدد الاشجار التي فئت وبأبي صاحب الكرا دار عن ذلك
 وهو يصير في الارض بما له من حق الاستغناء بسبب الكرا دار المذكور بالزرع المستوى
 والعصبي وعرفا هل تلك الجهة قاطبة ان يزرع الارض حتى تحصى معلومة من الخارج وهل
 عليه ان يزرع تلك الحصة المرسومة في مثله أو كرا المثل الارض ام العدد الذي كان يدعهم
 حال وجود الدوالي اجاب اما لاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد
 فئت فلا قائل به شرعا واما اخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعيينت وليست له
 هي على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالمتولى بما هو انفع لجهة الوقف ان رأى
 اخذ الحصة انفع اجدها وان رأى اخذ شجرة مثلا دراهم انفع اخذها وقبصر حوايا
 دفع ارض الوقف مزارعة وفي قاضيخان ارض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالصفة
 او بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي البلد فاستأجر رجل من هذه الحاكم هذه الارض سنة
 لدرهم معلومة على ادرنك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج فان بعضهم

مطلب
 محدود في يد
 دى به يدعيه
 ارثا وادعى ان
 وقف على ابنته
 فادعى ذواليدان
 ابن فلان

ان ياخذ حصصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان فاضلي البلدة ان كان جعل
المتولي متوليا قبل تقليد الحكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم
في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد خرج
الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها وتجعل وجودها كعدمها فبني زرعها
المستأجر يصير كان المتولي دفعها من اربعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
للمتولي ان ياخذ ذلك من الخارج فبالله علم سبيل فيما اذا استأجر زيد من متولي وقف
ارضها وماء للوقف باجرة المثل واذن المتولي للمستأجر بالغراس في الارض والماء يسقى
الغراس على شرط ان يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس
فما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المسبأجر واستأجر من المتولي اجارة جديدة
واذن له بالغراس منها اراد ولخار وقف المستأجر حصصة النصف من الغراس لاولاده
ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجد للوقف
المذكور متولي يستأجر منه ويستأذنه منه بالغراس باجرة المثل فاشترى غراس جديد
مستجيبا بغير مستجد فماده غير وزاد زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء
فاجره المتولي فربل يسوع للمتولي ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء لغير ذى اليد
الزود الفاحش عن اجرة المثل لا اجاب كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد
على الوجه المشروح والاجارة الثانية وبها الاجارة من عمر وفاسد ام الاولى فلعدم ضرب مئة
بمعلومة بل هو شرط في الجارية ان يجعل دفع الى رجل ارضا مئة معلومة على ان يغرس المدفع
اليه فيها غراسا وعلى ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا هو مثله في كثير من الكتب
فتصرحه بعضهم بغير المدة صريح في فساد ما بعده ووجه فساد ما بذلك انه ليس لادراك الثمار
والجمال مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم يبلغ الثمر على ان يصح اخراجه كان بينهما ففسد
ان لم يذكر اعيان معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال واما الثانية
فانها اجارة نصف الغراس لكل الثمرة وقد صرح بان اجارة الثمرة والكرم باجر على ان يكون الثمر
له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين ففسد كما استيجار بقر لشرب لبنها فاذا عرف ذلك
عرف منه انه لا يجوز كل منهما وليجمع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالحاشية والتاخرانية
وشرح الدرر ومخ الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله علم سبيل
في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية وحجة قاض بها منازعة في استحقاق
بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف وهو مائة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده
وعلى اولاد اولاده ونسأله التوكير في الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على اولاده
واولاد اولاده وذكره بالواو وصورة ما كتب في الحجة ببيان الدعوى من وكلها ان الاجارة

مطلبت
استأجر من زيد
الوقف ارضا
وماء ليغرس
ويكون نصف
الغراس من
الوقف والماء
من غير وقف
مدة ثمانين
واستأجر زيد
غراس الوقف
والارض والماء
بزيادة فاحش
فكل من الاجارة
فانجدة

مطلبت
الجمعة بما تفرقة
طالما التفت
لا ما يوجد
الخطوط

مردودات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكره كتابا لولاية التي صورنها وقف على نفسه
ثم إلى أولاده وأولاد أولاده ذكره بخلاف الواو فيها بموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
أن الإناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي
مكتوب فيها وذكره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه له بسبب الكتاب الدال عليه
الرجعة المذكورة التي حذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مثبتة بخلاف كتابا لولاية
أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيعة الشرعية لا بمجرد هذه الكواعد والخطوط التي
أجاب العبرة لما تقوم البيعة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواعد فإذا ظلت
البيعة على كتاب الوقف وثبت مضمونها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور
وكذلك لو قامت البيعة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السافطة الواو لكونه قد
لازما فيختلف الاستحقاق بعده وأما مع الواو التي الأصل فيها العطف لذى الأصل
فيه المغايرة لو ثبت بالبيعة وحكم بدخولها حاكم براه نفذ أو بعده نفذ إذ التوفرت شروط
الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وأذ لم تقم على واحدة من الصور بيعة يرجع إلى مجرد النقل
إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكومية فمن كان ذا يد كان القول قول مدعيه
والله أعلم مسئل في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده محمد وموسى وعلى ابني الخير ثم بعد
كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم
ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنتقطع مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات محمد عن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جدّه وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن
اسمه حسن مات أبوه في حياة جدّه طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانقر عوض
فخذنا منسوبا إلى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكرم ثم مات على عن ابنة حسين
وحليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي
وعن ابن ابن اسمه فخر الدين مات أبوه في حياة جدّه ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالمرجود الآن من نسل الواقف حسن وكرم ابنا موسى بن الواقف
ونور الدين بن أبي الخير بن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين ابنه
ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف وفخر الدين
ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف لأب يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن
ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن
وكرم ابنا موسى بن الواقف ربع أيهما بينهما مساوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ربع أيهما
فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي ابنا ابن الواقف ربع جدهم يقسم
بينهم أرباعا على قدر رؤسهم ويجوز فخر الدين ومصطفى وحسين ابنه ابن ابن الواقف لنزول

مطلب
وقف على نفسه
ثم على أولاده
وسببهم
بعد كل منهم على
أولاده والمرجود
الآن متساوون
في الدرجة

رتبتهم عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي اعلى من رتبتهم والعلة فيما ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاربعة كان له ليس معه غيره في اولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموما للاجتماع دون الانفراد وهي مسئلة من دخل هذا الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف ما لكل واحد من الاربعة بنين لاولاده يستقل به الواحد والاثنان فازيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم استراط صرف نصيب من مات لولده والا مرفى ذلك ظاهر بين لا اعتبار عليه والله اعلم **سئل في امرأة استعطت حقها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يسقط ام لا** اجاب لا يصح اسقاطها قال في الخانية في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك امر هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كمثل الشارح فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام عجيب ان يحذروا الله علم سئل في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور ثم على انسائه اهلها ما عاشوا على ان انثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واد تزوجت سقط حقها من الوقف بحري الحال على ذلك ابدى الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل اخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها ان يبدأ بعمارته وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبقي اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له امرأة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى او الاستغلال كيف يكون الحال لاسباب اما الصرف الان لغته فهي باسرها لا ينته للترتيب المستفاد به ثم ولم يستثن بقوله غير ان مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعلم فلا شئ لاولاد البنين مع ولدا الصلب ذكر كان او انثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لاحقيقة الجمع اذا الواحد ينفر دبرا اذا انفرد فتكون القالة كلها لها لانها من اولاده لصلبه وهم من اولاد الملة فنجبتهم بعلود رجتهم عليهم كما هو ظاهر لا اعتبار عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلا لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه فحاله سوى الاجر والسكنى بها لا يقرر

مطلب
اذا استحققت
حقه بعض
الموقوف عليه
لا يسقط
المستحق
المدرسة

مطلب
وقف على نف
ثم على اولاده
الذكور والاثنا
بشرط الرملة
والحاجة ولم
يوجد الابنت
الواقف ار

مطلب
اذا طاق
الواقف
فوقه

قال شارحه ابن التتمة مسألة البيت من الخنيس والحاسي وقف منزلا على ولديه واولادهم
ابناء ماتوا فاداد السكني ليس لها حق في السكني لان حقها في الغلة اهو وفي الخاتبة دار
موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابن جعفر رحمه
الله واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار للموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكني
لما حارنا السكني للموقوف عليه لانه يكون مستأجر سكني دار له حتى السكني فيها وذلك
باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكني الدار منزلة الاجنبي اهو فتحصل من ذلك
ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد
الواقف مادامت حية والله اعلم سئل فبين وقف وقف فوض بظهوره لشخص في الوقف
ثم الناظر بعد ان اوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولدا الناظر المذكور لحق من غير ام لا وهل
فقد رعدم الوصية يجوز نصب الناظر اجنبيا مع وجود من يصلح من ولدا الواقف واقرانه
ام لا اجاب بقوله قال في التتارخانية نقلا عن السراجية وان ما دال التيم بعد ما مات
الواقف فان كان التيم قد اوصى الى غير فوصيته بمنزلة اهو ومثله في الجزائية وفي الغير
اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره وشرط في المجتبى ان لا يكون
المتولى اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى لا ينصب القاضي اهو ومثله في كثير من الكتب
حتى قال في الخاتبة والظهيرية وغيرها والعبارة للخاتبة ولوان الواقف جعل رجلا متوليا
وشرط انه ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصى الى غير دكان هذا الشرط اهو والفقيه يفرق
من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصي الناظر المذكور اذ التنصيص على جواز
الشرط يدفع توهم بطلان عليه بعدم الجواز كما يدريه من اكثر من معاشره فناشرا بكاره
اذ مثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثر نقلها ورواها بينهم حتى كانوا مقررة
في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بل كما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك
فان كتب المذهب طائفة بها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولدا الواقف واهل بيته فانهم حرموا
قاطبة بانه لا يجوز الناظر من الاجانب مادام يوجد من ولدا الواقف واهل بيته من يصلح
لذلك قالوا اما لانه اشق اولان من قبيل الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان اقام
اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم
سئل في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها مستأجر الحاكورة رجل اجارة لظوله اوصى
غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار اخرى في بلدة اخرى استبدلها لشرعيا الذي نائب
الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة فساد الاستبدال
دعواه الفساد مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا فصح دعواه فساد الاستبدال
وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة ام لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة

مطلب
الناظر الذي من
جهة الواقف
انه يوصى بالنظر
لده ان لم
ينصب القاضي
ما غلظ

مطلب
دار موقوفة مع
حاكورة استأجر
رجل الحاكورة
طائفة طويلة
فغلب عام ففقد
استبدل الدار
والحاكورة قالوا
بابطال الاستبدال

بحيث يكون البديل والمبديل في بلدة واحدة ام لا اجاب لا تصح دعواه فساد البديل
بسبب كونه مستأجرا للمأكورة المذكورة لانه لا يمتنع له في نفس الدار لارقبه ولا منفعة -
انما حقه على نقدي رخصة الاجارة في منعة المأكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في بلدة
الدار وهو اجنبي عنها وعلى تقدير ان الدار والمأكورة معا في اجارة لا يملك فسخ البيع قال
في الحاشية ولو أخرج من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان اراد المستأجر
ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ قال بعده قبيل الكلام على اجلة
الطويلة الاثر اذا باع المستأجر فارد المستأجر ان يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه
والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ هذا ولو قد رنا ان له الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا يملك
الا في المأكورة لا غير المأكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين ملك
ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو ظاهر من ان يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار ببيعها
ولا نظيره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصح حقه بما يدعي بطلان الاستبدال في الدار
ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فممنوع من المسائل المشهورة
ومن جملة من نشر عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر
ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصهاينة لجر ثلاثين عقدا كل عقد عقبه الاخر والضيعة وقد
فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في التنازل اختلاف المشايخ وقول المفند والى
واختار الفقيه ابو الليث انه لا تصح الإجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اهـ يعني من دعوى
الملك فيها خصم ومها في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك
الملوك ابى اعاد الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

افتي ببطلان الاجارة معسر من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك افتي للتدين حسبة كي لا اكون بما احرز خلاصاً

ثم قال المختار انه لا يصح وافتي جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وانا افتي كذلك واما استدلال
اتحاد البلدة فلا قال به وصريح كلام هلال والنفهاف وفاخي خان وغيرهم بخلافه في اي بلد شاء
حيث كان اكثر ثلثة وبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة واما قولهم في صنع احسن وقولهم انما يجوز
اذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فنحن الاحسنية والخييرية
فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة المترجم على المسئلة باحتمال الخراب
فادون للمحتلين لثقله الرعيان فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتملان الخراب على المحتلين -
الذين اسداهم القلة الرغبة تحتل الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كعمر وغيرها -
وعليك ان تسأمل في قوله او تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذه اصرح في انه اذ كانت

مطلبت
الاجارة الطويلة
غير صحيحة ولو
بعقود

مطلبت
لا بشرط الصحة
الاستبدال
اتحاد البلد
والحالة

مطلب
في تقاضي النسبة

الشريف ماتت الزوجة المذكورة لاعن ولدها هل يصرف نصيبها بالمصانع الصخرة الشريفة
ام لا اجاب لا يصرف نصيبها الى الصخرة الشريفة لان النصرف لها مشروط
بانقراض نسليها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللتاضي صرفة للبالغ
وذريته لاسيما اذا كانوا اقرب الينا غرضه والله علم سئل من دمشق فيما اذا
انشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على اولاده لئلا
الموجودين يومئذ وهم محمد بن العابدين وصالح الدين يوسف وامهاني بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه
من الاولاد الذكور والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند
انفراجه وبشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجرى ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك
لهم في ذلك ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة
دون الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على اولاد اولادهم
نظير ذلك ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على ان
من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد او ولد
او عقب عاد نصيبه من ذلك لولد او ولد ولد او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في ذريته وذوي
طبقة من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور
وترك ولداً او ولداً واسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان كان
حيّاً وقام في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وانسابهم
واعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم
بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد البنات واولاد
اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد المرحوم واقف
ولي الدين محمد بن المرحوم الحجازي بن العابدين عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف
المشار اليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسبهم وعقبهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين اعلاه وبجلا لانقراض على جهة بر متصلة فانقراض اولاد الذكور وان
الوقف الى اولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف
الى ذرية ولي الدين سبط ولداً الواقف المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولي بن
المذكور بعضهم اعلا طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون
اهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد
اهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط

اسير اعلاه بل قال على الترتيب المعين اعلاه فقط احاب جميع ما راعى واولاد الواقف
 من جهة الامل وعده دون فرع غيره راعى في اولاد المرحوم القاصي ولي الدين لان ذلك باطل
 في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا يدعى التفضل الموقوف قد لا يجرى
 منها على الاستواء في الحكم حكم الغريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت شرطه ان
 الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يشترط احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع اصوله لان
 اشتقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او ولد ولده ولا يخفى
 عن فوقه ومن مات لاعم ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقضي القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدة ولان
 عن التفاضل الفاضل في الافضل فاقرهم والله اعلم سئل منها ايضا فيما اذا كانت
 مدرسة لها مدرسين ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مستقات وغير جاور من حصة ذلك
 دارمات الساكن فيها اذهب زيد فطلبها من ساكني البلدة فاسكنه اياها مع ان المدرسة لم تكن
 خاصا به بل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع موقعه وتكرمه الاخرى في جميع ما ينفق
 واذا جرى فيها بناء يكون غير محترما لا اجاب لا يكون واقعا موقفا مع المتولي الخاص
 فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولاية الخاصة لزيد
 من الولاية العامة وقد فرع عليها في الاستباه والنظر في وعام جعلتها ما هو صريح في المثل
 فالاول على هذا لا يمكن القاصي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوصا من قبله
 وفي الخبر في تناه سرحه للكثر في قوله وان جعل الواقف علة الوقف لنفسه ولاية القاد
 متأخرة عن المشروط له عن وصيته وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والواقف
 حي فالراى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاصي فان كان الواقف ميتا فوصيته الى
 من القاصي وفيه شرط في المحتج بصحة نصب القاصي ان لا يكون المتولي اوصى به الى رجل بعد
 موته فان كان اوصى لا منصب القاصي وفيه نقلا عن التارخانية الوقف اذا كان على اريد
 معلوم من يصحى عنه دهر اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع رأى القاصي يصح اذا كان اوصى به
 القاصي ثم نقل عنها قائلا عن لعل المسجد ان اتفقوا على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد
 فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستادنا الا فضل ان ينصبوا متوليا
 ولا يعلم القاصي في رما سالما عرف من طبع القضاة في اموال الاوقاف اهو اقول نعم
 لقد نقل المتأخرون الطلح الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرون قد نظرنا من طبعهم ما هو خارج
 عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدور والمقر في غالب الكتب مسطر
 ان ما في الوقف نص من بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه وبه
 ما في ها ويرفع لولم يضر وان اضر فقد صحت ماله فليشترط الى خلاصه بالانتهاد وفي خبر

عطل
 اذ سكن حاكم
 البلدة شخص
 في دار الوقف
 يحل عليه الاجرة
 ما شاء ان لم
 يضر وان اضر
 تترتب

الكتب لناظر ملكه باقل القيمة من منزوعا وغير منزوع بمال الوقف منخ به في الاحتياض
والنظار وكثير من الكتب المستمرة والله اعلم مسئل في وقف مشروط فيه ان من مات عمر
ولد او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه له بعد ان رتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من
المستحقين للوقف ذكر اكان او انقضى عن ولد قبل انتفاض القسمة بانقراض درجته بصرف
نصيبه لولده ام لا اجاب نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات
الح مخصصا لقوله الطمعة العليا تجب السفل فنجب الاصل فرجه لا فرع غيره ويعطى نصيب
كل من مات جميعه لفرجه وتثبت له ان كذلك الى ان تنتقض الطبقة الاولى باسرها فتنتقض القسمة
وتقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان
تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى اعلم مسئل في رجل التزم لجهة
وقف بمارته ولجرا طعامه المشروط وايصال علوفات مرتزقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم
وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام لا يصح وهل اذا غضب غاصب
شيئا من ماله لوقف الذي تحت يده وكيل متوليه يضمه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال
اجاب لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنب خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه
التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو الالتزام ما لا يلزمه شرعا فيرد على عكسه
وما وقع عليه بغصب الغاصب من ماله لوقف لا يضمه الوكيل حيث لم يجده لدفعه عنه
من سبيل والمطلوب به هو الغاصب فغصب نفسه الفاجر فان اداه في الدنيا والاطول
به في الاخر والله اعلم مسئل في رقب اهل مات اخذ مستتيه عن اخ وابن بنت ابي ابن البنت
ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك ام لا اجاب ان كان للوقف كتاب في
ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه
اهله والا ينظر الى المجهود من ماله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان من اثبت بالبرهان حقا حكم له به
فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جرك لاهله
تنتقل اليه ظهورا يدا اولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة القوام
ولكن اقام بيعة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء
لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا
فقد عمل بالاستفاضة والاستيما رات العاديات المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الزمان
وان لم يوجد شيء من ذلك فنرى ادعى شيئا فغلبه ان يثبت بالبرهان والله اعلم مسئل في وقف
بايدي جماعة تلقوه عن ابائهم وابائهم عن اجدادهم وعليه عشر ثياب بيت المال هل لو كبل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من اهله بسبب ان عليه عشر ام لا وهل يكفلون الى بيعة

مطلوب
الترام العارة
تبرعا فلا يلزم
ولا يلزم وكيل
المتولي ما غصب
من يده

مطلوب
مات احد المتقين
من اخ وابن بنت
بنت ابي ابن البنت
استحقاق البيعة
لرنا ووجده
التحليل في البيع
والا يعمل بالمعهد
من ماله فيما سبق
والا قابلية

مطلوب
وقف بايدي جماعة
وعليه عشر ثياب
لو كبل بيت المال
اجارته

تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح لجواب ليس لو وكل بيت المال الجارية وكوبه
 عليه عشر لا يجوز لو وكل بيت المال الجارية لان علمنا انفسوا على وجوب العشر في الاراضي
 الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاحد الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه
 ذوو الالباب ولا يكلفون الى بيعة تشهد لهم بالوقف اذا المداقصى ما يستدل به وكذا
 لو ادعى ذو اليد الملك كان القول قوله فلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على
 جهة كذا ومما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان يكتفئ الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبيعة
 فان اليد مجرد ما كافية وهذا ايضا ظاهر لا مرية فيه والله اعلم سئل في وقف له ثلث
 وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا
 على لوازم الوقف وقبض شيئا يجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فاعلم
 الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى قولهم القول قول المتولى فيما صرحه وقبضه لجواب لا يجب
 ان يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة
 اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى الامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو
 ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب
 فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة بما لا يثبته او يغير ذلك
 من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين ما يشبه المتألفة لعلها
 ولا اعتداد به كونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس من دعوى الناطقة
 الخفيفة والله اعلم سئل في وقف ضروريه وقف على نفسه ثم من بعده على ولد له محمد
 واخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية ثم على اولاد
 المذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة
 العليا حتى السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد وان سفل
 كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد او ولد
 ولد مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وولد
 ولد ولد صلاح الدين هل صلاح الدين استحقاق مع عمه ام لا اجاب لا استحقاق
 لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم
 عن ولد او ولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا
 امين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلة عظيم
 واصطراب طويل مبني على ان المراد بالنصيب ما يعم المحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف
 مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد او ولد ولد والماصل ان محمد لا يختص بالاستحقاق
 ولا متى لا ين اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم سئل في ذلك

مطلب
 اذا صرف المتولى
 او قبض لا يجب
 ان يكون بمعرفة
 الكاتب الا اذا
 شرط الواقف ذلك

مطلب
 وقف على بعت
 ثم على ولده
 ثم مات احد الوالد
 من ابن في حياة
 ابيه

وقف وقفا على اولاده المرحومين وسماهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات
من المذكورين ولدا او ولد ولد فقصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد ولد فقصيبه
لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم وثم فاذا انقرضوا فهو على اقرع عياله
فاذا انقرضوا فعلى جبهة برعيتهم مات وانحصر الموقوف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال
عن ابنيه عبد النبي ومضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن
ولد بل عن ابن اخيه عبد النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم
وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربع الوقف عليهما اجاب يقسم ربع الوقف
عليهما انصافا لهذا النصف وللآخر نصفه لا ستوائهما في الدرجة وقد نص المحصاف في اوقاف
في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى تقضت القسمة وجعلناها على عدد
البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسي شيخ شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم تقضيها في صورة الواو وخصه بصورة
ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم واقول والعرض يصلح فخصه بها ولا شك ان عرضه التساوي
في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا عرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا
واعطاء الآخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بباله في ا قوله فافهم والله اعلم
سئل في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه المسكن في قاعة
معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها الى دار للوقف تساوي
اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرما واسكن معه وله بعائلته فهل له ذلك ام لا ولا
قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل او يلزم ولك ان اوليها من اجاب نعم يلزمه اجرة المثل
لذلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد شرطي الوقف والاجنبى واطلقوا
في سكن الموقوف نعم الناظر والشرط والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لنصرفهم
بانه بعد كالاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم وله شيء لانها على المتبوع
لا على التابع كما صرح به في محله والله اعلم سئل في وقف على من جملته اما كن معدة
اسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عند الى بعض الاماكن التي بها احد الموقوف
عليهم وخصصه وفتح بركوى وجد بيتا لم يكن في زمن الواقف وجد رانا ومجوزات
للزراعة وغيرها مما ليس ضروريها فهل يرجع بما صرفه على الوقف ام ليس له الرجوع وهل
اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمته ام لا اجاب ليس له الرجوع على الوقف
والحال هذه واذا كان الصنف من مال الوقف ضمته والله اعلم سئل في محله وديد
يجل تلقاه وله عنه ومات واختلف ورثته من يقول هو ملك موروثه ومنهم
من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم اجاب من ادعى انه وقف فقصيبه وقف

مطلبت
اذا عين الواقف
لناظر محلا سكنه
فكس غيره فعليه
اجرة دون من
هو تابع له

مطلبت
اذا حدد الناظر
مالا ينفق في زمن
الواقف فان صرف
من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال
الوقف يضمن

مطلبت
ما من محدود
واختلف ورثته
فمنهم من يقول
وقف او منهم من
يقول موروث

فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية وغيره والله اعلم
سئل في اشترط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة الجواب ان الجواب الصحيح
يشترط مطلقا قلما كان او حذرا كما صرح به الامام ظهير الدين والله اعلم مسئل
فيما لو وقف زيد دارا وشرط بسكنها على بنات بكر وجعل اخر الجبهة بركن كسب بذلك
صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامران يسكن معا هل
يسكن على الافراد وليس لاحدهما الامتناع عن المأبأة وهل اذا سكنت احداهما
منه معلومة الاخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكنا من معا اجاب ليس
لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقن في ذلك على التساوي ليسكن
في الدار كلهن فان اتفقن في المأبأة فيها جاز ولا تسكن كل واحدة بقدر ما يحضر
بلا مأبأة كما افاده في الخلاصة والبرائة والتارخانية وغيره ولو تعذر سكنا من
معا غير مسلم وقد تقر بان من له السكنى ليس له الاستغفال ومن له الاستغفال ليس
لها السكنى على الاصح والمأبأة في الوقف لا يجبر عليها الا بموافقة ولا تجزئ قسمة الوقف
على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للاخرى السكنى نظرا
سكنت احداهما قال في فتح القدر بعد ان ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن
بعضهم فلم يجز للاخر موضعا يكتبه لا يستوجبنا جرة حصته على الساكن بل ان ليس
ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاحدهما ذلك والافراد
المضيق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر وذكروا في القضية وغيرها
ان المأبأة انما تكون بعد المحضومة فحين بعد ان حققنا وحررنا جواز المأبأة في الوقت
باتفاق الموقوف عليهم كما هو صحيح كلام الاسعاف وحمل ما في اوقاف الخصاف على قسمة
التملك في انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تقترب ما وقع في بعض الشرح
مما يفهم خلاف ذلك والله اعلم سئل فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد
من اولاده عند موته ثم ذكر شرطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لعليه وعن بنتي
ابن مات حال حياته هل لها استحقاق في الوقف ام لا اجاب لا استحقاق لهما
في الوقف لاختصاصه باولاده الموجودين عند موته واولاد اولادهم ليسوا كذلك
واعلم سئل في وقف على ذرية تخرى منه طائفة فاستدان ناضره مثلهما وعمره
الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بعين اذن القاضى ثم باع جميع العقار
ليودى الدين المذكور فهل يبعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت
عليه نفسه اجاب الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط اوقف الاستدانة للموتى لاجل

طالب
شترط بيان اسم
الواقف في الدعوى
والشهادة
مطلب
المأبأة في الوقف
شروطها
في المستقبل
ولا يجزئ

مطلب
وقف على نفسه
ثم على اولاده
ثم على بنتي
ابن مات في حياته

مطلب
اذا استدان الناضر
من غرض يكرهها
الصاحقة ولا يلزم
بها القاضى متى
لم يمت له

وقبل الحاجة ولم يأت القاضى بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضاؤه من قبله فوقف
فضلا عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال
ليس لهم وربة الوقت ليست للفقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء
على الوقف بل على الناظر بنسبه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدا من ثلثه بعارنه والله اعلم
مسئل في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية اراضى فردى
متعددة بايدي فلاحيها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ احدا منها للوقف المذكور بل هي بيت
المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطايتهم في بيت المال بل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف
وترفع ايدي التمارية والفلاحين عنها بمجرد ما من غير شهود تشهد على خصم شرعى من جهة بيت
المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا لا اجاب لا يعتمد على صورة الصورة للمشروعة
ولا يقضى بها شرعا بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعا لانها مجرد خط وهو
لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا قال السبكي في الاشياء بعد ان ذكر علم الاعتماد على الخط فادبل
بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة المأخضين لان القاضى لا يقضى الا بالحجة وهي
البينة او الاقرار او النكول كما في اقرار الخائنة امر ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم مسئل
في قرية موقوفة باراضيهما على المحرمين الشرعيين هل المزاريع بها ان يقتطعوها ربة من الامام
او من ناظر الوقف بما لم يعلم فيه غاية الغبن والغدر على جرة الوقف ويصح ذلك شرعا ولا
اجاب لا يصح ذلك والحال هناك وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الوقف ولحكم
الشرع الشريف ان المقاطعة على منحصل الوقف باطلة متبادله لقانونه المينف وهذا مما لا يتوقف
فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله اعلم مسئل في شخص وقف تكية وشرط لكل ذى وظيفة
قد راعوا ما من الداهم وغير ما هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف ام لا
وهل اذا تناوله يكون ضامنا ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة مسنين على الوجه المذكور
وزعم انه بهذه العادة صارا حقا له مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقر
له شيئا اذا عاشره الواقف يحمل له تناوله ويطلب تعيين الواقف ام لا وهل العوائد الخافعة
للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها ام لا وهل يجوز اعداد الوظائف في الاوقاف ام لا وهل يغض
التناول لها جميع ما تناوله رائدا عن حقه الذي شرط له الواقف ام لا اجاب لا يحمل
لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عين له الواقف فيضمنه اذا اخذه بغير حق لخالفته
لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالتسارق يعتاد السرقة لا يحمل له السرقة
باعتناؤه لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له
تناول ما ليس له شرعا بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كفى الشارع الموجب لابطان شرط
الواقف ولمصداق ممتنع من قاطبة بان لا ينس لاحدا ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الوقف

مطلب
لا يثبت وقف
شخصي بمقتضى
الوقت

مطلب
المقاطعة على
شخص ملاك
الوقف باطلة

مطلب
اذا تناول صاحب
وظيفة اكثر
ما عينه الواقف
ضمن ولو بان
التسكين

او يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام يتناول له متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها
 على جهاتها ويقول هذه عوائدى لاسحق وفيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بينونا لنا
 الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب الجواب من كان بهذه الصفات الذميمة
 والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله وتبتيده بمن يرضى الله فعله كيف لا والسناط
 المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم
 وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة مع الضيف اورثه الله سماحاً لا يقطع
 على توالي الازمان فكيف يفلح من يسمي في قطعه او يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان
 مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام والمنقطعين وقوله هذه عوائدى
 بعيد عن الصواب اذا المتناول كان من مال الوقف المستحق لجهة فما هذه العادة القبيحة
 في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان من مال المزارعين والمتقنين
 فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كالاتي هو حر يطعم في الحرام متصرف بالانعام
 فعلى حكام المسلمين اماطة اذاه ونقوية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا
 بالله والله علم سئل في ارض وقف عرس بهار جبل هو وولد اشجار زيتون وبنين وغيرها
 باذن شرعى من له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي اجرة المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار
 له ربع ومات الرجل وعاب ولده ووراءهما ذرية ضعفاء وايام يؤدون اجرة المثل الموحى اليها
 هل لناظر الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم يؤدون لجهة المثل على الوجه
 المطلوب من غير نقصان اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها
 فارضة وفي القنية استأجر ارضاً وقفاً وعرس فيها وبنين ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستقيم بها اجار المثل اذ يمكن في ذلك ضرر ولو الى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك امر
 وهذا يعلم مسئله الارض المحتكرة وهي منقولة ايضاً في اوقاف الخصاف امرها في البحر ووجهه
 انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارته امثل الاجرة فيجب استبقاء الاشجار وتوفير الحظ
 الجهتين الذرية الضعفاء بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع
 عليه لا سيما وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه ان ينظر الى ذلك
 بعين العدل والانصاف والله علم سئل فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالنذر
 والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة ان يباشرها واستحق معلوماً
 وانكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة او قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف
 بغير شرط الواقف ام لا اجاب القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا
 الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف
 ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع اليقين قال لا انهم

مطلب

استأجر عرس

وقف نازحة

وعرس فيها

اشجار زيتون

صمن له ولاية

الاذن ومات

العرس من

استأجر يؤدون

اجرة المثل المذكورة

فاراد الناظر ان

يكلفهم قلع الاشجار

مطلب

اذا اختلف الناظر

مع صاحب الوظيفة

في مباشرة الوظيفة

فالقول لصاحب

الوظيفة وكذا

لورثته

والله سم و سئل عنه ايضا بما صورته فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده
 على ولده لصلبه شمس الدين ومن سيده له من الا ولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة
 الشرعية ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم
 بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد
 انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم على بنات الواقف
 المرنور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهن
 على اولاد اولادهم ثم على نسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وولد وان سفل والآخر
 الى حال لو كان اصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولده او ولد ولده وان سفل مقامه
 في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد
 ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقا فله من هو في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف
 ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من
 اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين اغلاها فاذا انقضى اباؤهم وبناتهم
 الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقة كان ذلك وقفا على اخ الواقف لابي
 عبد القادر الخ ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين
 وثلاث بنات ثم مات احد البنين عن ابن ثم مات احدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين
 فقبل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده ام كيف الحكم لجواب نعم ينتقل نصيب كل منهم
 الى ولده عملا بقوله على ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين
 في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور بعد قوله على ولده شمس
 الدين ومن سيده له اذا انقر ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولدا لبنت وللخلاف
 انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه واما قوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما انقر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان تحدث
 الحادثة لا يمكن العمل بمقتضى كل منهما اذا الاطلاق من المطلق معنى متعين معلوم
 يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات
 لا يوجب نفيا لا صيغة ولاد لالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض
 اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لا يستحق
 اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض اولاد الظهور لاناف مشاركتهم فلم مع وجودهم وقد
 علمت المشاركة من قوله ولا ثم على اولادهم فعلمنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له الملام

مطلت
 في رفع المناقاة
 بين قول الواقف
 على ان من مات
 عن ولد او ولد
 قام ولده او ولد
 ولده مقامه ~
 المتضمن
 استحقاق بنت
 بنت الاس وبن
 قوله ثم من بعد
 انقراض اولاد
 الظهور يكون
 وقفا على اولاد
 البطون

بالاحول والله اعلم **مسئل** في مكان موقوف على جهة برتبت عند حاكم شرعي
ان اجرة مثله قرنان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام ستة قروش ثم ادعى مستأجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة غير
واقم بينة بذلك وابطال الاسارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفساد ما يوصيه
الحكمم والآن الناظر يطالب بان يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك لم لا
لا تعتبر زيادة الضرر والمتعت في الميزانية وغيرها واللفظ لها وان زاد من بنائهم مع
المستأجر فالاجرة تقتل لا تعتبر الزيادة ولذلك قلنا بالزيادة عند الكل وذكر في الجا
لا يؤيد هذا القيد امر المتولى حرام الوقف باجر ثم زاد اخريه ليس للتولى ان ينقص اجرة
اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل او زيادة يتغاضى الناس فيها لانه في الزيادة على الجهر
المثل منعت امره فاد اعلم ذلك وكان المستأجر قد ازم بالزيادة على الوجه المذكور فالرأى
غير صحيح فليس لنا طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على
المستأجر جبرا واما اذا وجد عقد عن تراض او رادع وفي الاجرة رضاه وكان قبل معنى المدة
فموجب وبطلان بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسدا لمعنى حر كشرط واسلما
في المدة ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوز بها المستأجر ان تقر بان الاجارة الفاسدة يجب
فيها اجر المثل بحقيقة الائتماع بشرط ان يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر واما
ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير مستطعم والواقع محتمل والله اعلم **مسئل** في مكان
موقوف اجرة ظاهرة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها
ام تصح في الاولى فقط **اجاب** العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا امكن
الثابتة لزم منه الاجرة المعنية فممكن والله اعلم **مسئل** في رجل وقف عقارا على اولاده
اولادهم وشملهم وعقبه الذكور والاناث على حكم الذرية الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
نظنا بعد نظن واسلما بعد سل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات
في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا **اجاب** نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد
الطهر والبطى مؤكدا بقوله اولاد الذكور واولاد الاناث على حكم ما شرط والله اعلم **مسئل**
في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على اولادهما واولاد اولادهم ثم جعل آخر جهة
ولا شق قطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكما يستحق الابن يستحق الابن
وان سفل مع الابن والابن والذكر فيه سواء ام لا **اجاب** نعم يستحق الامر وابن الابن معه
والابن وابنها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي الاول
والخلفاء ولم يسبق فيه ما لا فاء والله اعلم **مسئل** في الوقف على فقراء التحليل والتقسيم

طلب
اذا امر بالاحول
فليس له ان يبيع
الوقف

طلب
به حل اولادها
تقول الواقفين
ولد الطهر وولد البطى

مطلبت
وقف على بنته
ثم على اولادها
و اولاد اولادها
يدخل ولد الابن
وقوله في الوقف
الابن مع الابن
والابن كما ذكر

اذا صر فيها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلد من يكون فقرا ثم لا يحصون بصرح ولا
 يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عددًا مخصوصا ولا استيعاب الجميع اهل
 وهل اذا خصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط
 الواقف يلزمه احضاره ام لا اجاب نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كالحص
 به في الظهير بتر والبرازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف
 الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بالتصايف بالفقر الذي هو شرط الواقف من له
 ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن عسى ان يصعبه في الفقه
 والله اعلم **سئل** في وقف مهور تر وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لاولاده والاولاد
 اولاده واولاد اولاده اولاد الظهور دون اولاد البطون وكل من استقل من اولاد الذكور
 ينتقل نصيبه الى اولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الازواج السكن بالدور
 مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من اهل الوقف المستحقين لحد وعشرون
 شخصاً ولا يدري ترتيب الموتى فهل ينقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثا بشرط خلوص المذكور
 سوية لا يفضل ذكر على انثى ام لا اجاب مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الاعلى الاستغ
 في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكر للاطلاق غير ان من مات من اولاد الذكور ينتقل نصيبه
 لاولاده الذكور فهو بقوله والاهل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند اشتباه
 لان الكل بوصف الاستحقاق ادلاجب مشروط برتبة من الرب ينقسم كذلك على الرؤس غير
 ان ما اصاب المتوفى منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجمولة لهم بالسوية وادامات
 احد منهم لا عن ولد ينقسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال النصيب
 وقت على اولاده واولاد اولاده وذريته وفتله ولم يرتبه وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه
 له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولد فيكون له هذا
 الولد سهمان سهمه المجمول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من ولده اهل والله اعلم **سئل**
 من مئة في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف ناظر
 مستقل استولى متغلب عليها مع جملة قري غيرها واستأجر المتغلب من احد الناظرين نصفه
 المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سبهاها له فهل للناظر المتكلم على النصف الثاني او مستحقه
 ان يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة ام لا وهل اذا اكره الموعر المذكور او ارش على ان
 يدفع له او للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح ام لا وهل اذا
 استولى هذا المتغلب الباعى على باحثة بها القرية المذكورة مدة سنين واخذ الخراج من اهلها
 او تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من اهلها وهل يلزمه
 بسبب لجارية المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافعه النصف الثاني المستحقه ام لا

مطلوب
 وجد من سخط
 الوقف على
 من الذكور
 والانات ولم
 يعلم ترتيبه
 التواني حتى يعلم
 ما لكل

مطلوب
 قرية نصفها وقف
 وقت على طائفة
 والاخرى على طائفة
 وكل ناظر تغلب
 عليها رجل فاجر
 احد الناظرين
 النصف المتكلم
 عليه منه فاذا
 قبض الاجرة
 الانشاكى لنا
 الاخر فيها

اجاب ليس لناظر الذي يوجب على الناظر الذي جرسيل فيما جيبه من الاجرة ولا
 ضمانا لمناقع نصهغه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يثبت
 الخرج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء اخذ المتولى وتركه ولم يأخذ لانما غلبه
 الجباية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها اعطاء فلا ينسب المتكلم بها
 ان شاء الله الى الخطا والله اعلم **مسئل** منها ايضا في قرية موقوفة على جهة من المتكلمين
 نصفها واهما ماضر مستقل يتكلم عليه بالولاية الخيرية ولاخذ المتكلمين شجر الزيتون
 وعليه مال معلوم يهتدى الوقف نظير استنباطها شرها تقدي على القرية حاكم العرف ووضع
 يد عليها منذ سنين واكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من كل شيء
 هل يسهل عنه ما على الزيتون من المال المقرر لجهة الوقف لم لا يسقط ويطلب مال الكه
 المذكور **اجاب** لا وجه لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله اعلم **مسئل** في رجل وقف
 على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب وزهية على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد
 المذكورين المذكورين الا انثى ثم على اولاد اولادهم ثم ابدا ما عاشوا فان انقرضوا فادى اليهم
 ثم على الفقراء ماتت زهية لاعتن ولد ثم مات رجب بن الواقف في حياة ابيه الواقف عن اولاده
 بنات عابدة وصفيية وجديدة وعن ابن امته على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف
 عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن
 بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف **اجاب** ان صح ان الوقف صدر من الواقف
 على الكيفية المذكورة فقلته الان منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كلوا
 ظاهرين له ان في فهم بقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورين الا انثى فافهم والله اعلم
 ثم **مسئل** عنه بما صورته في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب وزهية
 على الفريضة الشرعية ثم على اولاد المذكورين المذكورين الا انثى ثم على اولاد اولادهم
 ماتنا سلوا ثم من بعد انقطع عنهم لجهة بر لا تنقطع ماتت زهية لاعتن ولد ثم مات رجب
 ابن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيية وجديدة وعن ابن امته
 على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب
 المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم
 الوقف **اجاب** ان صح ان شرط الواقف كما انتهى فيه يقسم على اولاد المذكورين المذكورين
 في الدرجة ولا يفضل المذكور الا انثى فهم اذ شرط التفاضل في اولاد الواقف لا خير وايضا
 في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه مستوى الذكر والانثى والله اعلم **مسئل** في رجل وقف وسفل الوقف
 اخره ليجوز ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا عمره بملك منع ناظر الوقف
 من بناء علوه كما كان ام لا **اجاب** نعم يحج ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف لعله

مطلب
 قرية موقوفة
 واهما ماضر
 زهية رجب
 ما رساهم لجهة
 الوقف فاذا
 تحدى على القرية
 رجب ولم يمنع
 صاحب الشجر
 من كل شيء
 لا تسقط
 عنه المعلوم

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 الفريضة الشرعية
 ثم على اولاد المذكورين
 الا انثى
 فلا تنقطع
 عن المذكورين
 من اولاد المذكورين

مطلب
 غير ناظر السفل
 على عمارته
 ان يمنع ناظر الوقف
 من اعادة

لوقف فقد صرحنا ان الناظر اذا امتنع عن عبارة الوقف وله غلبة اجبر عليها وصحوا
بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا اعمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي
من اعادة علوه لان حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بان حق لا يمتنع قط بسقوط السفل بل يدور
بدوام اصله قال في الخيانة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفل كذا جاز
البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهم هذا العلو كان المشتري
ان يبنى عليه علوا اخر مثل الاول وصرحوا ان ذا السفل لو اراد منهم سفله بمنع لتعلق حق
ذي العلو به متى كان ولا يعلل بالانهدام ولذا كان له ان يبنيه ويمنعه عن ذي السفل حتى
يؤدب قيمته وان كان البناء باذن القادسي فله المنع حتى يؤدى ما انفق والله علم سئل
في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليها ويصيرها مائتوا له من اجرتها على مصالح
المسجد ويقيد في السجل المحفوظ فهل بذلك نصير وقضا على المسجد الربور ويسوغ له
ذلك شرعا والا لا ويجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة
باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذ انصيب السلطان متوليا يقوم بشيئا
وردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما اخذه من اجرتها
يصح حيث وافق اجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له ان
يرجع في تركته بذلك او في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال اجاب لا نصير وقضا
على المسجد بنفسه الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع
الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه او من تركته ويرد عليه
ولا يرجع على المسجد بشيء اذ لازمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين البقعة لاسما
على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان والله علم سئل في قرية جميعها وقف على مدرسة
معينة وعلى بعض كرومها خراج للمدرسة اخرى يؤدير اربابها لناظرها ولها بقدر واحد
مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله ولحق
لجهة مدرسته محجبا بكون جميع القرية وقفا عليها فاني يسوغ لغيره تناوله وله ام
ليس له ذلك لعدم التنا في الجزاء مع اضطرار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاجماع
اجاب سبب ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر
انه وضع بحق لا بعد وان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة
لان الخراج جهة اخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رقبة الارض
موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان ارض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايضا
لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيصرفه الامام لما هو
مفوض اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية اوطانة من ارضها

مطلب
مدرسة مجاورة
مسجد اذ الخراج
متولى وصرف
اجرتها على مصالح
المسجد فعلقته
ضمان منافعها

مطلب
قرية جميعها وقف
على مدرسة وعلى
بعض كرومها
خراج للمدرسة
اخرى ليس
لناظر المدرسة
الاولى ان يمنع
الثاني من تناوله
الخراج

لجهة هذه المدرسة والرفقة وخرج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر الخارج
 لا يستعان بوقف الارض لان الشارع عين لها وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض
 الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يشق الخراج وبصرف خراجها على من يشق
 الخراج فأتى يتوهم التناقض فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان يثبت ما يمنعه شرعا مما
 من وجوب المنع والحرمان والله علم سئل في مشق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية
 النظرية وقض جميع الاجرة ومات هو والمستاجر في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المبذورة
 اجاب يرجع ورثة المستاجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستاجر من الاجرة على من
 صرفت عليه من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر
 استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تلحق المطالبة الى يوم القيامة
 والله علم سئل فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده
 الموحدين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على
 الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ابدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة
 متصلة وشرط شروطا من جعلها انه شرط لنفسه الادخال والخراج والزيادة والتفان
 والتغير والتبديل كلها ابدا له وان تناهى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل
 شئ من ذلك بحيث انه اذا اعترى للواقف الرجوع وما يرتب عليه ويكون بخط يده الواقف
 المشار اليه ويصهد من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيده
 في سجادة دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتى فعل ذلك
 على لسان الواقف بشهادة بيعة فبى كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فبى حجة
 ولا يعمل بها ولا يقول عليها ما لم يكن يصهد من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخط يده
 لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بصفة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية
 ثم لم اعل الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدت الكتابة بيده واخرج الواقف المزبور
 احدا اولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيعة شرعية فادله
 فهل تقبل البيعة الشرعية القابلة على ذلك ويكون الاخراج صحيحا والامالة ما ذكر
 ام لا اجاب اعلم اولان شرطه الادخال والخراج والزيادة والتقصان والتغير
 والتبديل كلها ابدا له وان تناهى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شئ من ذلك
 شرط صحيح معتبر فلا ادخال والخراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه بخط يده الواقف
 ويصهد من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيده في سجادة دمشق
 الخ فليس بالاردم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل
 وكونه يشترط في ادخاله والخراج كونه بخطه وللفظ بلسانه في محكمة وكتب حجة ويقيده

مطلق
 اذا شرط لنفسه
 دون غيره الادخال
 والخراج والزيادة
 والتقصان والتغير
 والتبديل صح
 ولما اشترط
 كونه ذلك بخط
 الواقف الى اخر
 ما قاله غير صحيح

في سجدات دمشق مخالف للموضع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان
اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا الزيادة لا يحتاج اليها ولا يصح في الجائر
ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ههنا ان اشترط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشريف وهذا علم ان قوله شرط الواقف كصل الشارع ليس على عمومه قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامة ان من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العيان
فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا
على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم المدا والكا
جان الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يرعى فيها بشرط
الواقف لم يضره شي الا وراقعها فاذا غلبت ذلك لم يتوقف في صحة الاخراج المزبور بلفظ
الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه او بخط يدك صريح في الاكتفاء
باحدهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة كما سبها مبينة وهي من اقوى حجج الشرع
الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيينة فهي كذا وهو تغيير للموضع الشرعي وبطلان
الحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع الائمة والله اعلم سئل مكان موقوف
على جهة بر خرب ودر و تشعت وتعدز غلبا استغلا له وصار بحال لا ينفع به مدة تزيد
على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمار به فرفع متوليه الامر الى القاضي فارسل من
جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان المزبور فوجد بحال
مسوخ للاستبدال واخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع اناس من اهل المحلة فاذا لم يتول
في استبداله بعد ان ظهر وتحرك لدير واقضى الحال شهر النداء عليه مدة ايام وانتهت
الربعيات فيه فاستبدله شخصي شئ معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته
في ذلك الوقت تساوي المستبدل به وانه ازيد نفعا واكثر ريعا وحكم القاضي بصحة
الاستبدال على قول من جوزه من الائمة الاسلاف وصيرورته ملكا للمستبدل
يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه
شخص اخر وتصرف فيه وعمر كذلك ثم جاء متول اخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح
لكونه دون القيمة وحضر جماعة وشهدوا له بالاعراض الفاسدة ان قيمته كذا زيادة
على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البينة الشرعية شهدت بان
المستبدل به اكثر ريعا وافر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فمهل لا يسوع لاحد نقضه
وللمشتري التصرف في ذلك ام لا اجاب شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالغاء ما لم يكن
والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا

مطلبه
اذا وجد المسوخ
للاستبدال فله
السنة العادلة
ان المستبدل
اكثر ريعا صح
فاذا جاء متول
آخر وزعم ان
الاستبدال
غير صحيح لكونه
لا يلتفت اليه

وقد ترجحت شهادة الاولين بانضبال القضاء بها ويتهدد كذلك فروع منها ما ذكر في الترتيب
 لو تمهدت بسة بقتل زيد يوم الجمعة واخرى بقتله يوم الخميس بالكوفة لم تقبل الميسنان
 لان احدهما كان منه بيقين ولا ترجيح لاحدهما فان حكم الحاكم بالهيئة الاولى لا يسمع
 الهيئة الثانية لان الاولى ترجحت بانضبال القضاء بها وفي قاضي خان لو اقامت المرأة
 القيمة ان المبت تروجها يوم الجمعة وحكم القاضي بشهادتهم تم اقامت اخرى الهيئة
 ما تروجها في ذلك اليوم من غير انسان لم تقبل بيشتها اه نعم لو كانت الهيئة الشاهد
 بمسوغات الاستبدال بكدها الحسن كما لو شهد وامثلا بان الدار ساقطة للاستبدال
 لانها ما وحكم القاضي بشهادتهم وايست كما ذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة
 ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحسن يقضى بان عمارتها ان الاستبدال هي العمارة
 القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو منسني
 على بسة يكدها الحسن فهو بمنزلة من حاد حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا بد
 في كل ما فيه تعارض بين اثنين اذ قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني
 الحكم الاول والله اعلم سئل في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا
 او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر ربهما وحكم حاكم بصحته ليس لاحد ابطاله
 بسبب ذلك ام لا احاسب صريح كلام قاضي خان وكثير من علماء شيوخنا جواز به بالدراهم
 والدنانير بل قال قاضي خان قال ابو يوسف وهذا لا يملكه الا بال نقد كما لو قيل بالبيع
 وقبض اثنى كثير من المصنفين براءتهما اذ اتى ما ذكره قاضي خانب وان بحث فيه صاحب الجرح
 بما لا يجدي من كون البطاريا كلواهما وبكونه قال في فتاوى قارئ الهداية وثم من يوجب
 ويعطى بدله ارضا او دارا فقد عيى بالعقار للبدل لان المشتد ل حيث كان قاضي الجدة
 فالنقص به مطمئنة ويؤم على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤم عليه مطلقا
 ومثله في كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضي خان مع احتمال قال في النهج
 بعد نقله لما في البحر ورايت بعض الموالى ينسب الى هذا يعنى الى ما في البحر ويعتمد والشيخان بان
 المشتد ل اذا كان هو قاضي الجدة فالنفس به مطمئنة فلا يحتسب اصباع معه ولو بال درهم
 والدينار والله الموفق وقد اوصحت المسئلة ما كثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار
 ابع الوسائل فعليك به مستعمل المؤلفه امره واذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز
 ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواره والله اعلم سئل فيما اذا راى القاضي
 المضطربة في استبدال الوقف بالدراهم ما يوجب على الوقف الحراب في المال وعدم الاستفاد
 بالكلية وعدم تنس عقار يبدل به في الحال هل يجوز ام لا اجاب نعم اذا راى القاضي
 المضطربة في استبدال الوقف يجوز استبدال له ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الثانية والثالثة

مطلب
 لا يشترط
 2 استبدال
 عقار الوقت
 3 ان يكون
 البديل عقارا

مطلب
 12 استبدال
 الوقت
 بالدراهم

وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم
المصلحة فاذا اختلف على الوقف اختلف بالانقضاء بالكلية ولم يحصل عقاراً بديل
فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدنانير والذي يصح بهذا ما تورد
نقله عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فللقاضي ان يبيع
ويشتري بتمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدرهم
ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فاذا انشئ هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا
الحل والله اعلم **سئل** في دار وقف وهت حيطانها وانقض بنيانها واشترقت على
الانقضاء وقرت ان نصير كوما من التراب والانقاض وتبينت المصلحة في الاستبدال
وتقرر المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف او نفيه الاستبدال
ولو باخذ التقدير مع انتفاء العين ووقوع المصلحة التابعة مع نفسه ام لا يجب
مخجوز فقد صرح علي وأنا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا ثبتت
المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسطا
اذ مراعاته والحال انه يؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنبه اذ النفس مطلقة
وقد اكثر الفحول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية المحط الموصلة الى شرط
سلامة مراعاة الاصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخروا علمائنا على
لافتاء بما هو اتفق للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المول عليه والله اعلم
سئل في دار وقف استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي
بانها بالصيغة المشروعة للاستبدال شرعاً وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو اصلها
واكثر ثمنها ونموها واقام ثمهودا شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجاب الحاكم
الى ذلك واذن له به ففعله بمبلغ من التقد واعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والرد
بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور
ام لا حيث لا حسن موجود يكذب الشهود اجاب **سئل** لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه
وحكم به حاكم يراه لا يقدري على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل محتمل فيه
رفع الخلاف حيث لا حسن موجود يكذب الشهود والله اعلم **سئل** في طاحونة بغل بجاية
في وقف اهلي خربت وتقطعت وانقطع علمها وعائدها على المستحقين مدة سنين وساع
بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعائده على المستحقين
عشرين من القروش لاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد ذلك
لاجتهاد والظن في ذلك حكماً صحيحاً شرعياً مستوفياً لشرائطه الشرعية والآن يريد

مطلب
يجوز استبدال
الوقف حيث
تبينت المصلحة
فيه ولو مخالفاً
لشرط الواقف

مطلب
اذا حكم الحاكم
بصحة الاستبدال
لا ينتقض حكمه
حيث توفرت
شرائطه

مطلب
استبدال النظم
الوقف وحكمه
حكم حكماً مستوفياً
شرائطه فاراد
الموقوف عليهم
الدعوى على الحاكم
بعد صحة الاستبدال

المستحقون الدعوى على الناظر لعدم صحة الاستبدال المضربين عن المستبدل للجابه
هل لم ذلك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية
تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك اجاب ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا شيء
دعوى الموقوف عليه وبه يعني اعني لا تسمع دعوا في شيء يلعبه للموقف ولا في شيء
يدعي عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والملك قافله لله

كتاب البيوع

سئل في رجل اشترى دارا من اخر ثمن معلوم وكتب صك التبايع بما حاصله اشترى
فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بمحكمة كذا بثلثين كذا وميات
المشترى ثم مات ابوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال لمخضرم من الناس اشترى
على اني ما اشتريتها الا من مال ابي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب ام لا اجاب
لا ثبتت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون
المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يملك قاضيه ما
الابن الا على طريق التخيير ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بال
للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذو روية وثبات والله اعلم استس
في رجلين تقايضا بقره بثور وتسلم الثور بالغ البقرة ولم يسلم البقرة وحلك الثور
قبضه بقبضه وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم بطلب بعض قيمته الثور
لبائعه لا انتفاض البيع والحال هذه والله اعلم سئل في عمر ويذمه لزيد دين ارسل له
قاسا قال لا ان قبلت كل ثوب منه بكذا اخذه من دينك والافدعه امانة عنده فام يقبل
بما عين له وبق امانة في حوزة المعسر شرعا وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمرا
نقد امثله ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماش لا يقبله منه فدفع له قماش فقبض
منه على خلاف ما امر به فقد رآه سبحانه وتعالى يوقع حريق عام في المدينة فاحترق
مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون ام من مال الدائن اجاب انما
هلك من مال المديون لامن مال الدائن اذ هو في يده غلامه والحال هذه امانة وان كان اشترى
له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة
لا يضمن لاجماع علما اننا ان يدا الفضولي اذ ادفع له البائع المبيع قبل الاجازة بامانة
اذ هلك هلك من مال البائع قاضيه والله اعلم سئل عن القين الفاحش ما هو الحكم
اصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال المجتهد الذي يتغابن الناس في
مسئلة نصف العشير او قل منه فان كان اكثر من نصف العشير فهو ما لا يتغابن الناس
فيه وقال نضر بن يحيى قد رما يتغابن فيه في العروش ده ينم وهو نصف العشير

مطلب
اذا اقر انه اشترى
من مال ابي فلان
منه ثمن المبيع
للأب

مطلب
هل احد القين
في التقايض قبل
القبض

مطلب
لزيد على عمرو
دفع عمرا لغلام
زيد قاسا
وقد رما بقره
واجازة فاذا
هلك في يد الغلام
يملك امانة

مطلب
في بيان القين
الفاحش

الحيوان ده يارده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الخمس والله اعلم
 سئل في رجل اشترى من اخر سكر او راى بعضه في الليل على المصباح او في النهار وقفته
 فباع منه شيئا وسله ويريد رد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل روية البعض منه
 كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وان لم يزل المرئ واذا اتى به المشتري
 سخطا هل يرد به بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك كما
 حيث راى ما يؤذن بالمقصود ولو بعضا ليلامع امكان الرؤية او نهارا قاصدا وبها الشراء
 فلا خيار له اذا راى كما والقول قول البائع في ان غير المرئ كالمري ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال
 هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر صابونا في عدول وراه البائع من رؤس
 العدول صابونا يا بسا قديما وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يحجده على تلك الصفة
 بل رآه لينا جديدا هل له خيار الفسخ ام لا اجاب لا للمشتري الفسخ حيث لم يرا الباقي على تلك
 الصفة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر جمل صابون في عدلين وكان اراده البائع منه
 قالبا او قالين هل يكتفى بذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح العدلين ما لم يكن اردا اعمارا في
 الجلب نعم لا يكتفى لذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اردي مما راى كما في جامع الفصولين
 والبحر الرائق وغيرهما والله اعلم سئل في رجل اشترى صابونا من اخر فقبل قبضه خلطه
 البائع بصابون اخر غير امر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن غير المبيع هل ينفسخ البيع ام لا
 اجاب الخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه
 والله اعلم سئل في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان با امر المشتري فاطلع
 على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب ام لا اجاب نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال
 في البرزانية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه اخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقفا
 الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر زيتا عنده
 طابيه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في اخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان
 ام لا وهل يكره المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع ام لا اجاب المودع اذا اشترى
 ما هو مودع عنده لا يكون قابضا له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد واما تسليم
 لثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع امر المشتري بتسليم
 لثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين او في غير مصرها والله اعلم
 سئل في رجل باع ثيابا بثلث معلوم واستمهل المشتري الى رجوعه من سفره فقال اخشى
 ان تطول غيبتك فقال ان طالت غيبتك يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا
 طالت غيبتك تلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد اجاب هذا الشرط مفسد للبيع
 بملك المشتري لثياب بقيمتها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم سئل

مطلب
 اذا راى من
 المبيع ما يؤذن
 بالمقصود
 قاصدا للثمن
 ليس له خيار
 رؤية البائع

مطلب
 باعه صابونا
 عدول فراه
 صابونا يا بسا
 من رؤسها
 له خيار الفسخ
 اذا لم يجد البائع
 على تلك الصفة

مطلب
 اشترى ثورا
 فقبضه ثم
 سقط فذبحه
 انسان فاذا
 اطلع على عيب
 قديم يرجع
 بالنقصان

مطلب
 قول المشتري
 للمبيع عند طلب
 الثمن ان طالت
 غيبتك تلزم
 الزيادة مفسد
 للعقد

في رجل اعماه مديونه بها ثم وقال حذها من بعض دينك ولم بين لها ثمنها فقصر والد الز
في الماع ثم واستهلك بعضهما وهلك بعضها بلا تعد في الحكم الجلب ما عجز رخصه
بعبه بسبب فعل الناس يصح بقبته ضمان تعدى المودع والقول قوله في مقدار الثمن
والثمن بينة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدى غير مضمون والقول قوله
في المالك ليطالون وقوعه من الدين في قبض القبض بالتسليم له حاليا عن عتد يوجب العيان
والله اعلم مسئلي في رجل باع راية وقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استقاله
المشتري فاقاله نذية الدائنة الى احصها المشتري وحده ما عينا قد حدثت عنده فمسح
السائح الاقالة هل تنفسح ام لا الجلب نعم تنفسح الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم
مسئلي في كليل يدين مستغرق باع التركة للدائن بغير اذن الورثة والقاضي وسليها
له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم ام لا الجلب نعم لهم ذلك والله اعلم
مسئلي في رجل اشترى من اخر ثوبا يعطيه الى دانه بدينه وان لم يقبله عليه واحده
الدائن وباعه لآخر ثم وثم فرد على الماعة ببيع الى ان وصل للمشتري الاول هل له رده على الله
ام لا اجاب ان رده عليه بقضاء رده على بائعه والا والله اعلم مسئلي اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للسائح وطالب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا يملك
طلب الاقالة ام لا اجاب له الرد ولا يبيع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع
كما صرح به في التارخاينة والله اعلم مسئلي في بيع الثمر هل يصح ام لا الجلب بعبه بعد
ما صلح ولو لعل الدواب جائز اتعاقا وقبل بدو صلاحه حان ايضا على الاصح والله اعلم
مسئلي في رجل اشترى من اخر ثمرة كرم ثمن معلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك الاجاب
يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بلا صلاحها ام لا على الاصح
المعنى به وتسليمه بالتخيلية والله اعلم مسئلي في رجل اشترى دارا مما اشتمت عليه
حدودها الاربعة هل ياجل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية
ومنازلها وصحنها وكيفها وبئرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود
علوها وسفلها ويصير كل ذلك من حيلة المبيع ام لا الجلب نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع
فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من الحائط ويستعمل على بيوت ومنازل وصحن غير متحدة
فبداخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحد وعندنا لا يورق باجماع اهل العلم
مما هو متصل انصاها لقرار كما رض عليه العلماء الاخيار والله اعلم مسئلي في رجل اشترى
مراخر قاسا فمكت عنده سنة واراذا رد بالعيب وجاء بقماش فقال السائح المبيع عيب
فهو القول قول السائح بمبته ام ليس هو المبيع وعلى المشتري البيعة ام الامر على الفكر
اجيب القول قول السائح بمبته كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البيعة والله اعلم

مطلب
تباين المبيع
فرضه المانع
المبيع
منع الاقالة ويجوز
بيع المبيع
مطلب
الورثة استرداد
التركة التي باعها
التكليف لادائهم

مطلب
طلب الاقالة بعد
الافصح على
العيب لا يبيع
المرقبة

مطلب
بيع الثمرة صحيح
مطلقا

مطلب
الكل لغزاة الثمن
لا يستغنى الثمن
عن المشتري

مطلب
يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه
حدودها

مطلب
اراضي بيت المال
لا تورث

مطلب
لو كان بيت المال
بيع عقارة
بضع
القيمة ولو
لغير حاجة

سئل في الاراضي التي لبث المال ويدفعها ارباب التمارات من امة للناس بالمثلث
والربع مثله هل تورث لزراعتها ويجوز لهم بيعها ام لا اجاب لا تورث ولا يجوز
لهم بيعها كما ذكره البزازی في الشفعة وغيره والله اعلم سئل في وكيل بيت المال هل له
بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته ام لا اجاب نعم يجوز
بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر والملازم
سئل في رجل اشترى من آخر قطعة ارض وقبضها وباعها وكيده لاخر فظهرت مستحقة
لغيره واخذها بغير كرمات الموكل المذكور لا عين ارث ولا عن ورثة فراجع المشتري
الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله ام لا اجاب نعم له الرجوع على بائع موكله وللمال
هذه ولا يملك سئل في امرأة وكلت زوجها ببيع صباون لها فباع وقبض ثمنه فأتت وادعى
ارضاها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه ام لا اجاب القول قوله بيمينه حيث صدق
بقية الورثة في القبض وانكرها ايضا اليها فتأمل والله اعلم سئل في فرس مشترك
بين اثنين باع احدهما باذن الآخر فيها رجل حقة معلومة من بينهما وقبض الثمن وقبض
نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذها فدفعه للشريك من الثمن هل له
ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتر بائنه تأمل والله اعلم سئل

مطلب
باع بالوكالة
عن امراته
فأنت وادعى
ايضا بالثمن
التيها وانكرت
حقية الورثة

مطلب
اذا سرق
المسرق من
يد البائع قبل
القبض رجع
للمشتري له
بما دفع

في مشتر طلب تسليم البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عند ودیعة حتى تدفع لي الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعد راضاه فهل ينفسخ البيع ويترد للمشتري
مادفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ام لا اجاب ينفسخ البيع ويترد للمشتري مادفع
من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون ودیعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم

مطلب
بيع الحصة
من البناء
لغير
الشريك فيه

سئل في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلث غلاته بغيرها لغير الشريكين
وغياب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقياسهم الشريكين بالثلث في جميع
ثمرة فهل البائع جائز وما الحكم فيما اكله من الزائد على ما حصل الثلث في الستة خلاص اجاب

مطلب
اشترى احد
الشريكين حصة
شريكه من ثمن
مشتريك منه
ثم ادعى ان

البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من ان بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحث قلنا بفساد المقرر ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ ويجب على المشتري رد البيع
والثمن الموجودة وضمان المستهلك ولا يضمن ما هلك فيما حصل البيع وفيما خص غيره مضمون
بالهلاك اتعديه عليه بالاخذ واذا دخل طمعا بحيث لا يتميز احداهما عن الآخر ضمن حصة البيع
لصيرورته مشتركا بالخط فتمل والله اعلم سئل في كرم بين شريكين انصفا باع احدهما
نصفه لشريكه الآخر ثمن معلوم والآن يدعي البائع انه باع زيدا قبل بيعة النصف له خمس حبات
معينة هل يسمع دعواه او شهادة زيدا ام لا نسئمه وهل على تقدير ان ثبت زيدا انه اشترى جميع
الشجر ايضا ينفذ الشراء فيها على حصة الشريك ام لا ينفذ اجاب لا يسمع دعواه ولا يقبل الزيادة

وكتب صك البيع وادعى المشتري انه بيع حقيقة وأنه لم يرفع بينهما تواضع على ذلك فهل
 اذا اقام البائع على ذلك بيته تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا اجاب نعم تقبل بيته
 على ذلك ويثبت به باطلا لأن البيع كما صرح به قاضيان ولو كان بالاكراه وكذا في التنازع
 والاختيار وغير ذلك من الكتب القديمة والله اعلم **سئل** في رجل باع من آخر شيزيتون بيع
 تلجئة ويسمونه بقرى فلسطين بيع ميمسة فتصرف فيه كمشري والآن يسكر كونه بيع تلجئة
 ويدعي انه بيع جد حقيقة هل اذا اقام هو او وارثه البيته على انه بيع تلجئة تقبل بيته ويسترد
 اجاب نعم اذا اقام البائع او وارثه البيته على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقم بيته حلف
 المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا نكل عن البين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت
 كونه تلجئة ضمن جميع ما اكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بان بيع باطل وانه بيع الهازل والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر قطناً بعشرة واتفقا على ان يكون كل قطنار ستة قروش والرجل
 في السر ويبتاعان في الظاهر ثمانية الى اجل هل المعتبر بما اتفقا عليه في السر او بما تباعا عليه
 في العلانية وهل اذا اقام المشتري بيته بما ادعاه تقبل ويحكم بشئ السر اولا اجاب صرح
 قاضيان وصحب الاختيان هذه فقال قاضيان قال محمد الشئ من السر ولم يذكر فيه خلافا
 وروى المعلى عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار تروى المعلى عن
 ابي حنيفة وعن ابي يوسف ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد في الامالي ان الثمن ثمن السر
 من غير خلاف وهو قولهما وانت على علم ان رواية محمد لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد
 استاذ الذي اخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري
 اذا اقام بيته بما ادعاه تقبل بيته ويحكم بشئ السر والله اعلم **سئل** عن اشري حمرا ففرج
 عنده فاجبره لعل المعرفة انه سبب عرج قد يربيه فالحكم اجاب يرجع بالنقصان ولا يرد
 كمن اشترى عبدا وبيده اتر فرقة برأت ولم يعلم به فوعادت فرقة واجبره لعل ان عودها
 بالعيب القديم ليرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر نفلا عن الفينة ورايتها في الحاوي
 لصاحب الفينة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر مكارا وقبضه ورأت ذمته من
 ثمنه ثوان البائع تعدى على ذلك البيع واخذه من مكان الشئ بتدليس على ربيعة وتصرف
 فيه بالبيع ففعل المشتري فاجاز ما فعله هل له الشئ الذي باع به او مثل المكيل المذكور اعلم
 نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذ باجازه صار كالملك
 سألنا عليه ما حال هذه والله اعلم **سئل** في تركه تستغفر قبل الدين باع احد الورثة منها شيئا
 هل ينفذ بيعه ام لا والقاضي بيع ذلك الشئ ولو في ثمنه الدين ام لا اجاب لا ينفذ بيع
 الوارث ويقدم بيع القاضي فحق جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ
 بيعه تركه مستغفره بدين الا برضاء غيرها ويقدم بيع القاضي لعدم ملكه وينفذ بيع القاضي والله اعلم

مطلب
 اقام البائع
 بيته ان البيع
 تلجئة يسترد
 البيع ويضمر
 المشتري بيع
 ما اكله من الثمر
 والا يحلف

مطلب
 المشتري من ثمر
 الثمن العلانية
 على الراس
 واذا اقام
 المشتري
 البيته على
 ذكره تقبل

مطلب
 اذا اشري حمرا
 ففرج عنده
 فاجبره لعل
 انه سبب
 عرج قد يربيه
 بالنقصان

مطلب
 يجوز البيع
 باجازه المالك
 وله الثمن
 لا مثل المكيل

مطلب
 لا ينفذ بيع
 احد الورثة
 شيئا من
 الثمن المستغفر
 الا برضاء الغراء

مطلب
ادعاء اجبر
معاذ من اكره
ان مستوف
لا سبعا صك
والا تعد في
حصة
مطلب
من رأى من
بيع شيئا
ويصرف به
الغنى لا يسمع
دعواه لو كان
مطلب
اذا اشترى من
اعطته الشئ
من سر من
عاشه او فاسد
ولا يملك له الحصة

مطلب
هو عليه غلام
ساعات
لا يصح ان يملك
ان على الاثر
حرقا

مطلب
طهر ان اصره
فوقه على
الاختيار
معلوم له ان
والرجوع جميع
الشئ

مطلب
الدعاء وصي
لا يقبله في
من المأمور
يقدر كل ذرع
يحد

مطلب بطل بات وعليه دين فباع بعض وترته شيئا من عقار في وفاء دينه هل يقبله
اجاب ان ترك التركة مستغفرة بالدين لا يفسد بيعه الا في حصته ايضا فلو تركة
نقصه في حصته وان كانت مستغفرة لا يفسد بيعه في حصته ما اذا كان بيعه اذن الغناء
او بعد اذن القاضي فلو لم يفسد بيعه والحال هذا والله اعلم
سئل رجل اشترى خادما
من حذته لامة وتصرف فيه مدة سنين وعنه ساكنة براه متصرف فيه تلك المدة هل تسمع
دعواه فيه بعد تلك المدة والتصرف ام لا اجاب لا تسمع دعواه لما تقر بان من رأى من
بيع شيئا او دارا فتصرف فيه لشريها ما نأ والراى ساكنة تنقط دعواه كما في جامع
والاشياء وغيرهما من كتب المذهب شروعه وقاواه والله اعلم
سئل رجل استقرض من
آخر حطة فلما طالته بها لم تنس فاعتد رايه قائدا اعطيك بلها دراهم حتى ترعى ونفقا
وحصة الحطة ويرى الغرض اخذ قيمته من مطالته دراهم والمستقرض يريد دفع اشياء البكر
اجاب ليس للمقرض المطالبة بالذاهم بل بثلث ما اقرض من الحطة ولو سلم ان الشئ
اشترى بالذاهم الحطة المستقرضة من الغرض ولو يقض الذاهم قبل الافتراق بطل البيع
لما في المزانية وعيها ولو كان له على آخر طعام او لوس فاستراه من عليه دراهم ونعم
قل قص الذاهم بطل وهذا ما يحفظ فان المستقرض الحطة او الشئ بطلها بطلان
الملك بها ويخرج عن الاداء فيبيعها مقرضا عنه باحد المقتدين الى اجل ويسمونه كيدم كروني
وانه فامد لانه افتراق من دين يدين هو والله اعلم
سئل رجل اشترى بيتا لزيد بن عليه
عوارض سلطانية وقت شرائه فظهر ان عليه عوارض سلطانية هل له ان يسخر البيع هذا الامر
اجاب نعم له البيع والحال هذا لدخوله في هذا العيب فانه ما اوجبت نقصان الثمن عند الجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بان لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له البيع وهذا يصح فيه وقال
في الجاهل الرأى هذا امر الشراء لامة الكنى اشترى ارضا وطهرها مشؤمة حتى ان يتمكن من
الرد لانه الناس لا يرعون فيها ولا تستهت ان محل العوارض لا يرعب فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت
بذلك مراد والله اعلم
سئل رجل اشترى كراما استعمل عليه من الاشجار ثمن معلوم وطهر
ارضه قب مشتركة وعلى الاختار مال معلوم كل سنة بطريقاته في الارض ولو يعلم المشتري ذلك
وقت الشراء هل له ان يرد الاشجار على الساع ويرجع جميع الثمن ام لا اجاب نعم له ذلك قال
في جامع الفصولين ترك ما فاستحق ضل الكرم دون النحر والقصاص والحيضان والمشتري عان رد الار
على الساع ويسترد الثمن جميعا ومثل في كثير من الكتب والاشقاق في بيع الملك والوقف والله اعلم
في مثل امته من آخر عدل معلوما من الثياب كل ثوب درعه كذا ثوب كذا وذرعه بعضها بعد ان يرد
في عدل وجده ناقصا فقال جميع الثياب التي خرمت ناقصة كهن هل يلزم من نقص هذه بعض
ما هو محرم وافر لا اجاب لا يلزم من نقص بعضها نقص كل باجماع العقلاء والدع وصف

ولا يقابل من فلا حظ له من الثمن بالرب يقبل كل ذراع بكذا افلستما من حينذ فافهم والله اعلم
سئل في رجل اشترى زيتا وطبخه صبأ ثوبا فاطلع بعد الطبخ على انه كان ميعبا بالثقل والماء الفاسد
هل له ان يرجع بالنقصا ام لا اجاب نعم له ان يرجع بنقصانه كسئل ذلك السويق بالسمن
ولو باع الصباغ بعد اطلاله على العيب لا امتناع الرد بسبب الطبخ والله اعلم سئل في رجل اشترى
حمارا سليما وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسلكه له ونفرت فيه سمان ويقول الآن ما بعد
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها ام لا اجاب يصح ولا يصير مكرها قال
في اكثر من صنادير السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره به
وانما باع باختياره غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا ليعا بما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدرا
اذا حبس المديون بالدين فباع ماله ليقضي دينه فانه يجوز لانه باع باختياره وانما وقع
الكره في الايفاء لا في البيع قال هذا مشكك فيه لانه لو عتق بيع ماله فباعه مكرها لانصح
الا ان ياخذ الثمن ولو كان في موضع بيعه بانه لا كره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو
حكم البيع مكرها اذ قبض الكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باع
مكرها والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر الفى قرش دينارا ووعده ان يعطيه بهاريا بالسعر
الواقع يوم كذا فلما جاء اليوم لم يوفه وكان سعر الزيت معلوما فيه ارسل يطلبه منه فارسل به
زيتا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت اجاب نعم
يكون بيعا نافذا والحال هذا كما صرح به في مجمع الفتاوى والفتية والمحتج معزيا الى النصيب
وقد افتي بذلك المرحوم صاحب مخ الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه لغيره من
المديون فاعطاه عشرة امداد من الخطة مثله ولم يبعها منه صريحا ولم يقر انها من جهة الدين
فهل يكون بيعا بالدين اجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المحتج معزيا الى النصيب عليه دين فطالبه
رث الدين به فبعت اليه شعيرا قدر ما مغلوما قال خذ بسعر البلد والسعر بيننا مغلوما كان بيعا
وان لم يعلم فلا وقال في الفتنة معلما بعبارة في طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه القمد
من الخطة ولم يبعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته اقل من الدين
فان كان السعر بيننا مغلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين ولا فساد في بيع بينهما او كلام المرحوم
والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله اعلم سئل في رجل استام زينا
من آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل الاخر ولم يبق الا دفع الثمن فاستامها رجل بعد ذلك
بازيد منه فباعه فماذا يلزمهما اجاب يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لارتكاب كل واحد
منهما المعصية لكن عنهما والحال هذا والله اعلم سئل فيما اذا باع احد الثركا حصته في الغراس
في الارض المشتركة من اجسني واعلم بماعلى الحصص من الحرك هل يجوز بيعه لانه لا مطال له بالقلع
فلا يضر رام لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن لم يضره فواء بما وعد

مطلب
شئ صان
فاطلع بعد
ان البيع كان
معصيا بالثقل
والثقل له الرجوع
بالنقصان

مطلب
اجل على
فطلبه منه
زيتا والسعر
معلوم به
يكون سق
وان لم يق
بالدين

مطلب
راضيا على
ثمن معلوم
ثم باعها لآخر

مطلب
بيع الغراس
والبناء في
المتكررة بناء

ام لا يلزمه ان يعقله بنفسه ولا يلزم ان يقبل وثرته بعد موته اجاست نعم يجوز بيعه والحال ان
لعدم الصبر بعدم التكلف بالقلع في شأوى المبيع من غير ان يبيع او يبيع احد الشريكين في البقاء والعر
في الارض المحركة حصته من اجتناب كل يجوز البيع منه ام لا اجاب نعم يجوز وكذا من الشريك للعلم
ووجه عدم المطالبة في الارض المحركة بالقلع كما هو ظاهر واما لزوم الوفاء بما وعد فالفتوى
على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدا باقالة البيع هو بيع بات حيث كان
التمس من المثل او يبيع يسير نص عليه الزاهد في حاوية واقطع علم مسئلة في رجل باع رطلا من
شئ معلوم الى اجل مذكور مبيعاً معاد الى ان في شهر كذا يحضر الثمن ويستر جمع الدار فترضى
المعقنين بينهما ولم يقدّر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة نفوق الاجل المعقنين بينهما والحال
ان الثمن المذكور الذي باع به البائع المذكور وفي قيمة الدار قبل البائع المذكور دفع الثمن المذكور
واسترجع الدار المذكورة ام لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله ان يكون باطلاً ام لا
يجز المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع فاسد لثبته على الله عليه وسلم عن بيع
وشرط وقيل هو حائر ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفتقر من الرهن في حكم
من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن المارني قد مضى هذا البيع بين التام وفيه
مفسدة عطية وفتوا كانه رهن وانا انضبا على ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتنفق على
هذا ونظاهرة بين الناس فقال للمعبر اليوم فتوانا وقد طهرت بين الناس في ذلك من خالفه
فليبرز نفسه وليقم دليله وفيه اقول ثمانية وعلمي كونه رهناً اكثر الناس والله تعالى اعلم
مسئلة في رجل باع آخر كرماً ببيع وفاء واذن له باكل ثمرته فاكل ثمرته والآن يطالبه باكل ثمرته
هل له ذلك شرعاً ام لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه ام لا اجاب حيث اذن له باكل
ثمرته فاكلها جاز ولا حبس البائع بدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه فاقطع مسئلة
في رجل باع من آخر عتاراً شئ معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
بعد ان اوفى بمثل الثمن بنفسه البيع معه وكان البيع بمثل الثمن او يبيع يسير فهل يكون مبيعاً
باتاً ام رهن اجاب هذه المسئلة اختلفت في ما سألنا على اقول ونص في الحاوي الزاهد
ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع
المطلق انه ان اوفى بمثل ثمنه فانه يفسخ معة البيع ويكون باتاً حيث كان الثمن من المثل او يبيع
يسير والله اعلم مسئلة في ما يبيع اختلافاً فقال المشتري اشتريته باتاً واول البائع بعهده وفاء
هل اذا قام كل مئة على ما ادعاه فاقى البتتين اولى بالقبول بينة البائع لم يثبت له الثمن
وما الحكم فيما اذا ابره المشتري وفاء بانه اجاب بينة البائع اولى بالقبول من بينة المشتري ادلها
يدعي خلاف الظاهر في البياعات والبيتة تدعي خلاف الظاهر صريح في الخاتمة والتاخر اجابته
والا فلا يملك وكثير من الكتب وهو المعتمد واما اذا ابره المشتري وفاء بانه البائع فهو كاذن الرهن للمعقنين بد
كاذن الرهن للمعقنين

مطلب
و ما عا على
في غير كسار
التمس وستر
الدار فترضى
التمس من المثل
المشتري على
المعقنين
بعد مضي
الاجل

مطلب
ما ذكره
في رواد
له باكل ثمرته
ثم راد الرهن
معهما

مطلب
ما عا على
في رواد
له باكل ثمرته
ثم راد الرهن
معهما

مطلب
اداد على
ان البيع وفاء
مسئلة
على الله
والا حار
وفاء
والا حار
كاذن الرهن
للمعقنين

وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها او يردّها على الراهن المذكور وهو اولى
 صرح بذلك علما فانا والله اعلم سئل في رجلين تواقضا على بيع الوفاء قبل عقد في دار وعقد البيع
 في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض واستمر ساكنا بها
 مدة وتصاد فابعد البيع على تلك المواقضة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد البيع
 الى بائعه عند احضار الرهن ام لا وهل تجب الاجرة فيه ام لا وهل اذا اقام البائع بيته على الوفاء والشرط
 بيته على البتات تقدم بيته البائع ام بيته المشتري فما الحكم في ذلك اجاب نعم اذا ثبت ذلك
 فهو بيع وفاء حكم البيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الرهن ولا تصح الاجارة
 المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على الفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري للدار ام قبله قال في النهاية
 سئل القاضي الامام الحسن لما تروى في بيع دار من آخر ضمن معلوم مبيع الوفاء وتقابضا ثم
 استأجرها من المشتري مع شرط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الامر فقال لا
 لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجاره وفي البرزانية وان اجر
 للبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك
 ومن اجازته يجوز الاجارة من البائع وغيره ووجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض اجاب
 صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بالواجب عند الشراء قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في
 البيت فما ظنك في الجائر فعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة
 واما مسئلة الاختلاف في البت والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في
 الحاشية في احكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بائنا كان القول
 لمن يدعى البت والبيته على مدعى الوفاء او قد اوضحناه في سؤال قبل هذا واما مسئلة التصرف
 على المواقضة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض والتارخانية وغيرها واما ما جعل
 البيع الصّاد ر بعد المواقضة من غير ذكر الشرط على ما تواقضا والله اعلم سئل في رجل باع آخر
 حصّة في دار وعقد المشتري انه متى وفاه الرهن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع
 حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة اجاب البيع المذكور على الوجه المستطوع ووفاء
 وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سواء قلنا بانه رهن او بيع فاسد او جائر اذ الشرط
 على وجه العدة يوجب الوفاء في مثله وقد صرح حواطية في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير
 البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا كالغصب او جائزا وهو واضح او قلنا بانه
 رهن اذ المرثى لو آجره بغير اذن الراهن فالغلة له فيستصدق بها وهذا ظاهر والله اعلم سئل
 في صبيغ ورث من امه امته دفعها ابوه لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الاب
 هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا اجاب نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه
 قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه

مطلب
 اذا تواقضا
 على بيع الوفاء
 في عقد من
 غير اشتراطه
 كان بيع وفاء
 ان لم يشرط
 التواضع

مطلب
 في اشتراط
 البائع البيع
 من مشتريه

مطلب
 اذا باع حصّة
 في دار وعقد
 المشتري البائع
 انه عند احضار
 الرهن يبيعه
 ما باعه فهو
 بيع وفاء

مطلب
 اذا دفع الرهن
 استغله المشتري
 لزوجه فبنا
 عن مهرها
 يؤخذ منها
 من تركته

وحكم بصحة البيع ثم صرفه للبائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادعى زيد البائع
على ورثته ان المبيع وقف اهلى وبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصحته فهل يبطل البيع به
ام لا سيما مع الحكم بصحة البيع اجلب لا يبطل البيع بحجة ظهور الكتاب لانه كاغديه
خطوط وذلك ليس من حجج الشرع اذ حجج الشرع البيئته او الاقرار او التناول عن العيين وليس
الورق والمخط من حجج الشرع والله اعلم سئل في رجل اشترى بذر بعتل من اخر بشرط انه يثبت
فلم يثبت هل تجزئ عدم بناءه ترجع على البائع بثمنه ام لا اجلب لا لانه يكون باسباب اخر
ما لم يثبت انه فاسد عنده فان اثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له له وان كان له مال به باسباب
لشيء اخر سقط بقره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن اذ لم يثبت والله اعلم سئل في رجل اشترى
بزر بطيخ اصفر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه ام لا اجلب ليس له
الرجوع بالثمن ولا بالانقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الانفاق كما حرج به امام
ظهري الدين في حبال القطن والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر حبال القطن فزرعه فلم يثبت
هل يرجع بثمنه ام لا اجلب ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصه في قول مصحح وفي قول يرجع
بنقصه ان ثبت ان عدم بناءه لعيب به ويؤيدونه لا يرجع الا بالانفاق لا لاجتماع ان عدم بناءه
لرداءة حرثه او جفاف ارضه او لامر اخر والله اعلم سئل في رجل له اولاد اربعة وبه مرض
الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحدهم شيئا معينتا فتسله وباع ببقية ثم عقارا
ومثقولا لم يفلحوا له ثم قليل ورضوا به مع قلته وأقروا بقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع
التشريف صك شرعي مشتمل على الاعجاب والقبول وشروط الصحة والزرع ثم مات بعد
سنتين وابنه المذكور اولا يدعى على اخرته بطلان بيع والدهم لمرضه وعدم ثمن المثل للبيع
المذكور هل تسمع دعواه عليهم ام لا اجلب حيث كان بالوصف المذكور وهو انه اى المرض
لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه فهبته لاحد اولاده وبيعه ببقية ثم بالغبن مطلقا صح
نافذ باجماع علماء ائمة حوا به في كل مرض بطول كالذوق والسلس وداء الفالج والزمانة ومثله
الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من انواع الزمانة المصبرح بها في غير كتاب فيعتمد
بالصك المذكور لموافاقته للتقل المستطور والله اعلم سئل في رجل اراد التسرق وعثاه
مواش خاف عليها فباع نصفها لانياس بشرط ان عاد من سفره فوجدتها طيبة اخذها وان
وجد هامة اخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل يبطل حق الفسخ
تقوا لا اجلب لا يبطل حق الفسخ سئل في رجل باع حصاة مشاعة من محمد ولاخر ويده صك
قديم به المبيع وغيره اخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب لان البائع منه ان يرد
عليه فامتنع هل يجبر على بده ام لا اجلب نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في
جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم

مطلب
اشترى بذر بعتل
على شرط انه يثبت
فلم يثبت

مطلب
اشترى بزر بطيخ
اصفر وزرعه
فلم يثبت

مطلب
اشترى حبال قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب
بيع المجدوم الذي
عجز عن لقضاء حوائجه
ولو بغير فاقض
وهبته صح
من كل المال

مطلب
للبائع فاسدا
فسخ البيع ولو بعد
موت المشتري

مطلب
اذا اخذ المشتري
الصك القديم
من البائع عجز
على رده

مطلب
يؤمر بالبائع
بإحضار المشتري
القديم ولا يبرأ
على تركه إلا
إذا ارتفع الجاهل
الحق عليه

سئل في رجل اشترى من آخر عتاراً فهل يؤمر بالبائع بإحضار المشتري القديم حتى يبيع
المشتري منه ويكون في يده الاحتياج اليه وإذا امتنع جبر على ذلك أم لا الجواب نعم يؤمر
بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان الحكام وكثير من الكتب ولا يبرأ من البائع
العلم أنه إذا لم يكن له صك قد يم ينفي هذا إلا مؤثره لو أني إضراره لا يجبر عليه لأن امرأته
ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس له صك قد يم عنده باليمين فيما لم يسم
أو توقف أحياء الحق على عرصة كالأقوى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى حييانه الحق المشتري
خطوطهم مخبر على عرصة كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى حييانه الحق المشتري
سئل في رجل اشترى بهيماً من آخر ثم من مقتسط كل شهر كان ومضت مدة فأدعى البائع
مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وأدعى المشتري مضى شهرين فقط فلهما القاضى البائع ولا
يدع قسط ثلاثة أشهر بهيلاً منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد الجواب لا ينفذ
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بأزلام القاضى لأن البائع يدعى بإيجاب الحق
والمشتري يكره وكان قضاء غير المذهب جهلاً فلا ينفذ والله أعلم سئل في رجل
اشترى من آخر ديناً بثلاثة أطلال أرض بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سأل الذي
في ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل لا يبيع هذا البيع أم لا الجواب لا يبيع والمحال هذه
لأن الأرض الباقي لا يثبت في الذمة مثل هذا القول فكان يبيعاً بلائاً والله أعلم سئل في رجل
بيعت وبها عتار غير مركبة لم تترك وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا الجواب لا يدخل
في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كما لا يجازى المكومة لا تدخل في البيع إلا بيمين مع الذكر والله أعلم
سئل في مريضة باعيت لابن بنتها المحجوب عن أرشها ما بين عتارها وبنتها فمهرها ومبذبة لها
فمهرها بمائة فروع ثم ماتت ذكر في الحكم اجاباً لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن
لا عين فيه فاحتجح البيع ولا تنحى على المشتري وإن كان عليه ما بين مستغفر لا يجوز للماله
ويصح البيع سواء المحاباة نفس فاحتج أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يبيع البيع لأن وقته
الدين مقدم على الارت وإن لم يكن الدين مستغراً فاحتج للمحابة من ثلث سلم له البيع غير
شئ كالوصية للأجنبي والله أعلم سئل في رجل باع داراً وبالدار أجزار موصوفة فهل
تدخل الأجزاء في البيع أم لا والحال أنه لم يصر عليها وقت البيع الجواب لا تدخل الأجزاء
المنفصلة من البناء بها إذا فصلت ما كان في الدار من البناء أو متصلاً بالبناء اتصالاً
يكون ناعلاً وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له والأجزاء المكومة ليست متصلة اتصالاً
قرار فلا تدخل والله أعلم سئل في امرأة أقرت لزوجها أو باعته منه عتاراً وأقرت ببيع
المن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقاً ولا استحقاقاً وماتت فادعت
بقبلة الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وأدعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول
الزوج أم لا

مطلب
أدعى البائع مقتضى
ثلاثة أشهر
ويرد سطلها
والمشتري يبرأ

مطلب
اشترى بثمن
وبعضه في ملكه
وبعضه في غيره
ملكه لا يبيع

مطلب
لا تدخل الأعتاب
الغير المركة
في بيع الدار
كالأجزاء
الباقي الذكر

مطلب
بيع المبرور من
المرث متفقاً
إلا أنه لا يجوز
عليه من مستغفر
وبه عين يتم
المشتري

مطلب
باعت لزوجها فادعت
الورثة أنها باعته
في مرضها وأدعى
الزوج أنها باعته
في صحته

الورثة او قول الزوج اجلب القول في ذلك قول بقية الورثة والبينة يدنة الزوج وانتم
يقيم البينة واراد استخرا فمهذله ذلك فان حلفوا كان الحلف على عدم العلم لا نفعل الغير
والله اعلم سئل في ذمى استرى من مسلم دارا بها علو وسئل في محلة من محلات المسلمين في
مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل
لاهل الذمة ان يشكوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامرا بده الله تعالى
منعهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن منفردة ام لا اجلب قال في الحاشية الذي اذا
اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يتباع منه وان اشتراها يجبر عليها
من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه
لا يجبر على البيع الا اذا اكثر فيمنعه تجبر وفي الذخيرة واذا انكار دى اهل الذمة دورا فيما للمسلمين
ليستكونوا فيها جاز بشرط اللواتي قلتم اما اذا اكثر واجتبت يتعطل بسبب كساحم بعض المسلمين
او يقتل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط بمكنون ان يستكونا في امصار المسلمين
ويبيعون ويشتررون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظر المسئلة في وجوبها
فقال وما ينبغي يتباع دار المسلم فلو اشترى في المصر بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية اذا كان ذاتي المصر يفشرو ويكثر
ومن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التآخا نسيية وغيرهما وقد علمت انها خلافة والذي يجب
ان يقول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الامر على القاة
والكثره والضهر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله اعلم سئل في ضبط
مشتري بين ربا الارض وثلاثة اعمال باع احداهم حظله لاحبتي قبل ادراكه وقارض على ثمنه
رجلا هل يصح بيعه وما رتب عليه من المقارضة ام لا يصح البيع ولا ما رتب عليه اجلب
لا يصح البيع فلا يصح ما رتب عليه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر سلعة وباعها البائع
قبل القبض فما الحكم اجلب ان كان البيع الثاني باذن المشتري وبغير اذنه لكنه اجازة
انفسخ البيع الاول فان لم يكن باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن
احله ولا يجبره البائع على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني
فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني
ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والام يرجع والمثل بالمثل والقيمة بالقيمة
وهذه الاحكام من فتاوى قاضي خان وغيرها والله اعلم سئل في رجل اشترى جلبا بشئ
في الذمة ووضعه المشتري في عد وله باذن بائعه وذهب لياقي بالثمن ورجع فوجد البائع
قد مات فطلب الجلب من ابنه فقال قد بدته هل يلزمه احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله
اجلب للمشتري رد بيع ابن بائعه ومطالبة ابنه باحضار الجلب وان تعذر له المطالبة بمثله

مطلب
اشترى ذمى من مسلم
دارا في مصر المسلمين
فبقي جبره على بيعها
فقال

مطلب
باع احد اذكاره نصيبه
في القناسك قبل
ادراكه وقارض
على ثمنه جلا

مطلب
اذا باع انبا البيع السلعة
لاخر قبل ان يقبضها
الاخر فبقي بيعه
تفصيل

مطلب
باع جلبا بثلثم
فباعه ابنه لاخر

مطلب
بيع ماله خلقا
شاه منه
فمن التفت
واشتهك

مطلب
كريم في شجار
حقيقة بعض
وقت وبغض
عك فانما
الملك اشجار
من غير تميز

مطلب
بيع ماله الخمر
في كرم آخر
في باع دار
في باع دار
في باع دار
في باع دار
في باع دار
في باع دار

مطلب
بيع احد اشجار
ربعه في فرس

مطلب
اشجار وقت
بين اشجار
منها باع
منها باع
منها باع
منها باع
منها باع
منها باع

والله علم مسئل في رجل باع اخر مستين رطلا حليما بشئ معلوم ثم اشتراها منه قبل التميز
وقبل البند بأزيد من الثمن واشتهكها في الحكم البيعين الجائز اما البيع الثاني فقد وقع تميز
من اصله لا يمنع التميز قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من البائع كما نص في البحر وغيره او من غير البائع والطلاق
لشئ يشملهما واما الاول فقد بطل باشتهاد البائع له فليس لاحدهما ان يطلب الباخر لثمنه والله اعلم
مسئل في كرم به اشجار ملك متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع
اشجاره ماعدا اشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يصح
البيع المذكور ام لا يصح لجهل المشتري بها الجلب لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والمال هذه فقد
نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والمال هذه كبيع شاة من قطع وكبيع خيسه
من طعام لم يبينه لا يصح وان يبينه بعد ذلك ومثله يفتك جميع مالى في هذه القرية من الدقيق
والبر والنيات ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لفساد
البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالى في هذه الدار من المتاع
ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما تجدلى في هذا البيت او في هذا الصديق او في هذا البستان
ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما ولجهالة يسيرة جازاها وانت على علم
بان الجهالة متافحشة وقت البيع فمن اى نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم
مسئل في رجل له كرم مره في كرم اخر باعه لرجل الا المر المعهود هل للمشتري ان يميز منه لم لا يجلب
ليس للمشتري المرو منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا بان لو ظهر في الدار المبيعة
طريق او مسيل جاء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يميز في الدار المبيعة
لان باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح
الحامع الصغير لفاضي تان كان ثله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استثنى الدار
له لا للمشتري وهو ظاهر والله اعلم مسئل في رجل له ربع فرب باعه لاحد فابطل له بعثك ربع
في فرس هذه بكذا فاشتراه منه بما عتته من الثمن وتقاضيا فلتعنه احد الشركاء فقال اجعل
المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور ام لا ويرجع مالى
الجلب لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربحه الذي هو ملكه ويرجع بما دفع
المسئلة ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمن من الثمن بمقدار نصيب الثمن الذي ناع به
او لا فيصير شراء منه وبيعاً من شريكه مبتدا فيصح ولا يرجع بما دفع والله اعلم مسئل
في غراس في ارض وقت بين اثنين هل يجوز لاحدهما ان يبيع حصته فيه من اجنبى كما يجوز
من الشريك ام لا الجلب نعم يجوز بيعه من اجنبى وكذا من الشريك كما اتفق به الشيخ وزين
نجيم وهى في فتاواه وان كانت الارض يفرض عليها مبلغ من الدرهم يؤدى في كل سنة بغير
لجانة شرعية كما صرح به في النفع الوسائل والله اعلم مسئل في ذى ولاية اوقع القبض

على رجلين اتما منكرد فغمرها لآخر فاطلعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها له بها وعلى المسلم
دين للتسلم يريد ان بقا صعدة بها هل له ذلك ام لا الجواب ليس له ذلك اذ لا يرتب على الراعي
بالتممة مال حتى تصبوا المقاصصة بدین شرعی ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتها
بوجه شرعی لا تصح المقاصصة لانه بيع الدين من غير من علمه الدين وهو لا يصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم ارسله بخدا ربعة ايام
الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك
هل هلك من مال البائع او من مال المشتري الجواب هلك من مال المشتري لامن مال البائع
للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد البيع على البائع مع عدم قبوله
صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع
الصحيح وعدم انقضاؤه بمجرد ايصاله الى البائع كما هو صريح الحائنة وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر قطنا بقرش فادعى بعد قبضه انه وجد ناقصا هل القول
قوله بيمينه ام لا الجواب القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء انه قبض
جميع المبيع او انه اشترى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف او بعد اختلاف
قولهم القول في قدر المقبوض للمقبض بيمينه ضميما كان او امينا ولا فرق في ذلك بين ان يقر
فيه وبين ان لا يقر والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر قطنا جليما فوزنه البائع بحضور
المشتري وتسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل يسمع دعواه ام لا الجواب نعم تسمع
دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن اقر انه قبض جميع المبيع او انه استوفاه
كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص بكل وهو في كثير من
الكتب والله اعلم سئل في جماعة استعاروا من اخر ما زرع القات واعاروه مثله
لزرع القطن واكل كل ما زرع وجاء الشتاء فزرع الكرايون بخير اذ نه فلا هم فطلبوا بذره
الذي بذروه في ارضهم وياخذ الزرع فاعطاهم فلما استوى حصده ولا أنفسهم راجعين
عاصرا منهم هل لهم ذلك ام لا الجواب ليس لهم ذلك حيث اصطلموا على ذلك بعد طلوع الزرع
نصحة بينعه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم
وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاستولت عليها الا في نجح هل يلزم المشتري الثمن ام لا الجواب
لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر لا تترس اذ باعه
ولو في حظيرة وقال له البائع سلته اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه اخذه بغير عون
لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه اخذها بغير عون فافهم والله اعلم سئل
في رجل اشترى من اخر ثلاث شوالا تتناصفتة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل
دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده ام لا الجواب ليس له رده فقط

مطلب
اذا اشترى ثورا
وقبضه بيمينه
لداره لانه
هلك من مال البائع

مطلب
القول قول المشتري
البيع الصحيح
ولا يفسخه
ففيه ما لم يقبله
استوفى جميع
المبيع

مطلب
وزن البائع
بغيره انما يسمع
فانما ادعى انه نقص
يقبل قوله بيمينه

مطلب
استعار من رجلين
ما زرع صاحبه للزراعة
زرع احداهما الكرايون
ثم اصطلموا الخ

مطلب
اذا باع سفينة
وسافر بها بغير اذن
المشتري ثم اخذ
منه لا يلزم المشتري
الثمن

مطلب
اشترى ثورا
بثمن معلوم
عيبه لم يره
بل زاده وان
اعذر رايه

بل يرد الكل أو عسك الكل وإن كان تصرف في المتواليين وقعد ردهما ليس له رد الثالث
يعيب بوجده على الأصح المنعني به والله أعلم سئل في رجل اشترى حلين صفقة واحدة
واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد العيبا لم لا يرد واحدا منهما العيب
يرد المعيوب ويأخذ السليم بحضته من الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في
القبضولين وغيره والله أعلم سئل عن خيار الغبن الفاحش للجلبك قال في البحر باب
المراصة والتولية نقلا عن القصة من اشترى ثيابا وعين فيه غينا فاحتسب أنه ان يرد
البائع يحكم العين وفيه روايتان ويفتي بالرد فقا بالناش ثم رقم لاحرق وقع البيع بفن
فاحتسب ذكر الجصاص وهو ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد والبائع ان
يشتري وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المتصاري
الرد بالعين الناحس وبه يفتي ثم رقم خلافة وبه ائتي بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم
لاخر ان غير المشتري البائع أنه يشتري وكذا ان سأل البائع المشتري له ان يرد وعلم
هذا فتوانا فتوى أكثر الناس والله أعلم سئل في رجل سأل الخمر عن فريسة التي عند
فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حقيقة
فيها بغيبتها ثم تبين انها كانت ولدت ومتره هل تدخل المهر في البيع لم لا يجلبك لانه
واذا اختلفنا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول البائع
بيمينه ما لم يكن به الظاهر بان كان البيع منذ شهر متلا والمهر منهن نصف علم أوامه
اذ الكادت يضاف الى اقرب الاوقات والله أعلم سئل في رجل اشترى من اخر ارزاو قبض
بعضه ونقى عند البائع بعضه فغلا سقره فباعه لرجل بأكثر من الثمن الاول وسأله له
واشتهركه فما الحكم في ذلك الجلبك ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الا
وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول وبصح الثاني وثمنه الثاني
وليس له ان يصنعه مثله لان البيع قبل القبض مصموم بالثمن فلا يتو الى عليه ضمنا ان
ولا ان يجبر بعد لان بيع مالم يقبض وايضا فيام البيع شرط للاجازه والله أعلم سئل
فيما لو باع زيد عمرا وبكر احطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن
من احد المشتريين لم ليس له ذلك الجلبك ليس لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته
منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح بها في مواضع لا نقده ومما يظهر شمس المأنة
اصح المتن والشروح والفتاوى قاطبة في الكفاية لرحليين دين عليهما وكل كل عن صاحبه
الحق قولهم جميع الثمن كلام من المشتريين لبطل تصور الكفاية في هذه المسئلة ان الكفاية
دنة الى دنة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبلما فاني تصور
الكفاية اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صور والمسئلة بقولهم بان اشترى

مطلب
لأن رد أحد الجلبين
يجب ويأخذ
السليم بحضته
مطلب
في حكم الرد بالعين
الفاحش

مطلب
لا تدخل المهر في البيع
الفرق العول
للمشتري في ما كان له
بعد البيع ما لم يكن
الظاهر

مطلب
اشترى من آخر
ارزاو قبض بعضه
فباع البائع باقيه
من آخر وسأله

مطلب
لأن بيع من اشترى
ليس له طلب
أحد الثمن
الا إذا كان

عبداً وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بإيجاب قول
 في معرفة اتحاد العتق بعه بعه كلام كثير قوله وينفرد أيضاً ما لو حضر أحد المشتريين وغا
 الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو الجميع
 الخ فهو صريح بأنه بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم سئل في أمير الحج الشريف
 إذا بعث من توابعه رجلاً له خبرة بقيم المقومات إلى تاجر عنده بضاعة يأتي له بها بعد أن يقوما
 ففعل وحملها له ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك
 أم لا وهل القول قول المقوم أم لا قول التاجر أم لا وكيل مطالب بالثمن ما الحكم
 الشرعي الجواب لا يطالب بالرسول بإجماع العلماء القول لأن الرسول إنما هو مسفير ومغبر
 لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئاً قالت كتبت رسول زوجي إليك ولا شيء على لك وقال
 المانع إنما بعث منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى المانع البيئته ومثله في الزانية وجامع
 الفتاوى للكرخي وعبرة الخانية في الخرب كتاب لبيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت
 كتبت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال المانع لا بل بعثها
 منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئته للمانع ومثله في كثير من كتب
 أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال إذا قال المانع كتبت رسول أميرك فلا ثمن
 لك على وقال المانع بعثت منك والتمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المشتاة فوق والباء
 الموقدة وعلى المانع البيئته إذا اشترى كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم
 سئل في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل إذا باع بنيه أو وقف بجميع ما يملكه من عقار
 ومنقول معلوم لم ير ثم من معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نقاده دين مستغرق
 بذمته أم لا وهل إذا أبرأهم والمحال ما ذكر من جميع الثمن يصح أبرأه وكذلك وقفه أم لا
 الجواب نعم ينفذ بيعه وأبرأه ولا يمنع من ذلك الذين المستغرق كما صرح به علماً وناقطة
 معطلين بأن حق الغرماء لم يتعلق بدين ماله وإنما هو متعلق بدمته فيصح فيه سائر التصرفات
 الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في صحة عليه
 ديون ولا مال له غير هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة لم جعلت له خاصة
 أو الوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك
 والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر غرضاً معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه
 وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان لا لا الجواب نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية
 الغرض وليس له الفسخ بتغير السعر إلى نقصان والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر
 فرساً فأطلع على عيب بعد غيبة بائعه فما الحكم في ذلك الجواب يبضعه القاضي عند
 عدل إذا برهن المشتري قال في الزانية أطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضعه القاضي على

مطالب
 لا يطالب الرسول
 بالثمن والقول قوله
 بيمينته لم ير رسول
 إلا أن يعطى المانع
 بيمينته أنه اشترى
 لنفسه أو وكيل

مطالب
 بيع الرجل في صحة
 ووقفه وأبرأه
 صحته ولا يمنع
 دين مستغرق
 وكذا إذا اشترى من

مطالب
 لو اشترى غرضاً
 معلومة من صبرة
 صح
 مطالب
 إذا اشترى من آخر
 بوعنة ما عه
 يبضعه القاضي
 عند عدل

عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان
 قضى بالرد يرجع لان القضاء على الثابت ينفذ في الاظهر عند بائع ولا يملك ان يرجع
 بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله اعلم
 في مؤخر مقصود يرسل وعاء المستاجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة شهر
 ولم يجبر بينهما بيع فرخص الشيرج او غلظا الحكم الجلب ان لم يتفقا على ثمن الشيرج
 فعلى المستاجر ان يدفع ما عليه من اجرة المقطرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع
 والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له كمران استطرق احداهما من الاخر باع بثلثه
 الاخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الابن من الاستطرق
 ام لا وان تضرر مرور الجلب لائلاك منع عنه وان تضرر واهله علم سئل في
 مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جملة ورثتها ولم تجز بقية الورثة من
 يجوز بيعها ام لا الجلب لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله اعلم
 سئل في امرأة ادعت بعد موت امرها انها باعتها الحجة الغلانية في العقار للثاني
 بكذا في حال صحتها فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا الله في مرض الموت والقول ان
 واليثة على من الجلب اليثة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يثبت
 اذا لم يثبت يثبت فانما الى اقربا وقائه والله اعلم سئل في رجل مريض باع لابن زوجته دارا
 واقربقش الثمن في مرضه والورثة تكذب به في القبض ولا يجيز البيع فما الحكم الجلب ينفذ
 بيده له فان كان فيه محاباة وعليه دين محيط تحت المحاباة قلت او كثرت فالمشتري يتم
 القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث واما البسيرة فنظر
 منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط واذا كان عليه دين محيط لا يصح
 والله اعلم سئل في رجل باع لغيره نصف فدان على ان يحرث عليه شركة بينهما والبدل بينهما
 واذا خرج من الحرث سألما يرد عليه وان مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير احد الثمن
 تغيرا يوجب تقصده هل للمشتري ردهما على البائع جبرا مع ارض النقص وان ابي البائع ذلك ام لا
 الجلب نعم كما اشار اليه في جامع الفصولين والتاخر حايته والله اعلم سئل في اخير واد
 عن ايها ما لا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه
 بالبيع والشراء على حدة حتى لو كانا من ماديون وتفرقا فطرد كل واحد بما له من ماله
 الدين فصار يوفي ما عليه وكان لهما زوج الاخر زوجته واشترى له جارية ودفع للمهر
 والتمن باذنه فهل لكل منهما ان يرجع على الاخر بما وفي عنده من الدين ام لا وكذلك الاخر يرجع
 بما دفع من المهر والتمن ام كيف الحال الجلب اعلم ان الاثنين اذا ورثا ما لا فتركهما فيه شركة
 ملك وفي شركة الملك كل منهما ليعنه عن قسط صاحبه فلا يصح له التصرف في الاذن

مطلق
 اذا تضرع رجل
 من آخر من
 يتفقا على ثمن

مطلق
 اذا باع رجل
 مريضة من
 ان يكون له حق
 المرور فاعلم
 ان كسب له ثمن

مطلق
 يجوز البيع من الورثة
 الا باع بثلثه

مطلق
 ادعى احد الورثة
 انه اشترى من
 مورثه في الصحة

مطلق
 في بيع الميراث
 بقبض الثمن

مطلق
 اشترى ثمن
 لرجل عليه دين
 انما كان خروجا
 من الدين
 يرد لها فغير
 احدها

مطلق
 ورثا ما لا يفسد
 كل منهما يبيع
 على حدة حتى
 لو كانا من ماديون
 وكان احدهما
 زوج الاخر زوجته
 واشترى له زوجة
 المهر بالتمن

الآخر فاذا اذن له بالبيع والشراء صاوحكم حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن
بالشراء وقع الملك كذا اذن على وجه الاشتراك اذ ان هذه شركة في الشراء والشركة
في الشراء جائزة كاصح في المظهيرية وغيرها فله الرجوع بحصته ان كان نقد من ماله
خاصة وان من مال مشترك فلا يرجع اذ الشراء وقع لهما بما لهما واذا باع المشتري بالاذن
فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع الملك مشترك كما في
صورة الشراء ولا التمس كذلك في صورة البيع فلا يرجع احدهما بما وفي من الدين الذي
ببشائه اذ لا دخل لغيره فيه واما اذا دفع ديته الى الآخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون
مسترد الاذن حتى اذا لم ياذن له به كان مستردا وبه يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه
او بشيء الجارية التي امر بشراؤها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله اعلم يستعمل في رجل
وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصتها في عقارات متعددة ثمنه ذات قيمة عظيمة
فباعها الاخر منها لها بالوكالة عنها بشي مجنس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر للافين
القاحش فقل له خيار الغشيم به حيث غرم في ذلك امر لا اجاب نعم له فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المشايخ في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع وكذا ذكره الزيلعي
في باب التولية والرابطة وصاحب البحر وصاحب مع الغفار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم
الرد مطلقا وبعضهم عدله مطلقا والصحيح الذي يعني به انه ان غرم فسخ البيع وان
والله اعلم يستعمل في امرأة باعت لرجل دكانين لها ودار مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة
صهفة واحدة بشي معلوم بحضرة زوجها واذن لها واجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل
وهل اذا انكرت البيع في الدار في حصصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصهفة المذكورة نص
شهادتهم وان يذكر وفي شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها لا احب
نعم ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل ما حصته وهو النصف قال في المحكي
رجل له ارض بيضا ولاحزها نخل فباعها ربة الارض باذن الآخر بالف وقيمة كل واحد منهما
فالتمس بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المستطوع
عندم ذكر حصته كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد

مطلب
الوكيل بالبيع
فسخ بالغير
القاحش
غرم للمشتري

مطلب
اذا باعت خفايا
لها ودار مشتركة
بينها وبين زوجها
مناصفة
صهفة واحدة
باذن زوجها
ويقسم الثمن
على قيمة المبيع

انفعا على ان لكل نصف الدار والله اعلم
باب البيع القاسد
يستعمل في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قطارا على ان يعطيه له صابونا طويلا
ثمنه واجرة طينه اذ رعا من الجوخ كل ذراع منه كذا وتسلم كل مشتميه هل يصح اولا ان يبيع
مع ما ذكره شرط الطين بانفراده فاسد وكذا شرط اخذ الجوخ على الوجه المستطوع بانفراده
والفاسد يجب رفعه ويحرم تقويمه قال في البرازية وكثير من الكتب اذا اشتري البائع والمشتري
على امك المشتري فاسدا وعلم به القاضى له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله اعلم

مطلب
شراء الزيت
على شرط طينه
صاونا فاسد
وكذا اشتراط
دفع بدل درهم
الغن اذ رعا
من الجوخ

سئل في رجل ضمن من سبأه تفرغ ريتون محرار ريت عيرين وباعه الرية الذي يشترى
 منه باربعة وخمسين فرشا هل يصح ذلك أم لا اجاب لا يصح ذلك شرعا اذ الواجب
 عينه ان كان باقيا والا ضمن مثله وان انقطع الشئ ان شاء البائع احد قيمته وان شاء مبد
 الى خروج الشئ والقول قول المشتري مع يمينه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر قطيعة
 من القمح على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه كذا من الثمن بشرط ان يكون منه كذا من العدد
 بشرط ان يكون من القمح وبفضلته تشتري على هذه الكيفية واستهلكه فعل البيع صحيح وماذا يلزم المشتري
 اجاب البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة القمح يوم قبضها والله اعلم **سئل** في بيع الزيتون
 بالريت غير معين ما الحكم بعد تصرف المشتري فيه بالعضر اجاب البيع فاسد والريثون
 بشرط ان يكون مثلي تمكيل مضمون بمثله فان انقطع ولو تصرف البائع الى الجدي يصح المشتري قيمته والقول
 للمشتري في مقدار المثل والقيمة يمينه والله اعلم **سئل** في رجل باع ثمرة زيتونه التي عليه باع
 حار ريتا ريتا على محو اجاب لا يجوز بالريت العين ان كان مقدارا في الزيتون او اقل
 فكيف بالذين والله اعلم **سئل** في رجل باع آخر ربع درهم بالقيام عليها ما دامته وسلمها لرافعا
 فولد عنده حصانين وباعتهما واخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا وولدت ايضا مائة والآن يريد
 احدا المهره عنده والقيام عليهما ودفع الكبيرة لبايعتهما يقوم عليهما فما الحكم في ذلك اجاب
 للبائع استرداد العرس مع المهره وفسخ البيع وتضمين المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع
 الرجوع ما انفق في العرس والمشتري الرجوع بما انفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين والقيمة
 على المشتري لدعواه الزيادة والله اعلم **سئل** في بيع اللبن في الصرع هل يجوز ان لا واذا قلتم لا
 والحيلة حتى يمتلئ بئنا وبذلك اجاب لا يجوز والحيلة ان يقصر طالب اللبن دراهم بقدر
 ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن او يقاربه اذا وقعت في السادلة ويقول مالك اللبن
 ما يأتي من دابتي الفلاية او من دوا من اللبن خذ قرصا فاذا استوفاه يحل هذا ابدا
 فيحل هذا البال والآخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله اعلم **سئل** في رجل باع
 كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد البائع مع ابنه حرق جميع
 والآن يكره هذا القول قوله يمينه وادافام البائع يمينه على الشرط المذكور يفسد البيع فيجب فسخه
 اجاب القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع البينة على ذلك
 حكم بمساده البيع وبعده ولا يلزم من المشتري حرقه على كل حال والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 ريتا من آخر ثمنه الواقع يوم الطلب وقبضه فوقع غائبا على البلد فانتهت مع ما سبب منها
 بما الحكم اجاب يلزم للمشتري دفع مثله ريتا فساد البينة صحالة الثمن وتعد ريتا بغيره
 على بائعه ومن المقرر ان الزيت متعلق بالمثلي مضمون بمثله في البيع انفايد والله اعلم **سئل**
 في رجل استعار من آخر فرسا لركبها لكان معان صرقت منه قطالة لغير ضمان فتمت

مطلب
 في ضمان
 الرثون
 بالريت
 طلب
 او لا يشتري
 قطع ما لم يعم
 بشرط ان يكون
 من كذا المذاق
 طلب
 سبب الزيتون
 بشرط ان يكون
 ولا يجوز
 مطلق
 ادعاء ربح
 بالقيام
 ما دامته
 فالسليم
 صحيح
 الرجوع ما انفق
 والقيمة
 مطلق
 سبب اللبن
 في الصرع
 لا يجوز
 والحيلة
 مطلق
 اذا اشترى
 لا يكره
 يفسد البيع
 والبينة عليه
 والقول للمشتري
 او وارثه
 مطلق
 ليس بطل
 قاسم الحالة
 الثمن

ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بشي معين ثم قال هو يدل الضمان بناء على لزومه له
 وذلك بعد ان اشترى المستعير سنة الفرس المشروقة بشي معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الا الى
 فالحكم اجاب شراء المستعير الفرس المشروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضنونة عليه
 حيث لم يفرط في حفظها فلا يدل قبل قول هو يدل الضمان وصار ثلثا للثلثين بدونه غير
 يطالب به ويجوز عليه حيث خلا عن شرط مفيد فان وجوبه شرط مفسد وجبت رد البيع
 على البائع المستعير ولا يطالبه بالعير بشي واقعة اعلم **سئل** رجل اشترى من آخر غنما على
 ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن
 الى انتهاء السنة فلا يبيع بينهما وقبض الغنم واكل زوائدهما من ولد وصوف ولبس وتفاخا
 البيع بحكم فساد في الحكم فيما اكله اجاب يضمن جميع ما اكله لانهم صرخوا بان زوائد
 البيع فاسدة لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لا تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في
 السئوال يضمن بالاسم هلاكه لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا للبيع رد البيع ولا يضمن
 الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد البيع والمسألة المذكورة في جامع الفصول
 والبحر وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في ارض وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع
 احدهما المصنف من الارض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز ان لا اجاب لا يجوز
 الاول ضمن الملك الى الوقف المحكوم به وبغيرها اجملة والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير
 الشريك وهذه فاسدة كما صرح به علما وناقطة والله اعلم **سئل** رجل باع فرسا بشي معلوم
 تستأديا أهلها وسلمها للمشتري فولدت عذراء وماتت في دين وقد قبض بعض الثمن والبعض
 لم يقبض فما الحكم في ذلك اجاب البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور للبائع اخذ الولد
 لمطالبة بقيمة البيع المالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع ان ذلك كلف البيعة
 ولا اصل عندنا في البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري للبيع في البيع الفاسد باع البائع وكل
 من عوضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه مسألة واضحة وقد كثرت النقل فيها
 وما قلناه مشيع مع اختصاره والله اعلم **سئل** رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص
 ان له عند ثلاثة غروش من مد خطبة باعه له الى دخول الخير هل يثبت ذلك بلاينة ام لا
 من بيعة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل وهل يكون البائع مثل خطبة ام لا
 اجاب البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وينس على المشتري الا مثل
 خطبة البائع والقول قول المشتري في المثل لا كساره ما عداه فأي خطبة جاء بها له
 القول قوله يمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه والله اعلم **سئل**
 في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على انه يزرع مد خطبة من خطبة في ارضه للبائع
 ويقا بضما ويزرع المشروط فلم يرض به البائع لصغفه فرفع الى المحكم فحكم بفساد البيع

مطلب
 استباحها
 فقتلها
 فالباع فاسد
 ولا يلزمه الثمن

مطلب
 اذا فاسد
 بيع الغنم
 لفساد بعض
 المشيمة
 ما استهلك
 من الزوائد
 بخلافها اذا
 هلك

مطلب
 في شجر محكوم
 لا ثمن في
 ارض وقف
 باع احدها
 المصنف
 الارض والشجر

مطلب
 بيعها بالاجل
 فاسد فاضاها
 البائع ومولد
 ان يعتقها
 والا فبقيتها
 يوم القبض

مطلب
 اذا ادعى على
 ورثة الميت
 انه باعه قدرا
 من الخطبة
 الى دخول الخير
 فالبيع فاسد

مطلب
 اشترى ثوبا
 شرا فاسدا
 فحكم محكم بفساده
 واجرته الشراء

وأجرة مثل عمل الثور للبائع وتجدد عند بيع على العشرة المقبوضة ونقص غرامة خطئة
غير مشار إليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد وإذا قلتم بفساده فما الحكم فيما
هو فاسد كاليوم الأول بسبب عدم بيان كونها حادثة أو وسطا أو ردية وشراء الغنمة
لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشارا إليها بريد المشتري الثور على بائعه وبغيره
العشرة المقبوضة من البائع ولا أثر لعمل الثور إذا لم ينافع لا تقضى عندنا والزوج الضعيف
للمشتري ولا يلزمه بغيره المراجعة بعد صحة البيع والحال هذه والله اعلم **سؤال**
في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها وقات المكره والمكره والمشتري
نقدان أكل الزوائد مدة سنتين فما الحكم **اجاب** الأصل أن يبيع المكره فاسد والبائع
الفسخ ولا يبطال بيوته ولا يموت الحامل إلى المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي
فلو أكل البائع فسخ البيع وأخذ الحصته وتضمن ما أكل منها من مكره التعدي في أكلها
والله اعلم **سؤال** في رجل باع آخر نصف فدان بمن مغلوم مشارطا أن يخرج من العمل
سائما ففعله ولا تمس على مشتريه وإن عطبت أو تعبت فالتن مقرر ففسق ثور واشتبهك
الشارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
قيمة المشتري ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جميعه والرجوع
عليه بالقيمة فما الحكم **اجاب** لا اعتبار كلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المشتري
لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله اعلم **سؤال** في رجل له بدمه آخر ما شاقق في ثوب
باعتها له باريعة ففرش فرفع له المشتري من ثمنها مائة واربعين وشاهل بيع مائة في الدمة
إلى أجل صحيح أم لا **اجاب** بيع مائة في الدمة لا يجوز إلى أجل لأنه أفرق عن دين بدين
وهو بيع الكاكي بالكاكي وقد غلبا عنه يجب على المدعي دفع الزيت وعلى الدال رد ما قبض
من الدلام والله اعلم **سؤال** في امرأة غرمت على الخ الشريفة فباعته زوجها بنصف دار
بمن مغلوم وباعت ابنها لمن غير كرمها وحكم كذلك وبنها مائة ثلثي بيت ونصف حكر
كذلك على أنها إن رجعت سائلة بعد ملكها إليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا
اجاب البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من الباعين فسخه وإذا أصروا على
امساك البيع يفسخه القاضي حتى لا يفسخ ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله اعلم
سؤال في رجل اشتري من آخر نصف مخول بش مغلوم بعضه مؤجل إلى دخول الميراث
وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عندنا واشترى الباقي فبعضه عندنا
فما الحكم **اجاب** ما هلك منها عند المشتري يضمن بنصف قيمته لفساد العقد فيه
لحالة الأجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها ما قبضه إن كان يريد منه أو ما هلك عند
البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوضو له إليه والله اعلم **سؤال** في رجل باع من آخر دارا

مطلب
بيع المكره
فاسد فليس
المشتري
ما أكل من
الزوائد

مطلب
إذا اشتري
من آخر نصف
فدان على أنه
أن يورع من
العمل سائما
فهو له وإن
عطيت للآخر
عليه الخ
فالبائع فاسد
مطلب
بيع مائة في
الدمة لا يجوز
إلى أجل صحيح

مطلب
إذا باعت
شئنا على أنها
أن رجعت
من الخ بعد
ملكها ما يبيع
فأريد

مطلب
قبض المشتري
المبيع فاسد
بيع فاسد
ثم استرد
البائع بعضه
وضل البعض
للآخر في يده

بالف قرش منها نقد مقبوض ستمائة قرش ومقدار مملو من الصبايون ببيع له وزنا
باربعائة قرش وقبل زنته باع المشتري البائع بآتي قرش وقبضها منه وكتب بالتابع وثيقة
شريفة بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد البيعة له اذا دفع ذلك فباحكم جميع الصبايون
للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد البيعة اليه فصل يعطى المشتري الف قرش او ثمانمائة قرش
المطلوبة لا غير اجاب صريح علمنا وقاطبة بان لا يصح بيع النقص قبل قبضه ولو من بائعه
وان تمام التسليم فبيع الكيل والوزن مكايلة او موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الحائز
والبرازية وغيرهما من الغتاري والشروح فاذا علم ذلك فهناك الصبايون او اسمهم لا يملك
يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالتمس الذي عينه له وهو الاربعائة التي اشتراها بها المظلة
بيعه بالمانتين قبل قبضه ولو لم يملك بل باع البائع الذي اشتراه من مشتريه فمشتريه فبيعه
واتباعه بالتمس الذي عينه وهو الاربعائة ولما وعد المشتري ان يعيد البيعة وقد صرح علمنا ونا
بانها لو ذكر البائع بالشرط ثم ذكر المشتري على وجه العقد جاز البيع ولو اوفى بالوعد فالس
جامع الفصولين بتايها بالاذكر شرط الوفاء ثم شرطه ليكون بيع الوفاء اذا شرط للاتفاق
بائسلك العقد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رزق وقال بشرط الفاسد اذا لم يوافق بالوعد
عند ابي حنيفة لا عندهما ثم رزق فائدوا وهل بشرط الاتفاق في مجلس العقد لصحة الاتفاق
اختلف فيه الشايخ والصحيح انه لا بشرط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه
ثمانمائة غرش لا غير والله اعلم وسئل عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبادأة
بينه وبين البائع بعد ذلك اهل يكون صحيحا ام لا فاجاب عن هذا السؤال واما الارب
في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقد الفاسد مجرأها مجري الربا كما صرح
به البرزوي في غريب الفقهاء وقال في الاشياء والاراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الارباء عن الربا لا يصح فستمع
الدعوى به وتقبل البيعة او تمثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في رجل اشترى بعيرا من آخر ثمس مقلوم واجل محمول وقبضه واعاد له رجل
فاخذ البائع من يد المستعير وهلك عنده فالحكم اجاب الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه
وكذلك المستعير منه بانه قد اكل بيع بيعه فاسد اذا استرده البائع ولو قبضه بغير المشتري
من ضمانه والله اعلم سئل في رجل باع آخر جمل اباين وثلاثين غرشا موقلة علمه الى ثلثين غرشا
كل خيار ثلث الشمس فظلع الخيار ودفع له ثلثه ونيطا اليه بثلثه قبل طلوع الشمس من مدعيه ان
الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل التمس واجلا في الحكم في ذلك اجاب البيع المذكور
فاسد يجب فسخه ورد البيعة الذي هو الجمل على بائعه واسترداها قبضه من الممنوع علمنا
فلا يحل استبقاء البيعة الفاسد بل يحرم ولو اتفق للتبايعان فامسدا على استبقائه فصح العقد

مطلب
باع دارا من
آخر الف منها
ثمانمائة نقدا
واعاد مقدارا
مقلوما من
الصبايون
باربعائة
وقبل زنته
باعه من البائع
بآتي قرش
دوعه شري
الدارا بانيها
بان يعيد هاله
اذا دفع له ذلك

مطلب
الاراء العام
في ضمن عقد
فاسد لا يمنع
صحة الدعوى

مطلب
سئل في بيع ثوب
فاسد اذا اشتد
البائع ولم يحجب
بلا المشتري

مطلب
البيع الفاسد
يجب فسخه
وان لم يفسد
على الفاضل
اختصا فافسخ
ان علم ذلك

مطلب
ما قبل بعث
البيع
الغير مستحب

لا ريب ان خلف ما دسح البيع المذكور لان استبقاءه معصية اذا علم به فخاصي والله اعلم
في رجل اشترى من اخيه اذ في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان مائة وخمسين قرشاً
مائة يكملها في رمضان والحسن موعلة الى دخول الخيزر دفع المشتري منها للبائع وربعها
سنة وواحد في قرشاً ثم بعد ايام سه دفع واحداً وشترى للمدة متبعة وعمشون قرشاً هل البيع
صحح ان لا فساد لا قبل بيعت اعدامه ويخرج تقرير اجاب البيع فاسد لمخالفة الاجل
كعدم الحاج والمصدا والدياس والقطا ودخول الخيزر كتر جملة من هذه الاشياء
فلا يصح جعله اجلاً للشي لا فضايلة الى المازعة واقه تعالى اعلم
سئل في رجل اشترى
حقه من دار سارطاً ان رد البائع المثل له بعد سنة يبيعها له به فأتى المشتري وضاروة
بوجر فامر بقتل اجرتها على ايتامه ما الحكم اجاب البيع فاسد للشرط وبفسخ وجوباً
ولا نقض الاخر لا يتم صرحوا بانه اذا مات احد التبايعين فاسداً فلو رتبته النقص وان
الروايد المنفصلة غير المتولدة من البيع فاسداً لا تمنع الفسخ ولا خصص بالاموال عند
ان حيفه كما صرح به في الثلاثين من حاكم الفصولين وغيره والله اعلم
سئل في رجل
حق التعلل الذي ليس حياء وانما هو مجرد هواء هل يجوز ان لا اجاب لا يجوز وهي مسئلة
لكثرة وغيره الذي عبر عنها علو سقط حيث قال عاطفاً على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط
ان لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لان له حق التعلل لا غير وهو ليس بال مال ومحل البيع المأثور
ما يمكن احرازه وقبضه ولماء لا يمكن احرازه والمحل في المسئلة مستفيض والله اعلم
سئل في رجل اشترى من قريته في جبل دراهم معلومة وقال ان لم اذفعها لك الى اربعين يوماً فقد
بعثك حبس حتى يهازل يصح البيع بهذا الشرط ام لا اجاب البيع المذكور غير صحيح ونقص
واجب على كل من التبايعين فان اصر اعليه وعلم القاضي فسخته وقام عليه ما والله اعلم
سئل في رجل باع لآخر ثمره كرم مثلاً بين عرشاً وانعقد البيع على هذه الصفة متارطاً لجهة ان اشترى
البائع الى شكايته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان اعطيتني من غير شكايه اخذ منك
وعشرين قرشاً واحج المشتري البائع الى الشكايه الى القاضي فبذل له ان ياخذ الثلاثين
انعقد البيع عليها ام لا اجاب البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري على المشتري اذا
بافر البائع فان كان قائماً وحسب الصنع ورد وان كان قد هلك واسم ملكه المشتري وجب
رد مثله اذ الف مثلي كما في عامة التقاوي فاذا انعدم المثل فقيمت يوم الحضور والقول
في المثل والمضمومة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارناً للعقد اما
الحقارة بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى اعلم
سئل في مبطله بين التبايع
ما عاخذها نصفها من الاخر قبل ان يخرج جميع بطيخها وهي ثمره مرة بعد اخرى في عام واحد
والحاج دون المصنف هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم

مطلب
اشترى الطبع
البيع من
البائع عند
انقضاء المثل
يفسد البيع

مطلب
لا يجوز بيع حق
التعلل

مطلب
قال الشريفي ان
ادع كذا فكذا
القرض
حسبتي بها

مطلب
ما عاخذ كرم
بثلثين قرشاً
ان اشترى
البائع الى الشكايه
وان اشترى
في خمسة وعشرين

مطلب
ما عاخذ كرم
بثلثين قرشاً
ان اشترى
البائع الى الشكايه
وان اشترى
في خمسة وعشرين

مطلب
اشترى نصف
ثم اشترى نصف
ثم اشترى نصف
مطلب
في بيع اراضي
بيت المال
مطلب
في اختلاف
المساكين
في الثمن

سئل في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شراء فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان
فالمك في ذلك اجاب من الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله اعلم سئل
في بيع اراضي بيت المال هل يجوز ان لا اجاب اما ما حازه السلطان لبيت المال ويذهب من ارضه
الى الناس بالبيع او لا فبيعه ثم له باطل لكونه لا يملكه واما ما بقي على صله فهو ملكه
يجوز بيعه وايضا فو يكون مراهنا والله اعلم سئل في رجل اختلف مع آخر في ثمن ثمرتين
وهو يقول ان ثمرتها ثلث جراتين والبردة اسم لمعان معلوم والزيت غير مشا الى الله والبايع
يقول بعثتها بستة قروش وثلث قرش فكيف الحكم الشرعي اجاب يحلف المشتري أولا
انه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان كل قضى عليه بها وان حلف يحلف لبايع بعد ان
ما باعه بالزيت فاذا حلف فسحق العقد على قيمة البيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر
الى خروج الحديث او مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما او ضخته في حمله وان سئل
لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضما
مثله ان وجب الزيت ولم يصبر البايع الى خروج الحديث فقيمة وعده تقرر الفساق في هذه الصور
بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على قيمة البيع او مثله
فترفع الفساق قال محمد في الزام ما في مسئلة هلاك البيع ان كل واحد منهما يدعي غير العقد
الذي يدعيه صاحبه والاخرين كره وانه يفيد دفع زيادة الثمن فيهما لقان كما اذا اختلفا في
جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانها يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك
السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة البيع ليصح الزام وهو باطلا فانه يتناول واقعة الحال
فالمك في ذلك والله اعلم سئل في رجل باع اخر ارضا لأم القطع الحليج ولم يكن عند هل يجوز
البيع ويلزمه او لا اجاب لا يجوز البيع والحال هذه قال في الحائنة رجل باع مائة من من حليه
هذا القطع لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البايع لم يكن عندي يوم البيع حليج
وقال المشتري كان عندك فالقول للبايع انه حدث ولا يلزمه الحليج صرح به البرزق وغيره
واذا علم ثم سئل اذ ترون الرجل اذا باع حليجا تشخص ثم ادعى انه لم يكن عنده حليج ثم
وانه عند في ملكه بعد يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل اذا اقام المشتري بينة
انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه او لا اجاب البينة كآتمها مينة فاذا
قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جاز البيع والزم البايع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله اعلم
سئل فيما اذا اشترى واحد او جماعة ثمرتين من رجل واحد بقرش معية وشرط كل حصة
او فصلها المشتري تمام على البايع بقرشين هل يصح ام لا اجاب هو فاسد يلزم فيه رد عين
الزيتون قائما ومثله ما كان وحده المثل ولا فالبايع غير ان شاء صبر الى وجودها واخذ
قيمه عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله اعلم

مطلب
بيع والنس
غير جائز

مطلب
ازدق للبايع
لم يكن البيع
عندى وقت
البيع وعكس
المشتري
فالقول للمشتري
والبينة للمشتري
مطلب
اشترى ثمرتين
بمبلغ معلوم
على انه اخذ

باسمُ الاقالة سئل رجل اشترى من آخر ثوبا بمثل مغلور
ونسكه ثمرة على بائعه مائة دينار وقد دالة العمل فقله صريحا وقال فيها خيرة شيئا
رجع اليها لمّا عنده بئس روياما هل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما وبين
عمل دمت ام لا اجاب حيث قبله صريحا صاه قيو له اقاله لكون البيع السابق ومات على
ذمة لا على ذمة المشتري والله اعلم سئل رجل اشترى دارا بمثل مغلور وقد رفسا
اليانع الاقاله قل فضها منه ودفع له رجل مبلغا لم يقبله فقبضه منه فابو ما محلك
فقر العائنه مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقاله ام لا اجاب نعم يكون ذلك اقاله
فقد ربيع لما وثا انها تعتقد بتركه وتاركت ورفعت وساحت يؤدى معنى تركت قال سئل
المقذوب وسمح له مكيا وسامح وافقه على المطلوب وسمح وسمح فعلى شيئا فهل يبر
والمساحة لك ساقله وفيه سمح جاد وفيه سمح كذا سماحه وهي القوامه على ما طلب
والناس يستعمل السامح في ترك ما يكرهه المستبرج عند فقوله ساحتك المعنى تركته
اى وافقتك على مطلوبك وسمحت لك وجديته لك مطلوبك واسرعت لك به
فتوافقك على المطلوب من تركت وتاركت لا يستماع اجابته الصلح مال دفع له في ذلك
قبضه وهو ما لا يتوقف فيه والحال هذا والله اعلم سئل رجل اشترى من زوجا
دارا ما ساكان بها بما لها عليه من الدين ثم احتاجت للتمس فقال له اذ دفعه فلان وقد
فسخت البيع وقل الروح ودفعه لمن ارثت هل ينفسخ البيع ام لا اجاب نعم ينفسخ والله اعلم
سئل رجل اشترى جملا فاستقاله فيه وهلك عند البائع بعد الاقاله واراد
الرجوع بجميع التمس هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والاقاله وقعت صحيحة
ولو قد رجع حديث العيب فيه باق وان اشترى به ليس للبائع ان يرجع بنقصان العيب
وان تعذر الرد بالهالك فافهم والله اعلم سئل رجل اشترى فرسا وقبضه
فتعيبته عند فسأل الاقاله ليس النافع اقاله غير عاير بالاعجب قبل له رد الاقاله
بسبب ذلك ام لا اجاب له رد الاقاله قوله امضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله اعلم
سئل فيما اذا اثار الكرم البيع واستهلك المشتري ثمرته ثم تقايلا او تقاسما عند
هل تنص الاقاله ام لا وما الحكم في الثمرة المستهلكه اجاب لا تنص في الاقاله
رجل باع من آخر كراما وميله اليه فاكل المشتري ثمره سنة ثم تقايلا ولا تنص وفي الحق والرد
المنفصلة تمنع الاقاله اذا كانت بعد القبض لا قبله ووراده المتولن من البيع كالثمرة ومثله
في كسبه من الكتب وفي الحامس والعشرون من جامع الفضول والمنفصلة
التولية كوليده وثمر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ اى وانما تمت
عند صحة التعاين علمت ان الثمرة كاصلا للثمره والحال هذا والله اعلم سئل في عند

قول الالف
البيع عند
الاشترى له
العيب اقاله

مطلب
في الاقاله
فهل يفسخ
البيع
ورالعالم
تتفق
الاقاله

مطلب
اشترى من
زوجا دارا
حراسا لها
ثم اقاله البيع

مطلب
ادعى البائع
معدن
المبيع
انه هلك
عند المشتري

مطلب
اقال البائع
من غير
المبيع في الحرة

مطلب
اذا اثار الكرم
المشتري ثمرته
ثم تقايلا او تقاسما

استغله المشتري هل تصح اقالته فيه ام لا اجاب نعم تصح ونظير له الغلة والله اعلم
سئل في زيد اقترض بكرا نصف ثمرة كرم مشاعا عمل هذا اقترض صحيح ام لا اجاب القرض
صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومنع الفقهاء في كتاب الحبسة نقلا عن المنهاج بان
قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم توقفه على القبض اذ النصف فيه قبله يجوز
على الاصح كما نقله في التاتارخانية عن الفتاوى والخاصة والله اعلم سئل هل يلزم
تأجيل القرض ام لا اجاب لا يلزم الا اذا اوصى به والله اعلم سئل في رسول قبض القرض
اذا مات مرسله هل يلزمه ام لا اجاب لا يلزمه لان مجرد سفير ومعيبر وهذا بالاجماع
فلا ضمانا عليه والحال هذه والله اعلم **باسم الرب**

سئل في رجل مات عن ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعمل فيه
بحيلة تاتدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا
كان لاحدهم معلوم وظيفة فيه يسوغ به ان يمنع صهرها له لذلك ام لا اجاب ليس
لمتولى الوقف ذلك اذ هو ربا محض محرر بالكتاب والستة واجماع الامة سواء فيه
الوقف واليتيم وغيرها والوارد فيه من عظيم الاثم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعد
ولا يصح تحدد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الربا يأخذ سلاحك للحرب ولا عبدة بمن اضله
الله تعالى فقا سه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها
فانه قياس فاسد في غاية المباعدة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صمد قالحد في الربا
لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمها انها في المالك ايضا ونحن انما منعناه في المالك كونها
اعراضا لا تتقوم الا بالعقد واما اخذ العشرة بانني عشر بلا وجه لنبوت الخالي عن العوض في الذمة
فلا يصح طريق القياس حتى يلق بالمتافع والاحول ولا قوة لربا بالله العلي العظيم والله اعلم سئل في رجل

اشترى حنفلة في سبيلها بعضها محصود وبعضها غير محصود بحسنة حالصة هل يصح ذلك
ام لا اجاب لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهل
مقدار الحنفلة التي في سبيلها او علم انها مسأوية لحسنة الثمن او اقل للربا المحاصل والحال هذه
والله اعلم سئل في ذمي اخذ من ذمية خمسة قروش ونصفا ونظيره الان بقرشين زعا
منها لزوم الربح هل يلزمه ام لا وعليه ما زاد على راس مالها اجاب ما زاد على ما اخذتها
ربا محض فعليه ما رده باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله اعلم سئل
في وصي على ايتام باشر عقد مباحة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه وبطلانكاره القبيض ام لا وهل اذا دفع اربا بغير معاملة تكلوا
ربا يملكان الرجوع فيه ولهما ان يحسباه من اصل الدين ام لا اجاب نعم يصح اعترافه
بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تنعق بالعاقدة

مطلب
استغنى المشتري
العقود ثمانية
مطلب
قرض المشاع

مطلب
تأجيل القرض
مطلب
القرض بالربح

مطلب
القرض بالربح
الرسول

مطلب
رجوعات وورثة
وبذمتها بالجهة
وقف معاملة
بالربح من غير شفع
ويريد المتولى ان
يرجع عليهم بذلك
او يمنع صرف
معلوم اصدهم
الوقف

مطلب
اشترى حنفلة
في سبيلها بحسنة
خالصة

مطلب
اخذ منه ذراهم
على ان رجعا في كل
شهر

مطلب
في وصي على ايتام
باشر عقد مباحة
من غير رجوع شرعي
ثم قر بقبضه
ثم انكر

وقبض الثمن منها سواء كان قبل الخروج عن الوصاية او بعده كما صرح به في جامع
 الفصولين وغيره وبما المذنبون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بقبضه بغير
 على الرواية التي احتارها المتأخرون في جوار دعوى الاخر كما ذكرنا بخلاف الدعيان كما
 كما ذكرنا في اقراره كما هو ظاهر وانما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربحا محض مطلقا
 سواء كان في مال يبيع او غيره لا طلاقا للنصوص الواردة في تحريمه والوعيد لقائله
 ولا عبرة بمن شبهه لما حاله النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله باكتاف الشاة والله
 سئل في صرف القطع بالعرض الاسدية اجاب هو ربحا حيث لم يستعد الاوزان
 فلم يوجب من رد البدين ووجب التعزير لا ربحا للعصية التي اذن الله تعالى
 فيها بالحرب واذا انفق اخذها ما قبضه وجب عليه ضمان مثله في ردّه ويسترد
 ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضمنا كان او امينا والله اعلم

مطلب
 في صرف القطع
 بالعرض

باب الاستحقاق سئل في رجل وضع يده على حبة
 في حراير موقوفة بارصها وتجرها وقفا محكوما به ياكل غلها مدة سنين ادعى الموقوف
 عليهم بها وما اكل من غلها فاجاب باهم باعوها له فهل على تقدير انهم باعوها له
 يصح سعيهم ام لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما به على الوجه الشرعي ويصح
 جميع ما اكله من الغلة اذ لا اجاب لا يصح سعيهم وعليه ان يردها للموقف فان
 ابي حبسه القاضي حتى يردها وعليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من ثمن
 ان ثبت بالوجه الشرعي والله اعلم سئل في رجل اشترى كرمًا فقبضه ونصرفه
 فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد اقامته البيعة واحده البائع
 بقضاء القاضي وطلب الغلة التي اكلها المشتري فالحكم في ذلك هل يجب
 ردها على البائع ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري
 في مقدارها ام قول البائع ام لا اجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع الترمذي
 انه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك ياخذ المشتري
 من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقر انه تناول وان اكره
 بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج الى البيعة والله اعلم

مطلب
 اذا اشتري كرمًا
 وبيع فيه
 مدة ثم ظهر له
 وقف له

مطلب
 اذا اشتري كرمًا
 وبيع فيه
 مدة ثم ظهر له
 وقف له

سئل في رجل اشترى من آخر غلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن
 من البائع فادعى الناج عنه هل يكون هذا دفعًا منه ولا يشترط حضور المشتري
 العاشر لبعده ام لا اجاب نعم تسمع الدعوى وقيل البيعة ولو كان المشتري عاشق
 الاظهر والاشبه ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله اعلم سئل في حضانة تطلق
 الايدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق او بالناج فطلب من بائعه ثمنه

مطلب
 استحققت
 الغلة من
 يد المشتري
 فادعى الناج
 عنه

فبرهن بائعه انه سمع عنده او عند بائعه هل يبطل الحكم الصّادر بد مشق الشام بالاحتقاف
 اجاب نعم تسمع بنية البائع انه نفع عنده او عند بائعه ويبطل الحكم السابق بالاحتقاف
 لان ذلك هو البائع الاول وفي دعوى الشّاح من المبايعين بنية ذى اليد الاولى بالقبول
 للحكم بها والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت
 من يده بدعوى الشّاح هل اذا اقام المشتق منه بنية انها شاح بهيمة بائعه يبطل الحكم
 للمشتق وشله اذا اقام بائعه بنية وكذلك اذا اقامها بائع بائعه ام لا اجاب نعم
 باقائه البنية من كل منهم يبطل الحكم للمشتق والله اعلم **سئل** في رجل باع بقره فولدت
 عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي واخذها المشتق هي وولدها هل للمشتري
 ان يرجع على البائع بالتمن وقيمة الولد ام لا اجاب نعم للمشتري ان يرجع على بائعه بالتمن
 وقيمة الولد يوم التسليم للمشتق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مقلداً بانه مفروز
 من جهة البائع فترجع العهن اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله اعلم **سئل** في
 رجل اشترى من آخر محلاً باربعة قروش فصار ثوباً وزادت قيمته فظهر انه عمل الغفرواته
 كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذ مالكة للمشتري ان يرجع على بائعه بالتمن وبما زاد
 في قيمته عنده ام ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالتمن لا غير اجاب ليس للمشتري
 ان يرجع على البائع الا بالتمن والحال هن والله اعلم **سئل** في عمرو اشترى من زيد بغير
 بثلاثة وعشرين اسدياً وباعه بغيراً بعشرين وتقابضاً ومات بغير العشري عند
 زيد فادعى اخوه على عمرو ان الجمل الذي باعه اخوه له ملكه وانه لو اذن له ببيعة الا بحسبة
 وثلاثة اسدياً وانه رد بيعه ويريد اخذه منه هل يعطى بمجرّد دعواه ام لا وما الحكم
 اذا اقام بنية على دعواه اجاب لا يعطى المدعى بمجرّد دعواه بل لا بد له من بينة
 تنور مدعاه والا يصل ان المتصرف بالبائع يكون مالكا ولذا لا يصح اقراره بغيره بانه
 فضولي او وكيل له لانه ساعى في نقض ما تم من جهته فبرّد سعيه واذا اقام المدعى المذكور
 بنية على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بمن البعير المستحق عليه وهو اثلاثة
 والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله او كاره عليه لا طلب المشتقه
 بأبوة عليه اذ هتاف الفصوي بغير مضمونه عندنا والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد بيتاً من
 من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مشتق وابته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن
 زعم زيد ان له الرجوع بالتمن وبقيمة البناء على عمرو الى ذلك ام لا اجاب نعم له ان يرجع بالتمن
 بقيمة البناء على البائع كما صرح به علماً وانما طاعته لكونه عرقه وله قيمته قائماً يوم تسليمه وتكلم **سئل** في رجلين
 قايضاً في ثوبين ففقد زيد واحداً واقام عليه بنية واخذت بلا قضاء قاض فافتك من يده بائع بائعه
 لمغورده على القايض فامتنع من قبوله ويريد اخذ ثوبه الذي قايض به هل له ذلك ام لا اجاب

مطلب
 يبطل الحكم
 للمشتق من
 المشتري
 بدعوى الشّاح
 ناشأ
 البائع
 مطلب
 ولدت بقره في
 يد المشتري ثم
 استحققت
 يرجع على
 بائعه بالتمن
 وقيمة الولد

مطلب
 اذا زادت
 قيمة البيع
 في يد المشتري
 ثم استحق
 لا يرجع على
 البائع الا
 بالتمن

مطلب
 اذا اشترى
 بيتاً وبني فيه
 بناء ثم استحق
 يرجع بالتمن
 وقيمة البناء
 مطلب
 تقاضا في
 ثوبين

لنشره ذلك بل لو ثبت لدى فاضل وحكم بالاشتقاق لا يمنع البيع لان الاشتقاق
يوجب توقف العقد لا ينقصه فالبيع يفسخ به والله اعلم **باب** السلم
سئل في رجل اسلم اخر مبلغا مغلو ما في جلود من جلود المعز حذا مغلو ما ولكنه لم يمت
الطول والعرض وما تنقي به الحباله ولا بقية شروط السلم من الحمل وضرب المدة الميتة
وقبض ريب السلم بعض الجلود وتضمن فيها فلق البعض لجلب السلم المذكور على الوجه
المسطور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله الى المسلم اليه ريب السلم وجوب قيمه
المقبوض من الجلود على ريب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيه بانبيته وعلى المسلم اليه
البيته اذ

مطلب
السل في المباد
من غير اشتقاق
الشرط في المباد
فحينئذ على المسلم
التي لا بأس
بأن لا يمتد
في اشتقاق
القبض

والله اعلم
ريب السلم الصبر الى الاجل المشروط في بعد ستم ام لا اجاب نعم من ستم فيه ووجه
من تركه المسلم اليه والله اعلم سئل في رجل له على اخر قطن سبلا وزنه المسلم اليه
الاشياء منه فقال ريب السلم لا اقبله لا تمام ما وتركه فسرق هل يكون على الدائن ام على المدين
اجاب يكون على المدين ولحال هذه وهي ان لم يقبله والله اعلم سئل فيما اذا اسلم
ساق زيت هل يجوز ام لا يجوز لا اشتمال البديلين على احد وضفي عليه الرنا وهو لا يتناق
في الوزن اجاب من شرط صحة السلم عدم اشتمال البديلين على أحد الوصفين اللذين
هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح بها
في البحر والبن موزون ايضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما راس مال السلم لمؤدته
والله اعلم سئل في رجل اسلم اهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشا على خمسة وثلاثين ر
متر كاحرا ابيض سيل الدلاب يستحق في نصب ليزان بطن البسر الشام ستة اشين وست
بعد الالف واسلم ايضا خمسين قرشا اسدية قضيا يستحق وفاؤها في الموزن المرفوم وذا
في كماله فلان استاذ القرية ما لا ودقة هذا صورة ما تستطرق في مستطوره هل يصح له
المذكور وكفالة الكميل المزور ام لا يصح واحد منهما وهذا الذي اتفق ريب السلم والكبير
على ان يستطر مسطور ان المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للبلغ المزور وله
القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصته من اهل القرية بليغة من غير ان يكو
مستقرضا ومسلم اليه في الحقيقة يلزمه ذلك ام لا وهل يلزم ان ادعى استاذ القرية
في ذلك وانكر الآخر ذلك فاقام عليه بيته بذلك تقبل ام لا وهل اذا اعجز عن اقامة اليد
يختلف ام لا اجاب لا يصح السلم المذكور او لا لعدم استيفائه شروط العقد
هو فاسد وقد افسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تنص ان شرط صحة الكفالة الذي له
وهذا غير صحيح فهل لا يطالب به الا لافه فانه يطالب به الكفالة واما مسئلة النخعة فلا

مطلب
اذا ما اشتمل
الرجل الاجل
مطلب
دفع الثمن
بعض الثمن
التي لا بأس
فقال لا اقبله
التي لا بأس
فسرق
مطلب
لا يصح اشتد
البن في الزيت
لان شرط صحة
عدم اشتمال
البديلين على احد
الوصفين
مطلب
اذا اسلم في حيز
الانصب الكيزان
قال السلم فاسد
فالكفالة به
غير صحيحة
ولا يغني دسوق
الاشتمال
الانبيته

فأصبحان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علماءنا قال
 فأصبحان فأراد على أحدهما أن البيع كان نجسة وأكثر الآخر لا يقبل قول من يدعي النجسة
 ويستخلف الآخر وإن أقام مدعى النجسة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك

مطلب
 القول لرب
 السلم في دفع
 الاجل لا للسلم
 اليه في كفاء

علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله اعلم سئل في جماعة وكلوا رجلا يسلم لهم مبلغا
 على زيت في ذمم جماعة فاسلم وادعوا انه لم يذكر فيه الاجل او غير من شروطه وادعى
 الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه ام قوله ويلزمهم كجواب
 القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لا نريد على الصحة وهم يدعون الفساد وفي
 مثله القول المدعى الصحة والله اعلم سئل في جماعة اذنوا الرجل ان يسلم لهم دراهم
 على زيت من الناس تفعل غيرأت بشرائطه هل يصح ويطال الماذون له به وهو يطالب
 الجماعة ام لا اجاب لا يصح ولا يطالب احد الماذون له فلفساد السلم بترك
 شرائطه واما الذين اذنوا فاعلم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر

مطلب
 لا يطالب الوكيل
 ولا المسلم اليه
 بالسلم فيه
 اذا فسد السلم

في الوكالة نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم ففسد السلم اوصح والله اعلم سئل في رجل
 اسلم اخر عشرة فروش في قطار وعشرة ارطال من الدبس الى تزول المدبسة فلما
 يصح السلم ويؤمل المسلم اليه بدفع الدبس ام لا يصح واذا قبلتم لا يصح السلم وكان قد
 دفع شيئا من الدبس يشتريه ويدفع له رأس مال السلم ام لا اجاب صرح في مخ
 الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه
 قال لا ندر ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم

مطلب
 لا يصح السلم
 في الدبس وان
 اجتمعت شرائطه

اليه الاراد رأس مال السلم ويشتريه به بعينه ان كان باقيا والا فقيمة يوم قبضه
 والله اعلم سئل في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها زيد ل بكر
 ليخرجها فاخرج البعض وانفق البعض على نفسه والان يقول زيد ل بكر قد وفيتك
 الشعير لعمرو هل يلزمه ان يدفع له نظير الشعير ام اجاب لا يلزمه ذلك والحال عند
 على اي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله اعلم سئل في رجل
 اشترى من اخر فداء من الزيت بثمان مائة ثم جعل الثمن في قدر ازيد من الزيت المباع سلما
 وعند محي المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك ام لا ياخذ المسلم
 اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور اولا من الزيت ام كيف
 الحال اجاب لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم

مطلب
 دفع عمرو وزيد
 دراهم ليخرجها
 له على شعير

التي جعلت تمنا لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله اعلم سئل في امرأة
 اسلمت رجلا مبلغا في قطن بقرش وزاد معيتها سبلا فاسلما فين المحل لم يجد المسلم اليه
 قطننا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثمان مائة ومثل وحين حجته باعها فطسنت

مطلب
 اسلم لآخر في
 قطن سبلا
 فاسلما فين
 المسلم اليه في

يغض السلم ويكس لها وانعت عليه الغرض وتطالب به قبل لها ذلك ام ليس لها
 انوار رأس مال سلمها في الاصل وترد الزائد والحالة هذه اجاب ليس للمرأة ان
 رأس مال سلمها وما اشترته من القطر يلزمها ثمه فمما صهته بقدر ما لها من رأس
 مال السلم وترد الرائد والحالة هذه والله اعلم **سئل** في بيع المسلم فيه من المسلم اليه
 هل هو اقالة ام لا اجاب لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال او باقل
 او بكثر سواء قصص الثمن او غصنه او لا اما اذا استردت الثمن رأس المال بعد
 ان قال انه قائم على بتمس غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون
 ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بتمس غال فرد عليه
 النافع الثمن ورد عليه وهو البيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله اعلم **سئل**
 في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلكا في ستة جواريرت ولحقه كريتيا من شرط السلم
 ورضي المسلم اليه على ذلك بصدقة فادعى رتب السلم صياغها في الحكم اجاب
 السلم والحال قد فاسد لعدم استيعابه الشروط وفي السلم الفاسد الواحدة
 رأس مال السلم على رتب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشيه او غيرها ان كانت قائمة
 لا دفع الزيت السلم فيه لعدم ثبوته في أدته ويضمن للرهن الذي هو رتب السلم
 قيمة الصدقة بالغة ما بلغت ان لم يثبت الصياع بالزها ان فاسد العقود
 كصياغها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا الوثبت صياغها وهلاكه ضمان
 جميع القيمة والله اعلم **سئل** في رجل اسلم آخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا
 بالمستياعر لا ولا حتى الى ستة اشهر فلما مضت طالة بالغرل فاعسر واستراة
 المسلم اليه من وكيل رتب السلم ثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية اذ طال الغرل
 اقامتها ثمانية قروش واربعة وعشرين قطعة مضرة والماقي من الغرل ثمانية
 الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشا فالحكم التبرع في ذلك اجاب
 اما بيع الغرل للمسلم فيه قبل قبضه ولا يصح سواء كان لا حتى او للمسلم اليه اتفاقا
 واما نفس السلم الذي وقع اولاً في الغرل ان استجوع الشرط وهي سبعة عشر رطلا
 ستة في رأس المال واحد عشر في السلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في دمه السلم
 اليه وما اطلق انها استوفيت واذ لم تؤخذ يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو
 الخمسة والعشرون قرشا الى رتب السلم لا غير ويسترد ما سوي ذلك من الغرل وغيره
 والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اسلم آخر قرشا في مده خطية ولم يذكر ما توفد
 عليه صحة السلم ولزم للمسلم فيه هل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا
 او مثله ان كان متعذرا ردة بغيره اجاب نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئا

مطلب
 سم السلم اليه
 من السلم اليه
 لا يكون اقالة
 مطلقا

مطلبت
 بحث ضمان
 الرهن بالمسلم
 فيه بالبيع
 ما لم يمتنع
 لم يشت صا
 بالبيعة

مطلب
 سم السلم اليه
 قبل قبضه
 لا يصح
 مطلقا

مطلب
 اذا وقع السلم
 فشرط السلم
 اليه المستأجر
 ويرد رأس
 المال

مطلب
اسم آخر خمسة
غروش في
قطار قطن
ثم اشترى
المسلم اليه
من رات
السل نصف
قطار قطن

بناءً على أنه ثابت في الذمة فيان أنه لم يكن ثابتاً له استرداده ويرد عليه رأس ماله
والله أعلم سئل في رجل له على آخر قطار قطن سلماً رأس ماله خمسة قروش اشترى
المسلم اليه من رب السلم نصف قطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه
ودفع له عند محله مائة علياً وكل له في ثانيا عامه القطار بدفع نصفه الباقي ثم طال به
بالتم الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه
بمثله مائة علياً من الثمانية فهل له المطالبة بالتلاثة قروش ام لا وهل يصح جمع
ما فعل ام لا او ضحو لنا الجواب اجاب شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قطار
معيّن صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مائة علياً من القطن المسلم فيه غير صحيح لان
فيه شراء مائة باقل مما باع قبل نقد التمن وهو فاسد وبقبضه على هذا الوجه ملكه
رب السلم بمثله لان قبض البيع في البيع الفاسد باذن ماله موجب للضمان ان قيمته
بقبضه وان مثلاً بمثله ونصف القطار الثاني وقع على السلم فيه بالدفع على
جهته فبقي لرب السلم نصف قطار وعليه النصف المضمون بمثله فان تقاصصها
صح ووقعت البراءة عن جميع السلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وببيع المسلم اليه
النصف القطار آخر بالتم الذي هو الخمسة قروش صح فقد لزمت له لرب السلم
ثمانية من النصف الذي اشتراه اولاً ولزم ذمة رب السلم الخمسة من النصف الذي
اشتراه آخر الامر فالتقيا قصاصاً الخمسة بالخمسة فبقي لرب السلم ثلاثة يطالب بها
ووجه ما اخذ هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيعاً عند القبض قال في الزيارات
لو اسلم مائة في كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرت خطية بمائة درهم الى سنة
فقبضه فلما حل السلم اعطى ذلك الكرت لم يخر لانه اشترى مائة باقل مما باع قبل نقد
التمن كما نقله في البحر عن فتح القدير مستنداً له على ذلك واما المقاصصه بالمسلم فيه
فقال في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد
او بعد لم يصرف قصاصاً وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صرافاً
ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قصاصاً جازاً وهو واجب بقبض مضمون
فان جعله قصاصاً جازاً واما شراء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شاك
في جواز والله أعلم

كتاب الكفالة

سئل في دلال قال لاخر اشترى هذا بكذا وان خسرت فعلى فاشتره بخمسة هل تصح ويكره
الخسران ام لا اجاب لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في النزاهة بانه لو قال
بائع فلا تأخذ علي وما اصابك من خسران فعلى لم يصح وقد ذكره في البحر في قوله وما غصبك
فلا فاعلى فلا تأخذ عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل قال لمتخفي

مطلب
لا يصح انما
الدلال
الخسران
المشتري

منها كم ستامة وقد اراد الخروج من سلكه لا يخرج فلما خدمت فعلت صما به ونبت
 منه ما لا حلا هل يصح ويلزم القائل ان لا احلست لهم يصح ويلزم القائل وهو منه
 الشئ المعتر عنها بقولهم وما عصمت فلان فعلى والله اعلم مسئلة في رجل ادعى
 جماعة متكلمين على دين متلع وصاطا لهم به فقال له كبيرهم ديك عدي هل يكون
 كعبلا فطالب به ام لا احلست نعم يكون كعبلا كما صرح به في التارحاسه بقوله
 لمطة عدي للودبعة لكه بقربة الدين تكون كماله واستار اليه الربيع بقوله
 مطلعته يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون صما ما واقل صرح قاضي حال
 بان عداد الاستعملت في الدين يراد به الوحوف فاذا علم ذلك علم ان له مطالبة وش
 والاعلم سئل في رجل استعار من اخيه ثوبا ليرده به دين عليه لآخر ويبيع له اكل
 ثمره فاعاره له ذلك شارطا الرجوع عليه منهما اكله المرهين منها فاكله مسير هل يرد
 عليه ام لا احلست نعم له ان يرجع عليه بما اكله منها كما يعلم من مسائل الكماله
 بالمجهول نحو ما داب لك على فلان فعلى وما عصمت فلان فعلى فافهم والله اعلم ست
 في قاص اقترض من اخيه درهم وطلت المفرض منه كعبلا فاحصر المفترض رجلا له
 وقال له هذا يكملني فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقصر
 المحصول فاما كعبيل عنه فيما اقترضه فبات القاضى المستقر من في اشاد الطريق
 ولم يدخل القدس الشريف ولم يعضن المحصول هل نفع الكماله له ام لا احلست هذه
 المسئلة وقع فيها للنساج المداية بحال عظيم سبب تعقيد في العبارة يطول
 الكلام عليه فمدس عسان العلم عنه ويدكر ما صرح به فاضينان في فتاواه وهو قد
 ولو علق الكماله بما هو شرط محض نحو ان يقول ادعت الريح اوجاء المطر او ادعت
 الاخى الدار فاما كعبيل نفسه لا يصير كعبلا وكذا لو علق الكماله بالمال بعد السرا
 وان علق الكماله بما هو مستحق او سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول ان ادعت المطر
 الملة فاما كعبيل نفسه فقدم فلان صما كعبلا نفسه لانه معارف انتهى فقله
 قدوم فلان شرطا للروم الكماله وهذا شرط للزومها دخول القاضى مدينة الق
 الشريف وقض المحصول ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون بحال
 من الاحوال فافهم والله اعلم سئل في حاكم حاصله اشتا جرو قتل والرم وتهد
 ان فلان وفلان من فلان من فلان وفلان بن فلان بما هو مرتب على اهل الدرة
 العلاية عن المال العتيق الما في عليهم من ستة كذا وعن مال ستة كذا وعن مال السلطنة
 ومشاهرة وطلعة وعربية وحق حطب ومال ططور ومحنة وعيدية وحميسية
 مثلا قدره الما فترس وثلاثمائة قرش يدفعا ختام شهر ربيع الاول ثلاثمائة و

مطلب
 ا- اقل احد
 الديوبين
 للذات
 ديك عدي
 يكون كعبلا

مطلب
 استعار من
 اخيه ثوبا
 ليرده به دين
 عليه من آخر
 ويبيع له اكل
 ثمره

مطلب
 في تعليق
 الكماله
 بالشرط

مطلب
 بما تصح به
 الكماله
 وبالا نفع
 كالحايت
 والموت
 وغيرها

وهو الفان يدفعانها في ثمانية اشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة
كل شهر ما ساقرش وغنموا استجارا وقبولا وتعهدا او التزاما صحيحا شرعيا مقبولا
وصدا قاهما على ذلك فلا بد وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعيا فهو بتمام ذلك
تسليم الملتزم من المذكوران من جنس فلا بد وفلان الملتزم ملها شيخ القرية فلا وفلان
المستجيبين على المال المذكور تسليما شرعيا وكفل كل من الملتزمين صاحبه في اداء البلغ المذكور
يؤخذ منها كسالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه اعلاه وحكم موجبه
حكما شرعيا فكل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعا ما لم من الخلل يعمل به شرعا فيصح استيحا
المستأجرين وقبولها والتزامها المصدا في الصك باستأجر والتزم وقبل وتعهدا
هو مرتبة على اهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان
ومشاهدة الخايم لا اجاب لاشبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر
وقبل والتزم وتعهدا هو مرتبة على اهالي القرية عن المال العتيق في افعال واقعة على ما هو مرتبة
على اهالي القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذا استيحا وما هو كذلك لا يتقبل
وقوله كذلك وتعهدا والتزامه اذ الكهالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القولين
فكيف بما لا اصل له شرعا من محبة وعبدية ونهيسة الخ قال دفع القدر واما القدر
فان اريد بها ما يكون بحق ككسرى النهر لترك القامة وابرة الحارس المحملة الذي يسمى
في ديار مصر الخفير والموظف لتجهيز الجيش في حق فداء الاشرار اذ لم يكن في بيت المال شيء
غيرها ما هو حق فالكهالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة
ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بدت المال اولزمه ولا شيء فيه وان اريد بها ما ليس
بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا ببلاد فارس على الخياط والطباخ وغيرهم
فالسلاطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم واختلف للشافعية في صحة الكهالة بها
فقبل تصح اذ العبرة في صحة الكهالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من تول
قسمتها بين المسلمين فتعدل فهو مأجور ويخفى ان كل من قال ان الكهالة ضمر في الدين نفي
صحتها هاهنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على انها في لفظا
في الدين او دفعها او مطلقا من ميل الى الصحة الايام البردوي يريد فخر الاسلام اما ان
صحت الاسلام فابي صحة الكهالة بها او في الخلافة نقلا عن مجموع النوار طبع الوالي ان ياكل
سهم شيئا غير حق فاخشي بعضهم وظفر الوالي ببعض فقالوا لفتنوا للذين وجدتم الوالي
لا تطلقوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالحصص فلما اخذ الوالي منهم شيئا فلم يرجع قال هذا
مستعير على قول من يصرح بزمان الحجة وعلى قول جماعة الشافعية لا يصح وفي البرازية فها الجبايات
على قول عامة الشافعية لا يصح وقد ذكرنا ان فخر الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة ظلية

كما لمطالبة الشرعية اهـ وفي فتح القدر في آخر التقرير في المسئلة قال وللمحكم يعني في القسمين
 ما بيننا من الصحة في احدهما والخلاف في الآخر ثم من اصحابنا من قال لا افضل للابن
 ان يساو اهل محلة في اعطاء النسيبة قال شمس الائمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعاد على المال
 والجهاد واما في زماننا فاكثر الثواب تؤخذ ظلما ومن يمكن من دفع الظلم عن نفسه فوضله
 وان اراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه يستعين به على الظلم
 ويسأل المفتي الثواب او فانه قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والاصحاح
 بان الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى اصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بل هو كافا قلت
 ان الشيخ زين بن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاحكام
 والفتوى على الصحة لمصلحة لفقوا

في الخلاصة والبرازية انه قول العامة
 بصحة تقرير قلت قال مؤيد زاده في مجموعه نقلا عن العمادية والامير اذا قال غير خلصني
 فدفع المأمورا لا وخلصته منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المنشئين وقال صاحب المحيط
 لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضي خان
 وان كفل من رجل بالبيان اختلفوا فيه والصحيح انها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول
 صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى واما المزاج فصرح علما بانها تصح الكفاية
 قالو المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة من ماله على ما اراد
 لاخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في المعنى
 وغيره وظاهر ان للعمد الاطلاق ومن ثم اطلاقه صاحب الكفر فيه وغيره قال في البحر اطلاقه
 فشمل المزاج الموظف وخراج المقاسمة وخصه به بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة
 وفي صحة الصمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن دينا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا
 وشروحا وفتاوى هذا وما الصك المذكور فانواع العمل فيه لا تحصى فلا يقا به ولا يبلغ
 اليه شرعا وانه اعلم سئل في رجلين صادرهما الوالي وحبسهما فقال احدهما لا اخرج خلصني
 من مصادرتي بدفع المالا الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل الرجوع عليه
 ام لا اجاب له الرجوع ولولم يقل له لترجع على ففي البرازية قال الرجل خلصني من مصادرة
 الوالي او قال لا اسير ذلك قيل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط
 لا في المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح اهـ ومثله
 في كثير من الكتب والله اعلم سئل في كفل النفس هل يبرأ بآب الكفول به ام لا اجاب نعم يبرأ
 بموته والله اعلم سئل في قروي نزل به ضيف فغضب بهيمة جارية فانهضت بها فاني الى
 المضيق وقال له ان فلا تضيقك غضب بهيمة لانه لانه كان غاضبا

مطلب
 مصادرة الوالي
 فقال لا اخرج خلصني
 من مصادرتي
 صرح ويرجع عليه
 بما دفع
 عليه
 الكفيل بالنفس
 يبرأ بالكفول
 مطلب
 ان كان غاضبا
 بهيمة جارية
 ماس

فاناضاً من فظهر غضب فلان لها هل على المضيق ضامنا ام لا اجاب نعم عليه
 ضامنا وهو رد هان كانت باقية او قيمتها ان كانت هالكة كما صرحت به للتون والشرح
 والقناوى والله اعلم **سئل** في رجل اتهم آخر بسرقة بقر فأنكر فذهب فتجسسوا فوجدوا
 لا يقدر عليهم لكنهم اخبروه بان فلانا وجدناها البنا وباع البعوض لنا والبعوض تركه عندنا
 وديعة فزجع اليه وطالبه برده بقره ليد فقال اذهب انت اللهم ومهما اخذ واملك فعلى
 بفعل واخذ وامنه ما لا خير واكرها هل يضمن ما اخذ وامنه ام لا اجاب نعم يضمن جميع
 ما اخذ من الحال هذه بقوله مما اخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب والدلالات
 والله اعلم **سئل** في رجل ادعى على آخرين انها ضامنا له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة
 الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليها بالوجه الشرعي يؤخذ ان به ام لا اجاب نعم يؤخذ ان
 ويجبس فيه فقد صرح علما وثبات حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب والجبس والملازمة
 وجميع الاحكام والله اعلم **سئل** في رجل قال لا تركت لك فلانا او ضمنت او ضمانة على هل
 الكفالة بهذه البصيفة كفالة نفس او كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بد
 الى من كفله حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى اجاب هي كفالة بالنفس
 ويبرأ بتسليمه حيث امكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط تسليمه فيه والله اعلم
سئل في رجل توفي عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها اثلاث ماتت احدها عن زوج
 وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقها كراما وزوجة ابنة الكفالة
 مهرها بغير اذن ابنة كراما وقضى القاضى به هل الزوج الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك مع
 استيفاء التراضي لا اجاب لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
 لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وان الكفيل يغير امر
 المكفول عنه لا يرجع وان اذامات يستوفى من تركته ولا يرجع للورثة على المكفول عنه كما
 صرح به في البر وغيره والله اعلم **سئل** في رجل كفله مهر زوجته ابنة وصات الاب هل يؤخذ
 من تركته ام لا اجاب نعم يؤخذ منه من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله اعلم
سئل في سفينة رئيسها نصراني تحمل بها نساء واطفال ورجال من المسلمين والا فرج
 واقل عليهم في البحر غلغول به اهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم
 على البر وكان متيسر القرية من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا منها اخذكم
 هؤلاء فضمانه علينا فاسروهم واخذوا اموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعصبوا
 لاموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما اخذوا من المسلمين ام لا اجاب نعم يصح
 هذا الضمان اذ المضمون عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في
 السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجزوا

مطلب
 مما اخذت
 فعلت

مطلب
 اذا ثبت انها
 ضمانة بذمة
 فلان يؤخذ ان

مطلب
 في الفاخذ تصح
 الكفالة بها
 ولا يبرأ الكفيل
 بالنفس الا اذا
 سلم المكفول
 في مجلس
 مخاصمته فيه

مطلب
 اذا اكمل مهر
 زوجة ابنة
 ثم ماتت
 يؤخذ من تركته

مطلب
 قال رئيس المركب
 وبعض من معه
 للباقيين منها
 اخذتم ففعلنا
 فانه يكف

ومن فروع المذهب قال لا تحرامك بهذا الطريق فان احدهما لك فانما ضامن واحد
 ماله من الضمان والمضنون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين واما الفوائد فلهذا
 ثم قال ما ذكر من الجواب بخالف لما ذكره القدوري واما مسئلتنا فلا كلام في صحة البيع
 والله اعلم **سئل** في رجل باع لاخر حنطة الى دخول الجرن بمش كنفه آخر فظهر فساد البيع
 بالاجل المجهول هل يبرأ الكيف من الكالة ام لا **اجاب** بظهور فساد البيع بغير رضاء
 الكالة اذ لا يتم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان موجودا ورمثه ان كان هالكاً
 او مشتملاً لانه فظهر بغير عدم الدين الكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكيف فلهذا
سئل في رجل دفع بحال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر فحوالات لاخر باعته بمغارة
 عنيت للجمال على صاحب الجمال ودفع له حماراً يركبه عارية فلما احل بمصر من الحمار وعجز
 عن البيع وخرجت الفائلة وان ترك الحرفج معها حصلت ضرر كل الجمال والجمال فلما خرج
 او دعه عند ثمة فحفظه ويقوم بأمر فلما وصل الى وطنه الاصيل اخبر به فاستبشاق
 غيظاً فكفله آخره هل الكالة صحيحة ام غير صحيحة **اجاب** الكالة غير صحيحة لان
 شرطها ضمان الكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان الشعار غير مضمون لهذا
 العذر الذي ذكر على الجمال والله اعلم **سئل** في ثلاثة انفار كفلاودية قيل على عاقلة الفاء
 هل تصح كمالهم ويطلبون بها ام لا **اجاب** لا تصح الكالة بالدية كاصح به في الظهيرة
 والخلاصة والبرازية وشارخانية نقلاً عن الظهيرة فلا يطلبون بها لعدم صحتها والله اعلم

مطلب
 اذا كف من البيع
 سبباً فاستبشاق
 فالكالة فامنة

مطلب
 الكالة بالمتما
 غير صحيحة

مطلب
 الكالة بالدية
 غير صحيحة

كتاب الحوالة

سئل في رجل اخذ الكنية صر على زوجها وعلى الرجل المذكور من زوجته البائعة فأقال
 الاخ المذكور وانا زوجته بمرها على زوج اخيه ليستوفي الاث من مهر الائمة فزوجه بغير اذن
 من الزوجين فاستوفي الاث منه البعض وبقي البعض وياتي الاخ واخيه بمن يجنب
 ومات الاب المحال ايضا فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للأب هل
 للدافع الرجوع في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة المذكورة باطلة والتمثال عليه
 الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه ان كان قائماً وبقيته في القبي ومثله في الثاني ان كان متمكناً
 في تركه القاسر والمحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل استأجر من باطلة وقف قرية
 وشرط تعييل الاجرة واحال بها مستحقاً في الوقت فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل
 يرجع على الناظر او على المستحق بما قبض **اجاب** يرجع المحال عليه بما ادى للمحال الى
 لا على المحال والمحال هذه والله اعلم **سئل** في متولد اذن له القاضي في الاستئانة للثمن
 اذ لا مال للوقف فتم الاستئانة بربا اذن للمتولى واحاله على مستأجر خواتم الوقف لم يصر
 بقبول الحوالة فهل المستأجر مطالب بالتسليم بما صرفه وجبته اذ امتنع عن الاداء ام لا

مطلب
 رجل عليه مهر
 لزوجه البائعة
 واخيه الكنية
 مهر كل زوجة

مطلب
 يرجع المحال عليه
 بما ادى للمحال
 على الجبل

مطلب
 اذا عزم المستأجر
 باذن الناظر
 ويرجع عليه
 ولو يكون مستأجر
 المحال عليه فمولا
 للحوالة

اجاب المستأجر اني قد نفقت البحر نقداً عن القنية ومثله في الكاوي الزاهدي اذ قال القمير والملك
لمستأجرها اذنت لك في عمارتها فغمرها باذن يرجع على القمير والملك والحوالة لا تلزم لانه
لا ينسب الى ساكن قول والله اعلم **سئل** في الحال اذ اتوى من احتال عليه المال هل له ان
يرجع به على الاصيل او يتوبنا ولكم الثواب الجزيل **اجاب** نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء
الدين اصيل لانه انما ضحك بهذا الفعل بشرط وضوء الدين الذين لم يمتنعوا على ما عليه بل كان في فوق دلاله للمعا
وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله اعلم **سئل** في رجل له على آخر دين فاحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تنفي ركة بها فالمدعي في دين الحوالة **اجاب**
المحال اسوة لغرماء المحال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد اتوى والله اعلم
سئل في رجل ادعى على آخر دين هو ممن مبيع فاجابه بانى احطك عنه على فلان الغائب فقال
المدعي كما قبل ذلك فاقام المدعي عليه بینه عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضة
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعي تعزير او اهانته بذلك ام لا واذا حضر الغائب
ومجد الحوالة ولم يقر عليه البينة هل له الرجوع على المحيل ام لا **اجاب** لا يلزم المدعي اهانته ولا تعزير
بذلك واذا حضر الغائب ومجد الحوالة ولا بينة للمدعي عليه فلم يعد المدعي البينة يرجع المدعي على
المدعي عليه لانه قد اتوى بسبب ذلك على المحال عليه والله اعلم **سئل** في زوري عليه دين ليدو
آلح عليه بطلبه فباع لرجل بهيمة واحال البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلاً ان الهبة
ابوي الحمار فلم يعجبها ورده على بائعه هل للبدوي طلب عليه ام لا **اجاب**
لا طلب للبدوي عليه والحال هذه لبطالان الحوالة بفقد الشرط والله اعلم
وهذا آخر البراءة الاولى من القضاة والخيرة وتم طبعه في سنة ثمان مائة من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم

عن بيان الخطا والصواب الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١	١٠	وفريد	وفريد	١٠	١١	تعد	تعد
٢	١٦	البرازية	البرازية	٢٠	١١	البحر الرحيم	البحر الرحيم
٣	٢٥	الاخبار	الاخبار	٢٤	١٤	بعضلات	بعضلات
٥	١٦	الاستحيا	الاستحيا	١٢	١٦	فكفبه	فكفبه
٦	١٥	افترق	افترق	٢١	١٦	لمسا	لمسا
٦	١٧	الحفين	الحفين	٢٤	١٨	الخلاصة	الخلاصة
٧	٢	المتقدمون	المتقدمون	٢٣	١٨	الفتا رائية	الفتا رائية
٨	٨	اشترط	اشترط	٢٠	١٩	فيها	فيها
٨	١٩	بينة	بينة	١٠	٢٠	وجدوا الفقه	وجدوا الفقه

مطلب
اذ اتوى المال
على المحال عليه
يرجع به على
الاصيل
مطلب
المحال اسوة
لغرماء المحال
عليه
مطلب
اقام المدعي عليه
بینه على المدعي
انى احطك بالدين
على فلان الغائب
وهو منكر فإذ
لغائب ولم
يعد البينة فانيا
في وجهه
مطلب
اشترى خيالا
بمن فاحاله
السائم عليه آخر
بثمنه فقبل
لشترى الحوالة
ان اعجب بالدين

صواب	صحيحة	خطا	خطا
رجال	رجال	رجال	رجال
عن من	عن من	عن من	عن من
الكناح واللعن	الكناح واللعن	الكناح واللعن	الكناح واللعن
ام لا اجاب	ام لا اجاب	ام لا اجاب	ام لا اجاب
الصغير	الصغير	الصغير	الصغير
المجوز	المجوز	المجوز	المجوز
بت	بت	بت	بت
بما دفعه	بما دفعه	بما دفعه	بما دفعه
ان تسافر	ان تسافر	ان تسافر	ان تسافر
الزوج	الزوج	الزوج	الزوج
عتمها	عتمها	عتمها	عتمها
اغترارا	اغترارا	اغترارا	اغترارا
طلعتها	طلعتها	طلعتها	طلعتها
والعتوه	والعتوه	والعتوه	والعتوه
خاص	خاص	خاص	خاص
يموجر	يموجر	يموجر	يموجر
يعود	يعود	يعود	يعود
بصيفة	بصيفة	بصيفة	بصيفة
ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط
يقع هل له	يقع هل له	يقع هل له	يقع هل له
وقد	وقد	وقد	وقد
ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد
الكثالة	الكثالة	الكثالة	الكثالة
موليا	موليا	موليا	موليا
فيحمر	فيحمر	فيحمر	فيحمر
يفتي	يفتي	يفتي	يفتي
الحضرا	الحضرا	الحضرا	الحضرا
اجاب نعم له	اجاب نعم له	اجاب نعم له	اجاب نعم له
لا تدفع الى	لا تدفع الى	لا تدفع الى	لا تدفع الى
صواب	صحيحة	خطا	خطا
رجال	رجال	رجال	رجال
عن من	عن من	عن من	عن من
الكناح واللعن	الكناح واللعن	الكناح واللعن	الكناح واللعن
ام لا اجاب	ام لا اجاب	ام لا اجاب	ام لا اجاب
الصغير	الصغير	الصغير	الصغير
المجوز	المجوز	المجوز	المجوز
بت	بت	بت	بت
بما دفعه	بما دفعه	بما دفعه	بما دفعه
ان تسافر	ان تسافر	ان تسافر	ان تسافر
الزوج	الزوج	الزوج	الزوج
عتمها	عتمها	عتمها	عتمها
اغترارا	اغترارا	اغترارا	اغترارا
طلعتها	طلعتها	طلعتها	طلعتها
والعتوه	والعتوه	والعتوه	والعتوه
خاص	خاص	خاص	خاص
يموجر	يموجر	يموجر	يموجر
يعود	يعود	يعود	يعود
بصيفة	بصيفة	بصيفة	بصيفة
ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط	ايتاع القلاوط
يقع هل له	يقع هل له	يقع هل له	يقع هل له
وقد	وقد	وقد	وقد
ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد	ضرايتنا فاد
الكثالة	الكثالة	الكثالة	الكثالة
موليا	موليا	موليا	موليا
فيحمر	فيحمر	فيحمر	فيحمر
يفتي	يفتي	يفتي	يفتي
الحضرا	الحضرا	الحضرا	الحضرا
اجاب نعم له	اجاب نعم له	اجاب نعم له	اجاب نعم له
لا تدفع الى	لا تدفع الى	لا تدفع الى	لا تدفع الى

صواب	خطا	صحيحة	سطر	خطا	صواب	صحيحة	سطر
ان ذلك	باختصار	٢٦	٧٩	باختصار	٢٦	٧٩	٨٠
غلط	منها	١٦	٨٠	منها	١٦	٨٠	٨٢
حد	بنا بلس	١٠	٨٢	بنا بلس	١٠	٨٢	٨٢
يشرون وتكسي	الزوج اقا	٢٨	٨٢	الزوج اقا	٢٨	٨٢	٨٧
حلقه	فلاحت	١٠	٨٧	فلاحت	١٠	٨٧	٨٨
يتخذ	في الاثبات	١	٨٨	بالاثبات	١	٨٨	٨٨
يقسم	جيب التوتيقنو	٢٣	٨٨	يوجب التوتيقنو	٢٣	٨٨	٨٩
اخذت	رداءته	٢٥	٨٩	رداءته	٢٥	٨٩	٩٤
مكر وزائد	شاهان شاه	٢٧	٩٤	شاهان شاه	٢٧	٩٤	٩٦
وظا تفهم	بغير اذنه	٢٦	٩٦	بغير اذنه	٢٦	٩٦	٩٧
ملك وتصرم ملا	صاحب البحر	٢٦	٩٧	صاحب البحر	٢٦	٩٧	٩٩
مكره وزائد	كما شرح	١٨	٩٩	كما شرح	١٨	٩٩	١٠٨
وجبرا	او ان	٢	١٠٨	او ان	٢	١٠٨	١٠٩
او واحدا	قال	٢٤	١٠٩	قال	٢٤	١٠٩	١١٣
والدين بغير باجماع	فاما ما	٤	١١٣	فاما ما	٤	١١٣	١١٣
فيها	استخفافا	١٧	١١٣	استخفافا	١٧	١١٣	١١٣
يعينهما	اجاب نعم القول	١٩	١١٣	اجاب نعم القول	١٩	١١٣	١٢٥
محمد	ربيع الدين	٢٦	١٢٥	ربيع الدين	٢٦	١٢٥	١٢٧
الكل والوقت لا	زين صاحب	٢	١٢٧	زين صاحب	٢	١٢٧	١٢٧
ناظر	مستفيض	١٠	١٢٧	مستفيض	١٠	١٢٧	١٢٧
ان توجب	تقدم	٢٠	١٢٧	تقدم	٢٠	١٢٧	١٢٧
لا منه كعارة	والمارين	٢٨	١٢٧	والمارين	٢٨	١٢٧	١٢٧
ابن ثم مات	باشراط	٤	١٢٧	باشراط	٤	١٢٧	١٢٧
محمد ابن الواقف	وكونها	٢٠	١٢٧	وكونها	٢٠	١٢٧	١٢٧
ابراهيم سنية	محمد ابن سنية	٢٠	١٢٧	محمد ابن سنية	٢٠	١٢٧	١٢٧
صديق الدين	خالنها	٢٢	١٢٧	خالنها	٢٢	١٢٧	١٢٧
نفسه فما يستحقه	والحاصل انهم	٩	١٢٧	والحاصل انهم	٩	١٢٧	١٢٧
مصطفى بن	يستحقه	٢٨	١٢٧	يستحقه	٢٨	١٢٧	١٢٧
رحم الا ارثا	هبة الدين	١١	١٢٧	هبة الدين	١١	١٢٧	١٢٧
في الوقف	والقول	٢٩	١٢٧	والقول	٢٩	١٢٧	١٢٧
مساقاة	ورفع	٥	١٢٧	ورفع	٥	١٢٧	١٢٧
مكر وزائد	ولا ولاية له	١٣	١٢٧	ولا ولاية له	١٣	١٢٧	١٢٧
ما تفعل	يكون	٢٤	١٢٧	يكون	٢٤	١٢٧	١٢٧
واحد من	نختار الرواية	١٧	١٢٧	نختار الرواية	١٧	١٢٧	١٢٧

مخفف في الرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع
نحو لا يرفع

صحيحه سطر خطا	صواب	صحيحه سطر خطا	صواب
١٦٧ ٢٩ الطرطوط	الطرطوط	١٦٨ ١٧ البرازي	البرازي
١٦٨ ٢٦ المسجديه	المسجديه	١٦٩ ٥ يصادق	يصادق
١٦٩ ٨ فرغ	فرغ	١٧٤ ٢٣ اتل	اتل
١٧٩ ١ ولولديه	لولدتها	١٧٩ ١٢ اجارتها	اجارتها
١٨٠ ١٥ ولايته زينا	ولايته زينا	١٨٤ ٥٨ والدمن	والذهن
١٨٧ ٨ عن ذكر	عن ذكر	١٩٠ ١٨ زين نجيم	زين بن نجيم
١٩٧ ٢٧ ابن اسنحه	ابن اسنحه	٢٠٠ ١٥ لروح	الروح
٢٠٠ ١٩ لا دفع يادته	لا دفع يادته	٢٠٤ ٢٨ اليه درجه	اليه درجه
٢٠٥ ٩ بذلك المال	بذلك المال	٢٠٥ ١٢ رتبة	رتبه
٢٠٩ ٧ دون الانات	دون الانات	٢٠٩ ١٣ لكون هما	لكونهما
٢٠٩ ٢٠ فيه علم	فيه علم	٢١٢ ٢١ اربيعها	ازواحها
٢١٤ ٢ اول	اول	٢١٤ ٢١ غيره	غيره
٢١٦ ١ الوصل	الوسائل	٢١٨ ١ وان مات	وان من مات
٢١٩ ١٦ انصباهم	انصباهم	٢٢٠ ٢ اديه	لديه
٢٢٢ ٦ يكفه	يخلفه	٢٢٣ ١٥ الاثني	الاثنين
٢٢٣ ٢١ صفته	طبقته	٢٢٣ ٢٤ فلاقا تل	فلاقا تل
٢٣٠ ١٦ ثم على اولاد اولادهم	ثم على اولاد اولادهم	٢٣٢ ٧ ان بنفس	ان بنفس
٢٣٢ ٢٤ اكثر له قند	اكتر علة قند	٢٣٢ ٢٧ الرغبان	الرغبان
٢٣٤ ٢٦ سبط والاولاد	سبط والاولاد	٢٣٥ ١٨ له عن وصيه	له عن وصيه
٢٣٧ ٤ لاخذ الصدقه	لاخذ الصدقه	٢٤٠ ١٧ منان	منان
٢٤٢ ٤ وتبديله	وتبديله	٢٤٤ ١٩ اولاهم	اولادهم
٢٤٥ ٨ لا يؤيد	ما يؤيد	٢٥٢ ٦ يخوف	يخوف
٢٦٠ ٢٩ ان يقبله	انه يقبله	٢٦٢ ٥ احضارهم	احضارهم
٢٦٢ ١٥ للماثر فعل	لماثره فعل	٢٦٢ ٢٤ العده	العده
٢٦٢ ٢٦ فيصدق	ويصدق	٢٦٢ ٩ يجوز للمسته	يجوز للمسته
٢٦٤ ٤ ام لاسيما	ام لاسيما	٢٧١ ٢٦ زوجته	زوجه
٢٧٤ ٢ المؤخره بنين	المؤخره بنين	٢٧٥ ١٩ رد ما قبض	رد ما قبض
٢٧٦ ٥ المطلوبه	المقبوضه	٢٧٦ ١١ قال جامع	قال جامع
٢٧٧ ٢٤ واستهلكه	واستهلكه	٢٧٨ ٢٦ اد اشترى	اد اشترى
٢٨١ ٨ اذن	آذنت		

تم الخطا والصواب بمحمد الله الملك الوهاب

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢٠٧ كتاب الامنية	١ كتاب ادب القاضي
٢٠٧ كتاب الكراهة والاشتمان	١٨ كتاب القاضي الى القاضي
٢١٩ كتاب احياء الموات	١٨ باب التمكيم
٢١٩ فصل في مسائل الشرب	١٨ باب خلل المحاضر والتمائم
٢٢٣ كتاب الصيد	٢٦ كتاب التهاديات
٢٢٤ كتاب الرهن	٤٠ كتاب الوكالة
٢٣١ كتاب الخبايات	٥٢ كتاب الدعوى
٢٣٤ كتاب الذيات	١٠٦ كتاب الاقرار
٢٣٨ باب ما يحدث الرجل في الطريق	١١٥ كتاب الصلح
٢٤١ فصل في الحائط المائيل	١١٩ كتاب المضاربة
٢٤١ فصل في ليطاا والطرق	١١٩ كتاب الوديعة
(وما يتضرر به الجار	١٢٤ كتاب العارية
٢٤٦ باب جناية البهيمه والخناية عليها	١٢٥ كتاب الهبة
٢٤٩ باب جناية المملوك	١٢٩ كتاب الاجارة
٢٤٩ باب القسامة	١٦١ باب ضمان الاجير
٢٥٧ كتاب المعاقل	١٦٥ كتاب الولاء
٢٥٩ كتاب الوصايا	١٦٥ كتاب الاكراه
٢٧١ كتاب اللعن	١٦٨ كتاب الحجر
٢٧٥ مسائل متقى	١٦٩ كتاب المأدون
٢٨٢ كتاب الفرائض	١٧٠ كتاب العصب
تمت الفهرست	١٧٧ فصل في السعاة والاعونة
	١٧٩ كتاب الشفعة
	١٨٣ كتاب القسمة
	١٩١ كتاب المزارعة
	٢٠٢ كتاب المساقاة
	٢٠٦ كتاب الذبايح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ادب القاضى

سئل في وقيف ثبت لدى قاضٍ خنفي رغبة لامرأة وحكم به لها حكمًا متوفيًا
 شرائط الشرعية ومنع المدعي عنها شرعيًا ومات والآل ابنه يدعي دعوى ابيه
 بعينها فيه ولا وجه له شرعًا لخالفه شرط الواقف هل يمنع من معارضة شرعًا لا وجه
 لدعواه شرعًا اجاب نعم يمنع شرعًا قال الحسام الشهيد في شرح ادب القاضى ويسمى
 للقاضى ان ينفذ قضاء بالقضائة التي ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعير
 وحكم بذلك ترفع الى قاضٍ آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمضي
 حتى لو قضى بابطالها وينقضها ترفع الى قاضٍ آخر فان هذا القاضى الثالث ينفذ
 قضاء الاول وبطل قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء
 في موضع الاجتهاد وانا قد بالاجماع فكان الثاني بقضائه مستطرد الاول لخالف الاجماع
 ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتدال عليه فعلى القاضى الثالث ان يبطله
 وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا الى الحادث التي ترفع الى
 اقول هذا في المختلف فيه فابالك بالجمع عليه والله اعلم سئل في حكم القاضى اذا
 بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك النوال هل يلزم
 ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى ام لا اجاب لا يجوز نقضه بعد انبرامه ولا
 شرائطه واحكامه سواء كان متفقاً عليه او مختلفاً فيه فانه لا يجوز نقضه بعد انبرامه ولا
 اما في التسبق عليه فطاهر لا يتوقف فيه الا فهم واما في المختلف فيه فانه لا بالقضاء الثالث
 للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا ما اجمعت عليه الامم واتفقت
 الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف والله اعلم سئل في حق الزمر
 دين شرعي ومكت في الحبس مدة وظهر للقاضى انه فقير لا يملك شيئاً هل القاضى ان يمسك
 عليه ما الزمر به بغير حضور خصمه ام لا اجاب حيث ظهر للقاضى انه لا مال له في
 سبيله بغير حضور خصمه قال في الحاشية واذا سأل القاضى عن الحبس بعد مدة فاخذ
 مجلس وصاحبه اليك غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلًا بنفيه ويخرجه من الحبس

مطلب
 ان يرفع المدعي
 قاضٍ رافعاً له
 فانه لا وجه له
 مع ما لا وجه له
 مع ما لا وجه له

مطلب
 ادريس المدعي
 قاضٍ رافعاً له

مطلب
 ان يرفع المدعي
 قاضٍ رافعاً له
 فانه لا وجه له
 مع ما لا وجه له
 مع ما لا وجه له

مطلب
 حكم القاضى اذا
 كان بعد دعوى
 صحيحة شرعية
 وشهادة مستقيمة
 وانفصل الحال
 على ذلك النوال
 هل يلزم ولا
 يجوز نقضه
 ولا استئناف
 الدعوى ام لا

مطلب
 ادريس المدعي
 وظهر للقاضى
 انه لا مال له
 فانه لا وجه له
 مع ما لا وجه له
 مع ما لا وجه له

ويصح الوسائط للسامي ان لا يسأل اخذ الضمان ويغفر بالافراج عنه وقالوا هذا
 اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب له مو
 وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البيعة واما مسئلة التقييد اذا طلب الحبس
 وكان معتمداً ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه الى دينه حاصلة ان الغريم يأخذ
 كتبه والله اعلم **سئل** في المحبوس بدين هو من مبيع اذا سأل عنه القاضي فاخبر اهل
 المعرفة به انه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا حيث لم يكن
 الدين يتما او غائباً ولم يكن الدين من مال وقب اجاب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل
 والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار باعساره فيلزم عدم النظر
 الى الميسرة مع كونه ذاعشرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 والله اعلم **سئل** فيما اذا كان فقير للديون وافلاسه ظاهراً وكان دينه بدلاً عما هو
 مال هل للقاضي ان يسأل عنه عاجلاً ويقبل البيعة على افلاسه ويحلى سبيله بحضرة خذله
 واذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يفترق الحال
 بين حال المنازعة وعدها وهل يعد موسراً لا بد له منه ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك
 قال في النفع الوسائط بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان امره يعني الديون
 شكلاً اما اذا كان فقير ظاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البيعة على افلاسه ويحلى
 سبيله بحضرة خضمه واما يسأل عن عسرة من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من التجارة
 دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له ما لا نكفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال
 هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب والديون بان قال
 الطالب انه موسر وقال الديون انه معسر لا بد من اقامة البيعة فان شهد بها هذان
 انه معسر حل سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعتسار بعد ايسار امر حادث
 فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي بنبه على هذا الشيخ حسام الدين السبغاني رحمه الله تعالى
 والمسئلة شهرة ولا يعد موسراً لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب الجفر فلا يعد ثبابة
 التي لا بد منها غنياً ويرث له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقبر
 على ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا امتنع الديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي
 والحال ان له ما لا يمكن الوفاء منه اية انه متمرد ومتعنت في بعاثه في الحبس وامتناعه عن
 فهل والحالة هذه للدائن ان يسأل القاضي في تطيين باب الحبس عليه ليضيق عليه امره
 يتناول منها الطعام ام لا وهل للقاضي ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا اجاب اما
 عند ابن حنيفة فيؤبد بحبس الى ان يبيع بنفسه واما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه
 ويوفى الدين ويقبضها يعني كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح
 ويوفى الدين ويقبضها يعني كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح

مطلب
 اذا تنازع الطالب
 والمحبوس في اقرار
 والاقرار لا بد
 من اقامة البيعة

مطلب
 اذا اخبر اهل المعرفة
 ان المحبوس معسر
 للقاضي ان يطلقه
 من غير كفيل

مطلب
 يسأل القاضي
 على الافلاسه

مطلب
 يسأل عن القس
 من جيرانه ولا يشترط
 لفظ الشهادة
 اذا لم يكن في الحال
 منازعة ولا يشترط

مطلب
 الشهادة على الزنا
 ليست شهادة على
 النفي فهي مقبولة

مطلب
 لا بعد الفقه شيئا
 ثبابة وكذلك
 بمنزله

مطلب
 في مدونة حبسه
 القاضي وله مال
 يمكن الوفاء منه
 اية انه متمرد
 متمرد فيؤبد بحبس
 عند ابن حنيفة
 ويبيع عندهما
 ويقبضها يعني
 ولا فرق بين العقار
 والمنقول

كما سمي الشيخ قاسم قالوا على قولها يترك له دست من ثياب بدلة وسباع الباقى واذا
امكما الاجتراء بدون الثياب التى عليه والعقار الذى يسكنه يبيعه القاضى ويوفى بتغير
ثمنه الدين او يبيعه ويشتري له ما هو دونه قالوا يبيع مالا يحتاج اليه فى الحال حتى يبيع
اللبد فى الصيف والمطعم فى الشتاء والحاصل ان القاضى نصب نافله اذ يبيع له ان
ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع ما كان انظر له واما تطيين الباب فقد ذكر فى
جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الفسخ
لان زيادة على الحبس وفى البر قال به الامام الارستاسيد وقال القاضى الراى فيه الى القاضى
والحاصل انه ليس مذهب الاصحاب كما هو اعلم سئل فى رجل ثبت عليه دين لا تحب باقراره
وهو معسر غير ان له مالا فى بلاد الا فرغ التى هى دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد
موترا به فيؤبد حبسه ام لا يبيع سبيله الى ميسرة اما بوصوله اليه او بطرقه مال اخر
اجاب لا يعد موترا بذلك ويحل سبيله فى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب والفتاوى
للكاتبين المذكورين فان كان للحبس مال ببلد اخرى يطلعه بكفلى وفى البحر وطاير وكذا
ان القاضى لا يبيع للدين اذا علم ان له مالا غائبا وفى انفع الوسائل ذكر فى الهداية قال
واذا اشت الحق عند القاضى وطلبت صاحبه الحق حبس غريمه لو جعل بحبسه وامر بدفع
وقد اذا اشت الحق باقراره اما اذا ثبت باليمين حبسه كما ثبت او الله لم سئل فى ان يفتن
الذى نصبه لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاضى هل حكمه حكم القاضى وباعثا
ما استثناء صاحبه الاشياء حتى في نفي اليمين عنه ام لا اجاب المراد باليمين المذكور
الذى لا تلحقه العتدة الذى قال له القاضى جعلتك امينا فى بيع هذا الشيء لا الذنوب
الضبط لئلا فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعتدة ما يلحق البائع فى البيع عند الامتناع
والرد عند العيب وغير ذلك حكمه حكم القاضى في عدم لحوق العتدة وعللوا ذلك بان له لولا
لزمته لامتنع الناس من تعقد القضاة وحكم امينه حكمه فى ذلك ففي الكفر وغيره لولا
القاضى وامينه عبدا للغرماء واخذ المال فضايع واستحق العبد ان يضمن اه قال فى البحر
اى البائع الثمن المشتري لان القاضى قان مقام الخليفة وهو لاضمان عليه فلا ضمان
على القاضى وامين القاضى كالقاضى ثم قال وشارع المؤلف رحمه الله تعالى ان العبد لوضمان
قبل التسليم الى المشتري لو يضمن كما ذكره الشارح والى ان امينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقبض
الغريم صدق باليمين وهذه الحقايق القاضى كذا فى شئ الخفى ثم قال يقبل قوله فى اليمين
وهو كقول اى فى تحليف المحذرة بعد قوله فعلى هذا المستطاع ليس بامينه ولا يقبل قوله
اليمين وان كقول واحد والله اعلم سئل فى رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحا وكمل
ولم يكن وليا الى النكاح بدون مهر هل بعد القول بها والامانة تملك طلاقات متفرقات

مطلب
اذا لم يكن للدين
الاجتراء بدون
ثياب التى عليها
بغيرها القاضى
وقد ذكر العقار
وسمى كل ما يحتاج
اليه فى الحال

مطلب
تطيين الباب
على الحبس لا يجوز
كما لا يجوز الفسخ

مطلب
لا يبيع القاضى
لله يدين ان كان
له مالا غائبا

مطلب
اذا نصب القاضى
امنا لضبط
مال الميت لا يملك
الذي لا تلحقه العتدة
الضبط لئلا فقط فانه لا يملك البيع

بغير مهر
ولم يكن وليا
الى النكاح
بدون مهر
هل بعد القول
بها والامانة
تملك طلاقات
متفرقات

فادعى وكلها على الزوج المذكور مهر لثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي للذهب
 لفساد النكاح بسبب كونه بغير ولي شرعي ويطلبه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل
 فاجاب بالاعتراف بكونه بغير ولي وبدون مهر لثل فانه صحيح على مذهبنا في حنفية وانه
 لا يلزمه سؤالي لصحة على المذهب المذكور ولم يكن حكم بصحة حاكم شرعي يرى صحته وسأل
 كل من المتداعيين من الحاكم الشافعي ان يحكم بما رآه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بفساد
 النكاح وجوب مهر لثل بالوطء وبطلان الطلقات المأثورة حكما مستوفيا شرائط الشرع
 فهل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ويلزمه مهر لثل ويحل له ان يعقد نكاحا عليها من غير تحليل
 واذا رفع ذلك الى حاكم حنفي يمينيه ولا يحل له نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه بذلك
 ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة
 وجميع النوازل للقاضي ان يبعث للمشافعي ان يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والخفي
 ان ينقل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لو طلبتها ثلاثا
 ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وفيها الوجه الى
 شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح حرام او فيه شبهة
 وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه اتمه ان يكون
 مخالفا للكتاب او السنة او الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة
 والله اعلم **سئل** في معسر لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة لها ايتام بعينها
 وغاب عنها قبل الدخول بها من الاعسار وعلم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي
 نكاحها عنها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه ام لا اجاب
 نعم ينفذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى قارئ الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها
 سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم
 يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للخفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا
 اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ
 النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب
 عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ
 للخفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقامت بينة على خلاف
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل
 بالثانية اهر وقوله بعد انقضاء عدتها في الدخول بها اما غير الدخول بها فلا عدة عليها
 ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله اعلم **سئل**
 فما لو قضى شافعي للذهب على غائب فمأذنت له من نحو طلاق هل ينفذ ام لا

مطلق
 اذا فسخ قاض النكاح
 لعشرة الزوج
 لا ينقض الا

ما لا ينفذ
 ما لا ينفذ
 ما لا ينفذ
 ما لا ينفذ
 ما لا ينفذ

اجاب نعم يعتقد اهل الرواية عن اصحابنا وعليه يصح في الخلاصة وغير
 والله اعلم **مسئل** في ازالة غائب عنها زوجها مدة تزيد على اثنين وعشرين سنة بلا نفقة
 ولا مال له حاضر في الضرر فرفعنا امرها الى الشافعي وطلبت منه فرفعنا حكمها من
 زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
 تقديرها فهل هي عدت طلاق او موت وقيل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من الناس الشافعي
 بتنفيد او بنقض حيث لم يرفع النية خصمان اجاب قد اضطرت كلامنا
 في مسئلة الحكم على الغائب وله وارثون وبناهم ولم يصنف ولم يقل عنهم اصل قوى ظاهرا
 بتبني عليه الزوج بلا اضطراب ولا اشكال فالذى ينبغي ان يعتاط ويتامل ويذكر المحرم
 والضرورات فانها تتبع المحظورات فابالك في الثبات باجتهاد مجتهد اجبت الناس على
 صحة اجتهادهم وقوله وترهذه وروده وهو محمد بن ادراس الشافعي رضى الله عنه ومن قال في غير
 الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك فاعلم ما الحق من الضرر والشقة بغيبه ان واجهت مسئلة
 هذه المرأة فعلى القننى وان كان حقيقا ان يغنى عجز الفسخ الصادر من القاضي وان
 كان نائبا لان حكمي حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو
 موجب لعدت الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس لقاض من القضية بنفسه اى
 حكم الناس الشافعي والله اعلم **مسئل** في امرأة غابت عنها زوجها وتركها خالية من العرائس
 والنفقة والكسوة والعتاش وادت بها الضرورات والحسن لعدم النفقة والكسوة والعتاش
 ولا يستر لها الا بتدانه ولا تستطيع مشقة الكسوة والمهانة فرفعنا امرها الى القاضي
 الشافعي وقضى بالفرقة على قاعده مذهبه مستوفيا بشرائطه هل ينفذ قضاء
 ولا يجوز نقضه وايضا له موافقة لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه ام لا
 اجاب نعم ينفذ كما كان الضرورة والحرج وقد افق به من يعتقد به من علماء المالكية
 من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والتعبير وعدم يستر الاستدانة في زمانها الذي
 قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بابطال لما في ابطاله من الاضرار
 وسوء الحال والله اعلم **مسئل** فيما اذا حكم القاضي بمنع الشفيع عن الشفيعه في
 تخلف شرط شرعى من شروطها الشرعية المقررة عند العلما وهل ينقض حكمه بلام
 اى اجاب بحسب استند الحكم الى دليل شرعى ووافق قولنا صحيحا في المذهب فلهذا لا ينقض
 ومسئلة التضمن في الجهم فيه معلومة وهى انه اذا كان مجتهدا فذوان لم يكن مجتهدا
 وعلم محل الخلاف فكذلك في الاصح ما لم يشرط عليه السلطان ان يحكم بالحق من مذهب
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا شرطه لا ينفذ من احكامه الا ما وافق الحق لا من
 عما سواه وهذا ما هو العمد في المذهب والله اعلم **مسئل** فيما لو تمت مولانا الشك في

مطلب
 فمن غاب عنها
 زوجها مدة طويلة
 ففوت الامر الى
 نكاح الشافعي
 النكاح الشافعي
 لا ينفذ
 ولا ينفذ
 ان ينفذ بخلافه

مطلب
 في امرأة تركها زوجها
 خالية من العرائس
 والنفقة والكسوة
 والعتاش فرفعنا
 امرها الى القاضي
 الشافعي وقضى
 بالفرقة

مطلب
 اذا حكم القاضي
 بمنع الشفيع
 عن الشفيعه
 في تخلف شرط
 شرعى

عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا **اجاب**
لا يستمر ذلك أبدا بل اذا اطلق السماع للمتنوع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره واطلق له ذلك
يجزى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات والسلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا
ولم يمنع بل اطلق قائله وليتلك لتقصي بين الناس بجازله سماع كل دعوى اذا اتى للدعى
بشرائط صحتها الشرعية للقررة عند الفقهاء والحاصل ان القاضى وكيل عن السلطان
والوكيل يستغنى التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم له تعم والقضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف للدعى والدعوى عليه
في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به
لا تعلق للمتداعين به فاذا قال معنى السلطان عن سماعها لا ينافى في ذلك واذا قال
اطلق لى سماعها كان القول قوله مالم يثبت المخير عليه المنع بالبنية الشرعية بعد الحكم عليه
لخصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك
فاذا اتاه خبر بالمنع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان
ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان
عليه الامر وانكشف له الحال والله اعلم **سئل** في قاض ولاية السلطان ولاية اقلية
من بعض اقاليم ممالك الاسلام فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الاقليم
في مدة معينة ببلغ معين فهل تكون احكام ذلك الرجل في تلك النواحي اصالة ام نيابة
ام لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لان هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى
كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في ازمته غير معلومة على انما يستجمل
من الدوام من الوقائع التي ستقع كون محصور للقاضى فهذا المحصور يكون من قبيل الرقة
بلا تصح توليته والحال انه ولا تمتد قضاياه او يكون من قبيل الاجرة في نظيرتها الوقائع
والسبب في اخذ ذلك المبلغ اذا كان اجر لثل حيث جوزه الفقهاء اذ لم يكن له مقرر في
المال ولكن هذا لاخذ قبل الفعل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضى باجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضى التسلط على الناس واخذ اموالهم بحجاء الحكومة فذلك هو
بدفع مبلغ من ماله للقاضى وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لانولى على هذا
العمل من مثاله ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولى الامر المنع من تعاطي تلك
الامور وزجر مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الدخيلين
تحت قوله سبحانه وتعالى واذا اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب ليثبتن للناس ولا يثبتن
التبني على حرمة ما ذكر والقرض الى السلطان ان الله تعابه الذين فانه اذا حصل من بعض
وكلاء السلطان مصابرة في اموال المسلمين فانهم يقرمون عليه ويرجعون في حق السلطان

مطلب
في قاض ولى
على اقليم فاشترى
منه رجل حكومة
بعض نواحي
ذلك الاقليم
هل ينفذ قضاء
ام لا

فلا بد بفعل ذلك في حق من يتصدد منه مقصبة في الدين وتهاون بالشرع المحذرة بالخطأ
 حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسببا للتسلط على الرأيا اولا فان شكك العلماء
 وحياء الناس وعامة من مثل ذلك النكر هل يكونون تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فيما ثبوت كتمانهم ام لهم مخلص لوجوب التكرير في مثل هذه الذاهية الكبرى والبلية العظيمة لا
 اجاب هذه المسئلة فتخل مجازا ضحا وهينك ان تستيع القول عليها به ولكن هذا كله
 مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الختامية اعلم انه قد صرح في البراءة
 وكثير من الكتب بان الكافر اذا شرب الخمر فشرط عليه اقراره بالذم كغيره واكد القول واستادركه
 وعلى هذا اذا اخذ احد الكس والصرايب مقاطعة فقالوا ما لك باذ ووقعت بسرعا محذرة
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على ما لم معلوم احتسابا بما اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضررنا على باب طبولات وبوقات وناد وامتراك باذ لمقاطعة الاحتساب وكان امام المراجع
 فاستمعنا عن القضاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة هو انك تشرع في تباطئة
 الاحتساب ومقاطعة القضاء لان كلاهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين
 فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاحتساب ولا يسأل عن جوانب تبعه بل يسأل
 عن كونه مستحله ومتعاطيه وان كان مظاهرا ايضا غير خافي الا على عامي ما شتم الفقهاء
 والشيخنا الشيخ محمد بن سراج الذين الحانوا في كلامهم في المحصول التجلد للنائب من كتابة اليه
 والتحايلات فيه ان دعوى التستيب عليه به لا تصح لان الدعوى لا بد وان تكون بحق نائب
 مغلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الذم لا يجوز احدا
 لامن النائب والامس التستيب وان كان على كتابة الصكوك والجمع بقدر ما يلحقه من الشك
 هو للنائب لا للتستيب فطالبت به غير جائز بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه
 وما خلاصة من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان اخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو
 كافر بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير مستحلا فهو من تولي القضاء
 بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير
 قاضيا ولو فقي لا يتنزه عنكم قال في الخلاصة وبه يفتي اذا الامام لو قد برشوة اخذها من
 او قومه ووجوه عالم به لم يحز تقليد كقضاة برشوة ولا شبهة ايضا في انه يجب على السلطان
 بصره انه يتحاضع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من الامور المخلة لحد الدين
 المتين ويجب على كل من له قدر على غلامه ان يعلم بذلك لانه من مهمات الدين ولا بد
 له في التكرير واذا علم الامام اصلحه الله تعالى واصح به ذلك جائز له ان يترقب في مقبوتهم
 الى القتل ليزجر واعن مثل هذه المصيبة المحلكة والتارة الموبقة وما اقرب قد
 المسئلة من مسئلة السخاء والامور تنوزد لمرافها ولفساد الملك بسبب السخاء والامور

قوله تارة معناه
 ان الكافر اذا شرب الخمر
 فشرط عليه اقراره بالذم
 كغيره

افترابانه ثاب قال لهم وافترى السيد ابو شجاع بكفرهم وهو لا وادشد فساد اسنهم بلاك
ولا ايتا وقد انشد بعض علماء طائفة القضا عند قول الامنا لا كره القليل من هو آمن من الظلم
كمف السلام منه وهو بعضنا يعطى مقاطعة بال مؤخذ ويقول لاخذ على كذا كذا من ابن اجمعة اذا لا اخذ
ويقول هذا شرع ط الصلطي من ذاقول كذا لا اخذ قل الى اخا الحقه القوم في كفرهم باذخني لا اخذ
والله سبحانه وتعالى يطهر الذين من كل دنس ويظهره ويؤيد بائنه العالمين العالمين آمين
يارب العالمين سئل فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا الحكم في بلد معينة مذهب
ابو حنيفة رحمه الله تعالى فحكم مذهب ابن ابي ليلى في قضية مخالفة لمذهب ابو حنيفة وضما
انفذ حكمه فيها ام لا اجاب لا ينفذ لان السلطان انما ولاه ليتحكم بمذهب ابو حنيفة
فلا يملك المخالفة فيكون مفرولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره
كان القاضي عالما او جاهلا مقلدا او مجتهدا ناسيا او عامدا وقد صرح العلماء قاطبة
بان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان
بزمان او مكان او واحدة او شخص تخصص وذلك لانه ولاية القاضي انما هي مستفادة
من السلطان فلا ينفذ قضائوه فيما منعه عنه وحكمه فيه فحكم ببقية الرعايا الذين لم
يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يجمع عليه لاحلاف فيه انما الخلاف فيما اذا
اطلق له او حكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي اكرت علما وانما من ذكرها وساقا للحلا
والتفصيل واختلف فيها الافتاء والرجح والاصح والتخصيص وقال
رأيا السؤال بهذا النمط ينادى هذا النمط وان القيمة قامت على يراع الى رقة قد نشط
فان دواهل قد اجمعوا على ان صاحبها قد خلط فكل مؤمن يتوكل على الله ويعلم معنى التوراة
ليدبر بعض الدواقع عليهم فرفع هذا وشرع الرسول مصان فلا يهان بمن ان تولى ضبط
ولله فلقه ما يشاء وفي علمه عزه ما لم يحيط فافهم وطالعهم سئل في التنافذ الواقعة في
زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصلح بغية الخصم هل هي معتبرة شرعا ام لا اجاب
قال في الجري ثم قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه معنى قوله امضاه حكم بمقتضاه بعد
دعوى صحيحة من خصمه على خصم وكذا قال في البرازية وان ارادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على
الاقبل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كما لو ارادوا اثبات قضاه
قاضي آخر فالخاص ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به
العهادي في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا وما شرط لنفاذ القضاء في المجتهد
وهو ان يصير حادثة جري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط
لا ينفذ القضاء لانه فتوى ارفال ولا بد في امضاه الثاني حكم الاول من دعوى ايضا كما
سمعت ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بال وسجل ثمما القاضي ومثله عن له

مطلب
اد اوف
الى خفنة
بغيره
مكوت
مخالفا

مطلب
التنافذ الواقعة
في زمانا بشهادة
رجلين غير معتبرة

قاضي يدعي المحكوم عليه عند قاض آخر ويرهن على قضائه الاول اجبره الثاني على الاول
 ان كان المحكوم الاول صحيحا او فانظر الى قوله واحضر الدعي المحكوم عليه فيه اشترط ان
 يدعي عليه لصحة القضاء عليه لقول ولو شهد بان قاضيا من قضاة البلد قضى بهذا الحال
 لا يحكم به ثم قال في الخبر اذا علمت ذلك ظهر ان الكساف الواقعة في زمانا غير معتبرة لمصلحة
 بل بدعوى وحادثة وانما يقيم حجاب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلا يكتفى
 له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ ولا شك ان دعوى القضاء عادة من المواد
 بشرط فيها ما يشترط في جميع المواد وهو ان تكون من خصم على خصم وقد نقل السمع
 في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم الدعي عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
 قاضيان انما ينفذ القضاء عند شرطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذها
 وقد ذكر في الفروكه البذرية قد كنت استلبت بشي من الحكم قبل التصور وكنت لذلك ان لم يخط
 وافرن الحدود والتهود الى ان توجب الفكر حتى في الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا
 الباب ومن اجل النعم في النظرات الشرعية الهام الصواب فغلطت هذين البيتين ضبطا لاسرار
 القضاء بالحكمة وجمع الابواب للمواد الشرعية البتة انهما اطراف كل قضية حكمة
 سيبلغ بعدها التحقيق حكم ومحكوم به وله ومجته كونه عليه وحكامه ومقره
 ثم قرر في بحث الطرقت فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم
 حادثة اخرى في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم
 شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور الخصم الدعي عليه الى انما ذكره في الامايع
 لا حذيره والمعلم سئل فيما اذا علمت القاضي ما دون له بالاستخلاف هل يستعمل نوابه
 الجواب قد علم فيه المس قاضي خان في فتاواه بانهم لا يستعملون بموته وعبارته واذا
 مات الخليفة لا يستعمل قضاة وماله وكذا لو كان القاضي ما دون بالاستخلاف فاستعملت
 مات القاضي لا يستعمل خليفة او في البرازية وفي المحيطات القاضي انفسه خلفاؤه وكذا
 امراء الناحية بخلاف من الخليفة اذا عزل القاضي قبل استغراق نائبه واذا مات لا والعمر
 على انه لا يستعمل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان او القاعة وبعزل نائب القاضي
 لا يستعمل القاضي وفي الاستبصار والنظام بعد ذكر الجملة من القول قال فخر من ذلك
 اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازية القوي على انه لا يستعمل بعزل
 القاضي يدل على ان القوي على انه لا يستعمل بموته بالا وفي لكن على بانه نائب السلطان فيدل
 على ان النواب لا يستعملون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل جهة فهو كالوكيل
 مع الكوكل ولا ينفهم احد الآن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي
 في زمانا يستعمل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه وهو كالوكيل مع الكوكل لكن جعل في الفروع

كونه كوكيل القاضي القضاة هو مذهب الشافعي واحمد وعندنا انه نائب السلطان وفي الثاني
ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب اهو وفي وقف القضاة لو ما القاضي او عزل
يبقى من نصبه على حاله لا يرقب بغيره كما هو كلام الاشباه فقوله لكن جعل في المعراج الخروفا قاله
ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في النفع للوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي
باذن الامام ثم مات القاضي لا ينفرد خليفة لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي
ولا ينفرد بموت الخليفة ايضا كما لا ينفرد القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب
الامام فلا ينفرد بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني اهو يعني بالوكيل الثاني الذي
وكله الاول باذن الوكيل لانه صار في الحقيقة وكلاء عن الوكيل الاول وقد عللوا
عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليد القضاة والمسلمين
على حالهم فلا ينفرد القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فاني
يتم قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في الحقيقة
نائب عن السلطان حيث اذن له بالاستتلاف ومع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي
القضاة هو مذهب الشافعي واحمد وعندنا انه نائب السلطان وما معنى قول صاحب
الاشباه ولا يفهم احد الآن انه نائب السلطان مع تصريح جهابذة العلماء بانه اذا كان
القاضي ما ذواله بالاستتلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح السلطان
بعزل النواب بموته او عزله بان قال في منشوره اذ امت او عزلت فقد عزلت خلفاء كفا
ينفردون بعزله لان القضاة والعزل منه يقبلون التطبيق ويجوز حوالته اليهم في القضاء
يقبل التخصيص بالزمان والمكان والمخادات والاستخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
اذا كان السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء
والعزل الا منه والله اعلم سئل في مفت يفتي المسلمين بالفتوى وغيره بالنقول الصحيحة
من الكتب المعتبرة باجازات مشابهة الذي علمه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جاز
هل القاضي او غيره ان يحجر عليه ويمنعه من نفع المسلمين بالفتوى ام لا يجوز له ذلك وهل
فعل القاضي هذا شرع نعم لا عند الله ام شرع له لمال بلا منس وهل اذا كان حاجنا وثبت عليه
ذلك وحجر عليه القاضي وافق بعد الحشر يجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والنقد
البدائع ام لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت من مثله علم ولا سيما يستحق من يستغنى في الجبل
ومن يعنه على ذلك من الله تعالى دينه واخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على نفع
المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم ام لا بيننا الباب الواضح ليفهم كل صاحب وطالح
وهل اذا دخلت بلاد من عالم مرجع المسلمين في امور دينهم ودينهم اليه يجوز لهم بحره منها الى بلاد
فيها يوجب العلم ام لا اجاب لا يجوز منع المفتي التوفيق في دينه وعقابه واصله

مطلب
في عمر القاضي
على المفتي ما جاز
او غير ما جاز
وفي فتواه
بعدا بحسب

مطلب
قد وردت
موقع علم يرجع اليه
المسلمون كل
يشوز المهابرة

وعلمه وفهمه بالسنّة والآثار ووجود العقّة والتصحّح والاختيار لأن فيه منع الحكم بما
 اراد استحقاق العترة بالمتار ومن كثر جعل الملم بالمتار من ناز وكفى في منع ذلك قولنا استغنى
 الذين يكتفون ما ارادنا من البيّنات والآية ومثلها كثير في افادة حرمة النسخ من الآيات والآثار
 المأمعة من ابناء الحق والعترة جعلت لاستبلاء ما خفي وردق عن افهام الكافين واداء
 تعين شخص لها صارت فرضا في حق بيتين فكيف يمنع مما هو فرض عليه لا قائل به من
 المسلمين ولا عترة به شرعية من الاولين والآخرين واذا افق بما هو الصواب بعد عمر
 حازله الثواب واذا افق قبل الحيز للمطال لا يجوز وان تعمّد فعله العقاب واذا كان
 القضي بالوصف المرفوع فلا شبهة في حرمة الحزب عليه واشبات الاثم لرجوعه الى امان والوسيلة
 الاذية اليه ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان مابجا فالجرح عليه من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والجرح مجسي وليس المراد القضي الشرعي المانع من نمود التصرف شيئا واما المهاجرة
 لتعلم العلم الواجب في واجبة وتعلم اللذون وسدوير والامانة على الصلابة طاعة والقنوط طاعة
 والاعانة عليها ومثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المشوّل والله اعلم مستدل
 ادعى على آخر وكالة عامة من زيد الغائب نواظروا منها المتوصلة الى اكل ماله وانكرها الذي عليه فاقا
 المدعى بيته بذلك وحكم بها القاضي السداعي لديه فاخذ المدعى في الدعوى على امراء الغائب وقبض
 والافراد والابرار والانتكارات ستا تلف الغائب من اموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في
 ذلك وبعد تصرفات الوكيل على الغائب ام لا اجاب دعوى الوكالة على الغائب محروقة عن
 عين اودس على المدعى عليه لا تصح ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي عار كشد المذكورة
 واختلف التصحّح والافناء فيها ففي مجمع الفتاوى نقلا عن المتقي انه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه
 الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي الريلعي ان نقاذ القضاة على الغائب يتوقف على مقتضى
 قاض آخر وتجه وتجه المحقق ابن الهمام في الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو امكنها
 قاض آخر لا ينفذ فتوا الى هذه من هذا اصحابا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية
 في السابع من كتاب ادب القاضى ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين والعين بان رخص على
 الوكالة والمال قلت وان اقر يقضى المدعى عليه بالوكالة وانكر له مال لا يصح ولا تقبل
 التهمة على المال لانه لو ثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان
 اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلحق على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولا
 توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصم انه يختلف على الوكالة والا ولا يصح ولو انكر لكل فهو
 كاتحاد الوكالة وشذها او قوله كاتحاد الوكالة وشذها اي في الاستحلاف وبيان للملا
 وانقل الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
 او عين فكيف في مثل هذه الحالة عن دعوى احد هما فالواجب على اهل الردية ان القضاة والافناء

مطلق
 ادعى على امر
 وكالة عن زيد
 الغائب

مطلق
 القضاة
 على الغائب
 لا ينفذ

مطلق
 ادعى ان
 وكيل الغائب
 قبض الدين
 او العين

مطلق
 الواجب القضاة
 والافناء
 معاد القضاة
 على الغائب

بعد نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد سرتحت العلماء قاطبة
بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالاقتالات والدعاوى الباطلة
والله اعلم **مسئل** من اسلم مئول دار الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكامية بمقتضى مئة قبض
دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلد بكر
قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله انه لا يدعي بغير الوكالة القيد فخالف عمرو امر موكله
وكتب مكتوب القاضي واقام بينة وادعى بها وكالة عامته عن زيد فانكر بكر ذلك فالتزم عمر
الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف امر موكله زيد فضوى
وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وانفاذا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة
العامة لو تعدى عمرو الوكيل واخرج الكفيل من الكفالة وبرا ذمة بكر من بعض الدين الزيد
وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة واقترع عمرو انه لو لم يتأخر موكله زيد سوى
المبلغ المقسط على بكر لا غير وبرا ذمة وذمة كفيله من كل حق لزيد قبيله ما حكم بها القاضي مع
لزيد مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو وهل يضمن عمرو ما التفتع وبرا ذمة ذمم المديونين بتعديه بعد
حكم القاضي في ذلك ام لا **اجاب** دعوى الوكالة للردة عن شخص غائب من غير خصم لا تقع
عمرو والذمة بينة وادعى بها وكالة عامته عن زيد وانكار بكر ذلك اي كونه وكيله وكالة عامته مما
لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى انه وكيل الغائب
بعض الدين او العين ان برهن على الوكالة والمال قبلته وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير
ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب
وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة
ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وان انكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها او فوله لان التحليف
يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى فافهم ومن
صرح بان التوكيل لا يدخل تحت الحكم متباح جامع الفصولين في الفقه الخامس في القضاة
على الغائب راجع الفتاوى الصغرى وفي تعريف الحكم المظهر اليه في الفصل الاول من القسم
الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا
معلوما على خصمه حاضرا في مجلس الحكم دعوى له من الخصم امر من الامور قال وانما شرطنا كون
الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى انه وكيل فلان وانكر فلان لا تتم هذه الدعوى لانه عقد غير
يمكن عزله في الحال فلا تقصد هذه الدعوى فادعها او اقول بتعليقه بعدم ذكر امره ولا وهو
ظاهر في التوكيل ولو كانت الدعوى على غير التوكيل فالشرط ذكر امره بتسمية الحكم فيه فافهم وحيث
قلنا بان لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيئا مما فعله الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير
طريقه عن يستند الى دليل اذ علموا بانهم الله تعالى لا يسمعون بالقول يجوز القضاء على

مطلب
وكل زيد عمرا
وكالة مقينة
بمقتضى مئة قبض
في بلدة اخرى

مطلب
ادعى انه وكيل
الغائب بعض
الدين او العين
عليه ما تقبل
وان الخ

مطلب
في الدعوى
الصحيحة

ولو أمضاه الف قاض اذ لم يتصور له ان يصل الناس الى اموال الغائبين بطل هذه الاحتياطات
لما حلة وهذه الحجة القاضية وانخذلة ذريعة الباطل وطريقة متصلة الى اموال الغائبين
لا سيما في هذا الزمان الخالف لزمان الاوائل فان السلف كانوا قومًا صالحين يؤمنونهم
من التورير والتلبيس والافتعال والتدليس فالواجب على اهل القضاء والاختاء الآن
الدفع في نحو هذه القضايا لا التوبة والحالات المضرة لعباد الله تعالى هذا وما السؤل عن
ضمان عمرو فالجواب عنه ان كل شيء ائتمته مباشرة بفعله فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه
التعزير والمؤان لا تركا به العصبية الموجبة لغضب الديان واما ما تلف بسبب حكم القاضي
فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى مجتمع المنصور والله اعلم سئل في رجل
اقام عند القاضي شاهدان شهدا انه وكل عن فادانة الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت
الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة ام لا اجاب القول قولها
يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر في المذهب من امر الشهادة على الغائب والحكم بحكمة
وقد ذكر في الخافس من جامع الفصولين ما يشفي الغليل وفي الجبل عمى هو به عليل والله
سئل في رجل مات مديونا الغراء متعددين وقد كان رهس بدين احدهم مستاعا لثان
قاضي شافعي واظهر الرهن محضرا كتب لدير وفيه الحكم بصحته ولزمه هل اذا رفع لقاض
حنفي يتحكم بحجته ويختص الرهن برئ وفاء دينه ام لا اجاب المقر عند علماء الحنفية
انه لا اعتبار بحجته وللعقد ولا المقات اليه اذ جمع الشرع ثلاثة وهي البيعة والاقرار والنكول
كما صرح برئ اقرار الحائنة فلا اعتبار بحجته المذكور ولا المقات اليه الا اذا ثبت مقتضى
بالوجه الشرعي اعني باخذ حياجه الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى حجية
لان لم يكن كذلك فلا بعد كما وجعل العاقل اسم الإجماع عليه وفي الاشياء والفقهاء في قاعدة
الاجتهاد لا ينقض مثله مانعته الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستئذان
في الشرط بل وقع التنازع بين خصمين في الصحة حكمهما كان الحكم بها صحيحا وان لم
يقع تنازع بينهما فلا اهر وقد ظهر بذلك انه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين
يدي الباضي للداعي الى الحكم الشافعي بعد صحة وارفع الخلاف ولا فلا يخطئ في
اذ لم يوجد ذلك واهما اعلم سئل في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير ما ذكر
اجاب بامر القاضي ورشته يبعده وفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم
ليبيعوا واذا لم يبيعوا يبيع القاضي بنفسه او ينصب وصيا يبعده وقيل يجبرهم القاضي
على بيعه اذا طلبت غريمه ذلك واهما اعلم سئل في رجل اشترى من وكيل امرأة شقة من عقار
كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالتسعة وقصر في ما مدت سنين فاذا دعي الاخذ منه التسعة
على الوكيل الاخذ بالتسعة بطلانها لكون الأرض وقفا ولبت المال فبحر دعوته عليه بذلك
مطلوبها الله

مطلوب
اقرار شاهدان
انه وكل عن
الغائبة في بيع
محدود وباعه
فانكرت
الوكالة هل
القول قولها

مطلوب
في مدعي
حجته
احد المرء
مستاعا لثان
امر من الله

مطلوب
جميع الشرع
مطلوب
حكم الشافعي
لا يندفع
الا اذا وقع
بعد دعوى
صحيحة

مطلوب
اذا ائتمن عليه
وله ثلث بيت
القاضي يبيع
فان امتنعوا
يبيع القاضي
مطلوب
اشترى من وكيل
امرأة شقة من
عقار كان اخذها
لها وكيل آخر
عنها بالتسعة
وكيل آخر بالتسعة
فاذا دعي الاخذ منه
مطلوبها الله

حكم بطلان الشفعة من غير بنية تشهد له بمدعاه ومن غير اضداد دعوى على المشتري المضم
قبل يصح هذا الحكم والحال هذا ان لا اجاب لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير المضم اذ
المضم هو المشتري الذي بيده البيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعى عليه كما هو واضح الظاهر
هذا مع قطع النظر عما هو لا زعم الدعوى من البينة او الاقرار او النكول فان الحكم بغير واحد
لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم **سئل** في وارث لم يوجد خلف موثره
مستودار وزوجة الميت تطالب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ابيع حصته في الدار
واقض في ذلك هل يجبس او لا اجاب لا يجبس والحال هذا والله اعلم **سئل** في كرويه
مشاركة بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة ارضا وخراسا من شخص
وكتب بذلك صك لدى القاضي بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فزبلوغها
في حكم القاضي لها بذلك مستوفى الشروط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة لرجل
فباعها وكتب به صك لدى القاضي فادعى المشتري الاول لما اخذ منه بالشفعة على احد المشترين
لدى القاضي ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خراجية وطا قير امد وقت نابع عن البيع
وذلك موجب لبطلان البيع الصاد بعد الاخذ بها وسأله الحكم في حكم بطلانها وبطلان
البيع الصاد بعد ما عتد على كون الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل
حيث كان اعتماده في الحكم على عدم صحة بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقما ينقض
شرعا ام لا اجاب نعم ينقض والحال هذه بالجماع علما على ان الارض الخراجية مملوكة
لا يملكها يجوز بيعها وقفها وتكون ميراثا عن الميت وتؤخذ بالشفعة وللتون والشرع
والقاضي قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار الذي
بفضله ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه
ببطلان بيعه واذا بيع مجواره ملك لا شفعة له بالمجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان
بعض العقار وقفا وبعضه ملكا ومع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة
له ما يشتفع به كشركة في البيع وفي حق البيع او حواري واما الوقف فلا يؤخذ بها ويأخذ
بها وفي التنازع غانية في فضل الحيوات من كتاب الشرب وارض الخراج مملوكة وكذلك
ارض العشر يجوز بيعها وايضا وتكون ميراثا كسائر مملوكة كما في فتاوى القضاة اه واما
الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي اراضي بيت المال فافهم والله اعلم **وسئل** عن ابي
باصورة في كرويه قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه
ارضا وخراسا لرجل لدى قاضي فبلغت اليتمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا لدى القاضي
في حكم لها ثرا بعت ما اخذته بها من رجلين لدى قاضي ثان وحكم بعتة بيعها لواقع
بذلك حكم القاضي الاول بالشفعة فادعى المشتري الاول اخذ منه بالشفعة على احد المشترين بها

مطلب
في امر فقلت
منه وارتد
ولم يتردد
بجيب

مطلب
اذا سكر ما كره
بالشفعة
فحكم آخر بغير
مطلب
الان الارض
الخراجية لا
الشفعة بها
فحكم الآخر غير
صحيح والاول
على حاله وباني
ثانيا في سؤال آخر

مطلب
اذا كان بعض
العقار وقفا
وبعضه ملكا
فان بيع الملك
فيه الشفعة

مطلب
ارض الخراج
والعشر مملوكة
بيعه في بيعها
وقد قهر او توارث
وانما ارضي
بيت المال
تبيع وقفا
ولا يبيعها

لدعي قاض ذلك بطلان الاحكام الشفعية بسبب ان اراضي الكروم خراجية وان قيرط
 الوقف منع صحة طبع في الملك والاحذية بالشفعة لشيوعه في الحكم القاضي المذكور بطلان
 الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول هل ينقضه الحكم
 المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله ام لا اجاب بغيره كان الحكم المزبور بالاستناد
 الى كون الارض خراجية فان بها قيرطاً واقعاً فهو غير صحيح ادخا الشفعة ينبت على صحة البيع
 والارض الخراجية ملك لا يملك بها حتى يلم بها او وقفها او يكون ميراثاً وتؤخذ بالشفعة
 باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصبة الشائعة للملكة مطلقاً كما مر سواء كان الباقي ملكاً او
 فتوحدا بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقع الشاع ام لا اذ البيع وقع على الحصبة
 لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصبة الملك حتى تنسحق الشفعة فيها ولو طلبت الشفعة
 مع الوقف او قيمه بحاجب الى القسمة واذا باع المالك قبل القسمة ملكه جاز والبيع باق كما
 كان ولا يضرب استثناء ولا يفتا في صحة بيعه على قول كل اما على قول ابي توفيق كونه قائماً صحيح
 وقع الشاع واما على قول محمل فلكونه يقول بعدم صحة وقع الشاع من امثله واما بيعه
 على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو صدر الشيو
 لما رد عليه والحكم السابق لا ينقض بالادخا مع توفيق شرطه لاسيما مع بطلان الاستناد
 المذكور في الحكم السابق والحالة هذه ما يصح لا يرد عليه باللاحق استفاض والاخر يرد من
 ان يشرح وان يعلم مسئلة في آراءه حبسها القاضي بدين رجل فمست من السجن هل يصح بيع
 ما عليها من الدين لرب الدين ام لا اجاب لا يصح لئلا يضمن السجين لعدم موجب الضمان اذ ليس
 ما يربطه من بدله عين مستهلكة او على كالحرة او عقد بيع وقول بعض علماء استيجار الفاء
 غلبي رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه ولرب الدين ان يعطى السجين باحضار
 لاراحة فيه ثبت الضمان لما بدتها لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخلف من غيرة
 ملزمة بمطالبة الاحتضار لما بدته الحبس اذ لا وجه لضمانه له متبافاً فام وانعلم منه
 في جهات في غير بلدته باحدية معينة وله ابن قاصر في بلدته فنصب قاضي المالكية التي تدار
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المبرور ونصب قاضي البلد التي فيها القاصر وصيا ايضا
 فاني الوصيتين يقدم على الاخر والحال ان كلا من القاضيتين مولى من قبل السلطان في غير
 ولاية مختص بهما دون الاخر اجاب اما نصب قاضي البلد التي فيها القاصر وصيا
 فلا كلام في صحته واما البلد الاخر فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة او بعضه
 فان لم يكن بها تركه لا يصح نصبه فاليه التارضية وامن المحيط واذا نصب قاضي في
 في تركه الايتام والايام في ولايته ولزكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام
 فتركه في ولايته او كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الاثنا عشرية انه قال يصح

مطلب
 او اطلب اليك
 القسمة مع
 الواقف
 يحال له ذلك

مطلب
 لاضمان على
 المشتري اذا
 هرب للدنو
 من الخائن

مطلب
 في رجل مات
 وصيه له وله
 ولد قاصر
 وله ولد من
 قاضي البلدتين
 نصب وصيا

على كل حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة ايما كانت التركة وقال القاضي لهما مرن
 على السعد ما كان من التركة في ولاية يصير وصيا فيه وما لا فلا وهو شرط صحة نصيب القاضي
 الوصي ان يكون ذلك منصوباً عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع الفصولين
 وغيره والله اعلم **مسئله** في برك بالغه عاقله وكلت رجلان ان يزوجها من رجل فزوجها مع وجود
 ايها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثاً فزوجها له الاب قبل المحلل فحل الشافعي بصحة
 النكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه ام لا اجاب قد اجمع
 العلماء ان النقصاء في المجهذات اذا صدرت من امرأة نافذ واذا رفع الى من لا يراه لا يجوز ان
 يبطله والمحلل القابل للاجتهاد ما لو يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذا كله
 مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بالاولى لوطلقها ثلاثاً وبغية الخفي
 الى شافعي ليعقوبه ما قبل المحلل ويحكم بالصحة جاز لو لم يأخذ الا امرأه لمؤشراً
 وبذلك الحكم لا يظهرون النكاح الا في حرام او فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين
 راجعاً للتخلفات القديمة للشافعي وفتاوى التسفي والله اعلم **مسئله** في العرب والتركمان
 الذين يقتنون الكلاب لأجل الاصطيد وحراسة البيوت وحفظ الواشي قلغ في اوانهم
 هل اذا قلغتم انهم عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والشافعي والحمد يجزئ ما اصابته بغيا او سبل
 اصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت
 او شربت طاهراً وانما يفصل الاناء سبعة اعيان ذكر تقليد الامام مالك في ذلك
 حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه ام لا وما حقيقة التقليد لمن اراده في
 اضطرار الشافعي على خلاف مذهبه اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز
 تقليد غير اماميه من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرطان يشتر
 جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قل الامام الشافعي في الوضوء من القليل فقله
 ان يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاضة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والنية
 كانت الصلاة باطلة اجماعاً فنقل ذلك الشيخ عبد الرحمن البهاري في مشقته في مقدمة المسماة
 بهدية ابن العباد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قل ما كافي في مسئلة الماء الذي تبلغ فيه الكفاية
 لقوله بطهارته وطهارة الكفاية فعليه ان يلزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع
 هذا الاحتياط والتمسك عن ذلك ابلغ في الديانة واخرى وامثل في الصيام والسلاعة من
 الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة يقول بجهل قوله اخف فان ذلك هو الفسق
 والوقوع في الآثام كما نصبت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفرع في ذلك كثير
 المقال ويجوز القول من العلماء عظيم الحال فلا تطيل بذكر ذلك واما التقليد فهو الاخذ بقول
 الغير من غير معرفة دليله كما صرح به اصحاب الاصول خفية وشافعية والله اعلم **مسئله**

مطلب
 ليس للقاضي
 نصب الوصي
 الا اذا فصل
 على ذلك في منشور
 مطلب
 في برك بالغه
 زوجه او غيرها
 مع وجود ايها
 فطلقها ثلاثاً
 فزوجها البوج
 له قبل المحلل فحل
 الشافعي بصحة
 النكاح فذهب
 وارفع الخلاف

مطلب
 في التقليد

مطلب
إذا أخذ أحد
المتحفظين
عما تضمنه
ظهوره لا يثبت
كل أحد من
ذلك يرجع
بالزائد في المد
الماضية قبل
الحكم
مطلب
القضاء بين
الدين نافذة
مخلاف ما
الولد

مطلب
إذا عزل السلطان
قاضيًا أو
أبوصول العلم
إليه

مطلب
أن كان المخبر
بالعزل رسولاً
عن العزل مطلقاً
وإن فوضوا
فلا بد من العدة
أو العدد

مطلب
في عزل القاضي
فأرسله القاضي
محضاً فلم يعد
لا يعمل القاضي
أن يخرج أمره
من بينها ولو
طلبت المدعى

فإذا ثبت بالبينة الشرعية أن غلة الوقف في راحمها مرسومة بين زيد وعمرو وقضى القاضي
بذلك بينهما التبع القراية الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول
من حصص المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي يتناول
حصصه أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس الرجوع به أجاب نعم يرجع عليه بما تناوله زائد
عن حصة من التبعين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لا منه
وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره استصحاب وصول والفروع أيضاً فيطالب به ويحبسه عليه إذا امتنع
والعلم سئل عن بيع للبر إذا حكم بجواز حاكم يراه هل ينفذ أم لا أجاب نعم ينفذ
ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فإن باع وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاءه
ويكون ذلك فتحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجود ثم لم يأت بعقده أو مثله
في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماءنا ببقاء قضاء القاضي بجوازه حيث كان من
براه لانه فصل بمحتمل فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء بينع أو الولد
فإن التمسح على أنه لا ينفذ والله أعلم سئل فيما إذا عزل مولانا السلطان قاضيًا أو نافذاً
على الوقف أو مدرسياً أو صاحباً وطبقه يغزل بالعزل هل يغزل بوصوله العلم إليه أو يحجز
عزل السلطان له قبل وصول العلم إليه أجاب نعم يغزل عند وصول العلم إليه كما هو رواية
في عزل الوكيل والقاضي والروى في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة أو بكتابة
له ككتابتها بعزله أو بإرساله رسوله أو غير ذلك لا أو غير ذلك أو بعد أصغرها أو غيرها
إذا قال له الرسول أرسلني إليك لأبلغك عزله ولو أخبره فضولي لأبدي من أحد شرطكم
أما العدا والعدالة وذلك لما في إفقره قبل عليه من الإضرار وهو مرفوع بالاعتبار
سئل في رجل غائب عن بيته لأجل مصالحة وضروية أدي عليه رجل الدقاس دينا أو ثمن
أو شيئاً من الأشياء فأرسل القاضي له محضاً ففتش عليه فلم يجد هل يحل للقاضي أن يخرج أمر
وأولاده من داره ويختمها من غير طلب المدعى ذلك منه أو بطله ما الحكم في ذلك أجاب
لبي ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال تمتنع الإضرار وقبول
طلبت المدعى ذلك منه أم لا قال في الحاوي الزاهد رماز القضا والعهد على التسديد ولغير
الأئمة الكبار سئل نوار المدعى عليه مائة أيام أو ثمانية فلم يجد المدعى فطلب من القاضي أن يخرج
أمره وأولاده من داره ويختمها لا يحل القاضي في ذلك أمره وفي الحاشية فإن تعذر على القاضي
استحضاره بك إلى الوالي أو حضارته فإن قال الوالي لا تظهره ويسأل المدعى من القاضي
تسليم اليد والختم عليه فالقاضي لا يحبس إلى ذلك إلا أن يأتي بشاهد من أنه في منزله وإذا
صرح في مجموع مؤلفه نفاذ من لم يحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علماءنا وحل المسئلة
أن ثبت أمته

كتاب القاضي الى القاضي سئل هل النائب قاضي القدس بالرقة ان يكتب
النائب القاضي دمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها ام لا اجاب حيث ثبت ان السلطان
نصره الله تعالى يرضى لقضائه الاستنابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاضي
مولى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة
لاذن السلطان فوجلا الشرط قال في تشوير الابصار في بحث كتابة قاضي رستاق الى قاضي
مصر اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ان مصر هل
هي شرط لتفاد القضاء ام لا فحكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس
وبه يفتى كما في البرازية بناء على هذا يغنى بقوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر اورستاق
على انه في الحقيقة كانت كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كان قائما مقامه مستندة كما صرحوا به
في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المذكور والله اعلم

باب التكميم سئل في العتق اذا جعل بينه وبين زوجته تحكيم فاجاب
سنة ومضت هل لم ان يفرقوا بينهما اذا طلبت ام لا اجاب نعم يصح التكميم في مسئلة العتق
لانه ليس بمحدد ولا قود ولا دابة على العاقلة ولم ان يفرقوا بطلان التكميم والله اعلم (باب حل المحاضر والسجالات)
سئل في محضر حاصله حضر فلان شيخ الغاربة وذكر الحاكم انه تشاجر للغاربة بسبب الشبهة
وان شيخ الغاربة المذكور كان بالحملة فجاهه فلان وفلان وفلان ثلاثه ستمهم والعصى بايديهم
وضربوه وشجوه ورضوا اضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجوات ثم حضر فلان المغربي
سماه واخبر الحاكم بانه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسقط ما هو
الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او ما ينبغي كماله وهل يجب على المتأخر
الخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية اجاب ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الامم
عدم الالتفات والاعتبار بل تسمية محض ايجاد ان يكون منكرا او هو من موجب الانتقاد عند
خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسر وغيره في تعريف المحضر انه ما كتبه فيه خصومه
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من الدعي عليه او التكميم منه والحكم بالبيئة المدعى
على وجه رفع الاشتباه واين الدعوى من الدعي واين الاقرار والانكار او التكميم من الدعي عليه
واين الحكم بالبيئة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية المحكية موجود فيه وقد
قال ابن الغرس في الفواكه البدرية اطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم وبرهانه ومحكوم عليه ومحاكم وطريق فلاح ولا فلاح الا الله اعلم العظم

انا لله وانا اليه راجعون والله اعلم سئل في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر الحاكم
ان داره الفلانية انهدم جدارها وتكسر الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لا عاذ
الميازيب على الاستلوا بفصل الوقوف على الجدران انهدم والميازيب الثلاث المركبة على الجدران المذكور
على الزقاق

مطلب
لنائب قاضي
ان يكتب للنائب
قاضي آخر نقل
الشهادة ان
فوض السلطان
لقضائه الاستنابة

مطلب
اذا حكم العتق
وزوجه رجل
فاجله سنة صح
مطلب
خلل المحاضر
والسجالات

مطلب
المحضر اذا
لم يستوف
الشروط لا يعتبر

مطلب
في محضر مضى
ان دار فلان
انهدم جدارها
وله ميازيب
مركبة عليه تسيل
على الزقاق

فاداهوا بالصفة المشروعة فاذا للمالك المذكور له بعمارة دار وجيطانها واعادة المزارع
 على الرقاق العبر النافذ على الاملاك القديمة اذنا صحيحا شرعا هذا حاصل المحضر فصل في
 يث قدم اليارب وحوار تسيل امانها في الرقاق الغير السا فاذ لم لا وهل يحسد الاذن من الحكم المذكور
 حكم على اهل الرقاق بعين بنية شرعية بوجوههم او اقرار او تكول منهم بل بحجة رؤيتهم جدار من ردم
 ومبارب منكسر مطروحة عليه ام لا احتجب لا يثبت بذلك قدم اليارب وحوار تسيل امانها في
 الرقاق المذكور وبحجة الاذن من غير شوق التسيل لا عبرة به ولا بد لاجلانه من بنية تقوية على اهل
 موحهم او اقرارهم ان كونه عند طلب البمين كسائر العقبات الشرعية والحوادث الحكمية ولا قال بشي
 رؤيتهم جدار من ردم ومبارب منكسر بل ولا يغفل ذلك وحيث كان محضر الكشف هذه الصورة
 وجوده وعنده سواء وافقه علم سئل في محضر ساميله اذ هي شغل على جاره سئل في مبارب مركبة
 على طبقة حادثة يرى ماؤها في الرقاق الشرية وطال فرفعها واجاب بانها كانت قديما على الابواب
 وجد ساءة واحدة على ظمهر الطبقة ونقل اليارب التي كانت قديما على الابواب ووضعها على الطبقة
 وشهد له جماعة بقدم اليارب التي كانت على الابواب فتع نائب القاضي الذي من التعرض له لكونها
 كانت قديما على الابواب وانما هاهنا هل للمنع والابقاء كل منهما صا داف محلة الشرية المنصوبة عليه
 في كسب الخفية ام لا احتجب لم يصحاد في المنصوبة عليه في كسب الخفية بل هو صبا داف لما فيها
 صريح في الخلافة ومثله البراءة كما ان يميل امير ابا اطول من ميزابا واعر من اوسيل
 ماء سطع في ذلك الدير ليس له ذلك وكذلك كوار اذ ان ينقله عن موضعه او يرفعه ويستغله لم يذكر
 له ذلك في الحانية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في الشريك بغير اذن الشريك
 جدا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان اشد وقعا وبعيدا ريبا فيتع انتشاره ويكثر انتشاره
 ويغفر من الارض ما لا يحجر لتسفل فيجمع عنها شرعا وليس له ان يسيل ماء طبقة الحانة في الرقاق
 انتشاره باجماع علماء اقصا على تركه وان انت قدم مبارب الايون لان سطح الايون غير سطح
 الطبقة وقد علمت تصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقاء لم يصحاد في محله بالابقاء
 ما صرح به هؤلاء الا بطلان وما بعد الحق الا الضاؤل وما للنظر الا ان يزال وقد اكتشف
 سئل في محضر بمحاضرها من التولي الخاص بجانب من الوقف الفلاني وذكر لنا
 انه انتم عليه بتولية وقبض غلته وتناول وطبقته منه وارسل ما بقى للموتى عليه الكبير او تعدد
 التولي الكبير بأجرة مغايرة فعماله وهي علفته وبدفعها عما للام الشريف يتضمن الذموم واما
 المالك يدفع ذلك ثانيا للعلن المذكور فطير علفته المحول بها على القرية قد دفعه لغيره ببارام من
 لكونه وكذا وكذا في ذلك هذا حاصل ما في المحضر هل هو واقع في موافق الشرع للموافق لغيره
 الميراث شرعا ام لا احتجب لم يذكر في الحال هذه بواقع موقعة شرعية ولا موافق لغيره في
 لا يحسن امانا ان تكون الاجازة من التولي الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونه ملكها ام لا فان كان الاول

معلق
 ليس له
 التبريد ان يرفع
 ميزابه او يستغله

مطلب
 في محضرين

فقد برئت ذمة زيد المستأجر بدفع الاجرة المتأداة في العقد له فلا يصح تضمينه وان كان الثاني
 فكيف يأمر الحاكم بدفعها ثانيًا والواجب في غير الصحيحة التأدية اجرة لكل لا المستأجر بالجماع ائتمينا
 وان لقنا الناظر الكبير بالفرض في عقد الاجارة وجعلنا فلا التولي الخاص بطلب الاجرة غير
 فالاجارة الاكالة كالاكتفاء به يصير التولي الكبير والوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في سعي
 الاعيان والنافع فيه المستأجر بالدفع اليه بالجماع اصحابنا وقد اخفقت التو والشرح والقنا
 على ان الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم البيع والمستأجر
 وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن
 الاجرة وقد اوصفها الى من له ولا يبر قبضها هذا ولا يتعلق كون المدفع للتولي الكبير ولو بغيره
 لعدم تعيين العقود وان عيئت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكة عليه ومثل هذا لا يقع
 عن تصور بل عن محض تصور وحيثما كان المحضر ان هذه الصفة المشروطة فما باطلان
 داحضان اذ لا وجه للضم والله اعلم **سئل** في صورة محضر مقيد في السجل بالخصصة ثبت
 لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان فلان فلان فلان الذين عرفهم القاضي
 وقبل شهادتهما بعد التركة بمقرهما فلا بد وانها تستحق في ربع وقف جدها الا انها فلا
 ابن فلان اسفل لها من والدتها فلا بد ثبت فالو الواقف وان الحرمة المذكورة والدته فلا بد ثبت فالو الواقف
 المزبور شوتا شرعيا وكم بموجب ذلك حكما مسؤلا في بعد تقدم دعوى من فلا بد بوجه فلان فلا
 مستأجر المعصرة الفلاينية بالحلة الفلاينية الحارثة في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة
 المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاقا
 المدعى المذكور وسؤا الرجوع او عذر شرعي في ذلك واعتبار ما وجب اعتبار شرعا وذلك بعد
 اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكورة الفلانية في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة فوجد المدعى
 في ربع وقف جده لا يبر الواقف المذكور انقل ذلك عن والدتها ثبت الواقف فلما كان الحال على هذا
 التوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين امر مستأجر المعصرة بدفع القرش للقرش
 به من الاجرة المدعى المذكور فامثل ذلك المستأجر المذكور امتنا لا شرعا جده في تاريخ كذا فلان
 المدعى الشهادة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة ام لا فيكون المحضر المذكور صحيحا ام لا فاني
 صحيحا وقال ثبت الاستحقاق بحجج الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بعين رها ان لا
 اجاب لانصم الدعوى على مستأجر المعصرة بالجماع علما ان ارحمهم الله تعالى لا سيما مع اعترافه
 انه مستأجر وحق المسئلة من مسائل الخمسة كتاب الدعوى والطبقة التو والشرح والقنا
 على انه ان اقر المدعى ان المدعى عليه مستأجر لا تنهيه عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم اختصاص
 الدعوى ودعوى الوقف احتقان الغلة انما هو الناظر للثمن عليه لا على مستأجر الو وقف فلا يكون المحضر
 صحيحا لانه حكم على غير خصم اذا استحقاق الغلة موقوف على ثبوته بالواقف ودعوى المستأجر

مطلب
 في محضر

لإجماع المتأخرين عليه بما سجد به من سجدات في سنة
 بان السجدة لا تدخل على تقبيل حوائط الوقوف باستحقاقه في غلته ما هو متقبله إنما يكون ذلك
 المتأخرين ما يؤمنه ولا نأظر غلته قد ادعى عليه وإنما يؤمنه في نفس الغلته فأبالك في عين الوقف
 فكيف ثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلته ما ادعاه من السهام فمما علك والتقبل
 لا يدخله في إثبات السب ولا علقته بوجه من الوجوه فالمحضر بلا ريب باطل الميراث بحق
 للمدعى والحال هذه والمخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكاتب الوقف الذي عليه خطوط القطع
 الماضية لأن القاضي لا يفتي إلا بالحق وفي البينة أو الإقرار أو التناول كما في قرار الحامية وقد
 نقله الشيخ زين في أشباهه ويظاير وفي أول كتاب القضاء والشهادات واستند
 فاطمة بن الحسن لا دعاء بل امتسكت بها كسفتاؤا كذلك في المتوع الشرح على الوجه الصحيح بدور
 والله علم سئل في محضر ورد من نائب الحكيم بمدينة الخليل عليه وعلى سائر الأسياد والزم
 صلوات الله عليهم أجمعين فدل على قانون فلا يمانه جدر كره وقطع اغصان دالية بأشرك
 وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من الدعوى البينة فاحضر رجلين من قريته ط
 شهدا بأنه أضرهما بذلك ففرقه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور صحيح سأل من الخلال أولا
 اجاب نائب المحضر المذكور غير صحيح إذ حله ظاهر كاشميس لأن مجرد قوله فيه ففرقه الحاكم أنه
 التعزير ليس من قضائه القاضي بل هو مجرد اعلام بما الزم به الشرع في نفس الأمر بدون القيام
 فبرجع إلى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عند جريان ذلك لا يكون حكما
 وقع على مقدمة الحكم وبعضها فأبالك بقوله ففرقه أنه لزمه التعزير الذي هو صريح في
 الزم به الشرع فإذا تقرر ذلك وعرفه ظهر لك أن أحد أطراف هذه القضية وهو
 متفقود وما نأظر من الغرض في الفكرة البدرية أطراف القضية حكمة ست يلوح بعد
 حكمه ويحكم به وله ويحكم عليه ويحكم وطريق ويفقد واحد من أطراف القضية
 الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم والله علم سئل في محضر حاصله ادعى
 ابن رشيد ورزوق بن سني على مراد بن إبراهيم الكاظمي معها وذلك بمحضه ورزوق بن الحسين
 في دعواهما أن مراد باعها ما رطل بن بقرشين فوزنه بأوزانها فوجد عشر أواق ونظفوه
 وطالباه بالبقية فأنكر فحلف المدعيان أن مراد باعها البين بالقريشين البين الشري ثم
 ابن الخماش وأقر أنه الذي باع لها البين المذكور صديق بلا وزن فلما ظهر قريش الحاكم الشرقي
 ثبأ عا البين الرطل عشر أواق ونصفها وانكارها والأقرار بعد عرفها التبرير في التعزير فها
 الشوباسي تستطرد ذلك بعد السعي اليه بما فعل المرء الساعي التعزير البالغ وضمان ما شرعا
 احاسب أعلم أن المحضر المذكور لم يثبت على الوجه الشرعي المشهور لأن المدعين ذكراني دعوا
 اثرباعها ما رطل بن بقرشين وهو من قسم التوازن كما شاهد ولا بد من ذكر نوعه ولا يعلم

مطلب
 الخط لا يعتمد
 عليه ولا يعمل

مطلب
 جذا الكفر

مطلب
 الخطا الف

فوزنه بازار باشا لاحتمال انفراذه وكل ما ذكرناه شرط للصحة الدعوى وقوله فلف المدعى
 بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كاتبه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله
 وان يجزى يعني عن البرهان ولم يرضى الخوض في الاختلاف في القدر ما في الخلاف معر بالي المحطة قال
 ابو سليمان سمعت ابا يوسف يبيع طعاما بعبينه بعشرة وقال بعتك جزا فاعشرة وقال الشتر
 اشترت مكيال ملكة التحالف وكذا لما يقال او يوزن اهوا فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف
 ثبت بخلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن النخاش واقترانه الذي باع لها ابن صبرة بلا وزن
 فلما ظهر وتبين للتحاكم الشرعي انهما باعا ابن الرطل عشرة اواق ونصفا وانكارهما والافراز بعد
 عرفهما انهما يلزمهما التعزير الخ لثبت شعير من ابن ظهر وتبين وقد خالف الشتر ولم يجز التحالف
 فعلى تعدد صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بخلف الشترين كما لو جاز التحالف
 حسبما نطق الحد لانه بخالف الحد الشتر اذا اختلف للتبايعا تحالفا ورادا ولم يكن في الحد دلالة
 على وجوب التعزير يجزى بخلف المدعين مع انه يحتمل الكذب مع ان علماء ناصر حوايان الاصح في
 مسئلة خلف المدعى عليه واقامة البينة بعد يمينه عليه بالمدعى انه لا يظهر كذبه فالابيعا ولا يعز
 فكيف بما ذكره في الرجل المذكور لا هذا لا قائل به واما حكمه في الضمان والتعزير والمال فيشتر
 في الكتب مشطور وفي قولنا آخرين افترسوا جواز قتله حتى قال ملك للملك الناصح رحمه الله
 القتل مشروع عليه واجب اقراره والقتل فيه مفتح شاهناش ملك للملك العادل نظم الجواهل قس
 والله اعلم سئل في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو انه كان هو والمدعى عليه وخالد عقدوا شرا
 على ان يصنع كل مبلغا وان زيد اسلم عمر المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد اسلمه
 نظرها وان يصنع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وان خالد المذكور اخذ ماله المزبور من
 وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بان يبيعا ويشتريا ويوما فخر الله تعالى المدعى
 والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع مضره فخطبة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور في بلدة بمائة
 وقام ماضيا بتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وانزله من مال الشركة
 اربعة مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعة مضره ومائة قرش امدية ويطاله بالاربعمائة قرش
 الباقية له من مال الشركة وسال سؤا له عن ذلك فاجاب بانه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور
 وان خالد اخذ ماله وانفصل عنها وانه وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا
 وان خالد اسلم مال الشركة وانكر انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان ثبت ما يدعيه فحضر
 كذا من فلا فلا فشهدا بان المدعى والمدعى عليه تعا سببا بحضورهما ستار مع كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما فاقز بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة اربعة مائة قرش منها ثلثمائة
 قطعة مضرية ومائة امدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم ارفع له شتر
 شرعا وحكم بموجبه حكما صحيحا مرعيا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره اربعة مائة

مطلب
محضر في الشرع

فالزم بذلك الرأيا شرعيا تاما متبررا مريا وعلى ما هو الواقع منطرا فهل هذا المحضر صحيح
 من الحلال والنفسا اهو غير صحيح او نحوها تاما فيه واجبوا عما يحتويه باحسن ايصاح واقصوا
 اجاب خلوه هذا المحضر اوضح من ان يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من ان مال الشريك
 في يد الشريك امانة وان التقديس في الأمانة والشركة وانفسه وللضاربات ولا يقضي فيها
 لا يتوب عن قبض الضمان وان شهادة الشاهد انما تقبل على السبيل على الحكم وان الشهادة المترتبة
 على المدعى فاسدة فاستدرك ان الشاهد سبب حمله على التقديس غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك
 لان المال لا يقبل سببا او حولا بل كانه مخرج من كبر من الحكم فاذا علمت ان مال الشريك
 امانة في يد الشريك فاذا خلوا امانا ان يكون قد تصرف في دراهم الشركة بغير اذن او دفعها في
 او لا يكون فان كان قد تصرف فيها لا يتصل دعوى عليها بعد لانه قد تصرف فيها في ما هو مآد وولاه به
 من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عليها وان لم يكن قد تصرف فيها في امانة في يده والواجب دعوا
 بعينها ان تقاضا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمة وقوله باعده ضرورة
 حنيفة في داخل بيت في بيت المدعى وقاضا بمضرتا يتبعين قرنا وقاضا صفة بذلك من اياه
 المال الذي تسلمه وتأخره كذا فاولا الأمانة لا يجوز للمقا صفة بها وثانيا قبضها لا يتوب
 قبض من البيع الثابت في ذمة المدعى كاهو مقر ومشهور وفيما عدا كمال المدعى مستطوع لانها تمت
 ومن البيع غير متعين فالواجب فيها رد ما بعينها حتى قال بعضنا انما ينبغي للمدعى في مثل ذلك ان
 يطالب المدعى عليه او لا باحضار تلك الدراهم فيقيم البينة عليها كما نرى في القليان المدعى المذكور
 لم يذكر تصرف الشريك بالشراءها حتى يكون حقه في الشراء ولا عذبه ونسخ الشركة حتى يكون حقه
 في رد عين تلك الدراهم وقوله وانتم هو والمدعى عليه شركة بان سيقا ويشترى او يعاملان فيما
 بينهم من ظاهره تصرف وقوله وتأخره من مال الشركة اربعة اثمانه قرش الخ بعد قوله باعده ضرورة
 بمائة قرش وقاضا يتبعين قرش ارباينهم منه عد وقول الشاهد من محاسب او كان آخر ما تأخر
 بعد كل حبة المدعى بذمة المدعى عليه شهادة بالانكار وهي كالتصريح وكون آخر ما تأخر بعد كل حبة
 للمدعى بذمة المدعى عليه المحسبنا عن قولها محاسبنا قد علمت عدم صلاحية محسبنا عنه واذا التصريح
 بسبب كون مال الشركة امانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب للشبهة لا المال المدعى ولا الشركة
 لا تصح الشهادة المترتبة عليها اذ لا بد للشهادة ولو قد راها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذما اعجاب
 على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتهما فان قلت انكار التسليم من المدعى موجب للضمان والشبهة في الذمة
 قلت نعم لكن لو جرف فيه بخصوصية معينة وانصبتا حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى
 التي اقصيت عليها الحكم بحجز تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الانكار لا يملك
 لا المدعى ولا الشاهد ولا غيرهما وهو الاصل في تاتى الشبهة فيها ولم تقع الدعوى ولا الشهادة
 ولا انصبت الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به شهادة الشاهد

مطلق
 الامانة لا يجوز
 المقاصصة
 بها ولا سبب
 قبضها عن قبض
 من البيع

بان المدعى والمدعى عليه يتعاضداً بحضرة ما يرفع كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل جناية
 المدعى بدمه المدعى عليه من مال الشركة أربعاً فربى الخبير فطابقة الدعوى مع كونها شهادة بالحق
 وهو ليس لها وإنما لها الاستبصار كما شرع هذا مع ان تسعة اعشار المحضر اواز يدحسوا لاحاجة اليه
 ومن صيغ اصبعه في الفقه ظهر له خاله كالف الصبيح والله اعلم **سئل** في محضر صورته ادعى قلة
 اصالة عن نفسه ولا يات عن اخيه الصغيرين على اصل انه قتل اباهما الذي هو ابنه عملاً فانكر وهو
 الاب على ما ادعى فكيف التقاضي انه عرفه انه يلزمه القصاص تعريفاً شرعياً فهل يكون التعريف المذكور
 حكماً يمنع المخالف القائل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين
 وهل يكون القصاص مورداً على فرض ان الله تعالى يحكي بكون الزوجة فيه حتى في شرط حضور الكل
 نال طلب القصاص لا احاطت بما ذكر من التعريف ليس حكماً لان الحكم استاء الزام واطلاق
 وعرفه في الفواكه البدينية انه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعاً
 وقال قولنا على صفة مختصة بفضل احترازه عن مطلق الزام اذا اعتبرها الزاماً بالصيغة
 الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت عليك القصاص وفي معنى الحكم بالظن ليس
 بعد تقرير كلام كثير في الشبهة هل هو حكم ام لا فالقول بان الشبهة حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
 لهذا في قوله ثبت عند فكيف اذكت فعرّفه انه يلزمه على ذلك القصاص وكل احد يعرف ان قاتل
 النفس المعضومة عمداً بغير حق يقتل بكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين
 امتصاصاً يقولون يقتل ولا ينظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينظر بلوغهما كما حكاه
 الزياغي فالحكم بتأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لانه ليس من صيغ الحكم في
 شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر ان القصاص يجري على فرض الله تعالى
 يستحق الزوجة فيه والام كسائر امواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلو لم يقع
 بعض في سقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويجزى التعرض للقاتل بالقتل لا
 سقوطه تعفو الغاني قل نصيبه واكثر والخاص اصل ان التعريف ليس حكماً وان القصاص يجري
 افرأى الله تعالى فكل من له نصيب من الاثر في ماله فله مثله في قصاصه ولا كالا يجزى
 سقط بعضوا احدهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان
 واجب السؤال عن الشهود وزكيتهم لاستيفاء القصاص فانه باجماع علماءنا واجب والمحال
 لا احتياط العمل في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مذكور والله اعلم **سئل**
 محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد اقدعي بن احمد الخنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل
 بن عمر بن احمد الناطري وقف جمل من ماله في ارض القاتل المستحق الزوجة مع من يشتره الثاني
 كراهته في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجة فاطمة بنت محمد الثابت بوكيله
 نافي ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وهو كماله وجهه الوقف للوقوف من معارضة حجة وقفت

مطلب
 محضر في
 دعوى قتل

مطلب
 القصاص
 يجري على فرض
 الله والاحتياط
 واجب فيه

شهاب الدين الناصري المستفيضة تحت نظر احمد افندي بن محمد واستحقاقه في ربيع مع من
يشركه في جميع الجنبه الكائنات ما راضى من غير الحدود بكذا وكذا في زمانه وفيه شهاب الدين
المرفوع الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل المتفيد على العادة وايضا الجنبه المذكور
في جهة الوقف المرفوع ومكان احمد الساظر المرفوع المذكور مصطفي جلبي وفي المحضر المذكور
لوكيلين المذكورين على مصطفي الوكيل المرفوع بان محمد بن محمود فلاح الجنبين اراد ان
بينهما وضعا غير طريق شرعي وان باب اخداها موجود وهو الآن مسدود وان احمد
الناظر الذي هو موكل مصطفي جلبي يعارض وكيلين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذي
هو الآن موجود جنبه حراش وان حدها شرقا جنبه الشارديته كما هو معين في الوقفة
المبصرة للحاكم المسمى اليه فارزا ابراهيم ايضا كتاب الوقف لوكيل فيمن التمس فوجد له في
جنبه الشارديته والباب المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يستند بعد التاخر من الجانب
الغربي جنبه حراش ومن الشمال الطريق وطال الاربع بنينها والتمس كل منهما من الحاكم ان
يعين من جهة الكشف من يعتمد عليه فعين متعنا افندي فوجد مقعها من السبلين يوجد جنبه
حراش مشتملة على ارض منجفصة قليلة وارض عالية شمالية ويوجد جنبه الشارديته ارض
منجفصة وشمالها ارض في علو من كاس الغرق ووجد كذا وكذا اعطى طلب الكشاف اليه من
التداسين المذكورين بالجد الفاصل والباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن دنان والسنة
والاخر متفاد واجتمعا ولا تشهد وبان الباب الموجود الا في جنبه حراش وان الحد المتنازع
فيه الذي هو في جنبه حراش عري جنبه الشارديته كان حداثا فاصلا بين الجنبين الساظر
من الاصول التوثيقية الموجودين منذ وازيل وان باب الجنبه الشارديته ازيل من زمان
نكونه هدم في وقت السيل وتوقف الحاكم على رأس الكا الذي كان به الجدار من الجانب الغربي فوجد
كروا من الترافح ابراهيم بن عثمان بانه تراب الجدار المرفوع كان فاصلا وانه حفر وزك
في محله وساد الحاكم الكشاف واخبر الحاكم المسمى اليه احمارا شرعيا وحضر لدى الحاكم المسمى اليه
الحاج سري الدين س ابراهيم بعلي وتشهد على وجههما بالحد الفاصل بين الجنبين بالجدار الذي كان
بالجانب الغربي من الاصول التوثيقية وان الباب المسدود في جنبه حراش وان باب
الشارديته اراده لسييل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فذلك منهم من معار وقب حراش
وابقى ذلك سد الساظر ومكة من التصرف فيه كما ذكر اعلا فلهذا المحضر معتمد عليه شرعا
اجاب هذا المحضر في غل من وجوه متعددة منها انه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذكر
لا بد منه كما صح به في الاشياء والبطاثر فراجع ان شكك ومنها قوله في التاب بموجبه
سابقة والحجة في كلامه كاغد فيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم وشبه قوله الشاهد له ذلك
كتاب الوقف المؤرخ المتصل المتفيد على العادة وكذا الوقف خط في كاغد وقد نصتوا على ان

لا يعمل به فلا يعمل بكتاب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي
 الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او الكول وانت على يقين انه اذ لم يعلم ذلك ولم يعلم من الخارج فالتا
 لا يدرك المدعى من المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منها وادعوا الوقف كدعوى
 المتكس كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل
 بالتا في الواقعة في زماننا لعدم اشتغالها الشرائط الحكيمة وهي كونها حادثة وقعت
 نزاع من خصم على خصم واستوفيت اطرافها الست التي نصت عليها ابن الفرس في قوله لا بد من ثبوت
 اطراف كل قضية حكيمه ست بلوغ بعد التحقيق حكمه بحكم برونه ويحكم عليه فحكم وطريق
 ومنها ادعوا الوكيلين على مصطلحي بان محمد بن محمود فلاح الجنيثين ازال الفاصل بينهما فغير
 شرعي وان باب اخذاهما موجود وهو الان مسدود وان احمد افند الناظر الذي هو الموكل تعاقب
 الموكلين فلبت شري هل هو خارج حتى يعارض الوكيلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخر
 وابقى ذلك بيد الناظر وان كان ذا يد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير تعقل
 ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وابرز ابراهيم ايضا كتاب الوقف من السبل في وجوده كذا وكذا ليس
 الموجود فيه شواهد في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف البينة ولما لم
 بالكشاف ليس له طلب البينة لانها للحاكم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فحضر ابراهيم والمعرفة فاذ
 واختار فاذ شهدوا بان الباب الموجود الآن بجنيته جرباش هذا بالهذيان اشبه بالمدعى بونه
 وقف فلا ن على الجهة الغلانية لا كون الباب الجنيته كما لا يخفى وهذه الاعم لا تصح ان تكون
 الملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومثله قوله وان الحد المتنازع فيه الذي
 هو شرق جنيته جرباش غرب جنيته الشارديّة كان حدّا فاصلا بين الجنيثين بالقرب
 من الاصول الخاذه في شهادة بانه حد فاصل فلا اثبات فيه ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب
 مجهول المقدار وقوله وان باب الجنيته الشارديّة ازيل شهادة بازالة لا بشئ ما يدعي المدعى
 وقوله فوقف الحاكم المذكور الظاهر ان مراده به الكشاف المذكور بدلالة قوله بعد وعاد الحاكم
 الكشاف اخبر الحاكم الموجه اليه في وجه المدعين المذكورين اخذوا شرعا حكما حال لا يتعلق
 بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سكر الدين بن ابراهيم وشهد على وجهه ما بان
 الحد الفاصل بين الجنيثين الجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود
 لجنيته جرباش وان باب الشارديّة ازاله السبل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك
 اذ لا يتعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف فلا ن على الجهة الغلانية بل شهادة بانه
 الفاصل بين الجنيثين فمضى اجنبية عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الحال
 التي هي اظهر من ان تذكر وما ارى هذا المحضر الا محضر هذيان من غير تعقل على السنا والله اعلم
 كتاب الشهادات

هذا
 من
 نسخة
 المحقق
 في
 سنة
 ١٢٠٠

هل تقبل منه على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل اجاب لا تقبل منه على سبيل الشهادة
 الشرعية كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود الهادي رحمه الله تعالى وانتم بما افقوا والله تعالى اعلم
 سئل في رجل باع دابة وسلبها المشتري ثم اذعها انفسا وشهد له البائع وقال بعثت مالا املاك
 وفي هذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذا أم لا اجاب لا تقبل شهادة البائع بكونه البائع
 ملك المدعى كما في البرازية والحامية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعثت مالا املاك وعلى مدعى الدابة
 البينة والله اعلم سئل في الشاهد القدر هل يقوم به حق ام لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة
 الشاهد ام لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته شرعا وعلاية طعن الخصم ام لا اجاب
 شهادة الواحد كالعامة واذا تم تصدق الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر
 عدالة الشاهد بل لابد ان يسأل عنها سائر احواله في جميع الحقوق وسائر اللواحق طعن الخصم او لم يطعن
 على ما عليه القبول لان الزمان زمان الفساد والله اعلم سئل في شهادة الشريك شركة ملك لشريك
 هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعاً للشريك في الشاهد ام لا
 اجاب انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه للمفاوض وكذا شريك العناو والملك اذا كان الشهود
 مشتركوا واما اذا ارتفع في الشركة ففي مقبول كما هو مفيد في الفتاوى والشرح والفتاوى والله اعلم
 سئل في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم اعيد الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل ام لا
 اجاب نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة فراجعوا
 الدعوى والشهادة وانفقنا تقبل والله اعلم سئل في رجل من اعوان حكامة سنان ما سأل
 تقبل شهادته ام لا لكونه لا يتوقف عن اللغو ولا يلبس من اير اكتسب المال اجاب لا تقبل
 شهادته والحال هذا والله اعلم سئل في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل ام لا اجاب لا
 لا تقبل وقد صرح في البحر عازي بالتمتع القديران شهادته وشهادة العرفان في الممالك والعرفاء
 في جميع الامم كوضان الجبال لا تقبل واقول لا شك انهم فسقة مردودون انما الشاهد
 ويرى من احوالهم مما لا يكاد يوصف والله اعلم سئل في شهادة مشايخ القرى ورجال الجبال
 والعرفاء هل هي مقبولة ام لا اجاب هي غير مقبولة كما صرح به في البحر بقدر ما دفع القديران
 سئل في شهادة الدروز على المسلمين اجاب لا تقبل اذ هم كفار باذناكار وقد افقوا العلماء
 العالمين باحوالهم بانه لا خل ذبا عنهم ولا مناصحة كما يجوز بل هم شر منه ان سمع منقول عنهم
 سئل في رجل تزوج بنت بالغة من ولها عقد عليها عقداً شرعياً ودفع صداقها بما له
 فلما اراد الدخول بها ادعى رجل انه من مباح بانه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا واقام بينة
 وكنت بذلك حجة للقاضي الزملة والبيته المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اكرام بحضرة
 من المسلمين وقالوا صرحوا اذ بنوا في شهادتها قبل ختم رجوعوا عن الشهادة وظهر كذبهم
 المرأة لرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض لكم لانه لم يصداق محلاً ام كيف

مطلبت
 شهادة البائع
 انه باع ماله
 بملك غيره
 وعلى المدعى
 البينة
 مطلبت
 شهادة الفرد
 كما لا بد من ان
 يتم الصواب
 تسأل القاضي
 عن عدالته
 وعلى طعن الخصم
 او لم يطعن
 مطلبت
 شهادة الشريك
 للمفاوض غير
 مقبولة وكذا
 شهادة شريك
 العناو والملك
 ان كان الشهود
 مشتركين
 مطلبت
 اعوان حكامة
 السياسية
 لا تقبل شهادتهم
 شهادة مشايخ
 الجبال ورجال
 القرى والعرفاء
 لا تقبل
 مطلبت
 كاللغة قبله
 مطلبت
 شهادة الدروز
 لا تقبل الخ
 مطلبت
 تزوج بنت
 فادعى رجل انه
 تزوجها قبله
 واتهمه بالزنا
 وحكم الحاكم
 مرجع الدعوى
 لا ينقض لكم

اجاب لا ينقص حكم الحاكم رجوع الشهود ويلزمهم التعذر والمجرى عليهم في اليوم
 المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب علينا احكام الرجوع ان يكون عند قاض
 فلا اعتبار به عند غيره ولو كان العذر شرطاً والتعذر لا يلزم على كل حال لا سيما في العصبية
 وهي موجبة للتعذر ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم تريان رجوعها عليه والله اعلم
 سئل في شاهد طلاق ثلاثاً آخر اشهادتهما الى من تبلغ اثنين وخمسين يوماً ولا عذر بهما
 منع مشاهدتهما الزوجين وهما يجتمعان الاجتماع الاذواج هل يقسمان باخير الشهادة وشهادتهما لا اجاب
 نعم يقسمان باخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا طلبت الشهود
 للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فادى لدى الشاهد من اجرة
 دابتهما هل تسقط شهادتهما بذلك ام لا اجاب لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم
 في التعلق والله اعلم سئل في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة
 شركة ملك ارضها وعرسها ادعى احد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان ارض الحاكم
 وقف والى بشاهدين احدهما اعني شهود على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه
 الشهادة على الحاضرين والغائبين ام على الحاضرين فقط ام لا ولا اجاب لا تقبل الا على
 الحاضرين ولا على الغائبين اما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا ينصب احد خصماً
 عن الاخر واما على الحاضرين فلا في شهادة الاعمي لا تقبل مطلقاً ودخل تحتها ما كان طهره
 السماع كما صرح به في تنوير الاصبعا وغيره والله اعلم سئل في شهادة الاممي والقروي وارباب
 الصناعات الدينية كالزبال والحائك والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلاً هل تقبل شهادته
 كان عدلاً ولو كان المشهود عليه طالب علم ام لا اجاب نعم تقبل شهادته كان عدلاً ولو
 على طالب العلم قال في البرق في شرح قوله او يقول وليس منها اي ليس من الاشياء التي تحمل بالروية
 فتسقط بها العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته
 اذا كان عدلاً ومثله النحاسون والدالون والعامة على قبول شهادة الاعرابي ولو كان عدلاً
 عدلاً فان العبرة بالعدالة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ونعني به فان انزى كثير من
 ارباب الصناعات الدينية عند من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الرواحية
 واصحاب المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم والله اعلم سئل في جماعة
 شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهم وبين الشهود تعصب ظاهر باهم اثم وافته ذهب
 فيها انفس وانهم سلكوا امر سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام الاضياع وضربوا فيه بالمارود
 وانهم قاتلوا وهو ياشي الميتة وان قصدهم يمحعون العصا ويحجمون الميتة هل تقبل شهادتهم
 ام لا اجاب لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها ينشئ على الدعوى الصحيحة واين هو هنا وعلى
 تقديره فالتعصب موجب لردها وعدم سماعها ففي الخلا والكرارة من ادب القاضي

مطلب
 اذا رجع الشهود
 بعد زيارته
 وشرط صحة
 ان يكون لدى
 قاض

مطلب
 اذا ركب الدابة
 الشهود لبعده
 المسافة لا ينظر
 شهادتهم بذلك

مطلب
 شهادة الاعمي
 غير مقبولة ولو
 فيما ثبتت
 بالتسامع

مطلب
 شهادة الاممي
 والقروي
 وارباب
 الصناعات
 الدينية مقبولة
 حيث كانوا
 عدلاً

مطلب
 شهادة النعصب
 غير مقبولة

اسئل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالمرح اولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل من
 لا تقبل شهادته وفي معين للحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يعصب
 الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ان تكابر المحرقة في
 الحديث ليس من اهل ديننا او قال لعصبية وهو موجب للقبول ولا شهادة له كجده
 سئل في رجل ادعى على آخر ثلثة وعشرين قرشا وثلاث غرش فانكر المدعى عليه فاق بشاهدين
 احدهما ثلثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر ثلثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع الخالفة
 المذكورة ام لا اجاب نعم مع اطلاق المدعى والشاهد في الغرض مع تزعمها اجاب لا تقبل
 والخال من والله تعالى اعلم سئل فيما اذا شهد شاهد على ظالم لآخر باخذ ماله وشهد
 المشهود له لشاهد بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة او محلة واحدة كما قيل
 شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق ام لا اجاب نعم تقبل شهادته ولو منع
 من ذلك شهادة الآخر له او لا ياتفاق العلماء وقد توافى النووي والشرح والفتاوى على ذلك
 قال في الهداية واذا شهد رجلان رجلين على ميت يدين الف درهم وشهد الاخران للدين
 بمثل ذلك حازت شهادتهما ومثله في ميتين الكثير وملتقى الاخر قال غاي الشرح في مسئلة
 المتون في طرف الدليل والزام الخالف في دين الميت فصا روا اذا شهد الفريقان في حال الحياة
 وفي طرف الخالف الاخر بخلاف الشهادتي فقال الحسا لان الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في مال
 فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا على احوار ذلك في الحي ومثله في شهادتهما
 الحي فوجب قولا والله اعلم سئل في دار يدين آخر بالسكنى ويدين آخر مفتاح بيت بها
 هل يكون اليد للسكان ام للذي يدين مفتاح بيت منها وهل ثبت للمالك لمن يدين المفتاح في البيت
 اذا شهد له شاهدا بوضع اليد عليه ام لا اجاب اليد لمن له السكنى لا لمن يدين مفتاح
 بيت منها ولا يثبت للملك في البيت بشهادة شاهدين بانه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع
 اليد للملك لانها متنوعة بد استعارة وبد استيداع وبد استيجار وبد امانة وبد عصبية
 وبد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله اعلم سئل في رجل
 ادعى على آخر انه تعد على مائة الف الفدية واراد ان ياتي داره بلا اذنه وخرج على راسه اللطاحون فقتلوا
 المهره فادخلها اللطاحون فوقت في الشارع وهلك واقام بيته باقراره بذلك هل تنبى
 ويضمن ام لا اجاب نعم تنبى ويضمن اما الضمان فقد صرحوا بان من اخذ مائة غير
 قبيحة محض فاكله الذئب ان ساقه او تعرض له بشئ ضمن ولا ولا وهذا قد تعرض له بالاد
 في الموضعين فنقر عليه الضمان اما قبول البيعة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب
 بانه لو ادعى الغصب فشهد على اقراره تقبل والله اعلم سئل فيما اذا شهد ان الوثيقة ان
 انه وكلت هذا في قبض حقوقها من فلا وفي خصوصها تبعا لشهادتهما لا اجاب لا تقبل

مطلب
 اذا وافق احد
 الشاهدين
 وخالف الآخر
 لا تقبل عليه
 مطلب
 شهادة رجل
 لا تقبل عليه
 بل تلك مقبولة

مطلب
 اليد للسكان
 الدار لا لمن
 يدين مفتاح
 بيت فيها
 ولا يثبت
 للملك في البيت
 بالشهادة
 انه ذو يد
 لتزعمها
 مطلب
 ادخل مهره الفدية
 داره وطاحونه
 فهلك في
 الشارع تنبى
 البيعة على
 اقراره بذلك
 ويضمن
 مطلب
 ان وثيقة الاقرار
 بالغصب مقبولة

شهادة كما صرح به البرازي وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة اليهود على النصارى وسكبه
هل تقبل أم لا **أجاب** نعم تقبل كما صرح به غيره وأحد من علمائنا والله اعلم **سُئِلَ** في
شهادة الزور التي عدلت الأثر بالله تعالى **جواب** حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **أَحْسَنُ** قال أيها الناس
عليك شهادة الزور لا شراك بالله تعالى قالوا قوله تعالى فاجنبوا الزنجر من الأوثان واجتنبوا
قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معقلين بأنها من باب النفي وإقرار الشاهد بنفسه
بأنه شهد زورا من أنذر ما يكون واضرا له الناس بها عظم فيلزم سد باب اثباتها وتحريم العلم
الذين هم كالانعام عليها فيستضرع عباد الله تعالى بها في الحاضر غير الإقرار فلا تثبت أن تشفوا
الغلل بما يؤدي إلى حسم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر **الغفر** من الله العليم الخبير **الحاج**
صريح الزيلعي رحمه الله تعالى في التكرار بأنه إذا أقام المقضي عليه البينة انهما رجعا عند قاض آخر
غير الذي كان قضى للمقضي بقبول بينته لأنه ادعى رجوعا صحيحا وذكر قبله أن ذكر الرجوع ان يقع
رجعت بما شهد به أو شهد به زورا فيما شهد به وشرطه أن يكون في مجلس القاضى فيه ظهر أنه إذا أقام
البينة عند القاضى بامتناعه لا عند قاض آخر شهدنا زورا وقد رجعتا إليه بذلك وطلب
موجبه من الضمان والتعذر بقبول بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزيلعي وهو طريق
إلى اثباتها بالبينة لكنه راجع إلى إقرار الشاهد إذا ثبت بالبينته كالثابت عينا فكان القاضى
بمنه البينة عاين إقرارها بشهادة الزور فافهم ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل باع حصاة
في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن تسليمها له أم لا وهل إذا أنكر ورتبة البائع تسع
والتسليم وشهدت فهو بالبائع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تخلف الشهود بيان لو
لداية واسم المشتري أم لا كما يكون وهل إذا أساء القاضى عن لو يافقوا لا يدرشون بشارد شهادا
بذلك أم لا **أجاب** نعم يضمن الشريك بالبائع والتسليم للتسليم حيث سلم بغير إذن الشريك
ولا تكلف الشهود بيان لو لداية ولا اسم المشتري بعد الحاجة إلى ذلك إذا دخل ذلك فيما يتعلق
بالضمان ولا تدرش شهادة الشهود إذا قالوا لا نعرف لو لداية ففي جامع الفصولين القاضى لو سأل
الشهود قبل الدعوى عن لو لداية فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بغير ذلك لو لم تقبل لأنه لا
تعالى كلف الشاهد بيان ما استودع وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة أهو والله اعلم **سُئِلَ**
فيما إذا شهد به بآذن على شهادة رجل واحد في غير حديث وقد سمع شاهدا أصلي واثبا بالبينته
على أصلها هل القاضى أن يحكم للمشهد به أم لا وهل يشترط في صحتهما أن يكون
الشاهد الاصل بعدد من جعل الشهادة مدة السفر أم لا **الحاج** مسألة الشهادة على الثبوت
أو تبيان مستعمل في كتب الفقهاء ومخلص القول فيما أنها تقبل فيما لا يسقط بالاشبهة وانها
على كل أصل فرعان ولو شهد واحد أصل واخران فرعان على شهادة أصل غيره جاز ولا اشبهة
أن يقول اشهد على شهادتي أني اشهد أن الأمر كذا وكذا وأداء الفرض أن يقول اشهد فلانا

مطلب
شهادة اليهود
النصارى وبالعكس
مقبولة
مطلب
في اثبات
شهادة
الزور

مطلب
إذا أقام بينة
أن الشاهد
قال عند قاض
آخر رجعتا
عن شهادتهما
أو شهدا بغيره
تقبل

مطلب
لو باع حصاة من
فرس وسلم الشريك
بغير الضمان
ولا اشتراط صحة
الشهادة بيان
لو لداية

مطلب
شهادة فرعان
مع أصل مقبولة

اشهدني على شهادته ان الامر كذا وكذا ولا شهادة لغيره الا بيمين احب اليه او رضيا وسفرو هذا
 ما تمت عليه من الذهب وعن النبي يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع
 ان يبت في امله مع الشهادة احياء لمحقوق الناس في الاول احسن وهو ظاهر الرواية
 كما في الحاروي والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكثير من المشايخ وقال في خبر الامام حسين
 وفي السيرة عليه القتل كذا في البحر وغيره والله تعالى اعلم **سئل** في شهر من غصافه دخل
 رجل اجنبى بين ما منتهى الاحدها وضربت الاخر بعد ثباته ان الشهر المنتصر له اشكر
 المضروك القاضى وقال انه يصح في وجهه واقام الظهار وولد شاهدين له بما ادعى هل
 تقبل شهادتهما انما تقبل حيث يرد العداوة والبغضاء والبعصية من اعلى وهل يرد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما اكبر الكبار فقال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وكان منكرا
 فجلس وقال الاكبر شهادة الزور حتى قال السائل ليتني لو سأل اخطاب لانقبل منها من
 ظهر منه هذا الامر لفسدت بها اذ لا يؤمن عليه من شهادة الزور وهذا ظاهر وفي غالب الكلفة
 مقرر مشهور واما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل
 البخاري عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم الا انكم
 يا كبر الكبار قالوا يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان منكرا فقال
 الاوقول الزور قال فان ازال يكررها حتى قلنا انه سكبت وقال النبوة في اذكاره وروى عن
 البخاري وسئل عن ابي بكر نفع بن الحارث رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا انكم يا كبر الكبار قلنا يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وكان منكرا فجلس
 فقال الاوقول الزور وشهادة الزور فان ازال يكررها حتى قلنا انه سكبت وفي التفسير والترغيب والترهيب
 للمفسر رحمه الله تعالى عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عد شهادة الزور الا شرك بالله تعالى ثم قرأ واجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وحفاهة غير مشركين به رواه ابو داود واللفظه
 والزبد وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موثوقا على ابن مسعود باسناد حسن ثم قال
 وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزول قدم شاهد الزور
 حتى يوجعها له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاثني عشر
 ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب بما قيلها وتحرك اذا بان من
 هول يوم القيمة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تغادر قدماء على الارض حتى يقدب في النار
 والاحاديث الواردة في قيم شهادة الزور وشقاوة مرتكبها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لا ريب
 فيها من جليها القبيح اليقين بغضه رب العالمين اعادنا الله والمسلمين من غصبه آمين **سئل**
 في الشهادة بالوقت بدين واقع هل يتبين ام لا واذ قال اليهود سمعنا الله وقف ولم نسلطنا الله

مطلوب
 شهادة من يلد
 منه العداوة
 غير مقبولة

مطلب
 في حديث
 شهادة الزور

مطلق
 الشهادة بالوقت
 بدين واقع
 هل يتبين ام لا

هل يثبت الوقف بذلك ام لا اجاب اما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه فيها خلاف
 ذكره اكثر فقهاءنا قيل لا وقيل بالتفصيل ان قديما قبلت والا فلا في البرازية
 شهدوا انه وقف ولم يثبت الوقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما
 وقيل لا بد من بيان الوقف على كل حال وهو الصحيح وانما اذا لا يشترط سماعنا انه وقف
 ولم يتلفظا بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك تعلم فيه خلافا عند علماءنا والله اعلم سئل
 في جماعة شهدوا بوقف قائلين نشهد بالسماع لاننا سمعنا من الثقة ان الحكم الفلاني وقف
 ومع ذلك لم يعيّن الوجه الموقوف عليها قيل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه ام لا اجاب
 لا يعلم الا لان المسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع اصلها وشرطها ان يذكر في ظاهر الرواية
 وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا يطول ذكره كما هو
 دأبهم في اغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعتبر ترجيحه قال في الحاشية والجملة
 والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس تقبل شهادتهم وفي البحر في قوله وان
 للقاضي انه يشهد له بالتسامع لا الحمد هذا هو الصحيح في قول ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا
 لاننا سمعنا من الناس وقد استثنى مشيكن في شرحه الموت والوقف فتقبل فيها ولو فسر القائل
 انه اخبره من يثق به واستثنى العماد في قصوده الوقف وهو مخالف لاطلاق الحاشية والجملة
 والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذا لم يكن الوقف قديما
 لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا على ان هذه الضيقة وقف ولم يذكر الوجه لا يجوز تقبل
 بل يشترط ان يقول وقف على كذا هو وفي البرازية تشهدوا انه وقف ولم يثبتوا الواقف تقبل
 قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الوقف على كل حال وهو
 الصحيح اه وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصروف تقبل لو قديما ويصرف الى الفقراء وفي
 لوصريه تقبل ان الشاهد ثمانية يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة
 فيتيقن القاضي انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت واصحاح بخلاف سائر ما يجوز
 به الشهادة بسماع اه وهو يميل الى القول بالفارق بين القديم وغيره والحاصل ان المسئلة
 وقع فيها اختلاف كثير وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدد الكلام
 والله اعلم سئل في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما
 حد التقدم وهل يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى ان يصل
 الى من يشهد بالبت على الوقف ان يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما اشتهر عند من اخبار
 الثقة من غير بيان من سمع منهم اجاب اطلاق اصحاب المتن في قبولها قال في الكفر
 ولا يشهد بما لم يقاتل في النسب والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف
 ومثله في المختار ونسب لا ينصاري في الهداية وانما الوقف الصحيح انه تقبل الشهادتين

مطلب
في الشهادة
بالتسامع
بالوقف

مطلب
لاشترط في الشا
على الوقف تقدم
الوقف ولا قول
الشاهد سمعت
من فلان وفلان

ادعى على البنت بستانه بخلف عنها وله نصفه ارثا فادعت شراده منها في العتقة
 وادعى انه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينه انه كان في المرض هل تسع
 ومنقض الحكم السابق ام لا اجاب لا تسع ولا ينقض الحكم السابق لان بينتها هي
 المقدمة لها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته والبينة بيته من بيت
 خلاف الظاهر والله اعلم **سئل** في شهادة البائع للشرع هل تقبل ام لا اجاب لا تقبل والله اعلم
سئل فيما لو رد القاضى شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له او لقاض آخر
 قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه ام لا اجاب ان كان رده الشهاد
 لغرض تمهيد عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة ولمعنى لا يجوز الخلل في عدالة باعبار عدم
 الايمان بما هو شرط القبول من الالفاظ يجوز قبولها اذا اتى بما هو شرط وان كان لهتم في ذلك
 او لم يرد لا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العبد الشيخ الاسلام الشيخ محمد بن صالح الدين
 الكانوني والله اعلم **سئل** في مخدرة معتدة عن وفاة عرف بها من يجوز تعريفه بها شرعا بمحض
 شهرة اقرت باشيئا ومن قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهد الشهود بالظاهر
 للتعريف على فلانة بنت فلان من المشاهير لا يعنى المعروف بها انها اقرت بمحض تنابكها يجوز ذلك
 ام لا اجاب قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتقدمة اقول بعضهم سئل ووسع في ذلك
 وقال يصح وان لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كافى كما في الكرى والتمر
 والانسان اطعم على الخلد الذعر في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا
 نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلين او رجلا وامر انين قال في الحاشية وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه القبول
 وهذا كله بعد التواتر المرأة المشهورة عليها اما اذا كانت خفية واسرار الشهود اليها وقالوا هذه شهدة
 عليها ونعرفها قبلت شهادتها ولو قالوا تحملنا الشهادتها على فلانة بنت فلان ولكن لا نذكر كل من هذه
 المدعى عليها بعضها ام لا صحت شهادتهم وكان على المدعى اقامة البينة ان عدى هي التي سترها
 ونسبونها كذا في التارخانية ايضا وغيرها ومن قولنا اما اذا كانت خفية الخ يعلم الحكم في المسئلة
 المسئول عنها وصاصله ان الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا
 الى شئ غير وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادتها عليها قبلت ايضا
 لكن يحتاج المدعى الى اقامة بيته انها ملك بعضها النظر الى كسب الفتاوى يظهر لك ذلك والله اعلم
سئل في القائلة الواحدة ما بين اخ وابن عم وابن عم ومنافع الاما لا بينهم متصلة
 ومساعدة لهم لبعضهم في الدعوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا
 المودع المودع في فريز الوديعه ان فلا يجوز حكاما ت وهي بيدها تقبل شهادتهما ام لا اجاب
 لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه

مطلوب
 شهادة الثاني
 المشتري لا تقبل

مطلوب
 اذا ردت شهادة
 الشاهد لعدم
 العدالة ليس له

فيها ولا غير
 ان يقبلها بخلاف
 ما اذا ردت لغير
 ذلك

مطلوب
 في الشهادة على
 المخدرة وما فيها
 من الخلاف

مطلوب
 في شهادة من كان
 في حالة واحدة
 بعضهم لبعض
 الشهادة اذا اصابوا
 المدعى عليه فقبلت
 شهادتهم ان عدلوا
 في الخصومة

تقبل ان كانوا عدولا او تبيخى منله على ما اذا لم يتاعد والممدى في الخصومة ولم يكن ذلك
منهم توفيقا اهل كلا وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة الورع والمستعبر والمستعبر للمدعى قبل
المدة والمدة من الزمان او قد صرحوا بان شهادة الاجير والتلميذ لا مستأذه لا تقبل
وفتره اى التلميذ في الحلال بالذى يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاجير فان
كان حاصبا لا تقبل واذا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلته واحدا من اخ وبن وبنو بالاول
والا فليعلم مسئلة فيما لو ادعى ببيع مقلوب وشهد البينة بانه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم
بمجهولة العدد ولا تعرف كمن فعلت المدعى بهذه الشهادة اتم لا لا طلب لا يثبت ذلك اجمالا
قطعا ولا يوم خلافه ما في الحاشية والخلاف في الزانية وغيرها ادعى على ورثته ما لا يحصر في
شهادة المتوفى اخذ من هذا المدعى من دياره ولم يعلم كوزن الدراهم فالوان علم
الشاهد ان اتم كان في الصرة دراهم حرره وهاثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيما من
الدراهم فالوان ينبغي ان يعلم الجودتها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علم ذلك جازها بانه
لا يثبت في محل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والخبرة لا في قبول الشهادة
بالمجهول والى حكمه فالتسقط لذلك اذا بدى من العلم بالحق كونه ليحكم به والله اعلم مسئلة
في وقت حاصل كآية الثابت بعد ذكر الموقف انشاء الواقف الذوق حسن بن اسماعيل بن محمد بن
خريص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فاذنت فلا ترعى اولادها المذكور والابن الثاني ثم على
المرضية الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم انشاء المذكر ثم ورث ثم انحصر الوقف في شخص يدعى فمعه ورثا فمعه
بالاستفاد لمدته حياته متلفا ذلك عن ابيه ثم مات منصرف فادعى رجل بالوكالة عن
والده يسمي علوان على ابن منصور المذكر المنحصر فيه بغدايه قائلا في دعواه ان اباه المولى
من اولاد الذكور وانه يستحق نصف ربع الموقف المذكور فانكر المدعى عليه كون المولى من اولاد
الذكور فاقام المدعى شاهدين بهذه ايات المولى المزبور ابن عطاء الله وعطاء الله من اولاد
خريص من اولاد الذكور فهل يثبت بهذا الشهادة يثبت المولى استحقاق نصف الربع من ارض منصور
وكون المولى المذكور من ذكور اولاد حسن للشرط لم الربع ام لا يثبت لان شهادتهما قاصرة
على ان المولى الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل
الواقف حسن الذي هو ابن ابن خريص فإذن ان يكون من ذرية اولاد خريص واولاد
اولاده يكون من ذرية اخ الواقف او من ذرية ابن اخ الواقف وعلى كل لا يستحق من الوقف
شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن
خريص اجاب شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان في الوقف المذكور
الا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثلها انما يثبت بها

مطلب
لا تقبل شهادة
المدة والمستعبر
المستعبر للمدعى قبل
المدة والمستعبر
مطلب
شهادة التلميذ
لا تقبل شهادة
فكذلك الاجير
مطلب
ادعى مبلغا معلوما
واقام ستة شهود
انه دفع للمدعى
عنه صرة لا يعلم
فقد لا تقبل

مطلب
ورجل واقف على
نفسه واولاده
وادى رجل ابن
مردا بن عطاء الله
واقام ستة على ذلك
لا يستحق

استحقاقا للمدعي في وقت حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يعقد
له نصف ربع الوقف مع من يتقبل بحسن الواقع من غير تخلف انش في نسب فافهم واقعة اعلم
مسئل في امرأة غزا ان اشقت بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهى واضعة يد حيا
على الكرم المحذور والمحدود اربعة الذي حله الغري كرم خديجة بنت اخت جد غزال المذكور
فوضع محمد والد محمد المصنف المذكور يد على ما خص ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف
فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت للشكاك شرعي انه وقف من قبل جدتها الامها
الواقعة وقد اخصر في ما يمتد الى المذكورة لموت جميع من شرطه الواقف استحقاقا قائلين
واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة للمها
بانها تعارضته في هذا الكرم المحدود بالمحدود والاربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها الام
فلدنه وسالت البهتان على ذلك فحجبت دفعها للمالك المذكور من المعارفة لعدم البينة وبعد مضي
زيادة عن سنة ونصف سنة خد خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة زوجها فادعى على محمد
الولي المذكور ذكرا في حد مدعا الغري كرم خليل بن عبد الله وهذا الذي اصيل لما وضع محمد
عليه ولما يصنع بين عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر ما حاصله
ان هذا المحدود السائل للمها وضع المدعى عليه على نصفه وهو وقف كما شرع في الاولى
وانى بشاهدين شهدا بانها اسمها سماعا مستغيضا واخبرها الثقة وغيرهم من لا يمكن
تواطئهم على الكذب ان هذا الكرم المحدود وقف فلانه جاز الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف المزبور
وان المضمض اخضر حجة لزيد كرفيها مدعي ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان في
الكرم المذكور انى وانهم سمعوا ممن يوثق به انه وقف هل مثل هذه الدعوى والشهادة ثبت واقفا
لكونهم شهدوا بانهم سمعوا انه وقف ولو شهدوا بانهم سمعوا وان كاذب من دعوى الزوج
وضع يد محمد على نصف المحدود في مدعاة والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن
لمحمد عليه وضع يد اصلا وهو كرم الموكلة المحذور الجانب الغريب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على
نصفه وهو كذب بقرينة المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد حاكم
القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذي فمهدان دعوى اصل الوقف
غير دعوى صحته اجاب لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا
لانها ليست بشهادة على الوقف بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة
على الوقف بالسماع ان يقول الشاهد انه شهد به لاني سمعت من الناس او بسبب انها سمعت من الناس
ونحوه وفيه مع ذلك خلاف فالمؤمن قاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا افسر انه يشهد
بالسماع لا يقبل وبه صرح قاضيان وكثير من علمائنا وعبارة قاضيان ولو قالوا انه يشهد بان ذلك
لانا سمعنا من الناس لا يقبل لشهادتهم فكيف وعبارة الشاهد يدعى على ما هو في المحضر انهم شهدوا بانهم

مطل
في امرأة اسمها
غزال ما ثبت
عن زوجها
وهي واضعة
يد ها على كرم
ادعت خديجة
بنت اخت
جدتها غزال
انه وقف لا

مطل
في الغري بين الشاهدين
على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

انه وقف ولم يشهد واني انه وقف لانتم سمعوا ولا قائل بان هذه شهادة على الوقوف بالسمع
 وهذا الوجه كاف في رد الخصم المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم
 وضع يد محمد المذكور على شطر الكرسي الشريف بالكيفية وتكون الحكم انصب على غير الشائع فيه وهو
 اصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه اسهر عينيه في طلب البقعة وكبح في صفات ربه
 بل وفيه واعلم مسئلي في شهادة الاغني عن مثل هل هي مقبولة لعدم الاجابة المختار
 صاحب الخلاصة يقول وعزاه الى النصب جازم انه من غير حكاية خلافه كما نقله في البحر وجه
 ان ما طريقه السماع غير معتق الى الرواية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته بشرح
 الوقاية لوقول القاضي شهادة الاغني يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام وحكمهما
 يصح حكما لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبصير وصرح بهذا في
 الكتب والله اعلم مسئلي في شهادة الاغني وقول بعض اصحاب التون انها جائزة عند ابي ثور
 هل هو على إطلاقه ام هو مقيد بما اذا احتملها بصيرا واذ اها اعمى وبما يجري فيه السماع وهل
 الاقرار بما يجري فيه السماع وهل للقاضي ان يحكم بصحة شهادته على الاقرار زاعما انه قول ابن
 يوسف مع ان السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء بالحكم بأصح اقول اني خيفت ترجمته
 لكون القضاء يختص بالمواد والزمان والمكان ولا يشاخص ام لا اجاب المذهب
 الصحيح والفتي به الذي مشت عليه اصحاب التون للوضوح لنقل الصحيح من المذهب الذي هو
 ظاهر الرواية ان شهادة الاغني لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا او وقت الليل واغني وقت الاداء
 او وقتها او كان بصيرا وقتها واغني قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع او لا هذا هو
 المذهب الذي لا يعدل عنه الا غير وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
 ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروه في الاصول من عدم امكان صديقين مختلفين متناو
 من مجتهد والمرجع عنه لوريق قولاه كما ذكره وحيث علم ان القول هو الذي توارده على التون
 فهو المعتمد المعمول به اذ صرحوا بانه اذا تعارض ما في التون والفتاوى فالمعتمد ما في التون وكذا
 يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقر ايضا عندنا انه لا يمتنع ويعمل الا بقول الامام الاظم
 ولا يعدل عنه الى قولها او قول احدهما او غيرها الا لضرورة كسئلة المزارعة وان صرح الشيء
 بان الفتوى على قولها لانه صاحب المذهب والامام المقدم اذا تعارضت فتاوى فان القولا فان كلام
 ولما قول بعض اصحاب التون انها جائزة عند ابي يوسف فلا يفتني ترجيح القول ولا يؤذن في
 انما هي حكاية قول ابي يوسف فقط وذلك كقول في ملتقى البحر لا تقبل شهادة الاغني الا في
 فيما اذا احتملها بصيرا او به يعلم انه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا احتملها بصيرا او اتم
 نصيه بما يجري فيه السماع فهو قول زفر وهو رواية عن ابي خنيفة ترجمته الله تعالى وقد علمت من
 وعقله بعض المتأخرين توهم انه قول ابي يوسف وقيد في الذخيرة ايضا قول ابي يوسف بما اذا

مطلوب
 في شهادة الاغني
 في النسب

مطلوب
 شهادة الاغني
 مقبولة في
 بلاء طويل

مطلوب
 لا يفتني بعض قول
 وخشعة واربع
 الشائع

كانت شهادته في الدين والعقار اثباتا في المنقول فاجتمع علماؤها انهم لا تقبل امره وقد اضطرب
كلهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك نصرت في محضر الاضطراب لان في الرواية الخارجة من
ظاهره لا ذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة للذكر انفا فاذا تقر هذا فلا ينفذ قضاء والقاضي
يختلف ما عيّن له السلطان نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يختص به
واما كون الاقرار كما لا يجري فيه التسامع فهو يدعي والله اعلم سئل هل يصح ان يعترف المرأة
غير محرمها اوروجها وهل يصح من الابن ان يكون جارا لها ام لا اجاب نعم يصح التعريف
من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة والمخدوم في القذف ومن ابنتها وابنها اوروجها ومن قبل
شهادته لها سواء كانت الشهادة لها او عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ يشترط
فيه لفظ الشهادة لكونه خبرا محضيا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في
تعريفها ان يشهد على معرفتها رجلا من عدلان اورجرا وامرأتان ولم يقل احدا بشاة اذ لو كان يعرف
محرمها ولا جارا بل يجوز من الأجانب والأقارب والمجاور وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا
حل له ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محذور حل له سكاها كما بين العلم والعمامة
وابن الحال والحالة اول محل كالعالم والحال بل يصح من الابن والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها
او لها على الاصح الفتى به وكل ذلك صرح به علماؤنا كصاحب معين للحكام والظاهرية والبراز
وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله اعلم سئل في موضع اقام بينة على ملك
بهيمة مطلقا واراد المحكوم عليه الرجوع بالتمسك عليه باثمة فاقام باثمة بينة على النتائج ودفع المدعى
هل يلزمه وشهوده تعزير ام لا اجاب لا يلزمه المدعى ولا شهوده تعزير وقال في البحر لو ردت
شهادته لثمة او لمخالفه بين الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزير فانما لا ندرى من هو
الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان او احدهما والله اعلم سئل في شهادة الراعي لصاحب بقرة
كانت في باقورية فسرقت هل تقبل اذا انصمت اليه احراما لا اجاب الراعي كل مورع عنداني خفيفة
وشهادة المورع بالملك للمورع مقبولة فاذا تم نصيبها الشهادة ووجد العدة الية يحكم للمدعى بالمدعى
والله اعلم سئل في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل ام لا تقبل اجاب لا تقبل
شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صمد الشريعة
ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بمحتمد فيه امره والله اعلم سئل في عا
بينهم وبين شخص عداوة دينوية وتعصب ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بعينه او بغيره لا اجاب
لا تقبل شهادتهم عليه لثمة مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لانه النفس لا تجزى واما قولهم
يسمع الاخبار بكونه شررا يصير الناس بيده ولسانه اى حيث كان المخزون عدولا او مستورا
ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينوية وتعصب يوجب في
فرو شهادتهم مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والمورع وان كانت عدلونه دينوية

مطلب
يصح التعريف
للمرأة من الجاهل
والأجنبي
كانت الشهادة
او عليها

مطلب
اذا قام المدعى بينة
على المشتري انما
ملكه واقام البينة
بينه انما يتحقق غنى
لا تعزير بينة
المدعى

مطلب
شهادة الراعي بالملك
لصاحب الدابة
مقبولة وكذا
المورع للمورع
مطلب
شهادة العدو على
سبب الدنيا لا تقبل

مطلب
في شهادة المخدوم
على عدوه وعلى غيره
وقد قضاهما

منها خمسة لوارها العيزر يعني ابن وهان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب التبيين والمبسوط
 اننا اذا قلنا ان العداوة قادمة في الشهادة تكون قادمة في حق جميع الناس لا في حق العداوة فقط
 وقول الذي يقتضيه الفقه فان النفس لا تحترق حتى يكون قاسما في حق شخص عدو لا في حق آخر
 وقد جردني قد كتبت على حاشيته فيما عثر من الرمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول
 مؤلثة لا للفسق ويريد ما ياتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا في كسب من
 علمنا ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد يكون على عدوه بنفي ما عداه وهذا هو
 السادر لانهم فحصل من ذلك ان شهادة العدو في حق عدوه لا تقبل وان كان عدوا في
 معنى الحكم في مواضع قبول الشهادة قال ومنه انه مبيته وهو ان يتفحص الرجل لانه من
 ولدان او من قبيلة كذا او صريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة
 العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكسب والظاهر مسئلة في شهادة القاضي على الجاني في
 موردنا هل تقبل ام لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية اجاب لا تقبل فقد صرح في معنى
 الحكم وغيره بان من مواضع قبول الشهادة العصبية وهو ان يتفحص الرجل لانه من
 او من قبيلة كذا او في البرازة في الجنائز منها والمقول بالعصبية كالكلام باذي والذرا
 يخادى واليما في التيسر بالشام فثبت العصبية فيها فاعلم عدم قبول شهادة تمام على الآخر
 قاله سئل في سند شهادته عند حداثته وهما عدوان للشك ايضا والعداوة بينهما ظاهرا
 وكذلك التعصب هل يصح شهادتهما عليه ام لا اجاب لا تقبل شهادة العدو على عدوه
 ان كانت العداوة دسوية وصريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة
 على عدوه وفي الجهر ان قلنا عدم قبولها المعنى آخر غير الفسق وهو التهمة لا يصح قضاؤه قال وذكر
 ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو على عدوه عكس شهادة الاصل لفرط
 وهذا يدل على انها لم تقبل التهمة لا للفسق او فقد علم ما قرأه منهم نفاذ القضاء بشهادة العدو
 على عدوه واداعلم سئل في ميت ورثة جميعهم كبار شهد رجلان منهم لم يسمع في التركة
 بانها ملكة هل تقبل شهادتهما له ام لا اجاب نعم تقبل وتنفذ على جميعهم واداعلم سئل
 في رجلين واردين شهدا لورث آخر بعين هل تقبل شهادتهما له وتنفذ على البقية ام لا اجاب
 نعم تقبل واداعلم سئل في شهادة اهل الحلة بوقف عليها هل تقبل ام لا اجاب نعم تقبل
 قال في الجروفي ووقف الظهيرية بعد ان ذكر مسألة ووقف المدرسة وشهادة اهلها وشهادة اهل
 الحلة في وقف على الحلة ما نصه وكذلك الشهادة على وقف مكتوب للشاهد صحت في ذلك كانه
 وقيل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح اهـ وهكذا اصح القول في البرازة في مسألة الكسب
 وشهادة اهل الحلة بوقف المسجد وشهادة اهلها على وقفها على وقفية مدرسة كذا ومن اهل الحلة
 والشهادة على وقف المسجد بالجامع وكذا البناء السبل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبل الى آخره

شهادة العصبية
 على الجاني في
 موردنا

متعلق
 في حدس كذا
 على سبب
 عداوة في القضية
 شهادة العدو

شاهد رجلان من
 الورثة المدعى عليه
 في التركة هل تقبل
 وتنفذ على الجميع

شهادة اهل الحلة
 بوقف عليها وشهادة
 اهلها بوقف
 مدرسة من اهلها
 متسولة وكذلك

فالمعتمد القبول في الكل والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة اهل القرية المزاريين بارض في مزارعهم للوقوف هل يقبل ام لا اجاب صريح في الحاوي الزاهد بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعية والشجاعة والرئيس والعامل لا تقبل لمجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزاريين لرب الارض واخذ فيها والمعتمد عدم القبول لغسار الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الدعة البخاري ان كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لغسار الزمان والله اعلم **سُئِلَ** في الشهادة بالنسب علويا كان او غيرا اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك هل يقبل ام لا وهل يحل الشاهد اذا اخبر عدلان به الشهادة اعتمادا على اخبارها ام لا اجاب اجمع اصحاب المتن على ان للشاهد ان يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول والولاية القاضى واصبل الوقف وان لم يعاين قالوا لا ترى اننا نشهد بنسبه صلى الله عليه وسلم واصحابه وبما خلفاء الراشدين وان علينا ترويج قاطعة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا اذا اخبر بها من شق به ونقص في الخلاصة انه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظاهرية ان الموت كغيره واختار في دفع القدر بالاكفاء فيه بالواحد والحاصل انه اذا اخبر عدلا في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا فسر الشاهد انه يشهد بالسماع لا تقبل شهادة قاله الربيعي ثم ينبغي ان لا يفسر انه يشهد بالسماع فلو فسر لا يقبله كعائنه شي في يد انسا يطلق له الشهادة واذا فسر لا تقبل اهل القول اشهر عندنا فهو مقبول في الخلاصة ولو شهدوا بالشهادة في هذه العصور وقالوا لم يعاين ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الحائنة والبرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع انه فلان بن فلان الغلاة في له ان يشهد انتم امي فلان وان لم يعاين الولادة الا ترى اننا نشهد ان الصديق رضي الله تعالى عنه ابن ابي حنيفة اه وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهادة اذا سمعوا بعرضه وزفافه واخبر عدلان انها امرؤ فلا في النسب اذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان اه والحاصل من كلامهم ان الشهادة في باب النسب مستوفى للشهادة سواء كانت حقيقة كسما علم من لا يتوهم اتقايم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة او كمينية كشهادة عدلين عنده او رجل واحد ليس عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه الزاوي وفيه لصاحب الميركلام قال وقوله اذا اخبر يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند القاضى فلا بد له من لفظه وشرط في العمالية لفظية الشهادة على ما قالوا وكذا في الخلاصة واشادوا لوف رحمة الله بقوله من شق بر الى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر ولكن في الخلاصة والنسب لا بد ان يجزى عدلان بخلاف الموت اه كلام البحر والله اعلم

مطلب
تحوز الشهادة
بالنسب والموت
والنكاح والوقف
وان لم يعاين
وفيه كلام يفسر

مطلب
في تقسيم الشهادة
الى حقيقة وحكمة

مطلب
لا يجوز للاب
ان يمنع ابنته
من وكل الزوج
بنقلها وتواتر
منع يعز

كتاب الوكالة **سُئِلَ** في رجل وكل اخاه في نقل زوجة الى محل طاعته فهل لا يبيح ان يمنع من ذلك ام لا وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يقرض وهل على الاخ الوكيل ما اخذ في نقلها ام لا اجاب قد كثر في كلام علماء التوكل نقل الزوجات سواء كان امها او اجنبيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ويمنع

يقصر آثارها بمعية لاحد فيها مقدار واذا ارتكب مثل ذلك يعثر ولا قابل بمؤاخاة الا في
 مثل ذلك اذ ليس فيه فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعاتها كحيث قصدت ففتناه حاجته اخيه
 المشي واجابة سؤاله فيما لامعصية فيه والتوهم المحصور ماخذ عليه او اثم في ذلك مبالغ في الجمل والاعمال
 كمثل في الوارد الروح الشفر فقال وكيل زوجته الذي هو والده انت تريد التسرع وتبني زوجه
 بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال يجيبه انه ان عبت عنها مستبين وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
 يكن اخي وكذا دعوى في طلاقها ان ابرأني من مهرها الموزع لها واشهد عليه بذلك فعاب الزوج من تركه
 على المدة التي بينهما قبل اذا ابرأني من مهرها الموزع وطلق اخوه الوكيل بعد مضي مدة اكثر مما عتبتا يقع
 الطلاق اثم لا اجاب نعم يقع الطلاق المفقوض للاخ لانه توكل محض فلم يقصد بالجلس ولا بغير
 تملك فحكم حكم التوكيل والله اعلم سئل فيها اذا وكل اهل البلد بلوغ رجلين منهم فاعطى سائر الو
 بلدتهم من قبض وصرف واخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالها وافعالها وكتب بذلك
 بحجة شرعية فتصرف الوكيل الا الموقوف ما على الوجه الشرعي ثم بعد مضي مدة يسيرة اشهد عليهم اهل البلد
 الموقوفة انهم عزلوا الوكيلين الموقوفين من الوكالة الموقوفة فهل يكون تصرف الوكيلين الموقوفين بعد
 العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهم في جميع ما تصرفاه بل لا بد فيه من اليأس واذا حكم حاكم بانه لا يلزم الوكيلين
 الموقوفين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير صحيح فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يدعيوا عليهم الا
 اجاب تصرف الوكيلين الموقوفين بعد علمهم بالعزل غير صحيح لاجل اتمام اعتبار قولها بعد العلم
 بالعزل فان كان في عقيدة ملكها استثناء في الحال لا يقبل قولها كالمسبوع ولا يقبل حيث كان ذلك الدفع
 الضمان عن انفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عليها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخنا شيخنا
 الشيخ علي غانم القدسي شاح الذكر للفظ من فقال هذا السؤال الحسن وقد كان يخلج في ظاهر وكثيرا
 ان اجتمع في تجزئة كذا ما يخرج اشكالا ويوضح ما لا يمكن الوقت الا ان يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القائل
 المذكورة ان لا يفرع عليها فانما ذلك السائل في مقامه والنقص لا قول لم يفيد ان الوكيل بقوله العزل لا يقبل قول
 الواضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان راجعا الى ما ينفي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل
 بقبض الوديعة فيما يمكن نفي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان
 على الموكل وهو ضامن المقبوض فلا يصدق او وهذه القاعدة ظاهرة والتفرع عليها سهل فافاد
 ان كان نفي الضمان عنها قبل باليمين وان كان نفي الضمان على الوكيلين لا يقبل فافاد والله اعلم سئل
 توكل بالقبض فيما اذا اوكلت زوجتها بقبض مال فقضيه ودفعها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك الم
 فانه امان
 يكون بقبض
 الوديعة او بغير
 واما ان يرد
 الدفع الى موكل
 في جباها بعد
 ماته

مطالب
 اناد الروح
 الشفر فقال
 اب المستبين
 تريد ان تبني
 من بعد نفقة
 فقال الزوج

مطالب
 وكل اهل البلد
 رجلين منهم
 في تعامل امور
 بلدتهم بربوع
 مدة مبرورة
 فتصرف فيما بعد
 العزل غير صحيح
 ولو لم ينفذ

مطالب
 فتحت رسالة
 توكل بالقبض
 فانه امان
 يكون بقبض
 الوديعة او بغير
 واما ان يرد
 الدفع الى موكل
 في جباها بعد
 ماته

سبب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغير لما تقر بان الديون تقتضي بأعمالها وقد عزل عن الوكالة بها
لأنه لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت اكلة او كلة في الموكل فيه وروية لانه في الاول يملك الاستئناف
لذلك الاختيار وفي الثاني ليس فيه اي طلب الضمان عليها وهذه المسئلة قد ذكرت فيها اقسام وانعكست فيها
فهام وقد ذكر بعض مقاصد مشايخنا بانها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه لضيق الوقت
دبال تقصير فقال كان يختلف بخاطر كثير ان اجتمع في تحريرها كاد ما نزل اشكالاً لا يوضح مراداً لكن
الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله وفنته وفقت لتحريرها على الوجه الاتم وانزلت
على كل فرع منها منزلة في اصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حصله اعلم اولاً ان الوكيل يغبض
لدين يصير مودعاً بعد قبضه فيجبر عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استئنافاً فيقبل قوله
وما لا فلا وان الوكيل منعزل بمو الموكل وان من حكى امر المالك استئنافاً ان كان فيه عيب الضمان
على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى امر المالك استئنافاً فيقبل وان كان فيه عيب
الضمان على الغير فاذا علم ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من الديون بيتة او تصديق الورثة فيه
فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت الضمان لا يقبل قوله في اي طلب الضمان
على البيت ويقبل قوله في اربعة نفوسه فترجع الورثة على الغير ولا يرجع الغير عليه لانه لا يملك استئنافاً
القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغير ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فاعلم ذلك واعتد به فانه مفرد
ولو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفى العلم بالقبض والدفع او اراد المديون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا
الديون بعد الحليف واراد ان يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقر من ان
الوكيل بالقبض خصم ومن ان المال في دين امانة وكل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها
فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق
ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من اقر بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو انكره الى غير ذلك من الضمان
والتقاعد ولان المديون له احد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذ دفعه للورثة
اذا عاد والى تصديق الوكيل يستردّه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا اقر الوكيل بعد ان دفعه للمديون
للوثة بأنه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده او استهلكه برده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم
وتفهمت فيه ولم ارس استمع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وارجو الله
ان يكون هذا النطق صواباً والله الوفق **سئل** رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفع المهر
اخيهما لم يدفع لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعى ان اخاه الم يدفع المهر
فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بنية بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه ام لا اجاب القول
اجتهاداً في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه امين في حقه والقول قول الامين باليمين
في حق مؤتمنه باجماع ائمتنا والله اعلم **سئل** رجل دفع لآخر شئ من الدراهم وامره ان يشتري
بها له ذراعاً او ما يتيسر له من الجلب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة تحلوطة بالشعير

مطلوب
تزوج امرأة وسمى
مهرها ودفع
المهر الى اخيهما وماتت
الزوجة

مطلوب
لو استهلك المأمور
الدراهم فماذا
يكون له من الجلب
ثم اشترى لنفسه
حنطة تحلوطة بالشعير

مبينة ويقول رب الدرهم خذ بتراهك من هذا وهو متبع ويقول ما أخذت مني ولا أخذت
 مني شيئا هل يحترق على الاخذ من الميراث لا يجبر وله اخذ من امواله ام كيف الحال اجاب لا يجبر
 على الاخذ من الميراث بدمه بل بالمطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور في الزانية وفي الخمار
 فيكون كالتجارة والوكيل يرانفق الدرهم على نفسه ثم اشترى ما امر من عند بدمه فاشترى للوكيل
 لا للزانية الخمار فان كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنه ويضمن مال للوكيل للتعدي
 والحال هذه والله سئل امرأة دفعت لزوجها حصلا من ذهب في سنة العلاء وليسعة وثلاثة
 وربع مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته ام قول الزوجة
 اجاب حيث امرته بتبعه صارا وكما عتاقه ولما شئ الذي باعه به والقول قوله في مقدار من قليل
 كان او كثيرا يمينه بشرط رد مثله مضاعفا صحيح وان لم تأمر ببيعته فموقوف فاسد مضاعف بقيمته
 بخلاف جنبة وهو الفضة والقول قول الزوج في مقدار واقله علم سئل في عملة اشبهت بمذق الميراث
 قبل الميراث كتم السفر فادنا الزعماء المتوجهين للسفر انهم اذا اجتمعوا بحضور صاحب السقاء حاكم ذلك
 المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما ينبغي بيوردي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف لم يها
 جعلوا الجانب دولته من الدرهم قليلا كان او كثيرا يدفعوه لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم بالزعم
 المجهول ان لا يلزمهم شرعا اجاب لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتابتهم للسفر لم يكونوا كتبوا
 لان اذنهم بل لعل بشرط وطية فاذا عدم الشرط عدم الشرط كما هو ظاهر ثم سئل عنه بامور
 فيما اذا اذنت من ان اهل العطاء والعرفين الآن بالهشية اذا قالوا الجماعة من كتابتهم ان كانوا كتبوا
 للسفر فادفعوا عتاقا بين الحبل والعقد مبلغا من المال قليلا كان او كثيرا ونحو ذلك فاعلم ان
 عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا التقييد هم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم الشرط وهل اذا
 تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر لا دفع مبلغ من الدرهم وجد الشرط يلزمهم دفع ذلك ام لا
 اجاب لا شك في ان الفتى انما ينبغي بما اليه استأثرت به واذا ثبت وجود الشرط الرجوع لاشك
 في الرجوع قلوا اذا دفع السوا بيع مال باعه ذو المال بازر بلا مرا مع انه ان كان الموقوف احد يقول بانه صانع
 واعلم سئل رجل دفع لآخر مبلغا من كقروش وامره ان يشتري بها ما ارى من الخالوص وقول
 تبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطير ياتين واربعة وستين قرشا كل قنطار ثمانية وثلاثين
 قرشا كما امره وسلم للامري الامر بالخروج بعد ان اخبره بيمينه فاستغفله وقال لا احببه لا بائنين
 ونوش القطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يحكموا الامن من تركه فابروا وقالوا لا نقبله الا
 بما قال ليت هل لهم ذلك ام لا يلزموا لوضع الثمن الذي اشتراه به كما امر به اجاب يلزم ورثته
 دفع الثمن الذي اشتراه به كما امر من تركه وخبره بقوله لا احبهم لا بائنين ونوشين قرشا ولا يتبر
 ورثته حيث امره بالشر وثمانية وثلاثين او اطلق له الشر او والله اعلم سئل في وكيل يقبض
 اذا اشترى له فقال قبضته في حياته ودفعه له وصدا الورثة في القبض واكره والدفع للوكيل هل يبر

مطلب
 دفع لزوجها
 مضاعفا
 ونفق واختلفا
 في قيمته والقول

مطلب
 قبل جماعة هنية
 كتم السفر
 فازكر الجماعة
 ليخرجوا امر السرا
 بعدم السفر

مطلب
 ارسال جماعة من
 الشك جماعة من
 وازعموا ان ذلك
 مالا لغيرهم
 مقابلة على سفرهم
 حيث كتبوا السفر
 فدفعوا قناطير
 الى ان اذكارا
 كتبوا للسفر

مطلب
 دفع له ما بقا
 من القروش
 وامره ان يشتري
 بها ما ارى من
 الخالوص

مطلب
 في مسألة قوكل
 بالتبصر

وله بمسألة أم لا اجاب نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة
 لت فيها اقسام وضلت فيها اقسام مع قرب ما أخذنا وسهولة مصنفها فنتجى عليك واجمع
 بك قال في التولية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال
 بصدقت في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الموكل
 بالموضوعين حتى امر لا يملك استئنافه لكن من حتى امر لا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان
 لا الغير لم يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما عدا حتى يفي
 لضماع عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما عدا حتى يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان التوفيق
 فلا يصدق اهـ وفي فروع الكرابسي اذا وكل وكيل بقبض الدين مات الموكل فقال الغير بصدقت
 للدين الى الموكل وقال الموكل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصحده الغير ولا الوكيل ولو
 وقع عندنا اوديعة فوكل وكيل بقبضها فوكل فقال المودع قد رد الوديعة الى الوكيل وقال
 الوكيل قد قبضت وردتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما ان الوكيل
 اقرب بالدين ان يبدله ففعله فلم يصدق في اقراره كالوكيل اذا قال بصدق الوكيل قد كنت بعت لم يصدق
 كذلك هذا وفي باب الوديعة اقرب بالدين ان يبدله ففعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع
 امين فيه وقد اقر بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق في لغيره فيقول كالتشيء
 في دين ولو تلف في دين لم يضمن كذلك هذا هو والمسئلة المذكورة في العمادية وجامع الفصولين
 وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدق الوديعة في القبض
 وتكذب في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في ضيق انكارهم القبض اما اذا صدق
 فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكر بيمينه لان دينه كدموكله وقول امين ادعى ايصا الائمة
 الى اهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان المثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ دينه كدينه
 ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الورثة بقبض الوكيل فقد اقر وايضا بمثل المقبوض على موثقه ثم اقصاه
 بل اتجنى به ان يكون حاكما امر لا يملك استئنافه وكان نافعا عن نفسه الضمان فافهم والله اعلم
 وبالعامة عاقلة وكلت في وجهها قبض ما قبضته لها وصيها حال صغرهما من تركه والديها ثم ماتت
 فطلبت بقعة ورثتها منه ما خصها فاذا نفي دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدق
 على القبض وانكر والدفع لا يقبل اليمين بل لا شبهة في قبول قوله بيمينه فقد قال في التولية ولو وكل بقبض وديعة
 ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق اهـ وفي جامع
 الفصولين وكل قبض وديعة او عارية ينجز بموكله فلو قال قبضت في حياته ودفعت الى الموكل
 صدق اهـ ولا شك ان المال يد الوصي امانة حكم الوديعة عندنا انما المشبهة في مسئلة
 الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الان عاقت
 بأنه اذا صدق الورثة في القبض وكذبوا في الدفع فالقول بقوله ايضا لانه بالقبض ما امانة

مطلبه
 في العدة وكلت زوجها
 في قبض ما قبضه
 الخ

وقصة قوله بانه قبض في حال ملك القبض فيها قبل وجود الغزل للكتي بالموت فكيف لا يقبل قوله
مع تصديقه ثم في مسألة الدين وانما لا يقبل قوله اذا انكر والقبض والدفع وقد مر ان اقرام كثيرين
في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى تضمن تصديق التصنيف وانما مسألة الوكيل بقبض
الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نصر وبين في هذا السؤال والله اعلم **مسألة في الوكيل**
بقبض الدين اذا ادعى بعد عمله القبض والدفع ولم يقبضه الموكل فيها فاللحكم ومن هذه الصلح
اذا اقام المديون بينة على ان الوكيل قد اقر بانه قبض منه حين كان وكلاهما قد دفع عنه الخصومة لا
اجاب صريح في البحر وغيره انه يقبل قوله الوكيل في القبض والحادثة في دين والدفع الى الموكل
حق برادة المديون ولكن قبل الغزل واما بعد الغزل فلا يقبل قوله لانه حكي امر لا يملكه الحاكم كما
في مسألة التسليم لوفاء الموكل ببيع عبيد مثله فله فداخر حرك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يقبض
لانه حكي امر لا يملك استئناف الحال واما اقامة البينة من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العمل
بقبضه الدين منه حالته فودع صحيح ثم المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لانه امين
بعد قبضه حال وكالة والقول قوله لانه امين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله بالبر
حيث ثبت الغزل له قبل غزله والله اعلم **مسألة في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على اقراره بقبضه**
كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمته كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين **مطلب**
منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بانه وكله بخلاف المبلغ هل بذلك ملك القبض منها لا اجاب
صرح علما وبنا رحمهم الله تعالى بان وكيل الخصومة والتسليم لملك قبض الدين في متونهم وشروهم قاله
في الهداية الفتاوى لا يملك القبض لظهور الجحالة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على
المال فلا يجب القبض عليه بدفع المال خشية اكله وخوف خيانتة فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو في
الحال من الاستيلاء نص في السؤال من اطلق والدعي عن الوكالة ومخالفة للشهادة بانه وكله
بخلاف المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى ومن جملة الردود عندهم رحمهم الله تعالى والله اعلم **مسألة**
في امرأة وكلت رجلا في قبض ما خصتها بالارث الشرعي من زوجها بالبر مسني ففعله والآن تكررت
ما خصتها وتمنع من دفع الاجر المستحق في الحكم اجاب الوكيل امين والقول قوله باليمين ودفع
ما قبض لها والجعل له من الاجر لان مر عليها حيث كان لعمل معلوما وان لو كان ذلك فلا اجر للمثل
لا يتجاوز المستحق لوصافه والله اعلم **مسألة في رجل وكله جماعة في قبض صرة صرة من ديرة السلطان**
بصر ثم ان الوكيل قبضها واتي بها المجلس الشرع للترقب ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعدّها
وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرّحها على استحقة بموجب دفتر القيد بالسجل اعطى
وقبض القاضي استحقاق بعض الوكلاء بين العاليه فصرّح على الوكيل الغيبة ووضعها امانة تحت يده
تابعه وقال القاضي انما الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلا وولاد وهو تحت يدك اما حتى تأد
الخصم فله والمالة هن يضمن الوكيل ولا ضمانا عليه اجاب لوجه لصما الوكيل والحال ما ذكر

مطلب
لو ادعى الوكيل
بقبض الدين
القبض والدفع
الى الموكل قبل
الغزل لم يقبل
وبعد الغزلة

مطلب
الوكيل للخصومة
لا يملك القبض
وكذا الواطاف
للوكالة

مطلب
وكلت رجلا
للقبض
ما خصتها من
الارث بامرة
معلومة فلا

مطلب
كل جماعة عرفت
في قبض صرة
صرة فامس
لنقصه
نصيبه

وكيف

وكيف يضمن وقد حرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير صحة الوكالة بقضائها يكون التسليم
مأذونا فيه فيبرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر وإنما قلنا على تقدير صحة الوكالة
لأن المتصدق عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة وصرفها قاطبة بأن التوكيل باخذ المباح باطل وصرفها
لا يتعين الفقير ولا الذم ولو عتق فلم يضمنه لذلك ان يصرف لغيره فاضل الوكالة على مقتضى
مذهبنا باطل وفي الحواشي الزاهد لو امن ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن
فكيف يضمن الوكيل ويكفيه بشئ لو تدخل ملكه ولم تصح وكالة به وسيله الوكيل للحاكم الشرعي هذا
لا قال به وأعلم **سئل** في الصحيح الجسد المقيم في بلد اذا اراد ان يوكل وكيلا عنه ليدعى بحق على آخر
هل يدعى عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم ويدعى بنفسه لنفسه ام لا **اجاب** صرح علماؤنا
قاطبة متوننا وشروحا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الوكيل ايضا او غا
متم السفر او يريد السفر او مخدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره و
متعاونون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيفتقر على رضاه وهذا مذهب ابي حنيفة
واختاره الجوني والنسفي وصدر الشريعة وابوالفضل الرضوي ونجح رليه في كل مذهب في ذلك
المؤمن عليه فلزم العمل به لادفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله اعلم **سئل** في امرأة تملك
وكلتا زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال الاخي يوكل زيد فتضمنه فقيل لا يجوز
واذا قلنا لا يثبت كانت مخدرة فهل اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك ام لا **اجاب** لا يعتبر رضا
كما هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره واما اذا كانت بررة فهي كالرجل
ما التوكيل الا برضى الخصم قال في الجوهرة المرافة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضى الخصم لها
زنا لخطاب الرجال فاذا حضر مجلس الحاكم انقضت فلم تنطق بمحبها الحياها وربا يكون سببا
فواستحقها وهذا شئ استحسنته المتأخرون جعلوها كالبرص واما اذا كانت عايتها ان تحضر
علس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضى الخصم اهل بخلاف المخدرة فان الزمان بالجاب
تضييع الحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بمحبها المايعتريها من الحيا والخل
الى في فتح القدير وهذا شئ استحسنته المتأخرون وعلمه الفتوى و قد مشى عليه في اكثر وملئ في اكثر
صدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المخدرة وهي التي لم تنال الطال الرجال كراكات
وشيا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الوكيل عاجز عن البيا في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو
لقرن المشهور وليس للقاضي ولا للفقهي ان يتعداه للاختيار المذكور والله اعلم **سئل** في رجل دفع
تدريها لم يشترى له بها زينا ويطلقه صهابونا فامسك المأمور دراهم لامر كلها لوجود الراف
بعضها وادى دراهم الثمن من عنده واشهدانه يشترى لادم ويبلغ الامر فاجاز ففعل هل المأمور
ببش صهابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله ام لا وهل لادم ان يضمنه دفع الصهابون لادم بغير
ان المأمور ام ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه بغير اذن المأمور

مطلب
التوكيل باخذ
المباح باطل

مطلب
اذا وكل آخر
لخاصة عنه
لا يجوز الا
برضى الخصم
الا ان يكون
الموكل ذلك

مطلب
المخدرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم
وكذا اذا حضر
الجواب

مطلب
وجد المأمور
في ماله
الموكل فاشترى
من ماله نفسه
فاجاز الامر
ذلك للمأمور
ان يضمن
حتى يدفع له
الثمن

للامور ان يملكه رده حقا يستحقه في حقها ام لا اجاب نعم له حبس الصابون غلبه سيفا
 منه فقد صرح علما وان قيل الشراء له حبس البيع لاستيفاء الثمن سواء اذاه للبايع ام لا ولا
 لا من الضمنية ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو الذي اذركل بمنزلة
 البائع منه فيحبس البيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للذمين تسليمه للغير من سلمه اليه وهو
 الموكل فلو فعل ذلك كان فيه متعديا ويطلب برده وتسلمه لمن له حق حبس الى استيفاء حقه
 والله اعلم سئل عن وكيل تاجر دفع لوكيل له اخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل قوله بانه اذا هو انكر
 اجاب نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في خلع زوجه
 فخلعها الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وبين ام لا اجاب لا يصح تلخ
 الوكيل بعد عزل الموكل له فلو تبين منه قال الربيعي فان بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكذا يطلق
 زوجته بالتامسها فزواج لا يملك عزله وليس شيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق
 والخلع طلاق بائن والله اعلم سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضعا
 يبيعها ويشتريها من غير بيعا ويقتد امانة من الكارمية بحيث اشترى ذلك منها ثم اشترى
 شائعا فيهم ويبيع المبعوث اليه المبعوث في مدينته وارسل مع من اجتاؤه منهم لبايعها على
 متعقد وانكر المبعوث اليه بعض الدفعا هل يكون القول قول باعث الثمن يمين وان لم يعلم انما حصل
 ذلك لطول الدن ام لا بد من البينة اجاب القول قوله يمينه اذ له بغيته مع من يبعثها ويراه
 امثالا لانه امين لم يتدخل امانة والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الرازي هذا في بيع
 كخرها من زاده جرت عادة حاكمة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في المدينة
 باثماها اليهم بيد من شاء ويراه امثالا فاذا بعث البائع من الكرايس بيد شخص ظنه امثالا وابتاع
 ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال ابستازا في حاشية
 ويراجت انا وغيره او قد عضد بقولهم المعروف عرفا كالمعروط شرط والعادة محكمة والعرف
 قاض الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا ان يعامل بانيته بالمرابحة
 اذا حل الدين عليه بشرا الاشياء له على وجه الحيلة العهودة في شله هل يضمن توكيله ويصدق فعله
 عليه ام لا اجاب نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشرا الاشياء مرابحة وهو
 والوكيل مطالبة الموكل والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بخفض
 فباعه بغير خفض وهل يجوز ذلك عليه ام لا اجاب لا يجوز كما صرح به في الجانية بقوله ولو كان
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشرا او لا بحضور فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير خفض
 ومثابة البرازية وكذا من الكتب ويعني بحضور فلان بحضوره او على يد غيره وبغيره وما اشبه ذلك
 سئل في الوكالة العامة هل تصح ام لا اجاب قد وضع الشيخ في الدين لما رآه منسفا
 حاصلها انها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعقاق والحب والصدقة على الفتي به

مطالب
 اذا وقع احد
 وكيل رجل الموكل
 الاخر شيئا بغير
 اذنه موكلها
 يضمن

مطالب
 عادة التجار ان
 يبعث بعضهم
 الى بعض بضعا
 يبيعها ويشتريها
 من غير بيعا

مطالب
 وكل رجلا بشر
 له بالمرابحة عند
 حلول دينه
 ففعل الوكيل

مطالب
 وكما يبيع في وقال
 له لا تبعه الا بخفض
 فلان في البيع
 لا يجوز

مطالب
 الوكيل في وكالة عامة
 يملك على كل شيء
 الا الطلاق

وتلك التزويج ولو بمطالبة له هو قول فاضل بن شاذان تناول الباعث واللائحة فبذلك ان يزوجه
 امرأه بعد اخرى فارفع اليه ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل وكل آخر في تعهد دار ورجل آخر
 من قبل آخر بالانفاق على اهل بيته وصرف الموكل من ماله في تعهد هذه الدار الف درهم وانفق المأمور
 من ماله على اهل بيت الامر الف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم فلم يصديق كل من
 الموكل والامر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا صرفه فهل يصح
 بقولهما في جميع ما ادعيا صرفه وبما حكل منهما ما صرفه وهم الف درهم ولا بد من ثبوت الزيادة بالينة
 وعلى هذا فرق بين ان يكون الانفاق والضر من مال الموكل والامر وبين ان يكون الانفاق
 والضر من مال الموكل والمأمور لا الحظ لا بد من اقامة البينة اذا اراد كل منهما الرجوع
 على الامر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الضر من مال الموكل والامر واراد الرجوع عن الضمان
 فالقول قولهما باليمين وجهه انها في الصورة الاولى يدعيها الدين والموكل والامر ينكران البينة
 على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما ايمان ينكران الضمان ويدعيان الرجوع عن عهده
 الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية قال نافع عن اليتيمة
 سئل على بن احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة
 وان اراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله اهو فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني ازيد المطالبة
 في المسئلة ونفرت عليها بالامتناع في المراجعة والنظر في آيت الاول وهو ما اذا اراد الرجوع
 لا يقبل قوله اجماعا ورايت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للامر ونقله عن نوافر
 عن محمد قال دفع دراهم لنصفها على اهله كل شهر كذا فقال انفق كذا وقال الموكل كذا دون
 ما قال الموكل القول قول الدافع ولا شبه هذا الوصي اقول **سئل** كان وجهه بالانفاق
 وكيلا للشرء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وصى عليه للبايع كما صرحوا به في كتاب الضمان
 فمدع دينا عليه والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير انه يدفع الدراهم له قبل الانفاق
 امين محقق لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء قال القول قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله
سئل في وكيل البائع اذا مات بمجرى ولا للثمن بعد قبضه هل يضمن ام لا وهل يقبل قول ورشانه
 دفعه في حياته بلا بينة ام لا **الجواب** نعم يضمن ولا يقبل قول ورشانه دفعه في حياته بلا بينة
 لانه يجوز عن تحصيل ثمن تركه الضمان فلا بد للرجوع من عهده عن اليك والله اعلم **سئل**
 في رجل اشترى ثيابا من وكيل شخص ببيعته والمشتري على الموكل دين هل دفع المقاصصة وليس
 للوكيل مطالبة بالثمن او لا **الجواب** نعم دفع المقاصصة عن الموكل فمشتري الموكل مطالبة
 المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان المشتري دين على موكل البائع بصير
 قصدا بالثمن وكذلك في الثانية وكثير من الكتب شروطا وفنا والله اعلم **سئل** في رجل وكل آخر
 ان يزوج ابنة الغنى بغيره من فلان بكذا بشرط ان لا يتخذ كاهنا عليه حتى يعقب نصف منه

مطلق
 الموكل والامر
 لو انفق من مال
 الموكل

مطلق
 الموكل بالبيع
 اذا مات بمجرى
 للثمن يضمن
 مطلق
 اذا باع الوكيل
 بالبيع المشتري
 الموكل ببيعه
 من رجل له
 على الموكل نفع
 المقاصصة

خشت المعلن فالحال الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينعادام لا ينعاد اجاب
ان لم يوجد الشرط الذي وقبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكذا بالكتاب قاله الحنفية
الرافضة ان القاضيا وكذا ان يزوجها من نفسه بشرط ان يعطى زوجة صم وحمى
وكالة متضا فحتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكذا بالكتاب فلا ينعاد الشرط او حكمه
القبض والى والحالة هذه والله اعلم
سئل في ذي منصب ارسل مندوبه ليرسل يستقرض منه مالا
ويشتري له منه بغيره ووقع الشارح مع المندوب خبايا وكذا بالكتاب انه يبقى له عندنا وكل
خاس من ثمن البضاعة كما اتم مات ذوالنصيب والآن الشارح يطالب المندوب هل له عليه ظلم
اجاب ليس له على المندوب طلب المذموم وسفره ومعتبر ومن كان كذلك لا طائل له في الخلاصة
امر اذا شرت شيئا وقلت كنت رسول زوجي اليك ولاش لك علي وقال البائع انما بيعت منك
وانتم عليك فالقول قولها وعلى البائع البتة ونسبه في البرائة وبما بيع الفتوة كركي وفي الحاشية
في آخر كتاب البيع امرأة اشترت شيئا من رجل ثم اغتلمها فقال المرأة كنت رسول زوجي اليك
وكان البيع على وجه الرسالة وليس علي الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولا عليك الثمن قال القول
في ذلك قول المرأة والبتة للبائع ومثله كثير في كتب امثا المعتمد وهذا صحيح في واقعة الحاشية
اذ قول البائع كنت رسول من صاحب البضاعة فلاش لك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي
فالقول قوله لاسيما مع انعقاد الحاشية في ذلك وكما في الذكر به وفيها الباقي بعد كل خبايا
من البيع فلا في كذا وكذا النفس البضاعة فامر منه بانه رسول ولا طائل له في الرسول والمعلم
سئل اخوي امرا حدهما الاتزان في رتبة امرأة ويقضي المهر عنه ففعل وقبضها من مال اشترى
هل له الرجوع بحسنة منه ام لا اجاب نعم له الرجوع اذ المهر في الكتب القديمة ان من اشترى
بقضائه دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله اعلم
سئل في رجلين حضرا بمجلس الشرع
واشهدا احدهما على نفسه اجالة وعلى اخوته وكالة وشهد له جماعة بغيره اخوته انهم وكلوا في الاشهاد
على الدار التي في القرية الفلانية لاقولهم فيها بل هي ملك للآخر لما حضره بمجلس الشرع فلما علم
اخوته ما فعلوا انكروا وتوكل اخوتهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور ام لا اجاب
القول قول الاخوة الغائبين من مجلس الشرع الشريفا انهم لم يتركوا اخاهم في ذلك هذا وقد اخطأ
صالح الاشياء والحفاظ يفسد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره اليه او للمدعي عليه في
الحادثة واجاب كثير من العلماء بان الكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على
الاخوة الغائبين باشهاد اخوتهم عليهم في جهة غيبتهم هذا لا فائده والحال هذا والله اعلم
سئل في رجل وكل ابنه البائع في شراء عقار بوعته فاستراه لنفسه وذكر في نصك التابع من ماله
وما ناهل يكون العقار ميراثا من الاب الوكيل او من الابن كساست يكون ميراثا من الاب
حيث عين العقار لابن في تركه له ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قاله الكثر ولو وكله

سئل
اذا وكل ابن
شراء عقار
من ماله
كذلك او يبيع
بما لا يبيع
فمن البعده
سئل
في رجل اشترى
من ماله
بغير ثمن
فقال
نفعي فقلت
الرسول
على المندوب

سئل
اذا اشترى
عن اخيه
بمجلس الشرع
بما لا يبيع
الا بالاشهاد
فمن البعده
سئل
في رجل وكل
ابنه البائع
في شراء
عقار بوعته

سئل
في رجل وكل
ابنه البائع
في شراء
عقار بوعته
فما ناهل
يكون

بشرأشي بعينه لا يشترطه لنفسه قال شارح الزيلعي معناه لا يتصور أن يشترطه لنفسه
بل لو اشتراه بنوي بالشرء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لأن فيه عزل نفسه وهو لا يملك
عزل نفسه والموكل عائده وقوله غائب يعني عن تجليه والمسئلة متون المذهب وشروحه
طالعتهم بما إذا ذكر في النجحة اشتراء نفسه من قاله هدر لا اعتبار به والله اعلم ^{سئل في رجل}
أبهم بقتل أخيه فقتل جارك التماساً عليه وعلم قطعاً أنه يقع في يديه ولا خلاص له ^{بال} الله يدفع
فأذن لأبيه المحي أن يخلصه من مصادرتيه بما لا يدفعه إليه فخلصه حاله أن يرجع بذلك
عليه وإن مات الدافع قبل اتصال البلغ إليه هل الورثة المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه أم
أعاب نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع مورثهم التماساً التماسي بأذن المتمر المذكور وأما
ذكر الرجوع كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم ^{سئل في ناظر وقيل وكل وكذا في قبض}
غلة الوقف فعزل الناظر هل يستعمل ويملكه بعزله ويستعمل تصرفه في الوقف أم لا الجواب نعم
يستعمل بعزله لأنه بشرط لدوام الوكالة ما بشرط لا بد منها كما نص عليه في البحر والله اعلم ^{سئل}
في رجل وكل أخه بقبضه قودية وعقاراً فقبض كما أمر الموكل وماتاً بعد أن أوصل الموكل
ما قبضه للموكل ثم ظهر مستثنى في جزء من من الغلة واختار قضيه في الوكيل في أرضه هل لورثه الوكيل
الرجوع في أرض الموكل حيث استهلك ذلك أم لا الجواب نعم قرار القضاء على المستهلك وأما
وانظر ما كتبه الأئمة في الوكالة والعصبة يتضح لك ذلك والله اعلم ^{سئل في رجل على أخ}
دين طالبه به فدفع له ثوباً وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم أقبض من الثمن
شيئاً ويطلبه بدينه والموكل محتج عن إيفائه محتجاً بأنه عين له دينه من ثمن البيع هل تسقط
مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله أنه لو قبض ثمنه أم لا الجواب لا تمتع ^{مطلب}
الوكيل بدينه على الوكيل فله حبسه إذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا ينفذ ^{مطلب}
من المطالبة والمحال هذه والله اعلم ^{سئل في رجل أودع آخر ناقين بثوبه ببيعها وأطلقها}
من رجل مفروفاً إلى أجل متعارف فلما حل الأجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من
أجله وهل إذا قلتم لا فهل إذا دفع بناء على الزوم ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا الجواب نعم
إذا قصاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري لم يحجز ورجع الوكيل بما دفعه كما في جامع الفصول
وغيره والله اعلم ^{سئل في رجل عن غائب بيع عقاره أمره ببيع الثوب ببيع ذلك العقار شخص}
من ثوبه فباعه غوفاً على نفسه أو ماله من ذلك الصنيع بما موداه نصيف القيمة أو ثلثاً ما
هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز ولو كان مكرهاً بامر الحاكم المذكور ولو كان به الخس الفاحش وهل إذا كسب
في صهلك التسايع أنه زاع عن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتد به في الصلح أو ما هو الواقع في
نفسه أم لا الجواب صرح الفقهاء بأن أمر السلطان كراهة وإن لم يتوعد وأمر غيره لا إيجاب
يعلم بركة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضو

مطلب
أبهم بقتل أخيه
فأذن لأبيه المحي
أن يخلصه من مصادرتيه
بما لا يدفعه إليه
فخلصه حاله أن
يرجع بذلك

مطلب
إذا عزل الناظر
هل يستعمل ويملكه
بعزله ويستعمل
تصرفه في الوقف
أم لا الجواب نعم

مطلب
في رجل وكل أخه
بقبضه قودية وعقاراً
فقبض كما أمر الموكل
وماتاً بعد أن أوصل
الموكل ما قبضه للموكل
ثم ظهر مستثنى في
جزء من من الغلة
واختار قضيه في
الوكيل في أرضه
هل لورثه الوكيل

مطلب
الرجوع في أرض
الموكل حيث استهلك
ذلك أم لا الجواب
نعم قرار القضاء
على المستهلك وأما
وانظر ما كتبه
الأئمة في الوكالة
والعصبة يتضح
لك ذلك والله اعلم

مطلب
سئل في رجل أودع
آخر ناقين بثوبه
ببيعها وأطلقها
من رجل مفروفاً
إلى أجل متعارف
فلما حل الأجل
طلب المشتري
فلم يوجد هل يلزم
الوكيل دفع الثمن
من أجله وهل إذا
دفع بناء على الزوم
ليكون الثمن له
هل له الرجوع به
أم لا الجواب نعم

مطلب
لو كان الوكيل
ببيع عقاره
أمره ببيع الثوب
ببيع ذلك العقار
شخص من ثوبه
فباعه غوفاً على
نفسه أو ماله من
ذلك الصنيع بما
موداه نصيف
القيمة أو ثلثاً
ما هل يجوز هذا
البيع أم لا يجوز
ولو كان مكرهاً
بامر الحاكم
المذكور ولو كان
به الخس الفاحش
وهل إذا كسب
في صهلك
التسايع أنه زاع
عن فيه وكان
الواقع خلافه
هل يعتد به في
الصلح أو ما هو
الواقع في
نفسه أم لا
الجواب صرح
الفقهاء بأن
أمر السلطان
كراهة وإن لم
يتوعد وأمر
غيره لا إيجاب
يعلم بركة
الحال أنه لو
لم يمتثل أمره
يقتله أو يقطع
يده أو يضربه
ضرباً يخاف على
نفسه أو تلف
عضو

والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقوله في كتاب الاكابر وشروطه قد مره المكر على ايقاع
ما هذره سلطانا او لصا او في القاموس السلطان المحبة وقد مره الملك وتصمم لامة والوالي
فاد اعلمت ذلك فخر دامت يدك اكره وان لم يتوعد المأمور بما بعد الرضا للعلم لالة الحال
ما ماعه علما لامتع ولدك كان التحقيق ان السلطان وعينه سواء في اشتراط ذلك هو
واما بيع الوكيل بالعين العاجز هي مسئلة خلافية بين الامام وصاحبه فما يقولان لعدم
وقوله في الراية ويعني بقوله ما في مسئلة بيع الوكيل بما مره وبيان وبأي شيء كان يعلم في
فقطع المصطنع كون الوكيل مكرها لوقضي بعدم حواره على قولنا بالعين العاجز حاد لما علمت
والمراد لما يعلم الامر لا لما كان في الصلح صرح به في الخبر كتاب الوقف وعينه والله اعلم
في بيع الوكيل بالبيع بما مره وبيان وبأي شيء كان احاطت مذهب الامام انه يصح ويذهب
قال في الراية ويعني بقوله ما في تصحيح العقد وتورخ دليل الامام وهو المعول عليه عند السني
وهو اصح الا فويل والاختيار عند المحققين ووافقه للوصلح وصدر التريجة او اولئك عليه
اصح النوايا الموضوع لمعدل الذهب مما هو ظاهر الرواية والله اعلم مسئلة في رجل قال لا خير لي
وفعت عليه عدلي من امد مصباعة سيث وبها فاسترى له من رجل سكا من معلوم مشتاكاة
وباعه ورخ فيه هل الرخ للوكيل ام للموكل الخير فعله احاطت الرخ للموكل كما ان المشتري عليه وقد
صرح علما وبنا بصحة الوكالة اذ اعلم الوكيل بقوله منع في ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالرخ له والمشتري
عليه والله اعلم مسئلة في رجل وكل آخر بقصص يديه من فلاح ومصاصمة ان احتاج الامر اليها وصاحبه
الوكيل احتياجه اليها وصاحبه على بعض الدين هل يصح صلحه ام لا يصح ويرجع عليه سقية الدين
احاطت لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المديون سقية الدين والله اعلم مسئلة في رجل
قال للمديون انفق ثلثي ديني مع فلان ففعل ففعل ولم يصل اليه هل يبرأ المديون من الدين ام لا
احاطت لا يبرأ بما في الراية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لنفسه والدين
والله اعلم مسئلة في وكيل عن عاتب اسير ريد بالعمامة التصرف في ماله ووقع بين عن تصرفه
محققا ما مره استمع منه هل له ذلك ام لا احاطت ليس له ذلك ويبدوم على تصرفه ما لم يعقد
العاتب فبدوم على المحط لا التصرف واما قلت ذلك لما صرح به في الخبر عند له ومروا
وصحبه لا من ان الوكالة تفضل بعدد الموكل في حق التصرف لا للمعطى واحده ان سئلت في
مسئلة جماعة وكذا في خلاف في قطع عقايلهم من باطري على وقف ذات الرجل وادسوا له
قصصها له ومصلحة له وقصص وانكرت لوزنة العلم بقصصه هل القول قوسهم يمسهم على بيعهم
حيث لا رهاب وشك دعوا لباطر الذم له ان لا احاطت من دعوى دين في التركة وقول الباخر
لا يشعلها بالدين وان كان قوله متعلقا بالتصرف في حق رابة نفسه في حق استات دين انصر
مطيرة المودع اذ امر المودع بدفع الوديعة الى فلاح فادعى المودع الذم لفلان فان سكر

مطلب
الوكيل بالعين
لواع بعينه
عاجز به
حاد

مطلب
ادعوا اليه
اشترى من فلان
بسيو شيئا
ثم اشترى بها
شيئا ففعل
ورخ والرخ
للامر

مطلب
لو وكله بقصص
دسه والمصاصمة
ان احتاج اليه

مطلب
قال للمديون انفق
الدين مع فلان
ففعل ففعل
هل يبرأ المديون

مطلب
ليس له الاحتياج
زعمه بالوكيل
في التصرف في ماله

مطلب
وكل جماعة
رجل واحد
مستحقا له
من ماله

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ فِي عَدَمِ الْقَبْضِ وَالْإِشْبَهَاءُ أَنَّ الْوَرْثَةَ نَائِبَةٌ
 عَنْ الْمَيِّتِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ يَتِيمُهُمْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ الْمَيِّتِ وَلَا عِبْرَةَ لِدَعْوَى الْقَبْضِ بِالْإِبْنَةِ وَشَرْعِيَّةٍ
 وَهَذَا لَكُمْ يَظْهَرُ بِمَا ذَكَرَ الْحَلِّيُّ وَفِي مَخْتَصَرِهِ وَالْإِسْبَاطِ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَحْفَظُ وَهَذَا عَلَى الْقَبْضِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ إِلَى أَخِي فَرْدَةٍ قَائِمٍ مُصْرَفٍ فِي دَاخِلِهَا أَرْبَعُونَ عَشْرًا يَبِيعُ الْقَمَاشَ
 وَيَشْتَرِي بِمَنْتَهَى وَبِالْأَرْبَعِينَ شَيْئًا بِمَا مَعْلُومَةٌ لَهَا وَيُرْسِلُهَا إِلَى مُصْرَفٍ بِإِيعَادِ غَالِبِ الْقَمَاشِ وَبَقِيَ عَيْنُ
 الْقَلِيلِ وَوَلَّتْ عَنْ غَيْرِ تَجْهِيلٍ بَلْ بَيْنَ الْوَرْثَةِ غَايَةِ التَّبَيُّنِ وَالْعَادَةِ فَيَا بَيْنَهُمَا أَنْ يَبِيعَ تَارَةً ثُمَّ يَحْمِلَ
 وَتَارَةً ثُمَّ يَحْمِلَ إِلَى الْبَاحِلِ قَرِيبًا كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ سَمِيعِ الْبَحَارِ فَهَلْ الْوَرْثَةُ الْمَيِّتِ مُطَالَبَةٌ الْمَشْتَرِينَ عِنْدَ
 حُلُولِ الْأَجَلِ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِسْتِيفَاءِ مِنْهُمْ يَصْنَعُونَ الشُّنْ أَنْ لَا يَجِبَ لِنَفْسِهِ
 لَهُ مُطَالَبَةُ الْمَشْتَرِينَ بِالْثَمَنِ الَّذِي تَقَرَّرَ بِمَبَاشَرَةِ الْمَيِّتِ فِي ذَمِّهِمْ لِأَنَّ حَقَّقَ الْعَقْدَ الْمَشْرُوحَ عَائِدَةً إِلَى
 الْوَكِيلِ فَتَوَرَّثَ عَنْهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا تَوَلَّى عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِيمَا ذَكَرْتُ
 الْبِكْرَ بِالْأَلْفَةِ أَتَمَّا فِي قَبْضِ مَرْهَاهَا وَقَبْضُهُ هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلًا فِي إِيصَالِهِ إِلَيْهَا أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا نَبَتْ
 لَهَا عَلَى الشَّهَادِينَ تَجَبُّ فِيهِ أَمْ لَا **أَجَابَ** نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِّ فِي إِيصَالِ مَا قَبْضَتُهُ إِلَى ابْنَتِهَا حَيْثُ
 صَدَّقَتْهَا فِي الْقَبْضِ مِنْ زَوْجِهَا وَكَذَبَتْهَا فِي الْإِيصَالِ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ تَدْعِي إِيصَالَهَا لِأَمَّتِهَا إِلَى
 صَاحِبِهَا وَلَا شِبَهَةَ أَنَّهَا لَا تَجَبُّ فِي قَبْضِهَا لِأَطْلَاقِ التَّوَلَّى وَالشَّرْوحِ وَالْقِتَاوِي عَلَى أَنَّهُ لَا تَجَبُّ لِصَلِّ
 فِي دَيْنِ فَرَضِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ زَوَّجَهُ أَبَوْهُ بِالْوَكَالَةِ عَنْهُ وَمَاتَ الزَّوْجُ لَا عَنْ تَرْكِهِ تَرْثُهَا
 الْأَبُ الْمَرْقُوعُ عَنْ ابْنٍ وَتَرَكَهُ هَلْ يُطَالَبُ هَذَا الْابْنُ بِمَنْزِلَةِ أَخِيهِ فِي تَرْكِ الْأَبِ أَمْ لَا حَيْثُ لَرَّيْكَ
 الْأَبُ صَمَامًا **أَجَابَ** الْمَقْرُرَانِ الْأَبُ لَا يُطَالَبُ بِمَنْزِلَةِ أَخِيهِ إِذَا بَاشَرَ عَقْدَ النِّكَاحِ بِنُكْحَانِ
 أَوْ وَكَالَةِ الْإِمَةِ إِذَا صُمِّمَتْ فَلَا يُطَالَبُ وَارْثُهُ وَالْحَالُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كِتَابُ** (لَا يَحْفَظُ)
سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ ادَّعَى وَارْثَتَهَا عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى قَبْلَهَا بِعَدَمِ مَضَى عَشْرِينَ سَنَةً بِمَا مَعْلُومٍ لَهَا
 فَأَقَرَّتْهُ بِنَاءً عَلَى بَقَائِهِ بِذِمَّةِ أَبِيهِ فَأَخْبَرَهُ الْخَدُولُ بِأَنَّهَا أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا مِنْهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ قَبْلَ وَفَاتِ
 أَبِهَا وَصَحَّتْهَا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ الْإِبْرَاءُ لَكُونَهُ خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْ لَا **أَجَابَ** نَعَمْ دَعْوَاهُ لَا يَحْفَظُ
 الْمُخْفَاءُ كَمَا قَرَّضَ اللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ** فِي امْرَأَةٍ أَشْهَدَتْ فِي حَالِ مَرَضٍ زَوْجَهَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَرَثَةٌ سِوَاهَا
 وَلَا عَنَمٌ وَلَا بَقَرٌ وَلَا جَامُوسٌ وَلَا أَوْلَادٌ مَاتَ فَبَيَّتْ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّ لَهُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فَزَيَّرَ
 هَلْ يَسْمَعُ بِهَذَا الشَّهَادَةِ دَعْوَى الْارْتِدَادِ فِي ذَلِكَ وَفِي سَمِيعِ مَا يَظْهَرُ أَمْ لَا **أَجَابَ** سَمِيعٌ
 مَا يَظْهَرُ لِلْمَيِّتِ يَجِبُ فِيهِ حَقُّهَا الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَنْتَهِي بِمَجْرَدِ الْكَلَامِ مِنْ دَعْوَى وَارْثَانَةٍ
 كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الصَّيْغَةِ إِبْرَاءٌ يَنْتَهِي وَلَا صَلَاحٌ يَدْفَعُ فَلَا وَجْهَ لِنَفْسِهَا مِنْ حَقِّهَا فَدَعَا بِهَا إِلَى
 فِيمَا هُوَ بَالِغٌ مِنْ ذَلِكَ لَوْ صَلَاحُ أَصْلِ الْوَرْثَةِ وَإِبْرَاءُ مَا ظَهَرَ ثُمَّ شَيْءٌ مِنَ التَّرَكَةِ لَرَّيْكَ وَقَدْ تَنَهَّيْتُ
 الْأَصْحَحُ بِزَوَّاجِ دَعْوَاهُ فِي حَصْنَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي صَلَاحِ الْبَرَازِيَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ فَمَا سَمِعَ الْإِبْرَاءَ
 فَكَيْفَ يَمُوتُ سَالَا إِبْرَاءُ فِيهِ وَلَا صَلَاحٌ بِأَيِّ وَجْهِ يَسْقُطُ حَقُّهَا وَهَذَا مَا لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْحَالُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

مطلبت
ارسله قاشا
ليبعة وحرث
الغادة بالنع
نسبت ومفرد
فات لا ضمان
على ورثته
للرسل اتوا

مطلبت
وكلت بالباقة
انها في قبض
مرها من زوج
فالقول لازم في
دفعها اليها

مطلبت
لا يلزم الان
حرابه الا اذا
صنعه

مطلبت
ادى وارث
الزوجة على
ابن زوجها
يا صل المهر
فأقرهم اخبر الله

مطلبت
اشهدت في مرض
زوجها ان ليس
له من الاقارب
غير موت انا
بذلك شيئا
ذكره شقيق

مطلب
ميت من مير
وارث مبيع
ركه في بيع
المال

مسئل رجل توفي من مير وارث مير حتى هل يوضع تركه في نيته المال ويقصها من مير حتى لا يملك
ولاية قصها له وهل اذا ادعى رجل ان عبد الميت اس ان احتسب حقيقته فهو اعلى المدي حتى حال ابيه
يقبل بمحرد دعواه ام لا لدله من بيته تذكر اسم الميت وانتم ابيه واسم ابي ابيه ليحصل القبول
للقاضي ام لا احاس حيث لا وارث لحقة من الحقات يوضع في بيت المال جميع الميراث اولا
شهدته يهود المدي لا تدمن ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي في جامع العقبة ليس ادعى مير
العم ولم يذكر الحد لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الحد ومثل في كثير من كتب الفتاوى
والعلم **مسئل** في محله وبثواره اما من بعد اباي ماتت امرأة منهم فوضع ابن عمها عصبتهما
يد على عصبتهما كونه عصبته وهم من ذوي الارحام فارعون فيه وادعوا له وقف مضرو
على ما صرفه الواقف وانهم مضرو فيه وهو بكونه وقفاً ويدعى انه ملك يقسم على امرئ
اقره شعاً ولا تمتك لم شئ شئ تذكر مكتوب فيها هذا وقف فريد لا غير ولها صورة بالتصلي
ويقولون هذا تذكر كانه الولاية ويريدون معه عن الارث محرد التذكر هل يقضي له بالارث
ولا يبيع محرد التذكر الا نسبة عادلة تشهد انه وقف ولان علمهم مشروط بالبيعة لاس العلم
عن الارث فيه اساسه يقضي لابن العم بالارث لتسكه بالاصيل وهو الملك والوقف
طاري عليه ما لم تقم بية عادلة تشهد بالوقف مشروط كما ذكر ولا يقضي لهم بمحرد التذكر لمزوما
عن جمع الشرع المدا التي هي البيعة والافراد والكل ادعى كعدته حقه ليست واحدا من البيعة
للكوراث كما هو واضح والله اعلم **مسئل** رجل ادعى على اخاه صرته موته بعصا وما نصير
واقام على ذلك شبه فاقام الاخر بية على صحته تعد صرته وموته خفا عنه لا نصير به هل بية
الموت نصير به او لا بالقول ام بية الصحة منه او لا احاس بية الصحة منه او لا بالقول كما ذكر
في اعلاصه والحماية والراوية وكثير من الكتب والله اعلم **مسئل** في انواع تينها وبعض اثار
يطلع على بيعه وقصه وتصرفه المشتري فيه زماناً ثم ادعى فيه ملكاً هل تسهم دعواه ام لا احاس
في كثير من علماء اذ انواع شتى عقارا او حيوياً او ثوباً او نحو ذلك وقصة المشتري وتصرفه
تصرف المالك وبعض اثاره مطلق على ذلك ثم ادعى اذ ادعى بعصية له ملكه لانه تسهم دعواه لان
ذلك اقرار بية بانه ملك للمائع قطعاً لا لاطاع الفاسدة ومثل الميراث والزوج والملك وسقط
تغير من ضيق التوالت والزوج والفتاوى والله اعلم **مسئل** رجل رجل من قرية الى قرية اخرى من
بيت كان هروا والى بيتك فاستعاره رجل من عمه الراحل ليشي فيه واعانه ثم رجع الراحل
وظلت الستكى بية فادعاه المستعارة بملكه بالارث من ابيه هل يقبل الاستعارة من هذا
للدعوى وترفع يده عنه وتعاديد الراحل عليه كما كانت ام لا الجواب نعم لمفع الاستعارة من هذا
الدعوى في جامع العقبة والى الاستعارة من المدي عليه او من غيره نفع من دعوى الملك ليعرف
ولغيره ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **مسئل** رجل اصاب رجل على عقار مائة تروك متين

مطلب
في حدود وشروط
ابا من بعد ابا
واذ في جماعة
وقف يقضي
له بالارث

مطلب
ادعى له صرته
موت بية
وميات بيه
وادعى الاجر
انه صرته
صيرته ومات

مطلب
في انواع خيشا
وبعض قات
يطلع على بيع
والقصص
ادعى الملك
لا تسهم
دعواه

مطلب
اذا شتم
شتم اذ ادعى
الملك فيه
لا تسهم
دعواه

والآن يدعى هذا من أقاربهم في ذلك والحال أنهم استمعوا بالدعوة المدعى المذكور
ولما منع لها من الدعوى قبل لا تستمع دعواها بالورد والامر بالسداد في تبرير استماع كل دعوى متضمنة
خمس عشرة سنة أم تستمع الجواب لا تستمع دعواها والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف
الكون منهم أن القضاة يتخصصون بالزمان والمكان والاختصاص والبراد في السلطان إذا منع
عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاة سماعها ولو تضمنوا فيها مع ذلك لا ينفذ
لأنهم مغفرون ولو عن سماعها والحال هذا والله أعلم **سئل** في رجل استعاض من شقيقته حلياً
لحاجة في نفسه وحلف لها بميثاقه لا يبيت عند الإبل واحدة فأعارتها ثم طلبت منه استرا
فادعى ملكة لنفسه وأخبرته هل تستمع دعواه أم لا ويترد منه الجواب لا تستمع دعواه لأن هذه
الاستعاضة اقتران الملك لها كما صرح به في القصة وتختص أصول الزنا بداد وادعواها وحلف
أبو الليث فلا تستمع لنفسه ولا لموكله أو موكلته ويترد منه والحال هذا كما صرح به علماءنا
سئل في رجلين تنازعا في محذور فدعى أحدهما وهو ذو يد أن جده لبيه ملكة لبيه **سأله**
وإن أباه مات وتركه ميراثاً له ودعى الآخر وهو خارج وابن خال للأخر أن الحد المربور وقصة
على إسناده وسأله فاولادهم وأنه يستحق معه كذا وبين وجه الاستحقاق بموارثه ومع كل
وثيقة بما يدعيه فالجواب **جواب** ذكر في جامع الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذي اليد
أنه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض لقوم كما اجتمع شر أن فاعلم ذلك أولاً فإذا
علمه فاعلم أن حكم المشبهة في هذه المسئلة أنه إذا قل من المتداعيين بيته فمن كان تاريخ
بيته أسبق لقوم الآخر وهذا إذا زحافاً لم يؤثر وأما تاريخ أحدهما لا الآخر فهو لدى اليد
هنا وأما غير الوثيقة فلا يدل على ما لا يثبت والعبارة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك
والوقف لا يجزأ صكهما اذ يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة أن هذه المسئلة من مفردات
مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه علماءنا القول في كتبهم والتلف من واحد
واحد المتداعيين داخل والخارج هو موضوع المسئلة المسؤل عنها فليدفع جميع جامع الفصولين
وغيره من الكتب الشهيرة فإن في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح **والسؤال**
سئل في دعوى العقار المرهون هل يشترط حضرة الراهن أم لا **جواب** نعم يشترط حال
في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون بشرط حضرة الراهن والمرهون وفا فاف وفيه راء للذخيرة
والفتاوى لصفي باع منه شيئاً فدعى ثالث أن البائع أجره المبيع أو رهنه عنه قبل بيعه
لا يصير لشري خصماً فلو حضر البائع فترهن عليه المدعى لأن تعجيل بيته ثم رهن للفتاوى والظنية
بما خالفه وقد صرح في الحاشية بنظيره فبعض أثبت في المسئلة احتمالاً لأمرين وبعض حمل الأمر
على أنه لو كاتب وشمال شمس الأئمة إلى عدم سماع البيعة بغية الراهن والحاصل أن المسئلة قد
تجدد في المسئلة

مطلب
في واصل
على بقا
سنة ادعى
وطا
فيه لا تستمع
دعواها

مطلب
في سماع
لما ادعى الملك
لا تستمع دعواه
لنفسه ولا لموكله

مطلب
تنازعا في محذور
فادعى أحدهما
وهو ذو يد الملك
عن ابن خال
أنه يستحق
بوجه الوقف
الحلف

مطلب
بشرط في دعوى
العقار المرهون
حضره الراهن

من اهل التجميع كما يقتضيه الشيخ قاسم في التخصيص فليقتض هذا التعبير فانه مع اختصار اللفظ
وانه لم يسل في رجل من عندنا من بعدنا على اراهم معلومة تسمى وغاب الراهن والآن قد
زوجة انه ملكا وانهم رفته عنده فغير ادها هل تمنع دعواها في غيبة زوجها لا اجاب
لا تمنع دعواها بعبارة رويها اذ يشترط في دعوى الرهون حضرة الراهن والمرحى وفاقا كما نقله
في جامع الفصولين وغيره واقله علم سئل في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف
استأجر رجل بعضا من عتاتهما من ناظر جنيته بالثقة اهل الطريق مدعين انها من حيلة الكثرة
تسببته سرقة انها وقف على الرذالكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بجريتها في الوقف بعد عرض
وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكم حيث شهد على وجهه المعتبر شرعا ام لا اجاب نعم ينفذ
حكمه ويجعل وقفا ولو ان شهدوا انها من الطريق وشهد آخرون انها وقف فالشهادة القاطنة
على الوقف اولى لانه اخص فالله الفتاوى العتائية ولو شهدوا على بقية متصلة بالمشيد انها منه
وشهد آخرون انها من الطريق والمشيد اولى لانه اخص ويجعل ذلك مستحدا او لا علم سئل
في امرأة احتلفت مع زوجها حال قيام النكاح وبعد الدخول في مقدار الشهر ولها بينة هل يقبل بشكها
على الزيادة ام لا اجاب نعم يقبل والحال ادهن واقله علم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن اخيه
اولياء دم عدله ناس حكم مقلد الحكم بالتحقيق من مذهب ابي حنيفة على لاية انهم قتلوا اباه
تعديا فامروا فاقام شاهدا على اقرار معينين منهم بانها قتلاه بغير حق سكين ثم اخبره شاهدا
آخر شهدا على عا والرا الماشي بالذكور والشهود عليها بدينه ظاننا انها من حيل القتل المذكور وغير معينين
نوعا من الزواجر معا بانها لما قبل بيمينه هذا الارام لا يصح لكونه خطا مخالفا لاجماع الكثر
صبارا من قبله الحكم مذهب ابي حنيفة النعمان اجاب لا يصح هذا الارام لما تقرر عند
ائتسا الاعلام في باب ما يغذي بالاحكام بان القضاء يختص بحال الماد والارام والاشهاد
والنكاح ومنه التخصيص مذهب كذا مذهب ابي حنيفة النعمان فيكون القاضي مغرولا بالانسية بل لا
ولو نصادف محل قضائه اذا هو خالف لمصلحة به من ولاية ولا شبهة ان ما حكمه بالسنة المبرورة
مخالفا لاجماع الازدب وليس موافق القول صحيح فيه ولا مجبور مع تعذر محتم قاطبة بان الحكم
بمخالفة المذهب ممن يزعم انه المذهب جاهلا به وليس له مذهب غير نافذ فانظر لما في الدور للجنة
والفتاوى العتائية وغيرها بطرلك ذلك مع كون الامر فيه واصح ما في شريعة الفقه والشرع سئل
في ملك حاصله ادعى ريد على عمرو انه اسلم في ثوبين جرة زينة فابالسية وطالبه وانكر
ويكرسه كل كرا عتد في الرتبة الذي وان كرا دوعة جميعه له فاعتذر ريد بوضوح البغض وانكر
البغض فظلت من عمرو اشك ذلك فذكر انه لا يثبت له فالمرسقة الزينة والارام على كرا فقل
هذا الارام صحيح ويكفي في دعوى السلم بما ذكر ان غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم عرض المدعى
امهالة عمرو فيه مع عدم تصديق ريد له على الحالة وليكون زيد هو المكلف بالبيعة على السلم لانه منع

مطلب
روى عن
شكها
الراهم
روى عن
لا تمنع
ادانته
مطلب
في ساحة
ما لم يبق
اعلا
منه

مطلب
تقبل
الزيادة
احتملت
روى عن
مقدار

ما لا يثبت
في الزيادة
لا يثبت
لا يثبت

مطلب
في مقام
حاصل
مع ولا
لعل
بيان

لا عمرو لانه مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه او بغير اذنه ليرتب عليه الرجوع وعدمه ولم يذكر الزيت الواصل انه من عمرو او من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ماهو وما مقداره وغير ذلك مما هو ظاهر لثبوت اجابته الا ان الزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة الدعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفه وقدره بالوزن لو وزنيا واستقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعى على المختار اذ السلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا لخواص ومثله في الخلافة والبرائة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيئة من مدعى السلم على عمرو اصابة اذا عترف بالكفالة وذلك غير المدعى اذ المدعى لاصلا عليه لا الكفالة ولم يصدقه عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت اصل الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل يذراهم ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة تحريزا عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحال ان اكثر الشروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح واذا لم تصح لا يصح الا الزام المذكور لانه مترتب عليها والحال هذا والله اعلم سئل في رجل ادعى على آخر ذراهم ودبعة وقطعة بقتشه ومخلوجا فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه فيعزى راما لا اجاب الفتوى على عدم تعزير لانه لا يظهر كذبه باقامة البيئة لان البيئة تنج من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله اعلم سئل في مصبغة بها خوي ملتصقة بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناطرها فيها يدعى شيئا انها ملكة وسناؤه والناظر ينكر هل القول قول الناطر ام لا اجاب لا شبهة ان القول قول الناطر لا قول المستأجر كما يعلم من مسألة الكناس بالاولى وهي كناس في منزل رجل وطع عنقه قطيفة يقول الذي هي على عنقه هي لي وادعاهما صاحب المنزل في لصاحبه المنزل فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر ان المحدود الفلاني الذي يملك موكلتي بالارث عن ابها المشتري له وان ابها اشتراه من وصيك حال صفرك فاجاب ان الشراء كان بغين فاحس ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعه وطلب القاضى من مدعيه البيئة فاقامها بوجهه في حكم القاضى بفتح السبع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مشتاتفا لها على المدعى عليه تستمع دعواه ام لا اجاب لا تستمع دعواه باجماع علماء ولا تقبل بيئته اذ من المصريح به عدم حوز استئصال الدعوى بعد انقضائها على الوجه الشرعى بفتح القاضى وغاية امره ان يقيم بيئته على ان السبع كانت بمثل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البيئتين في ذلك ان بيئة الغبن اولى بالقبول

مطلب
اذا انكر المدعى عليه
الدبعة وحلف
فراقام المدعى
بيئة لاوعز
المدعى عليه

مطلب
اذا اختلف الناطر
والمستأجر في اللواقي
الملاصقة بارض
المصبغة فالقول
للساطر

مطلب
القول لرب المنزل
في القطيفة التي
على عنق الكناس

مطلب
ما حمله ان الكناس
الرغوى بعد الحكم
لا يقبل رايه
بيئة الغبن القاضى
مستدعاة

لان معناه زيادة العاقل ولا فائدة في استثاها ثانيا فلا يجوز سماعها والله اعلم
سئل في رجل ادعى على امرئ مال واخضره له تذكر بخطه وختمه به هل يقضي عليه بذلك ام لا واذا طلب
يمينه على الخط الحتم بخلاف ام لا اجاب لا يقضي بالخط الحتم ولا يحتاج عليه كما صرح به
الحاشية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضا
للماصين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او التناول كما في اقرار الخا
نقله الامام وفيها لو احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحتاج ان يماكب وانما يحلف
على اصل المال كما في قصص الحاشية اهـ ولا شك ان الخط اعم من ان يكون بالقلم او بالخط
الذي هو الحتم فاهم والله اعلم سئل في رجل له مائة كرم اخر وقد اختلف معه في قدر
وقت الكرم يريد ان يجعل له ذراعا او ذراعين وصاحب الممر يطالب بمقدار ما يتبع دونه
الموقف باجماله دخولا وخروجا في الحكم اجاب يحكم لصاحب الممر بمقدار الباب الاظم
للكرم فقد نصتوا على انه لو كان له رجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار ان يبنى في ساحة
الدار ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار
الاظم وقد اقول في رجل له طريق في كرو رجل اراد صاحب الكرم ان يغرس في ارض الكرم
ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك له في الارض عرض باب الكرم الاظم
ولا شك ان النص على ذلك في الدار نفس عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله اعلم سئل
في امرئ غرس ابنتها بجهاز ودفعته لها ثمانية الام فادعى بنية ورثتها على الفتى بالجهاز
انه عارية وادعت هي انه ملك والام تمس تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول
نقبة الورثة اجاب المحقق للفتوى انه ان كان العرف مستمر ان الام تدفع ذلك
الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل نقبة الورثة انه عارية والقول قول البنت في ذلك لان الظاهر
شاهد لها والتمس هذه المسطورة الى العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علمانا والله اعلم
سئل في رجل ماتت زوجة عن اسباب لها متصرفية فيها ودعى اطفال بعضها انها لها
كانت دفعة عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج يمينه وعلى الام يمينه
ام على العكس اجاب القول قول الزوج يمينه على نفى العلم والبينة على الام والله اعلم سئل
في امرأة ماتت بنتها فبقت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعية انها كانت تارة
عندها وباعت شيئا من تركتها بغيبة ودفعت معها من المصاغ والامعة فما الحكم
اجاب القول قول الزوج في انها تركه مطلقا وفي انها ملكة فيما يتصل بالامعة
مؤثرة الصلاحية وبما هو خاص بالنساء وفي انه تركه يمينه ولا ينفذ بيعه في حصته
لغير ضرورة ونضمن حصته الزوج وما دونه معها انها ان تلفت به ولا يثبت عليها بطله
لحقه كما هو صريح كلام العلماء في النساء والله اعلم سئل في امرأة ماتت في بيت زوجها

مطلوب
لا يقضي بالخط
والحتم ولا يعمل
عليه كما صرح به
اصل المال
مطلب
لا يعمل بمكتوب
الوقف الذي
عليه خطوط
القضا للماصين
مطلب
له مائة كرم
اختلف مع صاحب
في مقدار ما
يقدر لباب
الاسهل للكرم
كما اذا كان في
الدار
مطلب
مهرت ابنتها
صها بتم مائة
وادعى ورثتها
العارية والمدة
على العرف
مطلب
ادعت ابنتها
بمواها ملك
تركة استأجره
عارية والقول
للزوج
مطلب
باعت من تركه
استأجر شيئا
ودفعت شيئا
واخذت شيئا
لا يثبت عليها
بطله

الذي به آسأ بها فحجت أمها وضرة أمها على البيت ونقلتا جميع ما فيه وسلمناه لاختها لانيها
 وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى من آسأها المذكورة فادعى الاخ انها كانت عارية بين
 فما الحكم اجاب القول قول الزوج مع يمينه انه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على
 الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفق العلم بانه لا يعلم ان يملكها
 والبننة على المدعى والله اعلم **سئل** فيما لو كان في البلدة قاضيا فوقع الخصومة بين المتنازعين
 فالمدعى يريد ان يخاصمه الى قاضي منهما والمدعى عليه يريد الاخر قلن يكون الخيار اجاب الخيار
 للمدعى عليه عند صدر وعليه النفقة في البحر وهو باطلا فانه شامل لما اذا اراد المدعى قاضي محله للبد
 عليه واراد المدعى عليه قاضي محله للمدعى وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعة وكثر الحكماء في
 القاهرة فاراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلهما فان الخيار للمدعى
 عليه وهذا هو الظاهر وبه افتت مراراً اه كلام البحر **قوالك** وقد افتت به اربعة مراراً كثيرة
سئل فيما اذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم لم يحسنه من الاجرة
 واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر قول الناظر او اذا كان القول قول
 الناظر هل يكون مع اليمين ام بغير يمين اجاب لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه
 يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر يدين لانه خصم في حق سماع البننة لا في حق
 اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان المستأجر مدعيًا لا يعمل بحج ردعواه ما لم ينور
 بالبننة كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في مستأجر حمام ارض حجة مشتملة على الاذن بالبناء
 وشوكة وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشراؤه شرعاً هل يعمل به ام لا اجاب
 بحج ردعواه بالبيان لا يدفع المطلوب من انسا لا ذاتي البرهان يدفع للبد قد نور ردعواه بالبرهان
 وحج ردعواه بالبيان لا يدفع المطلوب من انسا لا ذاتي البرهان يدفع للبد قد نور ردعواه بالبرهان
 وقدالة التملك خالدين كثر امانيه من الاحسن والله اعلم **سئل** في رجل دفع زوجته قيمتها
 وازاراً ومنشغتين ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بشئ وقالت بل اعطيتني
 هبة هل القول قولها او قوله اجاب القول قولها لا قوله لانه يدعى انهما عليها وهي تكرر والله
سئل في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثداعى المدفوع له انها هبة والدافع انها قرض هل القول
 قول الدافع ام قول المدفوع له اجاب القول للمالك في ذلك يمينه والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل باع آخر ثوباً بشئ معلوم وسلم له شرط البينة ثمة فانكر شراؤه وادعى انه وهبه له وانكر هبة
 وطلب رده عليه بعينه او دفع ثمة فامتنع عن رده عليه ثمرات عنده هل القول قول البايع انه
 ما وهبه له او قول مدعي الهبة بيمينه الجلب بمنعه الثوب عن مالكه يصح قيمته ان لم يثبت بثمة
 بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بعينه له ثمة الثمن الذي قامت عليه البينة ولم يدعى الهبة على مدعي البينة
 لانكاره امره الواقف به لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فبينة البايع مقد

مطلب
 اراد المدعى عليه
 قاضياً واراد
 المدعى غيره

مطلب
 ليقع المستأجر
 في مقام الوقف
 بالاذن والقول
 في المقدار الذي
 صرفه للناظر
 بلا يمين

مطلب
 في مستأجر
 ارض حجة
 مشتملة على
 الاذن بالبناء

مطلب
 اختلاف الزوج
 في شئ فقال
 اعطيتك ملك
 بشئ وقالت
 هو هبة

مطلب
 دفع لآخر ثوباً
 فقال الدافع
 دعي قرضي
 وقال الآخر
 هبة

لأن البيع أقوى لكونه امرع بعد ادان من المنة لها لا يصح إلا بالنقص والبيع يصح ولو بالملك
سنة في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعي بعضهم لبعض في دفعها إلى يسارها ويثبت
الآخر اسمع من ثام لا اجاب ان ما وعاو شهد واما الشهادة ما طله للمنة صريح من الرضا
والله بها اذا ما معا كان ذلك معنى لمعا وصة فتعاضل التهمة فترد والله علم سبيلنا
امر ذكره حرمه من هو في حرمه المعنى في اعلم فاستأه وحقيقة في حج من عده في انتم انه لم يال سنة
وكسرة في حال سنة واحد منه كد امسعا استاء وقات اما رة لمية ما ن سره بذلك استقاموا ولا
في مد على ما سوتاه على اسمع لقاضي والحال قد عده دعواه ويقبل شهاده من هو متقيد عده
واكله وشتره من طعامه ورفقة والحالة معروفة حت العدا للاراء لكم فسيح الحيا احاسد
سب لسم الاساد ان السعد العاد رحمة الله تعاو مثل ذلك فتوبنا به يحرم على القاضي سماع مثل
عده الذي عوى معذراته من هذه الليلة معهود فها بين العقر واختلاف قاسم بيا بين الناس
ومن لعظه رحمة الله تعاو انها لا لالحكام ان لا يرضعوا الى امثال هذه الدعاوى بل يعرضوا للمدعي
ويحرمه من العرض لمل ذلك العزم المحدث ومثله افنى تبعا للرحوم قولنا الشيخ محمد بن عبد الله
البراسي في مثل سور الانصار لا تشار ذلك في عالت القري والامضنا ويؤيد ذلك ربيع ذكرش
في ما لا توثق متعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعى عليه ويريد على ذلك فتحا وتعدا شهاد من
بغشاء سعتي بعداه معدي فادخول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا الله وانا اليه راجعون
ما ساعاه كان وما لم يشا لا يكون مسئلة امرأة وقف انوقا اما كني على اولاده التي هي من
حلمهم ومات الوافع بعد الحكم بصحة الوقف ولزمه فادعت بعد مدة تريد على خمس عشرة
ان نفس الموقوف ملكا لها وان وقعة لم يصار في محلا وهي تشاهد التصرف في الاماكن
المذكورة على ما شرط الوفا الوقف وققص ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضي
هذه المدة ام لا احاسد لا تسمع لامور بها علمها بوقفها بالاماكن التي يدعيها وتساولها
ما يخصها من الوقف بشرط الوقف وتركها المارسة في ذلك ولمع حصو السلطان نصر الله تعاو
عن سماع ما يصحى لك خمس عشرة سنة فان معده للقصبا عن سماعها لمحقهم بالرعية في معهم
القصبا في الحادثة المتصرفة هذه المدة فتمتع بترسا والله تعاو مسئلة في ورثة اقسمو اهل
ترادى احد هم الكروان والد له ملكة لى حال صحة وسأله هل تسمع دعواه وتقبل منه ولا تسمع
ذلك انقسام العلة احاسد نعم تسمع دعواه وتقبل منه ولا تسمع من ذلك انما العلة لتكوار
ان يكون العلة مشتركة بينهم والكرم لاحد هم وقد صرح بذلك في الكرامة والحلا ولسا رقا
ويصح المساوى بقتل من القاضي الامام وغير قاسم كس الده فالة الحلا في ادعى تحرا وقال المدعى
ساومى بترته او استرمنى لا يكون دفعا لحوار ان يكون الشجر له والثمر لغيره او والله تعاو
في محسب عروية يدعى الذي قاطعه على احبسا بها مال معلوم عليه بعد ان تم حو القار وولده

مطلب
ورثة عليها
سلطان
مهد بعت
مادع من
مفسد
في سات امر
كرد حرمه من
ما في حرمه
لمعى

مصلحت
في امه وولها
ما كرم ادب
ان بعضا
انها لا تسمع

مطلب
في ورثة اعتبار
عليه كرم ادب
اسام
ملك له الورث

دفع
بلى الذي

تُرغَّب حَوْلًا فَادْعَى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَا عَيْتَهُ وَهُوَ يَنْكَرُ وَيَقُولُ مَا لَكَ عَلَى شَيْءٍ هَلْ تَسْمَعُ
دَعْوَاهُ عَلَيْهِ لَا وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحْتَسِبِ الْمُقَاطِعُ وَلَا يَلْزَمُهُ بَيْنُ اجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ
الْمَدْعَى الْمَذْكُورَ بِمَا دَعِيهِ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ مَكْسُورٍ لِأَنَّ الْمُقَاطِعَةَ عَلَى الْاِحْتِسَانِ لَا تَجُوزُ بِاجْمَاعِ الْاُئِمَّةِ
وَالْاَصْحَابِ قَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ فِي السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْفَاظِ تَكُونُ اِسْلَامًا اَوْ كُفْرًا اَوْ خَطَايَا بَعْدَ
اِنْ قَدَرْتُمْ فَرَعًا تَعْتَمِدُ مِنْ سَمَاعِ الْاِبْدَانِ وَعَلَى هَذَا اِذَا اخَذَ احَدُ الْمَكْسِبِ وَالضَّرَائِبِ مُقَاطِعَةً
نَقَالُوا مَبَارَكًا بِادِّ وَوَقَعَتْ بِسَرَايِ الْجَدِيدَةِ وَاقْعَةٌ وَهِيَ اِنْ وَاحِدًا قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ اِحْتِسَانًا
اَعْنَى الْاَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَضَرَبُوا عَلَى بَابِهِ طَبُولَاتٍ وَبُوقَاتٍ وَنَادَوْا مَبَارَكًا بِادِّ بِمُقَاطِعَةِ
الْاِحْتِسَابِ وَكَانَ اِمَامُ الْجَامِعِ فَاتْمَعْنَاعُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ حَتَّى عَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْاِسْلَامَ اخَذَا
مِنْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ اِهْ وَوَقَدَا نَعْقِدَ الْاِجْمَاعَ عَلَى جَرْمَةِ ذَلِكَ فَكَيْفَ تَسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ وَالْاِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ
عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَلَوْ اَدْعَى عَلَيْهِ مَنْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَالُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحْتَسِبِ
لَا يَنْكَرُ وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَالُ الْمَدْعَى وَامَّا الْمُقَاطِعُ الْمَذْكُورُ فَلَا تَصَحُّ دَعْوَاهُ بِاجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَاللَّهُ اعْلَمُ
سُئِلَ فِي رَجُلٍ اَدْعَى عَلَى آخِرَانِهِ تَعْدَى عَلَى فَرَسِهِ وَرَبَكُمَا فِي الْمَرْغَى وَهَلَكَ فَاجَابَ اَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى عَلَيْهِمَا
وَلَمْ يَرْكَبْهُمَا وَلَمْ يَأْرَاهُمَا فِي الْمَرْغَى وَارَادَ اَنْ يَرْكَبَهُمَا لِحَاجَةٍ عَرَضَتْ لَهُ فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِمَا صَدَقَ اَكْرَمُ كُوبِهِ فَهَلْ جَوَابُهُ
هَذَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ اَمْ لَا اَجَابَ هَذَا الْجَوَابُ لَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ اِذَا الرُّوْفِيَّةُ وَالْاِرَادَةُ فِي هَذَا
الْبَيْتِ لَا يُعْتَبَرَانِ وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ ثَبَتَ عَلَيْهِ اِعْتَرَاْفٌ بِأَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى فَرَسٍ فَلَا تَصَحُّ دَعْوَاهُ
بِغَيْرِ اَذْنِهِ وَالزَّيْدُ الْقَاضِي ضَمَانَ قِيَمَتِهَا هَلْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَمَرِ فِي مَقْدَارِ قِيَمَتِهَا قَلِيلًا كَانَ اَوْ كَثِيرًا اَوْ
الْمَقَرَّةُ الْبَيْتَةُ عَلَى دَعْوَاهُ الزِّيَادَةُ اَمْ لَا اَجَابَ الْقَوْلُ فِي مَقْدَارِ الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْمُتَعَدِّ بِمَنْتِهِ وَعَلَى
الْمَقَرَّةِ الْبَيْتَةُ عَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي يَدْعِي بِهَا وَهَذَا بِاجْمَاعٍ عَلَى مَا شَاءَ وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَعَدَّى فِي اَرْضٍ
يَرْعَى شَخْصًا اِنْهَا مِلْكُهُ وَهُوَ سَاكِنٌ فَهَلْ اِذَا ثَبَتَ اِنْهَا مِلْكُهُ يَكُونُ اِلْبَاءُ لِلْبَانِي اَمْ سَكُونُهُ يَكُونُ
اِذَا وَكَانَ يَكُونُ اِلْبَاءُ لِلْمَالِكِ اَجَابَ لَا يَنْبَغِي لِسَاكِنٍ قَوْلُ الْاُخْرَى فِي مَسَائِلٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا
فَالْبَاءُ لِلْبَانِي وَالْمَالِكِ الرِّفْعُ اِلَّا اِنْ يَصْنَعُ بِالْاَرْضِ فَلَهُ عِلْمُهُ بِقِيَمَتِهِ مَعْلُومًا وَبِالْحَالِ هَذَا وَاللَّهُ اعْلَمُ
سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ سَافَرَتْ عَنْهَا وَجْهًا فَرَأَتْ مِنْ نَفَقَتِهَا فِي عَامٍ سَنَةً فَخَافَتْ الْهَلَاقَ فَانْقَلَتْ عِنْدَ اَهْلِهَا
وَتَرَكَتْ بَنَاتًا صَغِيرَةً فَطَلَبَ لَهَا مِنْ عَمَدِ اَهْلِهَا فَمَاتَتْ فَادْعَى عَلَى اَهْلِهَا اَنْ يَكْفُرَ قَتْلَ بَيْنِ رُوحِيهَا
وَمَاتَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَعَلِمَ كَيْدُهَا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ اَمْ لَا اَجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلِذَا
هَذَا وَاللَّهُ اعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ اَدْعَى عَلَى نَفْسِهِ بِمَالٍ مَا شَهِدَ بِذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ الْاِقْرَارِ اَدْعَى اَنْ بَعْضُ هَذَا
الْمَالِ قَرْضٌ وَبَعْضُهُ رِبَا عَلَيْهِ هَلْ اِذَا اَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ تَقْبَلُ اَمْ لَا وَادَّالِمُ نَعْمَ الْبَيِّنَةُ هَلْ يَحْلِفُ الْقَمَرُ
لَهُ اَمْ لَا اَجَابَ نَعْمَ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَتَسْمَعُ بَيِّنَتُهُ وَلَا يَمْنَعُهُ الْاِقْرَارُ لِسَابِقٍ كَمَا فِي اَلْاَشْيَاءِ نَقْلًا عَنْ
الْقَنِيَّةِ حَتَّى قَالَ وَقَدْ اُقْبِلَتْ اَخْرَاسُ الْاُمِّ بَانَ الشُّهُورَ اِذَا شَهِدَ وَابَانَ الْبَعْضُ لِحَقِيقَةِ لَوْلِيَا هُوَ
فَعَلَّ مَوَاطِئَ وَحِيلَةً تَقْبَلُ اِهْ وَحَيْثُ قَدَّمَ دَعَى اِلَى الْبَيْتَةِ فَعَلِيَ الطَّالِبُ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ اَدْعَى عَلَيْهِ

مطلوب
ادعى على آخرانه
تعدى على فرسه
وركبهما

مطلوب
ثبت عليه باعتدال
انه تعدى على فرسه
فلان الخ

مطلوب
بني في ارض غير
وهو ساكن الخ

مطلوب
سافرت عنها زوجها
فانقلبت عند
اهلها الخ

مطلوب
اقر على نفسه
ثم بعد ادعى
ان بعضه
وبعضه بالمال

مطلب
شأن خارج
وغيره

مطلب
وغيره
مستوفى
وايه لا وارث
امير

مطلب
دعوى
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

مطلب
مطلوب
مطلوب

لواقر به لرمه فاذا انكر بخله والله اعلم
 فهل اذا اذنا ونازع ذي قبله ام سبق بيننا وبينه الخارج المتأخره الخارج اجاب
 بالاسبق تاريخا والحال عندنا والله اعلم
 بمكان كذا يتارخ كذا والله وان لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بيننا لذي خضم
 سطره الشري فادعى الابن الذي قاضى امر على من بين من التركة ذلك فانكر نسبة فاقام هذا
 شهد ان قاضي بلد كذا الشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فقبل هذا
 ذلك ويجعل وارثا لم لا اجاب نعم بقل ذلك ويجعل وارثا فجميع الفصولين وغيره ولو ادعى
 انه وارث فلان كنت وشهد ان قاضي بلد كذا الشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان
 لا وارث له غيره ويجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد ان قاضيا من القضاة الشهدنا لغيره
 لهذا على هذا بالالف وبحث من الحقوق اوقا لا نشهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه براءه
 ان قاضي كونه فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسبة لا خلاف في قبول مثل هذا
 سئل في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها البخل وهو مقر به وقرعه ظاهرا وطبقة فامتنع لذلك
 هل للقاضي ان يسأل من غير ان من عسرة عاجلا وعلى سبيل الم لا اجاب نعم للقاضي ذلك
 والحال هذه كما نقله المطر موسى فافنع الوسائل واقام سئل في رجل باع بقره لانيسان
 فاذا عاها آخر فاقام المشتري بينه على الذي انبأها بالانواع هل يقبل بينه ام لا اجاب نعم يقبل
 بينه المشتري على ان باع المدعي لبايعه والله اعلم سئل في محلة قسمت بين ورتة فادعى رجل
 على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينها واقام بينه والاخر غائب هل يستند الحكم فيما يد
 الغائب ام لا اجاب لا يستند فيما يد الغائب وانما يستند على الحاضر فيما يد كافي جامع
 الفصولين في الرابع والله اعلم سئل في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبل
 الذي شرط بجملة لما اهل تسمع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضي لها به ام لا
 حيث سلك نفسها اجاب حيث سلك نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط بجملة على المشتري
 والله اعلم سئل في رجل ادعى على آخر ثبارة وانها في يد المدعي عليه غضب فادعى الايداع هل تدفع
 دعوى المدعي ام لا اجاب لا تدفع الدعوى هذه الصورة وان اقام ذوا ليد بينه على الايداع
 في القسمة كافي جامع الفصولين والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر ثيابا فربس وتسلمها
 فادعت امرأة ان لها ثيابا فيها وصدة فادعى على الثالثين شراء من البائع المذكور هل تسمع دعوا
 على المشتري المذكور بغيبه البائع ام لا تسمع دعوا على البائع ولا يكون للمشتري خصما اجاب
 لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقة على الشراء المذكور وكذبة واقام برهانها على ذلك
 اد المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر الذي عن الغائب كما صرح به في جامع
 الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض اهل الحق من البعض في الدعوى والمصروف وغيره والله

سُئِلَ عَنْ حَصَائِينَ اثْنَيْنِ لِحَدِّهِمَا الرِّبْعَ وَالْآخِرَ الْبَاقِي بَاعَ صَاحِبُ الْبَاقِي جَمِيعَهُ لِرَجُلٍ بَعِيرٍ
 إِذْنُ الْآخِرِ وَبَاتَ عَنْهُ وَلَمْ يَخْزِ صَاحِبُ الرِّبْعِ بَعْدَهُ وَارَادَتْصْنِ الشَّرِيكَ الْبَاقِيَ وَيَقُولُ قِيَمَتُهُ
 كَذَا وَابْنُ بَيْتٍ يَكُونُ كَذَا يَنْقُصُ فِي الْقَوْلِ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ مَنْ مِنْهُمَا أَجَابَ الْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْبَائِعِ
 بِمِثْلِهِ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْآخِرِ وَالْعَالِمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَلَقَّى بَيْتًا عَنِ وَالِدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا كَانَ وَالِدُهُ مِنْ
 غَيْرِ مَنَازِعٍ وَلَا مَدَافِعٍ مَتَى تَوَفَّى عَنْ خَمْسِينَ سَنَةً وَالْآنَ يَرْتَضِي جَمَاعَةٌ يَدْعُونَ أَنَّ الْبَيْتَ لِحَدِّهِمَا
 الْأَعْلَى لَمْ يَسْمَعْ دَعْوَاهُمْ مَعَ أَطْلَاعِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَأُطْلِعَ آبَاؤُهُمْ وَعَدِمَ مَانِعٌ يَمْنَعُهُمْ مِنْ
 الدَّعْوَى أَجَابَ لَا تَسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى فَقَدْ قَالَ فِي تَقَاوِي التَّوَلُّوْا الْحَيَّ رَجُلٌ تَصَرَّفَ زَمَانًا فِي أَرْضٍ وَرَجُلٌ
 آخَرُ رَأَى الْأَرْضَ وَالتَّصَرُّفَ وَلَمْ يَدَّعِ وَبَاتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَسْمَعْ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَاهُ وَلَهُ قُدْرَةٌ عَلَى التَّصَرُّفِ
 لِأَنَّ الْحَالَ شَاهِدٌ لَهُ هَذَا مَعَ مَا فِي سَمَاعِهِمَا مِنْ فَتْحِ بَابِ الْكَزْبِ وَالْبَلْبَاسِ وَالْعَالِمُ سُئِلَ فِي وَاضِعٍ
 يَدَّعِي وَكَادَةَ الذَّادِ الْبَيْنَتَانِ فِيهِمَا فِي مَلِكٍ بَائِعٍ بَانْتَعَةٍ فَلَمْ يَنْدِفِعِ الْخَارِجُ الَّذِي يَدَّعِي لِلْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ
 إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ عَلَى مَدْعَاةٍ أَجَابَ لَا يَنْدِي الْيَدُ مَقْدَمَةً لِأَنَّهُ خَصِمٌ عَنْ تَلَقِّي الْمَلِكِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَعَى عَلَى آخِرَاتِهِ غَضَبٌ مِنْهُ جَمَلٌ قِيَمَتُهُ كَذَا فَأَنكَرَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَخَلَفَ هَلْ تَسْمَعُ بَيْنَةً
 بَعْدَ الْخِلَافِ لَا وَهَلْ يَقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْجَمَلُ فِي يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَصَحُّ
 الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّعَى فِي يَدِهِ حَيْثُ ارَادَتْصْنِ بَعْضُهَا لَا يَمْنَعُ بَيْنَةً قَبُولَ الْبَيْنَةِ وَالْحَالَ
 قَدْ وَهَبَ اللَّهُ الْعَالِمُ سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي جَمَلٍ كُلُّ يَدٍ لِلْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ وَتَارِيحُهُمَا
 سَوَاءٌ فِي مَنَاهَا الْمَقْدَمُ بَيْنَةً أَجَابَ بَيْنَةُ الْخَارِجِ مَقْدَمَةٌ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ دَعْوَى الْمَلِكِ
 لَسَبَبِ الشَّرَاءِ وَاحِدُهُمَا ذُو يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ فَلَا خَارِجَ مَقْدَمٌ وَالْحَالَ هَذَا وَالْعَالِمُ سُئِلَ
 فِي رَجُلٍ غَضِبَ ثَوْرًا مَدْعَاةً أَنَّهُ تَنَاجَى بِقَرْنِهِ وَذُو يَدٍ عَلَى أَنَّهُ تَنَاجَى بِقَرْنِهِ بَانْتَعَةٍ إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ
 عَلَى دَعْوَاهُ مِنَ الْقَبُولِ مِنَ الْبَيْنَتَيْنِ أَجَابَ الْقَبُولُ بَيْنَةً مَدْعَى التَّنَاجَى مِنْ بَقَرَةٍ بَانْتَعَةٍ الْكُفَّاءُ
 يَدُهُ عَلَيْهِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْخُرُوجِ جَامِعَ الْفَضُولِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَالْعَالِمُ سُئِلَ فِي ذِي وَخَارِجٍ تَنَازَعَا
 فِي بَقَرَةٍ ذُو يَدٍ يَدْعِي شَرَاءَ الْخَارِجِ يَدْعِي مَلِكًا مَطْلُوقًا وَبَرَهَنَ عَلَيْهَا وَتَكْرَرَتْ بَيِّنَاتُهَا فَهَلْ
 تَسْمَعُ دَعْوَى ذِي الْيَدِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَلِكٍ مَطْلُوقٍ أَوْ يَسَبَبُ غَيْرَ الشَّرَاءِ أَجَابَ لَا تَسْمَعُ بِالْإِشْرَافِ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ صَنَعَ لَهُ جَمَلٌ مَقْصُودٌ بِهِ وَبَسَمَ وَغَابَ عَنْهُ أَيَّامًا وَبَاتَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ أَنَّهُ كَلَّمَ
 الْغُلَامَ فِي قَضَى إِلَيْهِ فَلَمَّا رَأَاهُ اسْتَبَنَ بَيْنَكَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هُوَ جَمَلِي فِي غَيْرِ جَمَلٍ الْفَرَاغُ وَتَرْتَبِنَةُ هَلْ
 أَنَّهُ جَمَلٌ هَلْ إِذَا دَعَاهُ وَأَقَامَ عَلَيْهِ عَدْلَيْنِ شَهِدَا لَهُ بِتَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَقْبَلُ بَيْنَةً أَمْ لَا أَجَابَ فِي
 الْمُسْتَعْلَةِ لِأَصْحَابِ كَلَامٍ حَاصِلُهُ اخْتِلَافُ صُطْرَابٍ وَبِسَبَبِ التَّفْصِيلِ فِي قَالِ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا
 دَعْوَى وَنَزَاعٍ وَأَقْرَأَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ أَدْعَاهُ لِنَفْسِهِ يَقْبَلُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الدَّعْوَى وَالنَزَاعِ لَا يَقْبَلُ وَبِذَلِكَ
 وَفِي جَامِعِ الْفَضُولِ لَيْسَ يَقْبَلُهُ وَيُلَوِّحُ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ وَاقِعٌ فِيهِمَا لَوْ أَقْرَأَ الدَّعَى قَبْلَ النَزَاعِ وَأَمَّا
 لَوْ رَأَاهُ مَعَ وجودِ النَزَاعِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ ذِي الْيَدِ شَمَّ قَالَ هَذَا مَأْوَرَدٌ عَلَى

مطلب
في حصانين
اثنتين لا مدعى
الرربع والآخ
باقية فباع لك
مطلب
تلقى بيتا عن أبيه
وتصرف فيه
مدعى ثم ادعى

مطلب
رأى غيره منه
في أرض زمانا
ولم يدع لا تسمع
دعوى وله
مطلب بعد

ادعى ولادة كذا
في ملك بائع
بانتعته
مطلب
تسمع الدعوى على
الغاصب وإن لم يكن
المدعى في يد

مطلب
ادعى على من الخراج
وذى اليد الملك
المطلوق

مطلب
ادعى الغاصب
أنه تناجى بقربة
وذو اليد أنه تناجى
بقربة بانه

مطلب
ادعى ذو اليد شراء
والخارج الملك
المطلوق وقضى له

مطلب
صنع له جمل
مقصود

الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والمجودة لهم المصروف
 وسهل الصعاب اذ والله اعلم سئل في امرأة كانت تساول قدرا مغلويا من وقف جدها
 مرة سنين سئلت من اين التلق فقالت من جدي فترسلت تائبا عن ذلك فقالت لقيته
 عن ابن الوافق واقامت على ذلك بيته هل تقبل بيته ولا يعقد هذا تافها امام
 نعم تقبل بيته ولا يعقد هذا تافها من النوازبة من التناقض يعني فيما يجري فيه الخلاف
 واعلم سئل في رجل اشترى عن كرم من متواضع بن علي الكرمي ثمن مغلويا فادعى شخص
 بعد مضي سنة على شترى العقبان الكرمي كرمه كان اشتراه من بائع العقب وان العقب لم يكن
 ويطلبه بئس العقب واظهر حجة شاهدة له بان اشتراه منه هل يستمع دعواه المذكورة على
 شترى العقب ام لا اجاب لا ليس دعوى شتمية والحالة هذه اذ طلبه الثمن اجازة ضمننا و
 كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر للبيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يستمع البائع
 فاد التبعه فلا يعلم اما ان يعترف له بالملكية فيجعليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فكون
 البعيا على المدعي البعس على المدعي عليه اما برهان الاول فقد صرح في جامع الفصولين والكرامة
 المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي واما برهان الثاني فلما فيه وفي
 اكثر من المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث فلما في اكثر المتن
 والشروع من ان المطالبة بالثمن مباشر للعقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو اراد
 المالك احده من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبض ثمنه وهذا
 كله ظاهر لمن له اذ في الماي بالمذهب هذا ولو لم يطلب الثمن وطلب قبض ثمنه العقب ابتداء فلا
 من تعيين ورن العقب للذي به وبيان نوع العقب لكونه مثليا او بيان ذلك في المثلي شرط
 لصحة الدعوى قال في جواهر العتاي رجل ادعى على اخيه ان يفتصب من كرمه وقر من الاعناب
 وقطع من اشجاره كذا وقر امير الخطب قيمة كذا فاستهلكه فانه لا تصح عنه الدعوى بهذا
 القدر ولا بد من بيان نوع العقب والمطلب فان قيل ان كان في العقب بيته طعنا لانه مثلي
 فلما اذ يشترط في الخطب للشهاتك وهو مضمون بالقيمة وقدر بين القيمة قلنا لان القيمة فيها
 بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز او الفرساد او غير ذلك وانه رطب او ابيض ولم يميز
 مقداره فلا يعرف انه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اذ فقوله ولم يميز عذارة
 لان الفرق يختلف واذا اشترط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليستصوّر الحكم بما يحتمل
 به للمدعي والله اعلم سئل فيمن اتهم بضرب آخر فجمع اليه فاشهد انه لا يستحق قبلة حقا وارا
 عاما ومكة ومات هل تستمع دعواه او ليا له وتقبل بيته بانه كان ضربه قبل ذلك اذ
 ومات به ام لا اجاب لا تستمع دعواه او ليا له والحال هذا كما هو ظاهر البيان البصية
 طرف الغلة من انا مله في هذه النعمان والله اعلم سئل في ثلاثة اشقاء عائلتهم واحد
 وك

مطلب
 كانت تساول
 قدرا مغلويا
 من العراخ
 فقالت لقيته

مطلب
 اشترى عن
 كرم من
 البند الذي
 تنص على شترى
 العقب الكرمي
 كرمه وطلبه

مطلب
 ادعى على اخيه
 عصب من كرمه
 وقر من العقب
 او الخطب

مطلب
 فيمن اتهم بضرب آخر
 فاشهد انه لا يستحق قبلة حقا وارا
 عاما ومكة ومات هل تستمع دعواه او ليا له
 ومات به ام لا

وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوض لاختيه بيقا وشرأ وجميع التصرف فقامت احدهم
 عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على امرهم فاجتمع لهم اموال ثلثا مختلفوا فادعى عنهم ان البنت
 الفلاني والبدوي الفلانيين له خاصة دونهم وبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره
 وصدة اخوة واولاد اخيه سوا واحد ادعى حصته فيها فانكر وطفا المحاكم لكونه ذا يد ظاهر في
 ومنع ابن الاخ والآن يريد اقامته برهان شرعي بيته عادلة تشهد انهم كانوا طائفة واحدة وهم
 بينهم وكل مفوض لاختيه بيقا وشرأ وسائر التصرفات كما شرح اعلاه وانهم مضوا على امرهم بعد
 موت الاخ كما كانوا هل تقبل بينهم وبنت حقة في العقار المذكور وان كتب في جميع الصكوك واشترى
 لنفسه دون غيره ام لا اجاب اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة واقام بيته بانها من الشركة
 تقبل وبجزم له بحصته وان كتب في صكك التابع انه اشترى لنفسه اذا تقرر ان احد المفاوضين
 لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسوم وقد تقرر ايضا انه لا يشترط في شركة المفاوضين
 التخصيص عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البيعة والله
 سئل في خمسة انفاز ظهروا على بيت رجل واخذوا له اموالا وثوابا ثم انه وصدا اثنين من
 الخمسة الاخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما اخذوه له من الاموال والاثواب وقبض ذلك
 كله منها اجاب ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلهما الدعوى عليها بها جميعا
 ومطالبة ما بردها عليه وان لم تكن بايديها واراد المالك اخذها بيعها فلا تسع الدعوى بشي
 منها الا على من هو بينه وان اراد التخصيص وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بصور الكل
 بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبيعة فالضما عليهم فحاشية وان ثبت باقرار الخمسة كذلك
 وان ثبت باقرار الاثنين بان لا اغتصبنا واخذنا كذا وكذا وكما خمسة قضى عليها اما برهانها
 الاول فلما صرح حوايه قاطنة ان دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد ودعوى الضما تصح على غير
 ذي اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا فعل معه بما ذكر واما برهان الثاني فلما صرح حوايه ايضا في الاضر
 والفرع من ان اشترك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فبعضها الى كل
 واحد منهم كلاكه انه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحدا وفيما تجزى يوجب التوزيع
 وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصدد ونحوه والامتناع هنا باجماع ايدهم وهو
 متصور حتى لو قدرنا انهم حين ظهوروا اخذ كل واحد شيئا بانفراده فالضما لذلك الشيء على
 اخذ خاصة حيث لم تتعاقب ايدهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالملك محيز فبعض من شأه
 وترجع المسئلة الى الفاصب وفاضب الفاصب ولا بأس بذكر شي من الفرع شاهد على
 ما ذكره فنقول في جامع الفصولين في الفصل الثالث رانما الفتاوى يرشد الذين غصبوا
 فروعهم عليه آخراته فانه ففرض له ثلثان المصنوع منه برهن على غاصبه ان العن ملك لا يقبل شيئا
 اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبته متى تسع

مطلب
 في خمسة اخذوا
 من بيت رجل اموالا
 ففقر بها اثنين
 منهم تسع دعوى
 عليها ان كان

مطلب
 دعوى الملك
 لا تصح الا
 على ذي اليد
 ودعوى الضما
 تصح على غير

مطلب
 برهن على غاصبه
 انه ملك لا يقبل

وحق ضمان الأثرى أن دعواه على الغاصب الأول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب
 ولو برهن الغصب منه على المعنى له أن هذا الحق يمكنه قبل الدخول فيه في كثير من كتب الذم
 وفي التبيين في الشركة العاسنة معللة لاستيائها في الباع المأخوذ بأيديهما لأنها استرأى في
 الكتب وفي كونه في أيديهما فكان في يد كل واحد منهما النصيب ظاهر فلا يصدق في إرا
 عليه الأجنبي فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو الذي يؤيد أنهم صرحوا قاطبة بأن الفتوى
 تصور غضب الشارع وهو مما يقطع التسبب وفي التارخانية من باب العصب نفاذ عن السرا
 رجل قال اغتصبتهما من فلان ألف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الألفاه ووجهه أنه إذا
 الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يد على الغصب وقدرة أفراد على غيره فحق أفراد
 على نفسه فتمت على الجميع بخلاف الوثيث ذلك بالبيتة لتعديها كما تقرر في حجة الإقرار وقاه
 وحجة البيت متعدي وقد تقرر وجوب الضمان بتسديد الظالمه المزيله لبيت المال الحقيقية
 والحكمة فالحقيقة مثل فعل الغاصب والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما إذا نشأ
 كروا يد الغصب قبل النعم كالحق وخرق في حله والكلام فيه يطول والله أعلم مسئلة في
 لا وارث له في الظاهر وعليه ديون لائس فهل دعواهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي
 يدعى عليه أم لا اجاب قد رفع مثل هذا السؤال لاسنادنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن اله
 سراج الدين الكانوق فاجاب بقوله المنصوب عليه أنه ليمكن الميت وارث فجاء مدع للدين على
 نصيب القاضي وصيا الدعواه قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بمخضيم إذ لو صلح له
 خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع عدم وجوده ظاهر والله أعلم مسئلة في رجل ادعى
 في يد خاله ارفاعا من أمه فادعى الخال الشراء منها وقبضها الثمن وأخضر شاهدين شهد أحده
 ما قرأ الأم ببيعها له وقبض منها منه وشهد الآخر له بالتراوة والتسليم وقبض الثمن وهو كذا هل
 هذه الشهادة يفعل بها تمام لا اجاب نعم تقبل شهادتهما قال في جامع الفصولين ادع
 وتهد أحدهما به والآخر أنه أقربه تقبل اهروا في النزاية والافضية شهدا على البيع با
 بيان الثمن أن شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر فلا تسكت في قبول
 هذه الشهادة المذكورة لا تقاوما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيان حاله من العلم علم
 في ابن كبر في زوجة وعياله له كتب مستقل حصل بسببه أموال وأموال مثل هي لوالده خاصة
 أم تقسم بين ورثته اجاب هي لابن تقسم بين ورثته على فرض انقض امتعالي حيث كان
 كتب مستقل بنفسه وإما قول علما ثنائيا وابن بكسبلى صنعة واحدة ولم يكن لها ثمة
 ثم اجتمع لها مال يكون كله للاب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارته
 بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لها وكون الابن في عياله فإذا عدم واحد
 منها لا يكون كتب الابن للاب وانظر الى تعاملها به المشكلة من قولهم لأن الابن إذا كافى

مطلب
 الفتوة
 على تصور
 غضب
 الشارع

مطلب
 في ميت لا وارث
 له وعليه ديون
 لائس

مطلب
 ادعى عتقا أو يند
 حاله ارفاعا من
 وادعى الخال
 الشراء منها

مطلب
 في ابن كبر له كتب
 مستقل يكون
 من نفع لورثة
 لا لآب

يكون مَعْنَاهُ فيما يصنع فدار الحكم بثبوت كونه مَعْنَاهُ فيه فاعلم ذلك والله اعلم **سُئِلَ**
 في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لاهن تركه فرباها الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة
 عائلته مع ابنه لقارب لها في السن وحصلوا جميعا بالكتب على الاول فمكث لهم مال واختلطوا
 فالكبير يدعي كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربحه بجهله واخوانه يدعيان
 ثلثيه بجهلهما وان ابنه لاحصة له منه كما كونه مَعْنَاهُ والدن في الحكم في ذلك **اجاب**
 ان ثبت كون ابنه واخويه عائلته عليه وامرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالأكل له
 والقول قوله فيما لديه بيمنه وليتق الله فالجزء امامه وبين يديه وان لم يكنوا بهذا الوصف
 بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان
 ابنه فقط هو المعين والاخرى الثلاثة بانفسهم مستقلون فيمنهم ثلاثة تابعين والحكم دائر
 مع علة باجماع اهل الدين الحاملين للحكمة **واقه اعلم** **سُئِلَ** في اخوين لاهن كلاهما في عيال
 الاب غرس احدهما شجرة ثمرية وهو في عياله ثمرات الاب هل هي للغرس ام تكون ميراثا بينهما
 عن الاب **اجاب** تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله اذ هي الاب ولو غرسها الابن
 المذكور قال علماء ذوا الابن والاب اللذين يكتبان جميع ما اكتسبنا للاب لان الابن يعد مَعْنَاهُ
 لاهية حيث كان في عياله الا ترى انه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وتجمع
 الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرايض الله تعالى نصفها للغارس ونصفها لاهية حيث
 لا وارث له غيرهما والله اعلم **سُئِلَ** في رجل ساكن بيت لاهية وفي جملة عياله يعينه بتعاضد
 اموره ولا يعرف له مال بخصه مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لاهية ولا يجري
 فيه ارث ام يجري فيه الارث **اجاب** حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واخواله
 فجميع ما تحصل بكتبه وجمعه بكتبه وجمعه بكتبه فهو ملك خاص لاهية لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال
 ولو اجتمع له بالكتب جملة اموال لانه في ذلك لاهية معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحال
 فهي لاهية نص عليه علماء ذواهم الله تعالى يجري فيه ارث عنه لانه ليس من ممتلكاته والحال
 والله اعلم **سُئِلَ** من غرة من الشيخ صالح بن صاحب التصوير عما نقل في البرازية في كتاب الكفا في
 التاميع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته او بعض اقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لاسمع واخبار
 القاصي في فتاواه انها تسلم في الزوجة لاني غيرها واخبارا ثمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الا
 فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضي بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم
 وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع القاصي
 ان الكلام يلزم في الغنية من كتاب الدعوى باب ما يسطر دعوى مدعي باع ارضاً وسلمها
 الى المشتري وتصرف فيها مائة زرعاً وبناء وجاره ساكت ثم الآن يدعي انها ملكة لانه لا تسلم
 ان كان حاضراً وقت البيع والتسليم وساكراً وقت تصرف المشتري قبل ان يلو يتصرف فيها المشتري

مطلب
 مات عن ابن
 كبير وابن
 صغيرين
 والكتب
 فاكسروا مالاً
 ثم اختلطوا

مطلب
 في اخوين كلاهما
 في عيال
 غرس احدهما

مطلب
 ساكن بيت لاهية
 ولا يعرف له مال
 مخصوص

مطلب
 حاصلة الباع
 بخصه
 او زوجته
 ادعى ملك الباع
 لانهم بخلاف
 الاجابة
 ما لم يتصرف
 المشتري

ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
 المتأخرون فيما دأبوا به وسلموا له اذ وجته حاضرة ساكنا حيث تسقط بهذا القدر دعوى الجار
 والمعرض على جناح حصرة مؤلانا وسيد باعدها واول الدماء والشاء في كل صباح ومساء
 ان المفهوم من العبارتين ان الاحصى غير الجار لا يصير كجار في سقوط دعواه بتصرف المتصرف
 في البيع وماما يخصه بهم الاحصى بالجار بعد امتثالهم الاجنبي من القريب والمطلوب من
 جارك ان ان وعد بقتل تخرج بان الاجنبي كجار في سقوط الدعوى بتصرف المتصرف وماما فقد
 ذلك وتشرون من اى كتاب نقل وفي اى محل ذكر حتى نطهر لانه وقع في ذلك اختلاف بين
 لاراءهم للحال الاجنبى اجاب قل في تخرج نور لا يصح المسعى بيع العقار في مسائل حتى
 آخر الكتاب ما عفا را اوجونا او فوا وابه وامرته خاصين بغيرهم ادعى الى ابنه ملكة لا تسقط
 دعواه الاحصى ولو جارا اذ تصرف المشتري فيه وزعا وبناء فاد تسمع دعواه او قوله
 اذ انصرف فيه المشتري الى استثناء من قوله بحال الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما الى الجار
 في الحكم وبما حتى تمنع الاستثناء الذي احمد الجلبى المتصرف هو في فتاواه في كتاب البيع وبينهم
 بينهما في الحكم من عبارة الاستثناء فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوجة قال الحكمش والعشرون
 رآه يسع عرضا او اذ انصرف في المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه او قوله رآه الضمير
 راجع لعبر القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون
 الحكمش والعشرون في غيرهما ولا يرب في مساواتهما في الحكم لاستيرارهما في العلة واما عتبات البراءة
 والقصة فلا دلالة فيهما على الفرق بينهما في الحكم اما عبارة النزازية فوجب قوله فيها بما اذا اذ
 فان تكون وقت البيع والتسليم ولو حار لا يكون رضى فساوى الاجنبي والجار في هذا الحكم وهو
 بحال تكون الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في زعا وبناء فثبت هذا الحكم للجار وهو
 الحكم عما عداه كما تغرب غاية ما فيه انه سلك في العبارة مسلما غير ملج فان حقه ان يقول بعد قوله
 ولو جارا الا اذا تصرف في المشتري زعا وبناء كما هي عبارة تنوير الاضمار واما عتبات القصة فمن
 الامر وصعها في الجار وهو لا يباي غير والد يشهد بتساويها ما ذكر الجاني والثوب بيع العقار والجار
 المتأخرون وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخولها في معنى الاجنبي فانه
 المراد به خلا الروضة والقريب كما هو ظاهر وقد ذكر افتاء الحنفية من علماء مصر بتساوي الجار مع
 الاجنبي في الحكم المذكور لاستيرارهما في العلة والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرفه
 وزعا وبناء على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قد مر
 بين الحار والاجنبي واشترط فيها تصرف المشتري زمانا بخلاف الروضة والقريب لما ان الحال اكشف
 الروضة والقريب من الجار والاحصى فاكتفى فيها بالتصوير والتسليم واشترط في الجار والاجنبي
 تصرف المشتري زمانا وزعا وبناء لئلا يترك عند الحكم ظهور التليس منها بعد هذه الحالة فيمنع دعواه

نظر المدعي عليه لترجح جانب الحق بخلافه اذ المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كما دار
 وادفع ما يقال ان الحال للجار اكشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجه والقريب قال الجواب
 الاجنبي ولو جازا لقصور حاله عن الزوجه والقريب في ذلك فالحق بالاجنبي وهذا هو القول
 الراسخ في المسئلة وهذا اقول ان سماع الدعوى في الكل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
 الحاق الزوجه بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله اعلم **سئل** في رجل ملك فتره عمارا
 وزوجه وابنتا فادعى وكل الزوجه على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من ابيه واقام بينه وبينه
 بوجهه وحكم له به ومنع من معارضة ثراقر القضي له البنت بحسبها فيه بالارث وصدة فهل
 اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزمه ويحكم عليه مواض له باقراره ام لا **الجواب** نعم يحكم عليه
 بذلك ويستمع مثل هذه الدعوى من البنت او من وثقها فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير
 المدعي يصح الا اذا كان المدعي احد الورثة فبرهن الوارث الاثران المدعي قال انا مطلق تسمع
 وفي البرازية او القضي له بعد القضاء انه حرام وامره بان يشتري له من القضي عليه بطل القضاء
 اصله برهن ان هذا العين له بالمشاء او الارث وقضي ثم قال لم يكن لي بطل القضاء اهو وقد علم
 ما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء
 على الآخر فدخل فرعا في منقول كبراري فاذا التي بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره
 ويتغذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن ابي وكذبت في دعوى الشراء او بامر له بالمشاء
 منه بعد قوله هو حرام او باستشرا منه بنفسه بعد كما يعلم بالاولى وقد اكر في جامع الفصولين
 من الفروع الدالة على ذلك والله اعلم **سئل** في ميراث نصيب في دار آخر فاختلف صاحب الدار
 مع صاحب الدار في كونه حادثا وقد يما ويريد حبس الدار رفعه فما الحكم **الجواب** لو كان
 يسئل منه الماء وقت الحضور والقول قول صاحب بيته انه ما هو متحد ولو لو كان سائلا وقتها فله
 البينة انه مسيله فريما او مسيل ابيه او مسيل باثقة اشتراه بذلك المسيل وان جعل حاله فلا يعرف
 قديمه ولا حديثه ان لم يحفظ جيرانه واقر انه واد هذا الوقت كيف كان يجعل فريما وينبغي والحق
 هذه كاصح به غالب علما والله اعلم **سئل** في رجل ادعى شقصا معلوما في محدود على جماعة دو
 ايدار ثا عن ابيه فاجابوه بانا اشتريناه من زيد بكذا او وقع التبايض بيننا وبينه وزيد اشتراه من
 وتعا ايضا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يندفع المدعي ام لا وهل اذا طلب احضار رصك شرائهم
 من زيد وصكك شراء زيد من ابيه يلزمهم ذلك ام لا وهل يكلفون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد
 من ابيه ام لا يكلفون لذلك ولا يكلفون شهودهم لذلك ايضا **الجواب** اذا ثبت شراء المدعي عليهم
 من زيد بعد شرائه من ابيه اندفع المدعي المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار رصك شرائهم من زيد
 ولا احضار رصك شراء زيد من ابي المدعي بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صككا بالمشاء
 وبيان الثمن انما يحتاج اليه لو احتجيم الى القضاء به المدعي ولا حاجة اليه هنا اذ المدعي عليهم يدعوا الشراء

مطلبة
 مات وترك
 عقارا وزوجه
 وبنتا فادعى
 وتسل الزوجه
 على الاس ارثا
 ثراقر البنت
 بحسبها ارثا

مطلبة
 في ميراث نصيب
 في دار آخر فاختلف
 صاحب الدار
 مع صاحب الدار

مطلبة
 في رجل ادعى
 شقصا معلوما
 في محدود
 فاجابوه بانا
 اشتريناه من
 زيد وكذا
 سألهم ان يبينوا
 الثمن الذي اشترى به زيد

من اشترى من ابيه لامن ابيه فلا يلزم المدعى عليه ولا يهودهم تسمية النسل الذي اشترى به زيد من
 ابيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعى على عمه بتركه جده فقال
 انك في عيال الى ومات قبله بتركه هل القول قوله ام لا اجاب **سئل** القول قوله بيمينه فيما هو
 بينه لان افصى تباينته على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غير يمين من غير ما واخيه فكذلك المالك
 والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في موالا قارب فالبيتة بينة من يدعي الاداء والبرائة
 والقول قول من ينكر والحاج هو المدعى وذلك هو المنكر لان الاول يدعي خلاء الظاهر والآخر
 يدعي الظاهر اذ اليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان
 المدعى في ايدهما تاسا ولو كان في يده ثالثا واقر بانه مال الاب الذي هو جبر المدعى فعلى ابن الاخ
 البينة لان الا لابن محقق والثابن الابن فيه شك والحاصل ان من ادعى خلاء الظاهر كبره خا
 او شك في ارضه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو
 الاصل الذي اتى عليه الدعوى وتثبت عليه البينة والايما والبقية لا يخفى عليه من كان القدر في كاتبة
 ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم **سئل** في الرضا بيت المال التي يقتضها المالك
 نظير عطاءه في الديوان هل ينصير المصباحي فيها خصما للمدعي رقبها ملكا ووقفا او لا ينصير
 لكون بين عليها البينة بملك اجاب لا ينصير خصما للمدعي ملكا او وقفا لعدم ملكه لكان
 السلطان ما جعل له فيها الا المراج الذي كان يحمل بيت المال فلا ملك له في رقبها ولذا لا يجوز
 وقفها ولا تصير فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان يخرج جماعته الى غيره
 فيد عليها ما يمانية فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دارة في كتب علمائنا وانظر الى كلام
 الشيخ شهاب الدين احمد بن النقيب والى كلام الشيخ قان في مخطوطه وخال الى كلام الشيخ زين بن عجم
 الموضوع في الاقطاعات صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في خمسة كتاب
 الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله اعلم **سئل** في منزل على وقف يدعي
 رجلا سباحي انه يقسم بعض اراض من ارضي الوقف بغير طريق شرعي ووقع امره الى حال الشيخ
 الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها بموجب شرط الوقف المخلد بسنة فند
 من جانبه نائبا للكشف على ذلك بوجه الامساحي المتصرف في الارض فذكر الاستباحي ان الكشف
 والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه الدفتر وارادة الامتناع من ذلك
 فلا تصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد ام لا اجاب **سئل** في الكشف والتحديد غير
 مطلقا اذا اخرج دامن دعوى رقبه الوقف لانهما مجرد اطلاق واما سماع الدعوى في ذلك في السماع
 الذي هو المقاطع الارض نظير عطاءه في الديوان لا يصح خصما لانه ليس ملك الارض بل انما هو
 المخرج الذي كان يحمل بيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصير فيها تصير جماعته عن ملك بيت
 ولا تورث عنه والسلطان يخرجها الى غيره فيد عليها ما يمانية فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة

مطلب
 ادعى على عمه
 بتركه جده
 فقال كان
 القول قوله
 في عيال
 الى ومات
 قبله الخ

مطلب
 الغنم له
 ارض من بيت
 المال لا يكون
 خصما للمدعي
 ملكها الخ

مطلب
 في منزل على وقف
 يدعي على سباحي
 انه يقسم
 ارض الوقف
 الخ

وهي دواة في كتب علمائها ومن اراد ان يقف على المسألة بصره فيقول فليقل رسالة الشيخ بها الى
ابن القيم ورسالة الشيخ قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين الموصوع في الاقطاعات ومن كان له
فقه لا يوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما
سئل في سبأه ادعى عليه مثله رهنا في يد انها جارية في تيماره ويريد ان يقيم البينة عليه
بذلك فهل تسمع هذه الدعوى لانسم في عين الارض اجاب لا تسمع لان الارض ليست ملكا
له حتى يدعيها له بالملك وواجب كذلك ليس له فيها ملك وانما هو ما مورثنا ولا يخرجنا مقاسم
او وظيفة الا ان يوكله السلطان الدعوى بها فيملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحقا
عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فخصما
بذلك المنازعة وبثله صرح صاحب البرق في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى و
بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فيندفع الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله
وكتب ايضا على مثله ما هو مقرر لا يكون خصما يدعى عليه او يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك
ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه وله وقد صرح علما واذابا ان وكيل بيت المال ليس خصم يدعى او يدعى
ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افنى بذلك استاذنا السراج الحانوتي وهي في فتاواه ولذا ذكر
ما هو شاهد لصحة ما افنى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الغرر في اوائل الفصل الثالث
وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله او انها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقل انه خصم لانه يد
ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه شيء ينصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينصب خصما
الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبته ما مني اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثلا استأجر
قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينصب خصما وبه افنى (ط) وقال (خ) هو الصحيح لا يدعى ملك العين
تستعير فلا يكون خصما هو اقول اذا وكله السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه
لانه فوض اليه ما يملك وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى العيان والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه واخذها به حكمه وهي نتاج البائع
هل اذا قام المشتري ببينة انها نتاج بائعه يندفع المدعى ولو اقام ببينة بالملك المطلق والنتاج لكونه
خارجا وكذلك البائع اذا اقام بوجه المشتري ببينة بذلك يندفع الحاصل البينة في النتاج الذي
ولو اقام الخارج ببينة على النتاج ورهان المشتري على نتاج بائعه كرهنا بائعه ويندفع المشتري عن البائع
باقامة البائع البينة بذلك عليه والله اعلم سئل في رجل باع جارية لاخر فظفرتم املة فادعى البائع
الذكر والحمل منه فما الحكم اجاب ينظر ان ولدت له لافل من سنة شهر من وقت البيع ثبتت نسبته
فصيرام ولدت له وبطل البيع السابق وينتدعها ويرجع المشتري بالبن وبكره العقر وهو المثل ان
كان المشتري وطها وبثت عليه ذلك نحو افراده اذا لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر وعقر وله
سئل في رجل ادعى على آخر ان زوجة مورثه بعد موته تدفقت له كذا من المنقود من تركته تعدت

مطلب
دعوى السبا
على مثله ارضنا
انها في تيمار
لا تسمع

مطلب
وكيل بيت المال
لا يصلح خصما
سواء يدعى
او ادعى عليه
الا باذن السلطان

مطلب
هل يجوز استأجر
خصما لمن يدعى
عليه انه استأجر
قبله او انها ملكه

مطلب
لو اشترى بهيمة
فاذاعها آخر
فاقام المشتري
ببينة انها نتاج
بائعه يندفع
خصم المدعى

مطلب
بائع جارية ففكرت
حاملة فادعى الخ
الذكور
فما الحكم
ان ولد له لافل من
سنة شهر من وقت
البيع ثبتت نسبته
فصيرام ولدت له
وبطل البيع السابق
وينتدعها ويرجع
المشتري بالبن وبكره
العقر وهو المثل ان
كان المشتري وطها
وبثت عليه ذلك
نحو افراده اذا لا
يخلو وطء في دار
الاسلام من مهر
وعقر وله

بقرانه فاعلم انما بنية انه اقرتك فادعى المدعى عليه انه اقر تعد ان لا شيء له قبله من غيره
 ولا قبله روجه للرؤية هل تقبل دعواه وتسمع بنية بذلك ويندفع خصمه عنه ام لا اجاب نعم
 تقبل دعواه وتسمع بنية بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع الفقهاء ان راعا المذخور لو اقر
 على مال وحكم له به ثم رهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ومثله كبر
 من الكتب والله اعلم **سئل** في يمين باع جنة ابوابه عقارة بغير مسوق فطلب استر واطهر من غيره
 فادعى مسوقا وانكر اليمين هل يقول قوله ام قول اليمين اجاب ببيع عقار اليمين لا غير ذلك
 وصح في الشارعية نقلا عن المستقبي انه باطل وصوابه ان اذ وقع الاحتياط في صحة البيع وبطلان
 فالقول بالبيع البطلان والله اعلم **سئل** في رداء على عمرو لدخلكم شرعي وقال في تقرير دعواه ان الدار
 لغاية الكفاية بالقرابة لغير محلة الشرف والحدودة محدودا ربع منها موقوفه عليه وعلى من يشاركه
 من اقراره من قبل صلاح الدين بن بذر الدين حسن الجواني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على
 محمد بن تيمس الدين محمد بن احمد شهاب الدين بن ربيع مده حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم
 على اولادهم وان المدعى عليه المرور واضع يده على الدار المذكورة وانه ليس له المستحق في الوقف المرور
 وانه ساكن بالدار المرورة بغير طريق شرعي وطالبة بتفريقها وتسليمها اليه رسال مؤاله عن ذلك
 فسل اجاب بان الدار المذكورة في يد روجه للرؤية فاملية بنت فتي الدين بن ربيع ولم يغاير بان المدعى
 فيها استحقاقا فادعى المدعى من يده كتاب وقف مضمون موافق لما ادعى ولما تأملا الحكم الشرعي
 المتداعي لديه بين مبدء المدعى امر المدعى عليه بتفريق الدار المرورة وتسليمها للمدعي لو كان له الحق
 مستحقا الوقف المرور فهل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث اجاب بان الدار بيد روجه
 وانه ليس استحقاقا فيها لا تكون الحجة المكتوبة في وجهه حجة على غيره ام لا اجاب حيث كان
 امر الحكم المدعى عليه بتفريق الدار وتسليمها للمدعى مرتبا على ما ذكره فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها
 لاني حق عمرو ولا حق روجه وقد تقرر ان اليد في العقار لا تثبت بصداد في المتداعيين الا اذا ادعى
 الغصب او الشفعة او الخصومة مستغنية ولو اجاب بان الدار بيد المدعى ولو انبت المدعى بين بالبنية لا تدفع دعواه
 بقول المدعى عليه بان الدار بيد روجه لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبنية يرد المدعى
 عليه على المدعى استغنت صحته دعواه فالامر للرب عليه غير صحيح ويضمنه ما في جامع الفقهاء ادعى منقولا
 فاقر المدعى عليه انه سيد يقبل اقراره لاني العقار حتى يبرهن ولو انكر اليد ولم يكن للمدعى بنية يحلف
 (لكم) انكر المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر بغيره يبرهن
 التعرض ولو برهن المدعى بعد اقراره باليد انه لا تقبل بنية المدعى على الملك ما لم يبرهن ان في يده الملك
 عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به المدعى لا ينفذ
 حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يده ثور مرق قال انما شرط الشهادة بان العقار بيد المدعى
 لتوبة الحكم وسماع البينة اما لو انكر من الابتداء كونه سيد يحلف (طظه) لا بد من معرفة القاضي

معلق
 مع المدعى
 الابن عقارهم
 بلا مسوق

معلق
 حاصله ان جده
 ادعى على غيره
 ان الدار لغيره
 وقف عليه
 اقراره وبن
 كتاب وقف
 حكم له بالدار
 بحجة روجه

معلق
 اليد في العقار
 لا تثبت بصداد
 المتداعيين

كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى انه بيده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين غيره
بان المدعى عليه في غير العقار ينتصب خصماً بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا ينتصب
خصماً الا باعتبار ردين فما لم يثبت عند القاضي يد لا يحق له خصماً ولو شهدا بملكة الدار
للمدعى ولم يشهدا انه بيد المدعى عليه تقبل عند محمد رحمه الله تعالى ظاهر الرواية ولو شهدا
للمدعى لا يثبت المدعى عليه وشهدا آخران بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يد
لمصير خصماً في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريقين او فريق
واحد اذا شهدا بيده يتسألها القاضي عن سماع شهدا بيده او معاينة لانها بما سمعها اقراره
انه بيده وظناً انه يطلق لهما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره
هل يثبت بين حكمها فالم يذكر انهما معاينة لا تقبل ثوررض بعد استظهر عن وقال تنازعا
في اليد فاراد احدهما تخليف الآخر فيغي ان يخلف لانه يظهر فيكون له يد في حق المناكحة
بترك التعرض الى ان يبرهن على اليد اهـ وهذا وعمل القاضي كتاب الوقف مجرى عن حجة
من جملة الشرع المقررة يزيد الامر تعجباً ويوجب للدكت تعلباً فلا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم والله اعلم **سُئِلَ** رجل عليه دين هلك لاهل واهل اخوة ولم يكن له فيه
هل يطالبون بدينه ام ليس عليهم طلب به اجاب لا يطالبون بدين اخيهم كماله
مطلقاً اذا لم يكن له يد من مات عن ارض ام لا يثبت لم يضعوا ايديهم على تركته اما اذا تركها
ووضعوا ايديهم عليه فيثبت عليهم طلب الدين منهم لم يوفوا من تركته والحال هذه والله اعلم
سُئِلَ رجل باع او قسم ثم ادعى انه كان فضولاً وان الملك لفلان ولو يجرى له
يقبل قوله ام لا اجاب لا يقبل قوله والله اعلم **سُئِلَ** رجل له اولاد كبار
نشوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في امواله بالبيع والشراء وقبض
ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي ايديهم من امواله نحو الدوا والمناج
وغير ذلك هل ذلك جميعه ارض عنه ام لا اجاب نعم هو ارض عنه والحال هذه
والله اعلم **سُئِلَ** في مدعى ديناً معلوماً في تركه ميت اثبت بالبرهان هل يخلف المدعى
على انه ما استوفاه ولا يستوفاه وان لم تدع الورثة الاستيفاء ام لا اجاب نعم
يخلف وان لم تدع الورثة وان ابوا تخليفه كما في البرازية والنية وفي الحائنة يخلف القاضي بالله
ما استوفيت منه شيئاً ولا ابرأته بخلفه على هذا الوجه نظر للميت والوارث الصغير وكل من
عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجتمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير
طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من كيدون ولا من اجدادك عنه وما قبضه لك قابض
بامرك ولا ابرأته ولا شيئاً منه وما احدثت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك ولا بشئ منه
هـ هذا في القضاة للخصم والصدور الشهيد والعلم **سُئِلَ** فيما اذا ادعى زيدان له ذمة عمرو ديناً

مطلب
بشروط الصحة
الشهادة بان
العقار في يد المدعى عليه

مطلب
مات المذنب
عن اخوة لم
يطالبوا بدينه

مطلب
لو قال بغير
او القسم
فمنه سلباً
لا يقبل منه
مطلب
مات من اولاد
كبار نشوا
في مصالحه
دفع اديهم

مطلب
داية الميت
في تركته ميت
لا يدعى تخليفه
انه ما استوفاه

مطلب
لو قال بغير
او القسم
فمنه سلباً
لا يقبل منه
مطلب
مات من اولاد
كبار نشوا
في مصالحه
دفع اديهم

وذلك في وجه وصي إيتام عمرو المتوفى وأثبت زيد المذكور ذلك والحال ان الوصي لم يحلف زيدا
 المدعى المربور ان هذا المال باق في ذمة عمرو والمزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعوس منه عوضا ونشتر
 مدة بعده لك الا ثبات والآن يطلب ويكل زيد المدعى المزبور المال من وصي أم عمرو المتوفى المزبور
 فتسلك الوصي عن الاعطاء لكون البين مرتبا على المدعى وهو يمين الا مستظها بالحال انه لم
 يتعرض في الدعوى لليمين بوجه من الوجوه والآن رتب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال
 من غير يمين ام لا اجاب صرح علما و ما رحمهم الله تعالى بان لا بد في ذلك من البين ولو اثبت
 الورثة لحق الميت اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فائت نظره والوارث الصغير والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع بينهم من كلام الحائنة وغيرها فلا توقف فيه والله اعلم **سئـ**ل في رجل
 اقربض رديعة من فلان ثم ادعى ان اقراره كان كاذبا هل يحلف المدعى انه ما اقر كاذبا ام لا
 يحلف اجاب لا يحلف عندهما اذ التلخيص يترتب على دعوى صحيحة ولم تقع هنا للتناقض
 وعلى قول ابي يوسف يحلفه وفي جامع الفصولين خ الشافعي مع ابي يوسف رحمه الله تعالى
 في التلخيص لما اختلف فيه يفوض الى رأى القاضي والفقهاء واختار المتأخرون قول ابي يوسف وعليه
 الفتوى **سئـ**ل في رجل باع كرمًا وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعد
 وتصرف فيه مدة سنين والآن تدعى امرأة انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها على ذلك ام لا
 اجاب لا تسمع دعواها والحال هذه والله اعلم **سئـ**ل في مكيه سبيع شرعى حاصله اشترت
 فلانة من فلان فباعها ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وسيازته الشرعية وبيده واضعة عليه
 الميزن صدور هذا البيع وذلك جميع الحصص الشائعة وقدرها كذا في الحدود الفلاني شركة زيد بمحور
 الباقي ثمن سمي وصدق انت البائع لايه والذمتها على حصص البيع المذكور على حكم المزبور وصدور
 من اهله في محله وان لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه اصلا ووعده المشتري البائع رد البيع
 اليه اذ اجاء اليها نظير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتري المبيع
 وتصرف فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاخت وامها
 المذكورتان يدعيان حصص في المبيع بطريق الارث من والد البائع هل تسمع دعواهما ام لا اجاب
 حيث صرح بأنه مبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقا كما ذكر في البيع لا تسمع
 دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بانها باع ملكه فدعواهما الملك فيه بعده متناقضة منها
 فلا تسمع كما هو ظاهر والله اعلم **سئـ**ل في رجل تزوج صغيرة من امها على مهر سمي بعضه
 مجمل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجل فحال صغير الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية
 ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات ابو الزوجة وبعد مدة من ونيها دعت الزوجة
 على الزوج بمجمل المهر وذكرت انه لم ينصل اليها شئ منه فهل بعد الدخول وبلوغها وتسليمها نفسها
 للزوج وموت امها المقر بقبض مجمل مهرها حال صغرها بولايته الشرعية عليها ومضى السنين

مطلب
 اذا اقر بقبض
 الوديعة
 لا يصدق
 في قوله اقر
 كاذبا

مطلب
 اشترى كرمًا
 وتصرف فيه
 زمانا ومات
 ورثته
 والآن تدعى
 امرأة
 في مطلب
 في مكيه سبيع
 شرعى

مطلب
 اقر الاب بحال
 صغر ابنته
 انه قبض من
 المهر مجمل
 مهرها
 ادعت ابنته

العديّة على ذلك فتسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها لا إيجاب صريح علما أنّ المتأخرون
 وأبو الليث الذي هو من الكنيّة السادسة وكثير من أضرابه بان الزوج إذا بنى زوجته أي دخل بها
 يمنع منها مقدار ما جرت العادة لتجنيته ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الحاشية من
 الوصايا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت
 العادة بتجنيته ويكون القول قول الورثة في تجنيته ذلك القدر وقال في متن تنوير الأبصار
 فازسملت نفسها ووقع الاختلاف في الحالين أي حالة الحياة وحالة الممات لا يحكم بمهر المثل لأننا
 نعلم أن المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تسجل من مهرها شيئا عادة بل يقال لها لا بد أن تقر
 بما تجلّت والا فقصينا عليك بالمعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال مشايخنا وآؤه عليه
 السلام حين قال حولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى أن محله فيما إذا ادعى الزوج انفسا
 شيء إليها أم لا لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة
 وسبب ذلك من المتأخرين رؤيا هم فساد الزمان وقطع شأفة الزور والبهتان والله أعلم
 مسئل في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفنت إلى أبيك حال صغرك
 والاب ميت واقام بنة على أفراد الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض بعينه فهل هذا إقرار
 كما قرأ الاب بعد بلوغها أنه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على قبض الاب بعينه
 في حال الصغر إيجاب لا يصح عليها إذ هي الآن بالغة ولو قرأ الاب بعد بلوغها أنه قبضه
 حال الصغر لا يصح عليها والثابت بالبينة كالثابت عيانا فكأننا نأمنه مقرا بعد بلوغها
 بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم مسئل في رجل كتب عليه في صدك
 أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن المين وإن وجبت
 ادعى أنه كاذب في إقراره فهل له استخلاص خصمه أنه صادق في إقراره ولا يقدح في ذلك قول الموثق
 ومن المين وإن وجبت لكونها إنما تجب بعد دعواه أنه كاذب في إقراره أم لا إيجاب الإبراء
 استقطر والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع إذ أعدم المقصضى وهو بقاء الدين في الذمة
 وحيث عدم المقصضى فهو من باب الساقط فليس له استخلاصه في مرسقط عنه بالإبراء والله أعلم
 مسئل في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة مات أحدهم وعليه دين مستغرق لتركته فلم يشرع
 بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سورة لأخويه وفي ثمنها ما كان عليه بأمر الحاكم الشرعي
 والزام موافقة المقصضى الشرع وأحكامه وما ألتخ الثاني فإع واره نصف الموروث له وخلصت
 الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الأول واشهد حال بلوغه أنه لا
 يستحق فيها وأبرأه من كل دعوى وتظلم ويشكوى إبراء عما جازما قاطعا حاسما ومات الصم
 المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجته وكان قبل موته أسكن ابن أخيه للشهد بيتا
 واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للبيت المزبور فأنكر بيع

مطلب
 ادعى الزوج
 بعد بلوغها
 أن أناها
 بقبضه
 حال صغرها
 واقام بنة

مطلب
 أقر فلان أنه
 استوفى من
 فلان ما كان له
 بذمته وأنه
 أبرأه من جميع
 الحقوق

مطلب
 حاصله
 القاضى
 بصفحة البيع
 لعدم ثبوت
 الغبن الفاحش
 ليس لأخوات
 يحكم بهن

فدفع بكر بان البيع وقع بعين فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع
القاضي هذا الدفع ولم يطالب بالخالد بالاثبات موجب الحجّة المذكورة فنعى القاضي بكر من دفع
يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر ان يسمع هذا الدفع من بكر ام لا
اجاب لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا تقابل بعدم
صحتها بل لو اقامها المدعى و اقام المدعى عليه بينة ان الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن
لان البينة بينة من يدعى خلا في الظاهر واليمين على من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع
بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من يدعي كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاض
آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وابطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا
قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة النفقة او خوف ظالم متغلب عليه او بيع
بضعف قيمته او لذين على الميت لا وفاء له الا منه او كان في الزكاة وصية مرسلة لانفاذ
لها الا منه او غلاته لا تزيد على مؤنته او خشي عليه النقصان فاذا ادعى اليتيم ان الوصي باع
لا لواحده من هذه وهو لا يجوز بسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وان لم يدع الغبن والله
اعلم **مسئل** في امرأة ماتت عن عقار فتنزع فيه ابن شقيقها وزوج بنتها المتوفية واطهر
ابن الشقيق حجة باقرارهاله في صحتها ان ملك من املاكه واطهر زوج البنت حجة مقدمه التاريخ
بانها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقارب مضمونها لدى قاض شرعي بمحضرة خصم شرعي
يدعيه ارضا عن معتق جده وشهودها موجودون والاخرى خالية عن الحكم وعن الشهود
فهل يعمل بها ويحكم بموجبها بمجرد اتمام يعمل بحجة الاقارب الثابتة بالشهود الا بخاراج
يعمل بحجة الاقارب حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكا غد بلا بيان فقد صرحوا
قاطبة بان لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف ولقاضي
لا يقضى له باحدى حججه وهي البينة والاقرار والنكول هذا شرع محمد سيد ولد عدنان
لا الرسم في الودق من اي كان كان والعبرة لما هو الواقع لا لما كتب بالخط من الواقع اذ لم
ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام بارع يستند فيه الى نص قاطع وحيث ادعى انه ملكه و
اقرت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقراره او يقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من
غير شهود يشهدون عليها حقيقة وان كتبت اسماؤه فيها وكتب تاريخ سابق لما قد مناه من
اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل الاربعين في خلل الحاضر والسبيل
بعد ان دمر تم للتمة عرض على محضر كتبه فيه ملكه تملكها صحيحا ولو بين انه ملكه بعض
او بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم دمر طعم لشروط الحاكم اكتفى بمثل هذا
بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افاد تم اجدود واقر الى الاحتياط والله اعلم
مسئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان بنته فلاتة زوجة عمرو المتوفية كانت دفعت له

مطلب
حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط
وليس من حجج الدعوى

فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان بنته فلاتة زوجة عمرو المتوفية كانت دفعت له

كذا فروشا مسلما معينا فانكروا حلف فخنعه الحاكم ثم ادعى عليه ثانيا ما بان بكون زوج ابنته
السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو بذمتها هل نسمع هذه الدعوى
الثانية ام لا اجاب لا تستمر لان الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يخضع مع اثنت
بوجه واحد صرح به في الزاوية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه يتا في كونه بذمتها يستوفى
من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعا والله اعلم **مسئل** في مدعى رجل
دفع احدهما مبلغا وادعى الدافع انه نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول الدافع في ذلك ام الدائن
لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول المملك في حصة التملك في جامع التفسير
واذا علمت القول قول الدافع في ذلك بجميعه هل يبرأ ذلك المديون الآخرا ام لا اجاب نعم القول
قول الدافع في ذلك بلا شبهة اده هو مملك والقول قول المملك في حصة التملك في جامع التفسير
وامر الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلالة فتش في الدلالة صدق الدافع عينية لانه للملك وفي الاشياء والنظر في القول للملك في حصة
التملك ولو كان عليه ديان من جنس واحد فدفع شيئا فالتيقن للدافع انتهى وجامع التفسير
ايضا يترجم رجل ياداء دين بدارضى من عليه صح انتهى فلا شك في برائة المديون الآخر للدفع عنه
والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما اذا استأجر من يد من عمرو والمكتمل على وقف جهة معينة من حصة
اقلام الوقف مدة معلومة باجرة معينة جميع الاجرة مقبوض سيد عمرو والمؤجر المزبور وبمعرفة شهود
الصك ومعانيهم لقبضه منه وثبت مضمون الصك المرقوم لدى فاض خفي في وجهه وكيل شرعى عن عمرو
المؤجر المرقوم فاعمره وتكلف في رثته زيد المستأجر ان يجعل لهم اليمن الشرعى ان جميع مبلغ الاجارة
عمودهم منه فهل المردك مع وجود الصك الذي جرى القصد بحضورهم ومعانيهم ام لا اجاب
قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن عبيد بن بحر ولم ارجح من ادعى انه دفع الميث دينه ورهن هل
يحلف ويمنع ان يحلف لغيره انتهى قال العلامة الغزالي اقول ينبغي ان لا يتردد في التحليف
أحد من قول المديون تقضى بأمثالها الا ما عاينها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميث
انتهى والله اعلم **مسئل** في امرأة ولدت غلاما ما جوامات هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها
على الغلام وادعى احوالها ابوتها كسبه فما الحكم اجاب القول قول الزوج بجميعه والبينة
على الاخوة اذا الزوج ينكر ادعاهم وهم يدعون والقول قول المنكر بجميعه والبينة على المدعى قال
في القبة مات عن زوجة واح وان مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
لم مات اخوك قل موت امه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجحش ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر اخيه اي ينكر الزيادة
وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذا المسئلة جعلت فيها رسالة تكاد ان تكون مفردة والله
اسلم **مسئل** في امرأة ادعت مهورا في تركه والرها المتوفى بالقرب ووصى اجنها الصغير يدعى فنعها

مطلوب
لودفع احد
للمديون مبلغا
وقال الدافع
انه نظير ما في
ذمتك انت
يقبل قوله

مطلوب
ادعى انه دفع
الاجرة لما جرت
الوقف وهو
ثم مات المالك
وعلم ورثته
بدين الميث
يملك ايضا

مطلوب
ولدت غلاما
وما تادعى
الزوج تقدم
موتها وكسبه
ورثتها فالقول
للزوج

مسئلة
في رجل ادعى
ان له زوجة
فادعى عليه
انها ابنته
فادعى عليه
انها ابنته
فادعى عليه
انها ابنته

يموت أمها عشرين سنة ومضى خمسة عشر سنة على دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للأجير
 السلطاني وهي تنكر مضي المدة المذكورة هل القول قوطا فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا
 يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على تاريخ يوم موت الام أم لا يجاب القول قوطا
 لما قرآن الحادث أيضا في الأقرب أو قاته فيسوغ دعواها والحال هذا ولا تقبل البينة على تاريخ الموت
 والحال هذه إذ المقرآن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمدية
 والظهيرية والولولجية والبرازية وغيرها من الكتب والله اعلم **سئل** عن امرأة كان لها زوجان
 اخوان وما تاعنها وعن ايتام منها ومن غيرها وتدعي جميع ما يصلح للزوجين انه ملكها ووصى
 لايتام بكنية اداها واقامت بينة واقام الوصي بينة فمن المرحم منها اجاب الزمخشرية الوصي
 لانها بينة الخارج معنى وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تقارضا والله اعلم **سئل** في ذي
 جناية على وقف سافر ليجي ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل
 لمصرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقف وبرز دفتر محاسبية ممضى بامضاء قاض
 الزيادة ومطالبه بدفع ما قبضه بالجناية له نظير ما صر فرزائدا فسأله القاضي المدعي لديه
 عن ذلك فاجاب بان نجاب لادراية له بهذا الحساب ولا ذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا
 صرف ولم يكن وكلا في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امر انه ما مور يقبض ما على
 متقبلي الوقف ومزارعيه فلم يلتفت القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وامر بدفع ما يجاء سامعا
 دعواه معتمدا على ما في دفتر المحاسبية الممضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا
 للزام صحيح ام غير صحيح اجاب هذا الزام غير صحيح لاطباء وعلما لنا على انه لا تصح الدعوى في الوقف على
 غير ناظر كالاكار وغلته دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالا استغلال ليس بمثل ومثل من
 الى التصرف في الوقف ولذا لا تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغلة
 لوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكار او غلة دار ومثله في لسان المحكام لابن الشيخة وغيره
 لانه لا يجوز لنا ظران يستدين على الوقف ليطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
 اذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدرا زائدا على المستحقين مطلقا او على العمارة التي
 لا بد منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما وناقاطة اذ
 بس الوقف مدة صلاحه لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التغير فاجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
 مستحسنا وحيث قلنا الجاني ليس بمخضم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا صرح به جميع علما لنا
 الهبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخنا في فتاواه كان الواقفون في الرمن المتقدم
 خصمون للوقف ناظر ا فقط ويطلقون يد فيما يفعل ويصدقونه في القبض والضرر لانيهم
 خيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقهر الزمان وظهر قلة الدين من المتكسبين على الاوقاف
 والكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما في زماننا قال مشايخنا

مطالبه
 تنازعت الزوجة
 مع وصي اليتام
 فيما يصلح للزوجين

مطالبه
 ادعى جاني الوقف
 للغير ولعلما به
 الآن انه صرف
 سنة تولى
 زيادة عما حصل
 من الوقف

لو استقر من انظر لمصلحة الوقت فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصدق الماطر في زماننا
لما هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في احكام الوكلاء ما عز وكيل اجارة الدار ضمن
الغلة ادعى بعض السكان انه يحمل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض اجر حتى حضر
الغائب انتهى واعلم ان ما في عز سبق على الرواية الذينة عن ابى حنيفة التي رواها الحسن عنه
وهي ضعيفة لان الوكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف فيه بين الامام وصاحبه مشهور
فامل واهم اعلم سئل في جماعة يقرضون بالبندق حول مطهر اصابت بندقه وجه صغير
فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم اجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضرر منهم باجمعهم لان ذلك محال والله اعلم سئل
في دعوى النسب المجردة عن حق المدعى او دفع ضرر عنه على تسمع شرعا ام لا اجاب لا تسمع
لان الدعوى قول مقبول يقصد به طلب حق قتل غيره او دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المجردة
عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نفياء الاستراف انه شريف او ليس بشريف والله
اعلم سئل فيما اذا تعدت الدعوى لغية المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعدها ام لا اجاب نعم تسمع لان السلطان ينضم الله تعالى فيما اشهر عنه انه استثنى
من المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة ما لا ينجم والوقت والغائب
ومن المقر ان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبة والعسالة
حسية التزوير ولا يتأتى بالغيبة المدعى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله اعلم
سئل في رجل ادعى على آخر له دى ناش الحكم انه ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
لا هله وولده مكشوفة بدفتره وقد وجد مع المدعى عليه درايما من الاسباب التي كان به وطلبه
باحصارها فاحصرت ومال سؤاله عنه فاجاب بانرا اشتراها من فلان ببلد كذا بكذا من الثمن
من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لا يثبت ادعاءه فاقام بيعة بانها درايما
المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضارها فعرضها
فاحضره فسأله من اين وصلت لك فاجاب بانرا اشتراها من صارحي فكلفه التاثير اثبات شرائه
من الصارحي بالبينة الشرعية فاستمهله فامهله ومضت ايام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع
جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصندوق من حملتها الدرايا او جميع قيمتها بموجب اعترافه
بيع الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارحي
فهمل الالتزام صحيح شرعا ام لا اجاب الا ان امر بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق
او قيمتها بسبب مصاحبها للدرايا او مجاورتها من اذ للذهب بحملتها فهو غير صحيح لعدم
موافقته لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله اعلم سئل في ورثة جرى بينهم صلح
وابراكل الآخر عن دعواه بطريق التميم على وجه الانشاء وظهر فساد البراءة واراد كل مدعى

مطلب
جماعة يصرون
بالندق
فامتنعت
وجه صغير
مطلب
دعوى النسب
المجردة لا تسمع

مطلب
اذ اوصى المدعى
عليه خمسة
خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى
عليه

مطلب
ضاع له صندوق
فيه اسباب
فوجد بعضها
مع آخر فادعى
الاخر انه اشتراها
من فلان وكذا

ادعى المدعى
على الآخر
فادعى المدعى
على الآخر
فادعى المدعى
على الآخر

ان يعود الى دعواه هل له ذلك ام لا وهل يصح الابرأه عن الارث الكائن في الاعيان ام لا اجاب
نعم له ان يعود الى دعواه اذ الابرأه عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القضية وغيرها افرق الزمان
وابراً كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
لان الابرأه انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرأه تجري الصلح بين المتداعين وكتب
الصلح وفيه برأه كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد
الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للابرأه السابق والمختار انه تصح
الدعوى والابرأه والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على
بطلان المتضمن ومسئلة الابرأه عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة والله اعلم سئل
في رجل باع ابنه بيتا معلوما بمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي واقر بقبضه لديه وكتب صلح
البيع والاقرار ثم الآن يدعي انه اقر كاذبا هل تسمع دعواه ام لا واذا قلتم بسماع دعواه فماذا يلزم
شرحا اجاب

عند الامام الاعظم والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له ولا يراعى قوله
لانه مناقض بمنعه التناقض وعند يعقوب الذنف يلزم في هذا الحلف
على التي لم اقر ان كان الاما استقر وهو الاصح للعهد اذ الزمان قد فسد
حترره في حينه العبد خير دينه مصليا مسكنا مبيلا مكرما والله اعلم

سئل في امرأة باعة ارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها ام لا اجاب لا تسمع دعواها
قال الزليعي ولو باع صبغة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى ولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اولاده
على البيع اقرار منه وان اراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل
لا تقبل وهو اصبوح واحوط لا نافي اقامة البينة ان الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحال نفسه
فلا تسمع للتناقض ذكر في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عفا را ثم ادعى انه وقف اختلف
المشايخ فيه والصحيح ان لا تسمع وقول الزليعي اصبوح للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف قوله
أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال اهل الحيل والخداع ببيع الوقف واظهار البائع انه
ملك ثم انطأ فر عليه بدعواه والزمان باجرته لمدة وضع بدعواه عليه وربما تستغرق اضعافا منه
فيجب عدم القبول حسب المادة الفساد والله اعلم سئل في رجل اشترى من جماعة نصف كرم ارضه
سلطانا ببيت المال بمن معلوم ثم ادعوا بعد البيع انه وقف فما الحكم اجاب الصحيح لا تسمع دعواهم
كما صرح به قاضي خان ونصر عبارته رجل باع عفا را ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
لا تسمع وفي الزليعي وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اصبوح واحوط ومثل
ما في الخاتمة في التارخانية وفي الفصول العبادية فصل بين كونه مبيلا أي محكوما به فقبل البينة
وبين كونه غير مبيلا فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخرين كونه على قوم باعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بين معلوم واقر
بقبضه والآن
يدعي انه اقر كاذبا

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بين معلوم واقر
بقبضه والآن
يدعي انه اقر كاذبا

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بين معلوم واقر
بقبضه والآن
يدعي انه اقر كاذبا

على المقراء او المسجدين فمقتل وجهها قبل هذا رجل ماع دارا ثم ادعى انها كانت وقفاً وقفها هو قبل
السمع فان اراد تخليصا المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تنفع
للتناقص واما وقف الارض السلطانية التي ليست المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
التحريم باقتراده فيمخلف بقول الطرسوسي في انفع الوسائل من الذخيرة وقف الياسمين غير ووقف
الاصل له يحرم هو الصحيح لانه مسقول ووقفه غير متعارف ثم قال والتحريم بطريق النساء من حيث ان
قيامها بالارض وهو يتبع حكم الانصال كالبناء انتهى هذا وان ثبوتها وقف وحكم به حاكم القضاة
يرجع على من باعه اصيل لا كان او وكيل بجميع الثمن الذي دفعه اليه والله اعلم سئل في رجل
وكيل شخص يشتري له نصفاً شاة من محدود لامرأة فاشترها لموكله من ابنتها بالوكالة الثانية
عها شرعاً بشي معلوم وتقاها ثم استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة الشرعية لموكله المزبور
من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين من القرو
وسد رعد التواجر بينهما ما يخاف وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكم بموجبه حكماً صحيحاً
شرعياً والآن يدعى وكيل الام ان النصف المبيع والنصف المسأجر ملك ابية المتوفى ولم يصح بيعها
ولا احرار فيه فهل ينفع دعواه ام لا والمبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعياً ايجاباً لا يتم
دعواه لتناقضه الذي لا يمتثل والمبيع والاجارة كل منهما صحيح اذا جارة المشاع الشرعية
صحيحة لا يجاع في مظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى واقفه اعلم سئل في ماطر وقف
ذي يدعى على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخر انه جارف ووقفه الذي
تحت تكلمه من جهة وطالسه برقم يده وتسليمه فامكر فاقام المدعى بينة شرعية شهيداً لما ادعى
وحكم القاضي لجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم
السابق ببينة الخارج ويجزئه لجهة وقفه في اليد ام لا ايجاب لا ينقض الحكم السابق فاقام
بينة ذي اليد المذكور ان البينة ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها ولا يجوز نقضها
ما قام بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضياً عليه لا يسمع دعواه
بعده الا في مسائل ليست حده منها وفي الكتاب من كتاب الشهادة اذا انقضت الشهادة نقض قضاء
تروية ذي اليد في هذه المسئلة نصبت نقص قضاء استوفى شروطه وترد ولا يسمع وسواء
طابا بان القضاء بالوقف قضاء حرى او كل اى على الناس كافة او مختص والصحيح المفتى به انا
جزي ولكن قد صار واليد مقضياً عليه وبينته لم تقدر غير ما افادته اليد فكيف ينقضها
القضاء بالبيعة المبيعة المثبتة خلاف الظاهر ومثله جعلت البيئات والقضاء بالوقف
كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذي اليد مقضياً عليه لا يسمع بينته بأنه ملكه
لما قلنا وهذا عملاً بوقف فيعلن غمس رأسه خضرة والفقهاء والله اعلم سئل في محضر
حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة واحبتها فلانة بنتي اخت المدعى الثابتة وكان

مطلب
وقف النساء
والشئ من غير
ارض انقص
الرب لا يصح
مطلب
امام امرأة بالوكالة
عنها نصف محدود
لها والحر الذي
من رجل ثم ادعى
ان المحدود مملوك
ابيه لا يسمع دعواه

مطلب
ادعى
ما طر وقف آخر
ان هذا المحدود
الذي تحت يد
جاري وقضى له

مطلب
فمحضر

عنها بشهادة كل من فلان وفلان بأن أباه مات وخلف فرسين احداها شهباء والاخرى حمراء
 وجارية بيضاء وعشرة فئا طير دبسا وان اخته ام الموكلتين وضعت يدها على ذلك وتصرفت
 فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت امهما ووضعنا ايديهما على تركتهما
 وبطالهما بما خصته من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس لكون امهما باغت جميع ذلك
 وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بيعة فاقام كلاما من فلان وفلان شهيدا انطبق
 الدعوى فأمر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكلتاه له ما خصته من مخطفات امهما امرأ شرعي اهل
 هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا لعدم ذكر قيمة المدعى التي ذكرها
 شرط لسماع الدعوى بالاجماع لئلا يأتى انصيب الحكم على شئ معين من المال وهل اذا دفع شيئا
 بناء على انه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه ام لا أجاب هذه الدعوى غير صحيحة
 وبهذا الشهادة المترتبة عليها لأن معلومية المدعى شرط قال اصحاب المتون كالكثر وغيره
 فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلاكها او غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح ليس بغير المدعى معلوما
 لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر خشا هذه العين فلا بد من ذكر القيمة
 لئلا يأتى الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والكل عندنا فحقى حتى الدبس
 كما صرح به في مخ الغفار ونقل عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه وهذا يجوز السلم
 فيه فليت شعري باى قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية والدبس والحاكم
 لا بد ان يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت بعدم صحة
 الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا بناء على ان يرضاه فظهر
 عدم لزومه له رجع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل ايضا من وجوه كثيرة غير هذا منها انه لم
 يبين وضع الواضع هل هو بطريق التقدي او بغيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من
 ثمن الفرسين الخ ولم يذكر انها باع المدعى ثمن كذا أو اجاز بيعها ولم يجز وان الاجازة قبل
 هلاك المبيع او بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف الاحوال وامور بطول ذكرها والمخاضل ان
 هذا الصلح على تقدير ثبوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف الشروط المصنعة للحكم وينصب على
 شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله اعلم سئل في رجل ادعى
 على امرأة قدرا من الزيت والدرهم ودبعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها بها هل تقبل
 أم لا وهل اذا ادعت ان اقرارها كان فارغا لا اصل له يحلف للمقر أم لا أجاب تقبل
 البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الودبعة وشهد ان للودع أثر
 بالادعاء تقبل كما في الغصب انتهى وأما تحليل المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار كان كاذبا
 فقد صرح به اصحاب المتون قال في الكنز قر بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
 حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما اقررت لم يطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا

الحاكم على ان لا يقر
 المدعى على ان لا يقر
 من الدين والدين
 من الدين والدين
 بالدين والدين

مطلب ادعى على امرأة حماية بغير الدفع لا يبرى على مولاه

مطلب مات على است وعليه دين واقرت لأخت ما تركته عن يدها بغير الأخت ووفاء الدين

مطلب اذا ادعت الورثة مع الزوج فاقضوا التركة لهم

مطلب اذا ادعى ابناء المرأة على عزم آرائك قبضت عليك بعد موته

مطلب ادعى القاضى مستخرا عن الغائب وحكم عليه بفسخ

مطلب البينة على اقرار الخصم بمقتضى

استبان وعليه الفتوى والله اعلم **مسئل** في رجل ادعى على قن بجاية موجبة للدفع او القداء هل اذا اقر القن او مكمل عن اليمين يتخذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المحجور عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين فتقوا متباين أجاأ افراد القن المحجور بجاية توجه دفعه او فداؤه لا يتخذ على مولاه وكذلك التكاليف لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فبمينته على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله اعلم **مسئل** في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لاخر هل اذا اقرت الأخت بحضرة شهودا بوضع يدها على تركه يلزمها وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا **أجابه** قد تقرر لدى العلماء أن وفاة الدين مقدم على الارث فتؤمر الأخت بالمحصار رث المبت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها او دفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى يبيع او توفي الدين من مالها ان امتنع عن البيع والله اعلم **مسئل** في رجل مات وعليه دين مستغرق او غير مستغرق فأرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لبتى تركته لهم فتحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا **أجابه** نعم لهم ذلك ويجوز سرب الدين على قبوله اذ لهم حتى لا يستخلاص والله تعالى اعلم **مسئل** في رجل مات وتركه ضيق عن وفاته وقد قضى بعض عمرائه دينه مدعيان قبضه قبل موته وادعى أحد عمرائه ان يبعده هل اذا اقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا **أجابه** تسعه وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدائن المشترك والله اعلم **مسئل** فيما اذا نصب القاضى مستخرا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم انه مستخر هل يجوز الحكم عليه أم لا **أجابه** صريح في المتأخرات وكثير من الكتب أن القاضى اذا نصب مستخرا عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المستخرا بنصب القاضى ويكفر عن الغائب ليسمع الخصومة والقاضى يعلم ان المحضو ليس بمخصم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولو الجبنة القاضى اذا نصب مستخرا وهو يعلم انه مستخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى اذعان على آخر والقاضى يعلم انه مستخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علما شارفي جميع الفتاوى بالمرء الى المشتق ان القضاء على الغائب لا يتخذ وبه يفتى آتتى وصبرخوا بان القضاء على المستخر قضاء على الغائب فلا يتخذ فلا ينظر قوا الى عدم مذهب اصحابنا قال في البحر اعلم ان نصب المستخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضى اذا حصل نائب عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المستخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى لا تنصع هذه الالة وليس هذا طريق عند علما انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو اوحقه وتوابعه ليس لقاضى دمشق أن ينصب مستخرا عنه وليس له طريق فافهم والله اعلم **مسئل** في رجل ادعى على آخر عصب فرس له فأكرهه فقام بينة على اقراره بفضيها هل تقبل أم لا **أجابه** نعم تقبل

كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها وأبناؤها
 ذمته من جميع ما تستحقه في ذمته من ايراث ومهر وغير ذلك فهل ابرأوها من ذلك صحيح
 أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرة بما ينقصها من ايرثها وغيره يكون لها ذلك أم لا أجاب
 ابرأوها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لان حق يسقط بالاسقاط وبقبول الابرة وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا ينقص الابراء عنه فلها طلبه والله اعلم سئل من اسلم مبيع
 في جماعة وضعوا اسبابا بهم وأواى من الذهب والفضة ونفقوا من الذهب والفضة مسكوكه في
 سناد يثق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت الصناديق
 لموضوع بها ذلك وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض النقود
 بقي على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض اصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند
 رجل آخر ثم حضر بعض اصحاب الاسباب والأواى والنقود ويريد الدعوى بأن بعض السبائك
 الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له
 ذلك ولا تسمع الدعوى بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك أجاب
 أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدواة
 في الكتب وأما الدعوى على بعض اصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم
 تتسلط بغيرها ممن أودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى أحد المتخاصمين الملك فيها على
 الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لها او لاحدها اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية
 حكومية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجوز فيها أحكام القضايا والحكمية وكلمة علمائنا
 رحمهم الله تعالى ظاهرة متظاهرة على أن كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك
 ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المسوق الشرعي
 ولو قد رنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا او يتميز بعد عسر صا و اختلاط
 الخطة بالخطة واختلاط الخطة بالشعير والحكم في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد
 منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط لا بفعل
 أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف بقول شركة ملك ومحمد
 بقول شركة عقد وكل حكم فمن قال شركة عقد كان الرجح على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم
 وفي صودة الاختلاط لا يصح لأحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي بمسئولة
 وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب
 او فضة وفضة في الوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعي الزيادة البينة وعلى الآخر المين فاذا حلف
 ثبت مدعاه وان نكل ازمه دعوى صاحبه لان اليد معساة وية اذ مدعي الاكثر و يد الآخر مثله
 في البدوان كانت الاعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من اجتماع الكل لأن الحاضر لا يملك أخذ

طلب ابرأها زوجها
 المتوفى عنها زوجها
 من ايراثها
 ذلك الا في ايراث
 زوجها وفضته وأواى
 منها أمانة عند رجل
 فاحترق المكان الذي
 المذكور سبائك
 فيها بعض اصحاب

مطلب در مورد
سند و قاعدت
دفع و بدل
صداق و بدل
على الاول
البيت الخ

مال الغائب ويد مودع يد امانته على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته
لان كل عين في الاصل بجميع اجزائها ليس الاخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا بخلو بتسليم
الاخر والقسمة فيها مبادلة كالباع فيمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الاحكام المذكورة قما امل
والله اعلم وسئل عنها ايضا بما صورته في رجل اودع عنده رجل سند وقام مقفولا بغير علم
المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضع اصناد بينهما
فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة
سيرة فضة ادعى المودع الاول انها له وانها كانت دراهم مسكوكه وادعى زيد وعمر انها لها وانها
اصلا دراهم مسكوكه وكل واحد من المودعين يقول راي كذا وكذا انما الحكم الشرعي في هذه الصيرة
حل هي للمودع الاول ام للمودعين والحال ان للمودع لم يصدق واحدا منهما بان كان في صندوق دراهم
بل يقول هذه الصيرة لا ادرى لمن هي ولا في أي صندوق كانت اجاب شرح علما وانا في مثل هذه
المسئلة بان من اثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فاذا ادعى أحدهم على الآخر
منهم ان هذه الفضة فضته وانكر الآخر او المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق
التي استودعها منهم ولا ادرى أي صندوق من هذه الصناديق ولا اعلم لمن هي منهم صححت دعواه ورجعنا
الى البيعة واليمين فمن قامت له بيعة على ما واذ لم تقم بيعة ونكل أحدهم عن اليمين التي لزمته يقضى
لخصمه وان حلف كل لخصمه ان ليست كل قضى بالشركة بينهم كشي في يد اثنين كل واحد منهما يدعي
ولا بيعة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدها يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
منهما مدعي فيما في يده متا حبه مدعي عليه فيما يسيده فيجوز على كل أحكام المدعي فيما يبيد صاحبه
واحكام المدعي عليه فيما يبيده حيث اعترف المودع بانها كانت في صندوق لا يعرف منها وانكر
كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد انكرها معا فلا تسمع دعواها عليه لانه مودع انكر
الانذاع راسا واحدا فيمتنعان ان ادعى أنها ودعية لغيرها عنده ورضن وان لم يبرهن وأثبت
الانذاع عليه بالبيعة لزمته دعواها وكذا الوادعي أحدها أنه أودعه وأقام عليه البيعة وللآخر
الخصومة معه والله أعلم سئل في رجل قبض من آخر قرشا ثمن ثوب ثم بعد مئة أنى به للذاف
لبرته وادعى أنه زيف فانكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم اجاب القول قول القابض أنه قرشه
الذي قبضه منه ثمن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية في فتاواه أخذ من قولهم القول
قول القابض ضمينا كان أو امينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء
الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه نحاس وانكر للمشتري أن يكون ذلك من
دراهم فهل القول للبائع أم للمشتري اجاب ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري
عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على نفي العلم يجاب ويحلف فان نكل لزمه الرد والله اعلم
سئل رضى الله عنه نظما ايا من يجتر المسائل وامق ومن فهمه للصخر ان دام قالق

مطلب اذا اذاع
البائع والثمن على
المشتري مدعي
انه زيف فانه
المشتري كونه هو
قال قول البائع

مطلب اذا اذاع
البائع والثمن على
المشتري مدعي
انه زيف فانه
المشتري كونه هو
قال قول البائع

لأنت امام عالم متبحر وحيد فريد بالفراسة ناطق وخير لدين الله تهدي اشرعه وأنت على اهل الفضائل
اذا قام بها ان تزوج فكلها من ايها وهو المجد عالق على وجهه بعد السؤال ونكوه ولم يبدع من التناطق
وقد حكم القاض كذا بنكاحها بغيبتها والزواج بالحكم واثق فهل بعد هذا الحكم لو انها آتت بلوغا قيل الحكم للحكم سابق
وان اباها ليس خصما وانما هي الخصم فهايدعي يشاقق به يتنق الحكم الذي قد جرى له فأوضح لنا عن اباها هورق
وساح عبيد اعجز ومقصر كثير الخطايا وهو الذي عرق واذا زعمنا الشهير بكاتب لشرع رسول جاء لكفر ما حق
عليه صلاة الله ثم سلامه مدي الدهر ولا يام ملاح ربق كذا الال والصحيح الكرام وتابع وزعم في الخبر والدين لاحق
أجاب نعم يتنق الحكم الذي قد جرى له لان اباها ليس خصما يشاقق اذا ما احتملات بلوغ ثاكدت
عليها ولاحت للبلوغ بوارق ويقبل منها الدفع من بعد حكمه كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكموا على الاشبه المختار وهو الموافق ونظم ثانيا ايضا فقال
لك الحمد يا من للبرية رازق ومن للنوى والحب لاديب فائق فلك استمد العون في كل حادث
وان بما أملت منكم واثق اذا كان سن البنت محتملا لما له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقلت نكاحي غيرت وان أتى على صغري من عاقديه التصديق وما والدي خصم فيك في حضوره
وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق نجا الى دعواه ولقول قولها وتبطل دعوى المدعي وهو مارق
والله أعلم سئل في بكرة البقرة ادعى زيد عليها نكاحا مؤرخا فأنكرت فأقام شاهدين بذلك
وادعى عمرو ونكاحها وان زيد المدعى الاول أو قرأته لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا أجاب يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم
عليها ففي الظهيرية رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتجده فشهد الشهود أنها امرأة وقضى القاضي بها
ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضية صحي ظاهرا فلا يبطل ما لم
يظهر خطأه يبقين وذلك بأن ثوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصول في الفصل
العاشر من الخطط من ان تزوجها في غير شهر كذا او زعمت أنه اقرب بعد هذا التاريخ بخمسة أشهر أنها
حرام عليه وليست بامرأة فهذا دفع صحيح حتى يخلف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع وصرح
كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم ويعين فعلم من ذلك ان المرأة المذكورة
متى أقامت بينة بأنه اقرب بعد تاريخه المذكور بأنه لا نكاح له عليها ولا عقد نكاح له عليها أو
ما أشبه ذلك من الالفاظ تسمع بينتها ويبطل الحكم المذكور ومثله لو أقام الزوج الثاني
بينة بذلك يبطل به الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم سئل في امرأة
اشترت من زوجها محدودات ومنقولات بتم معلوم قبضه بالحضرة والمعانة واعترفت
بتسليمه وكتب بذلك صك شرعي وبعد أشهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات
وجرى بينهما ابراء عام وكتب به صك شرعي ومات بعد سبع سنين واشهر الزوجة متصرف

مطلب في بكرة البقرة
ادعى زيد نكاحها
وعمره ادعى نكاحها

مطلب في امرأة اشترت
من زوجها محدودات
ومنقولات بتم معلوم
بعد ذلك استعصى سنين
فادعى بعض الورثة

في جميع ما ذكره فادعى بعض ورثته على وكيلها الذي قاض بأن جميع ذلك تركه وطالب استحقاقه
 لكونه في مرض الموت فأبرز الوكيل السكن المذكورين وأقام على كل منها بينة شرعية فغلبه
 شريعتهم ادعى آخر من الورثة على الوكيل المذكور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه
 وأقام على ذلك بينة فهل إذا ثبت أنه كان مفلوجا يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم العبد
 ولا يبعد مرضا شرعا وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض
 فأى البينتين ترجح منها أيجاب المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية أن للتعبد والمقاس
 والمسلول إذا انتصف كل داء منهم بالطول حكم قصير كل واحد منهم حكم قصير في الصحيح كما
 به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المدة المذكورة فوق ما قد روي
 فإن أصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام ولله سبعة أعوام والأشهر الروايات وقع زائد
 إليها مضافا لا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا ثبت
 لدى الحاكم الشرعي مع جميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالسنة
 الصادرة من الزوجة بآثاره كان وصحته مرجحة لأنها المدعية والورثة ينكرون والبينة لدى لا للزوجة
 صريح به غير واحد من علماءنا حيث طال ما به وانصف بما يقتضيه نقد جميع تصرفه مع زوجته باقيا
 أهل الذهب وأئمة والنظر إلى العمل بعبارة الكلف أولى من إحدائها والحق بالحيوانات وكلامه غرور
 والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أنه اشتري مملوكا فأجاب بأن نسلمت مثله فطلب
 بإلا وصلها إلى أبي فأوصلها إليه هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بال ضمان عليه هل
 يضمن له مثل البن أم قيمته أم ثمنه أجاب حيث لا بينة لدى التسليم على الوجه المذكور يضمن مية
 الدين لا ترشك شرائه منه والقول قوله فيه بيمينته ومعدى الشراء يتكرا لأن بانضاله إلى أبيه وله
 قوله بيمينته فيه فيضمن لدى عليه مثل البن لا ثمنه ولا قيمته والله أعلم سئل في زيد ادعى على غيره
 بجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وأن والدته دفعها العهر وليد خلها إلى داره لتعلم الأدب
 وأن الجارية المرقومة تحت يده وطالبها بها فأجاب بالامكار وأن الجارية موروثة عن والده
 فأقام زيد بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبتت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم أنها أمته
 عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعى عمرو بعد الإثبات أن والدته وهدت الجارية المذكورة لشقيقها وألا
 عمر المذكور وردها عليها ثم جاءت بها مرة ثانية فوهبها له بحضرة ولد هادي بلدى وهو ساكن
 مصدق لبيتها فأجاب زيد بالامكار من حضور هذه الحبة وادعى أن الحبة إنما وقعت من والدته لو
 ضر وشقيقها بتغير حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد للحبة للزوجة لو
 من والدته وتصدق في هبتها لشقيقها والد عمرو وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل
 ادعى زيد أن الحبة إنما وقعت من والدته لو والد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسري
 أم لا وهل على زيد من شهادته مواخذة يستحقها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملك

سئل ادعى على آخر
 أنه اشتري مملوكا
 فأبرز الوكيل
 السكن المذكورين
 وأقام على كل منها
 بينة شرعية فغلبه
 شريعتهم ادعى آخر
 من الورثة على الوكيل
 المذكور لدى القاضي
 المزبور عدم صحة
 البيع لكونه

طلب حاصله
 أن الخصم إذا دفع
 مع ذلك دفع المدعي
 ودفع المدعي دفع
 ومدار أد عليه

او ملك عمرو اجاب نعم تقبل البينة فقد صرح علماؤنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو
برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم كذا في الخبر
وهكذا في جامع الفصولين داخلها وفيه ما رافى ادعى البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه
ثم برهن بالمختار انه يقبل ويبطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يصح الدفع الخ اي اذا كان الدفع صحيحا
اما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لوالد
عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد
ان عمرو اقر قبل الحكم انها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرفيق من قسم
المال وليس عليهم مواخذه يستحقون بها الا هاته والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد
ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب لا يظهر كذبه
حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يبحث فيمينه ان كان لغا فلا ن على ألف درهم فادعى عليه فانكر
فخلف ثم اقام المدعى البينة ان له عليه الف ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة خطبت
لابنها بكر او دفعت امتعة لابونها تائة بنفسها واخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابنتي عم عصبة
بذعيان ان المدفوع من مال الميت ولها فيه الثلثان اذ رآوه هي تدعى انه ملكها لا شيء فيه لابنها حل
القول قولها فيه ام قولها اجاب القول قولها يمينها لان اليد لها وعليها البينة كما هو الاصل
في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما اجمعت عليه ائمتنا رحمهم الله تعالى
والله اعلم سئل في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو ياتي للمستنيب في كل شهر بما
يحمد معه من معلوم الحجج والسجلات فقال له مستنيبه بقدر زائد على ما تجده له واذا راد الدعوى
عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه ام لا تسمع عليه
دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير اجاب قد سئل
شيخنا الخانوق سقى الله تعالى عمده ورفع في الدارين مجموع هذه المسئلة بعينها فلم تاخذ في الله لومة
لا ثم اذ ليس للضلالة الاقوى عنهما فاجاب بقوله ليس للمستنيب الادعى عليه لان الدعوى لا بد
وان تكون بحق ثابت له معلوم الجحس والقدر وهذا المدعى ليس بحاله اذ القاضي ليس له اخذ
الاجر على القضاء ولو فرض انه قال احد بصحته فهو لمن باشر القضاء وهو النائب للمستنيب
فقد ظهر ظهور الشمس انه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى
فقط لفته به غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى اقول هذا الذي ادين الله به ولقد
نطق بالحق من قال تزود حكمة متى ودع قتيلا ودع قالا فساد الدين والدينا
قبول الحاكم المالا واقول ارى من اثر المالا لمحض الجور قد مالا بلا ريب ولا شك دفع من الورع مالا

مطلب فلهذا لا ينبغي
اجاب و قد سئل في رجل
لا يوجب له شيء
وعلى غيره شيء
ان المدفوع من مال الميت
وارثته الخ والمستنيب
ان ان النائب والمستنيب
بما يحمد من معلوم الحجج
والسجلات فادعى
قد راد الدعوى

مطلب ادعى رجل
منه ادعى رجل
على من ادعى رجل
والمطلب ادعى رجل
والمطلب ادعى رجل
والمطلب ادعى رجل

والله سبحانه وتعالى سألناه صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا آن الارتمال والله تعالى أعلم
سئل في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينة الشام المأدون له في ذلك على متولى وقف
بمجهوس أرض مزروعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل التعمير وذلك من
قبل حاكم شرعي وكشفه واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب
بذلك صك شرعي بقبول اراضي الوقف بمجودها والآن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعد مضي
سبع وعشرين سنة يدعى اراضي خرب داحلة في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت
اراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت ارض الوقف المزبورة
اجاب قد تقرر وتسقط في كتب علمنا الحقة ان دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك
المطلق باعتبار ملك الواقع وان اراضي بيت المال جرت على رقبته احكام الوقف المؤبدة فكان
الزاع وقع بين ناظرين وقين مختلفين أحدهما ذوي ولا آخر خارج والبيته عليه لا على ذى اليد
والقضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقا اذ لا يكلف البيته لان أقصى ما يستدل به على
حققة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البيته وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو متوع
الى ان يبرهن الاخر بشهادة عدول فقبل بيته لا يبرهن خارج ويبدو نها لا تسمع قال في الجواهر والحاصل
ان دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطلق وقرع على ذلك فوجه ان ثبت والله اعلم سئل
في رجل اشهد على نفسه وصحة وجواز تصرفه بانه ليس له عند زيد ولا في ذمة حتى ادعى عليه
بوديعة فانكرها فأقام عليه بيته بها هل يقبل أم لا اجاب لا يقبل الا براءة العام بقوله ليس عليه
الحق في الميسر وغيره ويدخل في قوله لا حق في قبيل فلا نكل عن اودين وكفالة وجناية واجازة ومعد فأت
ادعى المطالب بعد حصول تقبل بيته عليه الا ان يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله
أعلم سئل في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن وان عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالكويت
العترة شرعا أن الذي يستحقه صالح في الدار العلانية جميع العليتين والابواب والبيت اليسرى
المعرفات بتحدوها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي مفردة جميع العرفين والمنارات
غرف أيضا والعلية الكبيرة والمنارات خلاوي مع الحاكورة والمطبخ والمرتق ومباحة الدار سوية بينهما
هذه عبارة الصك وعرف كل محدود وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة ستين وصالح مستقل بوضع
يده على ما عياله اعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على العرف بأسرها والعلية الكبيرة والمنارات
خلاوي مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتق ومباحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليها سوية
ولأن احكامهما فصالح يدعى أن المنارات وعرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطف ما عدا مساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح
فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واقع يده عليه ومتصرف فيه باعراة مدة
ستين وما هو في تصرفهما معًا من المطبخ والمرتق ومباحة الدار يكون مشتركا اجاب كل من يده

مطلب اشهد
على نفسه صحة
بليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه
بأنه لا يكتفي
مطلب
مصادقة في فمرد

شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل شيء كان فيه سواء في التصرف
 ووضع اليد لا يرجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويمنع عنه الآخر حيث لا يبرهان
 له عليه بشئ يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة إذا ادعاها لأن العلماء رضى الله تعالى عنهم
 قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وإن صلح أن يكون خبر القول له
 مساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل
 لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتمد بلا شبهة فيقضى لصالحه والحال هذه بالعلتين والبرهان
 والبث السفلي ليد ولعبد النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع المحاكورة
 أيده وطها بالمطبخ والمرفق والمساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم
 برهان شرعي على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار
 مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك
 كما صرح به الأصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم **سئل** فأرض كان
 هاريتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للارض والزيتون
 متصرفا ولا ولاية المسجد في الزيتون وبقيت الارض قراحو ولرجل بجانبها أرض فضتها إلى أرضه وصار
 بزعمها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مئولى الوقف حالا بأنه أحدث يده على الارض بعد فناء
 الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيته بحدوث يده على الارض بعد
 فناء الزيتون تنزع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية
 وتثبت اليد للوقف بنبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة ودفتر كات الولايات تنطق بذلك
 فلا حجاب إذا برهن المئولى على أحداث بدل المدعى عليه وأن يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على
 يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه البينة على أنها ملكه فان أقامها على وجهها
 الشرعي حكم بها والا تنزع من يده وتكون للوقف لنبوت كونه ذا يد إذا ادعى في الوقف للملك سواء
 في أن يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذي اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة له
 أرضا وزرعها فادعى رجل أنها له وغصبها منى فلو برهن على غصبه ولحادث يده يكون هو ذا يد
 الزارع خارجا ولو لم يثبت أحداث يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة
 أن صاحب البناء والشجر في الارض ذو يد والثابت بالبينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم **سئل**
 شاعرة آجرها رجل بيتا فمكتته بالاجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت
 استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا **أجاب** الاقدام على الاستيجار اقرارا
 بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للمورح والله أعلم **سئل** فيما إذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالادعى ملك له وهكذا أقر لها وأقام بيته
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا **أجاب** نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبينة كالثابت

مطلب في أرض كان
 بها زيتون المسجد في
 الزيتون فأحدث رجل
 يد على أرضه وصار
 مدة ثلاثين سنة

مطلب إذا استأجرت
 بيتا ثم أقرت أنه ملكك
 لا تسأل
 مطلب
 هل إذا ادعى
 على الجارية

عيانا هكذا حكمه علما منا وانتمنا فكلنا نرى تجلس احكام انما مله والله اعلم سئل في رجل
 اقعده آخر غصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويجرس ما بها ويسمى امينا نور باستقلال
 الزيت من يومه اليه ويضعه في شحلاته المعلومه مات هذا المأمور المسمى بالامين بعد ان
 اوصلت ارباب الزيت زيتها على وجهه طيحه طيحه على ما هو المعتاد فاذا رجع على ورثته انه لا يصل
 زيتها قدره كذا النصفين انه يريد تقسيمهم هل له ذلك أم لا أجاب لا وجه لقضين ورثته والحال
 هذه اذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى ان ذاسته
 واقم على ذلك بينة ضمنه في تركته وأما تجرد دعواه انه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت
 فلا تسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولوضع جميع ما به لا يلزمه ضمان من غير
 تعذره عليه ولا تفريط في حفظه كما هو حاله والله اعلم سئل في رجل استقام
 بهيما من يذخر ثم ادعى انه ملكه حل لا مستيام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى للمساومة لكونه
 في الهيما لم لا أجاب المساومة مانعة من الدعوى لمقتضىها الاقرار بان المذمى اليد كذا انقص
 في البرازية في الدعوى في فروع المساومة ولم يحك خلافا وفي جامع الفصولين واواسط الفصل الثامن
 حكى في كونه اقرارا الذي اليد فلولين معجبين راضا بالتساوى للصغرى وحكى اتفاق الروايات بانها
 اقرار بالملك لذى اليد راضا للزيادات وقال راضا للتساوى ذشيد الدين الاستسراء ولا يستجار
 اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله اعلم وأجاب مرة اخرى لا تسمع دعواه بعد سبق
 للمساومة منه كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله اعلم سئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو
 محبوه انه ملكه ورثته عن والده فاجاب المذمى عليه اني اشتريته من والدك وعنك المورثين لك بكذا
 وان ذوبد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة ساكت من غير عذر عنك
 عن الدعوى هل يكون ذلك من باب لا قرار يا تلقى من مورثيه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا
 ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى التي مر عليها خمس
 سنة مع صريح اقراره بان تلقاها عن المورثين المذكورين أم لا أجاب نعم دعوى لك التلقا عن
 اب المرحوم ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج اليه
 عليه ال بينة ومما المذمى عليه مبدعيا وكل مدع يحتاج الى بينة ينور بها دعواه ولا ينفعه
 وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب الماخذه بالاقرار
 ومن اقر بشئ غيره أخذ باقراره ولو كان في يده أحقا بأكثره لا تعدو هذا ما لا يتوقف فيه والله اعلم
 سئل في دار مشتملة على بيتين وساحة مماوية معتدة للارتفاع ووضع الامتعة وما هو من
 ضرور السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يساعدهما شرعا بمحقوقه وطرقه ومناقبه
 وما عرف به ونسب اليه ومات البايع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر يساعدهما شرعا كما شرح
 في الاول ويريد ان يبيعه السائتين لزم منه الضيق على المشتري الا انه منه الانتفاء من الحائز

مطلب
 مات امين
 المصينة
 فاذا رجع
 على ورثته
 انه لا يصل

مطلب
 الملك عبد الامين
 والامتناع
 لا تسمع

مطلب
 زيد على عمرو
 انه ورثته عن والده
 فاجاب المذمى عليه
 اني اشتريته

مطلب
 رجل له دار
 مشتملة على بيتين
 باعها لرجل يساعدهما
 شرعا بمحقوقه وطرقه
 ومناقبه وما عرف به
 ونسب اليه ومات البايع
 فباع ورثته البيت الثاني
 لرجل آخر يساعدهما شرعا

ونعمان الإضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا أحباب لا تشبهه في أن الساحة المذكورة مشتركة
 بينهما مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك
 ولا سد الهواء والإضاءة فبفتح عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب القسمة في الساحة أو طلب أحدهما التمس
 أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد الإنسان عشرة أبيات من أرض في يد آخر بيت واحد فالشركة
 بينهما نصفان والله أعلم سئل في اختلاف فيقول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب
 التأليف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الأقوال في حالة الموت يحل بالترجيح أحباب المحل
 بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الإمام المقدم والمهام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق حلبة
 الاجتهاد على سائر المفسران الذي أفردت بالجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته
 ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العديل قاسم بن قطنو بغا بعد قول القدرى وإذا اختلف الزوجان
 في مناع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل
 فإن مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال
 أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد كان للرجل فهو للرجل
 وكان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولو ورثته والطلاق والموت سواء قال الإمام
 الأسيبيني والتصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسقي والمجوب وغيرهما انتهى قول
 وعلى قول الإمام مشيئة أصحاب المتون قاطبة وبكفي ذلك في الترجيح إذ المتون موضوعات لظاهر المذهب
 الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل في التجرى
 المسائل وإذا ما تناقضت في قول أو ورثته الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثته
 الزوج لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بالنسبة لهما وهما حيان في حال قيام
 النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها أكد في لسان الحكماء وقد استنفذ
 فيه في مسألة اختلاف الزوجين في جهاتهما وبعد مآت أحدهما وقبل النكاح وبعده وبعد الموت
 وما إذا كانا حيين أو أحدهما أو عبد من فراجعه ان شئت وليكن اعتماده في قول الإمام أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى والله أعلم سئل فيما إذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن
 يخلف حل يلقى إليه ويحلف ويبطل القضاء أم لا أجاب لا يلقى إليه ولا يبطل القضاء
 قال في الحانية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يخلف لا يلقى إليه ولا يبطل القضاء ومثله
 في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل ادعى على أخيه كالة بدین فأنكروها فأقام اليه
 عليه بها فادعى الإبراء منها هل تسمع دعواه الإبراء عنها مع انكاره صدورها أم لا أجاب
 لا تسمع لتناقضه الظاهر والافر في ذلك بين ظاهر والله أعلم سئل في نكاح كرم زينة فاسم
 غلته رجل مع أولاد أخرى يأخذ هو نكاح هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمون بينهم كذلك

مطلب
 تنازع البتة إذا
 اختلف الزوجان

مطلب
 إذا تنازع الزوجان
 في حصة

مطلب
 ادعى المرأة
 على النكاح في الدية
 بعد نكاحه لا تسمع
 مطلب
 ادعى المرأة
 مع أولاد أخيه في
 كرم زينة فاسم
 غلته رجل مع
 أولاد أخرى

مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا ماذعة والآل العثم يقول لاحق في هذا الثلث لا ولادة حتى يفلون
 لموت أبيهم من حياة أبيه بل ينفصله وذا منعه لا ولادة حتى الآخر وانما كنت أسلم لأولئك يتناولوه
 السنين على وجه المصدق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان
 عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثلك أجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم سئلت
 في يتم تكلم عليه جده أبو أمته أقوله بأشياء من ديون وغيرها وصادر براحم في أمواله ويكتب الذين تأسده
 في السجل وكما مثل يقول حد الفلان ان بنى اليقيم فمات اليقيم عن ورثة فطلبوا ذلك فقال المال
 والدين الذي كنت أقربت بهما له انما هو مالي وكنت أقوله تلجئة هل بلغت الى كلامه أو لا بلغت
 الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك أجاب لا التفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر
 به لورثة اليقيم ولا يبر على الورثة لأنه ما كان أقواره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف وورثة
 المقر له يملكون انما ما فعلم أنه كان كاذبا والله أعلم سئلت في فسر رجل غائب ترك ما يبدى ولادة
 يريد أن يرى يدعى الغائب بحضور أولاد الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا أجاب
 لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم سئلت في رجلين تنازعا على محدود أحدهما
 خارج يدعى الشراء من زيد والآخر يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن
 الحاج أن زيدا المطلق منه أقر قبل شراءه بأنه لم يملك منه ما عني المحدود المذكور بكذا الشراء بأنه لم
 لم يجر لأنه كان في سعيه فذلك شراءه المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا أجاب نعم قل
 كما أشار اليه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئلت في محدود موروثة باع بعض الورثة
 حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة ستين وبعض الورثة يراه بكثرة كان
 حلالا بطل أمه يوم بيعة وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع
 دعواه ولا ينفعه سكوت ورؤياه أم لا أجاب لا يبطل دعواه بسكوت ورؤياه ويعذر عن مثل ذلك
 والقول قوله في عدم العلم بمينه وقد صرح في البحر أن الامح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى
 أو استأجر دارا ثم ادعى بأنها دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرف وقت الاستيلاء فادعى هذا
 مع الشراء أولا استجواب فكيف مع السكوت الجرد والله أعلم سئلت في رجل كثر دعواه على آخر
 بدنه له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة
 هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه
 خمس عشرة سنة أجاب لا يمنع لعدم الترك للمدة التي منع السلطان من سماعها بعد ذلك كما هو
 ظاهرا والله أعلم سئلت في دار وقف أهل وجد فيها بئر برئت قديم وهي في يد المتولى عليها من
 دية الواقف يذعيه للوقف وآخر يذعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الاول أو يضع يد متولى
 أم لا أجاب القول في المتولى على الدالة أنه ذويد وغيره خارج والله أعلم سئلت في شريكين
 شركة مفوضة ساءوا للحجاز يقولوا باع بعضه للعرب ثمن في ذمتهم وفي بعضه فوضعا في موضعين

مطلب أقروا
 اليقيم له بدونه
 فالتيم عورثة
 فطلبوا ذلك فقال

مطلب ادعاء
 رجل فمضى يد
 اولاد الغائب
 لا تسمع
 مطلب في رجلين
 تنازعا على محدود
 أحدهما يدعى أن
 باعوا شري من
 زيد والآخر يدعى
 أن زيدا أقر الخ

مطلب الزمانات
 الحد الذي بين ما دعى
 ورثة على الآخر ما دعى
 كقول من البيع لأخص
 دعواه

وديعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا
 كالمباقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين
 أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها الجواب لا تصح دعواهم بذلك أهالة الشريك بدین
 مشترك للشريك باطله لأنه ما من جزء منه إلا وهو مشترك بينهما ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين
 قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفقهاء عدم جواز الكفالة إلا
 إذا لا يمكن جعلها مضاربة على الكفيل وهي غير مضمونة على الأصل فكيف يجوز الزام الشريك
 بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم سئل فيما لو قطع زيد على قري ومزارع من مقرر فسا
 ثم ان بعض متكلمي القري المزبورة استقرضوا من عمرو ومبلغا دفعوه لزبد المقاطع ليحسب لهم
 المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع يذممهم وكبت بذلك سبيل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين
 ما كان أقرضهم إياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقيقة له وانما زيد المقاطع هددهم بالحكام
 وناوهم صرة مجتهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم إذا
 عمرا وعرفه أنه حيث كان الأمر كذلك فلا يطلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد
 المقاطع المذكور في الأمر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل
 منع الحاكم وتقرر المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
 وهل الحجج والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا الجواب إذا ثبت الاستقراض
 من عمرو ولا ينظر إلى جوابهم المذكور لأن حاصله الانكار ومع النبوت بأحدى الحجج الثلاث لا يفيد
 الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزبد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القري والمرار
 على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا إذا استقرض نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض
 ديناه زما في ذمة المستقرض وان صرفه في شئ كان فإذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض
 القري بأحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرر في المتون كافة عدم
 صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين
 وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه المنافاة بين كون أقرضه
 لهم وبين كونه أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لأنه كأنه
 قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذهمتكم استقرضه بعينه زيد لا أنتم
 ولا شبهة في أن ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم أن القرض لاحقيقة له انكار
 والمنكر لا بينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم أنا ما استقرضنا خضع
 الحاكم عمرا لعدم بينة لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه
 بجوهر الاستقراض وحيث بني الحكم على حجر ما هو المشروح في السؤال فليس حكا شرعا قطعاً
 وبما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد

مطالب استقرض
 بعض متكلمي القري
 مبلغا من عمرو
 لزيد المقاطع فطلب
 عمرو المبلغ منهم فأجابوا

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم سئل في زيد ادعى أن له بذمة عمرو مدعي ما و ذلك
 في وجه وصي أيتام عمرو المتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال أن لم يحلف المدعى أن هذا المال
 باق في ذمة عمرو المزبور ولا يقبض منه شيئاً ولم يتعوض منه عوضاً ومضت مدة بعد ذلك لا
 وآلآن يطلب وكيل زيد المدعى المال من وصي أيتام عمرو فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون البمين
 مرتباً على المدعى وهو غير الاستظهار والحال أن لم يتعرض في الدعوى للبمين والآلآن رتب الدين
 غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير عين أم لا الجواب صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه
 لا بد في ذلك من البمين ولو أبت الورثة لمحق الميت اذ عساه أن يكون بذمته دين فيحتاج لوفائه
 نظراً له وللورثة الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الحائبة والله أعلم سئل
 في رجل ادعى على آخر ديناً فدفعه بأنه أحال به عليه فلا تتردد في لها على الحيل وأقام عليه بذلك
 البرهان هل يندفع أم لا الجواب نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن
 اشترى من آخر ثوراً فاستحقته امرأة بالبينة فأراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع
 أن ابن بقرته وأقام بيته هل تسمع دعواه وتقبل بيته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة
 الجواب نعم تسمع دعواه وتقبل بيته بحضور المرأة إجماعاً وبغيرتها على الأظهر لا شبهة وإذا ثبت
 ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض للبائع والله أعلم سئل في ابن في عيال أبيه دفع
 له الأب مالاً نقداً بخرفيه وأذن له بالانفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير إذنه واشترى
 لنفسه منه أو أواني نحاس ومات الأب بعد أن أقر في صحته أنه ليس له عندي سوى مائة قرش في الحكم
 في نحل النحاس وفيما أفتقه في الحج بغير إذنه وفيما أقره اذ ادعى عليه ببقية الورثة أنه كان فارغاً الجواب
 أما نحل النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يستبرك فيه ورثته أبيه ويجري على فرض الله تعالى
 ومثله المال الذي انفقه في الحج وأما إقراره بأنه ليس له عندي سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى
 عليه باكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه وموته فافهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه
 وانفاقه في الحج بغير إذن والده صار متعدياً على المال الذي في أمانته فصار غاصباً فعلق بذمته
 فلا يبرأ منه إلا بدفعه لملكه أو إقراره بذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه أعنى إقراره بالاستغنى
 الأزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع الوصي جميع تركته الميت إلى وادته وأشهد نفسه
 أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في الوصي
 أنها من تركته والذي لم أقبضها تقبل بيته ويقضى بها وأثبت أن قال قد استوفيت جميع ما
 ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً أبيه تقبل بيته ويقضى به
 بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم سئل في ذي يد على أنان ادعى
 عليه خارج أنها ملكه نتجت عنه وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى في اليد الشراء من
 زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى النتاج بيته على مدعى الشراء هل يقضى في المدعى النتاج

مطلب
 زيد في
 زيد في
 زيد في
 زيد في

مطلب
 المدعى عليه
 الجواب

مطلب اذا
 استغنى الثور
 المسبق فأراد المشتري
 الرجوع على بائعه
 فادعى الحج

مطلب دفعه
 لانه ما له ليصرف
 فيه فخرج منه واشترى
 أو ابن بقرته أبيه
 وما لا بعد
 إقراره الحج ثم ادعت
 بقية الورثة الحج

مطلب دعوى
 الورثة على الوصي
 د والناهم من تركته
 والده بما اشتراه
 على نفسه ثم الحج
 سموعة

مطلب ادعى خارج
 اتانا على يد بائعها
 نتجت عنه وادعى
 ذو اليد اشتراء من
 زيد

أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كما يزعم بعض الناس أم لا الجواب نعم
 يبقى به مدعى النتائج وأما تاريخ الضياع فلا يثبت عليه ولا تقويل عليه قال في جامع
 الفصولين لو قال في دعوى الحكم غاب عني مدته فقال المدعى أنا ارهس أنت ملكي وورث
 مد سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت إلى بيته المدعى عليه لأن ماد كره المدعى من التاريخ
 تاريخ غيبة الحمار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم بسبل في رجل تصادق
 مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمتهار وجهه وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج
 ما خصه وخص زوجته من ممتلكاتها التي تحت يد الزوج المرنور وكنت تحصر بذلك وفيه
 أشهد يعني الأب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصه منها من كسب
 واستوفاه فهل يجمع هذا لإشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة الجواب
 لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركته أمتهار ووضع الزوج يده عليه مذهب
 أنها لا قبض ما خصها منها ظاهر فإذا ابتين شئ آخر فحقها باقي فيه لها طلبه وبما يصح به
 ماد كره في أواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين زامن المتفق حيث قال وفيه
 دفع جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته
 قليل ولا كثير إلا مستوفاه ثم ادعى داراني يد الوصي أنها من تركه والدي ولم أقضها قال قبل بينته
 وأقضى له بها أرايت أن قال قد استوفيت ما ترك والدي على الناس وقضت كله ثم ادعى على رجل دينا
 لآبيه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
 والله أعلم بسبل فيما لو استأجر جريدي من عمرو دارا والحال أن عمر كان وصيا عليه من قبل ولما
 كرر يد حصل بينه وبين عمرو مسأرة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستئجار أن تلك الدار
 ملك من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد متشاقضا أم لا الجواب
 لا يعد ذلك متشاقضا لكان الحقاء والاستئجار ولعدم صحة البراءة عن الاعيان قال في البحر
 في ما لا يستحقان في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى
 أو استأجر دارا ثم ادعاهما قائلا بأنهما دارا بيه مات وتركها ميراثا وكان يعرفه وقت الاستيلاء
 لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركه الميت إلى وارثه
 وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا مستوفاه
 ثم ادعى داراني يد الوصي أنها من تركه والدي ولم أقضها قال قبل بينته وأقضى له بها أرايت
 أن قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقضت كله ثم ادعى على رجل دينا
 لآبيه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الحفاء فبقع الشهادة على ظاهر
 له وسماه جميع ما ترك يا اعتباره فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم بسبل في رجل ادعى
 على آخر ثمانية وأربعين قرشاً فاقش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فادعى

محب دافعا
 ادعى روحاً
 المتوفاة
 ما خصه
 أمتهار
 من الدعوى

مطلب
 دعوى الزوجة
 بعد الاستئجار
 والشرع مقولة

مطلب ادعى
 ادعى على آخر مبلغا
 من ثمن فاشترى
 المدعى عليه وصور
 كذا مائة وأربعين
 من المدعى قال

المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يقوله بزمته سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكروا وصول
العشرين خلفه عليها هل اذا اقام المدعيون عدلين شهدا لدى الحاكم الشرعي على أنه قال له لدى
المطالبة مالي عندك من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا تقبل أم لا اجاب نعم تقبل
شهادة العدلين على قراره بأنه ليس له من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقها
المدعيون في ذلك وثبت عدلتها بالوجه الشرعي اذ لا مانع منها شرعا والله أعلم **سئل**
في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمن معلوم وتفرقا عن تقا بض وتراض فتراكم المطر الغزير
عليها فترل الماء منها على السفلى فتخلل بناؤها وتريد ردها على بانها هل لها ذلك أم لا وهل
تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بغير ثمنها وهل الجمل والغبن الفاحش مع عدم التعذر
أم لا اجاب لم يقل أحد من العلماء بان لها الرد بمجرد التخلل المذكور فلا تسمع هذه
الدعوى منها والعجب بمن يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلل بناؤها وترد
عليه جبرا متخللا بناؤها لا قائل بذلك من العلماء وأما مسألة دعوى الغبن الفاحش فخواص
ظاهر الرواية منع الرد به مطلقا سواء غرر الآخر أو لم يغرر وظاهر الرواية ظاهر الرواية وادركها ما ينحاز
يفقون بالردان غرة والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلل لما اشتهر في المتون
والمشروح والفتاوى في مسألة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى
الرد منه ودعوى الجمل بالطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم **سئل** فيما إذا ادعى البراءة في المنقول
والعقار على آخر فنفقه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع
دعواه أم لا اجاب البراءة عن الاعيان باطل منقولا كان أو عقارا فلو قال لا استحق قبليه حقا
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاخر عينا كان أو دنيا لا نه
براءة عن دعواها لا عنها بخلاف قوله ابراءك عنها فان له أن يدعيها والذي تعطيه عبادة الكتب
المشهورة ان كان ابراء عنها على وجه الانشاء فاما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى به
فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة
البراءة عن وصف البضمان فالبراءة الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الاعيان لا يمنع الدعوى بأدواتها
على المخاطب لا على غيره فافهم والله أعلم **سئل** في رجل دفع لزوجة شعر أو صوفات ففقر لها
فقر لها فدفعته للنساج فنسجه غطاء ثم ماتت الزوجة وتخلت الزوج مع ورثتها هريد عورت
ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه فالتقول قول من اجاب الغزل للزوج قال الفقهاء لغيره بان
العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصار الغزل كذمة البيت من الخبز والطبخ
وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطاء هذا لا قائل به والله أعلم **سئل** في رجل ادعى على جماعة
من أهل الذمة أن له بذمتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلوها ودفعوها لهما وليس
الكتاش فأنكروا فطلب القاضي منه بيته شرعية فذكر أنه لا بيته له والتمس أيانهم فخلعوا فنجسه

مطلب
فأمره اشترت من
آخر دارا علوية فتراكم
المطر وتزل منها
على السفلى فتخلل
البناء فأرادت ردها
الح

مطلب
دعوى البراءة
عن الاعيان غير
مقبولة لأن البراءة
عنها لا تمنع بخلاف
البراءة عن دعوى

مطلب
دفع الزوج شعر
وصوفات ففقر لها
ثم نسجه غطاء
ثم ماتت الزوجة
وتخلت الزوج الح

مطلب
ادعى
على جماعة من أهل
الذمة مبلغا فرفضوا
فأنكروا فطلب
الحاكم لعدم بيته
معه ثم ادعى عليهم
أخران المالك
الح

دعواه ويجعل سكونه رضى البيع فطعا للزور والاطماع والحيل والتلبيس وجعل المفسور ترك
 المنازعة أفرادا بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره ببسب
 عروضا فقبضها المشتري وهرساك وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم
 بذلك أن الأم لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع الميراث في مثله منع الميراث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع للمادة المزورة والتلبيس والحاسم لطريقة الاحتيان
 وقطع شائكة الاطماع بالبدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى الحاطل لينالوا
 من الدنيا الدينية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الضائل فخنسوا اسماع مادة مثل
 هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا التي هي حياثل
 الشيطان فيجب منع ذلك إذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل للذهب دره المفاسد أولى
 من جلب المصالح بدخل هذه الواقعة فيما استملت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر
 الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطقت الاحاديث بشهرهم وفتح حال أكثرهم والله أعلم
 سئل في حافظ بن شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا حدهما بينان متصل ترسعا على
 وجه الشريك وللآخر عقد عليها هل يقضى بها لها أم هي صائب العقد لمصل الاتصال في طرفي
 الحافظ كجواب الحافظ لصاحب الترسيع لسبق استعمالها على صائب العقد اذ هو كوضع الجذوع
 وقد صرحوا بأنه لو كانا أحدهما ترسيع وللآخر جذوع وذو الترسيع أولى عامة المشايخ معللين بأن
 الاستعمال بالبناء عند الترسيع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال الترسيع أن تكون أيضا
 اللبن داخل في أنصاف لبن الحافظ المتنازع فيه ولا شك أن استعمال ذي العقد متأخر وإذا اذ
 في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم سئل في سفلى وعلوكل واحد منهما في يد رجل
 يصرف فيه مدة سنين تصرف الملاك بالا منازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو
 لنفسه أنه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية
 العلو أنه لصا حبه أم لا اجاب القول قول واضع اليد وهو ذو العلو بمجته وعلى الأمر البينة
 والله أعلم سئل في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم اجاب
 اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى ان شئت فامتعه
 عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء أو ما انفق على الاختلاف وقيل ان باذن القاضي فسما
 أنفق والا فبا القيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتي وفيها وتعتبر القيمة
 يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم سئل في صاحب علو أراد ان يبنى في علوه بناء لا يصدر
 بالسفلى هل له ذلك أم لا اجاب نعم المختار للفتوى أن لدى العلوان يبنى على علوه اذ لم ينصر
 اجما على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرب
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا فيمنع ونعلم عدمه

مطلب
 السفلى في يد رجل
 وعلو في يد آخر
 ينصرف في يد الآخر
 والآن صاحب السفلى
 يدعى شيئا من العلو

يدعى الخ
 سئل في سفلى
 سفلى انهدم
 وعلو يريد البناء

مطلب
 بواراد صاحب
 العلوان يبنى
 علوه بناء لا يصدر
 بالسفلى بذلك

مطلب
بيع مزرعة
العلو عن صاحب
السفل

يقبض بالبيع وإن اشكل بيع الارض في السفل والله أعلم سئلت فيما اذا الحق الصرر على المالك
البيت السفلى وكان ذلك سبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا أجاب الفتوى على أن
الضرر ان تحقق أو اشكل أنه يضر أم لا يمنع والعلو منه وإذا علم أنه لا يضر فلا يمنع وأعلم أن سقف
السفل وحده وهو اديه ونواريه وطينه لصاحب السفل غير أن لصاحب العلو سكنة وذلك
كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطبيقه لا يجب على واحد منهما أما ذو
العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه
فإن شاء طيبه ورفع ضرره وكف الماء عنه وإن شاء تحمل ضرره اذ صرحوا بأنه لا يجبر المالك على
اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء سبب السكن المأذون فيه شرعا لانهما على السفل
وان تعدى بأن اراله وجب الضمان واما زدت هذا لا تخفى بل غنى أن يتما تار على سطح حصيدكم
اذى العلوي طال به ذو السفلى تطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم سئلت في يد واحد سائر
في هبة فادعى في اليد شراءها من ريد منذ ثلاث سنين وادعى الخارج شراءها من عمرو منذ ستين
فما الحكم اجاب المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر
والخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخرائفة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن
اللسوط وان صوب عدم اعشاره بقوله الا صوب عندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك
من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من جهة ولكثرة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه وافتت
به سابقا والله أعلم سئلت في رجل اختلف مع والد زوجته فقال سميتها لأكذا امه او قال الام
لمستم نيا وهي وقت المكاح صغيرة وفي وقت الاحلاق بالعة وذلك قبل الدخول ولا بينة
للزوج فما الحكم اجاب القول قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم سئلت في دار
بين اخ وأخت أرثنا من أبيهما ما نأفادى ان الاخ على ابن الأخت أن أباه كان في حياته اشترى حصتها
مكة احوال حياته وأقام بيعة وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور أدائه
استامه في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او يورحه له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه
بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع دعواه بذلك وتقبل بيعة ويحكم له به أم لا أجاب بقوله صرح
علمنا فاقطعة بأن الاستيلاء اعتراف بأنه لا ملك له في العين ولزم دفع صحيح والدفع يصح بعد
الحكم قال في جامع الفصولين في أول الفصل العاشر رآمر الذخيرة كما يصح الدعوى يصح دفع الدف
وكذا دفع دفع المدعى وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدعوى قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقر قبل
الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ثم رجع بعد لفقاوى رشيد الدين وقال حكم له مال ثم رفع
القاض آخر وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع تسمع وسطل الحكم الاول والاشاء دفع
الدفع صحيح وكذا دفع دفع المدعى وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة

مطلب
اداء لال روح
سميت الزينة كذا
وقال الاب الخ

مطلب
اروحت وورثا
دارا من أبيهما فادعى
ار الاخ على ارب
الاخت أن أباه اشترى
حصتها ما في حياته
فادعى المدعى عليه
على المدعى الخ

مطلب
يصح الدفع قبل
اقامة البيعة وبعد
وقبل الحكم وبعد
وعند غير الحكم
الاول الخ

يبيع بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يبيع بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما
يبيع عند الحاكم الاول يبيع عند غيره وكما يبيع قبل الاستمهال يبيع بعده هو المختار انتهى ومثله
في كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله اعلم بسائل في رجل لأولاده وله أقارب عصبة خمسة احضرهم عند ما
مرض مرض الموت واوصى لهم بريتون معلوم له وطهر وقال اقسموه بخمسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقسموه بخمسة كما اوصى وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين
سنة والآن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم وأنه احق
بالريتون كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولتضع السلطان عن سماع ما مضى عليه من
الدعوى خمس عشرة سنة فأزيد اجاب لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف
بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزبلي وقاضيان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع
عن سماع كل دعوى تقضى عليها هذه المدة والله تعالى اعلم بسائل فيما اذا ادعى الخارج على يد
في محذور ان ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الممن ويطلب تسليم
المحدود منه فانكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الممن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا اجاب نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال جامع
التسولين وهاوجه آخر وهو ان يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا على
والله اعلم بسائل في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محذور كان له مدة
شراء منه بمن عتبه فاقامت زوجة الميت عنها وكلا يدعى عليه بثمنها منه فادعى الى الحاكم
الشرعى فاقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجها لوكيل على الوجه المدعى فحكم له
الحاكم المذكور بذلك ومنع من معارضة فيه وبقيته يده عليه ومفتت مدة فماتت البنت عن
زوج وصغير من منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضى المذكور ان المحذور مخلف
عن الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه الممنزله من بنت الميت الاول فيه فأجاب
الابن المذكور بما اجاب اوله فكل من القاضى المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بانه مخلف عن
والده فاحضر رجلين شهدا ليد يوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينقل عنه
بناقل وانما لم يعلم ما بنا في ذلك وقبل القاضى منه شهادتهما وحكم بكون المحذور المذكور
ادنا فهل يبيع ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يبيع اجاب لا يبيع ذلك مع الحكم المتقدم
منه ولا وجه لطلب البينة المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمنا في سائر كتبهم
قطا فرت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من الموروث
المضمومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم

مطلب اوصى
لعصبة الخمسة
بريتون معلوم
له وطهر من زبني قال
فاقسموه ثم بعد
ثلاثين سنة
ادعى الخ

مطلب دا
ادعى الخارج محذور
على يد ابنه باعه
له بالوكالة عن
الغائب فانكر ذو
اليد الخ

مطلب
وضع ابن الميت
يده على محذور فادعى
الزوج ثمنها فادعى
الابن للشراء من
أبيه واقام بينة
وحكم له بذلك ثم
ادعى عند الحاكم الخ

ثبت في حقه بغيرهم لقيامه مقامه كان الميث خصما بنفسه فيثبت المدي على عليه المدعى الشرأ قال
 في جامع الفصولين مات وتركه ارا وثلاثة بنين فغاب اثنان وثني واحد والدار بيده نصيبه
 له ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا
 مرسل او ادعى المشترا من أبيه يحكم له بالدار اذا بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الخصوم توجهت
 على الميت وكل واحد من الورثة بكون خصما عن الميت انتهى ومثله في اغلب الكتب فانظر الى
 قوهم للخصومة توجهت على الميت وقولهم ببعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت
 ان الحكم المتقدم هو الصحيح الساعد وان المناخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم
 الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم النقض بمحلول على الصحة ما امكن و
 يجوز نقضه بانك ولا شك ان الحكم بكونه ميراثا يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا
 للاس بالسراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحبة
 وشهادة مستقيمة فاني بطل والحال هذه والله اعلم سئل في رجل دفع لاحد بنيه غنما
 وارده عن نفسه وبقية اولاده وادعى لان على اخوته فيما بيدهم من التركة بحصة فسلخوا
 على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرا عاها مات هو واخوته والآن اولاده يدعون
 على اولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا لأجابه
 لا تسمع دعواهم والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة اقرت باستيفاء ما خضعها من تركة
 والدها وأشهدت ان لا حق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد اولادها على اخوتها فنفذ الحاكم
 وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من اولادها أم لا لأجابه انقضت على أحد الورثة
 قضاء على الكل اذ الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجل اشترى حمرا وساوره فوجد به عيبا فرفع امره الى الحاكم بذلك البلد في غيبة
 البائع وحكم بالرد بغيره ولم يصعه عند عدل بل استمر في يد المشتري حتى مات عنده فهل له
 ان يرجع بالبئ على البائع أم لا لأجابه ليس له ان يرجع بالبئ على البائع والحال هذه اذ هو قضاء
 على الغائب ولا يعد على ما عليه الفتوى ولو قلنا بتفاده على القول المقابل لما عليه الفتوى
 فشرط الرجوع بالبئ هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أما لو هلك عند المشتري
 ولو رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الجار اذا
 بعد ان رمز لرشيد الدين وحده عيبا وما ينع غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضع
 القاضي عند عدل مات في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه لم يثبت لغيبته ثم رمز لقاروة
 الاستروشنى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أما لو قضى به ينبغي ان
 يهلك من مال البائع اذ غايته أنه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه يتخذ في ظاهر الروايتين انه
 فيه علمت أن واقعة الحال ليست موضع الحل والحل المبيع عند المشتري والله اعلم سئل

سئل
 ما معنى الورثة
 ويثبت على نفسه
 وارده امرأ عاتما
 ثم ما والآن اولاده
 مدعون الخ
 سئل
 اقرت باستيفاء ما
 خضعها من تركة
 والدها وأشهدت
 ان لا حق لها على
 أحد اولادها على
 اخوتها الخ
 سئل
 اشترى حمرا وساوره
 فوجد به عيبا
 فرفع امره الى الحاكم
 بذلك البلد مع
 عينة البائع حكم
 له بالرد الخ

مطلب
أثبت العتق في
غيبته البائع عند
المضى ولحقار
العتق ثم اقام بينة
بذلك عند قاضي آخر
بوجوب البائع

محدث اذا ادعى
المشتري ان البيع
باط والبايع وقاء
فالقول للمشتري
والبينة للبائع

مطلب في وكيل
أقر على موكلته ان لا
استحقاق لها
مع عيها والعمان
بنكران وكالة المقصود

مطلب لو هات
أحد الشريكين فلق
ورثة خسران
لا شيء على الشريك
الاخر

فدجل ادعى لدى قاضي غرة على آخر بان باعه حمارا بها وسافر به الى العريش فوجد به عيبا ومضو
محكم العريش وأشهد على غرة به وأثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبته
البائع فكلفه قاضي غرة الى البليان فأحضر رجلين شهدا بوجوب البائع لديان المدعى استخار الفسخ
لدى قاضي العريش فهل يمثل ذلك يثبت الرجوع للمشتري بالتمن أم لا أجاب لا يثبت اذا لا بد
من تسمية العاصي الذي حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم
بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه فلا يظهر فذا اذا كان
شافيا أما اذا كان خفيا فلا كما ذكره في البحر والله أعلم سئل فيما اذا اختلف المتعاقدان
فادعى المشتري ان البيع بات والبائع أنه بيع وقاء فهل القول قول البائع وهل اذا اقام المشتري بينة
أن البيع بات والبائع بينة أنه بيع وقاء فأتى البينتين تقدم أجاب هذه للسئلة ذكرها وتا فيها
اختلافا فكثيرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الحاشية في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما
بيع الوفاء والاخر بغيره با ناك ان القول لمن يدعى البات والبينة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا به بأن
البينة لمن يدعى خلاف الظاهر وسيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكذلك البينة بینه من يدعيه
واعترض بأن رهنا في الحقيقة وبينة البيع مقدمة على الرهن وأجيب بما حاصله صورته صورة
البيع وفيه شرطان لا بد بخلاف الرهن فاعتمد هذا التقرير فقد قل من تعرض له والله أعلم سئل
في صحة اشهاد حاصلها أشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر
البالغة الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها ففله عنها على الوجه الذي
سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد
للتوكيل هما المشهد لهما الآتي ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للموكلة ولا استحقاق
مع عيها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس
الاشهاد المعلومة عندهم بملك ولا شبهة ملك وان المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وان
ذلك تحت يد الموكلة على سهيل العارية وقبل ذلك أحد العيين اصالة عن نفسه ووكالة عن أخيه
المرقوم ونصا قاعا على ذلك كله النصادق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بيجرداها عند
التمحقة مع جحد للمشهد لهما التوكيل أم لا أجاب لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بيجرداها الجاحد
التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في
ذلك بنت العم المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها زوجها كان او غير و ليست
شعري كيف يجحد العمان التوكيل وتسمع لهما الشهادة به وجودها متضمن لتكذيب المشهد
الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه ولا شهادته وشهادة الشاهدين للعيين المذكورين فهذا
أمر عجيب يغوذ بالله من الزنغ والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم سئل
في أرز مشترك بين اثنين مات أحدهما فلق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه

بقدر رحمة أم لا أجاب ليس عليه شيء من ذلك قال في جوابها الفتاوى ابن ريث ورمادار
 فادعى مدعى على الابن فيها ومعه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقبل الاستعانة
 غرمت فعلى من المثل بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم بسؤال في رجل مات
 عن زوجة واب وابن وبنت هل للزوجة او وكيلاها على مديونية او مودعة او شريكه لمهرها او لم
 بدفع المديونة او الدين او مال الشركة لها او لو كملها من مهرها ام لا تسمع لها ولا لو كملها دعوى
 في ذلك أجاب ليس للزوجة ولا لو كملها الدعوى بمهرها على مديون الميت او على مودعة او على
 شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعة ولا على شريكه
 انما الدعوى على وصيته او على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى عليها بمهر او بدين قائم على الوارث
 او الوصي والله أعلم بسؤال في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والاخر ذو يد قام الخارج
 بينة أنه اى النصف كان لأبيه هل يقبل ام لا تقبل أجاب لا تقبل البينة على هذه الكيفية
 لما صرح به في البحر وغيره من ان الجز شرط صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
 من كتاب الشهادة شهد ان هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الحر وفي الكثر وملك المورث لم
 يتقر لوارثه بل اجر الا ان يشهدا بملكه أو يده أو يد مودعة او يد مستعيرة وقت الموت قال الزيلعي
 والاصل فيه ان الجز شرط وهو ان يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه
 أو يده عند الموت كان جارا ومستقلة للجز مشهورة وفي اغلب الكتب مذكورة والله أعلم بسؤال
 في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له سيد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص
 وادعى على الوكيل براءة من الموكل بعد توكله ويريد الزامه باحضار الفرس وقيمة النصف الذي
 اشتراه هل له ذلك ام لا أجاب لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه له في النصف ولا
 في قيمته قال في جامع الفصولين للقرتبان ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لا نقاها
 انزله غير وانما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من أثبت منها الشراء بتاريخ اسق حكم له به
 وترجع المسئلة الى مسئلة نفي الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاداعى ذلك
 علم انه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم
 بسؤال في امرأة تزوجها بدين شرعية لذي فاضل شرعى هل تحلف في بيته ام تحضر على القايعة
 أجاب ذكر في البرازية نقلوا عن المشتق عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطالب اذا كان مريضا
 او امرأة يبعث من يستحلها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير
 مخدرة وزعم وكيلاها أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوب
 لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أو لا فيحضرها وان كره أولياؤها وان كان
 من رأى ان لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالتقول قول وكيلاها بلا يمين
 أنها مخدرة وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهي ثبت فالتقول قول الخصم على أنها

مطلب لا تسمع
 دعوى زوجة
 الميت بمهرها
 على مديونته ومو
 وشريكه

مطلب تادام
 نصف كرم ادعى
 الخارج ان كان لاه
 واقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر
 في بيع نصف فرس
 له فاعاد لشخص فباع
 آخر وادعى على الوكيل
 براءة من الموكل لا
 تسمع دعواه عليه

مطلب في امرأة
 لوها بدين شرعية
 هل تحلف في بيته
 ام تحضر على القايعة
 القاضي

غير مخدرة مع البين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الإكبار التي
من نبات الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والمأتم ونيا الاشراف ولو بعد
الزفاف بمدة يخفين عن الخرج هذه المواضع الا نادرا فيها يستقيم وبلا م على التركة عرس لاختلاف العدة
اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا يخرج من مزار الخرج لها عادة لا تقي
مخدرة وكذا افادة الامام الخواص رحمه الله تعالى وفيها قبل هذا المرأة البراءة كالرجل وان كان لا يدعى عليه
مريضا أو مخدرة لم تعد المخرج لا تخضر بل يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل انسانا كما ما ذوقا الاستخلاف
وكلا النوعين فعلة عليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كيلا تبطل خشفة القاضي
والآداب تختلف باختلاف العادات انتهى والله أعلم سئل في رجل قيل له لك شجرة زيتون اربعا عن
أبيك في قرية كذا فباعها الى فباع بناء على قوله فظم برأه له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
بدعى شواء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فالحكم لأجاب كل من أقام بينة
على دعواه منهما ثبتت فان أقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يبقها بينة بخالفها كما في الصحيح لانه
يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في البيع لا في الثمن ومن
نكل منها الزمه دعوى الآخر واذا اثبت المشتري فخلت يفسخ البيع الواقع بينهما على اى صفة كان ويتراءى
الثمن والبيع قائم والله أعلم سئل في المتبايعين اذ اختلف في ثمن البيع فادعى البائع لدى الحاكم
الشري ثمنه والمشتري اقل منه وعجز عن اقامة البينة ولم يرضيا بدعى أحدهما هل يتخالفان
ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما ويتراءى أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضي له
بما ادعى أم لا أجاب مسألة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها متوننا وشرحوها ووافقوا
وصرحوا بأنها عند العجز عن البينة وعدم الرضى بدعى أحدهما يتخالفان ويبدأ بيمين المشتري
في مثل مسئلتنا فان حلف كلف الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتراءى
وفيه الحديث الشريف اذا اختلفا البيعان تخالفا وتراءى او المسئلة شهيرة والقول فيها كثيرة والله
أعلم سئل في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعتها له بعشرين
قرشا وسلمتها له ولرا قبض العشرين وقالت الورثة بعتها له بخمسة ووزنتين فقطنا بقتروه وسلك
ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري
بينها التخالف ويفسخ البيع ما لم تقم بينة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا أجاب بعد موت
المشتري لا يجري التخالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى كون الدار في أيديهم والقول قولهم
في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم فيها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة صرح بها التنازحية
وغيرها والله أعلم سئل في نخل بدار لرجل اختلف فيه الساكن بترعا ومالك الدار كل مدعيه
لنفسه فالقول لمن منها أجاب القول قول المالك جيمية أنه ملكه فلا نقاله واستقره ردها

مطلب لو باع
شجرة في محل كذا
فظهر ان فيه أكثر
منها فادعى المشتري
الكل فالقول للبائع
والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف
المتبايعان في الثمن
وعجز عن اقامة
البينة يتخالفان

مطلب ادعى امرأة
على ورثة رجل انها
باعت الدار لابيهم
بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا ان الثمن اقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى
ساكن انه ارثها
ان النخل الذي فيها
ملكه فالتوقف
على المثل

انظر لما نقله الشيخ زين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مؤلفنا الشيخ محمد
ابن عبد الله التبري شفي الغزني في مبيع العقار والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقراض

سئل في رجل بالغ عاقل اقترض طائعا محتاجا لا اخرا له عند طمعة زين
لمطمعها صابونا واشترها منه بقدر معلوم من القروض دفع بعض الثمن واخذ
بعضه اجلا معلوما طاله اليانع عند الحمل فاجابه المشتري بانه اشترى منه
مالا وجوده في الخارج هل يواخذ باقراره ويلزمه الجواز الشرعي بما اقتربه
طائعا محتاجا ام لا اجاب نعم يواخذ المقر باقراره واجماع علماء
المسلمين ونص علماء الحنفية اقرته قال كنت كاذبا فيما اقررت
به تحلف المقر له انه ما كان كاذبا فيما اقر ولا يبطل اقساما اقتربه
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو اشحسان واما ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما اقر من غير
يمين على المقر له ويمسح حتى يوفي ما اقتربه والله اعلم بسئل في رجل بينه وبين آخر معاينة
واخذوا عطاءا محاسبا معه وفضل بذمة الآخر مبلغا بالمقاضضة بمن البضائع التي يجنيه
كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انفق بموقع اولاهل
له ذلك ام لا والاعتراف السابق ماض عليه اجاب يواخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق
وللما مضى ماض لا ينقض بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله اعلم سئل في تركه فيها
مناخعة لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته اقر أحدهم واشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير وال حال ان استحقاقه اكثر فهل يصح اشهادهم وال حال ما ذكرنا لا وهل اذا ادعى
خصمه انك اشهد بكذا وانكر يحلف ام لا اجاب لا اقراره اذا كان محال شرا باطل ومنه الاوار
بسهم زائدة لوارث على حقه من الغريضة الشرعية كما اتفق به الشيخ زين بن عجم وهو في الاقرار
في فن الغوائد من الاشياء والنظر فاذا اخطئ لك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة
اليمين القضاء بالنكول وهو لو اقتربه لا يقتضي عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله اعلم سئل
في يقيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشد موأشده على نفسه ان لا يستحق قبله حقا
مطلقا ولا استحقاقا وبراءة علماء عن سائر الدعاوى بخلافه له بعده دعوى على ورثة
الوصي المذكور ام لا اجاب لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان البراءة على وجه الاجبار كقوله
هو بريء مما قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي
في هذه العين ذكره في المبسوط والمعيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا
ولا دعوى يسمع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عين كان او دنا قال في المبسوط وقد دخل

مسب أو لا حرية
له عند طمعة زين
لمطمع صابونا واشترها
منه بقدر معلوم لم
تقل بانه اشترى منه
مالا وجوده

مطلب عما التفتا
وتفضل بذمة أحد هما
سبلغ بعد المقاضضة
بمن البضائع واعترف
به ثم الآن يقول الخ
مطلب اقراض
استحقاقه بالارث
كذا من غير ان يعلم
ما خصه وال حال ان
استحقاقه اكثر

مطلب في الوصي
مال المقيم له بعد
ثبوت بلوغه ورشده
على نفسه ان لا يستحق
قبله حقا وبراءة
عنه انما اراد الدعوى

في قوله لاحقلى قبل فلا نكل عين اودين وكل كفا له او جناية او اجارة او حد فان ادعى الطالب
 بعد ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة
 على العموم اهو وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الإمامة
 هل يبطل الأبراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه
 أم لا كما هو ظاهر والله أعلم سئل في مريض مريض الموت أو لغير وارث بدین يحيط بجميع ماله
 هل يصح أم لا اجاب نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة ومحاسبه معلوم والله أعلم سئل
 في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر وشيا ثم ان زيدا ادعى النسيان في الأقرار وقال كنت ناسيا في بعض
 الذي أقرت به أنه وصلى فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له يمين بان المقصود في
 اقراره أم لا اجاب لا تستمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها
 المتأخرون أن دعوى الهزل في الأقرار تنص ويحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا في الأقرار
 اذا لم يصرح محكوما عليه بالأقرار وان صار محكوما عليه بالأقرار لا يحلف كما هو صريح كلام
 البرزاذي وغيره والله أعلم سئل في رجل باع لأخردارا بمن معلوم وأقر بقبضه والحال
 أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له ادعى على ورثته فاحتجوا عليه بأقراره هل
 يحلفون أم لا اجاب نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثته المقر
 له فاليمين عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة
 ونص على أنه الاصح والله أعلم سئل فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع
 اليد عليه ان بناء البيت له وأن أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر
 الوقف حكا الأرض وتولى على وقف المسجد ناظر جدي فهل يسوع الناظر المزبور مطالبة
 الرجل بتمسك يشهد له بالاستحكار واذا لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له بقبض البيت
 لوقف المسجد أم لا اجاب الاقرار بان الأرض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيمقتضى
 بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماؤنا في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه الدار
 لفلان وبنائها لي كان الكل لفلان لأنه لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فيه
 بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم سئل
 في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحد بعد واحد وورثت منهما أموالا وقبضت منهما أشياء
 من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا ادخلك عليه حتى تقر بجميع ما تملكه له
 فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا اجاب قال في البرزاذية في الدعوى في نوع آخر
 في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر والكراهة على اختيار
 مشايخ خوارجهم وعليه الفتوى فلا يتأتى النزاع وقال في الأقرار قال في صحته كل شيء في يدي
 أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد مر من العرف في بلادنا على خلاف فيحمل على البر والكراهة

مطلب أقر في
 مرض الموت لغير
 وارث بدین يحيط
 بمطلب أقر زيد
 انه لا يستحق عند
 عمر وشيا ثم ادعى
 زيد النسيان لا
 يقبل منه

مطلب أقر قبض
 الثمن في المقر له
 فادعى المقر له ورثته
 انه لم يقبض الكل
 فاحتجوا عليه بأقراره
 فطلب يمينهم المقر
 مطلب الأقرار
 بالارض اقرارا
 بالبناء

مطلب قالت كل ما
 في يدي لوالدي لا
 يكون اقرارا

انتهى وعلى تقدير العقل باصل الرواية وجعل ذلك حجة فسرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير
مشاع يميزا غير مشعول فلا يملك المقر له مال بنته بغير هذه المقالة والحال هذه والله أعلم
مسئل وامرأة أبو أرقباؤها تزويجها إلا أن تقر لينتها بكذا أو تشهد به على نفسها ففعلت والآن
ندعي أن نيسية ما ظن إلا من لينتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها تخلفا بينها بأن ذلك حق
في باطل الأمر ثابت بدمتها أم لا لأجيب نعم تسمع دعواها أن أقرارها كان كادبا فخلعنا بينها
أنها لم تكن كاذبة فيه فإن حلفت ولا يبطل أقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله
أعلم مسئل في امرأة أقرت أن جميع ما عندها وما تمت بدتها من الحمل والامتنعة والنور ماله
لوالدها وأنه عارية تحت بدتها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كمت به منك لذلك
فأما ما بها لأجيب نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم مسئل فيما لو زوج رجل بنته لأخيه
وأراد الدخول فنهاه الزوج عن الدخول حتى تقر له بعقارها وأسابيها فأقرت هل يصح أقرارها أم لا وفي
لو أكرم موليته وهو قادر عليها حتى تقر لابنته الصغيرة بملاوثة من أسبها فأقرت هل يصح أم لا لأجيب
لا يصح أقرارها والحال هذه قال في الترخا خاتمة تغلق عن النيا سبيع قال أبو جعفر لو منع امرأة عن
الريادة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تنفع الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعادة
الخلاصة ما للفظ منع امرأته عن السير إلى نوتها حتى تهب وصل بأنها بتمترة المكره وقد انفرد
للتأخرون على أن الإكراه بتحقيق في زماننا من غير السلطان وإن الزوج سلطان فزعمه شيخ الإسلام
أن السعوى للمهادى معنى الديار الرومية استبيط من ذلك أن الرجل إذا زوج ابنته من رجل فبالأزادة
أن يخرج من بيته إلى زوجها منها إلا أن تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من
ميراث أمها فأقرت بذلك لم أدن لها في الخروج عدم صحة الأقرار وقد أفق به شيخ الإسلام المذكور
وإذا علم أن الإكراه بتحقيق من كل من قدر على تحقيق ما هد به وطلم أن يمنعها عن زوجها أكرامه وكذا
منعها عن أبويها لم يتوقف في عدم صحة الأقرار في واقعة الحال والله أعلم مسئل في رجل شهد أم
ونكلم في عروصه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانيا فقال له المستنوم ألم بكف أنطلقت
زوجتي من رجلك وكردت لك القول مرارا ثم إن المطلق تزوجه لثالث القاضى وذكر له صورة الواقعة
فقال له الثالث طلقت منك ثلاثا ولا مراجعة لك وأخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول الثالث
صحيح أم لا وهل يعمل بإجباره أنه طلق ثلاثا أم لا لأجيب قول الثالث غير صحيح بل حط
صريح حيث كان كلام الكالف هكذا إذا استغفها لا أنكارى إنما يكون لما وقع وتقدر
فالغنى ألم بكفك بطلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوب أنه واحد حتى فكيف يصح
ثلاثا بمثل ذلك إذا أكرهه وإن كان بخلافه فلا بد من بيعة ولا يكفي أخبار القاضى أم الزوجة بأر
الزوج طلقتها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والأخبار بالقضاء من
كالانشاء لا بدله من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضى شهودا أنى حكمت لفلان على

مسئل في رجل
شهد في امرأة
نكحها كاهنه
لأنه غلبتها
ولا فارقها

سئل أقرت
أن جميع ما عندها
من كذا وكذا الولد
وأمر عارية تحت
بدتها صح مطلق
أو امتنع الإنابة
من الدخول إلى زوجها
وكذا الزوج إذا أسبها
من زيارة أمومتها
حتى تقر بكذا ففعلت
لا يصح لأكرامه
والهبة على هذا

سئل طلق زوجته
رجعيًا فقال لثالث
ألم بكفك أنطلقت
أمرأتى من رجلك
وكردت لك القول
فقال له الثالث
ألم بكفك

فلان بكذا فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القضاة متى اذا قال القاضي حكمت
على فلان بكذا او هو غايب لم يصدق انتهى فاذا كان هذا في الإيجاب بأنه قضى فكيف بالإيجاب بأب
فلان اوقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع مجدد عنه فلو قدر
أنه قضى في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جري الخلع بين الزوجين مرتين عنده
القاضي فقال نا ثبته كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضي القضاة
بالمكرمة الغليظة بكلام النائب اما النائب يقضي بكلام القاضي الخيرة انتهى فكذا قاطع للشعب
في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان نتصور ويطول بذكرها الكلام وفيما قلناه كفاية
لذوي الأقدام والله أعلم سئل في رجل أقر وهو عاقل يعتبر شرعاً بأنه لا حق له في المكاين الغلابين
وأنها من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير لا شاهد بذلك شيئاً معلوماً وقضيه الآن بعد
مضي مدة زعم أن الشهادتين يصحح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفات
إلى عدمه ولا شاهد اوقع موقعه بحيث أنه لا يملك نقضه ولا يحتاج إلى تنقيص مقدار الحصة
المصالح عليها اذ هي داخل في الضوم والحال هذه أم لا أجاب لا يحتاج إلى التنقيص بمقدار الحصة
المصالح عليها بل يصح المصلح مع جهالة كما ذكره الشراح قاطبة والله أعلم سئل في اجنبي أقام
بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وأرثها بعد موتها أقرت باستيفاء ثمن ما باعته له
في مرضها والوارث يقول لا قرار والبيع تلجئة لا أصل له في الباطن وإنما هو حيلة لحرم الوارث
والمقرله يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف انها كانت كاذبة في اقرارها بالاستيفاء
أم لا أجاب نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن الراسح صحته حيث لم يكن
دين على الميت ولا مال له سواء أكان ولا يوفي إلابه فيقدم الدين المعروف والثابت بمعاينة الشهود
وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كان تلجئة يحلف المقرله انه ما كان كذلك والحال هذه والله
أعلم سئل في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي ثمن قدره ستون قرشاً وأقر بقبضها وما قد ادعت
ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه شيئاً فما الحكم في ذلك أجاب يلزم المقرله
الحلف بالله تعالى لقد أقرت وأقرت أصحياً فان حلف على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين
لزمه ما دأ عنه الورثة وان أقامت الورثة المذكورون البينة على ما دأ عوا قبلت والله أعلم سئل
في الوكيل بالشرء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه
بعض الثمن مدعيان اقراره كان كاذباً لغلبة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تسمع دعو
على وكيل البيع أم لا أجاب يلزم الوكيل البائع اليمين على ان وكيل الشرء المذكور ما كان كاذباً في
اقراره بالقبض على ما تخاره المتأخرون وهو مذنب أبي يوسف وعليه الفتوى بتغير الحال للناس
وكثرة الخداع والخianات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرران وكيل الشرء ووكيل البيع تسمع
الحقوق اليها لا إلى الموكل والله أعلم سئل في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وظف تركه

مطلب ادائه
على نفسه - لاحق
به في المكاين الغلابين
وأنها للملار الخ
وعوض قدر ما ملو
صح ولو لم يبيع
الحصة المصالح عليه
مطلب أقرت
مرض الموت
ثمن ما باعته

مطلب أقر قبض
شئ ما دأ عنه مات
صح ولو لم يقر له
اليمين بالقرار
صحيح
مطلب أقر الوكيل
بالشرء بقبض المبيع
من الوكيل بالبيع
صح
مطلب أقر الورثة
بأن جميع التركة
لاحقهم خوفاً من
الظلمة والشهادت
في السرانها تركه

فامعوى السرى أن يفرو طاهرا ان جمع ذلك المال لعلوا أحد اسم الميت خوفا من ظلمة الولا
وأشهد المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت بحري على فراش الله تعالى منهم وار
اقرارهم به بخئة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهودا للسرد لك ينقل شهادتهم وسطا اقرارهم
ابدى في العلانية له أم لا اجاب نعم تنقل شهادتهم وسطا اقرارهم الذي في العلانية وهذه
من مسائل الخطة وقد ذكرها كثير من علماء في باب البيع فاعاد ومنهم من ذكرها في باب
الاقرار وهي في الحاية والاختيار والبرارية وحامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا
أن مدى الشك اذا اقام سنة عليها تنقل لأنه أي المدعى عليه ذلك اذا عساه يعترف بها الرماء
موضحها فكذا اقرارهم عليه حصه بذلك اذا كانت بالدية كاللثا عيانا وهذا الانحما
لا يعلم فيه خلافا بين الائمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يجعله الناس حجة
من الظلمة لاسيما في حد الرمان والله أعلم بسئل في رجل ادعى على أخيه دفع له خمسين قرشا
على ريت كل حق فترش يصفه فاكرد ذلك وأدعى أنه اعمو كله في خلاص خمسين قرشا من ريد فاشلا
مها صرفه على الحكم أحاسن به وأنه استخلص من ريد الملع المذكور وصرح منه ثمانية عشر دره
محصولا ودفع له عشر قرشا فانكر المدعى المذكور ذلك فالحكم اجاب حوار المدعى عليه انك
لاحد الخمس قرشا على ريت كل حرة كنكنا ودعوى وكالة في خلاص خمسين كرة فكانت دعوى مستقلة
منه فيطلب من المدعى الاول وهو المدعى دفع الخمسين على ريب البية فان اقامها الرم بالمقر وش
الخمسين ان كان السلم فاسد او ان لم يقمها طلبه من البين على أنه ما استلم منه ذلك فهو على دعوا
ولا تمنع بيسه الدعوى شي اقامها قلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقص الملع وأصرح منه
كذا وتبقى معه كذا اقراره شئ آخر كس رذرة المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له
ثانيا وصدقه فيه بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه ومادام على تكذيبه كلما أقر فلا شئ
له مما أقره انه باق له عنده من الخمسين الموكلة قصها فليقتله لذلك والله أعلم بسئل فامرأة أقرت
بجميع ما هو في بنت زوجها ملك له سوى أسباب عيبتها وكنت بذلك حجة ثم مات الزوج
فادعت الروحة انسا ما لم تكن مما عس لها في الحجة راعمة أهما حدتها بعد الاقرار وبقيت
ورثة الروح يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قولها عيبتها والبينة عليهم
ثم قولهم والبينة عليها اجاب الحمد لله والى الحمد أسأله التوفيق فيما أبدي
القول قول الروحة المذكورة وهذه مسألة مشهورة نص عليها صاحب الحاية
معللا مسألة حليه كون المقر انكر الدخولا فيما أقر فاعذى مقولا فان اتوا حجة الدقة
لان دسوا همها تورتن ثم هادقفة تسام ان لم تكن مية تقا وكلا يصلح اللارح
فهو من الميراث عنه لا تحا ان لم تكن مية طاهه والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين مصليا على النبي الامين الحسيني الازهرى الرملى عامله المولى محمد القاسم

مطلب دعوى على
امر دفع به خمسين
قرش على سادى
المدعى ليها - اسأ
وكله بعض خمسين
قرشا من ريد

مطلب قوت
لروحها ان جميع
ما في بنت ملك
لروح الا اسأنا
عيتها فبات شئ
ادعت ساعيرها
بميت مدعية
تخديده فالقول
لها

بآث واستمر يا الهى عمله بالخير يارباه حتى آمله وصورة ما فى تخانية فى الاقرار ان ما قيد
 من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس يجنبون فان جاء المقر له لياخذ عبدا من يده
 نفروا خلفا فقال المقر له كان فى يدك وقتا لاقرار فهوولى وقال المقر لابل ملكته هذا بعد الاقرار
 كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انه كان فى يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول
 هذا العبد فى امر اقراره فيكون القول قوله انتهى وانت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد
 الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة اختلاف الزوجين وقد مضوا فيها على ان القول قول المحي منها
 فيما يصلح الاله وفى المسئلة فاعلم ذلك وتنبه لثلاث تقع فى الشبهة والله اعلم سئل فى مريضة
 مريض الموت ابرأت منها من دينها الثابت لها عليها او اشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا
 يصح اجاب لا يصح قال فى جامع الفضولين مريض ابرأ وارثه من دين له عليه أصلا او كماله -
 بطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وكذا فى غيره والله اعلم سئل فى رجل قال
 فى وصيته ان الارزاق بيدى باسكلة يا فا وغيرها وسائر ما بيدى من قليل وكثير لى اربعة
 وسماهم سوية بينهم لا ملك لى فيه ولا حق وانما انا مستقرض وعامل متبرع بعلى الاولادى
 المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا اجاب نعم يصح والقاضى ان يقضى به والحال هذه
 فقد صرحوا بان قول الرجل جميع ما بيدى لفلان او جميع ما يعرف بى وجنب الى فهو لفلان
 او جميع ما بيدى من قليل او كثير من عبدا او غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو ارثه
 كاقارده للاجتنى فبقضى به وفى الخانية ولو قال يعنى فى صحته جميع ما هو داخل فى منزله
 لا مرأى غير ما على من الميثاب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال ابو القاسم ههنا حكم
 وفقوى فانحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان فى الدار يوما الاقرار وفى القبر
 اذا علت المرأة ان الزوج صادق فى اقراره وان جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة او ما اشبه ذلك
 فهى فى سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل
 انتهى وهى مريحة فى واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لهم بما اقر به والدهم
 فى صحته والله اعلم سئل فى مريض اقر بعقار وأمتعة معلومة أنها لانيه وابن ابنه فلا ت
 شركة بينهما وأنها ملكهما لاحق له فيها ومات فادعت بئته فيها ارثا عنه هل تسمع بعده
 أم لا اجاب حيث لم تكن فى يد وليس ملكه فيها ظاهر ألا تسمع لصحة اقراره أما اذا كانت فى
 يده او كان ملكه فيها ظاهرا فاقارده لها باطل لما صرح به فى جامع الفضولين وغيره بان اقراره
 يعين فى يده لو ارثه لا يصح ولما فى التارخانية من ان اقرار المريض بدين مشترك او يعنى مشترك
 لو ارثه ولا يجنى باطل والله اعلم سئل فى ايتام ثلاثة شهد اثنان منهم بعد بلوغهم
 انهما لا يستحقان قيل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفالتهما حقا مطلقا هل يمنع
 اشهادهما الساكن من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا اكتب فى صلح فيه دعواهم عليهما بمبلغ

مولانا الخ ينفعه من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل إذا انكر من أحد اليهودين إقرار
 في مجلسين أحدهما صورته أقر بان لمع في ذمته أربعائة وخمسة وستين والثاني أقره
 وفلان وفلان بان بذمتهم لمع سوية عليهم خمسة عشر وخمسة وثلاثون أصل عالم المرتبة
 بذمتهم أربعائة وخمسة وستون ثمن مبيع عين نادى الساكن المذكور وأوصى بكهله أنهم
 ديان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقران الأربعائة
 وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكن
 من الأَشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقترما الحكم أجاب لا يمنع إظهارها الساكن عن ذلك
 عليها لانه إقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه والبرائة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى
 بغيره كما هو ظاهر وإذا تعدد الإقرار بموضعين لزمه الشبان كما نضر عليه في الأشياء والأقوال
 وعلى الخصوص إذا كان بكل إقرار صدق فقد نص في الحائية والتاريخانية وغيرهما من اختلاف
 الصك بمترلة اختلاف السبب قال في الحائية وإن عقد على نفسه صكين كل صك بالفرد
 وأشهد على ذلك لزمه المالا على كل حال واختلاف الصك يكون بمترلة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وفيها في موضعين
 أي مجلسين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم
 سئل فامراة قالت لا استحق من متروكا أبي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثتها بالمتروكا
 فيها أم لا أجاب ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تستحق
 دعواهم فيه وإن صدر مع عدمه لا يصح فسمع كما علمها منها لو كانت حجة وذلك لما نص به في
 جامع الفصولين من أن في المالك ملكة عن نفسه من غير أبنائه لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع
 فهو إقرار دلالة بقرينة النزاع وقبل أنه لغو والله أعلم سئل فيما إذا أوت أمراة بالغة عاقلة
 قبضت كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح إقرارها أم لا وهل إقرار وكل النكاح قبض
 مهر المنكوحة يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا أجاب إقرار المرأة العاقلة
 بغيبها كذا على جهة النكاح قبل وقوعه صحيح ويلزم برء ان لم يتم النكاح وإن تم حبس من
 المهر وأما إقرار وكل النكاح قبض مهر المنكوحة فلا ينعقد عليها باجماع علماءنا سواء كان
 قبل العقد أو بعده لانه سقيم ومعبور والله أعلم سئل في رجل ما عتق أم وأولاد وزوجة
 وترك ميراثا قبل قسمته أشهدت الأم على نفسها أنها لا تستحق قبلهم حقا ولا أرثا وأرثت
 ذمتهم ولم تستحق لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا الإقرار يشمل ما تستحق من التركة
 قبل قسمتها أجاب صرح علماءنا بأن الأرث لا يصح إسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الأعيان
 فقولها لا استحق أرثا معارض بقول الله تعالى ولا يوبى لكل واحد منها السدس فبطلت بقولها

مطلب قالت
 لا استحق من متروكا
 أبي حقا ثم ادعى
 ورثتها الخ

مطلب
 إقرارها قبض
 المهر قبل العقد
 صحيح بخلاف
 إقرارها بكل
 بالنكاح

مطلب
 قول الوارث لا
 يستحق أرثا غير
 صحيح وكذا إذا
 أرثت الورثة
 فقيمتهم من أعيان
 التركة

لا استحق ارثا وفي الاشياء والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين
 لو قال اسد ورثته برئت من تركه أبي براء الغرغراء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراء عن الغرغراء
 بقدر حقه فيبيع ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض احد هم شيئاً من بقية الورثة وبرئ من
 التركة وفيها يدعون على الناس لو اراد البراءة من حصة الدين صح لا لو اراد تملك حصة من الورثة
 لتمكن الدين من مال عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك
 فهو صريح بانها اي الائمة لو تفرقت لاسقاط ما هستحقه من التركة لا يبطل حقه من الارث
 والله اعلم **سئل** في ائمة اعترف سيدها بأنه وطئها فأتت ببنت بعد اعترافه بالوطء هل
 يثبت نسبها منه وتوثق في تركته مع بقية ورثته أم لا يثبت نسبها منه ولا توثق اجاب لا يثبت
 نسب ولذا الائمة من سيدها بنحو قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا ما السيد لا يرث البنت
 المذكورة من ماله الا اذا ثبت ببيعة شرعية معدلة دعوى السيد لها واذا المرتب فالبنت من جملة
 ماله الموروث عنه لو رثته والحال هذه والله اعلم **سئل** وامرأة اشهدت على نفسها انها لا
 تستحق قبل ان ينهاجها من متروكات والدها وان الذي قبضه اخوها من الديون المخلقة عن والدها
 وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية واربعون قرشاً فهل يمنحها ذلك من الدعوى بمحبستها على
 مديون ما من مديين والدها واذا اعترف اخوها أنه من جملة ما قبضه واشهدت به بقبول قوله
 ونسبها أم لا وهل اذا اعترف انها اقترضت منه كذا ثم ادعت بأنها اقترت به ولم تكن قبضته بجلد
 لها أم لا اجاب لا يمنحها الا لشهاد المذكور عن الدعوى بن من على مديون عليه دين لوالدها ولا
 يصدق لشوكتها أنه قبض منه وشبهه اشهادها قال في آخر الفصول الثامن والعشرين من جامع
 الفصولين مستشهداً بأرائ ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت
 ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لبيه أني اقبل بئته واقضي له بالدين ام وانت خير بان واقعة
 الحال اولوية واذا قالت اقترت بالمال ولكن ما قبضته يخلط اخوها أنها ما اقترت كاذبة كما افق به
 المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله اعلم **سئل** في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد
 من ورثة الميت بدین عليه فأقر له بالوكالة وانكر الدين ثم أثبت في وجه المدعي عليه الذي هو احد الورثة
 هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعي عليه فقط اجاب ان شهد مع المقر بالوكالة رجل
 آخر يؤخذ من جميع التركة والا لقال في مجموعة مؤيد زاده نقلاً عن الزيادات ان انكر الوارث الدين
 على أبيه واقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث
 وهذا لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة
 فلم يقض للقاضي باقراره حتى شهد هذا الوارث واجنبت بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى
 بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة بنفسه لا على
 بقية الورثة فهو خصم في حقه لا في حق غيره اذا اقر له بالوكالة فاخذ عليه لا على البقية

مطلب
 لا يثبت نسب ولا
 الائمة بقول السيد
 وطئتها

مطلب
 اقرارها بان الذي
 قبضه اخوها من
 الديون المخلقة عن
 والدها وصلها
 بمنعها من الدعوى
 على احد
 المديون

مطلب
 ادعى رجل الوكالة
 عن آخر على احد
 الورثة ديناً على
 الميت فأقر بالوكالة
 وانكر الدين ثم
 أثبت له

هو صدق المصدق بما يحصيه من الدين وهو مولا يمينه السبعى والبصرى ومالك وابن ابى نسيه
 قال وهذا العدل وأحسن والله أعلم سئل فيما إذا أقر بمقتضى بيعة شرعية في مرضه بأن في ذمته
 لزوجته خمسة وعشرين ديناراً ذهاباً مبرماً أو جلاً وصداقة فيه وباعها نصف دار له وهو مريض
 على ذلك بعد موته بعض ورثته وكذب البعض قبل الإقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا أجاب
 أما الإقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل لها مثل القربة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ومعه
 إذ يقبل قولها إلى تمام مهر مثلها بلا إقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطى
 بيتاً موصىاً مهر مثلها لم يجز البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو ضمن المثل إلا إذا أجاز الوارث وكان
 أن الإقرار لها بالدناير المذكورة مهر صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤجل لها ولا يحتاج من
 إلى تصديق الورثة وإن كان فيه زيادة لا يصح بها إلا به ويصح فيها مهر مثلها وإن البيع لها
 يصح إلا برضى الورثة فإن رضى البعض ورد البعض كجاء في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض
 وهذه الأحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم سئل في رجل أقر
 في مرض الموت بعشرين قرشاً من المهر المشروط بتجعله لزوجته المدخولة أنها باقية لها في ذمته
 وباعها بدينوناً مرهوناً عنده لغيره هل يصح إقراره في تلك الحالة وبيعه الزينون الرهن أم لا
 أجاب لا يصح إقراره لها ببقاء شيء من مهرها المشروط عليه تجديله قبل الدخول بها إذا
 دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره لها به لا يصح لأنها أقرت ولو لا يصح في مرض
 الموت وبيعه الزينون المرهون عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم سئل في رجل يدين
 ويحیی في حوائج الدخلة والخارجة غير أن في وجهه اصفرار وفي جسده تغيراً لا يتغير ذلك
 عن الخروج للمأدبة من يله إلى بلد آخر أو وهو في هذه الحالة غير ذي قرأ شران جميع ما في ذمته
 لاجنه فلان هل يصح إقراره ويعمل به شرعاً أم لا أجاب نعم يصح إقراره ويعمل به شرعاً
 وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد للحاقه بالمرض الذي يختلف
 أحكامه عن أحكام الصحيح فإن الإنسان لا يتخلو عن مرض ما فإدام يخرج في مصالحه لا
 بعد مرضاً نادرة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدق ماله يصير صاحب قرأ شر
 فهو كالصحيح فإذا علم ذلك علم أنه كإقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جميع ما
 في يدي أو جميع ما يعرف في أو جميع ما ينسب إلى فلان يكون إقراراً له حتى لا يشترط
 فيه شرائط الهبة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل أو كثيراً أو عبداً أو متاعاً فلان صح
 إقراره لأنه عام وليس بمجسمول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم به الحاكم الشرعي
 كما هو صريح كلام علماؤنا وأكابرنا هذه والله أعلم سئل في أخوين كثر بينهما الدعاوى
 والمخاصمات لتقريب طهالدي ناسب الحكم فرفع أمره إلى القاضي الكبير المستنير فنهى ناسباً
 عن سماعه دعواهما عليه قائلاً وإن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الجاني ولا تسمع عليا

دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منها واستبعاد ذلك عنها أنا قلت
أباكما وأخاكما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه بقتل أبيهما وأخيهما
أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه فهو ديه أم لا أجاب لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وإنما هو
استبعاد منه لصدد والمخاصمة له منهما والدعوى عليه وانصال الاذية اليه كما هو جار على
الالتسنة عند اذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يتأمل منه من مجازاة المحسن بالاحسان
لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أى عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم سئل في رجل دفع له آخر
على يد ولد صابونا وثيابا ونقد اوديعه وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصرف فعل ودفع منها
له وتوفي الآخر بعد وفاة ولد المذكور فادعى وكيل زوجة الولد على أن كلا من الصابون والثياب
والنقد ملك للولد دوز والذى وطالبه بما خصتها يعني زوجة الولد بالارث منه فاجاب المدفع له
بانكار كونها ملكا للولد قال لا هي للموالد سلمها الى ولد المذكور يعني كان مأمور في ذلك هل يكون للموالد
فبقرى على فرض ان الله تعالى ارثا عنه أم للولد فقضى على فرض ان الله تعالى ارثا عنه وإذا قلتم هي للموالد هل لو
قسمها حاكمين ورثة الولد والمحال هذه تبطل قسمته لمخالفته للوضع الشرعى أم لا أجاب
هي للموالد لا للولد فقد صرحوا طية بأنه اذا قال هذا الزيد دفعتلى اوسلمه لى فهو لى بصرى به
في الخلاصة والبرازية والتأخرانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والمحال هذه
التأديكراذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز والله تعالى اعلم

كتاب الصلح

سئل في قوم طبر قوة ومنعة اتهموا أهل قرية باغراق آدمى في بئر وعجز أهل القرية عن درهم من
انفسهم وأموالهم لا يبذل شئ من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام حال
القرية فهل يلزم الجميع يستوى أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر أجاب حيث لم تكن لهم
قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على الجميع والمحال هذه ولا
عبرة لكرهات بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعتم اولادكم وهذا مستنبط
من فروع متعددة ذكرت في القسمة والاجارة والكفالة والله أعلم سئل في التزول عن التيمارات
بما يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وانته لولته وقبضته المبلغ ثم أود الرجوع عليه
هل يملك ذلك أم لا أجاب الاستحقاق والتيمارات باعطاء السلطان لادخل لرضى الغير وجعله
فلا عتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديون
مات عن ابن فاصطحا على أن يكتب في الديوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء
ويبذل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد الى الصلح والعطاء الذى جعل الامام
العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء بأبواب الامام لادخل لرضى الغير وجعله انتهى فهو صحيح

مطلب
في رجل دفع لآخر
صابونا على يد ولد
ليبيعه في المصروفات
الوالد بعد موته
فادعى وكيل زوجة
الولد الخ

مطلب
انهم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق
آدمى في بئر ولم
يقدروا على منعهم
الا ببذل الخ

مطلب
التزول عن التيمارات
بما يعطى لصاحبها
للال الرجوع

في عدم حوزا النزول من التيارات وان للنزول له يرجع بما يدل كما هو ظاهر وان كان نزوله من النفس
 منه وقد رأت شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي عند قول صاحبه شبهة في النزول من الوظائف ما نقده
 والنزول على عدم حوزا الاعيان عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعيان عنها
 كحق الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال بحوزا النزول عن الوظائف فاحاصل ان التيارات هو
 عطاة المقاتل وجاميكته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك السلطان لانه هو مكتوب
 عليه فبيعه والنزول عنه بما لا عبر بجميع فلم ينع المال ان يرجع فيه ويسترد من دفع له كما هو
 ظاهر والله اعلم سئل رجلين تخاضعا على حصة بلد بالمقاطعة ممن يلى اعطاء الحصة
 كذلك ثم اصطلحا على ان يبدل أحدهما بالآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيما
 هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه الخطيب لا يصح ذلك وله ان يسترد ما دفعه وعلى
 الآخر حصة والصلح على اخذ ذلك ما طل كسئلة من مات وله عطاة في الديوان فاصطلح ابناء على كتب
 اسم أحدهما في الديوان وبديل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة السارة واذا اخذ شخص فدفع
 له مالا ليكف عنه فهو باطل ويرد المدل الى السارق والله اعلم وسئل عن رجل آخر يما صورته
 في رجلين تخاضعا على حصة بلدة بالمقاطعة عال ضجر من المحاصصة فدفع أحدهما للآخر مبلغا
 على ان منى للحصة المذكورة بنفسه أو ناسه فالبلغ المدفوع في نظير اسقاط حصة من الحصة
 المرقومة يكون في ذمته له يرجع به نصا لما في ذلك وارا كل الاخر ابراء عاما وأشهد كل على نفسه
 انه لا يستحق قبل اخذ حقا ولا استحقا فاكملت العادة في الصكوك وبعد ذلك يقتصر له
 في الحصة المرقومة فيقبل لمن دفع المبلغ أن يرجع به والحال انه مقربا أنه أخذه في نظير تركه
 للحصة المذكورة وعدم تعرضه له فيها اجاب للادفع الرجوع فيما دفع والحال هذه ان الصلح
 على مثل هذا ما طل اجبا عاد للمقاطعة على الاحتساب لا يتخوز شرعا والبرازي في المكفر على فاعلى
 ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والابراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى رجوعا
 به فاطمة وخصوصا مع اقاربه بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاط حصة من الحصة المذكورة
 ولاحتوله وعلى تقدير ان ثبت له حق في ذلك فقد كان له الحق المجردة لا يجوز الاعيان عنها
 كحق الشفعة ولو صلح عنه مالا ليقتاده بطل ولا شيء له ولو صلح احد حذو حية بمال لترك
 نوبتها لغيره ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرو في الطريق والشرب على الخنار في هذين المجرور
 فما بال من المكوس والصرائب والمقاطعة عليهم وخصوصا على ابراء شرط وتعلق الا ابراء
 غير صحيح كافي المتون والترويح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام
 لا وجه له فهو الراسخا وقد صرحوا بان ابراء عن الراسخا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة
 هذا واقاربه بعد ابراء العام بأنه أخذ نظير تركه للحصة بمثلة اقاربه بعده أنه لا شيء له في ذمته
 وقد اتى ان ينجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع ابراء العام لذلك اخلا من كلام

مطلب
 رجلين تخاضعا
 على حصة بلدة
 فبذل أحدهما
 للآخر مالا
 فاستلحق
 على الآخر

مطلب
 تخاضعا على حصة
 لمن دفع أحدهما
 لمصاحبه مالا
 على ترك طلبها
 فله الرجوع بما

ناصي جان في الصلح صريح به في الاستنباه في كتاب القضاة ومما صرحوا به ان كل صلح حل حراما او حراما
 حلالا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المذكورة لا فائده له
 لا مستوخ له شرعا فالواجب عليه من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله اعلم **مسئل**
 بما لو اعترف الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على المورثهم
 من الدين وكتب بذلك حجة وقضوا المبلغ ثم ظهر ان بذمة لمورثهم ازديته هل لهم الدعوى بما ظهر
 اقامة البينة عليه ام لا وهل اذ جرى الصلح بينهم وكتب بمصك وفيه ابراء كل منهما الآخر عن
 دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وازادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم
 ام لا **اجاب** نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة على الزائد المدعى ومن له العلف ان يدعى منها باربع
 ثم اذ ادعى بعد ذلك بيقينها او بشئ منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما
 هو ظاهر واما العود الى الدعوى بعد ابراء تناو الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى
 جرى الصلح بين المدعيين وكتب بمصك وفيه ابراء كل منهما الآخر عن دعواه او كتب وأقر المدعيان العيين
 الذي عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وازاد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للبراءة السابق
 والاختار انه يصح الدعوى والبراءة والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المقتضى
 يدل على بطلان المقتضى ولدفع هذا الاختار ائمة خو از م ان يحجز بالبراءة العامة في وثيقة الصلح بلفظ
 يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءة ابراء عاما غير داخل تحت الصلح او يقر
 بأن العيين له اقرار غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن
 المدعى من اعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله اعلم **مسئل** في تركة الميت اذا كانت مستغرة
 بالدين فمضت الزوجة عن ارثها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح ام لا **اجاب** استغراق
 التركة بالدين يمنع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمة بينهم كما صرح به في الهداية
 وغيرها والله اعلم **مسئل** عن المتخارجين هل لاحدهما ان يرجع بعده ام لا **اجاب** ليس له ذلك
 حيث وقع صحيحا والاصل صحة في البرازية لو سئل عن صحته بقي بصحته حملا على استيفاء الشرط
 في المطلق يحمل على انكاح الحال عن الموانع للصحة والله اعلم **مسئل** في تركة بين زوجة وأخ
 ساحت الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب بمصك المتخارج بينهما ومات الاخ
 هل لاولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح ام لا **اجاب** ليس لاولاد الاخ ان يدعوا
 في التركة شيئا بعد المتخارج المذكور والله اعلم **مسئل** في رجل اخذ عن آخر كتابه وقف بامر
 سلطان فادعى لاحد على المأخوذ منه انه اخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له
 هل يصح الصلح ويستحق المال ام لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه
 للمزادعون من مالهم للكتابة لا من مال الوقف **اجاب** الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح
 عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بماد دفعه له والحال هذا كالصلح عن تحليل الحرم او تحريم

مطلب
 اعتراف الورثة
 بان ما بذمة فلان
 لمورثهم كذا وكذا
 لا يمنعهم من دعوى
 الزيادة وكذا الاثر
 بعد الصلح
 الفاسد

مطلب
 استغراق التركة
 بالدين يمنع صحة
 الصلح عنها وكذا
 القسمة
 مطلب
 ليس لاحد المتخارجين
 الرجوع

مطلب
 اذا سأل احد الورثة
 صاحبه للسر لا ولاد
 المصالح ان يدعوا
 شيئا كان ظاهرا وقت
 الصلح
 مطلب
 رجل اخذ
 عن آخر كتابه وقف
 فادعى لاحد على المأخوذ
 منه انه اخذ عوائد
 الكتابة في زمنه فصالحه
 الخ

الحلال وهذا ظاهر لا يناد عليه وقد صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم سئل في متد أبي بصير
 جرى بينهما عقد صلح وكتبت له الشهاد والشارى بينهما ثم بان فساد الصلح وادعى المدعى
 العود الى دعواه هل له ذلك أم لا أجاب نعم له ذلك والخيار كما ذكره الزاوي في الدعوى والصلح
 من دعوى الصلح والله أعلم سئل في ورثة تقاسم الارث وأشهد كل منهم ان وصيه حقة
 من التركة فقد ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تقع دعوى الوارث المشهد على نفسه
 في حصته منه أم لا أجاب نعم تقع دعواه في حصته مما ظهر ولا يصبره في ذلك تقسيم
 الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والمطائر في اوائل كتاب القضاء والشهادات والادعاء على صاحب
 أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح حواري دعواه في حصته
 كذا في صلح البرادية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاد كان هذا مع الابراء العام فكيف لا
 تقع دعواه به مع عدمه فافهمه والله أعلم سئل فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ
 عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل يجوز دعوى حصته منه أم لا أجاب هذه
 المسئلة ذكرها كثير من علماؤنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة والزاري وقال لا رواية فيها
 ولغاثل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وفي البرادية وهو الاصح ولغاثل ان يقول لا انتهى
 وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم سئل في قوم قتل يهمل قتيلا من فصال اولياؤه
 للثمنين بما على قدر من المال وانفقوا على أحد بنتين به فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى
 هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا وطهر المطالبة بالمبلغ من المال الذي
 وقع الصلح عليه أجاب لا يجبرون على ذلك والصلح عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز
 بالحرمة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم سئل في رجل له غنل آخر قد رمد معلوم من زيت
 الزيتون مرضى الآخر ومات بعد ان أعلم أخاه بماله عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من
 الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة أحبه ومضت مدة تزيد على سنة أو أريد ومات ربا الزيت
 والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك
 والحال هذه وقد مضى الصلح بحمل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فيجوز على الصحة والله
 أعلم سئل في رجل له على آخر دين بمكتب في محكمة طالبه به فقال لا أقولك بمالك حتى تؤخره
 عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا أجاب ان قاله عادية بحضرة الشهود يؤخذ به في الحال
 وان قاله سراصح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أحله الذي أجله كما صرح به في الهداية
 والكاوي والدرر وملق لا يجوز غيرها من انكبت المعمدة والله أعلم سئل فيما لو أقام رجل
 المغتول على القاتل بنية يقتل بوجوب الدية على العاقلة فتقتضى بها تمام اصطلاحا على اقل من الدية
 من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كما قدمهم او يكون الكل على
 العاقلة وحده أجاب يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرره لانه استأ

مطلب
 ادعى المدعى
 الصلح فادعى
 العود الى الدعوى
 مطلب
 تسمع دعوى
 الوارث في شيء
 طهر من التركة
 بعد الصلح ولو
 خصل الامراء
 العام
 مطلب
 تسمع دعوى الخ
 ما عليه بلا
 فصل
 مطلب
 صالح اولياءه
 لمقتول من الميتين
 على مبلغ وانفقوا
 على أحد بنتين
 مطلب
 رجل مات وزنته
 تقدم من الزنت فصال
 رجوع ربا الزيت
 على صلح صلح الصلح
 مطلب
 رجله على اخيه
 فطالبه بر فقال
 لا أقولك به حتى
 يؤخره عنى
 ادعى المدعى
 للمقتول القاتل
 على اقل من الدية
 بعد انقضاء مهلة
 قبل الصلح على
 العاقلة

لبعض من الدية المقررة والباقي على حاله وليسبت هذه مسألة ما وجب صلحا
 فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقر بقبضه القاضى لا بصلح
 المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ما وجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل
 القضاء بها فيها لا تحملها لان مسئلة لا يسرى عليهم أما قبضه القاضى
 فهو سار عليهم لولا بته العامة ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية
 الزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم **كتاب المضاربة**
 سئل في مضارب بالربع في مائتين اشترى بها حليما وأوعاه في اثني عشره لا وكسبه
 فقوته رب المال بما زاد عليها واشترى من المضارب ثلاثة منها بفقر عينيها ونقص المضاربة
 هل يصح الشراء والنقص أم لا والمضاربة باقية أحيانا لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة أما الأول
 فلهما كالتسبيع كبيع ثوب من ثوبين والأفصل البيع من رب المال إذا استوفى الشروط كما مر
 وأما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال إذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصرح النقص ولا
 ببيع العرض والله أعلم **سئل** في مضارب ادعى هلاكا مال المضاربة هل القول قوله
 بيمينه أم لا **اجاب** القول قوله بيمينه والله أعلم **كتاب الوديعة**
سئل في رجل أودع عنده أهل قرية أمتعتهم وأبلمهم زمن الفتنة أذ تصد هم
 اغ جاثروا له أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بأبل الوديعة فطلبها من
 المودع طلبا خبيثا وأمره باحضارها بحيث لو لم يدفعها لا وقع فيه قتلا أو إملا في عضو
 وإذا جمع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعل له هل يضمن أم لا **اجاب** لا يضمن
 المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع عضو أمته أو
 يضر به ضررا يخاف على نفسه أو عضوه أو ي تلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفائته
 بما علم من كلام العلماء والله أعلم **سئل** في رجل أودع آخرا من النقد قدرا معاوما
 من العبي كذا وأمره بأن يوصلها لزيد فأوصله النقد وتأخرت العبي عنده لعذر
 لرضي ياما فأمر أخاه بأصلها اليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل اليه فادعى
 لودع ان العبي لم ينقل الي زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا **اجاب** القول قول
 ودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحفظ به ماله
 اهو المفتي به نص عليه في النهاية والله أعلم **سئل** في بكر صغيرة زوجها ولدها
 ن رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب ثم أن الصغيرة كبرت وطالت الزوج بالمهر
 ثبت الزوج انه دفع مهرها لابيها وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بنظر
 قبضه أبوها من المهر من خلفاتها أم لا **اجاب** هذه المسئلة راجعة الى مؤلأمين
 انجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب
 اذا صار مال المضاربة
 عرضا فاشترى رب المال
 بعض العرض بغير عينه
 ونقص المضاربة لا يصح
 البيع ولا النقص
 مطلب
 القول للمضاربة
 هلاكه مال المضاربة

مطلب
 اكراه المودع على
 دفع الوديعة لغيره
 ملائها لا يضمن

مطلب
 المودع الماسور بأصل
 الوديعة الى زيد تبرأ
 ذمته بعد ذلك أيضا
 ولو بيع أخيه

مطلب
 اذا قبض الاب مهر
 ابنة الصغيرة ثم
 مات لا يرجع لها
 في تركه عليها فيه
 الخلاف

منها الاب اذ امارات مجهلا مال بجه و قد ذكرها في الاشياء والمظالم اثرنا على جامع المقبولين
 وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد عبد الله الترمذاني في الغزى ناقلا عن الفصول العبادية
 وابد ذكرها قولين ففرق بين الوصي فقال وفي الفصول العبادية والوصي اذ امارات
 مجهلا لا يضمن واذا اخطأ مال يضمن والاب اذ امارات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى
 فتران في المسئلة قولين والذي يظهر ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي
 فادام يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضمان واقصر
 على عدم الضمان والاب كغير من العلماء فادانقر ذلك ما علم أنه ليس لها الرجوع على الرابع
 في مخلفات انها ما لم تست بالبرهان الشرعي انز استهلكه عينا وصار دينا مرتبة اذ
 نسب الاستهلاك وادام لم يكن رها في القول قول الورثة بمسئله على في العلم باستهلاكه
 يطالبون بدفع من تركته والحال هذه والله أعلم مسئلة في رجل روج اخته الصغيرة وقصر
 صداقها وما تلا بيان فطلبته من تركته فادعى بقبه ورثته ان اياها جهزها به هل يقبل
 محذور طهرام لا بد لهم من حنة على ذلك الجواب لا يقبل قولهم بلا بينة لصيرورة دينها لها
 بذلك كما صرح به في جامع الفوائد وهو طاهر كلام الحائبة وجامع المقبولين وكثير من الكتبة
 اما كلام الحائبة فلعدم استثناء الاب في مسئلة الموقوفين وتحميل وتعليق من استثنى أحد المقار
 واما كلام جامع المقبولين فلا بد ان يفرق بين المسئلة في ضمن الاب في ثبوت مجهلا قبل لا كوصي فساد
 صيغة التريض وقال في الثالث والثلاثين راجع المختصر ما التودع مجهلا ولم تدبر الوبعة بعينها صارة
 في ماله وكذا كل شيء أصله امانة انتهى ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصا من بني الفلأب لا يكون
 مهود مولياتهم ولو هو عرض ذلك لا يستهون والذي يظهر فيما عدانا طر الوقف والسلطات
 والقاضي والوصي الصالح الموقوفين تحميل لان عدم في هؤلاء لا يتوقف عن الولاية بسبب العباد
 والله أعلم مسئلة في رجل ارسل الى بواب وكالة الرملة حملا من الثياب الفرسية فوقع الحمل في ماء
 ففرق فبجق البواب ان ان تركه بلا شرف في الهواء تلف فشره حتى جف وأعاد كما كان فادعى
 وتبر على البواب انه نقص منه كذا انما الحكم الجواب القول قول البواب بمسئله انه لم يتعد على
 الا نواب ما خذ شيء منها ولا يكون متعديا بشرها لا صلاح امرها لانه فعل جميل ما عثر
 المحسين من سبيل والله أعلم مسئلة في حرث سلم الثور للبقار فضاغ في يده من غير نقد هل يصح
 أم لا بخريان العادة مالدع اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يختلف من اهل قرية من قري لا
 الجواب لا يضمن والحال هذه والله أعلم مسئلة في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعا مصرياً
 ليوصلها الى فلانة التي خطب عنها ودفعها له احلفا هل يلزم الدافع استردادها من الام أم
 الجواب لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى امانته بالدفع لمن أمر بالدفع
 وتم عمله فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم مسئلة في رجل اودع امر ثوراً

مطلب
 اد قبض الاب بمجل صدق
 اعنه الصغيرة تم ما
 فاداة الرجوع في تركته
 فادعت الورثة انتم

مطلب
 رجل ارسل الى امر حمل
 فاش فامس ماء فشر
 المرسل اليه فالقول لاداء
 انهم المرسل واحد شي منه

مطلب
 حرث دفع ثور الى بقار
 فصاع في يده لا يضمن

مطلب
 دفع لآخر درهم ليوصلها
 الى مخطوبته لا يلزمه
 استردادها اذا لم
 يتزوجها

مطلب
 لو ودع المودع الوديعة
 صحت

ان المودع اودعه عند آخره فبغير ان المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الايداع من المالك
 أم لا الجواب نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالايدياع وغاب عنه والله اعلم **مسئل** في امان
 بفرضه سلطانية يرد اليها السفن فبالي وسفنها بسا حلتها ارسى سفينة بها ومن جملة وسفنها ايكاس
 بها اقمشة قال يسفنها لامين الفرضة اذا حضرا هل الايكاس او لا مكتوب من احد منهم بطلب ما
 هو له فكم من اخذه فحضر جماعة من اهل الايكاس واخذوا مالهم وبقي كيسان فحضر رجل
 ومعه مكتوب بهما فاخذها بمعرفة لامين واوسقها في مركب فانكسرت المركب وغرق
 ما فيها وهما من جملة هل اذا ظهر ان اخذها غير المالك يضمن الامين أم لا اجاب لا يضمن
 الامين اذا لا وجه لصنانه لان حيث ظن ان اخذها له حق الاخذ لم يكن مفراطا في اللفظ
 كسنة الحامي يقطن ان رافع الثياب مالكم لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الواقع مالكم
 فكذلك هنا لما ظن الامين ان اخذها له حق الاخذ فافهم **مسئل** في مودع اودع الودعة
 عند رجل وقادقه فضا من المودع الثاني هل يضمنها المودع الاول بمفارقة أم يضمنها
 المودع الثاني اجاب يضمنها المودع الاول عند ابي حنيفة لا الثاني لتعديه بمفارقة كما ذكر
 في السؤال والله اعلم **مسئل** في رجل اودع آخر دراهم فطلبها المودع فقال له المودع اودعها عند
 فلان ثم ردها على فضا عت عندي وكذب المودع فما الحكم الشرعي اجاب يضمن اذا كذب المودع
 ولم يبرهن المودع لانه اقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق ولا يبينه والله اعلم
مسئل في رجل من العرب اودع عنده آخر دراهم وربطها بجمادى بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو
 العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من راسها وسرق هل يكون متعديا فيضمن أم لا اجاب لا يضمن
 حيث تحفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله
 اعلم **مسئل** في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها فبغير ان من ردها اليه فطلبها وادعى عدم
 الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم ياذن لها بالدفع له أم لا اجاب نعم تضمن نارسا
 مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها لهما معه والله اعلم
مسئل في رجل اودع آخر سوارثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى
 دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا اجاب القول قول المودع انه رد الودعة الى
 المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب مضمونة عن تجهيل فافهم والله اعلم
مسئل في رجل سلم ثوره لأكاره لحفظه ويحرق عليه فصار يبيته في دار غيره ولا يبيت
 عنده فاصبح مقطوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار ام لا ضمان عليهما **الجواب**
 يضمن الاكار لا صاحب الدار لان الاكار امان كالمودع ووضع في دار الاجنبي ايداع هو
 لا يملكه فيضمن والله اعلم **مسئل** في مودع استهلك الحنطة الودعة في زمن الغلاء ففلا
 المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثله

مطلب
 وضع صاحب السفينة
 ايكاسا فيها اقمشة عند
 امين الساحل وامره
 بدفعها لارباعها عند
 مجئ احد منهم او كتابا

مطلب
 اودع الودعة فضعت
 ضمن الاول

مطلب
 يضمن المودع ان كذبه
 المودع في قوله اودعها
 واستردتها ثم ضاعت

مطلب
 اذا سرق الودعة
 والمودع يحفظها بما
 يحفظ به ماله لا ضمان
 عليه

مطلب
 دفعت الودعة لاربعا
 مع اخ زوجها فاقول
 لربها في عدم الوصول

مطلب
 القول للمودع في ان ردها
 لربها عند طلب وارثه
مطلب
 اذا بيت الاكارا الثور في
 بيت غير صاحبه فملك يبيته

مطلب
 اذا استهلك المودع حنطة
 الودعة في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثله

مطلب
قوله قوله
وروي احمد
الوديع في حياته

مطلب
يصدق المودع
في قوله روي
الوديع في حياته

مطلب
صياح ما في يده
المال
مطلب
قبل الدلالة
مع الثبات في يده
وروي احمد

مطلب
المالك ان يضمن
المودع ما في
يد يديه
وضم المودع
المودع له
تبرع به
عليه المصروف

مطلب
المودع من راع
الوديع روي
المالك

مطلب
اعدل الودع
المودع له
فان راعه
الراعي

مطلب
رجل اودع مكاريا
حملا عليه بخوة
يوصيها لاجله
الح

اجاب يضمن مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك والله اعلم سئل في مودعة مردف
الوديع لرها فوجد حانا قصة فساها فقال ان روي اخذ منها في حياته من غير رعي
فما الحكم اجاب افوارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان وفيت
حصتها فيها والا فلا يلزم منها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية المودعة شيئا باقرارها والله اعلم
سئل في رجل اودع اربا رودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بصنع
الدال فقال دفعتم الرها هل القول قوله في الدفع يمينه ويرأس الضمان ام لا اجاب القول
قوله يمينه ويرأس الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل امين اذعى
ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع امين اذعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله
والله اعلم سئل في دلال اذ ضياع المتاع هل يضمن ام لا ويقبل قوله يمينه اجاب مولاي
لا يضمن بالضياع والقول قوله يمينه فيه والله اعلم سئل في امرأة دفنت الدال ثيابا
بسيما وان لم تبغ في يومها يردتها عليها فحسبها عتق اياها مع قدرته على الرد في يومه فهاكت هل
يضمن ام لا اجاب نعم يضمن للخالفة الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله اعلم سئل في مودع
الغاصب اذ ارد المخصوص على الغاصب هل يبرأ ام لا اجاب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد
على الغاصب والله اعلم سئل في رجل اودع آخر قوسا فادعه المودع رجلا آخر وتصرف فيه المودع
الثاني بغير اذن المالك هل المالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس ام لا اجاب نعم له ان يضمن
الثاني والمحال هذه والله اعلم سئل في مودع قامت عليه لصوم مع جملة القافلة التي موفى فيها قبل
توحيث الصوم ونحوه وضع الوديع في جدر شجرة واخفاها عن الاعين حذر اهلها فلما رجع
في وقت امكه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن ام لا وهل جية
سلم قيا المخصوص على تلك القافلة يكون القول قول المودع في ذلك ام لا اجاب وضع الوديع
واخفاها في جدر شجرة مماثلة في المفارقة عند توجه المخصوص الى الموضع غير موجب للضمان
قطعا اذ رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ تعين المحفظ في ذلك
لاصحة ومنه ضرورة كبري واذا علم خروج المخصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك
كما قيل في وضعها عند اخفى اذ علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ فاطلة والله اعلم
سئل في رجل اودع آخر دراهم فانفق المودع بعضها وملك اليها في من غير تفریط هل يضمن ام لا
وهل القول قوله في مقدار ما انفق منها وما بقى يمينه ام لا اجاب يضمن ما انفق والقول
قوله فيه يمينه والله اعلم سئل في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها منجحة الى بقرها
مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني ام لا اجاب لا يضمن وهو كمن
المودع والله اعلم سئل في رجل اودع مكاريا حمارا عليه بخوة يوصلها لاجله بمكان كذا فبخر
الحمار في اثناء الطريق حتى حملها فحملها المكارى على حماله وسقط له حمارا آخر في اثناء الطريق

فاسئل

فاستغل به فذهب الحمار الذي عليه الجبوة وضاعت الجبوة هي تضمنها ام لا اجاب لا تضمنها
الحال هذه في جامع الفضولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى ساجرحار او حليد ولاخر
فسقط حماره في الطريق فاستغل به فذهب الحمار للساجرحار وهناك فلو بحال الواقع الحمار للمشتا
بذلك حماره ومثاله لم يضمن والا ضمن استدل لا كما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك
الحفظ لو كان بلا عذر اما لو بعذر فلا يضمن اه فاذ كانت واقعة الحمار هذه بحيث لو اتبع حمار
الجبوة يخاف ضياع بقية السهم لا ضمانا عليه لقوله في الذخيرة وغيره بان الامين انما يضمن
بترك الحفظ لو كان بلا عذر اما بعذر فلا والله اعلم سئل في امرأة او دعته اخرى سوارا فلما
لمسته قالت عندى حمار على ثلاث ايام واحضره لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها
عندى وانما استعملت رجاء ان تجده هل تضمن ام لا اجاب لا تضمن قال في الميزانية
ستماركنا بافضاع فجاءه مالكة فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمانا عليه
لو كان آيسا من وجوده يضمن قال القهيد والسهيدي هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية
بانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتساقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر
وبقي امر وحكم الرد ببيعة حكم العارية والله اعلم سئل في امرأة او دعته عند اخرى ردهم ثم
طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل تضمن ام لا اجاب
تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى اعلم سئل في رجل ادع

مطلب
طلبه او دعيته
صاحبها فقال له
المودع اني سئلت
ثم ادعى الضياع
الحمار

مطلب
كالذي قبله

مطلب
يضمن المودع
الوديعة اذا
وضعت في مضيق

مطلب
اشترى باحدا قوسا
واودعه من البائع
قد فسد لاحدهما
بغيبه الآخر فضمن

مطلب
اشترى ابن زواودة
عند احد ثم وامره
ان يدفعه لثقة
ساقته فالتقوله
في انه دفع الكل

مطلب
اعار احد الثوريين
الدابة بغير اذنت
شريكه وارسلها
المعير مع رجل

راموس حيا الى سباط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق
بيد حباب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الاسطار عليه فهل يضمن مثله ام لا اجاب لا يضمن
بضمه والحال هذه اجماعا والله اعلم سئل في رجلين اشترى باحدا قوسا واودعه من البائع بعد
قبضه وغابا ثم حضر احدهما واخذ القوس من البائع ونقله الى قرية اخرى واودعه عند رجل
فسرق هل يضمن ام لا اجاب لا يضمن قال في جامع الفضولين راى السائر الكبير بسئل عن لئان
مواشيلها ففاجبا احدها فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه اجاب لا
يضمن اذ يمكنه حفظها بيد اجيره فلا يصحير مودعا غيره الى اخر ما ذكره ومسئلتنا بالاول
اذ الشريك فيها ليس مودع فيها وفي مسئلة السير مودع فضمن بالاول والله اعلم بسئل في
اربعة شركاء في ساقية اشترى واربعة ارباع من بزر النيلة واودعوه عند احدهم واذا نزل
بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم الساقية يقول يقول ما زدت الا
ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا ادري ما صنعت به فهل يلزم
الشريك المودع ما نقص البززم لا وهل القول قوله بيمينه ام لا اجاب لا يلزمه ذلك والله
قوله بيمينه انه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم يقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفى
الضمان عن نفسه والحال هذه والله اعلم بسئل في فارس مشترك بين اثنين اعارها احدهما

بغير اذن الآخر لرجل ليركبها الى مكان معين فركبها وتجا وزه وهلك تحتها وكان المعبر اسما
مع رجل ودبعة ليوصلها الى المستعير فاصطفا واختار الشريك الذي لم ياذن تضمن شريكه
أكوبر اغارها بلا اذن المعبر ضمن المستعير بسبب الجاوزه بما عين له والمستعير يريد ان تضمن رسول
المعبر هل ذلك ام لا اجاب ليس الرسول ضمانا والحال هذه والله اعلم **كتاب سبب القاد**
سئل في رجل سلع سيفه ليعيق سيوتا حرا سياد ان الثاني الاول ان يبني سائرا على بيته بمغذا اطلع
عن الاطلاع على عموره الاخر فاذا له فمادى البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه ام لا اجاب نعم
لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو ادن له مورد ثم لانه بمنزلة العارية والمعبر اذا ما لورثته استردادها
والله اعلم **سئل** في رجل استعار من آخر سيفاً وملك المستعير ولم يبين حال السيف والورثه هل يورثه
ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضمونا ويؤخذ قيمته من تركته ام لا اجاب نعم مات ولو بين حال السيف
ولا يعلم ان وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتحقق قيمته فيها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
فرسا وسلم باسم اركبها الرجل عارته وأمره بحجده ووصلها الى مكان كذا يرد بها عليه فلما وصل الى المكان للمعبر
دفعها الى ولد البائع ليركبها في موضع آخر فركبها فمهلك تحتها هل تضمن قيمتها للمستعير ولا الجاردي
تضمن المستعير الاول والثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي اجاب نعم تضمن والملك الجاردي ان شاء
ضمير المستعير الاول وان شاء ضمن الثاني ولا حرج على الاول والحال هذه والله اعلم **سئل** في مستعير
احمل قيد بهيمة العارية معه قد هبته وهو بصيرها حتى غاست عن عينه ثم تبعها هل تضمن ام لا
اجاب نعم تضمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في المعبر والمستعير اذا اختلفا في الاطلاق
والتقييد ولا يثبت فلا يثبت القول مع يمينه اجاب الاختلاف في الاطلاق والتقييد منسوخ
الى انواع شتى في الايام او في المكان او فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه واذا قال
اعرتني دابتك وهلك وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد
ركبها فهو ضمان وان قال اعرتني وقال المالك احركتها وهلكت من دكوبه فالقول قول المراكب
ولا ضمان عليه كذا ذكر كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا
نطلق عنان القلم فيه الا اذا رفع المينا الواقع فظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله اعلم
سئل في رجل بنى بناء في دار زوجته مادها ورجلها فهل يسوغ له البناء في ملكها او يصير البناء
لها ام له اجاب نعم يسوغ فقد صرح علما وناو غيرهم بان المالك اذا اذن من المالك بالبناء للمعبر المالك يبيع
البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بامر فالباء لآخره ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له وله دفعه قالوا لو
عمرها لم يلاذنه قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا تنسب اليها من النفقة فانه متبرع واما
هذا سائر املاكها ولو انفق معه على ان يعمر ويسكن فمعمر وسكن فمئة يسقط مما انفق قدر
اجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع مما انفق واتفقوا على ان لو اقره بنى متبرعا
كان متبرعا وان اقرت انه بنى ليسكن فظن بناه انه يازم عليه اجرة المثل لما سكن لانها

مطلب
استاذن رجل من صاحبه
سطح ان يبنى عليه سائرا
لورثته الاول الرجوع

مطلب
رجل استعار سيفا
غيره مات ولم يبين

مطلب
اذا اخالت للمستعير
ما عارته فمهلك في يده
الثاني فالملك الجاردي
في التضمن

مطلب
احمل قيد البهيمة
العارية فذهبت

مطلب
اختلاف في المعبر والمستعير
في الاطلاق والتقييد فيه
تفصيل

مطلب
في البناء في دار
زوجته

ما رويت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن اي نظير عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها
 وان قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن
 يرفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن له وقصاد قائله انه كان كالمستعير يرفعها يطلبها وان
 قصاد قائله انه بنى لها يرجع بما اتفق وبما اتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة
 بما قاله علماؤنا والله مستعمل في جعل استعارة من آخر أرضنا ليزرعها ما شاء فزرعها قطنا ثم أتى
 حول فاسترد المعير الارض وفيها شجر القطن وحوت عليه واستمر باقيا في الارض حتى أثمر فحل
 الثمر لصاحب الارض أم المستعير الذي أصيل البزمنة (سجل ثمر القطن وشجره للمستعير الذي يذير
 سقيه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم بسجل في رجل استعار من آخر مصفا وتركه في بيته
 وخرج البعض أشغاله فسرقة من غير تفريط منه هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن حيث لم تكن العارية مثوقة
 وأما اذا كانت مثوقة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وان بعدها يضمن حيث أمسكها بعد
 منفيته مع امكان الرد والله أعلم بسجل في رجل استعار من آخر فساوورها عليه بعد ان ظفرت
 عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعى ان موتها بسبب القطع الذي وجد عند
 المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير اجاب
 القول قول المستعير انهم لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو ما بسبب الظفر
 لاضا على المستعير لعدم التقدي منه كموتها حتف أنفها والله أعلم بسجل في رجل استعار حمارة
 لحمل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم بنايتها فامسكها بعد الوصول من غير عذر
 وبيتها عنده فضا هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم بسجل
 في المستعير استعادة مطلقة هل يملك الايداع عند أجنبي أمين أم لا واذا كان يملك
 وضاع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا اجاب هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن
 قائل بان يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث وحججنا
 الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رآيه لان التزجج متساو
 والله أعلم بالصواب كتاب الهبة سئل فيما اذا ملك زوجة نصف
 حمل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورابع بدو وشاة بتمليكها شرعا بايجاب منه
 وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت
 ذلك كله بعد التحلية من زوجها ثم الزوج ويريد وارتد ان يجعل المملكات ميراثا بينه وبين
 الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثا عنه بل هي للزوجة
 بالتمليك المذكور احاط هي ملك للزوجة المذكورة بالتمليك على الوجه المذكور وليس
 ميراثا عن الميت هذا وقد تقررتان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه
 سوى الغراس ان احلها بان أمكن التساوي فيه والا فهو مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه

مطلب
 اذا استرد المعير
 الارض وفيها شجر قطن
 فهو للمستعير

مطلب
 اذا اسرق معصفا العارية
 من غير تفريط فلا ضمان

مطلب
 رد المستعير الغرس
 بعد ان ظفرت وقطع
 لها ثم ماتت فاختلفا

مطلب
 امر المعير المستعير
 بردها بمجرد الوصول

مطلب
 اختلفوا في ملك
 المستعير استعادة
 مطلقة الايداع

مطلب
 ملك زوجة
 نصف حمل ونصف
 بقرة ونصف غراس
 ورابع بدو وشاة
 ثم مات فاراد الوارث
 جعلها ارثا

والحال هذه والمدة ما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا البخل والبقرة
 والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله اعلم **مسئل**
 شخص وجب ابنه وان ابنه محدود او غيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل
 بقدر واحد هل يجوز ام لا **اجاب** ان حكم حاكم بوجهه جاز والا عند الامام وهي مسئلة
 هبة الواحد من اثنين والله اعلم **مسئل** في امرأة جنت بعد دخول زوجها ما فطنت
 زوجها من ايها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هل استرداده ام لا **اجاب** نعم لم يسترد
 منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال القربة فدفعه
 القربة للقربة بغير حق فيسترد والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما يرسله الشخص الى غيره
 في الاعراض ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به ام لا **اجاب** ان كان العرف
 قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان مشليا فمثله وان قيميا فقيمه وان
 كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه السبة ولا ينظرون في ذلك الا اعطى البذل
 حكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد الحلاك والاستهلاك والاصل فيه ان
 المعروف عرفا كالمشروط شرطا **مسئل** فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من
 الحج من اعطاء الشباب والدارهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه **اجاب** ان كان
 العرف شائعا فيما بينهم لم يمتطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسه
 وصححه كصحيجه اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويجب عليه والله اعلم **مسئل** في
 ام وهبت لابنها الصغيرين بيوتها هذه النصف ولها جاد اب وهي ساكنة بها
 هل تصح ام لا ولا تنفيذ الملك **اجاب** لا تصح ولا تنفيذ الملك الشيوخ والشغل والله اعلم
مسئل في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيها متاع الواهب واصطفا
 فيه داوود وما يتحصل من محصول قريته كذا ومات هل تصح هذه الهبة ام لا **اجاب** لا تصح قال
 في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بالسر
 بهية ومثله في كثير من الكتب وهذا اعلم عدم صحة ما سيحصل من محصول القريتين بالاولى لان
 الواهب نفسه لم يقبضه بعد وكيف يمكن وهذا ظاهر في الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى
 بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بان اداء الواهب
 لرجل دارا الواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانها
 وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له ابوه دارا وهو ساكن لان قبض ابيه قبض
 والله اعلم **مسئل** في رجل وهب رجلا نزع عاصودا بنفسه او بوكيله فذاسه ونفاه وخرت
 حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته ام لا لزيادة قيمته **اجاب** لا يصح رجوعه في هبته
 والحال هذه اذ الموهوب نزع وقد صار يبعثه خبطة وتبنا والله اعلم **مسئل** في رجل زعم ان

مطلب
 وجب له وان
 به محدود
 وبه

مطلب
 دفع الا ما قبضه
 من المهر من
 امره ليعلمها

مطلب
 فيما يدفعه الشخص
 لغيره في الاعراس

مطلب
 مفهوم من مفهوم
 ما قبله

مطلب
 وجب لابنها
 الصغيرين بيوتها
 على النوا

مطلب
 لا يجوز حصة ما هو
 مشغول بمتاع
 الواهب

مطلب
 ليس الواهب النزع
 ان وجهه بعد دوسه
 وتنفسه
 هبة التي بدون
 الارض لا تصح

مهروه والد زوجته ملكه سحر معلوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا **أجاب**
يسر له ذلك وقد تقر أن هبة الشجر بدون الأرض كمية المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله
علم **مسئل** في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقها قائلاً لها لا تزوجك حتى تمبيني مالك
على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتزوجها ثم طلقها بائناً هل يبرأ من العشرة قروش
التي بذمتها أم لا **أجاب** لا يبرأ كما صرح به في الحاشية ونقله عنها في البحر والله أعلم **مسئل** في
أفرا من معلومة الشخص في كل فرس منها حصّة معلومة المقدار ووهبها لابن بنه الصغيرين
وقبل لها ابوها وتسلم ذلك والأفرا من مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
أجاب نعم يصح قال في المبسوط للشيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو
وهب رجل لابنين نصف عبدتين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي
ومروى وهو روى ويخوذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبها
لنفسه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحمّل للقسمة في نفسه وكذلك الأبواب المختلفة على هذا
والأفرا من المذكورة من هذا القسم والله أعلم **مسئل** في هبة مشاع يقسم هل يصح ولو صدق
الخصم على صدورها من المورث أم لا يصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب
الحكم المأثور بالقضاء بالأصح من مذهب الإمام أبي حنيفة **أجاب** لا تصح هبة المشاع الذي
يحمّل القسمة كالدار والأرض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لأن قصد بقه
لا يصير الفاسد صحيحاً وكما تصح هبته من الأجنبية لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا
عبرة بمن شذّب بخالفهم ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعاً لا يملكه
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقائماً
وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تنفيذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها
للملك عندها البعض أجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرماً
من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم إذا هلك أقيمت بالرجوع للواهب
هبة فاسدة لدى رجم محرّم منه إذا فاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالقيمة
بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون الواهب الرجوع فيها يكون وارثه
بعدموته تكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما بسع الفاسد إذا مات أحد المتبايعين بطورته
تقصه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقر أن القضاء بتخصيص فادوى السلطان
قاصياً يقتضي مذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاءه بمذهب غيره لأنه مغزول عنه بتخصيصه فالنحو
فيه بالرعية نص على ذلك علماً وأخبارهم الله تعالى والله أعلم **مسئل** في رجل شهد على نفسه
أنه ملك أولاد ابنه وسماهم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الغلات يبتين اللين أحدهما
بنا بلس والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي يحضروا الحاكم الحق ثم يرجع عن ذلك لدى الحاكم

مطلب
قال لها بعد طلاقها
لا تزوجك حتى
تمبيني مالك
مطلب
إذا واهب حصّة من
أفرا من معلومة لأبني
بنه الصغيرين صح

مطلب
لا تصح هبة مشاع
يحمّل القسمة

الحق وحكم الواهب بالخصصة المذكورة هل حكم الحق صحيح واقع في محله أم لا، اجاب نعم
 حكم الحق صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا حجة شرعية فلم يرفع الخلاف
 والحق لا يرى حجة المشاع فكان قضاءه قضاءه ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والمحال هه
 والله أعلم سئل وامرأة وهبت احدى ابنيها دارا وملكها له ثم مات عنها وعن شقيقة المذكور
 ثم وهبتا للتبقي وملكها له ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وابن من غيرها فاما الحكم الشرعي
 في ذلك اجاب اما هبتها لابنها الاول فصحيحة لا سنيقة شرائطها واما هبتها لابنتها الثانية
 قبل تميز نصيبها من نصيبه بالنسبة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما
 هو المذهب فيكون نصيبها للوروث لها عن ابنتها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل
 في ملك ابنتها الثانية لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار اذ مات عن أخيه على زوجته وابنة
 وبناته الاربع وأمة المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنتها عشرة قيراط وثلثي قيراط لورث
 الابن قيراطان فمن مآكل له ولاسه ثلاثة قيراط وسبعة اشباع قيراط وكل بنت من بناته
 الاربع قيراط وثمانية اشباع قيراط والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلولا
 محدود اهل فصاح الهبة بلفظ واحد ولزم أم تحتاج الى قبوله اجاب نعم تصح للميت ولزمت
 وتم بلفظ واحد قال في البرازية حصه من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا
 لكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء
 قاصدا وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد للتميز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه
 بمنزلة القبض والوصي كالأب والله أعلم سئل في الحدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في
 حضانتها فوهبتها أمتعة معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت
 هبتها بمنزلة الابن كافي هبة الأب لطفله أم لا تتم الا بقبض ولبتها الجواب نعم تتم الهبة
 بعقد كل من له ولاية على الطم في الحدة كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية
 والتأديب والتسليم في الصاعه صرح به في البحر ونور الابصار وغيرها والله أعلم سئل
 في منبج قرية طلبت من جماعة مال ليدفعه لقسم القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون
 بهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسم شيئا يكون بينهم أم لا اجاب
 حكم ذلك حكم الهبة العاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيره
 من الكتب ويضمن شيخ القرية ما سأل من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم سئل
 في رجل وهب ابنا له بالانصاف ما يملك واولاد ابنه المتوفى قبله القاصرون النصف الآخر
 وأكرم ابنا له آخر هل تنفع هذه الهبة أم لا اجاب الهبة باطلة عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى
 قال في مشتمل الاحكام نقلا عن تيمم الفتاوى ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وادا
 قلنا بطلانها على الاصح فتركه الواهب المذكور يجرى على فرائض الله تعالى ووجهه التسوية

مطلب
 امرأ وهبت أحد
 ابنيها دارا وملكها
 له ثم مات عنها وعن
 شقيقة المذكور
 ثم وهبتا للتبقي

مطلب
 هبة الأب لاب
 الصغير تتم
 بلفظ واحد

مطلب
 هبة أم الأم لابن
 ابنتها تتم بلفظ
 واحد وكذا كل
 مما يعوله

مطلب
 أخذ شيخ القرية
 من جماعة مال
 ليدفعه لقسم
 القرية على الشرط

مطلب
 ادا وهبت ابنه
 نصف ما يملكه
 واولاد ابنه النصف
 الآخر فالمعبر
 صحيحه

والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشتركة بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح إيجاب هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الآتي على القسمة عند طلب شريكه لها لتفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره فلو باعه الموهوب له لا يفتح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقلًا عن المتقي بالمحبة وغيره والله أعلم سئل في هبة الدين من عليه الدين هل الواهب الرجوع أم لا لأجل أن ليس الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلًا عن السراجية ونقض العبارة وفي السراجية وهب دينًا عليه لم يرجع انتهى أقول وهو ظاهر لانه إبراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم سئل في مبتوتة إرأت بائنا من مهرها ودينها عليه بشرط أمساك بنتها منه عندها إلى أن تزوج البنت أو تموت ولو يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا إيجاب لا يبرأ ولو لم يطالبته فقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه وبطل بالشرط الفاسد ومن صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم سئل في رجل وهب لابن أخته بيتا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخته أم لا إيجاب ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعين لو وجد أحد هما كفى في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم كتاب الإجارة سئل في متول على وقف أهلي عقد إجارة على عا نوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الإجارة بموته أم لا إيجاب لا تنفسخ الإجارة بموته كما صرح به علماؤنا قاطبة وقد قال في الإجارة موت المتولى لا تنفسخ الإجارة وإن كان المتولى هو الذي أجر وكذا القاضي لو أجر ومات وكذا الأب أو الوصي إذا أبرد أو الصغير ومات لا تنفسخ الإجارة وكذا كل من عقد الإجارة لغيره إذا أبرد أو وقف بنفسه ثم مات لا تبطل الإجارة على الأصح والله أعلم سئل في رجل استأجر حماما في نابلس فوقع الجلاء بها فقصر مع جملة الناس فهل تسقط الإجارة عنه في مدة الجلاء أم لا إيجاب نعم تسقط كما صرح به في لسان المحكام وغيره والله أعلم سئل في ثلاثة استأجروا حماما في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لأشغالهم بالأموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الإجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع مراعى شرائط الحكم هل تنفسخ الإجارة بالحكم المذكور أم لا وهل إذا أوجر بعده بأيقض من الإجرة السابقة وكانت أجرة المثل تصح إجارته بذلك ولو على النصف من الأولى أم لا وهل تلزم أجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا إيجاب نعم تنفسخ الإجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع راجع المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعني المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فأجرة من اثنين فإن أجل وقال أجرة الدار منكم يجوز بالاتفاق

مطلب
إذا وهب لابنه
حصّة شائعة في
كرم مشترك بين
الواهب وغيره
لا تنفسخ

مطلب
ليس الواهب الدين
ممن هو عليه إن
يرجع

مطلب
مبتوتة إرأت زوا
بشرط أن تمسك
ابنتها منه فلا يبرأ
غير صحيح

مطلب
ليس لورثة الرجوع
فيما وهبه المورث
لابن أخته

مطلب
لا تنفسخ الإجارة
بموت المتولى وكذا
القاضي والأب
والوصي

مطلب
إذا استأجر حماما
فقصر الناس سقطت
الإجرة

مطلب
إذا استأجر ثلاثة
حماما في قرية على أن
لكل واحد منهم ثلثا
فيه فوقع الحزن نكسا
الإجارة بسبب
الشيوع

ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كحلث وربع يجب أن يكون سداً لجميعاً
على اختلاف ترتيبها إذا كان كله بينهما وآخر أحدهما النصف من أحسن يسعي أن يجوز في رواية
لا في رواية ثم روى للاسيحا في وقال آخر داره من اثنين حار لتوحيد العقد حتى لو اضرع لحدما
بالقول لم يصح انتهى وانت على علم من أن إطلاق المتن فاطمة فساداً أحادة المشاع الاسم
الشريك مدخل للمسؤول عنه وإطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الانحال
لتعليقهم الصحة توحيد العقد في حكم الحاكم فساداً لأحادة المذكورة واقع موقعه الشرع
فيعد وحيث وقع كذلك فاحادته بعده ماحرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة
السابقة سواء قلنا بأنها صحيحة أو فاسدة يجب فيها التمسك لما كان كانت صحيحة فهو واضح
وإن كان فاسدة فوجهاً آخره المثل وقد سمي ولا يقداس وقت الرعة ووربادة الاجرة لفسادها
على وقت قلت فيه وبرت الاجرة لسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الماس عنه لسبب
الطاعون فإن امتنع الماس عنه بالكتابة سقط الاجرة بقدره كمشكلة الأجل بالاعتراف بها في كل
والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله روح أمه وأعمال شتى من حيلتها المحترمة على واداءه والورع
وأدسه مدة سبعين بلا أحادة وبلا ادان القاصي هل له مطالته بعد السلوغ ماحرة المثل
إن كان حياً وإن كان ميتاً يمنع تركه أم لا **أجواب** له ذلك كالدين كما يعلم بماد كرون في الاطوار
والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله رجل مدة سبعين وكان ما يطلع به ويكسوه لا يساوي
أجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف من مدة مطالته خدمته وتسلطها ويريد أن يرجع فيه هل له
ذلك أم لا **أجواب** لا والله أعلم **مسئل** في رجل استخدم بيتاً مدة على أن يعطيه أجرة
خدمته ولم يعين له شيئاً هل له أجرة مثل عمله أم لا **أجواب** نعم له أجرة مثله فالب
في القبة يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرناً أو بغير ادان القاصي وبغير احارة
عشر سنين فله بعد السلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيما انتهى وقد تقرره ليس لغير
الاب والجد والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومشكلة السائل لا كلام فيها
آخره من هو في حجره وإن كانت فاسدة فميتها آخر المثل وإن لم يكن آخره من هو في حجره
واستعمله بغير احارة بحال أيضاً أجرة مثله كما هو صريح كلام القبة والله أعلم **مسئل**
في مؤخر امتنع من تسليم العين المؤجرة احادة صحيحة هل يجب تسليمها أم لا **أجواب**
نعم يجب تسليمها في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عياناً كان أو ديناً والله أعلم **مسئل** في مؤجر
حسن العين المؤجرة من المستأجر حق مصت مدة من الاحارة فما الحكم **أجواب** يسقط
عن المستأجر أجرة ما عصى بحسبه والله أعلم **مسئل** في ندين ثلاثة يعملون فيه ريت
بما يخرج من الرينون يعلمهم عمل كل ريتون الآخر بالاحارة المعتادة من الريت الحاج يعلم
هل ذلك صحيح أم فاسد ولا يستحق واحد منهم عمله ريتاً بل له أجرة مثل عمله دراهم **أجواب**

مطلب
إذا استعمل المتيم
روح أمه في أعمال
فله أن يرجع إليه
بعد السلوغ ماحرة
مطلب
استخدم بيتاً
بعد السلوغ الخ
مطلب
استخدم بيتاً مدة
له أجرة مثل عمله
وليس لغيره أن يجر
والوصي استعماله
بلا عوض

مطلب
حسن مؤجر على
سليم العين المؤجرة
مطلب
يسقط من المستأجر
الاجرة بحسن
المؤجر العين
مطلب
اتفق الدائمون
في ريت على احادتهم
من الريت الحاج يعلمهم
بمعلمهم

لكل فيما عمل الآخر في زيتونه الخاص برأجرة مثل عمله من جنس الدراهم لا من الزيت الخارج بعمله لأنه في معنى قفيز الطحان والله أعلم **مسئل** في رجل أجر آخر بيتين فأنه قد أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا **اجاب** نعم له فسخ الاجارة قال علماؤنا إذا أهدم بعض بناها فلكمستأجر ان يحارب يبيع بنقص السكنى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكم يلزومها وما المستأجر هل للحنفي فسخ الاجارة وهل تعتبر التناfid ببلاد عوى ولا حادثة أم لا **اجاب** نعم للحنفي فسخ الاجارة إذا حكم الشافعي يلزوم الاجارة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصال والتناfid الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وإنما هي افتاء وفائدة تسليم الثاني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرض وقف من المتولى بأجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل إذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء بأجر المثل وان أبى المتولى القلع **اجاب** نعم له الاستبقاء بأجر المثل وان أبى المتولى القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أو متول أجرو منزل البتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره هنا أنه يجب على أصول علماؤنا أنه يصير غاصبا ولا يلزمه الأجر قاله وذكر الحنفية في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقيل له انفتى بما ذكر الحنفية قال نعم انتهى والله أعلم **مسئل** فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل **اجاب** بان اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن الفتية وأوقاف الخصم بان ليس له ذلك حيث لا ضرر وان أبى الوقوف عليه ليس له ذلك فله وجه والله أعلم **مسئل** في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له ابوة أجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا عدم تسميتها **اجاب** لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعقد بشروطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط حرورية والله أعلم **مسئل** في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى إذا قرب النصف مثلاً استخلصه أبوه منه فرأى من أعطاه ما معروف عند وصول الطفل الى النصف والى تمام القرآن فما الحكم الشرعي **اجاب** ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمذاني القرني في منتهى السمي تنوير الابصار انه يجب على الخلوى الموسومة قال في شرحه في منح الغفار الخلوى بفتح الحاء غير المعجمة هدية تهدى الى المعلمين على رؤوس سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يومها أخذها يصرف المعلمين عنده في اول النهار فيفرضون بذلك اليوم زينة والراحة

مطلب
المستأجر فسخ
الاجارة بان يهدم
أحد البيت
مطلب
استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه
تسعين سنة
وحكم الشافعي
يلزومها ثم يقدم
حكم الحنفى بفسخها

مطلب
استأجر أرضا وقفا
وبني فيها ثم انقضت
المدة

مطلب
علم صغير من غير
اشتراط أجرة

مطلب
دفع ولده الى المؤدب
ليعلمه القرآن
الى النصف فما استخلصه
فرأى ما يقوم
اعطاؤه

والبطالة ثم قال ومشايخ بلج يجوزوا هذه الاجارة حتى يحكى عن محمد بن سلام انه قال اقصى بيت
باب الوالد لاجرة المعلم وفي زماننا انقطع عطايتهم ونقصت رغبات الناس في الاجرة فلهذا
اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب
الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يجلس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمن
الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله اعلم **مسئل** في مؤدب اطفال فيفسد نفسه التعليم
بالاجرة فكيف مدة يعلم ثم خرجوا من عنده فهل له على ابائهم اجرة ام لا **الجواب** قال في البزاد
يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التا تاريخانية نقلا عن الخطيب ان
عند عدم الاستيثار اصلا يجب مهر المثل والله اعلم **مسئل** يا خير من الله لقي سائلا
يجعل فضلك دمت بالاحسان يا عابدا بالعلم يا من قد حوى كل المعلوم من العظم الشا
يا عالما يا فاضلا شهدت له كل الخلائق انسابها والجان يا افضل العلماء يا من فضله
خرقت به العادات في الاكوان اصل السؤال وما جرى في قصتي سأ صرحتم به بلا كتمان
مصر بجه ابي فقير عاجز واعلم الاطفال للفسدان علمت طفلا من اهالي خيبر
للخط والقرآن بما لا يتقان وتعبت في تعليمه يا سيدي حتى انتهى في الخط والقرآن
وطلبت اجري من ابيه والجزا فابى ولم يعطى جزا الاحسان فاذا اثبت الشرح يا مفتي الورع
فطلبت منه عادة الصبيك هل ذلك يلزم لي عليه سيدى ام لا فذكرت بالنبى العبد
وابن وأومض لي جوابا شافيا لازلت في مدد من الرحمن وكفيت من سؤال حسا وشه
وخبرت في الاخرى مع الاعيان دوما على من خسر بالقرآن وكم لا ح من قبر المجد توره
والال والاصحاب ارباب الولد الله حسد دانتهم الارما
وتوشم القمري على الاعضاء
وصلاة ربى للنبى العذنان
نصر الافاضل فيه عند ائمة
والاقدمون على اعتماد الثاني
وعليه فتوى الناس اذ في تركه
يجب الذى سمي بلا نقصان
وعلى الولي الدفع حتما لازما
والحلوة الموسومة البيان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم
مستوفى الاحكام في هذا الشأن
مسئل في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولورثه كرامدة وشرط له خمسة عشر قر

مطلب
منه عند مؤدبهم
خرجوا من عنده
مطلب
مؤدب عن صغير
القرآن والخط والفقير
الاجرة من ابيه فاهم
يعطى

اجاب

خذ علم ما قدرته بتمامه
سادوا وشادوا مذهب النما
والاخرى على الجواز لانه
خوف الضياع وغاية للفساد
اولا فاجر المثل مثل سواء من
فاذا ابى فالحق حبس الجاني
واذا اريد على الوفاق جوازها
نوع القراءة جملة الصبيك
ولتتم الهى بالنبى محمد
مسئل في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولورثه كرامدة وشرط له خمسة عشر قر

مطلب
نعم ولده لفقير
يعلم القرآن وكلم
بذكر اعادة وشرط
له كذا فلما وصل

على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقى بعضها فقيد بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع
مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة
المساة والذي بقي منها اجاب يجب له اجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة
الحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل فان ساوى المدفوع خريجا سواء وان زاد اجر المثل
عليه بكل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بيمينه وعلى
لغيره البينة والله اعلم **مسئل** في مستأجر ربحى ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران
لبحر الخماسي الذي بها وشرط الاجر على المستأجر بمحصول الاقدي فاذا ربح المستأجر مائة
لم يدرك البحر الخماسي وقل الماء فما الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة المشروحة فاسدة
اجماع علما ثنائيا والحكم في الاجارة الفاسدة اجر مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينظر
اجر المثل لاستعمال ما عد البحر الخماسي باخبار عدلين في دفع ولا يلزم الاجر المسمى له اعمى
المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله اعلم **مسئل**
في رجل استأجر حيا ما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحقة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد
الحكم به ام لا **اجاب** يكون عذرا وله رد الحكم كما صرح به في جواهر الفقاوى في الباب الاول من
كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولولواحي والبرازي والحافي وغيرهم والله اعلم **مسئل**
في رجل برء في آفة اتفق مع طبيب على مداوته وجعل له اجرة ولم يفهر بذلك مدة
وداواه فما الحكم **اجاب** للطبيب اجرة مثله وما انفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه
المذكور والله اعلم **مسئل** في تيماري من جملة تيماره ارض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة
الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها ام لا **اجاب** نعم يجوز له اجارتها وهن المسئلة
ترجع الى اجارة المقطاع وفيها للشيخ قاسم بن فطلوبغا تليد الكمال بن الهمام رسالة مختصرة
من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة **مسئل**
الشيخ قاسم وقد ارسل له من مدينة غرة هل يجوز للجندي ان يؤجر ما اقطعه الامام
الاعظم من اراضي بيت المال او لا يجوز اجاب بنعم له ان يؤجر ما اقطعه الامام ولا اثر لجواز
اخراج الامام له في اثناء المدة كالا اثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما اجر ثم قال
واذا مات المؤجر او اخرج الامام عن الارض تنسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض
الحنفية من اهل العصر انها لا تنسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه
وذلك وبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علما ثنائيا والحالة هذه
ثم نازع في عدم الانقاسخ بهما واستظهر للانقاسخ باشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلاً
فيها واما لزومها فيه كلاً لم قد عرفه مما سبقه بهذا الاختصار والحجيب فان فيه معظم ما في
الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب **مسئل** في قوت نصفها وقف

مطلب
استأجر ربحى ماء
بشرط دوران البحر
الخماسي ولم يدرك
لقد الماء

مطلب
استأجر حيا ما
ثلاث سنوات
ثم عن هذه الحقة
الى غيرها

مطلب
اتفق مع طبيب
على مداوته وجعل
له اجرة من بيان

مطلب
اذا كان في ارض
التيماري بئر منهدم
يجوز له اجارتها

مطلب
قوت نصفها وقف
عليها نصفها
ليكون له ما يحصل
منه من القلال

على جهة بر وبعثها وقف على جهة تراخى آخر الحكم عليها ثلثها ثمانية ارجل ستة اعال
ليساو اول ما تحصل من الثلث المذكور من العلال صيفيتها وستوبها هل هذه الاحارة
صحيحة ام باطله لا يجوز معها المستأجر ان يسأل شيئا من العلال ما الحكم الشرعي
اجاب الاحارة المذكورة باطله غير معقدة لما صرح به علماؤنا قاطبة من ان الاحارة
اذا وقعت على التلاو الاعان قصده لا تسعد ولا تعيد شيئا من احكام الاحارة فاذا علم
ذلك فليس للمستأجر ان يسأل شيئا من العلال بل ذلك المتكلم على الوقف ان كان حاصرا
وان كان عائشا يجسج على العله الصياغ باسطاره نصب العاصي رجلا يعص حصه
وقعه ويحفظه الى حصوره قد دفع له ليصرفه في وجوهه المعية والله اعلم بسئل
في رجل مات روجه عن رصعة فاق بها ثلثها وقال لها ارضعها وتعهدى مرها وزها
على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة والحكم اجاب لها آخر المثل كما في
الاحارة العاسدة والله اعلم بسئل في محمد ودعصه وقف وبعضه ملك لثلاثة استقر
فادن من له ولا ترة على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يحصره ويصرف عنه من ماله
ويرجع به عليهم ففعل واستقر ما صرود ديا عليهم وسكده مدة سنين غير احاره سوى
السنة الاولى فانه استأجرها بأجرة معينة ثم آخر الجميع حصصهم ما عداه لامرأة آخره
راثة من سنة احارته بعد احارته ويردون ان ياخذوا منه أجرة ملك السنين بحسابها
هل لهم ذلك أم لا وهل احارة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبتهم بما ادعى على العساره
حالا ولو وعدهم بان يجسها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا ان أجرة المثل
كذا يكون القول قوله في ذلك أم قوطهم ما الحكم في جميع ذلك اجاب اما امتناع الملك
فلا آخره لهم أصلا فها سكن الشريك بغير احارة فان علماء ما صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين
اذا سكن في المشترك لا اجرة عليه في الملك أما الوقف فلم الشريك أجرة المثل على اختيار
المتأخرين فال ولا ساء والظاثر من كتاب العصب ما في المعدل الاستعلاء مصمونه
الا اذا سكن ساويل ملك او عقد كبيت سكه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكن
أحدهما بالعلمة مدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو لا استعلاء فانه يحل الآخر
أقبر بدل المثل ومجروا قاطبة ان القول قول المستأجر فيه لا كاره الريادة ولا يلزم من استئجار المرأة
بالريادة ان تكون أجرة المثل بنفسها كذلك لاي الاحارة قد تقع بالمثل والريادة والقضا
كالسبع فلا يحكم ذلك أعني فيما وحب للوقف ولا ندفعه لمدعى الريادة على ما ندعى المستأجر
او العاصب من البينة واحاره المرأة فيما عدا حصته الرجل احارة المشاع لغير الشريك
واطفاق المتون على عدم حوارها كما هو مذهب أي حبيبة وقد جعل فاصيخان في ما والمو
عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المعنى من ترجيح قولهما شاذ محمول على النازل

مطلب
شرط حالة اسم
نصف مهرها
لاجل ريسها
مطلب
محدوده مصر وهي
وبعضه ملك لثلاثة
ادى للسكنى ومن له
الملك لرجل بالماز
ليصرف عليه من ماله
ويرجع فعله به
سكده الخ

فلا يعقل عليه قرأه المطالبة بما اتفق على العمارة حالاً وان وعدمهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غاياب كتبنا الا اعلام بخراهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم **مسئله** في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ورجال ويسقي بقدر القرية وما يحتاجون في بيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوما من الحنطة والا أن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً ايضاً **مسئله** الا لازم قيمة الماء لانه بقي على الاصح فيظن ان ما يأخذه الآخذ منه ويقوم فيعطى آخذه المستفيع به قيمته قليلاً كان او كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم **مسئله** في رجل أقرض آخر بطريق الخبز مبلغاً على ان يجمعه على دابته ويطعمه من خبزه ومرقته نظير فائدة ما الحكم في ذلك **اجاب** يجب أجرة المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقته والحال هذه اذا جمعه من الرعي اجرة غير صالح لها شرافة قد ندى عن كل قرض جرتفعاً والله أعلم **مسئله** فيما لو قاطع وكيل السلطان زيداً على مكان متعلق بموكله في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر او اقتضى الحال انه اشترى زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر زاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصدا بذلك الحيلة في رفع يد زيد هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي للمقاطعة المزبورة بالنقص يلزمه اتمامها أم لا **اجاب** ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج المخرج من الارض وثمار الاشجار وما يستحق بلية بيت المال من عشرو زكاة ونحوها فهي باطلة من أصلها وان كانت للاستفلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد بهما في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعاً الاول ولا الثاني فلا يناط به حكم من الاحكام الشرعية التجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذا لاصحة والازوم اذا الانقضاء منتف بومضقه والله أعلم **مسئله** في اجارة القرى والاراضي التي في أيدي المزارعين لى أخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والموائد الظلمية كالعيدية والجنسية ونحوها هل هي جائزة أم لا **اجاب** الله أعلم ان الاجارة اذا وقعت على ائلاف الاعيان قصد اكل باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فوخذ من يده اذا تناوطها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئاً فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كما استيجار بقرعة ليشرب لبنها أو يستأن ليا كل ثمرته ومثله استيجار ما في يد المزارعين لاكل خراجها ان ذى يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستيجار قصد اكله باطل كما علمت

مطلب
رجل يخرج الماء من بئر
ويسقي بقدر القرية
شارطاً على كل رأس
مقدار من الحنطة

مطلب
رجل أقرض آخر درهم
ليجمعه على دابته

مطلب
فأطعم وكيل السلطان
زيداً على مكان في كل
سنة بمبلغ معلوم
فزيداً فزاد عليه بكر
فاشترى زيداً فزيداً
ثم زاد بكر الخ

مطلب
اجارة القرى والاراضي
لدى أيدي المزارعين
ليأخذ المستأجر الخراج
الحاصل منها باطلة

لا سيما وقد أصبغ إليه ما لا يسوغ شره المموج قبل المستاجر وهو تناول العوائد المظلمة
 التي يجب اعدامها لا تقربها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم سمسك
 في شريك عمل استنرى نفسه رجل بماله جلود البتخذها قربا واشترى جميع ما يحتاجون فيه
 وله نصف الربح الزائد على الثمن بماله وطما النصف منه يعلمها بالغة ما بلغت والباقي جميع
 من الربح ما شرط أم لا الجواب ليس للعاملين إلا أجرة عملها بالغة ما بلغت والباقي جميع
 لرب المال اذ هن اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بلوغ حيث فسدت التسمية
 كما هنا وهذا لا شك فيه والله أعلم سسئل في وصي آخر حصصة اليتيم من شريكه بدون
 المثل ما الحكم الجواب احتلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على انه يلزم للمستاجر
 أجر المثل وبما أفتى صاحب البحر ومنع الفقار وعليه المتأخرون صيانة المال اليتيم والله أعلم
 سسئل في رجل سكر دارا أيام بلا أجرة مدة سنين ولم يكن شريكاه فيها هل يلزمه أجر
 المثل للمدة التي سكنها أم لا الجواب نعم يلزم الساكن أجرة المثل على ما عليه الفتوى
 والله أعلم سسئل في بئر معد لحزن الغلال بالاجرة بين يتيما وبالغ أجره البائع باذن الوالد
 هل يلزم دفع حصصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا الجواب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك
 لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجرة حصصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون كما قاله بالوقف
 صبا نزله والله أعلم سسئل في رجل له جبل مدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من الرابح الا
 البادر بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا الجواب لا يصح ذلك وجب
 المتحصل لصاحب الجبل وللآخر أجرة مثله قال في البحر معني بالي المحيط دمع دابته الى جبل آخر
 على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر أجر مثله وكذلك في السنين
 والميتام ومثله وكثير من كتب الذهب والله أعلم سسئل في رجل دفع جماله الى جمال لينجز
 وثلاث اجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة وارتعها بعد ما منه صبح
 فهل للجمال أجرة مثله لا ثلث الاجرة أم لا الجواب نعم للجمال أجرة مثله ولا تصح الشركة بالثك
 وعن في ذلك والمتحصل من المكادات لصاحب الجمال والله أعلم سسئل في رجل يعمل بالثك على
 جمال آخر فحصل من آخرها خطة وشعيرا يسمى طليق الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل
 ذلك أم لا الجواب ليس للجمال شئ من ذلك بل لكل رب الجمال والجمال أجر مثله صرح به صاحب
 البحر معني بالي المحيط والله أعلم سسئل هل قبض الاجرة للمعزول للصوب او للمعزول فيما أجر
 المعزول وهل اداد مع المستاجر لمعزول يطالب به تانيا أم لا الجواب نعم قبض الاجرة للمعزول
 لا للمعزول وار أجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستاجر بالاجرة ويرجع المعزول
 بها لكونه أسده منه بغير حق والله أعلم سسئل في رجل استفت لعل الحراسة وحفظ الاماكن
 بأخرو علم ذلك بين الناس قال له دخل الحفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شئ هل يلزم له

مطلب
 سسئل في رجل
 عمل له الشريك
 عمل المتخذ اثارها
 بشرط له نصف
 الربح

مطلب
 حر الوصي عقار
 اليتيم بدون آخر
 المثل
 سسئل
 بئس بالغ وبنيم
 حره بالغ نادون
 المولى يلزمه دفع
 الاجرة للمولى

مطلب
 رجل له جبل مدفع
 آخر ليرفع عليه
 الزرع ويتحصل
 فيها

مطلب
 اداد مع جماله الى
 آخر ليرفعها على
 اذله ثلث الاجرة
 فله أجرة مثله

مطلب
 اذ اراد العامل
 على جمال آخر الاخصا
 بما يتحصل من اجر

مطلب
 دفع اجرة ما أجره
 المعزول للمعزول
 لا له

مطلب
 رجل عرف بالخدمة
 فامر رجل عبط
 مكان استحق الاجر
 عليه وان لم يسم

أجرة أم لا **أجاب** نعم حيث انصب لذلك فله أجرة المثل على قول مجمل وعليه الفتوى كما في الزبارة
 والجوهرة وغيرهما والله أعلم **سئل** في رجل قال لأخرا على مكي يسرقك في أرضي على أن أصنع
 معك المعروف الغلابي ففعل يسرقه معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا
أجاب نعم له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عتبه يصلح أجرة أو جعلت مدة العمل المتأجر
 عليه أو حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد لجهالة الأجرة يجب أجر المثل بالغ المبلغ
 والله أعلم **سئل** في رجل استأجر كذا نائمة سنة مثلاً ثم ادعى أنه أفلس ويريد فسخ الإجارة لعدم
 الأفلاس فهل يقبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج إلى إقامة بينة تشهد بأفلاسه والحال أن رب
 الدكان لم يصدقه في دعوى الأفلاس **أجاب** القول قول مدعي الأفلاس بيمينه لأنه الأصل
 وقد قالوا لو قال المستأجر ردي السيف وكذبه الأجر حلف للمستأجر على أنه عزم على السفر كما ذكره
 الكرخي والقردوري وقالوا الانتقال من البلدة عذر إلا أن يكون الخرج يحتمل أن يكون حيلة التوصل
 إلى المنسحق فيختلف المستأجر ومثلهما أولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم **سئل**
 في رجل استأجر جماعة ليرعى لهم بقرة كل رأس بكذا سنة شاربطين عليه سنة بيوم ويومه
 بسنة يعنون أن لم تتم سنتك فلا أجر لك وإن أتمتها فلك الأجر وعلى خمسة أشهر وعشرين عن العمل
 بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له **أجاب** له أجرة مثله لما عمل في السنة المذكورة
 بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل استأجر أرضاً
 وقفاً من متول عليه إجارة طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ
 بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة وإذا قلتم نعم فما حكم الغرس **أجاب** قال
 في الهداية في الأوقاف لا تجوز الإجارة الطويلة كالأجر على يد المستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث
 سنين وهو المختار انتهى وإذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا تنفسخ الإجارة بموت
 المستأجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الأشجار إن لم يصبر بارض الوقف فإن صبر بملكه
 الناظر بيمينه مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحاب
 المتون وقد صرح في القبة أن له أن يستبقها بأجرة المثل وإن أبى الموقوف عليهم وبمثله
 صرح المصنف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم **سئل** في دار موقوفة على مسجد أجرها
 نائب الشرع الشريف لرجل إذا نالها بأجرة معلومة وأذن له أن ينفق على عمارتها التي
 احتاجت إلى التعبير ونحسب له من الأجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور
 أم لا **أجاب** بحسب له ما انفق من الأجرة وإن اختلف مع من له خصومة في أصل البناء
 فقال ببيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وإن وقع الاختلاف في قدر ما
 أنفق يرجع لأهل الصنعة فإن اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وإن كان البعض
 والبعض يعتبر الدعوى والآنكار كما أفاده البرازي والله أعلم **سئل** في دار موقوفة على

مطلب
 قال لأخرا على مكي
 يسرقك في أرضي على
 أن أصنع معك
 المعروف الغلابي

مطلب
 الأفلاس عذر تنفسخ
 به الإجارة والقول
 للمستأجر في الأفلاس

مطلب
 استأجر جماعة رجلاً
 سنة ليرعى لهم بقرة
 شاربطين إن لم يتم
 سنة فلا أجر له

مطلب
 استأجر رجل أرض
 الوقف إجارة طويلة
 وغرس فيها ثم مات

مطلب
 أجزأنا الشرع
 حيث لا نالها وأذن
 له بأن ينفق عليها
 أن اقتضاه وبحسب
 من الأجرة

مطلب
 أجزأنا الشرع
 الوقف إذا الوقف من رجل
 عفو أو متعة ما به
 معلومة وأمر برخصا
 ليكون ما انفق دينا على
 رقة الوقف فصار أجرها
 أضفا في أجرها قبل
 التزم

مصالح المسجد الاقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف ثمانية قروش كل سنة
 عقود متعددة معلومة بادن الحاكم الشرعى فربما على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة
 دينا سارية الوقف فبلغت المصاريف على الوقف ما خبره قدرا معلوما وكتب جميع ذلك
 حجة قضائية آخرتها التي هي اجرة مثلها بذلك التزم اصنافا لاجرة المعينة لها وسكنها مدة
 سبعين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فعلى يلزمه اجرة مثلها بالغة ما بلغت حجة
 بما نقص عنها ام تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور ام لا الجواب
 السلم اولان ما صرفه في العمارة يكون دينا يوفى من مال الوقف لادن الموحد له لصيرورة
 للوقف بذلك واد اصدارت للوقف وبلغت اجرة مثلها اصنافا لاجرة المسماة لسبب
 اليهودى اجرة مثلها لاسيما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طويلة وثمن وقعتها على
 الوجه الذى ذكره علما وثنا في كتبهم ان يجعل عقودا مترادفة كما ذكر في السؤال فالعند
 اللادى هو الاول والباقي غير لادم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاحارة
 رجل ارضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك انه آجر ثلاثين عقدا لكل عقد عقبة الاحر الضيقة
 وقف فانه لا تنفع الاجارة هكذا كرو هو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول
 الهندوانى واختار الفقيه ابو الليث انه لا تنفع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليها الفتوى
 وفي الباب السادس منها قال سئل ملك من الملوك ابو العلاء فيمن آجر دارا موقوفة مائة سنة
 لواحد من المسلمين هل يجوز فأجاب أفتى بطلان الاجارة معترضا من زمره الفقهاء قطعنا
 وبذلك أفتى للتدوين حسبة كي لا يكون بما احرز ظالما وقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى
 ومهم صاحب الجاوى القدسى بانه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه
 حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة فنظر للوقف وصيانته لحق الله تعالى وابقاء
 للغيرات فالواحد على اليهودى المذكور اجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وببدها
 وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق اهل الضيعة عليه وانه لا ينقص عنه
 والرجوع له في غلة الوقف فان لم يكن عليه تبرع الى دخولها والله اعلم سئل في اوقف على
 درية شخص سكنت بها امرأة من درية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة من عالم
 الوقف فادها بالحش وجعل مكانه حتما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر باعادة
 ما كان الى ما كان أم لا أجاب ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ الاسلام
 الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه في حاشية كتبها على جوابه فاجبه وتامل فيما
 كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله برقع أمر الشخص المذكور الى اولى الامر بما يهدم سائر
 واعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته الى ما كان
 عليه وقوله في جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور اعادة الحائط الذى هدمتها

مطلب
 وقف الله على
 درية سكنتها
 امرأة من درية
 الواقف مع زوجها
 فعبر مع الوقف
 قوله وصورة ما
 كتبه لوجه الحكمة
 ساقطة من أكثر
 الشيخ فكيف اجازت
 وبعض السمع ما عتدا
 لما فيها من العقول
 انه معصية

صريح فإنه يلزم هدم حائط الوقف الاعادة لا النقصان وهو مخالف للقياس اذا انحاط ليس
من ذوات الامثال قل في البرازية هدم حائط غير خير مالكة بين تضمن قيمة الحائط وتسليم
المنقضي له وبين ان يأخذ ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست
مردوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المائلة لتفاوتهم في الحداقة
وقيل ان كان الحائط جديداً بعد امر باعادته انتهى فيكون وجوب الاعادة استحساناً كما في حد
حائط المسجد وقول البرازي خير مالكة صريح فان الحائط ملك وقد قال في الاشياء والقطائر
في الغصب من هدم حائط غير فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في
كراهة الخانية قال شيخ الاسلام التمرنا شي الغري اقول لم اف على ذلك في كراهة الخانية
اكن وقت عليه في فصل في المسجد منها ولفظه ثمة رجل حفرت في فناء المسجد أو هدم
حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذا الو حفرت في فناء قوم يؤمر
بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه أو حفرت فيها يترأض النقصان انتهى كلام الخانية
ونقل الشيخ واقول قوله على هذا امكاله قيد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا
في حائط المسجد اما قاصر لكون حائط الوقف كذلك او المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف
والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحاً من اصحاب الكتب السابقة والظاهر ان
متأجب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو
وجوب صيانته من الهدم وحفظه من الضياع موجودة في حائط الوقف لوجوب صيانته
وحفظه فتأمل والله اعلم **مسئل** في رجل اجر بينا كل شهر بكذا وسلم ثم باع في أثناء الشهر
الاول لاخر فسكنه المستاجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا **الجواب** ان لم يكن تقاضاه
لا يجبه لجره الا اذا كان معداً للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال
فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله اعلم **مسئل** في رجل استاجر ارض بستموقف
على جهة تر عقود امتراة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم
قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذراً مقتضياً لفسخها في المدة
الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي **الجواب** الاجابة على هذا الوجه فيها اختلاف
المسايخ واختار الفقيه ابو الليث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا
قضى القاضى بفسخها يجوز في فتاوى قاضي خان فان احتاج القيم ان يواجر الوقف اجادة طوله
قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود امتراة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان
ابن فلان ارضي بكذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقداً كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون
بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي غير لازم لانه معناه ا
فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلاً كما هو الصحيح

مطلب
رجل اجر بستا كل
شهر بكذا ثم باع
لاخر فسكنه
المستاجر مدة
مطلب استأجر
رجل ارض بستموقف
موقوف عقود امتراة
وتسلم المؤجر واستمر
سنين ثم عجز عن
الانتفاع به لعدم
قدرته

في وجبة الامداد لا التفرير وانما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضاف وغيره
 جردا لانه على المقتضى به بل سئل من المتأخرين بنقضها في اول دخول العقد وقوله نعم على
 هذا القول لودخل العقد ولم يعدم بنقضها في اوله يفسخ بالعقد وفقر المستاجر وعدم
 قدرته على الارض سذر في فسخها كما في البرازية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة
 مع ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا اجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار
 الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين واقرب يقضى اجرة جميع العقود ومات الاجير
 وانتقل الا يستحق لغيره فاحكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفس الاجارة
 بموت الاجير المذكو واذ اقلتم بصحتها وعلى اذ ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر ان الاقرار بالغير
 كان تلحق بطلان المثل ما كان اقراره كاذبا واد كان احدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا ولا
 الواسع المسمى من الاجرة أم اجرة المثل لجواب الفتوى على ان اجارة دار الوقف كغيره من
 سنة لا تنفس كما صرح به في ملحق الاجر وغيره وانفي به قارئ الهداية فيجب لما معنى من العقود
 اجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستاجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الايجار ان كان
 له تركه والا تاخرت المطالبة الى يوم القيامة واذ ادعى ابن الايجار ان اقراره كان تلحق لسبب
 المستاجر يمين بانه غير تلحق فاذا سئل لزمه دعوى المدعى والمتكلم على الوقف انراعه من تركه المستاجر
 والرامة يهدم بناءه وتقربيع الوقف من الملك وتسليمه فارقامته ان لم يضربا من الوقف فز من
 يملكه الناظر ببقية مقلوب الوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصحة
 العقود المتعددة لا يلزم الاجارة الاولى في العقد الاول اذ ما عدا مضاف ولا يلزم المضافة على
 ما عليه الفتوى وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة وجعل اجرة ضيقة ثلاثين سنة وكتب
 في النكاح انه امر لا يمين عقدا كل عقد عقيب الآخر والضيقة وقف فانه لا تنفع الاجارة
 هكذا ذكره هو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني وانتاد الفتوى
 انما انت انه لا تنفع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا اجارها بالامر
 من حيث انها وقت صحيحة فذكر في القنية انها تنفس بموته اذ كان هو المصروف فقط وذكر
 قارئ الهداية خلافا والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملة الاجارة بدو
 اخر المثل وان قلت به ثم غلت في اثناء المدة وكانت صحيحة فلم تنسحب فسخها على ما عليه الفتوى
 وما لم يفسخ كان على المستاجر المستحق كما في الصغيرى والله اعلم **سئل** في المكاري اذا عين له
 ربح الاحتمال وزنا وحلف بالطلاق انه كذا التحمل المكاري بنفسه وعطت بعض دوابه
 ووزنه عند انتهاء الحمل فوجده رائدا هل يضمن ويقع طلاقه أم لا **الجواب** لا يضمن كذا
 صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي له ان يزن او لا فهو مغفل لا مفرد ولا
 يقع طلاقه للاختصاص الثانية عنه الوقوع والله اعلم **سئل** في مكار رجل المتاع بين

مطلب
 ان الموقوف عليه
 المشروط له النظر
 دار الوقف لرجل
 عشرين عقدا كل
 عقد ثلاث سنين
 واقرب يقضى اجرة
 جميع العقود ومات
 الاجير

مطلب
 عند الاحتمال
 المكاري وزنا وحلف
 المكاري بنفسه
 وعطت
 مطلب
 لا اجر للمكاري
 اذا حمل المتاع بين
 الطريق ثم رده الى
 مربي الاول

الطريق ونقوت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له اجرة حمل المتاع لذلك
 المكان الذى اعاد منه أم لا **الجواب** لا أجر له فقد دل في البرازية المكارى اذا حمل بعض الطريق
 ونقوته فأعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له انتهى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر مكاريا
 يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى للمكارى ما ينوب الاحمال من الاعساف
 من ماله هل تجوز الاجارة أم لا **والجواب** لا تجوز الاجارة على الوجه المذكور فاسدة
 والمستأجر فسخها وانحاز هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر بهيمة ليركب من نخرة الى مشق
 ذهابا وايابا ففضاع منه حال سفره من غير تفريط وخفط هل يضمن ولو كان ضياعه حال سفره
 أم لا **الجواب** لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه حالة سفره ولا فرق بين كونه مضطجعا أو سائرا
 في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر آخر لحمل معلوم بارطا
 مسماة قطنا في قشره مؤجلة الى خروج القطن ثم بعد مجئ الحمل طالبه فاستمهله فلم
 يمهله فاشترى منه القطن الذى جعله اجرة في الذمة بثمن معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا
 ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما **والجواب** انما له أجر الحمل طالبه فاستمهله فلم
 يمهله وانما يلزمه أجر الحمل ولا يتجاوز به المستحق اذ الجمالة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاجارة
 سواء كانت في العين او المدة او الاجرة كما في البرازية وغيرها ففى فاسدة وحكم الفاسدة
 ما ذكره الله أعلم **مسئل** في رجل استأجر اكارا كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين وبعضا
 من الثالث وطالبه باجرته ففجر عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان يحل العمل بقية
 سنتك فاختذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل المفاد
 على الاكوة فهل يستحق الاجرة لعله أم يستحق ربع الخارج **الجواب** يستحق الاجرة
 لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شئ له في الخارج لانه بيع لربع الخارج
 بما في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي
 لطريق الرشاد **مسئل** في مرتعتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن
 عن ورثة فيهم يتييم فاستمر المرتعتين ساكنين ابداد الرهن مدة سنين هل تلزمه اجرة المثل
 لسكنه مدة حياة الراهن وبعده للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا **الجواب**
 لا يلزمه شئ لسكنه حال حياة الراهن ولا لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللأكابر من
 ورثته بعد نماته فباجماع علما وشا وسواء اذن الميت والأكابر بعده أو لم يأذوا أو ما في
 حصصة اليتيم فلا خلاف في الترجيح والاقا في ذلك بين المتأخرين وهذا ذهب المتقدمين
 عدم وجوب الاجرة حتى قيل لبعض الائمة ما تتحار فيمن سكن دار اليتيم غير الشريك
 بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفقح باجرة المثل
 في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم **مسئل** فيما اذا أجرنا ظرف وقف قطعة أرض منه بحق

مطلب
 اشتراط فقير
 الاجمال على المكارى
 منفسد للاجارة

مطلب
 استأجر بهيمة ففضاع
 منه ولو في حال سفره
 لا ضمان عليه

مطلب
 اد الاستأجر بارطا
 قطن معلومة مؤجلة
 الى خروج القطن
 فلا اجارة فاسدة

مطلب
 استأجر اكارا كل شهر
 بكذا فظلك الاجرة
 بعد شهرين ففجر
 لنستأجر عنها فقال له
 لك ربع الزرع الخ

مطلب
 في مرتعتين سكن دار
 الرهن فمات الراهن
 سنين وبعده وفاته
 سنين وفي الورثة
 يتييم

مطلب
 اذا استأجر أرض وقف
 ليغرس فيها ويكوت
 الغرس له فهو له ولو
 العرف بخلافه

شرها من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعل على ان يكون ما سبغ فيه
 زيد له والحال ان في تلك الناحية من ينادى على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لمن
 الوقف تبعاً لادنه والنصف الآخر للغراس فظن غرسه وعمله فاجزى الارض الموقوفة
 لعمر وكذلك على ان يكون حصه معينة من الغراس لزيد تبعاً للارض الموقوفة وحصه
 معينة للغراس فظن غرسه وعمله فالحكم الشرعى اجاب - حيث استأجر زيد ليكود
 ما يغرسه له فالغراس كله له بل لو غصب الارض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الاجارة
 صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف
 الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
 من قوله على ان يكون ما سبغ فيه زيد له وأما اجارته لعمر وعلى ان يكون له كذا اوله كذا
 والغراس بينهما على ما اتفقا كما مر أعلاه مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا
 الحكم في الغراس وأما حكم الاستقاء وغيره فليس السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل
 الذيل فلا نستغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم سئل في رجل استأجر دماً لغير
 ما انهدم وترميم ما استمر من البئر الفلاني بكذا من الاجرة على ان يستأجر نفعاً منها بشرط
 انه مما حدث في البئر من شئ الى عشرين سنين فهو قائم به وكفله في ذلك ذى آخر أيضاً ففعل
 ما أمر به من الترميم والتمريم هل اذا انهدم البئر وشئ منه او حدث فيه لا بفعله حادث
 يضمن الاصيل والكفيل ويؤخذ بعبارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور اجاب لا يضمن
 على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور وهو بمنزلة قول الانسان لغيره انا انهدم
 بأوك فانا صام له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعاً فاذا كفيل به شخص
 فقد كفل شيئاً لا يلزم الاصيل وكيف يلزم الكفيل والله أعلم سئل في رجل استأجر حماراً
 وقفاً بدين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ماطر الوقف بمعرفة حاكم الشرع
 واد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تنسخ الاجارة بهذه الزيادة وينجز للذى زاد أم لا لكون
 اضراوا وتغتاً وما يدخل تحت تقويم المقومين لانهادون الخمس الذى بعد في العقار غشنا
 فاحشا الجلب لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المربور فلا تنسخ اجارته بهذه الزيادة
 كما يصح عليه من علماء الجمهور والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بيتاً يسكنه ويرمه وقمة
 وسقفة بحيث من عده على طريقة سقايف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ما لكه منه هل
 له أخذ خشبه أم لا اجاب نعم له أخذ خشبه لانه مستغير لا مستأجر لا يجعل له بدلا
 والحال هذه والله أعلم سئل في الكارى ادا دفع عن حمولات مستكويه ما لال من شئ مقه
 حتى يحبسها من البصوص بغير اذنه هل يكون مقبراً فلا يلزمه ضمانه أم لا يلزمه اجاب يكون
 مقبراً ولا يلزم المستكوى ما دى الكارى لمن شئ معه الا ان يتبرع له بشئ يجلس لثيان

مطلب
 شجرة قضا
 منهم ما انهدم
 من البئر شرط منها
 حدث في البئر فهو
 قائم به وكفله ذى
 آخر بذلك

مطلب
 اذا استأجر رجل
 حماراً وقفاً واد
 عليه آخر زيادة
 تدخل تحت تقويم
 المقومين لا تقبل

مطلب
 دفع لآخر بيتاً
 ويرمه ففعل ثم
 أخذه

مطلب
 ادا دفع الكارى
 لمن شئ مقه
 للحماية لا يلزم المستكوى

على وجه مجازاة الإحسان بالإحسان بالكافأة والحال هذه والله أعلم سئل في أمرها حصّة
في عقد غير معلومة عندها أجرها لا خيها مدة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجرة مثلها
هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغ بما بلغ أم لا يزيد
على قدر المسمى اجاب حيث لم يتبين نضيها فلا اجارة فاسدة اذ شرطها بيان البدل
والمبدل ويجب أجر المثل بالغ بما بلغ لفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم
سئل في رجل أجر محدودات مملوكة مشتركة وتناول أجرها مدة سنين ولأن الشركاء
يطلبون به بحصصهم منها هل يحكم القاضي عليه بها لهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة
على العقد ولا اجارة لاحقة بعده اجاب لا يقضى عليه طهر بحصصه منها لان المناقح
لا تقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فملكها الشركاء
العائد لكن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به أو دفعه لشركاء ثم خروجا
من الامر والثاني أفضل لخروجه من الخلا وأيضا والله أعلم سئل في شركاء في دار أجر واحد
منهم ما لهم فيها سنة بأجر معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعد ها فاجرتها ما لها فسكنها
سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا اجاب نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة
من أجر دار اكل شهر يد رهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
وهي دارة في الكتب والله أعلم سئل في رجل استأجر بغلا وحمل عليه وله حمارة فسقط حمارة
في الطريق فاشتغل به فدفع البغل رفيقه خوفا عليه ولعده قدرته على حفظه مع الاستغفار بحما
ولوا تبع البغل هلك حمارة ومتاعه فملك البغل هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والحال هذه
ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر من ناظر
دارا استرته وعمر ما استرته منها وأجرها باكثر مما استأجره هل الزيادة له أم للوقف
وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة الاولى دون أجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا يكون
اجارته باكثر حجة للناظر اجاب الزيادة له لا للوقف وقد صرحوا بان اذا أجر باكثر مما استأجر
بعد ان عمل بها عملا كبناء تطيب له الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علمائنا
والقول قول المستأجر ان الاجرة المثل لا تنكاه الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكو
اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولان عقد الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة
وبالتقصان فلا دليل في ذلك لدعاء انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى
واليمين على المنكر والله أعلم سئل في المستأجر اذا أجر للمستأجر هل يجوز أم لا اجاب نعم
يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب لزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف
الجس أو على به عملا كبناء فطيب صرح به في الاشياء بقلنا عن البرازي والله أعلم سئل
في دان بن رجلين استأجر أحدهما حصّة الاخر سنة بأجرة معلومة فسكنها سنين هل لا

مطلب

اذا وقعت الاجارة على
حصّة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب اذا اجر محدودات

مستركة وتناول اجرها

لا يقضى عليه بحصصه

عند المتقدمين ولكن

يختار المتأخرين خلافا

مطلب اجر الشركاء في دار

ما لهم فيها لو اجمع منهم كل

سنة باجر معلوم قائلين

ان

مطلب اذا استأجر بزيادة

يحمل عليه فدفعه لرفيقه

لاشتغاله بمجارة فملك

مطلب اذا استأجر دار

الوقف وعمر ما استرته

فيها ثم اجرها بزيادة

عالم استأجر فالزيادة له

والقول له ان الاجرة

اجرة المثل

مطلب للمستأجر

له ان يوجر وتطيب له

الزيادة ان خلافاً للجس

او على عملا بكبناء

مطلب

اذا استأجر المستأجر

زيادة على المدّة لا يجب

الاجر للزائد

أجر السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة ايجاب لاجرة لها بلا شبهة اذ سكناء بطلب ايجار
 الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجتناء خلفه عن الشريك والله أعلم سئل فيما اذا
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة فم لزوم الاجرة عليه
 فذفع شيئا بأنه لا لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا ايجاب نعم له أن يرجع به والله
 أعلم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه
 الجواب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحاسب بما التزمه من المال ولا يصح الدعوى
 في ذلك ولا تقام البيئة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ
 المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجهمية وقد ذكر في البرازية وقت بئر الجهمية
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضررنا على باب طبولات ولوقاته ونادى واماراك بادل المقاطعة الاحتساب وكان امام الجاهل
 فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكله
 به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة للترتبة عليها كذلك أم لا ايجاب كل
 منهما باطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما شيئا له الرجوع به
 ما جماع المسلمين كونه دفع ما لم يتعلق بذمته شرعا على من انه متعلق بها وقد صرحوا بان من
 شروط صحة الكفالة كون للكفول بردينا لا زما فلا تجوز بديل الكتاب لعدم لزومه مع انه دين شرعي
 لكن لا يلزم فكيف بما ليس شرعي ولا اجازة وليس هذا من باب النواصب التي قال بعضهم يصح كفالته
 بها ما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كأجرة الحراث وكري النهر المشترك والمال الموظف لجهنم
 الحيت وقدا الاسرى فظاهروا ما على تفسيرها بانها ما يأخذه الظلمة بغير حق فالمراد ما يوجب
 كل شخص من النواصب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل
 فافهم والله أعلم سئل في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقت من خراج مائة
 وعدد شجر وغنم وغير ذلك بما لم يعلم من أحد النعدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل
 منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكل الناظر على الوقف
 وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض ايجاب لا يجوز للمقاطعة
 على ذلك اذ لوجه لها شرعا لكونها لا تصور شرعا ان تكون بغير بيعا اذ بعض المقاطع عليه معدوم
 وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجية عن الشرع الشريف والدين المنيف
 ولان تكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لامنافع
 فهي باطله بالاجماع واذا وقت باطله كانت كالأعدم واذا كانت كالأعدم فالطالب بالمال
 المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير إذن الناظر اذ انما بالنظر

مطلب
 سكن الشريك غيره
 عند دفع الاجرة
 لشريكه ما على اهلها لزم
 له الرجوع

مطلب
 اذا التزم ما لا على
 احتساب قرية لا يطالب
 به ولا يحل للقاضي
 سماع مثل هذه الدعوى

مطلب اذا قاطع على
 مال معلوم احتساب
 قرية وكل به شخص
 فكل منهما باطل

مطلب
 الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية
 الوقت من خراج
 وعدد شجر وغنم
 لا يجوز

في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الامور والله اعلم سئل
 في استئجار متحصلا الوقف النبوي من غلة كروم وأراضي ومستقفا على أن يكون مصرف الترميم
 المستحق الترميم منها على الاستأجر لها هل هو صحيح شرعا أم لا اجاب هو غير صحيح والحال هذه اذا الاجارة بيع
 المنافع فيفسد هاما يفسده ففي العصول العمادية وذكر ما في التجريد البرهاني في كل جهالة
 تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة او في المدة أو
 في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرقمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط
 المرقمة على المستأجر صارت المرقمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا فيفسد الاجارة
 وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميما يحسب له وعليه الخروج مما
 قبضه من الغلة وأجرة المثل لما انتفع به بالغا ما بلغ لانه من الاجر والله اعلم سئل فيما اذا
 استأجر زيد من ناظر وقف أهلي جهات الوقف المشتملة على قري ومزراع وحوانيت بحجة
 شرعية مدة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسليما مثله شرعا فوضع زيد
 على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة التواجد ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة
 وأجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في أثناء مدة التواجد وترافع مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر
 عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وجس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجره
 المعجلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر ففسخ الناظر من معارضة زيد وأكد
 جس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان
 يرفع يد زيد عن المأجور متعللا بان زيدا قبض بعض المأجور فليس له ان يجبس المأجور فمثل
 يمنع من ذلك ويعمل بحجة جس المأجور وحكم القاضي والحالة ما ذكرنا لا وهل اذا كان الناظر
 شركا في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقه من غلة
 المأجور ذاعين بان لا يدين حق جس حصص الناظر للمؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
 جس جميع المأجور لاستيفاء أجره المعجلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك أم لا
 اجاب ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصد اخفى باطله كما صرح به علما ونا
 قاطبة وصار كن استأجر بقره ليشرب لبنها لا تستعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوانيت لاجل تناول خراج المقاسمة او خراج الوظيفة أو ما يجب على المتعطلين من أجره
 الحوانيت أو لاجل تناول ثمره الاشجار من بساين القرى وحصص الوقف من الزرع الخارج
 فالاجارة باطله باجماع علما ثانيا لافرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والباطل
 يجب اعدامه لا تقريه فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والحوانيت وان كانت الاجرة
 وقعت على المنافع كزراع الارض وسكنى الحوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقص
 اجارة زيد ورفع يده واجادتها الى بكر لمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو

مطلب
 استئجار متحصلات
 الوقف من غلة كروم
 وغير ذلك لا يصح

مطلب
 استأجر زيد من ناظر
 الوقف الاهل جهات
 الوقف باجر معلوم
 وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر
 زيد قبل انقضاء المدة
 ففسخ الناظر وأجر
 من بكر ثم عاد زيد في
 أثناء المدة الخ

عن الناظر الموقر لا يهاه لا تنفخ بخره ولا بموته ولا التفات الى ما قلنا به الناظر الثاني بالاجماع
وليس المستحقين مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في دفع بد المستأجر اذ ليس لهم الا استحقاق
في غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم سئل في قرية بيت المال بضمها من له ولها
لرجل مال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها مات المصنف وولي غيره فأخذ خراجها من أهله هل
يبرأون أم لا أجاب المصنفين المذكورين بطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اطلاق الا عيان قصدوا ولا
بيلا نه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمصنف عليهم مطالبة والله أعلم
سئل في رجل قاطع رجلاً على ما في مقاطعة بحجة الميرى من القرى والزرايع بموجب حجة بيده
كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعة مستحق لها بالامر الشرعي فهل يطالب في بعد
أن قبض الغلة والواجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى يخدم المقاطع بخدم وتعمل له عيديات ونحوها
وشيئاً يقال له فتح المجل وغير ذلك مما تنطبق نفوسهم أو لا تطبق فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور له
دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا أجاب نعم
للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله منه من المبلغ لعدم سلامة المبدأ فيرجع بالبطل وأما
للمستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعاً في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له
أخذه شرعاً والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طلبة به شرعاً بالاجماع أهل شرع التماس هو المال الغير
لاحق له فيه لانه لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الأخذ فكيف يطالب به وهو اجني عنه ومحرم عليه
تعاطيه . قلنا ما ليس في الشرع حله وما لم يحزه عالم وفاقه . وما كان بدعاً فهو محض منالاة
وطالبها بين الانام سفيه وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بها من سلطان
وما لم ينشأ الله لربكن وما شاء الله كان والله أعلم سئل أيضاً في تمارك
أجر المتحصل من تماره لاخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا أجاب لا تصح وعلى كل
واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض يمينه وعلى الآخر البينة والله أعلم
سئل في رجل استأجر من آخر نصف أرض من بستان ملك ونصف بستان وقف جكار
في الاستحكار بما اشترا عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات للاثين
عقد اكل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة تمضي أربعة فروش ثم مات المستأجر هل تنفخ
الاجارة وان وقت صحيحة أم لا أجاب نعم تنفخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب وصك
الاجارة المحكم بعدم انفسا خبا بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البينة ويجري
عليها القضاء من حاكم براها والله أعلم سئل في رجلين اتفعا على الزرع بعلمهما
ويقرهما وبزرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف
المتفق عليها بسبب حره الزائد عنه ما اهل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك مطلقاً عمله
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف

مطلب
سئل في قرية بيت
المال بضمها من له ولها
ثم ما وولي غيره براء
أهل القرية بالذم
التمس
مطلب
رجل قاطع ما في
مقاطعة بحجة
الميرى من قرى
ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق
ما في مقاطعة
مستحق الامر الشرعي

مطلب
لا تمنع اجارة
للمتصل من التبادر

مطلب
تنفخ الاجارة
بموت المستأجر
ولو حكم بعدم قسمها
بموتها

مطلب
اذا اتفعا على الزرع
بعلمهما وبقرهما
ويقرهما سوية
ليس لأحدهما أن
يأخذ زيادة عن
ذلك

يستحق مع عدم الاستيجار له قال في الأكثر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره فحمل طعام
بينهما فلا أجر له ومثله في مخ الغنار واكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصص الزرع
المشترك وحمله وتذريته ونقيته والحرق عليه اوله فافهم والله اعلم سئل في امامي هيب
لهذا نصف معلومها والاخر النصف اتفاقا على ان من غاب منها ما يسد صاحبه عنه غائب
أحد هامة فسد الاخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك
أم لا اجاب ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له بوجبه استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع
بعملة ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه
المأخرون لا اشتغال الناس بمعا شهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العاقل
متبرع به على صاحب فاقدم وجه استحقاقه حصصة صاحبه الغائب وهذا يدعي الحكم والله
أعلم سئل في صك اجارة ماصلة لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه آخر فلان
ما هو له وهو الربع في البستان المشتمل على شجار متنوعة تسعين سنة ثلاثين عقدا بمانه
ثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبارا ما وجب ثم رفع الى نائب
مك حبلتي فكنت ما حاصله هذا ما شهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب للحاكم من الثبوت
الحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر زيادة فادعى المستأجر عليه انه يارضه
فيه بغير طريق شرعي طالبا لفسخ اجارته واخذ المؤجر بالزيادة فعرّفه انه حيث استأجر كذلك
الزيادة لا يحمل لما الكون العقد صحيحا لا ينفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم
نفساخه ولو بموت المتواجر من واحد هما وممكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه
لطالب الفسخ ووجه المؤجر بالتماس المستأجر فهل يعمل بالصك المذكور مع ان الاجارة
واقعة على ما يختص الحصص مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها واقفا محكوما به وهل
يضمن المستأجر جميع ما اكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (الاجاب) لا يعمل به اذ الاجارة
ان وقعت على الثمار فهي باطله فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اطلاق الاعيان مقصودا
لمن استأجر بقره ليسرب لبنها لا ينقصد وكذلك لو استأجر بستانا فالياكل ثمره والمسئلة
منصوح بها في مخ الغنار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة امور اخر توجب فساد
خصوصا عندنا كالشيوخ وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الحبلتي
والحال هذه اذ طلب الفسخ واخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله
لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة
الحبلتي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء
وفيما ذكرنا له اذ في المام بالفقه كفاية ولا شك في ضمان المستأجر بجميع ما استهلكه من
الثمار اذ الاجارة باطله والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله اعلم سئل في مدر

مطلب
اتفق اماما في مسيد
على ان من غاب منها ما يسد
الاخر مسد فخص
ليس للحاضر ان يختص
بالمعين

مطلب
الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة
بالاشجار وعلى اطلاق
الاعيان باطله ولو حكم
بها

مطلب
مدرس مد رسة
وضع عرضا مشتركا
بينه وبين آخر في ثلثة
منها مدة ثم عزل اول
غيره فاراد اخذ اجرة
المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك

مدرسة وضع في خلوة من خلادوبها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة
وعزل عنها وغاب وولي غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع الشريك
فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا اجاب لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علما انها قاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيره
في القاعدة العاشرة الحراج بالضمان والمحتمل أن يتبع والله أعلم سئل في رجلين أجرا
أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الحراج على المستأجرين ومات
الأجران والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي اجاب الاجارة من أصلها وقعت فاسدة
ولو وقعت صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقلين وإذا قلنا بقا سدها فالواجب فيها مضي أجرة
المثل لا المسمى وما بقي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم
سئل في رجل استأجر قري من له ولاية اجارتهما فنفقه ظالم متعلب عن تسليمها وانقص هوها
هل تلزمه أجرة تمام لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرطا أم لا اجاب لا يلزمه أجرة باجماع
علما فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع للمستأجر على المؤجر والله أعلم سئل في
أماكن موقوفة معدة للرباغة أجرة المثل من اناس مدة معلومة بأجر معلوم ولها المثل
يجري فيها الماء وقد منع فضلات الدباغة وبخامساتها جريان الماء فهل تكون أجرة القنبر
عليهم كما في الكفاية والرماد أم لا اجاب في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والبالوعة
والخروج يكون على صاحبها لدار وان كان امتلاء من قبل المستأجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه
اذا كان امتلاء من فعل المستأجر ايضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه
وفي التارخانية وان امتلا خلاها وحجاريها من فعله فالقيا سران يلزمه نقله يعني المستأجر
فأثبت فيه قياسا واستحسنانا ومن المقرر العمل به استحسنان الا في مسائل ليست هذه منها
فاذا علمت ذلك فأجرة تغزيلها على الوقف والمستأجرين أن يخرجوا منها اذا لم يفعل المتول
ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسنان والحال هذه والله أعلم سئل في قرقلة لهم
عطاء في بيت المال يجملهم ويكل بيتا المال على قري يأخذوا عطاء هم من متحصلها تاجر
واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون بها وغير ذلك مما
جرت العادة بتناوله من أهل القرى يبلغ فاني الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ
المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة
لجلب هذه الاجارة باطلة لان الاجارة سبب المنافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل
من القسوم والرسوم وقد انفق علما وناعلى ان الاجارة اذا وقعت على تناولا الاعيان او اطلاقا
فهي باطلة قال علماؤنا رحمهم الله تعالى عقد الاجارة على تناولا الاعيان مقصودا امكن
استأجر بقرق للشرب لبنها لا يتعقد وكذلك لو استأجر ستا نالها كل ثمرة فاذا علم ذلك علم

مطلب
أجر أرضا عشرين
عقدا كل عقد ثلاثون
سنة وشرطا الحراج
على المستأجرين ماتا

مطلب
استأجر قري من له
ولاية اجارتهما فنفقه
ظالم متعلب عن تسليمها
عنها له الرجوع بالاجر

مطلب
اصلاح بئر الماء والبالوعة
على المالك او الوقف
والمستأجر صعبا ان
استمتع المالك والمتول

مطلب
جاعة لهم عطاء في
بيت المال يجالون به
على قري يأخذون من
متحصلها من قسوم
وغير ذلك اجروا
لو أحد منهم فالاجارة
باطلة

الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقاسمة كان أو وظيفة وانه باطل وقد اقتبت بذلك
مرارا وصورة ما دفع الى في قرية اجرها المتكلم عليها لا تخرب لتناول ما يتحصل من خراجها
ورسوم انكحتها وزكاة مواشيها اهل يجوز فاجبت بانها باطلة لا تجوز والقول قول المستأجر
فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم سئل في عقار
موقوف على جهة برآجره من له ولاية امتجاده لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة مسماة فأجر للمستأجر
المذكور ما في ايجاده المدة المعينة من آخر ومضى طوذلك نصف مدة الاجارة والحال ان
المؤجر الأول أجره بدون أجرة مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر الأول أم من المستأجر
الثاني الجواب له طلب أجر المثل من المستأجر الأول لانه المباشر لعقد الاجارة الفاسدة وسؤ
قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أم بقساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد كما صرحوا
به قاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فأفتى بعضهم بان المستأجر اجارة فاسدة لو أجز من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل
لا يملك قال في المضمرات الاصح انه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة كالتأجر
على العاقد معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم سئل في تجارين تقبلان فدادين
أهل قرية فساها آخران يدخله معها فابسا فاستأجرا على فدادين معلومة فادعى انه
شروط عليها في عقد الاجارة انهما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهما فهل
استجباره على هذا الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه الجواب استجباره على الوجه للشرح
فاسد باجماع المسلمين فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل
لعلمه دراهم فاذا اختلف مع المستأجر في مقدارها فالقول قوطها فيه ولا يصح التعليق
الصادر منه فلا يستحقه الثلث وان غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه
والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا لزراعة التين بشرها من صهره ما فيها فانهدم
الصهر برج وغار ماؤه فما الحكم في ذلك الجواب لا شيء على المستأجر والحال هذه من الأجرة
حيث قاتل تمكن من الاستفاد وان كان قد عجل له شيا من الأجرة يرجع به عليه فانظر
الحائية والولولجية ومخ الغفار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين يقينك العباد والله أعلم
سئل في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهدمت قبل انقضاء مدة
الاجارة بترادف لا مطارد هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع فيادفع مجبلا عنها أو لا الجواب
صرح القدوري بان الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الكثر بانها تنفسخ قال
في الجوهر وفيه أي قول القدوري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن اصحابنا
من قال ان العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم قال ابو نصر
من اصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين يفسخ

مطلب
اذا استأجر عقارا لوقف
باق من اجرة المثل مدة ثم
اجره المستأجر من آخر
فالمطالب بتمام اجر المثل
هو الاول

مطلب
تجارين تقبلان فدادين
اهل قرية فاستأجرا
على فدادين معلومة
وادعى انه شرط عليهما
ان غابا ثلاثة ايام يكن
له الثلث

مطلب
استأجر أرضا بشرها
من صهره ما فيها فانهدم
الصهر برج

مطلب
تنفسخ الاجارة وقيل
تنفسخ بانهدام المكان

المستأجر له طلب ما عجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله اعلم سئـل في رجل باع
كراراً في ارض وقف وسلمه للمشتري واستحقته زوجة البايع بعد موته وطلب له اجرة حارة
عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك ام لا اجاب يلزم المشتري مدة وضع
يده على ارض الوقف والكرار الذي استحق به حق القرار فيها اجرة الوقف لا حق القرار الذي يصح بعده
حيث كان معلوماً كما سرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب فيسقط الاجرة المثل
للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف ولما الكرد اذ فلا لانه سكه بتاويل الملك وحق اجرة المثل
للووقف صيانة له احتارها المتأخرون على خلاف القياس استحساناً فلا يلزم اجرة غيره بالاستحقاق
وقد صرحوا بان الملوكة المعد للاستغلال انما تجب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة او
سكه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكه بتاويل ملك او عقد لاشئ عليه بخلاف الوقف ولزم
مسئـل في رجل مات وله علوقة منكسرة عند منى وقف من الأوقاف من جهة قرأة مرتبة عليه
في كل ليلة فاقام القاضى ولده مقامه فهل لو لم يمت ان يطالبه بعلوقة ابية للمكسرة ويحرم
القاضى على اعطائه علوقة والده ام لا اجاب نعم له ذلك كما صرح به في انفع الوسائل ليعمله الآ
بالقوة والاعدول وعلى مانع عمل ليس برأب على فعله فكان ما ياخذ في مقابلته في معنى الاجرة
وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالفقه والله اعلم سئـل في ارض سلطانية او وقف معدة لـ
العنف الزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدى غارسها باجرة المثل مادامت الاستحباب
بها وبذفع اجرة مثلهما اشجار رجل طائفة منها غراسا بعد ان استأجرها من له ولاية ذلك مدة
سنتين عيها باجرة معلومة على اجرة مثلهما ومات المزجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استئجار
حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقطع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه
بأكثر من الاجرة المعينة لها ام لا اجاب نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الفرض
على الغارس هذا وفي مخ الفقار نقلنا عن البحر وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً فغرس فيها
ونحن تم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولو ان الوقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكثر وهذا يعلم مسئلة
الارض المحركة وهي منقولة ايضاً في اوقاف الخصاص انتهى وانت على علم ان التسرع بالى الغرس
خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر
ولا ضرار والله اعلم سئـل في رجل أجرة هيماء لـحل قدر معين من العنب فادعى على القدر المعين
فهلك معه فما الحكم اجاب ان اطاق الهيماء حل الرائد وملك بعد بلوغ المكان المشروط
فلساحبه الأجر كاملاً وضمن من قيمته نقد الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان
اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله اعلم سئـل في رجل استأجر حلاً لـحل عنب
على ان يبيع منه من الثمن فنصفه اجرة حمله فمات الحبل وادعى ربه انه مات بسببه فهل على
اجرة حمله لا على الحبل

مطلب
باع ثوبه في ارض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة
البايع بعد موته وطلب
له من المشتري اجرة
حارة عن اجرة
البقعة

مطلب
مات وله علوقة
منكسرة عند منى
وقف فاقام القاضى
ولده مقامه لـظك
المكسرة لـابيه

مطلب في ارض
سلطانية او وقف
معد لغراس العنب
والتين وغير ذلك
اشجار رجل طائفة
منها غراسا بعد ان
تم مات المزجر قبل
مضى المدة

مطلب
استأجر هيماء لـحل
قدر معين ثم زاد
عليه فهل مطلب
استأجر حلاً لـحل عنب
على ان يبيع منه
اجرة حمله لا على الحبل

تقدير ثبوت موته يضمن أم لا اجاب لا يضمن فقد تعذر انه يدلك بفساد العقود مسلما
 صحيحا في مثل ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع وهاجرت المجر وهو بقا
 هل يقلم أم يبقى الى ادراكه اجاب يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الحائنية وغيرها والله أعلم
 سئل فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطوبة والبقول
 ونحو ذلك مما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقلم من أرض الوقف وتسليم
 أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستانين يباح للمستأجر اكله أم لا يباح له
 ويضمن قيمة ما اكله منه اجاب نعم يقلم وتسليم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون
 قاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ولا شبيهة
 ان المستأجر ضامن لما اكل من ثمرة البستان التي لم يدر دخوله في الاجارة لا يصح
 لانه لا يصح اجارة بستان لياكل ثمرة شجرة لوقوعها على ملا في الايمان والله أعلم سئل
 في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما خصها من الارث من
 والدها وفي السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على
 الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوجة فيه ثم ماتت وهما الزوج
 بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج ان الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل
 وأخذته من زوجها قبلها الرجوع في ذلك بعد استخلاص ما خصها من الارث وتسليمها
 وبعد ما شرع عقد نكاحها وهل تضع دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها
 أم لا اجاب أعلم انه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكرت له مدة والسعي على
 النكاح كذلك ذكره عمل معلوم ومدة فوجب للمبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه
 ولادعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم سئل في أرض وقف
 آجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم اجاب
 يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت
 فلناظر ان يملك الشجر للوقف بغيره حال كونه معلوما جبرا على صاحب الشجر وان كان
 لا تنقص لا يتملكه جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الأرض لناظر وان تراضيا على تجديد الاجارة
 وابقاء الغرس جاز والله أعلم سئل في رجل استأجر من جماعة قوم معصرة وجميع دكان
 ملاصق لها من جماعة بشرط ان يعمرها طاحون بغل وبزبل آلة المعصرة ويضع فيها
 آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين
 سنة متوالية عشرة عقود على كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة وفيها ما حدث
 من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كأخشاب وحديد وأجارد ربح
 فعلى المستأجر وكبت صك الاجارة كما شرع وحكم الحنابلة بموجبها وفيه ومن وجبها لزوم

مطلب
 اذا مات المؤجر
 والزرع بقا يبقى
 باجر المثل
 مطلب استأجر أرض
 الوقف سنة لزرع
 الباذنجان ونحو ذلك
 ومضت المدة يفتح
 وتسليم الأرض لناظر
 الوقف

مطلب اذا استأجر
 رجلا يستأجر لها ما
 يخصها من ارث ابيها
 ولما شرع نكاحها مع
 ان ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض
 وقف مدة سنين
 للغرس وانتهت
 المدة والغرس باق

مطلب استأجر من
 جماعة قوم معصرة
 وجميع دكان ملاصق
 لها بشرط ان يعمرها
 طاحون بغل وبزبل
 آلة الطاحون وان يسد
 باب الدكان ويفتح له
 بابها وينتفع بذلك
 ما شاء مدة ثلاثين
 سنة متوالية عشرة
 عقود على كل عقد
 ما قبله باجرة معلومة
 لكل سنة وفيها ما
 حدث من ترميم فعلى
 المؤجرين ومهما احتج
 من آلة الطاحون كأخشاب
 وحديد وأجارد ربح
 فعلى المستأجر وكبت
 صك الاجارة كما شرع
 وحكم الحنابلة بموجبها
 وفيه ومن وجبها لزوم

عقد النواجر وعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم إلى انقضاء المدة ولم يبق من الموردين
 إلا واحد فهل يحكم بحسب الجمل بعد الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم برفع الخلاف فيمنع الفسخ
 أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انقضاء الحكم فيها بعد خصوصية شريعة
 وهل الاجابة من أصلها وقت صحيحة أم لا اجاب الاجابة المذكورة غير صحيحة للشريط
 المذكور الذي هو تغييرها لما حونا ويزيل آلة للعصية لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط
 الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لأحد المتعاقدين
 أو العقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المذكور وان كانت فاسدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم نسخها فكيف وقد مات الكل إلا واحدا وجب الحسب من
 غير سوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح أن مذهبه كذلك أو لا
 أما إذا لم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما أن كان مذهبه كذلك فلتختلف شروط كونها يرفع
 الخلاف وهو كونها في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة منضمين
 بالفساد وفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم
 في رجل استأجر حمارا بربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعا عنه وبقرش إذا جرى الماء
 بعد أن أذن له القاضى بتغيير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فمقر وتصرف
 فيه مدة بعده و زاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الاجارة والامر بالتغيير
 مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه بأنها أبر
 مثله في زمن ادارته احتاج عقدا لاجارة على الوجه للشروح فاسد والحكم في الفاسد وقد
 أو ملكا أجرة المثل والقول بطل المستأجر في قدرها إذا وصل برأية الذمة فيمان إذا لم تنته
 عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدة ما إذا اجارة من جبا
 هي تقع بازيد وانقص وبأجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل إجماعا على
 في ذلك لثبته التي هي إحدى جمح الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في التغيير
 هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم سئل في رجل ساكن بمدينة بقراس وله فيها زوج
 وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فذهب قاضي بقرام
 وصيا على الصغير فاستأجره هو والزوجة رجلا بأجر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص مائرا
 الميت هناك ويأتي به إلى بقراس فذهب فوجد الميت قد ذهب وصيا على أنه وسلمه ما يمكنه
 بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراس فأبى وحملها هو إلى بقراس هل الاجارة صحيحة
 ويؤخذ ما سمي الاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثها أو مناصفة اجاب ان لم تنس
 التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان الاول قسم أجزا المثل على ذهابه لصرواثة
 التركة والا تيان بها إلى بقراس ولزم له أجزا الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط المستحق

وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا التقديرين
بحسب ما لهما من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسمة في مثل ذلك على
مقدار الملك نصتوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستبجار من الزوجة فلما لها من الولاية
على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أم شاهد على ما ذكرت قلت أما من كرم من حياض الفقه فهو غني عن اقامة ذلك
فان المساوى لهذا من الفروع لا يكا دبعة فذكر منه ما لا غبار عليه في البرازيل وكثير من الكتب
استأجر رجلا ليحمله غله من مطبورة عنياها فذهب فلم يجد ورجع قسم الاجر المسمى على نهاب
وجمله ورجوعه برولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطبورة لا يتجاوز عن
قسط المسمى للذهاب أجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت
واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر الثباجار ليقطعها وذهب بالاجر ثم انما تقابل بالبيع
في الاشجار اهل الاجرة شيء يظن ان استأجرهم ليدهبوا معه الى موضع الاشجار فله أجر الذهاب
وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا أجر لهم لان المعقود عليه
قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسألة قلع الاشجارنا فلا عن مجموع النوازل قال
رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استأجر أجيرا
على أن يقطع له أشجارا بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا يرى
لأجر الذهاب ولا أجر الرجوع لان لم يعمل شيئا انتهى قوله لا يرى ظاهره التفقه فتأمل
وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم سئل في رجل من العلماء ربي شخصاً ومله شيئاً من
العلم وكان الشخص يخذه ويحمله فيكافئها لعالم المربي في مقابلة عمله من النفقة عليه
والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وذو زوجة وقام بلوازمه ولوازمها ولم يجر
بينهما عقد توأجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد بعضهم مطالبة العالم
بأجرة لخدمته هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقد توأجر له
ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع أعراض لا تقوم الا بواحد منها والواقع من التلميد
المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيئاً
من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل من يعمل له أولئك الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
مستبرعاً وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاً ما بلغ وكذا لو كان بينهما
أخذوا عطاء لمثل هذا العمل بمادون الاجر يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند أبي يوسف
وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء مما يخدمه أو
فعل له فعلاً مما لا بد له بغير أمر ان كان قريباً له فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله

مطلب رجل ربي
شخصاً وصار
الشخص يخدمه
له فكافئ المربي
فما تطلبت
ورثته الاجرة من
المربي

من قبل لانه ما لم يسم الاجر رضاء الرابطة على اجر المثل وان كان اجنبيا كان متبرعا كان من أهله من قبل والا فله اجر المثل بالعا ما بلغ وفي الفتاوى الواقعات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة وهو يتم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله اعلم
سئل في طاحونة ماء وقف حريت وتقطعت مدة أعوام لخرابها وعدم الانتفاع بها حتى حاربت من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأحرقوها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها أجرة المثل عامرة رغم أن على ما كل العادة هل لهم ذلك أم لا الجواب ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبلها بأجرتها عامرة لان العادة ملك للمعمر وطلبه على المتكمر بأجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الحانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في احارة الوقف حانوت أصله وقف وعادته لرجل فابى صاحب العادة ان يستأجر أصل الحانوت بأجر المثل قالوا ان كانت العادة لو رفعت يستأجر لأصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء رفع البناء ونوجبتر لأصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بدل لك لا حرا انتهى ومنه علم المحكم في مسئلة الطاحونة والله اعلم
سئل في رجل أجر نصرا نيا طاحونة فادعاه نهر مبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو اكثر أو أقل وكانت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور اعلام ولم تقع المفاصلة على الاحارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا الجواب لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مستأجرها اثنى بها للزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان العاسد يجرى مجرى الصحيح في الاحكام فلا بد من المفاصلة بالقبضاء والرضاء فيها كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قروش فادخل المستأجر رجلا معه مزارعة بالنصف فاستأجر المدخل ساثر الغلة ومع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف وما الحكم في المزارعة بينهما
اجاب طلب الاجرة على المستأجر لاني المستغل اذ للمستأجر ادخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة والى فسادها هيئت عليه الحكم في كليهما والله اعلم
سئل في شجرة توت في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين أحدهما الشريك الآخر نصفه فيه عشرين سنة بنجسائه قرض نياكل ثمرته مدة العشرين سنة فاكل المستأجر ثمرته ست سنوات وهلك الموزر بعد ان أخذ من المستأجر ثلثا ثمة قرض وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على اكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرض لسنة هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك ولا تلزم عليه فان احارة الشجر والكرم بأجر على أن يكون الثمر له لا تنفقد بل تقع باطله لانها وقعت على الملا الأعيان ومضى وقت على تالافها لا تنفقد كما صرح به لما وثنا قاطعة وكذلك بيع الثمرة

مطلب السجل
حاجة أرض الوقف
وسرورها للثبات
مطلب آخرها عامرة

مطلب حانوت
أصله وقف وعادته
لرجل الى صاحب العادة
ان يستأجر أصل
الحانوت بأجر المثل
مطلب آخر طاحونا
لرجل ثم أحرقها لآخر
قبل بعثها مدة
الأولى

مطلب رجل استأجر
أرض وقعة وادخل
معه مزارعا فالأجر
على المستأجر

مطلب اد المستأجر
من شجرة حصص
في شجر التوت
المشترك بينهما
فالامارة باطله

قبل وجودها باطل لانه بيع المدوم ولا قائل بجوازها وفا على ذلك منقطع في الجمل المظلم الذي
يعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان باقيا
وسمان مثله ان كان هالكا أو مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الشجرة
والقول قوله يمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول
القباض ضمنتا كان أو أمينا فيما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فذكر من النقل ما
هو موجود في ايدي الناس غالبا من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينفق على العيان
مقصودا كما لو استأجر بقره يشرب لبنها وفي الاشياء والمقارن ولا يجوز اجارة الشجر
والكرم بأجر على أن يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين
لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازيل الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي الخلاصة
الاستحجار لا يجوز الانقصة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة
على أن الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمرته
عشر سنين بنحسبانه قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر
بعد موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
الظيم انا لله وانا اليه راجعون سئل في امرأة عزمت على الخج فاستأجرت جمالا يحملها
ويحمل ادوائها المعلومة بأجرة معلومة ذهبا واياها يحملته فمات في أثناء الطريق هل
لورثتها الرجوع بمحضة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها
أنها لا تستحق بذمته محقا يدخل ما يتحدد في ذمته بموتها أم لا اجاب نعم لورثتها الرجوع
بمحضه ما بقي من استيفاء الشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا الاشهاد ضد ربا
كان في ذمته لا بما يتحدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم سئل في رجل استأجر جمالا يحمله
من بلد الى الحج ذهبا واياها يحملها لأجرة بتمامها فرماها في الذهاب متناعا عنه فخله غيره
فالحكم فيما قبض من الأجرة اجاب للمقتال أجرة حمله الى المرحلة التي سجله اليها ويرد عليه ما
قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا واياها كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر
بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية
ما هو صريح في ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر سفينة تحمل غلالا معلوما الى محل معلوم
بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت
وكان دفع له بعض الأجرة هل يسترد أم لا اجاب نعم لانه استرد ما دفع من الأجرة اذا لا
أجرة له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم سئل بما صورته فيما سبق من جابكم الشريف
من اقامكم المنيف في المحضرين اللذين حاصلهما استأجر عمر وقرية من الوقف من متوليه لهما
مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الأجرة للمولى العام مع منع السلطان له
فمنه رد ما دفع

مطلب استأجرت

جمالا لا يحمل ادوائها

للحج واشهدت

انها لا تستحق بذمته

حقا فمات في أثناء

الطريق

مطلب استأجر رجل

جمالا يحمله الى الحج

ذهبا واياها فرماها

في أثناء الطريق

وامتنع من حمله

مطلب استأجر

سفينة تحمل غلالا

الى محل معلوم

فانكسرت

مطلب اجارة قرية

الوقف باطلة لانها اذا

وقعت على استهلاك

الاعيان كانت باطلة

فيجب على المستأجر رد

القرية

واقعاً أعلم سبيل رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة فغير ولم يسكنه هل
 يرجع عليه بما أنفق أم لا أجاب نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم سبيل رجل
 استأجر حائطاً من متولى الوقف مدة وبني بها بيتاً ما ياذن المتولى له بذلك ثم ادركه لزامه على
 المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضرب بالوقف وأبى المتولى الاذن ان
 يدفع اليه قيمة ذلك وبذلك البناء للوقف قبل حيث كان البناء ما ذنه يجبر المتولى على دفع القيمة
 أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناءه ويستوفى فيه بالملك ويدفع
 اجرة الارض للوقف المشغلة ببناءه أم لا أجاب ان اذن له المتولى في عمارة الحائط ليرجع
 بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى اذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف
 ويرجع عما أنفق فان استغنا فقال المستأجر أنفقت كذا أو قال المتولى كذا ون ما ادعاه للمستأجر
 فان كان أهل الصفة على قول واحد فالقول قوله وإن اختلف أهل الصفة فالقول بقول المتولى
 ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والاكاذ
 كما ذكره كثير من علما شافى الاجادة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فغير عرضة الوقف وبني
 حائطاً لنفسه فقد قال في الحائنة والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائطاً
 ثم حله آخر واداد في غلة الارض وادان ان يخرج الثاني من الحائوت ينظر ان كان آخره للمتولى مشاهرة
 فاذا جلد رأس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاحارة اذا كانت مشاهرة بتعدد انعقادها
 عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضرب بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع
 بناءه وان كان رفع البناء يضرب بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر ان
 يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء
 منبياً والى قيمته متروعا ايها كان اقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفاً مع الارض
 وان كان رفع البناء يضرب بالارض وأبى المتولى أن يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر
 المتولى بل يترفع صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذها انتهى كلام الحائنة فهو كما ترى
 في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذ أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما
 هو ظاهر ولا يلزم المستأجر اجرة أرض الوقف بلا شبهة لان انقضاء البناء لمصلحة الوقف لا
 لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرران احدهما التزم به بفعله والاخر لم يلزم به وهما ضرران
 التزم به في وقت التعلق وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص
 الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالارض ولم يلزم به فلا يلزم
 فتمت من هذا ان البناء ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكه
 والعرصه وقفاً وأجر المتولى باذن مالكا البناء فلا اجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم
 يستأجر كل فاما من البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الحائوت من أصله وأما

سبيل قال له عمر
 هذا البيت واسكنه
 بعمارة ولم يسكنه
 سبيل استأجر
 رجل حائطاً من
 متولى وقف وبني
 فيها ما ذنه زاد
 آخر على المستأجر
 واحد الحائوت وان
 المتولى ان يدفع له
 قيمته ذلك

إذا استقرم فاذن له بمرمته أو تطيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجر أو خبث أو شيئا
له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تمييز ان ضرا الوقف دفعه فان زاد فيه شيئا لقيمة
له بعد الرفع كالتراب مثلاً لا يرجع بشئ وإن أنفق على نحو تطيينه ورمته بأجرة للأجرة بآذن
المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين المحافوت كانت موجودة فاذن له بمرمته
واصلاح حيطانها وسقفيها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فغلبه لما حررته
فانه مفرد وأغلبه فانه أوحد والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة مستحكرة للبناء بها
بأجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بحدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك
فما الحكم اجاب الذرع وصف زيادته أو نقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط الزيادة
منه ولا للفائت فالاجارة واقعة على المجدود بتمامه ولا قسط الزائد قال في البرازية وكثير
من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة جراب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعنى للوَجَر
المسمى يعنى لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الاجارة كل جريب
بكذا الزمه كل جريب بدوهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بحدودها وما فيها
ومرفقها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صريح هل يدخل
في استحكامه أم لا اجاب نعم يدخل الصريح اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا مما لا شبهة
فيه والا صل في ذلك أن الاستحكار عقد اجارة يقصد به استيفاء الارض مقررة للبناء
والغرس أو لاحدهما والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم يذكر الحقوق
والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم سئل في رجل استأجر من آخر أرضا بمبلغ للبناء بها
فأحكر المستأجر قطعة منها لرجل ومات المستأجر الاول فهل يبطل الاحكار الاول والثاني بموته
وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا اجاب
نعم بموت المستأجر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الارض
فارغة كما هو مستفاد من إطلاقهم والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أن استأجره على أن يكفل
له ما على فلان وفلان من قرص بكذا فأنكروا الاستئجار فأقام بينة شهدت على إقراره له بكذا
هل تنفع الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا اجاب لا تنفع الدعوى ولا الشهادة للذوق
لعدم صحة الاستئجار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة وإذا
فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم سئل
في اذ الاستأجر يذخيرة موقوفة من بستان من المتكلم عليها مدة معلومة بأجرة معينة فيها
عين فاحش ثم أجبر زيد للخصم المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في تواجره ليجل باضعاف
الأجرة التي استأجرها بها في المدة للمزبورة من غير ان يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم

مطلب ساحة
وقف للبناء بها على
أنها كذا من الأذرع
فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل
الصريح في استئجار
الساحة

مطلب رجبل
استأجر أرضا
واحكر آخر قطعة
منها فيموت الاول
ينفسخ كل من
الاحكار

مطلب لا يصح
الاستئجار على
الكفالة

مطلب اذ أجبر المتولى
بدون أجر المثل يلزم
المستأجر تمام أجر
المثل

ريد دفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا اجاب نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى
 كما ذكره في جميع الفتاوى والبحر في دفع المثل عن شخص الفتاوى الكبرى وعبارة متولى أرض الوقف
 أجرة ما بغير المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى
 وكذلك في منع الفقار ركيز من الكعب وقد قالوا يفتى بما هو الا نفع لجهة الوقف فيما يختلف فيه
 العلماء كما صرح به في الحاوي القديسي ونقله عنه في منع الفقار والله أعلم بسئل في رجل
 استأجر قطرا ترضع ولدة الى ان يمسي ويجعل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم اجاب
 الاجارة فاسدة بمحالة المدة يجب فيها أجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنها مما جعل لها
 والله أعلم بسئل في رجل استأجر حيا ماء فظنى الماء وزاد زيادة منعه عن النكن من الاستغناء
 على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل يلزمه الاجرة لها أم لا اجاب لا يلزمه والحال
 هذه والله أعلم بسئل فيما اذا انقطع ماء الرعي ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على
 الوجه الذي قصده بالا استيجار هل عليه أجرة مدة الانقطاع أم لا اجاب لا بجره عليه
 لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم بالسبب ضمن الاجير
 بسئل في رجل دفع للرعي المشترك ثلاثة من البقر فدفع عليه اثنين وسأله عن الثالث
 فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن قال البرازي في حاشيته دفع الى المشترك
 ثورا للرعي فقال يفتى الرعي لا أدري أين ذهب الثور فهو قرار بالتضييع فذمانا انتهى يعني
 يضمن على قوليها والله أعلم بسئل في الرعي اذا أخذ الغنم الى الرعي فمهلك واحدة بقوله
 انها وقت في بئر أو كلها الذي هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع بيته انها ضاعت منه
 ولو قال ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت اجاب عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير
 المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان
 القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضى أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيرى وفي
 تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه كضمانه ويرفع ولا يضمن بقوله ضاعت
 ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقوليها ومنهم من أفتى بالتضييع وأبو
 الميث ذكر ان الفتوى على قول الامام وعليه أصح المتون والله أعلم بسئل في راع يرى
 ما قوت ضاع منها بقر في رعي ملتقى بالاشجار هل يضمن أم لا لا يمكنه النظر الى كل بقرة اجاب
 لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماءنا ان راعى البقر اذا كان مرعاه ملتقى بالاشجار ولا يمكنه النظر
 الى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار الاكمام والاجار ونحوها مما لا يمكنه النظر
 الى كل بقرة والله أعلم بسئل في بقرة صرفت في الما قوت فبقيها الغنم فلدت بهم ولم يرتحها
 رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها فضاع عدة من الغنم هل يضمنون أم لا اجاب
 نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم فحفظون والله أعلم بسئل في راعى غنم من بقرة

مطلب استأجر
 قطرا ترضع ولدة الى
 ان يمسي

مطلب اذا انقطع
 ماء الرعي لا جرة
 عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل
 للرعي ثلاثة من البقر
 فرد اثنين

مطلب القول قول
 الاجير المشترك في
 الهلاك على قول الامام

مطلب اذا ضاع
 بقرة من الرعي
 في محل لا يمكنه

النظر الى كل بقرة
 لا يضمن مطلب
 النحر بقرة فلدت

بها ولم يرتحها الراعي
 مطلب اذا تبع الغنم
 ولم يقد على ردها لا يضمن

بقرة صار في قبعتها فغلبت عليه وفقد من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تصل
اليه اليد فطلبه منه فقال اذ الى ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا اجاب الراعي
أمن لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وحقولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته
على ردها كالفائدة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم
سئل في ثلاثة رعاة ترى بقرا لقرية غاب اثنان منهم لعل مشترك بينهم فقدم البقر
بقرة ولم يردوها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاقت لها الحكم اجاب الحكم ضمان قيمتها
لربها حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم
سئل في بقار ترك البقر ترى وذهبت بعض اللقات فسرق منها ثور هل يضمنه أم لا اجاب
نعم يضمن اكثره اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم الضمان في بلاد يثون من
عليها في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم سئل في بقار يرى بقرته طال به رجل من
أهل القرية برة بقرته فانكر تسليمها أصلا هل اذا قام ربتها بئنه على تسليمها اياها ثم ادعى
البقار الهلاك تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث انكر التسليم أصلا
لعدم امكان التوفيق والله أعلم سئل في بقار ضرب بقره فكسرها ومات من ذلك هل يضمن
قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها اجاب لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين
اجير الواحد والمشارك ولوردتها على صاحبها مكسورة فمات عنده بسبب الكسر لا تقدر
انه اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخائنة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمرا أو قبضه فارسله في كرمه
فسرق برد عنه فأصابه برد فمضى فرقه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم
حصينا وكان البرد بحال يضرب بالحجار مع البردعة يضمن قيمتها لا نهضت البردعة بترها
في غير الحصن وضيق الحمرا بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمرا في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على
المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سليما
و ضمان الحدوان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهره في كتاب النصب فان ذنبت الجارية
المغصوبة عند الغاصب أو سرق فردتها الى المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها
لانها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم انه لا فرق
بين ان يردّها الراعي الى المالك أو لم يردّها لادخلها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع
السبب المذكور تأمل والله أعلم سئل في بقار ضرب بقره فسقطت فتجمل ما لكها وأمر
رجلا بذبحها و طرحها على البقار قال له عليك ضمانها وتولى وادعى انه ايس من حياتها
ويريد ان يضمنه قيمتها احتية والراعي ينكر اياها وكان تناول من لحمها فهل القول قوله
أم قول المالك وما الحكم اجاب لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله

مطلبه اذ انت بقره
ولم يردّها مع قدرته
يضمن

مطلبه اذ اترك
البقر فسرق منها ثور
يضمن

مطلبه اذ ادعى
هلاك البقرة بعد
انكار تسليم الاصل

مطلب الاجير لو
ضرب بقرته فكسرها
يجب عليه قيمتها يوم
كسرها

مطلبه استأجر حمرا
فسرق برد عنه
فأصابه برد فمضى فرقه
على المالك ثم مات

مطلبه ضرب البقار
بقرة فأمرها لكذا
رجلا بذبحها وادعى
الايس من حياتها
ويريد تضمين قيمتها
للبقار

في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناول من اللحم والقول قوله فيه مقدار او قيمة والله اعلم
 سئل في رجل ادعى على بقار ان بقرته ضاعت معه والبقار يتكوضيا عنها معه هل القول
 قول البقار يمينه أم لا اجاب البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تغريط على ما هو المذهب
 فلم تصح الدعوى فلا يرتب عليه البمين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله اعلم سئل
 في حرث بيده بقر المالك تركه تمامه من البقر الفاضلة ترعى بحجب الارض التي يحرق بها
 حتى تأتي ثوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلد فضاء منها ثور هل يضمن أم لا اجاب
 لا يضمن والحال هذه والله اعلم سئل في حرث ذبح ثورا ليس من حياته بغير اذن من صاحبه
 هل يضمن أم لا واد النكر صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف واد اطلع يارم الذابح قيمته
 يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم المالكه اجاب حيث كان لا ترعى حياته لا يضمن
 الذابح بالذبح قيمته واد اختلفا فقال المالك كانت حياته ترعى وقال الذابح لا ترعى فالبينة
 على الذابح واليمين على المالك فاد ابحر الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم
 الذبح والقول له في قدر القيمة يمينه فاذا ادعى للمالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة
 والله اعلم سئل في حرث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى نابت عن بصره وضاب سقر يطره
 هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن والحال هذه والله اعلم سئل في مكرت سلم المكاري
 الحمل المكترى فاكثرى المكاري مكارا يا آخر وسله الحمل وفارقه وضاع الحمل منه هل يضمن
 المكاري الاول أم لا اجاب نعم يضمن المكاري الاول والحال هذه اذ ذبح الحمل بغير بيده لا
 بيد غيره وصار كودع اودع والله اعلم سئل في مكار سبق العاقلة وليس مع الاحمال
 المستاجر على حملها ما لكها وغاب المكاري عن الاحمال وأمر أصحابه بسوقها الى المحل فضاء
 من وابه ذابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد ايام وجدت الدابة دون الحمل هل يضمن المكاري
 أم لا اجاب نعم يضمن المكاري والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متديبا به
 فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا والله اعلم سئل في رجل استاجر ثاء فانهذ
 جانب من بناه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة
 على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدوه وقبضها بحضرة ابنه البالغ فلما انهدم البناء ادعى الابن
 انها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا اجاب لا يضمن وله اجرته
 السهامة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم ما بناه وسكوت الابن مع حضوره الهبة والتسليم
 مانع له من دعوى المالك كما في مسألة البيع التي اطبقت عليها المتون وقولت من علماء المذهب
 بالتسليم والله اعلم سئل في رجل استاجر صبيا من وليه ليرعى بقره خاصة فضاء منها
 ثور بغير تغريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره اجاب لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء
 والله اعلم سئل في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فوجعت ليلاً الى اسارحها
 لئلا يراه ثاها لا يضمن

مطلب ادعى ان
 بقرة ضاعت مع
 البقار والبقار
 يشكر

مطلب ادعى ان
 الحرث البقر العاقلة
 ترعى فضاء
 لا يضمن

مطلب ادعى ان
 ثورا فاختلف مع
 مالكه فالقول
 للمالك في عدم الرضا
 من الحياة والحرث

في القيمة
 مطلب ادعى ان
 بالتعشيب وضاعت
 البقر مطلب

اذا اكثرى المكاري
 غيره فضاء الحمل
 يضمن مطلب

اذا ترك المكاري
 دوابه على اصحابه
 وسبقها فضاء
 يضمن مطلب

استاجر ثاء ليس له
 فاهدم جانب منه
 يجب عليه اعادة

مطلب استاجر صبيا
 من وليه ليرعى بقره
 فضاء منها ثور
 مطلب ادعى ان

البقرة بيت صاحبها
 مقفلا فوجعت ليلاً
 الى اسارحها فقتر
 لئلا يراه ثاها لا يضمن

أو ساردها بفقر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا يجب لضمان
على الرعاة لا سيما إذا كان العرف جاريا بأن الراعي إذا دخل الباقورة إلى البلدة كما هو في
قريته والرملة يبرأ ويصدق بميمته إذا ادعى أنه جاء بها إلى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد ربها
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا إن كان عرفهم أن يأتي بالباقورة إلى القرية ولا يكفلوه
أن يدخل كل بقرة في منزل ربها صدق البقار مع ميمته أنه جاء بها إلى القرية انتهى والله أعلم
سئل في بقار انتشرت باقورته في الرعي فوقعت في مبطنة انسان فأثقت جانيا منها بعد
أن تراخي عن سوقها لترعى هل يضمن ما أثقت أم لا وهل إذا ظن البقار أنه ضامن فانفق
مع ربها على أن يزرعها بذر من عنده فإن نبت مثل ما كانت أو أحسن برى من ضمانها ولا
يضمن له مقدار ما كانت تمر لو بقيت ويكون النائب البقار فما الحكم الجلب الاتفاق المذكور
عبارة به شرعا فلا يلتفت إليه ولا يقول عليه ولا يضمن البقار إلا بالرسالة الباقورة في الزرع
وبسوقها وقد أصابت الزرع في مسيتها والا فني عجماء وفعل العجماء جارسن بنى المختار
بلى الله عليه وسلم وعلى الله وصحبه الأخيار والله أعلم سئل في ضامن يعمل الخير واحد
له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن
لما سرق من يده ولا يقبل قوله اجاب هذه المسئلة راجعة إلى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة
أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقا وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا
يلتفت إلى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف جبراعلا بالقولين وجامع
الفصولين راعى الفوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صالحا يبرأ بميمته ولو كان بخلافه يضمن
ولو كان مستورا يؤمر بالصالح فهذه أربعة أقوال كلها مصححة مفتى بها وما أحسن التفضيل
الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار
التابعين وقولهما قول عمرو بن دينار وبني يفتي أحسنهما عمرو على وصيائته لا أموال الناس والله
أعلم سئل في رجل دفع لعتالة ثوبا لنفسه بأجر ففصلته وأجره ففصلته ونشرته على باب الدار وخلت
الدار وتركته منشورا فضاغ هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تغسل الغير
واحد وأعدت نفسها لذلك فضاغ بمقرته الاجير المشترك ولم يوجد منها تقريظ هل تضمن
مع هذا التقدير أم لا اجاب اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد مو
الضمان وضاع من غير تقريظ في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصالح على النصف جبرا
كما فتي به أكثر المتأخرين والله أعلم سئل في راعي بقر بقرية استأذن أهلها في إقامة
رجل معين مكانه فأذنوا له ثم إن الثاني أقام ثالثا رعى بغير إذن من أربابها فضاغ ثور
منها فعلى من ضمانه اجاب لضمان على الأول لأنه ما ذونه من أهلها فيما فعل وصاحب

مطلب اذا التفت
الباقورة مبطنه
انسان لضمان على
البقار الا اذا كانت
يضمنه

مطلب اذا دفعت
فضة لضامن يعمل
لغير واحد فادعى
انها سرقت ففي ضمانه
وعدمه اقوال

مطلب اذا انتشرت
العتالة ثوبا فضاغ
تضمن جميع قيمته ان
غاب عن بصرها والا
فخصف القيمة

مطلب عن
البقار زجلا مكانه
باذن رب البقر ثم
الثاني ثالثا بغير
اذن فضاغ ثور

الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لعمد الثاني بالدفع والثالث بالاحد
 ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله اعلم **كتاب الولاء** سئل في معيق
 مات عن ابن معتقه وابناه عن معتقه وأولاده من زوجته مستولدة لرجل حتى فمهل اذنه لابن
 المعتق اوله ولا يناء بنيه سوية أم لا واولاده وزوجته اجاب اذنه لابن المعتق لا لباي
 بنيه يكون منهم بمجوبين به ولا للزوجة وأولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد وحكم
 اولادها حكمها والله اعلم سئل فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن
 ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم ما ابن ابن سيده
 والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقارا وظهر الات
 للرقيق عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده للتوق مطالبته بما خسر أخاها من تركه الرقيق وولد
 على ذي اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
 اجاب الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالكه وان ثبتت عتقه فكل شيء
 حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي
 لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ما تركه هذا الابن للام سدسه ولاخوته لأمه الثلث
 والباقي وهو النصف لابن ابن المعتق وبموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته
 فيكون نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبته وان لم يكن له عصية يرد على
 شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العامر من الامر السلطاني
 لقبول القضاء التخصيص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني
 بالمنع لا تسمع والا تسمع والله اعلم **كتاب الاكراه** سئل في امرأة
 ماتت عن زوج وصغير منه وعن ابوين اكره الزوج بعد وضع الابوين يدها على مخلفاتها على ان
 يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا وتقسيم تركتها على
 فرائض الله تعالى اجاب لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وايضا الارث جبري فلا يصح
 قوله لا يستحق قبل نسيبه من مخلفاتها شيئا في البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت
 حق من الميراث أو برت منه أو من حقتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
 وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه واشهد
 على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
 دارا في يد الوصيها من تركه والدي ولما قبضها قال ألم اقبل بيته وأقضي له بها أرباب
 ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل
 دين لا يبيد ألم اقبل بيته وأقضي له بالدين انتهى فقد علت بذلك صحة دعوى الزوج بشي
 وأه أو علم به عند نسيبه أنه ما تركت زوجته فافهم والله اعلم سئل في أهل قرية الزعم

مطلب مات عن ابن
 معتقه وابناه بني
 معتقه وأولاده من
 زوجة مستولدة
 مطلب مات رقيق
 عن ابن من صلبه وعن
 زوجته وعن ابن بن
 سيده ثم مات أم

مطلب اذا اكره الزوج
 على ان يقر بأنه لا يستحق
 قبل والد زوجته من
 مخلفاتها حقا لا يصح
 اقراره

مطلب اشهد الولد
 انه قبض تركه والده
 من الوصي ثم ادعى
 دارا في يد الوصي
 مطلب اذا اكره الحاكم
 أهل قرية ان يكتفوا
 في ما انزله من السلطة
 لا يلزمهم

الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم إيقاع ذلك بهم إن لم يكفلوه فكفلوه خشية إيقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا إيجاب لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ إذا زال الإكراه كالبيع ونحوه إذا علم بدلالة الحال أنهم لو لم يشتلوا أو قرروا يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً ينجونهم على أنفسهم أو تلف عضوهم فيحدث يكون إكراهاً منه ولو لم يكن الأمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب علماء أئمتنا رحمهم الله والله أعلم سئل في ذي ولاية على قتره قادر على إيقاع ضرب وجبس ملحقين بأهلها طلب من رجل منها بيع عقار له فباع خائفاً منه إيقاع ذلك به وأقر أنه قبض منه كذلك مع أن قيمة المبيع اضعافاً لثمنه هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وإن كتب صكاً لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم للفسد ويكون لا اعتبار لما في نفس الأمر لا المكتبة يجب حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه يوقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالبيع غير نافذ والأقرار غير صحيح قلنا كرهه فسخه والاعتبار لما في نفس الأمر لا المكتبة في الصك هذا وأما الرد بالعين الفاحش فقد أتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخر عليه وعلو الأول بأنه أرفق بالناس فلوراء القاضي وحكم به نفذ إذ هو قول مصحح أتى به كثير من علماءنا والله أعلم سئل في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم إن الموكل أرم الوكيل وإكرهه وهدده بالمحكام ونحقق أنه إن لم يطعه فيما يأمر به أوقع فيه ما هتده به لقد تهر عليه فكتب على نفسه ما أمر به موكله الموحى إليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً أقراراً كذباً بالوجه له شرعاً من الخوف وكفله به رجل هل إذا ثبت أن أقاربه كان على الوجه المذكور يبطل أقاربه ولا يستحق عنده إلا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء إيجاب الإكراه بعدم الاختيار فلا صحة للأقرار مع الإكراه لأن صحته تعتمد قيام الحيز وقد قامت دلالة على عدمه والإكراه فيه يكون بأشياء منها إذا قال المتغلب لرجل ما إن تقر لي بكذا أو لا أقول للظالم الفلاني لقي ما لا أو وجد كتر أو نحو ذلك قال في الحامو الراهدت في كتاب الإكراه بعد أن دمر لجنهم الأئمة قال المديون لدائنه ادفع إلى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على ولا أقول إن ما في يدك ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الإكراه وله أن يدعى عليه انتهى أقول فإذا كان الرجل له جرأة وهتده بمن يسمع كلام الفزاز وقال إن لم تقر لي بكذا أو لا أقول لا أصل له أسعى بك إلى من يأخذك بجرّد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كاذباً يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا وإذا بطل بثبوت الإكراه على الوجه المذكور عن الأصل بطل عن الكفيل إذ قد تبين أن لا دين على الأصل يصلح أن يطالب به ولا صحة للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم سئل في ذمته حرقه الكتابة على محل

مطلب إذا أكرهه

الولاية رجلاً على بيع

عقار له فالبيع غير

نافذ والعبرة لما في

نفس الأمر لا المكتبة

مطلب إذا أكرهه

يقوله بكذا أفاقر وكفله

بما أقر به رجل فالأقرار

غير صحيح وكذا الكفالة

مطلب إذا أكرهه

بكذا أو لا أقول للظالم

الفلاني

مطلب إذا أكرهه

كاتبه على أن يقر بثلاثة

ألف أو دعها عند صديق

شبهه فأقر لا ينفذ

أقراره

يَكْتُبُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مَا يَحْتَمِلُ أَوْ قَعِ الْقَبْرِ عَلَيْهِ حَاكِمُ الشَّكْلِ عَلَيْهِ وَاتَّهَمَهُ بِأَنْ سَوَّاهُ
 أَوْ دَعَى عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ مِنَ الْقُرُوشِ فِيهِدُهُ بِالضَّرْبِ الْفَاحِشِ حَتَّى أَقْرُدَى قَاضٍ بِذَلِكَ
 فَكَبَّرَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ هَلْ يَنْفُذُ أَقْرَارُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَنْفُذُ أَقْرَارُهُ إِذَا الرِّضَا شَرْطُ لَصِحِّ
 الْأَقْرَارِ فَيُخْصَدُ الْأَقْرَارُ عِنْدَ فِرَاتِ الرِّضَا وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فَلَهُ الْإِسْتِخَارَةُ عِنْدَ
 الْمُتَوَكِّلِ لِلْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ دَفْعُهُ وَلَهُ اسْتِرَادُهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ دَفْعُهُ لَهُ مَكْرَهَا وَالْأَكْرَاهُ يَمْنَعُهُ
 الرِّضَا وَيُفْسِدُ كُلَّ امْرَأَةٍ تَوَقَّفَ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ وَقَدْ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 رَفَعَ عَنِ امْتِنَانِ الْخَطَا وَالْمُسَانِنِ وَمَا اسْتَكْرَاهُ عَلَيْهِ وَمَسَائِلِ الْأَكْرَاهِ لَا تَحْتَغِي عَلَى مَنْ اتَّقَى اللَّهَ تَعَالَى
 وَشَاحِ الْرَحْمَنِ وَعَمِلَ يَوْمَ تَشْخِصٍ فِيهِ الْأَبْصَارُ فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الْغَزِينِ
 إِبْرَاهِيمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِعْتُ فِي بَكْرٍ مِنْهَا عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِمْ عِنْدَ رَأْدَةِ دُخُولِ زَوْجَاهُمَا الْأَلَانِ
 نَبِيْعَهُمَا الْمَاهِمَيْنِ عَقَارُ وَكُرُومٍ فَعَمَلَتْ بَيْنَ لَمْ يَجِدْ بَدَأَ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَنْفُذُ بَيْعُهَا أَمْ لَا وَحُكْمُ
 حُكْمِ الْمَكْرُوهَةِ فِي ذَلِكَ أَجَابَ لَا يَنْفُذُ بَيْعُهَا وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَكْرُوهَةِ قَالَ فَلَمَّا وَبِئْسَ الْوَسْوَ
 زَوْجَتُهُ مِنْ أَهْلِهَا حَتَّى تَهَبَ لَهُ الْمَرْكُورَةُ مَكْرُوهَةً وَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ قَالَ فِي جَمْعِ الْفَتَاوَى وَرَفَعَتْ
 مَلْفَقُطُ السَّيِّدِ الْأَمَامِ عَنِ الْفَقِيهِ إِلَى جَعْفَرٍ مِنْ مَنَعِ امْرَأَتِهِ عَنِ السَّيِّدِ إِلَى ابْنِ أَبِيهِمُ الْآنَ تَهَبُ بِهَا
 فَرَهَبَتْ فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبِرَازِيَةِ وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي التَّائِيَةِ رِخَايَةَ تَقْلِيدِ عَمْرٍ
 الْيُنَابِيعِ وَنَظَمَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ صَاحِبُ التَّنْوِيرِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ الرَّاشِدِيُّ الْغَزِينِيُّ فِي مَقْطُوعٍ
 الْمَسْمُومَةِ بِتَحْفَةِ الْأَقْرَانِ فِي ثَلَاثَةِ آيَاتٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى الْحُشُوفِ فَقَالَ —

وَمَنْعَهُ لِمَنْعِهِ أَنْ تَذْهَبَ لِأَهْلِهَا بِاصْحَابِ تَقْضَى بِأَرَبَا إِذَا اسْتَقْطَعَتْهُنَّ لَهَا فَعَمَلُ الْإِخْوَانِ وَذَلِكَ
 لَأَنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوا فِي الْحُكْمِ مِثْلَةَ الْمَكْرُوهِ هَذَا فَاغْلَمْ وَنَظْمُهَا وَفُطْرَتُهَا فِي بَيْتَيْنِ خَالِيَيْنِ عَنْ بَيْتِهَا
 وَمَنْعَ زَوْجَتِهِ عَنْ أَهْلِهَا لَتَهَبَ لَهَا بِكَوْنِ مَكْرُوهَةٍ كَذَلِكَ مَنْعَ وَالِدَتِهَا خُرُوجَ الْبَيْتِ عَنْ بَيْتِهَا
 وَفِي شَرْحِ تَحْفَةِ الْأَقْرَانِ قَالَ قُلْتُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَجْوَابُ حَادِثَةِ الْغَتَوِيِّ وَفِي مَا لَوْزِي
 اسْتَهَ الْبَكْرِيْنَ رَجُلًا ارَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى زَوْجِهَا مِنْهَا الْإِبَانُ أَنْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ
 أَنَّهُ اسْتَرْفَتْ مِنْهُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ مِيرَاثٍ إِيَّاهَا فَأَقْرَبَتْ بِذَلِكَ ثُمَّ أَذِنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ فَذَا لَقَدْ
 إِنَّا الْحُكْمَ فِيهِ عَدَمُ صِحَّةِ الْأَقْرَارِ لَكُونِهَا فِي مَعْنَى الْمَكْرُوهَةِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنْعِ لَا يَسِيْمُ وَالْحَيَاءُ يَغْلِبُ
 فِي الْإِبْكَارِ وَرَوَاهُ الْفَقِيْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السَّعْوَدِ الْعَمَادِيُّ أَنْتَهَى وَاتَّ عَلَى عِلْمِ أَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ
 وَالْإِجَارَةَ كَالْأَقْرَارِ وَالْهَبَةَ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ غَيْرِ الْإِبَانِ كَالْأَبِ لِلْعَمَلَةِ اللَّهُ بِهَا
 فَلَيْسَ الْإِبَانُ قَيْدًا وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ الْبَكْرِ كَمَا هُوَ مُسْتَأْذِنٌ فِي دِيَارِنَا مِنْ اخْتِذِ مَهْوَرَهِنَّ كَرَاهِيْلِهِمْ
 وَجَبَرَاتِي مِنْ ابْنِ الْعَدُوِّ وَأَنْ يَبْعُدَ وَمَتَى مَا وَجَدْتُمَهَا مَنْعَ ضَرْبِهَا وَرَبْمَا قَتْلُهَا وَأَهْلُ الرِّسَالَةِ يَتَوَقَّ
 يَبْعُدُونَ النِّسَاءَ تَرْكُهُنَّ يَطْلُبُونَ فِيهِنَّ الْقِسْمَةَ كَمَا يَطْلُبُونَ الْقِسْمَةَ فِي الْأَمْوَالِ وَالْهَبَةُ
 وَالْأَحْوَالُ وَالْقُوَّةُ إِلَّا بِاللَّهِ الْكَبِيرِ الْمَتَعَالِ نَسْبًا لِهَ صِلَاحِ الْأَحْوَالِ سَمِعْتُ فِي مَرْيَضِهِ بَاعَتْ

مطلب منع الولي الزوج
 عن زوجها أكراه وكذا
 منع الزوج لها عن ابنتها
 فيسقط البيع والشراء
 والهبة والأقرار

مطلب باع
 في مرض موتها مكره
 وخلف ابنتها صغرا

في مرض موتها كرها لا ينهها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل ينفذ بيعها أم لا اجاب
 لوصي ابنتها فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات
 اذ هو حق العبد ونها والله أعلم **كتاب الحجر** سئل في صغيرة
 لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بل لا بين أم لا وهل يشترط
 حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها وتوهم
 الوصي بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يخفى اجاب الظاهر من عباراتهم أنه لا بين
 عليها لعدم الفائدة في التحليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحلف لرجاء
 التناول وهي لو أقرت به ثم قالت كنت كاذبة لا يسمع رجوعها المتناقضها حيث كانت في سن
 يحتمل البلوغ فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتبادر الخانية والخانية وجامع الغنوة
 وغيرها ومستما يدل على ذلك جعله اقرارا واجبارا وقد كتب صاحب الجفر في شرح قوله
 وما لا يعلم الا منها فالقول قولها في حقها ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها
 في حقها في الحيض والحجبة فهل يكون جسيما أولا بل لا بين ووقع في الوقاية أنه قال صدقت
 في حقها خاصة وظاهره أنه لا بين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها
 وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء التناول وهي لو غفرت
 ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي في بيان شاء الله
 تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ اذا فائدة له
 لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام
 شهاب الدين الحلي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعقول عليه عنده لا يثبت
 الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها
 والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم **مسئل** في المديون هل يباع
 عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست
 منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يباع ثيابا ويقتضى
 الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما بذمته لرب الدين
 يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتزى بمادونه يبيع
 ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا يكتفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاض
 بنفسه ليو في بزمه أم لا اجاب أكثر علما ونا النقل في هذه المسئلة ووجدت
 أقويت فيها مرارا لتكرر وقوعها وزيادتها اثار الغلبة للماطلين وضعف الدين وعد
 الاعتناء بوفاء الدين والمهاون في الاجتهاد على خلاص الذمة منه مع انه محبوب عن
 الحجة ما بقي عليه درهم فمستما أقويت به أولا أنه يجبس المديون الذي ليس له الاعتقار

مطلب اذا ادعت
 البلوغ تصدق
 بلا بين ولا يشترط
 حضور الوصي اليها
 دعواها انها رشيدة
 فلا بد من بيعة

مطلب بيع
 المديون كل ما يتر
 يحتاج اليه في الحال
 حراما عليه ويختص
 فان للقاضي ان
 يتولى البيع بنفسه

حتى يبيعه بعينه عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاصي ويوفي الدين ثمه قالوا
 ويقول كما يفتي وفي تصحيح الشيخ فاسم قول الصحاحين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره
 وفي رواية يبيع العقاد كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما اقيمت به ثانيا قال اصحاب
 المنون بحسنه القاصي لبيع ماله لدينه قال الشراح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة
 في دينه وهذا عند ابي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاصي جزاء لطلبه بالا متناع ويجز
 خصمه لقصر الناع والقاصي نصب لخلد من العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من
 خضم لا يبالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا وبقولهما يفتي وقالوا ادا
 كان له ثياب يلبسها ويكتسب بدونها يبيع ثيابا ويقتضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي
 ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا ادا كان له
 مسكن ويمكنه ان يحتري بما دونه يبيع ذلك المسكن ويقتضي الدين ببعض ثمنه ويشتر
 بالباقي مسكنا يكميه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع المبد
 في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب انه يجلس بالاصالة وابنه بالكمالة وفي البرازية
 من كتاب القاصي من العاتر في المجلس يمكن للكفول له من حبس الاصيل والكفيل الكفيل
 الكفيل وان كثروا اقول وأمر الدين بالفتح انقل الاحمال واضر في الدين من خبايا الاعمال
 وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله اعلم سئل في صفة طائفة أم أم تحترق على
 مالها واصفها يدها عليه ولها ثياب مسرقة مذر يخشى على مالها منه اذا تزع من يد جدها
 لاسراقه وتبذره هل هي حق بمحفظة مالها منه أم لا اجاب نعم هي حق بذلك لا للتصرف
 بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند ابي حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله
 حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فكيف مال ولده والله اعلم سئل في شخص اولى له
 ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا انه لم يكن بالغاً اذ كان ولده لم يثبت النجدة كان مراهما فهل
 يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فينتى عليه بطلان عقد النكاح ككونه صغيراً لا مجزأ حين
 صدوره اجاب ان كان حين ذلك بلغ سنة تسع عشرة سنة فلا يفسد رجوعه ولا يصدق
 في اقل منها فلا يفسد نكاحه والله اعلم كتاب المأذون سئل في السيد
 اذا امر عيه بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون ما ذونا حتى اذا اتفق
 برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون ما ذونا
 وهل يكون ما ذونا قبل العلم بالاذن أم لا اجاب اذا امره بشراء شيء بعينه كالطعام
 والكسوة لا يكون ما ذونا له لانه استخداً ولو صار ما ذونا له لتضرر ولذا لم يصح ما ذونا
 بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه
 يكون ما ذونا له اذا كان المولى قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون ما ذونا قبل العلم بالأذن

مطلب
 بحجة اخرى محتملة
 مال الصغرة
 ادا كان الأب
 مسروراً

مطلب
 ادعى البلوغ فتزوج
 ولا اول له ثم
 ادعى عدمه

مطلب
 ادا امر السيد
 عده بشراء شيء
 بعينه لا يكون
 ادا ما يخلو من مال
 راء يبيع ويشترى
 فسكت

الاف مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبيدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم
 كتاب الغصب سئل في رجل أخذ لآخر سكبنا بغير اذنه فانقطعت عنده
 ونقصت نقصا كثيرا فاحشا فما الحكم اجاب ما كتبنا مختيران شاء أخذها مقطوعة
 وضمتها نقصا منها وان شاء طرحها على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم سئل
 في رجل استهلك مصاعا مشتركا بينه وبين بنته وأخت وزوجته بغير اذن من الأخت فماذا
 يلزمه اجاب يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة بضمن قيمته من الذهب
 وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوت وزنا فرا من الربا
 وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعذر والحال هذه والله أعلم سئل
 في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئا واستهلكه ودخل
 بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه
 من المهر ويقول وكلني ابن عمها قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين
 وجورهم على حرمهم وأكلهم للمهور من قبل المرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما تناوله
 من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج اجاب ما قبضه ابن العم
 واستهلكه مضمون عليه لانه متعده فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكلني ابن
 العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مغفل اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال
 حياته فكيف يوكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم نجر الجاهل ومباشرة مثل هذه الأفعال
 والله أعلم سئل في رجل أخرج فرسان من زرعه فافترسها ذئب هل يضمن أم لا اجاب
 انسا قتها بعد اخراجها ضمن وان لم يستبقها بقده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما
 في الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم سئل في رجل اشترى
 ثورا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن المشتري
 أم لا اجاب ليس له ان يضمنه لانه برى بالرد على البائع الغاصب والله أعلم سئل
 في رجل باع حصاة في فوس مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها
 ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده هل لبقية الشركاء ان يضمنوا
 الذي اشترى وتسلم ثم رده أم لا اجاب ليس لهم تضمينه وهم مخترون بين تضمين
 البائع والذى هلك عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم سئل في اجنبي ذبح ناقة
 آخر مدعي الاياس من جياتها هل يقبل قوله أم لا يضمن اجاب في الاجنبي خلاف
 نصيبه وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين
 راجع للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه لا استحسان فعليه القول قول
 المالك في نفى الاياس بيمينه والبيعة على الذابح فاذا الرقيم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم

مطلب
 اخذ لآخر سكبنا
 بغير اذنه فانقطعت

مطلب
 اذا استهلك مصاعا
 مشتركا يضمن
 قيمته من خلاف
 جنسه

مطلب
 اذا استهلك شيئا
 من مهر بنت عمه
 ثم مات يورث من
 تركته

مطلب
 اخرج فرسان من
 زرعه فافترسها ذئب

مطلب
 لا يضمن مستحق
 الثور المشتري
 ان رده على بائعه
 بعيب

مطلب
 باع حصاة في فوس
 مشتركة فردها
 المشتري ثم باعها
 لآخر وسلمها
 فهلكت

مطلب
 ذبح ناقة آخر
 مدعي الاياس من
 جياتها

المذبح والقول في القسمة للذاع بينه والله أعلم **سئل** في رجل تعدى على رجل آخر
 وأحده من سر له بغير إذنه وحمله خلام الخنطة فعثره فخرج بسبب ذلك هل لصاحبه
 أن يسلك الجمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا **اجاب** نعم له أن يسلكه
 ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجلين اجتمعا على غضب
 ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما قيمة حل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك المصف
 أم لا **اجاب** نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم **سئل** في أمانة بين
 شخصين تعدى عليها أحدهما وترتها بغير إذن الآخر ثم زال المتعدى ومكثت أيا ما صحبته ثم ماتت
 خف أنها هل يضمن حصه شريكه أم لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعة ثم زال المتعدى
اجاب حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحصة الشريك يزول الضمان نزول المتعدى
 كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها نزول ما لم يردّها إلى الشريك والله أعلم
سئل في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجها لهل لها أن تطلب الوتة بمرام لا
اجاب لا يضمن الأب موتة مجها فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم **سئل**
 في رجل تعدى على من من مشتركة حامل وعصبتها من يد أحد الشركاء مدعيان له عليه ذمتا
 وأوقفها على عادة الحال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الام أم قيمة
 الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منها **اجاب** يضمن نقصان قيمة العرس بالولادة
 ولا يضمن عمداً قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمسعه بعد طلبه والله أعلم **سئل**
 في رجل أوقف فرساً مشتركا على ابن له عند أحد الشركاء وطلب الشركاء من الشريك ردها
 منه فقال على ردها ولا يبطأ به ان ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك وإلزامه ضمانات
 حصصهم أم لا **اجاب** نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها
 صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم **سئل** في رجل له في فرس
 عشرة قراريط ماع منها خمسة لآخر وسلمها باع هذا الآخر لآخر عشرة قراريط
 وسلمها مع واحد من ثاجها ثم حلت عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة
 حصه الباقي التي هي الخمسة قراريط وعلى من عنده الساج رد حصته في الموجود منه
 وضمانه ذلك منه بالتعدى أم لا **اجاب** المانع الأول يضمن من شاء من المشترين
 قيمة حصته الباقية له في العرس لتعدى الكل بالتسليم والتسليم وحق المانع المذكور
 في الساج بقدر القراريط الخمسة في الآم ما يقابل به من هو في يده أن يبايعه
 وإن هلكا فيضمان قيمته من شاء من المشتري وأسلم أو ماع وسلم لوجود القبض
 الموجب للضمان وإن كان الروائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محله إذا لم يقع عليها
 غصب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما

مطلب
 أحد الجمل بعد ادن
 صاحبه وحمله
 فخرج بسبب ذلك
 مطلب
 غصبا ثورا
 واستهلكاه
 مطلب
 أو الاستئجار أحد
 الشريكين البينة
 بغير إذن الآخر
 ثم ماتت بعد
 ذلك لا ضمان
 عليه
 مطلب مات
 الادب مجها لمر
 ابنة الصغيرة
 مطلب غصب
 فرسا مشتركا
 مشتركة من يد
 أحد الشركاء
 ولدت ومات
 الولد ويقبض
 قيمة الام
 مطلب اوقف
 رجل فرسا مشتركا
 بيد من عند أحد
 الشركاء فقال ابن
 عليه الدين أن
 اد ضاعت فعلى
 مطلب له
 في فرس عشرة قراريط
 ماع منها خمسة
 لآخر فباع
 الآخر لآخر
 عشرة قراريط
 وسلمها مع واحد
 من ثاجها ثم
 حلت عند هذا
 الآخر

أَوْضَحَتْهُ فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي فَأَمَلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلًا عَمَانَةً
 قَرَبَهَا وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَهَلْ يُجِبُّ عَلَى رَدِّهَا أَمْ لَا أَجَابَ يُجِبُّ عَلَى رَدِّهَا
 لِبُعْلِهَا قَالَتْ عَلَمًا وَأَنَا مَنْ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلًا حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا يُجِبُّ حَتَّى يَرُدَّهَا أَوْ
 يَمُوتَ فِي الْحَبْسِ نَقْلُهُ فِي مَخِ الْغَفَارِ عَنِ الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلَيْنِ
 خَدَعَا امْرَأَةً رَجُلًا وَفَرَّقَا بَيْنَهُمَا فَذَابِلُزِمَا أَجَابَ يُجِبُّسَانِ حَتَّى يَرُدَّاهَا عَلَيْهِ
 أَوْ يَمُوتَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهَا ذَكَرَهُ فِي مَخِ الْغَفَارِ فِي كِتَابِ الْخِجَابَاتِ وَلَا شِبْهَةَ
 فِي وَجُوبِ التَّعْزِيرِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مَقْدُورٌ وَهَذَا مِنْ هَذَا الْقَبْلِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي قَاضٍ ظَلَمَ امْرَأَةً رَجُلًا أَوْ الْمُوَكَّلَ بِأَخْذِ مَا يَسْمُونَهُ مَحْصُولًا أَنْ يَأْخُذَ
 مِنْ رَجُلٍ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ لَاحِظُهُ فَخَذَهُ هَلْ يَضْمَنُ الْآخِذُ أَمْ الْقَاضِي أَجَابَ يَضْمَنُ الرَّجُلُ
 الْآخِذُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْأَمْرِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَصِحَّ الْأَمْرُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا مَرَلَيْسِيَا إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ
 لَا يَخَافُ مِنْهُ لَوْ لَمْ يَمْتَلِئْ أَمْرُهُ أَوْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْ عَقُوبَتِهِ بِوَجْهِ يَبَاحُ لَهُ شَرْعًا
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ غَضِبَ خُطْبَةً وَاسْتَهْلَكَهَا ثُمَّ صَالَحَ رَجُلًا عَلَى دَرَاهِمٍ مَعْقِيَةٍ
 قَبَضَهَا فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ثُمَّ أَقْرَبَهَا لِلْغَاصِبِ فَهَلْ يَحُوزُ الصَّلَاحُ الْمَذْكُورُ وَالْقَرْضُ الْمَرْبُورُ
 أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَصِحُّ الصَّلَاحُ وَهَذَا الْحَالُ هَذِهِ وَيَطَالِبُ الْغَاصِبُ بِمَا اسْتَقْرَضَهُ وَيُجِبُّ
 إِذَا امْتَنَعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ غَضِبَ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمَوْدِعِ هَلْ لِلْمَوْدِعِ أَنْ يَخْطِصَّهُ
 أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَخْطِصَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ تِمَارَى اقْرَضَ مَزَارِعًا
 خُطْبَةً وَشَعِيرًا وَذَرَّةً فَرَعَ ذَلِكَ فِي أَرْضِهِ وَسَا فَرِ الْمَزَارِعِ فَاسْتَأْذَنَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ وَوَضَعَ
 التِّمَارَى يَدَهُ عَلَى بَقَرَةٍ وَحِمَارَةٍ وَزَرْعَةٍ وَصَارَ لِيَسْتَعْمِلَ الْبَقَرَةَ فِي الْحَرْثِ وَالْدِيَّاسَ مَدَّةَ
 سِتِّ سَنَوَاتٍ حَتَّى مَاتَ الْبَعْضُ وَنَقَصَتْ قِيَمَةُ الْبَعْضِ فَهَلْ يَضْمَنُ التِّمَارَى قِيَمَةَ الْهَالِكِ
 وَنَقْصَ قِيَمَةِ الْبَاقِي وَمَا تَنَاوَلَهُ مِنْ غَلَّةٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى مِثْلِ مَا اقْتَرَضَهُ أَمْ لَا أَجَابَ
 نَعَمْ يَضْمَنُ التِّمَارَى قِيَمَةَ مَا هَلَكَ مِنَ الْبَقَرِ وَمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ مَا بَقِيَ يَوْمَ غَضْبِهِ وَعَلَيْهِ
 رَدُّ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْغَلَالِ وَعَلَى الْمَزَارِعِ مِثْلُ مَا اقْتَرَضَهُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ لَهُ عَالُولٌ بِقَرٍ وَضَعُ فِيهِ قَرْمِيَةً فَخَلَّهَا مِنْهُ رَجُلٌ هَلْ يَضْمَنُ
 أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ فَقَدْ كَفَى جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ وَغَيْرُهُ أَنْ مِنْ حُلِّ رِبَاطِ دَابَّةٍ
 لَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَى فِعْلِهِ وَهَذَا بِمِثْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِي رَجُلٍ أَلْقَى
 تَرَابَ مَصْبِنَتِهِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ حَتَّى صَارَ كَمَا هَلْ يَفْتَرِضُ عَلَيْهِ رَفْعُهُ مِنْهُ أَمْ لَا أَجَابَ
 يَفْتَرِضُ عَلَيْهِ رَفْعُهُ وَتَخْلِيَتُهُ مِنْ مَلِكٍ الْغَيْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُسُلٌ فِيمَا إِذَا صَادَ
 الْوَالِي جَمَاعَةً فَقَاتَلَ الرَّجُلَ خُلُصًا مِنْ مَصَادِرَتِهِ فَقَدَعَ عَنْهُمْ مَا لَا هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِهِ أَمْ لَا
 أَجَابَ نَعَمْ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ إِذَا اثْبَتَ أَنَّهُمْ قَاتَلُوهُ ذَلِكَ وَإِنَّهُ دَفَعَ عَنْهُمْ لَهُ مَا لَا يَخْلُصُ

مطلبت
 من خدع امرأة
 رجل يجلس حتى
 يردّها أو يموت
 في الحبس

مطلب
 إذا امر القاضي
 ترجمانه أن يأخذ
 من آخر ما لا يغير
 وجهه فالضمان على
 الترجمان

مطلب إذا استهلك
 خطبه فضايلها
 على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقربها
 للغاصب جمع الصلح
 والقرض

مطلب للمودع
 أن يخاصم غاصب
 الوديعة

مطلب تيماري
 اقترض مزارع آخر
 فزرعها ثم استأجر
 أهل الحرب فوضع
 التيماري يده على

بقرة وزرعه
 مطلب رجل له
 عالول بقر وضع
 فيه قومية فخلها

آخر مطلب
 القى تراب مصبنة
 في أرض رجل

مطلب إذا امر
 جماعة رجلا أن يدفع
 عنهم مال المسادفة
 يبيع عليه

مطلب اذا
باع المستضعف
البضائع وخلط
بمنها ما له فمطل
المشتري عليه
واخذ منه بعض
دراهم يكون من
ماله
مطلب
اذا اخذ متغلب
من التركة ما لا يجوز
على الكل
مطلب ليس له
ان يخرج من ارض
الوقف الا بقدر
حصته
مطلب امر
المالك للمعد
للاستغلال ثم
مات بعد سنين
من قبل اخذ التبر
مطلب من بنى
في ساحة العبد
يلزمه الرجوع ان
لم يضر
مطلب شجرة
ربوتن ملكت
ونبتت من روقها
اغصان فمتى ما
رجل وركبها
فاثمرت فالثمرة
لراكر مطلب
في مزارع بني ابراهيم
سلطانية وبها
خزائن من ثمرات
اسد ركبا حدها
حافة حروب
فاثمرت

لهم الا به على قدر رؤسهم والله اعلم سئل في مستضعف باع بضائع اثار وقبض منها وظلم
ثم ان مشترى بها تغلب على المستضعف بعد خلط البضائع ثم بان فيها علما واستعان عليه بشرط
متغلب اخذ له منه اربعين قرشا فمرا فحل هي من ماله ام من مال اصحاب البضائع بقدر
بضائعهم اجاب هي من ماله لان مالهم لانه يخلط الشئ صار مستهلكا له وثبت
الضمان في ذمته فالما اخذ من ماله والضمان مقدر عليه والله اعلم سئل في رجل
مات عن ودية وتركه وبعضهم غائب فآخذ وقهر وغلبة من التركة ما لا عصب
عليهم هل يختص به الحاضر فيضمن للغائب حصته ام يكون على الكل اجاب هو على
الكل ولا يختص به الحاضر حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لخصه الغائب والله
اعلم سئل في رجل له في ارض وقف حصته بخيرية فموقوف اطين هل له ان يخرجها
جميعها ويستقلها دون اصحاب البقية ام ليس له الا بقدر حصته اجاب نظرا
نظم ماله الا الذي يستحقه وذلك نصف السدس لا غير ذلكا وينبغي شرعا ان يضم زيادة
له حيث كان الامر في سوا ذلكا وبار خيرا الدين راجح خطبه بربك امداد ايقية اللهم لك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية ساكنا مليما من الآيات فريك فقبله
وما لم تكن ترضاه في الدين تاركا سئل في منافع المعدل لا مستغلال اذ اقامت
المالك بعد مدة سنين هل تبطل اجرة تلك السنين بموته ام لا اجاب لا تبطل بل
وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله اعلم سئل في ذم
ثبت عليه انه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فاذ يلزمه شرعا
اجاب يلزمه دفع بنائه حيث امكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بان لا يكون مرابطا عليه
فيقتضيه ويسلم الساحة لما لكها فارغة عن بنائه والله اعلم سئل في شجرة
ذيتون ملكت ونبت من عروقها اغصان فتعهد هارجل فخلطت فركبها فاثمرت فما
ركبها بها هل الثمرة للذي ركبها ام لرب العروق ام لهما اجاب الثمرة للراكر لانها
نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (مخ) وصل غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من
عصه او يقشر من لحافه لتوصل به الشجرة فثمر الوصل فهو له والشجرة لصاحبها
انتهى وذكر اقول الاخر لكن القلب يطعن في هذا القول اد الامل بقاء ملك المالك ولا
وجه لملك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار بن محمد الدين العلامة ما لفظه غصبت شجرة
غيره وقطع رأسها فركب غصنه في لحافه او شقتها وركبه في نفسها في موضع القطع فالثمر
يعني الغصن فالثمر للراكر العاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركوب ان
صلح لتناول بني آدم وقيمة ارضها ان ضررها قلها وقد قدمنا ما نقل من غير النفس والله
اعلم سئل في مزارع بني ابراهيم سلطانية من عاداتهم ما روي للحظة والشعير

وما أشبههما من الجبوب وبالأرض شجر خرنوب ونحوه نابت من غير أنبات أحد ركز أخذها
 لحافة من لحافة خرنوب له فأنزل لشره في مزارعة الجبوب أن يشاركه في الشجرة
 المذكورة أم لا إجاب ليس لشره في مزارعة الجبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة
 خرنوبه وأغضب لحافة من خرنوب الغير كما هو ظاهراً وهو مصرح به في الحاوي لأزهد
 مسئل في حرث أخذ بهيمة رجل حمل عليها آلة الحرث بلاذنه وأخذها حرث آخر
 ودفعها للصبي يعقل معه سكين قاتلاً له هات له فريكة فأخذها الصبي وهربت
 منه ففترها بسكين فماتت من فقرته ضمن الضامن منهم لها إجاب البدل المترتبة
 على يد الضمان بد ضمان فرب البهيمة أن يضمن من شاء منهم فإن شاء ضمن الصبي فهو
 أي ما ضمن في ماله أن كان له مال فإن لم يكن له مال فظنرة إلى ميسرة ولا يلزم أحداً
 من أقاربهم والله أعلم مسئل في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّها عليه
 أول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه بسبب أنها ماتت بركوبه وهو يتكرو وتقول
 مات بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه إلا ببينة تشهد عليه بمدعى المدعى
 أم لا إجاب لا ضمان عليه إلا ببينة والقول قوله بيمينه أنها لم تمت بسبب ركوبه
 والله أعلم مسئل في متغلب استولى على قرية وأخذها غصباً من يد مستحقها
 ووكل من جانبه رجلاً يقبض غلبتها فهل المستحق القرية الدعوى على الوكيل المذكور
 وأخذ الغلبة منه أم لا إجاب نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرّر
 ضمانه باجماع علماءنا والله أعلم مسئل في سفينة دخلت بالصحة إلى فوضبة
 يافا وأظهر المراكبية شيئاً مما بها فثارت ريح فاشتعلت المراكبية باطلاً
 أسبا بهم وأمتعهم ولرجل تاجر بداخلها أرو صبرة فضاح عليهم أن أخرجوا إلى
 باقي وسقى فاستمدوا في أخرج أسبا بهم ودخل الماء إلى السفينة من هياج الرياح
 وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا إجاب لا يلزم المراكبية ضمان ما
 تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو ملكه والله أعلم مسئل في الراعي إذا فرط وضمن المري
 بما أداه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل ما أداه
 هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن إجاب حيث ضمن الراعي ملك المضمون
 ولا خيار للمالك بين ردّ العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لا نضر
 ملكاً من أملاكه وتم ملكه فيه برضاء حيث سلم له ما أداه والله أعلم مسئل في رجل
 استعمل ثوراً آخر بغير إذنه ففرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا إجاب
 نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت إن مات عنده وإن ردّه مريضاً ضمن نقصانه وبراء
 بقدر ما ردّه كما صرح به في الخانية في الإجارة من فصل فيما يكون تضميناً للداينة

مطلب
 أخذ رجل بهيمة
 رجل بلاذنه
 ثم أخذها منه
 وأورد ففعلها
 ودفعها للصبي
 ففترها منه
 مسئل ركب
 فرس صديقه
 بغيبته وردّها
 عليه أول النهار
 وماتت آخره
 مطلب
 المستحق القرية
 الدعوى على الوكيل
 المتغلب عليها
 مطلب
 ثارت ريح بعد
 وصول المركب
 فامر التاجر
 المراكبية بأخراج
 وسقه فاشتعلوا
 بأسبا بهم إلى أن
 انلغ الماء
 مطلب
 فرط الراعي وضمن
 المري بما ادعى
 المالك أنه القيمة
 ثم ظهر وقيمته
 أقل أو أكثر أو مثل
 ما ادعى مطلب
 استعمل ثوراً آخر
 بغير إذنه ففرض
 ومات بسبب ذلك

ويلزمه التعديروا لله أعلم سئل في قرية من عادة أهلها إرسال خيلهم في المرمى وماله
 ذلك بعروفا بينهم هل يضمن الشريك ما إرسال الغرس المشترك أم لا لأن فيه دلالة
 اجاب اذا تلفت وكان الإرسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها
 ذئب أو المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصّة الشريك في الغرس في نوبة الشريك
 أما أنه كالوديعة قال في جامع الفصولين دأمر القوائد صاحب المحيط سيبداءة الوديعة
 في الصمغ أهل يضمن اذا تلفت لادوائه لها في الكتب فصيل يضمن لتعديبه بالارسال
 وقيل لا ذلوم مات في الاسطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف في المواضع أو أكلها ذئب يضمن
 للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم يجز العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو
 ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ واتفقوا بان لا يضمن والفقه فيه انه ما ذون
 فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالصياع وأكل الدواب ايضا كما لا يضمن بالتلف
 له يضمن معهودا للضمان بالصياع وأكل الدواب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلفه القاء
 في عارائه ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله اعلم سئل في
 شريك ترك قرس الشركة ترعى والمرعى كما هو عادة أهل القرى فضاعت ثم وجدها احد الشركاء
 بعد اشتروا زعم انها التقت حينئذ سبب ضياعها ويريد ان يضمنه حصته فيه هل له ذلك
 ام لا اجاب ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في حين الهيمه اذا لم تنقص انه لا
 يجب فيه شيء والله اعلم سئل في غنم المقتنر عاها ليعين ما أكلها قيمة ما دعه ام لا
 اجاب نعم يضمن لو ساقا ولو قرحا للروع بحيث لو شأت تناولت منه يضمن القيمة لانه
 قبحي والقول فيها قول السابق يمينه واليمينه على صاحب المرمى ودعوى الزائد عما يقول
 الضامن والله تعالى اعلم سئل في رجل حرث ارضا لآخر يملك منافعهما بعد اذ نه وذرعهما
 قطعا وأكل عليهما ويريد صاحبهما الانتفاع بها فبمنعه من ذلك معتد بان اصول قطعه مأكية
 فيها هل يجبر على قلعها وترقم يده عنها ام لا اجاب ترفع يد المتعدي وسبب كونه متعديا
 ان السابق لهما الحق بمنافعهما من الطاري المتعدي عليها ومن سقت يده الى المباح فهو اولى
 به وقد ايجت منافعهما للزراع وسقت يده لهذا المباح فكان اولى به من ذي اليد المتعد
 والله اعلم سئل في ذي شوكة وتعلت حشف سقفا لرجل وقف وعطل منافعهما ولا قدرة
 لأرباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولاية وانتسب ايضا
 الى بعض الجور بحية وعطلها واستمر في ذي الشوكة الى الآن وزحف الباطل وسيدم حجة
 حاصلها تضاد ق فلان وقلان وقلان الناطل الشري مع فلان وقلان من الشكيرة على ان
 يعمر وهما من مالهم وينفعوا بها وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك مائة الفين
 العا حش ما الحكم الترمي اجاب اما خفف بعض السقف فهم من قبيل السظم

مطلب
 في الشريك او
 المزارع اذا ترك
 الهيمه ترعى
 فالتفت ارضا
 او أكلها ذئب

مطلب
 لا شيء في حش
 الهيمه يسل
 يجب نقصان
 الأمر

مطلب
 يضمن المالك
 ما تلفت المصم
 من الزرع لو ساقا
 ساقا
 مطلب لوررع
 ارضا لآخر يملك
 ساقها بغير اذن
 ترفع يده عنها
 لأن من سبقت
 يده الى المباح فهو
 اولى به
 مطلب في ذي
 شوكة تحسب
 سقفا لرجل وقف
 وعطلها واستمر
 في ذي الشوكة
 ن الآر ويده
 حجة الخ

والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم
 بأجرة المثل من تاديب وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره
 المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المتعطلين فلا عبرة بها حيث
 كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق الا الضلال وبيع الهتان فالواجب على حاكم الاسلام
 رفع يدا أهل الاعتداء وتقرير يدا أهل الاهتداء ولو بالا هانة والايلام فان رة الامانات
 الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم سئل في فسر
 منها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فنصها منه غاصب متقلب هل يضمن قيمته
 حصته أم لا اجاب نعم يضمن لانه ظالم لم يمنع والحال هذه ورأيتني ما بقا سئل
 لوقال أحد الشريكين هلكت في نوبتي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه
 اذا ثبت منه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم سئل في قرية بيوتها وأراضيها البيت
 المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن او مفتاح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها
 أحد من مزارعيها وتركها مدة سنين اختار منه ثم رجع فرائ غير في مسكنه او مفتاحه الذي
 كان في تصرفه سابقا له اذا عاجه عنه أم لا اجاب لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك
 الاختيار والله أعلم سئل في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فالح عليه بذلك
 فقال ان خدمت انسانا فعلى لوقف الخاصكية الخمسون قرشا ثم يخدم انسانا هل يلزمه
 الخمسون وفيما تأخذه الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا
 اجاب لا يلزمه الخمسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرار قطعي يكفر مستحله والله
 أعلم سئل في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقية الذبح
 في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا اجاب ليس للمالك الشاة بعد أخذها
 مذبوحة الا نقمين الذبح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حبة وينظر الى
 قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم
 سئل في رجل غضب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها مكل
 لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غضبها مذبوحة أم لا اجاب
 نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غضبها قيمتها مذبوحة يوم
 غضبها هو ويضمن الغاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منها بما ضمنه على
 الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غضبها ويرجع على المستهلك بقيمة
 مذبوحة يوم غضبها المستهلك والله أعلم سئل في سيل جرى من ماء المطر
 فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض قحاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه أو
 ما انهدم من الفاخورة أم لا اجاب لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر

مطلب
 فسر منعا أحد
 الشريكين عن
 الآخر فقصمها
 منه متقلب

مطلب
 في قرية بيت المال
 من سبقت يده الى
 مسكن او مفتاح
 فهو أحق به فتركها
 واحدة مدة سنين
 اختار

مطلب
 قال ان خدمت
 انسانا فليخمس
 قرشا لوقف
 الخاصكية

مطلب
 اذا أخذ المالك الشاة
 الذبوحة ليس له الا
 نقمين النقصان

مطلب
 غضب شاة آخر
 فذبحها ثم أخذها
 آخر مذبوحة

مطلب
 اذا تلف سيل
 المطر نفسا او مالا
 لا ضمان على أحد

نفسا كان أو مالا إذ لا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما خدته لا كما قيل بضمان بسببه
 وآله أعلم **سئل** في رجل أوسق بقره آخر متوها أن له عليه دين ثم ردها إلى بيته
 ولم يسلمها إلى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن
 والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها إلى الوديعه إلى بيت المودع أو إلى من في عياله
 قبل يضمن وبير يقتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبير يقتي اذ الرد إلى من في عيال المالك رده
 إلى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب
 والمسئله بحالها فانه لا يبرأ اذ الضمان ثمة كان لازما فلا يبرأ بشك ومسئله امسلة
 الغاصب فهو ضامن على كل الاقوال والله أعلم **فصل في السعاة والاعوانه**
سئل في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصبا عن صاحبها حمل رجل فيه من
 ذلك المسلم وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فآخذه فآخذه بقوله فاذا يلزمه بذلك شرعا
اجاب يلزمه ضمان أحدهما التعزير المبلغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى
 وهي اذية المسلم وظلم الدابة وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذ تلقى المأخوذ
 كما أفقته أكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعا لفساد السعاة والاعوانه ولا بد للمحقق
 أو غلب على الظن إيقاع الفعل ولتخذ المال بالسعاية والعوان صار كأنه المتلف مباشرة
 فوجب الضمان ولظهور ذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم
 من كل انسان والله أعلم **سئل** في رجل دخل بين ابني عم متضاربين ليصلح بينهما
 فافترى عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه إلى أنه جرحه فادماه فأخذه الحاكم
 وضربه ضربا مؤلما وجلسه وأخذ منه مالا وأذاه فاذا يلزم الساعي **اجاب** يلزمه
 التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المالا استحسانا اذ هو
 بسعائته وشكواه كأنه لقاء في النار المحماء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد
 الاعوانه والسعاة والله أعلم **سئل** يا أيها العالم المرضى سيرته
 ما ذا الجواب عن الساعي المشقى بالبحر يسعي يتخلص لذي ظلم اليه لعله فيلحقه كمال قسار منه بالبحر
اجاب أفقته بتضمنينه حداق مذهبنا لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
 لانه مثل من اتى بصلابه عمدا ليهلكه في أسوأ البرح كما يشاهد في الاقطار أجمعها
 وفيه من أبلغ الاضرار والترح قد قاله العبد خير الدين عتقا بالله لكن يرجى الختم بالنج
سئل في رجل اتهم آخرا نه حاء إلى امرأة بقتل الفاحشة وسعي به لحاكم
 من سعي آخر إلى سياسة كاذب فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية
 من سعي آخر إلى سياسة كاذب فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية
 من سعي آخر إلى سياسة كاذب فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية
 من سعي آخر إلى سياسة كاذب فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية

مطلب
ادارة العاصم
البيت المالك أو إلى
من في عياله لا يبرأ
من الضمان وإنما
المودع بغير خلاف

مطلب
رجل سعى وأخذ
مال العير

مطلب
اداسى بأخر إلى
الحاكم بغير الحاكم
يعبر بالشاوي يضمن
المال

مطلب
نصير الساعي

مطلب
يعين الساعي

مطلب
من سعى آخر إلى

من سعى آخر إلى سياسة كاذب فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للسعوي بسبب السعاية

السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا اجاب نعم يلزمه الضمان
 بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراره وأذنته بالرفع لمن يغرم بمثل ذلك ضارياً
 في نزع الرفع الى اهل الشريعة الغراء والملة الزهراء لمحض مرض في قلبه وخيف في قوائمه
 وما كل خطيئة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جعلتها تسمية المهر ورضاء
 الخطوبة والكفاءة وأمواراً وشروط بطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطيئة الثانية
 ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبته ظنه
 بالتغريم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لا ارتكابه للمرمة واضرا به عن الشرع
 الشريف زيد من الشرف والمهنة والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخو رجل من أشقياء
 البادية القادرين عليه سعارة خارجة عن الشرع فغرمه ما لا اهل يضمن أم لا اجاب
 نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ بمجرد كلامه فيدخل في قوطم سعي به الى ظالم
 فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم **سئل** في ذمي سعى بذمي الى حاكم سياسة يغرم
 بمثل سعائته فغرمه بسبب سعائته ما لا اهل يلزمه ضمان ما غرمه بسببه أم لا
 اجاب نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علمائنا المتأخرين
 حسباً للفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
 كتاب الجنابات وغيره وأقول ما أقرب للصواب لما نشاهد من عدم التخلّف عن أخذ
 المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم **سئل** في رجل له ديانة وعرض
 ويأوى اليه الضيف والمسافر ويؤتمنه الناس على أشياءهم أودع عنده مباشر قرينه خطئة
 فسعى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشر كل خطئك وأطعم مودعه
 ايضاً منها كذا وكذا باو افتراء واضرم بذلك اضراراً عظيماً وثلم عرضه بذلك فنادا
 يلزمه اجاب يلزمه أبلغ انواع التعزير وقد جوز السيد ابو شجاع من علمائنا
 قتله قال لانه ممن يسعي بالفساد في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضي الله عنه
 أنبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك فقال شر الناس المثلث يعني الساعي يا خيه
 الى السلطان هلك ثلاثة نفسه واخاه وامامه بالسعي اليه وهذا القدر كاف في قيمته
 وهذا لله والله أعلم **سئل** في رجل من دمياط وجد ميتاً في حاصل بعكا وليس به اثر
 يدل على أنه قتل فوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وعزهم ما لا فسعي جماعة عنه
 منهم عنده بغائب انه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هوبه
 هل يضمنون بسعائتهم ما أخذوه أم لا اجاب نعم يضمنون بسعائتهم لظهور أن
 الحاكم العرفي يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه
 من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخو الى من يغرم بالسعاية

مطلب
 سعى بأخو رجل
 من أشقياء البادية
 فغرمه ما لا

مطلب
 ذمي سعى بذمي الى
 حاكم سياسة فغرمه

مطلب
 رجل له ديانة وعرض
 به رجل الى الحاكم
 وثلم عرضه بمسألة
 الساعي وجوز
 ابو شجاع قتله

مطلب
 سعى بأخو الى من
 يغرم بالسعاية
 فغرمه

الكاذبة قاتله ضرر حتى يتعدى على فقره مالا يسعاه الكاذبة هل يضمن الساعى
 أم لا اجاب نعم يضمن على ما اقره المتأخرون قطعا للسعاية الكاذبة واحتكاه
 الناس لقوة وجهه الاستحسان الذى هو القياس الحق وانعم به وحها لما فيه من جسم
 مادة الفساد والله أعلم سئل في رجل سعى بأخركاذا باعده من يغرق بمثل سعائه
 قاتله لانيه انه يزني في حرير المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرر بسب السعاية
 مالا فهل والحال هذه يضمن ما غرقه المسعوق ويضمنه التقدير أم لا اجاب نعم
 يضمن ذلك ومجبة تعزيره في الزارية كان السيد الامام ابو شجاع يقول يشاب قاتل الاعوة
 وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل
 على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الالة والاعوة من المحاربين
 الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم
 سئل في رجل مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله
 كاد باهل يعد سعاية ويضمن ما غرمه فلان أم لا اجاب نعم يضمن ويعد سعاية
 قال في البرازية قال الاستاذ سعى واسأل الخليفة ان فلانا مات عن ولد صغير ومال
 فقال الخليفة الولد انبته الله والمال كثره الله والساعى قرع الله فقال السامعون
 الخليفة برحم الله انتهى فهذا صريح في ان قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية فكيف
 بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم كتاب الشفعة سئل في
 شفيع سمع ببيع المشفوع فعهد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب
 المواثبة قبل طلب الشهاد على أحد المتأخرين أو عند المبيع هل حيث اضرب عن طلب
 الشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفعته ام لا وهل القول قول المشتري
 في عدم طلب الشهاد أم قول الشفيع اجاب صرح علما فاقاطبة أنه متى تمكن من
 طلب الشهاد على البائع اذ كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قصضه أو عند
 العقار المبيع ولو بشهد بطلت شفعته فلما اضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء طلب
 عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز
 عن طلب الشهاد يוכל ويكلا به ان وجد ولا يرسل رسولا او كتابا ان امكن وان لم يفعل
 ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفعته وذلك كله منهم حرصا على طلب الشهاد واعلاما
 بأنه متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفعته والطلب عند القاضي متأخر عن الطلبين
 أي طلب المواثبة والشهاد فاذا قدمه عليهما أو على أحدهما بطلت شفعته وليس في هذا
 اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقيني وقال
 الشفيع طلبت كان القول للمشتري يخلف بالله انه لم يطلب حين لقيك صرح به في كنفاد

مطلب
 سعى بآخر قاتلا
 انه يزني بحريمه
 للمسلمين فغرمه
 للسعى اليه مالا

مطلب
 قال رجل قاتل
 السياسة فلان
 قتل قتيلا

مطلب
 ترك ذلك الشهاد
 مع امكانه مبطل
 للشفعة ولو
 يוכל او كتاب او
 رسول

نقلنا عن الحائنة والله أعلم بسئل فاختص لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة ^{مطلب} تؤخذ الشفعة بمجاورة لها وطريق لكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من فلا أرض خراجية ذلك كونها خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك لانها مما وكذا اذا الخراج لا ينفذ في الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة ^{العشرية بخلاف} اراضي بيت المال وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايضا فيها وتكون ميراثا كسائر املاكه فتدبث فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس فزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى راضع المبد الذي تلقاها شراء أو ارثا أو غيرهما من اسباب الملك انهما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من ينحصره في الملك البرهان ان صحت دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوة في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم بسئل في الاراضي التي حازها السلطان لبيت

المال ويدفعها مزارعة بالحصة للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها ^{مطلب} اراضي هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز ام لا اجاب ^{بيت المال لا يجوز} بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء والشجر وحده جاز ولا

شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم بسئل في بيت بيع وله شفعين ^{مطلب} يشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم اجاب اعلم ان الشفعين اذا اتى بطلب المواثبة والتقرير واخر طلب لاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية ^{بترك طلب المواثبة} وان اخرا احد الطرفين المذكورين او لا سقطت لان الواجب على الشفعين اذا علم بالبيع

ان يشهد على الطلب فوراً فان اشهد على المشتري او عند العقد او على البائع والمبيع ^{أو التقرير يسقط} في يده لم يسلمه المشتري بعد صح وناب مناب الطرفين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان اتى بعض علما بتاسقوطها بالتأخير شهرا

لخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم بسئل في سفلى فوقه علوى سفلى هل ^{مطلب} لصاحب العلوى اخذه بالشفعة ام لا اجاب نعم له اخذه بالشفعة قال في الحائنة علوى لرجل وسفلى لآخر وطريق العلوى في السكة العليا في السفلى باع صاحب السفلى

سفله كان لصاحب العلوى ان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلوى فكانا ^{مطلب} جارين انتهى والله أعلم بسئل في علوى مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي ^{لصاحب العلوى اخذ} العلوى فهل للشريك الآخر بالشفعة ام لا اجاب نعم له ذلك قال في الحائنة صاحب السفلى بشفعة العلوى حق من الجارى قول ابي حنيفة اذا مرى بكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركة في نفس العلوى وعلوى بالشفعة في السفلى بالعلوى بان له حق

مطلب
لصاحب العلوى اخذ
السفلى بالشفعة

التعالي وفي مكسره بالانصال وبرتعلم الاحكام فافهم والله اعلم سئل في رجل اشترى
من أخيه ما يحصته في عقار هل لاخوته المشاركة له فيه الاخذ بالشفعة معه ام لا واذا
قلتم لهم الاخذ هل يكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب البعض
ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيرته تقسم على عدد رؤوس الطالبيين فقط ام لا
اجاب هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمته في قوله ومن يشتري دار شفيعا وغيره
شفيع على عدد الرؤوس تقدر وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعة
فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لم يحسب
ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب واذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب
بحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مستقط له وفي الظهيرية رجل اشترى دارا وهو شفيعها
بالمجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فسلم للمشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار له
بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما
نصفين اهو اوطع علم سئل في حاكورة بين جماعة ارضا وغراسا باع أحد الشركاء
حصته فيها لا أحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص ام لا اجاب
نعم تقسم الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان
ومن يشتري دارا شفيعا وغير شفيع على عدد الرؤوس تقدر يعني أو ارضا لا على
قدر المسهام عندنا والله اعلم سئل في رجل اشترى من والده ووكيل والذته المشرى جميع
الحصة السانعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية التجارية في ملكهما بالارث من
ولدها المملوكة بعد ودها الاربعة اشتراء شرعا بايجاب وقبول وتسليم بمن معلوم
من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتماخ لمقد
السبع فهل يمنع الاقالة المذكورة الشفيع من اخذ الحصة المذكورة بالشفعة ام لا تمنع سواء
كانت الاقالة قبل قضاء الغاضي بالشفعة للشفيع ام بعد قضائه اجاب الاقالة لا تمنع
الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع في اخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرحوا
جميعا في باب الاقالة ان البيع لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تغايل بانه يعرض
بالشفعة كونهما معا جديدا في حقه كان اشتراء منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع
حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعة ثابتة
في البيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله اعلم سئل في شخص له في دار
قيراط واحد اشترى من شريكه بقيتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله جار يطل عليها بالشفعة
هل له ذلك ام لا لشفعة له مع الشريك المشتري كونه شريكا في نفس البيع وذلك جاره اجاب
لا لشفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه مغن عن الطلب والله اعلم

مطلب
الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على
قدر حصصهم

مطلب
يقسم للسبع على
رؤوس الشركاء
والمشتري كواحد
منهم

مطلب
الاقالة لا تمنع
الشفعة من
توحيها ولو شراها
قبل الاقالة

مطلب
اذ الم يكن الصغير
اب ولا وصي ولا
جذ ينصب القاضى
له فيما يأخذ له
بالشفعة والاخر
على شفعة حتى
يبلغ

سئل في دار نصفها بين ثلاثة ايتام وامهم ونصفها العمهم باع العم نصفه لاجنوب
والايتام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصيب لهم القاضى وصيتها ومضى على البيع مدة اربع
سنوات وبلغت يتيمة من الايتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكو
كما سقطت شفعة أمها به فهل اذا انصب القاضى وصيتها لليتين الباقيين يكون له
طلب الشفعة لهما واخذ النصف المبيع بها وكذلك اذ ابلغ أحد اليتمين له اخذه تمامها
بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر ويختار في طلب الشفعة أم لا اجاب
الصغير اذا لم يكن له وصي ولا اب ولا جد فهو على شفعته الى ان يبلغ فاذا ابلغ له الشفعة واذا انصب
القاضى له فيما قلناه الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة
والحال هذه والله اعلم سئل في خانوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انه مدمر وتطلعت
منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشا باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب
به صك وفيه شهادة شهوده ادناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم بموجب
ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب اخذه بالشفعة بوجه الشرعى فقبل الحكم بالاخذ
زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول بحجة الوقف فقيل للشفيع ان تاخذه بالعشرين
فقال لا فنهل ولا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم
بالشفعة فهل يسقطها قوله لا اخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع
أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا اجاب صرح قاضى خان في فتاواه يجوز بيع
ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وانه لا يصير وقفا وحيث اتصل به حكم القاضى
بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة
ينبئ على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا اخذه بالعشرين اذ لا تلزمه الزيادة
وانما تلزم المشتري فقط فان جميع اصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة
في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق اخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجددهما العقد لما لحقه بذلك من الضرر وبلغى به
في حق المشتري لان له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله اعلم سئل فيما
يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كخوف قبضة فلوس جهل قدرها وضيقت بعد
القبض او خاتم به فص مجتهول القيمة او صبرة حنطة او شعير او نحوها فتخلط في اخرى
قبل ان تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامرام لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم
بكمية الفلوس بعد ذلك او بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة
الخاتم وقد رالصبرة كيد او غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله
هل هو باليمين أم لا وهل اذا انفق المتبايعان على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل

مطلب
ما اشتراه الناظر
من غلة الوقف ببيع
بيعه فهو بالشفعة
وما زاد المشتري على
الثمن لا يلزم الشفيع

مطلب
الشفيع باخذ الشفعة
بما يدعيه من الثمن
بلايين لو احتال
المتبايعان على اسقاط
شفعته ويلزمهما
القاضى احصاءه
ليعلم قدره ان باقيا

ادعى مقدرا معيناً يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم بالاول
اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب احضاره ليقر مرام الاول وانما الحاكم بترك طلبه لحضاره
مع ثلثه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر او نحو ذلك الجواب
اجاب هذه الحجة اما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة اما الوهم يوافق الشفيع المتبايعين
عليه بان ادعى ثمناً معيناً فانه ياخذ البيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزيده كما نقله في شرح تنوير
الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليقين على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيا قدرا
معلوماً يقترب عليه اليقين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هذا وقد علمت المسئلة
بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعد موافقة الشفيع لها على الجهل به وعدم امكان
اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المصنعات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والغرور
التنوير وضيع الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقاض
فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع غله
بوجوده ياثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في مخ الغفار رايتم منقولاً عن الظهيرية
اشترى عقاراً بدينارهم جزافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد
هلكت في يد البائع بعد التقاض فاستفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابى
بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه انتهى
وكان قد قال والا ولا ينبغي ان الشفيع اذا قال انا اعلم قيمة الفلوس وعي كذا ان ياخذ
بالدراهم وقيمتها فقال هنا وهذا موافق لما يجتهد معنى وافق بجته المنقول وقد ثبت

الاحكام المسئول عنها والله اعلم سيئل في محلة غير نافذة اشترى رجل من اهله اداها
ما دفعه وبعث دار فيها يشترى للدار
مع القابل للشفعة حق الماد صق موخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذ الطريق مشترك والحال
هذه والله اعلم **كتاب القسمة** سيئل فيما اذا استأجر نصفاً موقوفاً
من دار استأجر اشترى عيانتها ما مع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار
مع مالك قلها باء مساهمة ورأى القاضي ان يبتدئ المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السفلي
جزء صحيحه الا اذا اجاز الساكن قبل السكنى
وان بعد هافلا في جميع الدار السنة الثانية التي كان حتى سكنها الصالح النصف للمالك بالمهاياة المذكورة ثم
سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد ان وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك
النصف شاهرة على ان يسكن سنة أشهر ومالك النصف بعد هافسة أشهر وسكن المذكور الا
السنة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فالحكم الشرعي فيما خص صاحب النصف للملك من السكن
بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة اجاب بالمهاياة المذكورة غير صحيحة اذ المستأجر المذكور

لا يملك المهايأة على الوجه المشروح لأن المتكلم على الوقف ان يمنع مالك النصف من الانسحاق بجميع
الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارته بالشيوخ عند بني خبقة
رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجابنين والمهايأة غير لازمة منهما والمهايأة لا تبطل
بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها
لاستدعى شقداً للاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افراز من وجه
مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحساناً للضرورة الانسحاق
بالمالك المشترك اذ قد لا يتأتى الانسحاق به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتفقد
بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا اجرة اما السكن فلعدم
صحة المهايأة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقويم المنافع بلا عقد اجارة
وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه

وهو الانسحاق ولم يوجد نعمان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم له قدر
الذي وقعت عليه المهايأة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة أيام لا يزيد الاثر ثلاثة ايام انتهى وهذا مبني على ان المنافع لا تقوم الا بالعقد
عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب ان اذ الم يصدر اجارة للمهايأة من ناظر الوقف فلا
شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لانسقاء شرط
صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت اجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه
وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرّر ان عقد الاجارة بالمسكلة
يجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعناه ومن له المام بهذا المذهب

يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب **سئل** في دعوى الغلط في القسمة
بعد بناء احد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء **أجاب** تسمع لما في التارخانية
نفلا عن الذخيرة قاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما اكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما
في نصيبه قال تستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غير رفع نقضه ولا يرجعون
على التماس بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذه منهم انتهى والله أعلم
سئل في بالغين وطفل اقسمو شيئاً ثم بلغ الطفل فقصر في نصيب نفسه هل
يكون اجارة أم لا **أجاب** نعم يكون اجارة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم
سئل في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقدة لرجل نصفه ولاخر ربعه

ولاخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمة وصاحب الربع الثاني ياتي هل يجبر
القاضي الآتي على القسمة اذا طلبها شريكاه أم لا **أجاب** نفلاً نعم يجبر القاضي لئلا يهوى
باجتماع اهل العلم والحال ما رفع ولم تر شخصاً قائلاً بامتناعه ليجمع كل ملكه في الذي جمع
اذا امتنع صاحب
الاقول عن القسمة
يجبر عليه

والله أعلم سئل في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنيتين وترك اصبلا له
 لاحد الميراث ان يخص بمنفعة دون بقية الورثة أم لا اجاب ليس له الاحتصاص
 به ومنع شركاء عنه بل ادا طلبوا المهايأة احيوا اليك واذا اطلبوا القسمة وكان كبيرا
 فكن قسمته احيوا فان أبي بعضهم يجبر على لك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم

أذن ومن سأل في سجن يتعامل في الفلاحة ثوب وترك بقرا وأرضوا كروما وادوا كان أدن
فجاءته أن يصرف لواحد من أبناءه أن يتعامل في أمرها ويصرف عليها قبل وفاته ورغبته بقية الورثة
على متروكة ثم أن يشترى على تصرفه وعتقه وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر حصصهم

طلب
فئة الفضولي
توقف على الإجازة
بالفعل وأمر لا إيجاب
نعم توقف على الإجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد صرح

علماؤنا بان كل عقد يصح التوكل فيه يتوقف عند الفضولي فيه على الاجادة والقسمة
مما يصح التوكل فيه والله اعلم **مسئل** في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاثة
بيوت متساوية سكاها سكت في بيتين وأخرى في بيت وتطالبها بحقوقها في البيت
مطلب ثلاث سنوات
مستحقة من امرأتين
سكن كل واحدة

الثالث الذي يتدخل في هذا العمل بحيث لو وقعت امرها الى القاضي وطلبت التماس
هل يجيبها القاضي الى ذلك ليجعل البيت الثالث بينهما مأوى له مدة معلومة ولهذا

مطلوب
وإذا ذكرنا النسخ
الخاصة بعد
القسم والافراد

والفرق بينهما انه اسوق حقه مما هو مشترك بينهما وان يريد احدهما لنفسه او يدينه
العين الفاحش فهل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكر ام لا اجاب لا تسمع
دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة كما صرح به عما واما طية ورفول لا تسمع

مطلب. ولولم يبرح حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الأفراد لا سيما وأما علم مثل
دعوى الشريك في دار مشتركة من جماعة قيمت بالتراضي بينهم بمجنور جماعة وأشهد كل على نفسه
فالتسوية لا بالاستيفاء. فهل يقع حد القسمة ولا ينقض مطلب أحد من مفسها بعد ذلك ولا تسمع
الاستيفاء بعده

دعواء العرب العاشر في ذلك أولا اجاب نعم يقبح القسمة بالتراضي بل هي اكذب
منها بقضاء القاصي بشهادة اتقاهم على صحة في الوجه الثاني دون الاول اذ لم يقدر
بالاستيفاء واذا اقر بالاستيفاء نعم دعوى الذين بعده مطلقا والله اعلم سئل

طلب ان تقسم في ادار عليها عوارض سلطانية وملاكها متفاوتون في مقدار الملك فيها كل لوخذ منهم
 زكاة على قدر الملك على قدر ملكهم فيها ثم على قدر زورهم اجاب الغرامة المقررة على الخانات انما هي
 ان تحفظ الاموال
 ان تحفظ الاموال

على الملك فتكون بقدره كما صرح به في الاشياء والنظام ان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك
فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ اله نفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولد الى
في القسمة ما اذا غرر السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض
من القبيل الاول لان السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله اعلم سئل في رجل
وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها
عليه أم تدور عوارضها عليها أينما دارت وتؤخذ من يتناول غلتها للوقف أم لا اجاب
قد تقر ان الغرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان علفت
بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي اثرة معها
اينما دارت ولو وقعت فاذا طلبت طلبت ممن غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفاً والله اعلم
سئل في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها وأرضها اهل اذ ابيع زيتون
منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا اجاب نعم تتبعه الغرامة السلطانية
حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النواب
السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهو
النفس كان مأذورا والله اعلم سئل في أرض على زارعها جبايات سلطانية معلومة
زرع رجل فيها شتوي وآخر صيفي ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صا الشتوي
هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن
دفعها بالكلية والله اعلم سئل في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم
جبرا بطلب احد الشريكين اجاب ان أمكنت المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمة
فلما صرحوا به من انه يجبر الابي عليها في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط
عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الجنس ولا ما تبدل منفعة بالقسمة
كالرحى والحمام وأما القسمة ليمتدز الوقف عن الملك فقد ذكر النقل فيها ومن صرح بها
حنبل البحر في شرح قوله ولا يقسم والله اعلم سئل في اخوين بينهما كرم اقسماه
مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاض فاحمل احدهما ما وقع في سهمه فحقت أشجاره
وخفت آثاره والآخرة عتني به باصلاح أرضه وشجره والتردد اليه باكرته وبقره فاستغلظ
واستوى ونما بمشيشة فالق الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد تقص القسمة
ليأخذ لنفسه سهمها يشتبه فهل يمتنع ذلك عليه شرعا أم لا اجاب يمتنع عليه ذلك
والحال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة انها اذا كانت بقضا القاضي وظهر عين

مطلب
اموارض سلطانية
على الاملاك
تدور عليها اينما
دارت

مطلب
اذا بيع شجرة عليه
غرامات سلطانية
تتبعه

مطلب
الجبايات توزع
على زارع الشتوي
والصيفي بالمعادلة

مطلب
يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف
وبعضه ملك جبرا
ان أمكنت المعادلة

مطلب
اذا اقسما كراما
واراد احدهما
تفقد القسمة
لضعف بعضه
بعدم اعتناؤه
لا يجاب
لذلك

فاحش تفسخ عند الكل وادراكات بالتراضى اختلافوا ذكر وادب القاضى من شرح الامام
 الاسي جاذب ان دعوى الغبن في القسمة ادراكات بالتراضى لا تسمع كما في البيع وقال
 بعض المشايخ تسمع كما لو كانت القسمة بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى قاضى خان
 وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 بقضاء القاضى انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من اصحاب الشرح والفتاوى
 فعلم ان القسمة بالتراضى الزم منها بقضاء القاضى ووجهه ان الغبن في البيع لا يوجب
 التفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضى والقضاء محير فلم يقع الرضا فله دعوى
 الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير للمقسم من حال الى حال والله اعلم
سُئِلَ في حاد مشتركة بين جماعة فاصاب امرأة منها بيت وجعل طريقه
 الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا محددة اتفقنا
 مع وكيلك قبل القسمة على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك الاقتسام ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي
 احاب حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار مرجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة
مطلب اتفقا قبل القسمة والله اعلم **سُئِلَ** في شركتين في كرم اقتسما مناصفة فاستحق رجل نصفه شأنا
 على ابيه لم يصيب فيها الحاء على شئ منه ثم ادعى احدى ابطالان القسمة والشركة مناصفة فيما بقى ويريد
 احدهم طريقا ووقت تجديد القسمة وادعى الآخر ان كل واحد من حظه الذي بيده وترك له ما بقى ولا حظ لاد
 القسمة على ان يسلك معه فما الحكم اجابته المسئلة على حسب القواعد اذ هيته انه ان وقع الاستحواذ
 في الطريق القديمة على كل واحد منها بحزمه سائق كالنصف من هدا ومن الآخر قتله ورضى كل بما بقى فالقسمة
 قد مضت لدلالة ذلك على رضى كل بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان
 كان قد وقع الاستحواذ على الكل دفعة واحدة فلما الحيار فان وقع الرضى لكل منها
 على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلما فسخ القسم
مطلب واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال احدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وانك
 اسما كرمات حقة باصطفى رجل نصفه
 فقال له على شئ منه الآخر قال بين على المنكر واذا صدر من المنكر الرضى القسمة صريحا او دلالة امتنع عليه القسم
 فاراد احدهما تجديد به والله اعلم **سُئِلَ** في ورثة اقتسموا تركه ثم ادعى احدهم بعد القسمة ديناهل لثمة
 القسمة فادعى الآخر دعواه وتقبل بينته وترد القسمة ام لا اجابته نعم تسمع دعواه وتقبل بينته
 ان كل واحد من حظه **مطلب** تسمع دعوى وترد القسمة الا اذا قال لثمة الورثة تنقضي ما يخفنا من الدين من مال كما افادته الرأى
 عند الورثة الذين بعد وكان القسمة والله اعلم **سُئِلَ** في رجل ارثه عقار ومات الراهن والمكان الكثرة
 القسمة

مطلب دعوى
 الغبن الفاضل
 في القسمة
 واد حصلت
 بالتراضى

اسما كرمات حقة
 باصطفى رجل نصفه
 فقال له على شئ منه
 الآخر قال بين على
 المنكر واذا صدر من
 المنكر الرضى القسمة
 صريحا او دلالة امتنع
 عليه القسم

من جملته ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا وإذا
فلتم لا هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا اجاب لا يسقط الدين
وله المطالبة في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما
بغائ اقسمتا بما بالتراضي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجع قسمته هل يقع القسمة
وبلزم المال المجمعول مع الاوكس أم لا اجاب نعم فقصم القسمة ويازم المال والله اعلم
سئل فيما اذا بنى اخا الشراكة في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه اجاب
ذكر تلامذنا اذا بنى احد الشريكين بغير اذن الآخر فطلب دفع بناءه قسم فان وقع في نصيب
الباني فيها والا هدم ولا يتحقق انه اذا لم يكن القسمة او لم يرضيا بها تعين الهدم والله اعلم
سئل فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنفق مشترك من الدار
ما حكمه اجاب لا يملك الباني دفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا ياجر العمال
اذا العمل لا يتقوم الا بال عقد كما نص عليه في البرازية وفي المتارخانية نقلا عن المناصري
حاشد بن اشين انه قد فني احدهما بغير اذن صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن عليه جذوع
وان كان لهما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار
انتهى والله اعلم **سئل** في متقاسمين ادعوا سدهم بعد القسمة ان المورث استهلك له
غلة قرينه وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا اجاب تسمع دعواه لانها من قسم دعوى
الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القية في الذمة او المثل والاقدام
على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله اعلم **سئل** في وصي ادخل غلة كرم في القسمة بين
الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا
اجاب نعم تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل** في العقار الذي لا يقبل
القسمة كالطاسونة والحمام والصبابة وغيرها اذا استأجرت الى مرتبة وأنفق أحدهم
الشريكين عليهما من ماله هل يكون متبرعا أم لا اجاب لا اذا بنى الشريك العمارة والحال
هذه فرمها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما تحققت في جامع
الفصولين وجعل الفتوى عليه في الوالولية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى
الفضلي راعيا فض طاحونة طهما أنفق سدهما في مرتبتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا
اذ لا يتوصل الى الاستفاد بنفسه نفسه الا به انتهى ومثل الطاسونة الصبابة اذا
العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع
تخيير واضطرار في كلامه لا يوجب والله الموفق للصواب **سئل** في الشريك في العقار
اذا امتنع من تخيره الضرورى دمل لشريكه ان يشتره ويضرم يده عليه الى ان يدفع له

مطلب
اقتضى على يدفع
احدهم للآخر درهم
زيادة على نصيبه

مطلب
في احد الشريكين
في الاربعين
البقية

مطلب
الاقدام على القسمة
لا يمنع دعوى الدين

مطلب
ادعى احد الشركاء
الكرم لنفسه بعد
ادخال الوصي غلته
في القسمة

مطلب
اذا عاين احد الشركاء
ما لا يقبل القسمة
بعد امتناع البقية
لا يكون متبرعا

مطلب
لا يجبر الشريك على
عارة العقار ويغير
الآخر باذن القاضي
ويمنع عن شريكه
الى ان يسئو في الله

شهد انه اشهد بها انه وقف ملكه ولم يشهد ابا نوقف وهو ملكه في البرازية وغيرها
لوشهد وانرا قرا شهدنا انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى ماتت
لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان ما لكها تقبل فلو كان الواقع بنفسه موجودا واشهد انه
وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدد المدعى الذي تسمع
منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف
ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلا والبرازية
ومنها ان الوقف ليس محكوما بزومه ليقبل عليه البرهان بالادعى على القول به وهذا
أمر آخر فيها اختلاف بين العلماء فالحاصل ان العبرة لصك المقاسمة ولا يعبر بالدعوى
الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروعة الصادرة قبلها والله اعلم
سئل في آخر فاسما عهما كوما واشهد او تصرفا العلم فيما خصه بالقسمه ثم باعه
من آخر ثم الآخر من غيره ثم ندولته الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى
الاخوان على دى الميدان جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعنهما وان مقاسمتها له
لم تصادف محلها هل تسمع دعواها بعد القسمه والاشهاد أم لا اجاب لا تسمع
لما صرح به قاضي خان والزليعي والعمادي والبرازي وكثير من علماءنا من ان الاقدام
على القسمه اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزليعي ولو ادعى احد المتقاسمين للتركة
دنيا في التركة صح دعواه ولو ادعى عينا بأى سبب كان لم تسمع دعواه اذ الاقدام على القسمه
اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله اعلم سئل في ارض بين اثنين تقاسماها
وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص ذيدا الجهة القبليّة وعرضها تسع قصبا
والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس لي الا هذه الرمانة وزيد
يقول ليس لي الا تسع قصبا فهل العبرة للقصب للعدد او لشجرة الرمان اجاب
العبر لما تشهد به البيّنة فان اقاما ما بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيّنة كل منهما في البر
الذي يدّعي صاحبه لان خارج وبيّنة الخارج أولى وان اقام أحدهما بيّنة فقط قضى
به وان لم يقم واحد منهما بيّنة تحالفوا وترا دكا في البيع لانها مسألة اختلاف للمقاسمين
في الحدود وقد صرح بها في أكثر الكتب ومنها مخ العفار وان كان قبل الاشهاد على
القبض تحالفوا ونسخ القسمه والله اعلم كتاب المزارعة سئل
في رجل دفع ثورا لآخر على ربع الحارج فحرق عليه انا ما ثم عجز عن العمل فردّه الاخذ على
صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة أم لا اجاب
نعم يستحق ذلك والحال هذه والله اعلم سئل في رجل حرث رجلين ولم يبين حصنهما
من الحارج هل هي الثلث والربع فهل يستحقان في الحارج شيئا أم لا يستحقان فيه

مطلب
الشهادة على انه
اقراؤه وقد جند
الارض غير مقبولة
الا اذا قال ذلك
مالها

مطلب
الاقدام على القسمه
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع
دعوى احد اشركا
ام ملكه

مطلب
في اختلاف
المقاسمين في
الحدود

مطلب
دفع لآخر ثورا على
ربع الحارج فحرق
عليه ايا ما ثم عجز

مطلب
المرات اذ لم يبين
له شئ من الحارج
يستحق الحارج المثل

شيئا ولهما مثل اجر عملهما من الدراهم اجاب لا يستحقان في الخارج شيئا بل لهما اجر المثل
 لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجلين لكل منهما فدان اشتركا على ان مهما بذراهما يكون مشتركا فذرا على هذا الوجه
 ونبت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا اذ كل منهما صار مقرضا
 من الآخر والقرض على الوجه المشروع صحيح وان كان قرض المساع فقد صرح في البحر في كتاب
 الهبة بانه صحيح وليس كل فاسد فقد تقرر انه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحها تامل
 والله اعلم سئل في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما للآخر ههما زرعته ببذري
 وبقرى فهو لي ولك مناصفة فزرعا على هذا الشرط يبقرهما وبذرهما هل كل شيء زرعا
 يكون مشتركا بينهما سواء ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا للآخر
 نصف ما زرع واذا تساويا في البذر التقيا فصا وانا زاد لاحدهما بذري طالب صاحبه ينصفه وبقرى يكون متنا
 والله اعلم سئل في رجل قال لنسيبه ازرع ببذرك كذا حنطة على ان الخارج بيني وبينك
 واساويك بمثلها بذرا من حنطتي فزرعا على هذا الوجه وسرق حنطة الغائل فلم يقدر على
 هذا البذر هل الذي زرع اولا يكون بينه وبينه ام لا اجاب نعم يكون بينهما وعليه بد ان الخارج بيننا
 القرص والله اعلم سئل في فلاحين قال كل واحد منهما للآخر ازرع ببذرك ومهما زرعته واساويك في البذر
 بنيتا نصفان فزرعا على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكرا احدهما واذا ادعى انه زرع
 ذلك وادعى انه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم بينة يكون القول قوله يمينه
 لنفسه خاصة فالفعل له يمينه ام لا اجاب الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في ارضي
 ببذرك على ان الخارج بيننا نصفان فالمرارعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون
 البذر قرضا للزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في ان ما
 زرع كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن انكروا بينة لحصته فعليه في فرع كل واحد منهما
 والله اعلم سئل في رجلين اشتركا في الزرعة فاتفقا على ان من احدهما بقر او عماله بذره مستقلا
 وبذرا ومن الآخر بقر انضم الى بقره وبذرا يضم الى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا
 بلا خلط هل الشركة صحيحة ام لا والخارج لصاحب البذر اجاب الشركة غير
 صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل لربه اما لو اتفقا على ان ما يبذره احدهما
 بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع
 يصير الآخر مستقرضا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
 الحانوقي في فتاواه عن قاضي خان ثلاثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها بذرهم شركة
 ففأ واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا
 قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة والحطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلث الحطة

التي يذرها والشعير بينهما ويرجع صاحب الشعير عليهما بلثي الشعير الذي بذره وفي
الفيض للكرمي وفي النفاش خلط الخطه بالخطه ليس بشرط لصحة المزارع والله اعلم
مسئل في ارض كد بها جماعة على وجه الشراكة بينهم فلما كان اوان الزرع ذرعا بعضهم
بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم ياذن ادفع المينا قدر حصتك من البذر والزرع
بيننا فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركاً أم لا اجاب نعم
حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين ارض بينهما ذرعا
احدهما ونبت فتراضيا على ان يعطيه الاخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جبار
لا قبل ان ينبت انتهى حيث تراضوا على ان يعطيهم قدر حصته من الارض بذراعه ذراعا
الزرع جاز وصار الزرع مشتركاً بينهم والحال هذه والله اعلم مسئل في اكار ترك
البقر ترعى ابله فضاغت والمادة بين اهل تلك القرية مطردة يا رسال البقر لئلا ترعى
وحدها هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والحال هذا في جامع الفصولين في ضمان
المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاغت استلف فيه المشايخ وبقى بان لا يضمن او
يعنى اذا اتفادوا ذلك بحيث لا يعد مثله قضيباً فيما بينهم والله اعلم سئل في رجل
ذكا دس وبقره وبذر زرع في ارضه ببقوه وبذره واعانه اكاره مع جملة من الناس فاختلوا
صاحب البذر يقول الزرع ذرعى يذرى والاكار يقول هو مشترك ذرعه يذرك للشركة
هل القول قول الاكار ام قول رب البذر يجنبه حيث اتفقا على ان اصل البذر من زراعتهم
اجاب القول قول رب البذر بجميعه والحال هذه والله اعلم مسئل في قطن زرعه
انسان في ارضه ببذره وغاب عن قريته ففرت الارض رجل طامعا في اخذ ثمرته هل يستقيم
بحرته امره الى الذي زرع ببذره اجاب هو الذي زرع ببذره ولاحق للمارث فيه
ولا اجر لعمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله اعلم مسئل في شجرة قطن بين
اثنين كرم احدهما الارض عليه وقام بأموره حتى نمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما
تبعاً لاصله أم هو للذي كرم وهل له في مقابلته ثمرته وقيامه اجرة أم لا اجاب
هو بينهما ولا شئ للذي قام في مقابلته قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم سئل
في رجل ستره من آخر ارضا قررعا المرتهن قطناً واستغل ثمرته فافتكها الراهن
ورزعا ذرة على شجرة القطن فانثر شجرة القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن اجاب
الراهن في يد القطن لمن زرعه اذ هو نماء ملكه فان شجرة ملك للراهن المرتهن لا للراهن زارع الذرة
والله تعالى اعلم مسئل في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها وبكار
من امرأة غيرها فزعم المرأة في ارض مشتركة وفي ارض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم
من ارض الزوج للشركة اجاب ان زرعت من بذر نفسها فالخلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر

مطلب
اذا فوض المزارع
مع الآخرين
الزرع ان يعطيه
حصته من البذر
ويكون الحاح
بينها

مطلب
ترك الاكار البقر
ترعى فضاغت

مطلب
ايعان اكار صاحب
البذر وادع الشركة
في الحاح

مطلب
زرع انسان
في ارضه قطناً
يحرث رجل الاذن
طامعا في اخذ
ثمرته

مطلب
يخرق بين اثنين
اكر باحد الارض
سحق عقاب لثته
شئ

مطلب
فك الراهن الارض
بدل زرعه المرتهن
لما لا ينفق يد
الراهن

مطلب
عت الزوجية
من ارض الزوج للشركة
صغار وبكار

مشارك بغير اذن الجار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنهم واكمل في عيال المراءة ويجمعون الغلات وياكلون جملة فالغلة مشتركة كما
في البرازية والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى احد الورثة} سئل في ميت مات عن زوجة واولاد منها ومن غيرها فزرع
ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطناً بذرها اشتراه بديارهم من التركة وذلك بغير اذن
كار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للتركة على حكم
التركة أم هي للزراع خاصة ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر والله اعلم} اجاب هي للزراع ولا شيء فيها البقية الورثة كما في البرازية
وتبيع الورثة بحصصهم من ديارهم الثمن التي اشترى بها البذر والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل
في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصص بل سكت عن اشتراط التركة فيه هل له فيه
حصص أم لا ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} اجاب لا شيء له فيه والمحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو هذا كونه
في الولولجية وغيرها والاكار اجرة مثل عمله والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل في رجل له أرض
بها شجر قطن اشترك مع آخر على ان يعمل معه ببقير منها عليه مناصفة هل يصح أم لا
اجاب لا يصح بشرطه عمل رب الارض فالحارج لرب الشجر وعليه الاخر اجر مثل
عمله وعمل بقره والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل في ثلاثة رجال اكل واحد منهم قطعة أرض له
فيها شجر قطن اشتركوا على ان يحرقوها على بقرهم وعمل فحل يصح هذه الشركة ويكون
الحارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا يصح الشركة ولكن ما خرج من شجره وهل
للعامل ما شرط له رب الشجر أم اجرة مثله ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} اجاب لا يصح هذه الشركة ولكن
واحد منهم قطنه الحارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر بحيث
خلا عقده معه عن شرط مفسده والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم ببقيرهم ويكون القطن مقسوماً على الستة
هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} اجاب
لا يصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم اجر مثل علمهم
ببقيرهم والمحال هذه والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتمتار
ويؤدى قسمها للبيت المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه
من الاموال المذكورة مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا
شيء للبنت فيها ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} اجاب المزارع في الارض السلطانية او الوقف او التيمار لا يملك
الارض وانما هو احق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائفاً ولا معطلاً لها تعطيلاً يضر من اولاده
بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في
يد ابن المزارع حيث كان صالحاً كما كان ابوه على وجه الاحقية من الغير والله اعلم ^{مطلب} ^{اشترى بها البذر} سئل في قرية يزرع
ارضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من اهل
القرية يزرع ارضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من اهل

القرية واضع يده عليها مدة سنتين يزرعها ويدفع ما هو للعينين من الحصة تلقاها عن
 أبيه بحيث ان مدته ومدة ابيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد جلان يرفع يده عنها
 ويزرعها مديا ان له فيها حصة هل ترفع يده عنها أم لا وبملك المدعى رفع يده عنها
 اجاب لا ترفع يده عنها فني المحاوي الزاهدي والقنية له حق القرار في ارض وقف
 أو سلطانية ويتصرف فيها غير وهو يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد بعد ان
 رجع راج ثم قال رضي الله عنه قول (بنج) أحوط فاذا كان هذا فمين له حق القرار في
 بالث بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع في الأثر
 بناء او غراسا او كسبا بالتراب صرح به غالب اهل الفتاوى المعتمدة والكتب الصحيحة
 المشتهرة وبه يعلم حكم اراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فاقم والله أعلم سسئل
 في فلاح مزارع في ارض سلطانية أو وقف بالحصة رحل عنها وتركها اختيارا فترل
 بالقرية غير وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس وزرع الفلاح ويريد ان
 يرفع يده الفلاح عنها ياخذ غرسه هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك بل لو
 كان له فيها كروار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كروار
 والمزارع انما حقه في الاستقاع بها مادام يتعهد بها بالزرع والاستقاع ومضى تركها سقط
 حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصرح والدلالة اذ جع الى
 قرية ارضها موقوفة ما قاله الزاهدي والقنية والمحايي يظهر لك ذلك والله أعلم سسئل في ارض قرية
 ويد كل واحد من
 اهلها حصته زرعها
 ليس لاحد من
 ياخذ من حصة
 صاحبه شيئا
 موقوفة على جهة بريد كل شخص من اهلها طائفة منها يزرعها بسهم معلوم من الخارج
 يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحد من ان يتعدى على
 ما في يد الآخر ويقتضيه منه فيزرعه او يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم
 رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا اجاب
 لا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في يد الآخر واذا فعله اُهدم للحاكم رفع يده
 عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما يبيع له ولغيره ومن سبقت يده الى مباح
 فهو أولى به وقد ذكرت علما وناظروا كثيرة دالة على ذلك كمسئلة النثار ومسئلة
 الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه
 المسئلة ان لا ترفع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه
 خائشا او عاجزا معطين بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا يا بام والمزارعون في اقليمنا
 على ذلك والله أعلم سسئل عن الارض السلطانية او الوقف التي لها مزارع معتاد
 عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصة المعهودة فيها اذا زرعها غير بغير اذنه ودفع
 ما عليها من الحصة هل لمارعها ان يطالبه بحصته من الخارج او بجزرة زرعها دراهم

مطلب
 ١- انزل المزارع
 الارض السلطانية
 او الوقف بختيار
 سقط حقه ولو
 كان له فيها كروار

مطلب
 قرية ارضها موقوفة
 ويد كل واحد من
 اهلها حصته زرعها
 ليس لاحد من
 ياخذ من حصة
 صاحبه شيئا

مطلب
 زرع الارض الوقف
 او السلطانية بغير
 اذن صاحب اليد

ام لا اجاب لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على
 وجهه المطلوب والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى بنينا الصلوات
 والسلام زيتونا وصار النظار ياخذون عداة مدة عشرين سنة ويريد الآن بعض أهل
 القرية ان يكلفه قلبه او يرضيه ببدل الارض قائلا انها في ربي الذي اغرم عليه هل له ذلك
 ام لا اجاب ليس له ذلك والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف كرم
 وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مستلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع
 دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له ام لا ^{المنع السلطان} خلدت خلافة
 مبدية ^{لا تسمع} دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض
 سلطانية او وقف اذ لم يكن له كردار وهو الكبس والبناء او الاشجار المسماة عندكم بحق
 الفراد اهل الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هو في
 يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزعجه عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها
 ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله اعلم ^{سئل} في ارض تيماره قرع
 نفر من الانصار ولها مزارعون لهم فيها كردار * بفرض كثير من الاشجار * واضعون ايديهم عليها
 عن ابايهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها وقلم اشجارهم
 منها ليزرعها هو باكرية ام لا اجاب ليس لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها ولا قلم اشجارهم
 منها والحال هذه اذ المفوض اليه من السلطان تناول الخراج الموقوف عليها او الحصة
 المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزاع مزارعيها الذين صار لهم فيها
 كردار بفرض الاشجار والنصرف الكائن منهم في سائر الاعصار والله اعلم ^{سئل} في ارض سلطانية او وقف
 في ارض سلطانية او وقف في يد مزارع مداومين على مزارعتها مدة ستين سنة هل ترفع يدهم
 عنها بغير حجة مادام واقفين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا وهل اذا اختار احد
 من مزارعيها الفراغ عنها المزارع آخر صالح ليصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعتها ام لا
 وهل اذا ترك رجل منهم مزارعة ارضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة او
 سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره ام لا مالم يكن خائشا او عاجزا او يتركها ثلاث سنين
 متوالية اجاب لا ترفع يدهم عنها بغير وجه اذ المقصود منها متوفر ومن فرغ مزارع
 صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه وللصانع له مزارعتها
 ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير حجة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها واداء ما عليها ولا
 جناح على من تركها سنة او سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمنع والدفع
 لغيره مالم يكن خائشا او عاجزا او تاركها ثلاث سنوات متواليات والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف
 في ارض وقف بيد رجل يصرف فيها بالزرع صيفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من النصيب
 واخذها منه

مطلب
 رجل غرس في ارض
 وقف ويريد
 الآن بعض أهل
 القرية ان يكلفه
 قلبه

مطلب
 غرس في ارض وقف
 كرم وتصرف فيه
 ثم ادعى عليه رجل
 ان الارض ملك له

مطلب
 في بيان الكردار
 الذي يستحق به
 القرار في الارض

مطلب
 ليس المقرر عليه
 ارض التيمار ان يرفع
 عنها يد صاحب

مطلب
 يصح فراغ المزارع
 لغيره واذا تركه
 المزارع الارض

مطلب
 سنة او سنتين
 من غير مزارعة اشجار
 غلتها لا ترفع يده
 الا اذا زاد على ذلك

مطلب
 تعدى رجل على من
 يزرع ارض الوقف
 واخذها منه

دفع يده عنها واسترداها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره
وان أخذ بدلا أجاب ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها لها باختيار
هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثبت مادام المستفع ينتفع بها
وينتفع جانيه الوقت وبقيت المال مع استنفاذه فاذا تركها باختياره سقط حقه ولو كان له
حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغيب فكيف

مطلب
اذا دفع لآخر ثوبا

على سدس الخارج
قله اجر مثل الثور

مطلب
نمت سنة شريكهما

والفصل وكرب
كل منهما في ارض الآخر

واحدهما يقول كل
مناصفة فما الحكم الشرعي

اجاب لا يقسم الكراب وكل واحد منهما بالتصرف في ارضه
والاخر يريد الخ

مطلب
شجرة القطن المزروع

قبل الشراكة لصنا
الارض

مطلب
في كيفية قسمة

الخارج بين ثلاثة
من اقدم نصف

القطن ورابع البذر
ومن الاخرين ثلثه

ارباع البذر مناصفة
والعمل

مطلب
اشترك كل منهما

ثورا واشتركا في الزرع
عليهما والعمل نصف

البذر على اقدمهما
ونصفه والارض

على الاقدم

لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار ان يحدث المزراع في الارض بناء أو غراسا أو كبسا
بالتراب ينقل من مكان اليها والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع
ثور على سدس الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة
عمل الثور اجاب لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثور من
جنس الدرهم والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اشتركا في زرع الشنوية الصيفية
ونمت سنة شريكهما وافضلوا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في ارض الآخر لزرع
الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين
مناصفة فما الحكم الشرعي اجاب لا يقسم الكراب وكل واحد منهما بالتصرف في أرضه
المكروبة وليس للآخر ان يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لان الكراب وصف في الارض
فلا حق لشريكه فيه والله أعلم سئل في شريكين في فلاحية مضت سنتهما ولا حدهما
أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه ان ينازعه فيه وفي كرابه
أم لا منازعة له معه فيها اجاب ليس لشريكه ان ينازعه في كراب ارضه ولا في شجرة
القطن الذي أدخله عليه اذ الكراب وصف في الارض فلا يتصور فيه بانفراد ملك
لاحد ولكل واحد منهما ارضه بورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم سئل في ثلاثة نفر
من اقدم نصف القطن ورابع البذر ومن الاخر ثلاثة ارباع البذر مناصفة والعمل
كله عليهما وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج اجاب يقسم الخارج
على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف القطن ربع الخارج وللعاملين ثلاثة
الارباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف القطن شيئا
أيضا عن العامل الذي لا يقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق
به شيء فافهم والله أعلم سئل في رجلين لكل منهما ثورا اشتركا في الزرع عليهما على ان
يحمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاه
لعماله وثلثه للآخر ففعلا وخزجت الغلة فما الحكم الشرعي اجاب المزارعة فاسدة
على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر وليس للعامل على ربا ارض أجر عمله
مله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منها فيهما كما في جامع الفصولين

وغيره والله أعلم سئل رجلين كل ثور انشقا على ان يحرق أحدهما عليهما والبذر
 منهما مناصفة وللعامل ربع الخارج يخرج من الوسط والأرض للغير بالحصصة فالحكم
 أجاب بقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصصة للأرض لهذا نصفه ولهذا نصفه
 ولا أجره للعامل ولا حصصة تكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
 والله أعلم سئل في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بمن معلوم ليحرق عليه
 ويرزع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر
 بالثمن عليه على ان الفدان ان يخلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان
 سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه المعين ففقط يكره عليه فوات واحد من الثورين
 ومرض الآخر قبل الزرع فأقرب بائع البقر بحمار والعامل بحمار آخر وقرنهما وزرع عليهما
 البذر بناء على ما اتفقا ورأى الثور الباقي من المرض وخرب الغلة فما الحكم في الخارج وفي
 ضمان الثور للمالك ورد الثور الباقي وعمل العامل أجاب استأجر الخارج فبقيها
 نصفان استنبأ عالبذر والصحة الشرط لفساد المزارعة على هذا الوجه ويقض نصف
 قيمة الثور للمالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذا البيع
 المذكور فاسد والحال هذه ولا أجره للعامل لما صرحوا به في باب الاحارة الفاسدة انه
 لو استؤجر محل طعام مشترك لا أجر له اي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا خلافا للشافعي
 معطلين يكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا
 وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأثر ما من جزء بحمله
 له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه
 عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجبا لاجر لما ذكرناه كونه
 تلك المسئلة واذا تأملت وجدنا واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجره العامل بقعها
 ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة لله الحمد والمنة حيث
 وافق تفقيهي المنقول وعيارته بعد ان ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب
 الارض اجر عمله بعله كذا في المشترك انتهى والله أعلم سئل في اخرون بالعين وانى
 أخذها بالغ والآخر قاصر اشترك الجميع في فلاحه فكان من أحد الاخرين بذروا على
 ابني الاخ بذروا على وبقر ومن الآخر بذروا وبقر ومن الاخ الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة
 فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شيء من الخارج للاخ الذي منه البذر
 فقط أم لا أجاب نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر ما كل واحد
 من البذر ولرب البقر اجر المثل لبقره والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بذرا القطب
 لينزعه الآخر في أرضه بعملة وبقره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على
 فقط

مطلب
 أخذ أرضا بالحصصة
 وكل منهما ثور
 والبذر عليهما
 مناصفة والعمال
 ربع الخارج

مطلب
 وشخص بالغ آخر
 نصف فدان من
 البقر للمزارعة
 بينهما والد عليهما
 ومدر عليهما الثلث
 في مقابلة عمله
 بان الضمان
 يوجب المزارعة
 يرد على البائع
 ثم قبل المزارعة
 مات واحد من
 الخ

مطلب
 المستأجر يحمل
 الطعام المشترك
 لا يستحق الآخر

مطلب
 اربعة اشتركوا
 في فلاحه ومن
 احدهم بذروا على
 ومن الثاني بذروا
 على وبقر ومن
 الثالث بذروا
 وبقر ومن الرابع بذروا
 فقط

ما اتفقا أم لا أجاب المزارعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه أصحاب المتن فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجرة المثل لما بقي من العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع الدرهم ثم دمر (جص) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر حرارة بلا أرض يجوز فالبذر كروأس مال المضاربة ولم يجز عند

مطلب
إذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا
مكانه وتبقى المزارعة
على شرطها

محمد وقال محمد بن سماعة يعجبنى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإنه حسن والله أعلم سئل في رجل استأجر حرثا سنة ليزرع له شتويا وصيفيا فزرع جميع الشتوي ومات فما الحكم أجابك الذي نص علقاونا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان فريته الميت يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصد الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصد الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر وينفق على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي ويرجع بما أنفق على الوارث في حصته وإن ساء

مطلب
اشتركوا في زرع
فغاب أحدهم قبل
الزرع

أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقله ويكون كله لرب الأرض والله أعلم سئل في أربعة اشتركوا في زرع الحنطة والشعير مربعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع ويرجع يطلب حصته فمنعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير أجابك ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ويكون مقرضا لهم ومستقرضا في البذر كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم سئل في ثلاثة نفر من

مطلب
إذا كان من أحدهم
يقدر من الآخر
بذر فالمزارعة
فاسدة

أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم أجاب المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمل فداته صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل في العامل إذا مرض فأقام آخرهما

مطلب
مرض العامل فأقام
آخرهما بنفسه
ماله في الخارج

على نصف ماله في الخارج والآن يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا أجابك ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت صحت المزارعة الأولى انظر ما في البرازية والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الزرع ببذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطالب صاحب البقر

مطلب
مرض العامل فامر
ولده صاحب البقر
أن يعمل وله في نظير
ذلك نصف ما

من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلت أنا من عمل على بقر الغير فيه بيني وبينك نظير عمالك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعل صاحب البقر كونه في المشترك أم لا أجاب الخارج يقسم

بقر الغير
ولا أجرة لمن عمل
في المزارعة

بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نماؤه ولا يصح جعل الحاصل من عمله وبينه وبين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر لعله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فداته فثلث البذر والخارج

تلقاه له والتك لصاحبه بعلمه وعمل ثوره فكربا الارض وتبناها فطابت للزراع ويقول
ذوالكئين لا امكك منها الا ان تبذر الربع وتاكل الربع ويجعا عما انتقا عليه هل يجاب الى
ذلك أم لا أجاب لا يجاب اليه اذ لا يجبره والتك عليه ويدها على الارض واحدة فاما
ان يجريا على ما انتقا عليه واما ان يقسما الأرض مكروبة ويزرع كل واحد منهما فيما خبته منها
على حدة والله أعلم سئل في أربعة اشتركوها في المزارعة يبذر مشتركا ارباعا والخارج كله
ولحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر
حصته أم لا أجاب لا شك فاستوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم
يرفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمر بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر
والله أعلم سئل في أخوين متفاوئين يعلنان بأيديهما عمل الفلاحة نشاء لأحدهما ولد
فكان بينهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه
واخوه في العمل واذا اخلا من تعلقات المشيخة اشتغل معها والآل افتروا الاخوان وربوا
أبو الولد للذكور ان يقسم ما يحصل بالعمل ثلاثة ارباعا وأخوه يريد ان يقسمه أنصافا فما الحكم
في ذلك أجاب حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الم اصل
بالعمل مناصفة للاب والصف ولأخيه المصف والله أعلم سئل في رجل شرط من جأبه
فدان بقرو نصف البذر وأحرمته العمل والأرض ونصف البذر وعلى يكون الخارج بينهما
فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم يحصل المساواة في البذر هل الخارج على
قد البذر ام على الشرط أجاب مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هكذا
والله أعلم سئل في رجل له أربعة رؤس بقرو وأخره رأس بقرا انتقا على سدها فدانين
وخرهما عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على متب التور والباقي على صاحب الأربعة وعلى
الخارج بينهما اربعا اربعة لصاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة والآل صاحب الثور لا يربو
بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم أجاب ليس لصاحب الثور بشرط
عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر لا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق
بعلمه شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أجر له ويجب عليه رد الزائد عن الخسر
على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضى به والله أعلم سئل في رجلين انتقا على الشركة
في الفلاحة المستوى والصيفي على ان يدفع هذا أرضه كراياها وبورهما فظير أرض هذا
وزرعا الشوى في أرض أحدهما يبذر بينهما مناصفة وأبى الآخر ان يدفع أرضه بل استقل
وزرعها قطنا لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة الا
بشرط دفع أرضه ولم يفعل أجاب الخارج من بذريتهما يقسم انصافا عليهما بعد
إخراج نراج المقاسمة منه على حساب البذر ولصاحب الأرض التي زرعت على الآخر جزء الثلث
للصيف من الأرض التي زرعت اجادة فاسدة وحكم الاجادة الفاسدة وجوب أجر المثل
بالاستعمال

طلب
انتقا على الربع
ورض لصاحبه
وشرط لأحدهما
الثلث والآخر
اشكأن فكرها
وبعد أراد الشرط
به الثلثان اثنت
لا يمكن صلصه في
الزراعة الآلات
يبذر الربع ويأكل
الربع
طلب
امتنع أحد المزارعين
عن الحصاد
مطلب
اخوان يعلنان في
الفلاحة مناصفة
ولأحدهما ولد
يعيهما فأراد والد
ان يخرج الخارج
الثلاثة
طلب
انتقا على ان يرب
أحدهما التور ونصف
البذر ومن الآخر
العمل ونصف البذر
والأرض
طلب
انتقا على ان يرب أحدهما
أربعة رؤس بقرو
والآخر رأسا والآخر
عليهما وأبى صاحب
الثور من البذر
ومن الآخر أربعة
أخماسه وان الخارج
بينهما اربعا
طلب
انتقا على ان يرب
أحدهما أرضا
تكون سدها مناصفة
وامتنع أحدهما عن
أرضه بل استقل بها

بالاستعمال والله تعالى أعلم سئل في ثورين أحدهما عامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك
فطلب العامل بدله فقال له هلك عليّ وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف قد فع له ^{مطلب} إذا هلك ثور الشريك
العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بقضوى المفتي هل يرجع عليه بمادفع أم لا ^{مطلب} فدفع العامل له نصف
أجاب نعم له أن يرجع عليه بمادفع إذا لامع بالظن البين خطأؤه والله أعلم يلزمه ذلك قبله
سئل في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتركوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس ^{مطلب} الرجوع بمادفع
والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين ففعلوا على ذلك وكان من ^{مطلب} اشترك رجلان
بجملته علمهم المحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون غلته مشتركة على حسب ^{مطلب} إذا هلك ثور الشريك
ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له صاحب الاثنين نزرع ^{مطلب} فدانان على أن يبذر
على ما بقي من بقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقا فقبل ذلك ^{مطلب} صاحب الفدان
يادركت الغلة في الحكم في الزرع وثمره القطن وجره الزيت أجاب المزارعة على الو ^{مطلب} الثلثين ومن جملة
لمذكور فاشد لا شرط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه غماؤه فبقعه ^{مطلب} علمهم المحرث على
ثمن بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق ^{مطلب} شجر قطن عتيق
صاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة الوصى ^{مطلب} اليتيم أن يعيد
عامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم سئل في الوصى هل له إذا مات ثور من بقر اليتيم ^{مطلب} ما تلف من آلات
والخارج إلى بذر أو آلات للمحرث أن يجدد غيره ويشترى له ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب نعم ^{مطلب} المحرث
ذلك والله تعالى أعلم كتاب المساقاة سئل في أرض بين اثنين دفعها ^{مطلب} أرضين اثنين
حدهما الآخر على أن يغرس فيها غرايا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرس وانثقت الاشجار ^{مطلب} دفعها أحدهما الآخر
فل هين على ما شرط أم تكون مناصفة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي ^{مطلب} أجاب للغارس والثلث
لا يشجار على ما شرط وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه ^{مطلب} للدافع وإذا اختلفا
أرض له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب كيمين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس ^{مطلب} قال قول الخ
طريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين ^{مطلب} في المساقاة على اشجار
عرف غارسها فهي له وإلا فما في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك ^{مطلب} الوقف مدة طويلة
هو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم ^{مطلب} واستثمار الأوقعة
سئل في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يجزء من الفجرء للوقف والباقي ^{مطلب} للمختلطة بين الاشجار
استثمار الأوقعة المختلطة بين الاشجار بعد مدة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب ^{مطلب} كذلك
مد الأكذ لك ولو تركت هلكت الاشجار بالكلية وتقطعت الأرض وتبينت المصلحة ^{مطلب} في ذلك
حكم حاكم يرى جواز نظر المصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المستوف ^{مطلب} المستوف
بأقل ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المستوف وبالحال هذه وحكم
أما واقع في محله خصوصا وقد تبينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الشرع خير

من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم سئل في رجل دفع اشجار ريتين مسافة عامين كاملين
 لآخر على ان يكون له ربع الخارج فعلم العام الاول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الشاف
 هل له ذلك ام لا ويجبر على تمكين العامل من العمل ام لا اجاب ليس له ذلك بل يجبر اذا لا
 ضرر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى ان المسافة لا تخلو للمزادة الا في مسائل اربعة منها
 هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزاولة لان فيها اتلاف للبذر والله أعلم سئل في ثمر
 قطن لرجل اتفق مع آخر على ان يحرقا ويغلا عليه على نصف الخارج فعلا نصف العمل وتم
 العمل عليه رب الثمر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء يطلب نصفها واخذها بواسطة متغلب
 قهراً فما الحكم اجاب لا شيء للعامل في الخارج لنفسه المسافة باشتراط عمل رب
 القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوح الفساد كما انصوا عليه قاطبة واذا كان
 كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه لا آخر من عمل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم
 والدنانير والله أعلم سئل فيما اذا ناطر قف اهل الزيد بان يغرس في ارض الوقف
 غراساً متنوعة على ان يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الاعمال المبهودة والنصف
 لجهة الوقف فغرس زيد في الارض غراساً متنوعاً ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري
 العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف اجرة الارض
 لجهة الوقف بحسب غراسه ام لا اجاب هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف
 والعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البايع
 بالثمن ان كان قد دفعه اما فسادها فلا نها لا يضرب لها مدة وأما كون الغراس كله
 للوقف فلان العقد في الشجر لما كان فاسداً وقد غرسه العامل بأمر الناظر في ارض
 الوقف صار كان الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً له لجهة الوقف بانضاله
 بأرضه مستهلكاً له بالعاقب فيها فيجب عليه قيمة اشجاره وأجر مثل عمله لانه استنى
 لعمله أجراً وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ
 بيعه فلما ذكرنا انه صار مستهلكاً بالعاقب في ارض الوقف الى آخره ومنه يظهر رجوع
 المشتري بالثمن على بائعه فاذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على
 المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف اجرة الارض ومن شك في شيء مما أفتينا به
 فليرجع الى الخانية والتأريخانية وشرح الدرر والغرر والاحكام ومنع العقار
 وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم سئل فيما اذا استأجر زيد من
 متولى الوقف ارضاً وما بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على
 عروءه في الاثر ان يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف للساكن اجبر من ماله وكلما
 مكث مدة الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاطارة والتكلم على الوقف المزبور

مطلب
 ادفع للاثم
 عامين مسافة
 ليس له معه من
 العام الشاف

مطلب
 اشتراط عمل رب
 الاشجار معسلة
 للمسافة

مطلب
 ادن ناظر الوقف
 لأمران يغرس في
 ارض غراساً على ان
 يكون له نصف
 ما يغرسه ولم
 يقرب مدة الخ

مطلب
 استأجر زيد من
 متولى الوقف ارضاً
 بأجرة المثل وما
 وأذن له المتولى
 بالغراس على ان
 يكون النصف منه
 لجهة الوقف وكلما
 مكث مدة الاجارة
 استأجر من متولى
 المثل وهكذا
 عروءه في الاثر
 ان يكون النصف منه
 لجهة الوقف والنصف
 للساكن

شرباً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للسأجر بالخراس حتى ما ونشأ جديداً بعد جديد
ومستجداً بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة فجاء عمرو زار
في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصّة الوقف من المتولى فهل يسوغ للمتولى
أن يؤجر حصّة الوقف لغير ذي اليد الخادس القديم وهل يجبر زيد على قبول الزيادة عن
أجرة المثل أم لا **أجاب** كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد ووجه فساد
الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الخراس في عقد ها وهي تفسد بمثله قطعا

اذ هي بيع المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الا عيان فكذا يفسد عقد بيع
المنافع واذا فسدت الاجارة الاولى فالخراس كله للوقف لان العامل غرسه باذن متولى
الوقف في أرض الوقف باجارة فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضاً للمفرا
باتصاله بأرض الوقف مستهلكاً له بالعروق فيها كما صرح به غير واحد من علماء أصحاب

الدرر والغرر وشيخ الاسلام من عبد الله صاحب تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت ^{مطلب} في بطن دفع كل منهما
ذلك فلا تنوقف في فساد استئجار غيره الواقع على الشجر والأرض كما هو ظاهر من أن يقوم عليه النصف
يذكر فلا يتأتى سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال هذه وللغراس

قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرحوا به والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل له شجر قطن ففقد الآخر
ليخرج أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطن له الآخر كذا فكيف حاله
يخرج من القطن منها بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا قلة وكثرة أم لا ^{مطلب} دفع لآخر شجر
^{مطلب} **أجاب** نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم سئل في رجل عامل آخر على شجر

قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصّة المشروطة له العامل يقول شرط ^{مطلب} دفع لآخر شجر قطن
لثلاثين وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
البينة أم لا **أجاب** القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل
والله تعالى أعلم سئل في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصّة بسبب بقر منه تضاعف

ال بقره هل يستحق بالبقر في القطن تلك الحصّة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم ^{مطلب} لا ب شجر
أجاب مجرد البقر لا يستحق لها في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره فيما يخرج من شجر
استئجار البقر بعض الخارج لم يرد به أثرو لصاحب البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير القطن حيث لم
ولا شيء له في القطن وإنما هو جميعه لما لك الشجر والحال هذه والله أعلم سئل في حراث عبد انسان

مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن اشتراط حصّة للحراث فيه هل ^{مطلب} إذا ترك العامل
له فيه حصّة أم لا واذا قلتم لا هل إذا تعدى وحراث عليه الأرض في ثانی عامه بغير إذن شجر العامل قبل أن
صاحبه هل ثمره للحراث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه **أجاب** لا شيء للحراث في شجر بصير للثمرة قيمته
القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لما لك والله أعلم سئل

في رجل عامل رجلا على شجرة فظن له ليقوم عليه ففعل العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك
 التمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن
 يبدا صلاحه أجاب حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمر فيه قيمة صح تركه ولا شركة
 له فيه بل هو جميعه لما لك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك
 الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمر فيه قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له
 قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه ومثله في السارخانية فيحت رده على صاحبه قبل ان يصير
 ثمر له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالك ذلك مثلا يصح أم لا أجاب هذه المسئلة
 لم يجد من صرح بها من علمائنا فيما يزيدنا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا
 فأجاب بقوله في المساقاة الغتوى على قولها ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لا نهما
 يجوز ان احاطة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جيد لان العمل في المزاد غير المساقاة
 على قولها وقد صرح في الاصل بأن تسليم المشاع ممكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لها
 على ان كثيرا من علمائنا صرح بان الغتوى في اجادة للشاع ايضا على قولها لا يمكن التسليم
 بالخلية أو بالتهاني كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزادة والمعاملة اجارة حتى ان من
 يميزها لا يميزها الا بطريقها ويراعى فيها ما شرط لها والله اعلم سئل فيما اذا غرس العامل
 لنفسه أشجارا زيتون في خلال شجر العنب التي يغير اذن من مالك العنب والتي حتى أضرب
 الزيتون للغرس ما هو في خلافه ضرر انقص قيمته فهل يؤمر بالمعامل بقلع ما غرسه من الزيتون
 ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتي أم لا أجاب غرس العامل أشجارا
 الزيتون في خلال أشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا احتقن ضرر شجر العنب
 والعنب ينقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله اعلم سئل في شجرة
 بنت في أرض غير مملوكة لا حد بلا انبات تعهد هارجل بحصد ما حوطا من الخشيش والفرق
 وتقسيمها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وان أوان ثمرها فادعى شخصان ولدهم حوطا
 وجبر عليها قبله هل تتمتع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والديه
 بذلك وهي ملك الخن تعهدا بما ذكر والله اعلم سئل في رجل دفع لأخراضا بعضا من
 ومعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمره وعلى ان يغرس في القراح أغراسا
 وما غطت من الاغراس والا ثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على
 ما شرط أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمرة الشجر الكائن
 بها ونصف الغراس والثمار في الحجة وكما صرح به في السارخانية والله اعلم سئل في رجل
 دفع لأخراضا بعضا من الاغراس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعينا مدة من السنين فما الحكم

مطلب
 في رجل ساقى آخر
 حصة مشاعة
 كالك كرم

مطلب
 عن أشجار زيتون
 بينا لا شجرة التي
 يعل عليها فاصحها

مطلب
 بنت شجرة في أرض
 غير مملوكة فتمدها
 رجل مدة طويلة
 فادعى عليه رجل
 ان والده حوطا

مطلب
 دمر لأخراضا
 بعضا من اشجار
 ولهم اد يغرس
 البعض لأخراضه
 ربع ثمرة المعروف
 ونصف ما ينسب

مطلب
 مساقاة بعد
 الشركة غير حاضرة

الشرعي أجاب لا يصح ذلك شرعا والشجر للملك الأرض وعليه للغارس أجرة عمله وقيمة
غرسه كما صرح به قاضي خان وغيره والله أعلم ^{مطلب} سئل في شجر زيتون مشترك هل يجوز
مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا أجاب لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعد
جواز مساقاة الشريك صاحب مخ الغفار في بابها نقله عن المجتبى والله أعلم ^{مطلب} سئل
في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق
رجلان على أن يغرسها أحدهما ببقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون
الغرس مشترك بينهما بسبب أن خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورثت مزارعتها
هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع
من صيفي وشتوي للزارع والغارس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا ^{مطلب} بسبب
أجاب الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الأرض المذكورة ولا شيء الآخر فيما
غرس وزرع والحال هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في متول على وقف دفع أرضا للوقف مدة
معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا بالآتم
ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولي لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولي وولى غيره هل يضح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولي
المنصوب بنقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على
ما شرط وليس للمتولي الثاني بنقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم
سئل في رجلين اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا الكرة فيزرعا صنفيا وشتويا شركا
ولا أحدهما قطن عتيق كان نزع العام السابق بيذره وبقره وأكرته خاصة هل يدخل
في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة أجاب لا يدخل القطن
العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن عملت بقره وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم
كتاب الذبائح سئل عما ألفه الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرحه
منظومته تحفة الأقران أفدناها الخبر المفدى جوابا كالملا إذا ابتدأ إذا المزيح ^{مطلب} صدر
ولم يذكر له الخلق عمدا يحل على المصطح عند قوم يفوح شذاهم مسكا وندا
أجلب الأخذ أيتها المفضل نظما لطيفا بالجواب قد استبدا رمت إلى أحراد أو سمالك
فصدت الطير أو ظبيا أبدى فما قد صدته جل وان لم تسم الله ذا الفضل عمدا
وقد نظمه من بحر آخر بقوله يا فاضلا في دهره فاقأه إلى عصره ومن حوى علما به
صار وحيد دهره في تارك التسمية عند تعاطي نخم عمدا بتركها قد صرح جوابه
فأجاب عنه أيضا من البحر والروى بأعمدة في عصره وعدة في دهره
هالك جوابا منقيا تبدو كنفوسه شخص رمي جردة أو صيد مله في شجره

ولم يستم فهو في الأظهر الباطن حلال فادعه والمسئلة في المخاينة وعبارتها رجل رمي إلى
 خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك بنقصه الإصطلاح وسمى فاصاب صيدا كما كؤل
 اللحم فقتله حتى أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورمي إلى جراد أو سمك فترك التسمية
 فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان روى ابن مريم عنه
 انه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح انه يوكل انتهى والله سبحانه وتعالى
 أعلم **كتاب الأضحية** سئل هل الأضحية الذكرا أم الانثى وما
 سنن النثى **أجاب** مترج في منق الفخار ناقله عن شرح النظم الوهبيا في معزيا الى
 الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا
 أي مروض الانثيين من الرضى وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضي خان نحوه ومفهومه
 اذا لم يكن مروض الا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا
 ثم قال ورأيت في مينة القبة للتوقاني والفحل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخصى
 والا فهو كالانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من النيس
 اذا استويا قيمة ثم قال والكثير أولى من النجبة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية
 الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي واجاب عن سنن النثى بقوله

مطلب
 في بيان الافضل
 في الاضحية

ان النثى من الاغنام ذو سنة والحسن للابل والعامان للبقر والله أعلم **كتاب**
 الكراهة والا يستحسن سئل فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
 من جواز لبس الحر بغير الملاء من الجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا
أجاب لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس
 الائمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي ليس بالجسد والذي لا يمسه قال في الحاوي
 الزاهدي قال يعني استأذه مديع وهذا يعني جواز لبس الحر بالذي لا يمس الجسد خفية
 عظيمة موضع عنت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده
 سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالحاصل انه مخالف لما في المتون الموضوعة
 لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لما نقله لفظا هو المذهب والله أعلم
 سئل في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا نية فاخصوا اينوع نسبة واشتغلوا بالأمور
 بأمور لم ترد بها الشريعة المحمدية ولا الملة الأخمدية وهم جهال حتى بنوا قسطنطينية
 ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلقة عن طريقة الاولياء والسادات
 وبما لهم وعليهم من الريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بآركان الدين
 ويدعون أنهم من عباد الله القباكين مع كونهم مغضوبين في الجمل لدى علماء الاسلام
 فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا **أجاب** نعم يمنعون فقد سئل

مطلب
 ما نسب لابي
 حنيفة من جواز
 لبس الحر بغير
 الملاء من الجسد

مطلب
 في جماعة سموا
 أنفسهم صوفية
 واشتغلوا بالأمور
 لم ترد بها الشريعة
 المحمدية

بعض علماءنا من مثل هؤلاء فقالوا فلو كانوا زائعين عن الطريق
المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فقتهم عن العالم فقال اما طلبة الادب في الدنيا
وامثل في الدنيا و تميز الخبيث من الطيب اذكي وأولى نص على ذلك في التاخر انبه
وتعرض لثل هؤلاء كثير من الفقهاء واقاموا عليهم التكبير وموهم بما تحف عنده صخور
الجمال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال سنبل في امام يقرأ في الجهر بانصوت
حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخل بحكم من احكام القراءة لكن يصادف
ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى من غير حن وتطريب هل
يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا أجب نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ
تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق ابن الهمام في فتح القدير وقال

في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تعفن وفي التبيان في آداب
جملة القرآن أجمع العلماء رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصماتة والناية
ومن بعدهم من علماء الامصار ائمة المسلمين على استئسان بتحسين الصوت بالقراءة
واقولهم واقفاظهم مشهورة نهاية الشهرة فحين مستغنون عن نقل شيء من أفرادها
ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة
والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وسعيد بن أبي موسى الاشعري رضي الله تعالى

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد اوتيت فرما من مزامير داود
رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لم
رايتني وأتأسمع لقراءتك البارحة رواء مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب
الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت يتبعني بالقرآن يجهز به رواء البخاري ومسلم
ومعنى أذن الله استمع وهو اشارة الى الرضا والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا الى الرجل الحسن
الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قيخته رواء ابن ماجه وحديث ابى امامة
رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا
رواه ابو داود باسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال
قال العلماء رحمهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقراءة وترتيبها ما لم يخرج عن
حد القراءة بالتمطيط فان افراط حتى زاد حرفا أو أخفاه فهو حرام انتهى فان قلت
ما تصنع فيما مضى عليه في البرازية وغيرها من كتاب الاستئسان قراءة القرآن بالالحا
معصية والثالث والسامع آثما قلت فخله ما اذا اخرج لفظ القرآن عن صيغته

مطلب
في امام يقرأ في
الجهريات بصوت
حسن على القواعد
المقررة لكن يصادف
ان يخرج قراءته
على طبق نغم من الانغام
في الموسيقى

بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مقصوراً أو غلط بفتح
 اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارى ويأثم به المستمع لأنه عدل به عن
 تنجيح القويم إلى الإعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عيسى بن مريم عوجاً وإن لم يخرج
 اللحن عن لفظه وقرأته على ترتيبه كان مباحاً لأنه زاد بالحمار في تحسينه ويؤيد ذلك
 تفسير كثير من علمائنا التقيين في كلام ابن عمر رضي الله عنهما في الأذان والمطربة
 الذي هو إخراج الكلام عن موضوعه الأصلي وصيغته وأما تحسين الصوت فلا اظن
 أن قائله ما يمنع لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
 بالاصوات الحسنه أن يقرأوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة
 الأخيار والمتعبدين وعاد الله الصالحين والله أعلم سئل في رجل أظهر التوبة
 عند زيادة البيت المكرم قائله يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته
 وكتبه ورسله أني نت ورجعت عن خدمة الحكام وقاطي أمورهم وأيضاً عهد عند
 دحوه الهجرة النبوية وأظهر التوبة كذلك قائله أشهد على ياسيد المرسلين أني نت
 ورجعت عن أمر الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائله أشهد على أني تاب
 عن ذلك كله وقد كرر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أني انعدت
 إلى أمر الحكومة أكن بترسان من شفاعته محمد ولا أكون من أمته وإن فعلت ذلك فخلالي
 حرام على ونقض وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة فإذا يلزمه بعد نقض العهد أجاب من
 ثبت عليه ونقض مثل هذا الذنب المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار
 المستقم وقد بات منه زوجته وخت منها عصمته ويكفي في الإساءة بآئمه والألم
 بعظيم جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد
 توكيدها وقد جعل الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت
 عقرها من بعد قوة أيمانكم تخدعون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة
 إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرومة
 فيها ما يزيل عن عين الأكمة أنكم قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا
 عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الإنسان من صلاة أو بيع أو موافقة في أمر
 موافق للديانة وقال ابن يونس في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا الإيمان وقيل
 كل عهد يلتزمه الإنسان باختياره ثم قال قال القاضي العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء
 بمقتضاه ثم قال إن الله تعالى يشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا
 تكونوا كالتى نقضت عقرها الخ وقال القرطبي أيضاً توعد تعالى يعذب في الدنيا وعذاب
 عظيم في الآخرة وهذا الوعيد إنما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 رجل تاب عن
 البيت وأشهد
 وأشهد الله وملائكته
 عن عدم المخداه
 وكرره عند
 الهجرة النبوية
 وعند التخليق
 وقال إن فعلت
 كذا خلالي حرام

فان من عاهد د نحم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم
عن سبيل الله اى بصددكم وذوقوا السوء فى الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر
يحل من الكلام مجلداً صحتما فليقتصر على هذا ففيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع
عن فؤاده دين الظلام والله اعلم سئل فيما ابتدع ظلماً وتعدياً على كنيسة لد الموقوفة
على العمارة العامة بالقدس الشريف واحدث فى كل عام مرتين أو ثلاثاً من اخذ مال
جزيل ووقوع عذاب وقيل على اهلها تجزياً وابتداعاً عالم بعهده فى غابر الزمان وقديم
الاولان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام ممن لهم قدرة على المنع وصوله على
الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافى والحكم للشيخ السلطان
لخالفه الشرع والقانون ومغايرته عرفاً وشرعاً ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون
اجاباً نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسطة يد وقدرة
على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فليسا نه
فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطانى
بذلك ونهيه عن مباشرة من مضى الى النهى البارى جل وعلا من عزى مالك وقد ورد
الوعيد لتاركه والمضروب عنه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال كنا نسمع
ان الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بمنى
وذلك معرفة فيقول كنت ترانى على الخطا والمكروه ولا تنهاه والآيات والاحاديث
الواردة فى ذلك اكثر مما تحصى وتبصر فتنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه
عز وجل من حركة وسكون والله اعلم سئل فى المقاطعة على الاحتساب مع كونها
مختومة وعين له فى كل يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا
اجاب كيف له ذلك وهو ممنوع من اصابه الاول قطعاً ابتدع فكل ما صار وكل
ما فعل خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله اعلم سئل فيما اذا اخذ احتساب قربة ولا يتر عليها ما لا
مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه ايضا ما لا اسماء خدمة فى مقابلته ايضا اسماء خدمة
مقاطعته هل يلزم تلك الخدمة شرعاً أم لا وما لعلماء الحنفية من الكلام فى هذا
المقام اجاب لا يلزم شرعاً بل تخوم قطعاً وللزراى فى ذلك كلام انما من السهل
ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم فى ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله
اليه والله اعلم سئل فى رجل ضمن ما سيحصل باسكلة حيفا من العشر وما اعينته
اخذ من التجار الوارد من اليمن والبر والبحر بمال معلوم ثم اشترك آخره فى الضمان
ففسر هل يلزمه نصف الخسران أم لا اجاب هذه مقاطعة والتزام بما يحدث
ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم

مطلب
فى رجل تعدى على
اهل كنيسة لد
باخذ المال

مطلب
فى المقاطعة
على الاحتساب

مطلب
اختصاص قربة
بمال وجعل من له
ولاية عليها ما لا
مقاطعة بمال

مطلب
رجل ضمن ما يحصل
باسكلة حيفا ثم
اشترك معه آخر
ففسر

الحسران كالابلز والذى اشركه وان تسمى بالضماء وقد ذكر البرازى فى المقاطعة فى مثل ذلك ما تحق عنه صخور الجبال وتفتش عليه ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان الله وانما اليه راجعون مسئل من دمشق عن السماع والرقص فى السماع هل تكلم الفقهاء عليهما ما يقتضى الترخيص ام لا اجاب صريح فى التناذير خانية نقلا عن نصيب الاحسب بما انفقه هل يجوز الرقص فى السماع الجواب لا يجوز وذكر فى الذخيرة انه كبرى ومن اياه من المشايخ قد لا الذى حركا ته حركات المرتعش وذكر فى العيون انه لا يلحق بتصيب المشايخ والدين يقتدى بهم لانه يشابه للصواب انه يبين حال المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التفتى واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالعوا فيه ومن اياه من المشايخ الصوفية فلمن تخلى عن اللهو وتحتل بالقرى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء له شرائط احدى ان لا يكون فيهم امرء الثانى ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم قاسق ولا اهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او فتوح وانما مسر لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا ينظرون وجدا الاصاديقين وقال بعضهم الكذب فى الوجد اشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة فى باب السماع فى زماننا لان جنيد ارحمه الله تعالى تاب عن السماع فى زمانه ام وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى فى السير الكبير عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال لما تنس قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال اعطني ان اموت على فراشى وقد قتل تسعة وتسعين من المشركين مباردا سوي ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا باس للانسان ان يتغنى اذ كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذ كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا باس به فى الاعراس والوليمة الا يرى انه لا باس بضرب الدفوف فى الاعراس والوليمة وان كان فى ذلك نوع لهو وانما لم يكن به باس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه امر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم اعلنوا النكاح ولو بالدف وكذا فى التفتى وفيها عن الذخيرة ومنهم من قال لا باس به فى الاعياد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا فى بيته يوم العيد وفى الدهليز جارتان يتغنيان بالدف فجاء ابو بكر رضى الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان فى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن الحبيب تفصيلا آخر فى التفتى حاصله انه يفتى بالحكم بين التفتى لازلالة الوحشة فيحل واللهو المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشد

مطلب
فى الرقص والسماع
ون سماع المعسا

مطلب
فما تشبه للصوت
من عمل وقول
وقد اطال فيه
المجلد وقبه
حكم سماع الغناء

لتعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة النسيج في
 الآلة عياناً فيحل والايحرف ومنهم من فصل قائلان كان داعية الخير محل وان للشريرة وشبهه
 بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحمر وانستد
 او ما ترى الابل التي هي عليك غلظ منك طبعاً تصنى الى صوت الحداة وتقطع لبداء قطعا وتند
 صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل التصوف واجمع عبارة فيه ما قاله
 بعضهم وقد سئل عن السماع بالايحاف وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال ام حرام قد حرم
 من لا يعترض عليه لصدق مقاله واباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً
 من نور المعرفة فليستدقم والا فرجوعه الى امانه عنه الشرع اسلم واحكم والله اعلم سئل من
 دمشق عن الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والجمهر به في
 المساجد من جماعة ورتوا ذلك عن ابا تهم وابداهم وينشدون القصائد الصوفية الصلاة
 عن ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم من سلك لهم فقهاء
 الملة المجدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاعي شئ لله عبد القادر ونحو ذلك
 ويحصل لهم في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقدو ويقم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطوبهم
 الحال وينشرهم للقال ولا يتخلو ذلك من حضور أنا من عوام يحصل منهم الخلق عند الهيا
 وقصد هم ذكر الله المهيمن الملام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة
 وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شئ لله كفر قائله هالك وكذلك الانشاد ورفع
 الصوت والرقص بعده من غاية النقص قائلان جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في
 مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد الممات ويستنسخ
 على فاعله غاية التشنيع بالكلية المأمويلات فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي وطابق
 لما يقتضيه الشأن الموعى الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الآ
 والثواب من رب الارباب أجاب الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا
 سواك انطلقنا بما فيه رضاك اعلم اولان من القواعد المشهورة التي هي في كتب
 الائمة مقررّة مذكورة ان الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم
 باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات
 وعدار غايتها بحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا انقرر لك
 ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه ان ولى الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة
 جلال الدين المحلى ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ ابي القاسم
 الجنيد سيد الصوفية علماً وعملاً وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دار على التسليم
 والتقويض والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على ظلم

الاعلى المتقين آتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس
 فوقف على منك وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل
 خفي بميزان وفي فتوى وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهة
 الصوفية بالزينة عند الخليفة السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا بالجليد
 فانه تستر باللعنة وكان يفتي على مذهب ابي ثور شيخه ويسلط لهم النفع فيقدم من
 آخرهم الشيخ ابو الحسن الثوري للسياف فقال له لم تقدمت فقال أوثر احتجاب
 عياة ساعة فنهت وأمنى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي فسأل الثوري عن سأل
 فتهية فأجاب عنها ثم قال وبعد فان لله تعالى عبادا اذا قاموا بالله واذا انطقوا سطعوا
 بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كانوا هؤلاء زنادقة فما على وجه
 الارض مسلم تخلى سبيلهم رحيم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين
 الحلج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو ابو الفضل جعفر المقداد
 وفي شرح الجامع الصغير للناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق قوما حشره الله
 تعالى في ذرهم قال من أعتق أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أعتق حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه اشارة عظيمة لمن احب الصوفية او تشبه بهم وانه يكون مع
 تفریطه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لحبته اياهم وحبته
 لهم لا تكون الا لتغية روحه لما تنبهت له ادواهم لان محبة الله تعالى محبة امره وما يقرب
 اليه ومن تقرب منهم يكون مجاد بالروح لكن المتشبهة تعوق بظلمة النفس والصوفي
 خلص من ذلك انتهى وحقية ما عليه الصوفية لا ينكروها الا كل نفس كجاهلة غيبة فزج
 لما هو المسؤول عنه فأما خلق الذكر والجهرية وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي
 طلب الجهر بخوار ذكر في ملأ ذكرته في ملأ خير منه دواء البخاري ومسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه ورواه احمد بن حنبل باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله
 اسرع والذكر في الملأ لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد
 فيها من الاحاديث فاد ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب
 الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كالجمع بين الاخذ
 الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة الاسرار بها ولا يعارض ذلك غير الذكر الخفي لانه حيث
 خيف الرياء او نأذى المصلين او النيام والجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلا
 مما ذكر لانه اكثر عملا ولتغدي فائدة الى السامعين وبوقط قلب الذكر فيجمع همه الى
 الفكر ويصرف سمعه اليه ويطوره النور ويزيد النشاط وقوله تعالى واذكروا لله
 أنفسكم اجيب عنه بانها مكينة كابة الاسراء ولا تحمر بصلانك ولا تخاف بهارتك للملا

يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أنزله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سب الانعام
لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قرأة
القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأنا القرآن الخ وقال السائل صوفية
الامر في الآية خاص بصلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو مثل البرص واسر والخواطر الرومية
فما ورد بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البراء من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءة
فان الملائكة تفضل بصلواته وتسمع لقراءته فان مؤمنين الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه
معهم في مسكنه يصلون بصلواته ويستمعون ويطردونهم عن داره والدور التي يسهل
فساق الجن وحرمة الشياطين وتفسير الاعتناء في قوله تعالى لا يجب المتدينين بالجهر
بما الدعاء مردود بان الرابح في تفسيره التنازع عن المأمور به او الاختراع فيه الا ان اصل
له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار يتشبه ما ورد واجب فان قلت صرح
في الحاشية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر
انك لاندعوا صم ولا تنابوا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه ابعد من الرياء واقر
الى الخضوع محمول على الجهر الفا حش المصروف في البرازية ناقلا عن الثناوي ان الذكر
بالجهر في المسجد لا يمنع احترامه عن الدخول تمت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مسجدا لله
ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود بعض اشراجة جماعة من المسجد سمعهم يهتفون
ويصليون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا ينالون قولكم قال قلت لاذخر من المسجد
لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولتعظيم الناس
بأنه يدعوا والفعل الجائر يجوز ان يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك الجائر يجوز
ان يجوز لغرض كما تراء رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم الجواز ثم قال
وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لراغب اصواتهم بالكبير ارفعوا على
انفسكم انكم لا تدعون أصم ولا غاميا الخ يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى
انه كان في غرة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة واما رفع الصوت بالذكر فخاثر
ام ملخصا وفي المسئلة للعلماء كراهة يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب
في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيمكنني به والله الموفق وأما انشاد الاسفار
في المسجد فمما لا يخلو الا بما زل بعد القاهر المستحق الا شعري ما فيه الكفاية ولو لم يكن الا
حديث كعب وقصيدة المعروفة واشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا وكان
عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلفون طعنة دون حلقة
فلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء والابصار فيما يشهد لهذا كثيرة والاثرية مستفيض وقول
العلماء انما الشعر كلام فحسنته حسن وفيه قبيح فبيح فاجاز على التراجذ عليه وأما قولهم

يا شيخ عبد القادر فيقولند آه وإذا أضيف إليه شيء فهو طلب شيء أكرام الله قالوا
 حرمة ولا يجوز الاغترار بما في قيد الشرائد ونظم الفوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر
 الخ إذا لوجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الأيمان إلا ببجود ما أدخله فيه
 وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم إذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ الله
 أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرفع فيها عدم التكفير ووجوب التكفير
 بأنه طلب شيء لله وهو جمل وعلا غنى عن كل شيء وأكل محتاج إليه وهذا لا يتجلى في خاطر أحد
 فان ذكره تعالى المتعظيم كما في قوله تعالى فان لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص ففيه للفقهاء
 كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد ذلك الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا
 بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ
 جعفر أشبه الناس بخلقنا وخلقنا فجعل أي مشى على رجل واحد وفي رواية رقص من لذة
 هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية
 عند ما يجدونه من لذة المواجيد في مجالس الذكر والسماع وفي السارخانية ما يدل على
 جوازه للغلوب الذي حر كانه حركات الرقص وهذا في البلقيني وريحان الدين الإسماعيلي
 وبمثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك إذا خلصت النية وكانوا صادقين
 في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ قد يتصرف تارة بالكلال
 وتارة بالحرام باختلاف القصد والمرام ويتقرر جميع ما قالوه يطول الكلام وأما أنكر أنكر
 الأولياء على الإطلاق فالجواب ما قاله القائل في هداية المريدين كان يكذب بكراً الأولياء فلا
 يحسب صدقاً مكدساً أئمة السنة انتهى ومثله كرامة الأولياء في الكتب مشهورة مسطورة
 مقرة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت
 بعد مدة من افتائي هذا السؤال رفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام
 المالكي الدمشقي الدار شيخ الإسلام وفيه من الكلام ما هو غاية القصد والمرام فأجبت
 ذكره هنا وصورة ما قول سادات العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيده الله تعالى به
 الدين وقمع بهم الجملة والمفسدين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل زعم أنه خفي حضر
 مجلس حاكم شرعي وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياماً ويرقصون
 ويغنون وقال هذا محرم أفيت بخرميه وطلب من الحاكم المشار إليه منهم من ذلك فأجاب
 الجماعة المذكورون بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموالي إليه فتوى
 أحد من السادة الشافعية فحضر إلى مجلسه رجلاً من أهل العلم والافتاء شافعيًا وآخر
 حاكم بحول ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات
 المختصين فان ذلك حرام وإن الانشاد المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول

عليه افضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل
 به الشوق المطلوب شرعاً فكل ذلك جائز فأجابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا
 الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلعت ذويتك فهل ما قاله هذا
 المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو خطيئ وماذا يترتب عليه في
 تكفيره هذا الرجل المفتي الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بمقاتلته هذه
 وانكاره قادحاً في كثير من ائمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على
 السلف الصالح ومكفراً لكل من قال بمتواز ذلك من المتقدمين والمتأخرين من
 الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاية الامر رجوعهم الله تعالى وعلماة المسلمين
 وصالحا ثم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تفوه به من تكفيره الرجل
 العالم المذكور وتطبيقه ذويته وثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للتاكيد
 السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقاً للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور
 والجائز المفور من حرم المباح وتكفير اهل العلم والصلاح أمر شنيع
 وقول فطيع لا يصدر مثله من عاقل ولا يتفوه به لبيب فاضل لخروجه في ذلك
 عن القواعد العلمية وعدم رجوعه الى الضوابط الفقهية اذ من شرط انكار المنكر
 معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال ان يكون ذلك الفعل جائزاً لديه فيصير لانكاره
 حينئذ منكراً والقائم به ضرر دني فلا يسوغ الانكار في الفروع المختلف فيها
 مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصولين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
 تلك الجزئية وما يندرج تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر
 عليه في وجوب الامتناع على وتيرة قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله
 على بصيرة انا ومن اتبعني وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم
 على النكير الا عالم مخبر متسع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع
 لاسيما في مسئلة السماع فانها دقيقة المغزى بعيدة المرمى واسعة المجال
 شاسعة المنال قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلفت في تقريرها ائمة الخلف
 حتى عدتها بعض العلماء من المسائل التي هي للآن لم تتحرر وان كثرت البحوث فيها وتكرر
 وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح ومال الى التوقف دون تقوية ولا تضعيم
 فكيف يقطع بالترجيح أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال
 بالجواز والاباحة في مسئلة اجمال كل عالم فيها قد اده ووقف بعد التأمل دون
 الباحة فالكافر من كفر بمثل ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوال المسالك فان من كفر
 مسلماً فقد كفر كما ورد في الاثر ومن حرم الحلال فقد وقع في الضلال واستوجب

العقوبة والنكال اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يجزئ بنص ولا اجماع وانما
 الخلاف في غير ما عين والتزاج في سوى ما بين وقد قال بجواز السماع من الصحابة
 والتابعين خلق كثير وجهه غفير قال افضى القضاة الماوردي رحمه الله تعالى
 اختلف اهل العلم في الفناء فاباحه قوم وحظروا آخرون وكراهه مالك والشافعي
 وابو حنيفة في أصح ما نقل عنهم كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
 احكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الفناء نص صريح وانما استنبط بعض اصحابه
 القول بالمنع من مفهزم كلامه في قوله ولا يحضر الوثيمة وفيها الهوانتي ونقل
 صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة الفناء اذا كان يتقنى ليستفيد به
 نظم القوافي ويصير قضيج اللسان قال وقال بعضهم اذا كان يتقنى ليدفع الوحشة
 عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي واستدل عليه بأن أنس
 ابن مالك كان يتقنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
 مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البداية بالمنع من الحنفية
 بما ذكر شمس الأئمة وعلاه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الاختيار
 من الحنفية وذهب طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير
 فأجازوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الراغب وغيره وذهب طائفة الى التفرقة
 بين الرجال والنساء فحرموا يتجرم من النساء الاجانب واجزوا الخلاف فيما سوى
 ذلك واما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فبمعزل عن هذا الخلاف بل
 ومرتفع عن درجة الاباحة الى مرتبة المسحوب كما صرح به غير واحد من المحققين سئل
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس
 الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة للآخرة مندوب
 اليه وقال في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق ذوات
 وأمه فسماه لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماه حرام ومن قال لا احد في نفسي
 شيئا من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس محترم انتهى فمن جزم بالتجريم والتكفير
 فقد أخطأ فيما قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسال
 الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه آمين انتهى والله
 اعلم سئل في جماعة رحلوا عن بلدهم مما عليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء
 واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان
 قسا ما على بلدهم الاصلى لياخذ ما يحصل من قسم أرضه نظير عطائه في الديوان
 يسمى اسباها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا له دزاهم يسميها

مطلب
 وحل اهل بلدة
 من بلدتهم
 واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على
 العود اليها

كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به
اولاد اذ توسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم
الحلاج والمكاري والمثا تجرو غيرهم اولا يجبرون لكون تكليفهم باحد هذين الامرين
ظلمنا مني الله تعالى عند ورسوله كيف الحال اجاب تكليفهم بذلك ظلم
وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بيننا اظهر المسلمين فان المؤمن أمير نفسه
فله الاقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ
الامام العلامة الفهامة تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخطا
على من يفعلها من أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفسكاد
في الارض وزمرة الموبقات يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظالما وانت تعلم ما
اوعد الظالم والمصيبه أعظم ان كنت است بجالم والله اعلم نسئل ايضا في
قوم رحلوا عن بلدهم في اوقات مختلفة الى بلد له الموقوفة وسكنوا بها لكثرة الفتن
وحظوظ الانفس والجور والاختلاف فمنهم من لم يعرف بفلاحة أصلا ومنهم من
عرف بفلاحة فقام بها غير لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرون سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين
سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم اولاد واولاد اذ رحلوا حتى ان أحدا واولادهم
واولاد اولادهم لم يربلدا أبائهم أصلا والبلد له مقتطعون فربما ذكر أهل البلد النازلين
بها أو غيرهم لمقتطع البلد ان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا بلدا فلا حول
وأهل بلداك ولوردتهم اليه كان عامرا وكان مغله وافرأه هل يجوز في ملة من الملل
لاعدان يجبرهم على الرحيل من لدنا الى البلدة المذكورة أم لا واذا أجبرهم على ذلك
وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
اجاب لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلدا ثمخذه وطنا وأقنوه ويشق عليهم
الخروج منها الى وطن هجرهم وأقنوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد أختب
وأراد ويحس بأى بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في ملة من الملل
ولا يحل في منحلة من النحل ان عاجهم واخراجهم وان تحطل بسبب ذلك عشرهم
واخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفة عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم
كيف وخرجهم هرويا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداعي للاقامة من حب
الوطن والباعث لما لا زمة المعاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده التي
هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بسببه كي يتنجس من العذاب
الآليم اذ محبة الوطن مسئولية على الطباع مستدعية لفطر الانبياء وما

مطلب
اذا رحل احد
بلدة من بلدته
الى غيرها لا
يجبرون على
الغربة عليها

في ذلك النفس إنما إلى بلد هاتوفة موالى مسقط رأسها مشتاقة فلو وجدوا
 بها حبر المعاد واليه بحسن اختيارهم ولو شئوا بهاراً نحة عدل البادر والى الرجوع
 وهو عوامن غير اجبارهم هذا وقد رفع لمحمد بن عبد المؤمن بن جرير بن سعيد بن اود
 ابن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الأصغر بن محمد الباقر بن علي زين
 العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني المصنعي الشافعي الأشعري
 رحمه الله تعالى في يطير ذلك سؤال فأجاب بما تقوم به القياسة على فاعلى ذلك
 ابتدأه بالحمد لله مستحق الحمد أنا لله وأنا إليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين
 من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرأوا على محملهم برهم عروجل على اهدار الدين فلهذا
 يلوون على قول سيد الأولين والآخرين ولا على قول رب العالمين فيمادتهم اليه
 انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد
 ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاضى المتظاهر سواء كان
 الرجل منهم فلاحاً او غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهود ياكاف
 او نصرانياً فضلاً عن شخص يوحداً لله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا
 من افعي حصال اهل الظلم وأبشع افعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية
 القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً وقال صلى الله
 عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر
 الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث
 على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريه
 ولتقاضى القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن احمد الوفاى نظيره ومن جوابه
 كيف يشك أو يستتراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة
 من الدين بالضرورة وإنما يستفتى عن مثل هذا الشئ على الظالم لعله يتذكر أو
 يخشى وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **كتاب احياء الموات**
 سئل في رجل احيى ارضاً مواتاً وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع اخوه يده
 عليها ثم رجع الحي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون احق بها من
 لم يحياها **اجاب** الذي احيها اولاً احق بها على الاصح لانه ملك رقبته كما
 لا احياء فلا تخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزيلعي وصاحب الغناية وغيرهما
 والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية مباحة للرراع وضع رجل فيها حجارة على
 على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرج فيها فمن الاول **اجاب** الاول أولى كما هو
 صحيح كلامهم **احياء الموات** **فصل** في مسائل الشرب **سئل** في الصهايرج الموضوعة

مطلب
 ادا احيى ارضاً
 مواتاً ثم رحل عنها
 لا يستقط حقه
 مطلب
 وضع علامة في
 ارض سلطانية
 مباحة للرراع
 فاعقبها آخر
 بالحرج

لا حراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كما لقدس وغيرها هل يكون ذلك
 الماء المحرز بها ملكا خاصا لا صحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والقصر فيها
 بسائر المصروفات السائغة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء
 منها ويضمن المستقى منها بغير اباحة ما لكها ولا يكون ماؤها كماء الآبار المعينة
 التي يستخلف ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهر يجر ماء خارج عن داره في زقاق غير
 نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه وباعه
 لشخص بنقد بيعه أم لا واذا ادعى بعض الجيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بيجرد عوّه
 أم لا بدله من بيته على ذلك **أجاب** لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لأربابها
 لأنها وضعت لأحراز الماء وليست كالآبار المعينة والجياض التي لم توضع لأحراز
 ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج الموضوعة في الدو
 التي في الامصار والقرى لأحراز الماء النازل من السماء أن نقول بأن الماء يملك
 بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد اقيمت بذلك حرارا
 ولا يتأف فيه ما في الولوالجية وكثير من الكتب لو نزع ماء بئر رجل بغير إذنه حتى
 يبست لا شيء عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب
 يقال له املا الماء لأن صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله
 انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما الصهاريج التي توضع لأحراز الماء في الدور
 فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحجاب والاواني وما صرحوا به
 في باب الشرب نقلا عن فتاوى اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطحه واجتمع
 فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء ونزاعا فيه ينظر ان كان صاحبا لطشت
 وضع لذلك فهو له وان لم يضع لذلك فهو الرفع انتهى فعلم ان الفرق في ذلك
 قصد الاحراز وعدمه ولا شك ان الصهاريج في الدور انما توضع لأحراز الماء
 فيملك ماؤها كالصيد اذا دخل الدار فاعلق عليه البلب ليأخذه ملكه وأما اذا
 لم توضع لذلك لا يملك كالصيد اذا تكسّر في أرض انسان لا يملكه صاحب الأرض
 بذلك وصرحوا بان لو صدق حول أرضه وهبها للانيات حتى نبث القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرف عن الاطلاق انه
 ينبغي ان يملك ماؤها وطاؤها ماءها بحفره وطيه لتخصيص الماء فكيف
 يتوقف في ملك الماء بأحرازه في الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الحار
 الذي لا يملكه على الصهرج لا شك انه لا يقضى له بيجرد عوّه باجماع العلماء والحاج
 هذه والله اعلم **سئل** في فتاة قديمة بدار انسان يسيل بها ماء جارية من قديم
 يسيل بها ماء جارية من قديم يسيل بها ماء جارية من قديم يسيل بها ماء جارية من قديم

مطلب
 ليس بين يد آره
 فتاة قديمة يسيل
 بها ماء جارية من قديم
 يسيل بها ماء جارية من قديم

الرمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا أحاب
 ليس له منع ذلك حيث سلم أنه كان يجري بها قبل ذلك وبسقي القديم على قدمه
 كما كان فيما مضى من الزمان كما في مسئلتى الهر والميزاب والله أعلم بالصواب
 سئل في أهل دار يصبون ماء غسيلهم في الزقاق فيضربون الحجران هل لهم منعه أم لا
 أحاب لهم منعهم لأنهم متعدون في ذلك والله أعلم سئل في دار بها
 مجرى ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن يجروا منها ماء
 لغيرهم لا يمسحوا بهم وغسل أو يمشوا بهم وأوساخهم أم لا أحاب ليس لأهل المحلة
 أن تزل من السماء ذلك إذا صل استعمال ملك الغير محظور وإنما جاز إجراء ماء المطر للمعتاد قديما
 أن يمسحوا بهم أو يمشوا بهم لا يجوز والله أعلم سئل في الطريق الخاص في سكة غير فذة
 يمر بها ماء السيل إذا أجمع إلى الإصلاح فما الحكم الشرعي فيه أحاب قال في البرازية وغيره
 إصلاح الطريق أصله أوله عليهم إجماعا فإذا بلغوا في الإصلاح دار رجل منهم قيل له على الخلاف
 الخاص إذا أجمع في الهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا حاوروا دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح
 إليه وكان على من بقي لكل من يتجاوز داره رفع عنه ذلك إلى أن ينتهوا وعندئذ يكون
 إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع إجماعا لأن صاحب الدار لا يحضره
 إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يستصله بخلاف الهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أم لا
 أتوا كلهم لا يجبرون وطاهر الرواية وإذا امتنع البعض لا يجبر ولا يبيع وقيل يجبرون
 للنقص في النفقات أن القاضي يأمر الدين بطلبه وذلك إذا فعلوا ذلك كان لهم في الأمر
 في سبيل يدرى على الاستماع به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم سئل في زقاق مجرى فذة بمنتهى دار
 أه عاترة أن يطأ بقرب ما بها صهر يجر في يدرتها أذعت امرأة أن لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة
 سبيل اليدوان أم لا سئل في دارها يسيل منها ماء إليه وإن له فما قد يما في بيت من سيوت داره
 سئل اليدوان ما أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل سطحه واستطعنها إليه فأمرهما القاض
 فدعا فيهما وأمر بذلك رجلان حكما فذكره هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ أحاب هذا ليس بحكم نافذ شرعا
 بل هو حكم الحاكم لا ينفذ في غير ذلك بل هو حكم نافذ شرعا
 سئل عن شروط الشرعية إذا أخبر الرجلان ليس بشهادة المرأة وكون ماء استطعن
 يسيل إليه لا يوجب ملك الماء لأنهما لم توضع لذلك والمرأة خارجة لذات يدين
 للشرع مسدود في بيت لها من دارها والمدعى عليه ذو يد باخصله بالبيعة التي بها
 هو المثل الذي يزرع منه حالا جبت تأخرت عنه أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور
 وإنما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالسيوت والدور والواقي والكبراد
 بل تحت الكمال من الهما في البر المعينة لأنها المنصرفه عند الإطلاق أنه ينبغي

بلك حافرها الماء بحفره وطيته لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فخر البئر الذي نزع
 منه الماء ولا استنظر اقل لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو بياها ثبت به
 وضع اليد لحساب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بنحو
 لا بخارج كما كتب في السؤال وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى

بجال والله أعلم سئل فيما اذا استأجر دار للسكن في بيوتها وفي الدار صهر رج مع ^{مطلب} استأجر دارا فيها
 لجمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجادة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه ^{صهر رج مع} اشتية
 لا ما أباحه المؤجر ^{الاشتية وفيه ماء} اجاب نعم الصهاريج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشتية قبل الاجادة ليس
 لموضوعه لاحراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحطب التي هي الخواص كما يفيد ^{التعليل} التعليل
 في مسألة الانهار المملوكة والآبار والحياض بقولهم لانها لم توضع للاحراز والمباح

في ملك الاباء الاحراز وانت على يقين بان الصهاريج المحتقة في الدور انما وضعت للاحراز
 لا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عند الفقيه الماهر فلا يجوز
 لتأجير منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم سئل في نهر لقرية وقف من جهة بئر
 ر على قرية اخرى وقف لجهة اخرى كلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للتكلم على ^{مطلب} نهر لقرية وقف من جهة
 لنهر منهم أم لا اجاب له منهم كما صرح بئر قاضي خان وغيره قال قاضي خان ^{على جهة ليس لاهل} قرية موقوفة على جهة
 بر لقوم بئر في أرض رجل كان لخصب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضرب اصحابا النهر
 يلزم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بسنانه أو أرضه
 لا باذنه فان اذن القوم الواحد او كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان
 يسقى زرع أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة ان وضع الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة

لذا قيده بعدم الضرورة لاستغاثته والنقل مستفيض في المسئلة والله أعلم سئل ^{مطلب} في قناة ماء تابعة
 لقناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بئر يمر ماؤها على أرض لقرية اخرى جعل ^{نهر لقرية وقف من جهة} لقرية جارية في وقف
 على من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور كل سنة ^{تمسك قرية اخرى} فاذ جعل أهلها كل
 مل يجوز ويزعم ذلك المال أم لا اجاب هذه المسئلة مبنية على جواز بيع لجهة الوقف في مقابلة ^{لجهة الوقف في مقابلة} شرب أرضهم وأشجارهم
 لشرب منفرد او قد اختلف فيه قيل يجوز فدواية وبر أخذ بعض المشايخ وقدرت شرب أرضهم وأشجارهم ^{مطلب} شرب أرضهم وأشجارهم
 لعادة يبيعه في بعض البلدان وفي ظاهرها الرواية لا يجوز قال البردوي يضمن الشرب ^{مطلب} شرب أرضهم وأشجارهم
 الغصبي قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر

لرواية ليس مذهبا لا صحابنا لكن قالوا في الوقف يغني بالضيان في غضب منافع الواقف
 بكل ما هو أنفع له فيما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القديسي ومقتضاه لزوم ^{مطلب} شرب أرضهم وأشجارهم
 المال فالو حكم به حاكم مع توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم سئل من دمشق في نهر ^{مطلب} شرب أرضهم وأشجارهم
 كبير خارج من عين من واد قديس يسمى ذلك النهر يردى يشرب منه اراضي عدة وقوى ^{مطلب} شرب أرضهم وأشجارهم
 اذ منهم

يحوي ملئاً كثيراً ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتغل تلك القرى على عملها
 من حرفة منع ماء وسفلى تحتها ومستحق قيمها جهات اوقاف وبيت المال وغيرها
 ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير ليرتفع الى
 نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الا نهر مقدار متعين من النهر الكبير بل نأخذ
 منه كل قرية في نهرها كما ينبتا او أكثر منها ثم وثم الى ان يستوفي العليا والسفلى وفضل
 منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يصيب هذا النهر الكبير فترغم أهل العليا
 ان لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المرنور بالطين والزراب وغيرها دون الخشب
 والحشيش بحيث لا يتركون شيئاً من الماء لأهل السفلى الا ما شذ فحل تمنع أهل القرى
 العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والزراب وغيرها ويؤمر من يسكره
 بالخشيب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم او يكون لهم على قدر
 أراضهم ما الحكم الشرعي أجاب نعم يمنعون فقد صرح علماؤنا رحمهم الله
 تعالى بأنه ليس الا على ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته لان في السكر
 لحدائق شئ لم يكن في وسط المهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
 الشركاء بدون ادن الشركاء فان تراضوا على ان الا على يسكر النهر حتى يشرب بحصته
 او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المانع حتمهم وقد زال اثره
 ولكن ان أمكنه ان يسكر بلوح او باب فليس له ان يسكر بالطين والزراب لانه ينسكب
 النهر به ونفيه اضراراً بالشركاء الا ان تراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري
 الى ارض واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل
 الاعلى ان يسكروا وليس لهم ان يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر
 امرأ على أهل الاعلى حتى يروا ونقل ذلك الى علي وغيره والله أعلم كتاب الصيد
 امراء على أهل الاعلى حتى يروا ونقل ذلك الى علي وغيره والله أعلم كتاب الصيد
 مسئلة هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يباح التلبيذ به أم لا
 أحابك قال في شرح تنوير الابصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما
 الكتاب فقوله تعالى فاذا احلتم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
 لعدي بن حاتم اذ أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولا نوع اكتسب ولا اكتسأ مباح
 كالاخطاب وهو استدلال بالعقول قلت وهو مفيد لعمل اتخاذ الصيد حرفة لانه
 نوع من الاكتسب ويخالفه ما في البرازية من انه مباح الا اذا كان للتسلية او بأخذه حرفة
 ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والعقلاء
 رحمهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا
 للتلبيذ او حرفة وهذا هو الذي عول عليه ولا ناصب البحر في فوائد قانته قال بعد ان رآه

مطلب
 الكلام على تباحة
 الصيد والتلبيذ به
 واتخاذ حرفة

عبادة البرازية في فوائده من هذا المبحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصادة السمك حرام فأوردته هنا تباعه ولا فالتحقيق عندى ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلبيس فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرم اتخاذ حرفة أو لا بإسلاقي آيات الصيد وثانياً إن أصحاب المتن والسرورح اطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلبيس به فقد علمت من نصوص وردت صريحة بحرمه سطلق الله نلتيا مل والله أعلم سئل في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا أجاب أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على الذنب ونحن نقول الأولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم سئل في صياد صا سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل كل المطروفة أم لا أجاب قال في الحاشية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها انتهى وفي الفوائد سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة حل والألا لا مستقدرة والله أعلم سئل فيما لو صاد سمكة فوجد فيها دارة أو خاتماً أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا أجاب أن وجد فيها دارة ملكها حلالاً وإن وجد خاتماً أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطه له أن يصرفها على نفسه أن كان محتاجاً بعد التعريف لأن كان غنياً عندنا كذا في الأشباه والنظائر للشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم كتاب الرهن سئل في رجل استعار من امرأة خاتماً ليرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل ينفذ بيعها أم لا أجاب لا ينفذ بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري ويحبسه عندها إلى أن تفكه المعيرة إذا لم يكن للميت مال صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر أسيا باستعارها من أخيه رهنًا وعين الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير استرداده أن يكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا انكر المعير إلا إذا بالرهن يكون القول قوله أم لا أجاب نعم للمعير استرداده ما لا يشبهه إذا العقد المذكور فاسد والفاسد يجب إعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة ولا حل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة أنه إذا انكر المعير إلا إذا بالرهن فلو لا أن لا يفسد منه والله أعلم سئل في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فرهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً أجاب يجب مثل الدين للمعير على المستعير أن كان كله مضموناً وإن لم يكن كله مضموناً يفقد المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر زنجيراً وأساو ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي أجاب يسقط الدين قصاصاً بقدره والنائب أمانة لا يضمها المرتهن إلا بالتعدي والله أعلم

مطلب

أن وجد في بطن
السمكة دارة
حلال وإن خاتماً
أو ديناراً لقطه

مطلب

استعار من
ورهنه ثم مات
ليس للمرتهن بيعه
بل حبسه إلى أن
يفكه المعير أم
يمكن له مال

مطلب

أغار آخر شيا
وعين له مدة فله
استرداده عند
انقضائها ولو
له إذا انكر إلا إذا
بالرهن

مطلب

استعار من آخر
مهلك في
المرتهن
مطلب إذا ضاع
الرهن في يد المرتهن
يسقط الدين عليه أمانة

سئل امرأة أقضت رحلا بجرة زيت بمثلها ورهن المفضل بها ملحناؤه مسرق الخلل فما
الحكم أجاب ذهب الخلل بالزيت فقد صرح في الدرر والغرين أن الكيل والموزون لو
رهن بخلاف جنسه وهلك بهلك بالقيمة كسائر الأموال فليس لرب الخلل أن يطلب على مرة
الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزيادة أمانة والله أعلم سئل في أرض مرهونة بأعها
الراهن وأطاز المرتهن وقبض بعد الأجرة نصف دينه الذي كانت الأرض مرهونة به والآن
يريد أن يرجع ويمنع الأرض عن المشتري هل لذلك أم لا أجاب ليس للمرتهن أن يمنع
الأرض عن المشتري بعد الأجرة والله أعلم سئل في رجل رهن حصصا ساعة في
عقارات هل يبيع ذلك أم لا أجاب رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا
للقسمة أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارنا وسواء كان من شركه أو غيره ويجب
رفعه بالتفاسخ رفع الفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن بدین كان عليه قبل ذلك لئلا يملك
المرتهن حبس الرهن به بعده والحال هذه والله أعلم سئل في رهن المشاع هل يستوى
الحال في عدم صحته بين الشيوع الأصلي والطارى أم يصح مع الشيوع الطارى
ويفسد مع الشيوع الأصلي وهل إذا مات الراهن وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر
على وفائه أو يبيع له لو فاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبيعه
بنفسه ليوافى الدين من ثمنه أم لا أجاب لا يصح رهن المشاع مطلقا أعنى سواء كان
قابلا للقسمة أو لم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارنا وسواء كان من شركه
أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارى يمنع بقاء الرهن على ما
هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرها وإذا مات الراهن فالمرتهن
أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا لأن فساد العقود يجري
مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيعها بذن المرتهن فإن لم يكن له وصى فلو وصى للقاضي ذلك
وإن لم يكن واحد منهما للقاضي أن يبيعه بنفسه ويقضى دينه وإن كان الورثة كبارا
يا مرمهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا للقاضي ببيعها كما تقدم وإن كان الميت تركه غيره
فليس لبيع منها وفكاك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه
وأدوا الدين من مالهم لم يفسد ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي
عليهم وكذا أبيع وصيه أيضا وقد علمت أن فساد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح بفساد
الرهن مطالب حاجم الفضولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم سئل في الرهن هل يبيعه
الحاكم إذا امتنع المدينون من بيعه ووفاء الدين أم لا أجاب مذهب الامام أبيه حبسه
إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المدينون وعندهما الحاكم منه جبر إلا
برأيه المحر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضي خان وسلسب الاختيار وكثير بأن

مطلب
المرتهن من مثل
ووصى بدينه
ثم طلب
لمرتهن من
بمع الأرض من
المشتري بعد أن
باعها وأخذ
المال
مطلب
رهن المشاع
فاسد مطلقا
مطلب
وعلى المشاع
فاسد مطلقا
ومع ذلك لو مات
الراهن والمرتهن
أحق بدينه
الغرماء

مطلب
في بيان من يملك
بيع الرهن بدينه
الرهن مطالب
اختص ويؤاخذ
بيع الحاكم للرهن
أن يبيع الراهن
من يبيع

الفتوى على قولها فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله أعلم سئل من بيت
 المقدس في رجل سئول على وقف بر من النفود محكوم بصحة بالرابعة رتب مبلغا مقلوب منه
 في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المستولي ومن عليه الدين فطالب
 مستولي الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى نقد يرصد ور
 الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المستولي ان يأخذه بالمبلغ أم لا أجاب
 المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى
 صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارتفع الخلاف لانه حكم في فصل مجتهد فيه واذا نفذ
 فالوقف أولى بالاستيفاء منه فان زاد على داره الوقف يرد الى الورثة ان لم يكن عليه دين
 والا صرف في دينه فان نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولو لم
 يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية
 الغرماء اذ له على المحل يد مستحقة لان فاسد الرهن كصحيحة الاحكام كلها كما صرح
 به علما وناقاطية والله أعلم سئل في رجل رهن زيتونا عند آخر على جرة زيت وابع له
 ثمرته سنين ومات الراهن قبل ان يثمر الزيتون عن ايتام وعن زوجة هي أم اليتام
 واستمر المرتهن ياكل ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالب ائتم بالجرة الزيت فما الحكم
 في ذلك أجاب جميع ما اكل المرتهن من ثمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به
 كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب المتعلق
 بها كقرض او غصب أو سلم صحيح وقد تقرران ذوائد المرهون مضمونة بالاستهلاك
 والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا تنقل الملك عنه الى غيره والمباح له له تناولها وهي
 على ملك المبيع قطعا والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال محلو
 وابع للمرتهن ثمرته ثم مات الراهن فاكله المرتهن بعد سنين هل انقطعت الاباحة بموت
 ولوارثه ان يضمه ما اكل بعد موت مورثه أم لا أجاب نعم انقطعت الاباحة
 بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتهن ما اكل بعد موته والله أعلم سئل في رجل رهن
 معصرة بدين عليه لا تحرق سلمها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع
 بمادفع من الابرة واذا اباع ماله المعصرة معصرت بغير اذن المرتهن ينقض بيعه أم لا
 وما الحكم الشرعي في ذلك أجاب استئجار الراهن من المرتهن باطل لانه ملكه
 واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا تبرع له فيرجع بمادفع ان لم يكن من جنس
 الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتهن يسترد المعصرة ما بقي له على
 الراهن درهم فتعود الى نفسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا اطلب من الحاكم الشرعي فسخ
 البيع له ان يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم سئل في دار يتنازع فيها

محله
 رهن المشاع فاسد
 ومع ذلك لو مات
 الراهن فالمرتهن
 أحق به من سائر
 الغرماء ولو حكم به
 حاكم يرى صحته
 بشرطه نفذ

مطالب
 اذا اباح الراهن
 ثمره الرهن الى
 المرتهن ثم مات
 بطلت الاباحة
 وعليه ضمان ما
 اكله بعد موت
 الراهن

مطلب
 تنقطع الاباحة
 الراهن المرتهن
 ثمره الرهن بموته

مطالب
 استئجار الراهن
 الرهن من المرتهن
 باطل وبيع الراهن
 الرهن بغير اذن
 المرتهن غير اذن

مطلب
 دعوى رهن بيت
 تقدم تاريخ
 اول من دعواه
 الشراد

خصمان أحدهما يدعي أن أياه ارتبها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين تنازع كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلت ياطر اسطر وقفاً وأظهر مستنداً شرعياً بذلك متأخر التاریخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وإلى ذوقها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية تقدمه على ثبوت الواقعة المذكورة يعمل ببينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا أجاب صاحب التاریخ لا يقدم أولى لأنه أثبت مدعاه في وقت لا ينافي عنه

فيه الآخر والله أعلم سئل في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببيعة مهرها عليه حتى إن تأكل ثمرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا أجاب نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة إذ هو دبا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم سئل في رجل له بذمة آخر دين اتفاقاً على وضع رهن به عند عدل فما أعدل فما الحكم أجاب الحكم الرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارها وإن اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى أن يبيعه لاسباعه على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يطل بموت العدل وإنما بطلت يده بموته فيختار أن غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره إذا اختلفا وقد اشيع المسئلة في شرح مختصر

الكرخي فراجعها إن شئت والله أعلم سئل في امرأة دفعت شيئاً من حليتها إلى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجز به الميث ويكف فعل فهل يلزمه وفاء أم لا أجاب المقرانه يبدأ من تركه الميث بجهيزه وتكفينه وإن وارته لو كفته من ماله رجع به في تركه فللزوجة أن ترجع في التركة بالمبلغ الذي جيز به الميث ولا تكون متبرعة في ذلك ونفقت حليتها والله أعلم سئل في المرتين إذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كلاً أم لا أجاب نعم يضمن جميع قيمته

طلب ما المرتهن محله للرهن بضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم سئل في رجل رهن يارودة على قرش ودخل المرتين بهما في هيجاء فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم تبع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا يفسد بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم والله أعلم سئل في رجل رهن يارودة عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم تبع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا يفسد بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم والله أعلم سئل في رجل رهن يارودة عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم تبع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا يفسد بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم والله أعلم

طلب ما المرتهن محله للرهن بضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم سئل في رجل رهن يارودة على قرش ودخل المرتين بهما في هيجاء فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم تبع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا يفسد بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم والله أعلم سئل في رجل رهن يارودة عند رجله داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بآثره من فاسد يكون له حكم الرهن المحكم تبع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا يفسد بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آخذ بها من سائر الغنم والله أعلم

تَبَيَّنَ فَتَكُنْتُمْ عَنْ لَدُنْ خِيَابِهَا بِمَا لَمْ يَحَقَّ بِالْجَوَاسِ أَذْ بَرِّهِ هَلْ لَكَ ذَلِكَ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ هَلْ لَكَ
ذلك مطالبتها بدينه وحبسها حتى توفيه دينه ام لا واذا قلتم له ذلك هل تجبر
على بيع الرهن وان اُبتت تجب مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها
لان حقه تعالى بمالية الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة اجاب نعم
له اعاده يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية اى للمرتهن وله مع
ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وحبسها به حتى توفيه ولو من ثمنه ويجبرها
القاضي بالحبس حتى تبيع الرهن او تدفع له من غير ثمنه ان تيسر ويؤيد المرتهن يد
استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بماليته يجعل المالك كالاجنبي حتى اذا
جنى عليه المالك كان ضامنا كالاجنبي واذا كانت مفلسة لا تمتع ببيعته بذلك ولا
نقول انها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا تحيد عنها ولا غنية
لان ذلك انما هو في غير الرهن اما الرهن فماله احق بها المرتهن اى من سكنها فيها
هي عنه كالاجنبية كما علمت ومن صرح بان تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالاجنبي
الزليعي وغيره في شرح قوله وجباية الراهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاسر
مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يد دائته مرهن بدينه فمال ذلك وافهم
والله اعلم سئل في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ
الذي دفعته للغلان الغائب باق بذمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة
هل اذا ثبت ان الاقارب على وجه التلجئة باق وار المقله او بالينة على الاتفاق سريكون
المبلغ لورثة المرتهن ام لا اجاب نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله اعلم سئل
في رجل ارتهن صرة بها حتى بدراهم اقترضها الراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته
واحضرت بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفق رباطها فادعى
الراهن فك شئ منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لا ادري نقصا بها هل القول
قول الزوجة ام قول الراهن اجاب القول قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها
تناول شئ من الصرة وعليه البينة والله اعلم سئل في شركة في الاستيفاء استرهن
أحدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى اذبتها فادعى ضياعه فهل اذا فقد الضمان
بقدره يكون على المرتهن خاصة ام عليهم جميعا على قدر شركة اجاب الضمان على
المرتحن خاصة اذ صرحوا بان ليس للشريك ان يرتهن ولا يرتهن على شريكه في الشركة
الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر
صبرة سمسم بثمان مئين من الدراهم وقال له امسك حتى اعطيك الثمن بعد قبضه وقسط
الثمن عليه فعتب بعض التمسسم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المعقب
يسقط من الثمن بقدره

مطلب
اذا ارتهن شيئا
بمبلغ ثم اقرضه
هذا المبلغ فغلان
ثم مات فان
ورثته ان الاقارب
على وجه التلجئة
يكون للمبلغ
مطلب
اذا ادعى الراهن
نقصان الرهن
وادعى ورثة المرتهن
عدمه فالقول
لهم
مطلب
اذا اشترى المشتري
المبيع وقال للبائع
امسك حتى ادفع
ثمنه فعتب في يده
يسقط من الثمن
بقدره

أعطك دينك الخمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى لأجل هل يصح البيع أم لا
أجاب لا يصح البيع قال في البرازية في نزع وضعه عند عدل قال المرتين إن لم أعطك
دينك إلى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز ذكر في طريقه للخلاف قال إن أوفيتك
مالك إلى كذا أو لا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال المشافعي رحمه الله

تصح بطل الرهن أيضا والله أعلم سئل في ميت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى
الميت دين لرجل مرتين به جانونا تريد الزوجة أن تقضى الدين وتفك الحانوت هل إذا
فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة أجاب لا تكون متبرعة
فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم سئل في رجل رهن عند امرأة خلتاين
نضاع منها واحد والمدة يدعي عنهما يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم
قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتاين جميعه يتسم
الدين على الموجود والمعدوم فما أصاب حصصة الدين منه يكون مضمونا وما أصاب
الامانة غير مضمون أجاب القول قول المرتهنة بيمينها في قدر قيمة الخلتاين
النضاع وإذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما أصاب الهالك ينظر
إلى ما قابل المضمون منه فيضمن وإلى ما قابل الامانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً قيمة الرهن

ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه وإذا لم يثبت هلاكه بالبيعة
يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم سئل في رجل ارتهن كروما من رجل بمبلغ وغاب
الراهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارتهن الكرم وأكل ثمره مدة سنين ثم حضر الرهن
ومنتعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتهن الأول فما الحكم في ذلك وفيما أكله
من ثمره أجاب ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما
دفعه لا على الراهن الأول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم سئل في الرهن

إذا لم يعلم ضياعه إلا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت وتؤخذ منه أو
من أركنه بعد موته أجاب نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير

الإبصار والدرر والفرر والله أعلم سئل في بيع الراهن الرهن قبل فكاهه بغير
إذن المرتهن ما حكمه أجاب ذكر في الحائنية أنه يتوقف على إجازة المرتهن وأصح

الروايات في يملك نقض البيع ويملك إجازته وإذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بنفسه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية
والجوهرية وأكثر المعتمدين وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يصح ولا ينفذ
وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم سئل في رجل بذنه

مطلب
لا يكون الزوجة
متبرعة إذا فككت
الرهن بعد موت
الزوج عنها وص
أولاد صغار
مطلب
إذا نضاع الرهن
فالقول للمرتين
في قدر القيمة فإن
زادت على الدر
فإنه أمانة أب
ثبت ضياعه بالبيعة
والألا

مطلب
إذا جاء أجنبي ودفع
الدين إلى المرتهن كره
وصار بكل ثمنه
فهو مبيع ويضمن
مأكله من ثمرته

مطلب
إذا لم يعلم ضياع
الرهن إلا بيمين
بضمر المرتهن
فبيعت

مطلب
بيع الراهن الرهن
موقوف على الحاجة
المرتحن أو فكاهه

مطلب
إذا أسرق الرهن
كان مضمونا على
المرتحن ما لا يقل
من قيمته ومن
الدين

زيت لاخر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع نجلة أساليب فك
الحكم الشرعي أجاب المقتدر في مذهبتنا أن الرهن مضمون بالآقل من قيمته وزنا للدين
فإن ساواه صبار بالهلاك كان للمسلم فيه قد استوفاء وإن زادت قيمته فالزيادة أمانة
وإن نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصترح به جوارا رهن
بالمسلم فيه فإذا هلك صار المرتهن مستوفيا بمعنى في صورتي المساواة والزيادة وأما
في صورة نقصان من المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك وأما
أعلم سئل في آخرين رهن بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فأنه لم يهدم البيت
ومات المرتهن وأحد الراهنين عن أخيه المذكور فهل لورثتهما مطالبة الاخ المذكور
وليس له أن يقتل بأنهدام البيت أم لا أجاب لورثتهما مطالبة الاخ المذكور وأما
أنهدام البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر نقصان به بالأنهدام مثلا إذا كانت
الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار ريساوى نقصه يسقط من الدين بقدره
وإن ثلثاه فثلثا وأكثر أو أقل فيجسأ به كما صرح به في البرازية وغيرها عند التكميل
على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم سئل في الرهن إذا اصنع واختلف الراهن
والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن أجاب القول قول المرتهن
والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر خلقا فضنة على قدر معلوم من القروش
فمعدى عليه المرتهن ورهنه عند آخر بغير إذنه وهلك عنده فما الحكم أجاب للراهن
أن يضمن المرتهن ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين
أن يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن إذا اختلفا في الوزن والقيمة يمينه
واليمين على الراهن والله أعلم كتاب المجنابات سئل عن رجل دخل
دارا آخر على حين غفلة فخصل لزوجته رعب منه واستقطت جنينا بسببه فهل
يضمن أم لا أجاب لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على امرأة فاسقط جنينا
لا يضمن فهذا الأولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم سئل في عطار طلب من
مرتهن لرضيع قد دفع أجزاء مما يصلح فسقاء أهله منها وقد رآه بموته وأهله يقولون
مات سبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا أجاب لا يضمن وأن
لو ما ولد عرقا من قدر ما أنه مات بسبب ذلك والله أعلم سئل في رجل ناول آخر عرقا من الأرض
له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكل
هل تصح دعواهم أم لا أجاب لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليها لأن علماء ناصرخو
قابلة بأنه لو ما ولد شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له كل ياكل فمات من
ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يفتى

طلب
انتهت ميت
خروج من الرقة
ما نهدم وماتت
المرتهن محمودة

طلب
القول للمرتهن
وبينة الرهن

طلب
رجل رهن عند
آخر خال فضة
زوجه المرتهن
عند آخر بغير إذنه
وهلك عنده

طلب
رجل دخل دارا
آخر على حين غفلة
فخصل لزوجته رعب منه
واستقطت جنينا

طلب
عطار طلب من
مرتهن لرضيع قد دفع
أجزاء مما يصلح فسقاء
أهله منها وقد رآه بموته
وأهله يقولون مات سبب ذلك
والعطار ينكر فهل يلزم العطار
شيء أم لا

طلب
لو ما ولد عرقا من قدر ما أنه
مات بسبب ذلك والله أعلم
سئل في رجل ناول آخر عرقا من
الأرض له كل منه ولا تكثر فاكل
ومات وأولياؤه يدعون عليه
الدية بسبب أنه مات من أكل هل
تصح دعواهم أم لا

طلب
أجاب لا تصح دعواهم ولا يلتفت
اليها لأن علماء ناصرخو قابلة
بأنه لو ما ولد شخص شخصا أو
وضع له في طعام وقال له كل
ياكل فمات من ذلك لا يجب عليه
قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول
باختياره وأكل بنفسه فلا يفتى

مله اليه فكيف يعرق يتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذوليت
الله أعلم سئل في رجل جذب سكيناً آخر من خزامه فتناوله صاحبه فجاذبها فخرحت
يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا أجاب لا ضمان على
صاحب السكين والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة لها ابن ستة ثمان سنين من زوج توفى
وبنت من آخره وحى خرجت اتمها بهما المصلحة اقتضت الخرج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته
المذكورة في حملها فغتر بها فوقها على الأرض فالتبج رأس الصغيرة ومكثت أياماً ما تهل على
الأم أو الصبي ذلك ضمان أم لا أجاب لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم
سئل في رجل يربى غنماً لجماعة أدن واحد منهم للرعي في دخول داره ليسقي غنمه مع جملة غنم
غيره من ماء يترقلى الرعي نفسه في البئر ليهيج الماء ففقد عليه وما بها هل على صاحب البئر ضمان
أم لا سواء ما بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر ووهج بداخله أجاب صاحب البئر بخمس
وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في بئر مملوكة لشخص بداخل
داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به خبثاً فقضى
ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فخرج من أولاد السكا عليها فسقط بها وما غامر بالعفو
هل لا يلزم دينه المعير ولا المستعير أم يلزمها أجاب لا يلزم دينه واحداً منها باجماع كل
انسان اذ ليست البئر المذكورة بترعدوان حتى يلزم فيها الملقوق بها الضمان بل في بئر العدون
صرح أبو شعبة النخعي بأن الساقط فيها اذا مات غم بالاختناق من هواها ليس على حافرها
ضمان وصرح أيضاً بان اذا انعم المرفوع عليها فسقط فيها الضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان
ولو وجد أحد هذا الكف في دفعه والله أعلم سئل في ثلاثة أحدهم مسلم والآخران نصرانيان
اجتمعوا على قتل مسلم عمدتاً يهل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لوليه الصلح مع أحدهم
كما ثامن كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا أجاب نعم لوليه الصلح مع أحدهم
وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق في ذلك
وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم سئل في مكارله خادم كبير
يسوس دوابه في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خطافي لحدى عينيه فابتعد أياماً فادعى والده
ان أسأذه جملة وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة وما تبسببها هل تسمع
هذه الدعوى أم لا تسمع أجاب جملة في قافلة فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فادعى والده ان
فلا تسمع دعواه في ذلك والحالة هذه والله أعلم سئل في يهودي فتح كنيفاً له فادعى عليه
بضرائ ان ابنه الصغير ما ترائته هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع والله أعلم سئل
في رجل رقى في وجه امرأة حرياء فأخذها خوف بناقض ومرض لزمت بسببه الغرائش وماتت
بعد ستة أيام هل يلزمه دينها أم لا أجاب لا يلزمه دينها لكن غتر صورته وخوف بالغاً
ماتت بترائته

مطلب
جذب سكين آخر
فجذبها صاحبه
خبرته بالتعد
مطلب
امراة لها ابن ستة
امر الولد بحمل
أخته فحملها فغتر
بها ففتح رأسها
ثم ماتت
مطلب
لجماعة أدن واحد
منهم له ان يترقلى
الغنم من بئر
فتزل اليه ليهيج
الماء فأت
مطلب
لرجل يترقلى بئرته
استعار انسان
ليخزن فيها غنمه
فقضى ليخرج ما
فيها من التراب
فسقط فيها غنم
وما غامر
مطلب
اذ اقل ثلاثة
رجلا فلوليه قتل
الكل والعفو
عن لكل او
الصلح او
العفو
مطلب
أصاب من رجل
سهم في احد
عينيه فمات
استأذه جملة
في قافلة فيها
روائح
مطلب يهودي
فتح كنيفاً فادعى
عليه نصراني ان ابنه
مات بترائته

ومات فانه لا صيان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا حرجتها الحرباء أو عصتها وما نت
بسبب ذلك وكن صائح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد
له والله أعلم سئل في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الام خرجت للتفرج وترك
بلا حافظ لها فوفقت في قدر طعام حار كانت بين يديها فهلكت هل تضمن الام أم لا
أجاب نعم تضمن الام لترطها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي
في القنية والحواوي قال فيها رافرا لسرفي الائمة المكي صبي ابن ثلاث سنين حتى حضنته
للأم خرجت وترك الصبي فوقع في النار تضمن الام ورمز للحيط وقال لا تضمن في ابن
ست سنين ثم رمز لجنح الائمة الحكمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت
احفظيه حتى أخرج فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعليها الدية للام وسائر
الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه ورمز للحيط وقال أودعت صبية فوفقت في الماء
ماتت فان غاب عن بصرها ضمنت والا فلا اه فوجه الضمان في جميع المسائل المذكورة
ترك الحفظ الواجب والله أعلم سئل في رجل أخذ بيده بندقية بحرية ثم وضعها
وبعد استقرارها وقع مشتقا صها على خزانة لا بفعله فاورى وخرجت وقتل شخصاً
محصناً بالدية هل عليه وعلى عاقلته دية أم لا أجاب ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث لم يكن
عليه ولا على عاقلته خروجها بحركة ويشهد لذلك فروع يطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضع
المسئلة مطاثر خرة على مائظ قلب بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع أثر فعله وضعه وهو غير متعد
في هذا الوضع ولا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كما يدينان جلود في جانب واحد
فاذا بات أحدهما شتما في مرحل فجاش فصبت عليه ماء ليسكن فالتهم التهم وأصاب السقف
فاحترق متاع صاحبه وامتنع الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا به فاطبة بقولهم
ولولهم يد والحداد ولكن حلت الرمي بعض النار عن كبره فاحرق او قتلت كان هدرا
ومنها رجل قطا الى النذاف فلقبه امرأة في السكة بمثل قبسا من النار فاصابت النار
القطن فاحرقته لم تضمن ان كان ذلك من حركة الرمي ولا ينظر ان كانت المرأة هي التي
مشئت الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن الى غير ذلك من الفروع
المصروفة بالحكم وانه حيث كان التلف لا بحركة لا ضمان عليه والله أعلم سئل في قرية جانية
على اهلها ناشئة في رجل بعضهم تبعهم اعوان الحاكم السيا سي ليرة وهم وأبوا فضر رجل
قرية علية وصالح من الاخوان بندقية حمتهم فاصابت رجلا من الراجلين فقتله هل تلزم جناية شيخ
فادعاه جلا امرأة القرية بقولهم هو خرصهم لم لا أجاب لا تلزم شيخ القرية جناية بالاجماع
المعروف من ذلك والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر به انه اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر
والله أعلم سئل في رجل دخل قرية بجبهة وصباح فرعر رجل ان زوجته ألفت

مطلب
اد احرقت الام
وتركت ابنتها
الصغيرة فوفقت
وفقد جار ومات
تضمن

مطلب
اد اوصع بندقية
وبعد استقرارها
وجرت وقتلت
شخصا بالدية
عليه ولا على عاقلته
وذكر المؤلف هذه

مطلب
اد اجمع المباشر
والتسبب قدم
المباشر
مطلب
اد احرقت الام
وتركت ابنتها
الصغيرة فوفقت
وفقد جار ومات
تضمن

جَنَابًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ وَيُرِيدُ تَضْمِينَ مَنْ كَانَ سَبَبًا لِدُخُولِ الْقَرْيَةِ هَذِهِ الصِّفَةِ
 هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَضْمَنُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِذَا لَا يَلِيزُ الضَّمَامَاتُ
 بِمَثَلِهِ لَعَدَمِ مَوْجِبِهِ وَقَدْ أَفْتَى وَالِدُ شَيْخِنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ آمِينَ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ إِذَا
 صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فَالْقَتَ بِنَيْتِنَا لَا يَضْمَنُ وَإِذَا خَوْفُهَا بِالضَّرْبِ يَضْمَنُ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ
 وَأَقُولُ وَجْهَهُ أَنْ فِي مَوْتِهَا بِالْخَوْفِ بِالضَّرْبِ وَهُوَ فَعَلَّ صَادِرُ مَنَّهُ نَسَبُ إِلَيْهِ وَفِي الصَّيَا
 مَوْتِهَا بِالْخَوْفِ وَهُوَ صَادِرُ مَنِّهَا نَسَبُ إِلَيْهَا وَصَرَّحُوا بِإِضَاحِهِ لَوْ صَاحَ عَلَى كَبِيرٍ فَلَا يَضْمَنُ
 وَفِي التَّارِيخِ نَقَلًا عَنْ مَجْمُوعِ النُّوَاوِزِ رَجُلٌ صَاحَ عَلَى آخِرِ فِجَاءَةٍ فَمَاتَ مِنْ صِغَرِهِ مَجِبٌ
 فِيهِ الدِّبَةُ وَأَقُولُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بِالْخَوْفِ وَالثَّانِي بِالصِّحَّةِ
 فِجَاءَةٍ وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْإِصْبَاحِ وَالْخَوْفُ حَسْبُوبٌ إِلَى الْمَيِّتِ فَصَلَّ الْفَرْقُ أَنْ إِذَا مَا بَعَثَ
 الْغَيْرُ مَضْمَنَ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِذَا مَا تَجَرَّدَ الْخَوْفُ لِضَمَانٍ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ مَعَ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ
 قَالَ الْقَوْلُ لِلْفَاعِلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ الْخَوْفِ وَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ التَّخْوِيفِ إِذَا
 انْكَرَى الْفَاعِلُ وَعَلَى هَذَا إِذَا صَاحَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِجَاءَةً فَالْقَتَ مِنْ صِغَرِهِ جَنَابًا يَضْمَنُ لِنَسَبِهِ
 الْإِلْقَاءَ إِلَى الصِّحَّةِ مِنْهُ إِلَيْهَا وَلَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فِجَاءَةٍ فَالْقَتَ امْرَأَةً غَيْرَهَا لَا يَضْمَنُ
 لَعَدَمِ تَعَدُّيهِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا أَلْقَتْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَارَ كَمَا لَوْ ضَرَبَ رَجُلًا أَوْ قَتَلَهُ فَمَاتَ آخِرُ
 بِالْخَوْفِ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ نَسَبَةُ الْمَوْتِ عَنِ الْفَاعِلِ تَأْمَلْ فَانْتَحَرَّ رَجِيدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 سَسَلُ فِي فِرَاقٍ بِفَرَضَةٍ يَا قَا أَرْسَلَ أَجِيرًا لَهُ حَرَابًا لِفَاعِلِهِ إِلَى الْعَوَجَاءِ يَسْتَعِجِلُ
 الْكَارِي بِالْأَدَقِّ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ بِاجْتِمَاعِ الْعِلْمَاءِ
 بِلِصْرِهِ الْبَزَازِي فِي الصَّبِيِّ بَأَنَّهُ لَوَأْرَسَلَهُ فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْتَهَى فَيَكْفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْمَرْءِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِذَلِكَ إِذَا تَخَلَّصَ إِلَّا مَرَبَانُ
 رَجُلًا بَعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَتِهِ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِيهِ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسَلُ
 فِي مَرَاهِقٍ مَعَ مَعْلَمِهِ خَاضَ فِي سَبِيلِ مَاءٍ فَفَرَّقَ مَعَ جَمَاعَةٍ وَسَلَّمُ مَعْلَمُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ هَلْ
 يَضْمَنُ مَعْلَمُهُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ خَاضَ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا وَجِبَ لَضَمَانٍ مَعْلَمُهُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ سَسَلُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَا تَخْرُكُونِي عَلَى عَقْدَتِي خَضِرَى يَدَيَّ فَكَوَاهُ فَشَلَّتْ خَضِرَى
 هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَرْطْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ السَّلِيمُ
 لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ فِي وَسْعِهِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَسَلُ فِي رَجُلٍ أَرَادَ مِنْ آخِرِ لَوَاطِمِهِ بِرُؤْسِهِ
 دَفَعَهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لَنَسَبِهِ قَتْلَهُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا انْظُرَ
 فِي بَابِ دَارِ إِنْسَانٍ فَقَامَ صَاحِبُ الدَّارِ عَلَيْهِ لَا يَضْمَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْهُ تَنْبِيْهُهُ مِنْ شَيْءٍ فَرَفَّقَ
 عَنْهُ فَكَيْفَ يَنْتَهِزُ بِنَاسِ لَوَاطِمِهِ وَلَمْ يَكُنْهُ تَنْبِيْهُهُ عَنْهُ بِنَاسِ قَتْلِهِ الْإِمْرَةِ
 ذَلِكَ أَوْضَحَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَابُ سَبَبِ الذُّبَابِ سَسَلُ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ ذَوْجَتَهُ

مطلب
 في دفع الخائف
 بين قول بعضهم
 صاح على آخرها
 لا يضمن وقول
 بعضهم يضمن
 مطلب
 إذا أرسل رجل
 آخر لحاجة فمات
 أو قتل لأصحابه
 عليه

مطلب
 مرهق خاض الماء
 مع معلمه ففرق
 مع معلمه ففرق
 مطلب
 قال لا يضمن
 على عقدتي خضري
 فكواه فشللت
 مطلب
 في قتل من يريد
 الواطة منه

فأثقت ثلاثة أسنان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يتوهم
 لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعى على الأخ أنه شكاً عليه لحاكم سياسي بذلك أنه
 للضمان والشكوى ملا والأخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الأخ بمجرد الدعوى شيء وهو
 على الزوج ادعى أسنان أم لا أجاب ضرب الزوجة موجب للضمان سواء
 كان ظماً أو بحق لأن المباح يتقيد بالسلامة ففي الأسنان الثلاثة سبعة أشهر
 درهما وستعة من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النصف
 وما دونها ولا شيء على الأخ بالشكوى المذكورة لأن الموجب للضمان الشكوى في
 حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل طرح آخر على الأرض
 وضربه فصار يصعق فإذا عليه أجاب أن ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية
 كاملة وإن زال بعضه فبقدره إن انضبط بزمان أو غيره وإن لم ينضبط فحق
 عدل والقاضي أن يقدرها بما جتهد به وهذا قلته تفقها أخذ من كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بأن الإصرار ضرب من الجنون والله أعلم سئل في امرأة خطفتها أخوة
 على فرس خلفه وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها إليه وسير بها الفرس
 وسيرها فآلقت عدواً وعجزت عن حفظ نفسها فآلقت جنيناً بسبب الشدة وملافة السرج لبط
 جنيناً وماتت بعده بسببه هل عليه غرة للجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للأب
 ونصفاً للزوجة حيث لم يكن لها ولد أجاب نعم على مردفها الشاذل
 دية في الأم وغرة في الجنين فأمادية الأم وهي نصف دية الرجل فيرثها ورثتها ورثة
 ادعت أنها اجتنبت من جملة الودعة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للأب لا لغيره
 جرم من راعى الجنين فيه والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة تدعى أنها كانت في داره
 بين أغنامها فاصابها جرم من راعى الأغنام فآلقت بسببه جنيناً وهو يقول من
 جرم لا أدري أهو الصاب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصاب لا أدري هل الالتقاء به
 بغير حاصل كلامه اشكاد ما عدا الرحي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل
 شهادة من شرطه مال على شهادته في ذلك أم لا وإذا وجد البشوت الشرعي في
 للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعاً في ذلك أجاب لا يلزمه بمجرد الاعتراف
 بالرمي شيء لاحتمال دعي غير ولا بالأعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء حصل بعد
 آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو بالبينة العادلة التي تشهد بان جرمه
 الراعي أصابها وآلقت به أو تشهد على إفرازه به كذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن البينة
 المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الأمور لا يلزمه شيء وإذا ثبت
 بالبينة العادلة أو الإفراز أو النكول فالإلزام عليه غرة وهي نصف عشرين دية قدر

مطلب
ضرب الزوج
زوجة موجب
للضمان والشكوى
ملا والأخ منكر
الشكوى عليه
للسياسي
فهل يلزم الأخ
بمجرد الدعوى
شيء وهو
على الزوج
ادعى أسنان
أم لا

مطلب
رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب
خطفها من محل
زوجها وشدها
على فرس خلفه
وابن عمها من
محل زوجها
وأردفها
خلفه على فرس
وشدها إليه
وسير بها
الفرس وسيرها
فآلقت
عدواً وعجزت
عن حفظ
نفسها
فآلقت
جنيناً
بسبب
الشدة
وملافة
السرج
لبط
جنيناً
وماتت
بعده
بسببه

مطلب
ادعت أنها
اجتنبت
من جملة
الودعة
فله النصف
منها
وأما
الغرة
وهي
خمسمائة
درهم
فهي
للأب
لا لغيره
جرم من
راعى
الجنين
فيه
والحال
هذه
والله
أعلم
سئل
في
امرأة
تدعى
أنها
كانت
في
داره
بين
أغنامها
فاصابها
جرم
من
راعى
الأغنام
فآلقت
بسببه
جنيناً
وهو
يقول
من
جرم
لا
أدري
أهو
الصاب
لها
أم
لا

درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا المشروط له عليها مال ولا المتعصب لا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم

سئل في رجل ضرب آخر ضربا بسكين فقلع عينه اربع ارجاء من اسنانه وكسر عظم نحيه الايسر فما يلزمه الجواب اذا كان ذلك كله بفعل واحد لا قود في شئ منه ويحجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو اسنانه وكسر خمس من الابل او خمس مائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بعينه كسره عشر الدية وان نقلته فعشر ونصف عشر وان كان كل واحد بفعل مستقل ينقص منه في الاسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا اولا اذا لا قصاص في قلع العين ولا في كسر

لعظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر حرا عمدا بسكين على يده فجرحها جرحا فاحشا فشلت فاذا يلزمه وهل اذا قال الضارب انما ضربته عمدا بسكين فشلت لان قريته اتم بواحدة من جرحي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد اجاب يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقط القصاص بالشل لعدم امكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول

الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم سئل في رجل ضرب رجلا حرا فقفا عينه فاذا يلزمه اجاب يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعمد امكالم المماثلة وتتم له العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الابل والفرس

او عشرة آلاف درهم فالواجب العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم سئل في صغير لطم وجه امرأة فاسقط سنالها فاذا يلزمه وهل على ابيه دية أم لا اجاب يلزم في السن اثنان ونصف من الابل او مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم

سئل في خيال قال لآخر رجلا وضرب بعضا فقفا عينه فاذا يلزم الضارب اجاب يلزمه نصف الدية كما صرح به اصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الابل

خمسون مفصلة اربعا من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك فاسقط سنانه

ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الابل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب

قمة فاسقط سنانه فاذا يلزمه اجاب يلزمه في كل سن خمس من الابل او خمس مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم

سئل في رجل اشج آخر شجرة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فاذا يلزمه شرعا

مطلب
ضرب آخر ضربا
بسكين فقلع عينه
واربع ارجاء من
عظم نحيه

مطلب
رجل ضرب آخر
عمدا بسكين فشلت

مطلب
اذا ضرب آخر فقفا
عينه بجرح
الدية مطلقا

مطلب
صغير لطم امرأة
فاسقط سنالها

مطلب
ضرب آخر بعضا
فقفا عينه

مطلب
ضرب آخر بجرح
فاسقط سنانه

هــ
بجوابه او كدر عدا فكري بعض سنه فاذا ايجب عليه اجاب ان كان الكسر مستويا
يستطاع في مثله القصاص بالمبرد اقصى من الضارب ينبرد من سنه بمقدار سن
المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسب ما به ان كان نصفامنه فنصف
ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا او قد تقرّر ان في السن نصف عشر الدية فينظر
بمقدار ما ذهب من سنه فيجب ارش بحسب ما به حيث لم يمكن القصاص والله اعلم

سئل في رجل ضرب رأس أخرفاذ هب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا أجاب
 مترح في التنازحانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو ذهب بعض بصره بصره
 ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل ونقله في التنازحانية عن الفتاوى
 الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة وذكر ايضا في التنازح
 ان ذهاب البصر قبل ان الاطباء تعرفه فنقول عدلين منهم مقبول فمما يظهر المقدار
 الذاهب منه يقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة
 حرة نبت اخرى وابنتها عن القاء القيامة بموضع يضرب بالمارة فانتدب اخوها
 وشيخ الناهية في رأسها شحة دامية فماذا يلزمه شرعا أجاب اولا يلزمه
 التعزير لا ارتكابه المعصية وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي
 المصير ان ينظر لكم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية

المشهور ان يضرهم مقدار هذه النجاسة من الموصلة يجب رد ذلك من نصف سركندية
لان ما لا يضر فيه يرد الى المخصوص عليه والله أعلم سئل في جماعة يجررون جثرة
قال قال منهم صنعوا في طعة خشبية لثلاثين من أحد افعال رئيسهم لا يحتاج
فهرس رجل رجل منهم فكسرها فما الحكم فيه اجاب الحكم في ذلك عند علمائنا
المحققين ان حكومة العدل تقسم على جميع التجارين وتسقط حصصة المصايب عنه
أما وجوب حكومة العدل فلنضر علمائنا بان في كسر كل عظم حكومة عدل وأما
كونها عليهم فلنضهم في مسئلة الاربعة النفر الذين استوجروا الجفر بتر فوقت
عليهم من حفرهم فمات أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية ويسقط
ربعا معللين بان الموت من جنايته وجنايتهم فيسقط ما قابل فضله كما صرح به
في الخانية والولوالجية واكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجله من ذلك
قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم باب ما يحدث الرجل في الطريق

في الحاشية والاولوالجنية والتمراكت وان مات الذي انكسرت رحله من ذلك
قسمت الدية كذلك فافهمم والله تعالى اعلم **باب** ما يحدث الرجل في طي
سئل في رجل له اثنان سفلى هدمه وجدد عمارة ووضع عليه عليه ونصب
عليها ميازيب تصب في صدر زقاق غير نافذ فيصير ياهله هل اذا اطلب اهل الزقاق
او بعضهم رفع الميازيب يجبر على رفعها ام لا وان ادعى انه وضع باذن من اهل البيت
له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه برفعها ام لا اجاب لهم ان يطالبوه

مطلب
از وضع رجل میار
نصب فی زقاق
برنا قد یجیر علی
رفعنا و ان ابنا
اهله له ذلک سلم
الرجوع

رفعها لان الرقاق الغير النافذ ملك لاهله فلهم ذلك سواء اضرائم لا وان تراصوا
 بوضعها لهم ان يرجعوا لانها اباحة والبيع الرجوع عنها كمن اباح ركوب دابة له او
 مشتركة بينه وبين المباح له ان يمنع منه متى شاء كما هو ظاهر والله اعلم سئل
 في رجل له اثوان في داره عليه ميازيب ينصب ماؤها في زقاق غيرنا فذهدمه ووجد
 بناءه وأحدث عليه طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل
 له ذلك أم لا ويكلف برفعها أجاب ليس له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح
 في الخلاصة ومثله في البزاية ان لو اراد اهل الدار ان ينقلوا الميزاب عن موضعه
 او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخانية في الجذوع وان اراد ان يجعله
 ارفع مما كان لا يكون له ذلك لان اكثر ضررا عما كان ولا شك بان الماء كلما كان
 شاهقا فوقه اضر بلا شبهة لانه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المنسفل ويتعد
 وقعه ويكثر انتضاحه وانتشاره فيستتر برب جاره وذلك لان الرقاق ملك مشترك
 بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار
 الجار واذن الله اعلم سئل في رجل بنى على الطريق العام ساباطا بغير اذن من السلطان
 ومنع به القضاء والحواء عن طاقة مدرسته تجاهه والآن يريد ان يظلم مدرسته هدمه
 فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب الى هدمه أم لا أجاب لناظر مطالبة بطرحه
 طلة في الطريق العام بل لكل واحد من احاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على ان اذا اضر فكل واحد ولو من اهل
 المنع ولو اضر على الذمة غير العبيد والصبيان ان يخصمه ويقضي عليه بهدمه كما صرح به في جامع
 الفصولين رافع الفناوى الديارى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام ابى
 حنيفة يرفع ويمنع ولو لم يضر في السارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
 في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث ظلة في الطريق العام ولا يضر العامة فالصحيح من
 مذهب ابى حنيفة ان لكل واحد من احاد المسلمين حق المنع وهو الطريق ومثله في
 جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام
 في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لان جعله الصحيح من مذهبه وهو ولو لم يجعله
 الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت ان مذهب الذي استقر عليه فان كان هذا فيما لا يضر
 فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله اعلم سئل في رجل كان مستكلا على مدرسة
 فغير معالمها بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني تجاهها اثوابا
 على ساباطا أحدثه على طريق العامة والآن يطلبناظر المدرسة فتح الطاقات لقدمها
 وهدم الساباط هل يجاب الى ذلك شرعا أم لا أجاب نعم يجاب الى ذلك والحال
 هذه اذا لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تقتر

مطلب
 ليس لصاحب الميزاب
 ان ينقله او يرفعه
 او يسفله

مطلب
 ليس لصاحب الجذوع
 ان يرفعه

مطلب
 غنى عن الطريق العام
 ساباطا بغير اذن
 السلطان ومنع به
 القضاء والحواء
 عن طاقة مدرسته
 تجاهه

مطلب
 اذا اراد رجل احداث
 ظلة في الطريق العام
 بل لكل واحد من احاد المسلمين
 ذلك فقد اتفقوا على ان اذا اضر
 فكل واحد ولو من اهل المنع
 ولو اضر على الذمة غير العبيد
 والصبيان ان يخصمه ويقضي
 عليه بهدمه كما صرح به في جامع
 الفصولين رافع الفناوى الديارى
 ومن قواعدهم الضرر يزال بل
 مذهب الامام ابى حنيفة

مطلب
 اذا كان مستكلا
 على مدرسة فسد
 طاقاتها بسبب
 بناء ساباطا أحدثه
 على الطريق العامة
 فلما طر عليها الآن
 ادعى صاحبها برفعها
 وكل أحد ذلك

والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع بخاصمة اتحاد الناس ما عدا العبيد والصبيان
ولوله تقرر صريح به في التارخا نية وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله اعلم
سئل في رجل أخرج جرحنا إلى الطريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره ^{مطلب} إذا خرج جرحنا
هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا أجاب نعم ينزع الجرح من وكل واحد ^{مطلب} إلى الطريق العامة
من أهل الخسومة أن يطالبه ينزعه ولا يخص بذلك التجار وما سد الكوة فالفتوى على عوراته جاره
على أنها حث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلافق بين الطريق الفاصل ^{مطلب} وهناك صريح
وغيره والمسئلة الأولى في الكثرة وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله
اعلم سئل في بناء تشعث بحيث آل إلى السقوط وأخبر للعمارة أنه يحتاج في استئانه ^{مطلب} اختلاف البناء
وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ^{مطلب} الثلاثة في حكم
ذلك إذا كان ليس في أحد أثر ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرت ^{مطلب} وضع قنطرة أو
عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً ككشف المحل من جانب الشرع الشريف بمضمر
العمارة وأهل المحلة وسجاعة من المسلمين وأخبروا بأسره بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر
أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً فجاء بناؤها انقصر من ذرع القنطرة الموجودة بذلك لظن
فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحد أثار ضرر ليسوغ أنه ذلك ولا يلتفت إلى
المعارض للمنعش وهل يحفظ الدار حرير ويعد ذلك قضاء حاجتي إن لصاحبها ربط دابته
إلى جانبها وأجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الانتفاع آم لا أجاب قد أكثر علمائنا من
نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في الطريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع
أضواء لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا العريض يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى
وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والبلدين
أراد أن يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهبي أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن المانع
قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى
ونقلوا عن الصفار أنه إنما يلتفت إلى خصومة من يخاصم لولم يكن له مثل ما الخصاصم فلولة
مثله لا يلتفت إليه إذا لو أراد دفع الضرر عن العامة به أن نفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه
متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه اسم
وأدق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع ببناء داره بالقاء بفتح
وطين وخشب وربط دابة على الإطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا
كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح ببعضهم والله أعلم
سئل في أحداث دكان في طريق يضرب بالمارة هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز حيث

[illegible]

فيه انه بفعل ذلك يصير مستعلا الملك الغير بغير اذن فيمنع وهذا املا شبهة فيه
والله أعلم سئل في رجل له دار ملك وبجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع
يرتفع فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل تجارته منعه على جاره ولكن
من ذلك ام لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء اجاب هذه المسئلة مسئلة بينهما شارع فارا
فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لان تصرف في ملكه ولم يتلف ملك
غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر

والساحة موضع النساء فالنظر ظاهر ويمنع من فتحها للنظر والظاهر وظاهر الرواية
هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم سئل في رجل فتح في بيته كوة
للتهوية والنفث ليس بجاره منع
منه من ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك اذ الملك مطلق التصرف للمالك ومسئلة للنظر والموضع منع
فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ايست هذه التي للنفث والتهوية
وانما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لبيته لاثبت

عليه مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه
والله أعلم سئل في سفل فوق علوه هل لصاحب السفل ان يفتح في سفله طاقة او يدق
وتدا او يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا اجاب ليس له ان يفعل شيئا من ذلك في السفل

لا يتد ذ وسفل فيه ولا ينقب كوة فيه بل ارضى ذى العلو قال في البحر اشار يعني صاحب
الكوز الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القديان فتح الباب
ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع مسارا صغيرا او وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار
بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع سمار كبير والله أعلم سئل في دار مشتركة
بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الآخر لا خصوصا مع
صرح النهي اجاب لا يجوز لان تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا

وهو حرام والله أعلم سئل في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لاحدهم ان يبنى
بها كنيفا او منطجيا او مسطبية او بناء يختص به ام لا اجاب ليس له ذلك اذ ليس لاحد
الشركاء ان يبنى له بها بناء يختص به في المشترك اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك
ولا يملك ذلك وانما له ان يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع

امتعة ونحو ذلك لا مما يمنع به شريكه عن الانتفاع به كبناء مطبخ او كنيف في المشترك
ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم سئل في دار باع مالها بيتا منها للجار فسند
بابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشترى احدهم البيت المذكور وهو
ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل
للمشترك بابا لبيت آخر

[illegible]

في الخوض فانهدم بسبب ذلك وذو العلو ينكره وثنما ويدعى قدمها هل القول في
 ذلك قول صاحب السفلى بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه أجاب القول قول صاحب
 العلو بيمينه وإن كان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان
 وحسب العلو ينكره والأصل عدم الضمان وبرائة الذمة من الاستغفال بحق الغير فعارض
 الأصل السابق أصل أقوى منه والله أعلم سئل في ذلك إن جارته في وقف مسجد جامع
 لها استطرق قديم في أرض موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطراق
 المذكور هل له ذلك أم يبقى القديمر على قدمه أجاب يبقى القديم على قدمه إذ
 الأصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين بأنه ما وضع إلا بوجه شرعي والله أعلم
 سئل في ميراث إلى دارا خلف صاحبها مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي أجاب بما في
 جامع الفصولين إن اختلفا في حال الجريان فالقول لصاحب الكيزاب والأفلايد من بينة
 وقال بعضهم يترك لو قديما وحده القديمر إن لا تحفظ أقرانه وراء هذا الوقت كيف كان
 فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديمر قال (صش) هذا في غاية الحسن
 كذا في الفتاوى الضعيفة انتهى والله أعلم سئل في سطح بيت سفلى هو عرصه لدار علوية
 ذو السفلى يطأ أصحاب العلو تطيينه لدفع وكف الماء عنه في نزل من الشتاء محتجا بأنه هو المستفيع
 والمساكن فيه وذو العلو يمنع من ذلك محتجا بأنه ليس لك فهل تطيينه عليهم على صاحب السفلى أم عليها لكونه المستفيع به
 وهل إذا تلف طين السطح بأكسطة انشأ به يكون مائلا إجمالا لا يجبر واحد منهما على ذلك أم أصيب وامتنع صاحب العلو
 العلو فلكونه ليس بمالك إذا السطح ملك صاحب السفلى وإنما لصاحب العلو سكنه
 والانشاع به ولا يجبر الإنسان على إصلاح ملك غيره ولأنه لو أجبرنا ما يجبر لحقه
 أو بحق ذي السفلى فلا وجه إلى الأول وهو ظاهر ولا وجه إلى الثاني لعدم موجب وهو
 التعدى لا ترى أن السفلى لو انهدم لا يجبر واحد منهما على بناء ثم لما قلنا وإنما يقال
 لذي العلو ليس لك طريق إلى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك إن شئت وتحبس عنه
 صاحبها إلى أن يوثقك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا
 إذ عدم التطيين لا يفوت الحق بالكلية وإنما يوجب نقصا ما وما صاحب السفلى فلما
 صرحوا به قاطبة من أن المملك لا يجبر على إصلاح ملكه فإن شاء طينته ودفع ضرر
 وكف الماء عن نفسه وإن شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه
 ليست مسألة المنع عن البصر التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما
 ليقال اجتمع مانع ومطلق وإنما هي مسألة إصلاح المملك المتعلق به حق للغير
 وأما تلف الطين فإن كان بالتعدى من ذي العلو فهو ماضيا من وإن لم يكن كذلك بل كان
 بالمشي المأذون فيه شرعا وبمرور الأياد واليالي وعلى الشمس والهواء ونحوها فلا

مطلب
 لا يمنع صاحب
 الاستطراق منه

مطلب
 ميراث إلى دارا
 صاحب مع صاحبها

مطلب
 سطح بيت لدار
 علوية طلب صاحبه

من ذي العلو تطيينه
 لكونه المستفيع به

وامتنع صاحب العلو
 لكونه قديما

بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لانها كما سمها مبينة وهو حجة
 قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بجحده لا يهدم قولاً واحداً لانها حجة
 بظاهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والمصادق قولان
 ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
 جناية البهيمية والجناية عليها **مسئل** في رجل جمع بفرسه فالتف انساناً حال جموحه
 وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا واذا اختلف مع الاولياء فاذ عى الجموح والعجز
 عن المنع وانكروا ذلك يكون القول قوطهم أم قوله اجاب اذا ثبت عجزه عن المنع
 يهدر قال في مخ الغفار وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعد العمادى
 مفتى الديار الرومية بأنه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى اطلقت انساناً فدمه هدر
 والمسئلة في الفصول العادية وجامع الفصولين وغيرها والمسئلة قد وقع في نقلها الاكث
 واصلها عن ابى الفضل الكرماني والوجه فيها ان الراكب عند الغلبة انقطع تسييره
 فالتحق بالمسئلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي ان القول قول
 الاولياء يمينهم وان البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والمسئلة
 في منافيه فهم ينكرون المنا في وهو يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت
 عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم **مسئل** في امرأة طلبت من رجل فريسه لتركه
 فزول عنه واركبها ففجع بها ولم يقدر على منعه حتى قتل رجلاً هل يضمن المرأة او صاحب
 الفرس ولا يضمن واحد منهما اجاب لا يضمن واحد منهما والحال هذه اذا تحقق جموحه
 اما اذا لم يتحقق بان لم تقم بينة على ذلك فالدابة واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس
 والقول قول اولياء القاتل في انكار الجموح يمينهم والله اعلم **مسئل** في رجل مر من
 طريق راكبا مهران فظفر المهر الى جلد مفروش فيه ففقر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر
 به أم لا يلزم واحد اهما ذكر اجاب لا ضمان على فارس الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ
 المهر به اما الفارس فلما في المتأخرات وضع شيئاً على الطريق فققرت منه دابة فقتلت
 رجلاً لا ضمان على الواضع اذ لم يصبه ذلك الشيء واما الراكب فلما اتي به ابو السعد
 العمادى مفتى الروم انه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى اطلقت انساناً
 فدمه هدر واما عدم اخذ المهر فلعدم قائل به من ائمتنا فان احدا من علما شام لم يقل
 بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع فعل العجاء جباراً اي هدر اقيب هذا عدم
 ضمان راكب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر بثلث الجناية فقد اهدر دمه والله
 اعلم **مسئل** في جربد اصطب صبياً وضع يده على الزيتون الذي يداس عليه به حال

مطلب
 جموح بفرسه فالتف
 انساناً فان اثبت
 بالبينة عجزه عن
 المنع فهدر والا لا

مطلب
 اركب فريسه غيره
 ففجع حتى قتل رجلاً

مطلب
 اذا ركب مهران فظفر
 من جلد مفروش فيه
 ففقر منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله
 ففقر منعه فوطئ
 رجل فلا ضمان على
 الفارس والراكب

مطلب
 اذا اصطب جربد
 انساناً حال سوق
 الدابة فما قدرته
 على تاقلة السائق

دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبه عن مالكمها او زكاتها او سائرها او قاذرها
والله اعلم سئل في دابة كدمت دابة في المعرى فهل كنت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا
ولا اجاب لا ولا اما الراعي فلعدم تقصيره واما رب الدابة فلا ان حكمها الجعاء وان كانت
في تدبيره والله اعلم سئل في رجل عقر بقرة اشترى فالحكم الشرعي اجاب ان كان
مات من العقر ضمن جميع قيمتها وان ايسر حياتها وزبحها مالكمها انسا من حياتها ضمن
قيمتها عاقرها ما عدا اللحم والقول قوله ان انكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا
في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به فافهم والله اعلم سئل
في رجلين لكل بغير ربطاها في موضع لهما ولا ية الربط فيه فغض أحدهما الآخر
عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل
يضمنه سليما أو معضوضا اجاب يضمن قيمته معضوضا اذ فعل البعير هذرو فعل
مالكه معتبر والله اعلم سئل في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده
فاصابت ضربته فرسه فخرسها ورجع بها الى مربطها وترك الأكل والشرب هل اذا
مات يلزم ضمها ناضرا بها أم لا اجاب هذا السؤال فيه تفصيل ان انكر النضار
هلاكمها بسبب ضربته واقام رثها عليه البرهان ان موتها بسبب الجرح ضمها والا
لا لانه المدعى والاخر المنكر والبينة على من ادعى واليمين على من انكر والله اعلم
سئل في رجل من عادته ان يعرض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القربى رسته
تركه رجل في مربطه وفك رسته وقاده وحمل عليه زرع وقاده به فعضته في ذكره
وأنتبه فمات من ذلك فهل يلزم صاحبه دية او يلزمه دفع الجمل لاولياء القاتل
أم لا اجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعدد
المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الحاقفران تعدد المرور يمنع ضمانه فكذلك
التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما
هو ظاهر والله اعلم سئل في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا اجاب يضمن
قيمه والقول قوله في ذلك والبينة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكلف لا يثنى فيه
وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه محجونا حر يضمن دية او محجونا عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا اصاب حرا او عبدا فاحرقه فيه الدية والعبد يجنب قيمته فالحاصل
ان الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم
والله اعلم سئل في بعير ذنا من نفق قصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل
يضمن أم لا اجاب لا يضمن والله اعلم سئل في اخوين جالسين في مخيم واحدهما يبيع
ومع أحدهما جمل لرجل دفعه له ليرعاه له بالاجرة مرض الجحال مرضا أقعده عن

مطلب
دابة كدمت
دابة فهل كنت

مطلب
رجل عقر بقرة
آخر

مطلب
بعير عرض بعير
آخر عضا فاحشا
فدبح مالكه

مطلب
فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم
آخر بما في يده
فاصابت فرسه وترك
الأكل والشرب
حتى مات

مطلب
رجل من عادته ان يعرض
حذر صاحبه أهل
القرية التي هو بها
فقتله رجل

مطلب
يضمن من قتل
بعير اصاب عليه
بخلاف الجرح
والعبد على
تفصيل فيها

مطلب
لا يضمن من
صاح بعير
فهلك

تهدم محل إلى أهله بعد أن وصى إياه عليه بحفظه مع جملة بجماله فمات خفاً أنفه أو بفعل
 سائبة في الرعي هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما كما أجاب لا ضمان
 عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه إذا كان حاصله ترك الزامة
 مع أخيه لفرضه وتركه تحسنت له ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد صرحوا بأن له
 أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم سئل في رجل راكب فرساً خرجت بندقته
 المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرساً صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان
 قد قلع زناده فلم يور و لم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت من الفيلة
 نارا فالتفتها على محل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن حيث
 جهل السبب لأنه إن كان يحمل الرمح والقائما لا يضمن وإن كان بفعله ضمن والضمان
 موجب لاستعمال الذمة واستعمال الذمة لا يكون مع الشك وهذا ما ينظر للفقهاء
 بإدراك المظن والله أعلم بإسبب جناية المملوك سئل في رجل راكب عبده
 فرساً الغير فاقرا العبد أنها هلكت تحته هل تسمع الدعوى على العبد وإذا سمعت هل
 يضمن العبد قيمتها أم سيده أجاب لا ينفذ إقرار العبد على سيده ولا يؤخذ بإقرار
 الأبعد عنه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادته بمحضور سيده وإذا ثبت بالبيعة
 الشرعية أن سيده أركبه فهلكت تحته وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل
 لها باركا به فعليه قيمتها وقتئذ والله أعلم سئل في زيد قال لعبد المبالغ أقتل فلانا
 فضر به بيارودة عبداً فاستمر صاحب فراس إلى أن مات فما الحكم أجاب يحبس العبد
 على العبد ولا شيء على المولى غير التعزير الشديد لا رتكا به المعصية الموجبة لذلك
 وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كما تحرق فلا يصح أمر مولاه له فيه وإذا أوردت
 إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب جناية المملوك في مسئله
 من قال لعبد أن قتل فلانا وأورمته إلى آخره والله أعلم باب القسامة
 سئل في قتل بقرب قرية فادعى ولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط
 دعواهم هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا أجاب إذا وجد قريبا بحيث
 يسمع الصلوة وله يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية
 فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى ولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد
 ضرمهم وإنه لا يصرح بالإبراء البقية والله أعلم سئل في رجل ادعى على ستة أنفارا أنهم ضرروه على
 يده فقتل وإنه لا حق له عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك
 أم لا أجاب لا تسمع كما هو صريح أو كما صرح في كلامهم في فروع متعددة في
 مواضع مختلفة والله أعلم سئل في قتل بندقته وجد بين قري ثلاث وهو بارض

مطلب
 لا يضمن الزاعج
 مدفع الحمل الآخر
 إيمان من يتردد

مطلب
 في راكب غرير
 بندقته فقتل
 فرس صاحبه ولم
 يعلم سبب خروجها

مطلب
 إذا راكب غرير
 فرس الغير فاقرا
 العبد هل يملكها
 تحته فالضمان
 عليه ولا يؤخذ
 بالعبد ما قرا حتى
 يدعى

إمره البائع
 يقتل لأن قصير
 سارودة ٤٠ فاقرا
 ضربه وإنه لا
 مات

مطلب
 قتل وجد بقرب
 قرية فدعى ولياؤه
 القتل على معين
 يسقط القسامة
 والدية عن البقية

مطلب
 ادعى على جماعة أن
 شل يده سب
 ضرمهم وإنه لا
 له عند غيرهم

مطلب
 قتل بندقته وجد
 بين قري ثلاث

واحدة منها واليهما أقرب بعد ان صالوا جميعا على الصوابا شي والتقوا بالاسلحة وقتل
من فئة وفي اهل القرى ثلاث بندقات فقبل تلزم ديتة اهل القرى الذين صالوا
جميعا ثم اصحاب البندق الثلاث ام القرية التي وجد في أرضها القتييل وتقبل شهادة
غيرهم عليهم ام لا او ضحوا لنا الجواب أجاب المصترح به في كتب علماء ساقا طيبة انه
اذ التقي قوم بالاسلحة فأنكشفوا عن قتييل فعلى اهل الموضع الذي وجد القتييل فيه
القسامة والدية لان القتييل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه صرحت
اصحاب المتن ولا يلزم سواهم الا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان
ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم
ووجوب القسامة والدية على اهل الحلة والقرية التي وجد فيها القتييل مقر عند علمنا
مشهور وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذکور وذلك بسبب ان الحفظ وصيانة الموضع
عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار فالواذا التقي قوم
بالسوف فاجلوا عن قتييل فالقسامة والدية على اهل الحلة لا على الملتحقين لا باعتبار
انا نتحكم عليهم بان القتل منهم بيعين فافهم ذلك وأما شهادة غير اصحاب المحل الذي
وجد فيه القتييل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصا مع دعوى الولي لانه لا يدفع
عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم
سئل في رجل ذمى وجد قتيلا بساحة باب المهد المعروف الكائن بقربة بيت لحم
المفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقه مزهقة يدعى وليه انه رجم
ببندقين من حاشي المهد القبلي والشرقية ولا يعلم المزهقة منها ولا الضارب له
بعينه والساحة ليست مخصوصة لاحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك
هل تجب القسامة والدية على اهل المهد جميعهم أم على اهل القرية المفصلة عنهم بالساحة
المذكورة التي هي أبعد عن القتييل من المهد أم على الجهتين أم يهدر بيتونا الجواب
رغبة في عظيم الثواب أجاب القسامة والدية على اهل المهد جميعهم ان ادعى
الولي عليهم لا قربتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بان الاعتبار في وجوب
القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المكان مباحا لسائر الناس حيث كان
قريبا يسمع منه الصوت وقد صرحوا بان المحليين والسكّين وكل مكان احدهما مفصل
عن الآخر اذ اوجد القتييل في أحدهما فالقسامة والدية على اهله دون الآخر فاذا علم ذلك
ينظر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك
ويحكم له بنها وبالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطأ وعليهم خاصة ان ادعى العمد
وان ادعى على غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا

مطلب

اذا اوجد قتييل

بساحة مباحة

لسائر الناس

فالقسامة والدية

على اهل اقرب مكان

اليها وعلى عواقلهم

اذا ادعى الولي الخطأ

وعليهم فقط ان

ادعى العمد وان ادعى

على غيرهم فلا

يدعى البينة

الشان هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله غزير الرحمة
 والرضوان والله أعلم ^{طلب} سئل في رجل كشف عليه صويالها الرجلة مع جماعة نذبه الحاكم
 مرسة وهو متعلق الشرعى بحبة جم غفير من المسلمين فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو متعلق بالمرسة
 في المشرق فأنفق في خادوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك
 مدقوق في حائط فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك
 وهو ميت فأدعى أجاب إذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أن يخنق أو ضرب
 وليه بمثل ثلاثة ^{نكته} فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بشئ مما
 ذكر وكان في داخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فليتهم القسامة وعلى عاقلتهم
 الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن
 في دارهم ولا في محلهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبينة على وليه واليمين عليهم
 وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط
 القسامة عن أهل المحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القبا
 إذا القياس في الدعاوى جميعها أن البينة على المدعى واليمين على المنكر وخص
 دعوى القتل بما ذكرنا بالنص خلافا لقياس خطير الدماء وهذا مما انفست
 عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم ^{مطلب} سئل في جماعة بوادية وغير بوادية
 أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق أخذهم فقتلت رجلا منهم ولا يعلم
 ممن هي وولى القاتل يقول حقى عنده هؤلاء البوادية يعيئون عند أخذهم والإكلام
 غرما في هل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرجت بندقه فقتلته
 تقبل بينته ويثبت القتل عليه وتنقضى دعوى القتل عنهم أم لا أجاب لا يثبت
 القتل عليه ولا تقبل بينتهم ولا تنقضى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب
 الحق والبينة لا تقبل إلا بآية أو دفعة ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى ليدفعوه
 بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى واحد الدعوى عليه سمعته دعواه وقبلت
 بينته وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه
 وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله بآية أو دفعة أو غيرها صحمت الدعوى ولا بد
 من بيينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة
 والمجمل لله تعالى والعالمين والله أعلم سئل في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت من ديار
 شخص وبقر به بندقة ولم يعلم قاتله ادعى ولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
 الدار يقول أنما لعب بالبندقة فخرست عليه فقتلته فما الحكم في ذلك ^{مطلب} أجاب صاحب
 الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد

مقتولا في بيت أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماؤنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك
 فعليه القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والتوبة والشرح
 والفتاوى مترعة بها والله أعلم سئل في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا إذا سقط من سطح
 يلزم فيه أجاب لا فائل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوطه أو وقع في ماء فمات
 نفسه إذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هيدا وإلا إجماع ضعفة علماؤنا من قبله سئل
 نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية بقاءه عن السؤال
 صبي مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن
 كان لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه
 الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم في الوالد إن أذا لم يتعاهد الصبي حتى يسقط من
 سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار وانتار الفقيه أبو الليث
 أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره
 أبو الليث انتهى والله أعلم سئل في قتل رجب بسوط البحر المالح وليس ملكا لا نجس
 ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم أجاب هو هذا ولا قسامة ولاديه فيه والله أعلم
 سئل في امرأة باعت حشيتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها فأصبحت محروقة
 بنار في البيت الذي بالدار المبسعة لكونها عاجزة كيفية صماء فكشف عليها هل يلزم
 أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك أجاب
 لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذ الجبناء يجازى فعلها بما باليد بفعل النار
 هذا لا فائل به من فقهاء إلا مضار والله أعلم سئل في أهل قرية يشهد بعضهم بعض
 أنه قاتل لهذا القاتل المدعى قله يجزى هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا أجاب
 لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أو امتناع لأن الخصومة قائمة مع الكل
 والشاهد يقطعها عن نفسه فكان منتهما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة
 وصاحبيه إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم سئل فيما إذا أوجب
 قاتل بئر هي أقرب لقرية من أخرى وقد شوهد تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
 ولم يثبت كون القاتل قتل نفسه تحتها ثم نقل والقي في البئر ما الحكم فيه أجاب
 أعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم أو ثبت كون البئر
 بأرضها لا بأرض أخرى كالقسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا
 حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربها للبئر خاصة لأن
 الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها وإحكام في الموجود كذلك يعتبر الملك أو لا
 فإن لم يوجد فعلى أقرب لقريتين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل

مطلب
لا شيء في الصغير
إذا سقط من سطح
أو وقع في ماء فمات
سواء أكانا أو على
من وقع من يده
من الأبوين

مطلب
في قتل رجب
سوط البحر
المالح

مطلب
لا يلزم أحد شيء
فأما ما أصبحت
محروقة في دار
باعتها

مطلب
شهادة بعضهم
أهل القرية على
بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب
وجد قاتل بئر
هي أقرب لقرية
من أخرى ووجد
دم سائل تحت
شجرة بقرية
الأخرى

القريتين ما كية الارض التي بها السر فالقول قوله ونرجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار
الى مجرى وجود الدم المسائل من غير وجود القتل لاحتمال ان دم غيره وبوجود دم سائل
من غير قتل لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة من ادعى عليهم الولي
وهم أصحاب القرب من البري بانه نقل من تحت الشجرة والتي في هذا الموضع فان ثبت
ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثاني
بالبينه كالثابت عيانا فكل من قد شوهد تحت الشجرة ولا تنسأ اعتبار الملك او لا ثم
بعده القرب وان ادعى على الابعد ولم يك ما كالا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة
والاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان يرهن الولي على دعواه ثبت مدعاه ولا والله
قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليه ولا فم
الاقرب منهما ما لم يثبت تحويله ونقله من الابعد الى الاقرب فلا اعتبار بالقرب والبعده مع ثبوت
الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالاقرب مع دعوى الولي على
أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأسا ولحاذا وسأل ايضا
عن جرم الحاكم المستحا وجرمه لكل من اهل الاقرب والابعد ظلم لا فصل له شرعا وقد غلت الاحكام

قتل رمذ وولده ^{مطلب} بهذه الجبل الواقعة بين الكلا والله أعلم ^{مطلب} سئل في قتل وجد في قلاة لا مال له طاهوا واوليائه
لا مال له طاهوا واوليائه يدعون على جماعة انهم نقلوه اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية
ياهمون على جماعة مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا اجاب حيث ما اقرروا اعني اولياء القتل بان
انهم نقلوه اليها مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الاقرار بالاد
حجة على المقر فيلزم به شرعا وقد عرض الفريقان على امرها ولم يذكر في اقرار اولياء القتل
بانهم ما قتلوه ولو ذكره ما اوجبتهم بازوم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك عنهم المدعى
لان حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى فيثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله أعلم ^{مطلب}
حكم القتل للو سئل في مسجد القرية اذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبرية وطلب
ومسجد القرية او مساجد متعددة ووجد في احدها قتل اجاب حكم الموحود في مسجد ها كما لو وجد في
فما بعد مساجدها وهو معلوم الحكم واد اكانت كبرية لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامة وديته على
مطلب ^{مطلب} اذا وجد قتل في قرية اهل محلة لانهم الاول يتدبير امورهم كما اذا وجد في دار رجل منها فها على عاقلة لا على
موقوفة على مدية على اهل محلة بالحاصل انها على عاقلة الاخص الاحق يتدبير الموضع والله أعلم سئل في رجل
الموقوف عليه هبت وقف مدرسة على الا علم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا او على معبد وعشرين متعقبا واما
كاوا معلومين واما اهل شعائرهم ليس احد منهم وشريط النظار لدرساها ووقف على ذلك كله قرية ووجب
اد اوجد في وقف اهل شعائرهم ليس احد منهم وشريط النظار لدرساها ووقف على ذلك كله قرية ووجب
المسجد الحاج بالدية الان فيها قتل ولم يعلم قاتله جيل القسامة والدية على اهل القرية السكان الفارسية
بينا في الموقوف الزراع ام على الموقوف عليهم هؤلاء ام لا قسامة والدية في بيت المال قياسا لوقف
فيه

هذه المدرسة على وقف الجامع أجاب القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين قال في التتارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد
فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين
فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح العفار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فتمرد من كلامهم
أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يخلو تماماً أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت
مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة
للملك والولاية كما قد مناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن
تدبيره إليهم والله أعلم وقال قبله وإن كان مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت
المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رحمه الله تعالى هو ولا شبهة أن القرية الموقوفة
على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير
دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط
الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها
أما وجب على أهل المحلة لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم سئل في قرية ذات
محلات وجد في أحدها قاتل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية
كلهم وتكون كالمحلة في المصراع على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة أجاب
القسامة والدية في القاتل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على
المحلة التي يوجد فيها القاتل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة
والدية على من عليه التدبير مطلقاً سواء كان في مصراع أو قرية لأن عليها التدبير وأهل
كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم سئل في قاتل وجد في دار
إنسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته أجاب نعم عليه القسامة
والدية على عاقلته كما طبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحها وفتاؤها وليس
على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع إليه ما صورته مولانا شيخ الإسلام أفدتم
أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة والدية وما العاقلة وما
مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلاً وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والمحبس حيث وجب هذا
الأمر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملا في الحبس
على بيت المال بينوا ذلك مفصلاً معللاً أجاب القسامة الإيثار التي يقسم بها
مالك الدار مثلاً وسقيها وجود القاتل وركبها أجرء اليمين على لسانه وبشرطها بلوغه
وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل اليمين خمسين وحكمها القضاء بوجوب

مطلب
إذا وجد قاتل في محلة
فالقسامة والدية
على أهلها دون أهل
القرية

مطلب
إذا وجد قاتل في دار
إنسان فالقسامة
والدية عليهم دون
أهل القرية

الدية ان حلف والحبس ان ابي ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول والخطا والدية
 في بيان القسامة ^{مطلب} للمال الذي هو بدل النفس فنجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا
 وشرطها وجوبها كما نص على في شرح المجمع لابن ملك والعاقلة اهل الديوان فان لم يكن منهم فمى قبيلته
 وفي بيان العاقلة تقسم عليهم ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث درهم ولم تزد على كل
 واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تنسع القبيلة لذلك ضم اليها
 اقرب القبايل شيئا على ترتيب العصبية ثم وثم واذا ضم اليها اقرب القبايل كذلك فلم
 تنبع لا تؤخذ زيادة عما ذكره مقسطا على المسنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال
 بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب فالاقرب وبعضهم قالوا يجب ايا في بيت المال
 وبعضهم قالوا يجب الباقي في مال الحاني ووقع في بعض الكتب ان اذا ضم الى انصاره اقرب
 الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه المسئلة تدل على ان اهل المحلة
 تعقل عن اهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما
 ذكره الصدد الشهيد وقد تقرر ان وجوب اصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني
 رواية شاذة وان ضم محلة الى اخرى خلاف الظاهر من المذهب وان كونها في بيت المال هو
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجرى ذلك في الكل يجرى في البعض فتحتران المذهب وجوب
 الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عتيرة ولا ديوان
 فمن ابي خزيمة رحمه الله انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال
 وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من
 اهل قرية او محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فئت ورحمة الناصر منهم قد رفعت ^{مطلب}
 والدار والسفينة ^{والفرق بين} وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة ان السفينة تنقل وتتحول فتكون
 في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق
 بينهما وبين السجين ان السجين لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما
 لا تتحقق المهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما على احد والدية في بيت المال لانا نعزم بالغم
 واذا لم يمكن له عاقلة فالاصح المقتضى برانها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة
 مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي ثلاث سنين
 ايضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم
 وهذه المسائل تجل مجلدا لكن اقصرنا على ما لا بد منه والله اعلم سئل فيما اذا جاء ثلاث
 رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من اهل القرية فاصبح احدهم
 قتيلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله احدهما وكذلك مالك
 البيت وباقي اهل القرية ينكروا قتله انفرادا واجتماعا ولم يبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة ^{مطلب}
 اذا وجد احد
 الضيوع قتيلا
 في بيت المضيف
 فالقسامة والدية
 على عاقلته

وث فالدية على من المذكورين يتناول الحكم بشرطه الشرعي أجاب على صاحب الدار القسامة
الدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار
مندانى حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
ان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الـ
نفيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولها بلا شبهة لكن قالوا عندنا
انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية
البقعة عن ان تراق فيها الدماء لا انا نحكم عليه بان القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بد مشق
سكنها جماعة باجاعة أو عادة مثلاً وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا فعليه قال
في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل
القرية ولا على من كانا بيتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم في الحقيقة لا نقول به كما نص عليه الشراح طائفة والله أعلم

سئل في قرية موقوفة على مصالح الحرم من الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا
قسامة ولا دية عليهم فيمن يوجد بارضها قتيلا أجاب لا قسامة ولا دية على أهلها وقد
صرح علماؤنا بان القتيلا اذا وجد بارض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم واذا كان موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على المالك
وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في قصر الجامع فالدية على بيت المال وهذا
من هذا القبيل والحاصل ان لا قسامة ولا دية على أهل القرية للموقوفة سواء كانت وقفا على معينين
أم على غير معينين وانما يتبع ولي الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية

وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال لا فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم
والحال هذه والله أعلم سئل في نساء وصبيان يستقون من صهر بقرية سقطت
صغيرة به من بينهم لتسقى فهايت غرقا هل يجب لها على عاقلة من يستقى قسامة ودية صغيرة من بينهم
أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بأنهم دفعوها ودفعها أحدهم فسقطت في البحر
بذلك يلزم فيها عليهم بغير دعواهم ما يلزم في القتيلا اذا وجد في المحلة او القرية اذا ادعى
ولي القتل عليهم من القسامة والدية أم لا أجاب لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال
وقوعها بزللة قد مرها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها بزللة قد مرها لا بوجوب على أحد شيئا
باجماع العلماء والقتيل الذي يجب فيه القسامة والدية شرطه ان لا يحال على سبب
ظاهر قوي يمنع وجوبها وهما محال على سقوطها لانه سبب ظاهري لا اعتبار عليه
فان ادعى اولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة وهي عدلان أو عدل وامرأتان

مطلب
نساء وصبيان
يستقون من
صهر سقطت
صغيرة من بينهم
فهايت غرقا
اولياؤها عليهم

موتوهو فان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة او الاقرار عن يعتبر اقراره شرعا والله اعلم
سئل في بناء بيت للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورقرله بيتا ومعه اجرة يعملون مياونة
سقطت على رأسه اشجار من سقف البيت الذي برقه في حال مرته فارقت رأسه فهلك بذلك
هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة ام لا وهل اذا اكتشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه
الشهادة الاجرة
العاملين معه على الضيقة فادعى اولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأن مات بسبب سقوط
الاشجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون ام لا اجاب لا قسامة
ولاديه فيه حيث علم موته بالسبب المذكور اما القسامة والدية في قتل جهل امره كما في
سائر كذا الفقه محرر مستطور والذي هلك بسقوط الأشجار والحال هذه معلوم الحال
لامرته فيه ولا اشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعامل اذا لا يجوزون بشهادتهم
لانفسهم مغنا ولا يدفعون عنهم مغرموا والحق احق ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدق
ومن قله الحجر غير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله اعلم سئل في قتل وجد بقرية
مطلب
اذا وجد قتل بقرية وقد اشترى ان قاتله فلان من دلا من منها هل اذا اقام اهل القرية البينة من غيرهم ان
واقام اهلها بينة قاتله فلان المذكور تقبل وتدفع اولياؤه عنهم ام لا وهل لاهل القرية اذ لم تكن بينة
من غيرهم ان قاتله فلا تقبل والام
تخليف الاولياء على ذلك وان نكلوا قضى عليهم اجاب نعم اذا اقاموا على ذلك بينة
بغيرهم عليهم تخلف تدفع الاولياء عن اهل القرية ولهم اذ لم تكن بينة تخلفهم على نفى العلم بذلك وان نكلوا
اولياء المدعى عليه قضى عليهم والله اعلم سئل في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي
مطلب
اذا وجد قتل في خيمة فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب اجاب قال في الهداية ولو وجد
فان كان في ارض
مملوكة بالقسامة تقبل في معسكر او ما يغلاة من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خيمة او فسطاط
والدية على مالها فعلى من يملكها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى اقرب الاحية
والا فعلى من يملكها اعتبار الولد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكروا لسكان فثبت مال ذلك
فان وجد خارجا
على اقرب الاحية عند ابى خيفة رحمه الله تعالى خلا فالابى يوسف رحمه الله اه ومثله وكثير من الكتب
مطلب
مصد صدقة صيدا كالولول الجية والظهيرية وتويرا الابصار وشرحه والددرو الغرر وغيرها والنقل في
ما عدا اذ ما دفع ذلك مستفيض فعلم بذلك انه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من
والده الدية ما دونه السكا وان كان لها ملاك فبهما على الملاك عند الامام والله اعلم كتاب للعاقل
ليس لوالده ان يرجع عليه بالرحوم عليه بجميع ما دفع او بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما
يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كاشنة من كانت سواء كانت
من اهل الديوان او القبيلة او من يتناصرهم أولا يرجع لغيره اجاب العاقل لا
تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والعاقل كاعدهم واذا علمت ذلك
لا بد من ترجع

فادى

فاذنه لوالده أو جرجوع عليه بما يحسنه فقط فيرجع ابوه عليه بما عليه فقط ويكون
 متمسكا بما عده من حصه من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم ^{سئل في راعين}
 تضاربا بالعضى ثم تفرقا في رأس كل منهما شجة ولم يصرواحد منهما صاحب فراش وقضى ^{مطلب رجل ضرب آخر ولم يصرواحد}
 الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشئ كن فيكون فادعى ^{فراش ثم ما يدعى}
 اولياؤه انه مات بتلك الشجة وصاحبه بمجد كون الموت بسببها ويقرب بالضرب هل يلزم ^{اولياؤه ما يسبب}
 وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بانه مات من تلك الضربة لاسيما ولم يصرواحد ^{الضرب والضرب}
 فراش منهما ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية أجاب لا يلزم ولا حاقلة دية ^{يقرب بالضرب ويترك}
 له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا يلزم الدية حتى ^{الموت بسببه}
 تقوم عليه بينة بانه لزم الفراش حتى مات منها فلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او
 يقر بانه ضربه ومات من ضربته فلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب
 باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله
 الذي قتل ونحوه والله أعلم ^{سئل في امرأة ضربت أخرى فالتقت جثتيهما بعد}
 فما الحكم الشرعي في ذلك أجاب يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف ^{فالتقت جثتيهما}
 عشر الدية للجنين وعاقلة عصبتهما النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقر به حيث لم يكونوا ^{وماتت بعده}
 من عصبتهما النسبية والله أعلم ^{سئل في رجل صوب بندقة نحو رجل البرميه بها فضرها}
 رجل بعصا البلقية من يده فوافق ضربه طها وضعه النار فيها فأما لها فأصاب رجلها ^{مطلب اراد ضرب رجله ببندقة فضرها}
 غير المصوب بنحوه وقتلته فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا أجاب الدية ^{رجل بعصا البلقية}
 على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذ صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب ^{من يده فوافقت}
 واذا اجتمعا قدم المباشرو هذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علت والله أعلم ثم سئل ^{ضربه ووضع النار}
 بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حاصله ان صاحب العصا لما ضربها أصاب النار فالتقاها ^{فيها فأصابها}
 على محل البارود فخرجت البندقة بفعله فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الجواب ^{وقتلته}
 بما صورته ان ثبت ان صاحب العصا لما ضربها أصاب النار فالتقاها على محل البارود فخرجت ^{مطلب اراد ضرب رجله ببندقة فضره}
 البندقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لانه المباشر والحال هذه والحاصل ان وعلى ^{ببندقة فضرها}
 المقول اذا ادعى على واحد معين منهما فعليه اثبات المباشرة كما وصفنا فان ادعى على صاحب ^{ببندقة فضرها}
 العصا انه هو المباشر على الكيفية المشروعة وأقام بينة على ذلك لزم عاقلة الدية وهو ^{ببندقة فضرها}
 كاحدهم وان ادعى على صاحب البندقة انه المباشر على ما شرعنا وأقام بينة على ذلك لزم ^{ببندقة فضرها}
 عاقلة الدية ويؤيدون دعواه لا يلزم عاقلة واحد منهما اذ اذا ذكر صاحب البندقة الضرب ^{ببندقة فضرها}
 وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما اذا اعترف بوضع النار على محل البارود ^{ببندقة فضرها}
 وادعى ان تحوط الحصة للمقول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفا بالمباشرة فلزمه الدية ^{ببندقة فضرها}

في ماله ولا تلزم عاقلته اذ العاقلة لا تعقل عدا ولا عيدا ولا مالزم بالصليح والاعتراف
وعنه المسئلة دقيقة وينشعب منها شعوب تختفي على ضعف العلم وسقيم الفهم ويخبط
فيها خبط العشواء ويقف فيها وقوف الحمار الموقر في الحال ويختير فيها تختير البعير الموقر
في حزن الجبال ليت شعري لو انقبت عليه مغالطة فبطل له لو اختلفا فقال صاحب البندقة
لصاحب العصا انت الذي ضربت فانزوت النار والقيتها على محل البارود حتى خرجت فعلى
عاقلتك الدرية وقال صاحب العصا بل انت الذي انقبت النار على محل البارود حتى خرجت
فعلى عاقلتك انت الدرية ماذا يجب فاي جواب اجاب بربيرزه وبرسوله لنا فان نظرت نظر
من عمود راعه في هذا الفن الى الابطا اعترفنا له بالنضل ولا يفترض على ولاية الامور ان
يعاملوه بالكف عن ان يقبض بيده فلما يمد له الفتوى فانما هي ثقال الناس بحملها
المفتي على عاقبة اعادنا الله من شرور انفسنا وسينات اعمالنا وهذا للصواب
وتحمانا من الوقوع في الدعوى واجارنا بفضله من الاهواء العاسدة ولقد صدق من قال
واذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والترزلا والله الموفق للصواب
والله أعلم سئل في ضيف وحيد مقتولا في بيت مضيقه وقلتم بوجوب القسامة والدية
على عاقلته ولم تسع عاقلته واجب الحول المقدس شرعا فعلى من الباقي منه اجاب هو في
بيت المال كما اشار الى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم حيلة الى اخرى في الباقي قال لا فيكون
جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقر ان جناية
الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعبرات والله أعلم كتاب
الوصايا سئل في رجل اوصى بأن يدفن في مسكه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا
اجاب ليس عليهم مراعاتها والا فضل الله في مقابر المسلمين والله أعلم سئل
صاحب الروعة في رجل نصبه القاضي وصيا على ايتام اخيه والليت زوجة وكلت اباها في القاسية
وكما لا يتام والاشهاد والبارى العام معه ففعل واشهد بالوكالة الشابة عن ابنته انه قبض جميع ما شتمه
ولشهادة جميع من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير الا استوفيه ماعد الدين الذي بذمه
على الوصي المذكور انما من معلومين ثم الآن يدعى الاب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المن بورا عينا
اجاب لا يجوز ما قسم بيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجرده قوله أم لا يقبل والقول قول
الوصي فيما بيده وهل اذا اخمنت الا عيان بالدرهم وقت القسمة لاجل القسمة يازم الوصي
الوصي في ما بيده ولا يبرمه اخذت بما اخمنت به أم لا اجاب لا يقبل مجرده قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مادام
ما بينه وبينه من الادعية والتول قول الوصي فيما بيده انه له أو لزيد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه اذ كل من كانت له يد
معانية على شيء فالقول قوله فيه بيمينه ان طلبها مدعيه واما لزوم الوصي اخذ ما اخنت
سبه لاجل القسمة فلا تاثل من بل تركه مال اليمين من نفسه لنفسه غير جائز لانه كالوكيل

ولا يبعد لنفسه كما صرح به في الاشباه والنظائر عازيا لشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم
 بغير التخصيص لاجل التسمية ليظهر به حظ كل واحد من الوثيرة وفي البرازية لو ابرأ أحد الوثيرة الباقي
 لودعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان اقرت بالتركة امرها بالرد عليه والله اعلم **سئل**
 في وصية باع دار اليتيم وكتب صك التبايع وفيه ان الوصي باع لوجوده مسوغ شرعا دعوى البيع
 وهو الحاجة للنفقة والكسوة وكون الدار آلت الى الخراب وانه لا غبن فيه ولا فساد ولم يقر بينة
 تشهد انه بمن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجددها ببناءه والان كبر اليتيم
 وادعى غنبا فاحشا هل تسمع دعواه أم لا **أجاب** نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل
 بينة على البيع كان بالغين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبايع فلو اقام المشتري
 بينة ان قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام هو بينة فبينة الغبن أولى قال في البرازية
 في الدعوى ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان بالغين قبل
 بينة المشتري أولى لانه يشبه الزيادة والاكثر على ان مثبت القلة اعنى الغبن أولى وفي
 الأحكام في الوصية ادعى محمدود ان يده ارضا من جهة أبيه فاقام ذو اليد البينة انه اشتراه
 من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى بينة ان قيمته زيادة على ما أثبتته ذو اليد فقيل
 البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير المثبتة لقلة القيمة أولى فنية وعن سيف السائل
 وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنبا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة
 الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغبن أولى فنية وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول
 وهذا اقتصر عليه الشيخ رحمه الغزى في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع
 بحكم الغبن فما جرده المشتري من البناء ان كان بالات هي ملكه لا خفاء ان صاحب الملك
 يملك النقص وان كان ينقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه
 فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العاقل وما هدمه
 المشتري من بناء الدار يضمن حصة البناء ونقصه لما لكان ان كان قائما وان كان استهلكه
 يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله اعلم **سئل** في وصي قاض باع كرم المهرزوجة
 الميت وكتب صك التبايع وفيه انه نودى عليه في الاسواق ومثل الرغبات فلم يوجد له
 راغب بازيد من ذلك فبيع لمهر الزوجة اذ لامال له سواء وعزل الوصي واقام غيره فادعى
 انه بغبن فاحش واقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظرا لليتيم
 وهل اذا اقام المشتري بینه بينة بانه بالعدل ترحم بينته أم بينة الغبن **أجاب** نعم
 تقبل البينة على انه كان بالغين واذا افتراضت بينة الغبن وبينة العدل فبينة الغبن
 أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش او باع
 العقاد المتروكة لقتضاء الدين مع وجود المسقول يقبل ويبطل البيع انتهى ومسئلة تقديم

مطلب
 اذا ادعى اليتيم
 ان بيع الوصي كان
 بالغين الفاحش
 والمشتري ان لمثل
 القيمة بينة
 اليتيم أولى واد
 فسخ البيع فما
 جرده المشتري
 الخ

مطلب
 باع الوصي عقار
 اليتيم ثم غل ونصب
 غيره فاذا ادعى
 الوصي الثاني ان
 بيع الاول بالغين
 وادعى المشتري انه
 بالعدل تقدم
 بينة الوصي الثاني
 وينسخ البيع

بينة العين المذكورة في البرازية والخلاصة ومشتعل الأحكام وغيرها وهو المراح الذي عليه
الأكثر والمذكور في بعض المتن الموضوع للصحيح من الأقوال وكان عليه المعول والله أعلم

مطلب
تحت الأجرة ودار
البيتم لما مضى إذا
مضى منها ما للعين

مطلب
أو الماع الوصي
اشجار البيتم بلا
سوم تحت فلي

المشتري وستان
ما استهلكه
مطلب
في بيان الأشياء
المسوقة لبيع
عقار البيتم

مطلب
قد تقرر عدم جوار
بيع عقار البيتم عند التأخير
عن الحجابة إلى ثمنه
لأقضاء لها إلا من
تنه كففة أو دين لا يقضى
إلا منه أو وقع في يد متغلب
أو كانت غلته لا تقضى بموته
أو

بيع بضعف قيمته وصرح في التاتارخانية نقلًا عن المشتري أن يبيعه
والحال هذه باطل
حيث علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري
حيث لا مسوغ له مما ذكر

مطلب
الحول الأب يملك
بيع مسكون أولاد
من قرب إليه على غاية البيع
ونهاية الأسف لما فيه من العظم
وتحريمه أجمعت الأمم

مطلب
سئل في الجواب الأب هل يملك
بيع مسكون أولاد ابنه أم لا
وهل الشجر المرفوع
من قبل الموقوف
في الأرض المحركة من قبل
الموقوف يجوز بيعه إذا قلتم
بجواز بيع المسقول أجاب نعم

يملك ذلك قال في منخ العقار شرح
تنوير الابصار ناقلاً عن الفصول
العمادية إذا مات
الرجل ولم يوص إلى أحد كان
لأب أبيه وهو الجدي بيع العروض
والشركة انتهى ومثله في أغلب

مطلب
بيع الوصي مسقول المكت
وذلك بشرط أن لا يكون
بما لا يتعارف الناس في مثله
كما هو مصرح به في عامة الكتب
التي لا يحتاج
والشجر من قبل المسقول
لا من قبل العقار كما صرح به في
البحر بقدره عن الأختار

مطلب
لا يجوز الوصي العام
فعل الخيل من العقار وأفتى به
ونبه فلم يرجع كعادته الله أعلم
سئل في وصتي باع
أدنى شجرة البيتم للمسوق في أرض
الوقف المحركة هل يحتاج إلى مسوغ
كما يحتاج عقاره له

مطلب
من مال البيتم نفسه أم لا
أجاب لا يحتاج إلى ذلك لأن الشجر
من قسم المسقول وبيع الوصي مسقول
البيتم من ماله بخلاف
ما لم يشتري من تجار وليس كالعقل
لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك
والله أعلم سئل في وصي
فأصح

الحاكم إذا اشتري لنفسه شيئاً من مال
البيتم من نفسه هل يجوز أم لا
أجاب لا يجوز
كما صرح به في الخلاصة معزاً إلى نظم
المرندوسني قال لأنه وكيل والوكيل لا يملك
البيع

من نفسه

من نفسه ولا من لا يقبل شهادته له وكذا في الفوائد الزينية نقلا عن شارح المجمع وفي
 البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع ما يساوى
 تسعة بعشرة او يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز وهذا مما يحفظ ويرفق وقولهم
 من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم ^{سئل في صغيرة ماتت وكان}
 لها اسباب جاءت جدتها امها تطالب ادثا منها فذكر ابوها ان باعها وانفق ثمنها عليها
 في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث يتفق مثله ام لا اجاب نعم يقبل
 قوله في ذلك بيمينه حيث كان يتفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم
 سئل في وصي قاض على اتمام اقام القاضى اتم ناطرة فانفق عليهم الوصى والام
 تنكوهل القول قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما ام لا اجاب
 القول قول الوصى بيمينه فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب الظاهر وللوصي الانفراد
 بالنفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم ^{سئل}
 هل يقبل قول الوصى انه انفق من ماله عليه ليرجع به ام لا اجاب قول الوصى انما
 يعتبر في الانفاق اذ لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه
 دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الاباليتنة كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم
 سئل في رجل دفع لمرضعة او خاضعة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها ام لا اجاب
 لا حيث لم يشهد والله أعلم ^{سئل في رجل اقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يقض له}
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجرا في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الحالية عن الفرض
 هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة
 ذوهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم ^{سئل في وصية}
 على ولدها ادعت ان ماله الذي كان بيدها سرق هل يقبل قولها بيمينها ام لا يقبل
 اجابك نعم القول قول الوصية بيمينها ان المال ضاع او سرق كما في الخلاصة
 والخانية وغيرها والله أعلم ^{سئل في وصي على بنات اخيه كبرن وطلبن حسابه}
 لينظرن هل انفق بالمعروف ام لا وطلبن من القاضى ان يحاسبه هل لهن ذلك وهل
 القول قوله انه انفق بالمعروف ام لا اجابك للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر
 على الحساب لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما انفق وفي انفق بالمعروف ولم
 يسرق لانه امين من جهة الميث او من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما
 فعل كذا نقل في مشتمل الاحكام عن فصول الاستروشنى والله أعلم ^{سئل في وصي}
 مختار غابت غيبة منقطعة فضب القاضى وصيلا ثبات حق الصغير وحفظ مالهم
 من الضياع ولا نفاق عليهم هل يصح نصبه ويرتب على ذلك موجب ام لا واذا قلتم
 انفق بالمعروف

مطلب
 يقبل قول الاب
 انه باع مال الصغير
 في حياته وانفق
 عليه عند طلب
 ام الام ارثها عنها

مطلب
 القول قول الوصى
 فيما صرف على الايتام
 ولا يعتبر انك
 امهم التي جعلها
 القاضى غيرة
 عليهم

مطلب
 لا يقبل قول الوصى
 انه انفق على اليتيم
 من ماله ليرجع في
 ماله

مطلب
 لا رجوع للاب
 فيما دفع لمرضعة
 ابنته

مطلب
 يستحق الوصى
 الاجر من وقت
 فرض القاضى له
 ذلك

مطلب
 القول قول الوصى
 ان المال قد ضاع

مطلب
 لا يجبر الوصى على
 الحائض والقول
 قوله بيمينه فيما
 انفق وفي انفق
 بالمعروف

بالصحة فالغيبه المجتوزة لذلك أجاب نعم اذا غاب وصى الميت غيبه منقطعة جاز
للقاضي ان ينصب وصيا ويترتب عليه الاسكام المذكورة في وصي القاضي كما افاده اطلاق
قولهم لا ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبه منقطعة او اقر
لمدعي الدين كما في الاشياء نقله عن الخزانة وكما في جامع الفصولين والبرازية والعمادة
وقد عللوا بان الغيبه المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك انه اذا مات حقيقة ونصب القاضي
وصيا ما زالت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما
الغيبه المنقطعة فاما في البرازية نقله عن المختار فيفيد انها مقدرة بكون الوصي المختار
في بلد منقطع عن بلد المتوفي لا تافق ولا نذهب القافله اليه وما في جامع الفصولين
عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها بمدة السفر وتعليقهم بالنظر يفيد تقديرها
بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الانفاق والتطرق في حالهم هذا ما فهمه من
على سائر تصرفاتهم في مواضع كثيرة والله اعلم سئل في قاض نصب وصيا على صغار
دارهم ويختار من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا أجاب نعم ما فعله المنصوب جاز
المصوب جاز لما تقرر ان الاجارة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصريح به في الكتب جواز توكيله بكل
ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده جيز عند فعله وهو موجب للانعقاد والتوقف لا
شبهة والله اعلم سئل في ايتام صغارهم جدة لاب وعم عصبة وأم نصبها القاضي
وصية على اولادها ورتب لهم نفقة فادعت الأم الانفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع
في مالهم هل لها ذلك أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن اذاتها في
مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط
حقها عنها أم لا وان اقلتم تسقط تكون لعمهم ام لجدة ام بجدتهم حيث لا مانع لها وهل الام حبس
الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة
من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت انا اقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع
في مالهم تجاب الى ذلك وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل اذا رهنتم دارا مشتركة
ببر الايتام وغيرهم ببيع ارجاة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا أجاب اما مسألة
رجوع الأم بما انفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع في
مالهم والا واما مسألة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك
فان اقامتها رجعت والا واما مسألة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة
في سقوطها وانفق لها الجدة واما مسألة حبس الايتام عندها في منزلها بما شتلتها
من النفقة فلا قال فيهما واما مسألة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجلب الى ذلك ولا تمنع

مطلب
مطلب
ادركت الام وصية
واسقطت على الايتام
من مالها والرجوع
اعادته وادعت
الاستدانة فلا ينزل
منها الا حصة

الجدة من الحضنة بذلك وأما مسئلة الرهن فلا تملك ذلك بإجماع العلماء والله أعلم
 سئل في وصية ياع من رجل حصّة لأيتام في عقار ضرورية النفقة والكسوة وقبض الوصي
 الثمن ثم مات واحد من الأيتام فهل لأحد من يرث في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من
 الوصي أم لا وهل إذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وإن أعطاه للوصي لم يصادف محلا
 يستخلص من الأخذ أم لا أجابك قبض الوصي صحيح في محله وليس لأحد من ورثة اليتيم
 مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم إن كان حيا وإن كان ميتا لا
 ضمان عليه بموته بجحلا وإذا دفع بناء على لزومه وإن قبض الوصي غير صحيح يستخلص
 من المدفوع اليه وإكمال هذه والله أعلم سئل فيما يبلغ الصبي رشيدا أو تبت كون مبلغ
 رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيته بدفع ماله اليه فأجابه الوصي بأن دفع لك ماله
 بعد أن ثبت بلوغك رشيدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة
 لشهد له بطبق دعواه أجابك القول قول الوصي والحال ما ذكر لأن أمين وقد نصوا على أن كل
 أمين يقبل قوله في النصال الأمانة إلى مستحقها وفي تحليفه خلاف كائنوا عليه في مسئلة
 دعوى الاتفاق هكذا رأيت شيخنا شيخ الإسلام محمد الحانوتي أجاب في واقعته وأقول الظاهر
 أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي أخلة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أد من
 نص عليها بخصوصها وقد بادرت للجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم ان
 بفضل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كذلك كالبصقناوى والكشاف والرازي والمفتى
 في قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصي مصدق
 في الدفع مع اليمين عند أبي حنيفة خلافا للمالك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت
 والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور
 وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم سئل في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضى نفقة
 للأيتام الذين في حجره قدر معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين
 فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضا من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله
 فيها ولا يكون تقدير القاضى النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون
 مانعا لدخول الكسوة في مسمى النفقة أجابك نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر فيه
 ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحانية وغالب
 كتب المذهب وعادة الخلاصة في هذا المثل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل
 قوله فيما يجمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضى النفقة لأمور منها أن النفقة قد
 يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأذهان الآن وهو كثير الاستعمال في
 كلام الفقهاء قال في أكثر كتب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال

مطلب
 قبض الوصي الثمن
 من المشتري صحيح
 وإن مات بجحلا
 فلا ضمان عليه

مطلب
 إذا ادعى الوصي
 دفع المال إلى اليتيم
 بعد بلوغه فهو
 معصوق وفي
 تحليفه خلاف

مطلب
 فرض القاضى قدرا
 معلوما للأيتام
 لا يمنع من قبول
 دعوى الوصي أنه ينفق
 عليهم ما لم يكذب به
 الظاهر

والسكى فنفط الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله إلا
 دعواه مالا يحتمل وما يكذب به الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم سئل فيما لو اراد القاضى
 الوصى باقراض مال الميت فاقترض بامر وحضرة هل يضمن أم لا أجاب قال في البحر وكما
 الوقف بعد ان قد سؤالا في القيم قلت قال في القصة طالب القيم أهل المحلة ان يقرض من
 مال المسجد للإمام قاضى فامر القاضى فأقرضه ثم مات مغلطاً لا يضمن القيم انتهى مع ان
 القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوات
 وقول الزيلعي واغلب شيوخنا كذا في الهداية الفرق بين القاضى والوصى انه باقراض القاضى يؤمن التوى
 الميت باطل ولو لم يضمن المستقرض والمحال هذه تكون متعلقات القاضى كنهك انه حيث كان بامر وحضرة من التوى يحوز المستقرض
 الوصى الصغير من مال هذه بكونه معلوماً للقاضى والله أعلم سئل فيما اذا اقترض الوصى بيدى على الميت هل يضمن أم لا يضمن
 مرقته وصغيره بئس ماله فغلب المتقوله وفيه اذا كان يطعم من مرقته وصغيره هل له ان يحسبه على القيم وبيننا وبين ماله لا يجب
 له الرجوع اذا كان
 اقراض الوصى على الميت بدين باطل وليس له اذا اطعمه من مرقته وصغيره ان يرجع بأحد ثمنه
 من ماله ففي القصة والمحاوى الزاهدى وصى ينفق على البصبي من مرقته وصغيره حتى يبلغ نفع
 ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفق له يرجع عليه انتهى فلما شهد يرجع والا لا والله أعلم
 سئل في رجل اشترى بناء قرن مرقته على ارض وقفه علم بما على الارض لجهة الوقف بطريق الحاكم
 اوصى في مرض موته اترك له حادش الموتى جميع كل يوم رجلان هما اولاً واولاً بقران ليس وتبارك
 والا حادش المعوذتين ويصلباً على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثوابك لك المهر ووعيت
 لها كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن المذكور واذا مات أحدهما يقر بولده ان كان له
 اهلية والا يقر القاضى من له اهلية وما اشترى القرن واستمر الرجلان بقران ويتناولان
 لوفتهما كما عتبت لهما من آخر القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم ان أحد القراء ادعى
 أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبد له منه رجل آخر فأبدله بطريق المنظر بغير معرفة
 وارث الموصي والحال ان القارئ ليس له سوى علوقته من اجرة القرن فهل يهد الوصية بصير
 القرن وقفاً على القارئين ابداسمداً أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين
 التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الا يستبدل أم لا أجاب
 حن الوصية باطله ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن ولا يستبدل
 لواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لانه والحال هذه مما ترك الميت
 فبحر على فراش الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشيء
 فالوصية باطله وفي التارخانية في الفضل التاسع والعشرين من الوصايا اذا اوصى بأن
 يدفع الى انسا كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه وصية باطله لا تجوز وسواء كان القارئ
 عتياً أو غير معين وعلوذلك بان ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز اخذ الأجرة على طاعة الله تعالى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

مطلب
 اه ارض الله الوصى

وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها
على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم سئل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى
الآخر اذ ان لا يخرج من تركه واحد منهما شيئا لغير زوجيه فما الحيلة أجاب الحيلة ان يوصي

كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنع بيتا لمال عندنا لانه غير وارث والله أعلم سئل
في صفار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في ماله أجاب قد اتفقت كتب الحنفية
على ان التصرف في مال الصغير للأب ثم للأب الاب ثم لأوصى الاب ثم لوصى أبي الاب قال في البحر

نقلا عن خزانة المفتين من أبيهوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه
ثم الى اب الاب ثم الى وصيه ثم بعد من ذكر الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي انتهى وفي ولاية التصرف
الاشياء لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصى اليتيم ولو كان

منصوبه وفي جاب مع الفصولين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه
ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية الى الأب الاب ثم وصيه ثم الى وصى وصيه فان لم يكن
ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيهما التصرف في ماله انه
وكذا في كثير من الكتب المعبرة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيره والحاصل

ان ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والمجدوعن وصى كل واحد منهما
وفي الحاوي الزايد من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد والوصى والقاضي
والمملوق والاخ والعلم الصغير وشرا ثم وسائر تصرفاتهم له صريح بان القاضي محجور

عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجع ان
شئت اقول فكيف مع الاب وهو اول الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض
الفضلاء في هذا الامر عجب العجائب وهو انهم ينصبون مع الاب الحليم وصيا ويلزموا الاب

بأخذ مال ابنه مرا بجة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم سئل في وصى القاضي على اخوة اليتيم اذا اشهد

على نفسه وعلى اخوة اليتيم انه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا
ولادعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من اجرة عقار مشتركة وربع
وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه هل ينفذ اشهاد اليتيم

المذكورين فيما ذكر ام لا أجاب لا ينفذ اشهاد على اليتيم المذكورين اذا شهدوا وبراءه
لما لم يبق غيره باطل ولهما الدعوى عليهم كما بذلك شرعا ولا يمنعان عنها اذ مال
اليتيم والوقف والغائب مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم

سئل في وصى على يتيما أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذور حرم هل يسوغ للوصي
ان ينفذها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا نفذها او بلغ اليتيم فانكر الوصية وانف

مطلب
اذا اشهد وصية
القاضي على اخوة
على نفسه وعليهما
انهم لا يستحقون

مطلب
للميت ان ينفذ
وصية الميت واذا
انكرها اليتيم بعد

مطلب
الحاكم انما ينفذ
للميت ما يشاءه
وبين نفذ

لوصي له شاهد ويميز وحكم بها الحاكم الشافعي هل يفذ حكمه أم لا أجاب نعم
يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي الحرم يحرم قلعه وهذا
باجماع من الأئمة وإذا منع اليتيم وانكرها وافي الوصي له يشاهد مع يمينه عليها حكم له
القاضي الشافعي بما يراه بعد ادقّدة في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد أو خير محض
عليه السوابد بعض والله أعلم سئل في يتيّم لما عأم منهم من هو عم لأب وأم ومنهم
في مال اليتيم يغير من هو عم لأب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا ولكال حال هناك
قاضي يكرّر دفع امر اليتيم اليه أجاب ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية
مطلقا سواء كان عمالاب وأم وأولاب والله أعلم سئل في الوصي إذا مات بعد أن خلط
مال اليتيم بماله هل يكون صامنا له بسبب ذلك ولو أخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا
كان قد مات مجهولا من غير خلط يضمن أم لا أجاب لا كالأمة في أنه يضمن في المسئلة الأولى
فولا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقف ناقل عن الناطقي أن الأمانات
تتطلب صمونة بالموت عن تجهيل إلا في ثلاث أحداها متولى الوقف الثانية السلطان
إذا خرج إلى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند
من أودع والثالثة القاضي إذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من
أودع لا ضمان عليه أو وذكر في التمه الأمانات تتطلب صمونة بالموت إذا لم يبين الأمانة
ثلاث مسائل وذكر مسألتي قاضي خان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتفانين
قال الطرسوسي فصل من كلام قاضي خان والتمه اختلاف في تضمين أحد المتفانين وفي
تضمين القاضى متى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفصولين وأمر الفوائد
صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهولا ولو خلط بماله ضمن ضمن الأمانة
مجهولا قيل لا كوصى أو وأقول والوجه عدم ضمانهما إلا بمتنع الناس منها ولا غنى لهم عنها
فقد علم الحكم في المسؤول عنه بأوضح عبارة وأفهمها المراد والله أعلم سئل في وصي اتفق
جميع مال اليتيم بقدره بما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدير
الولاية لأن الأمانات لا يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووقاؤه من ماله بإقراره أم لا
أجاب إقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي بإقراره لأنه إقرار للغير على الغير فكان
باطلا لا صبرة به والله أعلم سئل في رجل مرض ففعل أياه لأمه وصيتا على أولاده هل
هو أول بالتصرف في أموالهم من جميع العصبية حتى الجدلأب والقاضى أم لا أجاب
نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لأب ومن القاضي وغيرها والله أعلم سئل
في الجد أبلا وهل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا أجاب الولاية في مال الصغير في
الأب ثم وصية ثم وصية ولو بعد ثم إلى الأب ثم إلى وصية ثم وصية ثم إلى من قال القاضي

مطلب
ليس يتم التصرف
في مال اليتيم بغير
وصاية

مطلب
مقتضى الوصي مال
اليتيم إذا خلط
بماله وأما إذا امتنع
مجهولا فلا يضمن

مطلب
في بيان مسائل
استثنى قاضى
قولهم أن الأمانات
تتطلب صمونة بالموت
عن تجهيل

مطلب
لا يصح إقرار الوصي
على الميت

مطلب
وصي لأب أو ولد
التصرف من الجدة
وإنما وصي

مطلب
الولاية لأن الأمانات
لا يصح إقراره بذلك
أم لا وهل يلزم الوصي
ضمانه ووقاؤه من ماله
بإقراره أم لا

ومن نصيبه القاضى كما اصرح به كثير من علمائنا فاذا كان كل من الاب ووصيته ووصى وصيته
وان بعد وكذا الاب مقدماً في التصرف في مال الصغير على القاضى ومن نصيبه القاضى كيف يشاء
لاي الام معه نظروا تصرف في مال اولادته وهو لا ولاية له أصلاً هذا الا قال بل والله أعلم سئل
في امرأة باع زوجها عقارات في مرض موتها بالمحاباة ولا دين عليها وماتت عن زوجها
وعن بيت المال فهل تنفذ محاباتها وليس لبيت المال الرد محاباتها معه والرجوع الى قيمة
المثل أم لا تنفذ وله ذلك أجاب نعم تنفذ محاباتها معه بل ووصيتها له وليس لبيت المال
رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم أصحابها الفرائض والعصبات
وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لاسن طريق الارث والتوقف
في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو كحق الورثة وحيث لا وارث نفذت محاباتها مع
زوجتها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والحال هذه وقد صرح
ببين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجميع اوائل كتب الفرائض ناطقة بذلك
والله أعلم سئل فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين
وفاء الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فاقربها الوصى بالذى لها عنده ولكن
عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ بغيرهم ويطالبون الوصى
بان يدفع اليهم على حساب ما اقرب به لانتهى وهو يعلل عليهم بما وفاء وبما صرفه قبل بلوغ
انتهى واقراءه لها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصروف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل
بمقتضى قرآن المذكور ويلزمه ان يدفع لاختوتها الذين بلغوا بعدها على حساب ما اقربها به
لانها قضية واحدة تعتمدهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصروف الا ما كان بعد الاقرار بالزبور
والحالة ما ذكرنا ولا أجاب لا يلزم الوصى ان يدفع لاختوتها على حساب ما اقرب بها لخواز
عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السباق والخلاف في التخاذل الزمان أو اختلاف
كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرران الوصى أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا
ادعى ضياءه أو أنه أنفق على اليتيم أو أنه أنفق منه كذا ولم يكذبه الظاهر صدق يمينه
في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز ان يكون انجرفه فخر أو زاد
سعر ما اشترى لهم من النفقة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه ان يدفع لاختوتها
على حساب ما اقربها به وليست قضية واحدة تعتمدهم ولربما مرضوا فاحتاجوا الى زيادة
الصرف ولربما انفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب حيث صلحوه ويكون مأجورا
ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
اذ بلوغها تجاوز له المماثلة معها كما صرح به علما فانما بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة
فان لم يكن متعديا فيما فعل وتبقى ما لاختوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية المتصرف

مطلب
فامرأة باع زوجها
عقارات بالمحاباة
ثم ماتت عنه وعن
بيت المال

مطلب
بلغ من القاصرين
بنت فاقربها الوصى
بقدر معلوم من مال
ابنها ودفعه لها ثم
بلغ البقية ويطالبون
الوصى ان يدفع
لهم على حساب ما اقرب
به لانتهى

مطلب
الوصى أمين فيصد
في عوى الشفيع
والانفاق ما لم
يكذبه الظاهر
وله ولاية التجارة

فيه كل تصرف يسوع والاوصيا. شرعاً فذا لم حواريو وقع هذه الاحتمالات وهو أمين دعوتهم
قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غايه كتب علما شئنا اذا بلغ العصبى وطلب ما له من الوصى فقال
الوصي صاح متى كان القول قوله لانه أمين وان قال انعمت مالك عليك يصدق في نفقة
مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به فيه الظاهر والمراد بالظاهر ما يظهر للسامع كذا
فيه من غير إيمان وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل
في الرجوع عليها بالبيعة لانه ادعى دينا عليه فلا يقبل البيعة والحاصل ان الزام الوصى
بالدفع على حسب ما أقر لها بقيد عن فهم كل فقيه وبتقديرنا هذا ظهر الوجه فيه واليب
لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السرار بلا شك ولا ريب والله
أعلم سئل في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا فخار على ولاده وأوقع القبض على الوصى
للكدور ناظروفت بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغا
عظيما يستغرق ثلث مالهم بعد مجلس الوصى المذكور وأخاثة وتوعد له للوصى المتنازل
أن يرفع الأمر إلى ولاية الامور ليستخلصوا مال اليتام منه ويردوه اليهم أم لا أجاب نعم
للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل للرد على اليتام الا بالرفع الى الحاكم الذي يطلب
نزالة ولا سبيل الى ردّها الا بذلك وقد قال تعالى ولوردة وه الى الرسول والمال والى امرئهم الآية
بل عليه ذلك وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب للبقين القاطع بوصول الحق الى حله عند
رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الامور الا الانصاف والدفع في وجه الفوز
ادفع القاضية حرة والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالدفع اليهم فيه واجب على الوصى المتنازل
للوصى تستقر منه ان لم يقبل له قتل العمل
خرج من ههنا الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمغضول ما توجهت همته اليه
وذهب كل بالآخر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم من ههنا والوا
ورده كل ظالم يأكل أموال اليتامى ويحب لنفسه بذلك المالك والمطاع وهم وفهم
الله تعالى يفرض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويأكل أموال اليتامى ظلما ويشغل نفسه
جرما وانما وكيف لا يفرض على عم اليتام ووصيتهم بنصيب الميت أخيه وأبيهم وهو أمور
بحفظ مالهم شرعا واذا قرأ ضمن قطعاً وقد قيل اذا أتت تعلم طيبك بالذي
يسوءك أقصيت الذوات عن السقم وهاشائهم حاشا ان تسع ولاية الامور برحل بقدرت
اليتيم لليتيم ويدفع يده بالظلم وتناولت مال اليتيم غير حق وبهاموه ويلقوا سبله على غارب بل برز حروته
مضاهة ومساواة لا تسع
ويحرقونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الأمة المتحدة كلها خير أوطا وأخرها كما جاء
في الحديث أمتي كالقطر لا يدرى أوله خير أم آخره وفيه لا تزال من أمتي أمة قائمة بمراسد
لا يفترهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم سئل

مطلب
للمراد بالظاهر
من قوله ما يكذب
الظاهر

مطلب
للوصى دفع للطلب
على مال اليتيم
ولاية الامور
ليستخلصوا منه
بل عليه ذلك

مطلب
ادفع القاضية حرة
للوصى تستقر منه
ان لم يقبل له قتل
العمل

مطلب
للوصى ان يخرج مال
اليتيم لليتيم ويدفع
يده بالظلم وتناولت
مال اليتيم غير حق
مضاهة ومساواة لا تسع

في وصي على يتيم عمل في تقاضى ديونه ومراعاة اسبابه نحو ما من اربع سنين وطلب من قاض
 ان يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة اجرة فصرف له قدرًا وعزل ذلك القاضي
 وولى غيره فاسترد هاتمه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استرداها منه أم ليست حقه أصلاً
 ان كان شرع مبرعاً فليست حقه فاسترد منه وان عيّن القاضي له اجرة لعمله حين بنسبه
 فعمل فدفع له في حقه ولا يجوز استرداها والله أعلم ^{سئل في الوصي المنصوب من}
 جهة القاضي هل له ان يتجر في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة ويمتنع من اخراجه
 العشرة مثلاً باثني عشر احياناً أم لا ^{جواب} لا يتوانا الجواب مفصلاً أجاب نعم للوصي ذلك
 كما صرح به في الحائنة وشرح من لا يخسر وغيرهما من المعربات ومن أطلق عدد الجواز
 من أصحاب المتون أراد بخارجة الوصي لنفسه كما نبه عليه الشراح والله أعلم ^{سئل في}
 تركه فيها صغير هل لا يبيح أن يصالح على ما خففته من عقار وعروض ومواش وغير ذلك
 بل معلوم أم لا ^{جواب} نعم لا يجب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكره الزيد
 في كتاب الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومساكن التركة والتخارج لكن يشترط وجود
 شرائط التناجج ومستوعات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم ^{سئل في تركه}
 مستغرة بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء
 من غير اثبات ديناً تم ما تب الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لا يصغر له اب مقرب بالدين المذكور
 هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير ^{لاب}
 أم لا ^{جواب} الوصي ضامن بالدين على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير ^{مقرب بالدين}
 اذا المقران اقرار الاب والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر
 في التخليف وغيره والله أعلم ^{سئل في الوصي اذا انصب القاضي على يتيم فقال عند عقد المراجعة}
 ضمانه على يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا ^{جواب} لا يصح ضمان الوصي لنفسه المدفوع
 اليه ولا المال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه
 ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطاؤون كالة الوكيل والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الرواء ^{سئل في تركه فيها كاد}
 وترك البذل والمراء والله أعلم ^{سئل في تركه فيها كاد وأبام عليهم وصي والتركه في يده}
 ادعى أحد الكبار عليه كوماً في يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبدنة الشرعية وحكم له به فهل
 ينفذ الحكم على الكل أم لا ^{جواب} ينفذ الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى العين بانها اذا
 كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعاً والله أعلم
^{سئل في وصي مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف ان يقر له في مال اليتيم اجرة نظير}
 خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعين من مال اليتيم
 وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل لذلك أم لا ^{جواب} قدر اجرة المثل

مطلب
 للوصي ان يتجر
 مال اليتيم لليتيم
 ويدفعه مضاربة
 وبضاعة لنفسه
 مطلب
 تركه فيها صغير
 اراد ابوه ان يصالح
 عما يخص من العقار
 على مال معلوم
 مطلب
 تركه مستغرة بالدين
 وفيها صغيرة ووصي
 دفع لبعض الغرماء
 من غير اثبات
 ديناً تم ما تب الصغيرة
 عن ورثة فيهم أخ
 هل يضمن الوصي
 المذكور ما دفعه
 من غير اثبات
 أم لا
 المقرب بالدين
 اذا المقران
 اقرار الاب والوصي
 لا يصح على الصغير
 صرح به في جامع
 الفصولين في الخامس
 عشر في التخليف
 وغيره والله أعلم
 سئل في الوصي
 اذا انصب القاضي
 على يتيم فقال
 عند عقد المراجعة
 ضمانه على
 يعني المدفوع اليه
 المال هل يكون
 ضامناً أم لا
 جواب لا يصح
 ضمان الوصي
 لنفسه المدفوع
 اليه ولا المال
 الذي ترتب
 بمباشرة عليه
 اذ هو في القبض
 أصيل كالمضارب
 والوكيل وانظر
 ما كتبه ابن
 نجيم والكمال
 عند التكلم على
 بطاؤون كالة
 الوكيل والمضارب
 للوكيل ورب
 المال ترد الماء
 الرواء سئل في
 تركه فيها كاد
 وأبام عليهم
 وصي والتركه في
 يده ادعى أحد
 الكبار عليه
 كوماً في يده
 للورثة أنه ملكه
 وأثبتته بالبدنة
 الشرعية وحكم له
 به فهل ينفذ
 الحكم على الكل
 أم لا جواب
 ينفذ الحكم على
 الكل وقد صرحوا
 في دعوى العين
 بانها اذا كانت
 في يد أحد
 الورثة فهو خصم
 في سماع الدعوى
 وينفذ الحكم
 عليهم جميعاً
 والله أعلم
 سئل في وصي
 مختار على يتيم
 طلب من حاكم
 الشرع الشريف
 ان يقر له في مال
 اليتيم اجرة
 نظير خدمة
 الوصاية فقرره
 الحاكم الشرعي
 نظير خدمته في
 كل يوم قطعين
 من مال اليتيم
 وقبض ذلك مدة
 سنين وقد بلغ
 اليتيم ويريد
 الرجوع عليه بما
 قبض هل لذلك
 أم لا جواب قدر
 اجرة المثل

حيث عمل وكان المفعول له قد راجع المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذا
 يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المفعول ذائدا عن اجر المثل
 يرجع بالزيادة كما حرمه العلماء في محله والله أعلم سئل في الوصي المختار اذا اذن له الوصي
 باستمارة مال اليتيم وكان كثير انعم عين له العاضية في نظير الاستمارة لمصلحة المستقيمة على
 جزئية فهل له تناولها حسبما اذن له القاضى أم لا اجاب هن المسئلة فيها التعلق بقياس
 واستحسن اني جامع الفصول في السابع والعشرين من اخر الشرح الطحاوى ولا ياكل الوصي ولو
 محتاجا الا اذا كان له اجرة فباكل قدر راجعته ومثله في العادية وفي الثانية والبرازية وكثير من
 الكتب له ذلك لو محتاجا استحسننا وفي القنية صحيح انه لا اجر له وقد تقررت ان المأخوذ به الاستحسان
 الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان ان له ذلك بدون تعيين لقاضى فبغيره
 أولى وأنت خير بان نقل القنية لا يعارض نقل قاضى خان فان قاضى خان من اهل الترخيم
 كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم كتاب الخنثى سئل عن خنثى مات
 فادعى نوثته من يستحق في ارثه على تقدير هاسما مقدر في تركته واقام على ذلك بينة وان كان
 يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته اجاب نعم تقبل فقول كيف تسمع وقول
 وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل ان يستبين لا يغسل بل يكفى بالتيمم احتياطا ولا
 ينظر الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً اذا قال اليهود نظرا انها تقول كالكفا لا تسمع
 لنفسه مرفقا جاب اقول مستمدا العون من ممد الكون هذه المسئلة وامثالها من الدعاوى
 الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعا مستقلا على حدة وذكر
 فروعا كثيرة ولا بأس بايراد ما هو صريح فيما اقبلنا به في ذلك فال نوع في الاختلاف الواقع في
 حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة البينة عليها امر ان قبل الخنثى خطأ قبل ان يستبين امره
 قال القول في ذلك قول القائل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القائل بان لم يكن له عاقلة
 فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكر
 وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا انه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القائل والعاقلة
 زيادة خمسة آلاف درهم والقائل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف
 الفصل الى ان يستبين امره انه ذكر أو أنثى رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى مات بعد
 موت أبيه فادعى ان الخنثى انه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الموت لانه مات
 وترك ابنين وامراة ثم مات الخنثى فورثنا انك ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أم وأخا
 فترك الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لا يل كان للخنثى جارية وورثت
 الثلث من الميت بعد الموت ثم ماتت فورثت انت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أخ الخنثى الا ان الاخ يستعمل
 على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم انه كان ذكر وان اقامت الأم بينة انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول

مطلب
 للوصي ان ياخذ
 قدر اجر صفة
 من مال اليتيم
 على خلافه

مطلب
 مهم والدعوى
 الواقعة على الخنثى
 والاختلاف في
 حاله

من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الام ذلك ذلك النصف
 من الخنثى وان اقام أخ الخنثى بينة أنه يتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال
 انها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا من الخنثى ذلك ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة
 الام أولى وان اقام الرجل بينة أن ابا الخنثى كان زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها
 وصدة الابن وكذبته الاقر ولم تقم الام بينة على ما ادعت فانه تقبل بينة الزوج وحول
 عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخ الخنثى من الصدق
 الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى ولان اقامت الام بينة على ما ادعت انه كان يتول
 من مبال الرجال ولا يتول من مبال النساء واما الفروج بينة أنها كانت أنثى ويتول من مبال
 النساء ولا يتول من مبال الرجال كانت بينة الام أولى بالردة ولو ان هذا الخنثى المشكل الذي
 مات صغيرا اقامت امرأة بينة أن اباه زوجها اياه في حياته فامهرها ألف درهم وان كان
 غلاما يتول من حيث يتول الغلام ولم يكن يتول من حيث يتول النساء وصدة أمها الام
 يكذبها الأخ ابن الميت فقال اخذ بينة المرأة وأجعل له غلاما وأجعل صداقها في ميراثه
 من أبيه وأورثها منه الربع وأورثت أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام
 فان اقام الاخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية يتول من حيث يتول الجارية قال لا قبل بينته
 بذلك فأقضى ببينة المرأة وهذا اذا جاءوا معا فاذا اقام الزوج البينة أولا وقضى لقاض
 ذلك ثم اقامت المرأة البينة فانه لا تقبل بينتها الترحم الأولى بالقضاء وان وقتت
 حديثا البينتين وقتا قبل الأخرى فانه يقضى بأسبقتهما تارخا وان لم يوثقا ذكر انهما
 بطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومضى لم تدع الصداق فانه ترد البينات
 ان كان هذا الصبي حيا لم يميت قال يبطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقضه ذلك حتى
 سببين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو ان هذا الخنثى
 حين مات بعد أبيه وهو مراهق اقام رجل البينة ان اباه زوجها اياها على هذا الوصف وأمره
 بدفعه اليه وان كان يتول من حيث يتول النساء ولا يتول من حيث يتول الرجال وان طلبها
 بغيره قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد واما امرأة بينة أن اباه زوجها
 اياه في حياته على ألف درهم وان كان يتول من حيث يتول الرجال فهذا على وجهين اما ان جاء
 لبينتان معا او جاءت احدهما أسبق من الاخرى فان لم يوثقا او وقتا على السواء بها ترث
 لبينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما
 تدعى النكاح على الخنثى لا غير وبأى المسئلة بحالها ذكر ان بينة المرأة أولى وان وقتا ووقفت
 حدها أسبق من وقت الاخرى فان جاءت احدها قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاثبات
 الجواب فيه كالجواب فيما لو جاءتا معا ولم يوثقا أو اذ جاءتا معا على السواء فانه لا يقضى

بواحدة منهما ولو ان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر أمره فأقام رجل البيعة أن أمه زوجها
 أيام بالف درهم برضاها وأنها ولدت منه هذا الولد قال أجير بينته وأجعلها امرأة وأجعل الولد
 ابنها وان لم يتم هذا الرجل البيعة وأقامت المرأة البيعة أن أباهما زوجها أيام برضى منه وأنه
 دخل بها وأنها ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينهما ويقضى بكون الخنثى رجلا والزوجه
 الولد فان اجتمعت الدعوتان معا وجاءت البيعتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البيعتين
 وقضى القاضي بشهادتها ثم جاءت البيعة الأخرى بعد ذلك قال لا قبل البيعة الثانية
 وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجه أيام على مهر مسمى
 برضاها وأقام بيعة من أهل الكتاب على ذلك وأدعت امرأة من أهل الكتاب أن زوجها وأقامت
 على ذلك بيعة من أهل الكتاب قال قضى ببيعة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بيعة المرأة
 وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الإسلام يقضى للرجل ون المرأة ثم
 قال ولومات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك ويحد بقية الورثة
 وقال هي بجارية قال اذا جازمتها لاهوال والدعوى علم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان
 كان هذا الخنثى جالما لم يمت فقال أنا غلام وطلبت ميراث غلام من أبيه وصدة قال الوصي ذلك
 وانكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي بجارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا اصدقه على ذلك
 الابينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صراخ فيما أفتينا به كالاخنثى وأما مسئلة الحداية
 وغيرها فلا ترد لا مورد منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعليل لا يوجب الفسق باجماع علمائنا
 كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم
 يكن كذلك بان كان صغيرا يفصله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنازة
 اذا ماتت صغيرة أو صغيرة يفصله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات
 فيه خلاف والظاهر أنه يتم قده بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير
 والصغيرة حيث اجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاها ولا يشبهة ان جعل كلام الحداية في المشتبه
 قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولها لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة
 بحضرتهم بيتا يعلمون ان ليس فيه غيرهما ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولده وفيما اذا لم يبعد
 النظر بل وقع اتفاقا وهذا يندفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل
 وفي البحر واذا بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم
 لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد فظروا لا تعمد أو
 للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسئلة قبول الشهادة
 على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليس مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لغير
 من فروعه بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم سنل من غرة هاشم من الشيخ صالح

مطلب
 ويحكم كتاب الخنثى
 اذا زوج خنثى

فتى غرة ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحثة والمحاورة مسئلة وهي زيد له
خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما اكبرا فاذا
لزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجه
يستوى من الجانبيين في جواز النكاح ولقا تل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافى
المالوكية وزعموا يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا بطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي
هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعلل
في القنية بما علت فأجاب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء
لان مولانا حلال المشكلات كشف في العضلات لاجرا ثم بقية السلف ومرجع الخلف
فالمرحومين في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباء
الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على خابكم الفائدة لا غير والله اعلم بالمقاصد ونية
كل قاصد أجابته الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزليعي
ومخ الغفار وغيرهما بأنه موقوف حتى يتبين وكذلك بض كثير من علمائنا بعدم جوازه حتى
يتبين وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلا لا يتوقف في النكاح
فان ما تا قبل التبيين لم يتوارثا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزليعي فان زوجه ابوه
أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصحة حتى يتبين حاله أنه رجل أو امرأة فلا يظهر خلاف
ما ذوج به يتبين ان العقد كان صحيحا والا فباطلا لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج
الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان أحدهما ذكر والاخرى أنثى وان ظهر
أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما تا قبل التبيين لان الامر لا يجري
الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام في تناول ما اذا تبين على عكس ما
قدّره الوليان ويؤكد قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فان مفهومه
ان ان ظهر أحدهما ذكر أو الآخر أنثى ان يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية
وقاضي خان والتارخانية وعبارة مخ الغفار وحكمه في النكاح ان لا تزوج من رجل
ولا من امرأة فان تزوج رجلا فوصل اليه جازا وامرأة فوصل اليها جازا والا قبل العنين
ثم قال ولو تزوج مشكلا مثله أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد
هذه العبارة بجميعها التوقف في نكاحه مطلقا فاذا تقر هذا فلا شك في صحة النكاح
فيما صورتم من انه بعد كبرهما يتبين ان الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ
بعد تصويره في المشكلاين يبطل التبيين هذا وقد صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه محملا
للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقاوى قاضي خان والتارخانية ما أزال
اللبس بالكلية وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال ابو احمدهما لا ب الاخر محض من

مكروه كالبصاف والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته
 فيلقية في محل يباح ولا ياكله وقد ورد كلوا الوغم واظروا الفغم وهو ما يعلق بين الانسان
 منه اى ارموا ما يخرج الحلال وكذلك ما يتخلل بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصاً
 ان مكث كثيراً التغيره وان اكله مع ذلك كره خارجاً انتم قال بعض المتأخرين من شرح الكثر
 في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين أسنانه أو مرهارة في موضع يجوز له لا يفسد
 صلاته وان اثم اى فاعل ذلك اعنى الناظر والاكل والمداواة علمت الكراهة في الناظر
 والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تجرمة وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
 ويصلي بوضوءه فرضاً ونفلماً شاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمسح
 عليه وقت الا و ذلك الحدوث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فمحرر بذلك على وجه
 الاختصار ان أصحاب الاعذار اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس في حكم
 حكم الاصحاء يمسحون في الاقامة يوماً وليلة وفي السفرة ثلاثة أيام وليلاتها من وقت
 الحدوث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا اللبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارناً
 للوضوء واللبس او كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت
 كلما توضأ لحدوث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
 الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفائتة على الوقية حتماً بحيث لو عكس لا يصح اذا كان
 صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما ساءه حرير
 ولحمته قطن أو خز وعكسه لا يجوز الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يجزى عند ابن
 حنيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويجزى للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع
 وأما الخسوف درهما فاعتبارها للحرمة لم ينزه لعلما ثانياً في كتاب وفي الحاوي الزاهدي
 بعلامة جمع التعاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالحز ونحوه لا بأس ويكره
 ما كان ظاهراً القز وكذا ما كان خط منته خرو خط منته قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة
 نجد الأئمة الحنكي ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق الا اذا كان خط منته قز وخط منته غيره
 بحيث يرى كله قزاً فلا يجوز كما ذكر في جت فاما اذا كان كل واحد مستتباً كالطريق في ثياب
 فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت وبغيرها اذا
 للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقصر على الاقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها
 في مجلس وان قضاها في سجاس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملاء بقلا عن
 الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو اتم بكون آتما خاصياً لانه عزيمة لا رخصة قال
 يعلى بن أمية قال لعمراً قال قال الله ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجت بما عجت منه
 فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه

مطلب
 في وضوء صاحب
 السلس ومسحه
 على الخفين والترتيب
 في حقه

مطلب
 في حكم لبس الحرير

مطلب
 في حكم الاذات
 والآفة للفوائت
 وفي حكم القصد
 للمسافر

صدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر
 الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن
 ذكر في السارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعقل بالحكم والقضاء فيها قال
 بعضهم يصلي العرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الأربعة بنية الظهر
 في بيته أو في المسجد أو لا ثم يسعى ويسرع في الجمعة فإذا كانت الجمعة جائزة صارت الظهر
 تعلقوا بالجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أو لا ثم يصلي الستة أربعا وركعتين ثم
 يصلي الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فوضه
 وقال في الجمعة هدا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد القرى بنية
 والاحتياط في القرى يصلي الستة أربعا ثم الجمعة ثم ينوي أربعا سنة الجمعة ثم يصلي الظهر
 لركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
 وستبها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فريضة وركعتا
 بعدهما سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام أبا جعفر الهندي وإن صلى الجمعة
 بردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعا فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
 الظهر ولم تترك الجمعة بردة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعا على هذا
 على وقول الناس يصلي أربعا بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات
 ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها إلى أبي يوسف
 السنة بعدها سنة الخ ثم اختلفوا في بنية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن والأحوط
 في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقت
 ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعا بنية السنة كذا
 في الفينة والمسئلة أفردت بالنصانيف والشيخ مشايخنا الشيخ على المقدسي رسالة
 نافعة مفيدة فيها وإذا صلى فاقد الماء باليتم لأعادة عليه سواء كان صحيحاً أم محتاجاً
 عدروا أم مسألة الزيادة في الوقف مع كونه بالجرة المثل فهي أضار وقعت فلا تقبل
 صرح به الكل والله أعلم سئل في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا أقول ضعيف المراد
 بالضعيف المرحوم بالقول الضعيف الذي يمنع على قضاء الإسلام للحكم به وعلى المفتين الاتقاء به وهل
 هو قول منسوب للإمام الأعظم لكن في نسبته إليه ضعيف أم هو قول بعض علماء المذاهب
 أجاب القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما أن الراجح ما قابل المرحوم ويعلم ذلك
 من تصحيحاتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتشقة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم
 بترجيح دليل أبي حنيفة والاحتياط بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على
 قولهم أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام

مطلب
 في المراد من القول
 الضعيف المرحوم
 وبعض علامات
 الاتقاء

بل الخاروا قول ذفر في مقابلة قول الكل في بعض مساثل فعلينا اتباع ما رجوه وصحوه
والعمل به كما لو افقونا به في حياهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب التزجيج
والمصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن الائمة قد يكون اقوالا بالاتن جميع وقد يختلفون
في المصحيح قلت نعمل بمثل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق
بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلوا الوجود ممن يميز هذه الحقيقة من غيرها
بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبراءة ذمته انتهى وفي اول المضمهرات اما العلامات
للأئمة فقولوه وعليه الفتوى ويرى في وبيدنا أخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
عمل الائمة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا وقتنا شيئا
وهو الا شبه وهو الاوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في حلها
في حاشية البرذوى اه وبعض هذه الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
المصحيح والاصح والا شبه وغيرها ولفظ ويرى في أكد من الفتوى عليه والاصح أكد
من الصحيح والاحوط أكد من الاحتياط ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من رجوه
ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشهورين في تحصيل العلم بالفروض على المفتي والفتوى
التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفا من الافتراء على الله تعالى بحرم حلالا ووضعه
ويحرم اتباع الهوى والنشئ والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة
العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب
ما يفتح لطالبه وما السيف الاضمار به والله أعلم سئل في شخص قال من لطف الله تعالى
ورحمته بهذه الامة ان رفع عنهم الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا اصاب البول جلد
أحدهم أو ثوبه لا يطرأ الا يقطعه فانكروا ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وان لا قائل به
فهل الامر كما زعم أم لا أجاب كيف ينكره ويرى عدم صحته وعدم القائل به والنقل
به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العلوم
خلفه عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه الامة على غيرها من الانفراد والاختصاص
ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف القرطبي
والكواسي والنسفي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية مشعونة بنقل ذلك قال السيوطي
في الدر المنثور اخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة
من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بل اني ليقرض منه الجلد
والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك لا يعد
ولا يخصي وقد اشتهر في نقلهم ان ثوبه أحد هم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان
الجزء فيهم يقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل

مطلب
صنع ونقل ان
بعض الامم الماضية
اذا اصاب البول
جلدهم أو ثوبه
لا يطرأ

ابن ارقم وبنو قال حدثنا آدم بن اياس قال حدثنا شعبة بن الحجاج قال عمرو بن مرة بضم الميم
 وتشديد الراء المكى قال سمعت ابا حمزة بالحاء المهملة والزاى رجلا من الانصار ينصب
 رجلايان اوبدل من حمزة قال قالت الانصار يا رسول الله ان لكل قوم اتباعا وانما
 قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا قال الطيبى الفاء تستدعى محذوف اى لكل نبى
 اتباع وغنى اتباعك فادع الله ان يكون اتباعنا اى حلفاؤنا وموالينا متا اى متبليز
 بنا مقتضين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف قال النبى صلى الله
 عليه وسلم اللهم اجعل ايتاعهم منهم قال عمرو اى ابن مرة الراوى فذكرته لابن ابي
 ليلى عبد الرحمن قال قد زعم اى قال ذاك بغير لام زيد قال شعبة بن الحجاج
 اطعته زيد بن ارقم وكأنه احمل عنده ان يكون ابن ابي ليلى اى بقره قد زعم ذلك زيد
 اى زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه صحيح فقد رواه ابو نعيم فى المستخرج من طريق على بن
 الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف صحبة الانبياء وصح المرء مع من احب فتأمل
 تأثير الصحبة فى كل شئ حتى فواسق الطير بالصحبة دفعت على ايدى الملوك حتى فى الخطيب
 بصحبة الجار يعق من النار فعليك بصحبة الانبياء انتهى كلامه ولا ريب ان الانصاف
 وذرايتهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الآن وكذلك فى اشياء العرب العربا الكرام
 على الاستمرار والدوام واللفظ والعلماء مصنفات فى الفقه يقولون فيها كتاب الولاء
 ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة فمن دام احكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لا سيما
 كتب المنقبة فان فيها المقنع ويدخلها المشيع وفى نهاية ابن الاثير فى بيعة الانصار والعقبة
 بل الدم الدم والهدم الهدم اى انكم تطلبون بدى وأطلب بدكم ودمى ودمكم شئ واحد
 وذكر فى حرف الهاء والدال فى بيعة العقبة بل الدم الدم والهدم الهدم روى بسكون
 الدال وفتحها فالهدم بالتحريك القبر يعنى اى اقر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اى منزلكم
 منزل لحديث آخر المعيا محياكم والممات مماتكم اى لا افارقكم والهدم بالسكون والفتح ايضا
 مواهدة القتل يقال دماؤهم بينهم هدم اى مهدرة والمعنى ان طلبكم فقد طلب
 دمي وان اهدردمكم فقد اهدردى لاستحكام اللفة بيننا وهو قول معروف للعرب
 يقولون دمي دمي هدمك وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على
 هذين الحدين لصدد وهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص شوارد الرواء ولا
 يساحل ولا يحاقل اللهم رشحة من مائة العذب اذ من نالها لا يظلم قط لا يستغناؤه
 عن كل صب فنسأل الله سبحانه ان نكون ممن سبق له السعادة الابدية والسيادة
 الاخرية انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير يا ايها الحسين الاى باسلة تروح الثياب تنفض المسرات
 انفتحت بالذوق القول فانشرحت منا الصدور وقرنا بالمبرات فلا ابر من الدين القويم ولا

أشبهنا من كلام أهل النبايات أزال عنا هو ما لا عداد لها فيما مضى وعساء أنه ياتر
 والله ما الذهب إلا برز مع جبل من الجواهر عندي كالشوا وافي السؤال وحسب كل سقم
 وفي ما شاء رب السموات من كل ثم وضعف واختلاف هو في الفساد بما فوق العياراً
 لولا المشقة في الأفعال قد سبق لكأن للمز ما يريده بالذات لكن نشاهد ما قطعها ما قرنت
 خف غنايه حمل المشتات فيا المني ستام الخيري سأل به غبيد عبدك خير الدين في الآتي
 لنفسه وجميع المسلمين ومن منهم مضى وكذا يارب من ياتي والله أعلم سئل في رجل
 مصري تزل بقرية من قرى فلسطين ومكة بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غيرها
 بأولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبراً وأولاده على العود إلى القرية
 بالسكنى بها حل لهم جبرهم شرأهم عمر مخيرون يسكنون حيث شاؤا أجاب لا قائل
 يجبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فإن من تقصر عليه المتوفى على التقوى والإحسان
 في وطنه فليهاجر إلى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الأنبياء والصالحين كما نص عليه
 الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو المسعود العمادى مفتى الديار الرومية والله أعلم
 إذا أوقد ناراً في سئل فدخل أوقد ناراً في دار من ليست ملكه والريح تهب إلى باب قرية فوصلت إلى جرنها
 غير أرضه والريح وتحرقت ما فيها من الأكاس هل يضمن أم لا أجاب نعم بضمن حيث أوقد والريح مضطوية
 مضطربة تلتفتت مثاليه يضمن كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
 كما قيده السرخسي وأثبتته في تنوير الأبصار وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين
 إذا أتى من الغلو والله أعلم سئل في سفل لرجل وطلو لا خربى صأحب العلوا سفل ماذن صاحب ليرجع
 السفل ماذن صأبه قل له أن يرجع عليه بجميع ما أنفق وإذا امتنع يجبر حتى يدفع ما أنفق بما هو وكما له
 يرجع بما أنفق أم لا أجاب نعم له أن يرجع بما أنفق على تجارتهم وإذا امتنع ذو السفلى عن أدية يجبر فيه
 عزم الشرطي أهل كما يجبر في سائر الديون والله أعلم سئل في قرية غرم أهلها شرطى غرامة فاستدان
 بلد غرم متكلمة جماعة منهم على غائب ما لا ودفعوه للشرطي عنه والآن يطالبونه به فهل يلزم ذلك
 حيث لم يأمرهم بذلك أم لا أجاب لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب
 الشرطة بغير أمر فلا يرجعوا عليه والحالة هذه والله أعلم سئل في قوم يقتنوت
 الجواميس وليس فيهم من يملك نصاً بامتناعها الكلاً المباح وجماعة يتعرضون
 لهم ويكلفونهم إلى شئ من المال والجبن حبرا عليهم فهل هو حلال شرعى أم حرام لا وجه
 محله شرعاً فيوصف أكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا أجاب تناول ذلك حرام
 بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله عليه وسلم
 كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكياً عن ربه أنه قال
 يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا تظالموا في حرمة مال الغير

طلب
 إذا اراد رجل شخص
 من بلد لا يجبر
 على العود إليها

مطلب
 إذا أوقد ناراً في
 غير أرضه والريح
 مضطربة تلتفتت
 مثاليه يضمن

مطلب
 إذا أتى من الغلو والله أعلم
 السفل ماذن صأبه
 يرجع بما أنفق

مطلب
 عزم الشرطي أهل
 بلد غرم متكلمة
 جماعة منهم على

مطلب
 أكل مال الغير
 حرام ولا يكره
 مستحله على
 الأمتع

قطعاً واختلف ان تكثير مستغله والا مع عدمه لكن مع الاتفاق على انه كبير موجبة للنسوق
 لا يقتضها الا ذوجراًة على الله تعالى في انتهاك حجاره عصمتنا الله والمسلمين من ذلك والله
 اعلم سئل في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس والمقصد
 وقد جمعه مجلس من جاهل يدعى انه قرشي فارتفع عليه وازاحه عن موضعه وجلس فوقه
 متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاحل وأنا اعرفك
 واعرف اباك وعن غضب غيره على العلماء والعلم فرفع به بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
 العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظيم فهل يلزمه بسبب ما ذكره تقياً وتقوم كونه
 ما تكلم الاحقا ولا نطق الا صدقا واذا اقلتم لا هل يضمن الراجع له ما غرمه بغير وجه ان
 تعذر الاخذ من المغرم وهل اذا دفع امره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه
 يفترض على القادر ان تراعه من اخذه لكونه ظالماً لا اجاب اعلم اولاً انه يحرم على
 الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لمخالفة لقوله
 عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس
 رضى الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة
 خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا
 علمت ان المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزور والمتقدم عليه مباشرة
 بنفسه كمال ارتكاب اذ يعقبه كل أحد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما ذون
 فيه بقوله تعالى ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظلم
 طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه
 قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم
 العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاساذ على
 التلميذ وانت عليم بحجزة تقدمه على استاذة فاذا علمت هذه المقدمة التي لا تراعى
 فيها فاقطع بعدم لزوم الردع بر على طالب العلم وبعدم حقيقة شكوى خصمه وورفعه
 للمغرم عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حسب المادة الفساد وأما وجوب
 الاسترداد على القادر فخلوهم من حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم
 يجب عداًه ويحرم تقريره ولا شك ان أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهد شرع
 فامفروض على ولاية الامور ان يبقا بلوا فاعله بالزجر والردع والله اعلم سئل في الرجل
 الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم البصاري تعظم قسيسهم ثم
 خاتمهم رأنا من علماء المسلمين فان لم تذكر منى لذا في فأكرم منى لى فابى اكرامه وتقدم عليه

يجب لا يباي
 الجاهل ولا
 فشان ان تقدم
 على العالم ولو
 وذلك تقدم عليه
 فغيره بما دون
 القفا

الجاهل
 فشان ان تقدم
 على العالم ولو
 وذلك تقدم عليه
 فغيره بما دون
 القفا

استحقاقه وبالعلم الشريف وبالعالم كجفرتين ذواته ويجرى على احكام المرتبة بل لا
احاب ليس للجاهل ان يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ان قد مرشح طائرا
رحمهم الله تعالى ان يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى
مثل يستوعب الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في العبادة وهي اشد اركان الاسلام
وهي ثلثة الايمان وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فالمراد
بالمراد الامر العلماء فاصح الاقوال وللطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة
الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ملجأت به الستة كذا اصحح الزيلعي وغيره وفي البرازية
والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى ورفع الله الذين امنوا منكم والذين
اوتوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بدرجة احداها درجات العلم فمن يصعد بفضله
الله في جهنم والعالم يقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرى على الحسين
وان كان الحقن اقرب نسباً منهم قال الزندويسى حق العالم على الجاهل وحق الامتياز على
الليد واحد على السواء وهو ان لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه
كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير بطول ذكره واما الاستحقاق في العلم
والعالم فحق النظم الوهباني ولكن به من يستحق مكفر كذا لايه لفظ الفقيه يهتجر

مطلب
اول الامر العلماء
واصح الاقوال
٢١

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الخفية الا ان لم اقف عليها
الا في الحاوي القدسي قال ومن استحق بالنبى او بنى من الانبياء يكفر وكذا من استحق
بالعلماء العاملين ائمة الدين والشريعة روى ان من قال لفتية فقيه بالتمسيع على وجه
التحقير يكفر والكلام في ذلك مطول وفيما كتبنا كتابا ان شاء الله تعالى وانه اعلم
في قرية بها شجر زيتون ومعزم القرية يدور عليه اينما ادبر فمهل اذا انقل من شجر الى شجر
يلزمه مغرمه ولا يجوز تخيله لمن انقل عنه ثم لا اجاب حيث كانت الغرامة متعلقة
به فهي اثره معه اينما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على
قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس ووقع عليه الولو الى تغريم السلطان
اهل قرية فانها تقسم على هذا والله اعلم سنل فيما يعتقد ارباب الحرف من ان كل من لم
ينسب حرقه الى صاحبها الذي اخترها لا يعتد به ولا يحل له نقا طيبها ويحرم عليه تناول
لحوقه انما اجرة عمله فيها كالحياطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سلمان الفارسي وسنة
النجل الى قنبر وغودك ويعتقدون ذلك شيئا يسمى الشدة عندهم وهو ان تعظم اهل الحرف
الدين في البلدة فيخذلهم من يريد الشدة طعما ولعبرهم من حضر المجلس وربما اجهد به
ويؤخذ من ذلك وتدين ثمنه وشق عليه الى الغابة ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على اجازة
الطعام ويؤخذ من له بالعل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا شريعة هل حيث
يريدونها

مطلب
فيا معتقدا انما
لحوقه انما اجرة
النجل الى قنبر
الدين في البلدة
ويؤخذ من ذلك
الطعام ويؤخذ
من له بالعل الى
غير ذلك من البدع
التي لم ترد في كتاب
ولا سنة ولا ملة ولا
شريعة هل حيث
يريدونها

أدنى ذلك إلى تكليف الفقراء من ذوي الحرف بمنع شرعاً فيجب منعهم من المجرى أرباب
الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر وما منع عنه لكونه بدعة
أم لا أجاب نعم يمنع شرعاً إذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء بدعاً لأن أكثر أهل الحرف
لا يعلمون من هو أول من بحرفته احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجهر ومنع أكثر المحققين
عن حرفة التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومنع
القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي مرة وقد ورد عن عائشة
أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا
هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولغظه من صنع امرئ على غير أمرنا
فهو رد وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد وفي الحديث
وشر الأُمور محدثاً ثمها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أخشى عليكم شهورات النخى في بطونكم وفروجكم ومفصلات
الحموى رواه أحمد والبيهقي والطبراني في معجمه مع الثعلوث وفي الحديث أنما بعد فان أريد
الحديث كتاب الله وإن أفصل الحديث هذى محمد وشر الأمور محدثاً ثمها وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه
عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أي كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة له
أي توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاء به الشارع وماذا بعد الحق إلا الضلالة
ولا شك في أن الشارع ما جاء بالمشد المذكور ولا الزم من أراد الاحتراف لاهله بخلعة
لشيخ صنعة ولا ياتخاذ طعام لعامة أهل حرفته في بلدته ولا بحفظ نسبة الصنعة
إلى أول من تعاطاها من خلق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبداً ضعيفاً بعدم جواز عمله
في حرفته ما بهذه التكليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراف إلا بعد إتيانه بجميع
ذلك وما ذلك الاضلال لا يرصاه المهين المتعال والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن
ابوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركه من جملتها مهرها المتأخر بذمة زوجها المذكور
فنصب القاضي جده الصغيرة لأمها وصيًا مع وجود الأب والجدة الأب فباع ثمنها
من الأسباب لا يربها بتم معلوم بذمة العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه
رهنها على ذلك فقال الجدة الأب الأب دارى الغلانية رهن به ولم تقبض ومات أبو البنت
لأن تركه ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن المجدل لا يطلب
من ابن الجدة الراهن رأس المال ورجحه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد
بيع الدار فما الحكم الشرعي أجاب كل ما ذكر فيه من أن لا ينقص عما نشأنا أما نقص
القاضي جده الصغيرة لأمها فقد صرح علماؤنا أن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية

والوصي يعنود به وصي الاب فكيف ينصب وصي امع وجود الاب لصالح للصرف وأما
قول الجدة دارى الفلانة رهن ولم تسلم ذلانه لا عبرة بالرهن بدون القسطن قال غرض
قائل فزهن مقبوضة فقول الجدة دارى الفلانة رهن به أو هي رهن أو جعلتها رهنا
ولم يقبض هدر لا عبرة به وأما مطالبة الابن بوفاء دين على أخيه الميت مفسدا فله
قائل براد لا يلزم احدا وفاء دين أحد ولو كان أباً أو ابناً والزامه برح السنين لما ضية
المخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات
لا ذل له وارث وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته بها يريد القضاة ان يلزموا الأبناء بوفاء جميعها
نوعه من الموت هل يلزمه ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل
سكن مع ذواته في دار أمتها وهي خراب فعترها باذن مالكها وماتت المالكه فهل
العمارة ملك الباني أم ملك الآذنة وما الحكم فيما أنفق الباني على العمارة المذكورة أم لا
أجاب حيث عثر بدار المالكه فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث
العمارة وذمتها والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في دار مشتركة بين اثنين اذن أحدهما
للآخر بالانفاق عليها ومات الآذن هل للنفق الرجوع في تركته بما أنفق على حصته أم لا
لا يجب الرجوع ^{مطلب} أجاب نعم لما الرجوع والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل له على آخر ثلاثة قروش
أجرة اذ انتمت اجرة اذ من واثنى عشر قرشا ونصف ثم حنطه أقسم بالله ان دفع له ثمن الحنطة يبرئه عن
أجرة الارض فهل للقاضي جبره على ذلك اذا امتنع أم لا ^{مطلب} أجاب ليس للقاضي ذلك اذا
نقض المدعى فيه لاسيما مع جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل
ان يطرح على أهل بلد ولاية على بلد ورد عليه ضيف فتكلفه على أهل البلد غرامة عوض
غرامة لضيعة ذلك هل له ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب لا يكون ظلماً يجب اعدامه ^{مطلب} سئل في رجل مات في طريق
مات رهيق في طريق اعدامه ويجزئ تفرقه باجماع الملل والنحل بل ومن لا يمتثل ولا حول ولا قوة الا بالله
الحج وترك أمتعة العلي العظيم والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات في طريق الحج وترك أمتعة ولم يكن رفيقه
فجاءه إلى مكة وشهد أن يستطلع رأى القاضي خوف الضيعة عليها فجاهلها إلى مكة المشرفة وأشهد أنه ليس
بأهل مكة متبرعاً متبرعاً بمؤنة الحمل وبالحجاية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع ثمنها لدى
القيمة وأودع ثمنها الرجوع إلى بلد الورثة عند نفقة لعمد بحجزة عن الحفظ فخرجت للصوم وأخذوا ببعض
خرجت للصوم الوديعه قهراً فهل هذا الرفيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فيملك
وأخذوا ببعض الابداع ولا يصح أن لا وهل له الرجوع بمؤنة الحمل والحجاية على الورثة حيث لم يكن استطلاع
القاضي وأشهد أم لا ^{مطلب} أجاب نعم هو أمين محض لأنه محض في فعله قال جل من قائل
ما على الحسين من سبيل فاستغنى عنه الضمان بهذا الفضل الجميل وصرح علماؤنا رحمهم الله

تعالى بان المفقود اذ امات بالبادية فلصاحبه ان يبيع حماده وسنائه ويحمل الدراهم الى
اهله فترج بر في المتارخانية عازيا للجنيس الناصري وفي جامع الفصولين في الخيام
والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشريك ان يأخذ حصته ويوقف حصته
الغائب فيما باع من ثمره المكرم واذ اقدم الغائب ان شاء اجاز بيعه وان شاء ضمنه قيمته
والقول قول البايع فيها ولا يضمن ما اخذته للتصووص حيث كان للابدايع عذرا وجبته
والقول قوله لانه أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو ان الورثة لم يرضوا ببيعه وردوا
وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينته فيضمن بقدر ما يقول لانكاره
الزيادة عليه ولا يشك شك فان له الرجوع بما لا بد منه من مؤنة الحمل والحجامة والحالة
هذه والله أعلم سئل عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
اجاب في القاموس آزر كما جراسم عم ابراهيم وأما أبوه فانه تادح وفي تاريخ الخليلي
وابراهيم بن تادح وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى واذ قال ابراهيم لاهيه آزر
قال هو لقبه واسمه تادح وفي شرح الحمزة لابن حجر ولا يرد على الناظم آزر فانه كافر
مع ان الله تعالى ذكر في كتابه العزيز انه أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان أهل الكتاب
أجمعوا على انه لم يكن أباه حقيقة وإنما كان عمه والحرب تسمى العم ايا بل في القرآن ذلك
قال تعالى والد آباؤك ابراهيم واسماعيل مع انه عم يعقوب بل لولم يجمعوا على ذلك وجب
تأويله بذلك جمعا بين الاحاديث وأما من أخذ بظاهرهم كما لبسوا وي وغيرهم فقد ساء هل
انتهى والحاصل ان المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله أعلم
بمحققة الحال سئل من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته الرجوع
من خطبة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم أن يبين لنا التاء المربوطة التي تسمى
الحري تاء في حالي الدج والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير معجبة وان كانت منقوطة
قال في المقامة الخفاء وهي التي امتحن في انشائها وقليل له في حالة الامتحان انشئ
رسالة حروف احدى كلمتيها يعتم النقط وحروف الاخرى لم يعجن قط قال منها وطرح
ذي الحزمة غنى ومحرمه بنى الامال بغنى وقال منها بقيت لاماطة شجوب واعطاء نسب
ومداواة شجن ومراعاة يقن فأنى بالحزمة ومحرمه واماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة
التي حروفها غير معجبة في حالة الدرج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء وهي التي التزم فيها
بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عند نهزة شربل يعف عفتر وقال
منها مذر شع ندى لبانه خص بافاضة تهتانه ومنها اذ اجاش لخطبة فلا يوجد قائل
ومنها منقلوما فلا خلاذا بهجة يمتد ظل خصبه وقال في خطبته التي التزم
فيها عدم النقط في جميع الفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة السهو والطرح

مطلب
في التاء المربوطة
التي تسمى
الحري تاء

كلام الحكماء ومعاصرة الله السماء اما الساعة موعدهم والساهرة موردكم اما اهو
الطامة لكم مرصدة اما دار العبادة الحظية مؤصدة الارحم الله امرأ ملك هوا
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام المرمضا وعما والدهر موادعا والصحة كامله
تأمله الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولأهل ملة الاسلام وهو أسمع الكرام والم
والسلام قال الحادث بن همام فلما رأيت للقطبة نجمة بلا سقط وعروسا بغيرة
دعاني الاصحاب بمنطها العجب الى استجلوه وجه الخياط لآ مولانا بعض ظلم
عارضونا في جعلنا الماء المرتبطة في التاريخ بنحسه زاعمين على انها ماء بارية
وصنع بعضهم تاريخا وعدتها باربعائة وزعم انها في الذبح باربعائة وفي
الوقف بحسبة فقلت هي ماء بنحسة في الحالتين كما قال الحوري واوردت عليهم
لحضرتكم من اقوال الحوري في المقامات من انها ماء في الحالتين والرحم من دة
الناهرة بيان ذلك نستفيد منكم دتمم بجد عليه الصلاة والسلام اجاب
فريد عصره وحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقودا
التي هي اربعة في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قول
والوصل والقطع ونقط الاخرى وتركه حذف وبالحذف
ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع منها قول
المجته المجود الآلاء المذوح الانماء الواسع العطاء المذعوظ المذعوظ الآلاء
ومصنوع الزم واهل التماح والكرم وهاك عاد وارء ادرك كل متر على و
مصر على الحطة بكما كل حرف فيها منه وعندهم ان التاء التي كتبت هاء في هـ
حكمها حكم المهملة او كلمة اقول ولا ينافيه ما قاله المرادي في الجني الذاء
وابن هشام في المعنى قال المرادي وانما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد
للمعاني ومذهب البصريين فيها انها تاء في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء
الكوفيين ممكن ذلك وقال في المعنى والخامس التانيث محو حقه في ال
وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس
البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للبديعين اذ هو في بحث الباء
كما لا يخفى والتاريخ في اصطلاحه عليه بعض متأخري الشعراء واطهر رافيه
لطيفه على عدد الجمل في المروف كض عليه بعض الفضلاء وهو اي في التاريخ
المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البدع وقد علم من صريح كلام السيوطي انها عند
اخباره في حكم المهملة ولا يشك ذلك فتم انها كتبت في الخط هاء وان كتبت في بعض
المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجزورة لان خط المصحف لا يقاس عليه

خطا العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضين
واذا كانت تكتبها وتحمس بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابة وتعلق بنبطه وقد
اعتبر علماء البديع كلاهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الجاس الخطي واللفظي فلا مانع
من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تحت هاء في هذا النوع
حكمها حكم المهملة يدل على انها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل لما
تقرر في الاصول ان الحكم على الشيء لا ينافي في الحكم عامداً ويحكمنا من كلامه قوله التاء التي تحت هاء
اذ هو المقصود في حيث حكمنا عليهما بانها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا نصبت الطالب الكتب البديعة
وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع احد قسماً عليه من المعتبرين
الحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور بعد في الرجوع اليه وغاية ما يقال
هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق هاء في الخط
فما المانع من اعتبار الخط فتحسب خمسة باعتباره ومن اعتبار النطق فتحسب ثمانية باعتباره
ويعلم المقصود بالقرآن الحالية وكلم من مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية
المنظرة رابعة فلا ضرورة في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم انقل صريح
في النوع من جهة من يعتمد عليه والاسلم سئل من بيت المقدس ايضا من الحرم الشيخ بشير بن الحرم الشيخ علي بن
ايام عن ابي الربيع في العلم كما مضى اشيد ومن ضاقر الذكاء باقلا لدية واضمحلي ليد بليدا
يقول ابو الطيب المجتبى واعني الامام المجيد طلسا رضاه بترك الله رضيت له فتركنا الشيخ
وبيناه آخر بعدة وجدناه صعبا الدنيا كان نوالك بعد القضا فيما نطق منه بحدود
فاوضح لنا وجه معناها بعيت على الدهر صيدا ولا زلت توضح للشكلا ت ما نظم الناطور القصيدا
جا رضا السجود لممدد وممدو ليس رضى السجود ومعنى السجود الخصوع الى لغة واستغاور و
فمن حسن اخلاق ممدو خضوع الامام له ان يراد وعز مقام له مقتض يكون الخضوع وجواكدا
ولكن رأى تركه للرضي به لا يزال صوابا اشيد وببيت النوال جدير بان نيل اليه فورا او فورا
فمعنى الجود والخطوط تسمى بخود ونعني السجود فما يعطى ليس بحق له ولكن يراه اعشق اخذ
وان القضاء اكل الورى على مقتضى تلك فضا وجودا
فشاء نفس الخضوع فعلة وهذا يلحق في ذه مفيدا
ولم ياله بالاهو عن حكمه ولم يال الناس مظهر اجاب بقول سري في خفي الحقيقة
مقيم على الحكم الذي في الشريعة فلم ياله بالسر الا كما في الذي اتى ظاهر في نص آي سنة والله اعلم

مطلب
في قوله
ابن الفارض
ولم ياله

مطلب
ما ت عن بنت
وعن شقيقين
واس شقيقين
من الجود
والكل مفقود

كتاب الفرائض سئل في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين
وابن شقيق من أحدهما واكمل مفقود ما عدا البنت فما القسمة اجاب تعطى البنت نصفها

وهو من تقدرك ترتيبها يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
ثم الخامس وهو لما اخذ به يعني القسوة على هذا القول وروى عن ابي يوسف ومحمد ان اولاد الانثى
والانثى اولى من المجد الفاسد وهو بالامر واول قبل هذا روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة رحمهما الله ان اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الجدود الفاسدة
والمجد الفاسد وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات واولاد
بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا واما تقديم الرابع على صنف من
الاصناف فلم يطلع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والمأصل انه لا كلام
في مسئلتنا التي هي واقعة الحال انه يختص فيها بالارث الحال ولا شيء لابن عمه الاب لابن عمه
والله اعلم

مطلب
ما مات عن
زوج وابن
أخت لاب
وام وبنت
لاب وامر

مطلب
ما مات عن
اولاد خالة
واولاد خاله

سئل في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت لاب وامر فما لكل الجلس
للزوج النصف والباقي لابن لأخت ثلثه ولبنات الأخ ثلثه على مذهب ابي يوسف اعتبارا كالتوضيح المذكور
والانثى فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لأصلهما وافتي بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكبر
بالثاني وطيلة غالب اصحاب المتون والشرح وعلى كل فالمسئلة تصح من ستة الزوج ثلثه والباقي
انثى على ما بين اعلاه ولا يخفى ان ابن الأخت مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يحجب
الاخ والله اعلم سئل من بيت المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خال فما الحكم
الحكم عند ابي يوسف القسمة على الابن جميعا من اولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وامر اولاد
فقط او لام فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال
يقسم عليهم للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وان كان احدهما لاب وامر والاخر لاب فقط او لام فقط فلا شيء الا من مع الاول وعند محمد
القسمة على الاصول فاولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقر عندهم انجبة قول محمد
رحمه الله تعالى جميع مسائل ذوى الارحام والله اعلم

مطلب
ما مات عن ام
وعن اخ لام
وعن بنات
ثلاث

سئل في انثى ماتت عن ام وعن اخ لام وعن
ثلاث ولها حصبة في كبر اربعة فرابط فهل للعامة شيء مع الام والاخ المذكور ام ليس لهن شيء وما يخص
الاخ والاخر من ذلك الجواب ليس للعامة شيء والحصبة المذكورة وما خلفت الميتة مقسومة بين الام
والاخ لا يرثان الا فرطها ورثا لأم قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من الحصبة
المذكورة والله اعلم سئل في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن أخت يزعم انه ابن عم للميتة
فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الأخت المذكور شيء ام لا الجواب الارث لابني ابن
جميعه بينهما مساوية ولا شيء لابن الأخت ولو كان ابن ابن عم للميتة والله اعلم سئل فيما اذا مات
عن زوجة حاملة وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معق وعن بنت معق فما
القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير ان يكون في موضعها ذكر واضح ولم يكن في موضعها
بنتا البراب مع بيان المشكل بكل تقدير الجواب الحكم في المسئلة قبل الوضع ان تعطي الزوج

مطلب
ما مات عن
ابن ابن
وعن ابنة
يزعم انه ابن
ابن عم للميتة

مطلب
ما مات عن زوجة
وعن ابن غيرها
بنتين وابن
بنت معق

عشرين من غير توقف اذ فيه لا يتغير على كذا الحالين وان ابن المعتز لا يعطى ميسرا
 وكذا راجح في حق لسان الخوارج اني وتعطى كل واحد ما تستحقه وموارد قراريط
 بهذا التقدير معاملة لمن بالاضمن من تقدير الذكورة والانوثة ويوقف الباقي على ما عليه
 الفتوى عندنا وفي المسئلة اقول اخر موجودة وهذا ان لم يصبر او طلبوا وبعضهم القسمة
 قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر فلا تسمى لابن ابن المعتز والباقي بعد من الزوجة
 للذكر مثل حظ الانثيين وان كان انثى فللزوجة الثلث والباقي لابن ابن المعتز
 ولا تسمى لبنت المعتز مطلقا واحاصل الامر ان الراسخ في مسئلة الحمل انما يقدره واحد او ثمة
 الورثة بالاضمن من تقدير ذكورية وانوثة وتعطى الاقل لمن لا يجنب ولا يعطى من يجنب ويغفر
 التقادير ميسرا فاذا وضع الحمل وانقض الحال زال جند الاستباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
 وضعت الحمل واكثره حيا فاذا وضعت ميتا او خرج اقله حيا ومات قبل خروج الاكثر عاد
 الموقف للخودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل وهذه
 المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدى الى المزيج من القدر المشوول فنولى عنه عنا القلم والظم مسئلة
 في هالك هلك من بنت عم لاب و ابن خال لاب وامر فالذكر الجلب هذه مسئلة
 فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض
 الترخي وعليه صاحب الهداية ومن اكثر وملق الأبحر وغالب شيوخ الكثر والهداية وجعل بعضهم
 ظاهر الرواية ان تسمى لابن الخال وان لكل لبنت العم كونهما ولد العصبة وجعل في الضوء عليه
 الفتوى وانه رواية شمس الأئمة الترخي وانه وافق رواية التمرناشي رواية وصحة في المضمر
 وعليه صاحب الخلافة في الضوء شرح الساجدة فالأخذ للفتوى برواية يعني شمس الأئمة أولى
 من الأخذ برواية ما يعني صاحب الهداية وصاحب الساجدة اهـ والاصل فيه ان جهة المرأة اذا
 اختلفت كما في واقعة الحال هل يغدر ولد العصبة ام لا قيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه
 فان لفظ الفتوى أكد من غيره من الفاظ التصحيح كالحسن والصحيح مع اني لم ازل اختصم على
 مقابل ما رواه الترخي متهربا بكونه الصحيح في الاشبه والمختار وغير ذلك من الفاظ التصحيح
 ولما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما ما رواه الترخي فقد صرحوا بأنه الصحيح
 وان الأخذ للفتوى أولى وانه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله اعلم وسئل عنه ثانيا ما يؤول
 في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وامر واولاد احوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج
 لبنت العم ولا تسمى لاولاد الأحوال ام لا الجلب قد رفع على هذا السؤال سابقا وذكر في جوابه
 ما صاصله ان الصحيح كما في المضمر ان لا تسمى لولد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى
 كما في الضوء وفي جميع الفتاوى وظاهر الذهاب ان ولدا العصبة أولى سواء اختلفت الجهة
 او اتحدت لان ولدا العصبة اقرب انصافا للوارثين وكأنه اقرب انصافا بالميت مبسووف في فرائض الخلا

معلية
 هلك عن بنت
 عم لاب وام
 وابن خال
 لاب وامر

مطلب
 هو ما قبله
 بصورة
 اخرى

بنت عم لاب وإمرأ لاب وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أوبنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتخذ للجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
 أن التزجيم عند اتحاد الجهة أهرفا كما حصل أن المسئلة اختلفت فيها والصحيح أن ولدا العصبة
 بالتزجيم فإذا علك ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم كقولها ولدت لي وبنتي
 لأولاد الأخوال والله أعلم **سئل** من بنت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة أولاد
 أخ لأمر ذكر وأنثيين فمن الوارث **الجواب** المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الأخ لأن
 عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لأنم فقطع بنتي الاخت
 لاب النصف ويعطى أولاد الأخ لأمر السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهمهما فيقسم المال عليهن
 أربعة الربع لأولاد الأم والثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتصع من أربعة وعشرين حاصلة
 من ضرب ستة في أربعة لأولاد الأم الثلاثة ستة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكر والأنثى
 كما صهلهم لبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم **سئل** في تركه قسمتها فيها
 لشخص دين لم يستغرق هان يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا **الجواب** نعم يأخذ من كل
 منهم حصته من الدين حيث ظفرتهم بجملة والله أعلم **سئل** في رجل مات عن ابن وبنتين وورث
 أحدهما وضعت ذكر أبعد موت أبيه فالت ببقية الورثة يدعون أنه مات قبل خروج أكثره فلا وارث
 له وأما تقول ما بعد خروجه ومكة ساعته حيا والورثة يعترفون بأنه ابن الميت فهل القول قولها
 فيرث ويورث أم قول ببقية الورثة فلا ولا **الجواب** القول قول الورثة ولا يرث إلا إذا اعترفت
 الورثة بأنه انفصل حيا قال في الحر في الجائز نقلنا عن المجتبى والمدايع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الشهادة
 رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبل فيه قول النساء إلا أن لا يقبل قولها وفي الولو الحجة امرأة
 حاملة فماتت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون إن الولد حي
 وبعضهم يقول إنه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا بنتا ميتة على عاتقها وترك
 المرأة زوجها وأبوين إن أقرب الورثة بأنها ابنة ورثت الأمانة ثم ورثت منها ورثة الميت وإن
 جحد الورثة لم يقض لها شيء لأنه لا يذرى أنها خرجت منها أم لا وفي الفتاوى الجارية حامل مات
 ويتحرك ولها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت فدفنت ثم نبش القبر فوجد
 معها بنت قاعدة على جانبها ميتة والميتة زوج وأبوان **أجاب** بقض مشايخ بلخ أنه لو أقرت الورثة
 كلهم بأنها بنتها خرجت حية بعد وفاتها تركت البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو جحدوا لم
 يقض عليهم بآرث بهذا القدر إلا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وأما تسعهم الشهادة
 لو لم يبق أقاربها منذ دفنت إلى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت القبر ويوجد
 مثلاً منهم القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت الورثة طعنوا على العلم ولا سيما إذا جحدوا القبر
 فيعسر ذلك جداً أو تعذر وفي التارخانية نقلاً عن المحيط وإن وقع الاختلاف في انقضائها حياً

مطلب
 مات عن بنت
 اخت لاب
 وثلاثة أولاد
 أخ لام ذكر
 وأنثيين

مطلب
 إذا اتفقت التركة
 بينهما من قبل
 واستغرق يورث
 من كل منهما
 حصته

مطلب
 وضعت زوجة
 الميت ذكر أبعد
 موت أبيه
 فمات وبنته
 الورثة يدعون
 أنه مات قبل
 خروج أكثره
 فلا وارث وأما
 تدعى أنه مات
 بعد خروجه

مطلب
ما هو
مطلب
ما هو
مطلب
ما هو
مطلب
ما هو

أوميتا وشهد القابلة على انفسها حيا اجمعوا على انها تقبل شهادتها في حق الصداقة عليه وهل تقبل شهادتها
في حق الاثبات لا يوجب ولا تقبل ولا تقبل الا ولا شبهة ان عندنا نقل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق
الاثبات وكذلك لا شبهة في قول اخبار ائمة في الصداقة عليه وانما علم سئل في رجل مات عن زوجة حامل لها منه
مهر وعن امرؤا وثابت ما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والذين الذي ذمته وما القسم في القضية
اجاب اما المهر فهو كسائر الديون فيقضي قبل القسمة ثم يقسم على الورث المذكورين ان لم تكن الوفاة في سنة
ويقدر الحمل ذكرا وتعطى الام سدسها والروجة ثمنها وكل بنت ثلث قراريط وخمس قيراط ويوقف الباقي وفوق
سنة قراريط واربعة احماس قيراط فان ظهر ذكر اكا قدر زاد دفع له وان طهر اني ردونا على الام مهر
قيراط على ما يدها فيجمع لها الربعة قراريط وخمس قيراط ولكل بنت اربع قراريط وخمس قيراط والله اعلم
قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرضائي تلميذ المؤلف

وقد اخرجنا رأيه من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عند المحققين زبدة للفقهاء مؤلفا شيخنا الشيخ خير الدين الرضائي القمي في النسخة التي نفع البرية نفع
بالمسلمين ورفقة العالم وحسن الخلق آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها وتبويبها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة
احد وثلاثين الف وكان ذلك بمنزلة برملة فلسطين بغفر الله لهم الجنتين والخمسة والعشرين وصلى الله على سيدنا محمد
وقته ثم طبعها بحمد الله تعالى وعونه بحرية مصر القاهرة في عرة صادقة الاولى من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٠ هـ

عن بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

صواب	خطأ	صواب	خطأ	صواب	خطأ
٤	٩	لا نه مجتهد	٤	١٣	الكاح حرام
٨	٢٧	ولدا	٨	٢٣	على الاصيل
١٢	٣	تواطئ	١٢	٢	بالافتحالة
١٢	٣	بحصو وقبض	١٣	٢٤	ادلم يوجد
٢٤	٢٢	او في حق	١٤	٢٢	وياخذ
١٦	١٤	تجنس	١٦	١٨	تقلبه
١٦	١١	بشرط ان	١٧	٢٣	ام لا
١٧	٢٣	العصر	١٧	٢٤	الكراسي
٢١	٤	غلة	٢٣	١٤	معينة
٢٤	٢٩	في جهة	٢٦	١٤	للحاكم
٤١	٤	والدها	٤٢	٦	وانزلت على كل
٤٢	٢٢	في المسئلة	٤٣	٢١	قلوا اذا
٤٣	٢١	مال باعه	٤٤	٣	فقال قبضت
٤٤	٢٥	هلكت	٤٥	١٣	الغزل
٤٦	١١	مردي السفر	٤٨	٢٠	عليه والقول

صحيحة	سطر	خطا	صواب	صحيحة	سطر	خطا	صواب
٤٨	٢٦	عن الوكيل	على الوكيل	٤٩	٢٦	في جهة عينهم	في غيبته
٥٤	٤	بلهجة	بجهة	٥٥	٢٩	وايكون زيد	وايكون زيد
٦٠	٤	من كتاب	من الكتاب	٦٨	١٨	الميزاب	الميزاب
٦٨	٢١	واقرا انه	واقرا انه	٧١	١	فانكره	فانكره
٧٢	١١	يرهن	يرهن	٧٦	٢٤	من اعتبار	من عدم اعتبار
٧٧	١٧	فاب	فما ت	٧٨	٨	الزحج	المرحج
٨٠	١٤	الدنف	الزئف	٨٨	١٤	ذلك فرأجه	ذلك فرأجه
٨٨	٢٨	او قول	او قول	٨٩	٢	الآت	الآت
٩٠	٣	ويضعه	ويوضعه	٩٠	٨	تسمع	يسمع
٩٠	١٥	عنه خلافا	عنه فيه خلافا	٩٠	٢٩	الضيق	التضييق
٩١	٣	اذا طلب	واذا طلبا	٩١	٢١	فيه في مسئلة	فيه في مسئلة
٩٢	٧	اقرت	اقرت	٩٣	٢١	القرض	المقرض
٩٣	٢٧	له علمه	له علمهم	٩٣	٢٧	فكيف	وكيف
٩٤	٥	يلتحق	تستحق	٩٤	٨	فوجب	فموجب
٩٤	٩	عن عضمة	من عضمة	٩٤	١٩	بالامانة	بالا بانة
٩٥	١٦	عندى	عندى	٩٥	١٩	عندى	عندى
٩٥	٢٣	الازمنة	الآزمنة	٩٦	١	والمدعى	او المدعى
٩٦	١١	فحقها	فحقهما	٩٦	٢٩	بقية ثمن قماش	بقية ثمن قماش
٩٧	١	العشرين	عشرين	٩٨	٢٥	في البناء	فيه بالبناء
٩٩	٢	اقرار	اقرارا	٩٩	١١	ينصر	ينصره
٩٩	١٥	اولى عامه	اولى عليه عامه	١٠٠	٤	وهو اديه	وهو اديه
١٠١	١٨	شراء	شراءه	١٠١	٢٨	الموروث	المورث
١٠٢	٤	الخصومة	الخصومة	١٠٣	٢٥	وليست	وليت
١٠٤	٤	وكيلها على	وكيلها الدعوى	١٠٤	٤	لمهرها	بمهرها
١٠٤	٢٣	لذى	لدى	١٠٥	١١	اقامها	اقاماها
١٠٥	١٢	بفساد	بفساد	١٠٦	٢٤	ات	انه
١٠٧	٢٩	لولدى	اولدى	١٠٨	٢	المقر له	المقول له
١١٠	٣	به تليئة	به له تليئة	١١١	١٢	مستقرض	متسفر
١١٦	٢٠	صلح فاسد	صلح فاسد	١١٦	٢٥	من الكوس	في الكوس
١١٦	٢٥	عليهما	عليها	١١٨	٢٨	او يكون	ام يكون
١١٩	٥	لولايته	بولايته	١٢٣	٩	ام لا اجابا	ام لا اجاب
١٢٤	٥	لضيق	لصيق	١٢٥	٣	بطلبها	بطلبها
١٢٦	٤	حكم حاكم	حكم به حاكم	١٣١	٢٠	بان له ذلك	بان له ذلك

صواب	خطا	صحيحه	صواب	خطا	صواب
ولم يعط	ولم يعطى	١٤	١٤٢	اجر	٨
والخبيثة	والخبيثة	٢٤	١٣٥	احاط نعم يكون	١٢٤
ياخذ النقض ويقض	ياخذ ويقض	٣	١٣٩	البراريه	١١
التاني	التاني	١	١٤٧	لرفيقه	١٦
كردار	كردار	٢	١٥١	او	٩
بفساد	بفساد	١	١٥٢	اجر آخر بيا	٢٥
الاستثنايه	الاستثنايه	٦	١٥٢	منك صيحما	١
مدة قبل الملاءمة	مدة بعد	١٥	١٥٣	بابا بها	٢٦
على العاصه	على العاصه	١٨	١٥٧	المذكور	١١
تم ردّها الشتر عليه فاعمالا اخرها	تم ردّها الشتر عليه فاعمالا اخرها	٢٣	١٧٠	ارض الوقف	٧
بقية	بقية	١٣	١٧٣	ما	٢٤
للزراع	للزراع	٢٣	١٧٥	ادناه	٢٣
ان اخذ	ان تاخذ	١٣	١٨٢	عليه	٩
صحة دعوى العجز	صحة في الوجه	٢٦	١٨٥	التهاني	١٤
تسترد دعواه	تسترد دعواه	٤	١٩١	قسمت	٩
تيمار مقرر	تيمار قرب	١٣	١٩٦	ليس الا اليه	١٩
زرعت لها	زرعت اجاز	٢٩	٢٠١	الآخرين	٢٠
للآخر	الاخر	١٠	٢٠٦	هل يصح	٨
من امير الندا	من امير داود	١٦	٢٠٨	تلقته	١٣
واستداعا لم يمد	واستداعا لم يمد	٦	٢١٠	تفسيره	٢٥
المطروقة	المطروقة	٩	٢٢٤	والشي والواحد	٢٣
لا يمسح	لان في سعه	٢٥	٢٣٤	رحمة الله	١٥
علتها	عليها	١٨	٢٥٤	مستاصعير او وسط	١٨
بات	جاء	٢٦	٢٥٥	تتبع	٧
اظنه	اظنه	٩	٢٧٩	أذن	٥
تم الخطا والصواب	تم الخطا والصواب	١٥	٢٨٦	الجري	١٥

والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم